المجموعة البهية

على

العوامل الجرجانية والبركوية

(السعد الصغير . كروي . تحفة الإخوان . الخربوتي)

تأليف

سعد الله البردعي الصغير — أحمد بن محمد كروي

مصطفى بن إبراهيم الغليبولي — عبد الحميد بن عمر نعمي الخربوتي

عني بها

ماهر محمد عدنان عثمان

دار نور الصباح

المجموعة البهية

على

العوامل الجرجانية والبركوية

NURSABAH YAYINCILIK
DAĞITIM KAĞITÇILIK SANAYİ
TİCARET LİMİTED ŞİRKETİ
1.Cadde No: 64 MİDYAT/MARDİN/TURKEY
TEL: (+90482) 4622775

يطلب في سوريا من
دار نور الصباح دمشق - حلبوني
هاتف: ٠٠٩٦٣١١٢٢٤١٧٣٧
Website: www.nourssabah.com
E-mail: info@nourssabah.com

مؤسسة محمد نوري ناص
MEHMET NURI NAS
PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS
◆ 1948 ◆

Title: AL Majmou'a AL Bahieh
*Autor: Sa'd & Karawi * Kharboti*
Editor: Maher Mhm Adnan Othman
Publisher Noursabah
Pages: 720
Year: 2016
Printed in: Lebanon
Edition: 1

الكتاب: المجموعة البهية على العوامل الجرجانية والبركوية
المؤلف: السعد الصفير ◆ الكروي ◆ الغليبولي ◆ الخربوتي
تحقيق: ماهر محمد عدنان عثمان
الناشر: دار نور الصباح
عدد الصفحات: ٧٢٠
سنة الطباعة: ٢٠١٦م
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: الأولى

978-9933-9156-2-9
9789933915629

نور الصباح

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله الَّذي تنزَّه عنِ المثيل، وتعالى عنِ النَّظير، واستغنى عنِ الوزير والمشير، الَّذي وفَّقنا للنَّحو في طريق العلم، والنَّحو فيه من أجلِّ النِّعم، والصَّلاة والسَّلام على سيِّد المرسلين، وإمام المتَّقين، وقائدِ الغُرِّ المحجَّلِين، وشفيعِ المذنِبين سيِّدنا ومولانا محمَّد، وعلى آله وأصحابه أجمعِين.

أمَّا بعدُ:

فقد كان من فضل الله تعالى وتوفيقِه، أَنْ أسندتْ إليَّ **(دار نور الصَّباح)** مشكورةً - متمثلةً بالسيِّد محمد فاتح ناص - جَمْعَ بعض الشُّروح والحواشي على متنَيِ العوامل الجُرْجَانِيَّة والبِرْكِوِيَّة، وفتحتْ أمامي كُنوزَ مكتبات أنقرة واستانبول، أنتَقي من مخطوطاتها ما يُفِيد ذلك.

وقد عكفْنا عليها لياليَ طويلةً، بحثاً فيها عن شروحٍ وحواشٍ أَنيقةٍ، فانتخبْنا من بين الشُّروح والحواشي الكثيرة اثنَي عشَر شرحاً وحاشية، ولكنَّا بعد النَّظر والتَّدقيق فيها، وجدْنا تماثلاً في عِباراتها، بل تطابقاً كاملاً في بعض أبحاثها، ولعل السَّبب في ذلك اتِّحاد الأصولِ الَّتي نقل عنها مُصنِّفوها، فرجعْنا عن بعضها، واستقرَّ الرأي على شرحَين وحاشِيَتَين:

«شرح السعد الصغير» على متن العواملِ العتيق، وعليه **«حاشية كروي»**.

وشرح العوامل الجديد المسمَّى بـ**«تحفة الإخوان»**، وعليه **«الحواشي الجديدة للخربوتي»**.

ثمَّ كان لزاماً عليَّ أنْ أشكرَ مَنْ ساهم في هذا العمل، وأخصُّ منهم: السيِّدَ محمَّد فاتح محمَّد نوري ناص، والشَّيخ نسيم بلعيد الجزائري.

وأسأل الله أنْ ينفعَ به، وأنْ يُوفِّقَنا لخدمة العِلم.

ماهر محمد عدنان عثمان

ماردين - تركيا

١٤٣٦هـ

○ ○ ○

مقدمة التحقيق

القسم الأول: تراجم المصنِّفِين

أولاً: ترجمة عبد القاهر الجُرْجَانِيّ[1] (... - ٤٧١هـ)

عبد القاهر بن عبد الرحمن الجُرْجَانِيّ، أبو بكر النَّحويّ، فارسيُّ الأصل، جُرْجَانيُّ الدَّار، عالم بالنَّحو والبلاغة.

أخذ النَّحو بجُرْجَان عن الشَّيخ أبي الحسين محمَّد بن الحسن بن محمَّد بن عبد الوارث الفارسيّ، نزيل جُرْجَان، ابنِ أخت الشَّيخ أبي عليٍّ الفارسيّ، وأكثَر عنه، وقرأ ونظر في تصانيف النُّحاة والأدباء، وتصدَّر بجُرْجَان، وحُثَّتْ إليه الرِّحال، وصنَّف التَّصانيفَ الجليلة.

فمِن تصانيفه:

١ - كتاب «المقتصد» في شرح «الإيضاح».

٢ - «شرح كتاب العوامل»، سمَّاه «الجمل»، ثم صنَّف شرحَه، فجرى على عادتِه في الإيجاز.

٣ - «إعجاز القرآن» دلَّ على معرفته بأصول البلاغات ومجاز الإيجاز.

٤ - وله مسائل منثورة أثبتَها في مجلد، هو كالتذكرة له، لم يَستوف القول حقَّ الاستيفاء في المسائل التي سطَّرها، ومع هذا كلِّه فإنَّ كلامَه وغَوصه على جواهر هذا النوع يدلُّ على تَبحُّرِه وكثرة اطِّلاعه.

ولم يزل مقيماً بجُرْجَان يُفيد الرَّاحلين إليه، والوافِدين عليه إلى أنْ توفيَ في سنة إحدى وسبعين وأربعمائة.

---

(١) نقلاً عن «إنباه الرواة عن أنباه النحاة» (٢/ ١٨٨) باختصار، وانظر ترجمته أيضاً في: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٤٨)، «بغية الوعاة» (٢/ ١٠٦)، «نزهة الألباء» (٢٦٤).

ومن تلاميذه المذكورين الوارِدين إلى العراق والمتصدِّرين ببغداد: علي بن زيد الفصيحيّ- رحمه الله تعالى- وقد تخرَّج به جماعة كثيرة، واستفادُوا منه ما استفاده من عبد القاهر.

ثانياً: ترجمة البِرْكِوِيّ[1] (٩٢٩هـ - ٩٨١هـ)

هو محمَّد بن بير علي بن إسكندر الرُّومي الحنفي الفقيه الصُّوفي، تقي الدين البِرْكِوِيّ، أو البِرْكِلِيّ.

ولد سنة (٩٢٩هـ) في مدينة (بالي كسرى) في تركيا، وله من التصانيف:

١ - «آداب البركوي».

٢ - «الأربعين في الحديث».

٣ - «الإرشاد» في الفقه الحنفي.

٤ - «إظهار الأسرار» في النَّحو.

٥ - «امتحان الأذكياء»: وهو شرح «لبُّ الألباب» في علم الإعراب للقاضي البَيْضَاوِيّ.

٦ - «إمعان الأنظار» في شرح «المقصود» في علم الصَّرف.

٧ - «إنقاذ الهالكين».

٨ - «إيقاظ النائمين وإفهام القاصرين».

٩ - «البدر المنير» في اللُّغة.

١٠ - «بيان الصِّفات السَّلْبيَّة».

١١ - «تحفة المسترشدين في بيان مذاهب فرق المسلمين».

١٢ - «تفسير سورة البقرة».

١٣ - «جلاء القلوب» رسالة في التَّصوف.

---

(١) انظر ترجمته في: «هدية العارفين» (٢/ ٢٥٢)، «الأعلام» (٦/ ٦١)، «إيضاح المكنون» (٣/ ٢، ٤٢٢).

١٤ - «حاشية على شرح الأردبيلي على الأنموذج» في النَّحو.

١٥ - «الدر اليتيم» في التجويد.

١٦ - «الطريقة المحمدية».

١٧ - «كفاية المبتدي» في التَّصريف. وغيرها.

وتوفي - رحمه الله تعالى - سنة (٩٨١هـ).

ثالثاً: ترجمة سعد الله الصَّغير (٧١٢هـ - ٧٩٣هـ)[١]

لم أجد له ترجمةً وافية، إلَّا أنَّه يُلقب أيضاً بـ(سعد الدين[٢] وسعد الله البَرْدَعيّ) نسبة إلى بَرْدَعة أو بَرْذَعة، وهي بلد بأَذْرَبِيجَان[٣]، وله من التَّصانيف:

١ - «شرح على العوامل الجرجانيَّة».

٢ - «حدائق الدَّقائق في شرح رسالة علَّامة الحقائق»[٤]وهو شرح «الأنموذج» في النَّحو للزَّمَخْشَرِيّ.

٣ - «حاشية على شرح السَّعد التَّفْتَازَانِيّ على العزِّي» في التَّصريف[٥].

رابعاً: ترجمة كروي[٦]

لم أعثر له على ترجمة.

---

(١) استفدنا هذا التاريخ من بيانات المخطوطات التي اعتمدناها.

(٢) من بيانات المخطوطات التي اعتمدناها.

(٣) انظر: «معجم البلدان» (١/ ١٢٨).

(٤) انظر: «إيضاح المكنون» (٣/ ٣٩٥)، وفي «خزانة التراث» (٢٠/ ١٠٠): نُسب الكتاب لمحمد بن سعد الله بن محمد البردعي.

(٥) انظر: «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» (٢/ ١١٤٠)، «خزانة التراث» (٦٨/ ٢٣٩).

(٦) في نهاية إحدى المخطوطات التي اعتمدناها: (تم الكتاب المسمى بأحمد كروي بعون الله الملك القوي، على يد أضعف العباد وأحقرهم المذنب كثير العذاب، المحتاج إلى غفران الملك الوهاب، أعني به طاهر بن قاسم . . . غفر الله لهما ولجميع المؤمنين، بجاه سيد المرسلين آمين ثم آمين، في قرية كوفيشيل يوم الجمعة قبل الظهر في سنة ٩٢١هـ).
وعلى هذا يكون من علماء القرن التاسع أو العاشر.

خامساً: ترجمة الغَلِيبُولي[1] (... - ١١٧٦هـ)

مصطفى بن إبراهيم الغَلِيبُولي: أديب بالعربيَّة، حنفيٌّ نقشبنديٌّ تركيٌّ، نسبته إلى (غليبولي) المدينة الأثرية على الدَّرْدَنِيل في تركيا.

له كتب منها:

١ - «زبدة الأمثال لوقوعها عُمْدَة الأقوال» ذكر فِيهِ الأحاديث والأمثال، ورتبه على عشرين باباً. فرغ من تأليفه سنة ١١٤٥هـ.

٢ - «تحفة الإخوان» في شرح العوامل الجديد.

سادساً: ترجمة الخربوتي (١٢٤٥هـ - ١٣٢٠ هـ)

عبد الحميد بن عمر نعيمي بن أحمد بن محمد سعيد الخربوتي، الرومي، الحنفي.

عالم، أديب، مشارك في أنواع من العلوم. درَّس، وتوفي في صفر.

من تصانيفه:

١ - «السمط العبقري في شرح العقد الجوهري».

٢ - «صفوة أفكار العلماء في إثبات علم نبينا بالأسماء».

٣ - «نسائج الأبكار في حاشية نتائج الأفكار».

٤ - «تخميس قصيدة المنفرجة».

٥ - و«الحل المكمل على الحواشي السيالكوتية على المطول»[2].

وذكر له صاحب «إيضاح المكنون» من كتبه:

١ - «البرهان المنور في تحريم التصوير واقتناء المصور».

٢ - «بغية القاصد في جواب الأسئلة الواردة من آمد».

---

(١) انظر: «الأعلام» (٧/ ٢٢٨)، و«هدية العارفين» (٢/ ٤٥١).

(٢) «معجم المؤلفين» لعمر كحالة (٥/ ١٠٣).

٣ - «جواب الوزير في حرمة امتناع الحاج عن دخول مكة عند الوباء الكبير».

٤ - «الحاشية الجديدة على الحواشي السيالكوتية الواقعة على طرف التصورات من الشمسية».

٥ - «الفيض الروي في حاشية حواشي الجلال للكلنبوي».

٦ - «مكحلة الأبصار في رؤية الهلال بالنهار».

٧ - «نزهة الأخدان في حاشية تحفة الإخوان»[١][٢].

وزاد صاحب «هدية العارفين» - دون أن يستوعب جميع تصانيف الخربوتي -: «تبصرة الحق على العيان في حُرمة الاستئجار على قراءة القرآن»[٣].

القسم الثاني: مقدمة في علم النَّحو

أنقل هنا عبارة الشَّيخ محمود بن عمر الجركسي من رسالته المسمَّاة: «رسالة في مقدمات العلوم» (٢٩، ٣٢)، ونصُّها:

[حدُّه]: النَّحو في اللُّغة يجيء لمعانٍ خمسة:

(١) **القصد**؛ يقال: نحوت نحوَك؛ أي: قصدتُ قصدَك.

(٢) **والمثل**؛ نحو: مررت برجلٍ نحوِكَ؛ أي: مِثلِك.

(٣) **والجهة**؛ نحو: توجهتُ نحوَ البيت؛ أي: جهةَ البيت.

(٤) **والمقدار**؛ نحو: له عندي نحوُ ألف؛ أي: مقدارُ ألفٍ.

(٥) **والقِسْم**؛ نحو: هذا على أربعة أنحاءٍ؛ أي: أقسامٍ.

وهو مصدرٌ أُريد به اسم المفعول؛ أي: المنحُوّ -كالخَلْق بمعنى المخلوق- مِن نحا يَنْحُو، أو نحا يَنْحى، وخُصَّ به لِغلبة الاستعمال بهذا العلم، وإنْ كان كلُّ

---

(١) لم يطلق الخربوتي - رحمه الله تعالى - هذا الاسم على حاشيته في النسخ التي بين أيدينا، بل سماها بالحواشي الجديدة.

(٢) «إيضاح المكنون» (٣/ ١٨٠)، (٣/ ١٨٩)، (٣/ ٣٧٣)، (٣/ ٣٨٩)، (٤/ ٢١٤)، (٤/ ٥٥٠)، (٤/ ٦٣٥).

(٣) «هدية العارفين» (١/ ٥٠٧).

علم مَنحُوًّا؛ أي: مقصوداً، كما خُصَّ الفقه بعُلوم الفقه الشَّرعيَّة الفرعيَّة، وإنْ كان كلُّ عِلم فقهاً؛ أي: مفقوهاً؛ أي: مَفهوماً.

وفي الاصطلاح: هو عِلم بأُصول يُعرَف بها أحوالُ الكلمات العربية إعراباً وبناءً.

فقوله: (عِلم)؛ أي: قواعد معلومة؛ أي: الَّتي مِن شأنها أنْ تُعْلَمَ، لا ما عُلم بالفعل؛ لأنَّ النَّحو له حقيقةٌ في نفسه؛ سواءٌ عُلِم أو لم يُعلَم، فهو مجاز على مجازٍ بحسَب اللُّغة.

والعلاقة في الأوَّل التعلُّق بين المصدر وما اشتُقَّ منه، وفي الثَّاني الأوَّل وإنْ كان مجازاً فقط بحسب العرف علاقتُه الأوَّل؛ لأنَّ إطلاقَه على القواعد المعلومة بالفعل حقيقةٌ عرفيَّة كإطلاقه على المَلَكة؛ أي: الكيفيَّة الرَّاسخة في النَّفس الَّتي يُقتدَر بها على استحضار ما كنتَ عَلِمْته، واستحصال ما لم تَعلمْه.

وأمَّا إطلاقه على الإدراك فحقيقةٌ: لغةً وعرفاً، وأمَّا إطلاقه على فروع القواعد؛ أي: المسائل الجزئيَّة المستخرجة منها، بجعل القاعدة كبرى لِصُغرى سهلةِ الحصول هكذا: زيد من (قام زيد) فاعل، وكلُّ فاعل مرفوع، فمَجاز عند الحكماء، حقيقةٌ عرفيَّة عند علماء الشَّريعة والأدب، كما نقله البعض عن سِر الدين.

والمجاز على المجاز جائزٌ عند البيانيِّين والأصوليِّين إلَّا الآمديَّ، كما في «البحر المحيط»[1] في الأصول للزركشي.

قوله: (بأصول) إنْ أُريد بـ(العلم) هنا: القواعد، فالباء للتَّصوير، وإنْ أُريد به: الملكة، فالباء سببيَّة؛ أي: مَلكة حاصلةٌ بِسبب مُزاولة أصول وقواعد، وإنْ أُريد به: الإدراك، فالباء للتَّعديَّة.

قوله: (علم) جنس، وقوله: (يُعرف... إلخ) فصلٌ مخرج بقيَّة العلوم.

---

(١) «البحر المحيط» في أصول الفقه (٢/ ١٩٦).

قوله: (أحوال الكلمات)؛ أي: غالباً، وإلَّا فيُعرف به أحوالُ غير الكلمات؛ كأحكام الجملة الَّتي وقعتْ صلةً للموصول، وكأحكام الجملة الَّتي لها محلّ من الإعراب، والَّتي لا محلّ لها، وما أشبه ذلك.

قوله: (إعراباً وبناء) هذا أيضاً اقتصارٌ على الغالب، وإلَّا فيُعرف به الكلمات العربيَّة من غير إعرابٍ ولا بناء، كـ«إنَّ» مِن جهة فتح همزها وكسرها.

وموضوعه: الكلمات العربيَّة من حيثُ الإعرابُ والبناءُ.

وأمَّا مثال حمل أعراضه الذَّاتيَّة على الموضوع، فالكلمة: إمَّا مُعربة، أو مبنيَّة. وعلى نوعه: الحرف مبنيّ. وعلى عَرَضه: الإعراب إمَّا لفظيٌّ، وإمَّا تقديريٌّ. وعلى نوعِ عَرَضه: اللَّفظيُّ إمَّا رفعٌ، أو نصبٌ، أو جرٌّ.

وينحصر النَّحو في ثلاثة أشياء:

١ - عامل: وهو ما أوجبَ بواسطةٍ كونَ آخِر الكلمة على وجهٍ مخصوصٍ من الإعراب.

٢ - ومعمول: وهو في اللُّغة المتأثِّر، وأمَّا في اصطلاح النُّحاة فهو: ما فيه الإعراب لفظاً أو تقديراً أو محلًّا.

٣ - وعمل؛ أي: إعراب: وهو في الاصطِلاح: شيءٌ جاء من العامل يختَلِف بسبَبِه صفةُ آخر المُعرَب لفظاً أو تقديراً أو محلًّا.

فالعامل ستُّون[(١)]، وهو على ضربَين:

لفظيٌّ، وهو: ما يكون لِلِّسان فيه حظٌّ، ولا يكون معنى يُعرف بالقلب.

ومعنويٌّ، وهو: ما لا يَكون لِلِّسان فيه حظٌّ، بلْ هو معنًى يُعرف بالقلب.

فاللَّفظيُّ على ضربَين:

سماعيٌّ، وهو: الَّذي يَتوقَّف إعمالُهُ على السَّماع.

(١) هذا ما ذهب إليه البركوي في «متن العوامل الجديد» وفي «إظهار الأسرار»، وكذلك تقسيم المعمول والعمل.

وقياسيٌّ، وهو: ما لا يتوقَّف إعمالُهُ بخصوصِه على السَّماع، بلْ يمكن أنْ يُذْكَرَ في بيانِ عمله قاعدةٌ كليَّةٌ.

فالسَّماعيُّ: تسعةٌ وأربعونَ، وأنواعُه خمسةٌ:

النَّوع الأوَّل: حروفٌ تجرُّ اسماً واحداً فقط، وهي عشرون، وتسمَّى: حروفَ الجرِّ، وحروفَ الإضافة، وهي: الباء، ومِن، وإلى، وعن، وعلى، واللَّام، وفي، والكاف، وحتى، ورُبَّ، وواو القَسَم، وتاء القَسَم، وحاشا، ومُذْ، ومُنذُ، وخلا، وعدَا، ولولا، وكيْمَه، ولعلَّ في لغة عُقَيْلٍ؛ نحو: لَعَلَّ اللهِ تَعَالَى يَغْفِرُ ذَنْبِي.

النَّوع الثَّاني: حروفٌ تنصبُ الاسمَ وترفع الخبر، وهي ثمانية أحرف، وهي: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعلَّ، وإلَّا في الاستثناء المنقطع؛ نحو: المَعْصِيَةُ مُبْعِدَةٌ عَنِ الجَنَّةِ إِلَّا الطَّاعَةَ مُقَرِّبَةٌ مِنْهَا، ولا لِنفي الجنس؛ نحو: لَا فَاعِلَ شَرٍّ فَائِزٌ.

النَّوع الثَّالث: حرفان يرفعان الاسمَ ويَنصبان الخبر، وهما: ما، ولا المشبَّهتان بـ(ليس).

النَّوع الرَّابع: حروفٌ تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف، وهي: أنْ، ولنْ، وكي، وإذن.

النَّوع الخامس: كلماتٌ تجزم الفعل المضارع، وهي خمسةَ عشر، وهي: لم، ولمَّا، ولام الأمر، ولا في النَّهي، وإنْ، ومهما، وما، ومَنْ، وأينَ، ومتى، وأنَّى، وأيٌّ، وحيثُما، وإذما، وإذا ما، وهذه الإحدى عشرةَ تجزم فعلَين مُسمَّيَين: شرطاً، وجزاء.

والعامل القياسيُّ: تسعةٌ، وهو: الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، واسم التَّفضيل، والمصدر، والاسم المضاف، والاسم المبهَم التَّامُّ؛ نحو: (عشرون) من قولك: التَّرَاوِيحُ عِشْرُونَ رَكْعَةً، وما يُفهَم منه معنى الفعل؛ كـ(هيهات).

والمعنويُّ: اثنان:

الأوَّل: رافع المبتدأ والخبر، وهو التَّجريد عن العوامل اللَّفظيَّة لإجل الإسناد، وقال ابن مالك في «الخلاصة»:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالمُبْتَدَا

والثَّاني: رافعُ الفعل المضارع، وهو وقوعُه بنفسه لا بالناصب والجازم موقعَ الاسم؛ نحو: زَيْدٌ يَضْرِبُ.

والمعمول: ثلاثون، وهو على قِسمَين:

معمولٌ بالأصالة، وهو خمسةٌ وعشرون:

المرفوع تسعة: الفاعل، ونائبه، والمبتدأ، وخبره، واسم كان، وخبر إنَّ، وخبر لا، واسم ما ولا المشبَّهتين بـ(ليس)، والفعل المضارع الخالي عن النَّاصب والجازم.

والمنصوب ثلاثة عشر: المفاعيل الخمسة، والحال، والتَّمييز، والمستثنى، وخبر كان، واسم إنَّ، واسم لا، وخبر ما ولا، والمضارع الَّذي دخل عليه ناصب.

والمجرور اثنان: مجرورٌ بالحرف، ومجرورٌ بالإضافة.

والمجزوم واحد، وهو: الفعل المضارع الَّذي دخلتْه إحدى الجوازم؛ نحو: إنْ تُخْلِصْ يُقْبَلْ عَمَلُكَ.

ومعمولٌ بالتَّبعيَّة، وهو خمسة: الصِّفة، والعطف، والتَّوكيد، والبدل، وعطف البيان.

والعمل: عشرة، وهو: إمَّا حركةٌ، أو حرفٌ، أو حذفٌ.

فالحركة ثلاثة: ضمَّةٌ، وفتحةٌ، وكسرةٌ.

والحرف أربعة: واوٌ، وياءٌ، وألفٌ، ونونٌ.

والحذف ثلاثة مختصَّةٌ بالفعل: حذف الحركة، وحذف النُّون، وحذف الآخِر، فالجملة عشرة.

وأنواع المعرَب بالقياس إلى ما أُعطي لها من هذه العشرة: تسعة؛ لأنَّ إعرابها:

إمَّا بالحركة المحضة، أو بالحروف المحضة، وهما مختصَّان بالاسم.

أو بالحركة مع الحذف، أو بالحروف مع الحذف، وهما مختصَّان بالفعل.

فائدة: الحركات الثَّلاثة مع السُّكون إنْ كانت إعرابيَّة سمِّيت بالرَّفع، والنَّصب، والجرِّ أو الخفض، والجزمِ.

وإنْ كانت بنائيَّة سمِّيت بالفتحة، والضَّمَّة، والكسرة، والوقف. اهـ فخر رازي.

وواضعه: أبو الأسود الدؤلي.

واسمه: علم النَّحو.

وسببُ تسميةِ هذا العلم بالنَّحو: ما رُوي أنَّ عليًّا - رضي الله تعالى عنه - لمَّا أشار على أبي الأسود الدؤلي أنْ يَضعه، وعلَّمه: الاسم، والفعل، والحرف، وشيئاً من الإعراب قال: انحُ هذا النَّحوَ أبا الأسود؛ أي: اقصدْ.

واستمدادُه: من كلام الله تعالى، وكلام رسول الله ﷺ، والعرب.

وحكمُه: الوجوب العينيُّ على قارئ الروايات؛ كالحديث، والتَّفسير.

والوجوبُ الكفائيُّ على غيره.

ومسائلُهُ: قضاياه الَّتي نُسبتْ محمولاتها إلى موضوعاتها؛ كقولِنا: الفاعل مرفوع؛ نحو: جَاءَ زَيْدٌ، والمفعول منصوب؛ نحو: رَأَيْتُ زَيْداً، والمخفوض مجرور؛ نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، والمبتدأ والخبر مَرفوعان؛ نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، (زيد) مبتدأ و(قائم) خبره، هذا عند النُّحاة، وأمَّا عند علماء المنطق فيُسَمُّون المبتدأ: موضوعاً، والخبر: محمولاً، وأمَّا عند البيانيِّين فيُسمُّون المبتدأ: مسنداً إليه، والخبر: مسنَداً.

وفائدتُه: الاحتراز عن الخطأ في كلام الله تعالى، وكلام رسول الله ﷺ، وكلام العرب.

وغايته: الاستعانة على فهم كلام الله، وكلام رسول الله ﷺ، ولِذا قيل:[١]

وَالنَّحْوُ أَوْلَى أَوَّلاً أَنْ يُعْلَمَا ... إِذِ الكَلَامُ دُونَهُ لَنْ يُفْهَمَا

ونسبتُه إلى غيره: أنَّه من العلوم الأدبيَّة.

وأمَّا فضله: فإنَّه فيه فضل عظيم؛ لأنَّه به يُتوصَّل إلى باقي العلوم العربية، قال النبي ﷺ: «تعلَّموا العربيَّة وعَلِّموها النَّاس؛ فإنَّها لسان الله عزَّ وجلَّ يوم القيامة»[٢]، وفي رواية: «فإنَّها لسان أهل الجنَّة»[٣].

ومِن فضله ما أفاد بعضُهم:

لو تَعلَمُ الطيرُ ما في النَّحو من شرفٍ ... حَنَّتْ وجاءتْ إليه بِالمَناقِيرِ

إنَّ الكلامَ بِلا نحوٍ يُماثِله ... نبحُ الكِلاب وأصواتُ السَّنانِيرِ

خاتمة: اعلم أنَّ الكلمة عند النُّحاة، وهي: اللَّفظ الموضوع لمعنى مفرد ثلاثة:

فعلٌ، وهو: ما دلَّ بهيئته وضعاً على أحدِ الأزمنة الثَّلاثة.

واسمٌ، وهو: ما دلَّ على معنى مستقِلٍّ بالفهم، غير مقترن بأحد الأزمنة الثَّلاثة.

وحرفٌ، وهو: ما دلَّ على معنى غير مستقلٍّ بالفَهم، بلْ آلة لفهم غيره.

والكلام عند النُّحاة: ما تضمَّن كلمتَين بالإسناد، ولا يحصل ذلك الكلام إلَّا في ضمن اسمين: أحدُهما مسند إليه والآخَر مسند؛ نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، أو في ضمن فعلٍ واسم؛ نحو: ضُرِبَ زَيْدٌ، أو في ضمن حرف وفعل واسم؛ نحو: لَمْ يُضْرَبْ زَيْدٌ.

ولا يتأتَّى الكلام في ضمن فعلين؛ نحو: ضَرَبَ ضَرَبَ، ولا في ضمن حرفين؛

---

(١) «الدرة البهية نظم الآجرومية» للعَمريطي (البيت التاسع).

(٢) موقوف على عمر عند البيهقي في «السنن الكبرى»، وغيره.

(٣) طرف حديث أخرجه: الحاكم في «المستدرك» (٦٩٩٩)، الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٥٣٨)، و«المعجم الكبير» (١١٤٤١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٣٦٤).

نحو: قَدْ قَدْ، بلْ يكون تارةً مركباً من اسمَين فقط، وتارةً من فعل واسم، وتارةً من الثَّلاثة؛ أعني: الاسم والفعل والحرف. اهـ ملخصاً من «الجامي»[١].

القسم الثالث: لمحة عن العامل

نشأةُ نظرية العامل:

بدأت فكرة العامل في ميدان البحث النَّحويِّ منذ النَّشأة، ويُعدُّ عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي (ت ١١٧هـ) مبتدعَ هذا المنحى في الدَّرس النَّحويِّ، على وَفق ما روى ابن سلام (ت ٢٣١هـ)، واحتذى هذا النَّهج عيسى بنُ عمر (ت ١٤٩هـ)، فجلَّى هذا الاتجاه في النَّظر النَّحويِّ البصري، واتَّسع القولُ في العامل على يَدَي الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، ويكاد يُجمع المحدثون على أنَّ سيبويه (ت ١٨٠هـ) أوَّل من أنهج سبيل القول في العامل، وهم يَذهبون إلى أن سيبويه قد أدار بحوثَ كتابه على فِكرة العامل، ثم تبعه النُّحاة مِن بعده[٢].

وأمَّا حدُّ العامل:

فقد عرَّفه الشَّريف الجُرْجَاني وكذلك المُطرزي (ت: ٦١٠هـ) بأنَّه: ما أوجب كونَ آخر الكلمة على وجه مخصوصٍ من الإعراب.

وعرَّفه البركوي بقوله: هو ما أوجب بواسطةٍ كونَ آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.

قال صاحب «نتائج الأفكار»: قوله: (بواسطةٍ) بالتَّنوين زيادة على قول الجمهور، ولا بدَّ منها، وإلَّا يَنتقض التَّعريف بها؛ لأنَّها موجبة أيضاً - كما يَظهر من كلامه -، لكنَّ إيجابها ليس بسببِ الواسطة. اهـ[٣]

وعرَّفه ابن الحاجب بقوله: ما به يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب.

---

(١) انظر: «المجموعة النورية» (١/ ٥٤).

(٢) «نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب» د. عبد الحميد مصطفى السيد، مجلة جامعة دمشق - المجلد ١٨ - العدد (٣ + ٤) ٢٠٠٢.

(٣) «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (٣٢).

وأمَّا أقسام العوامل:

فقد اتَّفق النُّحاة على تقسيم العوامل إلى: عوامل لفظيَّة، وعوامل معنويَّة.

وتقسيم العوامل اللَّفظيَّة إلى: عوامل قياسيَّة، وعوامل سماعيَّة.

واختلفوا في تَعدادها: فذهب عبد القاهر الجرجاني وتبعه المطرزي إلى أنَّها مئة، وجعلها البركوي تسعةً وأربعين، وتفصيل المسألة في «التحفة».

الكتب التي تناولتْ موضوعَ العامل:

أشهرها ثلاثة وهي: «العوامل المئة» للجرجاني، «المصباح في علم النحو» للمطرزي، «العوامل الجديد» للبركوي.

القسم الرابع: كتاب العوامل المئة، وشرح السعد الصغير، وحاشية كروي:

- يعدُّ كتاب «العوامل المئة» لعبد القاهر الجرجاني متناً نحويًّا مختصراً لِلمبتدئين، تناول فيه من أبواب النَّحو: العامل، وهو مِن المتون المشهورة خصوصاً عند الأعاجم، وقد نال حظًّا كبيراً من عِناية الدَّارسين، فقد عكف عليه العُلماء ما بين شارحٍ له ومحشٍّ ومُعرِب وناظم، وقد تُرجم أيضاً إلى التُّركية.

وعند قراءة المتن نُلاحظ:

١ - المقدمة: بدأ المصنِّف - رحمه الله تعالى - المتن بالبسملة، والحمدلة، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمَّد ﷺ، وجرى بذلك على عادة المؤلِّفين.

ثمَّ ذكر المصنِّف التَّعداد العامَّ للعوامل، والَّذي حصَره في مئة عامل، وهذا الحصر ليس باتِّفاقيّ، ويدلُّ عليه إقحامُ جملة: (على ما أَلَّفه الشيخ) في مقدمة المتن، وهي غير موجودة في بعض النُّسخ، كما يدلُّ عليه الاختلافُ الواقع في (الواو الَّتي بمعنى مع)، فهي عاملة فقط عند المصنِّف، وأيضاً فإنَّ حصره أسماء الأفعال في: تسعة ليس باتِّفاقيّ، . . . إلى غير ذلك.

ثمَّ ذكر التَّقسيم العامَّ للعوامل، فجعل العوامل ضربين: لفظيَّة ومعنويَّة، ثمَّ قسَّم اللَّفظيَّة إلى ضربين أيضاً: سماعيَّة وقياسيَّة، وهذا التَّقسيم مُتَّفق عليه عند النُّحاة.

ثمَّ عدَّ حصَّة كلٍّ قسم من العوامل، فجعل السَّماعيَّة من المئة: أحداً وتسعين عاملاً، والقياسيَّة منها: سبعةَ عوامل، والمعنويَّة منها اثنَين.

٢ - لم يُبوِّب المصنِّف للمتن، لكنَّ الملاحظ أنَّ المتن يقسم بعد المقدمة إلى ثلاثة أقسام:

العوامل القياسيَّة - والعوامل السَّماعيَّة - والعوامل المعنويَّة.

٣ - جعل المصنِّف العوامل القياسيَّة ثلاثةَ عشر نوعاً، ورتَّبها كالآتي:

أ - ما هو من الحروف، ويضمُّ ستة أنواع مرتبة أيضاً: الحروف العاملة في الأسماء، ثمَّ الحروف العاملة في الأفعال، وجعل الحروف العاملة في الأسماء أربعة أنواع، وجعل الحروف العاملة في الفعل نوعين.

ب - ما هو من الأسماء، ويضمُّ نوعين: العاملة في الأفعال، والعاملة في الأسماء.

ج - أسماء الأفعال، وهو النَّوع التَّاسع، وقسَّمها إلى قِسمَين: رافع، وناصب.

د - ما هو من الأفعال، ويضمُّ أربعة أنواع: الأفعال النَّاقصة، وأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذَّمِّ، وأفعال الشَّكِّ واليقين.

٤ - ذكر المصنِّف - رحمه الله تعالى - معاني الحروف العاملة في الأنواع السِّتَّة السَّماعيَّة، وخاصَّة حروف الجر.

٥ - استشهد المصنِّف بثماني آيات قرآنية: ستٌّ منها في النَّوع الأوَّل، وواحدةٌ في النَّوع الخامس، وواحدةٌ في النَّوع الثَّالث عشر من السَّماعيَّة. ولم يَستشهد بحديثٍ نبويٍّ شريف.

ومثَّل بشاهدٍ شعريٍّ واحدٍ، وهو قول أبي العتاهية:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً ... فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

وذلك في النَّوع الثَّاني من السَّماعيَّة. وباقي تمثيلِه هو جُمَل موجزة.

- أمَّا «شرح السَّعد الصَّغير»، فهو شرح مشهور متداول في المدارس الشَّرعيَّة التُّركية والكرديَّة، اتَّبع الشَّارح فيه طريقةَ المزج، حيث مزَج المتن بالشَّرح، فبيَّن المعنى بجُملٍ وجيزة، كما وضَّح إعرابَ المتن في أغلب المواضع، وقد قال فيه المحشي كروي: (وكان مع وَجَازَة نَظْمِه مُشْتَمِلاً على كثيرٍ من مسائل هذا الفَنِّ ودَقَائِقه، مُحْتَوِياً على كثيرٍ من رُمُوزِه ولَطَائِفه).

- أمَّا «حاشية كَروي» فقد وصفها المحشي نفسُه فقال: (جاء بحمد الله دُرْجاً مملوءاً من فَرائد الفَوائد، وكَنْزاً مَشْحوناً من جواهر الزَّوائد).

وذكر السَّبب الَّذي حمله على تأليفه فقال: (وقد وقع في يَدَيْ جماعةٍ هم أُسَرَاء قَيْدِ التَّقْليد، فتَصدَّوْا لكشف ما فيه من غير تَمْهِيدٍ وتَسْديد، وسَلَكُوا مَسْلَك البَيَان من غير هادٍ ودَلِيل، فأَضَلُّوا عن سواء السَّبيل، حَمَلَني ذلك على أنْ أكشفَ عن وجوه خَرَائِده اللِّثَام، وأنْ أضع كُنُوز فَرَائِده على طرف الثُّمَام، ثمَّ لمَّا وَصَل وَلَدِي الَّذي هو نور خَلَدِي إلى مَرْتبةِ التَّحْصيل، قَوِيَ ذلك الحَامِل بحيث ما بَقِيَ لاعْتِراضنا سبيل، فشمَّرت عن سَاق الجِدِّ لتقرير لَطَائفه...).

وقد صرَّح المحشي باسم الفاضل حامد السوسي، صاحب إحدى الحواشي على «شرح السَّعد الصَّغير»، وردَّ عليه في بعض المواضع، لكنْ دون أنْ يَذكُر عبارته، ولم نستطعِ الوقوف على شرحه لِنَنقلها، إلَّا في موضعٍ واحد حيث كُتبتْ عبارتُه في هامش إحدى النُّسخ.

وقد ذكر المحشي في المقدِّمة أيضاً مسلكَه الَّذي اتَّبعه في هذه الحاشية فقال: (وبَعَثني صِدْقُ الهِمَّة نحو تَحْرِير مَقَاصِده، فجمعتُ ما يُذَلِّل صِعابَ عباراته الأبِيَّة، ويُسَهِّل سبيل الوصول إلى فوائد كنوزه الخَفِيَّة، وتَشبَّثْتُ في دفع اعتراضات المحشِّين بِذَيل العدل والإنصاف، وتَجنَّبت في سلوك ردِّها مَسْلكَ الاِعْتِسَاف)، وفيه ما يُغني عن تطويل الكلام في هذا المقام.

- شروح «العوامل المئة»(١):

١ - شرح أبي الحسين سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي (ت: ٥٧٣هـ).

٢ - شرح ناصر الدين بن عبد الله بن عبد السيد أبي المكارم علي بن أبي الفتح الخوارزمي المعروف بالمطرزي (ت: ٦١٠هـ).

٣ - الإعراب في ضبط عوامل الإعراب، لإبراهيم بن أحمد الجزري الأنصاري الخزرجي (ت: ٧٠٩هـ).

٤ - شرح محمد بن أبي الفتح البعلي (ت: ٧٠٩هـ).

٥ - شرح سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت: ٧٩٣هـ).

٦ - إعراب العوامل، لعلي بن محمد الجرجاني الشريف (ت: ٨١٦هـ).

٧ - رسائل الفئة في شرح العوامل المئة، لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥هـ).

٨ - مائة كاملة في شرح مائة عاملة، لحاجي بابا بن إبراهيم بن عبد الكريم بن عثمان الطوسيوي (ت: ٨٧٠هـ).

٩ - شرح علاء الدين بن محمد بن مسعود بن محمود البسطامي المعروف بمصنفك (ت: ٨٧٥هـ).

١٠ - أحسن المحامل في شرح العوامل، لمحمد بن محمد بن أمير الحاج (ت: ٨٧٩هـ).

١١ - لمح المسائل النحوية شرح العوامل الجرجانية، ليحيى بن بخشي (ت: ٩٠٠هـ).

١٢ - شرح خالد بن عبد الله الأزهري (ت: ٩٠٥هـ).

١٣ - حاشية على شرح العوامل للجرجاني، لعبد الغفور اللاري (ت: ٩١٢هـ)،

---

(١) «جامع الشروح والحواشي» عبد الله محمد الحيشي (٢/١٢٤١) بزيادة: حاشية كَروي وحاشية حامد السوسي.

وعليه: تعليقة على حاشية عبد الغفور اللاري، لعبد الحكيم السيالكوتي (ت: ١٠٦٧هـ).

١٤ - شرح حسام الدين حسين بن عبد الرحمن التوقادي الرومي المعروف بابن المدرس المفتي بمتاهية (ت: ٩٢٦هـ).

١٥ - شرح عصام الدين إبراهيم بن محمد عربشاه الأسفرايني (ت: ٩٤٤هـ).

١٦ - إعراب العوامل الجرجانية، لعاشق بن قاسم الأزنيقي الحنفي (ت: ٩٤٥هـ).

١٧ - شرح يحيى بن نصوح بن إسرائيل (ت: ٩٥٠هـ).

١٨ - شرح أبي الخير أحمد بن مصطفى طاشكبري زاده (ت: ٩٦٨هـ).

١٩ - شرح محمد بن شعبان (ت: ٩٨٠هـ).

٢٠ - شرح علي بن حامد الشيخاني (...).

٢١ - شرح عبد القادر التورجي الرومي (...).

٢٢ - الفوائد العتابية على العوامل المئة الجرجانية، لمحمد بن أبي القاسم العتابي (...).

٢٣ - شرح شمس الدين محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد الخطيب التمرتاشي (ت: ١٠٠٤هـ).

٢٤ - شرح درويش بن محمد بن محمد (داود بن إبراهيم الحمصي).

٢٥ - شرح خليل بن عيسى بن إبراهيم (...)، وعليه:

حاشية على شرح خليل، لعلي بن رسول بن صفا القره حصاري (...).

٢٦ - هدية الصبيان شرح عوامل الجرجاني، لمصطفى بن علي الأرلوي (ت: ١١٠٠هـ).

٢٧ - التسهيل شرح عوامل الجرجاني، لبرهان الدين إبراهيم بن حسن الكوراني الشهروزري (ت: ١١٠١هـ).

٢٨ - شرح محمد بن موسى القدفي الأولوي (من داغستان) (ت: ١١٢٠هـ).

٢٩ - شرح بهاء الدين محمد بن تاج الدين حسن الأصفهاني المعروف بالفاضل الهندي (ت: ١١٣٧هـ).

٣٠ - حاشية على شرح عوامل الجرجاني، الياس بن إبراهيم بن داود خضر الكردي (ت: ١١٣٨هـ).

٣١ - الفرائد العاملية في حل العوامل القاهرية، لعلي بن الحاج عثمان بن سليمان الباباطاغي الرومي (ت: ١١٤٠هـ).

٣٢ - معجب الأذكياء شرح عوامل الجرجاني، لداود بن محمد بن علي (. . .).

٣٣ - شرح حسن بن موسى بن عبد الله الباني الكردي (ت: ١١٤٨هـ).

٣٤ - طراز الحلة البهية شرح ألفاظ العوامل البهية، لأبي العز علي بن خليل البستاني البصير.

٣٥ - شرح عبد الرحمن بن مصطفى العيدروس (ت: ١١٩٢هـ).

٣٦ - هدية الإخوان شرح عوامل الجرجاني، للملا عبد الرحمن بن حسين بن إدريس (. . .).

٣٧ - شرح مصطفى بن أحمد الفلورينه وي الرومي الحنفي الشهير بالمنطقي (ت: ١٢٤٤هـ).

٣٨ - شرح محمد صادق بن درويش محمد (. . .).

٣٩ - شرح محمد بن أبي سعيد خان بن محمد عبد الرحمن بن حاجي محمد روس خان الحنفي الهندي (. . .).

٤٠ - شرح علي بن محسن الجيلاني (. . .).

٤١ - شرح محمد علي بن حسن الشهير بعلي الأراني (. . .).

٤٢ - شرح سعد الله الصغير (. . .)، وعليه: حاشية گروي، وحاشية حامد السوسي.

٤٣ - شرح محسن بن طاهر القزويني (. . .).

٤٤ - شرح ميكائيل بن شرف (...).

٤٥ - شرح محمد مقيم بن محمد باقر الأصفهاني (...).

٤٦ - شرح رمضان بن محمد المدرخي (...).

٤٧ - شرح مصطفى بن بهرام (...).

٤٨ - شرح محمد بادكاه الشيرازي (...).

٤٩ - تسهيل الأماني شرح عوامل الجرجاني، لأحمد بن محمد زين بن مصطفى الفطامي (ت: بعد ١٣٠٠هـ).

٥٠ - شرح محمد بن سليمان النتكابني (ت: ١٣٠٢هـ).

٥١ - تيسير المطالب في شرح العوامل، لأبي الفتح عبد الفتاح بن عبد القادر بن صالح الدمشقي الخطيب (ت: ١٣١٥هـ).

٥٢ - كشف المنظوم شرح مئة عامل، لأحمد بن عبد القادر الإسرائيلي (...).

نظم العوامل الجرجانيَّة:

١ - نظم العوامل الجرجانية لجلال الدين نصر الله بن أحمد البغدادي الحنبلي (ت: ٨١٢هـ) أوله:

الحمد لله ربِّ العِزة الصمدِ ... علا عن الكُفْوِ والأندادِ والوَلدِ

٢ - نظم لأحمد بن إسماعيل بن عبد الله بن محمد المعروف بالمقري (القرن الثامن).

٣ - قلائد الجمان وشرحه، لمحمد بن علي بن علان البكري (ت: ١٠٥٧هـ).

٤ - نظم لمحمد بن أحمد الداعي المعروف بصوفي زاده الأدرنوي (تركي) (ت: ١٠٢٤).

٥ - الشما في شرح منظوم عوامل الجرجاني، لمحمد إلياس الكوراني (...).

٦ - نظم لعلي بن عبد الله البصير الحاكمي الحموي المفتي بطرابلس (ت: ١٠٩٠هـ).

٧ - الدرة الدرية في العوامل النحوية، لعلي بن عثمان الضرير الدمشقي الحموي (ت: ١٠٩٠هـ) أوله:

حمداً لمن مَنَّ على أحبابِه لَمَّا غَدوْا لاجِين نحوَ بابِهِ

وعليه: شرح الدرة الدرية في نظم العوامل النحوية، لعبد الرحمن بن محمد الأريحاوي الشهير بالقاري (أو العاري) (ت: ١١٢٨هـ).

٨ - نظم لمحمد بن حماد (. . .) أوله:

قال الفقيرُ المرتجِي محمدُ هو ابنُ حمَّاد: لِرَبي أحمَدُ

٩ - نظم لإبراهيم (. . .) أوله:

يقولُ إبراهيمُ حمداً لإلَهْ صلاته على نبيٍّ اصْطفاهْ

عواملُ النحو لِمَنْ يَحصُرها لفظاً ومعنًى مئةٌ أذكُرُها

٩ - الضوابط الكلية في نظم العوامل الجرجانية، لأحمد بن سيبويه الحنبلي (. . .) أولها:

يَقولُ راجي عفوِ رَبِّه العَلِي أحمدُ نجلُ سِيبويهِ الحنبلِي

١٠ - نهاية الأماني في نظم عوامل الجرجاني، لموسى بن أسعد المحاسني (ت: ١١٧٣هـ) أوله:

الحمدُ لله على ما أنْعَمَا وعلَّم الإنسان ما لم يَعلَمَا

١١ - حلوة الصبيان في نظم عوامل الجرجاني، لأبي بكر القاضي (ت: بعد ١١٧٤هـ) أوله:

قالَ أبو بكرِ الفقيرُ القاضِي يَقضي له بِالخير ما هُوَ راضِي

١٢ - هداية الحيران في نظم عوامل الجرجاني، لعثمان بن سند النجدي البصري (ت: ١٢٤٢هـ) أوله:

يَقولُ عُثمانُ المعنى ابنَ سَنَدْ طالباً العَفوَ مِن اللهِ الصَّمَدْ

١٣ - نظم لرضا الواعظ بن ويس البغدادي (ت: ١٣٨٣هـ).

القسم الخامس: كتاب العوامل الجديد:

يعدُّ كتاب العوامل الجديد متناً نحويًّا شاملاً لِغالب أبواب النحو، فقد تناول فيه المصنِّف: العاملَ، والمعمول، والعمل؛ أي: الإعراب.

وبنى البركويُّ كتابَه على مقدمة وثلاثةِ أبواب:

١ - المقدمة: بيَّن فيها السَّبب الَّذي دعاه إلى تأليفِ هذا الكتاب، وهو التَّسهيلُ على المبتدئ الطَّالبِ معرفة الإعراب، والَّتي تتوقَّف على معرفة مئة شيء، فبيَّنها المصنِّف - رحمه الله تعالى - في هذا المختصر، حيث قال: (فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ طَالِبِ مَعْرِفَةِ الإِعْرَابِ مِنْ مَعْرِفَةِ مِئَةِ شَيْءٍ . . . فَأُبَيِّنُ لَكَ - بِإِذْنِ اللهِ تَعَالَى - هَذِهِ الثَّلَاثَةَ عَلَى طَرِيقِ الإِيجَازِ).

أيضاً أشار المصنِّف في المقدمة إلى تقسيم المتن إلى ثلاثة أبواب هي: العامل والمعمول والعمل، ووزَّع المئة المحتاجَ إليها على هذه الأبواب، حيث قال: (سِتُّونَ مِنْهَا تُسَمَّى: عَامِلاً، وَثَلَاثُونَ مِنْهَا تُسَمَّى: مَعْمُولاً، وَعَشَرَةٌ مِنْهَا تُسَمَّى: عَمَلاً وَإِعْرَاباً).

٢ - في الباب الأوَّل: قسَّم العامل إلى ضربين: لفظيّ ومعنويّ، واللَّفظيّ إلى: سماعيّ وقياسيّ، ثمَّ جعل السَّماعيّ: خمسةَ أنواع تضمُّ تسعةً وأربعين عاملاً، وجعل القياسيّ: تسعة عوامل، والمعنويّ: اثنين.

٣ - في الباب الثَّاني: قسَّم المعمول إلى ضربين: معمول بالأصالة، ومعمول بالتَّبعيَّة.

ثمَّ قسَّم الأوَّل إلى أربعة أنواع: مرفوع وهو تسعة، ومنصوب وهو ثلاثة عشر، ومجرور وهو اثنان، ومجزوم وهو واحد، وقسَّم الثاني إلى خمسة أنواع.

٤ - في الباب الثَّالث: قسَّم العمل (الإعراب) إلى ثلاثة أضرب، ثمَّ فصَّل كلَّ قسم؛ فجعل المجموع عشرة، فقال: (الإِعْرَاب، وَهُوَ: إِمَّا حَرَكَةٌ، أَوْ حَرْفٌ، أَوْ حَذْفٌ. وَالحَرَكَةُ ثَلَاثَةٌ: ضَمَّةٌ، وَفَتْحَةٌ، وَكَسْرَةٌ. وَالحُرُوفُ أَرْبَعَةٌ: وَاوٌ، وَيَاءٌ،

وَأَلِفٌ، وَنُونٌ. وَالحَذْفُ ثَلاثَةٌ، مُخْتَصَّةٌ بِالفِعْلِ: حَذْفُ الحَرَكَةِ، وَحَذْفُ الآخِرِ، وَحَذْفُ النُّونِ. فَالجُمْلَةُ: عَشَرَةٌ).

ثمَّ فصَّل في المعرب فقال: (وَأَنْوَاعُ المُعْرَبِ: تِسْعَةٌ؛ لِأَنَّ إِعْرَابَهَا: إِمَّا بِالحَرَكَاتِ المَحْضَةِ، أَوْ بِالحُرُوفِ المَحْضَةِ، وَهُمَا مُخْتَصَّانِ بِالإِسْمِ. أَوْ بِالحَرَكَاتِ مَعَ الحَذْفِ، أَوْ بِالحُرُوفِ مَعَ الحَذْفِ، وَهُمَا مُخْتَصَّانِ بِالفِعْلِ).

٥ - لم يَستشهد المصنف - رحمه الله تعالى - سِوى بآيتين، الأولى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، والثانية: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، ولم يستشهد بحديث نبويّ شريف، إنما اعتمد في غالب تمثيله على جُمَل موجزة، يُريد منها تارةً الوعظَ؛ كقوله مثلاً: مَا تَفْعَلْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدْهُ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى، مَنْ يَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً يَكُنْ نَاجِياً، أَيْنَ تَكُنْ يُدْرِكْكَ المَوْتُ، وتارةً تضمينَها لمسائل العقيدة؛ كقوله مثلاً: آمَنْتُ بِاللهِ وَبِهِ لَأُبْعَثَنَّ، اعْتَقَدْتُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، مَا اللهُ تَعَالَى مُتَمَكِّناً بِمَكَانٍ، وَلَا شَيْءٌ مُشَابِهاً للهِ تَعَالَى.

٦ - فارق المتن العتيق في أمورٍ منها:

أ - تناوله المعمول والعمل.

ب - تعداد العوامل في الجملة والتَّفصيل، وقد فصَّل الكلام على ذلك الشَّارح في «التُّحفة».

شروح العوامل الجديد:

١ - تعليق الفواضل على إعراب العوامل، لحسين بن أحمد الشهير بزيني زاده (ت: ١١٦٨هـ).

٢ - تحفة الإخوان في شرح العوامل، لمصطفى بن إبراهيم الغليبولي (ت: ١١٧٦هـ).

وعليها: حاشية الخربوتي، وموضح التحفة شرح العوامل الجديد لأحمد بابا قلعه وي.

٣ - شرح أبي بكر بن يعقوب العارفي (ت: ١٢٠٧هـ).

٤ - شرح خليل بن أحمد القونوي (ت: ١٢٢٤هـ).

٥ - شرح مصطفى بن إسماعيل القيلورنوي الشهير بالمنطقي (ت: ١٢٤٤هـ).

٦ - شرح خليل بن أحمد مسيحي زاده المغنيساوي (ت: ١٢٣٠هـ).

٧ - التحفة المرضية في نظم العوامل البركوية، لمحمد الصفدي (ت: ١٢٩٠هـ).

٨ - إعراب العوامل الجديد، لعبد الفتاح بن عبد القادر الدمشقي (ت: ١٣٠٥).

٩ - تيسير المطالب في شرح العوامل، لعبد الفتاح بن عبد القادر الدمشقي (ت: ١٣٠٥).

١٠ - التحفة النحوية على العوامل البركوية، لمحمد بن علي المرعشي (ت: ١٣١٢هـ).

١١ - خريدة العوامل الجديد، لعبد الفتاح المحمودي (ت: ١٣٢٥هـ).

القسم السادس: منهج التحقيق

١ - قمنا بإخراج النَّص الكامل من الأصول الموجودة، دون الاعتمادِ على واحدة منها أصلاً.

٢ - قمنا بالتَّشكيل الكامل لِمَتني العوامل العتيق والجديد؛ لأهمية ذلك عند الدَّارسين المبتدِئين.

٣ - عزوْنا الآيات القرآنية إلى سُوَرها، مع بيانِ رقمها.

٤ - عزونا الأحاديث النَّبويَّة إلى مصادرها من الكتب السِّتَّة ومسند أحمد، وإلَّا فمِن باقي كتب السُّنَّة، دون التَّطرُّق إلى بيان درجةِ صحتها.

٥ - أثبتنا اسم البحر للشَّاهد الشِّعري فوقَ البيت إلى جهة اليسار، وأثبتنا في الحاشية اسم صاحب الشَّاهد، وعزونا الشَّاهد إلى بعض المصادر المعتمَدة، وذكرنا في أغلبِها موطنَ الشَّاهد.

٦ - ترجمنا للنُّحاة واللُّغويين والعُلماء بإيجاز، وذكرنا اسم المصدر أو المرجع الَّذي اعتمدناه في ذلك.

٧ - وضعنا مقدمةً للكتاب تتضمَّن: السَّبب في هذا العمل ومَن ساهم فيه - وترجمة موجزة لِلمصنِّفين - ومقدمةً عن علم النحو - ولمحةً عن العامل - ومقدمةً عن متن العوامل العتيق - ومقدمةً عن متن العوامل الجديد - ومنهجَ التَّحقيق.

٨ - وضعنا الفهارس المناسبة لهذا المجموع وتتضمَّن: فهرس الآيات - وفهرس الأحاديث النَّبويَّة - وفهرس الأمثال والشَّواهد الشعريَّة - وفهرس الأعلام - وفهرس المصادر والمراجع - والفهرس العام.

٩ - أثبتنا استدراكاتِ المحشي گروي وتعليقات بعضِ الأفاضل عليها في الحاشية.

١٠ - أيضاً أثبتنا استدراكات الخربوتي في الحاشية.

١١ - أثبتنا أغلبَ النُّصوص من المصادر الَّتي عزاها إليها المحشي الخربوتي، بسبب الأخطاء الكثيرة فيها، ولعلَّ تلك الأخطاء هي مِن النُّساخ.

١٢- فيما يخصُّ المتن العتيق: وجدنا اختلافاً في صيغ المتن في الأصول الَّتي بين أيدِينا، والحاصل منها أربع متون كلُّها تحمل اسمَ المتن العتيق، وعند البحث والتَّدقيق وجدنا ما يلي:

أ - المتن الأول: والَّذي طبعته دار المنهاج تحت اسم «العوامل المئة»، ومن الشُّروح عليه: «شرح خالد الأزهري» وهو مطبوع أيضاً، وشرح يحيى بن نصوح بن إسرائيل (مخطوط).

وقد مال القلب إلى أنَّه أحد الشُّروح على متن العوامل المئة بسبب كبر جِرمه، وزيادة العبارة المستغنَى عنها في المتون، وقد قابلتُ المتن على «شرح الفاضل الهندي» فوجدتُه مطابقاً له في كثير من المواضع، فمثلاً:

جاء في طبعة دار المنهاج في مقدمة المتن: (فَإِنَّ العَوَامِلَ فِي النَّحْوِ - عَلَى مَا أَلَّفَهُ الشَّيْخُ الإِمَامُ عَبْدُ القَاهِرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجُرْجَانِيُّ، رَحْمَةُ اللهِ تَعَالَى عَلَيْهِ - مِئَةُ عَامِلٍ، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَينِ: لَفْظِيَّةٍ، وَمَعْنَوِيَّةٍ، فَاللَّفْظِيَّةُ مِنْهَا: تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: سَمَاعِيَّةٍ، وَقِيَاسِيَّةٍ، فَالسَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا: أَحَدٌ وَتِسْعُونَ عَامِلاً، وَالقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا: سَبْعَةُ عَوَامِلَ، وَالمَعْنَوِيَّةُ مِنْهَا: عَدَدَانِ، فَالجُمْلَةُ: مِئَةُ عَامِلٍ)[1].

---

(١) «العوامل المئة» (٣٩-٤٠).

وأمَّا عبارة الفاضل الهندي فنصها: ((فَإِنَّ العَوَامِلَ فِي النَّحْوِ) عَلَى مَا أَلَّفَهُ الشَّيْخُ الفَاضلُ عَبْدُ القَاهِرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجُرْجَانِيُّ (مِئَةُ عَامِلٍ، وَهِيَ) تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَينِ: (لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ، فَاللَّفْظِيَّةُ) مِنْهَا: تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: (سَمَاعِيَّةٌ، وَقِيَاسِيَّةٌ. وَالسَّمَاعِيَّةُ) مِنْهَا: (أَحَدٌ وَتِسْعُونَ عَامِلاً، وَالقِيَاسِيَّةُ) مِنْهَا: (سَبْعَةُ عَوَامِلَ. وَالمَعْنَوِيَّةُ) مِنْهَا: (عَدَدَانِ). فَالجُمْلَةُ: مِئَةُ عَامِلٍ)[1].

ب - المتن الثَّاني: وهو المعتمد في إيران وله طبعات كثيرة، وشروح وحواشٍ من علمائها، لكنّي لم أجد له شرحاً باللُّغة العربية، وأوَّله: (الحمد لله على نعمائه الشَّاملة، وآلائه الكاملة، والصَّلاة على سيِّد الأنبياء محمَّد المصطفى، وعلى آله المجتبى، اعلم أنَّ العوامل في النَّحو على ما أَلَّفه الشَّيخ الإمام أفضل علماء الأنام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ - سقى الله ثراه وجعل الجنَّة مثواه - مئة عامل).

ج - المتن الثَّالث: طبع في دار الكتب العلمية ضمن «شروح العوامل»، وعليه شرح أحمد الفطامي المسمَّى: «تسريح الغوامل في شرح العوامل»، وبحسَب هذه الطبعة يلاحظ أنَّ المتن يخلو من التَّمثيل، فهو يَسرد العوامل فقط، وأيضاً عدَّ حروف الجرِّ تسعة عشر حرفاً، فزاد فيها (واو رُبَّ)، وجعل (باء القسم) حرفاً مستقلًّا، وبالتالي زاد عدد العوامل السَّماعيَّة، وبهذا خالف باقِيَ المتون.

د - المتن الرَّابع: وهو الَّذي اعتمَدْناه، فهو يمتاز بِصغر جرمه، وكثرةِ شروحه وحَواشيه، وهو المعتمَد في المدارس الشَّرعيَّة التُّركية والكرديَّة، ناهِيك عن الأسانِيد المتَّصلة له عند العلماء الَّذين يَقومون بتدريسِه في هذه البلاد.

القسم السَّابع: وصف لبعض النُّسخ الَّتي اعتمدناها في هذا العمل

المخطوطة الأولى (م١): وهي شرح السَّعد الصَّغير، وبهامشها حاشية كَروي.

تعود ملكيتها للمكتبة الوطنية في أنقرة، ضمن مجموعة: مكتبة عدنان أوتوكان

(١) «شرح العوامل في النحو» للفاضل الهندي (٨-٩).

العامة في أنقرة، برقم: ١٤٧١، والناسخ: ياسين الهلالي، ولا يوجد عليها تاريخ النسخ، وهي نسخة كاملة، عدد لوحاتها ٢٨ لوحة، وتسطيرها ١١ سطراً، كتبت بالخط النسخي، وبالهامش أغلب حاشية گروي، وعليها إعراب الشرح، وكتب المتن والإعراب وبعض الحاشية باللون الأحمر.

المخطوطة الثانية (م٢): شرح السعد الصغير.

تعود ملكيتها للمكتبة الوطنية في أنقرة، ضمن مجموعة: مكتبة عدنان أوتوكان العامة في أنقرة، برقم: ١٢٧٧، وعليها تاريخ النسخ: ١٣١٢ه، وهي نسخة كاملة، عدد لوحاتها ٢٢ لوحة، وتسطيرها ١١ سطراً، كتبت بالخط النسخي، وعليها إعراب الشرح، وبالهامش تعليقات غير منسوبة، وميز المتن بوضع خط أحمر فوق عبارته.

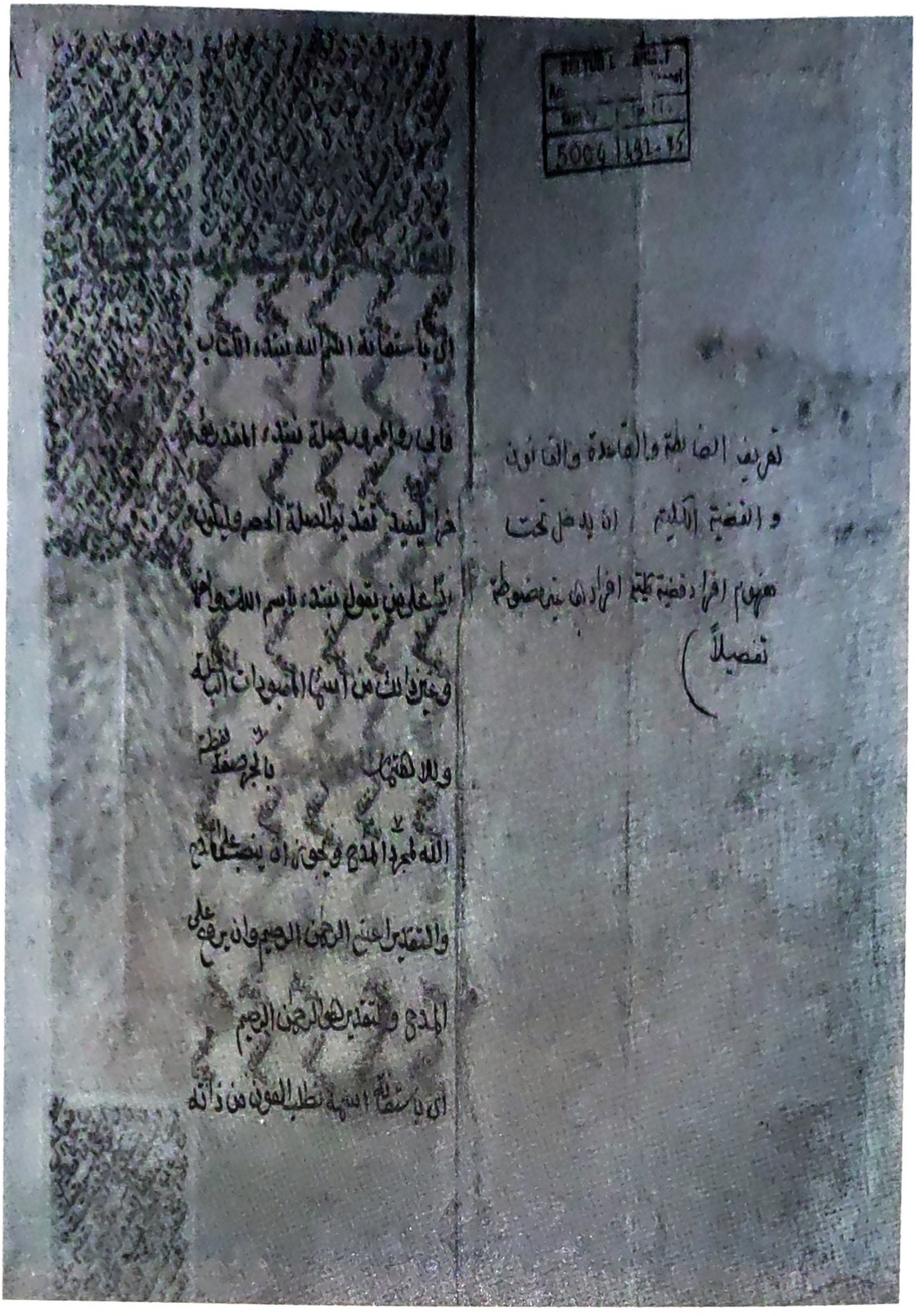
المخطوطة الثالثة (م٣): حاشية گروي.

تعود ملكيتها للمكتبة الوطنية في أنقرة، ضمن مجموعة: مكتبة عدنان أوتوكان العامة في أنقرة، برقم: ١٤٦٩، وعليها تاريخ النسخ: ٩٢١هـ، وهي نسخة كاملة، عدد لوحاتها ٣٨، مختلفة التسطير، كتبت بالخط النسخي العادي.

النسخة الرابعة (ح): تحفة الإخوان.

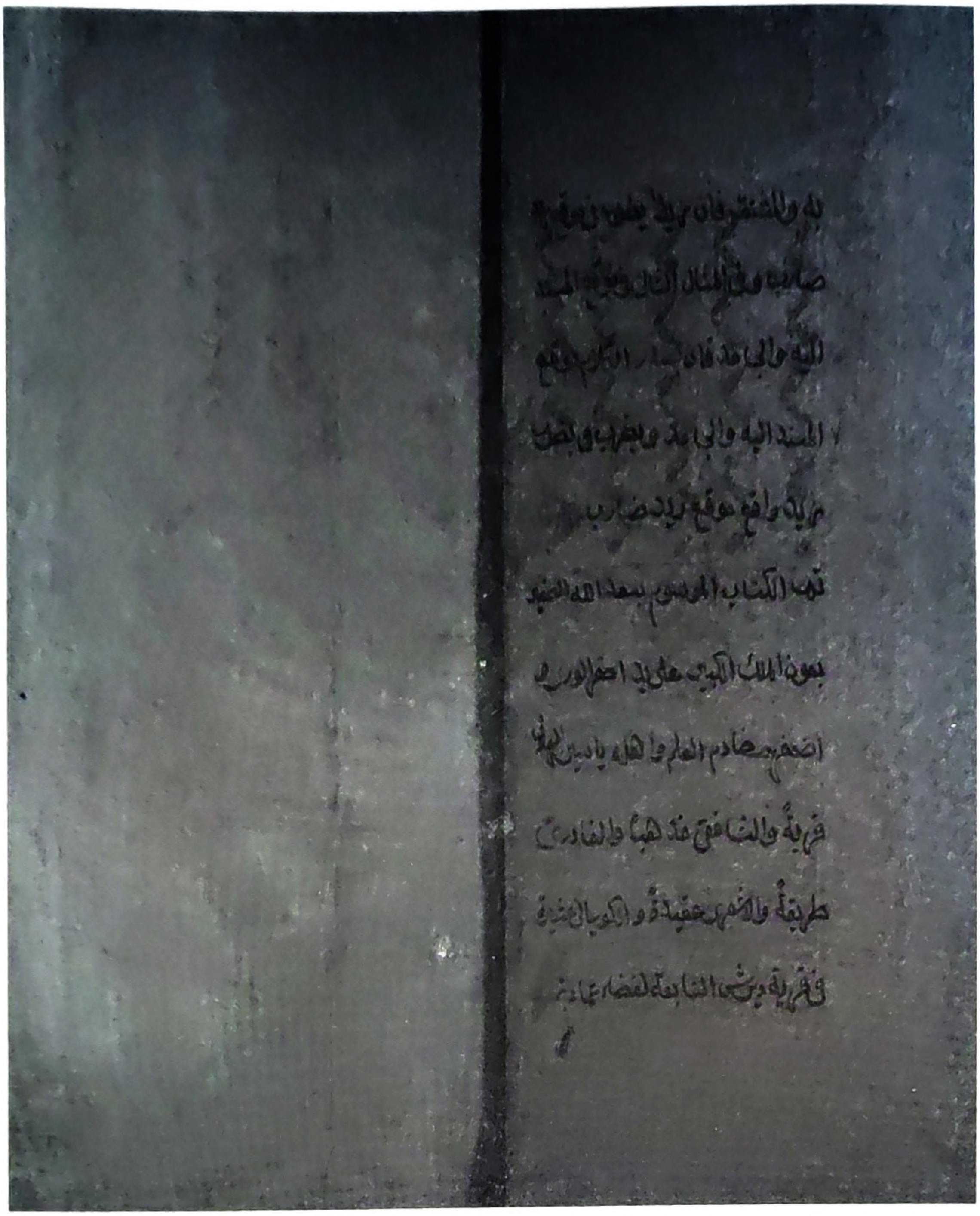
وهي نسخة حجرية طبعت في مطبعة رفعت أفندي سنة ١٣٠٠هـ، كتبها: محمد شكري عن قرانلق، وبهامشها حواش بعضها لِلخربوتي، والنسخة تضم أيضاً تعليق الفواضل على إعراب العوامل لزيني زاده.

○ ○ ○

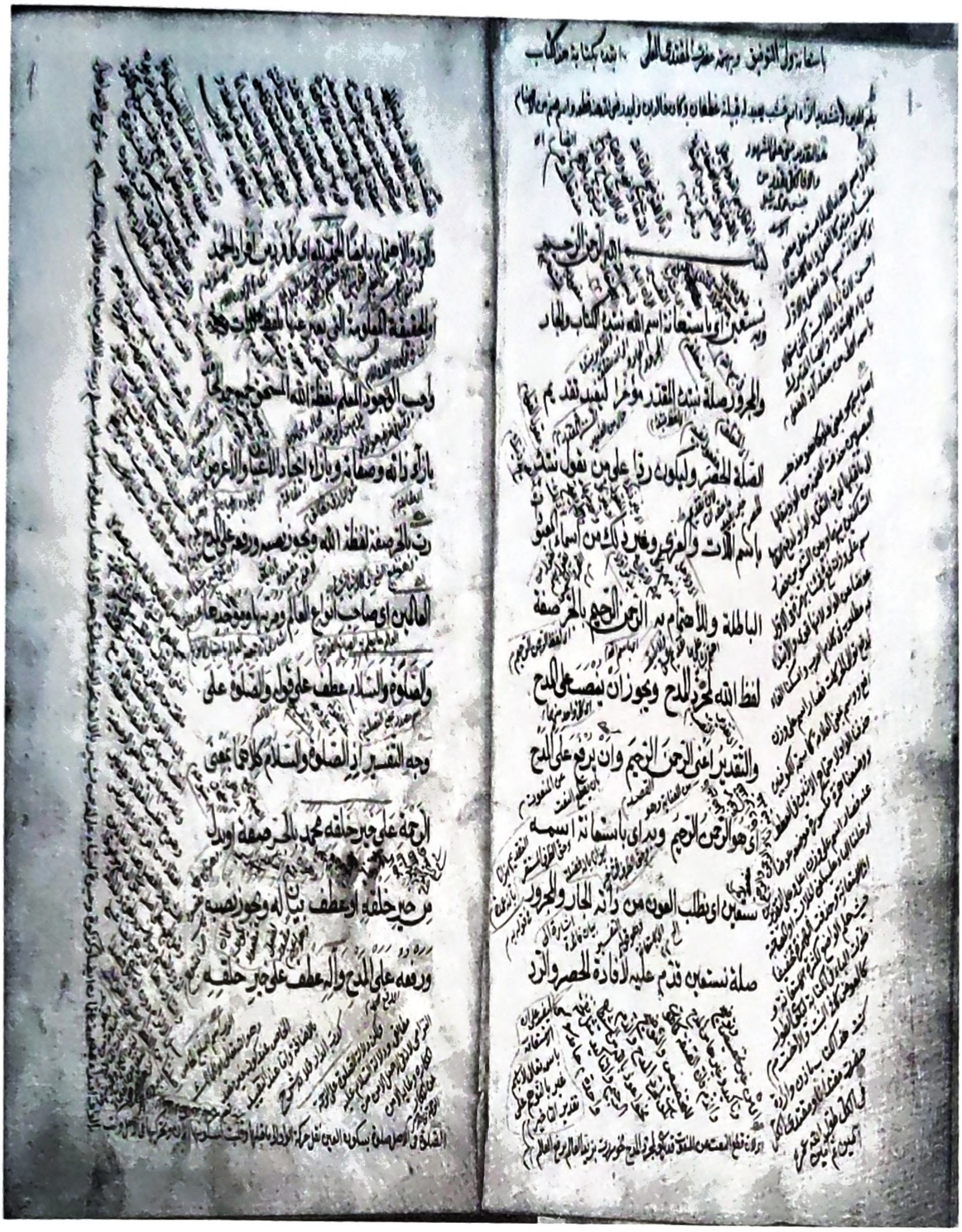

تعريف الضابطة والقاعدة والقانون
والقضية الكلية ان يدخل تحت
مفهوم افراد قضية كلية افرادها بخصوصها
تفصيلاً

اي باستعانة اسم الله يبتدئ الكتاب
ومن ذلك من اسماء المعبودات الباطلة
المدح وتقديره الرحمن الرحيم
اي باستعانة اسمه تطلب العون من ذاته

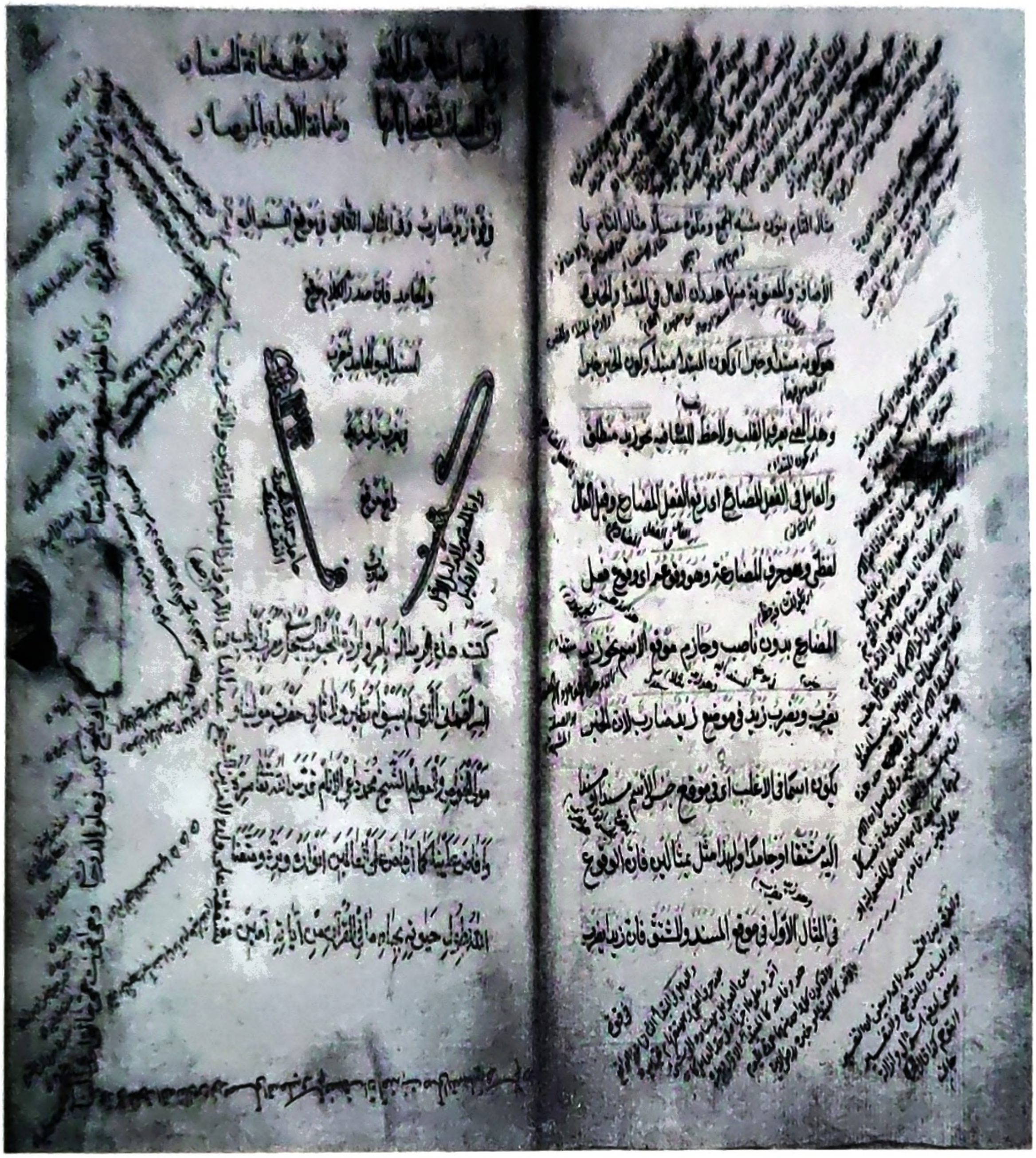
اللوحة الأولى من (م)



اللوحة الأخيرة من (م١)



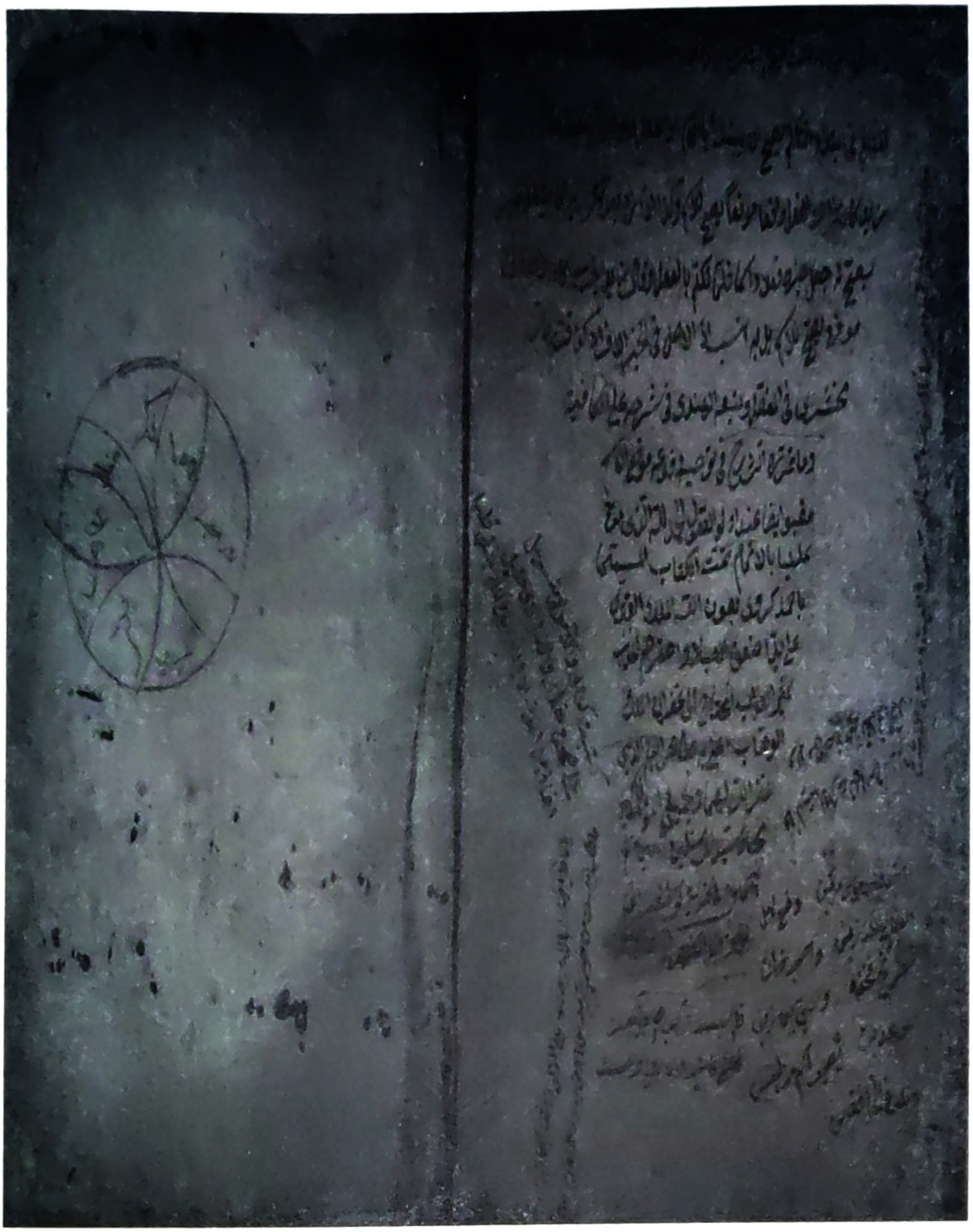
اللوحة الأولى من (م٢)



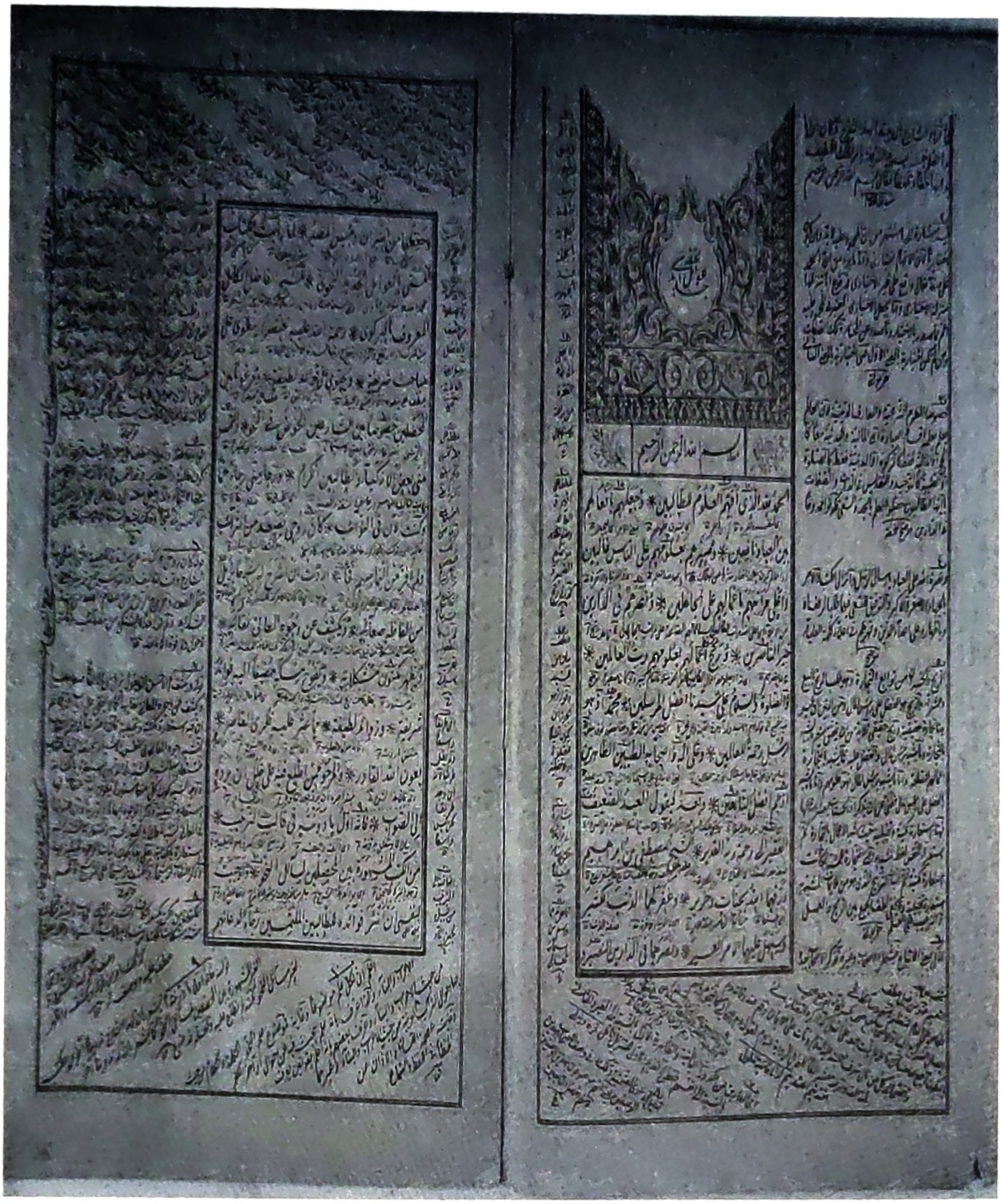
اللوحة الأخيرة من (م٢)



اللوحة الأولى من (م٣)

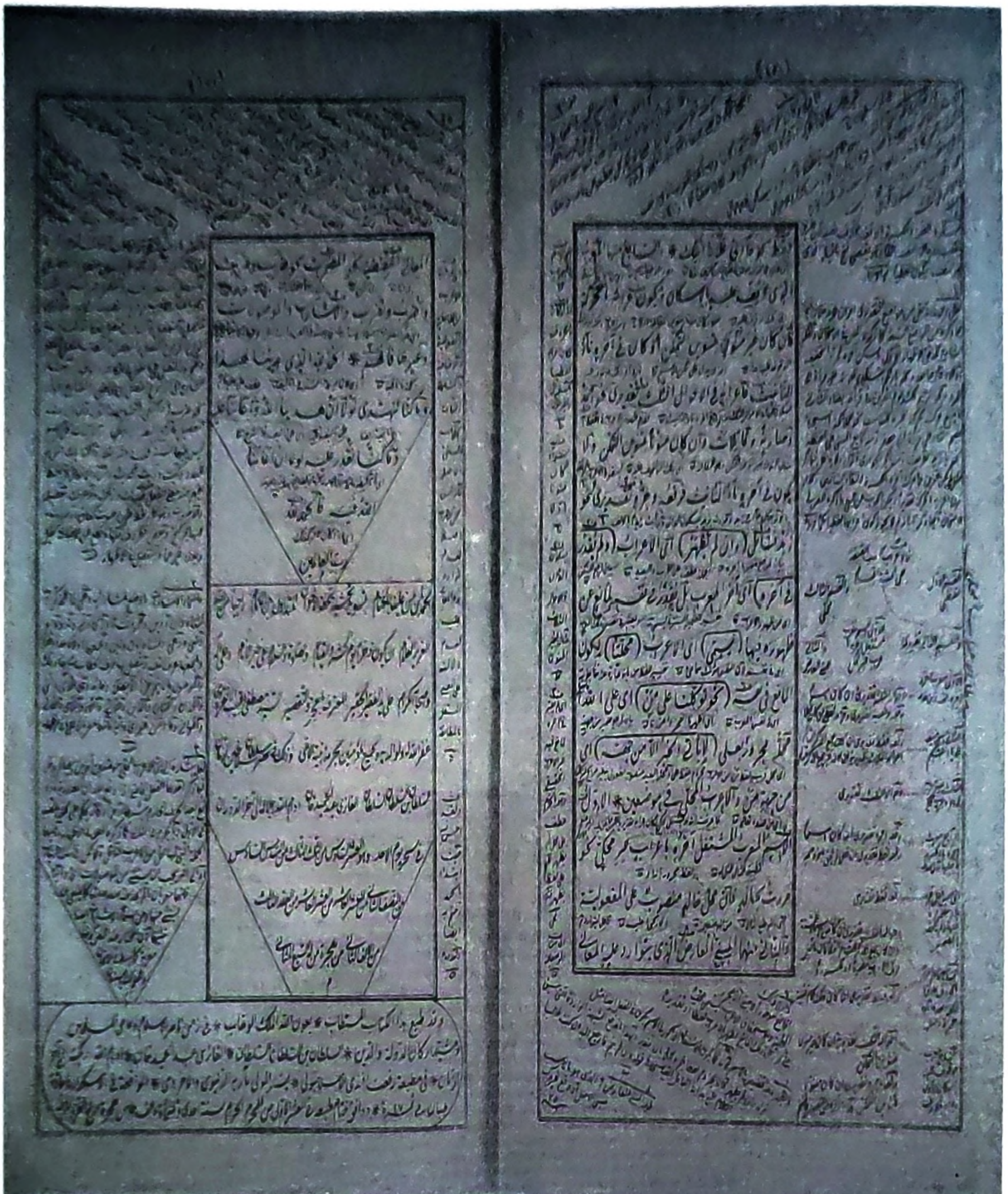


اللوحة الأخيرة من (م٣)



بسم الله الرحمن الرحيم

اللوحة الأولى من (ح)



اللوحة الأخيرة من (ح)

القسم الأول

عوامل الجرجاني (العتيق)

شرح سعد الله الصغير (البردعي)

حاشية گروي على سعد الله الصغير

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه نستعين

المقدمة

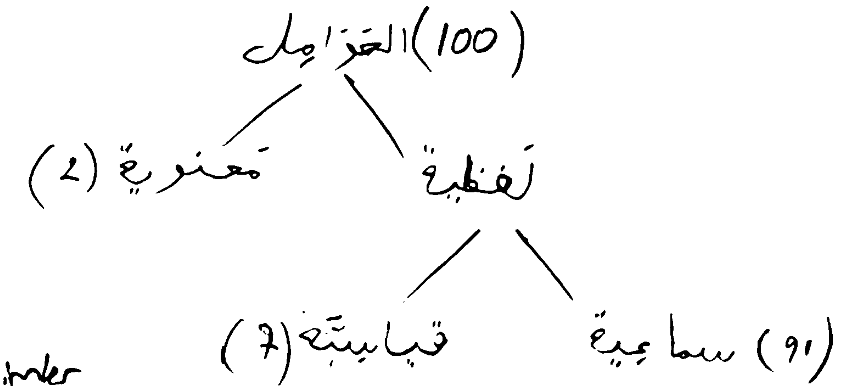
الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى خَيرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ؛ أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ العَوَامِلَ فِي النَّحْوِ مِئَةُ عَامِلٍ - عَلَى مَا أَلَّفَهُ الشَّيْخُ -: لَفظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ.

فَاللَّفظِيَّةُ مِنْهَا عَلَى ضَرْبَيْنِ: سَمَاعِيَّةٌ وَقِيَاسِيَّةٌ، فَالسَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا: أَحَدٌ وَتِسْعُونَ عَامِلاً، وَالقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا: سَبْعَةُ عَوَامِلَ.

وَالمَعْنَوِيَّةُ مِنْهَا: عَدَدَانِ.

○ ○ ○



13 Nevidir

1- Harfi cerler
2- İsmini nasp haberini ref yapanlar
3- İsmini ref haberini nasp
4- Sadece ismi nasp edenler
5- Fiili muzariyi nasp yapanlar
6- Fiili muzariyi cezm yapan harfler
7- Fiili cezm yapan isimler
8- Mekra isimleri nasp yapan isimler
9- İsmi fiiller
10- Nakıs fiiller
11- Efalu mukarebe
12- Medh ve zem fiilleri
13- Şek ve yakin ''

أَوَّلاً: العَوَامِلُ السَّمَاعِيَّةُ

وَتَتَنَوَّعُ السَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا ثَلاثَةَ عَشَرَ نَوْعاً:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: حُرُوفٌ تَجُرُّ الاسْمَ فَقَطْ

النَّوْعُ الأَوَّلُ: حُرُوفٌ تَجُرُّ الاِسْمَ فَقَطْ، وَهِيَ سَبْعَةَ عَشَرَ حَرْفاً:

(البَاءُ):

لِلإِلْصَاقِ؛ نَحْوُ: بِهِ دَاءٌ وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ.

وَلِلتَّعْدِيَةِ؛ نَحْوُ: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ.

وَلِلاسْتِعَانَةِ؛ نَحْوُ: كَتَبْتُ بِالقَلَمِ.

وَلِلْمُصَاحَبَةِ؛ نَحْوُ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ بِثِيَابِ السَّفَرِ.

وَلِلْمُقَابَلَةِ؛ نَحْوُ: بِعْتُ هَذَا بِهَذَا.

وَلِلزِّيَادَةِ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

وَلِلظَّرْفِيَّةِ؛ نَحْوُ: صَلَّيْتُ بِالمَسْجِدِ.

وَ(مِنْ):

لِابْتِدَاءِ الغَايَةِ؛ نَحْوُ: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إِلَى الكُوفَةِ.

وَلِلتَّبْعِيضِ؛ نَحْوُ: أَخَذْتُ مِنَ المَالِ.

وَلِلتَّبْيِينِ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

وَلِلزِّيَادَةِ؛ نَحْوُ: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ.

وَ(إِلَى):

لِانْتِهَاءِ الغَايَةِ؛ نَحْوُ: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إِلَى الكُوفَةِ.

وَبِمَعْنَى (مَعَ)؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦].

وَ(فِي):

لِلظَّرْفِيَّةِ؛ نَحْوُ: المَالُ فِي الكِيسِ، ونَحْوُ: النَّظَرُ فِي الكِتَابِ.

وَ(حَتَّى):

لِانْتِهَاءِ الغَايَةِ؛ نَحْوُ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا.

وَ(اللَّامُ):

لِلتَّمْلِيكِ وَالاخْتِصَاصِ؛ نَحْوُ: المَالُ لِزَيْدٍ، وَالجُلُّ لِلْفَرَسِ.

وَلِلزِّيَادَةِ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: ٧٢]، وَلَا أَبَا لَكُمْ.

وَلِلْقَسَمِ؛ نَحْوُ: لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ.

وَ(رُبَّ):

لِلتَّقْلِيلِ؛ نَحْوُ: رُبَّ رَجُلٍ جَوَادٍ لَقِيتُهُ، وَرُبَّ رَجُلٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ لَقِيتُهُ، وَرُبَّ رَجُلٍ كَرُمَ أَبُوهُ لَقِيتُهُ.

وَ(عَلَى):

لِلاسْتِعْلَاءِ؛ نَحْوُ: عَلَيْهِ دَيْنٌ، وَزَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ.

وَقَدْ تَكُونُ فِعْلاً؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤].

وَ(عَنْ): لِلْبُعْدِ وَالمُجَاوَزَةِ؛ نَحْوُ: رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ القَوْسِ.

وَ(الكَافُ): لِلتَّشْبِيهِ؛ نَحْوُ: الَّذِي كَزَيْدٍ أَخُوكَ.

وَ(مُذْ) وَ(مُنْذُ): لِابْتِدَاءِ الغَايَةِ فِي الزَّمَانِ المَاضِي؛ نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الجُمُعَةِ، وَمُنْذُ يَوْمِ السَّبْتِ.

وَ(البَاءُ): لِلْقَسَمِ؛ نَحْوُ: بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا.

وَ(الوَاوُ): لِلْقَسَمِ؛ نَحْوُ: وَاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا.

وَ(التَّاءُ): لِلْقَسَمِ؛ نَحْوُ: تَاللهِ لأفْعَلَنَّ كَذَا.

وَ(حَاشَا): لِلتَّنْزِيهِ؛ نَحْوُ: سَاءَ القَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ.

وَ(عَدَا) وَ(خَلَا): لِلاسْتِثْنَاءِ؛ نَحْوُ: جَاءَنِي القَوْمُ عَدَا زَيْدٍ، وَخَلَا زَيْدٍ.

النَّوْعُ الثَّانِي: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الِاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ

النَّوْعُ الثَّانِي: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الِاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ، وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرُفٍ:

(إِنَّ) وَ(أَنَّ): لِلتَّحْقِيقِ؛ نَحْوُ: إِنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ، وَبَلَغَنِي أَنَّ زَيْداً ذَاهِبٌ.

وَ(كَأَنَّ): لِلتَّشْبِيهِ؛ نَحْوُ: كَأَنَّ زَيْداً أَسَدٌ.

وَ(لَكِنَّ): لِلاسْتِدْرَاكِ؛ نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْراً لَمْ يَجِئْ.

وَ(لَيْتَ): لِلتَّمَنِّي؛ نَحْوُ:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً ... فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

وَ(لَعَلَّ): لِلتَّرَجِّي؛ نَحْوُ: لَعَلَّ زَيْداً عَائِدٌ.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: حَرْفَانِ تَرْفَعَانِ الِاسْمَ وَتَنْصِبَانِ الخَبَرَ

النَّوْعُ الثَّالِثُ: حَرْفَانِ تَرْفَعَانِ الِاسْمَ وَتَنْصِبَانِ الخَبَرَ، وَهُمَا: (مَا) وَ(لَا) المُشَبَّهَتَانِ بِـ(لَيْسَ):

(مَا): لِنَفْيِ الحَالِ؛ نَحْوُ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً.

وَ(لَا): لِنَفْيِ الاسْتِقْبَالِ؛ نَحْوُ: لَا رَجُلٌ مُنْطَلِقاً.

النَّوْعُ الرَّابِعُ: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الِاسْمَ فَقَطْ

النَّوْعُ الرَّابِعُ: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الِاسْمَ فَقَطْ، وَهِيَ سَبْعَةُ أَحْرُفٍ:

(الوَاوُ): بِمَعْنَى مَعَ؛ نَحْوُ: اسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ.

وَ(إِلَّا): لِلاسْتِثْنَاءِ؛ نَحْوُ: جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا زَيْداً، وَمَا جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا حِمَاراً.

وَ(يَا)، وَ(أَيَا)، وَ(هَيَا): لِنِدَاءِ البَعِيدِ؛ نَحْوُ: يَا عَبْدَ اللهِ، وَيَا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ، وَيَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي، وَأَيَا عَبْدَ اللهِ، وَهَيَا عَبْدَ اللهِ.

وَ(أَيْ)، وَ(الهَمْزَةُ): لِنِدَاءِ القَرِيبِ، نَحْوُ: أَيْ عَبْدَ اللهِ، وَاعَبْدَ اللهِ، لَكِنَّ الهَمْزَةَ لِنِدَاءِ الأَقْرَبِ.

النَّوْعُ الخَامِسُ: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الفِعْلَ المُضَارِعَ

النَّوْعُ الخَامِسُ: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الفِعْلَ المُضَارِعَ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ:

(أَنْ): لِلاسْتِقْبَالِ؛ نَحْوُ: أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ.

وَ(لَنْ): لِتَأْكِيدِ نَفْيِ الاسْتِقْبَالِ؛ نَحْوُ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ [يوسف: ٨٠].

وَ(كَيْ): لِلتَّعْلِيلِ؛ نَحْوُ: جِئْتُكَ كَيْ تُعْطِيَنِي حَقِّي.

وَ(إِذَنْ): جَوَابٌ لِقَوْلِ القَائِلِ، وَجَزَاءٌ لِفِعْلِ الفَاعِلِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: إِذَنْ أُكْرِمَكَ لِمَنْ قَالَ: أَنَا آتِيكَ.

النَّوْعُ السَّادِسُ: حُرُوفٌ تَجْزِمُ الفِعْلَ المُضَارِعَ

النَّوْعُ السَّادِسُ: حُرُوفٌ تَجْزِمُ الفِعْلَ المُضَارِعَ، وَهِيَ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ:

(إِنْ): لِلشَّرْطِ وَالجَزَاءِ؛ نَحْوُ: إِنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ.

وَ(لَمْ): لِنَفْيِ المَاضِي بَعْدَ نَقْلِهِ مِنَ المُسْتَقْبَلِ؛ نَحْوُ: لَمْ يَخْرُجِ الأَمِيرُ.

وَ(لَمَّا): لِنَفْيِ المَاضِي أَيْضاً، وَفِيهِ تَوَقُّعٌ وَانْتِظَارٌ؛ نَحْوُ: لَمَّا يَخْرُجِ الأَمِيرُ.

وَ(لَا): لِلنَّهْيِ؛ نَحْوُ: لَا تَفْعَلْ.

وَ(اللَّامُ): لِلأَمْرِ؛ نَحْوُ: لِيَفْعَلْ زَيْدٌ.

النَّوْعُ السَّابِعُ: أَسْمَاءٌ تَجْزِمُ الأَفْعَالَ

النَّوْعُ السَّابِعُ: أَسْمَاءٌ تَجْزِمُ الأَفْعَالَ عَلَى مَعْنَى (إِنْ)، وَهِيَ تِسْعَةُ أَسْمَاءٍ:

(مَنْ)؛ نَحْوُ: مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَمَنْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ.

وَ(أَيٌّ)؛ نَحْوُ: أَيًّا تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَأَيُّهُمْ يَأْتِنِي أُكْرِمْهُ.

وَ(مَا)؛ نَحْوُ: مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ.

وَ(مَتَى)؛ نَحْوُ: مَتَى يَأْتِنِي أُكْرِمْهُ.

وَ(مَهْمَا)؛ نَحْوُ: مَهْمَا تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ.

وَ(أَيْنَ)؛ نَحْوُ: أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ.

وَ(حَيْثُمَا)؛ نَحْوُ: حَيْثُمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ.

وَ(إِذْمَا)؛ نَحْوُ: إِذْمَا تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ.

وَ(أَنَّى)؛ نَحْوُ: أَنَّى تَفْعَلْ أَفْعَلْ.

النَّوْعُ الثَّامِنُ: أَسْمَاءٌ تَنْصِبُ أَسْمَاءَ نَكِرَاتٍ

النَّوْعُ الثَّامِنُ: أَسْمَاءٌ تَنْصِبُ أَسْمَاءَ نَكِرَاتٍ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَسْمَاءٍ:

الأَوَّلُ: (عَشَرَةٌ): إِذَا رُكِّبَتْ مَعَ (أَحَدٍ)، أَوِ (اثْنَيْنِ) إِلَى (تِسْعَةٍ)؛ نَحْوُ: عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً.

وَالثَّانِي: (كَمْ): لِلاسْتِفْهَامِ؛ نَحْوُ: كَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ؟

وَالثَّالِثُ: (كَأَيِّنْ)؛ نَحْوُ: كَأَيِّنْ رَجُلاً عِنْدِي.

وَالرَّابِعُ: (كَذَا)، وَهِيَ كِنَايَةٌ عَنِ العَدَدِ؛ نَحْوُ: عِنْدِي كَذَا دِرْهَماً.

النَّوْعُ التَّاسِعُ: كَلِمَاتٌ تُسَمَّى: أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ

النَّوْعُ التَّاسِعُ: كَلِمَاتٌ تُسَمَّى: أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ، بَعْضُهَا تَنْصِبُ، وَبَعْضُهَا تَرْفَعُ، وَهِيَ تِسْعُ كَلِمَاتٍ:

النَّاصِبَاتُ مِنْهَا سِتُّ كَلِمَاتٍ:

(رُوَيْدَ)؛ نَحْوُ: رُوَيْدَ زَيْداً؛ أَيْ: أَمْهِلْهُ.

وَ(بَلْهَ)؛ نَحْوُ: بَلْهَ زَيْداً؛ أَيْ: دَعْهُ.

وَ(دُونَكَ)؛ نَحْوُ: دُونَكَ زَيْداً؛ أَيْ: خُذْهُ.

وَ(حَيَّهَلَ)؛ نَحْوُ: حَيَّهَلَ الثَّرِيدَ؛ أَيِ: ائْتِها.

وَ(عَلَيْكَ)؛ نَحْوُ: عَلَيْكَ زَيْداً؛ أَيِ: الْزَمْهُ.

وَ(هَا)؛ نَحْوُ: هَا زَيْداً؛ أَيْ: خُذْهُ.

وَالرَّافِعَاتُ مِنْهَا ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ:

(هَيْهَاتَ)؛ نَحْوُ: هَيْهَاتَ زَيْدٌ؛ أَيْ: بَعُدَ.

وَ(سَرْعَانَ)؛ نَحْوُ: سَرْعَانَ ذَا إِهَالَةً؛ أَيْ: سَرُعَ.

وَ(شَتَّانَ)؛ نَحْوُ: شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو؛ أَيْ: افْتَرَقَا.

النَّوْعُ العَاشِرُ: الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ

النَّوْعُ العَاشِرُ: الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ، تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ، وَهِيَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ فِعْلاً:

(كَانَ)؛ نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً.

وَتَكُونُ تَامَّةً؛ نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ؛ أَيْ: وُجِدَ.

وَزَائِدَةً؛ نَحْوُ: إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْداً.

وَمُضْمَراً فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ؛ نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ.

وَ(صَارَ):

لِلانْتِقَالِ؛ نَحْوُ: صَارَ المَاءُ هَوَاءً، وَنَحْوُ: صَارَ زَيْدٌ غَنِيًّا.

وَتَكُونُ تَامَّةً بِمَعْنَى ذَهَبَ؛ نَحْوُ: صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو؛ أَيْ: ذَهَبَ إِلَيْهِ.

وَ(أَصْبَحَ)؛ نَحْوُ: أَصْبَحَ زَيْدٌ فَقِيراً.

وَتَكُونُ تَامَّةً؛ نَحْوُ: أَصْبَحَ زَيْدٌ؛ أَيْ: دَخَلَ فِي وَقْتِ الصَّبَاحِ.

وَبِمَعْنَى صَارَ؛ نَحْوُ: صَارَ زَيْدٌ فَقِيراً.

وَ(أَمْسَى) مِثْلُ أَصْبَحَ؛ نَحْوُ: أَمْسَى زَيْدٌ أَمِيراً.

وَ(أَضْحَى) مِثْلُ أَصْبَحَ أَيْضاً؛ نَحْوُ: أَضْحَى زَيْدٌ أَمِيراً.

وَ(ظَلَّ)؛ نَحْوُ: ظَلَّ زَيْدٌ قَائِماً.

وَتَكُونُ بِمَعْنَى صَارَ؛ نَحْوُ: ظَلَّ زَيْدٌ فَقِيراً.

وَ(بَاتَ)؛ نَحْوُ: بَاتَ زَيْدٌ قَائِماً.

وَتَكُونُ تَامَّةً؛ نَحْوُ: بَاتَ زَيْدٌ، أَيْ: دَخَلَ فِي وَقْتِ البَيْتُوتَةِ.

وَبِمَعْنَى صَارَ؛ نَحْوُ: بَاتَ زَيْدٌ فَقِيراً.

وَ(مَا زَالَ)؛ نَحْوُ: مَا زَالَ زَيْدٌ كَرِيماً.

وَ(مَا بَرِحَ)، وَ(مَا فَتِئَ)، وَ(مَا انْفَكَّ): بِمَعْنَى مَا زَالَ.

وَ(مَا دَامَ)؛ نَحْوُ: اجْلِسْ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِساً.

وَ(لَيْسَ): لِنَفْيِ الحَالِ؛ نَحْوُ: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً.

النَّوْعُ الحَادِي عَشَرَ: أَفْعَالٌ تُسَمَّى: أَفْعَالَ المُقَارَبَةِ

النَّوْعُ الحَادِي عَشَرَ: أَفْعَالٌ تُسَمَّى: أَفْعَالَ المُقَارَبَةِ؛ تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ:

(عَسَى)؛ نَحْوُ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ، وَعَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ.

وَ(كَادَ)؛ نَحْوُ: كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ.

وَ(كَرَبَ)؛ نَحْوُ: كَرَبَ زَيْدٌ يَخْرُجُ.

وَ(أَوْشَكَ)؛ نَحْوُ: أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ، وَأَوْشَكَ أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ، وَأَوْشَكَ زَيْدٌ يَخْرُجُ.

النَّوْعُ الثَّانِي عَشَرَ: أَفْعَالُ المَدْحِ وَالذَّمِّ

النَّوْعُ الثَّانِي عَشَرَ: أَفْعَالُ المَدْحِ وَالذَّمِّ: تَرْفَعُ اسْمَ الجِنْسِ المُعَرَّفَ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ:

(نِعْمَ)؛ نَحْوُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، فَـ(الرَّجُلُ) فَاعِلُ (نِعْمَ)، وَ(زَيْدٌ) مَخْصُوصٌ بِالمَدْحِ.

وَ(بِئْسَ)؛ نَحْوُ: بِئْسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ.

وَ(حَبَّذَا)؛ نَحْوُ: حَبَّذَا الرَّجُلُ زَيْدٌ.

وَ(سَاءَ)؛ نَحْوُ: سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ.

النَّوْعُ الثَّالِثَ عَشَرَ: أَفْعَالُ الشَّكِّ وَاليَقِينِ

النَّوْعُ الثَّالِثَ عَشَرَ: أَفْعَالُ الشَّكِّ وَاليَقِينِ؛ تَدْخُلُ عَلَى اسْمَيْنِ ثَانِيهِمَا عِبَارَةٌ عَنِ الأَوَّلِ، وَتَنْصِبُهُمَا جَمِيعاً عَلَى المَفْعُولِيَّةِ، وَهِيَ سَبْعَةُ أَفْعَالٍ:

(ظَنَنْتُ)؛ نَحْوُ: ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً.

وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى (اتَّهَمْتُ) لَمْ يَقْتَضِ المَفْعُولَ الثَّانِيَ؛ نَحْوُ: ظَنَنْتُ زَيْداً؛ أَيِ: اتَّهَمْتُهُ.

وَ(حَسِبْتُ)؛ نَحْوُ: حَسِبْتُ أَخَاكَ كَرِيماً.

وَ(خِلْتُ)؛ نَحْوُ: خِلْتُ زَيْداً عَاقِلاً.

وَ(عَلِمْتُ)؛ نَحْوُ: عَلِمْتُ زَيْداً فَاضِلاً.

وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى (عَرَفْتُ) لَمْ يَقْتَضِ المَفْعُولَ الثَّانِيَ؛ نَحْوُ: عَلِمْتُ زَيْداً؛ أَيْ: عَرَفْتُهُ.

وَ(رَأَيْتُ)؛ نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْداً قَائِماً.

وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى (أَبْصَرْتُ) لَمْ يَقْتَضِ المَفْعُولَ الثَّانِيَ؛ نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْداً؛ أَيْ: أَبْصَرْتُهُ.

وَ(وَجَدْتُ)؛ نَحْوُ: وَجَدْتُ زَيْداً جَوَاداً.

وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى (أَصَبْتُ) لَمْ يَقْتَضِ المَفْعُولَ الثَّانِيَ؛ نَحْوُ: وَجَدْتُ الضَّالَّةَ؛ أَيْ: أَصَبْتُهَا.

وَ(زَعَمْتُ)؛ نَحْوُ: زَعَمْتُ زَيْداً ظَرِيفاً.

وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى (قُلْتُ) لَمْ يَقْتَضِ المَفْعُولَ الثَّانِيَ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾ [التغابن: ٧].

ثانياً: العَوَامِلُ القِيَاسِيَّةُ

وَالقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا: سَبْعَةُ عَوَامِلَ:

(الفِعْلُ عَلَى الإِطْلَاقِ)؛ نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً.

وَ(المَصْدَرُ)؛ نَحْوُ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً.

وَ(اسْمُ الفَاعِلِ)؛ نَحْوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ عَمْراً.

وَ(اسْمُ المَفْعُولِ)؛ نَحْوُ: زَيْدٌ مُعْطًى غُلَامُهُ دِرْهَماً.

وَ(الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ)؛ نَحْوُ: جَاءَنِي رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ.

وَ(كُلُّ اسْمٍ أُضِيفَ إِلَى اسْمٍ آخَرَ)؛ نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ، وَخَاتَمُ فِضَّةٍ.

وَ(كُلُّ اسْمٍ اسْتَغْنَى عَنِ الإِضَافَةِ)؛ نَحْوُ: عِنْدِي رَاقُودٌ خَلًّا، وَمَنَوَانِ سَمْناً، وَعِشْرُونَ دِرْهَماً، وَمِلْؤُهُ عَسَلاً.

○ ○ ○

العَوَامِلُ المَعْنَوِيَّةُ

وَالمَعْنَوِيَّةُ مِنْهُ: عَدَدَانِ:

(العَامِلُ فِي المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ)، وَهُوَ كَوْنُهُ مُبْتَدَأً وَخَبَراً؛ نَحْوُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ.

وَ(العَامِلُ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ)، وَهُوَ وُقُوعُهُ مَوْقِعَ الاِسْمِ؛ نَحْوُ: زَيْدٌ يَضْرِبُ، وَيَضْرِبُ زَيْدٌ فِي مَوْقِعِ زَيْدٌ ضَارِبٌ.

○ ○ ○

شرح السعد الصغير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

(بِسْمِ اللهِ)؛ ....

كروي ___

حاشية كروي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الَّذي زيَّن تراكيب العرب بزينة الإعراب، والصَّلاة والسَّلام على أفضل مَنْ نطق بالصَّواب، وعلى آله وصحبه المتأدبين[١] بخير الآداب؛ أمَّا بعد:

فيقول العبد الفقير إلى مَوْلاه القدير، أحمد بن محمَّد السَّاكن بأراضي الحرير: لمَّا رأيتُ وُفُور رَغْبَة المتعلِّمين على تعلُّم «شرح العوامل» للفاضل المُلقَّب بـ(سَعْدِ الدِّين)، وكان مع وَجَازَة نَظْمِه مُشْتَمِلاً على كثيرٍ من مسائل هذا الفَنِّ ودَقَائِقه، مُحْتَوِياً على كثيرٍ من رُموزه ولَطَائِفه، وأَكْثَرُهم لم ينالوا كَشْف ما فيه من الرُّمُوز والأَسْرَار؛ إذْ لم تقع له حواشٍ تكشف عن وُجوه مُخَدَّرَاتِه الأسْتَار، بلْ قَنِعُوا بما فَهِمُوا من ظاهر المَقَال، مِنْ غير اطِّلَاعٍ لهم على حقيقة الحَال، وقد وقع في يَدَيْ جماعة هم أُسَرَاء قَيْدِ التَّقْليد، فتصدَّوا لكشف ما فيه من غير تَمْهِيدٍ وتَسْديد، وسَلَكُوا مَسْلَك البَيَان من غير هادٍ ودَلِيل، فأَضَلُّوا عن سواء السَّبيل، حَمَلَني ذلك على أنْ أكشفَ عن وجوه خَرَائِده اللِّثَام، وأنْ أضع كُنُوز فَرَائِده على طرف الثُّمَام[٢]، ثمَّ لمَّا وَصَل وَلَدِي الَّذي هو نور خَلَدِي إلى مَرْتبة التَّحْصيل، قَوِيَ ذلك الحَامِل بحيث ما بَقِيَ لاعْتِراضنا سبيل، فشمَّرت عن سَاق الجِدِّ لتقرير لَطَائفه، وبَعَثني صِدْقُ الهِمَّة نحو تَحْرِير مَقَاصِده، فجمعتُ ما يُذَلِّل صِعاب عباراته الأبِيَّة، ويُسَهِّل سبيل الوصول إلى فوائد كنوزه الخَفِيَّة، وتَشبَّثْتُ في دفع اعتراضات المحشِّين بِذَيل العدل والإنصاف، وتَجنَّبت في سلوك ردِّها مَسْلكَ الاعْتِسَاف، وحين فرغتُ من تَسْديد

---

(١) بصيغة التثنية أو الجمع باعتبار الأفراد. اهـ منه.

(٢) الثُّمامُ: نبت ضعيف له خُوص أو شبيه بالخوص، وربَّما حُشيَ به وسُدَّ به خَصاص البيوت، الواحدة: ثُمامة، وبه سمي الرجل ثُمامة. اهـ «الصحاح تاج اللغة» (٥/ ١٨٨١)، والمراد به هنا السهولة.

أيْ: باستعانةِ اسم الله نَبتدئ الكتاب، ....

گروي

الصَّحائف، بتَحْرير تلك اللَّطائف، جاء بحمد الله دُرْجاً[(١)] مملوءاً من فَرائد الفَوائد، وكَنْزاً مَشْحوناً من جواهر الزَّوائد، والمَرْجُوُّ من النَّاظرين الَّذين هم للحقّ طَالبون، وعن طريق العِناد مائلون، أنْ لا يجعلوه هدفَ المَلام، بانحراف القلم عن سَمْتِ أداء المرام، وأتضرَّع إلى الله الكريم أنْ يكون نَفْعه عميماً لِمَن كان غرضه إظهار الحقّ المُبِين، لا تَصْوِير الباطل بصورة اليَقين، ولَئِن فاتني من بعض المُعاندين كلّ الثَّناء الجميل في العَاجل، فحسْبِي ما أفوز به من الثَّواب الجَزِيل في الآجِل، والله الهادي وعليه اعتمادِي، وهو حسبي ونعمَ الوكيل.

○ ○ ○

(المقدمة)

قوله: (أيْ: باستعانة اسم الله) أشار الشَّارح - رحمه الله تعالى - إلى أنَّ المُخْتار عنده كونُ الباء للاستعانة[(٢)]؛ نظراً إلى أنَّ اسم الله بمنزلةِ الآلة من حيث إنَّ الفعل المبدوءَ به لا يَتِمُّ ولا يُعتدّ به شرعاً ما لم يُصدَّر به، كما أنَّه لا يمكن صُدور الفعل من الفاعل بِدون واسطةِ الآلة[(٣)]، فلا يَرِدُ ما يُتوهَّم مِنْ أنَّ جعلَ الباء للاستعانة يستلزم جعلَ اسم الله آلةً، وذلك من سُوء الأدب.

قوله: (نبتدئ الكتاب) نَبَّه بهذا على أنَّ المُخْتار الأَوْلَى حملُ كلام المصنِّف على تَقْدير صيغة المتكلِّم مع الغير؛ لِتناسُبه مع (نستعين)[(٤)]، ثمَّ الوَجْه في اختيارها فيهما: هَضْم النَّفس؛ لإشعارها بأنَّه ليس في مرتبة المتقدِّمين في ابتداءِ الكلام مُنفرداً، وأنَّه ليس له الِاقتدار على ذلك الأمر الخطير بِدون نَصير وظهير.

---

(١) الدُّرْج، بالضم: سُفَيْطٌ صغير تدخر فيه المرأة طيبها وأداتها. اهـ «لسان العرب» (٢/ ٢٦٩).

(٢) وهو ما اختاره البيضاوي، وتبعه على ذلك أكثر العلماء، وذهب الزمخشري ومن تبعه إلى أنّها للمصاحبة والملابسة، ولها مذاهب أخرى لا يُعتد بها فصّلها الصبان في «الرسالة الكبرى على البسملة» (٤٤).

(٣) حاصله أن الآلة لها جهتان: جهة تحقير، وهي عدم قصدها لذاتها بل للفعل، وجهة تعظيم، وهي أن الفعل يتوقف عليها، وإنما يوجد بها، ففي هذا المقام: التأليف على الوجه الأكمل شرعاً إنما يكون باسمه تعالى، فتلاحظ الثانية لا الأولى التي لاحظها المعترض.

(٤) في جملة (وبه نستعين) الواردة في المتن بعد البسملة.

فالجارّ والمجرور صلةُ (نبتدئ) المقدَّر مُؤخَّراً؛ ....

گروي

وهَضْمُ النَّفس في مقام الإعْجَاب - كتأليف الكتاب - مرغوبٌ عند أُولي الألباب.

ومَنْ قال(١): فيه نُكْتَة هي الإشارة إلى أنَّه ليس مُنفرداً في هذا الابتداء، بلْ مُقتفٍ لأثرهم، فقد قَنَع في مقام الثَّروة بما لا يَقنع به إلَّا عديم القُدْرَة.

ثمَّ اعلم أنَّ (الابتداء) مِن قبيل الأفعال العامَّة لا مِن الأفعال الخاصَّة المناسبة لِلمقام، بلْ المناسِب للمصنف ههنا (نُؤَلِّفُ)(٢)، فما قاله الفاضل السُّوسي من أنَّه المُناسب للمقام، فهو من خُرَافَات الأَوْهَام.

قوله: (فالجارّ والمجرور)؛ أيْ: ظَرف لَغْو(٣) متعلِّق بـ(نبتدئ) المقدَّر كما هو مذهب البصريِّين(٤)، ويؤيِّده قِلَّة الحذف، وأيضاً موافقته لجملة (وبه نستعين) يؤيِّده، على أنَّ في اختيار الجملة الفعليَّة الدَّالَّة على الحدوث والزَّوال تَلميحاً إلى الاِعتراف بقُصُوره وعجزه عن اسْتِدامة الاِستعانة باسم الله تعالى، بخلاف الجملة الاسميَّة من نحو: ابتدائي باسم الله تعالى، كما هو مذهب الكوفيِّين، فإنَّها خالية من الإشعار بذلك الاِعتراف؛ لدلالتها على الدَّوام والثَّبات مع أنَّ فيها كَثْرة الحذف كما لا يخفى. نعم، الموافقة مع جملة (الحمد) الآتية يُؤيِّد مذهبهم.

قوله: (مؤخراً) بالنَّصب، حالٌ من الضَّمير المُسْتَتِر في المقدَّر العائد إلى (نبتدئ).

ولمَّا كان تأخير العامل مُستلزماً لتقديم الصِّلة الَّتي حقُّها التَّأخير، وتقديم ما حقُّه

---

(١) القائل هو الفاضل السوسي.

(٢) لأن الشارع في كل شيء يضمر ما كانت التسمية مبدأ له، فالشارع في الأكل إذا قال: بسم الله، ينوي آكل، وفي الشرب: أشرب، وفي الركوب: أركب، فلا جرم كان التقدير في التأليف: أؤلف أولى.

(٣) وهو ما كان متعلقه مذكوراً خاصًا؛ نحو: زيد يقرأ في المسجد، أو محذوفاً: إما جائزَ الحذف؛ نحو: بسم الله الرحمن الرحيم؛ أي: أقرأ، أو واجب الحذف؛ نحو: يوم الجمعة صمتُ فيه، وإنما سمي هذا الظرف: ظرفاً لغواً؛ لأنهم ألغوه حيث لم يَجعلوه محتملاً لِضمير؛ لعدم استقرار الضمير فيه؛ لأن الضمير لا ينتقل إليه، فكان مُلغًى عن استقرار الضمير فيه. اهـ «شرح الشيخ خالد الأزهري» (٧٦).
قال الشهاب في حاشيته على «تفسير البيضاوي»: واعلم أنّ الجمهور على أنَّ الظرف إذا كانت الباء للملابسة والمصاحبة ظرفٌ مُستقَر، فإذا كانت للاستعانة والآلية لغوٌ. اهـ (١/ ٣٩).

(٤) تقدير المحذوف فعلاً هو مذهب الكوفيين، وتقديره اسماً هو مذهب البصريين، ووهم المحشِّي في ذلك، فأورده بالعكس.

لِيُفيد تقديمُ الصِّلة الحَصْرَ، وليكون ردًّا على مَنْ يَقول: نبتدئ باسم اللَّات والعُزَّى، وغيرِ ذلك من أسماء المعبُودات الباطلة، ولِلاهتمام به.

كروي

التَّأخير لا يُصَار إليه بدون نُكْتَة، أشار إليها بقوله: (لِيُفيد تقديم الصِّلة... إلخ) على عامله؛ أعني: نبتدئ (الحَصْر)، وأسند إفادة الحَصْر إليه لا إلى تأخير العامل؛ لأنَّ عطف الاِهتمام عليه يُبْطِله[١]؛ إذِ الاِهتمام ليس إلَّا شأن المقدَّم، مع أنَّ علماء البلاغة[٢] يُسندون إفادةَ هذه النكات إلى تقديم المعمول، هذا هو التَّوجيه الحري بالقَبول كما لا يَخفى على ذَوي العقول.

قوله: (الحَصْر) حصر أفراد ردًّا على مَنْ جوَّز الاستعانة باسم الله تعالى وباسمٍ آخَر، وهو الظَّاهر من قول الشَّارح: (ردًّا على من يقول... إلخ)، أوْ حصرَ قَلب ردًّا على مَن أخطأ وزعم عدمَ جواز الاستعانة باسمه تعالى، كما يُفهم من سكوت القائل على قوله: نبتدئ باسم اللَّات والعُزَّى، أوْ حصرَ تَعْيين ردًّا على مَنْ تردَّد في وُجوب الاستعانة باسمه تعالى أو باسم آخَر.

قوله: (وليكون)؛ أي: أمر التَّقديم (ردًّا... إلخ) اختار العطف بالواو الدَّال على الجَمْع؛ إشارةً إلى أنَّه لا تَقابُلَ بين النكتَتين، وتنبيهاً على اجتماعهما ههنا، بلِ الرَّدُّ من فوائد الحَصْر ولوازمه كما أشرنا إليه، حتَّى لو قال الشَّارح: لِيُفيد تقديم الصِّلة الحَصْر ردًّا على من... إلخ إشارة إلى ذلك، لكان أحسَن مِن عطفه عليه[٣].

قوله: (ولِلاِهتمام) أشار بتقديم الحَصْر وعطف الرَّدّ والاِهتمام عليه إلى أصالته وتبعيَّتِهما له؛ تبعاً لعلماء البلاغة حيث قالوا: والاِخْتصاص لازم لتقديم ما حقُّه التَّأخير غالباً؛ نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ونحو: ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾

---

(١) أي: يبطل إسناد الإفادة إلى تأخير العامل، وفيه نظر؛ إذ بالتأخير أيضاً يحصل الاهتمام لاستلزامه التأخير كما لا يخفى.

(٢) حيث قالوا: الاختصاص لازم لتقديم ما حقه التأخير غالباً، ولم يقولوا: لازم لتأخير ما حقه التقديم، وهم يقولون: تقديمها لمجرد الاهتمام، وأما علماء النحو فيقولون: لمجرد الحصر، ويمكن تبعيته كل بدون الآخَر. اهـ حسن سورجي.

(٣) لكونه أخصر وأفيد، وظاهر أن لوازمه بخلافه، وهو ظاهر في كون الرد أصلاً للتقديم. اهـ حسن سورجي.

. . . .

گروي

[آل عمران: ١٥٨]، ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ويُفيد التَّقديم في جميعها وراء التَّخصيص - أيْ: بعده - الاِهتمام بشأن المقدَّم؛ لأنَّهم يُقدِّمون الَّذي شأنُه أهمُّ، ولهذا لا بدَّ أنْ يُقَدَّر المحذوف في (بسم الله) مؤخَّراً؛ لِيفيد مع الاِختصاص الاِهتمامَ بشأن تقديم اسم الله، والردّ على المُشرِكين؛ لأنَّهم كانوا يَبدؤون باسم آلِهتهم الباطلة، ويقولون: نَبتدئ باسم اللَّات والعُزَّى، فقصد المُوحِّد بتقديم اسم الله الحَصْر والاِهتمام والردّ عليهم. انتهى[1].

والاِعتراض الواردُ عليهم بقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، مُجاب عنه بوجوه:

منها: أنَّ الأهمَّ في الآية الأمرُ بالقراءة.

ومنها: أنَّه متعلِّق بـ﴿اقْرَأْ ۝٣﴾ الثَّاني، ومعنى ﴿اقْرَأْ﴾ الأوَّل: أَوْجِدِ القراءة.

ومنها: أنَّه متعلِّق بالثَّاني، ومتعلَّق الأوَّل قوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ بناءً على المَذْهب الصَّحيح من كون التَّسمية من السُّورة.

ثمَّ اختُلف في أنَّ مُجَرَّد الاِهتمام يَصْلح نُكْتةً للتَّقديم أم لا؟

فقال الشَّيخ عبد القاهر: لا، بلْ لا بدَّ للاِهتمام من نُكْتةٍ من الحَصْر والردِّ مثلاً.

وقال العلَّامة المجتهد الثَّاني المُحقِّق التَّفْتَازَانِيّ[2]: يجوز أنْ يكون التَّقديم لمُجرَّد الاِهتمام بدون مُلاحظةِ وجه آخر.

وكلامُ الشَّارح يَميل إلى مذهب الشَّيخ.

---

(١) أي: قول علماء البلاغة.

(٢) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين (٧١٢ هـ -٧٩٣ هـ)، من أئمة العربية والبيان والمنطق والكلام، من مصنفاته: «شرح مقاصد الطالبين»، «تهذيب المنطق»، «المطول». «الأعلام» للزركلي (٧/ ٢١٩).

(الرَّحمنِ الرَّحِيمِ) بالجرِّ[١] صفة لفظة (اللهِ) لِمُجرَّد المَدْح، ويجوز أنْ يُنْصب

گروي

قوله: (بالجرِّ... إلخ) من قَبيل الإعجام يُرى ولا يُقرَأ.

قوله: (صفة لفظة الله) اعلم أنَّه:

إنْ كان المُراد بـ(الاسم): الاسم، وبـ(الله): المُسمَّى، كما هو الظَّاهر، حتَّى تكون الإضافة لاميَّة، يكون كلٌّ من الرَّحمن والرَّحيم صفة للمُسمَّى - أي: الذَّات المُقدَّسة - جَارِيةً على مَنْ هي له، كما هو الأصل في الصِّفات والأَوْلى بالاِعتبار.

وإنْ كان المُراد بـ(الاسم): الاسم، وبـ(الله): لفظه، كانت الإضافة بيانيَّة، ويكون كلٌّ منهما صفةَ لفظةِ الله إجْراءً لِصفة المُسمَّى على الاسم، وذلك خلاف الأصل، لا يُصَار إليه إلَّا عند الضَّرورة، ولا ضَرُورةَ هنا.

فيما قَرَّرْنا ظَهَر أنْ لا وَجْهَ للشَّارح في اخْتِيار ما هو خِلاف الأصل، فالأَوْلى أنْ يقول: صفة ذات الله، بلِ الأَخْصرُ الأَوْلى: صفة الله؛ إشارة إلى جوازِ الوجهين، فيذهب نَفْس السَّامع إلى أيّ مذهب شاء، إلَّا أنْ يُقال: أراد بقوله: (صفة لفظة الله) أنَّ كُلًّا منهما بالجرِّ صفة نَحْوِيَّة جَارِية على لفظه في الإعراب، بقرينة قوله: (يجوز أنْ يُنْصب... وأنْ يُرْفع... إلخ).

قوله: (لمجرَّد المَدْح)؛ أي: لا للتَّوضيح كما هو الأصل في فوائدِ صفة المعرفة؛ لأنَّ لفظة الله مختصة بالذَّات المُقدَّسة الجَلِيلة، ولا يُطلق على غيره تعالى حتَّى يكونَ فيه إبْهَام، فيحتاج إلى التَّوضيح.

قوله: (ويجوز)؛ أي: ويجوز قَطْعُ صفة المَدْح عن المَوْصوف في الإعراب، بأنْ

---

(١) قال الأعلم وابن مالك: إن لفظ الرحمن عَلَم بالغلبة له تعالى، واختاره ابن هشام؛ لمجيئه غير تابع لموصوف كثيراً؛ نحو: ﴿أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ونحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الرحمن: ١-٢]، كما هو شأن العَلَم، والأصل عدم حذف الموصوف، فهو بدل من اسم الجلالة، وكون المبدل منه ليس مقصوداً أغلبي، أو عطف بيان، جيء به للمدح لا للإيضاح؛ لعدم الخفاء، فهو نظير البيت الحرام في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧]، والرحيم نعت له لا للجلالة؛ لِئلا يلزمَ تقديم البدل أو البيان على النعت.

وقال الزمخشري وابن الحاجب: إنه صفة، فهما نعتان لاسم الجلالة، ولفظ الرحيم صفة قطعاً. فهما مجروران على التفصيل في عَلَمية الرحمن ووصفيَّتِه. اهـ مع بعض التصرف، من كلام الشيخ محمد عليش المالكي من كتابه «إيضاح إبداع حكمة الحكيم».

على المَدْح؛ والتَّقدير: أَعْنِي[1] الرَّحمنَ الرَّحيمَ، وأنْ يُرْفعَ على المَدْح؛ والتَّقديرُ: هو الرَّحمنُ الرَّحيمُ.

(وَبِهِ)؛ أَيْ: باستعانةِ اسمه ....

گروي

يُنْصب نصباً دالًّا على كمال المَدْح، وأنْ يُرْفعَ رفعاً دالًّا على كمال المَدْح، أو دلالةً على كمال المَدْح.

قوله: (على المَدْح) الصَّواب: على كمال المَدْح؛ لِمَا حُقِّقَ في علم البلاغة من أنَّ قَطْع نَعْت المَدْح عن المَنْعوت يُفيد كمال المَدْح؛ لأنَّ النُعُوت المادحة في حال إجرائها على المنعوت أيضاً تُفيد أصل المَدْح، فالعدولُ إلى القَطْع عنه إنَّما يكون لإفادة كمال المَدْح.

ويمكن الجواب عنه: بأنَّ الكلام على حذف المضاف، أو أشار بلام العهدِ بقوله: (على المَدْح) إلى الكامل من أفراده.

ووَجْهُ دلالة قَطْع الصِّفة على كمال المَدْح، هو: أنَّ قَطْع الصِّفة حين إجْرَائها على الموصوف تدلّ على اتِّصافها بمَضْمون الصِّفة، فإذا دلَّت عليه بعد القَطْع أيضاً كان ذلك لِكمال المَدْح؛ لِرسوخ الموصوف في تلك الصِّفة، وهي غَايَة المَدْح وكمالُه إنْ كانت صفةَ مَدْح، وغَايَة الذَّمّ إنْ كانت صفة ذَمّ؛ نحو: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيم بالرَّفع أو بالنَّصب، وغاية التَّرحُّم إنْ كانت ممَّا يَقْتَضي التَّرحُّم؛ نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِين.

قوله: (أي: باستعانة اسمه) أشار الشَّارح إلى أنَّ الباء في (بِهِ) للاستعانة، والضَّمير عائد إلى اسم الله؛ يعني: بعدما تَمَسَّكنا أوَّلاً بذيل اسمه تعالى وجعلناه وسيلة، حَصَل لنا الإقْدَام والجُرْءةُ فنَستعين من الذَّات، وإلَّا فالعبد لكونه في غَايَة التَّدْنيس بعيد من ذاته المُقَدَّس، فلا يُقْدِم على الاستعانة من الذَّات.

ومِن الشَّارحين مَن جعل الباء بمعنى (مِنْ) والضَّمير عائد إلى (الله) المراد منه الذَّات، فيكون المعنى: ومنه؛ أي: من الله نستعين، ويُؤَيِّده عدم احتياجه إلى تَقْدير قوله: (من الذَّات)، لكنَّه خالٍ من الإشْعَار بجعل اسم الله وسيلةً للاستعانة من الذَّات.

---

(١) جاء في «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» (٢/ ٥٦): اعلم أنَّ النعت المقطوعَ إلى النصب لا يُقدَّر بـ«أعني» إلا في نعت التخصيص، أمَّا في نعتِ المدح ونحوِه فيُقدَّر بـ«أذكر» أو «أمدح» مثلاً، كما نقله الدماميني عن المحقِّقين.

نَطْلب العَوْنَ من ذاته، (نَسْتَعِين) الجارُّ والمجرور صِلةُ (نَسْتَعِين)، قُدِّمَ عليها لإفادة الحَصْر، والرَّد، والاهتمام أيضاً.

(الحَمْدُ للهِ)؛ أيْ: كلُّ فردٍ من أفراد الحمد، أو: الحقيقة المَعْلومة المعبَّر عنها بلفظِ الحمد، لِلذَّات ....

گروي

ومِنهم من جعل الباء سببيَّة، والضَّمير عائد إلى الاستعانة المَفْهومة مِن باء البسملة المضافة إلى اسم الله بعد تأويلِها بالعون، ولا يخفى أنَّه تكلُّف.

وما قاله الفاضل السوسي في هذا البيان، فمِمَّا ينبغي أنْ يُصانَ عنه اللِّسان.

قوله: (نطلب العون) هذا تفسير (نستعين)، فلا وَجْهَ لتقديمه على المُفَسَّر.

قوله: (من ذاته) مقدَّر في نَظْم الكلام، أو مفهومٌ منه بدون التَّقدير بقرينة أنَّ العون لا يُطلب حقيقةً إلَّا من الذَّات.

قوله: (أي: كلُّ فرد من أفراد الحمد) أشار بهذا التَّفسير إلى أنَّ اللَّام للاستغراق، كما يقتضيه مقام المَدْح[1] والثناء، وفيه ردٌّ على المُعْتَزِلَة القائلين بأنَّ حمدَ العباد على جميلهم الاِختياريّ حمدٌ لهم حقيقةً لا لله؛ بناءً على زَعْمِهم الفاسد من أنَّ العبد خالقٌ لأفعاله الاِختياريَّة، ثمَّ أشار بقوله: (أو الحقيقة المعلومة) إلى أنَّ المقام وإنْ كان مُقْتَضِياً لِلاستغراق، لكنْ يجوز أنْ يُحمل اللَّام على الحقيقة من حيث هي هي؛ لاستِلزامها الاستغراقَ بِمَعونة لام الاختصاص في (لله)[2].

قوله: (للذَّات) نبَّه به على أنَّ لفظ (الله) عِلَّة للذَّات المُقَدَّسة، لا اسم لمفهوم واجبِ الوجود وإنْ كان مُنحصِراً في فرد، وإلَّا لم يكن (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّه) كلمة التَّوحيد بالاتِّفاق[3].

---

(١) إذ هو مقام المبالغة، ولا مبالغة في فرد ما، أو فرد معهود. اهـ حسن سورجي.

(٢) لأن اختصاص الجنس به تعالى يستلزم اختصاص جميع المحامد به تعالى.

(٣) لفظ (الله) جُعِلَ عَلَماً للذات الواجب الوجود الخالق للعالم؛ أي: للذات المنطبِق عليه هذه الصفات، فهي تعيين للموضوع له بذكر أوصاف كُليَّة تنطبق عليه مع أنه في نفسه غير كليّ، وزَعَمَ بعضهم: أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية، وكل منهما كليٌّ انحصر في فرد فلا يكون عَلَماً؛ لأنَّ مفهوم العَلَم جزئيٌّ، فَمُنِع بأنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّه اسمٌ لهذا المفهوم الكليّ، وإلَّا لما أفاد (لا إله إلا الله) التوحيد بالأصالة، لأنَّ الكليَّ من حيث هو كليّ يحتمل الكثرة والتعدد. اهـ «عمدة المريد لجوهرة التوحيد» لإبراهيم اللقاني (مخطوط).

الواجب الوجود المُعْلَم بلفظ الله، المُستحِقِّ لجميع حمدِ المحامد ....

كروي

قوله: (الواجب الوجود) صفة لـ(الذَّات)، والتَّقدير: الواجب وجوده، وما وقع في أكثرِ النُّسَخ من قوله: (لذات واجب الوجود)، فلعلَّه سهو من قلم النَّاسخ، والصَّحيح هو الأوَّل.

ثمَّ المراد بـ(الواجب الوجود) الواجب الوجود بالذَّات لا مُطْلقاً، وإلَّا فيشمل المُمْكنات كُلَّها، وهو[1]: ما لا يحتاج في وجوده إلى عِلَّة، وقيل: هو ما يَلْزَم من فَرْض عدمه مُحَال.

قوله: (المُعْلَم) بالجرِّ صفة الذَّات، وهو اسم مفعول من أُعْلِمَ فلان بهذا الاسم؛ أي: صار ذا عِلْمٍ به، ولِلُزُومه تعدَّى بالباء، فقال: (المُعْلَم بلفظ الله)، فهي صِلَة المُعْلَم لا زائدة، فالمعنى حينئذٍ: للذَّات المُصار ذا علم بلفظ الله.

وما قاله الفاضل السوسي من أنَّه: اسم مفعول من العَلَامَة، والباء زائدة؛ أي: المَجْعُول لفظ الله علامة له، تكلُّف بلْ تعسُّف، على أنَّ قوله: (من العلامة) فاسد قطعاً؛ إذْ هو من العِلْم لا من العَلَامَة، والفَرْق بينهما واضح.

قوله: (المُستحقّ لجميع حمد المحامد) أقول: لفظ (حمد) المضاف حَشْوٌ مُفْسِد؛ لأنَّ المحامد إمَّا جمع حمدٍ على غير القِياس، أو جمعُ محمدة مَصْدراً ميميًّا على القِياس، فحِينئذٍ لا معنًى لإضافة (حمد) إليها كما لا يَخْفَى، فالصَّواب أنْ يُقال: لجميع المحامد، ودَعْوَى أنَّ المحامد جمع حامد على غير القِياس غير مَقبول، ولو سُلِّم فحقُّ العِبَارة حينئذٍ أنْ يُقال: لحمد جميع المحامد؛ إذِ الجميع لا يُضاف إلَّا إلى المَجْمُوع، أو إلى مُفْرَد ذِي أجزاء، والحمدُ مُفْرَد بَسيط.

هذا، ثمَّ اعلم أنَّ الله مُنَزَّهٌ عن جميع سِمَات النَّقْص وعلاماتِ الحدوث، ومُتَّصِفٌ بجميع الصِّفات الكماليَّة المُسْتَلْزِم كلٌّ منها اسْتِحْقَاق الحمد له تعالى، فأشار الشَّارح:

أوَّلاً: إلى تَنْزِيهه تعالى بِوَصْفِه بوجوب الوجود؛ لأنَّ الواجب الوجود بالذَّات خارجٌ عن سلسلة المُمْكنات، والخارج عنها مُنَزَّهٌ عن صفاتها الدَّالَّة على الحدوث والإمكان.

وثانياً: إلى اتِّصافه تعالى بجميع الصِّفات الكماليَّة بِوَصْفِه تعالى باسْتِحْقَاقه لجميع المحامد.

---

(١) أي: الواجب الوجود بالذات.

بإزاء ذاته وصفاته، ....

گروي ______________________________

وممَّا قَرَّرنا ظهر وَجْه تخصيص وَصْفِه تعالى بهاتَين الصِّفتين من بين سائر الصِّفات.

ثمَّ إنَّه لم يَقُل: المُستحقّ لكلِّ فرد من أفراد الحمد، كما هو مَدْلُول لام الاستغراق، بلْ قال: (لجميع المحامد... إلخ) ادِّعَاءً لاسْتِحْقَاقه تعالى لجميع المحامد من حيث المجموع، مُبَالغةً لشأن تَعْظيمه تعالى، كما يَقتضيه مقام الحمد والثَّناء، والمبالغة في المقام الخطابيّ أمرٌ مرغوبٌ مُسْتَحْسن عند البلغاء، فلا يَرِدُ ما أورده الفاضل السوسي من أنَّ الأَوْلى أنْ يُقال: المُستحقّ لكلِّ حمد؛ لأنَّ لام الاستغراق بمعنى كلّ الإفراديّ لا المجموعيّ.

قوله: (بإزاء ذاته) متعلِّق بـ(المُستحقّ)؛ أي: المُستحقّ لجميع المحامد بالنَّظر إلى ذاته المُقدَّسة مع قطع النَّظر عن اتِّصافه بالصِّفات الكماليَّة، وإيجاده الأَعْيَان والأَعْرَاض، على ما قُرِّر في علم الأصول من أنَّ تَعْليق الحكم بالعَلَم يدلُّ على عِلِّيَّة الذَّات المسمَّى به لذلك الحكم، بخلاف سائر أسمائه الحُسْنَى، فإنَّ كلًّا منها مشتَقٌّ من وَصْفٍ من أوصافه أو فِعلٍ من أفعاله المُحْكَمَة، وقد قُرِّر في الأصول أنَّ تَعْليق الحكم بالمشتقّ يدلُّ على عِلِّيَّة مأخذ الاشتقاق بخصوصِه له، فيُتَوَهَّم عدم اسْتِحقاقه تعالى للحمد بالنَّظر إلى ما عدا الوَصْف المَذْكور، وهو خلاف الواقع، ومن ثَمَّة اختار المصنِّفُ - رحمه الله تعالى - عَلَمَ الذَّات على سائر أسمائه الحُسْنَى.

وأيضاً لمَّا كان ذاته تعالى مُسْتَجْمِعاً لجميع الصِّفات الكماليَّة، والاسْتِجْماع لها مُسْتَلزِم لاستحقاقِه جميعَ المحامد، وكان ذلك مفهوماً من عَلَم الذَّات دون غيره من الأسماء، عَلَّق الحمد به، دلالةً على ذلك الاسْتِجْماع المُسْتَلْزِم لاسْتِحْقاقه تعالى جميع المحامد، وإلى هذا أشار الشَّارح بقوله: (وصفاته)؛ أي: المُستحقّ لجميع المحامد بإزاء كلّ صفة من صفاته الثُّبوتيَّة الأزليَّة الَّتي أُصُولها سبعةٌ على ما ذهب إليه الشَّيخ الأَشْعَرِيّ(١) - قُدِّس سِرُّه -، وهي وإنْ كانت غير اختياريَّة كما قُرِّر في مَحلِّه - والحمد لا بُدَّ وأن يكون على الجميل الاختياريّ -، لكن لمَّا كان كلّ منها منشأً لآثار اختياريَّة وأفعال متعيِّنة، نُزِّلت منزلةَ الاختياريّ، وجُعلت محموداً عليها مجازاً.

---

(١) عليُّ بن إسماعيل بن إسحاق، الأشعري (٢٦٠ هـ -٣٢٤ هـ)، الشافعي، إمام المتكلمين، وصاحب الأصول، والقائم بنصرة مذهب السنة، من تصانيفه: «الرد على المجسمة»، «مقالات الإسلاميين»، و«الإبانة». «وفيات الأعيان» (٣/ ٢٨٤-٢٨٥).

وبإِزَاء إيجاد الأَعْيَان والأَعْرَاض،(رَبِّ) بالجرِّ صفة لفظة (اللهِ)، ....

گروي

ثمَّ إنَّه بناءً على مذهب المَنْصُور المَاتُرِيدِيِّ[1] لمَّا بَقِي على الشَّارح التَّعرُّض باسْتِحْقاق الحمد بإزاء التَّكْوِين وإيجاد العالم تَعَرَّض له أيضاً تنبيهاً على أنَّه ممَّن تَبِعَه فقال: (بإزاء إيجاد الأَعْيَان)، وهي: كلُّ عين من أَعْيَان المُمْكنات (والأَعْرَاض)؛ أيْ: بإزاء إيجاده كلّ عَرَضٍ من أَعْرَاضِها؛ بناءً على أنَّ الجمع المُحَلَّى باللَّام مُفيد للاستغراق.

والأَعْيَان: جمع عَين، وهو ممكن لا يحتاج في وجودِه إلى محلٍّ يَقُومُه؛ جسماً كان أو مُجَرَّداً.

والأَعْرَاض: جمع عَرَض، وهو ممكن يحتاج في وجوده إلى محلٍّ يَقُومُه؛ حقيقة: كالسَّواد والبياض، أو حُكماً كصِفات المُجَرَّدَات.

والحاصل: أنَّه المُوجِد لكلِّ جزء من أجزاء العالم مُطْلقاً؛ عيناً كان أو عَرَضاً، وأنَّه المُستحقّ لِلحمد بإزاء إيجاده الَّذي أثره أَسْبَق النِّعَم، ففي كلام الشَّارح ردٌّ على الحكماء القائِلين بِقدم بعض الأَعْيَان من العُقول العَشرة والأَفْلَاك والعناصر الأربعة، وبإسناد إيجاد عَالَم الجَوّ[2] مُطْلقاً[3] إلى العقل العاشر[4] المسمَّى بـ(العقل الفَعَّال والمبدأ الفَيَّاض).

وأيضاً قوله: (وبإزاء إيجاده الأَعْرَاض)، ردٌّ على المُعْتَزِلَة القائلين بإسنادِ إيجاد بعض الأَعْرَاض إلى الإنسان بناءً على زعمِهم الفاسد من أنَّه خالقٌ لأفعاله الاختياريَّة.

قوله: (بالجرِّ) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو بالجرِّ، عائد إلى (رَبِّ) مُراداً به اللَّفظ دون المعنى.

قوله: (صفة لفظة الله) المجرور الكائن في (لله) خبر ثانٍ لذلك المبتدأ المحذوف.

ثمَّ إنَّ الشَّارح أراد أنَّه صفة نَحْوِيَّة تابعةٌ له في الإعراب، وإلَّا فالظَّاهر أنْ يقول: صفةٌ لذاته، بلِ الأَخصر الأَوْفى: صفة لله.

---

(١) محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (...-٣٣٣هـ) الحنفي، من كبار العلماء، تخرج بِأبي نصر العياضي، كان يقال له: إمام الهدى، من تصانيفه: «كتاب التوحيد»، «تأويلات القرآن». «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٣/ ٣٦٠).

(٢) أي: ما بين السماء والأرض. اهـ منه.

(٣) عيناً كان أو عرضاً. اهـ منه.

(٤) هو بلسان أهل الشرع جبريل عليه السلام. اهـ منه.

ويَجوز رفعه ونصبه على المَدْح، (العالَمِينَ)؛ أيْ: صَاحِبِ أنْواع العالَم،
گروى

قوله: (ويجوز رفعه)؛ أيْ: يجوز قطعُه عن موصوله، بجعله مرفوعاً: خبرَ مبتدأ محذوف، ونصبه أيضاً: وقد قُرِئَ به في سورة الفاتحة بـ(أعْنِي) المقدَّرة بقرينة قوله: (على المَدْح)، أو بجعله منادًى محذوف الياء، أو بالفعل الَّذي دَلَّ عليه الحمد[١].

قوله: (على المَدْح)؛ أيْ: رفعاً ونصباً دالَّين على كمالِ المَدْح، أو دلالةً على كمال المَدْح.

قوله: (أيْ: صاحب... إلخ) اعلم أنَّ الرَّبَّ في الأصل مصدرٌ بمعنى التَّربية، وُصِف به الله مُبالغةً في رُبُوبيَّته كـ(رَجُلٌ عَدْلٌ)، وقيل: هو صفةٌ مشبَّهةٌ مِن رَبَّه يَرُبُّه فهو رَبٌّ، ثمَّ سُمِّي به المالك مجازاً؛ لأنَّه يَحفظ ما يَمْلِكه ويُرَبِّيه، كذا[٢] في «تفسير البَيْضَاوِيّ»[٣].

ففي تفسيره بـ(الصَّاحب) إشعارٌ لاختيار الشَّارح ما هو المرجوحُ عنده، فالأَوْلى عند الشَّارح الإشارةُ إلى الأوَّل، أو إليهما جميعاً، فتأمَّل[٤].

اعلم أنَّ في وَصْفِه تعالى به دليلاً على أنَّ الممكِنات كما هي مُفْتقرةٌ إلى المُحْدِث حال حُدُوثِها، كذلك مُفْتقرةٌ إلى المُرَبِّي حال بقائها، لا أنَّ بقائها وتَرَقِّيها إلى درجة الكمال بطبعها واعتدال مِزاجها، خلافاً لِما زَعَمَ بعضُ الفلاسفة.

قوله: (أنواع العالم)؛ أيْ: مالك كلِّ نوعٍ من أنواع العالم المختلِفة الحقائق، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ العالَم إنَّما جُمِع؛ تنبيهاً على اشتماله على ما تحته من الأنواع المختلِفة، وإلَّا فلا فائدةَ في جمعه؛ إذ المفرد - أعني: العالم - لِكونه عبارةً عمَّا يُعْلَم به الصَّانع،

---

(١) انظر في تفصيل المسألة: «تحفة الإخوان» القسم الثاني من هذا الكتاب، وأيضاً «حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي» (١/ ٩٥).

(٢) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» تفسير البيضاوي (٢٥) بتصرف.

(٣) ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (...-٦٩١ هـ) تولى قضاء شيراز، وكان صالحاً متعبداً، من مؤلفاته: تفسيره «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، و«المنهاج الوجيز» في أصول الفقه. «طبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ١٥٧).

(٤) وجهه: أن اختيار المرجوح لكونه أقرب إلى فهم المتبادر؛ إذ وصفه بالرب بالمعنى الثاني حقيقة، وبالأول مجاز، والحقيقة أقرب إلى فهمه، وإن كان المجاز أبلغ. اهـ منه.

ومُرَبِّيها، ومُوجِدِها.

(وَالسَّلَامُ) عَطْفٌ ....

گروي

يَشْمَل جميعَ ما سوى الله تعالى من الجواهر والأعراض مطلقاً، فجمعُه ضائعٌ إلّا بِاعتبار دلالتِه على الأنواع المختلفة، فحينئذٍ لا بدَّ لصحَّة الجمع بـ(الياء والنُّون) من اعتبارِ تَغْلِيب العقلاء الذُّكور على غيرهم.

وقيل: العالم اسمٌ لذوي العقول خاصَّةً من الملائكة والثَّقَلَين، فحينئذٍ جمعه بـ(الياء والنُّون) بتغليب المذكَّر على المؤنَّث، لا تغليب العقلاء على غيرهم، لكنْ تناولُه لغيرهم على سبيل التَّبعيَّة لا الأصالة.

وقيل: ويجوز أنْ يُراد به النَّاس فقط، فجمعُه حينئذٍ بناءً على أنَّ كلَّ فردٍ من أفراده كأنَّه عالمٌ، من حيث اشتمالُه على نظائر ما في العالم الكبير من الجواهر والأعراض، فيُعْلَم به الصَّانع كما يُعْلَم بما أبدعه الله فيهم.

قوله: (ومُرَبيها) اسم فاعلٍ من التَّربية، وهذا أيضاً صريحٌ في أنَّ (الرَّبَّ) صفةٌ مشبَّهةٌ بمعنى (المُرَبِّي)، وهو الظَّاهر من جعله وصفاً له تعالى، وإنْ كان كونُه مصدراً أبلغَ، لكنَّ الأَوْلى تقديمه على تفسيره بـ(الصَّاحب)؛ إذ كونه بمعنى (المُرَبِّي) حقيقة، واستعماله بمعنى الصَّاحب مجاز، كما مرّ.

قوله: (وموجِدها)؛ أَيْ: موجد العالم، وهو اسم فاعل من (الإِيجَاد)، وهو: إخراج الشَّيء من العدم إلى الوجود، وفيه: أنَّ الرَّبَّ - على ما نقلناه من البَيْضَاوِيّ - لم يُستعمَل بمعنى الموجِد لا حقيقةً ولا مجازاً، فالموافق لِلُّغة الاختصار على التَّفسيرَين الأوَّلَين.

فلو سُلِّم أنَّه معنى مجازيٌّ، لكنْ: لا يجوز إرادة المعنيَين معاً في لفظٍ في إطْلاقٍ واحدٍ، مع أنَّ واو العطف يُشعِر بجوازه، فالأَوْلى العطفُ بـ(أو).

والجوابُ عنه: هو أنَّه لمَّا كان في الوَاقع مُرَبِّياً وصاحباً ومُوجِداً لأنواع العالم، والرَّبُّ حقيقةٌ في الأوَّل، ومجازٌ في الأخيرين، فسَّره بها، وعطفها بـ(الواو) دون (أو)؛ لئلَّا يُتوهَّم أنَّه مُتَّصفٌ بأحد المعاني الثَّلاثة دون جميعها.

قوله: (عطفٌ) خبر مبتدأ محذوف؛ أَيْ: هو - أعني: السَّلام - عطفٌ، وأراد به التَّابع المَخْصوص، كما هو المُتَبَادر؛ لأنَّه صار عَلَماً له في هذا الفَنِّ، فلا حاجةَ إلى تأويله بالمعطوف.

على قولِه: (والصَّلَاةُ) على وجه التَّفسير؛ إذِ الصَّلاة والسَّلام كِلَاهما بمعنى: الرَّحمة، (مُحَمَّدٍ) بالجرِّ صفةٌ، ....

گروي

قوله: (عطفٌ على قوله: والصَّلاة) عطفَ مفردٍ على مفرد؛ بناءً على اعتبار تقدُّم عطفِه على الخبر بهما، فحينئذٍ يكون كِلاهما معاً مبتدأ، والظَّرف متعلِّقاً بـ(نازلتان) خبراً عنه.

أو عطفَ جملةٍ على جملة؛ بناءً على اعتبار جعل كلٍّ منهما وحده مبتدأً قبل العطف، وجعل الظَّرف المذكور خبراً لأحدهما، والمحذوف للآخر، ثمَّ تجعل الجملة الثَّانية معطوفةً على الأُولَى.

وعبارة الشَّارح تحتملهما، لكنَّ المُتَبَادر هو الأوَّل، وهو الصَّحيح.

وههنا وَجْهٌ آخر، وهو: جعلُ كلٍّ منهما فرداً فرداً عطفاً على الحمد، عطفَ مفردٍ على مفرد، وجعل الظَّرف وحده عطفاً على (الله)، وهو طريقٌ لا يَلِيق السُّلوك فيه، وكذا أشار الشَّارح إلى العُدُولِ عنه بتَصْريحه بالمعطوف عليه حيث قال: (عطفٌ على قوله: والصَّلاة).

قوله: (على وَجْه التَّفسير) لا وَجْهَ لجعله تفسيراً لها؛ إذْ الصَّلاة ههنا بمعنى: الرَّحمة، والسَّلام بمعنى: جعله سالماً من المكاره.

قوله: (إذِ الصَّلاة والسَّلام كِلَاهما بمعنى: الرَّحمة) لم يَقُل به أحدٌ، ودَعْوَى التَّلازم بينهما - وكذا دَعْوَى تصادقهما في الخارج - لا يُصحِّحُ جعل أحدهما تفسيراً للآخر، بلْ دَعْوَى مجرد اتحادهما مفهوماً لا يُصحِّحه، بلْ لا بدَّ مع ذلك من كون المُفَسَّر أشهر وأوضح، وههنا ليس كذلك.

قوله: (صفة) فيه: أنَّه عَلَمٌ له، والعَلَم لا يُوصَف به؛ لوضعه للذَّات المعيَّنة لا لمعنى فيه، كما صرَّح به الشَّيخ الرَّضِيّ[1]، واعتبار الوصفيَّة حين بقاء العَلَميَّة يستلزم اجتماع المُتضادَّين، وهو محال.

---

(١) محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين (. . .-٦٨٦هـ) عالم بالعربية، من أهل أستراباذ، من أعمال طبرستان، اشتهر بكتابَيه: «الوافية في شرح الكافية» في النحو، و«شرح الشافية» في علم الصرف. «الأعلام» (٦/ ٨٦).

أو بدلٌ لـ (خَيرِ خَلْقِهِ)، أو عطفُ بيانٍ له، ويجوز رفعُه ونصبه على المَدْحِ.

(أَجْمَعِينَ) تأكيدٌ معنويٌّ لـ (آلِهِ)، و(آلِهِ) عطف على ....

گروي

نعم، يَجوز جعله صفةً باعتبار وصفيَّته الأصليَّة بعد تنكره[١]، وذلك غيرُ مناسب بمقام مدحه وثنائه عليه الصَّلاة والسَّلام.

قوله: (أو بدلٌ... إلخ) وهو مختار ابْنِ مَالِكٍ[٢] في أمثال هذا المقام حيث قال[٣]: إن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أُعرِب بحسَب العوامل، واعتُبرتِ المعرفة بدلاً، وصار المتبوع تابعاً كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١ ـ ٢].

قوله: (أو عطف بيانٍ له)؛ لأنَّه هو الاسم الأشهر التَّابع لغير الأشهر، واسم محمد ﷺ أشهرُ مِن متبوعه، بلْ هو أشهر أسمائه.

وأما مَن اشترط عَلَمِيتهما، فيوجَّه: بأنَّ الأوَّل لاختصاصه به عليه الصَّلاة والسَّلام بمنزلة العَلَم، وهو الَّذي اختاره البَيْضَاوِيّ في تفسير الآية المذكورة حيث قال: وهو عطف بيانٍ لـ(العزيز الحميد)؛ لأنَّه كالعَلَم لاختصاصِه بالمعبود الحقِّ[٤].

قوله: (ويَجوز رفعه ونصبُه على المَدْح) أقول: هذا على تقدير كونه صفةً، وقد عرفتَ ما فيه، مع أنَّ النَّصب لا يُساعِده رسمُ الخطِّ.

قوله: (وآله) أصله: أَهْلٌ، بدليل تَصغيره على: أُهَيْل، ويُستعمل (الآل) للأشراف، و(الأهل) للعوامِّ، يقال: آل الوزير، وأهل الفقير.

ثمَّ الموافق لأهل السُّنَّة: (وعلى آله)؛ لأنَّهم الْتَزَموا إدخال (على) على (الآل)؛ ردًّا لأهل البِدْعة، فإنَّهم الْتَزَموا تركَها.

وفي تعيين (آل الرَّسول) أقوالٌ للفقهاء لا يَسَعُ المقامُ بيانها، لكنَّ الظَّاهر أنَّ المصنِّف

---

(١) هو إرادة فرد من الأفراد المسماة بـ(محمد). اهـ أي: العلمية والوصفية؛ إذ العلم دال على ذات معينة، والوصف دال على ذات مبهمة متصفة بمآخذ الاشتقاق. اهـ أي: مثل تقديم الصفة على الموصوف. اهـ منه.

(٢) محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني الشافعي (٦٠٠هـ - ٦٧٢هـ)، عالم بالنحو، والقراءات، أخذ عن الشَّلوبين، وابن يعيش الحلبي، من مصنفاته: «التسهيل»، و«الخلاصة الألفية». «بغية الوعاة» (١/ ١٣٠).

(٣) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٣١٩).

(٤) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» تفسير البيضاوي (٥٢٣).

(خَيرِ خَلْقِهِ)، ولا يجوز عطفه على (مُحَمَّدٍ)، وإلَّا يلزم أنْ يكون بياناً، وليس كذلك.

(فِي النَّحْوِ) صفةُ (العَوَامِلَ)؛ أي: العواملَ الكائنة ....

گروي

أراد معنًى يَشمل الصَّحابة رضي الله عنهم حتَّى لا يَرِدَ عليه تركُهم في الدُّعاء.

قوله: (وإلَّا)؛ أيْ: وإنْ لم يكن عطفاً على (خير خلقه)، بلْ عطفاً على (محمَّد) يلزم أنْ يكون (وآله) أيضاً بَياناً له، فيَلزم منه مساواتهم مع الرَّسول ﷺ في الوصف المذكور، وليس كذلك في نفس الأمر؛ إذْ لا مساواةَ لهم، بلْ لسائر الأنبياء معه عليه وعليهم الصَّلاة والسَّلام، بلْ هو أفضلُ خلق الله على الإطلاق.

○ ○ ○

قوله: (فإنَّ العوامل) هي جمع عامل، وهو في الأصل صفةٌ بمعنى ذاتٍ ثَبَت لها العمل، ثمَّ نُقل في عُرْفِ النُّحَاة إلى معنًى اسميٍّ، وهو ما يُوجِب كونَ آخر الكلمة على هيئةٍ مخصوصةٍ، ولذا جُمِع على فواعِل؛ لأنَّ فاعلاً الاسمَ يُجمع على فواعل، لا فاعِل الصِّفة.

قوله: (صفة العوامل) خبرٌ لمحذوفٍ عائدٍ إلى الظَّرف؛ أَيْ: هو صفة العوامل، فهو في محلِّ النَّصب، والعامل في نصبه (إنْ).

قوله: (العوامل الكائنة) أشار بتقدير: (الكائنة) إلى أنَّ الظَّرف - أعني: (في النَّحْو) - صفةٌ لـ(العوامل)، وقدَّر عامله اسماً معرَّفاً باللَّام لذلك، وإنْ كان المشهور تقديره فعلاً أو اسماً منكراً، ولقد أصاب في ذلك؛ لرعاية جانب المعنى؛ إذْ لا يجوز أنْ يكون ظرفاً لَغْواً للعوامل؛ لأنَّ المراد بها المعنى الاسميّ كما مرّ، فلا يتعلَّق به الظَّرف، ولا يَحْسُن جعلُه حالاً عن العوامل، ولو ذهبنا مذهب من جوَّز الحال للمبتدأ؛ إذْ المقصود هنا هو الحكم على العوامل الكائنة في علم النَّحْو؛ أَيِ: المعتبرة عند النُّحاة بكونها مئة، لا الحكم على العوامل حالَ كونها في النَّحو، وإنْ كان المآل واحداً، وقِسْ على هذا أمثالَه من التَّراكيب رعايةً لجزالة المعنى، وإنْ حوجتك إلى زيادة تقديرٍ في الألفاظ، كذا قرَّره السَّيِّد السَّند[1] في مثل هذا المقام.

---

(١) علي بن محمد بن علي، أبو الحسن (٧٤٠هـ -٨١٦هـ) الحسني، الحنفي، المعروف بالشريف =

في النَّحْو.

(مِئَةُ عَامِلٍ)؛ أَيْ: مَعْدُودة بهذا العدد ....

گروي

والاعتراض على تفسير الشَّارح بأنَّه لا دلالةَ للظَّرف على تعريف عامله، فتقديره معرَّفاً تقديرٌ لما لا دليل عليه، فدفعه مستفادٌ من كلام السَّند قُدِّسَ سِرُّه؛ إذْ قد حَقَّق أنَّ جزالة المعنى تقتضي حمل الظَّرف على الصِّفة، ولا شكَّ أنَّ جعله صفةً تقتضي تقدير المعرَّف، فتقديره ليس تقديراً لما لا دليل عليه.

وبعدُ، قد اعترض على تقدير المعرَّف، بأنَّه يستلزم حذف الموصول مع بعد صلته، بناءً على ما ذكر في النَّحْو من أنَّ اللَّام الدَّاخلة على اسم الفاعل واسم المفعول موصولةٌ لا حرف تعريف؟

أجيب عن ذلك: بأنَّ ما ذُكِر في النَّحو إنَّما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحُدُوث، لا ما هو بمعنى الثُّبوت، بلِ اللَّام فيما هو بمعنى الثُّبوت حرف تعريفٍ اتفاقاً لا اسم موصول، ولا شُبهة في أنَّ اسم الفاعل المقدَّر في أمثال هذا المقام بمعنى الثُّبوت لا الحُدُوث، كما حُقِّق في موضعه، فلا يلزم ههنا حذف الموصول مع صِلته كما تَوَهَّم الفاضل السوسي، ولعلَّه لم يطَّلع على هذا التَّحقيق.

قوله: (في النَّحْو)؛ أَيْ: في العلم المسمَّى به.

وهو في اللُّغة لمعانٍ: منها معنى القَصْد، ومنه نُقِل وجُعِل عَلَماً لهذا العِلم؛ مُبالغةً في كونه مقصوداً، ولأنَّ أساسه[1] مأمورٌ بقصده.

قوله: (مئة عامل) فيه تفسيرٌ لنَظْم المتن على ما رأينا من النُّسَخ، ولا وَجْه له إلَّا جواز تعلُّق الظَّرف بـ(مئة) مع أنَّه لا ضرورة له إليه بعد تأويلها بـ(معدودة)؛ إذِ الظَّرف يَكْفِيه رائحةٌ من معنى الفعل، قُدِّم عليه أو تأخَّر عنه.

قوله: (معدودة بهذا العدد) أوَّلَه بهذا؛ ليصحَّ تعلُّق الظَّرف به؛ إذْ لا بدَّ لتعلُّقه بما في معنى الفعل حقيقةً أو تأويلاً.

= الجرجاني، إمام في العلوم العقلية والنقلية، ومتكلم، من مصنفاته: «شرح المواقف»، و«التعريفات»، و«حاشية الكشاف» (مخطوط). «بغية الوعاة» (٢/ ١٩٦).

(١) حيث قال علي كرم الله وجهه: الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمضاف إليه مجرور، ثم قال لأبي الأسود الدؤلي: اقصده. فما قاله هو الأساس لعلم النحو. اهـ منه.

بِنَاءً (عَلَى مَا)؛ أي: الكِتاب الَّذي (أَلَّفَهُ الشَّيْخُ)، فقوله: (عَلَى مَا أَلَّفَهُ الشَّيْخُ) صِلَة (مِئَةٌ) باعتبار تضمُّنِها هذا المعنى.

كروي

قوله: (بناءً على ما... إلخ) هذا مشعرٌ بأنَّ (على) بنائيَّة صِلَة (بناءً) مصدر الفعل المقدَّر، فلا بدَّ أنْ يكون بمعنى مبنيًّا حالاً من المُسْتَتر في (مئة) العائد إلى (العوامل)، أو من المُسْتَتر في النَّحْو العائد إليها أيضاً، مع أنَّه سيصرِّح بأنَّها صِلَة (مئة)، فبين كلامَيه منافاةٌ.

ويمكن دفعُه بأنَّ ما هنا ناظرٌ إلى تقدير عدم تأويل (مئة)، وما سيأتي ناظرٌ إلى تأويلها بالمشتقِّ، وسيجيء دفعُه بوجهٍ آخر.

قوله: (أَي: الكتاب الَّذي... إلخ) أشار به إلى أنَّ (مَا) موصولة، وجملة (أَلَّفه الشَّيخ) صلته.

ويجوز أنْ يكون موصوفة، والجملة صفته، والمعنى: على كتابٍ أَلَّفه الشَّيخ.

ويجوز أيضاً أنْ يكون مصدريَّة، لكنَّ[1] الضَّمير عائد إلى (العوامل) المراد بها الجنس، فالمعنى: على تأليفه إيَّاه.

قوله: (فقوله:... إلخ) تفريعٌ على تفسير (مئة) بما في معنى الفعل؛ أيْ: إذا كانت مؤوَّلةً بالمشتقِّ، فيجوز أن يكون قوله: (على ما) صِلَة (مئة)، لا أنَّه حينئذٍ لا يجوز إلَّا ذلك، فبهذا التَّقْدير أيضاً انْدَفَعت المُنَافاة المذكورة.

ثمَّ إنَّه لم يتعرَّض لجواز كون الظَّرف مُستقَرًّا متعلِّقاً بالكائنة المعرفة المقدَّرة صفةً لـ(العوامل) تحرزاً عن تقدير المعرفة، وهرباً عن لزوم الفصل بين الصِّفة والموصوف بأجنبيٍّ على نَظْم عبارة الشَّارح.

قوله: (باعتبار تضمُّنها)؛ أَي: المئة.

قوله: (هذا المعنى) المذكور من قوله: (معدودة بهذا العدد)، والأَوْلى أنْ يقول: باعتبار دلالتها على هذا المعنى، أو باعتبار تأويلها بهذا المعنى؛ دفعاً لتوهُّم أنْ يُراد التضمُّن الاصطلاحيُّ[2]، كما توهَّم بعض النَّاظرين، وبَعُدَ عن تحقيق المقام بمراحل.

---

(١) هذا توجيهٌ لتذكير الضمير؛ يعني: أن تذكيره باعتبار رجوعه إلى ما هو مذكر، ولو مؤنثاً لفظاً من حيث إنه في صورة الجمع. اهـ منه.

(٢) وهو حذف متعلق ما هو أجنبي عن العامل المذكور. اهـ «نتائج الأفكار».

(لَفظِيَّةٌ)، وهي: ما يَتَلَفَّظ به الإنسان؛ أيْ: يكونُ لِلّسان فيه حظٌّ، كـ(ضَرَبَ) في: ضَرَبَ زَيْدٌ.

بالرَّفع بدلٌ من مِئة، أو خبرُ مبتدأ محذوف؛ أيْ: بعضُها لفظيَّة، أو مبتدأ

كروي

قوله: (لفظيَّةٌ)؛ أيْ: عوامل لفظيَّة، فالتَّأنيث لمطابقة تأنيث موصوفها المقدَّر، والنِّسبة من قَبِيل: نسبة بعض الأفراد إلى أنواعه[(١)]، كما تقول: فلانٌ إنسيٌّ.

أو من نِسبة المسبَّب[(٢)]، والمتعلَّق بالفتح إلى السَّبب، والمتعلِّق بالكسر، فافهم، فلا يَلزم اتحاد المنسوب والمنسوب إليه.

قوله: (وهو) عائدٌ إلى ما يشمل العوامل اللَّفظيَّة اشتمالَ الجمع على مفرده، فتذكيره وإفراده باعتبار المَرْجِع، لا باعتبارِ خبره كما زعم الفاضل السوسيّ.

ولم يقل: وهي عائداً إلى اللَّفظيَّة؛ تنبيهاً على أنَّ التَّعريف إنَّما يكون للمفرد الدَّالّ على المَاهِيَّة، لا للجمع الدَّالّ على الأفراد، كما حُقِّق في مَوضعه.

قوله: (أَيْ: يكون للِّسان)؛ أيْ: لمخارج الحرف.

قوله: (فيه)؛ أيْ: في إيجاده.

قوله: (حظّ)؛ أيْ: دَخلٌ؛ بأنْ يترتَّب وجُوده على اعتماد الصَّوْت على مخارجها.

قوله: (كـ«ضَرَبَ») الكائن (في) تركيب (ضَرَبَ زَيْدٌ) مثلاً، احترز به عن (ضرب) الواقع في نَمَط التَّعْدَاد، فإنَّ المثال للعامل الملفوظ، وعمل العامل موقوفٌ على وقوعه في تركيبٍ يمكن له العملُ فيه، كما مثَّل منه.

قوله: (بدلٌ من مئة) يُفهم من ظاهر إطلاقه أنَّه أجاز كونه مع المعطوف بدلَ الكلّ، باعتبار تقدُّم العطف على البدليَّة، وبدلَ البعض وحده، باعتبار تقدُّمها على العطف، وليس ذلك بصحيحٍ، بلِ الصَّحيح هنا هو الأوَّل؛ إذِ المُبْدَل منه خبر المبتدأ، وبدل الخبر (مئة) خبرٌ أيضاً، فلا بدَّ من تقدُّم العطف، وجعل المجموع بدلاً حتَّى يصحَّ الحمل بين المبتدأ والخبر.

وأمَّا جَعْل كلٍّ منهما بدلَ بعضٍ، فلاستلزامه عدم صِحَّة الحمل غير صحيحٍ، والعَجَب

(١) هذا على تقدير أن يراد باللفظ الملفوظ؛ إذ العوامل من أفراد نوع الملفوظ المطلق. اهـ منه.

(٢) هذا على تقدير أن يراد باللفظ التلفظ، فإنه سبب للملفوظ، والعوامل ملفوظة. اهـ منه.

محذوفُ الخبر؛ أَيْ: منها لفظيَّة، ويَجوز نصبُه بِتَقْدير الفعل؛ أَيْ: أعني لفظيَّة.

(وَمَعْنَوِيَّةٌ)، وهو: ما لا يكون لِلِّسان فيه حظٌّ؛ كـ(عامل المبتدأ والخبر)، فإنَّ العامل في: زَيْدٌ قَائِمٌ، هو تَجَرُّدهما عن العوامل اللَّفظيَّة لأَجْل الإِسْنَاد، ولا شكَّ أنَّك إذا قُلتَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، فمَدْخل لسانك في: زَيْدٌ قَائِمٌ، ولا مَدْخل له في التَّجرُّد؛ إذْ هو أمرٌ مَعْقول لا مَلْفوظ.

(فَاللَّفْظِيَّةُ مِنْهَا عَلَى ضَرْبَينِ: سَمَاعِيَّةٌ)، وهي: ما ليس له ضابِطةٌ؛ أَيْ:

گروي

من الفاضل السوسيّ أنَّه حَمَل كلام الشَّارح على غير الصَّحيح منهما؛ أعني: بدل البعض، لكنْ لا وَجْه لتخصيص التَّعرُّض به.

قوله: (ويجوز نصبه بتقدير الفعل... إلخ) أقول: لا بدَّ حينئذٍ من جعل (معنويَّةٌ) عطفاً عليها عطف مفرد، وتقدُّم اعتباره على اعتبار التَّفسيريَّة حتَّى يَصحَّ جَعْل الجملة المشتملة على المتعاطفَين تفسيراً لـ(مئة)؛ إذْ لا يجوز جعل مُجرَّد (أعني لفظيَّة) تفسيراً لها، كما لا يخفى.

قوله: (ومعنويَّةٌ) من قبيل: فلانٌ إنسيٌّ، ولا يَجْرِي في نسبتها الوَجْه الثَّاني من وَجْهَي نسبة اللَّفظيَّة كما لا يخفى، ولكنْ يجوز فيها من وجوه الإعراب ما يجري في (لفظيَّةٌ).

قوله: (لأَجْل الإِسْنَاد) احترازٌ عن التَّجرُّد الواقع في الأسماء المعدودة، نحو: زَيْد عَمْرو بَكْر، ثمَّ المُراد به أعمّ من أنْ يكون لأجلِ كون الاسم مُسنداً، أو مُسنداً إليه.

قوله: (سَمَاعِيَّةٌ)؛ أَيْ: عوامل منسوبةٌ إلى السَّماع، بمعنى أنَّ عملها معلومٌ منه، فالنِّسبة لِأَدْنَى مناسبة، لا مِن نسبة الأعمِّ إلى الأخصّ، كما زَعَم السوسيّ.

ثمَّ إنَّه يجوز فيها وفي معطوفها الرَّفع والنَّصب والجرّ، تأمَّل.

قوله: (وهي)؛ أي: العوامل السَّماعيَّة (ما ليس له ضابطة)؛ أي: العوامل الَّتي ليست مُنْدرجةً تحت قاعدةٍ كلِّيَّةٍ؛ أَيْ: ما لا يمكن ولا يصحّ أنْ يُقال في حقِّه: كلُّ ما كان كذا، فإنَّه يعمل كذا، كأنْ يُقال: كلُّ ما كان على حرفٍ واحدٍ، أو حرفين مثلاً، يعمل الجرَّ، فإنَّه لا يصحّ لا طَرْداً[1] ولا عَكْساً[2].

(١) وهو التلازم في الثبوت. اهـ منه.

(٢) وهو التلازم في الانتفاء. اهـ منه.

لا يمكن أنْ يُقالَ فيه: كلُّ ما كان كذا فإنَّه يَعمل كذا؛ أيْ: ما لا يمكن أنْ يَنْدَرِج تحت تلك القضيَّة؛ إذْ لا قضيَّةَ كُلِّيَّة هنا، بلْ قصر على ما سُمِع عليه، كقولهم: الباء تجرّ، فإنَّ جرّ الباء لا يدخل تحت الضَّابِطة؛ إذْ لا ضابطةَ ههنا، بل هو مَعلومٌ بِطريق السَّماع.

(وَقِيَاسيَّةٌ)، وهي: ما له ضابطةٌ؛ أيْ: ما يمكن أنْ يُقالَ فيه: كلُّ ما كان كذا يَعمل كذا، كرفع (ضَرَبَ) فاعله، فإنَّه قياس مُنْدرج تحت قولِنا: كلُّ ما كان فعلاً

گروي

قوله: (كقولهم: الباء تجرُّ) فإنْ قيل: لِمَ لا يجوز أنْ يُقال: كلُّ باءٍ يَعْمَل الجرَّ، كما يُقال: كلُّ فعلٍ يَعْمَل الرَّفع؟

قُلت: الضَّابطة ليست إلَّا لاندراج أفراد مفهومٍ كلِّيٍّ لا يُمكن ضَبْطُها تَفْصِيلاً، كأفراد مفهوم الفعل، والباء ليست كذلك، بلْ هو لفظٌ واحدٌ يُعلم عمله من السَّماع، وتعدُّدها بسبب وقوعها في التَّراكيب، أو بحسب تلفُّظ اللَّافظين غير معتبرٍ[1] عند أرباب علوم العربيَّة.

قوله: (وَقِيَاسيَّةٌ)؛ أيْ: وعوامل منسوبة إلى القِيَاس، على معنى اندراجها تحت قياس، وهي - أيِ: الضَّابطة - والأَصْل، والقَاعِدَة، والقَانُون بمعنى واحدٍ، واختلاف العبارات لاختلاف الاعتِبارات، تُفسَّر بأنَّها قضيةٌ كلِّيَّةٌ يُستنبط منها جزئيات موضوعها[2]، وتسمَّى تلك الجُزئيَّات فُرُوعاً، واستنباطها تَفْرِيعاً، ولطريق استنباطها من القضيَّة تَفْصِيلٌ سيجيء.

قوله: (أَيْ: ما يمكن... إلخ)؛ أيْ: ما كان مُندرجاً تحت قياسٍ وضابطةٍ، ولا يتوقَّف عمله على السَّماع، بأنْ يُمكن ويَصحَّ أنْ يُقال في حقِّه: كلُّ ما كان كذا، فإنَّه يعمل كذا؛ مثلاً تقول: كلُّ فعلٍ يرفع الفاعل.

قوله: (كرفع (ضَرَبَ) فاعله) مثالٌ لعموم فردٍ من أفراد موضوع القضيَّة الكلِّيَّة، كما

(١) لما تقرر في محله: أن اختلاف الأعراض باعتبار المحال غيرُ معتبَرٍ بحسَب العرف. اهـ يوسف كنعاني.

(٢) وبعبارة أخرى: جزئياتها؛ أي: جزئيات القضية، وهي عبارة عن قضايَا شخصية مندرجة تحتها. اهـ منه.

فإنَّه يَرفع فاعلَه؛ أَيْ: هذا فعلٌ، وكلُّ ما كان فعلاً يرفع فاعلَه، فهذا يَرفع فاعِلَه.

(فَالسَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا: أَحَدٌ وَتِسْعُونَ عَامِلاً، وَالقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا: سَبْعَةُ عَوَامِلَ، وَالمَعْنَوِيَّةُ مِنْهَا: عَدَدَانِ) هو خبرٌ رفعه بالألف؛ إذْ هو مُثنًّى، ورفع المُثَنَّى بالألف.

○ ○ ○

گروي

أشار إليه، فإنَّه قياسيٌّ، وليس مثالاً للقضيَّة الكلِّيَّة كما توهَّم الفاضل السوسيّ، فقوله: «الظَّاهر أنْ يُقال: كلُّ فعلٍ يرفع الفاعل» ناشئٌ من الغَفْلة التَّامَّة.

قوله: (أَيْ: هذا فعلٌ... إلخ) إشارةٌ إلى طريقِ استنباط الجُزْئيَّات تَفْصِيلاً[1] من القضيَّة الكلِّيَّة؛ يعني: إذا أُورِد جزئيٌّ من جُزْئيَّات موضوعها الكلِّيِّ يُجْعَل مَوضوعاً، ويُحكم عليه بعنوان موضوعها، فيحصل منه قضيَّة شخصيَّة، وتُجعل صغرى، ويُرَتَّب معها القضيَّة الكلِّيَّة كبرى، فيتَّصل من انضمامها قياسٌ منطقيّ من الشَّكل الأوَّل مُنْتِجٌ بحكمه ذلك الجزئيّ؛ مثلاً إذا سُئِلَ عن عمل (ضَرَبَ)، فنقول: هذا - أيْ: ضَرَبَ - فعلٌ، وكلُّ فعلٍ يرفع فاعله، فينتج: إنَّ هذا - أيْ: ضَرَبَ - يرفع فاعله، وهكذا حُكم: عَلِمَ، ودَحْرَجَ، وأَكْرَمَ، وسائر الأفعال. وتَفْصِيل القَانُون بتمامه، وبيانُ استنباط الجُزْئيَّات منه، في علم المَنْطِق، لا يَليق ذِكْرُها في هذا الفَنِّ سِيَّما في هذا الكتاب.

قوله: (فَالسَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا) الظَّرف المُستقرُّ متعلِّقٌ باسم الفاعل المعرفة صفة (السَّماعيَّة)، والضَّمير المجرور عائدٌ إلى (اللَّفظيَّة) على ما هو الرَّاجح، والتَّقدير: فالسَّماعيَّة الكائنة من اللَّفظيَّة، وكذا الحال في قوله: (وَالقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا)، وإرجاع الضَّمير إلى (المئة) بعيدٌ ضعيف.

قوله: (أَحَدٌ وَتِسْعُونَ) خبرٌ لقوله: (فَالسَّمَاعِيَّةُ)، فلا بدَّ من اعتبار تقدُّم العطف حتَّى يصحَّ الحمل، والمعنى: فالسَّماعيَّة مجموعُ هذا العدد.

قوله: (وَالمَعْنَوِيَّةُ مِنْهَا)؛ أَيِ: الكائنة من المئة، ولا يصحُّ إرجاع الضَّمير إلى (اللَّفظيَّة)؛ لفساد المعنى، وأمرُ التَّفْكِيك سهلٌ عند مَن هو أهلٌ.

قوله: (عَدَدَانِ)؛ أَيْ: فردان من العوامل، والأَوْلى أنْ يقول: عاملان؛ لئلَّا يُتوهَّم أنَّ المراد بالعدد ما هو مُصطَلح أهل الحِسَاب، فيكون فاسداً.

---

(١) وأما معرفتها واستنباطها منها إجمالاً، فلا حاجةَ إليه، بل هو أمر ضروري. اهـ منه.

العَوامِلُ السَّماعِيَّةُ

(وَتَتَنَوَّعُ السَّمَاعِيَّةُ مِنْهَا ثَلَاثَةَ عَشَرَ نَوْعاً)؛ أَيْ: على ثلاثة عشر نوعاً، مِن قَبيل نزع الخَافِض، أو تنوُّعاً وانقساماً على الأقسام المَعْدودة بهذا العدد، فعلى الأوَّل: صِلَة تتنوَّع؛ أيْ: مفعول به بالوَاسِطَة، وعلى الثَّاني: مفعول مُطْلَق مجازاً، ففي كِلَيهما نوعُ تكلُّف، التُزِم لاقتضاء جَزالِة المعنى واستقامَتِه إيَّاه.

○ ○ ○

گروي

قوله: (من قبيل نزع الخَافِض)، ويُؤيِّده إظهار الخَافِض في بعض النُّسخ.

قوله: (أو تنوُّعاً) جعله عديلاً لنزع الخَافِض، فالموافق أنْ يقول: أو تنوُّعاً معدوداً بهذا العدد؛ إذْ تصريحه بـ(على) في هذا الوَجْه يُشعر بأنَّه من قَبِيل نزع الخَافِض أيضاً، مع أنَّ قوله: (وانقساماً على الأقسام) حَشْوٌ لا فائدةَ فيه إلَّا التَّطْويل.

قوله: (فعلى الأوَّل)؛ أيْ: على تَقْدير نزع الخَافِض.

قوله: (مفعول مُطْلَق مجازاً)، وكان في الأصل صفة للمفعول المُطْلَق الحقيقيِّ؛ بناءً على تأويله بما في معنى المشتقِّ، والمعنى: تنوُّعاً معدوداً بهذا العدد، كما أشرنا إليه، ولعلَّ الأَوْلى أنْ يُجعل الكلام أوَّلاً مِن قَبيل نزع الخَافِض موافقةً لِما في بعض النُّسخ، ثمَّ يقال: الجارُّ والمجرور: إمَّا صِلَة (تتنوَّع)، أو مفعول مطلق مجازاً، والمعنى: تنوُّعاً كائناً على ثلاثة عشر.

قوله: (ففي كِليهما) الظَّاهر: ففي كلٍّ منهما.

قوله: (نوع تكلُّف) التَّكلُّف في الأوَّل نزعُ الخَافِض، وفي الثَّاني حذف المفعول المُطْلق، وإقامةُ الصِّفة مُقامَه، ولا يخفى أنَّ كُلًّا منهما كثيرٌ في كلام الفُصَحَاء، فينبغي أنْ لا يُعدَّ تكلُّفاً، ولا وَصْمَة فيه حتَّى يُحْتَرَزَ عنه، فلا خللَ في كلام المصنِّف رحمه الله تعالى.

قوله: (لاقتضاء جزالة المعنى)؛ أيْ: حُسْن المعنى، ومن فَسَّر الجَزَالَة بالفصاحة، فقد أخطأ؛ إذْ لا يُوصف المعنى بالفصاحة، بلْ ما يُوصف بها هو الكلمة والكلام والمتكلِّم، كما قُرِّر في موضعه.

قوله: (واستقامته إيَّاه)؛ أيْ: بلْ لاقتضاء استقامةِ المعنى إيَّاه؛ أيِ: التَّكلُّف المذكور.

النَّوْعُ الأَوَّلُ: حُرُوفٌ

گروي

قوله: (النَّوع الأوَّل) قَدَّم حروف الجرّ على سائر العوامل؛ لكَثْرة عددها، وكَثْرة دورِها في الكلام.

قوله: (حروفٌ[١])، وهي جمع كَثْرة لـ(حرف)، فاستعمالها في هذا النَّوع على الحقيقة، وفي النَّوع الثَّاني مُستعارٌ عنه لجمع القِلَّة طلباً للمُشَاكَلَة[٢]. ثمَّ إنَّ الحرف في اللُّغة: الطرف[٣]، فَسُمِّي القِسم المَعْهُود من الكلمة به؛ لوقوعه طرفاً من الكلام؛ إذْ لا يَصِير رُكناً منه.

---

(١) فإن قيل: كيف سمّى الشيخ رحمه الله جميع هذه الكلمات حروفاً، مع أن بعضها حروف، وبعضها أسماء، وبعضها أفعال؟ قيل: إن ما ذكره الشيخ منها: الباء، ومن، وإلى، وحتّى، واللّام، ورُبَّ، وواو القسم، وتاء القسم، وفي، فهذه التسعة لا تكون إلا حروفاً باعتبار معانيها الأصلية، وأمّا كون (اللام) فعلاً في قولك: لِزيداً، من وَلِي - يَلِي، و(من) جاء فعلَ أمر مِن مان - يمين: أي: كذب، و(إلى) جاء اسماً، إذا كانت بمعنى النعمة، و(في) جاء فعلَ أمر للمؤنث من: وَفى - يفي، و(في) جاء أيضاً اسماً من الأسماء الستة؛ نحو: فِيك؛ فلا يُنافي كون هذه التسعة حروفاً أن: (اللام ومن وفي) أفعال باعتبار الاشتقاق، ولا اشتقاق في الحروف. وأما كون (إلى) بمعنى النعمة، و(في) اسماً من الأسماء الستة، فلا ينافي كونهما حرفين من الحروف؛ لأن كونَ الشيء على صورة الشيء لا يستلزم أن يكون عينَ ذلك الشيء.

ومنها: عن، وعلى، والكاف، ومذ، ومنذ: وكون هذه الخمسة أسماءً لا ينافي حرفيتها؛ لأن الحرفية قد غلبت عليها في الاستعمال. ومنها: عدا، وخلا، وحاشا: وكون هذه الثلاثة أفعالاً لا ينافي حرفيَّتها؛ لأنها استعملت في باب الاستثناء أدواتٍ بمعنى إلّا. فتسميةُ الشيخ لجميع هذه الكلمات بالحروف، وإطلاق الحروف على هذه الكلمات لا ينافي أمثالَ هذه الأمور العارضة لها، والله أعلم. اهـ «شرح الشيخ خالد الأزهري على العوامل» (٨٧-٨٨).

(٢) وهي ذكر الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً. فالأول نحو قوله:

قَالُوا: اقْتَرِحْ شَيْئاً نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ ... قُلْتُ: اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصَا

ونحو: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]؛ والثاني: نحو: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، وهو مصدر مؤكد لـ ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٦]؛ أي: تطهير الله؛ لأن الإيمان يطهّر النفوس، والأصل فيه أن النصارى كانوا يَغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمُّونه (المعموديّة)، ويقولون: إنّه تطهير لهم؛ فعبّر عن الايمان بالله بـ(صبغة الله) للمشاكلة بهذه القرينة. اهـ «التلخيص في علوم البلاغة» للقزويني (٣٥٦- ٣٥٧).

(٣) يقال: حرف الوادي والجبل؛ أي: طرفهما، وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ =

تَجُرُّ الِاسْمَ

(النَّوْعُ الأَوَّلُ: حُرُوفٌ تَجُرُّ) هو فعلٌ فاعله مُسْتترٌ فيه، وهو (هي) راجعٌ إلى (الحروف)، والجملة الفعليَّة - أيْ: «تجرُّ» مع فاعله المُسْتتر فيه - صفة (الحروف).

(الِاسْمَ فَقَطْ) الفاء جزائيَّة، و(قَطْ) اسم فعلٍ بمعنى (انتَهِ) مرفوعُ المحلِّ

گروي

قوله: (تجرُّ الاسم)؛ أيْ: كلّ منها يجعل مدخوله الاسم على هيئة الجرِّ، وهذا وَجْهٌ من وجهي تسمِيتِها حروف الجرِّ، والوجه الثَّاني هو أنَّها تجرُّ معاني الأفعال إلى الأسماء[١]، وسمِّيت أيضاً حروفَ الإضافة؛ باعتبار أنَّها تُضيف معاني الأفعال إلى مدخولها.

قوله: (تجرُّ مع فاعله) وفي بعض النُّسخ: (أيْ: تجرُّ الاسم مع فاعله):

فالأوَّل: ناظرٌ إلى مذهب الزَّمَخْشَرِيِّ[٢] من أنَّ الجملة هي: الفعل والفاعل فقط.

والثَّاني: إشارة إلى مذهب ابْنِ الحَاجِبِ[٣] من أنَّها عبارةٌ عنهما مع سائر المتعلِّقات.

قوله: (مرفوع المحلِّ) هذا مذهب الأكثرين من النُّحاة، ومِنهم مَن ذهب إلى أنَّ أسماء الأفعال لا محلَّ لها من الإعراب.

= [الحج: ١١]؛ أي: طرف وجانب من الدين لا يدخل فيه على ثبات وتمكن، فالتسمية من قبيل تسمية الشيء باسم محله. اهـ «العقد النامي» للاكيني، ضمن «المجموعة النورية» (١/ ٤٤).
أما اصطلاحاً: فما دلَّ على معنى في غيره، ولم يكن أحد جزأي الجملة. اهـ «حاشية أبي النجا على شرح الأزهري للآجرومية» (١٨).

(١) ولا يرد [عليه] أن مقتضاه أن لا يكون (خلا، وعدا، وحاشا) في الاستثناء أحرف جرٍّ؛ لأنهن لتنحية معنى الفعل عن مدخولهن لا لإيصاله إليه؛ لأن المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوته له، أو انتفائه عنه، قاله الدماميني. (صبان). اهـ «المجموعة الناصية» بتصرف (٢/ ٥٠٧).

(٢) أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، جار الله، (٤٦٧هـ - ٥٣٨هـ)، كان إماماً في النحو واللغة، تشد إليه الرحال، من مصنفاته: «الكشاف»، و«أساس البلاغة»، و«المفصل في النحو». انظر ترجمته في «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (٣/ ٤٤٧).

(٣) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو بن الحاجب الدوني (٥٧٠هـ - ٦٤٦هـ) ينعت بجمال =

مبتدأ، وفاعله مُسْتترٌ فيه، وهو (أنت) سادٌّ مَسَدَّ الخبر، والمبتدأ مع سادٌّ مَسَدَّ الخبر جملةٌ فعليَّةٌ جزاءٌ للشَّرط المقدَّر، تقديره: إذا جرَّت الحروف الاسم الواحد، فانتَهِ أنتَ عن أنْ ترفعَ أو تنصبَ أو تجزم بتلك الحروف، وعن أنْ تجرَّ بها اسمَين ....

گروي

قوله: (سادٌّ مَسَدَّ الخبر) هو اسم فاعلٍ من المُجَرَّد، أو ماضٍ من باب المفاعلة، ويُؤيِّد الأوَّل ما سيجيء من قوله: (مع سادٌّ مَسَدَّ الخبر).

قوله: (جملةٌ فعليَّةٌ)؛ أيْ: نظراً إلى المعنى، وأمَّا نظراً إلى اللَّفظ فاسميَّة.

قوله: (فانته عن أنْ ترفع... إلخ) فسَّره الشَّارح الشَّيخانيّ بقوله: فانته عن أنْ تجرَّ بها غير الأسماء. اهـ

ولا يخفى أنَّ ما اختَاره الشَّارح - رحمه الله تعالى - أَوْلى؛ إذْ يكون الجرُّ من خواصِّ الاسم، لا يُتوهَّم جرُّ[1] غيره من الفعل والحرف بتلك الحروف، حتَّى يحتاج إلى أمر المُخَاطَب بالمَنْع عنه، بلِ المُحْتَمل للتَّوهُّم إعمالها غير الجرِّ من الرَّفع والنَّصب والجزم، فيما هو قابلٌ لأحدٍ منها، فقال: (فقط)؛ منعاً لذلك التَّوهُّم.

قوله: (عن أنْ تَرفع بها، أو تَنصب... إلخ) ما هو قابلٌ لهما من الاسم والفعل.

قوله: (أو تَجزم بها) ما هو قابلٌ له من الفعل فقط.

قوله: (بتلك الحروف) مُتنازعٌ فيه للأفعال الثَّلاثة المذكورة.

قوله: (وعن أنْ تجرَّ بها اسمين) أقول: دلالة لفظة (فقط) على الأوَّل ظاهرة، وأمَّا دلالته على الثَّاني فمَخْفِيَّة؛ إذِ الاسم جنسٌ مُتَنَاوِلٌ لواحدٍ فأكْثَر، إلَّا أنْ يُقال: اللَّام الدَّاخلة عليه للعهد الذِّهْنِيِّ، والمعنى: تجرُّ فرداً ما من أفراد الاسم على سبيل البدليَّة، فانتهِ عن أنْ تجرَّ بها أكثر منه.

= الدين المالكي، النحوي الفقيه، رُزق السعد في تصانيفه، ومنها: «الكافية» وشرحها في النحو، و«الشافية» في التصريف. «البلغة» (١٩٦).

(١) لوجوب اختصاص العامل بما يختص به عمله، فلا تدخل إلا على الاسم، ثمّ منها ما يدخل عليه ظاهراً ومضمراً، وهي: الباء ومن وإلى وفي واللام وعلى وعن وحاشا وعدا وخلا، ومنها ما لا يدخله إلا ظاهراً، وهي سبعة أحرف، وهي: حتى ورب والكاف ومذ ومنذ والواو والتاء، فاحفظ فإنه نافع للآتي. اهـ حسن سورجي.

فصاعداً بدون تَوَسُّط حرف العطف؛ إذْ كلٌّ منها لم يُسْمَعْ من العرب، بلِ المَسْموعُ مِنهم جرُّ تلك الحروفِ الاسمَ الواحد.

(وَهِيَ سَبْعَةَ عَشَرَ حَرْفاً: ....

گروي

ويُجاب أيضاً: بأنَّ إرادة فردٍ واحدٍ من الجنس مُتَعَيِّنٌ، وأمَّا إرادة الأكثر منه فليس بمُتَعَيِّن، فاعتبر المصنِّف بما هو المُتعَيِّن؛ أي: الواحد، وأمر المُخَاطَب بمنعه عن إرادة غيره؛ أعني: أكثر من واحد، كذا قرَّره الشَّارح الشَّيخانيّ.

قوله: (فصاعداً) قال الفاضل اللَّاري[1] في حاشيته على «الفوائد الضيائيَّة»: وقد يجب حذف عامل الحال قياساً في مواضعَ منها: ما إذا كان بينه وبين الحال زيادة ثَمَن أو غيره مَقْرُونة بـ(الفاء) أو (ثمَّ)، فتقول في الثَّمن: بِعْتُهُ بِدِرْهَم فَصَاعِداً، أو ثمَّ زَائِداً؛ أيْ: فذهب الثَّمن صاعداً، أو ثمَّ ذهب الثَّمن زائداً؛ أيْ: آخذاً في الازْدِيَاد، وفي غير الثَّمن: قَرَأْتُ كُلَّ يَوْمٍ جُزْءاً مِنَ القُرْآنِ فَصَاعِداً، أو ثمَّ زَائِداً؛ أيْ: فذهبت القراءة كلَّ يوم آخذةً في الزِّيادة والصُّعود. انتهى كلامه[2]، فتقدير الشَّارح قياساً على ما ذكره: فانتهِ عن أنْ تجرَّ بها اثنين، فذهب المجرور صاعداً؛ أيْ: آخذاً في الصُّعود والزِّيادة.

وقيل: الفاء حرف عطف، و(صاعداً) منصوب عطفاً على (اسمين)، وما قاله الفاضل السوسيّ فبعيدٌ عن تحقيق المقام بمراحل، فيَنبغي أنْ يُصَان عنه اللِّسان.

قوله: (بدون تَوَسُّط حرف العطف) فلا يقال: مررت بزيد عمرٍو، بل يقال: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو؛ لأنَّ المعطوف في حكم تكرير العامل.

قوله: (إذْ كلٌّ منها)؛ أيْ: من الأحكام المذكورة من إعمالها الرَّفع والنَّصب والجزم، وجرِّ أكثر من اسمٍ واحدٍ.

قوله: (وهي)؛ أيِ: الحروف الجارَّة.

قوله: (سبعة عشر حرفاً[3]) على ما ذهب إليه البصريُّون خلافاً للكوفيَّة؛ فإنَّهم عَدُّوا

---

(١) عبد الغفور اللاري الحنفي (...-٩١٢هـ)، نحوي، أخذ عن عبد الرحمن الجامي، من مصنفاته: «الاختصار والذيل على نفحات الأنس» للجامي، و«حاشية على شرح الجامي للكافية». «معجم المؤلفين» (٢/ ١٧٥).

(٢) «المجموعة النورية» (١/ ٥٠٥) بتصرف من المحشي.

(٣) وزاد ابن مالك في «الألفية»: كي، ولعل، ومتى، فقال: هي عشرون. وزاد البركوي في «العوامل =

البَاءُ) ....
گروي ________________________________

(واو رُبَّ) من الحروف الجارَّة أصَالَةً، والبصريُّون ذهبوا إلى أنَّ (رُبَّ) مقدَّرٌ بعدها، والجر بـ(لعلَّ) لغة عُقَيْلٍ، فلا اعتدادَ بها[١].

قوله: (الباء) وهو اسمٌ مسمَّاه (ب) في (بزيد)، وكذا: اللَّام، والواو، والتَّاء، والكاف.

ولِوجود الأسماء لهذه الحروف ذكَرها المصنِّف بأسمائها بخلاف البَوَاقي، فإنَّه لا أسماءَ لها مغايراً لِلمُسمَّى. ثمَّ إنَّه قدَّم (الباء) على سائر الحروف الجارَّة؛ لكَثْرة دورها في الكلام ومعانِيها، ومنهم من قدَّم (مِنْ)، فوجهُه: أنَّ (من) للابتداء، فهي بِالابتداء أَحرى[٢].

واعلم أنَّ السَّبعة الأُوَل مع واو القسم وبائه لا تكون إلَّا حروفاً، فالمناسب[٣] نَظْمُ

= الجديد»: لولا، وأسقط متى، وقال: هي عشرون. وذكر المحشي: واو رب والاختلاف فيها. وقد فصّل العلامة الأشموني في شرحه على «ألفية ابن مالك» الكلام على تعداد حروف الجر، والاختلاف فيها. انظر: «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (٢/ ١٥٢، ط الخيرية)، أو (٢/ ٣٠٥، ط المكتبة التوفيقية).

(١) [دليل النحاة هو] قول الشاعر:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ... لَعَلَّ أَبِي الـمِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ

[وله شاهد آخر، وهو قول الشاعر:

لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا ... بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ]

وزعم الفارِسِي أنه لا دليل في ذلك؛ لأنّه يحتمل أن الأصل: (لَعَلَّه لأبي المِغْوارِ مِنْك جَوَابٌ قريب)، فحذف موصوف قريب، وضمير الشأن، ولام لَعَلَّ الثانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجرّ، ومن ثم كانت مكسورة، ومَنْ فتح فهو على لغة من يقول: (المال لَزيدٍ) بالفتح، وهذا تكلّف كثير، ولم يثبت تخفيف لَعَلَّ، ثم هو محجوجٌ بنقل الأئمة أن الجرّ بـ(لَعَلَّ) لغة قومٍ بأعيانهم. اهـ «مغني اللبيب» لابن هشام (١/ ٣١٥) بتصرف.

(٢) ووجه الأحروية مطابقةُ الابتداءين؛ أي: المعنوي واللفظي. اهـ حسن سورجي.
أيضاً: هي أم الحروف وأصلها؛ لأنها انفردت بجر الظروف التي لا تتصرف؛ كقبل، وبعد، وعند. اهـ أفاده الشيخ الحامدي في حاشيته على «شرح الكفراوي على الآجرومية» (١٧٦).

(٣) كما فعل صاحب «الكافية»، ونقل اللاري في حاشيته على «الفوائد الضيائية» عن المصنف قوله: ويتضمن هذا البيان حسن الترتيب؛ فإن ما لا يكون إلا حرفاً، فهو أحق بالتقديم في بحث الحروف، وما يكون حرفاً واسماً أحق بالتقديم مما يكون حرفاً وفعلاً؛ لأن الاسم أشرف من الفعل. اهـ «المجموعة النورية» (٢/ ٥١١).

يجوز رفعُه على البدل من محلِّ (سبعة عشر)؛ أَيْ: هي الباء، أو على أنْ يكون خبرَ مبتدأ محذوف؛ أَيْ: أَحَدُها الباء، أو على أنْ يكون مبتدأً محذوفَ الخبر؛ أَيْ: مِنها الباءُ.

(لِلإِلْصَاقِ) الجارُّ والمجرور مع فاعله المُسْتتر فيه ....

گروي

الواو والتاء في مَسْلكها، والخمسة الَّتي تَليها تارةً تكون حروفاً، وتارةً تكون أسماء، والثَّلاثة الأخيرة تكون حروفاً وأفعالاً.

قوله: (ويجوز رفعُه على البدلية) بدل الكلِّ على اعتبار تقدُّم العطف، لا بدلَ البعض وإلَّا لم يصحَّ الحمل، على قياس ما مرَّ في (لفظيَّة) و(معنويَّة)، على أنَّه لا بدل بعض من ضمير عائدٍ إلى المُبْدَل منه، ولا ضمير فيه، ومَن جعلها بدل البعض، فقد سها.

قوله: (خبر مبتدأ... إلخ) كون الباء خبراً أو مبتدأ جائزٌ بدون تأويله بهذا اللَّفظ؛ لأنَّه من قِسم الاسم بقرينة دخول اللَّام عليه، وكذا الكلام في اللَّام والواو والتَّاء والكاف، بخلاف ما عداها، فإنَّه لا يصحُّ الإخبار بها وعنها بدون التَّأويل.

قوله: (أو على أنْ يكون خبر مبتدأ... إلخ) ويجوز أيضاً جعل قوله: (للإلصاق) خبراً عنه.

قوله: (أَيْ: منها الباء) أقول: لا يجب تقديم الخبر على المبتدأ هنا، كما يُفهم من عبارته؛ إذِ المبتدأ هنا ليس بنكِرة، حتَّى يتخصَّص بتقديمه، فلعلَّه قدَّمه لإفادة الحَصْر، ويجوز نصبُه بتقدير: أعني، لكن تركه الشَّارح؛ لأنَّ أكثر مواضع النَّصب بتقدير: أعني، هو مقام المَدْح أو الذَّمِّ، حتَّى إنَّ البعض خصَّصه بأحد المقامَين، ولا مدحَ ولا ذمَّ هنا.

قوله: (للإلصاق[1]): أَيْ: لإفادة لُصُوق أمر بمدخوله لصوقاً حقيقيًّا أو مجازيًّا، أشار المصنِّف[2] إلى الأُولى بقوله: (بِهِ دَاءٌ)، وإلى الثَّانية بقوله: (وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ).

والأَوْلى أنْ يقول: بِزَيْدٍ دَاءٌ وَمَرَرْتُ بِهِ، احترازاً عن الإضْمَار قبل الذِّكْر، وإبقاء الضَّمير بلا مَرْجِع.

---

(١) قيل: وهو معنى لا يفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبويه. اهـ «مغني اللبيب» لابن هشام.
قال الدسوقي: قوله: (لا يفارقها)؛ أي: في شيء من استعمالها، فيظهر بذلك أنه معناها الأصلي الموضوعة له. اهـ «حاشية الدسوقي على مغني اللبيب» (١/ ٢٢٩).

(٢) أشار بالتمثيل بمثالين إلى أنَّ الإلصاق حقيقي ومجازي، وإلى جواز دخول الباء على المظهر والمضمر. اهـ حسن سورجي.

جملةٌ ظرفيَّةٌ خبر مبتدأ محذوف؛ أيْ: هي للإلصاق، والإلصاقُ: المُخَامَرة والاِخْتِلَاط.

(نَحْوُ: بِهِ دَاءٌ) الجارُّ والمجرور مع فاعله المُسْتتر جملة ظرفيَّة خبرٌ مقدَّم على المبتدأ، والمعنى: خَامَر والْتَصَق به داء، (وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ. وَلِلتَّعْدِيَةِ)؛ وهي: تَضْمِينُ الفعل معنى التَّصْيِير؛ (نَحْوُ: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ)؛ أيْ: صَيَّرْتُه ذاهباً.

گروي

قوله: (جملة ظرفيَّة) على ما ذهب إليه البصريُّون، ولم يقل: أو مفردٌ ظرفيٌّ؛ إشارة إلى مذهب الكوفيَّة أيضاً؛ رمزاً إلى ضَعْف مذهبهم.

قوله: (خبر مبتدأ محذوف)، ويجوز على تقدير كون الباء في المتن مبتدأ، وكون الظَّرف خبراً عنه، فلا حاجة حينئذٍ إلى حذف المبتدأ.

قوله: (والاِخْتِلَاط) عطف تَفْسير لـ (المُخَامَرة).

وقد عرفت أنَّ الإِلْصَاق إفادة اللُّصُوق، فلا يصحُّ تَفْسيره بالاِخْتِلَاط الَّذي هو مرادف اللُّصُوق، على أنَّ المتبادر منه الاِخْتِلَاط واللُّصوق الحقيقيّ، فلا يشمل اللُّصوق الجِوَاري[١]، فتأمَّل[٢].

قوله: (خبر مقدَّم)؛ أيْ: وجوباً؛ إفادةً لتخصِيص المبتدأ النَّكرة.

قوله: (وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ) لم يتعرَّض الشَّارح لهذا المثال فيما رأيناه من النُّسخ، ولا وَجْه له، بلْ الاِقْتِصار على المثال الأوَّل يُوهِم اختصاص الباء بإفادة اللُّصوق الحقيقيّ.

قوله: (وَلِلتَّعْدِيَةِ)؛ أيْ: جعلِ الفعل اللَّازم مُتعدِّياً بتضمُّنه معنى التَّصْيِير، بإدخال الباء على فاعله كما هنا، فتفسيره بتضمُّن الفعل معنى التَّصْيِير مسامحة[٣].

واعلم أنَّ التَّعدية بهذا المعنى مُختصَّةٌ بـ(الباء) في بعض المواضع، وأمَّا التَّعدية

(١) أي: المجازي، مع أن المصنف جعل الإلصاق أعم من المجازي والحقيقي، بقرينة التمثيل لهما في بعض النسخ، فليس له ادعاء أن المصنف لم يعتبر المجازي. اهـ حسن سورجي.

(٢) وجهه أنه يمكن أن يراد بالاختلاط أعم من الحقيقي والمجازي. اهـ حسن سورجي.

(٣) هي والتسامح استعمال اللفظ في غير ما وُضع له. اهـ حسن سورجي.

التسامح: استعمال اللفظ في غير الحقيقة بلا قصد علاقةٍ معنوية، ولا نصبِ قرينة دالة عليه، اعتماداً على ظهور المعنى في المقام. اهـ «التعريفات» للشريف الجرجاني (٥١).

(وَلِلاسْتِعَانَةِ) بشَرْطِ أنْ يدخلَ على الآلة، كالقلم؛ (نَحْوُ: كَتَبْتُ بِالقَلَمِ)؛ أيْ: بِعَوْنِ القلم، وواسِطتِه.

(وَلِلْمُصَاحَبَةِ؛ نَحْوُ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ بِثِيابِ السَّفَرِ)؛ أيْ: مَعَ ثياب السَّفر، فإنَّه يُشْترط هنا وجودُ المُصاحبة إلى حين التَّكلُّم؛ لأنَّ الباء الَّتي للمُصاحبة فيها معنى

گروي

بمعنى إيصال الفعل إلى مدخوله بواسطة حرف الجرِّ، فلا اختصاص لها بحرف دون حرف، بلِ الحروف الجارَّة كلُّها سواءٌ في هذه التَّعدية.

قوله: (وللاستعانة)؛ أيْ: لإفادة طلب الفاعل العونَ بمدخوله في صدور الفعل عنه، سواء كان آلة؛ نحو: كَتَبْتُ بِالقَلَمِ، أو لا؛ نحو: بِاسْمِ اللهِ أَبْتَدِئُ، وبِتَوْفِيقِهِ حَجَجْتُ.

فقوله رحمه الله: (بشرط أن يدخل على الآلة) ليس على ما يَنبغي، اللَّهم إلَّا أنْ يُقال: أراد بـ(الآلة) ما هو آلة حقيقةً أو حُكماً.

قوله: (وللمصاحبة)؛ أيْ: لإفادة مُصاحبة أمرٍ بمدخوله، ويَلزمها العكس على ما تَقتضيه صيغةُ المفاعلة.

اعلم أنَّ الإلصاق والمصاحبة قد يجتمعان[1] في مادَّةٍ واحدةٍ، وكلٌّ منهما قد يَفترق[2] عن الآخَر، والأمثلة ظاهرة.

قوله: (هنا)؛ أيْ: في الباء الكائن في هذا المثال.

ولو قيل في تفسيره: أي: في باء المصاحبة يَلزم المصادرة في دليله، فتأمَّل، فإنَّه دقيق، وقِسْ عليه ما سيأتي من قوله: (فإنَّه لا يشترط هنا... إلخ).

قوله: (لأنَّ الباء... إلخ) أقول: ما ذكره من وجه الفرقِ بينهما دَعْوَى لا بدَّ له من إثباته بالنَّقْل من كلام مَن يُوثق به، فإنْ ثَبَتَ ثَبَتَ وإلَّا فلا، بلْ نقول: صرَّح عصام[3] المِلَّة

---

(١) كما تقول: اشتريت الفرس بسرجه، إذا كان مصاحباً له في الاشتراء، وملاصقاً به أيضاً. اهـ منه.

(٢) تقول في مادة افتراق الإلصاق عن المصاحبة: اشتريتُ الفرس بسرجه، إذا كان الاشتراء بقرب الفرس غير داخل في الاشتراء، وفي مادة افتراق المصاحبة عنه: اشتريت الفرس بسرجه، إذا كان داخلاً في الاشتراء غير مُلصق به. اهـ منه.

(٣) إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني، عصام الدين (٨٧٣هـ - ٩٤٥هـ) الحنفي، من مصنفاته: «الأطول شرح تلخيص المفتاح»، و«شرح عوامل البركوي». «الأعلام» للزركلي (١/ ٦٦).

الاستدامة، بخلاف دَخَلْتُ عَلَيْهِ مَعَ ثِيابِ السَّفَرِ، فإنَّه لا يُشْتَرط هنا بقاء المُصاحبة حين التَّكلُّم؛ لأنَّ لفظ (مع) لإفادة المصاحبة ابتداءً لا بقاءً.

(وَلِلْمُقَابَلَةِ)؛ أيْ: للمُعَاوضَة والمُبادَلة؛ (نَحْوُ: بِعْتُ هَذَا بِهَذَا)؛ أيْ: أخذتُ هذا بهذا؛ أيْ: أخذتُ هذا الثَّمَنَ بمقابلةِ هذا المُثَمَّن؛ أيْ: ببدلِ هذا المُثَمَّن.

گروي

والدِّين بعدم الفرق بينهما، فكفى بِكلامه شاهداً على إبطالِ ما ادَّعاه الشَّارحُ مِن الفرق المذكور.

قوله: (فإنَّه لا يُشْتَرط... إلخ) الظَّاهر أنْ يقول: لكنَّه يُشْتَرط... إلخ؛ دفعاً لِتَوهُّم عدم الفرق بينهما الناشىء من تفسير المتن بقوله: أيْ: (مَعَ ثِيابِ السَّفَرِ)؛ إذِ المُتبادر منه عدمُ الفرق بينهما.

قوله: (لا بقاءً) أقول: لا تَقْريبَ بين دليله ودَعْوَاه، فتأمَّل.

فالصَّواب أنْ يقول: لأنَّ لفظة (مع) لإفادة المصاحبة مُطْلقاً بَاقِياً إلى حين التَّكلُّم أو لا، حتَّى يَتِمّ التَّقريب.

قوله: (وللمقابلة)؛ أيْ: لإفادة وقوع أمر بمقابلة مدخوله، ويلزمه العكس على ما تقتضيه المفاعلة، والفَصِيح في حَيِّز الإبْدال إدخاله على المَأْخُوذ، وفي حَيِّز التَّبْدِيل والتَّبَدُّل[1] إدخاله على المَتْرُوك، وإدخاله في حَيِّزهما على المَأْخُوذ ضعيف؛ نحو قوله:

وبَدَّلَ طَالِعِي نَحْسِي بِسَعْدِي

هذا لكنَّ الشَّيء الواحد مَأْخُوذٌ باعتبار، ومَتْرُوكٌ باعتبار، فلا وَصْمَة في إدخال الباء عليه؛ نظراً إلى كلٍّ من الاعتبارَين.

قوله: (بعت هذا... إلخ)؛ أيْ: عَبْدِي مثلاً بهذا الثَّمن من الدَّراهم مثلاً، فـ(الباء) في حَيِّز البَيْع داخلةٌ دائماً على المَأْخُوذ كما في حَيِّز الإبْدال، فتفسيره بقوله: (أيْ: أخذت هذا الثَّمَن بمقابلة هذا المُثَمَّن) ليس على ما ينبغي، فالصَّواب أنْ يقول: مَلَكْتُ هذا المُثَمَّن بمقابلة هذا الثَّمَن، اللَّهم إلَّا أنْ يُريدَ به بيانَ حاصل المعنى.

---

(١) نحو قوله تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ﴾ [سبأ: ١٦]، ونحو: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [البقرة: ١٠٨]. اهـ منه.

(وَلِلزِّيادَةِ)، وعلامتُها: عدم اختِلال المعنى بطَرْحِها؛ أَيْ: بطَرْح الباءِ؛ (نَحْوُ) خبرُ مبتدأ محذوف تقديرُه: مِثالُه (قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟﴾) مجزومٌ بـ(لا)، وعلامة جزمه سُقُوط النُّون (﴿بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]) الباء في (بأيديكم) زائدةٌ: إذا أُرِيد بها الأنْفس؛ أَيْ: ولا تُلقوا أنفُسَكم إلى التَّهلكة، گروي

قوله: (وللزيادة)؛ أَيْ: لكونها زائدة، والأَوْلى أنْ يقول: وزائدة، كما في عبارة «الكَافِيَة»، حتَّى لا يُتوهَّم كونُ الزِّيادة معنًى من معاني الباء. ومعنى زيادة الباء ونحوه عدمُ اختلال المعنى بحذفه، لا عدم إفادة المعنى في الكلام، وإلَّا لم تقع الحروف الزَّائدة في كلام الله تعالى، فإنَّها تُفيد فائدةً لفظيَّةً: كتَحْسين اللَّفظ، ورِعَايَة السَّجْع، ومعنويَّةً: كالتَّأكِيد.

واعلم أنَّ زيادة الباء:

في خبر المبتدأ: بعد الاستفهام بـ(هَلْ)، وبعد النَّفْي بـ(مَا) أو(لَيْسَ)، وفي فاعل (كَفَى)، ومفعولِ (عَلِمْتُ) و(جَهِلْتُ) و(سَمِعْتُ) و(حَسِبْتُ)؛ قياسيٌّ.

وفيما عداها سماعيٌّ؛ نحو: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، ودِرْهَمٌ بِحَسْبِكَ، وأَلْقَى بِيَدِهِ؛ أي: نفسَه، ويَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي، ونحو ذلك.

واعلم أيضاً أنَّ الحروف الزَّائدة إذا وقعتْ في كلامه تعالى لا تُسمَّى زائدة، بلْ تُسمَّى حروف الصِّلَةِ؛ رِعَايةً للأَدَب معه، بلِ الأَوْلى تَسمِيَتُها بها مُطَّرِداً.

قوله: (وعلامتها)؛ أَيْ: علامة زيادة الباء: عدم اخْتِلال المعنى؛ أَيْ: أصل المعنى كما عرفتَ.

قوله: (نَحْوُ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟﴾) الآية، رُوِي أنَّ الصَّحابة رضي الله عنهم كانوا لا يستعملون الأَسْلحة في الجهاد؛ رجاءَ لأنْ يُقْتلوا فوزاً بالشَّهادة والحياة الأبديَّة، فنزلتِ الآية نهياً لهم عن ذلك، والمعنى: ولا تُلقُوا أنفسَكم إلى الهلاك[١].

قوله: (إذا أُرِيد بها)؛ أَيْ: بالأيدي، (الأنفس) مجازاً مرسلاً بطريق ذِكْر الجزء وإرادة الكلِّ.

(١) اختلف المفسرون في تفسير هذه الآية، والذي أورده المحشي هو أحد وجوه التفسير، انظر: «التفسير الكبير» للرازي (٥/ ١٤٧).

وللاستعانة: إذا أُرِيد بها الجوارحُ، والمفعولُ محذوف؛ أيْ: ولا تُلقُوا أنفسَكم بِواسطة أيدِيكم إلى التَّهلكة، (﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]. وَلِلظَّرْفِيَّةِ) إذا دخل على اسم زمانٍ أو مكانٍ؛ (نَحْوُ: صَلَّيْتُ بِالمَسْجِدِ)؛ أيْ: في المَسْجد.

گروي

قوله: (وللاستعانة)؛ أيِ: السَّببيَّة، عطفٌ على قوله: (زائدة)؛ أيِ: الباء كائنةٌ للسَّببيَّة... إلخ، فحينئذٍ لا تكون الآية مثالاً لِما نحن فيه، وليس ذلك المعنى مراد المصنِّف.

قوله: (إذا أُرِيد بها الجوارح) أي: الجوارح المَخْصُوصَة.

قوله: (﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩])؛ أيْ: كفى الله(١) شاهداً.

مثَّل بمثالين لِلباء الزَّائدة:

الأوَّل: مثال الزِّيادة على المفعول، وأيضاً لكونه زائداً سماعاً.

والثَّاني: مثالُ الزِّيادة على الفاعل، وكونه زائداً قياساً كما عرفتَ.

فالأَوْلى تقديم الثَّاني اهتِماماً بشأن ما هو القياس، إلَّا أنْ يُقال: لمَّا كان إدْخالُ الحروف الجارَّة على المفعول أكثَرَ قُدِّم مثالُ الزَّائد عليه.

اعلم أنَّ المصنِّف لم يُرِد بتخصيص المعاني السَّابقة لـ(الباء) بالذِّكْر انحصارَ (الباء) في الدَّلالة عليها؛ إذْ قد جاء(٢):

للظَّرفيَّة؛ نحو: صَلَّيْتُ بِالمَسْجِدِ.

وللسَّببيَّة؛ نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [النساء: ١٦٠].

وبمعنى (مِنْ)؛ نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦].

وبمعنى (عَنْ)؛ نحو: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]، بلْ لأنَّ استعمال (الباء)

---

(١) قال الزجاجي: دخلت الباء في فاعل كفى لتضمن كفى معنى اكتف، وقيل: فاعله مقدر، والتقدير: كفى الاكتفاء بالله، فحذف المصدر، وبقي مفعوله دالًّا عليه، وعلى هذا لا تكون الباء زائدة. اهـ «المجموعة النورية» (٢/ ٥١٧).

(٢) ومن معاني (الباء) أيضاً: البدل؛ كقول الحماسي:

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْماً إذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا

والاستعلاء؛ نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]، والغاية؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾ [يوسف: ١٠٠]. «مغني اللبيب» لابن هشام، باختصار.

(وَمِنْ لِابْتِدَاءِ الغَايَةِ) خبر مبتدأ محذوف؛ أَيْ: هي لابتداء ذِي الغَايَة، على تَقْدير حذف المُضَاف، ....

گروي

في المعاني المذكورة أكثر منه في غيرها، بلْ لنا ادِّعاء: أنَّ استعمال (الباء) فيما عَدَا هذه المعاني مجازٌ، وفي المعاني المذكورة حقيقةٌ، فحينئذٍ وَجْهُ تخصيصها بالذِّكر أَظْهَرُ، وكذا من سائر الحروف.

قوله: (ومن) قدَّمها على البواقي؛ لكَثْرة معانيها بالقياس إليها.

قوله: (لابتداء الغاية) أقول: الغاية: النهايةُ، فلا معنى لابتداء النهاية، فلا بدَّ من تأويلٍ فيه:

فاختار بعضُهم تَقْدير المُضَاف، والشَّارح تَبِعَه.

وقال بعضهم: أراد بالغاية[1] المسافةَ، إطلاقاً لاسم الجزء على الكلِّ.

وقال بعضهم: كثيراً ما تُطْلق الغَايَة، ويُراد بها: الغَرَض والمَقْصُود، فالمراد بها هنا الفعل؛ لأنَّه غَرَض الفاعل ومقصودُه، ولعلَّ ما اختاره الشَّارح أَوْلى.

قوله: (خبر مبتدأ محذوف) هذا على تَقْدير أنْ يكون (من) عطفاً على (الباء) عطفَ مفردٍ، أو خبرَ مبتدأ محذوف؛ أي: الثَّاني من، وأمَّا إذا كان (من) مبتدأً باعتبار هذا اللَّفظ، فيجوز كون الظَّرف خبراً عنه.

قوله: (أَيْ: لابتداء ذِي الغَايَة)، والمراد به الفعلُ كالسَّيْر مثلاً، وهذا الابتداء: إمَّا من المكان؛ نحو: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إِلَى الكُوفَةِ، أو من الزَّمان؛ نحو: صُمْتُ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ، ومِن هذا عُلِم أنَّ ما وقع في بعض النُّسخ من قوله: (في المكان) ليس بصحيح[2]، لكنْ لو مثَّل من الزَّمان أيضاً لكان أَوْلى.

---

(١) والإضافة حينئذ بمعنى (في)؛ أي: لابتداء شيء في المسافة؛ أي: في المكان، ويرد على هذا أنه لا يشمل الابتداء في الزمان؛ نحو: صمتُ من يوم الجمعة. اهـ منه.

(٢) وفيه نظر؛ لأنه يحتمل أن يكون من حذف المعطوف للاختصار؛ أي: في المكان والزمان، وذكر مثال المكان فقط؛ لأنه المذكور فقط، غاية ما في الباب أنه قليل، ولا يلزم منه بطلانه كما في قوله تعالى: ﴿تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] على المذهب الضعيف، ولأن النسخة الأخرى أيضاً مثلها؛ لأنه اقتصر فيها أيضاً على المكان، فجعل أحدهما صحيحة والأخرى باطلة مع تساويهما تحكمٌ بحتٌ. اهـ حسن سورجي.

وقد تكون لِمُجرَّد الابتداء بدون مُلاحظةِ الانتهاء، نحو: أعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. (نَحْوُ: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إِلَى الكُوفَةِ)، فإنَّ السَّيْرَ ذو الغَايَة، مَبْدَؤه البصرة، ومُنْتَهَاه الكوفة.

(وَلِلتَّبْعِيضِ) بشَرْط أنْ يَستقيمَ المعنى بِوضع لفظ (البعض) مَوْضِعَه؛ (نَحْوُ: أَخَذْتُ مِنَ المَالِ) أيْ: بعضَ المال، وفيه ثُبُوت الابتداءِ أيضاً؛ إذْ المالُ مبدأ الأخذ.

(وَلِلتَّبْيِينِ) بشَرْط أنْ يتقدَّم ما يَحتاجُ إلى البَيان؛ (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:

گروي

ثمَّ إنَّ علامة (مِن) الابتدائية: صِحَّة إيراد (إلى) أو ما يُفيد فائدتها في مُقابلتِه؛ نحو: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إِلَى الكُوفَةِ، وأَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ لأن معنى أعوذ به: ألتجئ إليه.

قوله: (وقد يكون لمُجرَّد الابتداء) وقد عرفتَ الآن ما يُبْطِله، فلا تغفلْ.

قوله: (فإنَّ السَّيْر ذو الغَايَة) نَبَّه بهذا على أنَّ المراد بذِي الغَايَة الفعل، ومِنهم مَن قال: المراد بذِي الغَايَة الأمر المُمْتَدُّ من المكان، أو الزَّمان.

ولا يخفى أنَّ ما اختاره الشَّارح أَظْهَر؛ إذْ ليس (من) لابتداء المكان أو الزَّمان، بلْ لابتداء فعلٍ فيه، لكنْ ما قاله أيضاً صحيح؛ لحمل الإضافةِ على الظَّرفيَّة.

قوله: (وللتَّبعيض)؛ أَيْ: لإفادة أنَّ ما يتعلَّق به الفعل بعضُ مدخوله.

قوله: (بشَرْط أنْ يستقيم . . . إلخ) ولا يلزم من هذا كون (من) اسماً كلفظ (بعض) كما توهَّم بعض؛ لأنَّ التَّعبير به ليس بمعنى (مِن) وحده، بلْ بعد تمامه بانْضِمام المَال إليه.

قوله: (وفيه ثُبُوت الابتداء)؛ يعني: أنَّه لا مُنافاة بين الابتداء والتَّبعيض، بلْ قلَّما يَخْلُو معانيها عن معنى الابتداء، كالإلصاق للباء.

قوله: (وللتَّبْيين)؛ أَيْ: لإظهار ما يُقصَد من أمرٍ مُبْهمٍ.

وعلامتُه: صِحَّة وَضْع الموصول موضعَه كما في الآية، فإنَّه لو قيل: فاجتنبوا الرِّجس الَّذي هو الوَثَن لاستقام المعنى.

﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]؛ أي: الرِّجسَ الَّذي هو الوَثَن، فالرِّجس مُبْهَمٌ مُبيَّنٌ بالوَثَن.

وقوله: الرِّجس؛ أيْ: مِن الرِّجس، فهو منصوبٌ بنزع الخافض.

(وَلِلزِّيادَةِ) بشَرْطِ عدم اخْتِلال المعنى بطَرْحِها؛ (نَحْوُ: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)؛ أيْ: ما جاءني مِن جنس الأحدِ مِن أوَّله إلى انقضائه، ....

گروي

وقال الفاضل الهندي[1] رحمه الله: ومن خواصّه أنْ يكون عاملُه محذوفاً وجوباً، نحو قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠]؛ أي: الكائنَ منها[2].

قوله: (نحو: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ) مثَّل من المَنْفيِّ تمثيلاً ممَّا هو المُتَّفق عليه، فإنَّه لا خلاف في زيادة (من) في غير الموجب نَفياً كان كالمثال المذكور، أو اسْتِفْهاماً على سبيل الإنكار، نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، بخلاف زيادتها في الموجب، فإنَّ القائل بذلك هم الكوفيُّون والأخْفَش[3] مُسْتدلِّين بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١]، وردَّ البصريُّون بأنَّ (من) في الآية للتَّبعيض أو لِلتبيين، والمعنى: يغفر لكم شيئاً من ذنوبكم، أو بعضَ[4] ذنوبكم.

قوله: (أيْ: من جنس الأحد . . . إلخ) واعلم أنَّ النَّكرة الواقعة في سياق النَّفيِ مُجرَّدةً عن (من) ظاهرةٌ في الاستغراق، وتحتمل عدمَه احتمالاً مرجوحاً، وأمَّا النَّكرة

(١) بهاء الدين محمد بن حسن بن محمد الأصبهاني، المعروف بالفاضل الهندي (١٠٦٢هـ-١١٣٧هـ) من علماء الشيعة الإمامية، من مصنفاته: «منية الحريص على فهم شرح التلخيص»، و«شرح العوامل العتيق». «معجم المؤلفين» (٣/ ٢٣٢).

(٢) وقال الفاضل الأنصاري: أكثر وقوعه بعد ما ومهما؛ لكونهما أولى به من غيرهما لإفراط إبهامهما؛ نحو قوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢]، و﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. اهـ حسن سورجي.

(٣) سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش (...-٢١٥هـ)، المجاشعي بالولاء النحوي البلخي، المعروف بالأخفش الأوسط، أحد نحاة البصرة، من مصنفاته: «الأوسط» في النحو، و«العروض». «وفيات الأعيان» (٢/ ٣٨١).

(٤) وهو الصغائر، ويردُّه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، وأجيب: بأن هذه الآية نزلت في حق أمة محمد ﷺ، وآية ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١]، في حق أمة نوح عليه الصلاة والسلام. اهـ منه.

ففيها ثُبُوت الابتداء أيضاً، وزيادتُها بالنَّظر إلى أصل المعنى؛ فإنَّ أصل المعنى: عدمُ مجيء أحد، بِدون ملاحظة: من أوَّله إلى انقضائه، وهذا يتمُّ بدون زيادة (مِنْ).

گروي

الواقعة مع (مِن) في سياقه، فهو نصٌّ في الاستغراق لا يحتمل غيره أصلاً، حتَّى لا يجوز: ما جاءني مِن رجلٍ بل رجلان، كذا قُرِّر في عِلم المعاني.

فمن هذا عُلِم أنَّ مَنْ قال بزيادة (من) بعد النَّفيِ، أراد أنَّ النَّكرة المنفيَّةَ بدون (من) مُفيدة بظاهرها للاستغراق، وكلمة (من) تؤكِّد وترفع احتمالَ عدمه وتجعلها نصًّا فيه، فبتركها لا يختلُّ أصل معناها الَّذي هو الاستغراق، وإنِ اختلَّ باعتبار تأكِيده، ولم يُرِدْ أنَّ أصل معنى الكلام المنفيّ هو انتفاء مجيء أحد أو رجل مثلاً مطلقاً بدون الاستغراق، وأنَّه مستفادٌ من كلمة (من)، فقول الشَّارح: (من أوَّله إلى انقضائه) مشارٌ به إلى أنَّ معنى الاستغراق مَدْلُول النَّكرة المنفيَّة بدون اعتبار لفظة (من)، لا مَدْلُولها، مع أنَّ تفريع قوله: (ففيها ثُبُوت الابتداء) منه[١] مشعرٌ بادِّعاء أنَّه مَدْلُول لفظة (من)، بلْ ما يأتي مِن قوله: (فإنَّ أصل المعنى: عدم . . . إلخ) صريحٌ في ذلك.

فبما حقَّقْنا عُلِم أنَّ ما ادَّعاه الشَّارح مخالفٌ لما ذهب إليه المحقِّقُون القائلون: بكون (من) زائدةً في المثال المذكور وفي نحوِه، نعم ذهب السِّيرَافِيُّ[٢] إلى أنَّ النكرة الواقعة في سياق النَّفيِ بدون (من) لا تُفيد الاستغراق، وأَسند إفادةَ الاستغراق إلى لفظة (من)، لكنْ لا يُسمِّيها زائدةً بلِ استغراقيَّةً، والمصنِّف تَبِعه، لكنْ أَشْبَه عليه الأمر، وقال بإفادتها الاستغراق مع جعلِها زائدة، وهل هذا إلَّا من قَبِيل الجمع بين الضَّبِّ والنُّون، هذا وأرجوك أنْ لا تُصَعِّرَ خَدَّكَ من الإِطْنَاب[٣].

قوله: (فإنَّ أصل المعنى)؛ أَيْ: أصل معنى المثال المذكور هو (عدم مجيء أحد)، أو نفيه عنه (بدون ملاحظة. . . إلخ)؛ أَيْ: بدون ملاحظة الاستغراق، هذا وقد سمعتَ آنفاً ما يَهْدِم أساسَ بنائه.

قوله: (وهذا)؛ أَيْ: أصل المعنى في عدم مجيء أحد، يَتِمُّ بقولنا: ما جاءني أحدٌ،

---

(١) أي: من معنى الاستغراق المشار إليه بقوله: من أوله إلى انقضائه. اهـ منه.

(٢) الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي، أبو سعيد السيرافي (قبل ٢٧٠هـ -٣٦٨هـ) الحنفي، النحوي، كان ديناً ورعاً تقيًّا نقيًّا، زاهداً عابداً خاشعاً، من مصنفاته: «شرح كتاب سيبويه»، «أخبار النحاة البصريين». «بغية الوعاة» (١/٥٠٨).

(٣) الإطناب: تطويل الكلام لفائدة المقام. اهـ منه.

(وَإِلَى لِانْتِهَاءِ الغَايَةِ)؛ أَيْ: لانتهاءِ ذِي الغَايَةِ؛ (نَحْوُ: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إِلَى الكُوفَةِ) صِلَة (سِرْت)، فإنَّ السَّيْر ذو الغَايَة، ....

گروي

بدون زيادة (من)؛ أَيْ: بدون ذِكْره في الكلام، بلْ ذِكْره لإفادة الاستغراق، هذا على زَعْمِهِ، وقد عرفتَ مِنَّا ما يُبْطِله.

ولِلفاضل السوسيّ ههنا كلامٌ، لا يَظُنُّه عاقلٌ فضلاً عن عالمٍ كاملٍ، فارجع إليه[1][2].

قوله: (وإلى) أَتَى به عَقِيب (من)؛ للتّناسب بين معنيَيْهما تناسب التّقابل.

قوله: (لانتهاء الغَايَة) لا بدَّ من التّأويل فيه بأحد التّأويلات الّتي ذُكِرَت في قوله: (لابتداء الغَايَة)، وإنّما اختار من بين التّأويلات تَقْدير المضاف؛ إشارةً إلى أنّه الأَرْجَح.

قوله: (فإنَّ السَّيْر ذو الغَايَة) أشار به إلى أنَّ المراد بذِي الغاية الفعل، كالسَّيْر.

ومعنى كلام المصنِّف هو: أنَّ (إلى) لإفادة مدخوله مُنْتَهى الفعل: مكاناً؛ كما في المثال المذكور في المتن، أو زماناً؛ نحو: سِرْتُ إِلَى وَقْتِ الغُرُوبِ، فلو مثَّل المصنِّف من الزّمان أيضاً لكان أَوْفَى بالمقصود.

وأمّا قولهم[3]: قَلْبِي إِلَيْكَ، فمعناه: شَوْقُ[4] قَلْبِي إِلَيْكَ، والشّوق من أفعال النّفس.

---

(١) قال الفاضل حامد السوسي: قوله: (بدون ملاحظة من أوّله... إلخ)؛ أي: ملاحظة من أوله... إلخ، يتم ويحصل بعدم كون من زائدة بل للابتداء، وأما إذا كانت زائدة فيكون أصل المعنى عدم مجيء أحد بدون ملاحظة... إلخ. اهـ

(٢) ومن معاني (من) أيضاً: التعليل؛ نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]، والبدل؛ نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، ومرادفة عن؛ نحو: ﴿يَـٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَـٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ومرادفة الباء؛ نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]، ومرادفة في؛ نحو: ﴿أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٠]، وموافقة عند؛ نحو: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٠]، ومرادفة ربما وذلك إذا اتصلت بما كقوله:

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً ... عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَم

ومرادفة على؛ نحو: ﴿وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، والفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين؛ نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، والغاية؛ قال سيبويه: وتقول: رأيته من ذلك الموضع، فجعلته غاية رؤيتك. اهـ «مغني اللبيب» باختصار.

(٣) كأنه قيل: إذا كان المراد بذي الغاية الفعل، يرد عليه هذا المثال، فأجاب كما ترى. اهـ منه.

(٤) وهو ميل النفس، مبدؤه نفس المتكلم ومنتهاه المخاطب. اهـ منه.

وهي ههنا الكوفة.

(وَبِمَعْنَى «مَعَ») عطفٌ على قوله: (لانتهاء الغاية)؛ (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦])؛ أَيْ: مع المرافق.

والدَّليلُ على كونها بمعنى (مع) هنا، تناولُ الصَّدْر الغَايَة، فإنَّ اليَد تناول المرفق، بلْ إلى ما يلي الإِبْط، فهي حينئذٍ بمعنى (مع)، ويكون ذِكرُها لإسقاط ما وراءَها، ومتعلَّقها عن الحكم.

گروي

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ونحو ذلك، فمؤوَّلٌ إلى ما شاء الله من الزَّمان والمكان، أو إلى رحمة الله وقدرته.

قوله: (وهي)؛ أيِ: الغَايَة.

قوله: (ههنا الكوفة)، والظَّاهر أنْ يقول: ومُنْتَهاه الكوفة، كما قال في بحث (من) الابتدائيَّة.

قوله: (والدَّليل على كونها بمعنى مع... إلخ) هذا إشارة إلى ما قُرِّر من أنَّه:

إنْ كان صَدْرُ الكلام مُتَنَاولاً لمدخول (إلى) بحيث لو اقْتُصَر عليه يشمله الحكم كلُّه، تكون (إلى) للدَّلالة على شمول الحكم لمدخوله، وإسقاط ما وراءه عنه كما في الآية المذكورة، فإنَّ صَدْر الكلام الَّذي هو الأيدي مُتَنَاولٌ للمرافق، وما فوقها إلى الإِبِطِ، فـ(إلى) تُفيد إدخالها في حكم وجوب الغَسْل، وإسقاط ما وراءها عنه.

وإنْ كان صَدْر الكلام لا يتناول مدخوله، تكون (إلى) لمدِّ الحكم وانتهائه إليه؛ نحو: نِمْتُ البَارِحَةَ إِلَى الصَّبَاحِ(١).

---

(١) هذا مذهب بعض المحققين، وذهب بعضهم إلى أنه إن كان هناك قرينة تدل إما على الدخول؛ نحو: قرأت القرآن من أوله إلى آخره، أو على الخروج؛ نحو: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فالحكم بها، وإلا؛ فقيل: إن كان من الجنس فيدخل وإلا فلا. وقيل: مطلقاً. والأصح عدم الدخول مطلقاً؛ لأن الأكثر مع القرينة عدمه، فعند التردد يُحمل عليه وجوباً كما قاله الفاضل الأنصاري، والدليل على كون إلى بمعنى مع الاتباع والإجماع كما قال الهيتمي، لكن الحق كونها حينئذ أيضاً للانتهاء متعلقة بمحذوف، وتقدير الآية: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم مضافةً إلى المرافق. اهـ حسن سورجي.

وقال بعضُهم: الدَّليل على كونها لِلْمعيَّة فعلُ الرَّسول ﷺ، فإنَّه لمَّا غسَل المرافق عُلِم أنَّها لِلْمعيَّة.

(وَفِي: لِلظَّرْفِيَّةِ)؛ أَيْ: هي للظَّرفيَّة، وهي حُلُولُ الشَّيء في الشَّيء حقيقةً؛ (نَحْوُ:) حُلُول[1] (المَالِ فِي الكِيسِ)، أو حُكماً (نَحْوُ:) حُلُول[2] (النَّظَرِ فِي

گروي

قوله: (وقال بعضهم... إلخ) أقول: إنَّ دليل وجوب غَسْل المرافق على الأوَّل هو مَنْطُوق الآية، فمُخَالفة أهل البِدْعة في ذلك هو مخالفةٌ لِمَنْطُوق الآية، فذلك كفرٌ مَحْضٌ منهم، وعلى الثَّاني أنَّ دليله لا يتمُّ بدون التَّمسُّك بسُنَّة رسول الله ﷺ، وأهل البِدْعة لا يُسلِّمون مُدَاومة النَّبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام على غَسْل المرافق، فحينئذٍ يَحْمِلون (إلى) في الآية على معنى انتهاء الغَايَة، فحينئذٍ لا يلزم من تَرْك غَسْل المرافق مُخالفة مَنْطُوق الآية[3].

قوله: (وفي) المناسب في التَّرتيب ذكر (حتَّى) عَقِيب (إلى)؛ لتناسُبهما في المعنى.

قوله: (لِلظَّرْفِيَّةِ)؛ أَيْ: للدَّلالة على كون[4] مَدْخولها ظرفاً لشيءٍ: حقيقةً كان، وهو ظرف الزَّمان والمكان لا غير، أو اعتباريًّا مجازيًّا، وهو ما عداهما مُطْلقاً.

قوله: (وهي حُلُول الشَّيء) فيه: أنَّ الظَّرفيَّة: كون الشَّيء ظرفاً، لا الحُلُول الَّذي هو صِفَة المَظْرُوف.

قوله: (حقيقةً أو حُكْماً)، والضَّابِطَة فيهما هي:

---

(١) يلزم من زيادة هذه اللفظة تغيير إعراب المتن، فيصير «المال» مجروراً بالإضافة بعد أن كان مرفوعاً بالابتداء.

(٢) يلزم منه نظير ما سبق.

(٣) ومن معاني (إلى) أيضاً: التبيين؛ نحو: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣]، ومرادفة اللام؛ نحو: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣]، وموافقة في؛ نحو: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧]، والابتداء؛ كقوله:

تَقُول وَقَدْ عَالَيْتُ بِالكُورِ فَوْقَهَا: ... أَيُسْقَى فَلَا يَرْوَى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَا؟

أي: مني، وموافقة عند؛ كقوله:

أَمْ لا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ ... أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

والتوكيد وهي الزائدة؛ أثبت ذلك الفراء مستدلًا بقراءة بعضهم: (أفئدة من الناس تهوَى إليهم) بفتح الواو. اهـ «مغني اللبيب». باختصار.

(٤) أشار بتقدير الكون إلى أن الياء في (للظرفية) مصدرية، لا نسبية. اهـ حسن سورجي.

الكِتَابِ)، فإنَّ مُلابَسة النَّظر والتَّأمُّل في الكتاب ليس كمُلابسة المال في الكِيس في الاسْتِقْرار، فهو حُلُولٌ حُكْمِي.

كُرُوي

إنْ كان المَظْرُوف مَحْسُوساً بحاسَّة البَصَر، وكان الظَّرف زماناً أو مكاناً، فالحُلُول حقيقيٌّ؛ نحو: المَالُ فِي الكِيسِ، وَالصَّلَاةُ فِي النَّهَارِ.

وفيما عَدَاه اعتباريٌّ، وإنْ كان الظَّرف زماناً أو مكاناً، فنحو قولهم: الحَلَاوَةُ فِي العَسَلِ، وَصَوْتُ زَيْدٍ فِي النَّهَارِ، حلولٌ اعتباريٌّ، كذا قالوا.

والحقُّ عندي أنْ يُقالَ: كُلَّما كان الظَّرف زماناً أو مكاناً، فالحلول حقيقيٌّ مطلقاً(١)؛ وإنْ لم يكن شيئاً منهما، فهو اعتباريٌّ.

قوله: (فإنَّ مُلابسة النَّظر والتَّأمُّل في الكتاب) أشار بعطف التَّأمل إلى أنَّ النَّظر في المثال بمعنى التَّأمل لا بمعنى الإبْصَار، فحينئذٍ لا بدَّ أنْ يُراد بالكتاب: المعاني والألْفاظ الدَّالَّة عليها، فعلى هذا كونُ حُلُولِ النَّظر فيه اعتباريًّا ظاهرٌ لا سُتْرَة فيه.

وأمَّا إذا كان النَّظر بمعنى الإبْصَار، والكتاب كنايةً عن الأوْرَاق والنُّقوش، فكذلك حُلُوله فيه اعتباريٌّ بناءً على ما قالوا، أو حقيقيٌّ على ما قُلنا كما مرَّ.

وفي بعض النُّسخ:

وبمعنى (على)؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، ولعلَّ الشَّارح - رحمه الله - تَركه بناءً على أنَّ استعمال (في) بمعنى الاستعلاء ليس حقيقة، بلْ هو مجازٌ(٢)، والمقصود ههنا تعدُّد المعاني الحقيقيَّة للحروف.

جاء (في) للتَّعْلِيل؛ نحو قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتِ النَّارَ فِي هِرَّةٍ»(٣)؛ أَيْ: لأجل رَبْطِها(٤).

---

(١) سواء كان المظروف محسوساً بحاسة البصر أو لا. اهـ منه.

(٢) بيانه: أنه شبه استعلاءهم على الجذوع بحلول الشيء في المظروف في شدة اللصوق، فاستعمل ما هو موضوع الحلول المشبه به في استعلاء المشبه. اهـ منه.

(٣) البخاري (٢٣٦٥)، ومسلم (٢٢٤٢)، وابن ماجه (٤٢٥٦)، ومسند أحمد (١٠٥٨٤)، واللفظ لأحمد.

(٤) ومن معاني (في) أيضاً: المصاحبة؛ نحو: ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨]، ومرادفة الباء؛ كقوله:

وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ ... بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ والكُلَى

ومرادفة إلى؛ نحو: ﴿فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩]، ومرادفة من؛ كقوله: =

(وحَتَّى: لِانْتِهَاءِ الغَايَةِ)؛ أَيْ: لانتِهاء ذِي الغَايَة.

والفرقُ بينها وبين (إلى): أنَّ (إلى) تدخل على المُظْهَر والمُضْمَر، و(حتَّى) لا تدخل إلَّا على المُظْهَر، وأنَّ ما بعد (إلى) لا يَدخُل في حُكْم ما قبلها بخلافِ (حتَّى).

گروي

قوله: (وحتَّى: لانتهاء الغَايَة)، وجاء بمعنى (مع) أيضاً، بلِ استعماله فيه أكثر، فالأَوْلى أنْ يقول: وحتَّى مُرادفٌ لـ(إلى) بكِلَا مَعْنَيَيْه، أو يقول: لانتهاء الغَايَة قليلاً، وبمعنى (مع) كثيراً.

قوله: (وحتَّى لا تدخل... إلخ) لئلَّا يُقال: حتَّاه؛ إذْ لو دخل على المُضْمَر لالْتَبَس الضَّمير المجرور بالمنصوب؛ لجواز وقوعهما بعدها بخلاف (إلى)، فإنَّه لا يقع بعدها إلَّا المجرور، فلا الْتِبَاس فيه، هذا ما ذهب إليه الجمهور خلافاً للْمُبَرِّد[1]، فإنَّه جوَّز دُخوله على المُضْمَر أيضاً؛ مُسْتدلًا بما وقع في بعض الأشعار؛ نحو: [من الوافر]

[فَـلَا واللهِ لَا يُـلْـفِـي أُنَـاسٌ] فَتَـى حَتَّـاكَ يَـا ابنَ أَبِي يَـزِيـدِ[2]

والجمهور حَمَله على الشُّذوذ.

قوله: (وأنَّ ما بعد إلى)؛ أَيْ: إذا كانت لانتهاء الغَايَة لا يَدخل فيما قبله؛ أَيْ: لا يستعمل (إلى) بهذا المعنى فيما كان مدخوله جزءاً ممَّا قبله، فلا يقال: أكلتُ السَّمكة

= أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّها الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي؟
وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْراً فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

والمقايسة؛ نحو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]، والتعويض؛ كقولك: ضَرَبْت فيمن رغبت، والتوكيد وهي الزائدة أجازه الفارسي في الضرورة، وأنشد:

أَنَـا أَبُـو سَـعْـدٍ إذَا الـلَّـيْـلُ دَجَـا يُـخَـالُ فِـي سَـوَادِهِ يَـرَنْـدَجَـا

اهـ «مغني اللبيب». باختصار.

(١) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العباس المبرِّد (...-٢٨٦هـ)، والمبرد بكسر الراء: المثبت للحق، إمام العربية ببغداد في زمانه، من تصانيفه: «الكامل» في اللغة والأدب، و«المقتضب» في النحو وغيرهما. «بغية الوعاة» (١/ ٢٦٩).

(٢) البيت بلا نسبة في «الجنى الداني» (٥٤٤)، و«رصف المباني» (٢٦١)، و«همع الهوامع» (٢/ ٣٤١)، و«الأشموني» (٢/ ٢٢).

الشاهد: قوله: (حتَّاك)، دخلت (حتَّى) الجارّة على الضمير، وهو شاذ.

(نَحْوُ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا) بالجرِّ: صِلَة (أَكَلْتُ)، وبالنَّصب: عطفٌ على المفعول؛ أيِ: السَّمكة، وبالرَّفع: مبتدأٌ محذوف الخبر؛ أيْ: حتَّى رأسُها مأكول، فـ(حتَّى) في الأوَّل: جارَّةٌ، وفي الثَّاني: عاطفةٌ، وفي الثَّالث: ابتدائيَّةٌ.

(وَاللَّامُ: لِلتَّمْلِيكِ وَالاخْتِصَاصِ؛ نَحْوُ: ....

گروي

إلى رأسِها بخلاف (حتَّى)، فإنَّه أعمُّ استعمالاً، فيقال: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا، ونِمْتُ البَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ، كما يقال: إِلَى الصَّبَاحِ.

وتَفْصِيل وجوه (حتَّى)، وبيانُ معانيه الثَّلاثة[١] لا يَليق بهذا المختصر.

قوله: (واللَّام للتَّمليك)؛ أيْ: لإفادة كون ما قبله مَمْلُوكاً لمدخوله.

قوله: (والاختصاص)؛ أيْ: لإفادة كون ما قبله مُخْتصًّا بمدخوله؛ أعمّ من أنْ يكون مَمْلوكاً له[٢] أو لا، فلو اكْتَفَى بقوله: للاختصاص لكَفَى؛ لأنَّه أعمّ من التَّمليك، ومنهم مَن اقْتَصَر على التَّمليك بناءً على إرادة تَعْمِيمه من الحقيقيِّ والمجازيِّ[٣]، والظَّاهر: أنَّ المراد بالاختصاص ما كان بدون التَّمليك بقرينة المُقَابلة[٤] والمثال.

ثمَّ اعلم أنَّ الاختصاص الَّذي هو مُفَاد اللَّام بمعنى: الحَصْر؛ أيْ: إثْبَات شيءٍ لمدخوله، ونَفْيه عمَّا عَدَاه، على ما عليه الفُحُول خلافاً لبعض المتأخِّرين، فإنَّه ذهب إلى أنَّ اللَّام لا تُفيد إلَّا إثباته له؛ مستدلًّا بأنَّه لو كان مُفيداً للحَصْر لما جاز أنْ يُقال: زَيْدٌ أَخٌ لِعَمْرٍو إذا كان أخاً لبكرٍ أيضاً مع أنَّه جائز، ورُدَّ بأنَّ الاختصاص والحَصْر المُفادين للَّام أعمّ من الحقيقيِّ والإضافيِّ، واللَّام في هذا المثال مُفيدٌ للحَصْر الإضافيِّ[٥]، كذا حُقِّق.

(١) حتى حرف يأتي لأحد ثلاثة معانٍ: انتهاء الغاية، وهو الغالب، والتعليل، وبمعنى إلّا في الاستثناء، وهذا أقلها، وقلَّ من يذكره. اهـ «مغني اللبيب» (١/ ١٤١).

(٢) وفيه نظر؛ لأن غرضه من الاختصاص الاختصاص بغير الملك، كما يفيد قوله الآتي: والظاهر، اللهم إلا أن يقال: إنه نظر إلى غير ما هو الظاهر من التقابل، وهو كون الاختصاص تعميماً بعد تخصيص. اهـ حسن سورجي.

(٣) فيشمل قولهم: الجل للفرس، فإنه مثال للاختصاص بدون التمليك. اهـ هامش.

(٤) إذ العام إذا قوبل بالخاص، يراد به ما سوى الخاص. اهـ هامش.

(٥) أي: بالإضافة إلى ما عدا بكراً، لا بالنسبة إلى جميع ما عدا عمراً. اهـ هامش.

المَالُ لِزَيْدٍ، وَالجُلُّ[1] **لِلْفَرَسِ)** مثالُ الاخْتِصَاص بدون التَّمليك؛ لأنَّ الفرس مما لا مُلْكَ له.

(وَلِلزِّيادَةِ) بشَرْطِ عدم اخْتِلال المعنى بطَرْحِها **(نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى**: ﴿رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: ٧٢])؛ أَيْ: رَدِفَكُمْ، فاللَّام زائدةٌ في المفعول، وهو (كم)؛ لأنَّ (كم) ضمير متصل في محل الجر بِاللام، ومنصوب محليٌّ على أنه مفعولٌ به صريح لـ(ردف)، **(وَلَا أَبَا لَكُمْ)**، ....

گروي

قوله: (المال لزيد)؛ أيْ: بأنْ يُراد باللَّام الدَّاخلة على المال والجُلِّ، وعلى الفرس لام العهد؛ أي: المال المعهود مخصوصٌ لزيد، والجُلُّ المعهود مختصٌّ بالفرس المعهود.

قوله: (مثال الاختصاص بدون التَّمليك) هذا إشارة إلى ما قُلنَا من أنَّ المراد بالاختصاص ما كان بدون التَّمليك بقرينة المُقابلة.

قوله: (أَيْ: رَدِفَكُمْ) بمعنى: تَبِعَكُمْ وَلَحِقَكُمْ.

قوله: (ولا أبا لكم) في بيت جَرِيرٍ، خطاباً لبني تميم حين أراد عمر التيمي أن يهجوه، وهو قوله: [من البسيط]

يَـا تَـيْـمُ تَـيْـمَ عَـدِيٍّ لَا أَبَـا لَـكُـمُ   لَا يُـلْـقِـيَـنَّـكُـمُ فِـي سَـوْءَةٍ عُـمَـرُ[2]

قال الزُّهْرِيُّ: قولهم: (لا أبا لكم) شتمٌ لا شتمَ فوقه، والمعنى: أنَّك لست بابن رجلٍ رشيدٍ.

وقال الجَوْهَرِيُّ[3]: إنَّه مدحٌ لا مدحَ فوقه، والمعنى: أنَّك كريمٌ شجاعٌ مُستغنٍ عن الأب، والأوَّل أظهر.

---

(١) الجُلُّ بالضم: ما تلبسه الدَّابة لتصان به. اهـ. «تاج العروس» (٢٨/ ٢١٩).
الجُلُّ: واحد (جلال) الدَّواب، وجمع الجلال (أجلة). اهـ. «مختار الصحاح» (١/ ٥٩).

(٢) «ديوان جرير» (٢٨٥)، و«الكتاب» (١/ ٥٣)، و«رصف المباني» (٣١٨)، و«أمالي ابن الحاجب» (٢/ ٧٢٥).

(٣) إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الإمام أبو نصر الفارابي، صاحب «الصحاح»، كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفِطنةً وعلماً، كان إماماً في اللغة والأدب، وخطه يُضرب به المثل، وهو مع ذلك من فرسان الكلام والأصول. «بغية الوعاة» (١/ ٤٤٦).

واللَّام زائدة، والخبر محذوفٌ على قول سِيبَوَيْهِ[١]؛ أَيْ: لَا أَبَا لكم موجود، وعلى قولِ ابْنِ الحَاجِبِ: (لكم) خبر، والَّلام ليست بزائدة.

(وَلِلْقَسَمِ) ....

گروي

قوله: (فاللَّام زائدة... إلخ) اعلم أنَّ اسم (لا) إذا كان مفرداً يُبْنى على الفتح، وإذا كان مضافاً ينصب، فأورد على هذه القاعدة قوله: (لا أبا لكم)، ونحوه بأنَّه مفرد، فلا بدَّ أنْ يُبْنى على الفتح مع أنَّه منصوبٌ كالمضاف.

فذهب سِيبَوَيْهِ وجمهور النُّحاة إلى أنَّ هذا التَّركيب إضافيٌّ، واللَّام زائدةٌ مُقْحمةٌ بين المضاف والمضاف إليه؛ لتأكِيد اللَّام المُقدَّرة، والمصنِّف تبعهم، ولذا أورده مثالاً للَّام الزَّائدة.

قوله: (على قول سِيبَوَيْهِ) وإنَّما أسند القول بزيادة اللَّام إليه خاصَّةً، مع أنَّ ذلك مذهب الجمهور؛ إشارةً إلى فَخَامَة شأنه، وتنبيهاً على أنَّه العُمْدَة فيما بينهم في أكثر المسائل النَّحويَّة.

قوله: (وعلى قول ابْنِ الحَاجِبِ... إلخ) ويَرِد عليه: أنَّ اسم (لا) حينئذٍ مفرد، فالقاعدة تقتضي بنائه، فَلِمَ نُصِب كالمضاف، فأجاب عنه: بأنَّ هذا التَّركيب، وإنْ لم يكن تركيباً إضافيًّا، لكنْ أُجْرِيَ مُجْرَاه، وأُعْرِب بإِعْرَابه؛ لمشاركتهما[٢] في أصل المعنى المُستفاد من الإضافة؛ أعني: الاختصاص.

قوله: (وللقسم) وهو مثل (واو) القَسَم:

في وجوبِ حذفِ فعل القسم، فلا يُقال: أقسم لله.

وفي دخوله على المُظْهَر.

وفي وجوب استعماله في غير قَسَم[٣] السُّؤال.

---

(١) عمرو بن عثمان بن قنبر، ويكنى أبا بِشْر وأبا الحسن (... - ١٨٠هـ)، ومعنى سيبويه بالفارسية: رائحة التفاح، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد الأزديّ، ولازمه، وتتلمذ له، له «الكتاب»، والمعروف بـ «كتاب سيبويه». «إنباه الرواة» (٢/ ٣٤٦).

(٢) أي: مشاركة لا أباك مع التركيب الإضافي. اهـ منه.

(٣) فلا يقال: لك، كما لا يقال: وك، وكذا لا يقال: لله أخبرني، كما لا يقال: والله أخبرني. اهـ منه.

في موضع التَّعجُّب؛ (نَحْوُ: لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ)؛ أَيْ: أقسمت بالله.

(وَرُبَّ: لِلتَّقْلِيلِ)؛ أَيْ: ....

گروي

ويَمْتَاز عن (الواو) في أنَّه يُستعمل في غير مواضع التَّعجُّب أيضاً، واللَّام لا تُستعمَل إلَّا في مواضعه، كما أشار إليه الشَّارح بقوله: (في موضع التَّعجُّب) إلَّا في الأمور العِظَام الَّتي من شأنها أنْ يُتعجَّب منها؛ (نَحْوُ: لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ)، فلا يُقال: لله لقد طار الذُّباب، وأمثال ذلك.

وجاء اللَّام للتَّعليل أيضاً؛ نحو: خَرَجْتُ لِمُخَالَفَةِ العَدُوِّ، وضَرَبْتُ لِلتَّأْدِيبِ.

وبمعنى (عن) إذا كان مع القول؛ نحو: قُلْتُ لِزَيْدٍ: إِنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الشَّرَّ؛ أَيْ: قلتُ عنه.

وجاء اللَّام لِلْعَاقِبَة أيضاً؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[1] [القصص: ٨][2].

قوله: (ورُبَّ لِلتَّقْلِيلِ)؛ أَيْ: للدَّلالة على قِلَّة أفراد مدخوله نظراً إلى نِسبة الفعل إليه، وهذا معنى التَّقليل الَّذي سيصرِّح به الشَّارح، لا للدَّلالة على قِلَّة أفراده في نفس الأمر، وهذا ظاهرٌ من المثال الإضافيِّ المذكور.

ثمَّ إنَّ كونها للتَّقليل إنَّما هو بحسَب وضعها، وأمَّا بحسَب الاستعمال فمعناها التَّكثير، ويُستعمل فيه بدون القَرينة حقيقةً، وفي التَّقليل مجازاً مع القَرينة، فصارت حقيقتُه مجازاً، ومجازُه حقيقةً.

---

(١) ترتب عداوة موسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام على التقاط آل فرعون. اهـ منه.

(٢) ومن معاني (اللام) أيضاً: توكيد النفي؛ نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، وموافقة إلى؛ نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]، وموافقة على: حقيقة؛ نحو: ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾ [يونس: ١٢]، ومجازاً؛ نحو: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، وموافقة في؛ نحو: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وبمعنى عند؛ كقولهم: كَتَبْتُهُ لِخمسٍ خَلَوْنَ، وموافقة بعد؛ نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وموافقة مع؛ كقول الشاعر:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكاً ... لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيلةً مَعَا

وموافقة من؛ نحو: سمعت له صُرَاخاً، والتبليغ؛ نحو: قلت له، والتعدية؛ نحو: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥]. اهـ «مغني اللبيب» باختصار.

لِتقليل النَّوع من الجنس؛ أيْ: للتَّقليل الإضافيّ دون الحقيقيّ.

(نَحْوُ: رُبَّ رَجُلٍ جَوَادٍ لَقِيتُهُ)؛ فإنَّ الرَّجل الجَوَاد نوعٌ من مُطْلَق الرَّجل، و(رُبَّ) تدلُّ على أنَّ المَلْقِيَّ من هذا النَّوع قليلٌ بالنسبة إلى غير المَلْقِيّ.

ولها أحكامٌ: كونُها في صَدْر الكلام، واختصاصُها بالنَّكرة ....

گروي

قوله: (لتَّقليل النَّوع من الجنس) المراد بالجنس هو المفهوم الكُلِّيُّ مطلقاً، وبالنَّوع ما كان أخصَّ منه ومندرجاً تحته، لا الاصطلاحيَّان، وذلك ظاهر.

قوله: (أيْ: للتَّقليل الإضافيّ)؛ أيْ: للتَّقليل الحاصل لأفراد مدخوله بالإضافة إلى شيءٍ آخر، وقد أشرْنا فيما سبق إلى أنَّ إضافيَّته إنَّما تحصل بنسبة الفعل إلى مدخول (رُبَّ) الَّذي هو النَّوع من الجنس.

قوله: (نحو: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيتُهُ) مثالٌ لكون الوَصْف مُفرداً، وكون الفعل مَذكوراً.

قوله: (فإنَّ الرَّجل الجَوَاد ... إلخ) لمَّا أتى الشَّارح بالمثال بعد تفسير التَّقليل بتقليل النَّوع من الجنس، وحَمْلِه على الإضافيّ، صار مُدَّعياً لتطبيق المثال على الأمرَين جميعاً، وفي ذلك نوعٌ من الخفاء بالنَّظر إلى ذِهْنِ المُتعلِّم المُبْتَدئ، فنبَّه على تَطْبيقه للأمر الأوَّل [وهو تقليل النوع من الجنس] بقوله: (فإنَّ الرَّجل الجَوَاد نوعٌ من مُطْلق الرَّجل)، وعلى تطبيقه للأمر الثاني [وهو كون التقليل إضافيًّا] بقوله: (و(رُبَّ) تدلُّ على أنَّ المَلْقِيَّ ... إلخ).

قوله: (كونها في صدر الكلام)؛ أيْ: وجوباً واقتضاءً.

وإنَّما اقتضى صدر الكلام حملاً على (كم) الخبريَّة: حملَ النَّقيض على النَّقيض، أو حملَ النَّظير على النَّظير، فتأمَّل.

وقيل: حملاً على النَّفي، فإنَّ القليل في حُكمِ المعدوم.

قوله: (واختصاصها بالنَّكرة) وَجْهُه: هو أنَّ التَّقليل إنَّما يمكن فيما يَحتمل الشُّيوع[1] والكَثْرة، وليس ذلك إلَّا النَّكرة؛ إذِ المعرفة إنَّما وُضعت للكَثْرة فيُنَافِيهَا التَّقليل، أو لواحدٍ مُعيَّن[2]، فلا يُتَصَوَّر فيها التَّقليل.

---

(١) أي: الاشتراك بين الأفراد المتكاثرة. اهـ منه.

(٢) كعلم الجنس، والمضمرات، والموصولات. اهـ منه.

المَوْصُوفة الظَّاهرة، أو المُضْمَرِ المُميَّز بنكرةٍ منصوبةٍ؛ نحو: رُبَّهُ رَجُلاً، وكونُ متعلَّقها فعلاً ماضياً مَحذوفاً غالباً.

وفيها ثمانيةُ لُغاتٍ ذِكْرُها يُورِث المَلَال.

(وَ) نحو: (رُبَّ رَجُلٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ لَقِيتُهُ، وَرُبَّ رَجُلٍ كَرُمَ أَبُوهُ لَقِيتُهُ. ....

گروي

وقال بعض المحقِّقين: وَجْهُه: هو أنَّ (رُبَّ) للدَّلالة على التَّقليل، ففيها شائبةُ اسم العدد الطَّالب للتَّمييز، ولذلك نُزِّل مجرورُه منزلة التَّمييز، وهو لا يكون إلَّا نَكِرة، ونحن نقول: لاستعمالها في التَّكثير نُزِّلت منزلة (كم) الخبريَّة، فنُزِّل مجرورُها منزلةَ تَمْيِيزه، وتَمْيِيزه نَكِرة.

قوله: (الموصوفة) وَجْهُه: أنَّه لمَّا كانت لتقليل النَّوع من الجنس لا بدَّ أنْ يُوصف الجنس حتَّى يحصل النَّوع، فيدخله (رُبَّ) دلالةً لتقليل أفراده.

وقيل: وصفه عِوضٌ عن الفعل المحذوف.

قوله: (المُضْمر)؛ يعني: يجوز إدخال (رُبَّ) على مُضْمرٍ مُبْهمٍ يُفَسَّر بنكرةٍ منصوبةٍ على التَّمييز، (نحو: رُبَّهُ رَجُلاً).

ثمَّ قالوا: لا تجبُ المطابقة بين المضمَر وتمييزه، بل الضَّمير مفردٌ مذكَّرٌ دائماً، وإنْ كان التَّمييز مثنًّى أو مجموعاً أو مؤنَّثاً[1] خلافاً للكوفيِّين، فإنَّهم يُوجِبون المُطَابقة بينهما.

قوله: (المُميَّز) اسم مفعول.

قوله: (فعلاً ماضياً) لفظاً كالمثال المذكور في المتن، أو معنًى، نحو: رُبَّ رَجُلٍ جَوَادٍ لَمْ أُفَارِقْهُ، وإنَّما وجب كون الفعل ماضياً؛ لأنَّها لتقليل المحقَّق، ولا يُتَصَوَّر ذلك إلَّا في الماضي.

قوله: (محذوفاً)؛ للقرائن الدَّالَّة على حذفه.

قوله: (وَرُبَّ رَجُلٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ) أشار بهذا المثال إلى جوازِ كون وَصْف النَّكرة جملةً، وإلى حذف الفعل.

وفي بعض نُسَخ المتن: وَرُبَّ رَجُلٍ كَرُمَ أَبُوهُ، وهو مثالٌ لِوَصْف النَّكرة بالجملة الفعليَّة أيضاً.

---

(١) تقول: ربه رجلاً أو رجلين أو رجالاً، وربه امرأة أو امرأتين أو نساء. اهـ منه.

وَعَلَى: لِلاسْتِعْلَاءِ)؛ أيْ: هي للاستعلاء، وهي الفَوْقِيَّة حقيقةً أو حكماً؛ (نَحْوُ: عَلَيْهِ دَيْنٌ) مثالُ الاستعلاء الحُكْمِي؛ فإنَّ الدَّين لَمَّا تعلَّق بذِمَّتِه، ووجب الأداءُ عليه، فكأنَّه اسْتَعْلى عليه استعلاءَ زيدٍ على السَّطح، كما يُقال: رَكِبَهُ الدَّيْنُ، (وَزَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ) مثالُ الاستعلاء الحقيقي، (وَقَدْ تَكُونُ فِعْلاً؛ نَحْوُ قَوْلِهِ

گروي

واعلم أنَّه يجوز إلحاق (ما) الكَافَّة [أي: المانعة عن العمل] بها، فحينئذٍ تدخل على الجملتين[١]؛ نحو: رُبَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ، ولكنْ يجب أنْ يكون الفعليَّة ماضية رعايةً للتَّناسب لِما هو أصل رُبَّ، ولا يَرِدُ على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحجر: ٢]؛ لأنَّ المستقبل في كلامه تعالى بمنزلةِ الماضي في تحقُّقِ الوقوع.

قوله: (و(على) للاستعلاء)، والمراد به العُلُوُّ؛ إذْ كثيراً ما جاء باب الاستعلاء بمعنى المُجرَّد، والمعنى: أنَّها لإفادة عُلُوِّ شيءٍ على شيء، وهو مدخوله.

قوله: (وهي للاستعلاء) أشار بهذا إلى أنَّ الظَّرف المُستقرَّ خبرٌ لمبتدأ محذوف، كما مرَّ في نظائره.

أقول: ويجوز أنْ يكون (على) مبتدأ بتأويل هذا اللَّفظ، والظَّرف خبراً عنه.

قوله: (وَزَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ) أقول: لا وَجْه لتقديم مثال الاستعلاء الحُكْميِّ على مثال الاستعلاء الحقيقيِّ، مع أنَّ في نَظْمِه إضماراً قبل الذِّكر، فالصَّواب أنْ يقول: نحو: زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ[٢].

---

(١) ودخولها على الفعلية غالباً اتفاقي، وعلى الاسمية قليل مختلف فيه، فمنهم من أنكر دخولها عليها، ففي تسوية المحشي وتقديم مثال الاسمية نظر. اهـ منه.

(٢) ومن معاني (على) أيضاً: المصاحبة؛ نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]، والمجاوزة؛ كقول الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ... لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

والتعليل؛ نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، والظرفية؛ نحو: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وموافقة من؛ نحو: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢]، وموافقة الباء؛ نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، وأن تكون زائدة؛ نحو:

إِنَّ الكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ ... إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْماً عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

وأن تكون للاستدراك والإضراب؛ كقولك: فلان لا يَدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى. اهـ «مغني اللبيب» باختصار.

تَعالَى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤]. وَعَنْ: لِلْبُعْدِ وَالمُجاوَزَةِ)؛ أَيْ:

گروي

وقد جاء اسماً بمعنى (فوق)، وعلامته: دخول (مِن) عليه؛ نحو قوله: [من الطويل]

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُها ... تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ(١)

قوله: (وعن للبعد والمجاوزة)؛ أيْ: للدَّلالة على مجاوزةِ شيءٍ عن شيءٍ آخر، وذلك:

إمَّا بزواله عن الشَّيءِ الثَّاني، ووصولِه إلى الثَّالث، نحو: رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ القَوْسِ إِلَى الصَّيْدِ.

أو بالوُصُول وحده، نحو: أَخَذْتُ عَنْهُ العِلْمَ.

أو بالزوال وحده، نحو: أَدَّيْتُ عَنْهُ الدَّيْنَ.

وقد جاء اسماً بمعنى الجانب، وعلامتُه: دخول (من) عليه، نحو قول الشاعر: [من الكامل]

فَلَقَدْ أُرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِيْنِي تَارَةً وَأَمَامِي(٢)

أيْ: من جانب يميني.

وجاء بمعنى (بعد)؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩](٣).

---

(١) قائل البيت هو مُزاحم بن الحارث العقيلي، يصف فيه قطاة.
الشاهد: (من عليه)، فإن (على) اسم بمعنى (فوق)؛ بدليل دخول حرف الجر عليه.
التخريج: «الكتاب» (٤/ ٢٣١)، «المقتضب» للمبرد (٣/ ٥٣)، «الأشموني» (٢/ ٤٤)، «همع الهوامع» (٢/ ٣٨١).

(٢) قائل البيت هو قَطَرِيُّ بن الفُجَاءَةِ، يصف نفسه بالشجاعة والصبر في الحرب.
الشاهد: (من عن)، فإن (عن) اسم بمعنى (جانب)؛ بدليل دخول حرف الجر عليه.
«مغني اللبيب» (١/ ١٧١)، و«الأشموني» (٢/ ٤٤)، و«شرح المفصل» (٤/ ٥٠٠).

(٣) ومن معاني (عن) أيضاً: البدل؛ نحو: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]، والاستعلاء؛ نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨]، والتعليل؛ نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤]، ومرادفة في الظرفية؛ نحو:

وآسِ سَرَاةَ الحيِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ ... وَلَا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَا

ومرادفة من؛ نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [الشورى: ٢٥]، ومرادفة الباء؛ نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣]، والاستعانة؛ كقولك: رَميت عن القوس، وزائدة للتعويض من أخرى محذوفة؛ كقول الشاعر: =

مُجاوزةِ ما قبلها عمَّا بعدها؛ (نَحْوُ: رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ القَوْسِ. وَالكَافُ: لِلتَّشْبِيهِ؛ نَحْوُ: الَّذِي كَزَيْدٍ أَخُوكَ) الَّذي ....

كروي

قوله: (لِلتَّشْبِيهِ)؛ أي(١): للدَّلالة على تشبيه شيءٍ، ومشاركته لِمَدخوله في بعض الصِّفات.

واعلم أنَّ الكاف مُختصٌّ بدخوله على الاسم الظَّاهر، فلا يُقال: كَهُ؛ استغناءً بـ(مثل) و(نحو) و(شبه) عنها.

وقد تدخل في السَّعَة على الضَّمير المرفوع، نحو: مَا أَنَا كَأَنْتَ، خلافاً للْمُبَرِّد، فإنَّه أجاز دخولها على المُضْمَر مُطلقاً، تمسُّكاً بما جاء في بعض أشعارهم كقولِه: [من الرجز]

خَلَّى الذُّنَابَاتِ شَمالاً كَثَبَا وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا(٢)

وقد تكون زائدةً؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وقد تكون اسماً بمعنى (مثل)(٣)، نحو: [من الرجز]

[بِيضٌ ثَلاثٌ كَنِعَاجٍ جُمِّ] يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ(٤)

= أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

اهـ «مغني اللبيب» باختصار.

(١) والأولى المناسب بصنيعه في أمثال هذا المقام: لإفادة مشابهة شيء . . . إلخ، تدبر فإنه دقيق. اهـ سورجي.

(٢) قائل البيت هو العجاج بن رؤبة، يصف فيه حماراً وحشيًّا هرب من صياد.
الشاهد: (كها)، فإن (الكاف) جرَّ الضمير المتصل؛ وهي ضرورة شعرية.
«الكتاب» (٢/ ٣٨٤)، و«الأشموني» (٢/ ٢٠)، و«شرح التصريح على التوضيح» (٢/ ٣).

(٣) وترد كذلك في الاختيار والضرورة عند كثير، ومنهم الأخفش والفارسي والزمخشري؛ نحو: زيد كالأسد، فإن الكاف يجوز أن تكون اسماً بمعنى مثل مرفوعاً على الخبرية، والأسد مضاف إليه، وذهب سيبويه والمحققون إلى أنها لا ترد كذلك إلا في الضرورة، والمصنف والمحشي يميلان إلى الثاني، وهو الأولى؛ إذ لو كانت اسماً في: زيد كالأسد لدخل الباء عليها بأن يقال: مررت بكالأسد مثلاً. اهـ حسن سورجي. ومثله في «مغني اللبيب» (١/ ٢٠٤).

(٤) قائل البيت هو العجاج بن رؤبة، يصف فيه نسوة بالحسن والجمال.
الشاهد: (عن كالبرد)، فإن (الكاف) اسم بمعنى (مثل)؛ بدليل دخول حرف الجر عليها.
«مغني اللبيب» (١/ ٢٠٣)، و«الأشموني» (٢/ ٤٣)، و«همع الهوامع» (٢/ ٣٦٤).

مبتدأ مع صِلتها؛ أي: الَّذي هو كزيدٍ أخوك، فهو جملةٌ ظرفيَّةٌ؛ إذِ الظَّرف في مثل هذا المَوْضع مُقدَّرٌ بالفعل اتفاقاً.

(وَمُذْ وَمُنْذُ: لِابْتِدَاءِ الغَايَةِ)؛ أيْ: هما لابتداء ذِي الغَايَة على تقدير حذفِ المضاف، أو على تقديرِ إطلاق الغَايَة بمعنى المِقْيَاس، (فِي الزَّمَانِ المَاضِي)

كروي

قوله: (مبتدأ مع صلته) كون الموصول مع الصِّلة مبتدأً مثلاً مذهبٌ مَرْجوح، والمُخْتار أنَّ للموصول وحده محلًّا من الإعراب، والصِّلة لا محلَّ لها من الإعراب.

قوله: (أَيِ: الَّذي هو كزيد) الظَّاهر[١] أنْ يقول: الَّذي حصل كزيدٍ، لا هو كزيد.

قوله: (وهو)؛ أيْ: كزيدٍ.

قوله: (في مثل هذا الموضع)؛ أيْ: فيما وقع صِلَة الموصول.

قوله: (مقدَّرٌ بالفعل)؛ أيْ: مفروضٌ بتقدير الفعل عاملاً للظَّرف، لا اسم الفاعل، حتَّى يكون الظَّرف في معنى الجملة؛ إذِ الصِّلة لا تكون إلَّا جملةً؛ لِما بُيِّن في مباحث الصِّلة.

قوله: (اتفاقاً)؛ أيْ: باتِّفاق الفريقين من أهل البصرة والكوفة[٢].

قوله: (أَيْ: هما لابتداء ذِي الغَايَة) أشار بتقديرهما إلى أنَّ الجارّ والمجرور ظرفٌ مُستقرٌّ خبر مبتدأ محذوف على وَفقِ ما صنعه في نظائره، وقد عرفتَ منَّا ما هناك ما يُعلم منه جوازُ كون الظَّرف خبراً لـ(مذ ومنذ).

قوله: (على تقدير حذفِ المضاف) أقولُ: لا يجوز هنا إلَّا هذا التَّأويل، أو ما يُفيد فائدته، وأمَّا تأويل الغَايَة بالمسافة، فَيَأْبَى عنه لقوله: (في الزَّمان)، كما لا يخفى.

قوله: (أو على تقدير إطلاق ... إلخ) إنْ أراد بالمقياس: المكان، كما هو المُتَبَادر، فلا يصحُّ قطعاً لما عرفت آنفاً، وإنْ أراد به: الزَّمان، كذلك؛ إذْ يلزم أنْ يكون

---

(١) الظاهر: أن الظاهر ليس بظاهر، بل الظاهر ما قاله الشارح؛ لأن الفعل محذوف نسياً منسيًّا. اهـ سورجي.

(٢) ومن معاني (الكاف) أيضاً: التعليل؛ نحو: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، والاستعلاء؛ كقول بعضهم: كخيرٍ، في جواب مَنْ قال: كيف أصبحت؟ والمبادرة وذلك إذا اتصلت بما؛ نحو: سَلِّمْ كَمَا تَدْخُلُ. اهـ «مغني اللبيب» باختصار.

كما أنَّ (مِنْ) لابتداء الغايةِ في المكانِ.

(نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الجُمُعَةِ) فإنَّ عدم الرُّؤية ذو الغَايَة، ومبدأ ذِي الغَايَة يوم الجُمُعَة، (وَمُنْذُ يَوْمِ السَّبْتِ. ....

گروي

قيدٌ في الزَّمان لَغْواً؛ لأنَّ إضافة قوله: (لابتداء الغَايَة) حينئذٍ بمعنى (في)، فيكون المعنى: لابتداء في الغَايَة؛ أيْ: في الزَّمان، فيبقى قوله: (في الزَّمان) لَغْواً؛ إلَّا أنْ يكون بدلاً عن الغَايَة، أو تفسيراً، أو تأكيداً.

والعجب من الشَّارح - رحمه الله تعالى - حيث لم يتعرَّض لهذا التَّوجيه فيما يصحُّ هو فيه من قوله: (لابتداء الغَايَة)، وتعرَّض له فيما لا يصحُّ ذلك فيه قياساً عليه، ولم يعرف أنَّ قياس هذا على ذلك ليس بصحيح، فالأَوْلى الاقْتِصار على تقدير المضاف.

قوله: (في الزَّمان) لا بدَّ من تقييده بالماضي، فإنَّهما إنَّما يكونان للابتداء في الماضي، لا في الحال، ولا في الاستقبال، والزَّمان أعمُّ منهما مع أنَّ العامَّ لا يدلُّ على الخاصِّ بإحدى الدَّلالات الثَّلاثة[1]، ولا عهد هنا، ولا قرينة على حذف المضاف إليه كما زعم الفاضل السوسيّ، على أنَّ الزَّمان لا يُضاف إلى الماضي، بل يُوصف به.

وغايةُ ما يمكن أنْ يُقال في توجيهه: أنَّ المُراد بالزَّمان الماضي خاصَّةً، وجعل المثال قرينةً على مُراده هذا.

ثمَّ إنَّ التَّحقيق أنَّ (مذ) و(منذ) الجارَّتين على وجهَين:

أحدهما: أنَّهما يكونان في الزَّمان الماضي للابتداء، والمعنى: أنَّه إذا اسْتُعملا في الزَّمان الماضي يدلَّان على أنَّ مبدأ الفعل زمان الفعل المُثبت أو المنفيِّ هو ذلك الزَّمان الَّذي أريد بهما، تقول في المثبت: سَافَرْتُ مِنَ البَلَدِ مُذْ يَوْمِ الجُمُعَةِ، وفي المنفي: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الجُمُعَةِ، فالمعنى: أنَّ مبدأ مُسافرتي، أو مبدأ عدم رؤيتي يوم الجمعة، وامتدَّ إلى الآن.

والثَّاني: أنَّهما يكونان لمُجرَّد الظَّرفيَّة في الزَّمان الحاضر؛ يعني: إذا اسْتُعملا في الزَّمان الحاضر يدلَّان على أنَّ جميع زمان الفعل هو ذلك الحاضر الَّذي أريد بهما، نحو: مَا رَأَيْتُ مُذْ يَوْمِنَا؛ أيْ: جميع زمان عدم الرُّؤية هذا اليوم الحاضر عندنا.

(١) أي: المطابقة، والتضمن، والالتزام. اهـ منه.

وَالبَاءُ: لِلْقَسَمِ؛ نَحْوُ: بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا) صِلَة المُقدَّر؛ أَيْ: أَقْسَمْتُ باللهِ، و(كذا) محلًّا منصوبٌ على أنَّه مفعولٌ به لـ (أفعلنَّ)، والجملة جوابُ القَسَم لا محلَّ لها من الإعراب.

(وَالوَاوُ: لِلْقَسَمِ؛ نَحْوُ: وَاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا) محلًّا منصوب مفعولٌ به.

(وَالتَّاءُ: لِلْقَسَمِ؛ نَحْوُ: تَاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا) الجملة جوابُ القَسَم لا محلَّ لها.

كروي

وقد يكونان اسمين، فحينئذٍ يكونان من الظُّروف الزَّمانيَّة، وما بعدهما مرفوعٌ على الابتداء، أو على الخبر، وتفصيلهما لا يَليق بهذا المُخْتَصر.

قوله: (والباء للقسم)؛ أيْ: لإفادة أنَّ مدخوله مُقسَمٌ به.

وإنَّما لم يَذكر معنى القسم مع سائر معانيها المذكورة في أوَّل هذا النَّوع؛ طلباً لنَظْم حروف القسم في سِلْكٍ واحدٍ.

واعلم أنَّ الأصل في حروف القسم هو الباء؛ بقرينة كونها أعمَّ في الاستعمال:

فإنَّها تُستعمل في القَسَم للسُّؤال وغيره؛ تقول: بِاللهِ أَخْبِرْنِي، وَبِاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا.

وتُستعمل أيضاً مع ذِكْر فعل القَسَم وحذفه؛ نحو: أُقْسِمُ بِاللهِ، وَبِاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا.

وأيضاً تَدخل على المُضْمر والمُظْهَر، وعند دخوله على المُظْهَر لم يختصَّ باسم الله تعالى، فيقال: بِهِ تَعَالَى وَبِاللهِ وَبِالرَّحمنِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا، بخلاف الواو والتَّاء، فإنَّ كلًّا منهما يختصُّ ببعض هذه الأمور، كما سنبيِّنُ.

قوله: (والواو للقَسَم)، وهو مختصٌّ بغير قَسَم السُّؤال، فلا يُقال: والله أخبرني، بلْ يقال: وَاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا، وأيضاً مختصٌّ بحذف الفعل، فلا يُقال: أقسم والله، وأيضاً مختصٌّ بالدُّخول على الاسم المُظْهَر؛ سواءٌ كان اسمَ الله أو لا، فلا يُقال: وك لأفعلن كذا، بلْ يُقال: وَاللهِ وَرَبِّ الكَعْبَةِ لأَفْعَلَنَّ كَذَا.

قوله: (والتَّاء للقسم)، وهو مختصٌّ بما هو الأصل في باب القَسَم[1]، وهو لفظة (الله)، فلا يُقال: تالرَّحمن مثلاً، بلْ يُقال: تَاللهِ لأَفْعَلَنَّ، وما رُوي عن بعض العرب: تَرَبِّ الكَعْبَةِ، شاذٌّ.

---

(١) وهنا لا بد من قيد آخر، وهو: معنى التعجب؛ لأنها مختصة به، فلا وجه لكل واحد من الشارح والمحشي في ذكره في اللام دون هنا مع تساويهما فيه. اهـ سورجي.

(وَحَاشَا: لِلتَّنْزِيهِ)؛ أيْ: لِتطهير ما بعدها عمَّا قبلها؛ (نَحْوُ: سَاءَ القَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ)، فإنَّ (حاشا) نزَّه زيداً، وطَهَّره عن إساءةِ القوم، ودلَّ على أنَّ زيداً ما ساء.

(وَعَدَا وَخَلَا: لِلاسْتِثْنَاءِ)؛ ....

گروي

قوله: (وحاشا) ذهب الجمهور إلى أنَّه حرفٌ أبداً خلافاً للمُبَرِّد، فإنَّه جوَّز كونه فعلاً ناصباً لما بعده أيضاً؛ متمسِّكاً بما سُمِع عن بعض العرب: اللَّهمَّ اغْفِر لي، ولِمن سَمِعَ دُعائي حَاشَا الشَّيطانَ وابنَ الأصْبَغ، بالنَّصب.

قوله: (للتَّنزيه)؛ أيْ: لإفادة تنزيه مدخوله عمَّا نُسِب إلى ما قبلَه.

قيل عليه: إنَّ التَّنزيه والاستثناء متلازِمان، فلا وَجْه لإفراده بالذِّكر، بلْ كان عليه أنْ يقول: وحاشا وعدا وخلا للاستثناء، كما في عبارة «الكَافِيَة».

أقول: وَجْه إفراده بالذِّكر هو أنَّه قلَّما جاء فعلاً كما أشرنا إليه آنفاً، بخلاف (عدا) و(خلا)، فإنَّ استعمالهما فعلاً أكْثَر من كونهما حرفا جرٍّ، على أنَّه يمكن أنْ يُقال: إنَّ (حاشا) مُختصٌّ بما كان من قَبِيل العَيْب والذَّمِّ، ولذا قال فيه: للتَّنزيه، وإنْ كان مُستلزماً للاستثناء، بخلاف (عدا) و(خلا)، فإنَّهما للإخراج عن حكم ما قبلهما أيًّا كان، ولِذا قال فيهما: للاستثناء.

قوله: (فإنَّ حاشا نزَّه زيداً ... إلخ) أراد أنَّه يدلُّ على تنزيه زيد، كما أشار إليه بقوله: (ودلَّ على أنَّ زيداً ما ساء)؛ لأنَّ (حاشا) لا ينزِّهه، وهو ظاهر.

قوله: (وعدا وخلا) اعلم أنَّ الجرَّ بهما قليل، بلِ الكثير نصب ما بعدهما على المفعوليَّة لهما على أنْ يكونا فِعلَين، ومن ثَمَّة أخَّرَهُما المصنِّف عن سائر حروف الجرِّ، وقال السِّيرَافِيُّ: لم يَقُل بإعمال الجرِّ بـ(عدا) سوى الأَخْفَش، فهو في عمل الجرِّ أقلُّ وأضعف من (خلا)، فعلى هذا كان الأَوْلى في التَّرتيب أنْ يقولَ: (خلا وعدا) تأخيراً للأضعف، وتقديماً للأقوى.

ثمَّ اعلم أنَّه إذا استُعملا مُصَدَّرين بـ(ما)، فيقال: مَا خَلَا زَيْداً، وَمَا عَدَا زَيْداً، فذهب الجمهور إلى أنَّهما لا يكونان إلَّا فعلَين؛ بناءً على أنَّ (ما) المصدريَّة مختصَّةٌ بالأفعال.

أيْ: لإخراجِ ما بعدهما عن حُكمِ ما قبلهما.

والاستثناءُ: إخراجُ شيءٍ عن حُكمٍ دخَل فيه غيره.

(نَحْوُ: جَاءَنِي القَوْمُ عَدَا زَيْدٍ، وَخَلَا زَيْدٍ)، فإنَّ (عدا) و(خلا) أخرَجا زيداً عن مجيءِ القوم، ودلَّا على أنَّ زيداً لم يَجِئْ.

○ ○ ○

النَّوْعُ الثَّانِي: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الِاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ

(النَّوْعُ الثَّانِي: حُرُوفٌ ....

گروي

وأجاز الأخفَش الجرَّ بهما أيضاً؛ بناءً على أنَّ (ما) مَزِيدَةٌ عنده، ولعلَّ المصنِّف - رحمه الله تعالى - لم يعتدَّ بقوله، ولذا لم يَعُدَّهما من الحروف الجارَّة.

قوله: (أَيْ: لإخراج ما بعدهما ... إلخ) الأَوْلى أنْ يقول: أيْ: للدَّلالة على إخراج ... إلخ.

قوله: (نحو: جَاءَنِي القَوْمُ عَدَا زَيْدٍ) بالجرِّ، وقد مرَّ أنَّ النَّصب فيهما هو الكَثير في الاستعمال، فإعراب المثال على تقدير النَّصب: (عدا) فعلٌ ماضٍ بمعنى جاوَز، فاعله مُسْتَترٌ فيه راجعٌ إلى مَصْدر الفعل المذكور، و(زيداً) بالنَّصب مفعوله، والمعنى: جَاءَنِي القوم عدا زيداً؛ أيْ: جاوز مجيئُهم زيداً؛ يعني: أنَّه ما جاء، وقِسْ عليه (خلا زيداً).

قوله: (ودلَّا على أنَّ زيداً لم يجئ) أشار بهذا العطف التَّفسيريِّ إلى أنَّ المُراد بنسبة الإخراج إليهما باعتبار دلالتهما على الإخراج، لا على حقيقتهما حتَّى يَرِد عليه: أنَّهما لا يُخرجان زيداً، بلْ علامتان لخروجه عن المجيء.

قوله: (النَّوع الثَّاني) الأنْسَب تقديم هذه الأحرف على الحروف الجارَّة على قِياس تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور في كتب النَّحْو، إلَّا أنَّه رَاعَى أصالةَ حروف الجرِّ في عملها، وفرعيَّة هذه الأحرف السِّتَّة، فإنَّ ما هو الأصل في العمل أَوْلى بالتَّقديم في نَظْم العوامل وتَرْتيبها، مع أنَّ حروف الجرِّ أكْثَرُ عدداً ووروداً في كلام العرب.

قوله: (حروف) المُناسب تعبيرها بـ(الأحرف) جمع قِلَّة؛ لكونها سِتَّة، لكنْ لمَّا عبَّر عن الحروف الجارَّة بها، لم يَسْتَحْسِن تغييرَ الأُسْلُوب؛ رِعايةً للمجانسة مع السَّابق، مع أنَّ استعمال كلٍّ من جمع القِلَّة والكَثْرة في الآخر شائعٌ لا وَصْمَة فيه، على أنَّها لو

تَنْصِبُ الِاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ، وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرُفٍ: إِنَّ) مرفوع المحلّ على ....
گروي

اعتُبرت مع فروعها الحَاصِلة بتَخْفيف نوناتها مع لغاتِ (لَعَلَّ) تَرْتقي إلى درجةِ جمع الكَثْرة.

قوله: (تنصب الاسم وترفع الخبر)؛ أيْ: يدخل كلٌّ منها على لفظين:

أَوَّلهما: اسمٌ البَتَّة، ولذا يسمَّى اسمها، ويَجْعَله منصوباً.

وثانيهما: اسمٌ، وجملةٌ فعليَّةٌ واسميَّةٌ، ويسمَّى خبراً؛ لكونه خبراً عن الأوَّل كخبر المبتدأ، فإنَّه في المعنى مبتدأ، ولذا قالوا: إنَّها من نواسخ المبتدأ والخبر.

قوله: (وهي سِتَّة أحرفٍ) بشهادة الاستقراء، وتسمَّى الحروف المشبَّهة بالفعل؛ لمشابهتها بالفعل لفظاً ومعنى:

أمَّا لفظاً: فلانقسامها كالفعل إلى الثُّلاثيِّ والرُّباعيِّ والخماسيِّ، ولبنائها على الفتح كالفعل الماضي.

وأمَّا معنًى: فلأنَّ معانِيَها معاني الأفعال، مثل: حقَّقْتُ، وشَبَّهْتُ، وتَمَنَّيْتُ، وتَرَجَّيْتُ.

وعملها النَّصب والرَّفع أَثَر هذه المُشَابهة، لكنْ لمَّا كان للفعل عملان: أَصْلِيٌّ، وهو تقديم مرفوعه على منصوبه، وعملٌ فَرْعيٌّ، وهو تقديم المنصوب على المرفوع، فأُعْطِي هذه الحروف العمل الفرعيَّ حظًّا لمرتبة الفَرْع عن مرتبة الأصل، ولئلَّا يَلْتَبس بالفعل في (أنَّ) المفتوحة.

اعلم أنَّ لهذه الحروف صَدْرَ الكلام سوى (أنَّ) المفتوحة؛ لِيُعلم من أوَّل الأمر أنَّه من أيِّ قسمٍ من أقسام الكلام؛ إذْ كلٌّ منها يدلُّ على قسمٍ منه من: المُتَحَقِّق، والمُشْتَمِل على التَّشبيه، والاستدراك، والتَّمنِّي، والتَّرجِّي، وأمَّا (أنَّ) المفتوحة فهي بعكس باقيها، بأنْ تقتضي عدم الصَّدارة؛ لأنَّها مع معمولها في تأويل المفرد، فلا بدَّ من رَبطِه بشيءٍ آخر حتَّى يصير كلاماً، مع أنَّها لو وقعت في الصَّدر اشتبهت بـ(إنَّ) المكسورة في صورة الكتابة، فيلزم الالْتباس.

قوله: (مرفوع المحلِّ) خبرٌ لمحذوف عائدٌ إلى (إنَّ)؛ أَيْ: هو مرفوع المحلِّ.

ثمَّ إنَّ إجْراء إعراب المحليّ عليه لا يُتَصَوَّر بدون التَّأويل؛ لكونه حرفاً، فلا بدَّ يراد: أنَّه مرفوع المحلِّ بتأويل اللَّفظ.

البدليَّة من (ستَّة أحرفٍ)، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أَيْ: أحدها إنَّ، أو مبتدأ محذوف الخبر؛ أَيْ: منها إنَّ، أو منصوب المحلِّ بتقدير فعلٍ ناصبٍ؛ أَيْ: أعني إنَّ، (وَأَنَّ: لِلتَّحْقِيقِ)؛ أَيْ: هما للتَّحقيق؛ أَيْ: لتحقيق مَضْمونِ الجملة الَّتي دخلتا عليها؛ (نَحْوُ: إِنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ)؛ المعنى: ثُبوت القِيَام لزيدٍ ....

گروي

قوله: (بدلٌ من سِتَّة)؛ أَيْ: بدلٌ مع معطوفاته بدل الكلِّ؛ على اعتبار تقديم العطف على البدليَّة، وهو الصَّحيح، أو بدلٌ وحده منها بدلَ البعض؛ باعتبار تقديم البدليَّة، وهو ضعيف، بلْ غيرُ صحيح هنا لما مرَّ.

قوله: (أَيْ: منها إنَّ) أقول: لا يجب تقديم الخبر هنا؛ إِذْ لكون المبتدأ في تأويل هذا اللَّفظ يكون معرفة، فلا ضَرورة إلى تقديمه، كما يُشْعر به عبارتُه.

قوله: (للتَّحقيق) والمشهور هو: (إنَّ) بالكسر للتَّأكيد، وبالفتح للتَّحقيق، لكنْ لمَّا كانا مُتقارِبي المفهوم، ومُتَلازمين في الوجود، عبَّر المصنِّف عن مَدْلولهما بالتَّحقيق؛ ويجوز أنْ يُعبَّر عنهما بالتَّأكيد.

قوله: (مضمون الجملة)؛ أَيْ: للدَّلالة على أنَّ مَضْمون الجملة الَّتي دخلت كلٌّ منهما عليها، أمرٌ مُحَقَّقٌ ثابتٌ ومُؤَكَّدٌ لا ينبغي لأحدٍ إنكاره.

واعلم أنَّ (إنَّ) المكسورة لا تُغيِّر معنى الجملة، ولا تُخرجها عن كونها جملة، بلْ تُفيد تأكيد مضمونها، و(أنَّ) المفتوحة تجعل ما بعدها في حُكم المُفْرد، ومن ثَمَّة وجب الكسرُ في كلِّ موضعٍ يقتضي وقوعَ الجملة، فكُسِرت:

في ابتداء الكلام كما أشار إليه المصنِّف بمثاله، وقال: (نَحْوُ: إِنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ).

وبعد القَوْل ومتصرفاته؛ نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

وبعد الموصُول؛ نحو: جَاءَنِي الَّذِي إِنَّ أَبَاهُ كَرِيمٌ.

وبعد حَيْث؛ نحو: اجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْداً جَالِسٌ.

وفُتِحت عند وقوعِها مع ما بعدها:

فاعلاً؛ كما أشار إليه المصنِّف بالمثال حيث قال: (بَلَغَنِي أَنَّ زَيْداً ذَاهِبٌ).

أو مفعولاً لغير القول؛ نحو: تَمَنَّيْتُ أَنَّكَ آتٍ.

مُؤَكَّدٌ ومُحَقَّقٌ، ولا يُلقى مثل هذا إلَّا عند كون المُخاطَب مُنْكِراً له، أو مُتَرَدِّداً فيه، أو مُنَزَّلاً منزلةَ أحدهما، (وَبَلَغَنِي أَنَّ زَيْداً ذَاهِبٌ)؛ المعنى: ثُبُوت الذَّهاب لزيدٍ على وَجْه التَّحقيق، ولا يُلقَى مثلُه أيضاً إلَّا عند كون المُخاطَب مُنْكِراً له، أو مُتَرَدِّداً فيه، أو مُنَزَّلاً منزلةَ أحدهما.

گروي

أو مضافاً إليه لِما عدا حيث، أو مدخولاً لحرف الجرِّ، نحو: أَعْجَبَنِي اشْتِهَارُ أَنَّكَ قَائِمٌ، وَعَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ فَاضِلٌ.

أو مبتدأ؛ نحو: عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ.

قوله: (مُؤَكَّدٌ ومُحَقَّقٌ) أشار إلى أنَّ الكلام المُصَدَّر بـ(إنَّ) المكسورة مضمونه أمرٌ مُحقَّقٌ ومُؤَكَّدٌ أيضاً، وذلك حقٌّ، لكن كان عليه أنْ يقول: مُحَقَّقٌ ومُؤَكَّدٌ؛ إذِ التَّأكيد بعد التَّحقيق.

قوله: (ولا يُلقى مثل هذا إلَّا ... إلخ) أقول: بيان هذه الخواصِّ والنُّكَاتِ من وظائف علم المعاني؛ فلا يُناسِب للنَّحوي التَّعرُّض بها، ولعلَّ الشَّارح إنَّما تعرَّض ببيانها؛ تنبيهاً على أنَّه من العلماء الماهِرين في عِلم المعاني؛ إظهاراً لِفَضله.

قوله: (على وجه التَّحقيق) اقْتَصر عليه، ولم يقل: على وجه التَّحقيق والتَّأكيد كما في (إنَّ) المكسورة؛ تنبيهاً على أنَّ (أنَّ) المفتوحة لا تُفيد إلَّا التَّحقيق، ولذا اشتهر فيما بينهم: (أنَّ) للتَّحقيق.

واعلم أنَّه قد تلحقهما (ما) الكافَّة، فَيُلْغَى عملهما على الأفْصَح، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وقوله تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، وإعمالهما ضعيف، وإنَّما أجَازُوا على الضَّعْف؛ قياساً على إعمال (ليتما) في بيت النَّابغة كما سيأتي؛ إذْ لا قائل بالفصل بين هذه الحروف، فإعمال (ليتما) خاصَّةً ترجيحٌ بلا مرجِّحٍ، وبعد دخول (ما) الكافَّة تدخلان على الأفعال أيضاً؛ لأنَّ (ما) الكافَّة أخرجتهما عن العمل، فلا يلزم حينئذٍ أنْ يكون مدخولها صالحاً للعمل.

واعلم أيضاً أنَّه قد تُخفَّفان، فيُسمَّى كلٌّ منهما مُخفَّفةً من المُثقَّلة، ثمَّ المفتوحة تعمل في ضمير شأنٍ مُقدَّرٍ، فتدخل على الجملة الصَّالحة لأنْ تكون تفسيراً له، فعليةً أو اسميةً؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]؛ أَيْ: أنه، وشذَّ

....

كروي

إعمالها في المُضمر البارز غير ضمير الشَّأن، نحو قول الشَّاعر: (١) [من الطويل]

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي ... فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ

ولم يُسمع إعمالها في المُظْهَر قطُّ، والفعل الواقع بعدها تفسيرٌ لضمير الشَّأن(٢) المُقدَّر، فإنْ كان من الأفعال غير المتصرِّفة فذاك، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]، ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وإنْ كان من المتصرِّفة، فلا بدَّ من (قد) في الماضي، و(السِّين) أو (سوف) أو (حرف النَّفي) في المضارع؛ عوضاً عن النُّون المحذوفة، وفرْقاً بينهما وبين (أنْ) المصدريَّة النَّاصبة، نحو: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجن: ٢٨]، ونحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]، وقول الشاعر: (٣) [من السريع]

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المرءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرا

ونحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، ودلائل هذه الأحكام مذكورة في المُطوَّلات.

وأمَّا المكسورة المخفَّفة: فيجوز إعمالها، وإلغاؤها، وهو الأكْثَر، وعلى كِلا الوجهين دخول اللَّام الفارقة على خبرها لازمٌ، نحو: إنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ، وإنْ زَيْداً لَقَائِمٌ؛ أمَّا في صورة الإلْغَاء؛ فللفرق بينها وبين (إنْ) النَّافية، وفي صورة الإعْمال؛ طَرْداً للباب، ويجوز دخولها على فعلٍ من نواسخ المبتدأ والخبر لا غير؛ رعايةً للأصل بقدر الإمكان، وأجاز الكوفيُّون دخولها على غيره أيضاً متمسِّكين بقول الشاعر(٤): [من الكامل]

---

(١) البيت بلا نسبة في «الجنى الداني» (٢١٨)، و«رصف المباني» (١٩٦)، و«الأشموني» (١/ ٢٨٥)، و«همع الهوامع» (١/ ٤٥٥).
الشاهد: (أنك)، حيث خففت (أن) المفتوحة، وجاء اسمها ضميراً بارزاً هو (الكاف)، وهو ضرورة.

(٢) وفيه نظر؛ لأن المفسر له هو الجملة لا الفعل، كما صرح به بنفسه قبل، فيلزم المنافاة، وأجيب بأنه مجاز، بأن أسند حكم الكل إلى الجزء، أو بأن الفعل هو الأصل في الجملة والخبرية والتفسيرية، فأسند إليه التفسير بناءً على أن المفسر هو. اهـ سورجي.

(٣) البيت بلا نسبة في «مغني اللبيب» (٢/ ٤٥٨)، و«الأشموني» (١/ ٢٨٧)، و«همع الهوامع» (٢/ ٢٥٧).
الشاهد: (أن سوف يأتي)، حيث فصل بين أن المخففة وجملة الخبر بـ(سوف)؛ لأنه فعل غير متصرف.

(٤) قائل البيت: عاتكة بنت زيد، تتوعد فيه عمرو بن جرموز قاتلَ زوجها الزبير بن العوام. =

(وَكَأَنَّ: لِلتَّشْبِيهِ)؛ أيْ: تدلُّ على أنَّ اسمها مُشَبَّهٌ بخبرها ....

گروي

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً   وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

ولقد أطْنَبْنا الكلام في هذا المقام؛ إعْلاماً وإفْهَاماً للذِهْن المُبتدئ على هذه الأحكام الشَّديدة الحاجة للخواصِّ والعوامِّ.

قوله: (وكأنَّ) وهي حرفٌ برأسها على الصَّحيح؛ حملاً على أخواتها، ولأن الأصل في الحروف عدم التَّركيب.

وعند الأخْفَش[1]: أنَّها مُركَّبةٌ من (كاف) التَّشبيه و(إنَّ) المكسورة، وأصل: كَأنَّ زَيْداً الأَسَدُ، إنَّ زَيْداً كَالأَسَدِ، فقُدِّم الكاف؛ إعلاماً بالتَّشبيه من أوَّل الأمر، وفُتحت الهمزة صورةً؛ إذِ الكاف في الأصل لا تدخل إلَّا على المفرد، وإنْ كانت في المعنى على الكسر.

وقد تُخفَّف، فتلغى حينئذ على الأفصح لخروجها عن مشابهة الفعل، كقول الشَّاعر[2]: [من الهزج]

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ   كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

وإعماله ضعيفٌ قليل، نحو قول الشَّاعر[3]: [من الطويل]

وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

على رواية النَّصب.

= الشاهد: (إن قتلت لمسلماً) حيث دخلت (إنْ) المخففة من الثقيلة على فعل غير ناسخ وهو (قتلت)، وهذا شاذٌّ عند البصريين، قياسٌ عند الكوفيين.

التخريج: «شرح التصريح» (١/ ٣٢٨)، و«الجنى الداني» (٢٠٨)، و«رصف المباني» (١٩١).

(١) نسب المولى الجامي هذا القول في «الفوائد الضيائية» للخليل («المجموعة النورية» ٢/ ٥٣٩)، وفي «المغني»: كأنَّ حرفٌ مركبٌ عند أكثرهم، حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الإجماع عليه، وليس كذلك. اهـ «مغني اللبيب» (١/ ٢١٥).

(٢) البيت بلا نسبة في «الكتاب» (٢/ ١٣٥)، و«شرح التصريح» (١/ ٣٣٤)، و«الجنى الداني» (٥٧٥)، و«الأشموني» (١/ ٢٨٨)، و«همع الهوامع» (١/ ٤٥٦).

الشاهد: (كأن ثدياه حقان)، خففت (كأنّ) وألغي عملها.

(٣) قائل البيت هو علباء بن الأرقم في «شرح التصريح» (١/ ٣٣٣)، وباغت بن صريم اليشكري في «الكتاب» (٢/ ١٣٤)، وهو بلا نسبة في «الجنى الداني» (٢٢٢).

الشاهد: (كأن ظبيةً)، خففت (كأنّ) وأعملت، وإعمالها ضعيف قليل.

في بعض الأحوال، بشَرْط أنْ يكونَ الخبر جامداً؛ (**نَحْوُ: كَأَنَّ زَيْداً أَسَدٌ**)، بخلافِ ما إذا كان مُشتقًا؛ نحو: كَأَنَّ زَيْداً قَائِمٌ؛ فإنَّها حينئذٍ تكون بمعنى (لعلَّ)، ولا تكون لِلتَّشبيه، وإلَّا يَلزمُ اتِّحاد المُشبَّه والمُشبَّه به؛ لاتِّحاد ما صَدَقَ عليه (زيد) و(قائم).

وبعضهم يَقبل التَّشبيه أيضاً، ويتكلَّف بتقدير الموصوف؛ أيْ: كأنَّ زيداً شخصٌ قائمٌ، ومَن له طَبْعٌ سليمٌ لا يَرضاه، والوَجْهُ هو الأوَّل.

(**وَلَكِنَّ: لِلاسْتِدْرَاكِ**)؛ أيْ: لِدفع الوَهْمِ النَّاشِئ مِن الكلام السَّابق مِن المُخاطب بواسطة (لكنَّ)؛ (**نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْراً لَمْ يَجِئْ**. ....

گروي

قوله: (في بعض الأحوال)؛ أيِ: الصِّفات لا في الذَّات.

قوله: (بمعنى لَعَلَّ)؛ فيُفيد الرَّجاء والظَّنَّ، فمعنى كَأَنَّ زَيْداً قَائِمٌ: أنَّ قيام زيدٍ مَظْنُونٌ ومَرْجُوٌّ.

قوله: (وإلَّا يلزم اتحاد . . . إلخ)؛ أيْ: ذاتاً، واللَّازم باطلٌ، فالملزوم مِثله في البُطْلَان.

قوله: (لاتِّحاد . . . إلخ) عِلَّةٌ للزوم اتِّحادهما، ووَجْه اتِّحاد ما صَدَق عليه (زيدٌ قائمٌ): هو أنَّ هذه الحروف من دواخل المبتدأ والخبر، وهما وإنْ كانا مُتَغايِرَين مفهوماً، لكنْ وجب اتِّحادهما على ما صَدَق عليه، فيلزم من تَشْبيه أحدهما بالآخر اتِّحاد المشبَّه والمشبَّه به، وذلك باطلٌ كما مرَّ.

قوله: (أيْ: لدفع الوَهْم النَّاشِئ . . . إلخ)، ولذا وجب أنْ يقع بين كلامَين مُتَغايِرَين نَفْياً أو إثباتاً: لفظاً؛ كما أشار إليه المصنِّف بالمثال حيث قال: (**نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْراً لَمْ يَجِئْ**)، ونحو: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْراً جَاءَ، أو معنًى؛ نحو: زَيْدٌ حَاضِرٌ لَكِنَّ عَمْراً غَائِبٌ.

وقد تخفَّف، فتُلغى عن العمل؛ لِضعف المشابهة، خلافاً للأَخْفَش ويونس[1]، فإنَّهما أجازَا إعمالَ المخفَّفة قياساً على أخواتها، قال الشيخ الرَّضِيّ: لا أعرفُ له شاهداً.

---

(١) يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري، أبو عبد الرحمن (٩٠هـ -١٨٢هـ)، بارع في النحو، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع منه الكسائي والفراء، وروى عنه سيبويه في كتابه فأكثر. «بغية الوعاة» (٢/ ٣٦٥).

وَلَيْتَ: لِلتَّمَنِّي) وهو طلبُ حصولِ الشَّيء على سبيلِ المحبَّة؛ سواءٌ كان مُحالاً، كقولِ الشَّاعر[1]: [من الوافر]

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

أو ممكناً، لكنْ لا طماعيَّةَ في وُقوعِه؛ كقوله[2]: [من الطويل]

[فَلَيْتَكَ تَحْلُو والحياةُ مَريرةٌ] وَلَيْتَكَ تَرْضَى وَالأَنَامُ غِضَابُ

فإنَّ رضى المُخاطب وإنْ كان ممكناً، لكنْ لا يَتوقَّع القائلُ حُصولَه، ولا يَنتظره، بلْ يُحبُّه ويتمنَّاه فقط؛ (نَحْوُ:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ)

أَيْ: بما فعلَه المَشِيب ....

كروي

ويجوز دخول الواو عليها مشدَّدةً أو مخفَّفة: إمَّا لعطف[3] الجملة على الجملة، وإمَّا اعتراضية.

قوله: (وليت)، وتلحقها (ما) الكافَّة، فتُلغى عن العمل على الأفْصَح، وقد أجازوا إعمالها تمسُّكاً بقول النابغة[4]: [من البسيط]

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

بنصب الحمام.

وأيضاً أجازوا إعمال أخواتها عند لحوق (ما) الكافَّة؛ قياساً على إعمال (ليتما) في هذا البيت.

قوله: (أو ممكناً لا طماعية ... إلخ)، والمراد: أنَّه لا يُستعمل إلَّا في الأمور

---

(١) البيت لأبي العتاهية في: «ديوانه» (٤٦)، و بلا نسبة في «مغني اللبيب» (١/ ٣١٤).
الشاهد: (ليت الشباب يعود)، حيث أفادت (ليت) التمني، وطلب حصول المحال.

(٢) اختلف في قائله، فمنهم من نسبه للحلاج، ومنهم مَن ينسبه لأبي فراس الحمداني، ومنهم من ينسبه للإمام اللغوي علي بن أحمد الحميري.
الشاهد: (ليتك ترضى)، حيث أفادت (ليت) التمني، وطلب حصول الممكن.

(٣) يوهم أن العاطف هو الواو، وليس كذلك، بل العاطف (لكن)، وهو مذهب سيبويه على ما هو الظاهر من قوله، واختاره ابن الربيع، وذهب الجمهور إلى أنها على الجملة حرف ابتداء لمجرد الاستدراك، وهو الأولى. اهـ سورجي.

(٤) قائل البيت: النابغة الذبياني، وهو من المعلقة المشهورة.
الشاهد: (الحمام)، يروى بالنصب على إعمال (ليت) الداخلة عليها (ما) الكافة.
«الكتاب» (٢/ ١٣٧)، و«شرح التصريح» (١/ ٣١٧)، و«الأشموني» (١/ ٢٧٨).

بتقدير العائد، على أنْ تكون (ما) موصولةً، أو بفعل المَشِيب، على أنْ تكون (ما) مصدريَّة.

(وَلَعَلَّ: لِلتَّرَجِّي)، وهو طلبُ حصول الشَّيء الممكِن على سبيل التَّوقُّع؛

كروي

المُحَالة: حقيقةً؛ كـ(عَوْدِ الشَّباب)، أو في اعتقاد المتكلِّم؛ كما في: لَيْتَكَ تَرْضَى.

قوله: (بتقدير العائد) المنصوب إلى (ما) الموصولة، وتقديره شائعٌ لا نزاع في جوازه.

قوله: (أو بفعل المَشِيب) من إضافة المصدر إلى الفاعل، والمفعول محذوف؛ أيْ: بفعل المَشِيب إيّايَ.

واعلم أنَّه قد أجازوا[1] نصب الجزءَين بعد (ليت)؛ نحو: لَيْتَ زَيْداً قَائِماً، ثمَّ اختلفوا؛ فقال الفَرَّاء[2]: نصبهما على المفعوليَّة لمعنى التَّمنِّي؛ إذ المعنى: أتمنَّى زيداً كائناً على صفة القيام، والكِسَائيُّ[3]: على أنَّ نصب الثَّاني بتقدير (كان)، والمحقِّقون: على أنَّ نصبه على الحاليَّة عن الضَّمير المُسْتَتِر في الخبر المحذوف، والتقدير: ليت زيداً كائنٌ حال كونه قائماً.

قوله: (ولعلَّ)، ومن لغاتها: (عَلَّ)، وهي الأصل عند البصريِّين، زِيدت عليها لام التَّأكيد، و(لَعَنَّ)، و(لأَنَّ)، و(أَنَّ)، فمتَّى وجدت (أَنَّ) المفتوحة في صَدْر الكلام، فاحكم بأنَّها من لغات (لَعَلَّ).

قوله: (لِلتَّرَجِّي)، وما وقع في القرآن: فإنْ كان من الحكاية فذاك واضحٌ، وإنْ كان من كلام الله تعالى غيرَ حكايةٍ عن أحدٍ فهو للرَّجاء والطَّمع بالنِّسبة إلى العباد؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]؛ أيْ: رجاءً وتوقُّعاً لكم قُرب السَّاعة، أو يُقال: إنَّ (لعلَّ) في القرآن كلَّها للتَّحقيق، أو التَّعليل.

---

(١) هذا سهو؛ لأن المجيزين: الفراء مع أصحابه. والجواب: بأن الجمع يأباه قوله: (ثم اختلفوا)، إلا أن يقال: إن مراده نصبهما مطلقاً، كما هو الظاهر من الاختلاف. اهـ سورجي.

(٢) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، أبو زكريا الديلمي (١٤٤هـ-٢٠٧هـ)، إمام الكوفيين في النحو واللغة والأدب، أخذ عنه الكسائي، وله تصانيف كثيرة مشهورة منها: «معاني القرآن»، و«الفاخر في اللغات»، وغيره. «البلغة» (٣١٣).

(٣) علي بن حمزة بن بهمن بن فيروز الأسدي (. . .-١٨٩هـ) المعروف بالكسائي، الإمام، المعلم، المقرئ، سمي الكسائي؛ لكونه أحرم في كساء، أو لأنه كان يبيع الأكسية في حداثته، أو كان يتشح بكساء، أو أصله من باكسايا، قرية ببغداد. «البلغة في أئمة اللغة» (٢٠٩).

(نَحْوُ: لَعَلَّ زَيْداً عَائِدٌ)، وقد يُتمنَّى المُحالُ بـ(لعلَّ)؛ إظهاراً لِكمال الحَسْرة؛ نحو: لَعَلَّ ابْنِي حَيٌّ أَبَداً.

○ ○ ○

النَّوْعُ الثَّالِثُ: حَرْفَانِ تَرْفَعَانِ الاسْمَ وَتَنْصِبَانِ الخَبَرَ

(النَّوْعُ الثَّالِثُ: حَرْفَانِ تَرْفَعَانِ الاسْمَ وَتَنْصِبَانِ الخَبَرَ، وَهُمَا مَا وَ لَا المُشَبَّهَتَانِ

گروي

قوله: (نحو: لَعَلَّ زَيْداً عَائِدٌ)، وجاء الجرُّ بها في لغة عُقَيْلٍ، قال شاعرهم[1]: [من الطويل]

[فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً] لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

ويمكن أنْ يُقال: كان ذلك الرَّجل قد اشْتُهِر بـ(أبي المغوار) بالياء، فوجب أنْ يُحكى في الأحوال الثَّلاث بالياء، ولذا قال الشَّاعر: (لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ)، لا على أنَّ عُقَيْلَ يجرُّون بها.

قوله: (وقد يتمنَّى المُحال بـ«لعلَّ») والأَوْلى أنْ يُقال: ويُستعمل في أمرٍ محالٍ؛ تنزيلاً له منزلة أمرٍ ممكنٍ؛ إظهاراً لكمال محبته له، ورغبتِه فيه.

والحاصل: أنَّ (لَعَلَّ) لرجاء أمرٍ ممكنٍ حقيقةً أو حُكماً.

قوله: (النَّوع الثَّالث) أقول: الأَنْسب بالنَّظر إلى أنَّ ما في هذا النَّوع أقلُّ عدداً، وأضعف عملاً، تأخير ما فيه من جميع العوامل السَّماعيَّة، إلَّا أنَّه ذكره عَقيب الحروف المشبَّهة بالفعل؛ لمناسبة ما في هذا النَّوع معها عملاً، فإنَّ عمل (ما) و(لا) عكس عملها، والعكس مناسبةٌ مُعتبرةٌ.

قوله: (ترفع الاسم، وتنصب الخبر) أقول: لغة إعمالها لغة أهل الحجاز، وهي الأفصح، وكفاهم شاهداً ورودُ كلام الله تعالى على طِبْق لغتهم، قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، بنصب ﴿بَشَرًا﴾، وبنو تميم لا يعملونهما مُسْتَدلِّين بأنَّ شرط الإعمال: الاختصاص بدخول إحدى القبيلَتين، و(ما) و(لا) يدخلانهما، فكما لا يعملان في الفعل، لا يعملان في الاسم.

---

(١) قائل البيت: كعب بن سعد الغنوي في «شرح التصريح» (١/ ١٩١)، و«رصف المباني» (٤٣٦)، و«الجنى الدّاني» (٥٨٤).

الشاهد: (أبي المغوار)، حيث جرّ بـ(لعلّ) لفظ (أبي) على لغة عُقَيْلٍ.

بِـلَيْسَ)؛ أيْ: في النَّفيِ، والدُّخول على المبتدأ والخبر، إلَّا أنَّ (ما) **أَدْخَلُ** في التَّشبيه بها من (لا)، ولذلك كانت عاملةً في المعارِف والنَّكرات، و(لا) لا تعمل إلَّا في النَّكرات، وذلك لأنَّ (**مَا لِنَفْيِ الحَالِ؛ نَحْوُ: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً، وَلَا لِنَفْيِ الاسْتِقْبَالِ؛ نَحْوُ:** ....

كروي

وردَّ: بأن اللُّغة لا تثبت بالعقل، بلْ إثباتها إنَّما يكون بالنَّقْل، وهم يقرؤون الآية: ﴿ما هذا بشر﴾ بالرَّفع، وإجماع القُرَّاء على قراءة النَّصب دليلٌ قاطعٌ على خطئِهم، وكذا كتابة عثمان رضي الله عنه في مصحفه شاهدُ صدقٍ على خَطئهم.

قوله: (في النَّفيِ) لا في اللَّفظ، ولعدم مشابهتها بـ(ليس) لفظاً لم يُجعل عملهما مخالفاً لعمل المشبَّه به؛ لأمْنِ الِالْتباس، بخلاف الحروف المشبَّهة بالفعل، فإنَّ بينهما مشابهة لفظاً، فلو كان عملها على وَفق عمل الفعل لزم الالْتباس.

قوله: (أَدْخَل)؛ أيْ: أقوى في التَّشبيه من ذلك؛ لأنَّ (ما) لنَفْي الحال كـ(ليس)، بخلاف (لا)؛ فإنَّها لنفْي الاستقبال، كما سيُصرِّح به المصنِّف.

قوله: (يعمل في المعارف والنَّكِرات)؛ إظهاراً لقوَّة المشابهة.

قوله: (إلَّا في النَّكِرات)؛ إظهاراً لضعف المشابهة.

فإنْ قيل: ضَعفها أيضاً يظهر بعملها في المعرفة فقط، فما وَجْهُ اختصاصها بعمل النَّكِرات؟

أجيب: بأنَّها من نواسخ المبتدأ والخبر، ووقوع النَّكِرة مبتدأً في غاية الضَّعْف بحيث يكفي لنسخ مبتدئيَّتها عاملٌ ضعيفٌ، فبدخول (لا) نسخت بخلاف المعرفة، فإنَّها لتقويتها في ذلك لا تنسخ، ولا تنفك عن كونها مبتدأً إلَّا بعاملٍ قويٍّ.

قوله: (نحو: مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقاً) مَثَّل من المعرفة فقط؛ إشارةً إلى أنَّ إعمالها في المعرفة، يُعلم منه إعمالها في النَّكِرة بطريق الأَوْلى.

واعلم أنَّه إذا زِيدت بعدها (إنْ)؛ نحو: مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ، أو انْتقَض النَّفي بـ(إلَّا)، نحو: مَا زَيْدٌ إلَّا شَاعِراً، وقُدِّم خبرها؛ نحو: مَا كَاتِبٌ زَيْدٌ، بَطَل العمل.

قوله: (ولا لنَفْي الاستقبال) وقال بعضهم: إنَّها للنَّفيِ المُطْلق، لا الاستقبال خاصَّةً.

لَا رَجُلٌ مُنْطَلِقاً).

○ ○ ○

النَّوْعُ الرَّابِعُ: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الاسْمَ فَقَطْ

(النَّوْعُ الرَّابِعُ: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الاسْمَ فَقَطْ)؛ أيْ: إذا نَصَبْتَ بتلك الحروف الاسمَ الواحد، فانْتَهِ أنتَ عن أنْ تَرفعَ بهذه الحروف، أو تَنصبَ بها اسمَين فصاعداً بدون تَوَسُّطِ حرف العطف، أو تجرَّ بها، أو تَجزِمَ.

وقد علمتَ كيفيَّةَ إعرابها في النَّوع الأوَّل.

(وَهِيَ سَبْعَةُ أَحْرُفٍ) بحكم الاستِقراء:

گروي

قوله: (لا رجلٌ) بالتَّنوين.

قوله: (منطلقاً) والمَشهور أنَّ عملها مقصورٌ على موارد السَّماع من الأشعار، لكنَّ المحقِّقين على أنَّها تعمل في النَّكِرات مُطْلقاً؛ شِعراً كان أو لا، والمصنِّف منهم، ولِذا مثَّل من غير الأشعار.

ثمَّ أقول: ليت شعري لِمَ لَمْ يَعُدَّ المصنِّف (لا) الَّتي لنَفْي الجنس من العوامل بلا خلاف، وهو بِصَدَد تعداد جميع العوامل؟ فلا وجهَ لتركها أصلاً.

قوله: (النَّوع الرَّابع) لمَّا كانت الحروف المذكورة في هذا النَّوع قريبةً من الحروف المشبَّهة بالفعل عدداً، وموافقةً لها في عمل النَّصب، كان الأحسن ذِكْر ما في هذا النَّوع عَقِيبها، لكنْ لمَّا كان (ما) و(لا) أشدَّ مناسبةً معها في العمل ذكرهما بجَنْبها، فذكر النَّواصب بعدهما بلا فصلٍ، مع أنَّ لها مناسبةً مع (ما) و(لا) في نصبهما الخبر، فكأنَّ الفصل بهما ليس فصلاً بالأجْنبيِّ.

قوله: (حروفٌ) جمع كَثْرة مُستعارٌ من جمع القِلَّة، والقرينة قوله: (وهي سبعة أحرف).

قوله: (تنصب الاسم) اللَّام للعهد الذِّهْنِيِّ؛ أيْ: تنصب فرداً من أفراد هذا النَّوع أيًّا كان.

ثمَّ كون هذه الحروف ناصباً للاسم ليس مذهب الجمهور، بلْ مذهب بعضٍ كما سيأتي، فلا يَلِيق بشأن الشَّيخ الجُرْجَانيِّ العدولُ عن مذهب الجمهور مائلاً إلى المذهب المرجوح.

(الوَاوُ) مرفوع على البدليَّة، أو على أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف؛ أيْ: أحدها الواو، أو مبتدأ محذوف الخبر؛ أيْ: منها الواو، ويَجوز نصبُه بتقدير الفعل؛ أيْ: أعني الواوَ.

(بِمَعْنَى مَعَ)؛ أيْ: هي بمعنى (مَعَ)، أو (الواو) الكائنة بمعنى (مَعَ)، فعلى الأوَّل: خبر مبتدأ محذوف، وعلى الثَّاني: صفة الواو؛ (نَحْوُ: اسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ) مفعولٌ معه لـ (استوى) ....

گروي

قوله: (على البدليَّة)؛ أيْ: بدل الكلِّ بتقديم العطف كما مرَّ غير مَرَّة.

قوله: (أو مبتدأ) بدون احتياجٍ إلى التَّأويل بهذا اللَّفظ؛ لأنَّ (الواو) اسمٌ، بقرينة دُخُول اللَّام عليها، كما مرَّ في قول المصنِّف: (الباء للإلصاق).

قوله: (محذوف الخبر) أقول: قد أصَاب في حُكمه بحذف الخبر هنا؛ إذْ لا يجوز جعل قوله: (بمعنى مع) خبراً لما سيأتي.

قوله: (منها الواو) لا يجب تَقْديم الخبر هنا على المبتدأ كما تُشْعر به عِبارته، بلِ التَّأخير - لكونه أصلاً - أوْلى، إلَّا أنْ يُرادَ به إفادة الحَصْر.

قوله: (ويجوز نصبُه بتقدير الفعل) ودَعْوَى اختصاصه بمقام المَدْح والذَّمِّ غير مُسَلَّم، غاية ما في الباب أنْ يكون أغلبَ فيهما.

قوله: (فعلى الأوَّل: خبر لمبتدأ محذوف) أقول: لو جاز جعلُه خبراً لمحذوف، لجاز أيضاً جعله خبراً للواو على تقدير كونه مبتدأ، لكنْ لا يجوز جعله خبراً أصْلاً، بلْ لا بدَّ من جعله صفةً للواو؛ إذْ ما هو من نواصب الاسم ليس الواو مُطْلقاً، بلِ الواو الملابسة بمعنى مع، والقياس على نحو: (الباء للإلصاق) غير صحيح؛ إذِ الباء مُطْلقاً من الحروف؛ سواء كانتْ للإلصاق أو لا، فقد أصَاب في قوله: (محذوف الخبر)، وأخْطَأ في قوله: (خبر مبتدأ محذوف).

قوله: (صفة الواو)، وقد عرفتَ أنَّه ينبغي أنْ يتعيَّن هذا الثَّاني.

قوله: (اسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ)، ويسمَّى ما بعد هذه (الواو): مفعولاً معه، وهو في هذا المثال في المعنى مصاحبة الفاعل؛ إذِ المعنى: تساوى الماء والخشبة في العُلُوِّ، وليست الخشبة أرْفَع منه، والخشبة - هنا -: مقياسٌ لأهْل مِصْر يُعرف بها قَدْرُ ارتفاع الماء وقتَ ازْدِياد ماء النِّيل.

منصوبٌ بـ (الواو).

(وَ(إِلَّا) لِلاِسْتِثْنَاءِ؛ نَحْوُ: جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا زَيْداً)، فإنَّ (إلَّا) أخرجت زيداً عن حُكم القوم، وهو المجيء، وهو فردٌ من أفرادِ القوم، فلَولا الإخراجُ لَوجب الدُّخول.

فإنْ قيل: إذا دخل لم يخرُج، وإذا خرَج ....

كروي

قوله: (منصوبٌ بالواو)؛ أيْ: على مذهب المصنّف، والجمهور على أنَّ العامل فيه الفعل الصَّريح، أو معناه بواسطة الواو، وذهب الأخفَش إلى أنَّ (الواو) اسمٌ؛ لكونه بمعنى (مع)، وجعلها منصوبةً نصبَ الظَّرف، لكنْ لمَّا كان في صورة الحروف أُجْرِي نصبُه على ما بعده قياساً على إجراء إعراب (إلَّا) بمعنى (غير) على ما بعده.

قوله: (وإلَّا) أقول: عَدُّه من النَّواصب مذهبُ بعضٍ قليلٍ من النُّحَاة، وتَبِعهم الجُرْجَانِيّ، والجمهورُ على أنَّ النَّاصب للاسم هو الفعل بواسطة (إلَّا).

قوله: (للاستثناء)؛ أَيِ: الكائنة للاستثناء؛ أَيْ: تدلُّ على إخراج المُستثنى عن حكم المُستثنى منه، بمعنى أنَّ المتكلِّم حين الحكم وسابقاً عن ذكر (إلَّا) اعتبر خروجه عنه، وجعل (إلَّا) قرينةً عليه؛ إذْ بدون ذكره يُظَنُّ ظَنًّا راجحاً دخوله فيه، وشُمول الحكم إيَّاه؛ كما إذا كان المُستثنى من أفراد ما قبله، أو يُتوهَّم دخوله فيه، ولو وهماً ضعيفاً؛ فيما إذا كان من مُلازمه لا من أفراده، فالأوَّل يسمَّى: مُستثنى مُتَّصلاً، والثَّاني: مُنْقطعاً، فأشار المصنِّف إلى المُتَّصل بالمثال الأوَّل، وإلى المُنْقطع بالمثال الثَّاني.

قوله: (أخرجت زيداً) فيه مُسَامحة، والأَوْلى: دَلَّت على خروج زيد، أو أفادت خروجه.

قوله: (فلولا الإخراج لوجب الدُّخول)، والأَظْهر أنْ يقول: فلولا عَلامة الخُرُوج عن حكم المَجِيء لكان الظَّاهر الدُّخول فيه؛ لكونه من أفرادهم.

قوله: (إذا دخل)؛ يعني: إنْ كان زيدٌ في الواقع داخلاً في الحكم المذكور.

قوله: (لم يخرج)؛ أَيْ: لم يجز اعتبار الخُرُوج، وجَعْل (إلَّا) قرينةً عليه؛ إذِ الإِخْبار بخروج الدَّاخل كَذب.

قوله: (وإذا خرج)؛ أَيْ: إنْ كان في الواقع خارجاً.

فكيف يَخرُج؟

الجواب: أنَّه داخلٌ قبل الحُكْم، وخارجٌ بالحكم، و(إلَّا) قرينةُ الخروج بالحكم، فلا يَلزم التَّناقضُ، ولا إخراجُ الخارج.

(وَمَا جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا حِمَاراً)، فإنَّ (إلَّا) أخرجت الحمار عن حُكمِ القوم، وهو ليس مِن أفراد القوم، فلَولا الإخراجُ لَتُوهِّم الدُّخول.

(وَ(يَا)، وَ(أَيَا)، وَ(هَيَا) ....

گروي

قوله: (فكيف يخرج)؛ أيْ: فكيف يمكن الحكم بخروجه؛ فإنَّ إخراج الخارج تَحصِيلُ الحَاصِلِ؟ وقد مرَّ في تفسير الاستثناء ما يُغْني عن السُّؤال والجواب.

قوله: (داخلٌ قبل الحكم) الأَوْلى أنْ يقول: الظَّاهر دُخُول زيدٍ في الحُكم وشموله له.

قوله: (وخارجٌ بالحكم) الأَوْلى أنْ يقول: وخارجاً في اعتبار المتكلِّم حين الحكم، وقبل (إلَّا) كما مرَّ.

قوله: (أخرجت الحمار)؛ أيْ: دَلَّت، وأفادت خروجه.

قوله: (فلولا الإخراج)؛ أيْ: فلولا قرينةُ الإخراج وعلامته؛ أيْ: إلَّا.

قوله: (لتوهِّم الدُّخول) للملازمة بين الحمار والقوم غالباً في وقت المجيء، ولقد أحسن حيث قال في المُستثنى المُتَّصِل: (لوجب الدُّخول)، وفي المُنْقطع: (لتوهِّم الدُّخول).

قوله: (و(يَا) و(أَيَا) ... إلخ) أقول: كون حروف النِّداء من النَّواصب مذهب المُبَرِّد، والجُرْجَانِيّ تَبِعَه حيث قال: إنَّها نائبةٌ عن الفعل المُقدَّر الَّذي هو (أَدْعُو) معنًى وعملاً، وسِيبَوَيْهِ وجمهور البصريِّين على انتصاب المُنادى بالفعل المُقدَّر على المفعوليَّة له، وحروف النِّداء نائبةٌ عنه معنًى، لا عملاً؛ لخفَّتها، وكَثْرة استعمال المُنادى، ولحُصُول مَدِّ الصَّوت، ورَفْعه بها.

وقال أبو عَليّ[1]: إنَّها أسماء الأفعال، وهو ضعيفٌ مردودٌ، والصَّحيح ما ذهب إليه سِيبَوَيْهِ، لكنَّ المقصود هنا المذهب الأوَّل.

---

(١) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان، أبو علي الفارسي النحوي (... - ٣٧٧هـ)، صاحب التصانيف، أخذ عن أبي إسحاق الزجاج وأبي بكر السراج وغيرهما، وروى عنه التنوخي والجوهري، من تصانيفه: كتاب «التذكرة»، وكتاب «الحجة في القراءات»، وغير ذلك. «لسان الميزان» (٣/ ٢٦).

لِنِدَاءِ البَعِيدِ)؛ أيْ: حقيقةً؛ كنِداء بعيدِ المسافة، أو حكماً؛ كنداء الأصمِّ، والنَّائمِ، والأَبْلَه؛ (نَحْوُ: يَا عَبْدَ اللهِ) مثالٌ للمضاف، (وَيَا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ) مثالٌ لِشَبه المضاف، (وَيَا رَجُلاً خُذْ بِيَدِي) مفعول (خذ)، والباء زائدةٌ في المفعول، (وَأَيَا عَبْدَ اللهِ، وَهَيَا عَبْدَ اللهِ. وَ(أَيْ)، وَ(الهَمْزَةُ) لِنِدَاءِ القَرِيبِ) حقيقةً؛ كنداء قريبِ المسافة، أو حكماً؛ كنِداء بعيد المسافة المُفْهم المُسْتيقظ الَّذي يَسمع النِّداء كقريبِ المسافة، وكنِداء مَنْ يَحضُر بِالبال دائماً، كقولِ الشاعر[1]: [من الطويل]

گروي

قوله: (لنداء البعيد) قال ابْنُ الحَاجِبِ: (يا) أعمُّها[2]؛ أيِ: استعمالاً؛ لأنَّها تُستعمل لنداء القَرِيب والبَعِيد، وتُستعمَل مَذْكورةً ومَحْذوفةً، ولا يُحذف من حروف النِّداء سِواها، ولا يُنادى اسم الله والاسم المُستغاث و(أيُّها وأيَّتُها) إلَّا بها.

ولا يُقال: يَرِدُ على مَنْ جَعل (يا) لنداء البَعِيد خاصَّةً قولنا: يا الله، فإنَّه تعالى أقرب من حَبْلِ الوَرِيد؛ لأنَّا نقول: جَنَابُه تعالى وإنْ كان في غاية القُرب منَّا، لكنَّا لغَايَة تَدَنُّسنا بعيدين عنه تعالى لِغَايَة تَقَدُّسه، ولإظهار هذا التَّواضِع - وهو هَضْم النَّفس - نقول: يا الله.

قوله: (نحو: يَا عَبْدَ اللهِ) مثَّل بثلاث أمثلةٍ من: المضاف، ومشابهه، والنَّكرة؛ لظهور عمل النَّصب فيها بخلاف المُنادى المُفرد المعرفة؛ نحو: يَا زَيْدُ، فإنَّه يُبْنى على الضَّمِّ، فلا يظهر النَّصب في لَفْظه، وإنْ كان منصوباً محلًّا بحرف النِّداء عند الجُرْجَانِيِّ، فلعدم ظُهور النَّصب في المفرد المعرفة لم يُمثِّل منه.

قوله: (أَيْ) بفتح الهمزة وسكون الياء.

قوله: (والهمزة) المفتوحة.

قوله: (لنداء القريب) لعلَّه أراد بـ(القريب) مقابل (البعيد)، فيشمَل المُتوسِّط أيضاً، فإنَّ من القريب ما يتَّصف بأصلِ القُرب من غير كمالٍ، وهو المُتوسِّط، و(أَيْ) مُختصَّةٌ به، ومنه ما يتَّصف بالقُرب الكامل، وهو الأقْرَب، و(الهمزة) موضوعةٌ له، كذا حُقِّق في بعض شروح «الكَافِيَة».

---

(١) «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» للمقري (٧/ ٢٥).

(٢) انتهى كلام ابن الحاجب، وهو عبارة «الكافية»، وأما قول المحشي: (أي: استعمالاً؛ لأنها تستعمل لنداء القريب والبعيد)، فهي عبارة المولى الجامي في «الفوائد الضيائية».

أَسُكَّانَ نَعْمَانِ الأَرَاكِ تَيَقَّنُوا بِأَنَّكُمُ فِي رَبْعِ قَلْبِيَ سُكَّانُ

فإنَّ القائل نزَّل هؤلاء السُّكان - لِكَثْرة حضورِهم بالبال - منزلةَ قريب المسافة، ومَسافتُهم عنه بمراحل، وناداهم بـ (الهمزة) كنِداء القريب؛ (**نَحْوُ: أَيْ عَبْدَ اللهِ، وَاعَبْدَ اللهِ، لَكِنَّ الهَمْزَةَ لِنِدَاءِ الأَقْرَبِ**).

النَّوْعُ الخَامِسُ: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الفِعْلَ المُضَارِعَ

(**النَّوْعُ الخَامِسُ: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الفِعْلَ المُضَارِعَ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ: أَنْ**) مرفوع المحلِّ على البدليَّة، أو مبتدأ محذوف الخبر؛ أيْ: منها أنْ، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أيْ: أحدها أنْ، أو منصوب المحلِّ بتقدير الفعل النَّاصب؛ أيْ: أعني أنْ.

(**لِلاسْتِقْبَالِ**)؛ أيْ: لتَخصيص الفعل المضارع المُشْتَرَك بين الحال والاستِقبال بالاستقبال؛ (**نَحْوُ: أُرِيدُ أَنْ أَخْرُجَ**. ....

گروي

قوله: (نَعْمَان الأراك) بفتح النُّون وسكون العين: اسم موضعٍ معيَّن في ناحية الطَّائف.

قوله: (ربع قلبي)؛ أيْ: وسطه، ولا بدَّ من فتح ياء المتكلِّم هنا لضَرورة الشِّعر، كما لا يخفى على مَن له طبعٌ سليمٌ.

قوله: (النَّوع الخامس)، ولقد أحسن في هذا التَّرتيب حيث عَقَّب نواصب الاسم بنواصب المضارع.

قوله: (أَنْ)، وهو الأصل من نواصب المضارع وأقْوَاها، ولقُوَّته يعمل النَّصب مُضْمراً أيضاً دون باقِيها؛ تقول: أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الجنَّةَ، ولذا قدَّمها على البواقي.

قوله: (مبتدأ)؛ أيْ: بتأويل هذا اللَّفظ، وكذا لا بدَّ منه في البدليَّة، وكونه خبراً، وفي جعله منصوباً بـ(أعني)، كما لا يخفى.

قوله: (للاستقبال) الأوْلى - بل الواجب - جَعْلُه صفةً لـ(أَنْ)؛ أيْ: أنْ الكائنة للاستقبال؛ احترازاً عن (أنْ) التَّفسيريَّة، فإنَّها ليست ناصبة، وجعله خبر المبتدأ محذوف، أو لـ(أنْ) غير صحيح؛ إذْ يُفيد الكلام حينئذٍ كون (أنْ) مُطْلقاً ناصبة، وليس كذلك.

وَلَنْ لِتَأْكِيدِ نَفْيِ الاسْتِقْبَالِ)؛ أَيْ: هي لِتَّأكيد نَفْي الاستقبال، أو (لن) الكائنة لتَأكيد نَفْي الاستقبال؛ (نَحْوُ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف: ٨٠].

وَكَيْ لِلتَّعْلِيلِ)؛ أَيْ: هي للتَّعليل؛ أيْ: تدلُّ على عِلَّة ما بعدها لِما قبلها في الذِّهن، وإنْ كان الأمر بالعكس بالنَّظر إلى الخارج؛ (نَحْوُ: جِئْتُكَ كَيْ تُعْطِيَنِي حَقِّي) منصوبٌ بـ (كي)، وفاعله مُسْتترٌ فيه، وهو (أنت)، وياء المتكلِّم مفعوله الأوَّل، و(حقِّي) مفعوله الثَّاني، فإنَّ تَصَوُّر إعطاء الحقِّ عِلَّة الإقْدَام على المَجِيء، كما أنَّ وجود المَجِيء عِلَّة الإعطاء في الخارج.

(وَإِذَنْ جَوَابٌ لِقَوْلِ القَائِلِ وَجَزَاءٌ لِفِعْلِ الفَاعِلِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: إِذَنْ أُكْرِمَكَ لِمَنْ قَالَ: أَنَا آتِيكَ).

○ ○ ○

گروي

قوله: (ولن) قال سِيبَوَيْهِ: إنَّه حرفٌ برأسه، وهو الصَّحيح؛ إذِ الأصل في الحروف عدم التَّصرف، وقال الخَلِيل[1]: أصله (لَا أَنْ)، فخُفِّف كـ(أَيْشٍ) في: أيِّ شَيءٍ، وقال الفَرَّاء: أصله (لَا)، فأُبْدل الألف نوناً.

قوله: (للتَّأكيد)؛ أَيْ: لنَفِي الفعل في الزَّمان المستقبل على وَجْه التَّأكيد والمُبَالغة، وزَعْمُ أنَّها لتَأْييد النَّفْي باطلٌ، يَدلُّ على بُطْلانه مثال المتنِ، وهو قوله تعالى حكايةً عن وَلد يعقوب عليه الصَّلاة والسَّلام: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف: ٨٠]؛ إذْ تعليق نَفي البَراح والزَّوال عن الأرض بإذن الأب يُنافي تأبيدَه، كما لا يخفى.

قوله: (أَيْ: هي لتأكيد ... إلخ) إشارةٌ إلى أنَّه يجوز جعل الظَّرف خبراً لمبتدأ محذوفٍ، وذلك حقٌّ هنا؛ إذْ ليس ما عدا (لن) التَّأكيديَّة أُخرى غير ناصبة حتَّى يجب جعله صفةً لها احترازاً عنها، بخلاف قوله: (للاستقبال)، فإنَّه لا بدَّ أنْ يكون صفةً، كما مرَّ.

قوله: (أو لنْ الكائنة ... إلخ)، وعلى هذا التَّقدير يكون صفةً موضحةً لها احترازيَّةً؛ لعدم وجود (لن) سوى هذه.

---

(١) الخليل بن أحمد الأزدي، أبو عبد الرّحمن البصريّ التّميمي من فراهيد البصرة (١٠٠هـ - ١٧٥هـ) صاحب العروض وكتاب «العين»، كان من خيار عباد الله من المتقشفين في العبادة. «الثقات» لابن حبان (٨/ ٢٢٩).

النَّوْعُ السَّادِسُ: حُرُوفٌ تَجْزِمُ الفِعْلَ المُضَارِعَ

(النَّوْعُ السَّادِسُ: حُرُوفٌ تَجْزِمُ الفِعْلَ المُضَارِعَ، وَهِيَ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ: إِنْ) مبتدأٌ، أو خبرٌ، أو بدلٌ، أو مفعول (أعني)، **(لِلشَّرْطِ وَالجَزَاءِ)**؛ أَيْ: هي للشَّرط والجزاء؛ أَيْ: تدخل على الجملتَين لتدلَّ على أنَّ الأُولى: شرطٌ؛ ....

گروي

قوله: (النَّوْعُ السَّادِسُ: حُرُوفٌ ... إلخ) الأَوْلى تَقْديم الجوازم على النَّواصب، كما في كتب الصَّرْف؛ إذِ النَّواصب مُلحَقةٌ بها في إسقاط النُّونات، لكنْ لمَّا ذكر المصنِّف نواصبَ الاسم أوَّلاً في النَّوع الرَّابع، كان المُناسب ذِكر نواصب الفعل المضارع عَقِيبها بلا فاصل، فلِرعاية هذه المناسبة أخَّر الجوازم عن النَّواصب.

قوله: (خمسة أحرفٍ) بشهادة التَّتبع والاستقراء.

قوله: (إنْ) قَدَّمها على سائر الجوازم؛ تنبيهاً على أنَّها الأصل في عُموم الجزم، وأقْوَاها فيه، وكفى شاهداً على قُوَّتها عملُها في فعل الشَّرط والجزاء دُفعةً واحدةً، وجزم المضارع بها مُقدَّرةً، تقول: أَسْلِمْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ.

قوله: (للشَّرط والجزاء)؛ أَيْ: تدخل على فِعلين مثلاً؛ دلالةً على اعتبار المتكلِّم الأوَّلَ سبباً وملزوماً، والثَّاني مُسبَّباً ولازماً، ويُسمَّى الأوَّل في اصطلاحِهم: شرطاً في اعتقاده لتحقُّق الثَّاني، ويسمَّى الثَّاني: جزاءً؛ لترتُّبه في اعتقاده على الأوَّل ترتُّبَ الجزاء؛ أَيِ: العِوض عن الفعل.

وقولنا: على اعتبار المتكلِّم، تنبيهٌ على أنَّه لا يلزم أنْ يكون الأوَّل سبباً حقيقيًّا للثَّاني لا خارجاً، ولا ذهناً، بلْ يكفي اعتبار المتكلِّم بينهما علاقةً بها يصحُّ عنده أنْ يُورِدهما في صورة السَّبب والمسبَّب، بل الملزوم واللَّازم، وإنْ كان بينهما نوع تخالفٍ؛ مثلاً يجوز أنْ يقال: إنْ تَشْتُمْنِي أُكْرِمْكَ، فبِما حقَّقنا استغنيتَ عن بيان الشَّارح معنى الشَّرط والجزاء.

قوله: (أَيْ: تدخل على الجملتين)، ويجب أنْ تكون الأُولى فعليَّة دون الثَّانية، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، فمن باب الإضْمار ... إلخ، ولذا قالوا: يلزمها الفعلُ لفظاً أو تقديراً خلافاً للكوفيِّين؛ فإنَّهم جوَّزُوا كونَ الأُولى اسمية كالثَّانية، ويحملُون الآيةَ على ظاهرها.

أَيْ: علامة ومتعلَّق للثَّانية، والثَّانية: جزاءٌ؛ أَيْ: مُرتبةٌ على الأُولى، ومتعلِّقٌ بها؛ (نَحْوُ: إِنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ. وَلَمْ: لِنَفْيِ المَاضِي بَعْدَ نَقْلِهِ ....

گروي

قوله: (أَيْ: علامة) نِعْمَ مَا قاله، حيث أشار به إلى أنَّه لا يجب أنْ يكون شرطاً حقيقيًّا، بلْ علامةً اعتبرها المتكلِّم شرطاً وسبباً للثَّانية، كما مرَّ.

قوله: (أَيْ: مرتَّبة) ترتُّب الجزاء؛ أي: العِوَض على الفعل.

قوله: (إِنْ تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ) اعلم أنَّ (إنْ):

لها صَدْر الكلام؛ لدلالتها على نوعٍ من أنواع الكلام، فتُجْعل في أوَّله؛ دلالةً من أوَّل الكلام عليه.

وأيضاً تختصُّ بالاستقبال، حتَّى لو دخلت على الماضي تجعلُه مستقبلاً.

ثمَّ إنْ كان الشَّرط والجزاء مُضارعين كالمثال المذكور، أو الشَّرط وحده؛ نحو: إِنْ تَأْتِنِي فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ، فالجزم واجبٌ في المضارع؛ لاتِّصال الجازم، وصلاحيةِ المضارع للجزم، وعدمِ المانع عنه.

وإنْ كان الأوَّل ماضياً، والثَّاني مضارعاً، ففيه الوجهان: الجزم؛ لوجود الجازم، والرَّفع؛ لضعفه بسبب تغير المعمول؛ تقول: إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ أُكرِمه، بالجزم والرَّفع.

وللشَّرط والجزاء وجوهٌ أُخَر لا يَلِيق بيانها بهذا المُخْتصر.

قوله: (لنفي الماضي بعد نقله ... إلخ) في هذه العبارة تعقيدٌ يُوجب صعوبةَ فَهْم المُراد؛ لأنَّه إنْ أراد بـ(الماضي) الزَّمان المَخْصوص على ما مشى عليه الشَّارح في تفسيره، فإرجاع الضَّمير في (نقله) إليه فاسدٌ ضرورةً، وإنْ أراد به الفعلَ المسمَّى بالماضي، فكذلك لا معنى لِنقله من المستقبَل.

فعلى التَّقديرَين: لا بدَّ من إرجاع الضَّمير إلى المضارع المَعْلوم من السِّيَاق، فالمعنى على التَّقدير الأوَّل: لِنَفْي الحدث الواقع في الزَّمان الماضي بعد نقل المضارع من الدَّلالة على المستقبل إليه، أو إلى الدَّلالة عليه.

وعلى الثَّاني: لنَفْي الفعل الماضي بعد نقل المضارع من المستقبل إليه؛ أَيْ: إلى معناه. والعبارة الصَّحيحةُ الواضحة في إفادة المعنى المراد ما قاله ابْنُ الحَاجِبِ في «الكَافِيَة» حيث قال: فَلَمْ لِقَلْبِ المُضَارِعِ مَاضِياً[1].

---

(١) «المجموعة النورية» (٢/ ٤٥٥).

مِنَ المُسْتَقْبَلِ)؛ أَيْ: هي لنَفْي الماضي؛ أَيْ: لنَفْي الفعل الواقع في الزَّمان الماضي بعد نقلِ ذلك الفعل مِن المستَقبل إلى الماضِي؛ سواءٌ استمرَّ ذلك النَّفيُ إلى حين التَّكلُّم، أو لم يَستمِر؛ (نَحْوُ: لَمْ يَخْرُجِ الأَمِيرُ. وَلَمَّا: لِنَفْيِ المَاضِي)؛ أَيْ: لنَفْيِ الفعل الواقع في الماضي (أَيْضاً) مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوف؛ أَيْ: آضتْ أيضاً؛ أَيْ: صارت (لَمَّا) في هذا الحكم كـ(لم) صيرورةً، (وَفِيهِ تَوَقُّعٌ وَانْتِظَارٌ) كأنَّه قيل: ما الفرقُ بينهما؟ فأجاب بقوله: (وفيه توقُّعٌ وانتظارٌ)؛ أَي: الفعل المنفيُّ بها وجودُه مُترقَّبٌ ومُتوقَّعٌ إلى حين التَّكلُّم بِخلاف المنفيّ بـ(لم)، فإنَّه جاز أنْ يُوجَد حين التَّكلُّم؛ (نَحْوُ: لَمَّا يَخْرُجِ الأَمِيرُ)؛ أَيْ: ما خرج، واستمرَّ عدمُ خروجه إلى حين التَّكلُّم، وخروجُه مُتوقَّعٌ ومُنتظرٌ، بخلاف: لَمْ

كروي

قوله: (من المستقبل) أقول: تخصيصه بالذِّكر يُشعِر بأنَّ المُخْتار عنده هو كون المضارع حقيقةً في المستقبَل مجازاً في الحال، وذلك خلافُ ما عليه المحقِّقون.

قوله: (لنَفْي الفعل)؛ أَيِ: الحدث.

قوله: (الواقع في الزَّمان الماضي بعد نقله)؛ أَيْ: نقلِ ذلك الحدث، هذا هو التَّقدير الأوَّل من التَّقديرين اللَّذين ذكرناهما سابقاً، لكنَّ الظَّاهر من كلامه أنَّه جعل الضَّمير المجرور عائداً إلى الفعل المحذوف المُراد به الحدث، وجوازُ إعادة الضَّمير إلى ما حُذف من الكلام غير مُسَلَّم، ولو سُلِّمَ ذلك لكنَّه رَدِيءٌ لا يُخرج الكلام من التَّعقيد، فالأَوْلى إرجاعُ الضَّمير إلى المضارع كما حقَّقنا. تأمَّل، واتبع الحقَّ.

قوله: (سواء استمر ذلك النَّفي)؛ أَيْ: نفيُ الخروج في الماضي.

قوله: (إلى حين التَّكلُّم، أو لم يستمر) إليه، هذا إشارة إلى وَجْهٍ من وجوه الفرق بين (لم) و(لمَّا) غير ما ذكره المصنِّف، وستأتي تحقيقه.

قوله: (آضت) تأنيث الضَّمير باعتبار كون المَرْجع حرفاً، والحرف من المؤنَّث السَّماعيِّ.

قوله: (وفيه توقُّعٌ) لرفع توهُّم عدم الفرق الناشئ من قوله: (أيضاً)، فالأَوْلى: لكنْ فيه توقُّع، وجعله جواباً بالسُّؤال مُقدَّرٌ غير مُوجَّهٍ، وهذا وَجْهٌ آخر من وجوه الفرق بينهما، ومِن وُجوهه ما أشار إليه الشَّارح سابقاً، وههنا أيضاً بقوله: (واستمرَّ عدم خروجه إلى حين التَّكلُّم).

يَخْرُجِ الأَمِيرُ، فإنَّ معناه: ما خرج في الماضي، ومِن الجائز أنْ يكون خارجاً حين التَّكلُّم، تدبَّر.

(وَلَا لِلنَّهْيِ)؛ أيْ: لِنهي الفاعل ....

گروي

وحاصله: أنَّ (لمَّا) يُفيد نَفْي الفعل على وجه الاستغراق؛ أيِ: استغراق أزمنة الماضي من وقتِ الانتفاء إلى حين التَّكلُّم بخلاف (لم)، فإنَّه لا يفيده؛ تقول: نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمْ يَنْفَعْهُ النَّدَمُ، أيْ: عقيب النَّدم، من غير دلالةٍ على استمرار عدم النَّفع إلى زمان التَّكلُّم، وتقول: نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمَّا يَنْفَعْهُ النَّدَمُ، مُستمرًّا إلى آن التَّكلُّم، كذا سُمِع من الفُصَحاء.

وقد يقال: إنَّ (لمَّا) مركَّبٌ من (لم) و(ما) النَّافية، فحينئذٍ لا يَبعد أنْ يكون الاستغراق مُستفاداً من تأكيد (لم) بـ(ما) النَّافية، كذا قرَّره عصام المِلَّة والدِّين.

ثمَّ إنَّ ما ذكره من الوجهَين فرقٌ بينهما بحسَب المعنى، ومن الفَرْق اللَّفظيِّ بينهما: جوازُ دخول أدوات الشَّرط على (لم) دون (لمَّا)؛ نحو: إنْ لَمْ تَضْرِبْ، وَمَنْ لَمْ يَضْرِبْ، دُون: إنْ لمَّا تضرِبْ، ومنه: جوازُ حذف الفعل بعد (لمَّا) اختياراً وضرورةً، وبعد (لم) ضرورةً فقط؛ تقول: نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمَّا، ولا يقال ذلك في (لم) إلَّا في الشِّعر؛ نحو قوله[١]: [من الكامل]

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا ... يَوْمَ الأَعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وَإنْ لَمِ

أيْ: إن لم تَصل، ووجَّهوا ذلك: بأنَّ (ما) الزَّائدة في (لمَّا) كالعِوض عن الفعل المحذوف.

واعلم أنَّ (لمَّا) جاء بمعنى (إلَّا) الاستثنائيَّة؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، وجاءت سببيَّة دالَّةً على وجود الأوَّل لوجود الثَّاني، وهي مُختصَّةٌ بالدُّخول على الماضي، وتسمَّى: وجوديَّة وسببيَّة، والأوْضَح: أنَّها حينئذٍ ظرف زمانٍ؛ نحو: لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ.

قوله: (للنَّهي) الأَوْلى جعله صفةَ (لا)؛ تقديره: لا الكائنة للنَّهي، احترازاً عن (لا)

---

(١) قائل البيت هو إبراهيم بن هرمة القُرشيّ.
الشاهد: (وإن لم)، حيث حذف الفعل الذي دخلت عليه (لم)، وهو ضرورة شعرية.
التخريج: «الجنى الداني» (٢٦٨)، و«مغني اللبيب» (١/ ٣٠٩)، و«الأشموني» (٢/ ٤٨٨).

المخاطَب، أو المتَكلِّم، أو الغائب - والمفعول كذلك - عن الفعل وقبولِه؛ **(نَحْوُ: لَا تَفْعَلْ. وَاللَّامُ لِلأَمْرِ؛ نَحْوُ: لِيَفْعَلْ زَيْدٌ)** اللَّام للأمر، و(يفعل) مجزومٌ به، و(زيدٌ) فاعله.

○ ○ ○

گروي

النَّافية، وجعله خبر (لا)، أو خبر محذوف ضعيف، وقد سبق منَّا نظير هذا، فتذكَّرْه.

والنَّهي: طلب الكفِّ؛ أيْ: منع الفاعل عن الفعل، ومنع المفعول عن قبولِه، وقد فُسِّر بطلب التَّرْك.

قوله: (المخاطب. . . إلخ) يريد أنَّه ليس مُختصًّا بالمخاطب كالأمر بالصِّيغة، ولا مُختصًّا بالغائب كـ(لام) الأمر، بلْ يدخل على جميع أنواع المضارع معلومةً كانت أو مجهولةً، أشار إليها بقوله: (و) لنهي (المفعول كذلك)؛ أيْ: مخاطباً ومتكلِّماً وغائباً، وقوله: (عن الفعل)، ناظرٌ إلى نهي الفاعل، وقوله: (وقبوله)، ناظرٌ إلى نهي المفعول؛ أيِ: الفاعل عن الفعل، والمفعول عن قَبوله.

قوله: (واللَّام للأمر)؛ أيِ: الكائنة للأمر، وهو اللَّام المطلوبة بها الفعل من الفاعل الغير المخاطَب، ومن المفعول مطلقاً قبوله، فيدخل على المضارع المجهول غائباً، أو مخاطباً، أو متكلِّماً، وعلى المعلوم ما عدا جميع المخاطَب مذكَّراً كان أو مؤنَّثاً؛ لأنَّ لها صيغةً مخصوصة تسمَّى الأمر بالصِّيغة، وهي مكسورةٌ وضعاً، وفتحُها لغةٌ، وقد تُسكَّن بعد الواو والفاء وثمَّ؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]، ونحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

قوله: (ليضرب زيد) مثَّل من الغائب المبنيِّ للفاعل إشارةً إلى كونه أكثرَ من سائر مدخُولاته، وجاء في قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «ولتأخُذُوا مَصافَّكم»(١) أمراً لِمخاطبين ولغائبين دلالةً للَّام على الغائبين، والتَّاء على المخاطَبِين.

---

(١) أورد الحديث بهذا اللفظ الزمخشري في «الكشاف»، كما في بعض النسخ، وقال الزيلعي: غريب. «تخريج أحاديث الكشاف». (٥٩٦).

النَّوْعُ السَّابِعُ: أَسْمَاءٌ تَجْزِمُ الأَفْعَالَ

(النَّوْعُ السَّابِعُ: أَسْمَاءٌ تَجْزِمُ الأَفْعَالَ عَلَى مَعْنَى إِنِ) الشَّرطيَّة؛ أَيْ: كائنةً على معنى (إنِ) الشَّرطيَّة، فالجملة الظَّرفيَّة حالٌ من فاعل (تجزم)، (وَهِيَ تِسْعَةُ أَسْمَاءٍ) بِحُكم الاستقراء والتتبُّع.

(مَنْ) مبتدأ، أو خبر، أو بدل، أو مفعول؛ (نَحْوُ: مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ)؛

گروي

قوله: (النَّوع السَّابع: أسماءٌ . . . إلخ) لا يخفى حُسْن هذا التَّرتيب؛ فإنَّها في عمل الجزم فروعٌ لـ(إنْ) الشَّرطيَّة، فاللَّائق بحال الفرع التَّأخير عن الأصل.

قوله: (على معنى (إن) الشَّرطيَّة) حالٌ عن المُسْتَتِرِ العائد إلى الأسماء؛ أيْ: تعمل الجزم حالَ كونها مشتملةً على معنى (إنْ)، والمقصود بها تقييد عملها بحال الاشتِمال المذكور؛ احترازاً عن حال عدم الاشتمال على معناها، فإنَّها غيرُ عاملة حين عدم الاشتمال، فإنَّ بعضاً منها جاءت موصولةً واستفهاميَّةً أيضاً كـ(ما) و(مَنْ)، وبعضها جاءت استفهاميَّةً كـ(متى) و(أين)، وليست بعاملة؛ لعدم اشتمالها حينئذٍ على معنى (إنْ) الجازمة.

ثمَّ إنَّه إنْ اعترض عليه بإنَّ (إذا) أيضاً مُتضمِّنةٌ لمعنى (إنْ) الشَّرطيَّة مع أنَّها غير جازمة، أُجيب: بأنَّها لِكونها غيرَ راسخةٍ في تضمُّن معنى (إنْ) الشَّرطيَّة، لا عراقةَ لها فيه، يدلُّ على ذلك مجيءُ الجملة الاسميَّة في جوابها بِغير (فاء)؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩]، بخلاف هذه الأسماء، فإنَّها قويَّةٌ راسخةٌ في معنى الشَّرط، وتضمُّنها معنى (إنْ) الشَّرطيَّة؛ فإنَّها لقوَّتها فيه تعملُ الجزم، و(إذا) لضعفها فيه لا تعمل؛ إذْ عملها ثمرةُ تصمُّنِها لمعنى (إنْ) الشَّرطيَّة.

قوله: (كائنة) الأَوْلى: مشتمِلة، كما فسَّرنا.

قوله: (وهي تسعة أسماء) بِحُكم الاستقراء والتتبع، وإعمال (كيفما) و(إذا) الجزمَ شاذٌّ، فلا يَرِدَان على الحَصْر؛ إذِ المقصود حصرُ الأسماء الجازمة سماعاً على الدَّوام.

قوله: (مَنْ)؛ أيْ: (مَنْ) الشَّرطيَّة؛ إذْ هي الجازمة للمضارع، وهي وإنْ كانت اسماً إذا أُرِيد بها معناها، لكنْ يُراد بها ههنا اللَّفظ دون المعنى، فتكون في معنى هذا اللَّفظ أيضاً(١)، وهي معرفة، ولِذا صحَّ جعلُها مبتدأ.

---

(١) أي: كالحروف السابقة في مقام التعداد من نحو قوله: إن، ولم، ولمَّا، وغيرها. اهـ منه.

أَيْ: أيَّ إنسانٍ تضربْ أضربْ أنا، فـ(مَنْ): اسم شرطٍ منصوب المحلّ بـ(تضرب)، و(تضرب): فعل الشَّرط، و(أضرب): جزاء الشَّرط، وكلاهما مجزومٌ به.

وإنَّما استعمل في موضع (إنِ) الشَّرطيَّة؛ لأنَّه قصد العموم مع الإيجاز في متعلَّق الضرب، ولا عُمومَ في (إنْ)؛ لأنَّ عدَّ الجزئيات غير ممكنٍ، فتركوا (إنْ)، ووضعُوا في موضعِها لفظاً من الأسماء العامَّة، فحصَل العمومُ مع الإيجاز، (وَمَنْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ)، فـ(مَنْ): اسم الشَّرط مرفوع المحلّ مبتدأ،

گروي

قوله: (أَيْ: أَيّ إنسان ... إلخ) فسَّره به؛ إشارةً إلى أنَّ (مَنْ) مختصَّةٌ بِذوي العِلْم، وكفى شاهداً على صِدق هذا ما قاله الشَّيخ الرَّضِيّ: إنَّ (مَنْ) في جميع وجوهِها لِذوي العِلْم، ولا يقع على ما لا يَعلم إلَّا تغليباً؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾(١) [النور: ٤٥]. [اهـ](٢).

قوله: (منصوب المحلّ بـ«تضرب»)؛ أَيْ: فإنَّه مفعول به لفعل الشَّرط، قُدِّم لاقتضاء أدوات الشَّرط صدارةَ الكلام، وكونه معمولاً لفعل الشَّرط دون فعل الجزاء، مع أنَّه أيضاً طالب للمفعول مذهب الأكثرين، وأجاز بعضٌ كونَه معمولاً لفعل الجزاء، وحذف معمول الشَّرط، لكنَّ الصَّحيح هو الأوَّل، كذا قال الرَّضِيّ.

قوله: (وأضرب جزاء الشَّرط)، ومفعوله ضميرٌ محذوفٌ عائدٌ إلى (مَنْ)، والتَّقدير: أَضْرِبْهُ.

قوله: (وَمَنْ يُكْرِمْنِي... إلخ) واعلم أنَّ (مَنْ) جاءت: شرطيَّة؛ كما في هذين المثالَين، وموصولةً؛ نحو: أَكْرَمْتُ مَنْ جَاءنِي، واستفهاميَّة؛ نحو: مَنْ أبوكَ؟ وَمَنْ ضَرَبْتَ؟، وموصوفةً بجملةٍ غالباً؛ نحو: مَنْ زَارَنِي قَدْ أَكْرَمْتُهُ، والموصوفة بالمفرَد قليلة(٣).

(١) فالضمير في (منهم) عائد إلى كل دابة، فغُلب أولو العلم على غيرهم. اهـ منه.

(٢) انتهى كلام الشيخ الرضي، باختصار من المحشي، انظر: «الرضي على الكافية» (٣/ ٥٥).

(٣) نحو قول الشَّاعر:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيرِنَا ... حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

اهـ منه.

و(يكرم): فعل الشَّرط، و(أكرم): جزاء الشَّرط، والمجموعُ خبر المبتدأ.

(وَأَيٌّ؛ نَحْوُ: أَيًّا تَضْرِبْ أَضْرِبْ)؛ أَيْ: أيَّ شيءٍ تضربْ أضربْ، فالتَّنوينُ عِوضٌ عن المضاف إليه، ....

گروي

قوله: (والمجموع خبر المبتدأ) هذا مذهب البعض من النُّحاة، وفيه ثلاثُ مذاهب أُخَر حيث قالوا: إذا كان اسم الشَّرط مبتدأ، فعلى أربعة مذاهب، خبره: إمَّا الشَّرط والجزاء معاً، أو الجزاء فقط، أو الشَّرط وحده، أو هو مبتدأ لا خبرَ له.

قوله: (وأَيٌّ) للمذكَّر، وكذا (أيَّة) للمؤنَّث، وكلٌّ منهما كما جاءت شرطيَّة جاءت: موصولة؛ نحو: اضرِبْ أَيُّهُمْ أَوْ أَيَّتَهُنَّ لَقِيتَهُ، واستفهاميَّة؛ نحو: أَيُّهُمْ أَخوكَ؟ أَوْ أَيَّتُهُنَّ أُخْتُكَ؟، ومعرفةً موصوفةً في النِّداء خاصَّةً؛ نحو: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا أَيَّتُهَا المَرْأَةُ، وأجاز الأَخْفَش كونها نكرةً موصوفةً أيضاً؛ نحو: مَرَرْتُ بِأَيٍّ مُعْجَبٍ لَكَ، وجاءت صفةً؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ، بمعنى كاملٍ في الرُّجوليَّة، لكنَّ الجازمة للمضارع هي الشَّرطيَّة مطلقاً؛ أَيْ: بدون (ما)؛ نحو: أَيًّا تَضْرِبْ أَضْرِبْ، أو معها؛ نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

قوله: (أَيْ: أَيَّ شيءٍ) فسَّره إشارةً إلى أنَّه غير مختصَّة بذوي العلم، بلْ يُستعمل فيهم وفي غيرهم، وليس كـ(مَنْ) في اختصاصه بذوي العلم، وأيضاً ليس كـ(ما) في اختصاصه بغير ذوي العِلم غالباً، بلْ أعمُّ استعمالاً منهما، كذا حُقِّق في المُطوَّلات.

قوله: (فالتَّنوين عِوضٌ عن المضاف إليه المحذوف)؛ لأنَّ (أيًّا) ممَّا التُزم فيه الإضافة(١) إلى المفرد الَّتي هي من أقوى خواصِّ الاسم المعرب، ومن ثَمَّة صار معرباً مِن بين سائر أسماء الشَّرط. قال الشيخ الرَّضِيّ: التزم في (أيٍّ) الإضافةُ؛ لأنَّ وضعها لِيُفيد بعضاً من كلٍّ، فإذا حُذف المضاف إليه، فإنْ لم يكن مُقدَّراً لم يُعرَب كما في النِّداء، وإنْ كان مُقدَّراً بقي على إعرابه. انتهى(٢).

وههنا المضاف إليه مُقدَّرٌ بقرينة تعويض التَّنوين عنه، فلا بدَّ أنْ يكون (أيٌّ) في المثال مُعرَباً لا مبنيًّا.

---

(١) تقييد الإضافة إلى المفرد؛ لئلا يرد النقض بـ(إذ، وإذا، وحيث) فإنها تضاف إلى الجملة ولذا كانت مبنية. اهـ منه.

(٢) «الرضي على الكافية» (٣/ ٦٠).

و(أيًا): مفعول (تضرب) مُقدَّم عليه؛ لاقتضائه صَدْرَ الكلام، و(تضرب): فعل الشَّرط، و(أضرب): جزاء الشَّرط، و(أيّ): مرفوع المحلّ مبتدأ، وكلاهما مجزومٌ به، والمجموع خبر المبتدأ، (**وَأَيُّهُمْ يَأْتِنِي أُكْرِمْهُ**)، فـ(أيهم): اسم الشَّرط مرفوع المحلّ مبتدأ، و(يأتني): فعل الشَّرط، و(أكرمه): جزاء الشَّرط، وكلاهما مجزومٌ به، والمجموع خبر المبتدأ.

كروي

قوله: (وأيًا مفعول تضرب)؛ أيْ: لفعل الشَّرط لا الجزاء على ما هو مذهب الأكثرين، كما عرفتَ في: مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِب، وهو منصوبٌ لفظاً لِمَا مرَّ مِن أنَّه معرَب.

قوله: (قدِّم عليه لاقتضائه... إلخ) وكذا جميع أسماء الشَّرط؛ لدلالتها على نوعٍ مخصوصٍ من أنواع الكلام، فالتزم تقديمها دلالةً من أوَّل الأمر على ذلك، ولكنَّ الشَّارح فاتَ هذا البيان[1] في موضعه، فإنَّه كان عليه أنْ يتعرَّضَ له في بحث (مَنْ)، ويسكُت في البواقي إحالةً على السَّابق، كما لا يَخفى على العارف بأساليبِ الكلام.

قوله: (أو مرفوع المحلّ مبتدأ) هذا خطأٌ فاحشٌ لا ينبغي أنْ يصدُرَ من المتعلِّم المبتدئ، فكيف بالعالم الفاضل؟ فإنَّ (أيًا) في المثال الأوَّل لا يصحُّ أنْ يكونَ مبتدأ بحال، بلْ يكون مفعولاً منصوباً لا محالةَ، كما ستحقِّق، على أنَّه قد مرَّ أنَّه مُعربٌ، فعلى تسليم كونه مبتدأ يكون مرفوعاً لا محلًا كما في المثال الثَّاني، وكذا (مَنْ) في المثال الأوَّل لا يصلح للابتدائيَّة، والشَّارح قد أصاب هناك حيث ترك التَّعريض بجعل (مَنْ) مبتدأ في المثال الأوَّل، نعم كلٌّ منهما في المثال الثَّاني مبتدأ، وفي الأوَّل مفعولٌ لفعل الشَّرط، ولذا مثَّل لكلٍّ منهما بمثالَين، الأوَّل: للمفعوليَّة، والثَّاني: للابتدائيَّة.

قوله: (وأيُّهم ... إلخ)، وإنَّما أضاف إلى ضمير الجمع؛ تنبيهاً على أنَّ المضاف إليه لـ(أيّ) لا بدَّ أنْ يكون متعدِّداً، لما نقلناه لك من كلام الرَّضِيّ أنَّ وضعها لِيُفيد بعضاً من كلٍّ، ومن هنا يُعلم أنَّه لم يُرِد المصنِّف بضمير الجمع خصوصَ الجمع كما يُفهم في بادئ الرَّأي، بلْ أراد به مُطْلق التَّعدُّد، ولو كان اثنين؛ تقول في الإضافة إلى المظهر: أَيُّ هَذِهِ الرِّجَالِ، وَأَيُّ القَوْمِ، وَأَيُّ الرَّجُلَيْنِ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ، نعم أجازوا إضافته إلى المفرد النَّكرة أيضاً؛ نحو: أَيُّ رَجُلٍ؛ لأنَّ النَّكرة لاشتراكه بين كثيرٍ من الأفراد في حكم المتعدِّد، فجاز إضافته إلى المتعدِّد.

---

(١) أي: بيان اقتضائها صدر الكلام.

(وَمَا؛ نَحْوُ: مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ)، فـ(ما): اسم الشَّرط منصوبُ المحلِّ مفعول (تصنع) مُقدَّمٌ عليه؛ لاقتضائه صدرَ الكلام، و(تصنع): فعل الشَّرط، و(أصنع): جزاء الشَّرط، وكلاهما مجزومٌ به، أو مرفوع المحلِّ مبتدأ، وتصنع وأصنع جملة شرطيَّة خبر المبتدأ.

كروي

قوله: (وما)؛ أيْ: مَا الاسميَّة الشَّرطيَّة؛ إذْ هي الجازمة، فإنَّها جاءت حرفيَّة، كالنَّافية والكافَّة، والزَّائدة.

والاسميَّة كما جاءت شرطيَّة كما في مثال المتن، جاءت موصولة؛ نحو: عَرَفْتُ مَا صَنَعْتَ، واستفهاميَّة؛ نحو: مَا عِنْدَكَ؟ وَمَا فَعَلْتَ؟، وموصوفة إمَّا بمفرد؛ نحو: مَرَرْتُ بِمَا مُعْجَبٌ لَكَ؛ أَيْ: بشيءٍ معجبٍ لك، أو بجملة؛ نحو(١): [من الخفيف]

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ... ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

وتامَّة غير محتاجة إلى صِلَة، أو صفة بمعنى شيء منكراً عند أبي علي الفارسي، وبمعنى الشَّيء المعرَّف عند سِيبَوَيْهِ؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]؛ أيْ: نِعم شيئاً، أو نِعم الشَّيء هي، وصفة؛ نحو: أَضْرِبُهُ ضَرْباً مَا؛ أَيْ: ضرباً أيَّ ضربٍ كان.

ثمَّ اعلم أنَّ (ما) في جميع وجوهها تُستعمل في غير ذوي العِلم غالباً، وفيهم قليلاً.

قوله: (نحو: مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ) هذا مثال لكون (ما) مفعولاً به، والأَوْلى أنْ يُمثِّل أيضاً ممَّا يصلح أنْ يكون مبتدأ، كما في (مَنْ) و(أَيٍّ)؛ نحو: مَا تَفْعَلْهُ أَفْعَلْهُ، لكنْ تركه اكتفاءً بما ذُكر فيهما اختصاراً، ولا يصلح أنْ يكون (ما) في هذا المثال مبتدأ، وقول الشَّارح فيما بعد: (أو مبتدأ مرفوع المحلِّ ... إلخ) خطأٌ مَحْضٌ، كما إنَّ جَعْل (أيٍّ) في المثال الأوَّل مبتدأ خطأ، وذلك لأنَّ الضَّابطة في الأسماء الثَّلاثة المذكورة هي أنَّه:

إنْ كان فعل الشَّرط والجزاء كلاهما مقتضِيَين، أو أحدهما مقتضياً للمفعول به، كانت الأسماء المذكورة مفعولاً لفعل الشَّرط(٢) في الأوَّل، ومقتضى(٣) المفعول في الثَّاني.

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت في: «الكتاب» (٢/ ١٠٩)، و بلا نسبة في: «مغني اللبيب» (١/ ٣٢٦).
الشاهد: جملة (تكره النفوس) صفة لـ(ما).

(٢) ويكون مفعول الجزاء ضميراً محذوفاً عائداً إليه؛ نحو: ما تصنع أصنع؛ أي: أصنعه. اهـ منه.

(٣) أي: سواء كان شرطاً أو جزاءً، مثال الأول؛ نحو: من تضرب أضربه، ومثال الثاني؛ نحو: من تضربه أضرب. اهـ منه.

(وَمَتَى؛ نَحْوُ: مَتَى يَأْتِنِي أُكْرِمْهُ) (متى): اسم الشَّرط منصوب المحلِّ، ظرفُ (تأتني) قُدِّم عليه؛ لاقتضائه صدرَ الكلام.

گروي

وإنْ لم يكن شيءٌ منهما مقتضياً لذاك، أو لم تكن الأسماء الثَّلاثة مدخولةً لحروف الجرِّ ولا للمضاف تكون مبتدأ، ومجموع الشَّرط والجزاء، أو الجزاء خبرٌ عنها، كما في قول المصنِّف: مَنْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ، وَأَيُّهُمْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ.

وإنْ كانت مدخولةً لحروف الجرِّ تكون مجرورة بها، والجارُّ والمجرور صِلَة الشَّرط، ويقدَّر للجزاء صِلَة على نحوه؛ نحو: بِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ بِهِ.

وإنْ كانت في حيِّز المضاف؛ نحو: غُلَامَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وغُلَامُ مَنْ[1] يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ، كان حكم المضاف إلى الأسماء المذكورة حكمَها في كونها مفعولاً، أو مبتدأً، أو مجروراً بحرف الجرِّ.

فعُلِم من الضَّابطة المذكورة أنَّ ما قاله الشَّارح في الموضعَين السابقين[2] خطأٌ بلا ريب، هذا إذا كانت شرطيَّة.

وأمَّا إذا كانت استفهاميَّة: فإنْ وقع بعدها اسم، أو فعل مُشتغل عنه بضميره، فمبتدأ ما بعده خبره؛ نحو: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَنْ ضَرَبْتَهُ؟ وَمَا فَعَلْتَهُ؟

وإنْ وقع بعدها الفعل الغير المُشتغِل عنه بضميره؛ نحو: مَنْ ضَرَبْتَ؟ وَمَا صَنَعْتَ؟ فمفعولٌ به لذلك الفعل، قُدِّم عليه لاقتضائه الصَّدارة.

قوله: (ومَتَى)؛ أيْ: مَتَى الشَّرطيَّة، وقد تلحق بآخرها (ما)؛ تقول: مَتَى مَا، وعلى كِلا الوجهَين هي لعموم الزَّمان مع الإيجاز.

وجاءت (مَتَى) استفهاميَّة أيضاً، فيُستفهم بها عن زمان الفعل؛ نحو: مَتَى القِتَالُ؟ وَمَتَى ضَرَبْتَ زَيْداً؟

قوله: (ظرف تأتني)؛ أيْ: مفعولٌ فيه لفعل الشَّرط والجزاء كما هو مذهب الأكثرين، قال الرَّضِيّ: والعامل في الظُّروف المتضمِّنة لمعنى الشَّرط سوى (إذا) هو الشَّرط عند الأكثرين، وفي (إذا) الجزاء عندهم. انتهى[3]، وقِس عليه الظُّروف الباقية.

---

(١) وصدارتها لا تفوت بتقديم المضاف؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد. اهـ منه.

(٢) أي: أَيًّا تَضْرِبْ أَضْرِب، وَمَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ.

(٣) «الرضي على الكافية» (٣/ ١٨٨) ملخصاً.

(وَمَهْمَا؛ نَحْوُ: مَهْمَا تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ. وَأَيْنَ؛ نَحْوُ: أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ)، فـ (مهما): اسم الشَّرط منصوب المحلِّ، ظرف (تكن) قُدِّم عليه، لاقتضائه صدرَ الكلام.

(وَحَيْثُمَا؛ نَحْوُ: حَيْثُمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ. وَإِذْمَا؛ نَحْوُ: إِذْمَا تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ. وَأَنَّى؛ ....

گروي

قوله: (ومهما)، وهي لم تُستعمل إلَّا شرطيَّة، لكنِ استعمل استعمال (ما) الشَّرطيَّة؛ أَيْ: لعموم ما لا يَعقل، وهو الأكثر، وحكمها حينئذٍ في الإعراب حكمها، ومِن هنا يُعلَم أنَّه لو ذُكرت بجنب (ما) بلا فاصلٍ لكان النَّظْم أحسن، وقد تُستعمل بمعنى (مَتَى)، وحينئذٍ إعرابها كإعراب الظُّروف، وسيأتي بيان إعرابها.

ثمَّ الصَّحيح أنَّ (مهما) كلمةٌ أصليَّةٌ؛ إذِ الأصل في الحروف والأسماء الغير المُتمكِّنة عدم التَّركيب؛ وقيل: أصلها (ما) زِيدت عليها (ما) أُخرى، فصار (ما ما) قُلبَت الألف المتَوسِّطة (ها)، فصار (مهما)، ويؤيِّده كَثْرة استعمالها بمعنى (ما).

قوله: (مَهْمَا تَأْتِنِي أُكْرِمْكَ) إنْ كان بمعنى (ما) فهو مفعولٌ به لفعل الشَّرط، وإنْ كان بمعنى (مَتَى) فمفعولٌ فيه.

قوله: (أين)، وقد تلحق بآخرها (ما)، وعلى كِلا الوجهين جازمةٌ إذا كانت متضمِّنة لمعنى (إنْ)، ومفيدةٌ لعموم المكان؛ نحو: أَيْنَ، أو أَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ؛ أَيْ: في أَيِّ مكانٍ تكن أنتَ أكنْ فيه، وجاءت مُجرَّدةً عن (ما) للاستفهام عن مكان الفعل؛ نحو: أَيْنَ زَيْدٌ؟ وَأَيْنَ صَلَّيْتَ؟

قوله: (وحيثما... إلخ) اعلم أنَّ (حيثما) و(أَنَّى) بمنزلة (أين) في عموم المكان، و(إذ ما) بمنزلة (مَتَى) في عموم الزَّمان، فالأنسب ذكر الظُّروف الزَّمانيَّة مرتبةً أيضاً.

واعلم أيضاً أنَّهما إذا كانا مُجرَّدين عن (ما) ليستا من الأسماء الجازمة؛ لعدم تضمُّنهما لمعنى الشَّرط، بلْ هما حينئذٍ ممَّا التزم فيه الإضافة المنافيَة للتَّضمِين المذكور، وبعد لحوق (ما) الكافَّة عن الإضافة بهما صَلحتا لذلك.

قوله: (أَنَّى)؛ أَيْ: (أَنَّى) الشَّرطيَّة؛ إذْ هي الجازمة للمضارع، وهي بمنزلة (أين) شرطاً واستفهاماً، وجاءت بمعنى (كيف)؛ نحو قوله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]؛ أَيْ: كيف شئتم بشرط أنْ يكون المأتي به جانبَ القُبُل.

نَحْوُ: أَنَّى تَفْعَلْ أَفْعَلْ).

○ ○ ○

النَّوْعُ الثَّامِنُ: أَسْمَاءٌ تَنْصِبُ أَسْمَاءً نَكِرَاتٍ

(النَّوْعُ الثَّامِنُ: أَسْمَاءٌ تَنْصِبُ أَسْمَاءً نَكِرَاتٍ) صفة (أسماء) نَصبُه بالكسر؛ لأنَّه جمعُ مؤنَّثٍ سالم. (عَلَى التَّمْيِيزِ)؛ أيْ: نصباً كائناً على التَّمييز، فهو مفعولٌ مطلقٌ مجازيٌّ، (وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَسْمَاءٍ: الأَوَّلُ: «عَشَرَةٌ» ....

گروي

واعلم أنَّ الأسماء الثَّلاثة الأُوَل لا تكون ظروفاً قَطُّ، وقد ذكرنا ضابط إعرابها؛ وأمَّا الظُّروف فضَابط إعرابها هو:

إنْ كانت شرطيَّة كما في أمثلة المتن تكون منصوبةً بتقدير (في) مفعولاً فيه لفعل الشَّرط، ويقدَّر للجزاء لفظة (في) عند الأكثرين، وبالعكس عند البعض.

وإنْ كانت استفهاميَّة؛ فإنْ وقع بعدها الفعل؛ نحو: مَتَى جِئْتَ؟ وَأَيْنَ جَلَسْتَ؟ وكذلك المفعول فيه لذلك الفعل منصوبٌ به بتقدير (في)، وإنْ كان بعدها اسم تكون الظُّروف خبراً[1] مقدَّماً عليه لاقتضائه الصَّدارة.

قوله: (أَنَّى تَفْعَلْ أَفْعَلْ) إنْ كان بمعنى (ما) فهو مفعولٌ به لفعل الشَّرط، وإنْ كان بمعنى (مَتَى) فمفعولٌ فيه.

قوله: (النَّوع الثَّامن: أسماء ... إلخ) الأَحْسَن في تَرْتيب ذِكْرِ هذا النَّوع، عدُّها عَقِيب الحروف النَّاصبة للاسم؛ لِمناسبتهما في نصب الأسماء.

قوله: (على التَّمييز)، وهو في اصطلاحهم: ما يرفع الإبهام عن مفرد؛ كما في تمييز أسماء العدد، أو عن نِسبةٍ في الجملة؛ نحو: طَابَ زَيْدٌ نَفْساً، وهو نَكِرةٌ دائماً، وما جاء في الأشعار معرفةً، فشاذٌ مِن ضرورة الشِّعر.

قوله: (أَيْ: نصباً على التَّمييز) الأَوْلى: نصباً كائناً على التَّمييز، فافهم.

قوله: (فهو مفعولٌ مطلقٌ مجازيٌّ) صفةٌ للمفعول المطلَق الحقيقيِّ المحذوف.

قوله: (الأَوَّل: عشرة ... إلخ) اعْلَم أنَّ أُصُول أسماءِ العدد اثني عشر لفظاً: الواحد

---

(١) فيه إشارة إلى أنه نوع واحد من الألفاظ، وبذلك الاعتبار يجوز عدها واحداً من عوامل النصب لإفراد واحد كالعشرة. اهـ منه.

إِذَا رُكِّبَتْ مَعَ «أَحَدٍ»)؛ أيْ: تنصب العَشَرَة أسماءً نكِرات على التَّمييز، إذا رُكِّبت (عَشَرة) مع (أحَد)، فـ(إذا) منصوب المحلِّ على الظَّرفيَّة؛ لتنصب المُقدَّر بقرينة المقام، ....

گروي

إلى العشرة، ومائةٌ، وألفٌ، والبواقي مفرَّعةٌ عنها:

إمَّا بالتَّثنية والجمع حقيقةً أو حكماً؛ نحو: مائتين، وألفَين، ومئات، وألوف، وعِشرين وأخواته.

أو بالتَّركيب التَّضمُّني؛ كأحدَ عشر إلى تسعةَ عشر.

أو بالعطف؛ نحو: أحدٌ وعشرون إلى تسعةٍ وتسعين.

ثمَّ إنَّ في كلٍّ منها إبهاماً باعتبار المعدود يَقتضي تمييزاً يرفعه، إلَّا الواحد والاثنين؛ استِغناء عنه بما يدلُّ بمادته على جنس المعدود، وبهيئته على العدد؛ نحو: عِنْدِي رَجُلٌ أو رَجُلَانِ مثلاً، فتمييز الثَّلاثة إلى العشرة مجموعٌ ومجرورٌ بإضافتها إليه، ومُميِّز مئة وما فوقها إلى غير النِّهاية مفردٌ مجرورٌ بالإضافة أيضاً، وتمييز ما بين العشرة والمئة مفردٌ منصوبٌ؛ لتعذر[1] الإضافة، والعامل في نصبِه هي الأعداد المذكورة، وأمَّا كونُ بعضِها من العوامل السَّماعيَّة، وبعضِها من القياسيَّة فغير مفهومٍ من كلامهم، بلْ ممَّا انفرد به المصنِّف، وذلك تفرقةٌ من غير فارِق.

قوله: (إذا رُكِّبت) العشرة.

قوله: (مع أحد . . . إلخ)؛ أيْ: تركيباً تضمُّنيًّا بتقديم الواحد على العشرة، ولا يخفى أنَّ هذا صريحٌ في أنَّه زَعم أنَّ ناصب التَّمييز هو لفظ (عشرة) وحدها، لكنْ وقت تركيبها مع واحد من الوحدات لا المجموع المركَّب، وليس كذلك، بل العامل النَّاصب له هو المجموع، فالصَّواب أنْ يقولَ: الأوَّل نوع المركَّب التَّعداديّ التَّضمُّني.

هذا، وقد يُقال: على تقدير تسليم ما زعمه، الصَّواب: الأوَّل عشرة إذا رُكِّبت مع أحد، أو اثنين إلى تسع، أو يقول: الأوَّل عشر إذا رُكِّب مع أحد إلى تسعة.

---

(١) أما في العقود فلأنه لا يمكن الإضافة مع بقاء النون لوقوعها بين المضاف والمضاف إليه، ولا يجوز حذفها لأنها ليست نون الجمع حقيقة. وأما في المركبات فلأنهم كرهوا أن يصيروا ثلاثة أسماء كالاسم الواحد. اهـ منه.

يُقال في المذكَّر: أحد عشر رجلاً، واثنا عشر رجلاً، وثلاثة عشر رجلاً، وأربعةَ عشرَ رجلاً . . . إلى تسعة عشر رجلاً.

ويُقال في المؤنَّث: إحدى عَشْرة امرأة، واثْنَتا عشْرةَ امرأةً، وثلاثَ عَشْرةَ امرأةً، وأربعَ عَشْرة امرأةً . . . إلى تسعَ عَشْرةَ امرأةً.

وإنَّما قال: (إذا رُكِّبت مع أحد)؛ لأنَّها إذا لم تتركَّب تُضاف إلى تمييزِه، وتجرُّه؛ نحو: عَشرةُ رجالٍ.

گروي

أقول: يمكن أنْ يُجاب عنه بأنَّه لم يلاحظ خصوص التَّذكير والتَّأنيث، بلْ أراد لفظ (العشرة) مطلقاً، تأمَّل.

قوله: (يقال في المذكَّر: أحد. . . إلخ) اعلم أنَّ الأصل في كلِّ شيءٍ كونُ المؤنَّث منه بعلامة التَّأنيث، والمذكَّر منه بدونها، فواحدٌ واثنان من أسماء العدد باقِيان على هذا الأصل، وأمَّا باقي الوحدات من الثَّلاثة إلى العشرة، فعلى عكسِ سائر الأشياء، هذا في حالة إفرادها.

وأمَّا في حالة تركيب (العشرة) مع ما دونها، فيقال في المذكَّر: أحد عشر رجلاً، واثنا عشر رجلاً؛ تنبيهاً بتذكِير الجزءين معاً على ما هو الأصل في غير أسماء العَدد، وفيما فوقَهما يقال: ثلاثة عشر رجلاً إلى تسعة عشر رجلاً، بتأنيث الجزء الأوَّل بقاءً له على حالة الإفراد، وتذكِير الثَّاني كراهةَ اجتماع علامتَي التَّأنيث فيما هو كالكلمة الواحدة، ويُقال في المؤنَّث: إحدى عشرة، واثنتا عشرة امرأة، بتأنيث الجزءين معاً كما هو الأصل فيما عدا الأعداد، ويقال فيما فوقَهما: ثلاث عشرة امرأة إلى تسعَ عشرة، بتذكِير الأوَّل بقاءً له بحاله قبل التَّركيب، وتأنيث الثَّاني لحصول الفرق بينهما بالجزء الأوَّل، فعاد الثَّاني إلى ما هو الأصلُ في سائر الأشياء.

وههنا فوائدُ لا بدَّ من التَّنبِيه عليها:

أحدها: أنَّ تَمِيماً يكسرون الشِّين من (عشرة) في جميع تراكيب المؤنَّث؛ تحرُّزاً من توالي أربع فتحات أو خمس مع ثِقَل التَّركيب، والحجازيُّون يُسَكِّنونها لذلك، وهي اللُّغة الفصيحة؛ إذ السُّكون أخفُ، وجاء فتحُها قليلاً.

وثانيها: أنَّ كِلا جزءي المركَّبات التَّضمُّنية مبنيَّان على الفتح، إلَّا اثنا عشر واثنتي عشرة، فإنَّ الجزء الأوَّل منهما معربٌ؛ لمشابهته بالمضاف في سُقوط النُّون عند التَّركيب.

(أَوِ(اثْنَيْنِ) إِلَى (تِسْعَةٍ)؛ نَحْوُ: عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً. وَالثَّانِي: (كَمْ) لِلاسْتِفْهَامِ؛ نَحْوُ: كَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ)، وإنَّما قال: (للاستفهام)؛ ....

گروي

وثالثها: أنَّ الأصل في (ثماني عشر): فتح الياء على طِبق نظائره في فتح الأوَّل، وجاز إسكانها للتَّخفيف؛ تشبيهاً بـ(معديكرب)، وشذَّ حذفُها مع بقاء النُّون على الكسر، وجعلها مفتوحة، لكنَّ الثَّاني أوْلى.

ورابعها: أنَّ لفظ (أحد) مرادف واحد، ومخفَّفة بحذف الألف، وتبديل كسرة الحاء فتحة، وقَلْب الواو همزة، و(إحدى) مؤنثه، وهما الواقعان جزء المركَّب لا (واحد) و(واحدة)؛ لخفتهما، وثقل التَّركيب.

قوله: (أو اثنين إلى تسعة)، وقد وجدت في بعض نُسخ المتن بعد هذا الكلام: (وعشرون إلى تسعين)، فإنْ ثَبت هذا القول من المصنِّف لا بدَّ أنْ يُراد: وعشرون وأخواته إذا رُكِّبت كلٌّ منها مع الوحدات بالعطف عليها لا مطلقاً، أعمّ منْ أنْ تكون منفردة أو مركَّبة معها؛ لأنَّ المصنِّف عدَّ العقود المنفردة من العوامل القياسيَّة، فكيف يصحُّ عدُّها من السَّماعيَّة أيضاً؟ وبعد: يَرِد على ما في هذه النُّسْخة: أنَّه لا يجوز اعتبار (عشرة) و(عشرون) كليهما عاملاً واحداً، والتَّعبير عنهما بـ(الأوَّل)، بلْ ينبغي أنْ يقول في الإجمال: وهي خمسة أسماء الأوَّل: عشرة، والثَّاني: عشرون، وأنْ يُمثِّل منه أيضاً، مع أنَّ في عدِّ العقود في حالة التَّركيب من العوامل السَّماعيَّة، وفي حالة الانفراد من القياسيَّة ممَّا لا يظهر له وجهٌ وجيه، فالنُّسْخة الصَّحيحة هي الَّتي كان متروكاً فيها ذلك القول؛ إشعاراً ورمزاً إلى أنَّه اعتبر عشرين وأخواته منفردة ومركَّبة مع الآحاد من العوامل القياسيَّة.

قوله: (والثَّاني: كَمْ) بفتح وسكون.

قوله: (للاستفهام)؛ أَيْ: للسُّؤال عن العدد المَسْؤُول عنه، والظَّرف المُستقرُّ صفة (كم)؛ أَيْ: كم الكائن للاستفهام؛ احترازاً عن (كم) الخبريَّة، كما سيشير إليه الشَّارح.

قوله: (كَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ) (كم): اسم استفهام مبتدأ بدون تأويله بالمعرفة؛ بناءً على ما ذهب إليه سِيبَوَيْهِ من جواز وقوع أسماء الاستفهام مبتدأ مع نكارتها، وقيل: معرفة؛ لأنَّه في تأويل المعرفة؛ أَيْ: هذا العدد، أو ذلك العدد من الرجال عندك، وقيل: إنَّه مخصوص بالتَّمييز. (رجلاً): منصوب تمييزٌ له. (عندك) ظرفٌ مُستقرٌّ خبره. والنَّاصب

لأنَّ (كَمْ) الخبريَّةَ تُضاف إلى تمييزِها، وتجرُّه؛ ....

گروي

للتَّمييز هو (كم)؛ لأنَّه تامٌّ بالتَّنوين المُقدَّر، وإنَّما اقتضى التَّمييز؛ لأنَّه سؤالٌ عن عدد الشَّيء، فلا بدَّ من ذكره بعده تميُّزاً وبياناً لجنس المعدود على قياس أسماء العدد، ولا يكون تمييز (كم) الاستفهامية إلَّا مفرداً منصوباً؛ لأنَّه لمَّا كان للعدد، حُمِل على العدد الوسط منه[1] في إفراد التَّمييز ونصبه؛ إذْ خير الأمور أوسطها، ووُجِّه أيضاً بأنَّه لمَّا كانت الخبريَّة مقدَّمة، جُعل تمييزها كالطَّرفين؛ إذِ الطَّرف مقدَّمٌ على الوسط، فجُعل تمييز الاستفهامية مثلَ تمييز الوسط؛ فرقاً بينهما.

قوله: (لأنَّ كم الخبريَّة ... إلخ) سمِّيت بها؛ لأنَّ الجملة المُصدَّرة بها خبريَّة.

فإنْ قيل: تصريحهم بأنَّ (كم) الخبريَّة لإنشاء التَّكثير ينافي كون تلك الجملة خبريَّة؟

أجيب: بأنَّ كونها لإنشاء التَّكثير لا يُخرج الكلام المُصدَّر بها عن الخبريَّة ولا يُنافيها؛ لأنَّ إنشاء التَّكثير راجعٌ إلى استكثار متعلِّق الحكم الخبريِّ.

قوله: (تضاف إلى تمييزه وتجرُّه) فلا يكون تمييزه إلَّا مجروراً بالإضافة، ولكنْ يكون مفرداً تارةً، ومجموعاً أُخرى؛ تقول: كَمْ رَجُلٍ عِنْدِي، وَكَمْ رِجَالٍ عِنْدِي، كما تقول: مِئَةُ ثَوبٍ، وَثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ؛ حملاً له على مرتبَتي العدد القليل والكثير؛ دفعاً للتَّحكُّم، أو يُقال: لمَّا كانت كنايةً عن العدد الكثير حُمِل عليه، وجُعِل تمييزه مفرداً مثل تمييزه، وإنَّما خالفه في مجيء تمييزه جمعاً؛ لأنَّ العدد الكثير دالٌّ على الكثرة صراحةً، و(كم) كنايةٌ عنها، فجُعل جمعيَّة تمييزه كالنَّائب عن التَّصريح بها.

هذا، وتُزاد (من) البيانيَّة على تمييز (كم) الخبريَّة كثيراً، وعلى تمييز الاستفهاميَّة قليلاً؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾ [النَّجم: ٢٦]، ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الأعراف: ٤]، ويجوز الفصل بين (كم) الاستفهاميَّة وتمييزها؛ نحو: كَمْ لَكَ غُلَاماً، وبين الخبرية وتمييزها أيضاً، لكنْ حين وقوعِ الفصل بينهما يصير تمييزها منصوباً؛ لتعذر الإضافة بسببِ الفصل، ومن ثَمَّة لو كان الفصل بينهما بفعل متعدٍّ وجب الإتيان بـ(من) الزَّائدة؛ دفعاً للالتباس بمفعوله؛ نحو قوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الدخان: ٢٥]. ومن جوَّز الفصلَ بين المضاف

(١) وهو من (أحد عشر إلى تسعة وتسعين)، ومميزه مفرد منصوب.

نحو: كَمْ رَجُلٍ عِنْدِي؛ ....

گروي

والمضاف إليه مطلقاً مع بقائه مجروراً يجرُّه بعد الفصل أيضاً؛ قال الشاعر[١]: [من الكامل]

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بنِ بَكْرٍ سَيِّدٍ [ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ]

بجرِّ (سيد) على أنَّه مضافٌ إليه لـ(كم) مع وجود الفصل.

قوله: (نحو: كَمْ رَجُلٍ عِنْدِي)، وقد عرفت ضابطةَ إعراب تمييز (كم) الاستفهاميَّة والخبريَّة، وأمَّا ضابطة إعراب (كم) هي:

أنَّه كلّ ما كان بعده فعلٌ غير عاملٌ في ضميره، ولا في المضاف إلى ضميره كان معمولاً منصوباً به: إمَّا مصدراً له، أو مفعولاً به، أو فيه، أو له، على طِبق ما هو مَدْلُول التَّمييز؛ تقول: كَمْ ضَرْبَةً ضَرَبْتَ؟ وَكَمْ رَجُلاً أَكْرَمْتَ؟ وَكَمْ يَوْماً أَوْ فَرْسَخاً سِرْتَ؟ وَكَمْ تَأْدِيباً ضَرَبْتَ زَيْداً؟ بنصب التَّمييز وتاء الخطاب في الاستفهاميَّة، وبجرِّ التَّمييز وتاء المتكلِّم في الخبريَّة.

وكلّ ما كان قبله حرف جرٍّ، أو مضافٌ: كان مجروراً بأحدهما؛ نحو: بِكَمْ دِرْهَماً اشْتَرَيْتَ؟ وَغُلَامَ كَمْ رَجُلاً ضَرَبْتَ؟ وَبِكَمْ رِجَالٍ مَرَرْتَ؟ وَعَبْدَ كَمْ رَجُلٍ اشْتَرَيْتَ؟

وإنْ لم يكن مدخولاً لحرف الجرِّ، ولا للمضاف، ولم يكن بعده فعلٌ أصلاً، أو كان بعده فعلٌ[٢] عاملٌ في ضميره، أو فيما يُضاف إليه كان: مرفوعاً مبتدأ فيما سوى الظَّرف عند سِيبَوَيْهِ، وما بعده خبره؛ نحو: كَمْ رَجُلاً صَحْبُكَ[٣]؟ وَكَمْ رَجُلاً صَحْبِي، أو عِنْدِي؟ وَكَمْ رَجُلاً ضَرَبْتَ، أَوْ ضَرَبْتَهُ، أَوْ ضَرَبْتَ غُلَامَهُ؟ وَكَمْ رَجُلاً شَتَمْتَهُ، أَوْ شَتَمْتَ غُلَامَهُ؟، وخبراً إنْ كان ظرفاً؛ نحو: كَمْ يَوْماً، أَوْ يَوْماً سَفَرُكَ، أَوْ سَفَرِي؟ فـ(كم) ههنا منصوبة المحلِّ:

---

(١) ينسب البيت للفرزدق، ولم أجده في «ديوانه»، انظر: «الكتاب» (٢/ ١٦٨)، و«شرح المفصل» (٣/ ١٧٣).
الشاهد: (كم في بني سعد بن بكر سيدٍ) حيث جرّ (سيد) بـ(كم) مع الفصل بينهما بالجار والمجرور (في بني).

(٢) وأعرض عن العمل فيه بواسطة العمل في ضميره. اهـ منه.

(٣) وفي هذا المثال: كم خبر، وما بعده مبتدأ عند غير سيبويه، ولا يجوز عندهم أن يكون مبتدأ، وإلا يلزم كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهو غير جائز، وسيبويه يجوّز ذلك في أسماء الاستفهام. اهـ منه.

أَيْ: كثيرٌ من الرِّجال عندي.

(وَالثَّالِثُ: (كَأَيِّنْ[١])؛ نَحْوُ: كَأَيِّنْ رَجُلاً عِنْدِي. وَالرَّابِعُ: (كَذَا)، وَهِيَ

گروي

داخلٌ تحت قاعدة النَّصب أولاً؛ باعتبار إعمال كائن المقدَّر فيه، وداخلٌ تحت قاعدة الرَّفع ثانياً؛ لقيام فاعله مقام عامله الَّذي هو خبر المبتدأ.

قوله: (أَيْ: كثيرٌ من الرِّجال عندي) أشار بهذا التَّفسير إلى أنَّه كنايةٌ عن العدد الكثير، ولذا قال بعضهم: إنَّ (كم) الخبري نقيض (رُبَّ)، فحمل عليه في خبريَّة ما بعده.

قوله: (والثَّالث: كأيِّن)، وهو مُركَّبٌ من (كاف) التَّشبيه و(أيٍّ)، وهو في الأصل مُعرب، لكن مُحِيَ عن الجُزءين معناهما الإفراديّ، وصار المجموع كاسمٍ مفردٍ بمعنى (كم) الخبريَّة، فصار تنوينه نوناً، وصار المجموع كاسمٍ مفردٍ مبنيًّا على السُّكون.

قوله: (نحو: كَأَيِّنْ رَجُلاً عِنْدِي) جعل المصنِّف (كأيِّن) ناصباً لتمييزه، وهو مخالفٌ لما هو في الرَّضِيّ حيث قال: ولم أعثر على منصوب بعد (كأيّن)، وقال بعضهم: يجب دخول (من) على مميِّزه، وذلك لأنَّه لو لم يُؤت بـ(من) وجب نصبه؛ لمجيئه بعد ما تمَّ بالنُّون، فكأنَّ تمييزه كتمييز (كم) الاستفهاميَّة مع أنَّه بمعنى (كم) الخبريَّة. [اهـ كلام الرَّضِيّ][٢]

هذا، ونقل عن سِيبَوَيْهِ أنَّ (كأَيِّنْ) بمعنى (رُبَّ) لا بمعنى (كم)؛ لأنَّه يصحُّ أنْ يُقال: كَمْ لَنَا؟ بحذف التَّمييز، ولا يصحُّ: كَأَيِّنْ لَنَا، بحذفه كما لا يصحُّ: رُبَّ لَنَا بحذف مجروره.

قال الرَّضِيّ: وذلك ليس بدليل واضح؛ لأنَّ (كم) لكثرة استعمالها جاز حذف تمييزها، وليس (كأيِّنْ) مثله في كثرة الاستعمال، و(رُبَّ) حرف جرٌّ لا يحذف مجروره. [اهـ كلام الرَّضِيّ][٣]

قوله: (وكذا) مبنيٌّ على السُّكون؛ لأنَّ (ذا) في الأصل اسم إشارة، فتدخل عليه (كاف) التَّشبيه، فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة، وبقي (ذا) على أصل بنائها.

---

(١) اسم مركب من كاف التشبيه وأيٍّ المنونة، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نوناً، ومَنْ وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف. اهـ «مغني اللبيب» (١/ ٢٠٩-٢١٠).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٣/ ١٦٥) بتصرف من المحشي.

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٣/ ١٦٥) بتصرف من المحشي.

كِنَايَةٌ عَنِ العَدَدِ؛ نَحْوُ: عِنْدِي كَذَا دِرْهَماً).

○ ○ ○

گروي

قوله: (كنايةٌ عن العدد)، وجاء كناية عن غير العدد؛ نحو: خَرَجْتُ يَوْمَ كَذَا، عن يوم الجمعة، أو غيره.

قوله: (عندي كذا درهماً) قال الرَّضِيّ: والتَّمييز بعد (كذا) و(كأيِّنْ) في الأصل تمييزٌ عن الكاف، لا عن (ذا) و(أيّ)، كما في: مِثْلُكَ رَجُلاً؛ لأنك تُبيِّن في: كَذَا رَجُلاً، وَكَأَيِّنْ رَجُلاً، أنَّ مثل[1] العدد المبهم من أيِّ جنسٍ هو، ولم تُبيِّن العدد المبهم المشار إليه بـ(ذا) و(أيّ) حتَّى يكون تمييزاً عنهما. انتهى[2].

وقوله: (في الأصل) إشارةٌ إلى أنَّه بعد ما صار المجموع كلمةً واحدةً لا يُراد ذلك، بلْ يُراد بتمييزهما بيان جنس المعدود الَّذي عُبِّر عن عدده بـ(كذا) و(كأيِّنْ) تعبيراً على وجه الكناية.

وههنا فائدةٌ لا بدَّ من التَّنبيه عليها، وهي: أنَّ النُّحاة اتَّفقوا على أنَّ الاسم التَّامَّ بالتَّنوين، أو بنون التَّثنية، أو بنون شبه الجمع، أو بالإضافة يشبه الفعل التَّامّ بفاعله[3]، فكما أنَّ الفعل التَّامّ به يُنصب المفعول، كذلك الاسم التَّامّ بواحدٍ منها يَنصب ما بعده على التَّمييز.

ثمَّ لمَّا وجدوا بالتتبع أنَّ ما بعد مثل: (أحد عشر)، و(كم)، و(كأيِّن)، و(كذا) كان منصوباً تمييزاً لها، حكموا بتقدير التَّنوين فيها؛ خوفاً من خَرْم قاعدتهم؛ مُسْتدلِّين في ذلك بأنَّ كلَّ تنوينٍ لم يَسقط بالإضافة كلام التعريف ينبغي أن تكون مقدَّرة، هذا ما عليه الجمهور، ومنهم من ذهب إلى أنَّ المُتمِّم فيما عدا (كم) هو التَّركيب النَّازل منزلة الإضافة، والمُتمِّم له هو التَّنوين المُقدَّر، ومنهم من ذهب إلى أنَّ المُتمِّم لـ(كأيِّن) النُّون الملفوظة فيه النَّازلة منزلة نون (عشرين) إنْ كان نوناً، أو التَّنوين الملفوظ إنْ كان تنويناً[4] على خلاف في ذلك.

---

(١) المستفاد من كاف التشبيه. اهـ منه.

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٣/ ١٥١).

(٣) بخلاف الاسم التام بلام التعريف، فإنه لا يشبه الفعل التام بالفاعل؛ إذ الفاعل متأخر عن الفعل واللام متقدم على الاسم، ولذا لا يعمل المعرف باللام عمل المنون، وإن كان اللام من المتممات للاسم. اهـ منه.

(٤) يؤيده أنه كان تنويناً في الأصل، والقائل بكونه تنويناً يمنع جواز كتابة صورته إلا في الكتب التعليمية. اهـ منه.

النَّوْعُ التَّاسِعُ: كَلِمَاتٌ تُسَمَّى: أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ

(النَّوْعُ التَّاسِعُ: كَلِمَاتٌ تُسَمَّى: أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ). (تُسمَّى): ....

كروي

وإذا أَوْعَيْتَ ما تلونا عليك فاستمع لِما نقول، وهو: أنَّ ما ذهب إليه المصنِّف، ونسبه إلى الشَّيخ الجُرْجَانِيِّ من جعل ما هو التَّامُّ بالتَّنوين المُقدَّر من العوامل السَّماعيَّة، والتَّامُّ بالملفوظ من القياسيَّة، ليس معلوماً من صرائحهم، ولا من إطلاقاتهم، بلْ ممَّا تفرَّد به الشَّيخ، مع أنَّ ذلك تَفْرِقةٌ من غير فارق، كذا قِيل.

أقول: يمكن أنْ يُجابَ عنه بأنَّ الشَّيخ - رحمه الله تعالى - قائلٌ بأنَّ كلَّ ما عُلِم وظَهر تماميَّته بأحد الأشياء الأربعة، فهو ناصبٌ للتَّمييز قياساً مُطَّرِداً، وما لم يُعلم ولم يظهرْ تماميته بأحدها، فمقصورٌ على ما سُمع، وتقدير التَّنوين فيها غير مُسلَّم عنده، لِمَ لا يجوز أنْ يكون عملها لغير ذلك، بلْ لِمَ لا يجوز أنْ يكون الاسم الغير التَّامّ عاملاً[1].

وقيل في الجواب: إنَّ الشَّيخ أيضاً حاكمٌ بتقدير التَّنوين في النَّواصب الأربعة، لكنَّه يُفرِّق بين الملفوظة والمقدَّرة؛ فإنَّ التَّامَّ بالملفوظة أقوى مشابهةً بالفعل، فيقول في ضابطة القياسات: كلُّ ما شابه الفعل مشابهةً كاملةً بأنْ كان متمِّمُه ملفوظاً، فهو ناصبٌ للتَّمييز قياساً مُستمرًّا، وما سواها مقصورٌ عملها على السَّماع، ثمَّ لمَّا تتبع لم يطَّلع على ما كان خارجاً عن القياس المذكور إلَّا على هذه الكلمات الأربع، ومن ثَمَّة جعله منحصراً فيها حصراً استقرائيًّا.

قوله: (النَّوع التَّاسع: كلماتٌ) أقول: ذكر أسماء الأفعال بعد الأسماء النَّاصبة للتَّمييز؛ لمناسبة بعضها النَّاصب معها في عمل النَّصب، ثمَّ ذكر البعض الرَّافع اندراجاً لجميعها في سلكٍ واحدٍ.

قوله: (تسمَّى أسماء الأفعال)؛ أيْ: أسماءً معانيها معاني الأفعال، والَّذي حملهم[2] على أنْ قالوا: إنَّها ليست بأفعال مع تأدِيتها معاني الأفعال؛ مخالفتُها للأفعال صيغةً،

---

(١) ألا ترى أنهم حكموا بأن العامل في نصب التميز في: نعم رجلاً زيد، وربه رجلاً هو الضمير، مع أنه لا قائل بكون الضمير تامًّا بالتنوين المقدر. اهـ منه.

(٢) كأنه قيل: إذا كان معانيها معاني الأفعال، فما وجه حكمهم بأنها أسماء الأفعال، وما الحامل الباعث لهم على ذلك، فأجاب كما ترى. اهـ منه.

فعل ما لم يُسمَّ فاعلُه، والقائم مقامَ الفاعل مُستكِن فيه، و(أسماء): مفعوله الثَّاني، والجملة صفةُ (كلمات).

(**بَعْضُهَا تَنْصِبُ**)؛ لتضمُّنها معنى المُتعدِّي، (**وَبَعْضُهَا تَرْفَعُ**)؛ لتضمُّنها معنى اللَّازم، ....

گروي

وقبولاً لما لا تَقبله الأفعال كالتَّنوين ولام االتَّعريف، وليس المعنى: أنَّها موضوعةٌ لِصِيَغ الأفعال، على أنْ يكون (رُوَيْدَ) مثلاً موضوعةً لصيغة (أَمْهِلْ) كما زعم بعضهم؛ إذِ العربيّ الفصيح كثيراً ما يقول: صَهْ، ولم يَخطُر بباله لفظ (اسْكُتْ)، بلْ ربَّما لم يَسمعه، كذا قال الرَّضِيّ(١)، وهو المَرضي عند المحقِّقين.

لكنْ بقي أنَّه على هذا(٢) ينتقض تعريف الاسم جمعاً، وتعريفُ الفعل منعاً.

وأجيب: بأنَّ المُراد باقتران المعنى بأحد الأزمنة في تعريف الفعل، وبعدمه في تعريف الاسم: الاقتران وعدمُه بحسَب أصل الوضع، ولا شكَّ أنَّ معاني أسماء الأفعال ليست مقترنةً بحسب أصل الوضع؛ إذْ منها ما هو مصدرٌ في الأصل كـ(رُوَيْدَ)، ومنها ما هو ظرفٌ، أو جارٌّ ومجرور، إلى غير ذلك.

قوله: (فعل ما لم يُسمَّ فاعله) خبرٌ لـ(هو) العائد إلى (تسمَّى)، والمعنى: هو فعل مفعولٍ لم يُذكر فاعله، وإضافة الفاعل إليه لأدنى مُلابسة(٣).

قوله: (والقائم مقام الفاعل) من وضع الظَّاهر موضع الضَّمير؛ لِبيان أنَّ مفعول الفعل الَّذي لم يُذكر(٤) فاعله يقوم مقامه، ويُسند إليه الفعل.

قوله: (بعضها ترفع) تأنيث الفعل المُسند إلى ضمير البعض مع تذكِيره، باعتبار أنَّ ذلك البعض جماعةٌ من العوامل، أو باعتبارِ اكتساب التَّأنيث من العوامل.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٣/ ٨٣) بتصرف من المحشي، ومثله في «الفوائد الضيائية» للجامي، انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٢٥٨).

(٢) أيْ: أسماءٌ معانيها معاني الأفعال، وليس المعنى: أنَّها موضوعةٌ لصيغ الأفعال، على أنْ يكون (رُوَيْدَ) مثلاً موضوعةٌ لصيغة (أَمْهِلْ). اهـ منه.

(٣) وأما إضافة فعل إلى ما مراداً به المفعول فلاعتبار إسناده إليه وعمله فيه، فملابسته معه أقوى وأكمل من ملابسة الفاعل معه. اهـ منه.

(٤) أو على حذف مضاف؛ أي: فاعل فعله الواقع عليه، أو لنوع من التجوز كحذف المضاف؛ أي: لم يسم فاعل الفعل الذي وقع عليه، فحذف الفعل وأوصل. اهـ منه.

(وَهِيَ تِسْعُ كَلِمَاتٍ) بحكم الاستقراء.

(النَّاصِبَاتُ مِنْهَا سِتُّ كَلِمَاتٍ: (رُوَيْدَ)؛ نَحْوُ: رُوَيْدَ زَيْداً؛ أَيْ: أَمْهِلْهُ).

(رُوَيْدَ): اسم مرفوع المحلِّ مبتدأ، وفاعله مُستكن فيه، وهو (أنت) سادٌّ مَسَدَّ الخبر، و(زيداً): مفعول به، والمبتدأ مع السَّادِّ مَسَدَّ الخبر جملة فعليَّة.

گروي

قوله: (وهي)؛ أيْ: أسماء الأفعال مُطْلقاً.

قوله: (تسع كلمات) أقول: دَعْوَى حَصْره فيها باطلٌ، بلْ لا حَصْر لعددها، وأيضاً حَصْر النَّواصب في سِتٍّ والرَّافعة في ثلاث باطل، فإنَّ (صَهْ) بمعنى اسكت، و(مَهْ) بمعنى اكفف منها، مع أنَّهما لم يُذكَرا في هذا الكتاب، لكنْ يمكن حصرُها باعتبار المعنى في نوعَين بأنْ يُقال: إنَّها إمَّا بمعنى الأمر أو الماضي، كما قاله ابْنُ الحَاجِبِ في «الكَافِيَة»[1].

قوله: (رُوَيْدَ) بضم الأوَّل، وفتح الثَّاني، وسكون الياء.

أصله (إِرْوَاداً) مصدر (أَرْوَدَ) بمعنى (أَمْهِلْ) خفِّف بحذف الزَّائد، ثمَّ صُغِّر وجُعل مرادفاً للأمر من ذلك الباب، فمعنى: رُوَيْدَ زَيْداً، أَمْهِلْ.

وقد يُستعمَل بالمعنى المصدريِّ مضافاً إلى المفعول، فيعرب حينئذٍ على حسَب العوامل؛ نحو: أَعْجَبَنِي رُوَيْدَ زَيْدٍ مثلاً.

وقد يُجعل وصفاً للمصدر؛ نحو: سِرْتُ سَيْراً رُوَيْداً؛ أَيْ: قليلاً.

وقد يُحذف المصدر الموصوف به، وأُقيم هو مُقامَه؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ [الطارق: ١٧]؛ أَيْ: إمهالاً يسيراً قليلاً.

قوله: (مرفوع المحلِّ مبتدأ) كون أسماء الأفعال مبتدأ، وفاعلها سادَّ مَسَدَّ الخبر مذهب كثيرٍ من النُّحاة، ومنهم مَنْ ذهب إلى أنَّها مبتدأ لا خبر لها، ومنهم مَنْ قال: إنَّها لا محلَّ لها من الإعراب، ومنهم مَنْ مال إلى أنَّها منصوبة المحلِّ على أنَّها مفعولاتٌ مطلقةٌ لفعلٍ مُقدَّرٍ مناسبٍ لمعنى ذلك الاسم؛ مثلاً: ففي (رُوَيْدَ) يُقدَّر (إِرْوَاداً) أو (أَمْهِلْ)، وفي (بَلْهَ) يقدر (دَعْ)، وفي (دُونَكَ) يقدر (خُذْ)، وفي (عَلَيْكَ) الْزَمْ . . . وهكذا، وردَّ مذهبه بأنَّه يلزم على هذا[2] أنْ تكون أسماء الأفعال أسماءَ المصادر، فيلزم

(١) «المجموعة النورية» (٢/ ٢٥٥).

(٢) أي: على أنها مفعولات مطلقة.

(وَ(بَلْهَ)؛ نَحْوُ: بَلْهَ زَيْداً؛ أَيْ: دَعْهُ. وَ(دُونَكَ)؛ نَحْوُ: دُونَكَ زَيْداً؛ أَيْ: خُذْهُ. وَ(حَيَّهَلَ)؛ نَحْوُ: حَيَّهَلَ الثَّرِيدَ؛ أَيِ: ائْتِها. وَ(عَلَيْكَ)؛ نَحْوُ: عَلَيْكَ زَيْداً؛

گروي

من ذلك أنْ لا يُضمر الفاعل فيها، كما لا يُضمر في المصادر، وبأنّه يَلزم أنْ يكون العامل في المرفوع والمنصوب بعدها الفعل المُقدَّر أصالةً، وإنَّما تعمل الأسماء نيابةً عنها، فعند ذِكر الفعل يَعود إلى عمله، وذلك خلاف الظَّاهر.

قوله: (وَ(بَلْهَ)؛ نَحْوُ: بَلْهَ زَيْداً؛ أَيْ: دَعْهُ)، وإعرابه كإعراب: رُوَيْدَ زَيْداً، وهو أيضاً مصدرٌ في الأصل، يدلُّ على ذلك استعماله مصدراً؛ نحو: أَعْجَبَنِي بَلْهَ زَيْداً مثلاً.

قوله: (وَدُونَكَ)، وهو في الأصل ظرفٌ بمعنى (عِنْدَ) رُكِّبت مع (الكاف)، وجُعل المجموع اسم فعل؛ بمناسبة أنَّ الظَّرف كثيراً ما يقوم مَقامَ الفعل، وكذلك (عَلَيْكَ) في الأصل جارٌّ ومجرورٌ جعل اسم فعل؛ بمناسبة أنَّ الجارَّ والمجرور أيضاً يَنوب مَنابَ الفعل.

قوله: (وَحَيَّهَلَ) وقد يتعدَّى بـ(على)، و(إلى)، و(الباء)؛ نحو قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلًا بِعُمَرَ»[1] بالتَّنوين، وفي رواية: «إلى عمر»، وفي أخرى: «على عمر»؛ أَيْ: أسرع إليه.

ويُستعمل أيضاً بالألف وبدونه، و(حَيَّهَلْ) بفتح الهاء وسكون اللَّام لغةٌ فيه، وبفتح اللَّام وسكون الهاء لغةٌ أخرى فيه.

وجاء كل من (حَيَّ) و(هَلَ) بمعنى الأمر؛ كقول المؤذن: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، وكقول النابغة[2]: [من الطويل]

أَلَا أَبْلِغَا لَيْلَى وَقُوْلَا لَهَا: هَلَا ... [فَقَدْ رَكِبَتْ أَمْراً أَغَرَّ مُحَجَّلَا]

لكن ليس بمعنى ائتِ وأَقبل، بل بمعنى انزجِر على ما قرِّر في «شواهد العيني». وقيل: أصل حيَّ على الصَّلاة: حيَّهل الصَّلاة، أبدل الهاء عيناً؛ لأنَّ حيَّ مُستعملٌ بـ(على) الجارَّة كما اشتهر، ولعلَّه لم يبعُد عن الصَّواب.

---

(١) هو قول عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه، انظر: «المستدرك» (٤٥٢٢)، «فضائل الصحابة» لأحمد (٣٤٠). وهو من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها، انظر: «المسند» لأحمد (٢٥١٥٢).

(٢) قائل البيت النابغة الجعدي يهجو فيه ليلى الأخيلية.

التخريج: «شرح المفصل» (٣/ ٤٠)، و«لسان العرب» (٢/ ٧٨٩).

الشاهد: استعمال (هلا) وحده بمعنى الأمر بعد فصله عن (حي).

أَيِ: **الْزَمْهُ. وَ(هَاءَ)؛ نَحْوُ: هَاءَ زَيْداً؛ أَيْ: خُذْهُ.)**. اعلم أنَّ هذه السِّتَّة سوى (هاء) يَستوي فيها المذكَّر، والمؤنَّث، والتَّثنية، والجمعُ، يُقال: يا زيدُ، يا زيدانِ، يا زيدونَ، يا هندُ، يا هندانِ، يا هِنداتُ، رُوَيدَ عمراً.

والمُسْتتر في الأوَّل (أنت)، وفي التَّثنيَةِ مُطلقاً (أنتما)، وفي الجمع المذكَّر (أنتم)، وفي الجمع المؤنَّث (أنتنَّ)، وكذا البواقي.

(وَالرَّافِعَاتُ مِنْهَا ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ: (هَيْهَاتَ)؛ نَحْوُ: هَيْهَاتَ زَيْدٌ؛ أَيْ: بَعُدَ).

كروي

قوله: (سوى هاء)، فإنَّه يتصرَّف فيه تصرُّف الأمر؛ تقول: هَاءَ هَاؤُمَا هَاؤُم، هَاءِ هَاؤُمَا هَاؤُنَّ، قال الله تعالى: ﴿هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]، فاعله عبارةٌ عن جمع المذكَّر، و(كتابيه) مفعولٌ لأحدهما على سبيل التَّنازع.

و(هَاكَ) لغةٌ فيه، وهو أيضاً متصرِّف؛ تقول: هَاكَ هَاكُمَا هَاكُمْ، هَاكِي هَاكُما هَاكُنَّ.

و(هَات) أيضاً لغةٌ فيه؛ تقول: هَاتِ هَاتِيا هَاتُوا، هَاتِي هَاتِيا هَاتِينَ، قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١١١].

قوله: (يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث . . . إلخ)؛ لأنَّ بعضاً منها كان في الأصل مصادر، وفيها تستوي الأمور الأربعة، فبعد نقلها عن معانيها المصدريَّة بقيت على ما كانت عليه، وحُمِل البواقي عليها في ذلك.

قوله: (هَيْهَاتَ) بفتح التَّاء بلا تنوين، وهو الأفصح الأشهر، ويجوز كسرها، وضمُّها كذلك، وبالحركات الثَّلاث مُنَوَّناً، وبسكون التَّاء، وحذفها، وإبدال الهاء الثَّانية همزة، وإبدال التَّاء كافاً أو نوناً مكسورة[1].

هذا، ثمَّ إنَّ أصلَه (هَيْهَيَة) على وزن (فَعْلَلَة)، قُلبت الياء الثَّانية ألفاً، وهي وإنْ لم تكن في الأصل مصدراً، لكنْ كانت على زنة المصدر الَّذي هو: قَوْقَاة مصدر قَوْقَى يُقَوْقِي

---

(١) وحكى الصاغاني فيها ستًّا وثلاثين لغة: هيهات، وأيهات، وهيهان، وأيهان، وهيهاء، وأيهاء، كل واحدةٍ من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منها منوّنة، وغير منوّنة، فتلك ست وثلاثون، وحكى غيره هيهاك، وأيهاك، بكاف الخطاب، وأيهاء وأيها وهيهاء. فهذه إحدى وأربعون لغة وكلها بمعنى بعد. اهـ «المجموعة الناصية» (٣/ ٤٥٩)، و«شرح التصريح على التوضيح» (٢/ ١٩٦).

(هَيْهَاتَ): اسم فعل مرفوع المحلّ مبتدأ، و(زيد): فاعله سادٌّ مَسَدَّ الخبر، والمبتدأ مع السَّادِّ مَسَدَّ الخبر جملة فعليَّة.

(وَ(سَرْعَانَ)؛ نَحْوُ: سَرْعَانَ ذَا إِهَالَةً؛ أَيْ: سَرُعَ). (سَرْعَانَ): مرفوع المحلّ مبتدأ، وفاعله (ذا)؛ أيْ: تلك الشَّاة، و(إهالةً): تمييزٌ من جملة (سَرْعَانَ)؛ أَيْ: سَرُعَ مع المبالغة؛ لأنَّ في (سَرْعَانَ) مبالغة ليست في (سَرُعَ).

كروي

قَوْقَاةً وقِيْقَاء، فحكمُها حكم ما كان منقولاً من المصادر في استِواء التَّذكير والتَّأنيث وغير ذلك.

قوله: (جملة فعليَّة) هذا بالنَّظر إلى المعنى، وأمَّا بالنَّظر إلى اللَّفظ فجملة اسميَّة.

قوله: (وسَرْعَانَ) بحركات السِّين، لكنَّ الفتح أفصح، وهو في الأصل مصدر سَرُعَ يَسْرُعُ سُرْعَةً، ولكنَّه دالٌّ على مبالغة السُّرْعَة، فإنَّ صيغة (فعلان) قَلَّما يخلو عن مبالغة، وبعد نقلِه وجعله اسم فعل بَقي على مُبالغته الأصليَّة.

قوله: (وفاعله (ذا)؛ أَيْ: تلك الشَّاة) أقول: لا بدَّ لِصحَّة هذا المثال أنْ يكون الشَّاة المُشار إليه بـ(ذا) مذكَّراً، وإلَّا لم يصحَّ استعمال (ذا) الموضوعةِ للمُشار إليه المذكور فيها.

إنْ قيل: هل يجوز تأنيث اسم الإشارة حين إرادة فردٍ مذكَّرٍ منها، باعتبار تأنيث لفظة الشَّاة المُشتملة على علامة التَّأنيث أم لا؟

قلتُ: لا يجوز؛ إذْ قُرِّر في محلِّه أنَّ اسم الجنس الَّذي هو بالتَّاء؛ نحو: شاة، وحمامة، ونملة إذا أُريد به فردٌ مذكَّرٌ من ذلك الجنس، وجب تذكِير الفعل[1] المسنَد إليه، بل لا يؤثِّر تأنيثه اللَّفظيُّ حينئذٍ إلَّا في منع الصَّرْف، والجمع بالألف والتَّاء، فحينئذٍ قول الشَّارح: (أَيْ: تلك الشَّاة) بتأنيث اسم الإشارة ليس على ما ينبغي.

قوله: (أَيْ: سَرُعَ مع المبالغة) وَجْه المبالغة فيه ما قرَّرناه لك آنفاً.

وقال بعضهم: إنَّ أسماء الأفعال كلَّها لا تخلو عن المبالغة سِيَّما الثَّلاثة الأخيرة، وقال: بلِ الغرض من وضعها المبالغة مع الاختصار في بعض، لكنْ لم يَلْتفت الشَّارح إلى مذهبه حيث قال في تفسير هيهات: (أَيْ: بَعُد)، ولم يقل: مع المبالغة.

(١) وهو مستثنى من قاعدة قولهم: وأنتَ في ظاهر غير الحقيقي بالخيار؛ أي: في تأنيث فعله وتذكيره، بل وجب تذكيره عند إرادة المذكر منه مع أنه مؤنث ظاهر غير حقيقي. اهـ منه.

اعلم أنَّ هذا مَثَلٌ يُضرَب لِمَنْ يُخبِر بكينونة الشَّيء قبل وقتِه، وأصله: أنَّ ابن أعرابيٍّ اشترى شاةً عجفاءَ، وأخذها ليُسمنها، فرآى رُعافَها يَسيل من أنفها، فظَنَّه وَدكاً، فأخبر أمَّه بذلك، فقالت على وجهِ الاستِهزاء: سَرْعَانَ ذَا إِهَالَةً؛ أَيْ: سَرُعت تلك الشَّاة جدًّا من جِهة السمن، فأُرسِل مثلاً.

(وَ(شَتَّانَ)؛ نَحْوُ: شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو؛ أَيِ: افْتَرَقَا).

○ ○ ○

گروي

قوله: (هذا مَثَل) بفتحتين (يُضرب)؛ أيْ: يُستعمل (لِمَنْ يُخبر بكينونة الشَّيء)، وحصوله (قبل وقته).

أقول: المَثَل في اللُّغة هو: الشبيه، وفي العرف: هو القول السَّائر المشبَّه مضربه بمورده؛ أعني: يُشبَّه حال المضرب بحال المورد، ثمَّ يُستعمل القول الوارد في المورد أوَّلاً في المضرب مجازاً، بطريق استعمال المشبَّه به في المشبَّه، وفيما نحن فيه كذاك؛ إذْ شبَّه حال مَنْ يُخبِر بوجود الشَّيء قبل وقته، بحال أعرابيٍّ أخبر عن سِمَن الشَّاة قبل أداتِه، ثمَّ استعمل اللَّفظ الوارد في حقِّه استهزاءً في المشبَّه حاله بحال الأعرابيِّ في ذلك الإخبار.

قوله: (وأخذها)؛ أيِ: الشَّاة.

قوله: (ودَكًا) بفتحتين؛ أيْ: شحماً.

قوله: (أَيْ: سَرُع) أشار إلى أنَّه بمعنى الماضي الَّذي هو سَرُع.

قوله: (جدًّا)؛ أيْ: حالَ كونه مع الرَّغبة، والمبالغة في السُّرعة بخلاف سَرُع، فإنَّه لا دلالة له على المبالغة.

قوله: (شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) نسبةً إلى فاعلَيْن؛ لأنَّه بمعنى الافتراق، وهو لا يحصل بين أقلَّ من شيئين، كالتَّباعد والتَّخاصم.

وقد جاء: شتَّان ما هما بزيادة (ما)، وشتَّان ما بينهما بزيادة (ما) و(بين).

واعلم أنَّ في شتَّان مبالغةً ليست في افترقا، فالأوْلى أنْ يقول في تفسيره: أيِ: افترقا جدًّا، أو مع المبالغة، كما قال في تفسير (سَرعان).

النَّوْعُ العَاشِرُ: الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ

(النَّوْعُ العَاشِرُ: الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ، تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ، ....

گروي

قوله: (النَّوع العاشر) لمَّا كان الأصل في العوامل السَّماعيَّة الحروف، قدَّمها على سائر السَّماعيَّات، ثمَّ ذكر الأسماء العاملة عَقِيبها؛ لمناسبة تلك الأسماء معها في العمل كما بيَّناه سابقاً، فلم يبقَ من السَّماعيَّات إلَّا الأفعال، ولِذا أخَّرها عن سائر السَّماعيَّات، وذكرها قُبيل القياسيَّات؛ لمناسبتها مع بعضٍ منها؛ أعني: الأفعال التَّامَّة، بلْ عدُّ هذه الأفعال من السَّماعيَّات مذهب الشَّيخ الجُرْجَانِيِّ؛ بناءً على ما نَسب إليه المصنِّف، ولم يشتهر من غيره القول بسماعيَّتها. ثمَّ قدَّم الأفعال النَّاقصة؛ لكَثْرة عددها، وكَثْرة دورها في الكلام.

قوله: (الأفعال النَّاقصة) سمِّيت ناقصة؛ لأنَّها لا تتمُّ بمرفوعها كالأفعال التَّامَّة، وقيل: لنُقصان مَدْلُولها عن مَدْلُولِ التَّامَّة بالحدث الدَّاخل فيها، وقيل: لِنُقصان عددها بالنِّسبة إليها.

اعلم أنَّ الأفعال النَّاقصة بحسَب أصل الوَضْع دالَّةٌ على حدَثٍ، ونسبةٍ إلى فاعلٍ ما، وزمان تلك النِّسبة، ثمَّ انسلخ عنها الحدث، والتزم دخولها على الجملة الاسميَّة الدَّالَّة على النِّسبة أيضاً؛ لإفادة تقرير تلك النِّسبة المَدْلولة بالجملة، وتأكيدها، وزمان تلك النِّسبة، وهذا هو مراد مَن قال: إنَّها لتقرير الفاعل على صفةٍ غيرِ صفة مصدرها؛ إذِ المُراد: أنَّها موضوعاتٌ لإفادة تقرير الفاعل على صفةٍ، وتأكيد اتِّصافه بها، ونسبتها إليه؛ بناءً على ما سبق آنفاً من أنَّها دالَّة على النِّسبة، فبدخولها على الجملة الاسميَّة يتأكَّد النِّسبة المَدْلُولة بالجملة الَّتي هي عبارةٌ عن اتِّصاف فاعلها بالصِّفة الَّتي هي مضمون خبرها، هذا هو التَّحقيق الحقيق بالقَبول، واختيار من هو صدر الفُحول، وفي تحقيق معاني الأفعال النَّاقصة مذاهبُ أُخَر، كلٌّ منها اختاره بعضٌ من النُّحَاة، وكلُّ حزبٍ بما لديهم فَرِحون.

قوله: (ترفع الاسم وتنصب الخبر)؛ يعني: أنَّها من دَواخل المبتدأ والخبر ونواسخهما، فتعمل في المبتدأ الرَّفع على أنْ يكون اسماً لها؛ تشبيهاً له بالفاعل في كونه مسنَداً إليه على ما ذهب إليه المصنِّف، وعلى أنْ يكون فاعلاً لها على ما اختاره ابْنُ الحَاجِبِ، وتعمل النَّصب في الخبر؛ تشبيهاً له بالمفعول في توقُّف[1] معنى الفعل عليه.

(١) فإن معاني هذه الأفعال متوقفة على الخبر، كما يتوقف معنى الفعل المتعدي على المفعول. اهـ منه.

وَهِيَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ فِعْلاً):

(**كَانَ؛ نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً**)، (**وَتَكُونُ**) اسمه مُسْتترٌ فيه راجعٌ إلى كان (**تَامَّةً**)؛ ....

گروي

قوله: (وهي ثلاثة عشر فعلاً) فيه أنَّ السُّكوت في معرض البيان يدلُّ على دَعْوَى[1] انحصار الأفعال النَّاقصة في العدد المذكور، مع أنَّها ليست منحصرةً فيه، فإنَّ الشَّيخ ابْنَ الحَاجِبِ قد عدَّ منها سوى هذه المذكورات: آضَ، وعاد، وغَدا، وراحَ، بلْ ليس لها عددٌ معلومٌ، كما يُفهَم من كلام سِيبَوَيْهِ حيث ذَكَر منها أربعة: كان، وصار، وما دام، وليس، ثمَّ قال: ومَا كان مِثلهنَّ من الفعل ممَّا لا يستغني عن الخبر[2]. والظَّاهر: أنَّه أراد أنَّها غير محصُورة في عددٍ معيَّن.

قوله: (كان) قدَّمه على أخواته؛ لأنَّه الأصل في هذا الباب؛ لأنَّه أكثر استعمالاً ووُجوهُه أكثر، ولِذا يجوز حذفُه دون أخواته؛ نحو قولهم: النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ، إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ، بنصب الأوَّل ورفع الثَّاني؛ أيْ: إنْ كان عملُهم خيراً فجزاؤُهم خيرٌ، وإنْ كان عملهم شرًّا فجزاؤُهم شرٌّ.

اعلم أنَّ (كان) يتصرَّف كالأفعال التَّامَّة، ويُبنى منه جميعُ أمثلة الاشتقاق إلَّا أنَّهم قالوا: ليس لـ(كان) النَّاقصة مصدرٌ، فإنَّ (الكون) مصدر (كان) التَّامَّة لا النَّاقصة.

قوله: (نحو: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً) هذا مثالٌ لـ(كان) النَّاقصة الدَّالَّة على تأكيدِ ثُبوت مضمون الخبر للاسم في الزَّمان الماضي على وجهِ الانقطاع؛ إذِ القيام من الأمور المُنْقطعة، وجاءت فيما لا يُشعِر بالابتداء، ولا بالانقطاع؛ نحو: كَانَ زَيْدٌ عَاقِلاً، وجاءت دائمةً؛ نحو: كَانَ اللهُ عَلِيماً حَكِيماً.

قوله: (وتكون)؛ أيْ: كلمة (كان).

قوله: (تامَّةً) أقول: هذه الجملة معطوفةٌ على جملةٍ مفهومةٍ من عدِّ (كان) من الأفعال النَّاقصة؛ إذْ يُفهم منه: تكون ناقصة، فعَطَف على هذه الجملة المفهومة جملةَ: وتكون تامَّة.

---

(١) على أن المصنف قد ادعى في أول الكتاب حصر العوامل النحوية في مئة، مع أنه لا يصح حصرها في هذا النوع في ثلاثة عشر، فلا بد من حصر ما هو المذكور في كل نوع فيما عده فيه كما لا يخفى. اهـ منه.

(٢) «الكتاب» لسيبويه (١/ ٤٥).

أيْ: غيرَ مُفتقِرة إلى الخبر؛ (**نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ؛ أَيْ: وُجِدَ**)، (**وَزَائِدَةً**)؛ أيْ: لا يَختلُّ المعنَى بِطَرحها؛ (**نَحْوُ: إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْداً**)؛ أيْ: إنَّ مِنْ أفضَلِهم زيداً، فـ(كان) زائدةٌ لمجرَّد التَّأكيد، (**وَمُضْمَراً فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ**)، إضافة الضَّمير إلى الشَّأن من قَبِيل إضافة الدَّالِّ إلى المدلول؛ (**نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ**)، فـ(كان): فعلٌ اسمه مُسْتترٌ فيه، راجعٌ إلى الشَّأن، و(زيدٌ): مبتدأ، و(قائمٌ): خبره، والجملة خبر (كان)، ومفسِّرة لِضمير الشَّأن.

گروي

قوله: (أيْ: غير مُفْتقرة إلى الخبر) الأَوْلى في وَجْه التَّسمية أنْ يُقال: لأنَّها تتمُّ بمرفوعها، كما لا يخفى، ومعنى عدم افتقارها إليه هو أنْ يتوقَّف معناها عليه.

قوله: (وزائدةً) بالنَّصب، عطفٌ على (تامَّة).

قوله: (أيْ: لا يختل المعنى بِطرحها) أراد أنَّه لا يختلُّ أصل المعنى بحذفها، كالحروف الزَّائدة.

قوله: (ومضمراً . . . إلخ) بالنَّصب أيضاً، عطفٌ على (تامَّةً)، أو (زائدةً)؛ أيْ: وتكون (كان) مضمراً فيها . . . إلخ.

قيل: إنَّما جعلها عَدِيلَة لـ(كان) النَّاقصة، مع أنَّها على هذا الوَجْه أيضاً ناقصة؛ لاختصاص اسمها وخبرها بكيفيَّةٍ ليست موجودةً في سائر أفراد (كان) النَّاقصة، فكان في هذا الوَجْه قسماً مُسْتقلًّا من (كان) مُطْلقاً كالتَّامَّة والزَّائدة.

وقال بعض المحقِّقين، وهو عصام المِلَّة والدِّين: إنَّما أفْرَدها بالذِّكْر؛ لاختلافهم في كونها تامَّة أو ناقصة، فكأنَّه قال: وتكون تارةً ناقصةً اتفاقاً، وتارةً تامَّةً كذلك، وتارةً مُختلفاً فيها، ثمَّ إنَّ مَنْ قال: إنَّها تامَّة قائلٌ بأنَّ ضمير الشَّأن فاعله والجملة بعده تفسيرٌ له، ومَنْ قال: إنَّها ناقصة يقول: إنَّ ضمير الشَّأن اسمها والجملة المذكورة خبرها، وهو مذهب الأكثرين.

قوله: (والضَّمير راجعٌ إلى الشَّأن) الأَوْلى أنْ يقول: وهو ضمير الشَّأن بإرجاع المرفوع إلى اسمه.

قوله: (اسمه مُسْتَترٌ فيه) إشارةٌ إلى اختيار مذهبهم مِن كونها ناقِصة كما مرَّ آنفاً.

(وَصَارَ: لِلانْتِقَالِ) من ذاتٍ إلى ذات؛ (نَحْوُ: صَارَ المَاءُ هَوَاءً)، أو من صفةٍ إلى صفة؛ (نَحْوُ: صَارَ زَيْدٌ غَنِيًّا)؛ أيِ: انتقل من صِفةِ الفَقْر إلى صِفة الغِنَى، (وَتَكُونُ تَامَّةً)؛ أيْ: غيرَ مفتقرةٍ إلى الخبر (بِمَعْنَى ذَهَبَ؛ نَحْوُ: صَارَ زَيْدٌ إِلَى عَمْرٍو؛ أَيْ: ذَهَبَ إِلَيْهِ)، فحينئذٍ تكون لِلانتقال مِن مكانٍ إلى مكان.

كروي

قوله: (وصار)، وهو أيضاً متصرِّفٌ يُبنَى منه جميعُ أمثلة الاشتِقاق.

قوله: (للانتقال)؛ أيْ: يدلُّ على انتِقال اسمها إلى خبرها مع الدَّلالَة على تقرير نسبة الخبر إلى الاسم في الزَّمان الماضي؛ فإنَّ كلًّا مِن هذه الأفعال مشتركةٌ في الدَّلالَة على التَّقرير المذكور، مع أنَّ بعضاً منها ممتازٌ عن بعضٍ آخَرَ؛ لإفادته معنى لا يُفِيده الآخَر؛ كالانتقال، والدَّوام في (ما دام)، والنَّفي في (ليس)، إلى غير ذلك.

قوله: (من ذاتٍ إلى ذات)، أو مِن حقيقةٍ إلى حقيقةٍ أخرى؛ بناءً على إمكان انقِلاب بعض الماهيَّات ببعض، كما ذهب إليه الحكماء من أنَّ الماء يَنقلب هواءً وبالعكس، وأنَّ النَّار أيضاً تَصير هواءً وبالعكس.

قوله: (صَارَ المَاءُ هَوَاءً)؛ أي: انتقل حقيقة الماء وانقلب إلى حقيقةِ الهواء، فالمنتقَل منه هو مَدْلُول الاسم، والمنتقِل إليه هو مَدْلُول الخبر.

قوله: (صَارَ زَيْدٌ غَنِيًّا)؛ أيِ: انتقل ذاتُ زيدٍ من صفة الفَقْر إلى صفة الغِنى، وإذا كان (صار) للانتقال من صفةٍ إلى صفةٍ يكون المنتقِل ذات زيدٍ، والمنتقَل منه صفةً منافيةً للصِّفة المفهومة من الخبر الَّتي هي المنتقَل إليها، كالفَقْر المنافِي للغِنى.

قوله: (بمعنى ذهب)، فحينئذٍ يتعدَّى بالجارِّ، كما أشارَ إليه بالمثال.

قوله: (صَارَ زَيْدٌ)؛ أيْ: مِن المكان.

قوله: (إِلَى عَمْرٍو)؛ أيْ: إلى مكانه، وبهذا التَّقرير يصحُّ تفريعُ قوله: فحينئذٍ يكون للانتقال من مكانٍ إلى مكان، وإلَّا فليس زيدٌ وعمرٌو من مَقُولة المكان وهو الظَّاهر، والمثال الواضحُ فيه: كقولك: صَارَ زَيْدٌ إِلَى التَّعَبُّدِ مثلاً.

اعلم أنَّه يَلحق بـ(صار) النَّاقصة: آل، ورَجَع، واسْتَحَالَ، وتحوَّل، وارتَدَّ، قال الله تعالى: ﴿فَٱرۡتَدَّ بَصِيرٗا﴾ [يوسف: ٩٦]، وقال الشاعر[1]: [من الكامل]

---

(١) البيت بلا نسبة في «شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٣٤٧)، و«همع الهوامع» (١/ ٣٥٨).

(وَأَصْبَحَ)، وهي لاقتِران مضمون الجملةِ بالصَّباح؛ (نَحْوُ: أَصْبَحَ زَيْدٌ فَقِيراً)؛ أي: اتَّصف بالفَقر وقتَ الصَّباح، (وَتَكُونُ تَامَّةً) اسمه مُسْتتِر فيه، وهو (هي) راجعٌ إلى (أصبح)؛ (نَحْوُ: أَصْبَحَ زَيْدٌ؛ أَيْ: دَخَلَ فِي وَقْتِ الصَّبَاحِ)، وتفسيره بالدُّخول بناءً على أنَّ الهمزة لِلدُّخول، ....

گروي

إنَّ العَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ مَوَدَّةً بِتَدَارُكِ الهَفَوَاتِ بِالحَسَنَاتِ

أَيْ: بتبدل السيئات بالحسنات.

وقال: [1] [من الطويل]

[وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دَامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ] فَيَا لَكِ مِنْ نُعْمَى تَحوَّلْنَ أَبْؤُسَا

وآلَ ورَجَعَ زَيْدٌ فَقِيراً؛ أَيْ: صار فَقيراً.

واعلم أيضاً أنَّ: آضَ، وعَادَ، وغَدَا، ورَاحَ من الأفعال النَّاقصة إذا كانت بمعنى (صار)، وبهذا الاعتبار ذكرها ابْنُ الحَاجِبِ في «الكَافِيَة»، وجاءت هذه الأربعة تامَّةً أيضاً؛ نحو: آضَ، أَوْ عَادَ زَيْدٌ مِنْ سَفَرِهِ؛ أَيْ: رَجَع، وتقول: غَدَا زَيْدٌ؛ أَيْ: مشى في وقتِ الغَدَاة، وَرَاحَ؛ أَيْ: مشى في وقت الرَّوَاح، وهو من وقتِ زوال الشَّمس إلى المغرب.

قوله: (وأصبح... إلخ) الأَخْصَر الأَوْضَح في العبارة أنْ يقول: وأصبح، وأمسى، وأضحى، وبات كلُّها لإفادة اقتران مَضْمون الجملة بوقتٍ مخصوصٍ مَدْلُول عليه بمادَّتها لا بصورتها[2].

قوله: (وهو (هي) راجعٌ إلى أصبح) والتَّأنيث باعتبار الكلمة.

اعلم أنَّ الأَوْلى في هذه الألفاظ سوى الحروف تذكِير الضَّمائر الرَّاجعة إليها، ويجوز تأنيثها أيضاً باعتبار كونها كلمة، وفي الحروف التَّأنيث أَوْلى؛ لأنَّها من المؤنَّثات السَّماعيَّة.

---

(١) البيت لامرئ القيس، وبهذا البيت سمي ذا القروح.
التخريج: «مغني اللبيب» (١/٣١٨)، و«همع الهوامع» (١/٣٥٨).

(٢) أي: ليس المراد ههنا الأوقات المدلول عليها بصورها؛ أعني: الزمان الماضي؛ لأن المقصود بيان المعاني التي تتميز بها بعضها عن بعض. اهـ منه.

(وَبِمَعْنَى صَارَ، نَحْوُ: صَارَ زَيْدٌ فَقِيراً)؛ أَي: انتقل مِن صِفة الغِنى إلى صِفة الفقر.

(وَأَمْسَى مِثْلُ أَصْبَحَ) في إفادة اقترانِ مَضمونِ الجملة بالوقت الخاصِّ الَّذي هو المساء؛ (نَحْوُ: أَمْسَى زَيْدٌ أَمِيراً)؛ أَي: اتَّصفَ بالإمَارَةَ وقتَ المساء.

(وَأَضْحَى مِثْلُ أَصْبَحَ أَيْضاً)؛ أَيْ: في إفادة ذلك الاقتران؛ (نَحْوُ: أَضْحَى زَيْدٌ أَمِيراً)؛ أَيْ: اتَّصف بالإمَارَة وقت الضُّحى.

(وَظَلَّ؛ نَحْوُ: ظَلَّ زَيْدٌ قَائِماً)، وهو لاقتران مَضمون الجملة بالوقت الخاصِّ الَّذي هو النَّهار؛ أَي: اتَّصف بالقيام في النَّهار، (وَتَكُونُ بِمَعْنَى صَارَ)؛ أَيْ: للانتِقال؛ (نَحْوُ: ظَلَّ زَيْدٌ فَقِيراً. وَبَاتَ)، وهي لاقتران مضمونِ الجملة بِالوقت الخاصِّ الَّذي هو اللَّيل؛ (نَحْوُ: بَاتَ زَيْدٌ قَائِماً)؛ أَي: اتَّصف بالقيام في اللَّيل، (وَتَكُونُ تَامَّةً) اسمه مُسْتترٌ فيه عائدٌ إلى (بات)؛ (نَحْوُ: بَاتَ زَيْدٌ، أَيْ: دَخَلَ فِي وَقْتِ البَيْتُوتَةِ)، (وَبِمَعْنَى صَارَ)؛ أَيْ: لِلانتقال (نَحْوُ: بَاتَ زَيْدٌ فَقِيراً)؛ أَيْ: صار فقيراً.

(وَمَا زَالَ؛ نَحْوُ: مَا زَالَ زَيْدٌ كَرِيماً)؛ ....

گروي

قوله: (وبمعنى صار)؛ أَيْ: لمجرَّد الانتقال مِن غير قصدٍ إلى كونه في الزَّمان المخصوص، وكذا الحال في (ظلَّ) و(بات) إذا كانا بمعنى (صار).

قوله: (وظلَّ . . . إلخ) لم يُصرِّح المصنِّف بكون (ظلَّ) و(بات) تامَّين؛ إشعاراً بأنَّهما قلَّما استُعملا تامَّين، والقليلُ في حكم المعدوم.

قوله: (وتكون)؛ أَيْ: كلمة (ظلَّ).

قوله: (بمعنى صار)؛ أَيْ: لمجرَّد الانتقال من حالٍ إلى حالٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨]؛ أَي: انتقل وجهُه عند التَّبشير بولادة الأنثى مِن لونه الأصْليِّ إلى لونِ السَّواد الدَّالِّ على الحزن والغَيظ.

قوله: (وما زال)، وهو من زَالَ يَزِيلُ، لا مِن زَالَ يَزُولُ، فإنَّه تامٌّ.

وهو لاستِمرار ثبوت خبره لاسمه من وقتٍ يمكن أنْ يقبلَه، ويتَّصف به عادةً إلى حين

أي: استمر الكرامةُ فيه من زمانٍ قَبِلَ فيه الكرامة إلى هذا الحين.

(وَمَا بَرِحَ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا انْفَكَّ بِمَعْنَى مَا زَالَ) في إفادة ذلك الاستمرار.

(وَمَا دَامَ) ....

گروي

التَّكلُّم، كما أشار إليه الشَّارح في تفسير المثال بقوله: **(أي: استمر الكرامةُ فيه من زمان قَبِلَ... إلخ)**، أمَّا دلالته على الاستمرار، فلأنَّ (زال) في معنى النَّفي، فعند دخول حرف النَّفي عليه يكون معناه نفيَ النَّفيِ، وهو استمرارُ الثُّبوت، وأمَّا اعتبار القابليَّة فمَعلومٌ عقلاً، كذا قالُوا.

قوله: (وما برح) من البَرَاح، وهو الزَّوال، ومنه البارِحة: اللَّيلة الماضية.

قوله: (وما فتئ) بكسر العين من الفتأ، وهو التَّفرقة.

قوله: (وما انفكَّ) بتشديد الكاف؛ أيِ: انفصل، والتَّفريق والانفصال مُسْتلزِمان لمعنى الزَّوال، وبهذا الاعتِبار قال: (بمعنى ما زال) باعتبار أنَّهما مُتَّحِدا المفهوم مع (ما زال)، بلِ المُتَّحِد معه في المفهوم هو (ما برح) فقط.

اعلم أنَّ (ما) في الأربعة نافية، ويَلزمها النَّفي بدخول الأدوات عليها لفظاً؛ كما في الأمثلة المذكورة، أو تقديراً؛ كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]؛ أيْ: لا تفتأ، أمَّا لزوم النَّفي: فلأنَّ كونها ناقصة مَشْرُوطٌ بمصاحبة النَّفي، ولأنَّ معناها الَّذي هو الاستِمرار لا يكون إلَّا بالنَّفي، وأمَّا جوازُ حذفِ أداة النَّفي معها؛ لعدم الالْتباس بالمُثبت؛ لِما مرَّ من أنَّ نُقصانها مَشْروطٌ بمصاحَبة النَّفي.

هذا، لكنَّ حذف أداة النَّفي فيها مختصٌّ بالمضارع الواقع في جواب القَسَم؛ كما في الآية السابقة على ما عُلم من التتبُّع.

وقد جاء استعمال بعض هذه الأفعال المُصَدَّرة بـ(ما) للنَّفي: تامًّا؛ نحو: مَا بَرِحَ زَيْدٌ عَنْ مَوْضِعِهِ، ومنه قولُه تعالى حكايةً عن إخوة يوسف: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [يوسف: ٨٠]، كذا حقَّقه الرَّضِيّ في هذا المقام(١).

قوله: (وما دام) اعلم أنَّ (ما) في (ما دام) مصدريَّة، وفي الأربعة السَّابقة نافية، ولم تُستعمل ناقصة إلَّا بصيغة الماضي المُصَدَّر بـ(ما) المصدريَّة.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٤/ ١٨٦).

لتوقيتِ فِعل بمدَّةِ ثبوت خبرها لاسمها؛ (نَحْوُ: اجْلِسْ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِساً)، فـ(ما دام): فعل من الأفعال النَّاقصة، و(زيدٌ): اسمه، و(جالساً): خبره، وما دام مع اسمها وخبرها في تأويل المصدر منصوب المحلِّ بأنَّه ظرفٌ لـ(اجلس)، وجاز أنْ يكون مضارعاً لِلمتكلِّم بفتح الهمزة، والمعنى: أجلس أنا مدَّة دوامِ جُلوس زيد.

گروي

وجاءت تامَّة؛ نحو قوله تعالى: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]؛ أيْ: بقيتْ وسكنَتْ.

وجاء (ما) وحده بمعنى (ما دام)؛ نحو: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَمَا صُلِّيَتِ الخَمْسُ؛ أيْ: مدَّة دوام طلوع الشَّمس، والظَّاهر أنَّ (دوام) مُقدَّر.

قوله: (لتوقيت فعل)؛ أيْ: حدث بمدَّة ثبوت خبرها لاسمها، بأنْ جعلت تلك المدَّة ظرف زمان، وذلك لأنَّ (ما) هذه مصدريَّة، فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر، ويقدَّر زمان مضاف إليه؛ إذْ تقدير الزَّمان قبل المضاف كثير؛ فحينئذٍ يكون ظرفاً، والظَّرف فضلة غير مستقلٍّ بالإفادة، ومن ثَمَّة يقتضي أنْ يكون قبلها كلام مستقل[١] بالإفادة لتعلُّق الظَّرف به، وإلى هذا الاقتضاء أشار المصنِّف بالمثال حيث قال: (نَحْوُ: اجْلِسْ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِساً)، والمعنى: اجلس مدَّةَ، أو زمانَ جلوس زيد، فلو لم ينضم (ما دام) مع (اجلس) لم يحصل منه مع ما بعده كلام يُفيد فائدةً تامَّةً، بخلاف الأفعال المُصدَّرة بحرف النَّفي، فإنَّها مع ما بعدها كلامٌ مستقلٌّ بالإفادة، فلا حاجةَ إلى كلامٍ قبلها، كذا قالوا.

وقال[٢] بعض المحقِّقين: لا حاجةَ لتقدير الزَّمان هنا بعد التَّأويل بالمصدر، بلْ لفظة (ما) في (ما دام) صار عَلَماً لتقدير[٣] الزَّمان معها، وباقي المصادر ليست بهذه المثابة، ولذا قيل لها: مصدريَّة زمانيَّة.

قوله: (منصوب المحلِّ ظرف لاجلس) فيه مسامحة، والمراد: أنَّ الزَّمان المضاف إلى المصدر ظرفٌ له، لكنْ قال ذلك مبالغةً في لزوم تقدير الزَّمان معه، فكأنَّه بنفسه ظرفُ زمان لِما قبله.

---

(١) ويكون جملة فعلية كالمثال المذكور، واسمية؛ نحو: زيد جالس ما دام عمرو جالساً، وقد يحذف ذلك الكلام عند قيام قرينة؛ نحو قولك: ما دام زيد جالساً، في جواب من قال: كم جلست؟ اهـ منه.

(٢) في وجه تقدير الزمان بعد تأويله بالمصدر. اهـ منه.

(٣) بل ينبغي ذلك؛ إذ المناسب حمل الأضعف على الأقوى، وهنا الأمر بالعكس. اهـ منه.

(وَلَيْسَ: لِنَفْيِ الحَالِ)؛ أيْ: لِدلالته على انتفاء مضمون الجملة في الزّمان الحالِّ؛ (نَحْوُ: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً)؛ أيْ: صفة القيام منفيَّةٌ عن زيد في زمانِ الحالِ.

○ ○ ○

كروي

قوله: (وليس) بفتح الأوّل وسكون الثّاني.

أصله (لَيِسَ) بكسر الياء خُفِّف بحذف حركة الياء، كما يُقال في كَتِف: كَتْف، وهو من قَبِيل غير المتصرِّف؛ إذْ لم يُستعمل منه إلّا الماضي بأمثلتِه، وحُكْمها حُكْم الصَّحيح إلى جمع المؤنَّث الغائبة، ومنه إلى آخِر الأمثلة حُكْمُها حُكْم الأجْوَف اليائيّ في حذف العين، لكنَّ فاء فِعله مفتوح أبداً.

قوله: (لنفي الحال) فيه مسامحة، والمراد ما ذكره الشّارح، والعبارة الواضحة بأنْ يُقال: لنفي مضمونِ الجملة في الحال، ثمَّ إنَّ كونه مختصًّا بنفيه في الحال هو مذهب جمهور النُّحاة، وقال سِيبَوَيْهِ: لنفي مضمون الجملة مطلقاً[(١)]، وذلك مُقيَّدٌ تارةً بالحال، وتارةً بالماضي، وتارةً بالاستقبال؛ تقول: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً الآنَ، أو أمْسِ، أو غداً؛ إذِ التَّقييد بالقرائن علامة الاشتراك. وقال الأَنْدَلُسِيُّ[(٢)]: والحقُّ هو: إنْ كان الكلام مُجرَّداً عن القرائن حُمِلت على الحال، وإلّا فيحمل على ما دلَّت عليه القرائن.

اعلم أنَّ خبر باب (كان) حكمه كحكم خبر المبتدأ في جميع الوجوه والأحوال:

فيجوز تقديم أخْبَارِها على أسمائها إلّا عند اللَّبْس[(٣)]؛ إذْ ليس إلّا تقديم المنصوب على المرفوع، ولا محذور في ذلك فيما كان العامل قويًّا.

أمَّا الحكم في تقديم أخبار هذه الأفعال عليها فهو أنَّها على ثلاثة أقسامٍ:

فكلُّ ما لم يُصدَّر بـ(ما) سوى (ليس)، فيجوز تقديم أخبارها عليها اتفاقاً؛ لقوَّة العامل وعدم المانع عنه.

---

(١) أي: أعم من أن يكون في الماضي، أو الحال، أو الاستقبال.

(٢) القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي، الإمام أبو محمد اللورقي النحوي (٥٧٥هـ - ٦٦١هـ)، إمام في العربية، عالم بالقراءات، من مصنفاته: «شرح المفصل»، و«شرح الشاطبية». اهـ «بغية الوعاة» (٢/ ٢٥٠).

(٣) نحو: صار عدوي صديقي، فحينئذ يجب تقديم الاسم. اهـ منه.

النَّوْعُ الحَادِي عَشَرَ: أَفْعَالٌ تُسَمَّى: أَفْعَالَ المُقَارَبَةِ

(النَّوْعُ الحَادِي عَشَرَ: أَفْعَالٌ تُسَمَّى: أَفْعَالَ المُقَارَبَةِ)؛ لتضمُّنها معنى

گروي

وكلُّ ما صُدِّر بـ(ما) نافيةً أو مصدريَّة، فلا يجوز ذلك: أمَّا إذا كانت نافية؛ فلامتناع تقديم ما في حيِّز أداة النَّفي عليها؛ لاقتضائها الصَّدارة، وأمَّا إذا كانت مصدريَّة؛ فلامتناع تقديم معمول المصدر عليه، وأجاز ابْن كَيْسَان[1] التَّقديم في ما صُدِّر بحرف النَّفي أيضاً، مُتعلِّلاً بأنَّ أداة النَّفي إذا دخلت على الفعل الَّذي في معنى النَّفي أفادت الثُّبوت، فصار بمنزلة (كان)، فلا يلزم تقديم ما في حيِّز النَّفي بحسَب المعنى عليه.

وفي (ليس) خلاف: فسِيبَوَيْهِ وجمهور البصريِّين على أنَّه يجوز تقديم خبره عليه؛ بناءً على أنَّه فعل، ولا محذور في جواز تقديم معمول الفعل عليه. والكوفيُّون وابْنُ السَّرَّاج[2] والجُرْجَانِيُّ على أنَّه لا يجوز ذلك مراعاةً للنَّفي؛ إذْ يمتنع تقديم معمول النَّفي عليه.

واعلم أيضاً أنَّه لا يجوز توسُّط الخبر بين (ما) والأفعال المُصدَّرة بها، فلا يقال: ما قائماً زال زيد؛ لأنَّ (ما) لازمةٌ لهذه الأفعال حتَّى صارت كجزئها، بخلاف: مَا قَائِماً كَانَ زَيْدٌ، ومَا قَائِماً صَارَ زَيْدٌ، فإنَّه يجوز؛ لعدم لزوم (ما) النَّافية لها، كذا في الرَّضِيِّ[3].

وههنا بحث، وهو: أنَّه لا وجهَ لجعل الأفعال النَّاقصة من العوامل السَّماعيَّة، بلْ يُنافيه ما سيأتي في بحث العوامل القياسيَّة من قوله: (الفعل على الإطلاق)، لكنْ وجَّهه الشَّارح الشَّيخانيّ بتوجيهٍ ضعيفٍ غير مقبولٍ عند أُولي العقل، إنْ أردتَ الاطلاع عليه، فارجعْ إليه.

قوله: (النَّوع الحادي عشر: أفعال... إلخ)، وهي من الأفعال النَّاقصة أيضاً؛ إذْ لا تتمُّ بمرفوعها، لكنْ إفرادها بالذِّكْر؛ لامتيازها عن باب (كان) ببعض الخواصِّ؛ مثل: كون خبرها فعلاً مضارعاً مصدَّراً بـ(أنْ) في بعضها، وغيرَ مصدَّر بها في بعض.

---

(١) محمد بن أحمد بن كيسان، أبو الحسن النحوي (...- ٢٩٩هـ)، أحد المذكورين بالعلم الموصوفين بالفهم، كان يحفظ المذهبين، من مصنفاته: «المهذب»، و«الشاذانيّ» في النحو. «إنباه الرواة عن أنباه النحاة» (٣/ ٥٧).

(٢) محمد بن السري بن سهل أبو بكر النحويّ، المعروف بابن السراج النحويّ (...- ٣١٦هـ) كان أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية، من مصنفاته: «الأصول» في النحو، «شرح كتاب سيبويه». «إنباه الرواة عن أنباه النحاة» (٣/ ١٤٥).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٤/ ٢٠١).

القُرْب، (تَرْفَعُ الاسْمَ وَتَنْصِبُ الخَبَرَ) كالأفعال النَّاقصة، إلَّا أنَّ خبرها فعلٌ مضارع تَقرَّب معناه للاسم، (وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ: عَسَى؛ نَحْوُ: عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ)، ....

كروي

ثمَّ إنَّهم عرَّفوها بأنَّها ما وُضِع لِدُنُو الخبر رجاءً، أو إشفاقاً، أو حصولاً، أو شروعاً فيه. فقولهم: (رجاءً، أو إشفاقاً) ناظرٌ إلى (عسى)، وقولهم: (أو حصولاً) إشارةٌ إلى (كاد)، وقولهم: (أو شروعاً فيه) إلى (كرب)، كما سيُعلم، وكلمة (أو) في التَّعريف لتقسيم المحدود، لا للشَّكِّ حتَّى ينافي التَّحديد.

قوله: (وهي أربعة أفعال) فيه: أنَّ دَعْوَى الحَصْر المُستفاد من السُّكوت في معرض البيان باطل؛ إذْ من أفعال المقاربة: أخذ، وجعل، وطفق.

والجواب: أنَّه لم يُورد الحصر يُرِدْهُ حصر العوامل مُطْلقاً في عنوان الكتاب: في مئة عامل، كما لا يخفى.

وأجيب أيضاً: بأنَّه أراد حصر ما هو الغالب في الاستعمال، وهو مردودٌ بأنَّ أخذ، وجعل، وطفق غالبةٌ في الاستعمال، ووقعتْ في القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢].

قوله: (عسى) على وزن رَمَى، ولم يأت منه إلَّا الماضي بأمثلته، وهي في التَّعريف كأمثلة رَمَى.

وهو موضوعٌ لِقرب الخبر رجاءً أو إشفاقاً، قال سِيبَوَيْهِ: عسى طمعٌ وإشفاقٌ[(١)].

فالطَّمع في المحبوب؛ نحو: عَسَيْتُ أَنْ أَكُونَ أَمِيراً، والإشفاق في المكروه؛ نحو: عَسَيْتُ أَنْ أَمُوتَ، وما وقع في القرآن؛ فهو رجاءٌ أو إشفاق بالنَّظر إلى العباد، لا بالنَّظر إلى الله تعالى عن ذلك عُلُوًّا كبيراً.

قوله: (عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ) أشار بالمثال الأوَّل إلى أنَّ الأصل في استعمال (عسى) النَّاقصة أنْ يكون خبرها فعلاً مضارعاً مصدَّراً بـ(أنْ) الاستقباليَّة؛ تقويةً وتأكِيداً لمعنى الرَّجاء الَّذي هو توقُّع وجود الفعل في الاستقبال، فـ(عسى) في المثال المذكور فعل مقاربة ناقص وضع لقرب الخبر رجاءً وطمعاً، و(زيد) اسم (عسى)، و(أن يخرج) في

---

(١) «الكتاب» لسيبويه (٤/ ٢٣٣).

أَيْ: قارب زيدٌ الخروجَ؛ أَيْ: قُرْبُ خروجه مَرجوٌّ ومَطموعٌ، لا أنَّه ثابتٌ بالفعل، (وَعَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ) أنْ مع ما بعده في ....

گروي

تأويل المَصْدر منصوب خبره، كما أشار إليه الشارح بقوله: (أَيْ: قارب زيد الخروج)، لكن[1] وجب تقدير مضاف: إمَّا في جانب الاسم؛ أَيْ: عَسَى حَالُ زَيْدٍ الخُرُوجَ، أو في جانب الخبر؛ أَيْ: عَسَى زَيْدٌ ذَا الخُرُوج، أو تأويل المصدر باسم الفاعل؛ أَيْ: عَسَى زَيْدٌ خَارِجاً[2]، ويرجِّحه ما جاء في كلام الفصحاء في: عَسَيْتُ صَائِماً. وإنَّما وجب ذلك لوجوب صدق خبر هذا الباب على اسمه؛ لأنَّهما في معنى المبتدأ والخبر، وعلى هذا يكون (عسى) ناقصاً. وقيل: المضارع مع (أنْ) في تأويل المصدر منصوب المحلّ مفعول (عسى)؛ لأنَّه بمنزلة المتعدِّي، وليس خبراً؛ لوجوب صِدقه على الاسم مع أنَّ ههنا ليس بصادق عليه، والتأويل تكلف. وقال الكوفيون: (أن يخرج) في محلّ الرَّفع بدلٌ ممَّا قبله بدل الاشتمال؛ إذْ فيه تَفْصِيلٌ بعد الإجمال، وهو أوقع في النُّفوس، وقال الرَّضِيّ: إن هذا[3] وجهٌ قريبٌ[4] [من الصَّواب]. وفيه أنَّه يُبعده ما جاء في كلام الفصحاء من نحو: عَسَيتُ صائماً.

ثُمَّ إنَّه قد ذكرنا أنَّ الأصل في استعمال (عسى) النَّاقصة أنْ يكون خبره مضارعاً مصدَّراً بـ(أنْ)، ولكنْ قد يُعدَل عنه، ويحذف من خبره (أنْ)، ويقال: عَسَى زَيْدٌ يَخْرُجُ؛ تشبيهاً له بـ(كاد)، فإنَّ خبره مُجرَّدٌ عن (أنْ) كما سيأتي، فالأَوْلى أنْ يُمثِّل منه أيضاً.

قوله: (وَعَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ)، وهذا استعمالٌ آخر لـ(عسى)، ولا يجوز حذف (أنْ) في هذا الاستعمال أصلاً، وفي حقيقته مذاهب:

فعند الأكثرين أنَّ (عسى) في هذا الاستعمال تامَّة، والفعل المُصدَّر بـ(أنْ) في تأويل المصدر مرفوع المحلّ فاعل (عسى)، وتبعهم الشَّارح حيث قال: (أنْ مع ما بعده في

(١) جواب سؤال مقدر، وهو: أنه إذا كان الخبر في تأويل المصدر كما قرره الشارح، يلزم الإخبار عن الذات بالحدث، وهو غير جائز؛ لعدم صحة الجملة. فأجاب بما قرر. اهـ منه.

(٢) يعني أنه من باب زيد عدل، وهذا الوجه ليس بشيء؛ لأنه يلزم حينئذٍ أن تكون (أنْ) زائدة لا مصدرية، وليس كذلك؛ لأنها نصبت، وإنها لا تسقط إلا قليلاً. اهـ حسن سورجي.

(٣) أي: كون الفعل في محل الرفع بدلاً مما قبله، وهو قول الكوفيين.

(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٤/ ٢١٦).

تأويل المصدر، مرفوع المحلّ على أنّه فاعل (عسى).

(وَكَادَ) لحصول قُرْب الخبر للاسم؛ (نَحْوُ: كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ)؛ أَيْ: حصل قُرْب خروجه بالفعل.

كروي

تأويل المصدر... إلخ).

وقال بعضهم: إنَّ (عسى) في هذا الاستعمال ناقصة، وأُقيم الفعل مع فاعله مقام الاسم والخبر؛ لاشتماله على المسند والمسند إليه، كما قالوا في عَلِمْتُ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ: (أنَّ) مع اسمه وخبره نائب مناب مفعولي (علمت).

ومنهم مَنْ ذهب إلى أنَّ (زيد) اسم (عسى)، و(أنْ يخرج) خبره قدّم عليه، وفيه ضميرٌ عائدٌ إلى (زيد)؛ لتقدُّمه رُتبةً.

وذهب بعضهم إلى أنَّ المثال المذكور من باب التَّنازع بين (عسى) و(يخرج) في (زيد)، فإنْ أُعمل الأوّل يكون (زيد) اسم (عسى)، و(أنْ يخرج) خبراً له مقدَّماً عليه، وإنْ أُعمل الثَّاني يكون اسم (عسى) ما استكن فيه من ضمير (زيد)، و(أنْ يخرج) خبره، وعلى الاحتمالَين الأخيرين (عسى) ناقصة أيضاً.

قوله: (وكاد) أجوفُ واويٌّ؛ يُقال: كَادَ يَكَادُ مثل: خَافَ يَخَافُ، ولم يجئ منه إلّا الماضي والمضارع، وهو موضوع.

قوله: (لحصول قُرب الخبر)، والأصل في خبر (كاد) أنْ يكون مُجرَّداً عن (أنْ) كما نَبَّه عليه المصنِّف بالمثال، وهو قوله: (نحو: كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ)، أمَّا كونه مضارعاً؛ فلدلالته على حصول قُرب الخبر من زمان الحال باشتراكه بينه وبين الاستقبال، وأمَّا تَجرُّده عن (أنْ)؛ فلدلالته على الاستقبال المُنافي للحال، وجاء دخولها على خبر (كاد) أيضاً؛ تشبيهاً لها بـ(عسى) في أصل المُقاربة؛ نحو قول الشَّاعر[1]: [من الرجز]

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا

---

(١) قبله:

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولاً فَانْمَحَى

وهو لرؤبة بن العجاج في: «الكتاب» (٣/ ١٦٠)، و«شرح المفصل» (٤/ ٣٧٩)، وبلا نسبة في: «الرضي على الكافية» (٤/ ٢٢٢)، و«خزانة الأدب» (٤/ ٩٠)، وقال البغدادي: لم أعثر عليه في ديوان رؤبة.
الشاهد: (أن يمصحا)، حيث دخلت (أن) على خبر (كاد) تشبيهاً لها بـ(عسى).

(وَكَرَبَ) لقرب حصول الخبر للاسم مع تحقُّق الشُّروع بالفعل؛ (نَحْوُ: كَرَبَ زَيْدٌ يَخْرُجُ).

(وَأَوْشَكَ؛ نَحْوُ: أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ) أنْ مع مدخوله في تأويل المصدر، منصوب المحلِّ خبر (أوشك)، (وَأَوْشَكَ أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ، وَأَوْشَكَ زَيْدٌ يَخْرُجُ) ..

گروي

كما يُجرَّد خبر (عسى) عن (أنْ) حملاً على (كاد).

واعلم أنَّ (كاد) جاء بمعنى (أراد)؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ﴾ [طه: ١٥]؛ أيْ: أريد إخفاء السَّاعة، كما جاء (أراد) بمعنى (كاد)؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧]؛ أيْ: يكادُ أنْ ينهدِمَ.

قوله: (كرب) بفتح الرَّاء على وزن فَعَل، ولم يشتهر من أمثلته إلَّا الماضي، ومعناه ما ذكره الشَّارح، ولا يدخل على خبره (أنْ)؛ لدلالته على الاستقبال المنافي للشُّروع الَّذي هو معنى (كرب)، فأشار المصنِّف إلى ذلك بالمثال من قوله: (كَرَبَ زَيْدٌ يَخْرُجُ).

ومن أفعال المقاربة (طَفِقَ) على وزن (عَلِمَ)، بمعنى شَرَع في الفعل، و(جعل) و(أخذ) بذلك المعنى أيضاً، وهي في الاستعمال مماثلةٌ لـ(كرب)، قال الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، وجَعَلَ، أو أَخَذَ زَيْدٌ يَجِيء مثلاً.

قوله: (وأوشك) على وزن (أَفْعَلَ)، ويبنى منه الماضي والمضارع كثيراً، وفي الحديث: «مَنْ حَامَ حَولَ الحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ»[1]، وبناء اسم الفاعل منه قليلٌ نادر جدًّا، ثمَّ يُستعمل استعمال (عسى) بكِلا وجهَيه، فأشار المصنِّف إلى الوجه الأوَّل منهما بقوله: (نحو: أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ)، ففي هذا الاستعمال ناقصة، كما نبَّه الشَّارح بقوله: (أنْ مع مدخوله ... إلخ)، وأشار إلى الوجه الثَّاني بقوله: (وَأَوْشَكَ أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ).

ويحتمل فيه أنْ تكون تامَّة وناقصة كما مرَّ في (عسى)، وأيضاً يستعمل استعمال (كاد)، وأشار المصنِّف بقوله: (وَأَوْشَكَ زَيْدٌ يَخْرُجُ).

(١) أورد الحديث بهذا اللفظ الشوكاني في «نيل الأوطار» (٨/ ٢٧٠)، وورد بلفظ: «كَرَاعٍ يَرْعَى حَوْلَ الحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ» في: البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)، وأبي داود (٣٣٢٩)، والترمذي (١٢٠٥)، و«السنن الكبرى» للنسائي (٥٢٠٠)، وابن ماجه (٣٩٨٤)، و«مسند أحمد» (١٨٣٧٤).

فيه وجهان: أحَدُهما: ناقصة، والآخر: تامَّة.

○ ○ ○

النَّوْعُ الثَّانِي عَشَرَ: أَفْعَالُ المَدْحِ وَالذَّمِّ

(النَّوْعُ الثَّانِي عَشَرَ: أَفْعَالُ المَدْحِ وَالذَّمِّ: تَرْفَعُ اسْمَ الجِنْسِ المُعَرَّفَ بِالأَلِفِ وَاللَّامِ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَفْعَالٍ) بحكم الاستِقراء والتتبع.

(نِعْمَ؛ نَحْوُ: ....

گروي

قوله: (وفيه وجهان)؛ أيْ: في (أوشك)، أو في المثال الثَّاني وجهان.

قوله: (النَّوع الثَّاني عشر: أَفْعَالُ المَدْحِ وَالذَّمِّ)؛ أيْ: أفعالٌ بعضها للمَدْح، وبعضها للذَّمِّ، وعرَّفوها: بأنَّها ما وُضِع لإنشاء مَدْحٍ أو ذَمٍّ، ولمَّا كان لقبُها مُشعِراً بتعريفها ترك المصنِّف تعريفَها ميلاً إلى الاختصار.

قوله: (ترفع)؛ أيْ: كلٌّ منها.

قوله: (اسم الجنس ... إلخ) هذا ظاهرٌ فيما سوى (حبذا)، وأمَّا فيه فغير ظاهر، بلْ غير واقعٍ إلَّا على مذهب مَنْ جعل (حبذا) بمجموعه كلمةً واحدة، وعاملة في (الرَّجل) بالفاعليَّة، والظَّاهر أنَّ المصنِّف تَبِعهم، ولِذا قال ما قال.

ثمَّ إنَّها كما ترفع الاسم المذكور، كذلك ترفَع المضاف إلى ذلك بلا واسطة؛ نحو: نِعْمَ غُلَامُ الرَّجُلِ زَيْدٌ، أو بواسطة؛ نحو: نِعْمَ فَرَسُ غُلَامِ زَيْدٍ، وَهَلُمَّ جَرًّا، وعبارة المصنِّف لا تَشمله، إلَّا أنْ يُقال: أراد أنَّها ترفع الاسم المذكور أو ما في حُكمه، فحينئذٍ تشمله؛ إذِ المضاف إلى شيءٍ في حكم ذلك الشَّيء.

وأيضاً لا يَشمل: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ، والجواب عنه: أنَّ المصنِّف لم يُرِد حَصْر عملها في رفع الاسم المعرَّف، بلْ أراد ذِكْرَ ما هو الغالب في عملها، وبهذا يُدفَع الاعتراض الأوَّل أيضاً.

قوله: (نِعْمَ)، وهو الأصل في فِعلي المَدْح، وفي فِعلي الذَّمِّ الأصل هو (بِئْسَ)، وهما في الأصل فِعلان على وزن (فَعِلَ) بكسر العين، وقد اطَّرد في لغةِ بني تميم في (فَعِل) إذا كان عينه حلقيًّا أربعُ لغات[1]، والأكثرُ والأشهر في هذَين الفِعلين عند إرادة

(١) إحداها: (فَعِلَ) بفتح الفاء وكسر العين وهي الأصل، والثانية: (فَعْلَ) بإسكان العين مع فتح الفاء، =

نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، فـ(زيد): إمَّا مبتدأ، والجملة خبر مُقدَّمٌ عليه، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أيْ: هو زيد، وإمَّا بدلٌ عن اسم الفاعل، أو عطفُ بيانٍ له، (فَالرَّجُلُ فَاعِلُ نِعْمَ، ....

گروي

المَدْح والذَّمِّ: كسرُ الفاء مع سكون العين. وقال سِيبَوَيْهِ: وكانت عامَّة العرب اتفقُوا على لغة بني تميم، كذا في بعض شروح «الكَافِيَة»[(١)].

قوله: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) أشار بذكر (زيد) بالرَّفع بعد المعرَّف باللَّام إلى أنَّه: يجب أنْ يُؤتى بعده باسم مطابقٍ له دالٍّ على مَن قُصِد بالمَدْح.

ثمَّ إنَّ ما ذكره من المثال هو الاستِعمال الغالب في (نِعْمَ)، وقد جاء رافعاً لضميرٍ مُسْتَتِرٍ فيه مُبهَمٍ مُفسَّرٍ بنكرةٍ منصوبةٍ على التَّميِيز؛ نحو: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، فهو في محلِّ النَّصب تمييز للضَّمير، وهي مخصوصةٌ بالمَدْح؛ التَّقدير: نِعْمَ شَيْئاً هِيَ؛ أي: الصَّدقات على طريقةِ قولهم: نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ. وقال سِيبَوَيْهِ والكِسَائِيُّ: إنَّ (ما) معرفةٌ تامَّةٌ بمعنى الشَّيء المعرَّف؛ أيْ: نِعْمَ الشَّيءُ هي، فـ(ما) هو الفاعل؛ لِكونه بمعنى ذي اللَّام، فيكون المثالُ على استعمال: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وقال الفَرَّاء وأبو عَلِيٍّ: (ما) موصولةٌ بمعنى الَّذي فاعل لـ(نِعْمَ)، والصِّلة بتمامِها محذوفة؛ والتَّقدير: نِعْمَ الَّذِي فَعَلَهُ هِيَ، وهذا الوَجْهُ في غاية البُعد.

قوله: (إمَّا مبتدأ) يُؤيِّده جوازُ تقديم المخصوص على الجملة.

قوله: (خبر مُقدَّم عليه)، ولا يحتاج إلى ضمير المبتدأ؛ لقيام لام التَّعريف مَقامَه، لكنْ لكون الجملة إنشائيَّةً لا بدَّ من التَّأويل لها؛ أيْ: زَيد مَقُولٌ في حقِّه: نِعم الرَّجل.

قوله: (وإمَّا بدل . . . إلخ)، وفيه وجه ثالثٌ تركه الشَّارح، وهو: أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف جواباً لسُؤالٍ مُقدَّر، فإنَّه لمَّا قيل: نِعم الرَّجل، فكأنَّه سُئل: مَن هو؟ فقيل: زيد؛ أيْ: هو زيد، وعلى هذا يكون الكلام جملتَين، وعلى الأوَّلَين جملة واحدة.

= والثالثة: إسكان العين مع كسر الفاء، والرابعة: كسر الفاء إتباعاً للعين. اهـ «المجموعة النورية» (٢/ ٥٠٤).

(١) «الفوائد الضيائية» للجامي. انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٥٠٤)، و«الرضي على الكافية» (٤/ ٢٣٩).

وَزَيْدٌ مَخْصُوصٌ بِالمَدْحِ).

اعلم أنَّه اختُلف في لام الفاعل؛ فقيل: لِلاستغراق، والمعنى: نِعْم كلُّ فردٍ من أفراد الرِّجال زيد، وقيل: للعهد الذِّهنيِّ، والمعنى: نِعْمَ فردٌ ما من أفراد الرِّجال زيدٌ.

وفي الوَجْه الأوَّل نظرٌ من وجهَين:

الأوَّل: أنَّ الاستغراق يُفيد المَدْح لجميع الأفراد، وأنَّ المخصوص كـ(زيد) مثلاً يجب أنْ يكون عبارةً عن الفاعل، والمخصوص كـ(زيد) مثلاً لا يكون عبارةً عن جميع الأفراد.

والثَّاني: أنَّ قولهم: نِعْمَ زَيْدٌ، في معنى: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ بالاتِّفاق، مع أنَّه لا استغراقَ في المُضْمر.

والجواب عن الأوَّل: أنَّ المعنى ما لِكلِّ فردٍ من الأفراد من الخِصال والمَناقب قائمٌ بزيد، لا أنَّ المعنى: جميعُ الأَفراد زيدٌ، وعن الثَّاني: مَنْعُ أنَّ المُضْمر لا يكونُ فيه الاستغراق، ولِمَ لا يَجوزُ ذلك فيه، تأمَّل!

گروي

قوله: (وزيد مخصوصٌ بالمدح) وشرطُ صِحَّة وقوع الاسم مخصوصاً: أنْ يكون مُطابقاً للفاعل في الجنس، فلا يقال: نِعم الرجل درهمٌ مثلاً، وفي الإفراد، والتَّثنية، والجمع، والتَّذكير، والتَّأنيث، لكنْ يجوز أنْ يُقال: نِعْمَ المَرْأَةُ هِنْدٌ، وَبِئْسَ المَرْأَةُ دَعْدٌ، بدون إلحاقِ تاء التَّأنيث؛ حملاً لهما على الحروف؛ لمشابهتِهما لها في عدم التَّصرف.

وقد يُحذف المخصوص لِقيام قرينة؛ نحو قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤]؛ أَيْ: أيوب، بقرينة أنَّ سَوق الآية في مدحِه.

قوله: (قيل: للاستغراق)، وهذا وإنْ كان تكلُّفاً، لكنَّ المعنى أبْلغُ في المَدْح.

قوله: (للعهد الذِّهنيِّ)، وهي إشارةٌ إلى واحدٍ غيرِ معيَّن، ثمَّ يصير معيَّناً بذكر المخصوص، فيكون في الكلام تَفْصِيلٌ بعد الإجمال، وهو أوقع في النَّفس.

قوله: (تأمَّل) لعلَّه إشارة إلى أنَّ الضَّمير عائدٌ إلى شيء ما تقرَّر في العقول، وهو شاملٌ لكلِّ شيءٍ على سبيل البدليَّة، ولا معنًى للاستغراق إلَّا الشُّمول على سَبيل البدليَّة،

وكذا (بِئْسَ؛ نَحْوُ: بِئْسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) حاله في الإعراب واللَّام كحال (نِعْمَ) بلا فرق.

(وَحَبَّذَا؛ نَحْوُ: حَبَّذَا الرَّجُلُ زَيْدٌ)، فيه وجوه:

أَحَدُها: أنَّ (ذا) فاعل، ....

گروي

فالضَّمير مفيدٌ للاستغراق كاللَّام، ويمكن أنْ يكونَ إشارةً إلى أنَّ كون اللَّام للاستغراق لا يصحُّ بدون التكلُّف المذكور، بخلاف العهد الذِّهنيِّ، فإنَّه لا تكلُّفَ فيه، فالحَمْلُ عليه أَوْلى.

قوله: (وحبَّذا) هو مركبٌ من (حَبَّ) الشَّيءَ بفتح الحاءِ: إذا صار محبوباً، ومِن (ذا) اسم إشارة، وضمُّ الحاء[١] لغةٌ فيه، لكنَّ المركَّب مع (ذا) هو مفتوح الحاء؛ لِخفة الفتح، وثقل التَّركيب.

واعلم أنَّ (ذا) في (حبَّذا) وإنْ كان من أسماء الإشارة الموضوعة لواحدٍ معيَّنٍ في الخارج، لكنْ لا يُقصد به المشار المعيَّن في الخارج، بلْ إنَّما أُريد به المشار إليه الحاضر في الذِّهن على وجه التَّعظيم والحضور في القلوب، كما قيل في (الرَّجل) في: نِعْمَ الرَّجُلُ، وإنَّما خُصَّ اسم الإشارة للتَّركيب؛ لأنَّه من الأسماء المُبْهمة الَّتي هي مناسبةٌ لمقام المَدْح؛ إذْ ذِكْر الشَّيء أوَّلاً مُبْهماً، وثانياً معيَّناً أبْلَغ في المَدْح، وأوقعُ في النَّفس، وإنَّما اختصَّ من أسماء الإشارة (ذا) دون واحدٍ من أخواته؛ لأنَّه الأصل لإفراده وتذكِيره.

قوله: (أحدها: أنَّ (ذا) فاعل)؛ أَيْ: لـ(حبَّ).

ولا يتغيَّر (ذا) عمَّا هو عليه؛ أيْ: لا يُثنَّى، ولا يُجمع، ولا يؤنَّث بتثنية المخصوصِ، وجمعه، وتأنيثه؛ لجري كلمة (حبَّذا) مجرى الأمثال الَّتي لا تتغير، فيقال: حَبَّذَا الزَّيْدَانِ، وَحَبَّذَا الزَّيْدُون، وَحَبَّذَا هِنْدٌ.

واعلم أنَّ المذهب الصَّحيح هو الوَجْهُ الأوَّل، لكنَّه ليس مذهب المصنِّف على ما يدلُّ عليه ظاهر[٢] قوله: (ترفع اسم الجنس المعرَّف بالألف واللَّام).

---

(١) إذ أصل (حبَّ): حَبُب بضم العين، فإن أعل بحذف ضمة العين للإدغام يكون بفتح الحاء، وإن أعل بنقل الضمة إلى الحاء يكون بضمها. اهـ منه.

(٢) وإنما قال: ظاهر؛ لأنه يمكن أن يقال: نسبة الرفع؛ أي: في قوله: (ترفع) إلى الأفعال المذكورة باعتبار أكثر الأفراد. اهـ منه.

و(الرَّجل) صفة (ذا)، و(زيد) مخصوصٌ بالمَدْح: إمَّا بدلٌ من الفاعل، أو عطفُ بيانٍ له، أو مبتدأ، والجملة المتقدِّمة خبرٌ له، أو خبر مبتدأ محذوف، والتَّقدير: هو زيدٌ.

گروي

قوله: (والرَّجل صفة ذا)، وإنَّما لم يلتزموا التَّمييز في (حبَّذا)[1]، والْتَزَمُوا في (نِعْم) إذا كان الفاعل مُضْمراً، مع أنَّ الفاعل فيهما عبارة عن أمرٍ ذِهنيٍّ؛ لأنَّ المَنْويَّ لكونه غير ملفوظ، إبهامُه أشدّ وأحوج إلى البيان والتَّمييز من (ذا) الَّتي هي من مقولة اللَّفظ، ولأنَّه لو لم يُذكر التَّمييز في: نِعْمَ رَجُلاً مثلاً؛ لالتبس المخصوص بالفاعل إذا كان معرَّفاً باللَّام؛ نحو قولك: نِعْمَ رَجُلاً السُّلْطَانُ، فلو حُذِف، وقيل: نِعْمَ السُّلْطَانُ لالتبس به، كما في بعض شروح «الكَافِيَة»[2].

قوله: (وزيد مخصوص)، ويجوز أنْ يقع قبل المخصوص أو بعده، تمييزٌ أو حالٌ على وَفق المخصوص في الإفراد، والتَّثنية، والجمع، والتَّأنيث؛ نحو: حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ، وَحَبَّذَا زَيْدٌ رَجُلاً، وَحَبَّذَا رَاكِباً زَيْدٌ، وَحَبَّذَا زَيْدٌ رَاكِباً، إلى غير ذلك[3].

والعامل في التَّمييز أو الحال هو الفعل؛ أعني: في حبَّ، وذو الحال هو (ذا)، لا (زيد)؛ لأنَّه مخصوص، وهو لا يجيء إلَّا بعد تمام المَدْح والرُّكوب - مثلاً - من تمامه، فراكباً حالٌ عن الفاعل لا عن المخصوص، كذا في بعض شروح «الكَافِيَة»[4].

وقال بعض المحقِّقين: الظَّاهر أنَّ العامل فيهما هو تمييزٌ عن ذاتٍ مذكورةٍ، هو اللَّفظ المُبْهم الدَّالُّ عليها، كما في: رِطْلٌ زَيْتاً، فالقياس عليه يقتضي أنْ يكون العامل في التَّميز هنا هو (ذا) لا الفعل، وفي: نِعْمَ رَجُلاً هو الضَّمير المُسْتَتِر المُبْهم المُفسَّر بالتَّمييز.

قوله: (إمَّا بدل ... إلخ) الأخصر أنْ يقولَ: وإعراب مخصوصه كإعراب مخصوص (نِعْم).

قوله: (أو خبر مبتدأ محذوف) قد ترك الشَّارح هذا الوَجْه في بيان وجوه إعراب مخصوص (نِعْم)، ولا وَجْهَ له في التَّعرض له هنا، بلِ الأَوْلى عكس ذلك.

---

(١) يعني يقال: حبذا زيد، ولا يقال: نعم زيد بلا تمييز. اهـ منه.

(٢) «الرضي على الكافية» (٤/ ٢٥٧).

(٣) من قولك: حبذا الرجلين أو راكبين الزيدان، وحبذا الزيدان رجلين أو راكبين، وحبذا امرأةً هند، وحبذا هند امرأة. اهـ منه.

(٤) «الفوائد الضيائية» للجامي. انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٥٠٨).

والثَّاني: أنَّ (حبَّذا) بمجموعه بمنزلة (نِعْمَ)، و(الرَّجل) فاعله، وإعرابُ المخصوص على حالِه.

والثَّالث: أنَّ (حبَّذا) بمجموعه مبتدأ، و(الرَّجل) صفة (ذا)، و(زيد) خبره في قوَّة: الممدوح.

الأوَّل: مذهب مَن لا يُغلِّب الفعليَّة على الاسميَّة، ولا الاسميَّة على الفعليَّة، والثَّاني: مذهب من يُغلِّب الفعليَّة على الاسميَّة، والثَّالث: مذهب من يُغلِّب الاسميَّة على الفعليَّة.

(**وَسَاءَ؛ نَحْوُ: سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ**) حالُه في الإعراب واللَّام كحالِ: بِئْسَ الرَّجُلُ، بلا فرقٍ.

○ ○ ○

كروي

قوله: (**إنَّ حبَّذا بمجموعه ... إلخ**) أقول: ظاهر عبارة المصنِّف من قوله: (ترفع اسم الجنس المعرَّف... إلخ) يميل إلى هذا الوَجْه.

قوله: (**إنَّ حبَّذا مبتدأ**) بتغليب الاسم على الفعل، والمعنى: هذا الرجل زيد.

قوله: (**مذهب من لا يغلب ... إلخ**) وهو الأرجح؛ إذِ الأصل عدم التَّغليب.

قوله: (**مذهب من يُغلِّب الفعليَّة**)؛ نظراً إلى أنَّ الجزء الأوَّل أوْلى بالتَّغليب.

قوله: (**مذهب من يُغلِّب الاسميَّة**) مُستنداً بأنَّ الاسم هو الأصل بالنِّسبة إلى الفعل، فهو الأنسَب بالتَّغليب.

وفي «القاموس»: (حَبَّ) اسم بمعنى الحبيب، و(ذا) فاعله، أَيْ: حبيب ذا الرَّجل[1].

وقيل[2]: (ذا) زائدة، و(الرَّجل) هو الفاعل.

قوله: (**وحاله في الإعراب ... إلخ**)، والأَوْلى أنْ يقول: حاله كحال (بِئْس) في إفادة الذَّمِّ، والشَّرائط، والأحوال.

---

(١) لم أجد هذه العبارة في المعاجم التي وقفت عليها.

(٢) وهو قول الرَّبَعي، كما صرح به الرضي في «شرح الكافية» (٤/ ٢٥٦).

النَّوْعُ الثَّالِثَ عَشَرَ: أَفْعَالُ الشَّكِّ وَاليَقِينِ

(النَّوْعُ الثَّالِثَ عَشَر: أَفْعَالُ الشَّكِّ وَاليَقِينِ)؛ أَيْ: أفعالٌ بعضها للشَّكِّ، وبعضُها لِليقين، وهذه الإضافةُ مِن قَبِيل إضافة الدَّالِّ إلى المدلول، (تَدْخُلُ)؛ أَيْ: هذه الأفعال (عَلَى اسْمَيْنِ)، أراد بهما المبتدأ والخبر (ثَانِيهِمَا عِبَارَةٌ عَنِ الأَوَّلِ، وَتَنْصِبُهُمَا جَمِيعاً عَلَى المَفْعُولِيَّةِ، وَهِيَ سَبْعَةُ أَفْعَالٍ: ظَنَنْتُ؛ نَحْوُ: ظَنَنْتُ

كروي

قوله: (النَّوع الثَّالث عشر: أفعال . . . إلخ) اعلم أنَّ:

اليقينَ عند أرباب اليقين: هو الاعتقاد بوقوع النِّسبة الخبريَّة أو لا وقوعها، اعتقاداً جازماً ثابتاً مُطَابِقاً للواقع[١].

والشَّكَّ عندهم: هو الاعتقاد بوقوعها أو لا وقوعها، بدون تَرْجيح أحدِهما على الآخر؛ أَيْ: يكونان مُتَساوِيَين عند المتكلِّم.

والظَّنَّ: هو الاعتقاد بوقوع النِّسبة اعتقاداً راجحاً، مع احتِمال عدم وقوعها احتمالاً مَرْجوحاً، أو بالعكس.

ولا شيءَ من هذه الأفعال مُسْتعمَلاً فيما يُساوي كِلا جانِبَي وقوعه ولا وقوعه، فلا بدَّ أنْ يُراد بـ(الشَّكِّ) خلافُ (اليقين) بقرينة المُقَابلة، فيشمل (الظَّنَّ).

وقال بعض المحقِّقين: لا حاجةَ في ذلك إلى قرينة المقابلة في العلوم العربيَّة، فإنَّ الشَّكَّ في اللُّغة: خلافُ اليقين، على ما هو في «القاموس»[٢].

قوله: (تدخل على اسمين) الأَوْلى[٣]: على الجملة الاسميَّة.

قوله: (تنصبهما)؛ أَيْ: على المفعوليَّة في الاستعمال الغالب[٤] لا مطلقاً، فإنَّ (علمت) بمعنى (عرفت) مثلاً لا يَنصب ولا يَقتضي إلَّا مفعولاً واحداً، كما سيأتي.

قوله: (سبعة أفعال)، فالثَّلاثة الأُوَل للظَّنِّ، والثَّلاثة الَّتي تَلِيها لليقين، والأخير منها مُشتركٌ بينهما.

---

(١) قيد الجازم احترازاً عن الظن، والثابت احتراز عن علم المقلد، والقيد الأخير احتراز عن الجهل المركب. اهـ منه.

(٢) «القاموس المحيط» (٩٤٥).

(٣) إذ قد يكون خبرها جملة اسمية، لا اسمها؛ نحو: علمت زيداً أبوه قائمٌ. اهـ منه.

(٤) وإيقاع هذا القيد هنا سهو ظاهر، موقعه القول السابق، كما لا يخفى على الفطن. اهـ حسن سورجي.

زَيْداً قَائِماً)؛ المعنى: ثُبوت القيام لزيد مَشْكُوكٌ ومَظْنُونٌ، (وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى اتَّهَمْتُ) من الظِّنَّةِ، بمعنى: التُّهمة (لَمْ يَقْتَضِ المَفْعُولَ الثَّانِيَ)؛ لأنَّ التُّهمة لا يتوقَّف تعلُّقها إلَّا على متعلَّقٍ واحدٍ؛ (نَحْوُ: ظَنَنْتُ زَيْداً؛ أَيِ: اتَّهَمْتُهُ. وَحَسِبْتُ؛ نَحْوُ: حَسِبْتُ أَخَاكَ كَرِيماً. وَخِلْتُ؛ نَحْوُ: خِلْتُ زَيْداً عَاقِلاً. وَعَلِمْتُ؛ نَحْوُ: عَلِمْتُ زَيْداً فَاضِلاً)، والمعنى: ثُبوت القيام لزيدٍ مَعْلُومٌ ومُتَيَقَّنٌ، (وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى عَرَفْتُ لَمْ يَقْتَضِ المَفْعُولَ الثَّانِيَ)؛ أَيْ: بمعنى عرفتُ الذَّات بدون الصِّفة؛ (نَحْوُ: عَلِمْتُ زَيْداً؛ أَيْ: عَرَفْتُهُ. وَرَأَيْتُ؛ نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْداً قَائِماً)؛ المعنى: ثُبوت القيام لزيدٍ مَعْلُومٌ ومُتَيَقَّنٌ، (وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ) اسمه مُسْتترٌ فيه عائدٌ إلى (رأيت)، (لَمْ يَقْتَضِ المَفْعُولَ الثَّانِيَ)؛ لأنَّ الإبصار لا يتوقَّف تعلُّقه إلَّا على متعلَّقٍ واحدٍ؛ (نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْداً؛ أَيْ: أَبْصَرْتُهُ. وَوَجَدْتُ؛ نَحْوُ: وَجَدْتُ زَيْداً جَواداً، وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى أَصَبْتُ لَمْ يَقْتَضِ المَفْعُولَ

گروي

قوله: (من الظِّنَّة) بالكسر.

قوله: (بمعنى التُّهمة)؛ يعني: أنَّ (ظننت) إذا كان بمعنى (اتَّهمت) يكون مشتقًّا من الظِّنَّة، لا من الظَّنِّ.

قوله: (ظَنَنْتُ زَيْداً بمعنى اتَّهمتُه)؛ أيْ: أخذتُه مكان الوَهْم، والوَهْم[1] نوع من الإدراك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[2] [التكوير: ٢٤]؛ أيْ: بمتهم.

قوله: (نحو: عَلِمْتُ زَيْداً)؛ أيْ: عرفتُ شخصَه؛ إذِ المعرفة هي العِلم بذات الشَّيء من غير حكمٍ عليه.

قوله: (ووجدت) مشتقٌّ من الوجدان، بمعنى: الإدراك والعلم.

قوله: (وإذا كان بمعنى أصبت)؛ أيْ: لاقيتُ، من الإصابة، وهي الملاقاة.

اعلم أنَّ لأفعال القلوب خصائص لم تُوجَد في غيرها من الأفعال:

(١) مكان احتمال وقوع الحكم ضعيف عنده، واحتمال عدمه قوي. اهـ منه.

(٢) أي: ما كان محمد ﷺ بالإخبار عن المغيبات من الحشر والنشر والعذاب والثواب يوم القيامة بمتهم؛ أي: بمحل الوهم، بل محل اليقين. اهـ منه.

الثَّانِيَ)؛ يعني: إذا كان بمعنى الإصابة لم يكن المرادُ منه معرفةَ الذَّات مع الصِّفة؛ (**نَحْوُ: وَجَدْتُ الضَّالَّةَ؛ أَيْ: أَصَبْتُهَا. وَزَعَمْتُ**) يُستعمل تارةً بمعنى (عَلِمْتُ)، وأُخرى بمعنى (ظَنَنْتُ)؛ (**نَحْوُ: زَعَمْتُ زَيْداً ظَرِيفاً**)؛ المعنى: ثُبُوت الظَّرافة لـزيد مَظْنُونٌ ومَشْكُوكٌ، أو مَعْلُومٌ ومُتَيَقَّنٌ، (**وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى قُلْتُ لَمْ يَقْتَضِ المَفْعُولَ الثَّانِيَ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:** ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾ [التغابن: ٧]).

○ ○ ○

گروي

فمنها: أنَّه لا يجوز حذفُ أحد مفعولَيها وإنْ كانا في الأصل مبتدأ أو خبراً، وحذفُ كلٍّ منهما جائزٌ، بلْ إذا حذف لا بدَّ أنْ يُحذَفا معاً؛ نحو: مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ؛ أَيْ: يخل مَسمُوعه صادقاً، بخلاف بابِ أعطيت، فإنَّ حذف أحدِ مفعولَيه جائزٌ[١]؛ وذلك لأنَّ مفعول هذه الأفعال في الحقيقة مضمُون المفعولَين، فلو حُذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاءِ الكلمة. هذا هو الاستعمال الفَصِيح الشَّائع، ومع ذلك جاء حذفُ أحدهما مع القرينة على قِلَّة.

ومنها: أنَّه يجوز أنْ يكون فاعلُها ومفعولها ضميرَين متصلَين لشيءٍ واحدٍ؛ نحو: عَلِمْتُنِي وَعَلِمْتُكَ، ولا يجوز: أنْ يُقال: ضَرَبْتَنِي وَشَتَمْتَكَ، بلْ ضَرَبْتُ نَفْسِي وَشَتَمْتُ نفسِي، ووَجْهُه مذكورٌ في المُطوَّلات، تَرَكْنَاه خوفاً للإطالة.

ومنها: جواز[٢] الإلغاء -؛ أَيْ: إبطالِ عملها لفظاً ومعنًى- إذا توسَّطتِ الأفعال بين مفعوليها، أو تأخَّرت عنهما؛ نحو: زَيْدٌ ظَنَنْتُ مُقِيمٌ، وزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ؛ لصلاحيَّةِ مفعولها كلاماً مُسْتقِلًّا بالإفادة مع ضعف عَملها بالتَّوسط والتَّأخر، وأمَّا إلغاؤُها عند التَّقدم؛ نحو: ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ، فالجمهورُ على أنَّه لا يَجوز حِينئذٍ.

ومنها: التَّعليق؛ أَيْ: وجوبُ إبطال عملِها لفظاً لا معنًى؛ بِسبب وُقوعها قبل الاستِفهام، أو قبل النَّفي، أو قبلَ لام الابتداء؛ نحو: عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو، وَعَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَعَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، ودليلُ ذلك أيضاً في المبسُوطات، إنْ أردتَ الاطِّلاعَ عليه فارجعْ إليها.

ولمَّا فرغ المصنِّف من بيان السَّماعيَّات وتفصيلِها، شرَع في بيان العوامل القياسيَّة.

---

(١) نحو: أعطيت زيداً بخلاف المفعول الثاني، وأعطيت درهماً بخلاف المفعول الأول. اهـ منه.

(٢) في لفظ (الجواز) إشارةٌ إلى أن الإعمال جائز أيضاً، وقالوا: على تقدير التوسط الإعمال أولى، وقالوا: على التقدير الثاني الإلغاء أولى، وقيل: هما سيان متساويان. اهـ منه.

العَوامِلُ القِيَاسِيَّةُ

(وَالقِيَاسِيَّةُ مِنْهَا: سَبْعَةُ عَوَامِلَ)؛ أَيْ: سبعة أصْنَافٍ من العوامل، لا سبعةُ أشخاصٍ، و(عوامل) مفتوح في موضع الجرِّ؛ لأنَّه مضاف إليه لـ(سبعة).

(الفِعْلُ) مرفوع اللَّفظ بأنَّه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: أحدها الفعل (عَلَى الإِطْلَاقِ) أيْ: سواء كان ماضياً أو مضارعاً، أمراً كان أو نهياً، مُتعدِّياً كان أو لازماً، معلوماً أو مجهولاً، مُجرَّداً كان أو مَزِيداً فيه، ....

گروي

قوله: (والقياسيَّة منها)؛ أي: الكائنة من اللَّفظيَّة.

قوله: (سبعة عوامل) أقول: إنَّما أعاد هذه العبارة مع أنَّها مذكورةٌ في الإجمال أوَّل الكتاب؛ لطول الفصل[١]، وإلَّا فالمقام مقام الضَّمير بأنْ يقول: وهي الفعل، والمصدر: ... إلخ ما قاله، بإرجاع الضَّمير إلى القياسيَّة المذكورة في عنوان الكتاب.

هذا لكنْ لو قال: والقياسيَّة هي: الفعل، والمصدر ... إلخ، لكان موجَّهاً وأخصرَ[٢].

قوله: (مفتوح في موضع الجرِّ)؛ لعدم انصرافه؛ لكونه جمعاً على صيغة منتهى الجموع، وهو قائمٌ مقام السَّبَبَيْن في مَنْع الصَّرْف.

قوله: (على الإطلاق) الظَّرف إمَّا لَغْوٌ متعلِّق بـ(يعمل) المفهوم من عدِّ الفعل من العوامل القياسيَّة، أو حالٌ من فاعله العائد إلى الفعل؛ أيْ: يعمل الفاعل على الإطلاق.

ثمَّ إنْ كان المُراد به تعميمَ الفعل من جهة العمل - كما هو المُتَبادر، وصرَّح به الشَّارح بقوله: (سواء كان ماضياً أو مضارعاً ... إلخ) - فيُنافيه عدُّ الأفعال السَّابقة من السَّماعيَّات؛ إذْ لا مخرج لها من هذا التَّعميم، وإنْ أراد به تقييد الفعل في عمله القياسيِّ[٣] بكونه مُطْلقاً؛ أيْ: غيرَ مَشروطٍ في عمله بشرطٍ دون شرط، فكلامه مُوجَّه، فلا منافاةَ في عدِّ ما سبق من السَّماعيَّات؛ إذْ كلٌّ منها في عمله مشروطٌ ببعض الشَّرائط؛ لكون أفعالِ المَدْح

(١) وطول الفصل بين الضمير والمرجع يوهم الغفلة. اهـ منه.

(٢) ويمكن أن يقال: إن إعادة قوله: (سبعة عوامل) أيضاً لطول الفصل. اهـ منه.

(٣) أي: يعمل الفعل قياساً إذا لم يكن عمله مشروطاً بشرط أصلاً، وإلا فهو يعمل سماعاً. اهـ منه.

غيرَ ما عدَّ من السَّماعيَّة كبابِ (كان)، و(كاد)، و(نعم)، وكبابِ (علمت)، فإنَّ هؤلاء من السَّماعيَّة، كما عرفتَ؛ (**نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً. وَالمَصْدَرُ؛ نَحْوُ:** گروي

والذَّمِّ مشروطةً بالإعمال في المعرَّف باللَّام، ونحو ذلك من البواقي[(١)]، وحينئذٍ يكون قيداً احترازيًّا، لا إشارةً إلى تعميم الفعل، ولعلَّ هذا هو الصَّواب.

قوله: (غير ما عدَّ من السَّماعيَّات . . . إلخ) أقول: لا مخرج لها من الفعل المُطْلق على ما فسَّره الشَّارح، فمِن أين يُفهم هذا الاستثناء، إلَّا أنْ يقال: عدُّها سابقاً من السَّماعيَّات قرينةٌ على استثنائها من الفعل المطلَق في كونها عاملاً قياسيًّا.

قوله: (نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً) مثَّل من المُتعدِّي؛ لاندراجِ عمل الفعل اللَّازم في عمله، فلا حاجةَ إلى مثالٍ منه استقلالاً، وخَصَّ المثال أيضاً بالماضي الثُّلاثي المُجرَّد؛ لأنَّه الأصل بالنَّظر إلى سائر الأفعال.

قوله: (والمصدر) أَخَّرَه عن الفعل، وإنْ كان أصلاً في الاشتقاق؛ لأنَّ المقصود ههنا بيانُ العمل، والمصدر تابع للفعل في عمله.

ثمَّ إنَّهم عرَّفوه بأنَّه: اسمُ الحَدَث الجَارِي على الفعل، والمراد بِجرَيانه عليه بعدَ اشتِقاقه منه[(٢)] كونُه مفعولاً مطلقاً له.

وأوزان مصادر (الثُّلاثيّ المُجرَّد) ترتقي إلى اثنين وثلاثين، كما بُيِّن في بعض كتب الصَّرْف، وأوزانُ مصادر ما سِواه قياسيَّة.

ويعمل عمل فعله المشتَقِّ هو منه لازماً كان أو متعدِّياً، بشرط أنْ لا يكون مفعولاً مطلقاً حقيقيًّا[(٣)]، وأنْ لا يكون مُصغَّراً[(٤)].

---

(١) كاشتراط أفعال القلوب بالدخول على المبتدأ والخبر بشرط عدم تأخرها عنهما وعدم توسطها بينهما، وكاشتراط أفعال المقاربة بكون خبرها مضارعاً مصدراً بـ(أن) في بعض، وغير مصدرة بها في بعض، وكاشتراط الأفعال الناقصة بالدخول على المبتدأ والخبر، وغير ذلك. اهـ منه.

(٢) احتراز عن أسماء المصادر، نحو: سلام، وكلام، وعن مثل: ويلاً وويحاً، وعن مثل: العالمية والقادرية، مما لم يشتق من الفعل، وإن وقع بعض منها مفعولاً مطلقاً. اهـ منه.

(٣) أما المفعول المطلق المجازي؛ نحو: ضربت ضرب الأمير غلامه، فيعمل. نص عليه الرضي، وهو المرضي. اهـ منه.

(٤) والتصغير يمنع المصدر من العمل، كما يمنع اسم الفاعل والمفعول؛ لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل على الأفعال، كذا في «الرضي». اهـ منه.

أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً. ....

گروي

أمَّا إذا كان مفعولاً مطلقاً:

فإنْ لم يكن نائباً مَناب الفعل، بأنْ كان الفعل مذكوراً؛ نحو: ضَرَبْتُ ضَرْباً زَيْداً، أو محذوفاً حذفاً غيرَ واجب؛ نحو: ضَرْباً زَيْداً، في جوابِ مَن قال: مَنْ ضَرَبْتَ؟، فالعمل للفعل اتفاقاً لا للمصدر؛ إذْ لا يجوز إعمالُ الضَّعيف مع وُجود العامل القويّ.

وإنْ كان نائباً عن الفعل، بأنْ كان من المصادر الَّتي وجب حذفُ فِعلها سماعاً أو قياساً؛ نحو: حَمْداً لَهُ وَشُكْراً لَهُ، ففيه وَجْهان: عمل الفعل؛ لأصالته، وعمل المصدر؛ لنيابته عن الفعل[1]. ذهب إلى الأوَّل سِيبَوَيْهِ ومَن تبعه، وذهب إلى الثَّاني السِّيرَافِيُّ ومَن تبعه، وقيل: العاملُ هو المصدر لِمصدريَّته، لا لِنيابته عن الفعل.

قوله: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً)، فـ(زيد) مرفوعٌ بأنَّه فاعل المصدر، و(عمراً) منصوبٌ بأنَّه مفعولٌ به له.

ولا يتقدَّم على المصدر مَعمولُه؛ لكونه في تقدير الفعل مع (أنْ)، وشيءٌ ممَّا في حيِّزِ (أنْ) لا يتقدَّم عليه، فلا يُقال: أَعْجَبَنِي عَمْراً ضَرْبُ زَيْدٍ خلافاً للرَّضيّ[2] في الظُّروف، فإنَّه جوَّز تقديمهما عليه؛ لتَوَسُّعِهم فيهما ما لا يُتوسَّع في غيرها.

واعلم أنَّه لا يُشترط في إعمال المصدر أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، كما اشتُرط في اسم الفاعل والمفعول؛ لأنَّ إعمال المصدر لِمُناسبة اشتقاق الفعل منه لا باعتبار المشابهة؛ إذْ لا مشابهة له مع الفعل لا لفظاً، ولا في وقوعه موقعَ الفعل، بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول.

وأنَّه لا يَسْتَتِر في المصدر فاعله؛ إذْ قد يجوز حذفُ فاعله، فلو أُضمر فيه أيضاً لالتبس بالمفعول.

وأنَّه لا يجب ذِكر فاعله، بلْ يجوز حذفُه أيضاً؛ إذِ النِّسبة إلى الفاعل غيرُ مأخوذةٍ في مفهومه، فلا يَتوقَّف تصوُّر مفهومه على الفاعل.

---

(١) لا لأنه في تأويل (أن) مع الفعل. صرح به الرضي. اهـ منه.

(٢) انظر: «الرضي على الكافية» (٣/ ٤٠٦).

وَاسْمُ الفَاعِلِ؛ نَحْوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ عَمْراً. ....

گروي

وأنَّه يجوز إضافته[١] إلى الفاعل، وهو الأكثر؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وقد يُضاف إلى المفعول به؛ نحو: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ اللِّصِّ الجَلَّادُ، وإلى الظَّرف، وإلى المفعول له؛ نحو: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ يَوْمِ الجُمُعَةِ، وَضَرْبُ التَّأدِيبِ.

وأنَّ إعمال المصدر المعرَّف باللَّام قليلٌ جدًّا، حتَّى قيل: لم يأتِ في القرآن عاملاً بدون واسطة[٢] حرف الجرِّ؛ وذلك لأنَّه عند عَمله مقدَّر بـ(أنْ) مع الفعل، فكما لا يدخل لام التَّعريف على (أنْ) مع الفعل، ينبغي أنْ لا يدخُلَ لام التَّعريف على المصدر المقدَّر به.

قوله: (واسم الفاعل)، وصيغته من الثُّلاثيِّ المُجرَّد على وزن (فاعل)، وبه يُسمَّى؛ لكَثْرة مجيئه من الثُّلاثيِّ المُجرَّد، والمعنى: اسمٌ له مَزِيد اختصاصٍ بهذه الهَيْئة، ومن غيره على صيغة المضارع المعلوم مُلابساً بميمٍ مَضْمُومةٍ مَوضعَ حرف المضارعة مع كسر ما قبل الآخر، وإن كان في المضارع مفتوحاً؛ نحو: مُكْرِم، ومُجْتَمِع، ومُسْتَخْرِج، ومُتَدَحْرِج.

هذا، ثمَّ اعلم أنَّه يَعمل عملَ فِعله لازماً كان، أو متعدِّياً إلى واحدٍ، أو إلى أكثرَ، بِشَرط الاعتماد على صَاحِبه[٣]، أو على أداة الاستفهام، أو النَّفي، وبشرطِ أنْ لا يكونَ مُصغَّراً، ولا موصوفاً، وبشرطِ أنْ يكون بمعنى الحال أو الاستِقبال؛ إذْ عملُه بمشابهة المضارع، فوجب أنْ لا يُخالِفَه في الزَّمان، وإلى جميع هذه الشَّرائط أشار المصنِّف بالمثال من قوله: (زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ عَمْراً)؛ بناءً على أنَّ المتبادر من اسم الفاعل عند الإطلاق زمانُ الحال، وإنْ كان بمعنى الماضي فلا يَعمل، بلْ وجبت الإضافة إلى المفعول إضافةً معنويَّة[٤]؛ نحو: زَيْدٌ ضَارِبُ عَمْرٍو أَمْسِ، خلافاً لِلْكِسَائِيِّ، فإنَّه جوَّز

(١) لكن إعماله منوناً أولى من إعماله حال النكرة؛ لأنه حينئذٍ أقوى مشابهةً بالفعل؛ لكونه نكرة، هذا هو المشهور، وقال الرضي: أقوى المصادر في العمل هو المضاف. اهـ منه.

(٢) وأما بواسطته، فقد وقع في القرآن؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [النساء: ١٤٨]. اهـ منه.

(٣) أي: على المتصف به، وهو المبتدأ، أو الموصول، أو الموصوف، أو ذو الحال؛ ليقوى فيه جهة الفعل، من كونه مسنداً إلى صاحبه. اهـ «الفوائد الضيائية للجامي»، من «المجموعة النورية» (٢/ ٣٨٨).

(٤) لا لفظية؛ إذ شرطها أن يكون اسم الفاعل مثلاً عاملاً، ثم يضاف إلى معموله، وهو إذا كان ماضياً لا يعمل. اهـ منه.

وَاسْمُ المَفْعُولِ؛ ....

گروي

إعمالَه ماضياً أيضاً؛ مُتمسِّكاً بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، وقال: إذا أُضيف تكون إضافتُه لفظيَّة، ورُدَّ بأنَّ الآية حكايةُ الحال الماضيَة.

واعلم أنَّه إذا دخلتِ اللَّام الموصولة[(١)] على اسمِ الفاعل يَعمل مطلقاً؛ أيْ: ولو كان ماضياً؛ نحو: مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ أَبُوهُ زَيْداً أَمْسِ، وذلك لأنَّه في المعنى فِعل عُدِل عن هيئتِه إلى هيئة الاسم؛ كراهةَ إدخال اللَّام عليه.

واعلم أيضاً أنَّ حُكمَ تثنية اسم الفاعل وجمعِه مصحَّحاً كان أو مكسَّراً، حكمُ مفرده في العمل والشَّرائط:

أمَّا المثنَّى وجمع السَّلامة؛ فلِبقاء صيغة الواحد فيهما الَّتي بها كان اسم الفاعل مُشابهاً بالفعل المضارع لفظاً.

وأمَّا جمعُ المكسَّر؛ فلِكونه فرعَ الواحد، ورعايةً لاطِّراد الباب.

ثمَّ إنَّ حذف نون التَّثنية والجمع المصحَّح حالة الإضافة واجب؛ نحو: الزَّيْدَانِ ضَارِبَاه، وَضَارِبُوهُ، وأمَّا حذفُها حالةَ العمل فجائزٌ فصيحٌ إنْ وقع صِلَةَ اللَّام؛ تخفيفاً واختصاراً لطول الصِّلة؛ نحو قراءة مَن قرأ: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥] بنصب (الصَّلاةَ) على المفعوليَّة، وضعيفٌ إنْ لم يقعْ صِلَةً؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ﴾ [الصافات: ٣٨] بالنَّصب على ما قُرِئ في بعض القراءات الشَّاذَّة.

قوله: (واسم المفعول)؛ أي: اسمٌ له زيادةُ اختصاصٍ بهذه الهَيْئة، نظيرَ ما مرَّ في اسم الفاعل، فإنَّ صيغته من الثُّلاثيِّ المُجرَّد على وزن (مفعول)، ومِن غيره على صيغة المجهول بميمٍ مَضْمُومةٍ موضع حرف المضارعة؛ نحو: مُكْرَم، ومُجْتَمَع، ومُسْتَخْرَج بفتح ما قبل الآخِر.

وحكمُه في عمل النَّصب[(٢)] والشَّرائط[(٣)] حكمُ اسم الفاعل، وفي أنَّه إذا كان صِلَةَ اللَّام يَعمل، ولو كان بمعنى الماضي.

---

(١) بخلاف لام التعريف، فإنه إذا دخل على اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط عمله، صرح به الرضي. اهـ منه.

(٢) وأما عمل الرفع فلا يتوقف على شرط أصلاً، نص عليه الرضي. اهـ منه.

(٣) من الاعتماد على صاحبه، أو على النفي، أو الاستفهام، ومن كونه بمعنى الحال، أو الاستقبال، ومن أن لا يكون مصغراً، ولا موصوفاً. اهـ منه.

نَحْوُ: زَيْدٌ مُعْطَى غُلَامُهُ دِرْهَماً. وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ؛ ....

گروي

ثمَّ إنَّه إنْ كان مُتعدِّياً إلى واحدٍ يقوم هو مَقامَ الفاعل ويَعمل الرَّفع، وإن كان مُتعدِّياً إلى أكثرَ يكون الأوَّل قائماً مَقامَه، ويَبقى ما عداه منصوباً، ولمَّا كان أثر عمل النَّصب لا يظهر إلَّا في هذا؛ اختاره المصنِّف للتَّمثيل، وقال: (نحو: **زَيْدٌ مُعْطَى غُلَامُهُ**) بالرفع (دِرْهَماً) بالنَّصب، وأشار إلى اشتراط الاعتِماد، وكونه غير مُصغَّرٍ، وغيرَ موصوفٍ بالمثال، واكتفى بِتبادر الحال منه، واستغنى به عن التَّصريح بقرينةِ زمان الحال أو الاستقبال، كما في مثال[1] اسم الفاعل.

وههنا فائدةٌ لا بدَّ من التَّنبيه عليها، وهي: أنَّ أوزان صِيغ المبالغة خمسةٌ؛ نحو: ضَرَّاب، وضَرُوب، ومِضْرَاب، وعَلِيم، وحَذِر، أمَّا الثَّلاث الأُوَل: فتعمل باتفاق البصريِّين، وأمَّا إعمال الأخيرين فهو مذهب سِيبَوَيْهِ لا غير.

ثمَّ إنَّ الأكثرين على أنَّه يُشترط في عملِها ما يُشترط في عمل اسم الفاعل، ومِنهم مَن قال: لا يُشترط في عملها زمانُ الحال والاستقبال، بلْ هي كالصِّفة المُشبَّهة في عدم الاشتراط بأحد الزَّمانين.

وأمَّا كونُ صيغ المبالغة: اسمَ الفاعل، أو الصِّفة المُشبَّهة، أو لا هذا، ولا ذاك، بلْ قسمٌ برأسه من المُشتقَّات، ففيه خلاف، ذهب إلى كلٍّ منها نَحْويٌّ، ولكلٍّ وجهةٌ هو مُولِّيها.

قوله: (والصِّفة المُشبَّهة)؛ أَيْ: باسم الفاعل مِن حيث إنَّها تُثنَّى، وتُجمع، وتُذكَّر، وتُؤنَّث، وصِيغُها مخالفةٌ لصيغ اسم الفاعل غالباً، وهي كثيرةٌ مقصورةٌ على ما سُمِع وبُيِّن في علم الصَّرْف، وبيانها ليس من وظيفة هذا الفَنِّ، فلا نتعرَّض لها.

وأمَّا البحث عن عملها، فمِن وظيفته، فنقول: إنَّ الصِّفة المُشبَّهة تعمل عملَ فِعلها؛ أَي: اللَّازم؛ إذ هي مُشتقَّةٌ منه، مِن غير اشتراط زمان الحال أو الاستقبال، لما قالوا مِن أنَّها بمعنى الثُّبوت والدَّوام، فلا معنى لاشتراط الزَّمان فيها، وأمَّا في اشتراط ما سوى الزَّمان من الاعتماد وغيره فمع اسم الفاعل سواء، إلَّا أنَّ الاعتماد على اللَّام الموصولة لا يمكن فيها؛ إذِ اللَّام الدَّاخلة عليها ليست موصولة، بلْ لام تعريفٍ اتفاقاً.

---

(١) أي: كما اكتفى في مثال متبادر الحال؛ إذ المتبادر من اسم الفاعل والمفعول زمان الحال. اهـ منه.

نَحْوُ: جَاءَنِي رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ) ، سمّيت صفة مشبَّهة؛ لأنَّها تُشبِّه باسم الفاعل في الإفراد، والتَّثنيَّة، والجمع، والتَّذكير، والتَّأنيث، مع اشتراكهما في قيام الفعل بالفاعل.

(وَكُلُّ اسْمٍ أُضِيفَ إِلَى اسِمٍ آخَرَ؛ ....

گروي

اعلم أنَّ لها وجوهاً كثيرةً لا يليق بيانها بهذا المختصر.

قوله: (نحو: جَاءَنِي رَجُلٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ) بتنوين الصِّفة، ورفع (وجهه) بالفاعليَّة لها، ويجوز أيضاً على التَّشبيه بالمفعول، ولعلَّ مراد المصنِّف بالمثال هو الوَجْه الأوَّل، وأمَّا جرُّه بإضافة (حَسَنٌ) إليه، فقبيحٌ غير جائزٍ في السَّعة عند البصريِّين.

ثمَّ إنَّ المصنِّف أشار بالمثال إلى اشتِراط الاعتماد في عمل الصِّفة المُشبَّهة أيضاً؛ إذْ هو معلومٌ من المثال.

واعلم أنَّه كان على المصنِّف أنْ يذكرَ أفعلَ التَّفضيل من العوامل؛ لأنَّه بصدد استيفاء جميع العوامل النَّحويَّة في هذا الكتاب، وادَّعى انحصارها في مِئة، فلا وَجْهَ[(١)] لترك عاملٍ من العوامل في مَقام تَعدادها، وإنْ كان ضعيفاً، اللَّهم إلَّا أنْ يُقال: إنَّ أفعل التَّفضيل لمَّا لم يعملْ في غير الفاعل المُسْتَتِر فيه إلَّا نادراً[(٢)]، وكان أثر العمل في المُسْتَتِر غيرَ ظاهرٍ، لم يعتبرْه من العوامل أصلاً، بلْ تركه رأساً؛ رَمزاً إلى عدم الاعْتِداد بما لم يكن أثرُ عمله ظاهراً، هذا وفيه ما فيه.

قوله: (وكلُّ اسمٍ ... إلخ)؛ أيْ: من العوامل القياسيَّة: كلُّ اسمٍ أضيف بواسطة حرف الجرِّ المُقدَّر؛ كما في الإضافة المعنويَّة، أو بدونها؛ كما في الإضافة اللَّفظيَّة.

قوله: (إلى اسم آخَر) سواء كان اسماً حقيقيًّا؛ كما في مِثال المتن، أو مُؤولاً به؛ نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]؛ أيْ: يوم نفع الصَّادقين.

ثمَّ إنَّ كون المضاف عاملاً في المضاف إليه مذهب الجمهور، وتبعهم الشَّيخ الجُرْجَانيُّ.

---

(١) أشار إلى أن هذا الجواب إنما يصح بالنظر إلى من لم يكن بصدد حصر العوامل النحوية، لا بالنظر إلى المصنف؛ لأنه بصدد حصرها في مئة. اهـ منه.

(٢) فإنه قد يعمل في الفاعل الظاهر عند وجود بعض الشرائط المجتمعة في مسألة الكحل، كما بين في المطولات. اهـ منه.

نَحْوُ: غُلَامُ زَيْدٍ) إضافةً لاميَّةً، ومدارُ هذه الإضافة عدمُ صحَّة حَمْلِ المضاف إليه على المضاف، وعدمُ ظرفيَّة المضاف إليه للمضاف، (وَخَاتَمُ فِضَّةٍ) إضافةً بيانيَّةً، ومدارُ هذه الإضافة صحَّة حَمْل المضافِ إليه على المضاف، وبالعكس(١).

گروي

وقال ابْنُ الحَاجِبِ: العاملُ هو حرف الجرِّ المُقدَّر، والحقُّ هو الأوَّل؛ لأنَّ إعمال الحرف المُقدَّر ضعيف، مع أنَّ تقديره لا يَطَّرِد في باب الإضافة مُطْلقاً؛ إذْ لا تقديرَ في الإضافة اللَّفظيَّة، وأمَّا المضاف؛ فلانتِسابه إلى المضاف إليه، واقتضائه إيَّاه، يَعمل فيه بدون واسطة.

وقيل: العامل فيه هو المضاف والحرف المُقدَّر معاً، وهو فاسدٌ؛ إذْ يلزم توارُدُ العاملين على معمولٍ واحدٍ، وهو بمنزلة اجتماع المؤثِّرَين على أثرٍ واحدٍ، وذلك باطلٌ بالاتِّفاق.

قوله: (نحو: غُلَامُ زَيْدٍ) اعلم أنَّ بعض النُّحاة قسَّموا الإضافة المعنويَّة إلى ثلاثة أقسام: بمعنى اللَّام، وبمعنى (مِنْ)، وبمعنى (فِي)، لكنَّ أكثرهم ردُّوا الإضافة بمعنى (فِي) إلى اللَّاميَّة؛ مُسْتدِلِّين بأنَّ الظَّرفيَّة مُلابسة يمكن استعمال اللَّام فيها، فمعنى: ضَرْبُ اليَوْمِ، ضربٌ له اختصاصٌ باليوم بملابسة وقوعِه فيه، والظَّاهر أنَّ المصنِّف تبعهم في ذلك حيث ترك مثالَ ما هو بمعنى (في) واقتصر على مثال الإضافة اللَّاميَّة والبيانيَّة؛ إشارةً إلى ردِّ الإضافة بمعنى (في) إلى اللَّاميَّة، فعلى هذا قول الشَّارح: (وعدم ظرفيَّة المضاف إليه للمضاف) ليس على ما يَنبغي، بلِ الأوفق بكلام المصنِّف الاقتصار على قوله: (ومدار هذه الإضافة صحَّة حَمْل المضاف إليه على المضاف).

ثمَّ بقي شيءٌ، وهو: أنَّه كان على المصنِّف أنْ يتعرَّضَ لمثالٍ من الإضافة اللَّفظيَّة أيضاً؛ إشارةً إلى أنَّ المضاف فيها أيضاً عامل في المضاف إليه، ولئلَّا يُتوهَّم من الاقتصار على مثال المعنويَّة اختصاصُ العمل بالمضاف إضافةً معنويَّةً.

قوله: (ومدار هذه الإضافة صحَّة حَمْل المضاف إليه على المضاف) أقول: (أو بالعكس)؛ إذْ كما يصحُّ أنْ يُقال: هَذَا الخَاتَمُ فِضَّةٌ، يجوز أنْ يُقالَ: هَذِهِ الفِضَّةُ خَاتَمٌ؛ فحينئذٍ كان الأخصر الأَوْلى أنْ يقول: ومدارُ صحَّة هذه الإضافة صحَّة تصادقهما.

---

(١) هذه الكلمة غير موجودة في أصل النسخة كما نبه عليه المحشي. اهـ. هامش.

(وَكُلُّ اسْمٍ اسْتَغْنَى عَنِ الإِضَافَةِ) إلى التَّمييز؛ أَيْ: كلُّ اسم لا يضاف إلى التَّمييز لتمامه بأحد الأشياء الأربعة؛ (نَحْوُ: عِنْدِي رَاقُودٌ خَلًّا) ....

گروي

قوله: (وَكُلُّ اسْمٍ اسْتَغْنَى ... إلخ) فيه أنَّ الاستغناء عنها يدلُّ على أنَّه يجوز إضافة ذلك الاسم، لكنْ لا حاجةَ إليها، مع أنَّ إضافة الاسم التَّامّ بأحد الأشياء الأربعة حين مُلابسته بأحدهما مستحيل، فالأَوْلى أنْ يَقول: وكلُّ اسمٍ مُسْتَحيلِ الإضافة، أو كلُّ اسمٍ تامٍّ.

وأجيب: بأنَّ الاسم التَّامّ مُستلزمٌ لاستغنائها، فوَصَف الاسم بالاستغناء، وأراد التَّماميَّة بطريق ذكر اللَّازم، وإرادة الملزوم.

ويمكن أنْ يُجاب أيضاً: بأنَّ المُراد باستغنائه عن الإضافة عدم جوازها، وإلى هذا الوَجْه أشار الشَّارح بقوله: (أَيْ: كلُّ اسم لا يضاف ... إلخ)؛ أيْ: بمعنى لا يجوز إضافته، فلو قال: لا يجوز؛ أيْ: لا يمكن أنْ يُضاف؛ لكانَ أظهر في إفادة مقصوده.

قوله: (لتمامه)، ومعنى تمام الاسم: أنْ يكون على حالةٍ لا يمكن إضافته معها، والاسمُ حالةَ تلبُّسِه بأحد الأشياء الأربعة مستحيلُ الإضافة، كما لا يخفى.

قوله: (بأحد الأشياء الأربعة) الَّتي هي: التَّنوين، ونون التَّثنية، ونون شبه الجمع، والإضافة، وأشار المصنِّف - رحمه الله تعالى - إلى كلٍّ منها بمثالٍ على هذا التَّرتيب.

وإنَّما يعمل الاسم النَّصب بعد ما صار تامًّا بأحدها؛ لأنَّه إذا تمَّ به شابه الفعل التَّامَّ بفاعله، فيُشابه التَّمييز بعده المفعول؛ لوقوعه بعد تمامِ الاسم، كما أنَّ حقَّ المفعول أنْ يُؤتَى به بعد الفعل والفاعل، فيَنصبه ذلك الاسم التَّامُّ، كما يَنصب الفعلُ التَّامُّ بالفاعلِ المفعول.

وهذه الأشياء الأربعة إنَّما قامتْ مَقامَ الفاعل؛ لكونها في آخِر الاسم، كما كان الفاعل عَقِيب الفعل بخلاف لام التَّعريف، فإنَّه وإنْ كان مُتمًّا للاسم، لكنْ لدخوله على أوَّل الاسم خَلا عن مُشابهة الفاعل، ولذا لا يُنصَب التَّمييز عنه، فلا يقال: عندي الرَّاقود خلًّا، ويُقال: عِنْدِي رَاقُودٌ خَلًّا.

في «القاموس»: الرَّاقود: دَنٌّ كبيرٌ، أو طويل الأسفل يُسيَّع داخله بالقار[١].

وفي «الأساس»: هو مكيالٌ معروفٌ لأهل مصر، يأخذ أربعةً وعِشرين صاعاً.

---

(١) «القاموس المحيط» (٢٨٣).

مثالُ التَّامّ بالتَّنوين، (وَمَنَوَانِ سَمْناً) مثال التَّامّ بنون التَّثنيَة، (وَعِشْرُونَ دِرْهَماً)

كروي

قوله: (مثال التَّامّ بالتَّنوين) قالوا: التَّنوين أعمُّ من أنْ يكون ملفوظاً؛ كما في المثال المذكور، أو مُقدَّراً؛ كما في: خَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلاً، وَكَمْ رَجُلاً عِنْدَكَ، فإنَّهما ناصبان للتَّمييز؛ لكونهما تامَّين بالتَّنوين المُقدَّر، ولم يُصرِّحوا بكون التَّامّ بالتَّنوين المُقدَّر عاملاً سماعيًّا، والتَّامّ بالملفوظ قياسيًّا، فما مَشَى عليه المصنِّف من جَعْل (كم) الاستفهاميَّة، والمركبات المزجيَّة من العوامل السَّماعيَّة عدولٌ عن جادَّة الصَّواب، وقد سبق منَّا وجهه في النَّوع الثَّامن، فتذكَّره.

وممَّا ينبغي أنْ يُنبَّه عليه في هذا المقام ما قاله الشَّيخ الرَّضِيّ: مِنْ أنَّ الاسم قد يتمّ بنفسه يُنصب عنه التَّمييز، وذلك في شيئين: أحدهما: الضَّمير المُبْهم، وهو الأكثر؛ نحو: رُبَّهُ رَجُلاً، وَنِعْمَ رَجُلاً، وثانيهما: اسم الإشارة؛ نحو: حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ، ونحو قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ﴾ [البقرة: ٢٦]؛ إذِ النَّاصب في الصُّورتَين هو نفس الضَّمير، واسم الإشارة[١].

قوله: (وَمَنَوَانِ سَمْناً) هو تثنية (مَناً) بالقصر، وهو أفصح من (المَنّ) بالقصر، وتثنيته: مَنَّان.

وقد عُلِم من إفراد التَّمييز مع تثنية المميَّز أنَّه لا يجب مطابقتُه إفراداً وتثنية وجمعاً، بلْ يجب إفراد التَّمييز إنْ كان جنساً؛ أيْ: يقع على القليل والكثير كالسَّمن والخلّ والماء ونحوها، إلَّا عند إرادة بيانِ أنواعه، فحينئذٍ يثنَّى ويجمع؛ إشعاراً لتلك الإرادة؛ نحو: عِنْدِي مَنَوَانِ سَمْنَيْنِ، أو أَسْمَاناً، أو عِنْدِي مَنَوَانِ زَيْتَيْنِ، أو زُيُوتاً، على حسَب غرضه.

اعلم أنَّه يجوز في هذين القسمَين الإضافة إلى التَّمييز إضافةً بيانيَّةً بإسقاط التَّنوين ونون التَّثنية، وجوازاً شائعاً لحصول المقصود بحذفهما؛ نحو: عِنْدِي رِطْلُ زَيْتٍ ومَنَوَا سَمْنٍ، ثمَّ إنْ كان المميَّز مفرداً غير مِقدار، فالإضافةُ فيه أَوْلى من نصب التَّمييز؛ نحو: خَاتَمُ فِضَّةٍ بالجرِّ على الأشهر.

قوله: (وَعِشْرُونَ دِرْهَماً) أراد عشرون وأخواتها من ثلاثين إلى تسعين.

ثمَّ اعلم أنَّ هذا بظاهره مُنافٍ لما مرَّ في النَّوع الثَّامن من اعتبارها من العوامل

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٥٩-٦١) باختصار من المحشي.

مثال التَّامّ بنون شبه الجمع، (وَمِلْؤُهُ عَسَلاً) مثال التَّامّ بالإضافة.

○ ○ ○

گروي

السَّماعيَّة، على ما وقع هناك في بعض النُّسخ من قوله: (وعشرون إلى تسعين) بعد قوله: (الأوَّل: عشرة)، وقد شرحت كلامه هناك بما يَدْفعه، وحاصله: أراد بـ(عشرون) وأخواتها هناك ما هو المركَّب مع الآحاد، وأراد بها هنا ما كان مُنفرداً، نعم يَرِدُ عليه أنَّ اعتبارها مُنفردة من القياسيَّات، ومركَّبة من السَّماعيَّات ليس على ما يَنبغي.

قوله: (مثال التَّامّ بنون شبه الجمع)، وأمَّا التَّامُّ بنون الجمع؛ نحو: عِنْدِي رِجَالٌ حَسَنُونَ صَوْتاً، فليس ممّا نحن فيه؛ إذِ التَّمييز هناك يرفع الإبهام الكائن في نسبة الصِّفة، والعامل فيه الاسم المشتقّ من حيث إنَّه في معنى الفعل، لا مِن حيث كونه تامًّا بالنُّون، والمقصودُ هنا بيان ما هو عامل لأجلِ تماميته به، ولهذا خُصَّ بالتَّامّ بنونِ شبه الجمع، ولم يتعرَّض بمثال من الجمع الحقيقي، وإنْ كان قد يقع بعده التَّمييز المنصوب كالمثال السَّابق، هكذا يَنبغي أنْ يُفهَم المقام.

قوله: (وَمِلْؤُهُ عَسَلاً) المِلْءُ بكسر الأوَّل وسكون الثَّاني على وزنِ صِفْر صفةٌ مشبَّهة بمعنى المالئ، ومعنى المثال: عندي جنس مالئٌ لهذا الإناء، فإنَّه مُبهمٌ يقتضي رفع إبهامه، فَرَفَعَه قوله: (عسلاً).

قوله: (مثال التَّامّ بالإضافة) وَجْه تماميَّة الاسم بالإضافة هو أنَّ المضاف حالةَ الإضافة لا يُضاف ثانياً، كما لا يُضاف الاسم مع وجود التَّنوين.

اعلم أنَّه لا يجوز إضافة هذا القسم إلى التَّمييز أصلاً، أمَّا مع وجود المضاف إليه؛ فكما مرَّ آنفاً، وأمَّا مع حذفه بأنْ يقال: عِنْدِي مِلْءُ عَسَلٍ؛ فلِلزوم فساد المعنى كما لا يخفى.

وأمَّا إضافة عشرين وأخواته إلى التَّمييز، فلم يجئ في كلامهم إلَّا نادراً، ووجَّهه النَّحاة بأنَّ باب عشرين قد يُضاف إلى غير التَّمييز؛ نحو: عِشْرِيكَ، وعِشْرِي سَنَة؛ لشدَّة الحاجة، فلو أضيف إلى التَّمييز الظَّاهر لزم الالْتباس في بعض الصُّوَر؛ إذْ لو قيل مثلاً: مَضَى عِشْرو سَنَة بالإضافة لم يعلم أنَّه تمييز وأراد أنَّه مضى عشرون سنة كاملة، أو غير تمييز وأراد أنَّه مضى عشرون يوماً من سنة، وكذا عشرة أشهر، فلا يضاف في صورة الالْتباس حذراً عنه، وفي غيرها أيضاً حملاً عليها لاطِّراد الباب.

العوامل المعنوية

(**وَالمَعْنَوِيَّةُ مِنْهُ: عَدَدَانِ: العَامِلُ فِي المُبْتَدَإِ وَالخَبَرِ، وَهُوَ كَوْنُهُ مُبْتَدَأً وَخَبَراً**)؛ أَيْ: كون المبتدأ مبتدأ، وكونُ الخبر خبراً، وهذا المعنى يُعرَف بالقَلْب، ولا حظَّ لِلِّسان فيه؛ (**نَحْوُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ. العَامِلُ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ**)؛

گروي

قوله: (عددان)؛ أَيْ: فردان، والأَوْلى عاملان لما مرَّ، وتكراره هنا؛ لطول عهد ذكره فيما سبق في عنوان الكتاب.

قوله: (وهو كونه مبتدأ وخبراً)؛ أَيْ: كون الاسم مبتدأ وخبراً.

اعلم أنَّ القول بأنَّ عاملهما معنويٌّ هو قول جمهور البصريِّين، وقالوا: العامل هو الابتداء، وفسَّروه بتجرُّد الاسم عن العوامل للإسناد على ما هو المشهور، لكن اعترض بعض النُّحاة بأنَّ التَّجرُّد أمرٌ عدميٌّ، والأمر العدميّ لا يؤثر، فعُدل عن المشهور إلى أنَّه هو وقوع الاسم في صَدْر الكلام تحقيقاً أو تقديراً.

والظَّاهر: أنَّ المصنِّف أيضاً مُشعِر بالاعتراض، فعَدَل أيضاً عن التَّفسير؛ لوروده على ذلك، لكنْ كان عليه أنْ يفسِّرَ العامل المعنويّ المذكور بالابتداء، فيفسِّره بكونه أَيْ: بكون الاسم مبتدأ وخبراً، إلَّا أنَّه ظاهر في العبارة، وأتى بما هو المراد منه عنده رَوْماً إلى الاختصار.

قوله: (أَيْ: كون المبتدأ مبتدأ، وكون الخبر خبراً) فيه أنَّه يلزم على هذا أنْ لا يكون عامل المبتدأ والخبر أمراً واحداً، بلْ أمران، وعامل المضارع معنويٌّ عنده، فيلزم أنْ يكون المجموع ثلاثة، وهو خلاف ما صرَّح به المصنِّف من قوله: (وَالمَعْنَوِيَّةُ مِنْه: عَدَدَانِ)، فالصَّواب: أنْ يفسَّر بكون الاسم مبتدأ وخبراً، كما فسَّرنا به، بإعادة الضَّمير إلى الاسم بقرينة المقام؛ أَيْ: كون الاسم أحدَ هذَين الأمرين، وهو شيءٌ واحدٌ.

واعلم أنَّ في عامل المبتدأ والخبر مذهبَين:

فذهب أكثر البصريِّين إلى أنَّ العامل فيهما هو الابتداء؛ أَيْ: تجرُّد الاسم عن العوامل اللَّفظيَّة لأجل إسناد شيءٍ إليه، أو إسناده إلى شيءٍ؛ لاقتضاء الرَّبط بينهما إيَّاهما على السواء، واختاره الزَّمَخْشَريّ والشَّيخ عبد القاهر وابْنُ الحَاجِبِ، ونظير ذلك معنى التَّشبيه في (كأنَّ)، فإنَّه لمَّا اقتضى مُشبَّهاً ومُشبَّهاً به صارت عاملةً فيهما، ورُدَّ بأنَّ أقوى

أيْ: في رفع الفعل المضارع، وقيل: عامله عاملٌ لفظيٌّ، وهو حرفُ المضارعة.

(وَهُوَ وُقُوعُهُ)؛ ....

گروي

العوامل هو الفعل، وهو لا يعمل رفعَين بدون التَّبعيَّة، فكيف يعمل العاملُ الضَّعيف رفعين؟ وأجيب: بأنَّ الفعل لا يقتضي مرفوعَين، ولذا لا يعمل رفعَين، وهذا العامل يقتضي المبتدأ والخبر سواءً، ولِذا عمل رفعَين.

وذهب سِيبَوَيْهِ إلى أنَّ العامل في المبتدأ هو الابتداء، والعامل في الخبر هو المبتدأ؛ لأنَّه اقتضى الخبر، وهو الطَّالب له، والعمل إنَّما هو للطَّالب، فيعمل فيه وإنْ كان جامداً، مع أنَّ الأصل أنْ يكون العامل ملفوظاً، فمهما يمكن لا يُعدَل عنه إلى المعنويّ، وهذا هو اختيار ابْنِ مَالِك.

وقال الكوفيُّون: تَرافَعا، واختاره الرَّضِيّ، وله نظائر في كلام العرب من جملتها ما تعمل الأسماء الشَّرطيَّة فيه، ويَعمل فيها.

وقال المُبَرِّد: العامل في المبتدأ هو الابتداء مع المبتدأ، وسنده في ذلك هو أنَّ الابتداء عاملٌ ضعيفٌ، فَقَوِيَ بمصاحبة المبتدأ، وهذا المذهب ضعيف؛ إذْ لا نظيرَ له في كلام العرب، وقيل: له نظير هو أنَّ بعضاً من النُّحاة قالوا: إنَّ العامل في الجزاء هو أداةُ الشَّرط مع فِعله تقويةً لها بالفعل، ولقد أطنَبْنا الكلام في هذه المقام؛ لتحقيق المرام، فلا تتَّخِذوني هدفَ الملام.

قوله: (أيْ: في رفع الفعل المضارع)؛ يعني: أنَّ الكلام على حذف المضاف.

قوله: (وقيل: عامله عاملٌ لفظيٌّ)؛ أيْ: عامل رفعه عاملٌ لفظيٌّ.

قوله: (وهو حرف المضارعة) القائل بذلك هو الكِسَائِيُّ من الكوفيِّين، ويَردُّه لزوم جعل جزء اللَّفظ عاملاً فيه، ولا نظيرَ له في كلام العرب.

قوله: (وهو وقوعه)؛ أيْ: صحَّة وقوعه موقعَ الاسم؛ أيْ: موقعاً يصحُّ وقوعُ الاسم فيه، فلا يَرِد عليه: أنَّ هذا الكلام يدلُّ على أنَّ الأصل في الجملة الاسميَّة الَّتي خبرها اسم عُدِل منها إلى الجملة الفعليَّة، أو إلى الجملة الاسميَّة الَّتي خبرها فعل، وذلك غير مُسَلَّم؛ إذِ المُتكلِّم بالاختيار في كلامه، فله أنْ يتكلَّم في أوَّله وآخره بأيِّ نوعٍ كان من الاسم والفعل.

أَيْ: وقوعُ المضارع بدون ناصب وجازم (**مَوْقِعَ الِاسْمِ؛ نَحْوُ: زَيْدٌ يَضْرِبُ، وَيَضْرِبُ زَيْدٌ فِي مَوْقِعِ زَيْدٌ ضَارِبٌ**)؛ لأنَّ الخبر يكون اسماً في الأغلب، هذا تفسيرُ جِنسِ الاسم مُسنَداً كان أو مسنَداً إليه، مشتقًّا أو جامداً، ولِهذا مثَّل بِمثالَين.

فإنَّ الوقوع في المثال الأوَّل في موقع المُسنَد والمشتقّ، فإنَّ زيداً يضرب في موقع زيدٌ ضاربٌ، وفي المثال الثَّاني في موقع المسند إليه والجامد، فيضرب في: يَضرب زيد واقعٌ موقع زيدٌ في: زيد ضارب.

والله أعلم بالصَّواب

گروي

هذا، ثمَّ اعلم أنَّ كون الوقوع عاملاً في المضارع مذهب البصريِّين، وقالوا: إنَّما يرتفع المضارع به؛ لأنَّه يحصُل به مناسبةٌ مع الاسم، فأعطي أسبق إعراب الاسم وأقواها الَّذي هو الرَّفع، والاعتراض الوارد على المذهب: بأنَّه قد يرتفع المضارع في مواضع لا يصحُّ وقوع الاسم فيها، كما في الصِّلة، وخبر (كاد)، والمضارع المصدَّر بـ(السِّين) و(سوف)، مجابٌ عنه في المُطوَّلات.

وقال الكوفيُّون: عامل رفع المضارع هو التَّجرُّد عن النَّواصب والجوازم، ودليلهم في الكتب المبسوطة، واختاره ابْنُ مَالِك وابْنُ الحَاجِبِ على ما تُشعِر به عبارتهما في «الألفية» و«الكَافِيَة».

قوله: (أَيْ: وقوع المضارع بدون ناصب وجازم) إنَّما قيَّده به؛ لأنَّه إذا وجد النَّاصب والجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه؛ إذْ لا يدخل عليه ناصبٌ ولا جازمٌ، ففي: لَمْ يَضْرِبْ مثلاً لم يصحّ أنْ يُقال: لم ضارب، ولذا لم يقع في موقع (ضارب) في: زيد ضارب؛ يعني: أنَّ المتكلِّم في ابتداء التَّكلُّم يصحُّ له أنْ يبدأ بالاسم أو الفعل، فإذا بدأ بالفعل، وقال: يضرب زيد كان ذلك الفعل واقعاً موقعاً يَصلح للاسم.

وكذا إذا أراد بعد ذِكر (زيد) أنْ يتكلَّم بخبر يصحُّ له جعل خبره فعلاً أو اسماً، فلمَّا تكلَّم بالفعل، وقال: زيد يضرب كان واقعاً في موقعٍ يصلُح للاسم، بلْ به أنسب؛ إذِ الأصل في الخبر الإفراد، كذا قرَّره الزَّمَخْشَرِيّ في «المفصل»، وتبعه الهندي في «شرحه»، وما قرَّره الشَّارح في توجِيه وقوعه موقع الاسم مقبولٌ أيضاً عند أُولي العقول.

○ ○ ○

القسم الثاني

عوامل البركوي (الجديد)

تحفة الإخوان

حاشية الخربوتي على تحفة الإخوان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

عوامل البركوي (الجديد)

الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ؛ وَبَعْدُ:

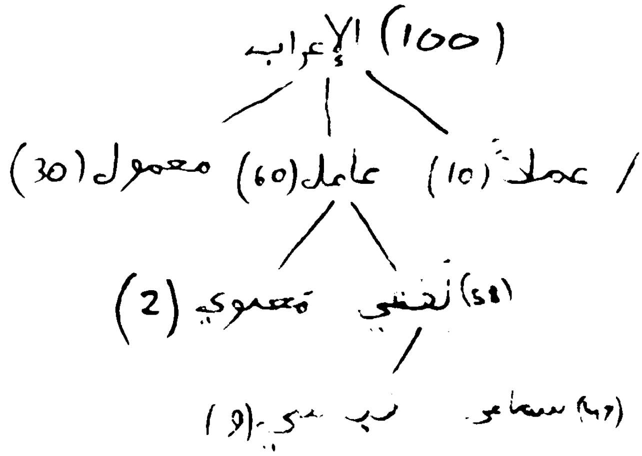
فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ طَالِبِ مَعْرِفَةِ الإِعْرَابِ مِنْ مَعْرِفَةِ مِئَةِ شَيْءٍ:

سِتُّونَ مِنْهَا تُسَمَّى: عَامِلاً، وَثَلَاثُونَ مِنْهَا تُسَمَّى: مَعْمُولاً، وَعَشَرَةٌ مِنْهَا تُسَمَّى: عَمَلاً وَإِعْرَاباً.

فَأُبَيِّنُ لَكَ - بِإِذْنِ الله تَعَالَى - هَذِهِ الثَّلَاثَةَ عَلَى طَرِيقِ الإِيجَازِ فِي ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ:

البَابُ الأَوَّلُ: فِي العَامِلِ، البَابُ الثَّانِي: فِي المَعْمُولِ، البَابُ الثَّالِثُ: فِي الإِعْرَابِ.

○ ○ ○



البَابُ الأَوَّلُ فِي العَامِلِ

وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ؛ فَاللَّفْظِيُّ عَلَى قِسْمَيْنِ: سَمَاعِيٌّ وَقِيَاسِيٌّ؛ فَالسَّمَاعِيُّ تِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ، وَأَنْوَاعُهُ خَمْسَةٌ:

النَّوْعُ الأَوَّلُ: حُرُوفٌ تَجُرُّ اسْماً وَاحِداً فَقَطْ

النَّوْعُ الأَوَّلُ: حُرُوفٌ تَجُرُّ اسْماً وَاحِداً فَقَطْ، تُسَمَّى: حُرُوفَ الجَرِّ، وَحُرُوفَ الإِضَافَةِ، وَهِيَ: عِشْرُونَ:

الأَوَّلُ: البَاءُ؛ نَحْوُ: آمَنْتُ بِاللهِ وَبِهِ لأَبْعَثَنَّ.

وَالثَّانِي: مِنْ؛ نَحْوُ: تُبْتُ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ.

وَالثَّالِثُ: إِلَى؛ نَحْوُ: تُبْتُ إِلَى اللهِ تَعَالَى.

وَالرَّابِعُ: عَنْ؛ نَحْوُ: كُفِفْتُ عَنِ الحَرَامِ.

وَالخَامِسُ: عَلَى؛ نَحْوُ: تَجِبُ التَّوْبَةُ عَلَى كُلِّ مُذْنِبٍ.

وَالسَّادِسُ: اللَّامُ؛ نَحْوُ: أَنَا عُبَيْدٌ للهِ تَعَالَى.

وَالسَّابِعُ: فِي؛ نَحْوُ: المُطِيعُ فِي الجَنَّةِ.

وَالثَّامِنُ: الكَافُ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وَالتَّاسِعُ: حَتَّى؛ نَحْوُ: أَعْبُدُ اللهَ تَعَالَى حَتَّى المَوْتِ.

وَالعَاشِرُ: رُبَّ؛ نَحْوُ: رُبَّ تَالٍ يَلْعَنُهُ القُرْآنُ.

وَالحَادِي عَشَرَ: وَاوُ القَسَمِ؛ نَحْوُ: وَاللهِ لَا أَفْعَلَنَّ الكَبَائِرَ.

وَالثَّانِي عَشَرَ: تَاءُ القَسَمِ؛ نَحْوُ: تَاللهِ لأَفْعَلَنَّ الفَرَائِضَ.

وَالثَّالِثَ عَشَرَ: حَاشَا؛ نَحْوُ: هَلَكَ النَّاسُ حَاشَا العَالِمِ.

وَالرَّابِعَ عَشَرَ: مُذْ؛ نَحْوُ: تُبْتُ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ فَعَلْتُهُ مُذْ يَوْمِ البُلُوغِ.

وَالخَامِسَ عَشَرَ: مُنْذُ؛ نَحْوُ: تَجِبُ الصَّلَاةُ مُنْذُ يَوْمِ البُلُوغِ.

وَالسَّادِسَ عَشَرَ: خَلَا؛ نَحْوُ: هَلَكَ العَالِمُونَ خَلَا العَامِلِ بِعِلْمِهِ.

وَالسَّابِعَ عَشَرَ: عَدَا؛ نَحْوُ: هَلَكَ العَالِمُونَ عَدَا المُخْلِصِ.

وَالثَّامِنَ عَشَرَ: لَوْلَا؛ نَحْوُ: لَوْلَاكِ يَا رَحْمَةَ اللهِ لَهَلَكَ النَّاسُ.

وَالتَّاسِعَ عَشَرَ: كَيْ؛ نَحْوُ: كَيْمَهْ عَصَيْتَ.

وَالعِشْرُونَ: لَعَلَّ فِي لُغَةِ عُقَيْلٍ؛ نَحْوُ: لَعَلَّ اللهِ تَعَالَى يَغْفِرُ ذَنْبِي.

النَّوْعُ الثَّانِي: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ

النَّوْعُ الثَّانِي: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ، وَهِيَ ثَمَانٍ:

الأَوَّلُ: إِنَّ؛ نَحْوُ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى عَالِمُ كُلِّ شَيْءٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّ؛ نَحْوُ: اعْتَقَدْتُ أَنَّ اللهَ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ.

وَالثَّالِثُ: كَأَنَّ؛ نَحْوُ: كَأَنَّ الحَرَامَ نَارٌ.

وَالرَّابِعُ: لَكِنَّ؛ نَحْوُ: مَا فَازَ الجَاهِلُ لَكِنَّ العَالِمَ فَائِزٌ.

وَالخَامِسُ: لَيْتَ؛ نَحْوُ: لَيْتَ العِلْمَ مَرْزُوقٌ لِكُلِّ أَحَدٍ.

وَالسَّادِسُ: لَعَلَّ؛ نَحْوُ: لَعَلَّ اللهَ تَعَالَى غَافِرُ ذَنْبِي.

وَهَذِهِ السِّتَّةُ تُسَمَّى: الحُرُوفَ المُشَبَّهَةَ بِالفِعْلِ.

وَالسَّابِعُ: إِلَّا فِي الاسْتِثْنَاءِ المُنْقَطِعِ؛ نَحْوُ: المَعْصِيَةُ مُبْعِدَةٌ عَنِ الجَنَّةِ إِلَّا الطَّاعَةَ مُقَرِّبَةٌ مِنْهَا.

وَالثَّامِنُ: لَا لِنَفْيِ الجِنْسِ؛ نَحْوُ: لَا فَاعِلَ شَرٍّ فَائِزٌ.

النَّوعُ الثَّالثُ: حَرْفَان يرْفعان الاسْم وينْصِبان الخبر

النَّوْعُ الثَّالِثُ: حَرْفَانِ يَرْفَعَانِ الِاسْمَ وَيَنْصِبَانِ الخَبَرَ، وَهُمَا: ما وَلَا المُشَبَّهَتَانِ بـ(لَيْس)؛ نَحْوُ: ما اللهُ تَعَالَى مُتَمَكِّناً بِمَكَانٍ، وَلَا شَيْءٌ مُشَابِهاً للهِ تَعَالَى.

النَّوْعُ الرَّابِعُ: حُرُوفٌ تنصب الفعل المُضارع

النَّوْعُ الرَّابِعُ: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الفِعْلَ المُضَارِعَ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ:

الأَوَّلُ: (أَنْ) نَحْوُ: أُحِبُّ أَنْ أُطِيعَ اللهَ تَعَالَى.

وَالثَّانِي: (لَنْ) نَحْوُ: لَنْ يَغْفِرَ اللهُ تَعَالَى لِلْكَافِرِينَ.

وَالثَّالِثُ: (كَيْ) نَحْوُ: أُحِبُّ طُولَ العُمُرِ كَيْ أُحَصِّلَ العِلْمَ.

وَالرَّابِعُ: (إِذَنْ) نَحْوُ قَوْلِكَ: إِذَنْ تَدْخُلَ الجَنَّةَ لِمَنْ قَالَ: أُطِيعُ اللهَ تَعَالَى.

النَّوعُ الخَامِسُ: كَلِمَاتٌ تَجْزِمُ الفِعْلَ المُضَارِعَ

النَّوْعُ الخَامِسُ: كَلِمَاتٌ تَجْزِمُ الفِعْلَ المُضَارِعَ، وَهِيَ خَمْسَةَ عَشَرَ:

الأُولَى: لَمْ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

وَالثَّانِيَةُ: لَمَّا؛ نَحْوُ: لَمَّا يَنْفَعْ عُمْرِي.

وَالثَّالِثَةُ: لَامُ الأَمْرِ؛ نَحْوُ: لِيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً.

وَالرَّابِعَةُ: لَا فِي النَّهْيِ؛ نَحْوُ: لَا تُذْنِبْ، وَهَذِهِ الأَرْبَعَةُ تَجْزِمُ فِعْلاً وَاحِداً.

وَالخَامِسَةُ: إِنْ؛ نَحْوُ: إِنْ تَتُبْ تُغْفَرْ ذُنُوبُكَ.

وَالسَّادِسَةُ: مَهْمَا؛ نَحْوُ: مَهْمَا تَفْعَلْ تُسْأَلْ عَنْهُ.

وَالسَّابِعَةُ: مَا؛ نَحْوُ: مَا تَفْعَلْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدْهُ عِنْدَ اللهِ تَعَالَى.

وَالثَّامِنَةُ: مَنْ؛ نَحْوُ: مَنْ يَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحاً يَكُنْ نَاجِياً.

وَالتَّاسِعَةُ: أَيْنَ؛ نَحْوُ: أَيْنَ تَكُنْ يُدْرِكْكَ المَوْتُ.

وَالعَاشِرَةُ: مَتَى؛ نَحْوُ: مَتَى تَحْسُنْ تَهْلِكْ.

وَالحَادِيَةَ عَشَرَ: أَنَّى؛ نَحْوُ: أَنَّى تُذْنِبْ يَعْلَمْكَ اللهُ تَعَالَى.

وَالثَّانِيَةَ عَشَرَ: أَيٌّ؛ نَحْوُ: أَيُّ عَالِمٍ يَتَكَبَّرْ يُبْغِضْهُ اللهُ تَعَالَى.

وَالثَّالِثَةَ عَشَرَ: حَيْثُمَا؛ نَحْوُ: حَيْثُمَا تَفْعَلْ يُكْتَبْ فِعْلُكَ.

وَالرَّابِعَةَ عَشَرَ: إِذْ مَا؛ نَحْوُ: إِذْ مَا تَتُبْ تُقْبَلْ تَوْبَتُكَ.

وَالخَامِسَةَ عَشَرَ: إِذَا مَا؛ نَحْوُ: إِذَا مَا تَعْمَلْ بِعِلْمِكَ تَكُنْ خَيْرَ النَّاسِ.

وَهَذِهِ الإِحْدَى عَشَرَ تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ مُسَمَّيَيْنِ شَرْطاً وَجَزَاءً.

العَامِلُ القِيَاسِيُّ

وَالقِيَاسِيُّ: تِسْعَةٌ.

الفِعْلُ

الأَوَّلُ: الفِعْلُ مُطْلَقاً، فَكُلُّ فِعْلٍ يَرْفَعُ وَيَنْصِبُ؛ نَحْوُ: خَلَقَ اللهُ تَعَالَى كُلَّ شَيْءٍ، وَنَزَلَ القُرْآنُ نُزُولاً.

وَلَا بُدَّ لِكُلِّ فِعْلٍ مِنْ مَرْفُوعٍ:

فَإِنْ تَمَّ بِهِ كَلَاماً يُسَمَّى: فِعْلاً تَامّاً؛ نَحْوُ: عَلِمَ اللهُ تَعَالَى.

وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ بِهِ كَلَاماً، بَلِ احْتَاجَ إِلَى خَبَرٍ مَنْصُوبٍ يُسَمَّى: فِعْلاً نَاقِصاً؛ نَحْوُ: كَانَ اللهُ تَعَالَى عَلِيماً حَكِيماً، وَصَارَ العَاصِي مُسْتَحِقًّا لِلْعَذَابِ، وَمَا زَالَ المُذْنِبُ بَعِيداً مِنَ اللهِ تَعَالَى، وَتُقْبَلُ التَّوْبَةُ مَا دَامَ الرُّوحُ دَاخِلاً فِي البَدَنِ، وَلَيْسَ اللهُ تَعَالَى جِسْماً.

اسْمُ الفَاعِل

وَالثَّانِي: اسْمُ الفَاعِلِ، فَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ المَعْلُومِ؛ نَحْوُ: كُلُّ حَسُودٍ مُحْرِقٌ حَسَدُهُ عَمَلَهُ.

اسْمُ المَفْعُول

وَالثَّالِثُ: اسْمُ المَفْعُولِ، فَهُوَ يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ المَجْهُولِ؛ نَحْوُ: كُلُّ تَائِبٍ مَقْبُولٌ تَوْبَتُهُ.

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ

وَالرَّابِعُ: الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ، فَهِيَ أَيْضاً تَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا؛ نَحْوُ: العِبَادَةُ حَسَنٌ ثَوَابُهَا، وَالمَعْصِيَةُ قَبِيحٌ عَذَابُهَا.

اسْمُ التَّفْضِيلِ

وَالخَامِسُ: اسْمُ التَّفْضِيلِ، فَهُوَ أَيْضاً يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ؛ نَحْوُ: مَا مِنْ رَجُلٍ أَحْسَنَ فِيهِ الحِلْمُ مِنْهُ فِي العَالِمِ.

المَصْدَرُ

وَالسَّادِسُ: المَصْدَرُ، فَهُوَ يَعْمَلُ أَيْضاً عَمَلَ فِعْلِهِ؛ نَحْوُ: يُحِبُّ اللهُ تَعَالَى إِعْطَاءَ لَهُ عَبْدُهُ فَقِيراً دِرْهَماً.

الاِسْمُ المُضَافُ

وَالسَّابِعُ: الاِسْمُ المُضَافُ، فَهُوَ يَعْمَلُ الجَرَّ؛ نَحْوُ: عِبَادَةُ اللهِ تَعَالَى خَيْرٌ.

الاِسْمُ المُبْهَمُ التَّامُّ

وَالثَّامِنُ: الاِسْمُ المُبْهَمُ التَّامُّ، فَهُوَ يَعْمَلُ النَّصْبَ؛ نَحْوُ: التَّرَاوِيحُ عِشْرُونَ رَكْعَةً.

مَعْنَى الفِعْلِ

وَالتَّاسِعُ: مَعْنَى الفِعْلِ؛ أَيْ: كُلُّ لَفْظٍ يُفْهَمُ مِنْهُ مَعْنَى فِعْلٍ؛ نَحْوُ: هَيْهَاتَ المُذْنِبُ مِنَ اللهِ تَعَالَى، وَتَرَاكِ ذَنْباً، وَنَحْوُ: مَا فِي الدُّنْيَا رَاحَةٌ، وَنَحْوُ: يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يَكُونَ مُحَمَّدِيًّا خُلُقُهُ.

العَامِلُ المَعْنَوِيُّ

وَالمَعْنَوِيُّ: اثْنَانِ.

رَافِعُ المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ

الأَوَّلُ: رَافِعُ المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ؛ نَحْوُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ.

رَافِعُ الفِعْلِ المُضَارِعِ

وَالثَّانِي: رَافِعُ الفِعْلِ المُضَارِعِ؛ نَحْوُ: يَرْحَمُ اللهُ تَعَالَى التَّائِبَ.

○ ○ ○

البَابُ الثَّانِي فِي المَعْمُولِ

البَابُ الثَّانِي: فِي المَعْمُولِ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

مَعْمُولٌ بِالأَصَالَةِ، وَمَعْمُولٌ بِالتَّبَعِيَّةِ؛ أَيْ: إِعْرَابُهُ يَكُونُ مِثْلَ إِعْرَابِ مَتْبُوعِهِ.

الضَّرْبُ الأَوَّلُ: أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: مَرْفُوعٌ، وَمَنْصُوبٌ، وَمَجْرُورٌ وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالِاسْمِ، وَمَجْزُومٌ وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالفِعْلِ.

المَرْفُوعَاتُ

أَمَّا المَرْفُوعُ، فَتِسْعَةٌ:

الفَاعِلُ

الأَوَّلُ: الفَاعِلُ؛ نَحْوُ: رَحِمَ اللهُ تَعَالَى التَّائِبَ.

نَائِبُ الفَاعِلِ

وَالثَّانِي: نَائِبُ الفَاعِلِ؛ نَحْوُ: رُحِمَ التَّائِبُ.

المُبْتَدَأُ وَالخَبَرُ

وَالثَّالِثُ: المُبْتَدَأُ، وَالرَّابِعُ: الخَبَرُ؛ نَحْوُ: مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ وَالمُرْسَلِينَ.

اسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهِ

وَالخَامِسُ: اسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهِ؛ نَحْوُ: كَانَ اللهُ تَعَالَى عَلِيماً حَكِيماً.

خَبَرُ بَابِ إِنَّ

وَالسَّادِسُ: خَبَرُ بَابِ إِنَّ؛ نَحْوُ: إِنَّ البَعْثَ حَقٌّ.

خَبَرُ لَا لِنَفْيِ الجِنْسِ

وَالسَّابِعُ: خَبَرُ لَا لِنَفْيِ الجِنْسِ؛ نَحْوُ: لَا عَمَلَ مُرَاءٍ مَقْبُولٌ.

اسْمُ مَا وَلَا المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ

وَالثَّامِنُ: اسْمُ مَا وَلَا المُشَبَّهَتَيْنِ بِـ(لَيْسَ)؛ نَحْوُ: مَا التَّكَبُّرُ لَائِقاً لِلْعَالِمِ، وَلَا حَسَدٌ حَلَالاً.

الفِعْلُ المُضَارِعُ الخَالِي عَنِ النَّوَاصِبِ وَالجَوَازِمِ

وَالتَّاسِعُ: الفِعْلُ المُضَارِعُ الخَالِي عَنِ النَّوَاصِبِ وَالجَوَازِمِ؛ نَحْوُ: يُحِبُّ اللهُ تَعَالَى التَّوَاضُعَ.

المَنْصُوبَاتُ

وَأَمَّا المَنْصُوبُ، فَثَلَاثَةَ عَشَرَ:

المَفْعُولُ المُطْلَقُ

الأَوَّلُ: المَفْعُولُ المُطْلَقُ؛ نَحْوُ: تُبْتُ تَوْبَةً نَصُوحاً.

المَفْعُولُ بِهِ

وَالثَّانِي: المَفْعُولُ بِهِ؛ نَحْوُ: أَعْبُدُ اللهَ تَعَالَى.

المَفْعُولُ فِيهِ

وَالثَّالِثُ: المَفْعُولُ فِيهِ؛ نَحْوُ: صُمْ شَهْرَ رَمَضَانَ.

المَفْعُولُ لَهُ

وَالرَّابِعُ: المَفْعُولُ لَهُ؛ نَحْوُ: اعْمَلْ طَلَباً لِمَرْضَاةِ اللهِ تَعَالَى.

المَفْعُولُ مَعَهُ

وَالخَامِسُ: المَفْعُولُ مَعَهُ؛ نَحْوُ: يَفْنَى المَالُ وَتَبْقَى وَعَمَلَكَ.

الحَالُ

وَالسَّادِسُ: الحَالُ؛ نَحْوُ: أَعْبُدُ اللهَ تَعَالَى خَائِفاً رَاجِياً.

التَّمْيِيزُ

وَالسَّابِعُ: التَّمْيِيزُ؛ نَحْوُ: طَابَ العَالِمُ عِبَادَةً.

المُسْتَثْنَى

وَالثَّامِنُ: المُسْتَثْنَى؛ نَحْوُ: يَدْخُلُ الجَنَّةَ النَّاسُ إِلَّا الكَافِرَ؛

خَبَرُ بَابِ كَانَ

وَالتَّاسِعُ: خَبَرُ بَابِ كَانَ؛ نَحْوُ: كَانَتِ المَلَائِكَةُ عِبَادَ اللهِ تَعَالَى.

اسْمُ بَابِ إِنَّ

وَالعَاشِرُ: اسْمُ بَابِ إِنَّ؛ نَحْوُ: إِنَّ السُّؤَالَ حَقٌّ.

اسْمُ لَا لِنَفْيِ الجِنْسِ

وَالحَادِي عَشَرَ: اسْمُ لَا لِنَفْيِ الجِنْسِ؛ نَحْوُ: لَا طَاعَةَ مُغْتَابٍ مَقْبُولَةٌ.

خَبَرُ مَا وَلَا المُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ

وَالثَّانِي عَشَرَ: خَبَرُ مَا وَلَا المُشَبَّهَتَيْنِ بِـ(لَيْسَ)؛ نَحْوُ: مَا الغِيبَةُ حَلَالاً، وَلَا نَمِيمَةٌ جَائِزَةً.

الفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي دَخَلَهُ إِحْدَى النَّوَاصِبِ

وَالثَّالِثَ عَشَرَ: الفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي دَخَلَهُ إِحْدَى النَّوَاصِبِ؛ نَحْوُ: أُحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ ذُنُوبِي.

المَجْرُورَاتُ

وَأَمَّا المَجْرُورُ، فَاثْنَانِ:

المَجْرُورُ بِحَرْفِ الجَرِّ

الأَوَّلُ: المَجْرُورُ بِحَرْفِ الجَرِّ؛ نَحْوُ: اعْمَلْ بِإِخْلَاصٍ.

المَجْرُورُ بِالإِضَافَةِ

وَالثَّانِي: المَجْرُورُ بِالإِضَافَةِ؛ نَحْوُ: ذَنْبُ العَبْدِ يُسَوِّدُ قَلْبَهُ.

المَجْزُومُ

وَأَمَّا المَجْزُومُ، فَوَاحِدٌ وَهُوَ: الفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي دَخَلَهُ إِحْدَى الجَوَازِمِ؛ نَحْوُ: إِنْ تُخْلِصْ يُقْبَلْ عَمَلُكَ.

وَالضَّرْبُ الثَّانِي: خَمْسَةٌ.

الصِّفَةُ

الأَوَّلُ: الصِّفَةُ؛ نَحْوُ: اعْبُدِ اللهَ العَظِيمَ.

العَطْفُ

وَالثَّانِي: العَطْفُ بِأَحَدِ الحُرُوفِ العَشَرَةِ:

الوَاوُ؛ نَحْوُ: أَطِعِ اللهَ وَالرَّسُولَ.

وَالفَاءُ؛ نَحْوُ: يَجِبُ تَكْبِيرَةُ الافْتِتَاحِ فَالقِيَامُ.

وَثُمَّ؛ نَحْوُ: يَجِبُ العِلْمُ ثُمَّ العَمَلُ.

وَحَتَّى؛ نَحْوُ: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ.

وَ(أَوْ)؛ نَحْوُ: صَلِّ الضُّحَى أَرْبَعاً أَوْ ثَمَانِياً.

وَ(إِمَّا)؛ نَحْوُ: اعْمَلْ إِمَّا وَاجِباً وَإِمَّا مُسْتَحَبًّا.

وَ(أَمْ)؛ نَحْوُ: أَرِضَاءَ اللهِ تَعَالَى تَطْلُبُ أَمْ سَخَطَهُ.

وَ(لَا)؛ نَحْوُ: اعْمَلْ صَالِحاً لَا سَيِّئاً.

وَ(بَلْ)؛ نَحْوُ: اطْلُبْ حَلَالاً بَلْ طَيِّباً.

وَ(لَكِنْ)؛ نَحْوُ: لَا يَحِلُّ رِيَاءٌ لَكِنْ إِخْلَاصٌ.

التَّأكِيدُ

وَالثَّالِثُ: التَّأكِيدُ؛ نَحْوُ: اطْلُبِ الإِخْلَاصَ الإِخْلَاصَ، وَنَحْوُ: اتْرُكِ الذُّنُوبَ كُلَّهَا.

البَدَلُ

وَالرَّابِعُ: البَدَلُ؛ نَحْوُ: اعْبُدْ رَبَّكَ إِلَهَ العَالَمِينَ، وَنَحْوُ: أَبْغِضِ النَّاسَ مَنْ عَصَى اللهَ تَعَالَى مِنْهُمْ، وَنَحْوُ: احْفَظِ اللهَ تَعَالَى حَقَّهُ.

عَطْفُ البَيَانِ

وَالخَامِسُ: عَطْفُ البَيَانِ؛ نَحْوُ: آمَنَّا بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

○ ○ ○

البَابُ الثَّالِثُ فِي الإِعْرَابِ

البَابُ الثَّالِثُ: فِي الإِعْرَابِ، وَهُوَ: إِمَّا حَرَكَةٌ، أَوْ حَرْفٌ، أَوْ حَذْفٌ.

وَالحَرَكَةُ ثَلَاثَةٌ: ضَمَّةٌ، وَفَتْحَةٌ، وَكَسْرَةٌ.

وَالحُرُوفُ أَرْبَعَةٌ: وَاوٌ، وَيَاءٌ، وَأَلِفٌ، وَنُونٌ.

وَالحَذْفُ ثَلَاثَةٌ، مُخْتَصَّةٌ بِالفِعْلِ: حَذْفُ الحَرَكَةِ، وَحَذْفُ الآخِرِ، وَحَذْفُ النُّونِ.

فَالجُمْلَةُ: عَشَرَةٌ، وَأَنْوَاعُ المُعْرَبِ بِالقِيَاسِ إِلَى مَا أُعْطِيَ لَهَا مِنْ هَذِهِ العَشَرَةِ: تِسْعَةٌ.

وَأَنْوَاعُ المُعْرَبِ: تِسْعَةٌ؛ لِأَنَّ إِعْرَابَهَا:

إِمَّا بِالحَرَكَاتِ المَحْضَةِ، أَوْ بِالحُرُوفِ المَحْضَةِ، وَهُمَا مُخْتَصَّانِ بِالاسْمِ.

أَوْ بِالحَرَكَاتِ مَعَ الحَذْفِ، أَوْ بِالحُرُوفِ مَعَ الحَذْفِ، وَهُمَا مُخْتَصَّانِ بِالفِعْلِ.

وَالأَوَّلُ: إِمَّا تَامُّ الإِعْرَابِ، وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ بِالفَتْحَةِ، وَجَرُّهُ بِالكَسْرَةِ، وَذَلِكَ المُفْرَدُ المُنْصَرِفُ وَالجَمْعُ المُكَسَّرُ المُنْصَرِفُ؛ نَحْوُ: جَاءَنَا الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَصَدَّقْنَا الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَآمَنَّا بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَنَحْوُ: نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ كُتُبٌ، وَصَدَّقْنَا الكُتُبَ، وَآمَنَّا بِالكُتُبِ.

وَإِمَّا نَاقِصُ الإِعْرَابِ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

قِسْمٌ: رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالفَتْحَةِ، وَذَلِكَ غَيْرُ المُنْصَرِفِ؛ نَحْوُ: جَاءَنَا أَحْمَدُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَصَدَّقْنَا أَحْمَدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَآمَنَّا بِأَحْمَدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَقِسْمٌ: رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِالكَسْرَةِ، وَذَلِكَ جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ؛ نَحْوُ: جَاءَنَا مُعْجِزَاتٌ، وَصَدَّقْنَا مُعْجِزَاتٍ، وَآمَنَّا بِمُعْجِزَاتٍ.

وَالثَّانِي: إِمَّا تَامُّ الإِعْرَابِ وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ بِالوَاوِ، وَنَصْبُهُ بِالأَلِفِ، وَجَرُّهُ بِاليَاءِ، وَذَلِكَ الأَسْمَاءُ السِّتَّةُ المُعْتَلَّةُ المُضَافَةُ إِلَى غَيْرِ يَاءِ المُتَكَلِّمِ مُفْرَدَةً مُكَبَّرَةً، وَهِيَ: أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَحَمُوهَا، وَهَنُوهُ، وَفُوهُ، وَذُو مَالٍ؛ نَحْوُ: جَاءَنَا أَبُو القَاسِمِ، وَصَدَّقْنَا أَبَا القَاسِمِ، وَآمَنَّا بِأَبِي القَاسِمِ.

وَإِمَّا نَاقِصُ الإِعْرَابِ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

قِسْمٌ: رَفْعُهُ بِالوَاوِ، وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِاليَاءِ، وَذَلِكَ جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ، وَأُولُو، وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا؛ نَحْوُ: جَاءَنَا المُرْسَلُونَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَصَدَّقْنَا المُرْسَلِينَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَآمَنَّا بِالمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَقِسْمٌ: رَفْعُهُ بِالأَلِفِ، وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِاليَاءِ، وَذَلِكَ التَّثْنِيَةُ، وَاثْنَانِ، وَكِلَا مُضَافاً إِلَى مُضْمَرٍ؛ نَحْوُ: جَاءَنَا الِاثْنَانِ كِلَاهُمَا - أَيِ: الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ -، وَاتَّبَعْنَا الِاثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا، وَعَمِلْنَا بِالِاثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا.

وَالثَّالِثُ: لَا يَكُونُ إِلَّا تَامَّ الإِعْرَابِ، وَهُوَ قِسْمَانِ:

قِسْمٌ: رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ بِالفَتْحَةِ، وَجَزْمُهُ بِحَذْفِ الحَرَكَةِ، وَهُوَ الفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ وَهُوَ حَرْفٌ صَحِيحٌ؛ نَحْوُ: نُحِبُّ أَنْ تَشْفَعَ، وَلَمْ نُحْرَمْ.

وَقِسْمٌ: رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ بِالفَتْحَةِ، وَجَزْمُهُ بِحَذْفِ الآخِرِ، وَذَلِكَ الفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ وَهُوَ حَرْفُ عِلَّةٍ؛ نَحْوُ: نَدْعُو اللهَ تَعَالَى أَنْ يَعْفُوَ عَنَّا، وَلَمْ يَرْمِنَا فِي النَّارِ.

وَالرَّابِعُ: لَا يَكُونُ إِلَّا نَاقِصَ الإِعْرَابِ، وَهُوَ الفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي اتَّصَلَ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ غَيْرُ النُّونِ، فَرَفْعُهُ بِالنُّونِ وَنَصْبُهُ وَجَزْمُهُ بِحَذْفِهَا؛ نَحْوُ: الأَوْلِيَاءُ

وَالعُلَمَاءُ يَشْفَعَانِ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَنَرْجُو أَنْ يَشْفَعَا لَنَا، وَلَمْ يُعْرِضَا عَنَّا.

ثُمَّ الإِعْرَابُ إِنْ ظَهَرَ فِي اللَّفْظِ يُسَمَّى: لَفْظِيًّا، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ بَلْ قُدِّرَ فِي آخِرِهِ يُسَمَّى: تَقْدِيرِيًّا؛ نَحْوُ: أَنَا العَاصِي.

وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ وَلَمْ يُقَدَّرْ فِي آخِرِهِ يُسَمَّى: مَحَلِّيًّا؛ نَحْوُ: تَوَكَّلْنَا عَلَى مَنْ لَا يَأْتِي الخَيْرُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ.

Takdiren ve lafzen irablanmayan mahallî olur

Hurufu Mahza (İ'rabı sadece harf ile dir)

İrabı Tam ⇒ İller irap Mahallinde farklı irap olması yani 3 halinde 3 farklı irap olmasıdır

تحفة الإخوان

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشارح

حاشية الخربوتي على تحفة الإخوان

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لِمَنْ رفع العمل الصَّالح، وإليه يصعد الكَلِم الطَّيِّب، ويعلم ما في الضَّمائر، وإليه ترجع الأمور، فيخفض وينصب، وصلاةً على مَنْ أُرسِل مُعرِباً عن مَبْنِيَّات الآيات الكونية أيَّ مُعرِب، ومُؤدِّباً للَّذين اتَّبعوه في أفعاله وأحواله خيرَ مُؤدِّب، وعلى آله وأصحابه الَّذين هم مصادرُ العلوم الفائضة على قلب كلِّ مُقَصِّب(١)، وبعد:

فيقول المفتقر إلى ربِّه الآمل فيض لُطْفِه الجبروتيِّ، عَبْد الحميد الحمدي ابن الحاج عمر النَّعيمي الخربوتي: هذه حواشٍ جديدة على شرح العوامل الجديد المسمَّى بـ«تُحْفَةُ الإِخْوَان»، نفَّذتها حين المذاكرة مع بعض الطَّلبة الأعزَّة ذوي العرفان، بعدما قيَّدتها مُجملةً؛ لِتبيين وجوه اختلالِه، وتوضيحِ مقاصده والتَّنبيه على مَزالِّه؛ إذْ أكثر مواضعه غير مأمونٍ عن السَّهو والزَّلل، ولعلَّه من طُغيان قلم النَّاسخ الأوَّل؛ إذْ أوَّل الْتِبَاسٍ من الأوَّل النَّاسِي، وما أبرِّئ نفسي، وقد صرفتُ جهدي في تقرير الكلام، على وَجْهٍ يُميط عنه غَواشي الملام، مُعترِفاً بقصور الصِّناعة وقِصَرِ البَاع، وقِلَّة البِضَاعة وكَساد المَتَاع، فعليك بالمسامحة إنْ وقع نَظَرُك على شيءٍ فيها مُخِلّ، فإنَّها من قَبِيل جهد المُقِلّ، مع أنَّها ممَّا علَّقتها في عُنْفُوان الشَّباب، والشَّباب شُعْبَةٌ من الجنون بلا ارتياب، وأنَّها ليست من مُخْتَرعات قريحتي القَرِيحة لتستوجبَ العَذْل، بلْ عبارةٌ عن نقل مباحثَ ذُكرت في المُطوَّلات متعلِّقةٍ بالمحلِّ، ومن المَعْلوم أنْ: ليس التَّكحُّل في العينَين كالكَحْل، وقد

---

(١) يقال للمراهن إذا سبق: أحرز قصبة السبق، وفرسٌ مُقَصِّبٌ: سابق؛ ومنه قوله: ذِمَارَ العَتِيك بالجَوادِ المُقَصِّبِ. اهـ «لسان العرب» (١/ ٦٧٧).

الحمد لله الَّذي[١] أفْهَم العلوم للطَّالبين، وجعلهم بأفعالهم بين العباد

خربوتي

كنتُ في زمانٍ هو أردء الأزمان، يَسْتَنْكِف عن ذكر أحواله اللِّسان، ولَنِعم ما قيل في هذا الشَّان: [مجزوء الكامل]

وَالـدَّهْـرُ دَهْـرُ الـجَـاهِـلِـيـ ـنَ، وَأَمْـرُ أَهْـلِ الـعِـلْـمِ فَـاتِـرْ
لَا سُـوقَ أَكْـسَـدُ فِـيـهِ مِـن سُـوقِ الـمَـحَـابِـرِ والـدَّفَـاتِـرْ[٢]

رحمنا الله مِن هذا الزَّمن، ووقانا بِفضلِه من أحداق الفِتَن، وجعل هذه الحاشيةَ خالصةً لوجهه الكريم، وذريعةً إلى كَرمه العَمِيم، ووسيلةً لعفوِ ربه لهذا الفقير، فإنَّه نعم المولى ونعم النَّصير.

قوله: (الحمد لله) عَقَّب التَّسمية بالحمدلة، امتثالاً بحديثَي الابتداء، واقتداءً بأسلوب الكتاب المجيد، على ما سيأتي بيانه.

قوله: (الَّذي أَفْهَم) فيه إشارةٌ إلى ما اشتهر من أنَّ المحمود عليه لا بدَّ وأنْ يكون اختياريًّا؛ لأنَّ الإفهام اختياريٌّ.

وأمَّا ما يَرِد من أنَّ الحمد على صفاته تعالى واقعٌ على غير الاختياريِّ، فمدفوع:

إمَّا بتنزيلها منزلةَ الاختياريِّ.

وإمَّا بجعل الاختياريِّ المعتبَر في المحمود عليه أعمَّ ممَّا صدر بالاختيار، وهو ما صدر عن المختار.

وتلك الصِّفات وإنْ لم تكن اختياريَّةً بالمعنى الأوَّل، فهي اختياريَّةٌ بالمعنى الثَّاني.

قوله: (وجعل أفعالهم بين الأفعال)[٣] جعل: من الأفعال الملحَقة بأفعال القلوب، فمفعولُه الأوَّل بمنزلة المبتدأ، وهو هنا (أفعالهم)، ومفعوله الثَّاني بمنزلة الخبر وهو هنا قوله: (نافعين)، ففيه نظر؛ لأنَّ حمل صيغة جمع المذكَّر السَّالم المختصَّة بأوصاف العقلاء على الأفعال ممَّا لا وَجْه له؛ إذْ قد صَرَّحوا: بأنَّ العامل إذا أُسْنِد إلى ضمير الجمع المكسَّر الغير العاقل سواءٌ كان مذكَّراً أوْ مؤنثاً، يجب أنْ يكون مفرداً مؤنثاً أو جمعاً مؤنثاً، على ما ذكره المصنِّف في «الإِظْهَار»، فالصَّواب: (وجعل أفعالهم بين

(١) إنما أتى بالموصول؛ لعدم جواز توصيف لفظة الجلالة بالجملة عند الجمهور. اهـ هامش.

(٢) بلا نسبة في: «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» (١/ ٧٣).

(٣) هذا الاعتراض يرد على بعض النسخ، ومنها نسخة المحشي.

نافِعين، وصيَّرهم بعلومهم على النَّاس غالِبين، وأَعْلَى مراتبهم بأَعْمَالهم على الجاهلين، ونَصرهم في الدَّارَين خيرُ النَّاصرين، وربَّح أعمالهم بعلومهم ربُّ العالمين.

خربوتي

الأفعال نافعةً أو نافعاتٍ)، اللَّهم إلَّا أنْ يقال: إنَّ النُّسخة الصَّحيحة: (وجعلهم بأفعالهم بين العباد نافِعِين).

ولا يخفى ما في هذه الفَقرة من براعة الاستهلال.

قوله: (وأَعْلَى مراتبهم) من الإعلاء، و(مراتبهم) مفعوله؛ أَيْ: أعلى الله مراتب الطَّالِبين بسبب أعمالهم الصَّالحة على مراتبِ الجاهِلين.

قوله: (ونَصرهم في الدَّارين خيرُ النَّاصرين) في عطف هذه الفقرة على ما قبلها نظر؛ لأنَّ الفقرة السَّابقة معطوفةٌ على صلة الموصول؛ أعني: (أَفْهَم)، وهذه الفقرة لا تصلح لأنْ تقع صلةً له؛ لعدم اشتمالها على ضمير الموصول، فلا يَجوز عطفُها عليها، وكذا الكلام في الفقرة الآتية؛ أعني قوله: (وربَّح أعمالهم).

والجواب: أنَّ هذا مِن قَبيل وضع الظَّاهر موضعَ المُضْمَر، فلا حاجةَ إلى العائد كما لا يخفى.

ثمَّ إنَّ قوله: (خيرُ النَّاصرين) فاعل (نصرهم)، والخير: بلوغ كلِّ شيءٍ مراتبه اللَّائقة، كما أنَّ الشَّرَّ عكسه، وهو إمَّا اسم تفضيل أصله (أخير) حُذفت همزتُه على غير القياس، أوْ صفة مشبَّهة تخفيف (خيِّر) مثل: سَيْد وسَيِّد، وأمَّا احتمالُ كونه مصدراً من خَارَ يَخِيرُ فلا يجري ههنا كما لا يخفى.

والمرادُ من الدَّارين الدُّنيا والآخرة.

قوله: (وربَّح أعمالهم) المستفاد من ظاهره أنَّه استعمل (ربَّح) هنا مُتعدِّياً، مع أنَّه لم يُسمع متعدِّياً، بلِ المسموع في التَّعدية: أَربَح، يقال: أَرْبَحْتُه عَلَى سِلْعَتِه؛ أَيْ: أعطيتُه ربحاً على ما في «الصِّحَاح»[1]، ولعلَّه جعله من التَّربيح، فافهمْ.

ثمَّ إنَّ الرِّبْح والخُسْرَان من توابع التِّجارة، وهي: طلب الرِّبْح بالبيع والشِّراء، والرِّبْح هو: الفضل على رأس المال، ومِن البَيِّن أنْ ليس ههنا تجارة حقيقيَّة ورِبح حقيقيّ، فلا بدَّ

(١) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (١/ ٣٦٣).

والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا أفضلِ المرسلين، محمَّدٍ إذ هو أُرسل رحمةً للعالمين، ....

خربوتي

من أنْ يتحقَّق منهم ما يُشبه بالتِّجارة، وما يُشبَّه برأس المال والفضل عليه:

فما يشبه بالتِّجارة الَّتي هي مُبادلة المال بالمال: أعمالُهم الصَّالحة بعلومهم؛ لِمَا أنَّهم كانوا كأنَّهم بدَّلوا تلك الأعمال بالمَثُوبات الموعودة، وهذا الاستبدال المتعلِّق بالمعاني يشبه التِّجارة المتعلِّقة بالأعيان من حيث اشتمالُ الجميع على معنى المبادلة.

وأمَّا ما يشبه برأس المال فهو علومهم؛ لأنَّ العلم رأس مال العالم، فإنْ عَمِل بمقتضاه واصطاد به ما يُفيد الحياة الأبديَّة، فقد رَبح أجلَّ السَّعادات، وإنْ أهمله باتِّباع شهوات النَّفس وعدمِ العمل به صار كأنَّه ضَيَّعَه.

وأمَّا ما يشبه بالفضل على رأس المال، فغنيٌّ عنْ أنْ يذكر؛ إذِ الحسنة بعشر أمثالها.

فهنا استعارة مكنيَّة وتخييليَّة: حيث شبَّه الأعمال بالتِّجارة، ثمَّ استُعير في النَّفس لفظ المشبَّه به - أعني: التِّجارة - للمشبَّه، فكانت استعارة مكنيَّة، ثمَّ إثبات التَّربيح الَّذي هو من ملائمات المشبَّه به استعارة تخييليَّة.

ولا يخفى لطف الجمع بين الرِّبْح والعمل.

قوله: (على سيِّدنا) تلميحٌ إلى قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ»(١).

وقوله: (أفضل المرسلين) اقتباسٌ من قوله تعالى في البقرة: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، حيث قال أهل التفسير(٢): المراد منه محمَّد عليه الصَّلاة والسَّلام.

وتفضيله عليه الصَّلاة والسَّلام على سائر الأنبياء والمرسلين عليهم السَّلام ثابتٌ بالآيات والأحاديث، فمن أراد الاطِّلاع، فليرجع إلى شرح الشَّيخ الوالد - أبقاه الله تعالى - على قصيدةِ البُرْدَة.

وقوله: (رحمةً للعالمين) اقتباسٌ من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

---

(١) «مسلم» (٢٢٧٨)، «أبو داود» (٤٧٦٣)، «الترمذي» (٣١٤٨)، «ابن ماجه» (٤٣٠٨).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٩٧)، و«تفسير البيضاوي» (١/ ١٥٢)، و«تفسير النسفي» (١/ ٢٠٨).

وعلى آلِه وأصحابه الطَّيِّبين الطَّاهرين؛ إذ هم أفضلُ التَّابعين.

خربوتي

قوله: (وعلى آله وأصحابه الطَّيِّبين الطَّاهرين) الآل هنا بمعنى: الأتْباع - على ما سيختاره الشَّارح -، فيشْمَل الأصْحَاب وغيرهم، فذكر الأصْحَاب بعده تَخْصيصٌ بعد التَّعميم، فهو من قبيل عطف الخاصّ على العامّ؛ للتَّعظيم.

والأصْحَاب جمع صَحِب - بكسر الحاء - مخفَّف صاحِب، كـ(نَمِرٍ) وأنْمَار، أو جمعُ صَحْب - بالسكون - اسم جمع كـ(نَهْرٍ) وأنْهَار، لا جمعُ صاحِب؛ لأنَّ فاعلاً لم يثبُت جمعُه على أفعَال، كذا ذكره العلَّامة التَّفْتازَانيّ في «حاشية الكشَّاف».

والصَّحابيُّ: كلُّ مَنْ نال شرف صُحبةِ النَّبيِّ ﷺ ومات على الإيمان.

وهم عند وفاته عليه الصَّلاة والسَّلام مئة ألفٍ وأربعةَ عشر ألفاً، كلُّهم أهل الوِلاية والرِّواية عنه ﷺ.

وقوله: (الطَّيِّبين الطَّاهرين) بمعنى: العارين عن الكُدُورَات الباطنيَّة والظَّاهِريَّة، أو الأوَّل بالنِّسبة إلى الغير، والثَّاني بالنِّسبة إلى أنفسِهم فقط، فحينئذٍ تقديم الأوَّل للتَّنزيل[1]، تأمَّل.

قوله: (إذْ هم أفضل التَّابعين)؛ أي: الأصْحَاب أفضل المُقْتفين بأثره عليه الصَّلاة والسَّلام، والمُهْتدين بأنوار هدايته، فالمراد من التَّابعين: هم الَّذين اتَّصفوا بالتَّبعيَّة اللُّغويَّة، لا التَّابعين بالمعنى الاصطلاحيّ، وهم: الَّذين أدركوا زمن الصَّحابة، ولم يَرَوُا النَّبيَّ عليه الصَّلاة والسَّلام؛ لأنَّه ليس بمراد ههنا، وفيه تلميحٌ إلى قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «خَيْرُ النَّاسِ القَرْنُ الَّذِي أَنَا فِيهِ، ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّالِثُ»[2].

ثمَّ إنَّ هذا تعليلٌ للدَّعوى الضِّمنيَّة، وتلك:

إمَّا في وصف الأصْحَاب بـ(الطَّيِّبين الطَّاهرين)؛ يعني: أنَّهم موصوفون بهذين الوَصْفين الجليلَين؛ لأنَّهم أفضل التَّابعين، وذلك لأنَّ الأوْصَاف قبل العِلم بها أخبار.

وإمَّا في ضمن الصَّلاة عليهم؛ لأنَّها تتضمَّن دعوى أنَّهم لائقون للصَّلاة، فعلَّلها بقوله: (إذْ هم أفضل التَّابعين) له عليه الصَّلاة والسَّلام.

---

(١) قوله: (للتَّنزيل)؛ أي: للنزول من الأعلى إلى الأدنى؛ لأنّ تطهير الغير أعلى من تطهير النفس. اهـ منه

(٢) «مسلم» (٢٥٣٦)، «مسند أحمد» (٢٥٢٣٣)، «المصنف» لابن أبي شيبة (٣٢٩٤٩)، «حلية الأولياء» (٢/ ٧٩)، «السنة» لابن أبي عاصم (١٤٧٥). كلهم بلفظ: عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سأل رجل رسول الله ﷺ: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «القَرْنُ الَّذِي أَنَا فِيهِ، ثُمَّ الثَّانِي، ثُمَّ الثَّالِثُ».

وبعدُ: فيقول العبدُ الضعيف الفقير إلى رحمةِ ربِّه القدير، الشيخ مصطفى بن خربوتي

ولا يخفى عليك حُسْن جمع الآل والأصحاب والتَّابعين في مقام الصَّلاة على النَّبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام، سِيَّما إذا أُريد بـ(الآل) معناه الأخصّ، وإنْ لَم يُرد من التَّابعين المعنى الاصطلاحيّ.

قوله: (وبعد: فيقول) دخول الفاء: إمَّا على تَوَهُّم (أمَّا) إجراءً للمَوْهُوم مُجرى المُحقَّق، أو لدفع تَوَهُّم الإضافة، أو لكون (بعد) قائماً مقامَ (أمَّا) الشَّرْطيَّة.

قوله: (الشَّيخ مصطفى) قال الفاضل العصام[١]: الشَّيْخ والشُّيُوخ: من اسْتَبانَت فيه السِّنّ من أربعين، أو من خمسين، أو إحدى وخمسين إلى آخِر عُمُره، أو إلى الثَّمانين.

وقد يُطلق على مَنْ لم يبلغ هذا السِّنّ تعظيماً وتبجيلاً، ومنه يقال: شَيَّخت الرَّجُلَ، على ما في «الصِّحَاح»[٢]؛ أيْ: وصفته بالشَّيخ للتَّبْجيل. اهـ[٣]

وأنتَ خبير بأنَّه لا يناسب إطلاق الشَّيخ ههنا على الشَّارح بكلٍّ من المَعْنَيَين:

أمَّا الأوَّل: فلأنَّه يُخالِف ما سيأتي منه مِن أنَّ هذا الشَّرح أوَّل ما دَوَّنَه في قَالَب التَّرْتيب؛ إذِ الظَّاهر منه أنَّه لم يبلغ هذا السِّنّ[٤] وقت التَّأليف، واحْتمال أنْ يبلغ هذا السِّنّ ولا يُؤلِّف غيره، فيكون هذا أوَّل ما دَوَّنَه بعيدٌ كما لا يخفى، إلَّا أنْ يُقال: إنَّ هذا الشَّرح ليس بأوَّل ما دَوَّنَه في قَالَب التَّرْتيب مطلقاً، بلْ أوَّل ما دَوَّنَه من الكتب المَشْهورة بين المُحَصِّلين لمسائل النَّحْو كما أشار إليه هناك، فيجوز أنْ يكون ما دَوَّنَه قبل هذا الشَّرح من الكتب غير المشهورة، أو لمسائل غير النَّحْو من العلوم.

وأمَّا الثَّاني: فلأنَّه لا يناسب لأحدٍ أنْ يُعَظِّم نفسه ويُبَجِّلها بتَوْصيفها بما يدلُّ على المَدْح في أمثال هذا المقام.

نعم، وقع ذلك لبعض المؤلِّفين كـ(أبي البَقاء)[٥] في ديباجة «الكليَّات»؛ لتزدادَ رغبة

---

(١) إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني، عصام الدين (٨٧٣هـ - ٩٤٥هـ) الحنفي، من مصنفاته: «الأطول شرح تلخيص المفتاح»، و«شرح عوامل البركوي». «الأعلام» للزركلي (١/ ٦٦).

(٢) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (١/ ٤٢٥).

(٣) «العصام على الجامي» مع بعض التصرف من المحشي (٥).

(٤) أي: سن الأربعين أو الخمسين. . . إلى آخر ما قاله الفاضل العصام.

(٥) أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء (. . . -١٠٩٤هـ) الحنفي، كان من قضاة الأحناف، من مصنفاته: «الكليات»، وكتب أخرى بالتركية. «الأعلام» للزركلي (٢/ ٣٨).

إبراهيم رزقهما الله بجنَّاتٍ وحرير، وغفر لهما الذَّنبَ الكثير، وسهَّل عليهما الأمر العَسير، ونصرهما في الدَّارَين النَّصيرُ، وحَفِظهما من النِّيران وبئس

خربوتي

الطَّالب في تَحْصيل كتابه، بما سمعه في الدِّيباجة من الأوْصاف الَّتي تدلُّ على فَضْلِ مؤلِّفه الدَّالِّ على فَضْل الكتاب دلالةَ المُؤثِّر على الأثر، إلَّا أنَّه لا يمكن ههنا قطعاً؛ إذْ لا معنى لإيراد وصفٍ يدلُّ على المَدْح في أثناء الأوصاف الَّتي سُرِدَت لِتَحقير النَّفس وتذليلِها، اللَّهم إلَّا أنْ يُقال: كان لفظ الشَّيخ كاللَّقب للشَّارح - رحمه الله تعالى - لِاشْتِهَاره به، فإيرادُه هنا لا يُشعِر مَدْحه.

قوله: (الذُّنوب[1] الكثير) لا يخفى عليك أن الأوْجَه: (الكثيرة)؛ ليطابق الموصوف في التَّأنيث، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً﴾ [الفتح: ١٩].

لا يقال: إنَّ (فَعِيلاً) إذا كان للمفعول يَسْتوي فيه التَّذكير والتَّأنيث إذا ذُكِر الموصوف به؛ نحو: رَجُلٌ جَرِيحٌ وَامْرَأَةٌ جَرِيحٌ، فليكن الكثير من هذا القبيل؛ لأنَّ الموصوف به مَذْكُور في هذا المقام أيضاً، وهو الذُّنوب.

لأنَّا نقول: هو مِن كَثُر يَكْثُر، وهو لازمٌ لا يجيء المفعول منه، على ما صرَّح المصنِّف في «إمعان الأنظار»[2].

إلَّا أنْ يُقال: إنَّ (فَعِيلاً) الَّذي بمعنى (فاعل) قد يُحْمَل على (فَعِيل) بمعنى (مفعول) في تجرُّده عن التَّاء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، كما قد يحمل الثَّاني على الأوَّل فيُلْحَق بالتَّاء، كقول العرب: صِفَةٌ ذَمِيمَةٌ وَخَصْلَةٌ حَمِيدَةٌ.

أو يقال: إنَّ التَّذكير باعتبار تأويل الذُّنوب بالجمع: فكأنَّه قيل: جمع الذُّنوب الكثير، وهذا الوجه مما أشار إليه البَيْضَاوِيّ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١][3].

قوله: (العسير) وإذْ قد سمعتَ ما قدَّمناه في (الكثير)، فالتَّكلُّم في (العسير) يَسير.

في «الصِّحَاح»: يقال: عَسُرَ الأمر بالضَّمِّ يَعْسُرُ عُسْراً، فهو عَسِيرٌ. اهـ[4]

(١) ما أثبتناه: (الذنب الكبير)، ومن ثم فاعتراض المحشي يرد على بعض النسخ الخطية.

(٢) «إمعان الأنظار» للبركوي، وهو شرح «المقصود» في الصرف. (مخطوط).

(٣) تفسير البيضاوي «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (٢/ ٥٨).

(٤) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٢/ ٧٤٥).

المصير: لمَّا رأيتُ الكتاب النَّحويّ المسمَّى بـ(العوامل الجديد) للشيخ الفاضل الكامل المعروف بـالبِرْكَويّ - رحمةُ الله عليه - مختصراً يَنْطوي على مباحثَ شريفةٍ، ويحتوي على قواعد لطيفةٍ، ومرغوباً بين المحصِّلين خُصوصاً بين الشَّارعين في الخَوضَ في النَّحو، ....

خربوتي

وأمَّا المَعْسُور فهو مصدرٌ كالمَيْسُور.

قوله: (لمَّا رأيت الكتاب) مقول لـ(يقول)، و(كتاباً) مفعول لـ(رأيت)، ومفعوله الثَّاني قوله الآتي: (مختصراً)، هذا إذا كانت من الرُّؤية القلبيَّة بمعنى العلم، بأنْ يكون من أفعال القلوب، لكنَّ الظَّاهر أنَّها من الرُّؤية البصريَّة، فعليه يكون قوله: (مختصراً) صفةً لـ (الكتاب) بعد ما وصفه بقوله: (المسمَّى)، هذا على تقدير كون النُّسخة كتاباً مسمًّى.

قوله: (يَنْطوي) الانْطِواء مُطَاوِع طَوَى نقيض نَشَر، يقال: طوى الصَّحيفة فانطوتْ. فهنا استعارة تبعيَّة؛ حيث شبَّه اشتمال هذا المختصر على مباحث شريفة بالانطِواء في مُطْلَق الإحاطة والشُّمول، واسْتُعِير اسم المشبَّه به لِلمشبَّه استعارةً أصليَّةً، ثمَّ سَرَت هذه الاستعارة إلى الفعل حيث اسْتُعير لفظ ينطوي ليشتمل.

قوله: (خصوصاً بين الشَّارعين الخوض في النَّحو) الخصوص بضمِّ الخاء وفتحها، وهو هنا مصدرٌ بمعنى المفعول، منصوبٌ على الحاليَّة، فهو بمعنى (لا سيَّما)، أو مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ؛ كقولك: زَيْدٌ شُجَاعٌ خُصُوصاً رَاكِباً، فـ(خصوصاً) فيه مفعولٌ مطلقٌ لمحذوفٍ، و(راكباً) حالٌ من المفعول المقدَّر، والتَّقدير: وأَخُصُّه بزيادة الشَّجاعة خصوصاً راكباً، والمعنى هنا: وأخصُّ هذا الكتاب بزيادة المرغوبيَّة مخصوصاً من بين أمثاله بين الشَّارعين، أو خصوصاً بين الشَّارعين.

وفي «الصِّحَاح»: الخَوْض بفتح الخاء وسكون الواو: الدُّخول في الماء، والخِياض بكسرها بمعناه؛ تقول: خُضْتُ المَاءَ أَخُوضُهُ، إذا دخلتَ فيه، ويجيء أيضاً بمعنى الدُّخول في الحديث؛ يقال: خَاضَ القَومُ فِي الحَدِيثِ. اهـ(١)

فعلى الأوَّل استعارة مكنيَّة تخييليَّة؛ حيث شبَّه النَّحو في النَّفس بالبحر في كونهما مشتمِلَين على فوائد نفيسةٍ، واسْتُعِير البحر لمفهوم النَّفس في الذِّهن، ثمَّ أثبت الخوض

(١) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٣/ ١٠٧٥) بتصرف من المحشي.

والْتَمَس مِنِّي بعض الأذكياء والطَّالبين الكرام، ورجا مِنِّي رجاءً جمًّا، وكنتُ الآن في النَّوائب كأنَّ روحي تصْعد من التَّرائب، ولم أفِرَّ من التماسهم ....

خربوتي

الَّذي هو من ملائمات البحر للنَّحو؛ للرَّمز إلى الاستعارة الكائنة في الخيال، فكانت استعارة مكنيَّة وتخييليَّة.

ثمَّ إنَّه لا بدَّ أنْ يتنبَّه أنَّ استعمال الخوض في مثل هذا المقام لا يَخلو عن هُجنة؛ لأنَّه غلب في الشُّروع في الباطل؛ إذِ الغلبة قد تكون في الأسماء، كالبيتِ على الكعبة، وفي الصِّفات، كالأدهم على القيد، وفي المعاني، كالخوض على الشُّروع في الباطل، كما صرَّح به صاحب «الكشَّاف»(١).

قوله: (والتَمَس) الواو عاطفة، والجملة عطفٌ على جملة (رأيت)، ويجوز أنْ تكون حاليَّة؛ والتَّقدير: وقد التَمَس ... إلخ، وكأنَّه ضمَّن الالتِمَاس معنى الالتِجَاء، ولذا جعل صلته كلمة (إلى) دون (مِن) على ما في بعض النُّسخ؛ أي: الْتَمَس إليَّ مُلتجِئاً، وذلك يُشعر بشدَّة الالْتِمَاس، كما لا يخفى على مَنْ له بالدَّقائق اسْتِئْنَاس، وسيجيء تفصيل التَّضمين إنْ شاء ربُّ العالمين.

قوله: (ورجا مِنِّي رجاءً جمًّا) رجاءً نصبٌ على المصدريَّة، وجمًّا وصفٌ له، والجملة عطفٌ على جملة (الْتَمَس)، والجمُّ: بتشديد الميم من الجُمُوم بمعنى الكَثْرة؛ يعني: الْتَمَس منِّي ورَجا عنِّي ذلك البعض رجاءً كثيراً أنْ أشرحَ له شرحاً ... إلخ، حُذِف المفعول بقرينة ما سيأتي.

قوله: (وكنت الآن في النَّوائب كأنَّ روحي)؛ أيْ: وقد كنت، فالواو حاليَّة على ما هو الظَّاهر، ويجوز أنْ تكون اعتراضيَّة، ولا مجالَ لكونها للعطف؛ لعدم الجهة الجامعة بين هذه الجملة وبين الجُمَل السابقة، فتفطَّن.

والنَّوائب جمع نائبة، وهي المصيبة، وقوله: (كأنَّ روحي يصْعد من التَّرائب) كنايةٌ عن شدَّة المصيبة الَّتي ابْتُلِي الشَّارح بها وقت التَّأليف؛ إذِ التَّرائب جمع تَرِيبَة بمعنى عَظْم الصَّدْر، وخروج الرُّوح من عِظام الصَّدْر من أشدِّ الشَّدائد.

وأنا أقول وبالله أَحُول وأَجُول: ونحن نشتكي من مصائب زماننا هذا، فإنَّه زمانٌ

(١) انظر: «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» للزمخشري (٦/ ٢٦٢).

فجًا، أردتُ أنْ أشرح له شرحاً يُزيل من ألفاظه صعابه، ويَكشف عن وُجوه المعاني نقابه، ....

خربوتي

تتعاقب بَلِيَّاته كلّ آنٍ، ويُعَزُّ الجُهَّال فيه، ويُذَلُّ أهل العلم والعِرْفَان، وتختَلُّ أحكام الشريعة والقرآن، وتظهر البدع والفسوق والعصيان، اللّهم انصر أهل الإيمان، وأيِّدِ الشَّريعة الأحمديَّة ما اختلف المَلَوَان[١].

قوله: (فجًا) في «الصِّحَاح»: الفَجُّ: الطَّريق الواسع بين الجبَلين. اهـ[٢]، فافهم وتجوَّز، ولا تُجَاوِز.

قوله: (أردتُ أنْ أشرح له شرحاً) جواب (لمَّا)؛ أيْ: لمَّا كان الأمر كذلك أردت أنْ أشرح هذا الكتاب المسمَّى بـ (العوامل الجديد).

والشَّرح: كَشْف الشَّيء وبيانه، تقول: شَرَحْتُ الغَامِضَ: إذا فسَّرته، كذا في «الصِّحَاح»[٣]. والغَامِضُ: المُشْكِل، وبهذا تعرف أنَّه متعدٍّ بنفسه، فحقُّ العبارة أنْ يقول: أنْ أشرحه شرحاً.

قوله: (ويَكشف عن وجوه المعاني نقائبه) الأحسن أنْ يقول: يُزِيل من الألفاظ صعابها، ويكشف عن وجوه المعاني نقابها، كما لا يخفى على أرباب الذَّوْق. ثمَّ إنَّ فيه استعارة مكنيَّة وتخييليَّة:

فإنْ اعتبرتها في ضمير النِّقاب، فتشبَّه وجوه المعاني في النَّفس بالأشياء المُجْتَمِعة تحت النِّقاب، فيُستعار اسم المشبَّه به للمشبَّه في الذِّهن استعارة بالكناية، ووجه الشَّبه كون كلٍّ منهما مستوراً، فيكون إثبات النِّقاب لها استعارة تخييليَّة، وذكر الوجوه إيهاماً وتَوْرِيةً.

وإنِ اعتبرتها في المعاني، فتشبَّه المعاني بالصُّور الحسنة، ويُستعار اسم المشبَّه به للمشبَّه استعارةً بالكناية، فعلى هذا يكون إثباتُ الوجوه تخييليَّة لها، وذكر النقاب ترشيحاً، والكشف ترشيحاً على التَّرشيح، فافهمْ.

(١) هما الليل والنهار. اهـ منه.
(٢) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (١/ ٣٣٣).
(٣) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (١/ ٣٧٨).

ويُظهر مكنون مُشكِلاته، ويُفوِّح مِسْكُه، مُضيفاً إليه فوائدَ شريفةٍ، وزوائد لطيفةٍ، ممَّا عثر عليه فِكري القاصر، بِعون الله القادر، والمرجوُّ ممَّن اطَّلع فيه على خللٍ أنْ يردَّه إلى الصَّواب، فإنَّه أوَّل ما دوَّنتُه في قالب التَّرتيب من الكتب المشهورة بين المحصِّلين لمسائل النَّحو، وأوجبتُ لنفسي أن أنشرَ فوائده للطَّالبين الملتمِسِين رجاءً لدعائهم، وتذكرةً وتبصرةً لِلمبتدئين، نفعهم الله تعالى ....

خربوتي

قوله: (ويظهر مكنون مشكلاته ويفوح ... إلخ) إضافة المكنون إلى المُشْكِلات من قبيل إضافة المشبَّه به للمشبَّه كـ(لُجَين الماء)، وكذلك إضافة المِسْك إلى الضَّمير الرَّاجع إلى (العوامل الجديد).

والمكنون: من الكِنِّ - بكسر الكاف وتشديد النُّون- الحجاب والسُّترة، فكأنَّه شبَّه مشكلات هذه الرِّسالة بالأشياء المستُورة.

والفَوْحُ: تَضوُّعُ رائحة طيبة وانتشارها؛ يقال: فَاحَتْ ريحُ المِسْكِ تَفوحُ وتَفيح من الباب الأوَّل والثَّاني إذا انتشرتْ رائحتها، كذا في «الصِّحَاح»(١).

وجملة (يفوح) عطفٌ على جملة (يزيل)، فهي وصفٌ آخر لهذا الشَّرح، فالضَّمير المُسْتتر فيه راجعٌ إليه، و(مسكه) منصوبٌ على المفعوليَّة على أنْ يكون (يفوح) متعدِّياً من التَّفويح.

قوله: (مُضيفاً إليه) حالٌ من فاعل (أردت).

قوله: (فإنَّه أوَّل ما دوَّنته في قالب التَّرتيب)؛ أَيْ: فإنَّ هذا الشَّرح أوَّل ما جمعتُه، فلا يخلو عن خللٍ؛ لعدم كونه متمرِّناً في نوع التَّأليف.

والقالَب - بفتح اللَّام ويجوز كسرها -: اسمٌ لما يُقْلَب به، كالخاتم: اسمٌ لما يُخْتَم به، وإضافته إلى التَّرتيب من قَبِيل: لجين الماء.

قوله: (رجاءً لدعائهم، وتذكرةً وتبصرةً ... إلخ) رجاءً: نصبٌ على أنَّه مفعولٌ له لقوله: (أن أنشر فوائده)، وقوله: (تذكرةً وتبصرةً) عطفٌ عليه، وهما مصدران من باب التَّفعيل؛ لأنَّ مصدره قد يجيء على تَفْعِلة - بفتح التَّاء وسكون الفاء وكسر العين - من الصَّحيح، كما الْتَزَموا ذلك في مصدر النَّاقص؛ مثل: تَجْزِية وتَوْصِية، فأصلهما تَذْكِيراً وتَبْصِيراً، حُذِفت الياء، وعُوِّضت عنها التَّاء كـ(تكْرِمة).

(١) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (١/ ٣٩٣) بتصرف.

وسائرَ الإخوان بهذه البضاعة القليلة، حسبي الله ونعمَ الوكيل، هو قريبٌ مجيبٌ، ....

خربوتي

ثمَّ إنَّ في هذا العطف نظراً؛ لأنَّ قوله: (تذكرةً ... إلخ) لا يصلح أنْ يكون عِلَّةً لذلك الانتثار الَّذي وقع للطَّالبين الملتمِسين؛ إذْ لا معنى لقولنا: أنْ أنثر فوائده للطَّالبين الملتمسين تذكيراً وتبصيراً للمبتدئين، وإنْ أراد من المبتدئين هؤلاء الطَّالبين الملتمِسين، فلا وَجْه للإظْهَار في موضع الإضْمَار، إلَّا أنْ يُقال: أراد المبتدئين منهم؛ أيْ: رجاءً لدعائهم جميعاً، وتذكيراً للمبتدِئين منهم.

قوله: (وسائر الإخوان) الأوجه أنَّ السَّائر هنا بمعنى البَاقِي بقرينة المقابلة، فالمعنى: نفع الله بها الطَّالبين الملتمسين أو المُبْتدئين، وباقِيَهم من الإخوان الطَّالبين الغير الملتمِسين أو الغير المبتدئين.

ويجيء السَّائر أيضاً بمعنى الجميع، على ما في «شرح المُفَصَّل»[1] لابْنِ الحَاجِبِ.

قوله: (حسبي الله ونعم الوكيل) الحَسْبُ بمعنى المُحْسِب، تقول: هَذَا رَجُلٌ حَسْبُكَ، بوصف النَّكرة؛ لأنَّ الإضافة لكونها بمعنى المحسب غير حقيقية، على ما في «الكشَّاف»[2].

ويُقال: حَسْبُهُ الشَّيءُ: إذا كَفَاه، فالمعنى: الله محسبي وكافيَّ في جميع مهماتي ومراداتي، والواو في جملة (ونعم الوكيل) عاطفة، والجملة المَعْطوفة على جملة (حسبي) عطفَ جملةٍ على جملة، ومخصوص (نعم) محذوف إمَّا مقدَّماً؛ أيْ: هو نعم الوكيل، أو مؤخَّراً؛ أيْ: نعم الوكيل هو، وجَعْل المخصوص الضَّمير المُنْفَصل في (هو قريب) تَكَلُّفٌ على تَكَلُّف، تدبَّر.

ثمَّ إنَّ في هذا العطف أبحاثاً كثيرة، ذكرها القوم في «حواشي الخيالي[3]» و«المُطَوَّل»، فارجع إليها.

---

(١) «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (١/ ١١١).

(٢) «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» للزمخشري (١/ ٦٦٢) بتصرف.

(٣) أحمد بن موسى، شمس الدين، الشهير بـ(الخيالي) (٨٢٩هـ - ٨٦١هـ)، كان مع صغر سنه من العلماء العاملين، من مصنفاته: «حواش على شرح العقائد النسفية»، «شرح نظم العقائد للمولى خضر بيك». «الأعلام» للزركلي (١/ ٢٦٢).

وما توفيقِي إلا بالله عليه توكَّلتُ وإليه أنيب، وشرعتُ فيه مُعترفاً بأنَّ شروعَ مثلي في مثلِ هذا مِن الفضاحة، كما أنَّ كتابة الأشلِّ من الضياعة، ولكن تضرَّعت إلى مَن هو عليه هَيِّنٌ ويسيرٌ، وما من مُمكنٍ عليه بعسير، فلمَّا تيسَّر لي الإتمام بعون الله الملك العلَّام، سمَّيته بـ«تُحْفَةِ الإِخْوان»، سائلاً أنْ يكونَ لنا ذُخراً يوم يَقوم الحساب.

شرح مقدمة المصنف

ولمَّا كان وجود الله تعالى ومعرفته وذكر اسمه ونقشه أقدم الوجود والمعارف والأذكار والنُّقوش، أشار إليه، فقال: (بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ) تبرُّكاً وتيمُّناً واقتداءً بأُسلوب الكتاب المجيدِ، وعملاً بما شاع، بل وقع عليه الإجماعُ،

خربوتي

قوله: (وما توفيقي إلا بالله) ما: نافيةٌ، والتَّوفيق: مصدرٌ مضافٌ إلى ما يقوم مقام الفاعل، وهو جَعْلُ الأسباب موافقةً للمسبَّبات، فالمعنى: ما كوني موفقاً؛ أيْ: وما تكون أسبابي مُوافقةً لمسبَّباتي بشيءٍ من الأشياء إلَّا بعون الله تعالى.

قوله: (وشرعت فيه) الأَوْلى: فشرعت فيه.

قوله: (كما أنَّ كتابة الأشلِّ من الضياعة) الشَّلل: عِلَّةٌ في اليد، تتحرك اليد بها تحرُّكاً ضروريًّا، فالأشلُّ مَنْ في يده تلك العِلَّة، ومنه قول الشَّاعر[1]: [من الرجز]

وَالشَّمْسُ كَالمِرْآةِ فِي كَفِّ الأَشَلّْ

قوله: (ولكن تضرَّعت ... إلخ) استدراك من الاعتراف.

قوله: (ولمَّا كان وجود الله ... إلخ) هذا توطئة لإيراد المصنِّف أوَّل كلامه: (بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ)، وبيانٌ للعِلَّة العقليَّة، وتنبيهٌ على قضاء وَطَرِه من الدِّيباجة، وشروعه في شرح كلام المصنِّف، وهي من عادات الشَّارحين سلفاً وخلفاً، إذا أرادوا الانتقال من بحثٍ إلى بحثٍ يمهِّدون له تمهيداً، ويُبينون لانتقالهم منه إليه وجهاً وجيهاً.

قوله: (أشار إليه ... إلخ)؛ أيْ: إلى كونه تعالى متقدِّماً في الوجودات الأربعة،

(١) اختلف في قائله، فقيل: الشماخ، وقيل: ابن أخيه، وقيل: أبو النجم، وقيل: ابن المعتز. «معاهد التنصيص على شواهد التلخيص» (١/ ١٤٤).

وامتِثالاً لفعل رسول الله ﷺ، ولقول النَّبيِّ ﷺ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ بِبِسْمِ اللهِ فَهو أَبْتَرُ»(١) رواه(٢) أبو داود.

فإنْ قلتَ: إنَّ الحديث الشَّريف منقوضٌ مَنطوقاً ومفهوماً؛ لأنَّ كم مِن أمرٍ

خربوتي

وذلك لأنَّ المُتقدِّم بحسَب الوجود الخارجيِّ إذا قُدِّم(٣) في الكتابة - كما فعله المصنِّف - توافقت في التَّقَدُّم الوجودات؛ أعني: الخارجيَّ، والذِّهنيَّ، واللَّفظيَّ، والكتابيَّ.

فـ(الوجود) إشارةٌ إلى الخارجيِّ، و(المعرفة) إلى الذِّهنيِّ، و(الذِّكر) إلى اللَّفظيِّ، و(النَّقْش) إلى الكتابيِّ.

قوله: (وامتثالاً لفعل رسول الله ﷺ) حيث ذكروا في باب كتابه عليه الصَّلاة والسَّلام إلى هِرَقْلَ: أنَّه صَدَّر الكتاب بالتَّسمية، وإنَّما الاختلاف في تَصْدِيره عليه الصَّلاة والسَّلام بالتَّحميد، كما سيجيء.

ثمَّ إنَّ هذا مع ما عُطف عليه عِلَّةٌ لاستلزام العِلَّة العقليَّة الَّتي بيَّنها في التَّمهيد آنفاً للمعلول الَّذي هو قول المصنِّف: (بسم الله ... إلخ)، لا لقوله: (فقال: بسم الله ... إلخ)، حتَّى يَرِدَ تَوارد العِلَّتين على معلولٍ واحدٍ شخصيٍّ بدون حرف عاطف؛ إذْ لا عاطف في قوله: (تبرُّكاً وتيمُّناً)، على أنَّ هذا البيان للعِلَّة النَّقليَّة، كما لا يخفى.

قوله: (فإنْ قلتَ: إنَّ الحديث الشَّريف منقوضٌ منطوقاً ... إلخ) المنطوق: ما دلَّ عليه اللَّفظ دلالةً صريحةً في محلِّ النُّطق، وهو هنا ظاهر.

---

(١) أخرجه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي والسامع» (٢/ ٦٩)، وأسنده الرهاوي في «الأربعين البلدانية» له من طريقه (مخطوط)، وأسنده أبو القاسم بن بشكوال في «فوائده»، ثم التاج السبكي في أول «الطبقات» من طريق الرهاوي ثم الخطيب (١/ ٨)، والحديث بهذه الرواية (رواية البسملة) من قسم الواهي. انظر «الأقاويل المفصلة لبيان حال حديث الابتداء بالبسملة» للكتاني.
ثم إن هذه الرواية التي ساقها الشارح - رحمه الله تعالى - هي الرواية التي ذكرها صاحب «الكشاف» كما في إحدى النسخ.

(٢) ذكر هذا العراقي في «تخريجه لأحاديث الإحياء» (١/ ٢٠٧)، واعتذر عنه بأنه أخرج أصله الذي هو حديث الحمدلة، ومثل هذا التساهل يرتكبُه العراقي وكثير من المحدثين.

(٣) وأما المتقدم بحسب الوجود الذهني فهو إذا قدم في الكتابة توافقت في التقدم الوجودات أيضاً، لكن ما عدا الخارجي. اهـ منه.

ذي بالٍ لم يُبدأ فيه ببسم الله لم يَصِرْ أبتر، وكم مِن مُبتدأ به يَبقى أبتر، ولا يمكن إنكارُ هذَين الأمرَين مع أنَّ الحديث يُنافي الأوَّل بمنطوقه، والثَّاني بمفهومه؟

قُلنا: المراد بالأبترِ في الحديث هو الأبترُ الشَّرعيّ.

والباء: للاستعانة أو المصاحبة، والأوَّل: مختار الإمام البَيْضَاوِيّ، والثَّاني: ما ذهب إليه الزَّمَخْشَرِيّ.

خربوتي

والمراد من المفهوم مفهوم المُخَالفة بقرينة المُقَابلة، وهو أنْ يكون المَسْكُوت عنه مُخَالفاً للمَذْكُور في الحُكْم إثباتاً ونفياً، ويسمَّى أيضاً دليلَ الخِطَاب، وله عند معتبريه شروطٌ، كما ذُكِرت في علم الأصول.

فمفهوم الحديث الشَّريف: أنَّ كلَّ أمرٍ ذِي بالٍ يُبدأ بالبسملة فهو أتمُّ.

وحاصل السُّؤال: أنَّ هذا الحديث مخالفٌ للواقع مَنْطوقاً ومفهوماً؛ إذْ رُبَّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ بالبسملة مع أنَّه لا يكون أبتر، بلْ يكون أتمّ، ورُبَّ أمرٍ ذِي بالٍ يُبدأ بها، ويكون أبتر.

ولا يمكن إنكارُ هذين الأمرين؛ لأنَّهما مُشَاهَدان في كلِّ زمانٍ، مع أنَّ مُنْطُوق الحديث الشَّريف يقتضي عدم تماميَّته على تقدير عدم الابتداء بها، ومفهومه يَقتضي تماميَّته على تقدير الابتداء بها.

قوله: (قلنا: المراد ... إلخ) جوابٌ عن السُّؤال بتَحْرير المُراد؛ يعني: أنَّه إنَّما يَرِد هذا السُّؤال لو كان المُراد بـ(الأبتر) في هذا الحديث الشَّريف الأبتر الحسِّيّ، وليس كذلك؛ إذِ المُراد الأبتر الشَّرعيّ الَّذي هو ما لا يكون معتدًّا به عند الشَّارع، فما شُوهِد من عدم أبتريَّة بعض ذِي بالٍ لم يُبدأ بالبسملة إنَّما هو بحسَب الحسِّ، وإلَّا فهو أبترُ في الشَّرع، وكذا ما شُوهِد من أبتريَّة ما يُبدأ بها حسيٌّ لا شرعيٌّ.

إنَّما لم يتعرَّض للجواب بأنَّ مفهومَ المُخَالفة غير معتبرٍ عندنا معاشر الحنفيَّة؛ حسماً لِمادَّةِ الشبَّهة على جميع المذاهب، مع أنَّه لا يَدفع الاعتراض بالمَنْطُوق، فافهم.

قوله: (والباء: للاستعانة أو المصاحبة ... إلخ) اختلفوا في هذه الباء:

فذهب البَيْضَاوِيّ ومَنْ تبعه إلى أنَّها للاستعانة؛ لِمَا في الاستعانة من الإشارة إلى أنَّ الشُّروع فيه لا يتمُّ بدونها، والاستعانة ليست بحقيقيَّة، حتَّى يُتوهَّمَ عدم كون ذكره تعالى مقصوداً بالذَّات.

وهو من الحروف الجارَّة، وهي: ما وضع لإفضاء معاني الأفعال إلى الأسماء، فلا بدَّ من متعلَّق، وهو: إمَّا فعلٌ، أوْ شبهُه، أوْ معناه حتَّى يتعلَّق به، والمتعلَّق: إمَّا محذوفٌ، أوْ مذكورٌ، وكلٌّ واحدٍ منهما: إمَّا مقدَّمٌ، أوْ مؤخَّرٌ.

فإنْ كان مذكوراً فتتعلَّق به مُطلقاً، وإنْ كان محذوفاً، فيقدَّر لها فعلٌ عامٌّ إذا لم يوجَد القرينة للخاصِّ، وإلَّا فلا بدَّ من تقدير خاصٍّ.

وليس هنا مذكوراً، فعَلِمنا أنَّه محذوف، وهو (أُؤلِّف) ونحوه، والقرينة المعيِّنة للمحذوف الفعلُ الذي يُتلى عليه التَّسمية، وكذا في سائرِ الأفعال.

والأَوْلى: كونُه فعلاً؛ ....

خربوتي

وذهب صاحب «الكشَّاف» وتابِعُوه إلى أنَّها للملابسة والمصاحبة، واستدلُّوا عليه بوجوه، وأجيب عن كلِّها من طرف البَيْضَاوِيّ، ولكنْ هذا المقام لا يحتمل إيرادَ جميع الكلام، والمعتمَد من القولين تَرْجيح الاستعانة؛ لِمَا أنَّ المقام مقام الاستعانة باسمه تعالى، ولذا قدَّمه الشَّارح - رحمه الله تعالى -.

قوله: (فلا بدَّ من متعلَّق ... إلخ)؛ يعني: لمَّا كانت الحروف الجارَّة ما وُضِع لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء، لَزِم لها مُتعلَّقٌ تتعلَّق به لتوصل معناه إلى مدخولها، وسيجيء تفصيله إنْ شاء الله تعالى.

قوله: (فتتعلَّق به مطلقاً)؛ أيْ: سواء كان ذلك المتعلَّق المذكور مقدَّماً عليه، أو مؤخَّراً عنه.

قوله: (وهو «أُؤلِّف» ونحوه)؛ يعني: أنَّ متعلِّق (الباء) هنا محذوف، وهو (أُؤلِّف)، ونحوه من أُصَنِّف وغيره؛ لِمَا أنَّهم صَرَّحوا بأنَّ العامل المقدَّر لـ(باء) البسملة في أمرٍ شُرِع فيه بها لفظ ما جُعِلَت التَّسمية مُبتدأً له، كأقرأ للقارئ، وأذبح للذَّابح، وأشرب للشَّارب إلى غير ذلك من خُصُوصيَّات الأفعال، وقالوا: من أدلَّة تَعْيين المحذوف الشُّروع في فعلٍ بالتَّسمية، كما أشار إليه بقوله: (والقرينة المعيِّنة ... إلخ)، فإنَّه يُفيد أنَّ المحذوف هو ذلك الفعل الَّذي شُرِع فيه، فاللَّائق أنْ يُقدَّر ههنا أؤلِّف أو أصنِّف؛ إذِ المقام مقامُ الشُّروع في التَّأليف والتَّصنيف.

وأمَّا تقديره: ابتداء، فهو جائزٌ في كلِّ مقام.

لأنَّه أقوى، ولأنَّ في تقدير الاسم زيادةَ إضمارٍ.

فإنْ كان الباء للاستعانة كما اختاره البَيْضَاوِيّ كان الظَّرف لَغْواً، ....

خربوتي

قوله: (لأنَّه أقوى، ولأنَّ في تقدير ... إلخ) هذان دليلان على أَوْلَوِيَّة تقدير الفعل:

أمَّا الأوَّل: فلأنَّ الفعل عاملٌ قويٌّ يتعلَّق الجارُّ به في أكثَر الأوقات.

وأمَّا الثَّاني: فلأنَّ في تقدير الاسم زيادةَ تقدير؛ لأنَّه على تقدير تعلُّقه بالاسم يكون الظَّرف في هذا المكان لَغْواً متعلِّقاً بمبتدأ محذوفٍ مع الخبر؛ أيْ: ابتدائي ببسم الله كائن، ففيه حذف المَصْدر وإبقاء معمولِه، وقد نصَّ بعض الفُضلاء على مَنْعِه بناءً على أنَّه يكون كحذفِ أنْ مع الفعل مع بقاء معموله، وهو حذف الموصول مع بعض صِلته، ولم يجوِّزوه مع أنَّ كَثْرة الحذف بلا مُقتضٍ مدخول، وبهذا اندفع ما ذكَره الفاضل العِصَام في «حواشي أنوار التَّنزيل» حيث قال: فإنْ قُلتَ: حَذف الجملة ليس أَوْلى من حذفِ المضاف والمضاف إليه؟ قلتُ: أراد زيادةَ الحروف. اهـ؛ لأنَّه مبنيٌّ على عدم الخبر عن تقدير الخبر، كما لا يَخفى.

قوله: (فإنْ كان الباء للاستعانة كما اختاره البَيْضَاوِيّ كان ... إلخ) هذا مبنيٌّ على المَشْهور[1] بين الجمهور من أنَّ الظَّرف إنَّما يكون مستقرًّا، لو كان المتعلَّق المحذوف من الأفعال العامَّة كالثُّبوت، والوجود، والكَوْن، والحُصُول، وغير ذلك.

وأمَّا إذا كان المحذوف خاصًّا، فالظَّرف يكون لَغْواً.

---

(١) فإن قلتَ: كيف يكون الظرف مستقرًّا عند كون الباء للمصاحبة، ولغواً عند كونها للاستعانة، مع أنهم صرحوا بكونها متعلقة بـ(أصنف) ومثله على التقديرين، وهو فعل خاص؟ قلتُ: مدخول باء الاستعانة سبب لذلك الفعل الخاص، ومتعلق به بواسطة الباء من غير اعتبار معنى فعل عامل في الظرف، بخلاف باء المصاحبة، فإنها إنما تتعلق بفعل عام هو (ملتبساً)، وهو قيد لذلك الفعل الخاص، فكأنهم أرادوا من قوله: (بكونها متعلقة بذلك الفعل الخاص) التعلق المعنوي لا الصناعي؛ لأنها لما كانت متعلقة بحالٍ هو قيد لذلك الفعل الخاص، كانت متعلقة به معنى، وهذا القسم من الظروف إنما سمي مستقرًّا لاستقرار معنى المتعلق العام فيه، وانفهامِه منه، وكل ظرف يفهم منه حصول شيء ما فيه، فبعضها ما لا يفهم منه إلا ذلك؛ كزيد في الدار، وبعضها ما يفهم منه خصوصيته بوجه؛ كزيد على الفرس، فدلالة قرينة المقام هنا على خصوصية التبرك المراد من التلبس، لا تخرج الظرف عن كونه مستقرًّا لانفهام معنى ملتبساً منه، وكذا الخصوصية الواقعة في ملتبساً بالنسبة إلى كائن وحاصل، كما حقَّقه بعض الأفاضل في حاشية «الكشاف». اهـ منه.

والمعنى: أَلَّفت ما قصدتُه مستعيناً بسم الله، وقال بعضُهم: يجوز كونه ظرفاً مستقَرًّا حالاً من الفاعل مُطلقاً.

وإنْ كان للمصاحبة كما اختاره الزَّمَخْشَرِيّ يكون الظَّرف مستقرًّا قطعاً، والمعنى: أشرَعُ فيما قصدتُه من التَّأليف مُلابساً أو مصاحباً باسم الله.

خربوتي

قوله: (والمعنى: أَلَّفت ما قصدته ... إلخ)؛ أيْ: على تقدير كَوْن (الباء) للاستعانة، وكَوْن الظَّرف لَغْواً، وفيه نَظر:

أمَّا أوَّلاً: فلأنَّه إنَّما يكون المعنى هكذا لو كان الظَّرف مُستقرًّا، حالاً من الفاعل، مع أنَّه إنَّما يُتصوَّر ذلك المعنى على تقدير كَوْنِ الظَّرف لَغْواً.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّ تقدير الماضي؛ أعني قوله: (أَلَّفت) ممَّا لا يُناسب المَقام؛ إذِ المناسب تقديرُ: (أؤلِّف)، ونحوه بصيغة المضارع، فالمعنى الصَّحيح على هذا التقدير: أؤلِّف ما أقصده باستعانة اسم الله، أو باستعانة اسمه تعالى أؤلِّف ما أقصده، على الاختلاف في تقدير المتعلَّق مقدَّماً أو مؤخَّراً.

وقوله: (ما قصدته) لمجرَّد بيان حاصل المعنى، لا لأجل التَّقدير في نَظْم الكلام، وإيرادُه بصيغة الماضي ليس في الإضْرار بمثابة إيرادِ أَلَّفت بصيغتِه، فافهم.

قوله: (يجوز كونه ظرفاً مستقرًّا حالاً من الفاعل مطلقاً)؛ أيْ: سواء كان (الباء) للاستعانة، أو للمُلابسة والمصاحبة.

وهذا مبنيٌّ على التَّحقيق من أنَّه إذا كان المتعلَّق محذوفاً، فالظَّرف مُستقرٌّ؛ سواء كان ذلك المحذوف عامًّا، أو خاصًّا يَنساق إليه الذِّهْن بحسَب المقام، وإنْ كان مُخالفاً للمَشْهور، والمعنى على ذلك التَّقدير عند كون الباء للاستعانة: أؤلِّف ما أقصدُه مُستعيناً باسم الله، وعند كونها للملابسة: أؤلِّف ما أقصده مُلابساً باسم الله.

قوله: (يكون الظَّرف مستقرًّا قطعاً ... إلخ)؛ أيْ: على جميع المذاهب، وفيه بحثٌ:

أمَّا أوَّلاً: فلأنَّه يجوز حينئذٍ أنْ يكون الظَّرف المُستقرّ خبر مبتدأ محذوف أيضاً؛ أيْ: تصنِيفي يُلابس أو مُلابسٌ باسم الله، أو يُلابس أو مُلابسٌ باسم الله تصنِيفي، مع أنَّ ظاهر كلامه يُشعِر بأنَّ الظَّرف على هذا التَّقدير لا يكون إلَّا حالاً من فاعل فعلٍ مُقدَّر.

وقيل: متعلِّقٌ بالحمد، والمعنى: نحمَدُ الله باستعانةِ اسمه الشَّريف.

والأَوْلى: أنْ يكون المتعلِّق مؤخَّراً، وإليه ذهب الزَّمَخْشَرِيّ، فإنَّه يفيد القصر: إمَّا إفراداً، أو قلباً، أو تعييناً، كما تقرَّر في كتب المعاني.

والجملة فعليَّة عند الكوفيَّة وهو الأشهَر، واسميَّة عند البصريَّة، كما ذكره القُهسْتَانِيّ[1].

خربوتي

وأمَّا ثانياً: فلأنَّ كَوْن الجارِّ والمجرور ظرفاً مُستقرًّا إذا كانت (الباء) للملابسة مذهب الجمهور، وإلَّا فقد قال الرَّضِيّ وصاحب «اللُّبَاب»[2]: إنَّه لا مَنْعَ من كونه ظرفاً لغويًّا حينئذٍ.

قوله: (فإنَّه يفيد القصر: إمَّا إفراداً، ... إلخ)؛ لأنَّ المُخَاطب بهذا القصر - أيْ: قصر الابتداء في اسم الله تعالى -:

إنْ كان ممَّن يعتقد الشِّركة بين اسمه تعالى واسم غيره في الابتداء، يكون القصر قصرَ إفراد، كقولنا: مَا كَاتِبٌ إِلَّا زَيْدٌ، لِمن يعتقد اشتراك زيدٍ وعمرٍو في الكتابة.

وإنْ كان ممَّن يعتقد أنَّ الابتداء إنَّما يكون باسم غير الله لا باسم الله، يكون قصرَ قلب، كقولنا: مَا شَاعِرٌ إِلَّا زَيْدٌ، لِمن يعتقد أنَّ الشَّاعر عمرٌو دون زيد.

وإنْ كان ممَّن يتساوى عنده الأمران؛ أيْ: يعتقد أنَّ الابتداء إمَّا باسم الله أو باسم غيره، ولا يعرف على التَّعيين، يكون قصرَ تعيين؛ كقولنا: مَا عَالِمٌ إِلَّا زَيْدٌ، لمن يعتقد أنَّ العَالِم إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو من غير أنْ يعلمَه على التَّعيين، والتَّفصيل في كتب المعاني.

قوله: (والجملة فعليَّة عند الكوفيَّة ... إلخ)؛ أيْ: جملة (باسم الله).

وقوله: (وهو الأشهر)؛ أيْ: كَوْن الجملة فعليَّة هو الأشهر في التَّفاسير والأعاريب.

---

(١) أحمد بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن عبد الله أبو القاسم القُهسْتَانِيّ (٣٥٣ هـ - ؟) ذكره عبد الغافر وقال: كان زاهداً ورعاً يجمع ويصنف رحمه الله تعالى. انظر ترجمته في «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» (١/ ١١٠).

(٢) عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري، الضرير، الحنبلي، محب الدين، أبو البقاء (٥٣٨هـ - ٦١٦هـ)، من مصنفاته الكثيرة: «اللباب في علل البناء والإعراب»، و«شرح المقامات الحريرية». «معجم المؤلفين» (٦/ ٤٦).

والاسم عند البصريَّة: مشتَقٌّ من السُّمُوِّ، وهو الارتفاع؛ لِعُلوِّه على أخويه؛ ولأنَّه رِفعةٌ للمُسمَّى، وعلامةٌ له، فأصلُه: سِمْوٌ، حُذفت الواو لكَثْرة استعمالِه، أوْ لتعاقب الحركاتِ على حرف العلَّة، وحُذفت حركة السِّين تخفيفاً وعدالةً، ثمَّ أُدخلتْ همزةُ الوصل ليمكن الابتداء، فأُدخلت الباء الجارَّة لتدلَّ على البقاء، ثمَّ حُذفت الهمزة من الخطِّ والكتابة؛ لكَثْرة الاستعمال في أكثر الأوقات عند ذِكر أكثر الأحوال، وكثرةِ كتابتها أيضاً، مع أنَّها لم تُتركْ بالكلِّيَّة، فتُمَدّ الباء دلالةً على حذفِها.

وقال الخَلِيل: إنَّما حُذفت الألف في (بسم الله)؛ لتعذُّر الابتداء بالسِّين بعد حذفِ حركته، ....

خربوتي

قوله: (لعلوِّه على أخَوَيه؛ ولأنَّه ... إلخ) بيانٌ للمناسبة بين المشتقِّ والمشتقِّ منه بوجهَين:

أحدهما: أنَّ الاسم عالٍ على أخويه -؛ أعني: الفعل والحرف - من حيث إنَّه يتركَّب منه وحده الكلام دون أخوَيه.

والآخر: أنَّه يَرفع المسمَّى؛ إذْ به يتميَّز في الذِّهْن والخارج، فهو يرفعُه ويُظهره.

وقيل: كونه رفعةً لمسمَّاه لأجل أنَّ مُحَقَّرات الأمور ليس لكثيرٍ منها اسم، بلْ يعبَّر عنها باسم نَوعها وجِنسها.

قوله: (وعدالةً) من حيث إنَّه إذا حُذِفت حركته، يُوافق مَا بعده في التَّخفيف.

قوله: (ليمكن الابتداء) لأنَّ الابتداء بالسَّاكن مُتَعذرٌ على الظَّاهر.

وبعضهم يجوِّز الابتداء به على ما هو المختار عند السَّكَّاكِيِّ؛ لأنَّ التَّلفُّظ بالحركة إنَّما يحصل بعد التَّلفُّظ بالحرف، وتوقُّفُ الشَّيء على ما يحصل بعده محالٌ.

وجوابه: مَنْعُ أنَّه بعده، بلْ هو معه؛ وإلَّا لأمكن الابتداء بالحرف من غير الحركة، وإنَّه محال.

والمراد بالابتداء: الأَخْذُ في النُّطق بعد الصَّمت، لا الأَخْذُ بالحرف بعد ذهاب الَّذي قبله، كما تَخَيَّله البعضُ، والتَزم وقوعَ الابتداء بالسَّاكن.

قوله: (وقال الخَلِيل: إنَّما حذفت ... إلخ) الفرق بين ما ذهب إليه الخَلِيل وبين ما

فلمَّا دخلت الباء على الاسم نابتْ عن الألف فسقطتْ، ولم تسقُط في قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]؛ لعدم نيابة الباء عنه فيه؛ لإمكان حذفِ الباء مع صحَّة المعنى، فإنَّك إذا قلتَ: اقرأ اسم ربك يصحّ المعنى، بخلاف (بسم الله)؛ لعدم صحَّة المعنى، فظهر الفرق. ذكره في «التفسير الكبير»(١).

خربوتي

ذُكِر قبله: أنَّ الخَلِيل جعل عِلَّة سُقوط الهمزة بعد دخول الباء، كونَ الباء قائماً مقامَها، كما يُشْعِر به قوله: (فلمَّا دخلت الباء . . . إلخ)، ولذا ورد عليه ما وَرد.

وأمَّا ما ذكره قبله فقد جعل عِلَّة سُقوطها فيه كَثْرة استعمال البسملة في أكثر الأوقات.

ولو قال: (إنَّما دخلت الهمزة) لكان أَوْلى.

قوله: (ولم تسقط في قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾) دَفْع دخل مُقدَّر وارد على ما ذكره الخَلِيل نَقْضاً بأنْ يُقال: إنَّ ما جعله عِلَّة سُقوط الهمزة في (بسم الله) موجودٌ أيضاً في قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]، مع أنَّها لم تَسْقُط فيه، فما الفرق بينه وبين البسملة؟

وحاصلُ الدَّفع: أنَّ الفرق بينه وبين البسملة بأنَّه يمكن فيه حذف الباء مع صِحَّة المعنى بخلاف البسملة، فإنَّها لا يمكن فيها حذف الباء مع صِحَّة المعنى، فلا يَلزم من نيابة الباء في البسملة مقام الهمزة نيابتُها في: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] مقامَها حتَّى تسقط فيه الهمزة أيضاً، وهذا لا يَرِد على ما ذُكِر قبله كما لا يَخفى.

وهنا بحثٌ، وهو: أنَّ هذا الفرق غيرُ حاسمٍ لمادَّة الشُّبْهة قطعاً، فإنَّهم ذكروا أنَّه إذا أضيف لفظ الاسم إلى غير الجلالة تَثْبُت الهمزةُ مُطْلقاً؛ نحو: بِاسْمِ الرَّحمنِ، حتَّى قال أبو البَقاء(٢): ولو قلتَ: باسم الإله أو باسم ربِّي أَثْبَتَّ الألف، ونحوه ما أُضِيف إلى غير الجلالة من أسماء البَاري تعالى؛ نحو: باسم الخالق. انتهى(٣).

---

(١) انظر: التفسير الكبير للرازي (١/ ١١٣)، ونقل الشارح رحمه الله تعالى العبارة مع بعض التصرف.

(٢) أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، (. . . - ١٠٩٤هـ)، أبو البقاء، صاحب «الكليّات». «الأعلام» (٢/ ٣٨).

(٣) لم أجده في «الكليات»، وهو الكتاب الذي وقع بين أيدينا، لكن نقل هذا القول أيضاً الشيخ محمد عليش في كتابه «إيضاح إبداع حكمة الحكيم في بيان بسم الله الرحمن الرحيم» (ص٤) ونسبه أيضاً لأبي البقاء.

وأصله عند الكوفيَّة: وَسْمٌ بمعنى العلامة، وحُذفت الواو تبعاً لـ(يسم)، ثمَّ زيدت همزة الوصل في أوَّله للابتداء، ولتكون عِوَضاً عنها، فصار: اسمٌ.

خربوتي

مع أنَّه لا يمكن حَذْف الباء في مثل المَذْكُورات أيضاً؛ لعدم صِحَّة المعنى بدونها كالبسملة، فَلِم لم تَنُب الباء فيها مقامَ الهمزة أيضاً حتَّى تُحذف فيها كالبسملة، مع أنَّه لا فرق بينهما؟

قوله: (وأصله عند الكوفيَّة: وَسْمٌ) عبَّر الشَّارح في نقل مذهب البصريَّة بقوله: (مشتقٌّ من السُّمُوِّ)، وفي نَقْل مذهب الكوفيَّة بما ترى؛ لاضطراب كلامهم هنا؛ لأنَّه وقع في عبارة البعض: أنَّه مُشتقٌّ من (السُّمُوِّ) عند البصريَّة، ومن (الوَسْم) عند الكوفيَّة بلفظ الاشتقاق، وفي عبارة البعض: أن أصله (سُمْوٌ) عند البصريَّة، و(وَسْمٌ) عند الكوفيَّة بلفظ الأصل، ثمَّ ذكر طريق التَّصرُّف الصَّرفيِّ بشيءٍ قريبٍ[1] من الإعلال، أو نفسِ الإعلال.

فجمع الشَّارح في التَّعبير بينهما؛ إشارةً إلى أنَّ الأصل هنا بمعنى المُشتَقِّ منه، فهما على هذا يتَّحِدان، فتدبَّر.

قوله: (ولتكون عِوَضاً عنها) فيه: أنَّها لو كانت عِوَضاً لَمَا حُذِفت، ولهذا قال بعضهم: إنَّها ليست بعَوَض، بلْ إنَّما أريدت لِمَا ذُكِر من كون الابتداء مُتعذِّراً بالسَّاكن، وأنَّ الأصل كون العِوَض في غير محلِّ الحذف، فَجَعْلُ الهمزة عِوَضاً عن الفاء غير مُوافقٍ لهذا الأصل.

---

(١) قوله: (قريب من الإعلال) إشارة إلى ما قرره بعضهم من أن: أصله سمو، فلما كثر استعماله أريد تخفيفه، فعمدوا إلى الآخِر فوجدوا واواً متعاقبة عليها الحركات الإعرابية مع ثقلها فحذفوها، ونقلوا حركتها إلى الميم، ثم عمدوا إلى الأول فحذفوا حركة السين، ثم اجتُلبت همزة الوصل للسكون، وقوله: (أو نفس الإعلال)؛ إشارة إلى ما قرره بعض آخَر منهم من أنه: نقلت حركة الواو إلى ما قبلها؛ لكونها حرف علة متحركة وما قبلها حرف صحيح ساكن، فأُعطي حركتها إليها، فحذف الواو لاجتماع ساكنين من الواو والتنوين، فإن حذف الواو يكون على التقرير الأول غير قياسي، وعلى الثاني قياسيًّا. قوله: (فهما على هذا . . . إلخ)؛ أي: الأصل يكون متحداً مع المشتق منه، وفيه أنه لا يلائم ما ذكروه من التصرف الصرفي؛ إذ لا شك أن المعاني في تلك التصرفات متحدة، والأقربُ تغايرها في التصرف الاشتقاقي، فالحق أن المراد من الأصل ما هو أصل المشتق؛ أعني: المشتق منه، وما ذكرُوه من نحو التصرف الصرفي ليس بمناسب، كما لم يقع في عبارةِ كثير من المحققين، ولعل لهذا أمر بالتدبر. اهـ منه.

وقال الزَّجَّاج[1]: ما ذهب إليه الكوفيَّة خطأ؛ لأنَّا لا نعرف شيئاً ممَّا حُذف فاءُ فِعله - نحو: عِدَةٍ - دخلتْ عليه ألفُ الوصل. انتهى.

وقال بعضهم: فيه خمس لغات: (اِسْمٌ) بكسر الهمزة، و(اُسْمٌ) بضمِّها، و(سُمًى) كهُدى، و(سِمٌ) بكسر السِّين، و(سُمٌ) بضمِّها.

فإنْ قلتَ: لم قال: بِسم الله، ولم يقل: بالله؟

قلتُ: لأنَّ التَّبرُّك والاستعانةَ بذكر اسمه تعالى، ولأنَّ قوله: بالله يَحتمل اليمين والتَّيمُّن بخلاف بسم الله؛ لأنَّ اليمين لا يكونُ إلَّا بالله لا باسمه تعالى.

خربوتي

قوله: (لأنَّا لا نعرف ... إلخ) وأنَّ أمثلة اشتقاقه من التَّصْغير والتَّكْبير، والفعل المُجرَّد والمَزيد كلَّها مَنْقوصٌ؛ كمُسَمًّى، وأسْمَاء، وأسَامِي، ولو كان مُشتقًّا من الوَسْم لكان اشتقاقه واويًّا؛ كوُسْم، وأوْسَام، وأوَاسِمَ.

قوله: (و(سِمٌ) بكسر السِّين، و(سُمٌ) بضمِّها) فعلى هاتين اللُّغتين لا حذفَ فيه أصلاً، وذلك لأنَّ الأصل حينئذٍ: (سِمٌ) أو (سُمٌ) بكسر السِّين أو ضمِّها، فلمَّا دخلتِ الباء سُكِّنت السِّين تَخْفيفاً؛ لأنَّه وقع بعد الكسرة كسرة أو ضمَّة، وهذا ما اختاره النَّحَّاس[2]، وهو حسَن.

وقيل: مَن قال: سُمٌ بضَمِّ السِّين أخذه من (سموت)، ومن قال بكسرها أخذه من (سميت).

قوله: (لأنَّ التَّبرُّك والاستعانة بذكر اسمه تعالى) خُلَاصَة الجواب: أنَّ التَّبرُّك والاستعانة إنَّما يكون بذكر اسمه تعالى، لا بالمسمَّى الَّذي دلَّت عليه لفظة الله، وهو المُتبادر من إطلاقه؛ يعني: لو قال: بالله، لتوهَّم أنَّ التَّبرُّك بذاته تعالى، وهو ليس

---

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، النحوي البغدادي (٢٤١ هـ -٣١١ ه)، من أكابر أهل العربية، وكان حسن العقيدة، جميل الطريقة، من مصنفاته: «المعاني في القرآن»، و«الفرق بين المؤنث والمذكر». انظر: «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» (١/ ١٨٣).

(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس (.... ـ ٣٣٨هـ)، مفسر، وأديب، من نظراء نفطويه وابن الأنباري، من مصنفاته: «إعراب القرآن»، «تفسير أبيات سيبويه». الأعلام للزركلي (١/ ٢٠٨).

وقال بعضهم: ذكره للتَّعظيم لا لِدفع اليمين؛ لأنَّ فيه خلافاً لما في «شرح النقاية». وإضافته إلى الله بَيانيَّة، أي: باسمٍ هو الله، ذكره بعضُهم في تعليقاته على «الحاشية الفتحية».

خربوتي

بممكن[١] للعبد، وفيه بحثٌ لا يَسَعه المقام.

قوله: (وقال بعضهم: ذكره للتَّعظيم)، وهو القُطْرُب[٢] حيث قال: إنَّما زِيد لفظ (الاسم) للجلال والتَّعظيم؛ لِمَا أنَّه في ذكر لفظة (الله) فجاةً من عدم التَّعظيم، فهذا جوابٌ ثالثٌ للاعتراض المذكور.

وأجاب عنه بعضهم: بأنَّه يجوز أنْ يكون إيراده لاستئناس المعشوق إلى الله، والعاشق بالله إلى ذكر الجلالة؛ لأنَّه يحرق إذا ذُكِر فجاةً، كما لا يخفى على أهل العِشْق والحال.

قوله: (لا لدفع اليمين؛ لأنَّ فيه خلافاً) ردٌّ للجواب الثَّاني من طرف المُجيب الثَّالث، بأنَّ قوله: (بسم الله) أيضاً يَحتمل اليمين والتَّيمُّن، فلا فائدة في إيراد لفظ الاسم.

أمَّا كون اليمين بالله فقط لا باسمه، فغير مُسَلَّم مُطْلقاً؛ لأنَّه مُختلفٌ فيه؛ لِمَا في «شرح النقاية» من: أنَّ القَسَم باسم الله جائزٌ عند محمد رحمه الله، ورجَّحه في «البحر»، ولا يبعد أنْ يُقال: إنَّ الكلام مبنيّ على ما ذهب إليه الجمهور، وأنَّ ذلك وإنْ جاز قسماً لكنَّه لا يُعلَم كونه كذلك إلا بالقرينة، والظَّاهر تبادر غير القَسَم عند الإطلاق، وهذا القدر يَكفي للجواب في هذا المقام كما لا يخفى.

قوله: (وإضافته إلى الله بيانيَّة) دفعٌ لِمَا يتوهَّم من أنَّ الله تعالى ليس له اسمٌ سوى الجلالة، فكيف يصحُّ إضافة الاسم إليه؛ إذْ يلزم حينئذٍ إضافة الشَّيء إلى نفسه؟ كما ذكره المولى

---

(١) لأن التبرك إنما يكون بتلبس الفاعل بالمتبرك به وإتيانه به، وهو إنما يلتبس بذكر اسمه ويأتي به دون ذاته، المنزه عن أن يلتبس به أحد ويأتي به، والاستعانة حقيقة وإن كانت بذاته تعالى، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، إلا أن الطريق إلى تحصيلها ليس إلا ذكر اسمه تعالى، فتأمل. اهـ منه.

(٢) محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب (. . . ـ ٢٠٦هـ) نحوي، عالم بالأدب واللغة، وهو أول من وضع (المثلث) في اللغة، من مصنفاته: «معاني القرآن»، و«الأزمنة». «الأعلام» للزركلي (٧/ ٩٥).

وقوله: (اللهِ) مجرور؛ لكونه مضافاً إليه للاسم، وهو اسمٌ للذَّات الواجب الوجود الخالق للعالم.

ومشتقٌّ:

- من أَلِهَ - بكسر اللَّام - إذا تَحَيَّرَ، حُذفت الهمزة على خلاف القياس، وعُوِّض عنها الألف واللَّام.

خربوتي

الخَادِمِي[1] في «رسالة البسملة»، فأجاب عنه: بأنَّ إضافته بيانيَّة، فلا يَلزم ذلك المحذور.

وأُجيب عنه أيضاً: بأنَّ المضاف هنا مُقْحَم، وبأنَّ فيه حذفَ مضاف؛ أيْ: باسمِ مسمَّى الله، وبأنَّ المُراد من الاسم هو الصِّفة، كما هو رأي الأشْعَرِيّ ههنا، وفي: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ﴾ [الأعلى: ١].

قوله: (وهو اسمٌ للذَّات الواجب الوجود . . . إلخ) أشار بهذا إلى أمرَين:

أحَدُهما: أنَّه علمٌ للذَّات الواجب الوجود، لا اسمٌ لمفهوم الواجب الوجود كما زعَم بعضهم، وإلَّا لَمَا أفَادَ (لا إله إلَّا الله) التَّوحيد؛ لأنَّ هذا المفهوم كُلِّيٌّ، والكُلِّيُّ من حيث هو كُلِّيٌّ يحتمل الكَثْرة والتَّعدُّد، وإنِ انحصر في فردٍ بحسَب الخارج، واحتمال الكَثْرة يُنَافِي التَّوحيد، ولأنَّه لا بدَّ له تعالى من اسم تجري عليه صفاته، وذلك يقتضي عدم جواز إطلاق ذلك الاسم على غيره تعالى، فيكون عَلَماً.

وثانيهما: دَفْع دَخْلٍ مَقدَّرٍ بأنْ يُقال: لِمَ أُضيف الاسم إلى لفظة الجلالة دون سائر الأسماء؟

وحاصل الدَّفْع: أنَّ لفظة الجلالة اسمٌ للذَّات المُسْتَجْمِع لجميع صفات الكمال، فكأنَّه أُضيف إلى جميع الأسماء.

وأجاب عنه بعضهم: بأنَّه لو أُضيف إلى سائر الأسماء المُشتقَّة، وقيل: باسم الرَّزَّاق مثلاً؛ لتوهَّم منه أنَّ ذكره تعالى لترزيقه؛ لأنَّ تَرَتُّب الحُكْم على المُشتقِّ يُوهِم عليه مأخذ الاشتقاق، بخلاف الإضافة إلى لفظة الجلالة.

قوله: (ومشتقٌّ: من أَلِهَ ـ بكسر اللَّام ـ إذا تَحَيَّرَ)؛ إذِ العقول تتحيَّر في معرفته تعالى ذاتاً، ولذا قالوا: إنَّ ذاته تعالى لا يُدْرَك كُنْهُها في هذه النَّشْأَة.

---

(١) محمد بن محمد بن مصطفى بن عثمان، أبو سعيد الخادمي (١١١٣هـ - ١١٧٦هـ) فقيه، أصولي، من علماء الحنفية، من مصنفاته: «مجمع الحقائق»، «إبداع حكمة الحكيم في بيان بسم الله الرحمن الرحيم». «الأعلام» للزركلي (٧/ ٦٨).

- أو مِن أَلَهَ - بفتح اللَّام - بمعنى مألوه؛ أيْ: مَعبود.

- أو من وُلاه - بضمِّ الواو - قلبت الهمزة لاستثقال الكسرة عليها، فقيل: إله كـ(إعاء).

- أو من لاهٍ مصدر لَاهَ يَلِيهُ: إذا احتجب؛ لأنَّه تعالى محتجِبٌ عن إدراك الأبصار.

خربوتي

وبعضهم أراد من هذا النَّفي إمكانه، وبعضُهم وقوعُه، وعلى هذا يكون من الباب الرَّابع.

قوله: (أو من أَلَهَ ـ بفتح اللَّام ـ)؛ أيْ: من أَلَهَ يَأْلَه إِلَاهَة وأُلُوهِيَّة، وعلى هذا يكون من الباب الثَّاني بمعنى عَبَد يَعْبُد عِبَادَةً.

وقوله: (بمعنى مألوه؛ أيْ: معبود)؛ إشارةٌ إلى ما قال أبو السُّعود[1]: من أنَّه يشترط أنْ تكون كلمة (إله) على هذا اسماً من إلاهة أو ألوهية بمعنى المألوه، كالكتاب بمعنى المكتوبِ لا صفة. اهـ

ولعلَّ هذا لأنَّ هذه الأقوال الأربعة الَّتي نقلها الشَّارح كلَّها منسوبةٌ إلى مَنْ ذهب إلى كون لفظِ الجلالة اسماً عربيًّا مشتقًّا، كما بيَّنوه في حواشي «أنوار التَّنزيل»، فكونُ (الإلَه) على هذا صفةً بمعنى (المعبود) يُنافيه.

قوله: (أو من وُلاه ـ بضمِّ الواو ـ . . . إلخ)، وفيه بحث؛ لأنَّ ما ذكره البَيْضَاوِيّ وغيره: أنَّه يجوز أنْ يكون من (وَلَه) إذا تحيَّر وتخبَّط عقله، وكان أصله (وِلَاه) بكسر الواو، فقلبت الواو همزة؛ لاستثقال الكسرة عليها استثقال الضَّمَّة في وُجوه، فقيل: إلَه بإبدال الهمزة كإِعاء وإِشاح.

وأمَّا كونه من (وُلاه) بضم الواو، فممَّا لم نَرَه، نعم قد رأيتُ نسخةً صحَّحها بعضُ الفضلاء إسعافاً لرجائه الواقع في الدِّيباجة بقوله: (والمرجوُّ ممَّن اطَّلع. . . إلخ) هكذا: أو من (وِلاه) بكسر الواو، قُلبت الهمزة لاستثقال الكسرة عليها.

---

(١) لعله: أحمد بن عمر الأسقاطي، أبو السعود، الحنفي المصري (. . . ـ ١١٥٩هـ) نحوي فقيه، عارف بالتجويد، من مصنفاته: «القول الجميل على شرح ابن عقيل»، و«حاشية على شرح عصام للسمرقندية». «الأعلام» للزركلي (١/ ١٨٨).

واعلمْ أنَّ العلماء تحيَّرت في اللَّفظ الدَّال عليه تعالى، كما تحيَّرتْ في ذاته، فيكون في اللَّفظ الدَّال عليه أربعةُ أصناف:

الأوَّل: أنَّه اسمٌ عربيٌّ مشتَقٌّ صار عَلَماً بالغلبة. هذا موافقٌ لما ذهب إليه الجمهور من أهل اللغة.

والثَّاني: أنَّه اسمٌ عربيٌّ غير مشتقٍّ كما ذهب إليه الخَلِيل والزَّجَّاج والفقهاء.

والثَّالث: أنَّه صفةٌ مشتقةٌ صارت عَلَماً بالغلبة، واختاره البَيْضَاوِيّ.

خربوتي

قوله: (أنَّ العلماء تحيَّرت في اللَّفظ الدَّال عليه تعالى ... إلخ)، وهو لفظة الجلالة، والأحسن أنْ يقول: تحيَّروا في اللَّفظ الدَّالّ عليه تعالى كما تحيَّروا في ذاته، فكانوا فيه أربعة أصناف، كما لا يخفى على أهل الإنصاف.

قوله: (أنَّه اسمٌ عربيٌّ مشتقٌّ) المراد بكونه مشتَقًّا ههنا، كونُه مأخوذاً من أصلٍ بنوع تصرُّفٍ فيه، لا المشتقّ الَّذي يُذكَر في مقابلة أسماء الأجناس والأعلام؛ فإنَّه من قَبِيل الصِّفة، كالضَّارب والمَضْرُوب، وقد ذكر كونه اسماً مشتقًّا في مقابلة كونه صفةً مشتقَّةً.

والفرقُ بين الاسم والصِّفة:

أنَّ الموضوع له في الصِّفة هو الذَّات المُبْهمة باعتبار اتِّصافها بمعيَّن، فهو مركبٌ من ذاتٍ مُبْهمةٍ ومعنى معيَّن، فبأيِّ ذاتٍ يقوم ذلك المعنى يصحُّ إطلاق الصِّفة عليها كاسمي الفاعل والمفعول.

وفي الاسم هو الذَّات المعيَّنة والمعنى الخاصّ، فمدلوله مركَّبٌ من ذينك المعنيَين من غير رجحان المعنى على الذَّات كما في الصِّفة.

قوله: (والثَّاني: أنَّه اسمٌ عربيٌّ غير مشتقٍّ) لِمَا ذكره الشَّيخ الوالد - طال بقاؤه - في حواشيه على شرح المولى الحجابي لـ«الولدية من الآداب»: من أنَّ في الاشتقاق معنى الحدوث؛ لاقتضائه تقدُّم المشتقّ منه على المشتقّ، وذا ليس بجائزٍ في أسمائه تعالى، ولا يخفى عليك أنَّ التَّقدُّم في الاشتقاق لا يَقتضي التَّقدُّم الزَّمانيّ في الذَّات، حتَّى يلزمَ الحدوث، على أنَّ تَخَلُّفَ الدَّلالة اللَّفظيَّة عن مدلولها جائزٌ، إلَّا أنْ يُقال: إنَّ هذا وإنْ لم يقتضِ ذلك لكنَّه يُوهمه، وفي مثل هذا الموضع يَلزمُ الاحتراز عمَّا يُوهِم النَّقص له تعالى.

قوله: (واختاره البَيْضَاوِيّ) حيث قال: والأظهر أنَّه وصفٌ في أصله، لكنَّه لمَّا غَلَب

والرَّابع: أنَّه سُرْيانِيّ نُقل إلى العربيَّة.

ومنهم مَن تورَّع عن طلب مأخذه، وذِكْر معناه.

ومِنهم مَن قال: إنَّه مشتقٌّ لكن لا نعرف، ولم نُكلَّف بمعرفته.

فإنْ كان مشتقًّا، فتحذف الهمزة منه، ثمَّ أُدخل لام التَّعريف، ليكون خاصًّا لله تعالى، وأُدغم في لامِ الأصل، فصار: الله، كذا حقَّقه الشَّرِيف في «حاشية الكَشَّاف».

ثمَّ لمَّا كانت لفظة الجلالة دالَّةً على العظمة والكبرياء المستلزمةِ للقهر والغَلبة، وتُوهِّم منها أنَّه تعالى موصوفٌ بالجلال دون الجمال، أراد أنْ يذكُرَ بعدها وصفاً ممَّا يدلُّ على الجمال؛ لِيُعلم أنَّه ذو الجلال والإكرام سبقتْ رحمته على غضبه.

خربوتي

عليه بحيث لا يُستعمل في غيره، وصار كالعلم؛ مثل: الثُّريَّا والصَّعْق، أُجري مُجراه في إجراء الوصف عليه، وامتناع الوصف به وعدم تطرُّق احتمال الشِّركة عليه[1].

قوله: (والرَّابع: أنَّه سُرْيانِيّ) أصله (لاها) بالسُّرْيانيَّة، فعرِّب بحذف الألف الأخيرة وإدخال اللَّام عليه.

وهنا أقوالٌ أُخَر قد ذُكرت في المُطوَّلات.

قوله: (تورَّع عن طلب مأخذه)؛ أي: اجتنب عن طلب مأخذ اللَّفظ الدَّالّ عليه تعالى؛ أعني: لفظة الجلالة، لِمَا فيه من شائبة ما يُوهِم النَّقص له تعالى، كما ذكرنا آنفاً.

قوله: (دالَّةً على العظمة والكبرياء)؛ لِمَا أنَّ معناه: المعبود الحقيقيّ، وهو أجلُّ الموجودات وأعظمها.

قوله: (سبقت رحمته على غضبه) استفيد هذا السَّبْق من إجراء الوصفَين عليه تعالى، ممَّا يدلُّ على الجمال، ومِن صيغة المبالغة في (الرَّحمن) وفي (الرَّحيم) على ما قيل.

---

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للبيضاوي (٢٤).

فقال: (الرَّحمنِ الرَّحِيمِ) وهما صفتان مشبَّهتان مبنيَّتان من رَحِمَ، كالغضبان من غَضِب والعليم من عَلِم.

فإنْ قلتَ: الصِّفة المشبَّهة لا تُبنى إلَّا من اللَّازم، فكيف يصحُّ اشتقاقُهما من رَحِمَ وهو مُتعدٍّ؟

قُلنا: إنَّ الفعل المُتعدِّيَ قد يُجعل لازماً بأنْ يُنقَل إلى (فَعُل) بضمِّ العين، ثمَّ اشتُقَّ منه الصفة المشبَّهة، وهكذا ههنا، وهذا مُطَّردٌ في باب المدح والذَّمِّ، صرَّح به السَّكَّاكِيّ[1] في قسم الصرف من «المفتاح».

خربوتي

قوله: (صفتان مشبَّهتان مبنيَّتان من رَحِمَ)؛ أيْ: مأخوذتان ومشتقَّتان منه.

هذا أحد المذاهب فيهما، وإنَّما ذكره دون غيره؛ لِمَا أنَّه المذهب المنصور، كما أشار إليه البَيْضَاوِيّ وغيره.

وقيل: إنَّهما مشتقَّان من الرَّحمة، كما في «الدُّرِّ المَصُون»[2]، وهو الموافق لمذهب مَنْ جعل المصدر أصلاً في الاشتقاق، بلْ لقول مَنْ جعل الأشهر أصلاً؛ إذْ لا شكَّ في شُهرة الرَّحمة بالنِّسبة إلى الرَّحمن، بلْ إلى رَحِمَ ماضياً.

وقيل: إنَّ الرَّحمن ليس بمشتقٍّ؛ لأنَّ العرب لم تعرفه لقولهم: وَمَا الرَّحْمَنُ؟

قوله: (الصِّفة المشبَّهة لا تبنى إلَّا من اللَّازم) على ما ذكره صاحب «المُغْنِي» في فروق اسم الفاعل مع الصِّفة المُشبَّهة من أنَّ الفاعل يجيء من اللَّازم والمتعدِّي، والمُشبَّهة من اللَّازم فقط.

قوله: (قلنا: إنَّ الفعل المُتعدِّي ... إلخ) هذا جواب تسليميّ؛ يعني: أنَّه بعد تسليم امتناع اشتقاق الصِّفة من المُتعدِّي نقول: إنَّ الفعل المُتعدِّيَ قد يُنقل إلى اللَّازم، بأنْ يُنقل هنا (رَحِمَ) المُتعدِّي من الباب الرَّابع إلى الفعل اللَّازم من الباب الخامس؛ لأنَّ هذا النقل مُطَّردٌ في باب المَدْح والذَّمِّ.

---

(١) يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السَّكَّاكِي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين (٥٥٥ هـ - ٦٢٦هـ)، عالم بالعربية والأدب، من مصنفاته: «المفتاح في البلاغة»، «رسالة في علم المناظرة». انظر: «الأعلام» للزركلي (٨/ ٢٢٢).

(٢) انظر: «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون» للسمين الحلبي (١/ ٣٠).

فإنْ قلتَ: إنَّ الرَّحمة في اللُّغة رِقَّة القلب، فكيف يُشتقَّان من رَحِمَ؛ لأنَّ رقَّة القلب لا تتصوَّر في ذاته تعالى، فإنَّها تقتضي وجودَ القلب لله تعالى، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً؟

قُلنا: إنَّ اشتقاقهما من رَحِمَ باعتبار الغاياتِ لا باعتبار المبادِئ؛ لأنَّ غاية الرَّحمة التَّفضُّل والإحسان، فيكون إطلاقُهما على الإحسان مجازاً مُرسلاً .....

خربوتي

وقال بعضهم بأنَّهما مشتقَّان من (رَحُمَ) بضَمِّ العين ابتداءً من غير نقل، وهو التَّحقيق، وإنْ ردَّه ظاهر كلام بعض الصَّرفيِّين من أنَّ (فعلان) لم يجئ من (فَعُلَ) بضَمِّ العين، بلْ من (فَعِلَ) بكسرها.

فإنْ قيل: لِمَ لَمْ يلتفتِ الشَّارح هنا إلى الجواب المَنْعي عن هذا الاعتراض، بأنْ قال: لا نُسَلِّم أنَّها لا تشتقُّ إلَّا من اللَّازم، كيف وقد قال صاحب «المرصود»[1] في بحث اسم الفاعل: إنَّ الصِّفة المشبَّهة تجيء من متعدٍّ مكسور العين؛ نحو: رَحيم وحَذِر. اهـ

قُلنا: لضَعْف ما ذكره صاحب «المرصود»، مع أنَّه قَد مشى في «شرح البسملة» على ما ذهب إليه الجمهور: من أنَّها لا تؤخذ إلَّا من اللَّازم، فبَين كلامَيه تَنافٍ.

أقول: يمكن التَّوفيق بين كلامَيه: بأنْ يكون مُراده ممَّا ذكره في هذا البحث أنَّها تجيء من مُتعدٍّ مكسور العين بعد نقله إلى اللَّازم، فيضمَحِلُّ الجواب المَنْعيّ بالكُلِّيَّة على هذا التَّوفيق.

قوله: (باعتبار الغايات لا باعتبار المبادئ)؛ لِمَا ذكروا من: أنَّ أسماءه تعالى باعتبار الغايات الَّتي هي الأفعال كالإنعام والإحسان، لا باعتبار المبادئ الَّتي هي الانْفِعالات كالرِّقَّة هنا مثلاً، على ما أشار إليه البَيْضَاوِيّ رحمه الله تعالى[2].

قوله: (فيكون إطلاقُهما على الإحسان مجازاً مُرسلاً) الأظهر: أنَّ الرَّحمن والرَّحيم مأخوذان من الرَّحمة بمعنى رِقَّة القلب، نقلاً إلى معنى المُحْسِن غاية الإحسان، وأُطْلِقا عليه تعالى، فيكونان حقيقيَّين شرعيَّين لا مجازيَّين.

---

(١) لم أقف على هذا الكتاب فضلاً عن مؤلفه، لكن قول المحشي: (مع أنه قد مشى في شرح البسملة) فيه إشارة إلى أبي سعيد الخادمي، فرسالته: «إبداع حكمة الحكيم...» في البسملة، هي التي نقل منها المحشي سابقاً.

(٢) انظر: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للبيضاوي (٢٤).

بذكر السَّبب وإرادة المُسبَّب.

فإنْ قلتَ: لم قُدِّم الرَّحمن على الرَّحيم؟

قلتُ: لِمناسبته بلفظة الجلالة في الاختصاص بذاته تعالى، بخلاف الرَّحيم؛ لأنَّه أُطلق على غيره تعالى.

فإنْ قلتَ: قد أطلق الشَّاعر على غيره تعالى في قوله: [من البسيط]

وَأَنْتَ غَيْثُ الوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانَا

خربوتي

قوله: (بذكر السَّبب وإرادة المُسبَّب)؛ لأنَّ رِقَّةَ القلب سببٌ للإنعام والإحسان.

فإنْ قُلتَ: إنَّ السَّببيَّة كونها علاقة على إطلاقها غير معلومة، بلِ الظَّاهر ممَّا أوردُوا لها من المثال بنحو: الغَيْثِ لِلنَّبَاتِ، أنَّه إنَّما تصلح السَّببيَّة لأنْ تكون علاقةً إذا كان الإحسان هنا ناشئاً من الرِّقة، مع أنَّه ليس كذلك؟

قلتُ: المُراد بالسَّبب هنا ما هو بالنِّسبة إلى النَّوع، لا ما هو بالنِّسبة إلى الفرد الشَّخصي، فلا يَرِد ذلك، على أنَّ المثال لا يَصلح حُجَّة، كما لا يخفى على مَنْ له فِطْنَة.

قوله: (لمناسبته بلفظة الجلالة في الاختصاص ... إلخ) حاصل الجواب: أنَّ الرَّحمن مناسبٌ لأنْ يأتي عَقيب لفظة الجلالة مُقدَّماً على الرَّحيم؛ لأنَّه مُناسبٌ بلفظة الجلالة؛ كونهما مُخْتَصَّين بذاته تعالى؛ يعني: أنَّه كما أنَّ لفظة الجلالة مُختصَّة بذاته تعالى، كذلك الرَّحمن مُختصٌّ به تعالى لا يطلق على غيره؛ لِمَا أنَّه صار كالعَلَم من حيث إنَّه لا يُوصَف به غيره تعالى، وذلك لأنَّ معناه: المُنْعِم الحقيقي الَّذي هو البالغ في الرَّحمة غايتَها، ولا يَصْدق على غيره تعالى؛ لأنَّ ما سواه مستفيض بلطفه وإنعامه، كذا ذكره البَيْضَاوِيّ[1].

قوله: (فإنْ قلت: قد أطلق ... إلخ) مَنْعٌ لكون الرَّحمن مُختصًّا بذاته تعالى مُستنداً بما وقع في الشِّعر؛ يعني: أنَّا لا نُسلِّم أنَّ الرَّحمن مُختصٌّ به تعالى لا يطلق على غيره تعالى، كلفظة الجلالة، حتَّى يكون الاختصاص وجهاً للتَّناسب بينهما، ويُقدَّم على الرَّحيم من أجل ذلك التَّناسب، كيف وقد أطلقَه الشَّاعر على غيره تعالى؛ أيْ: على مسيلمةَ الكذَّاب حيث قال في حقِّه: [من البسيط]

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للبيضاوي (٢٤).

فكيف يصحُّ أنَّه لا يُوصف به غيره تعالى؟ قلتُ: المختصُّ المعرَّف باللَّام، كما في «شرح الأمالي»[١].

خربوتي

سَمَوْتَ بِالمَجْدِ يَا ابنَ الأَكْرَمِينَ أَباً ... وَأَنْتَ غَيْثُ الوَرَى لَا زِلْتَ رَحْمَانَا

السُّمُوُّ: العُلُوُّ كما مرَّ، والمَجْد: الكَرَم، قال ابن السِّكِّيت[٢]: الشَّرف والمَجْد لا يكون إلَّا بالآباء، يُقال: رَجُلٌ شَرِيفٌ، ورَجُلٌ مَاجِدٌ؛ أيْ: له آباءٌ متقدِّمون في الشَّرف. اهـ[٣]

فعلى هذا يكون قوله: (يا ابن الأكرمين أباً) تَصْريحاً بما عُلِم ضمناً، وقوله: (أباً) تمييزٌ عن نسبة (سموت) إلى فاعله، والتَّمييز هنا عينٌ إضافيٌّ مُحتملٌ للمنتصب عنه، ومتعلِّقه في نفسه، وإنْ كان ههنا مُختصًّا بمتعلَّقه، بقرينة التَّقييد بـ(المجد).

و(الواو) في (وأنت) حاليَّةٌ، و(الغيث) المطر، و(الورى) بمعنى الخلق، ففي قوله: (غيث الورى) استعارةٌ مصرحةٌ حيث شبَّه الممدوح بالمطر في كونه سبباً للإحياء، فكما أنَّ المطر سببٌ لإحياء الأرض، كذلك الممدوح في اعتقاده سببٌ لإحياء قلوب الخلق بِلُطفه وكَرمه.

وقوله: (لا زلت رحمانا) جملةٌ مدحيَّةٌ على الظَّاهر، أو دعائيَّةٌ.

قوله: (قلتُ: المختصُّ المعرَّف باللَّام) جوابٌ عن المَنْع المذكور بتحرير المراد؛ يعني: أنَّ مُرادنا من قولنا: (الرَّحمن مُختصٌّ به تعالى) أنَّ الرَّحمن المعرَّف باللَّام مُختصٌّ به تعالى لا المجرَّد منها، وما وقع في هذا الشِّعر من إطلاقه على مُسيلمة إطلاق المجرَّد منها، فلا يَصلح سنداً للمَنْع في هذا المقام.

أقول: فيه نظر؛ لأنَّهم قد صَرَّحوا بأنَّ لفظ (الرَّحمن) لا يُستعمل إلَّا باللَّام، أو الإضافة، حتَّى قالوا: إنَّ اللَّام في هذا البيت مُقدَّرٌ، والتَّقدير: لا زلت الرَّحمن، كما قيل فيما سُمع من قولهم: سلامُ عليكم بلا تنوين، أو المضاف إليه فيه محذوف؛ والتَّقدير: رحمان اليمامة.

---

(١) «ضوء المعالي على منظومة بدء الأمالي» للشيخ نور الدين علي القاري (ص٥١).

(٢) يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، ابن السكيت (١٨٦هـ - ٢٤٤هـ) إمام في اللغة والأدب، من مصنفاته: «إصلاح المنطق»، و«القلب والإبدال». «الأعلام» للزركلي (٨/ ١٩٤).

(٣) «إصلاح المنطق» لابن السكيت (١/ ٢٢٩).

أوْ لأنَّ الرَّحمن أبلغ من الرَّحيم؛ لأنَّ زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى، كما في قَطَع وقطّع، فإنَّ التَّشديد في الثَّاني للتَّكثير.

فإنْ قلتَ: لا نُسَلِّم أنَّ زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى؛ لأنَّ (حَذِر) بحذف الألف أبلغ من (حاذِر) مع زيادة الحرف في حاذِر؛ لِدلالته على الثُّبوت والدَّوام بخلاف حاذِر؟

خربوتي

وإلَّا، تَنْتَقِض القاعدة الحصريَّة المذكورة بنحوِ ما ورد في الأدعية: يا رحمن ويا رحيم؛ إذِ المفهوم من أنَّ (الرَّحمن) المعرَّف باللَّام أيضاً يُطلَق على غيره تعالى، فتأمَّل.

قوله: (أوْ لأنَّ الرَّحمن أبلغ من الرَّحيم . . . إلخ) جوابٌ ثانٍ عن الاعتراض الأوَّل، بأنَّ تقديم الرَّحمن على الرَّحيم مناسب؛ لأنَّ الرَّحمن أبلغ، وتقديم الأبلغ مناسب.

فأثبت أبلغيَّة الرَّحمن بقوله: (لأنَّ زيادة البناء . . . إلخ)؛ يعني: أنَّ في الرَّحمن زيادةَ البناء، وزيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى، ففي الرَّحمن زيادة المعنى، وما فيه زيادة المعنى أبلغ، وهذا مبنيٌّ على مذهب مَنْ ذهب إلى أبلغيَّة الرَّحمن، كما هو مختار الزَّمَخْشَرِيّ، واستدلُّوا عليه: بأنَّ الرَّحمن عامٌّ للمؤمن، والكافر، وجميع الحيوانات، على ما سيذكره الشَّارح، والرَّحيم مُختصٌّ في الآخِرة بالمؤمنين، فالرَّحمن خاصُّ اللَّفظ وعامُّ المعنى، والرَّحيم بالعكس.

ومنهم مَنْ جعل الرَّحيم أبلغ؛ مستنداً بما رُوي عنه عليه الصَّلاة والسَّلام أنَّه قال: «يَا رَحِيمَ الدُّنيا وَرَحْمَنَ الآخِرَةِ»[١]، وبأنَّه لو سُلِّم أنَّ الرَّحمة المدلول عليها مُختصَّةٌ في الآخرة بالمؤمنين، فرحمة الآخرة أكثر؛ لأنَّ رحمة الدُّنيا وإنْ كَثُرت متعلِّقاتها، لكنَّ ذاتها واحدة، ورحمة الآخرة مع قِلَّة متعلِّقاتها تسعة وتسعين، على ما ورد في الحديث الصَّحيح[٢].

قوله: (لدلالته على الثُّبوت) عِلَّةٌ لقوله: (أبلغ من حاذر)؛ يعني: أنَّ (حذر) يدلُّ على الثُّبوت والدَّوام دون (حاذر)، وما يدلُّ عليهما أبلغ ممَّا لا يدلُّ عليهما.

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ.

(٢) أشار إلى الحديث الذي رواه البخاري ومسلم: «جَعَلَ اللَّهُ الرَّحْمَةَ مِائَةَ جُزْءٍ، فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ جُزْءاً، وَأَنْزَلَ فِي الأَرْضِ جُزْءاً وَاحِداً، فَمِنْ ذَلِكَ الجُزْءِ يَتَرَاحَمُ الخَلْقُ، حَتَّى تَرْفَعَ الفَرَسُ حَافِرَهَا عَنْ وَلَدِهَا، خَشْيَةَ أَنْ تُصِيبَهُ». «البخاري» (٦٠٠٠)، و«مسلم» (٢٧٥٢)، واللفظ للبخاري.

أُجيب عنه: بأنَّ تلك القاعدة مَشروطةٌ بكون البِناءَين من أصلٍ واحدٍ، كما في الرَّحمن الرَّحيم، فإنَّهما من نوعٍ واحدٍ، فلا يَرِدُ المنع بنحو: حَذِر وحاذِر، فإنَّهما نَوعان: الأوَّل: صفةٌ مشبَّهةٌ، والثَّاني: اسمُ فاعلٍ، وقد يُجاب: بأنَّ القاعدة أكثريَّةٌ لا كُلِّيَّةٌ، فلا إشكالَ، أوْ لأنَّ الرَّحمة المدلولَ عليها بلفظ الرَّحمن في الدنيا بالمؤمن والكافر، بل بجميع أنواع الدَّوابِّ والطُّيور والحشرات والهوامِّ البريَّة والبحريَّة، فلِذلك يُقال: يا رحمنَ الدُّنيا، بخلاف الرَّحيم؛ لأنَّ الرَّحمة المدلولَ عليها بلفظ الرَّحيم في الآخِرة بالمؤمن، فلذلك يقال: يا رحيم الآخرة، ونعمة الدُّنيا مقدَّمةٌ على نعمة الآخرة في الوجود، فلذلك قُدِّم على الرَّحيم.

خربوتي

قوله: (الأوَّل: صفةٌ مشبَّهةٌ ... إلخ)؛ يعني: أنَّ (حذر) صفة مشبَّهة، و(حاذر) اسم فاعل، فبناؤهما ليس من أصلٍ واحدٍ حتَّى يصلح أبلغيَّة (حذر) من (حاذر) لأنْ يكون سنداً للمَنْع المذكور، وهنا بحثان:

الأوَّل: أنَّ ابن الحَاجِب عدَّ (حذر) من مبالغة اسم الفاعل.

والثَّاني: أنَّ هذا الجواب إنَّما يتمُّ على ما ذهب إليه النَّحويُّون من أنَّ الصِّفة المشبَّهة غير اسم الفاعل، وإلَّا فعند الصَّرفيِّين الصِّفة المشبَّهة واسم الفاعل كلاهما شيءٌ واحدٌ، كما صرَّح به الزَّمَخْشَرِيّ في «المُفَصَّل».

قوله: (وقد يُجاب ... إلخ)؛ أَيْ: عن المَنْع المذكور الَّذي وَرَد على قاعدة: كون زيادة البناء دالَّةً على زيادة المعنى، بأنْ يُقال: إنَّ هذه القاعدة أَكْثَرِيَّة لا كُلِّيَّة، فتفيد أنَّ زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى في أَكْثَر الأوقات لا دائماً، وأبلغيَّة (حذر) من (حاذر) لا يضرُّ ذلك.

قوله: (أوْ لأنَّ الرَّحمة) جوابٌ ثابتٌ عن الاعتراض الأوَّل، بأنَّ الرَّحمة المدلول عليها بـ(الرَّحمن) موجودةٌ في الدُّنيا، والرَّحمة المدلول عليها بـ(الرَّحيم) موجودةٌ في الآخرة، والدُّنيا مقدَّمةٌ على الآخرة، فالرَّحمة الموجودة فيها أيضاً مقدَّمةٌ على الرَّحمة الموجودة في الآخرة؛ لاستلزام تقدُّم الظَّرف تقدُّم المظروف بلا شبهة، فناسب أنْ يُقدَّم اللَّفظ الدَّالُّ على الرَّحمة الموجودة في الدُّنيا على اللَّفظ الدَّالِّ على الرَّحمة الموجودة في الآخرة، لكنْ هذا منقوضٌ بما رُوي عنه عليه الصَّلاة والسَّلام أنَّه قال: «يَا رَحِيمَ الدُّنْيا وَرَحْمَنَ الآخِرَةِ» كما ذكرناه آنفاً.

ثمَّ الرَّحمن مجرورٌ لكونه صفةً للجلالة، أو بدلاً منها، والرَّحيم صفةٌ بعد صفةٍ لها، ويَجوز أن يكونا مرفوعَين، أو منصوبَين على المَدْح، كما في «شرح النقاية».

ولمَّا استُفيد الحمد من البَسملة بطريق الإشارة، ....

خربوتي

قوله: (ثمَّ الرَّحمن مجرورٌ لكونه صفةً للجلالة ... إلخ) هذا مبنيٌّ على ما ذهب إليه الجمهور: من أنَّ الرَّحمن ليس بِعَلَم.

وأمَّا عند ابن مَالك ومَنْ تبعه من القائلين بكونه عَلَماً، فهو عطفُ بيانٍ، أو بدلٌ لا غير؛ لأنَّ العَلَم لا يقع صفة.

وأمَّا على تقدير كونه بدلاً منها، فيجوز أنْ يكون الرَّحيم بدلاً بعد بدلٍ، على القول بجواز تعدُّده، أو عطفَ بيانٍ للفظة الجلالة.

قوله: (ويجوز أن يكونَا مرفوعين) بأنْ يكون الرَّحمن خبر مبتدأ محذوف؛ أيْ: هو الرَّحمنُ، والرَّحيم خبراً بعد خبرٍ له.

قوله: (أو منصوبَين على المَدْح ... إلخ)؛ أيْ: أمدح أو أحمد الرَّحمنَ، وأمدح أو أحمد الرَّحيمَ، على ما يُشعره قوله: (على المَدْح) بأنْ يكون كلاهما منصوبَين على المَدْح.

اعلم أنَّ ههنا تسعةَ احتمالات:

سبعةٌ منها جائزةٌ: أشار الشَّارح إلى ثلاثةٍ منها: رفع (الرَّحمن) مع رفع (الرَّحيم)، ونصبهما، وجرُّهما، وترك الأربعة الباقية؛ لانفهامها من هذه الثلاثة بأدنى تأمُّل، ولكون هذه الثَّلاثة أوْلى الاحتمالات كما لا يخفى، فتلك الأربعة: رفع الأوَّل مع نصب الثَّاني، ونصب الأوَّل مع رفع الثَّاني، وجرُّ الأوَّل مع رفع الثَّاني، أو نصبه.

واثنان ممتنعان: رفع الأوَّل، أو نصبه مع جرِّ الثَّاني؛ لامتناع الإتباع بعد القطع، كما في «الفتوحات الوهبية»[١]، وهو مذهب الجمهور أيضاً، فإنَّ المراد بالإتباع: النُّعوت، وإلَّا فالبدل بعد القطع ممَّا لا نزاع فيه، فيجوز على تقدير رفع الأوَّل، أو نصبه جرُّ الثَّاني على البدليَّة من الجلالة، كذا ذكره بعض الفضلاء.

قوله: (ولمَّا استُفيد الحمد من البسملة ... إلخ)، وذلك لأنَّ الحمد حقيقةً: إظهار

(١) «الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين النووية» للشيخ إبراهيم الشبرخيتي المالكي (ص ٧).

استأنف بطريق التَّصريح، فقال: (الحَمْدُ) ....

خربوتي

صفات الكمال، وهو حاصلٌ في التَّسمية قطعاً، ولأنَّه قد ذَكَر الإمام النَّوَوِي(١) في أوَّل «شرح مسلم»: أنَّه إنَّما بدأ بالحمد لحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، أنَّ رسول الله ﷺ قال: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ بِالحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ»، وفي رواية: «بِحَمْدِ اللَّهِ»، وفي رواية: «بِالحَمْدِ فَهُوَ أَقْطَعُ»، وفي رواية: «أَجْذَمُ»، وفي رواية: «لَا يُبْدَأ فِيه بِذِكْرِ اللهِ» وفي رواية: «بِبِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ»(٢).

ثمَّ ذكر في باب كتابه ﷺ إلى هِرَقل بالتَّسمية فقط، فعُلم أنَّ المراد بـ(الحمد) ذكر الله؛ لأنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام صدَّر الكتاب بالتَّسمية فقط دون التَّحميد، ولهذا ذهب الشَّيخ ابن الحَاجِب إلى أنَّ لفظ (الحمد) إنَّما يُحتاج إليه في الخُطَب دون الرَّسائل والوثائق، فاستفادة الحمد من البسملة بطريق الإشارة حاصلةٌ قطعاً.

قوله: (استأنف بطريق التَّصريح)؛ أي: ابتداء المصنِّف بالحمد على طريق التَّصريح به مستأنفاً له؛ لِمَا أنَّ المقام يقتضي التَّصريح بـ(الحمد)، ولا يكفي الإشارة المستفادة من البسملة إليه، أو للجمع بين الإشارة والتَّصريح.

وفيما ذكره إشارةٌ إلى أنَّ الجملة الحمديَّة استئنافيَّة، والاستئناف: هو أنْ يكون الكلام المتقدِّم بحسَب الفَحْوَى مُورِداً للسُّؤال، فيجعل ذلك المقدَّر كالمحقَّق، ويُجاب بالكلام الثَّاني، فالكلام مرتبطٌ بما قبله من حيث المعنى، وإنْ كان مقطوعاً لفظاً.

فكأنَّه لمَّا ابتدأ بـ(اسم الله) كان مَظنَّة أنْ يُسأل، ويُقال: هل يَستحقُّ الله تعالى أنْ يُبتدأ باسمه؟ فأجاب: بأنَّ جميع أفراد الحمد، أو جنسه، أو الفرد الكامل منه مُختصٌّ له تعالى، فهو تعالى مُتَّصفٌ بجميع صفات الكمال؛ لِمَا سبق آنفاً من أنَّ الحمد حقيقةً: إظهار صفات الكمال، فيستحق أنْ يُبتدأ باسمه.

وتوصِيفه تعالى في التَّسمية بـ(الرَّحمن الرَّحيم) وإنْ كان مُشيراً إلى الجواب أيضاً، إلَّا أنَّه لمَّا كان مَظنَّة أنْ لا يَقْنَع به السَّائل صرَّح به في جملةٍ مُستقِلَّةٍ.

---

(١) يحيى بن شرف بن مري النووي، الشيخ الإمام العلامة محيي الدين أبو زكريا (٦٣١هـ - ٦٧٦هـ) شيخ الإسلام، أستاذ المتأخرين، وحجة الله على اللاحقين، والداعي إلى سبيل السالفين، من مصنفاته: «المنهاج في شرح صحيح مسلم»، و«المجموع شرح المهذب». «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ٣٩٥).

(٢) «صحيح مسلم بشرح النووي» (١/ ٤٣).

مقتبساً، وأداءً لحقِّ شيءٍ ممَّا يجب عليه من شُكر نعمائه ....

خربوتي

قوله: (مقتبساً) نصبٌ على الحاليَّة من مُسْتكنٍّ (قال).

والاقتباس في الاصطلاح: هو أنْ يَضُمَّ المُتكلِّم إلى كلامه كلمةً، أو آيةً من آيات الكتاب العزيز خاصَّةً، بأنْ لا يَقول فيه: (قال الله)، ونحوه، كما ههنا، فإنَّ قوله: (الحمد لله ربِّ العالمين) آيةٌ من فاتحة الكتاب.

قوله: (وأداءً لحقِّ شيءٍ ممَّا يجب عليه من شكر نعمائه ... إلخ):

إمَّا عطفٌ على (مقتبساً)، بجعله بمعنى الفاعل؛ أيْ: مُؤدِّياً لحقِّ شيءٍ ... إلخ، وفيه أنَّه يُوجب جعل جميع المصادر المعطوفة عليه أيضاً بمعناه، وفيه تكلُّفٌ لا يخفى، وأنَّ (الأداء) ليس بمصدر، بلِ اسم بمعنى المصدر، فتأمَّل.

وإمَّا عطفٌ على ما يُسْتفاد من الفاء التَّفريعيَّة في قوله: (فقال)، فإنَّها تَجعل ما قبلها عِلَّةً لِمَا بعدها؛ أيْ: قال المصنِّف: الحمد لاستئنافه بطريق التَّصريح حين ما استُفيد من البسملة بطريق الإشارة، ولأداء حقِّ شيءٍ ... إلخ، فانظر إلى ما في هذه العبارة من المسامحة بدون ما تمسُّ إليه الحاجة.

ثمَّ اعلم أنَّ عبارة «المُطوَّل» هنا هكذا: أداءً لحقِّ شيءٍ ممَّا يجب عليه من شُكر نعمائه الَّتي تأليف هذا المُخْتصر أثرٌ من آثارها. اهـ

وقال المحقِّق السَّيَالَكُوتي[1] في «حواشيه» عليه: إنْ كانت (ما) في [مما يجب] موصوفةً، أو موصولةً للعهد، أو للجنس، فكلمة (مِنْ) في (ممَّا يجب) بيانيَّة، والثَّانية مبينة لـ(ما يجب) إنْ أُريد بالشُّكر مطلقه، وتبعيضيَّة إنْ أُريد به الشُّكر الكامل، وهو: مجموع الاعتقاد، والذكر، وعمل الجوارح.

وإنْ كانت للاستغراق فـ(من) الأُولَى تبعيضيَّة، والثَّانية مبينة لـ(شيء) لا لـ(ما يجب)؛ إذْ لا إبهام فيه، ولأنَّه لا يصحُّ بيان العامِّ بالخاصِّ.

وإنَّما كان في الافتتاح المذكور أداءً لحقِّ شيءٍ من شُكْر النِّعمة الَّتي تأليف هذا

(١) عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي البنجابي (... - ١٠٦٧هـ) فاضل من أهل سيالكوت التابعة للاهور بالهند، من مصنفاته: «حاشية على المطول»، و«حاشية على شرح العقائد النسفية». «الأعلام» للزركلي (٣/ ٢٨٣).

الَّتي هي تأليف هذا الكتاب، أو هو أثرٌ من آثارها، كما في «المُطَوَّل»(١)، واقتداءً بأسلوب الكتاب المجيد، وعملاً بما شاع بين المؤلِّفين، وامتثالاً لقوله

خربوتي

المُخْتصر أثرٌ من آثارها؛ لأنَّه في حالة افتتاح الكتاب تكون النِّعمة الَّتي أثرها هذا التَّأليف حاضرةً في ذِهْنِ المصنِّف - رحمه الله تعالى -، وحقُّ شُكْر كلِّ نعمةٍ أنْ يؤدَّى حالَ حضورها في الذِّهْن ولا يُؤخَّر عنه، فاتَّضح العليَّة، واندفعت الشُّكوك الَّتي أورد عليها النَّاظرون من غير حاجةٍ إلى كلماتٍ ذكروها، وظهر فائدة توصِيف النِّعمة بالَّتي تأليف هذا المُخْتصر أثرٌ من آثارها. اهـ(٢).

فزاد الشَّارح فيما نقلَه قوله: (الَّتي هي تأليف هذا الكتاب).

أقول: ولعلَّ وَجْهه الإشارة إلى أنَّ حُضور نعمة التَّأليف في ذِهْن المصنِّف في حالة افتتاح الكتاب يُتصوَّر على وجهين:

أحدهما: أنْ يُحْضِرها في ذِهْنِه من حيث كونها نعمةً مستقلَّةً منه تعالى، ويقصد أداء حقِّ شُكْر هذه النِّعمة بدون ملاحظة النَّعْمَاء الَّتي نعمة التَّأليف أثرٌ من آثارها بالأصالة.

وثانيهما: أنْ يُحْضِرها فيه من حيث كونها أثراً من آثارها، فالحاضرة في الذِّهْن هنا بالأصالة إنَّما هي النَّعْمَاء الَّتي أثرها هذا التَّأليف، وحُضُور نعمة التَّأليف يَتْبَع حُضُور هذه النَّعْمَاء، فالمقصود بالأصالة هنا أداء حقِّ شُكْرها، لا أداء حقِّ شُكْر نعمة التَّأليف، وإنْ لزمه بخلاف الوَجْه الأوَّل، فإنَّ الحاضرة في الذِّهْن هناك بالأصالة نعمة التَّأليف، والمقصود أداء حقِّ شُكْرها كما عرفتَ.

وأمَّا حَمْل التَّأليف الَّذي هو نعمةٌ واحدةٌ على الموصول الَّذي هو عبارةٌ عن النَّعْمَاء؛ أعني: الَّتي على هذا الوَجْه، فلأنَّ نعمة التَّأليف وإنْ كانت واحدةً في نفسها، إلَّا أنَّها مُتَضمِّنة لنعماء متعدِّدة؛ لتوقُّفها عليها، كالعقل، والعلم إلى غير ذلك، فالنَّعْماء الَّتي أثرُها هذا التَّأليف حاضرةٌ في الذِّهْن على هذا الوَجْه أيضاً، لكنْ لا بالأصالة، فافهم هذا المقام، ولا تكنْ من الَّذين لا يُبالُون بدقائق الكلام.

(١) «المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم» للسعد التفتازاني (ص١٣٠).

(٢) «فيض الفتاح على حواشي شرح تلخيص المفتاح» (١/ ٣٤، ٣٥).

عليه الصَّلاة والسَّلام: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأ بِالحَمْدُ لِلَّهِ فَهو أَبْتَرُ وأَجْذَمُ»[(١)] رواه أبو داود عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، وحسَّنه ابْنُ الصَّلَاحِ[(٢)].

والحديثان مُتعارضان ظاهراً على ما لا يخفى، ودُفِع بحمل الابتداء على العُرفيّ الممتدّ.

خربوتي

قوله: (فَهو أَبْتَرُ وأَجْزَمُ) بالزَّاء المعجمة من (الجَزْم)، وهو الأقطع.

في «الصِّحَاح»: جَزَمْتُ الشَّيءَ: قَطَعْتُهُ[(٣)].

ورُوي أنَّه بالذَّال المعجمة، في «الصِّحَاح»: جَذِمَ الرَّجُلُ بالكسر جَذَماً: صار أَجْذَمَ، وهو مقطوع اليد، وفي الحديث: «مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ ثُمَّ نَسِيَهُ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ أَجْذَمُ»[(٤)(٥)].

قوله: (وحسَّنه ابْنُ الصَّلَاحِ)؛ أيْ: قال بأنَّ هذا الحديث حسن، وهو: مَا ثَبَت بنقل عَدْلٍ ضَابِطٍ مُتَّصِلاً سندُه إلى المُنتهى، إلَّا أنَّه كانت في هذه الصِّفات نوع قُصُورٍ، ونقصان، ولم يَنْجَبر بكَثْرة الطُّرق، على ما تقرَّر في علم الحديث.

قوله: (والحديثان متعارضان ظاهراً)؛ يعني: حديثَي البسملة والحمدلة.

ووَجْه التَّعارض: أنَّ البدء والابتداء معناهما التَّصدير، ومعنى: بَدَأْتُ بِالكِتَابِ بِكَذَا، جعلته في أوَّله؛ بناءً على أنَّ الجارَّ والمجرور واقعٌ موقع المفعول به، وهو لا يُتصوَّر بالأمرين، فالعملُ بأحد الحديثين يُفوِّتُ العمل بالآخر.

قوله: (ودُفِع بحمل الابتداء على العُرفيّ الممتدّ) الابتداء على ثلاثة أقسام:

حقيقيٌّ: وهو الَّذي لم يَسْبِق عليه شيء.

---

(١) لم أقف على هذه الرواية، وأما رواية أبو داود فهي: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالحَمْدُ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْذَمُ».
أخرجه: أبو داود (٤٨٤٠)، وابن ماجه (١٨٩٤)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٩٤)، وابن حبان (١/ ١٧٣).

(٢) عثمان بن عبد الرحمن بن موسى بن أبي نصر الكردي الشهرزوري (٥٧٧هـ - ٦٤٣هـ)، الشيخ العلامة تقي الدين، أحد أئمة المسلمين علماً ودِيناً، أبو عمرو بن الصلاح، من مصنفاته: «مقدمة ابن الصلاح»، «أدب المفتي والمستفتي». «طبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ٣٢٦).

(٣) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٥/ ١٨٨٧).

(٤) «مسند أحمد» (٢٢٧٥٦)، و«المعجم الكبير» للطبراني (٥٣٨٧)، و«شعب الإيمان» للبيهقي (١٩٦٩).

(٥) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٥/ ١٨٨٤).

ولك أنْ تجعلَ الباء في الحديثين للاستعانة، فلا ينافي الاستعانةَ بشيءٍ الاستعانةُ بآخَر.

أوْ للملابسة، ولا يخفى أنَّ الملابسة بشيءٍ لا يمنَع الملابسة بآخر، فيكون التَّلبُّس بالابتدائيَّة فيهما.

خربوتي

وعرفيٌّ: وهو الَّذي قُدِّم على المقصود.

وإضافيٌّ: وهو الَّذي قُدِّم بالنَّظر إلى الشَّيء الثَّاني، أعمُّ من المقصود وغيره.

وخُلاصة الدَّفع: أنَّ المُراد بالابتداء في كِلا الحديثين، أو في حديث الحمدلة فقط العرفيّ، وهو- كما عرفتَ - أمرٌ مُمْتدٌّ يُمكن الابتداء بهذا المعنى بأمورٍ متعدِّدةٍ من التَّسمية، والتحميد وغيرهما، وهذا المعنى قد يتحقَّق في ضمن الابتداء الحقيقيّ، وقد يتحقَّق في ضمن الإضافيّ، تأمَّل.

قوله: (ولك أنْ تجعل الباء ... إلخ)؛ أيْ: ويجوز ذلك في دَفْع هذا التَّعارض أنْ تجعل ... إلخ؛ يعني: أنَّ المُراد بالابتداء في كِلا الحديثين الحقيقيّ، لكنَّ الباء في (بسم الله)، و(بحمد الله) ليس صلة للابتداء حتَّى يَرِد ذلك، بلْ هي للاستعانة، فيصير المعنى: كلُّ أمرٍ ذِي بالٍ لم يبدأ ذلك الأمر باستعانة التَّسمية والتَّحميد يكون أبتر وأجذم، ولا خفاء في أنَّه يمكن الاستعانة في أمرٍ واحدٍ، بأمورٍ متعدِّدةٍ، فيجوز أنْ يُستعان في الابتداء أيضاً بالتَّسمية والتَّحميد، بلْ بأمورٍ أُخَر.

قوله: (أوْ للملابسة)؛ أيْ: ولك في دَفعِ هذا التَّعارض أنْ تَجعلَ الباء في الحديثين للملابسة، فالابتداء في كِليهما محمولٌ على الحقيقيّ أيضاً، فيكون المعنى: كلُّ أمرٍ ذِي بالٍ لم يبدأ مُلتبساً بـ(اسم الله)، وبـ(حمده)، يكون أبترَ وأقطع.

قوله: (ولا يخفى أنَّ الملابسة بشيءٍ ... إلخ) جوابٌ عن اعتراضٍ مُقدَّرٍ، وهو: أنَّ التَّلَبُّس بهما حين الابتداء محالٌ؛ لأنَّ التَّلَبُّس بهما لا يُتصوَّر إلَّا بذكرهما، وذكرهما معاً محال، فلو ابتدأ حين ذكر التَّسمية تَلَبَّس بها، فلا يكون مُلْتَبِساً بالتَّحميد، ولو عكس لا يكون مُلْتَبِساً بالتَّسمية، فدفعه بقوله: (ولا يخفى أنَّ الملابسة ... إلخ).

فإنْ أراد بالملابسة الملابسة بمعنى التَّبرُّك بهما، كما هو المقصود، فالدَّفع ظاهر؛ لأنَّ التَّبرُّك بشيءٍ لا يمنع التَّبرُّك بشيءٍ آخر.

واعلم أنَّ ههنا أربعةَ ألفاظ وهي: الحمد والثَّناء والشُّكر والمدح، ولها معنيان: لغويٌّ وعرفيٌّ.

أمَّا الحمد:

في اللُّغة: فهو الوصف بالجميل على جهة التَّعظيم قصداً مُطْلقاً.

خربوتي

وأمَّا إنْ أراد بها الملابسة الحقيقيَّة، فلا بدَّ في الدَّفع من أنْ يتكلَّف، ويقال: إنَّ الملابسة معناها الملاصقة والاتِّصال، وهو عامٌّ يشمل الملاصقة بالشَّيء على وجه الجزئيَّة، بأنْ يكون ذلك الشَّيء جزءاً لذلك الأمر، ويشمل الملاصقة بأنْ يذكر الشَّيء قبل ذلك الأمر بدون تَخَلُّل زمانٍ مُتَوسِّطٍ بينهما، فحينئذ يجوز أنْ يُجعل (الحمد) جزءاً من الكتاب، ويذكر التَّسمية قبل الحمد لله مُلاصقاً بها بلا توسُّط زمانٍ بينهما، فيكون آن الابتداء آن تلبُّس المبتدئ بهما:

أمَّا التَّلَبُّس بالتَّحميد فظاهر؛ لأنَّ آن الابتداء بعينه آن التَّلَبُّس بالتَّحميد؛ لأنَّ ابتداء الأمر بعينه ابتداء التَّحميد؛ لكونه جزءاً منه، وأمَّا بالتَّسمية فلكونها مذكورةً قبله بلا توسُّطِ زمانٍ بينهما، كذا ذكره المحقَّق السِّيَالْكُوتي في «حاشية الخيالي»[(١)].

قوله: (واعلم أنَّ ههنا)؛ أيْ: في مقام الحمد.

قوله: (ولها معنيان)؛ أيْ: لكلِّ واحدٍ من هذه الألفاظ الأربعة معنيان.

قوله:(فهو الوصف بالجميل على جهة التَّعظيم قصداً مطلقاً)؛ أيْ: سواء تعلَّق بالنِّعمة أو غيرها.

فخرج بقوله: (على جهة التَّعظيم قصداً) الوصف بالجميل لا على قصد التَّعظيم، بأنْ كان على قصد الاسْتِهْزَاء والسُّخْرِية.

اعلم أنَّ بين التَّعريف الَّذي ذكره الشَّارح ههنا، والتَّعريف الَّذي ذكره المصنِّف في «الإمْعَان»، وهو: الوَصْف بالجميل تعظيماً على الجميل الاختياريِّ مطلقاً - كما نقله الشَّارح المدقِّق لـ«الإظْهَار»[(٢)] - عموماً وخصوصاً مُطْلقاً؛ لأنَّ الشَّارح ترك قيد: (كونه على الجميل الاختياريِّ)، فكلُّ ما يصدق عليه التَّعريف الَّذي ذكره المصنِّف يصدق عليه

(١) «الحواشي البهية على العقائد النسفية» (٢/ ٣٦-٣٧).

(٢) «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (١١).

. . . .

خربوتي

التَّعريف الَّذي ذكره الشَّارح بدون العكس؛ لأنَّه إذا أثنى أحدٌ على أحدٍ بشيءٍ على قَصْد التَّعظيم لا على الجميل، يصدق عليه تعريف الشَّارح دون تعريف المصنِّف؛ لأنَّه لم يقع بإزاء فعلٍ جميلٍ اختياريٍّ.

فإنِ اعتبر ذلك القيد؛ أيْ: كونه على الجميل الاختياريِّ، فتعريف الشَّارح مُخْتلٌّ، وإنْ لم يُعتبر فتعريف المصنِّف مُخْتلٌّ، ولا يَبْعُد أنْ يُرجِّح الأخير، فيَسْتَقيم بما ذكره الشَّارح: إنَّ أحداً إذا أثنى على ظالمٍ بأنواع الثَّناء على ما فعل من نَهْب الأموال، وقتل النُّفوس بغير حقٍّ على قصد التَّعظيم، فالظَّاهر أنَّه حمدٌ، فلذا يُذَمُّ هذا الحامد بأنَّ حمده لم يقع في مَحلِّه، اللَّهم إلَّا أنْ يُقالَ من طرف المصنِّف: إنَّ الجميل أعمُّ في قولنا: (على الجميل الاختياري) من أنْ يكون جميلاً في الواقع، أو أنْ يجعله الحامدُ جميلاً، والظَّاهر أنَّ الحامد في الصُّورة المذكورة يجعل المحمود عليه جميلاً، أو يُصَوِّر بصورته.

وممَّا يجب أنْ يُعلمَ أنَّ منشأ هذا الاختلاف الواقع بين المصنِّف والشَّارح:

أنَّ العلَّامة التَّفْتَازَانِيِّ عرَّف الحمد في «المُخْتَصَر» بأنَّه: الثَّناء باللِّسان على قَصْد التَّعظيم سواء تعلَّق بالنِّعمة أو بغيرها[1]، فترك فيه قيد: (كونه على الجميل)، وعرَّفه في «المُطَوَّل» بأنَّه: الثَّناء باللِّسان على الجميل سواءٌ تعلَّق بالفضائل أم بالفواضل[2]، فذكر فيه قيد: (كونه على الجميل)، وترك قيد: (كونه على قصد التعظيم).

والشَّارح اختار ما ذكره ذلك العلَّامة في «المُخْتَصَر»، فترك قيد: (كونه على الجميل)؛ لِمَا ذكرنا من أنَّ المرجَّح عدم اعتبار قيد: (كونه على الجميل الاختياريِّ)، وذلك العلَّامة وإنْ لم يقيد الجميل في «المُطَوَّل» بالاختياريِّ، لكنَّ المتبادر منه الاختياريَّ.

والمصنِّف - رحمه الله تعالى - جمع في التَّعريف بين ذينِك القيدَين؛ إشارةً إلى التَّوفيق بين كلامي ذلك العلَّامة في كتابَيه، بأنَّه وإنْ لم يذكر قيد: (كونه على الجميل) في «المُخْتَصَر»، لكنَّه مَلْحوظٌ فيه، كما أنَّ قيد: (كونه على قصد التَّعظيم) مَلْحوظٌ في التَّعريف الَّذي ذكره في «المُطَوَّل».

---

(١) «مختصر السعد» شرح تلخيص المفتاح (ص ١٣).

(٢) «المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم» (ص ١٣٠).

وفي الاصطلاح: فعلٌ يُنْبِئُ عن تعظيم المنعِم بسببِ كونه مُنعِماً.

وفُهم من هذين التَّعريفَين أنَّ:

مَورِد الحمد اللُّغويّ أخصُّ، وهو اللِّسان، ومتعلَّقه أعمُّ سواءٌ تعلَّق بالفضائل أو بالفَواضل.

ومَورِد العرفيّ أعمُّ؛ سواءٌ كان باللِّسان أوْ غيره، ومتعلَّقه أخصُّ، وهو الفاضِلة.

خربوتي

ولا يبعُد أنْ يُقال: إنَّ الشَّارح إنَّما عَدَل عن تعريف المصنِّف؛ لِمَا يَرِد عليه من الإشكَال: بحمد الله على صفاته القديمة؛ لأنَّها ليست باختياريَّة عندهم، وإلَّا يلزم حدوثُها، كما حُقِّق في محلِّه، كما يَرِد هذا على تعريف «المُطَوَّل»، وإنْ أجيب عنه بما ذكرناه عند الكلام على حمدِ الشَّارح، فتذكَّر.

وإنَّما أطْنَبْنا الكلام؛ لِمَا أنَّ بعض الفُضلاء الكِرَام قد التَمَس مِنِّي تحقيق هذا المقام.

قوله: (يُنْبِئُ عن تعظيم المنعم ... إلخ)؛ أيْ: يُشْعِر في حدِّ ذاته، بحيث مَتَى اطَّلَع عليه عَلِمَ تعظيمه.

قوله: (أنَّ: مورد الحمد اللُّغويّ أخصُّ ... إلخ)؛ لأنَّ الوصف بالجميل إنَّما يكون باللِّسان لا بغيره.

قوله: (ومتعلَّقه أعمُّ ... إلخ)؛ لأنَّه يكون بمقابلة النِّعمة وغيرها، كما بيَّنه بقوله: (سواءٌ تعلَّق ... إلخ)، وكلمة (سواء) بمعنى: الاِسْتِوَاء، يُوصَف به، كما يُوصف بالمصادر، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وهي ههنا خبرٌ، والفعل الَّذي بعدها - أعني: تعلَّق - في تأويل المصدر مبتدأ، صرَّح بمثله صاحب «الكشَّاف» في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦][1].

والفضائل: المَزَايا الغير المُتعدِّية، كالعِلم والقدرة.

والفواضل: المَزَايا المُتعدِّية، بمعنى: أنَّ النِّسبة إلى الغير مأخوذةٌ في مفهومها، كالإنعام.

قوله: (ومورد العرفيّ أعمُّ ... إلخ)؛ لأنَّه ذُكِر في تعريفه الفعل، والفعل شاملٌ لِمَا يكون باللِّسان، وغيره من القلب والجوارح، فيكون موردُه عامًّا.

---

(١) «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» للزمخشري (١/ ١٦٢).

وأما الثَّناء:

في اللُّغة: فهو الذِّكر الجميل.

وفي الاصطلاح: هو الَّذي ذُكر باللِّسان على الجميل مُطْلقاً.

والمَدْح:

في اللُّغة: هو الثَّناء باللِّسان على الجميل مُطْلقاً.

خربوتي

وأمَّا متعلَّقه فخاصٌّ؛ لأنَّه إنَّما يكون في مقابلة النِّعمة، كما أشعر به قوله في تعريفه: (بسبب كونه مُنعِماً).

والشَّارح المدقِّق لـ«الإِظْهَار» عرَّف الحمد العرفيّ بقوله: فعلٌ يُشْعِر بتعظيم المنعِم قصداً لإنعامه مُطْلَقاً؛ أيْ: سواء كان باللِّسان، أو بغيره، ولا تخالُفَ بينه وبين التَّعريف الَّذي ذكره الشَّارح هنا إلَّا باللَّفظ، كما لا يخفى.

قوله: (فهو الذِّكر الجميل)، فعلى هذا يكون مورد الثَّناء مُختصًّا باللِّسان، وهذا التَّعريف الَّذي ذكره الشَّارح للثَّناء مخالفٌ لِمَا ذكره الجمهور في تعريفه، من أنَّه: فعلٌ يُشْعِر بالتَّعظيم مُطْلقاً سواء كان باللِّسان، أو بالجَنَان، أو بالأركان، وسواءٌ كان في مقابلةِ شيء أو لا، فيكون أعمَّ مُطلقاً من الكلِّ، على ما ذكره المصنِّف في «الإِمْعَان»، والشَّارح المدقِّق لـ«الإِظْهَار»[1].

وأما ما ذكره الشَّارح، فمذهب بعضهم حيث عرَّفه بأنَّه: الذِّكْر بالخير، ولعلَّ وَجْه اختياره تصريحهم: بأنَّ الثَّناء مُختصٌّ باللِّسان حقيقةً، ولذا اعترضوا على مَنْ قال في تعريف الحمد: إنَّه الثَّناء باللِّسان . . . إلخ، بأنَّ قيد: (اللِّسان) زائد؛ لأنَّ الثَّناء حقيقةً لا يكون إلَّا باللِّسان، فافهم.

قوله: (على الجميل مطلقاً)؛ أَيْ: سواء كان من الفضائل أو الفواضل، وسواءٌ كان اختياريًّا أو غير اختياريّ.

قوله: (والمَدْح: في اللُّغة: هو الثَّناء باللِّسان على الجميل مطلقاً)؛ أَيْ: سواء كان من الفضائل أو الفواضل، وسواءٌ كان اختياريًّا أو غير اختياريّ، وهذا موافقٌ للتَّعريف الَّذي ذكره القوم للمَدْح.

(١) انظر: «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (١١).

وفي الاصطلاح: ما يدلُّ على اختصاصِ الممدوح بنوعٍ من الفواضل والفضائِل.

وأما الشُّكر:

في اللُّغة: فهو الحمد العرفيُّ بعينه.

وفي الاصطلاح: هو صرفُ العبد جميعَ ما أنعم الله عليه إلى ما خُلق له، وأُعطِيَ لأجله.

والنِّسبة:

بين الثَّناء اللُّغويِّ وبين العرفيِّ بالعموم والخصوص مطلقاً، ....

خربوتي

وأمَّا المصنِّف فقد عرَّفه في «الإِمْعَان» بأنَّه: الوصف بالجميل المراد به التَّعظيم، فترك قيد: (كونه على الجميل)، وذكر قيد: (كونه على قَصْد التَّعظيم).

والشَّارح المدقِّق لـ«الإِظْهَار» جمع بين هذين القيدين في تعريفه حيث قال: إنَّه الوصف بالجميل تعظيماً على الجميل مُطْلقاً؛ إشارةً إلى التَّوفيق بين تعريفي المصنِّف والقومِ على قياس ما مرَّ.

قوله: (ما يدلُّ على اختصاص ... إلخ)؛ أيْ: فعلٌ يدلُّ على اختصاص الممدوح ... إلخ، وهو شاملٌ لِمَا يكون بالقلب واللِّسان وبقيَّة الجوارح والأركان، ولذا كان المَدْح العرفيّ أعمَّ مُطْلقاً من اللُّغويِّ، كما سيجيء.

قوله: (هو صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خُلق ... إلخ)، كصرف العبد مثلاً بَصَره إلى العَالَم؛ لِيَسْتَدِلَّ به على وحدانيَّته تعالى، وصرف السَّمع إلى القرآن.

وقوله: (على ما خُلِق) على البناء للفاعل، وضميره المُسْتتر راجعٌ إلى (الله)، كما يُشْعِر به قوله: (وأعطاه).

قوله: (والنِّسبة: ... إلخ) لمَّا بيَّن كلَّ واحدٍ من معنيَي كلِّ واحدٍ من هذه الألفاظ الأربعة، شَرَع في بيان النِّسب الَّتي بيَّنها توضيحاً للمَرام، فقال: (والنِّسبة ... إلخ).

فاعلم أنَّ النِّسب أربعة: العموم والخصوص مطلقاً، والعموم والخصوص مِن وجه، والمُسَاوَاة، والتَّبَايُن.

فالأوَّل: أنْ يَتَصادَق الشَّيئان على شيءٍ واحدٍ تارةً، ويَفْتَرِقا في شيءٍ آخر، كالإنسان

وهما أعمُّ من الغير مُطْلقاً.

خربوتي

والحيوان؛ إذْ هما مُتَصَادِقَان في زيدٍ مثلاً، والحيوان يَصدق على الفرس مثلاً دون الإنسان.

والثَّاني: أنْ يَتَصَادَق الشَّيئان على شيءٍ واحدٍ، ويَفْتَرِقا في شيئين آخرين، كالإنسان مع الأبْيَض؛ إذْ هما يَتَصَادَقان في إنسانٍ روميٍّ مثلاً، ويَصدق الإنسان على الزِّنجيِّ فقط دون الأبْيَض، ويَصدق الأبْيَض على الثَّلج مثلاً دون الإنسان.

والثَّالث: أنْ يَصدق كلُّ واحدٍ من الشَّيئين على ما يَصدق عليه الآخر، كالإنسان والنَّاطق.

والرَّابع: أنْ لا يَصدق أحد الشَّيئين على ما يَصدق عليه الآخر أصلاً، كالإنسان والحجر.

إذا عرفتَ هذا ظَهَر لك أنَّ: بين الثَّناء اللُّغويّ والعرفيّ عموماً وخصوصاً مُطْلقاً؛ يعني: أنَّ الثَّناء بالمعنى اللُّغويّ أعمّ مُطْلقاً منه بالمعنى العرفيّ؛ لأنَّ كلَّ ما صدق عليه العرفيّ؛ أعني: الذِّكر باللِّسان على الجميل مُطْلقاً يَصدق عليه اللُّغويّ؛ أعني: الذِّكر الجميل بدون العكس؛ لأنَّ الذِّكر الجميل قد لا يكون على الجميل، فيصدق عليه الثَّناء بالمعنى اللُّغويّ دون العرفيّ.

قوله: (وهما أعمُّ من الغير مُطْلقاً)؛ يعني: أنَّ كلَّ واحدٍ من الثَّناءين أعمُّ من غيرهما مُطْلقاً؛ أيْ: كلُّ ما صدق عليه الحمد، أو المَدْح، أو الشُّكر بالمعنى اللُّغويّ أو العرفيّ، يصدُقُ عليه الثَّناء بالمعنى اللُّغويّ والعرفيّ بدون العكس، وفيه بحث:

أمَّا أوَّلاً: فلأنَّ الثَّناء بالمعنى الَّذي ذكره ليس بأعمَّ من الغير مُطْلقاً؛ سواءٌ كان لغويًّا أو عرفيًّا؛ إذْ قد عرفتَ أنَّ مورد الثَّناء يكون بالمعنى الَّذي ذكره مُختصًّا باللِّسان.

نعم، إنَّه أعمُّ من الغير مُطْلقاً بالمعنى الَّذي ذكره المصنِّف في «الإمْعَان»، واختاره الشَّارح المدقِّق لـ«الإظْهَار»؛ أعني: أنَّه فعلٌ يُشْعِر بالتَّعظيم؛ لأنَّه حينئذٍ يكون باللِّسان وغيره، وبمقابلة الإنعام وغيره.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّه مُخالفٌ لِمَا سيذكره من أنَّ المَدْح بالمعنى اللُّغويّ والعرفيّ أعمُّ من الغير مُطْلقاً، وهو ظاهرٌ لا سِتْرة فيه، إلَّا أنْ يُقال: أراد بالغير هناك ما عدا الثَّناء، فتأمَّل.

وبين المدح اللُّغويِّ والعرفيِّ بالعُموم والخصوص مطلقاً.

وبين الحمد اللُّغويِّ والعرفيِّ بالعُموم والخصوص من وَجهٍ، ....

خربوتي

قوله: (وبين المدح اللُّغويِّ والعرفيِّ ... إلخ)؛ يعني: أنَّ المَدْح بالمعنى العرفيّ أعمُّ مُطْلقاً منه بالمعنى اللُّغويّ؛ لِمَا أسلفناه من أنَّ المَدْح العرفيّ شاملٌ لِمَا يكون بالقلب واللِّسان وبقيَّةِ الجوارح والأركان، بخلاف المَدْح اللُّغويّ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا باللِّسان، ولا يكون إلَّا على الجميل.

قوله: (وهما أعمُّ من الغير مُطْلقاً) الصَّواب أنْ يقول: وهو بالمعنى العرفيّ أعمّ من الغير مُطْلقاً؛ لأنَّ المَدْح العرفيّ بالمعنى الَّذي ذكره أعمّ مُطْلقاً من الكلّ؛ يعني: أنَّه كلَّما صدق الحمد، أو الشُّكر، أو الثَّناء بالمعنى اللُّغويّ أو العرفيّ، أو المَدْح بالمعنى اللُّغويّ على شيءٍ، يصدق عليه المَدْح بالمعنى العرفيّ بدون العكس.

وأمَّا كون المَدْح اللُّغويّ أعمَّ من الغير مُطْلقاً فممَّا لا يَشُكُّ الفَطن في عدمِ صِحَّته أصلاً، ولو تأمَّلتَ فيما ذكرناه يَظهر لك حقيقة الأمر، فلا حاجةَ إلى التَّطويل.

قوله: (وبين الحمد اللُّغويِّ والعرفيِّ بالعموم ... إلخ)؛ يعني: أنَّ الحمد اللُّغويَّ أعمّ من وَجْهٍ من الحمد العرفيّ، وأخصُّ من وَجْهٍ منه؛ لتصادُقِهما في الثَّناء باللِّسان في مقابلة الإحسان، وتفارُقِهما في الوصف بالعلم والشَّجاعة والثَّناء بالجَنَان في مقابلة الإحسان؛ لأنَّ الحمد اللُّغويّ يصدق على الأوَّل بدون العرفيّ، والحمد العرفيّ يصدق على الثَّاني بدون اللُّغويّ، كما لا يخفى.

اعلم أنَّ النِّسب بين الحمدين والشُّكرَين ستٌّ:

ثلاثٌ منها عموم وخصوص مُطلَق، واثنتان منها عموم وخصوص من وجه، وواحدةٌ منها تساوٍ، وهو المعبَّر عنه في نَظْم السَّيِّد علي الأُجْهُورِي[1] بالتَّرادف حيث قال:

إِذَا نَسَبَا لِلْحَمْدِ وَالشُّكْرِ رُمْتَهَا ... بِوَجْهٍ لَهُ عَقْلُ اللَّبِيبِ يُوَالِفُ

فَشُكْرٌ لَدَى عُرْفٍ أَخَصُّ جَمِيعَهَا ... وَفِي لُغَةٍ لِلْحَمْدِ عُرْفاً يُرَادِفُ

(١) علي بن محمد بن عبد الرحمن الأجهوري، المصري، نور الدين، أبو الإرشاد (٩٦٧هـ ـ ١٠٦٦هـ)، فقيه مالكي، من العلماء بالحديث، من مصنفاته: «شرح منظومة العقائد»، «شرح مختصر ابن أبي جمرة». «الأعلام» (٥/ ١٣).

وبين الحمد اللُّغويِّ والشُّكر اللُّغويِّ كذلك.

وبين الحمد اللُّغويِّ والشُّكر العرفيِّ بالعموم والخصوص مُطْلقاً.

وبين الحمد العرفيِّ والشُّكر العرفيِّ بالعموم والخصوص مُطْلقاً.

خربوتي

عُمُومٌ لِوَجْهٍ في سِوَاهُنَّ نِسْبَةٌ ... فَذِي نَسَبٌ سِتٌّ لِمَنْ هُوَ عَارِفُ

وأشار الشَّارح إلى الخمسة من هذه السِّتِّ، وترك واحدةً منها؛ أعني: التَّساوي لظهورها؛ إذْ قد مرَّ غير مرَّة؛ أي: الحمد العرفيّ بعينه الشُّكر اللُّغويّ.

وأنتَ خبير بأنَّه لو قدَّم بيان نسبةِ الحمدين على بيان نِسَب غيره؛ ليكون النَّشر على ترتيب اللَّف لكان أحسن، إلَّا أنَّه أراد أنْ يُقدِّم في بيان النِّسب ما هو أعمُّ من غيره، ولذا قدَّم الثَّناء؛ لِمَا أنَّه الأعمُّ من الكلِّ في زعمه الفاسد.

قوله: (وبين الحمد اللُّغويِّ والشُّكر العرفيِّ ... إلخ)؛ يعني: أنَّ الحمد اللُّغويّ أعمُّ مُطْلقاً من الشُّكر العرفيّ بحسَب الوجود.

وأمَّا بحسَب الحَمْل فهو مُباينٌ له، كما أشار إليه المصنِّف في «الإِمْعَان»، وذلك لأنَّ أحداً إذا صرف جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خُلِق له وأُعطِي لأجله، فهو يَصف الله بالجميل على جهة التَّعظيم قصداً بالضَّرورة؛ لأنَّ ذلك الوصف صرف اللِّسان إلى ما خُلِق له، فيوجد الحمد اللُّغويّ كلَّما وجد الشُّكر العرفيّ بدون العكس؛ لأنَّ الوصف بالجميل على جهة التَّعظيم قصداً لا يستلزم صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خُلِق له وأُعطِي لأجله، ولقد كشفنا الغطاء عن كلامِ الشَّارح، فاغتنِم.

قوله: (وبين الحمد العرفيِّ والشُّكر العرفيِّ ... إلخ)؛ يعني: أنَّ الحمد العرفيّ أعمُّ مُطْلقاً من الشُّكر العرفيّ؛ لأنَّه كلَّما صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خُلِق له وأُعطِي لأجله، يصدق عليه أنَّه فعلٌ يُنبئ عن تعظيم المُنعم بسبب كونه منعماً؛ لأنَّ ذلك الصَّرف فعلٌ يُشعر بتعظيم الله تعالى الَّذي هو المُنعم بدون العكس؛ إذْ قد يوجد ذلك الفعل ولا يصدق عليه أنَّه صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه إلى ما خُلِق لأجله، فالعموم هنا يحتمل أنْ يكون بحسَب الحَمْل والصِّدق، ويحتمل أنْ يكون بحسَب الوجود والتَّحقق، كما لا يخفى.

وبين الشُّكر اللُّغويِّ والعرفيِّ بالعموم والخصوص مُطْلقاً، فتفطَّنْ.

ثمَّ اعلم أنَّ لام التَّعريف: إمَّا للجنس، أوْ للاستغراق، أوْ للعهد الخارجيِّ، أوْ للعهد الذِّهنيِّ.

خربوتي

قوله: (وبين الشُّكر اللُّغويِّ والعرفيِّ... إلخ)؛ لأنَّ الشُّكر اللُّغويَّ بِعينه الحمد العرفيّ، فتدبَّر في هذا المقام[1].

قوله: (أنَّ لام التَّعريف: إمَّا للجنس، أوْ للاستغراق... إلخ)، وذلك لأنَّ التَّعريف هو الإشارة إلى مُعيَّنٍ في ذِهْن المُخاطب:

فإمَّا أنْ يُشارَ بها إلى نَفْس المسمَّى وحقيقته، من غير الْتِفَاتٍ إلى ما صَدَق عليه من الأفراد؛ نحو: الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ، وهي تسمَّى: بلام الجنس، ولام الطَّبيعة، والحقيقة.

أو إلى الماهيَّة من حيث تحقُّقها في جميع الأفراد؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢] الآية، فإنَّ مدخول (أل) ههنا جميع الأفراد؛ بدليل: وُرُود الاستثناء الَّذي شَرْطه دُخول المُسْتثنى في المُسْتثنى منه على تقدير السُّكوت عن ذكره، وتسمَّى: لام الاستغراق.

أو إلى حِصَّة مُعيَّنة؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥ـ ١٦]، وتسمَّى: لام العَهْد الخارجيّ.

---

(١) قوله: (فتدبر في هذا المقام)؛ إشارةٌ إلى أن الشكر اللغوي إنما يكون بعينه الحمد العرفي إذا لم يشترط فيه وصول النعمة إلى الشاكر، وأما إذا اشترط فيه ذلك كما هو مذهب بعضهم فلا؛ لأنه لا يشترط في الحمد العرفي بالاتفاق.
وإن النسب بين هذه الألفاظ الأربعة باعتبار معنى كل واحد منها ترتقي إلى ثمانية وعشرين، يمكن أن يستنبط من كلام الشارح أربعة عشر منها؛ إذ صرح به منها سبعة وهو ظاهر، وقد أشار بقوله: الشكر في اللغة هو الحمد العرفي بعينه إلى أن بينهما تساوٍ كما أشرنا إليه، فصارت ثمانية، وأشار بقوله بعد بيان النسبة بين المدحين: وهما أعم من الغير مطلقاً إلى أن المدح العرفي بما عرفه أعم مطلقاً من الحمدين والثناءين والشكرين، كما نبهناك عليه هناك، فهذه ستة نسب تبلغ مع الثمان المذكورة إلى أربع عشرة، وعليك استخراج باقيها، فإن العقل يكفيه الإشارة، والبليد لا يفيده التطويل ولو تلوت عليه التوراة والإنجيل. اهـ منه.

فالمعنى على الأوَّل: حقيقة الحمد من حيث هي هي مستحَقَّةٌ لله تعالى، [ومُخْتصَّةٌ له][(١)].

وعلى الثَّاني: كلُّ فردٍ من أفراد الحمد لله تعالى.

وعلى الثَّالث: الفردُ الكامل الَّذي هو حمدُه تعالى على ذاته العُلْيا وصفاتِه العظمى لله تعالى، وقيل: حمدُ الأنبياء عليهم السَّلام، وقيل: حمد الأولياء العارفين، ....

خربوتي

أو إلى حِصَّةٍ غيرِ مُعيَّنة؛ كقوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: ٥]، فإنَّ المراد: أيُّ فردٍ من أفراد الحَمْير، وتسمَّى: لام العَهْد الذِّهنيّ، كذا ذكره بعض الفُضلاء.

أقول: وفيما ذكره نظر؛ إذْ لا وَجْه لجَعْل اللَّام في نحو: (الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ) للجنس والحقيقة من غير الْتِفَاتٍ إلى ما صَدَق عليه من الأفراد، وذلك لأنَّ الخَيْريَّة لا تعرض مفهوم (الرَّجل) من حيث هو هو، بَلْ من حيث تحقُّقه في ضمن الأفراد، فالحقُّ أنَّ اللَّام فيه ليس لواحدٍ من المعاني الأربعة الَّتي ذكرها ذلك القائل، بَلْ للجنس من حيث تحقُّقه في ضمن الأفراد مُطْلقاً؛ لأنَّه معنًى خامسٌ للَّام، أثْبتَه المحقِّقون، كما سيأتي بيانه إنْ شاء الله تعالى.

نعم، قد مثَّل جمٌّ غفيرٌ من الفضلاء لـ(لام الجنس) بهذا المثال، إلَّا أنَّهم لم يُقيِّدوه بعدم الِالْتِفَات إلى ما صَدَق عليه من الأفراد، فَعُلِم أنَّ مُرادهم: المعنى الَّذي ذكرناه، وإنْ غَفَل عنه هذا القائل.

فإنْ قُلت: ما أَوْرَدْتَه على هذا القائل ليس إلَّا مناقشةً في المثال، وهي ممَّا لا يَليق لشأن مَنْ له حِصَّةٌ من الكلام؟

قُلتُ: نعم، إلَّا أنَّها مُتَضمِّنة لِمَا صَدَر عنه من الإهمال للمعنى الخامس الَّذي لا يَنَاله إلَّا مَنْ له كَعْب عال.

قوله: (مستحقَّةٌ لله تعالى، ومُخْتصَّةٌ له) الأوَّل: على تقدير كون اللَّام في (لله) للاستحقاق، والثَّاني: على تقدير كونها للاختصاص، وسيجيء تفصيلُه.

قوله: (وقيل: حمد الأولياء العارفين)؛ أي: العارفين بالله تعالى.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من بعض النسخ.

وقيل: حمدُ العلماء الرَّاسِخين، وقيل: هذا قول المُعْتَزِلَة.

وعلى الرَّابع: الفرد الغير المعيَّن مِن أفراد الحمد لله تعالى، وهذا غير مناسبٍ للمقام، كما لا يخفى.

خربوتي

وإنَّما يُقال: العارف بالله، ولا يُقال العالم بالله؛ لِمَا أنَّ العُرْفان يُستعمَل فيما يُدْرَك آثاره ولا يُدْرَك ذاته، والعلم فيما يُدْرَك ذاته، ومعرفتُه تعالى ليست بمعرفة ذاته، بلْ بمعرفة آثاره، ولأجل هذا يكون العرفان أعظمَ درجةً من العلم، فإنَّ التَّصديق إسناد هذه المحسوسات إلى موجودٍ واجب الوجود، أو مَعْلوم بالضَّرورة، وأمَّا تَصَوُّر حقيقة الواجب فأمرٌ فوق الطَّاقة البشريَّة، جعلنا الله من أهل ذلك العرفان، وأعاذنا عن الإنكار والطُّغْيان.

قوله: (حمد العلماء الرَّاسخين)؛ أي: الثَّابتين والمُتَمَكِّنين في العلم، وقد مدحهم الله تعالى في كتابه العزيز.

قوله: (وقيل: هذا قول المُعْتَزِلَة)؛ يعني: أنَّ كون اللَّام في (الحمد) للعهد الخارجيّ قالت به المُعْتَزِلَة؛ رعايةً لِمَا ذهبوا إليه من أنَّ أفعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى، فلا تكون جميع المحامد راجعةً إليه، وفيه نظر؛ لأنَّ المشهور أنَّ اللَّام في (الحمد) عند المُعْتَزِلَة للجنس، حتَّى قالوا في وجه اختيار الزَّمَخْشَرِيّ كونه للجنس: إنَّه مَبْنيٌّ على أنَّ أفعال العباد عندهم ليست مخلوقةً لله تعالى؛ لأنَّه كما أنَّ كونها للعهد الخارجيّ لا ينافي مذهبهم، كذلك كونها للجنس مع أنَّ الأصل كونها للجنس، كما ستعرف.

إلَّا أنْ يُقال: لا مجالَ لحمل اللَّام على الجنس عندهم؛ لأنَّ اختصاص الجنس يَسْتَلزم اختصاص جميع الأفراد استلزاماً ظاهراً؛ إذْ لو ثَبَت فردٌ من الحمد لغيره تعالى لكان جنسه ثابتاً في ضمنه، فلا يكون الجنس مختصًّا به تعالى.

قوله: (وهذا غير مناسبٍ للمقام ... إلخ)؛ يعني: أنَّ كون اللَّام للعهد الذِّهنيّ، بأنْ يُراد الفرد الغير المعيَّن من أفراد الحمد ممَّا لا يناسب مقام الحمد؛ لأنَّ الحمد عبارةٌ عن إظهار صفات الكمال للمولى المُتعال، والمعهود الذِّهنيّ مُبْهمٌ مُنافٍ لهذا الحال.

ثمَّ إنَّه قد ذَكَر بعض المحقِّقين: أنَّ اللَّام فيه للجنس لا غير؛ مُسْتَدلًّا بأنَّ الجنس ممَّا تدلُّ عليه اللَّام بدون استعانة القرائن، والاستغراق من مُوجبات القرائن، والعهد سواء كان خارجيًّا أو ذهنيًّا لا يُسَاعِده المَقام؛ لأنَّ المقام مقام اختصاص جميع أفراد الحمد لله تعالى، لا اختصاص الفرد الغير المُعيَّن والفرد الكامل الواحد، بادِّعاء أنَّ جميع ما عداه كالعدم بالنِّسبة إليه، فلم يبقَ لحمل اللَّام مجال إلَّا الجنس.

وإنَّما عَدَل عن الفِعليَّة؛ ليدلَّ على عُموم الحمد وثباتِه دون تجدُّدِه وحدوثه، كما تقرَّر في علم البَلاغة.

ثمَّ إنَّ الحمد مرفوعٌ بالابتدائيَّة، وخبره (لله) تعالى، ولا يَبعُد أنْ يكون صفة للجلالة المرفوعة، أو المجرورة؛ والمعنى: اسم الله الحامد والمحمود له تعالى، كما لا يخفى على المتفطِّن.

خربوتي

فبهذا ظهر أنَّ قصر الشَّارح عدم المناسبة على العهد الذِّهنيّ تقصير.

قوله: (وإنَّما عَدَل عن الفعليَّة ... إلخ)؛ يعني: أنَّ قوله: (الحمد لله) كان في الأصل جملة فعليَّة؛ أيْ: حمدت حمداً أو أحمد حمداً لله، فحُذف مع الفاعل، وأُقيم المَصْدر مُقامَه، وجعلت الجملة اسميَّة للدَّلالَة على عموم الحمد؛ أيْ: على دوامه وثباته، دون تجدُّده وحدوثه، وهذا كما قالوا في: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾.

فإنْ قُلتَ: (الحمد لله) جملة اسميَّة خبرها ظرفيَّة، والظَّرفيَّة فعليَّة تقديراً، ولذا جعلوا اختصار الفعليَّة مُقْتضياً لإيراد الظَّرفيَّة، مع أنَّهم صَرَّحوا بأنَّ الاسميَّة الَّتي خبرها ظرفيَّة فعليَّة تُفيد التَّجدُّد والحدوث أيضاً، فما الفائدة في العُدُول عن الجملة الفعليَّة إلى الاسميَّة الَّذي خبرها ظرفيَّة؟

قلتُ: نعم، لكنَّهم صَرَّحوا أيضاً بأنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُمۡ﴾ [البقرة: ١٤] يُفيد الدَّوام، وكذا نحو: سلامٌ عليكم، مع أنَّ الخبريَّة جملة ظرفيَّة، فالوَجه أنْ يُوفَّق بين هذين التَّصريحين بأنَّ الاسميَّة الَّتي خبرها ظرفيَّة إنَّما تُفيد التَّجدُّد والحدوث إذا لم يُوجَد داعٍ إلى الدَّوام والثَّبات، كالعُدول مثلاً، وأمَّا إذا وجد فيحمل على الدَّوام والثَّبات، كما ههنا، كذا ذكره بعضُ الفضلاء في تعليقاته على «شرح التلخيص»، فأحسن التَّأمُّل.

قوله: (ولا يبعد أنْ يكون صفة للجلالة ... إلخ)؛ يعني: لا يبعُد كلَّ البُعْد أنْ يكون (الحمد) ههنا صفة للجلالة المَرْفُوعة المُقَدَّرة؛ لِمَا أنَّ حذف الموصوف وإبقاء الصِّفة مُقامَه شائعٌ ذائع، فيكون مرفوعاً، أو للجلالة المجرورة في (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم) فيكون مجروراً.

ويَرِد عليه: أنَّ الحمد مصدر، وهو اسمُ معنى لا يُطْلق على الذَّات، فكيف يصحُّ توصيف الجلالة الدَّالَّة على الذَّات الواجب الوجود به، فأشار بقوله: (والمعنى اسم الله الحامد ... إلخ) إلى دَفْعِه، بأنَّ هذا إنَّما يَرِد لو أُريد بـ(الحمد) المعنى المصدريّ؛

(للهِ) ....

خربوتي

أعني: الحدث، وليس كذلك، بل يجوز أنْ يكون المصدر هنا:

بمعنى الفاعل، فيكون المعنى: اسم الله الحامد.

أو بمعنى المفعول، فيكون المعنى: اسم الله المحمود، لِمَا سنحقّقه من أنَّ المَصْدر يُستعمل على خمسة أوجه.

فعلى التَّقدير الأوَّل: يكون قوله: (لله) ظرفاً مُسْتقرًا خبراً عن الجلالة المُقدَّرة الَّتي هي مبتدأ في المعنى، بأنْ يُراد منها الاسم لا المُسمَّى، كما أشار إليه في تصوير المعنى، وإنْ كان المبتدأ بحسب الظَّاهر صفتها؛ أعني: الحمد، فالمعنى: اسم الله الحامد والمحمود كائنٌ لله تعالى.

وعلى الثَّاني: إمَّا أنْ يكون الظَّرف المُستقرُّ: صفةً للاسم، أو حالاً منه، أو خبراً لمبتدأ محذوف راجعٍ إليه، وهو الَّذي يُستفاد من سَوق كلامه، والمعنى: بسم الله الرَّحمن الرَّحيم الحامد الكائن لله، أو كائناً لله، أو هو لله.

وإمَّا أنْ يكون خبراً لمبتدأ محذوف راجعٍ إلى (الحمد) استخداماً، وتكون الجملة الاسميَّة استئنافيَّة، والمعنى: بسم الله الرَّحمن الرَّحيم الحامد هو؛ أيْ: الحمد كائن لله، هذا غايةُ ما تيسَّر لي في تَبْيين مُراد الشَّارح هنا.

وأنتَ خبير بأنَّ هذا احتمال بعيد لا يُقْدِم عليه عاقل فضلاً عن فاضل، ولم أرَ أحداً صرَّح بهذا أصلاً.

نعم، قد قرأ الحَسَنُ البَصْرِيُّ[1] - رحمه الله تعالى - بكسر الدَّال إتباعاً لكسرة اللَّام، على أنَّه لا معنى للإخبار عن اسم الله الحامد أو المحمود به بأنَّه كائنٌ له تعالى على التَّقدير الأوَّل، والوجه الثَّالث من التَّقدير الثَّاني، ولا لتوصيفه أيضاً بالكائن له تعالى، وتَقِييده بحال كونه له تعالى على الوجه الأوَّل والثَّاني منه؛ إذْ كلُّ ذلك تحصيل الحاصل، اللَّهم إلَّا أنْ يكون مَنَاط الفائدة قوله: (رَبِّ العَالَمِينَ) الواقع صِفة للجلالة في (لله).

وأمَّا ما يَرِد على الوجه الأوَّل من التَّقدير الثَّاني من أنَّه مُخالف للمشهور الَّذي هو

---

(١) الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد (٢١هـ - ١١٠هـ) تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمنه، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك، له كلمات سائرة، وكتاب في «فضائل مكة». انظر: «الأعلام» للزركلي (٢/ ٢٢٥).

اللَّام للاختِصاص أوِ الاستحقاق عند من لا يُفرِّق بينهما؛ أي: مختصٌّ أوْ مستحَقٌّ.

وأمَّا عند مَنْ يُفرِّق بينهما بأنَّ الأُولى تقع بين الذَّاتَين، كقولك: الجَنَّةُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالنَّارُ لِلْكَافِرِينَ، والثَّانية تقع بين الذَّات والصِّفة، كقولك: العِزَّةُ للهِ وَالأَمْرُ للهِ، ....

خربوتي

تقدير متعلَّق الظَّرف نَكِرة، فمدفوعٌ بأنَّ المحقِّقين قد جوَّزوا تقديره مُعرَّفاً لرعاية جانب المعنى، فتأمَّل في هذا المقام حتَّى تَطَّلِع على استحقاق الشَّارح للملام.

قوله: (اللَّام للاختصاص أوِ الاستحقاق عند مَنْ ... إلخ) فيه نظر؛ لأنَّ مَنْ لم يُفرِّق بينهما عمَّم الاختصاص للاستحقاق، حتَّى اختاره ابن هشام، ووجهه: بأنَّ فيه تقليلاً للاشتراك، على ما ذكره نور الدِّين صاحب «الهوادي». فقوله: (أو للاستحقاق) ممَّا لا وجه له.

قوله: (بأنَّ الأُولى تقع ... إلخ)؛ أيْ: اللَّام الَّتي للاختصاص.

قوله: (وَالنَّارُ لِلْكَافِرِينَ) جعل اللَّام فيه للاختصاص؛ لِمَا أنَّها واقعة بين الذَّاتين؛ أعني: النَّار والكافرين، لكنْ فيه بحث؛ إذْ قد ذكر صاحب «المغني»[1] أنَّها فيه للاستحقاق؛ لأنَّها وإنْ كانت واقعةً بين الذَّاتين في الظَّاهر، إلَّا أنَّها في الحقيقة بين الذَّات والصِّفة؛ لأنَّ التَّقدير: وعذاب النَّار للكافرين؛ كما لا يخفى.

وأمَّا ما قيل: من أنَّ جَعْل المثال الأوَّل من قسم الاختصاص، والثَّاني من قِسم الاستحقاق تَحكُّم، فإنَّه يُقدَّر في الأوَّل أيضاً: نعيم الجنَّة للمؤمنين، فيرجع إلى الاستحقاق، فذهولٌ عن دقائق الكلام؛ لأنَّ المثال الأوَّل معناه صحيح بدون تقدير شيء مع جعل اللَّام للاختصاص، فلا حاجةَ فيه إلى تقديرٍ أصلاً، والتَّقدير بدون الاحتياج ممَّا لا يرضى به إلَّا مَنْ في طبعه اعْوِجَاج، بخلاف الثَّاني؛ إذْ لا يصحُّ معناه بدون تقدير العذاب مع جعل اللَّام فيه للاختصاص؛ لأنَّ ذات النَّار المراد بها الجحيم غيرُ مختصَّة بالكافرين، بلْ فيها كثير من ملائكة العذاب، فالمختصُّ بهم عذابها؛ لأنَّ هؤلاء الملائكة لا يُعذَّبون فيها.

(١) ونص عبارته بعد كلام: ومنه: للكافرين النار؛ أي: عذابها. اهـ «مغني اللبيب» (١/ ٢٣٣).

فتكون للاستِحقاق لا للاختِصاص، فتأمَّل.

ثمَّ إنَّ اشتقاقَه قد مرَّ في «بسم الله»، لكنْ لمَّا أُدخل عليه اللَّام الجارَّة حُذفتْ همزة الوصل؛ لئلَّا يلتبسَ بالنَّفي، ولامُ لاه؛ لئلَّا يجتمعَ ثلاث لاماتٍ، وكذا كلُّ ما في أوَّله لام، ثمَّ أُدخل عليه الألف واللَّام، ثمَّ اللَّام الجارَّة؛ نحو: لِلَّحْم. ذكره في «الإمعان».

ولمَّا كان أعظم نِعمه تعالى وأظهرها وأشهرها وأعمُّها نفعاً لعباده جميعاً، كونَه ربًّا لِلعالَمين، وصفه بقوله: (رَبِّ العَالَمِينَ)؛ أيْ: مالكهم ومبلِّغهم إلى الكمال شيئاً فشيئاً، حيناً فحيناً.

خربوتي

قوله: (فتكون للاستحقاق لا للاختصاص ... إلخ) جواب (ما)؛ يعني: أنَّ اللَّام في (لله) تكون للاستحقاق لا غير عند مَنْ يفرِّق بينهما بما ذكر؛ لأنَّها واقعة بين الذَّات؛ أعني: الله تعالى، والصِّفة؛ أعني: الحمد.

وهنا بحث، وهو: أنَّه لا وجهَ للقطع بأنَّ اللَّام هنا للاستحقاق لا للاختصاص عند الفارق بينهما بما ذكر، كيف وإنَّها إنَّما تكون للاستحقاق عنده إذا جعل (الحمد) مبتدأ، و(لله) خبره؟

وأمَّا إذا جُعِل صفة للجلالة، كما جوَّزها الشَّارح، ففيه خدشة، ولعلَّ لهذا أَمَرَ بالتَّأمُّل، فتأمَّل.

قوله: (ولام لاه ... إلخ) عطف على همزة الوصل؛ أيْ: وحُذفت لامُ لاه؛ لئلَّا تجتمع ثلاث لامات: أحدها: لام لاه، وثانيها: لام التَّعريف، وثالثها: اللَّام الجارَّة.

ولا شكَّ أنَّ المراد من حذفها: الحذف من الخطِّ لا من النُّطق؛ لأنَّ اللَّام الثَّانية مشدَّدة، والحرف المشدَّدة مقدَّرة بحذفين، فحذفُها كحذف ألِف (لاه) خطًّا لا نُطقاً، كما قيل.

وأنتَ تعلم بأنَّ التَّعبير بالحذف ممَّا ليس له كثير حُسْن.

قوله: (وصفه) إشارةٌ إلى أنَّ (ربِّ العالمين) صفة للجلالة، كما هو المشهور على ما يأتي.

قوله: (أيْ: مالكهم ومبلِّغهم إلى الكمال) قال العلَّامة السَّيوطي[1] في «حاشية أنوار

---

(١) عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر محمد، أبو الفضل جلال الدين السّيوطي (٨٤٩هـ. ٩١١هـ) الطولوني =

قال الفاضل الكرماني في الرِّسالة[١]: الرَّب في الأصل مصدرٌ من: رَبَّ يَرُبُّه رَبًّا، فهو بمعنَى رَبَّبَ يَرَبِّبُ تَرْبِيَةً، أُبدلتِ الباء ياءً لِثِقَل التَّضْعيف، كما في[٢]: [من الرجز]

تَقَضِّيَ البَازِي [إذَا البَازِي كَسَرْ]

فيكون بمعنى التَّربِية، وهي تبليغُ الشَّيء إلى كمالِه شيئاً فشيئاً.

خربوتي

التنزيل»: الرَّبُّ يطلق لغةً: على المُربِّي، وعلى المالك، وعلى الخالق، وعلى السَّيِّد، والثَّابت، والمَعْبُود، والمُصْلِح. اهـ[٣]

فتفسير الشَّارح بقوله: (أَيْ: مالكهم) مبنيٌّ على اختيار المعنى الثَّاني.

وقوله: (مبلِّغهم إلى الكمال) إشارةٌ إلى المعنى الأوَّل؛ لِمَا سيذكره من أنَّ التَّربية تبليغ الشَّيء إلى الكمال شيئاً فشيئاً.

قوله: (كما في تَقَضِّيَ البَازِي) التَّقضُّض هنا بمعنى النُّزول.

قال الجوهري: لم يستعملوا من التَّقضُّض تَفَعَّلَ إلَّا مُبدَلاً؛ أَيْ: بتبديل الحرف الأخير ياء، فالأصل: تقضَّض، فاستثقلوا ثلاث ضادات، فأبدلوا من إحداهنَّ ياء، كما قالوا: تَظَنَّى من الظَّنِّ[٤].

فكان تَقَضْض، فاجتمع المثلان، فأُدغمت الأُولى في الثَّانية.

قوله: (فيكون بمعنى التَّربية)؛ يعني: أنَّ الرَّبَّ يكون على هذا بمعنى التَّربية.

= الشافعي، من الأئمة المكثرين من التصنيف، قيل: عدد مصنفاته بلغ ٧٢٥ منها: «الإتقان في علوم القرآن»، و«الأشباه والنظائر» في النحو. «الضوء اللامع» للشمس السخاوي (٤/ ٦٥).

(١) «رسالة البسملة الكبرى» (مخطوط).

(٢) قبله:

دَانَـى جَـنَـاحَـيْـهِ مِـنَ الـطُّـورِ فَـمَـرْ

التخريج: قائله العجاج في «ديوانه» (١/ ٤٢)، «شرح المفصل» لابن يعيش (١٠/ ٢٥).

الشاهد: قوله: (تقضي)، حيث أبدلت الياء من (الضاد)، والأصل: (تقضض).

(٣) «نواهد الأبكار وشوارد الأفكار» (١/ ٢٧٤) بتصرف.

(٤) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٣/ ١١٠٢) بتصرف.

فالمصدر اسم معنى لا يُطْلَق على الذَّات إلَّا لقصد المبالغة؛ مثل: رَجُلٌ عَدْلٌ؛ أَيْ: عادلٌ.

وقيل: إنَّه صفةٌ مشبَّهةٌ من فعلٍ متعدٍّ أُخِذ منه بعد جَعْلِه لازماً بنقله إلى (فَعُل) بضم العين، ثمَّ سُمِّي به المالك؛ لأنَّه يَحفظ ما يملكه ويُرَبِّيه.

خربوتي

قوله: (فالمصدر اسم معنى لا يُطْلق ... إلخ)؛ يعني: أنَّ الرَّبَّ إذا كان على هذا بمعنى التَّربية يكون مصدراً، مع أنَّ المصدر اسم معنى لا يُطلَق على الذَّات من غير تأويل إلَّا لقصد المبالغة، فيكون إطلاقه هنا عليه تعالى من قَبيل المبالغة، هذا إذا لم يقدَّر مضاف، وأمَّا إذا قُدِّر فيصحُّ إطلاقُه مثل: ذي ربّ، لكنْ يَفُوت حينئذ معنى المبالغة.

وممَّا يجب أنْ يُعلَم أنَّهم اختلفوا في تفسير اسم المعنى واسمِ العين؟

قال الفاضل الأَبْهَرِيّ[1] في «حاشية مختصر المنتهى»: اسم المعنى: ما دلَّ على معنى لا يقوم بنفسه؛ كالمصدر، واسم العين: ما دلَّ على ما يقوم بنفسه؛ كرجل، ودار.

فإنْ أردتَ التَّفصيل فارجع إلى المُطوَّلات.

قوله: (وقيل: إنَّه صفةٌ مشبَّهةٌ ... إلخ)؛ أَيِ: الرَّبُّ، حيث وقع في بعض التَّفاسير: أنَّ الرَّبَّ صفة من رَبَّهُ بمعنى ربَّاه تَربية، ثمَّ سمِّي به المالك، وانسلخ عن الوصفيَّة، وصار كالاسم الشَّبيه بالصِّفة؛ كالكاتِب، والإله.

والدَّليل على كونه صفةً: لحوقُ التَّاء به في المؤنَّث، كما في حديث من أشراط السَّاعة: «وَأَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا»[2] في بعض الروايات، كما سيجيء.

قوله: (ثمَّ سُمِّي به المالك)؛ أَيْ: نُقِل إليه بعد ما كان مصدراً بمعنى التَّربية، أو صفة مشبَّهة بمعنى المُربِّي، والقصر على الثَّاني تقصير، وذلك النَّقل والتَّسمية؛ لكون تبليغ الشَّيء إلى كماله من شأن المالك.

قوله: (لأنَّه يحفظ ما يملكه ... إلخ) بيانٌ للمناسبة بين المنقول إليه والمنقول عنه.

وقوله: (ويُرَبِّيه) معطوف على (يحفظ)، أو (يملك).

(١) سيف الدين أحمد الأبهري (.... ـ ٨٠٠هـ)، له: حاشية على «شرح العضد على مختصر المنتهى».

(٢) مسلم (٨)، أبو داود (٤٦٩٥)، الترمذي (٢٦١٠)، النسائي (٤٩٩٠)، ابن ماجه (٦٢)، «مسند أحمد» (٣٦٧).

وقيل: مصدر بمعنى الفاعل.

ثمَّ إنَّه يجيء:

بمعنى السَّيِّد، كقوله تعالى: ﴿اذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢]؛ أيْ: سيِّدِك.

وبمعنى الصَّاحب؛ كقوله تعالى: ﴿مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣]؛ أيْ: إنَّه صاحبي.

وبمعنى: المولى، كقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «وَأَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّهَا»(١)، وفي بعض الرِّوايات: «رَبَّتَهَا»؛ أيْ: مَوْلاها ومَوْلاتها.

خربوتي

قيل: وفي هذا إشارة إلى أنَّ معنى الحفظ معتبر في أصل معناه؛ إذْ لا يُتصوَّر التَّبليغ إلى الكمال بدونه، لكنْ في كونه جزأً مِّن معناه نظر، وردَّ: بأنَّ الحفظ من جملة التَّربية، بلْ تبليغ الشَّيء إلى كماله مُسْتَلزم لحفظه، فلا خفاءَ في كون معنى الحفظ جزأً لمعنى الرَّبِّ بحسَب الأصل. اهـ(٢)

قوله: (وقيل: مصدر بمعنى الفاعل)؛ أيْ: رابٌّ.

قال المولى شهاب في «حاشية أنوار التنزيل»: الظَّاهر أنَّه من مبالغة اسم الفاعل، أو هو اسم فاعل، وأصله (رابٌّ) فخفِّف، وكلام ابن مالك في التَّصريف يشهد له، ويؤيده قوله: (ربِّ العالمين) فإنَّه متعدٍّ مضاف إلى المفعول، والصِّفة المشبَّهة تُضاف للفاعل. اهـ(٣) تأمَّل.

قوله: («وَأَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّهَا»)؛ أَيْ: ومن أشراط السَّاعة: أنْ تَلد الأمة ربَّها؛ أيْ: مولاها. رواه أبو هريرة رضي الله عنه.

قال القَسْطَلَّانِي في شرح هذا الحديث الشَّريف: لأنَّ ولدها من سيِّدها يُنزل منزلة سيِّدها؛ لِمَصير مال الإنسان إلى ولده غالباً. اهـ(٤)

---

(١) «مسند أحمد» (١٥/ ٦٥)، «سنن الدارقطني» (٤/ ٣٨٠).

(٢) حاشية الشهاب «عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي» (١/ ٨٩).

(٣) حاشية الشهاب «عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي» (١/ ٨٩).

(٤) «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» (٤/ ٣١١).

والرَّبُّ لا يُطْلق على غيره تعالى إلَّا مُقيَّداً بالإضافة، كقوله تعالى: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥٠]، وكقولهم: رَبُّ الدَّارِ وَرَبُّ البَعِيرِ.

قالوا: لم يُسمَع إطلاق لفظ الرَّبِّ مُجرَّداً عن الإضافة على غيره تعالى في الإسلام، وسُمِع في الجاهليَّة نادراً اعتِماداً على ظهور القرينة. انتهى كلامُه[١].

خربوتي

قوله: (والرَّبُّ لا يُطْلَق على غيره تعالى إلَّا مُقيَّداً ... إلخ)؛ يعني: أنَّ الرَّبَّ مطلقاً سواء كان بمعنى السَّيِّد أو المالك لا يُطلق على غيره تعالى حقيقةً إلَّا مُقيَّداً بالإضافة، ونحوها ممَّا يدلُّ على ربوبيَّة خاصَّة، فقوله تعالى: ﴿ٱرۡجِعۡ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥٠]، مثالٌ لِمَا هو بمعنى السَّيِّد، وقوله: (وكقولهم: رَبُّ الدَّارِ وَرَبُّ البَعِيرِ) مثالٌ لِمَا هو بمعنى المالك، وإشارةٌ إلى ما هو في «المصباح» من أنَّ: الرَّبُّ يطلق على الله تبارك وتعالى مُعرَّفاً بالألف واللَّام ومُضافاً، ويُطلَق على مالك الشَّيء الَّذي لا يَعْقِل مُضافاً إليه، فيقال: رَبُّ الدَّيْنِ، وَرَبُّ المَالِ. اهـ[٢]

وهنا بحثٌ سَتَطَّلِع عليه.

قوله: (قالوا: لم يُسمع إطلاق لفظ الرَّبِّ ... إلخ) هذا إذا كان بمعنى المالك، وأمَّا إذا كان بمعنى السَّيِّد فربما جاء باللَّام عوضاً عن الإضافة.

واعلم أنَّ التَّحقيق في هذا المقام ما ذكره بعض الأفاضل في حواشيه على «أنوار التنزيل» من أنَّ حاصل ما قالوه: أنَّه إذا كان بمعنى المالك لا يُطلق على غيره تعالى إلَّا مُقيَّداً بإضافة، وما هو بمعناها؛ لأنَّ المالك الحقيقي هو الله تعالى، والملك المطلق له، ولو كان بمعنى غير المالك جاز مع القرينة إطلاقه على غيره تعالى، وكذا إذا أُضيف، وكذا إذا كانت اللَّام عوضاً عن الإضافة، كما ذكرنا[٣].

قوله: (اعتماداً على ظهور القرينة)؛ أيْ: إنَّما وقع ذلك الإطلاق في الجاهليَّة؛ اعتماداً على ظهور قرينة تدلُّ على ربوبيَّةٍ مخصوصة.

---

(١) أي: كلام الفاضل الكرماني في «رسالة البسملة الكبرى».

(٢) «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» (٨١).

(٣) حاشية الشهاب «عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي» (١/ ٨٩).

والعَالَم: اسمٌ لِما يُعلَم به، كالخَاتَم اسمٌ لما يُختَم به، والقَالَب اسمٌ لما يُقلَب به، ثمَّ كَثُر استعماله فيما يُعلَم به الصَّانع، وهو ما سواه تعالى ....

خربوتي

قوله: (والعَالَم: اسمٌ لِما يُعلَم به ... إلخ)؛ أيْ: يقع العلم به ويحصل، أعمّ ممَّا يُعلم به ... إلخ؛ أيْ: يُعلَم به الصَّانع أو غيره، وهو اسم آلة مشتقَّة من العِلم، كالخَاتَم من الختم، لكنَّه غير مُطَّرد، ولذا لم يُذكَر في علم التَّصريف.

والقالَب - بفتح اللَّام ويجوز كسرها-: آلة معروفة تُفَرَّغ فيها الجواهر المُذابة، وهو في الأصل غير عربيّ بل معرَّب (كالب)، كما في بعض كُتب اللُّغة.

قوله: (ثمَّ كَثُر استعماله فيما ... إلخ)؛ يعني: أنَّ العالم كان اسماً لمفهوم ما يُعلَم به الخالق تعالى بالغَلَبة؛ لأنَّ المراد بالصَّانع هو الله تعالى.

واعترض عليه بأنَّه: اشتهر عند المتكلِّمين إطلاقُ الصَّانع عليه تعالى، لكنَّه لم يَرِد استعماله في الشَّرع، وأسماؤه تعالى توقيفيَّة؟

وأُجيب عنه: بأنَّ إطلاق الصَّانع عليه تعالى قد ورد في حديث صحيح رواه الحاكم والبَيْهَقِيُّ[1] عن حذيفة رضي الله عنه، ولفظه: «إِنَّ اللَّهَ صَانِعٌ كُلَّ صَانِعٍ وَصَنْعَتَهُ»[2]، وأيضاً روى الطَّبَرَانِيُّ[3] في حديث آخر: «اتَّقُوا اللهَ فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فَاتِحٌ لَكُمْ وصَانِعٌ»[4].

قوله: (وهو ما سواه تعالى ... إلخ) لمَّا فُهِم من كلامه أنَّ العالم اسم جنس غُلب

---

(١) أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر (٣٨٤هـ - ٤٥٨هـ)، من أئمة الحديث، قال إمام الحرمين: ما من شافعي إلا وللشافعي فضل عليه غير البيهقي، فإن له المنة والفضل على الشافعي؛ لكثرة تصانيفه في نصرة مذهبه وبسط موجزه وتأييد آرائه، صنف زهاء ألف جزء، منها: «السنن الكبرى»، و«الأسماء والصفات». انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ١١٦).

(٢) «المستدرك على الصحيحين» (١/ ٨٥)، «الأسماء والصفات» (١/ ص٧٥)، «الجامع لشعب الإيمان» للبيهقي (١٨٧).

(٣) سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (٢٦٠هـ - ٣٦٠هـ) أبو القاسم: من كبار المحدثين، له ثلاثة معاجم في الحديث منها: «المعجم الصغير» رتب فيه أسماء المشايخ على الحروف، وله: كتب في التفسير، و«الأوائل»، و«دلائل النبوة»، وغير ذلك. انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ١٢١).

(٤) «المستدرك على الصحيحين» (٣/ ٣٨٣)، «المعجم الكبير» للطبراني (٤/ ٦٥) برقم: ٣٦٤٨.

من الجواهر والأعراض؛ لأنَّهما تدلَّان على وجوده تعالى.

فإنْ قيل: لم جَمَعه مَعَ أنَّه يَشْمَل القليل والكثير؛ لأنه اسم جِنْسٍ يَشْمَلُهُما؟

خربوتي

فيما يُعلَم به الصَّانع سواء كان من ذَوي العِلم أو لا، فسَّره بقوله: (وهو ما سواه ... إلخ)، ولمَّا توهِّم من ظاهر هذا التَّفسير أنَّه اسم لمجموع ما سِواه تعالى بحيث لا يُطلَق على أنواعه وأجناسه، قالوا: إنَّ المراد به القدر المشترك من أجناس ما سواه تعالى؛ فإنَّه يُطلق على كلِّ جنس ممَّا يُعلَم به الخالق؛ أعني: غيره تعالى، كما يُطلَق أيضاً على جِنسين منه فصاعداً، فيقال: عالم الملك، وعالم الإنس، وعالم الجِنّ، وعالم الأفلاك إلى غير ذلك، ويطلق على مجموعها أيضاً؛ لأنَّ مجموعها فرد من جملة ما يُعلَم به الصَّانع، فيطلق عليه إطلاقَ الكلِّيّ على جزئياته، فالعالَم على هذا مشترك بين المجموع وما تحتَه من الأجناس والأنواع والأصناف، ولا يُطلَق على فرد، كزيد مثلاً وليس اسماً للمجموع فقط، بحيث لا يكونُ له أفراد، بلْ أجزاء فيَمتنع جمعه.

وقوله: (من الجواهر والأعراض) بيانٌ لِمَا سوى الله.

قيل: وهذا البيان لإخراج صفاته تعالى، فإنَّها ممَّا سوى الله؛ أيْ: ذاته، مع أنَّها ليست داخلة في العالم ... إلخ.

وليس بشيء؛ لأنَّ صفاته تعالى ليست عينَه ولا غيره عندنا، فليست داخلةً في أصل التَّفسير، فهذا مجرَّد بيان كما لا يخفى.

ثمَّ إنَّ الجوهر: ما يَقوم بذاته، والعَرَض: ما لا يقوم بذاته، كما تقرَّر في محلِّه.

قوله: (لأنَّهما تدلَّان على وجوده تعالى) لمَّا فسَّر العالم الَّذي غلب فيما يُعلَم به الصَّانع بقوله: (وهو ما سواه تعالى)، ثمَّ بيَّنه بقوله: (من الجواهر والأعراض)، فُهِم منه أنَّ الجواهر والأعراض ممَّا يُعلَم به الصَّانع تعالى، فأثبتَه بقوله: (لأنَّهما تدلَّان ... إلخ)؛ يعني: أنَّ الجواهر والأعراض تدلَّان على وجوده تعالى؛ لأنَّهما ممكنان مُفتقِران إلى مؤثِّر واجبٍ لذاته، وذلك المؤثِّر هو الله تعالى، فهما ممَّا يُعلَم به الصَّانع.

فليُطلب تفصيلُ المقام من عِلم الكلام.

قوله: (فإنْ قيل: لم جَمَعَه ... إلخ) حاصل السُّؤال استفسار عن إيراد المصنِّف (العالمين) بِصيغة الجمع، مع أنَّ العالم اسمُ جنس يَشمل القليل والكثير؛ لأنَّه ممَّا وُضع لأنْ يقعَ على شيء وعلى ما يشابهه، كـ(رجل) فإنَّه موضوع لكلِّ فرد خارجيّ على سبيل البدل من غير اعتِبار تعيُّنِه، والإفراد هو الأصل وهو مع اللَّام ربَّما يكون أشمل.

قُلنا: إنَّما جَمَعه توضيحاً لِشُموله ما تحته من الأجناس المختلِفة.

فإنْ قُلتَ: لم جَمَعَه بـ (الواو والنُّون) مع أنَّ الاسم إنَّما يُجْمَع بـ (الواو

خربوتي

قوله: (قُلنا: إنَّما جَمَعَه ... إلخ)؛ يعني: نعم إنَّ (العالم) المفرد أيضاً يُفيد الشُّمول، لكنَّه لا يفيد الشُّمول الواضح لِمَا تحته من الأجناس المختلفة، بخلاف ما لو جُمِع؛ لأنَّه يُفيد ذلك الشُّمول واضحاً لا خفاء فيه.

وممَّا يجب أنْ يُعْلم أنَّه قال صاحب «الكشَّاف»: فإنْ قُلتَ: لِمَ جُمِع؟ قلت: ليشملَ كلَّ جنس ممَّا سُمِّي به. اهـ[1].

فذُكِر في بعض حواشيه: أنَّ توجيهَ الجواب أنَّه لو أُفرد ربما يتبادر إلى الفهم أنَّه إشارة إلى هذا العالم المُشاهَد بشهادة العرف، أو إلى الجنس والحقيقة؛ لظهوره عند عدم العهد، فجُمِع ليشمل كلَّ جنس سُمِّي بالعالم؛ لأنَّه لا عهدَ، وفي الجمع إشارةٌ إلى أنَّ القصد إلى الأفراد دون الحقيقة، وما زعموه من أنَّ اللَّام تبطل الجمعيَّة إنَّما هو من حيثُ لا عهدَ ولا استغراق.

وقرَّر بعضهم وجه آخَر حيث قال: حاصلُ الجواب أنَّه لو أُفْرِد ما دلَّ على أجناس مختلفة تشملها الرُّبوبيَّة، فجُمع ليدلَّ على ذلك، كالطَّهارات؛ إذْ معناه أنَّه موضوع للأجناس، فدلَّ جمعه على عموم الأجناس، بخلاف ما لو أُفرِد فإنَّه ربَّما يكون لِعُموم أفراد جنس واحد.

وردَّه المولى شِهاب: بأنَّه إنَّما يتمُّ إذا صحَّ إطلاق العالم على فردٍ كزيد. اهـ[2].

والظَّاهر من كلام الشَّارح اختيارُ التَّقرير الثَّاني على وجهٍ لا يَرِد عليه ما أورده المولى المذكور؛ لأنَّ خُلَاصة ما ذكَره: أنَّ الإفراد وإنْ دلَّ على أجناس مختلفة أيضاً، لكنْ دلالتُه عليها ليست كدلالة صيغة الجمع الواضحة، فجُمع العالم هنا ليدلَّ عليها دلالةً واضحة، لا أنَّه لو أُفرد لا يدلُّ على أجناس مختلفة بأنْ يكون لِعُموم أفراد جنس واحد حتَّى يَرِدَ ذلك.

قوله: (فإنْ قلتَ: لم جَمَعَه بـ«الواو والنُّون» ... إلخ)؛ يعني: أنَّ هذا الجمع مخصوص بما هو صفة، أو عَلَمٌ لمذكَّر عاقل بشروطه المذكورة في المُطوَّلات.

---

(١) «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» للزمخشري (١/ ١١٥).

(٢) حاشية الشهاب «عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي» (١/ ٩٢).

والنُّون) إذا كان صفةً للعقلاء، أو كان في حكمِها، وهو أعلام العُقَلاء، وأنَّ العالم ليس بصفةٍ، فضلاً عن كونه صفةً للعُقَلاء؟

قُلنَا: إنَّ العالم اسمٌ، لكنَّه يُماثل الصِّفة من جهة كونِه موضوعاً للذَّات مع

خربوتي

وقد جُمِع هنا عالم بهذا الجمع مع عدم استيفاء شروطه، فإنَّه اسم لا صفة، ولا علم، وشامل لغير العقلاء، فكيف يصحُّ جمعه بهذا الجمع؟

وإنَّما قال: (بالواو والنُّون) مع أنَّ الأوفق أنْ يقولَ: بالياء والنُّون؛ اعتباراً بأوَّل أحوالها وأشرفِها.

قوله: (وهو أعلام العقلاء)؛ أيِ: الاسم الَّذي كان في حُكم الصِّفة أعلام العقلاء، وذلك لأنَّها تُأوَّل بمسمًّى به.

قوله: (وأنَّ العالم ليس بصفة . . . إلخ)؛ يعني: أنَّ الشَّرطين من شروط هذا الجمع هنا مُنْتَفِيان: أمَّا الأوَّل؛ فلأنَّه اسم صفة، وأمَّا الثَّاني؛ فلأنَّه شامل لغير العقلاء، وأمَّا عدم كونه عَلَماً فظاهر مُسْتغنٍ عن البيان، ولذا لم يتعرَّض له.

ثمَّ إنَّ قوله: (فضلاً) منصوب على المصدريَّة لفعل محذوف وجوباً سماعيًّا.

وهي كلمة تُورَد بعد نفي صريح؛ نحو: فُلَانٌ لَا يَنْظُرْ إِلَى الفَقِيرِ فَضْلاً عَنْ أَنْ يُعْطِيَهُ، أو مؤوَّل؛ نحو: فُلَانٌ يُعْرِضُ عَنِ الفَقِيرِ فَضْلاً عَنْ أَنْ يُعْطِيَهُ، فإنَّه في معنى: لا يلتفت إلى الفقير، والمقصود منه الدَّلالة على أنَّ ما بعده أَوْلى بالنَّفي ممَّا قبله، لكنْ قد استصعب على كثير من الفضلاء وجهُ استفادة هذا المقصد، فذكروا في حلِّه وجوهاً لا يَسع كتابنا هذا بنقلها، فإنْ قنعتَ بما ذكره الفاضل العصام، فاستمع الكلام حيث قال في شرحه على «الكافية»: الفضل ضدّ النَّقص على ما في كتب اللُّغة، والضَّمير في (فضل) راجع إلى المنفي، فيكون معنى المثال المذكور: فضل النَّظر في الوقوع على العطاء فضلاً، وحينئذ يَلزم من نفي النَّظر نفيُه بالطَّريق الأَوْلى. اهـ

ومعنى عبارة الشَّارح على هذا: فضل كون العالم صفة في الوقوع على كونه صفة للعقلاء فضلاً، فيلزم من نفي كونِه صفةً نفيُ كونه صفة للعقلاء بالطَّريق الأَوْلى.

قوله: (قُلنا: إنَّ العالم اسمٌ، لكنَّه . . . إلخ) خلاصة الجواب: أنَّ شروط هذا الجمع بأسرها موجودة ههنا، فيصحُّ جمعه بهذا الجمع، وذلك لأنَّ (العالم) وإنْ لم يكن صفة حقيقة، لكنَّه يُشابهها من جهة أنَّ فيه دلالةً على معنى زائد على الذَّات، كالصِّفات،

ملاحظةِ معنًى قائم به، وهو كونُه بحيث يُعلَم به الصَّانع، وغُلِّب العقلاء؛ لِشَرفهم وفضلِهم على غير العُقلاء من أجناس العالم، كما يُجمع أوصافُ العقلاء المختصَّة بهم، فتأمَّل.

وقيل: العالم اسمٌ لِذوي العِلْم ....

خربوتي

وهو كونه بحيث يُعلَم به الصَّانع؛ لأنَّه معنى زائد على الذَّات، بخلاف لفظ الإنسان مثلاً فإنَّه لا دلالة فيه على ذلك أصلاً، وإنْ كان مدلوله يُعلَم به، وهذا القدر يكفي في وجود الشَّرط الأوَّل من الشَّرطين اللَّذين نفاهما السَّائل.

وأشار إلى إثبات الشَّرط الثَّاني منهما بقوله: (وغُلِّب العقلاء ... إلخ)؛ يعني: أنَّ العالم وإنْ كان شاملاً للعقلاء وغيرهم، إلَّا أنَّ العقلاء؛ لشرفهم وفضلهم غُلِّب على غيرهم، ونُزِّل غيرهم منزلة المعدوم، فكان العالم كأنه من أوصاف العقلاء المختصَّة بهم، فجُمِع بالجمع الَّذي يجمع به أوصاف العقلاء، وهذا كافٍ في وجود الشَّرط الثَّاني منهما.

فقوله: (كما يُجمع أوصاف ... إلخ) متعلِّق بمقدَّر؛ أيْ: فجمع العالم بهذا الجمع، كما يجمع ... إلخ.

قوله: (فتأمَّل) لعلَّ وجهه أنَّ ههنا نظراً:

أمَّا أولاً: فلأنَّ ما ذكره من كون العالم مماثلاً للصِّفة ممَّا لا يظهر؛ لأنَّ ما ذكره سابقاً من قوله: (اسم لما يُعلَم به)، وتمثيله السَّابق بقوله: (كالخَاتَم اسمٌ لما يُختَم به ... إلخ) صريحٌ في أنَّه اسم آلة، كما نبَّهناك عليه هناك، وهي لا تُماثل الصِّفة أصلاً.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّه لو سُلِّم صحَّة إيراد هذا الجمع هنا، فلا يُناسب المقام ذلك؛ لأنَّه جمع قِلَّة، والظَّاهر مُستدعٍ لإتيان جمع الكَثْرة، إلَّا أنْ يُقالَ: أورده تنبيهاً على أنَّهم وإنْ كَثروا في الظَّاهر، لكنَّهم قليلُون في جَنب عظمته تعالى.

قوله: (العالم اسمٌ لِذوي العِلْم ... إلخ)؛ يعني: أنَّه لِلقَدر المشترك بين أجناس ذوي العِلْم وبين مجموعها، فيُطلق على كلِّ جنس من تلك الأجناس وعلى مجموعِها.

وإنَّما أَخَّر هذا الوجه وصدَّره بـ(قيل) الَّذي يدلُّ على الضَّعْف، مع أنَّ هذا الوجه ممَّا قدَّمه الزَّمَخْشَرِيّ على الوجه الأوَّل واختاره؛ لِمَا أنَّ الوجه الأوَّل أدخل في المدح، ولِمَا يَرِد على هذا الوجه من أنَّه: إنْ قيل: إنَّه حقيقة فقد خالف اللُّغة، وإنْ قيل: إنَّه مجاز لم يُفِد فائدته.

من الملائكة والإنس والجنّ، فيُطلَق على كلّ جنسٍ منها، وعلى مجموعِها، لا على فردٍ من أفرادها، فيقال: عالَم الملائكة، وعالم الإنس، وعالم الجنّ، وعالَم كلٌّ منها، ولا يقال: عالَم عمرو ونحوه، فيُطلق العالَم لِغيرهم من الحيوانات والجمادات على سَبيل الاستتباع.

هذا، ثمَّ إنَّ (ربّ العالمين) بالجرِّ صفةٌ للجلالة عند الجمهورِ، ....

خربوتي

وأمَّا ما قيل: إنَّه إنَّما مرَّضه؛ لأنَّ هذه الصِّيغة - أيْ: صيغة الفاعل - لم تستعمل إلَّا فيما يكون آلة بين الفاعل والمفعول كالخاتم والقالب، ولم يُوجَد استعماله في نفس العالم؛ إذْ لم يُسْمَع: ناصَر وضارَب بالفتح، فليس بشيء؛ لأنَّ مَنْ يُرَجِّحه كالزَّمَخْشَرِيِّ لم يُرِد ذلك، كما بيَّنه شُرَّاحه، فإنْ توهَّمه هذا القائل من قوله: (لِذوي العِلْم) فوهمٌ على وهم؛ إذْ لا يلزم من كون معناه ذوي العِلم كونُه اسمَ فاعل، كما حقَّقه المولى الشِّهاب[1].

وقوله: (من الملائكة ... إلخ) بيان لذوي العلم.

قوله: (على سبيل الاستتباع)؛ أيْ: بتبعيَّة غير ذوي العِلْم لهم بدون أنْ يكون غيرهم مقصوداً أصليًّا باللَّفظ، حتَّى إنَّه لا يكون مُستعمَلاً فيه، فلا يتَّصف بكونِه حقيقةً أو مجازاً بالنَّظر إليه، فتدلُّ ربوبيَّته تعالى لهم على ربوبيَّته لغيرهم على سبيل التبعيَّة، كدلالة قولِك: جَاءَ السُّلْطَانُ على مجيء أتباعِه وجُندِه.

قوله: (هذا)؛ أي: الأمر هذا، أو خُذْ هذا، أو (ها): اسم فعل بمعنى خذ و(ذا) مفعوله، وهذا وإنِ استغنى عن التَّقدير بعيدٌ، مع مخالفته الرَّسم.

قوله: (ثمَّ إنَّ (ربّ العالمين) ... إلخ) لمَّا فرغ من بيان معنى (الرَّبّ) و(العالمين)، وتصحيح إيرادهما ههنا، أراد أنْ يبيِّنَ إعرابهما، فقال: (ثمَّ إنَّ ربّ ... إلخ).

وقدَّم من مُحتملات إعراب (ربّ) كونَه صفة للجلالة؛ لِمَا أنَّه الظَّاهر، وهو على تقدير كونه صفة مشبَّهة أو مصدراً بمعنى: الفاعل، أو مبالغة اسم الفاعل، أو مخفَّف (رابّ)، كما ذكرنا سابقاً.

وأمَّا على تقدير كونِه مصدراً بمعناه، فلِمَا سبق من أنَّه يجوز أنْ يكون بهذا المعنى

(١) انظر: حاشية الشهاب «عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي» (١/ ٩٣).

أو بدلٌ منه.

ويمكنُ:

أنْ يكونَ مرفوعاً على أنَّه خبر المبتدأ المحذوف؛ أي: هو ربُّ العالمين، والجملةُ استئنافيَّةٌ أو صفةٌ للجلالة.

وأنْ يكون منصوباً على المَدْح، أو على أنَّه منادًى مضاف، أو أنَّه مفعولٌ لـ (فعلٍ مقدَّرٍ) يدلُّ عليه لفظُ الحمد، تقديره: نحمدُ ربَّ العالمين، أو لـ (أعني)؛ أي: أعني ربَّ العالمين.

وأمَّا كونه منصوباً بلفظ الحمد، فضعيفٌ؛ لأنَّ عمل المصدر المُحَلَّى باللَّام

خربوتي

صفة للجلالة بلا مضافٍ للمبالغة؛ كما في: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ، أو بتقديره؛ أيْ: ذِي رَبّ وتربيةٍ، لكنَّه يفوت حينئذٍ معنى المبالغة، فبهذا ظهر أنَّ كونه صفةً يجوز على جميع الاحتمالات، فهذا وجهٌ آخَر للتَّقديم.

قوله: (أو بدل منه) هذا على تقدير عدمِ كونه مصدراً بمعناه.

قوله: (ويمكن أنْ يكون ... إلخ) أشار بهذا العنوان إلى أنَّ الاحتمالاتِ الَّتي يذكرها بعدُ واهية؛ لاحتياجِها إلى تقديرٍ وتكلُّف.

ثمَّ إنَّ هذا الاحتمال على تقدير عدم كونِه مصدراً بمعناه ظاهر، وعلى تقديره مبنيّ على الوَجْه الَّذي ذكرناه آنفاً مِن قصد المبالغة، أو تقديرِ المضاف.

قوله: (وأنْ يكون منصوباً على المَدْح)؛ أيْ: ويمكن أنْ يكون الـ(ربّ) منصوباً على المَدْح، بأنْ يكون التَّقدير: أَمْدَحُ رَبَّ العَالَمِينَ، وهذا الاحتمال وما بعده مبنيٌّ أيضاً على تقدير عدم كونه مصدراً بمعناه.

قوله: (أو لـ(أعني))؛ أيْ: على أنَّه مفعول (أعني) المقدَّر، وفيه: أنَّه نصَّ ابن مالك في «شرح العمدة» على: أنَّ المنعوت إذا كان متعيِّناً لا يُقدَّر (أعني)، بلْ (أذكر)[1].

قوله: (لأنَّ عمل المصدر المُحَلَّى باللَّام ... إلخ)، ولأنَّه يلزم الفصل بين العامل ومعموله بالخبر، وهو أجنبي كما قِيل.

---

(١) «شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ» لابن مالك (٥٤٦).

قليلٌ، بلْ لا يُوجَد في الكلام إلَّا بالواسطة، كقوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [النساء: ١٤٨].

وهذه الصُّوَر للرَّبِّ، و(العالمين) مجرورٌ بالإضافة.

ويجوز أنْ يكون ماضياً، و(العالمين) مفعولاً له، والجملة صفةٌ أو استئنافيَّةٌ؛ نَحْويًا كان أو معانيًا.

خربوتي

والتَّحقيق أنَّ فيما ذكره الشَّارح وفيما ذكرنا اختلافٌ بين النُّحاة:

أمَّا في الأوَّل: فلأنَّ منهم مَنْ أجاز إعمالَ المصدر معرَّفاً باللَّام مطلقاً، وهو مذهب سِيبَوَيْهِ، ومنهم مَنْ مَنَعه مطلقاً، وهو مذهب الكوفيِّين، ومنهم مَنْ جوَّزه على قُبح، وهو مذهب الفَارِسِيّ وبعض البصريِّين.

وأمَّا في الثَّاني: فلأنَّ منهم مَنْ جوَّز إعماله مع الفصل مُطلقاً؛ سواءٌ كان بأجنبي أو لا؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٨، ٩] الآية؛ لتعلُّق (يومَ) بـ(رجعه)، ومنهم مَنْ منعه، وهم يُقدِّرون عاملاً في هذه الآية.

قوله: (وهذه الصُّور للرَّبِّ، ... إلخ)؛ يعني: ما ذكرناه من محتملات الإعراب إنَّما هو لـ(ربّ) فقط، وأمَّا إعراب (العالمين) فالجرُّ بالإضافة؛ أيْ: بكونه مضافاً إليه لـ(ربّ).

وفي إعراب (ربّ) صُوَر أُخَر تركناها خوفَ الملال.

قوله: (ويجوز أنْ يكون ماضياً ... إلخ)؛ أيْ: ويجوز أنْ يكون (ربّ) هنا فعلاً ماضياً من رَبَّه يَرُبُّه: إذا ملكه، كما سبق.

قوله: (والجملة صفةٌ أو استئنافيَّةٌ)؛ أي: الجملة الفعليَّة المركبة من (ربّ)، وفاعله المُسْتتر تحته.

قوله: (نَحْويًا كان أو مَعانيًا)؛ يعني: أنَّ هذه الجملة الفعليَّة يجوز أنْ تكون استئنافيَّةً بكِلا قِسمَيه؛ أي: الاستئناف النَّحويّ، والاستئناف المعانيّ.

فالاستئناف النَّحويّ هو أنْ ينقطع الكلام عمَّا قبله؛ سواءٌ كان جواباً لِسُؤال مقدَّرٍ أو لا، والمعانيّ لا بدَّ من أنْ يكون جواباً عن سؤال مقدَّر، فبينَهما عموم وخصوص مُطلَق، والأوَّل أعمّ، والثَّاني أخصّ، فالاستئناف المعانيّ هو أنْ يكون الكلام المُتقدِّم بحسَب

فإنْ قُلتَ: الجملة نَكِرة كما قالوا، فكيف تكون صفةً للجلالة، وهي أعرفُ المعارف؛ لأنَّه عَلَمٌ لذاته تعالى؟

قلتُ: إنَّ الصِّفة إذا خُصَّت بموصوفٍ جاز أنْ تكون نعتاً له، وإنْ تخالفتْ تعريفاً وتنكيراً، أو لأنَّها خاصَّةٌ للجلالة، ....

خربوتي

الفحوى مورد السُّؤال، فيجعل ذلك المُقدَّر كالمحقَّق ويُجاب بالكلام الثَّاني، فالكلام مرتبط بما قبله من حيث المعنى، وإنْ كان مقطوعاً لفظاً، فكأنَّه قيل ههنا: هل يستحقُّ الله تعالى جميع أفراد الحمد، أو جِنسه، أو الفرد الكامل منه؟ فأجاب: بأنَّه ربّ العالمين، فيستحقُّ ذلك قطعاً.

ولا يُصار إلى الاستئناف إلَّا لنكت لطيفة مذكورةٍ في علم المعاني؛ كتنبيه السَّامع على موقعه، واعتنائه عن أنْ يَسأل، أو القصد إلى تكثير المعنى مع قلَّة اللَّفظ، أو ترك العاطف، إلى غير ذلك، فاعتبرْ ههنا.

قوله: (فإنْ قُلت: ... إلخ) اعتراض على قوله: (والجملة صفة).

وحاصله: أنَّه كيف يجوز أنْ تكون الجملة الفعليَّة على تقدير كون (ربّ) فعلاً ماضياً صفة للجلالة، مع أنَّ مِن شروط الصِّفة المطابقة لموصوفها في التَّعريف والتَّنكير، وهي غير موجودة ههنا؛ لأنَّهم صَرَّحوا بأنَّ الجملة في حكم النَّكرة، ولفظةُ الجلالة أعرفُ المعارف.

قوله: (قلتُ: إنَّ الصِّفة ... إلخ)؛ يعني: أنَّ كون الصِّفة مطابقة لموصوفها فيهما إنَّما يُشترط فيما إذا لم تكن مخصوصة بموصوفها.

وأمَّا إذا كانت مخصوصةً به فلا يشترط ذلك، والصِّفة هنا - أعني: جملة ربَّ العالمين- مخصوصة بموصوفها الَّذي هو لفظة الجلالة، ولا توجد في غيره؛ لأنَّ (ربَّ العالمين) ممَّا لا يُوصف به غيره تعالى، فيجوز أنْ تقع صفة للفظة الجلالة، وإنْ خالفتْها تعريفاً وتنكيراً.

قوله: (أو لأنَّها خاصَّةٌ للجلالة ... إلخ) جواب ثانٍ عن الاعتراض المذكور.

وحاصله: أنَّا لا نُسلِّم أنَّ تلك المطابقة شرط في كلِّ صفة، بلْ هي لصفة غير الجلالة، وأمَّا الجلالة فقد تُوصَف بالنَّكرة وإنْ لم يجز في غيرها؛ بناءً على ما ذكره القُهسْتَانيّ من أنَّ من خصائص لفظةِ الجلالة أنْ توصفَ بالنَّكرة.

كما في: رضي الله تعالى، فتفطَّن.

ولمَّا كان العبد حامداً لله تعالى بالأصالة، ناسب أنْ يصلِّيَ على نَبِيِّه بالتَّبعيَّة فقال: (**وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ**) كذا ذكره بعض الفضلاء إظهاراً له بِنِعَم النَّبيّ عليه الصَّلاة والسَّلام بهدايته إلى سواء الصِّراط، وفيه اقتداءٌ بالحديث النَّبويّ الَّذي

خربوتي

والفرق بين الجوابين ظاهِر؛ لأنَّ الأوَّل عامّ يجري في لفظة الجلالة وغيرها، والثَّاني خاصّ بها لا يَجري في غيرها.

وقوله: (كما ذكر في رضي الله تعالى) تنوير لِسند المنع؛ أيْ: وقد ذكروا في بيان إعراب (رضي الله تعالى عنه) أنَّ تعالى: فعل ماض مع فاعله المستتر جملة فعليَّة صفة للجلالة.

وقوله: (فتفطَّن) تنبيه على فهمِ المآل على هذا المنوال.

قوله: (ولمَّا كان العبد . . . إلخ)؛ أيْ: لمَّا كان فَيَضان النِّعم الإلهيَّة من الله الواهب الرَّفيع المتعزِّز بالعظمة والكبرياء على العبد المتَّصف بالاحتقار والذِّلَّة، بواسطة جامعة بين جهتي العلويَّة والسُّفليَّة الَّتي هو النَّبيّ ﷺ، كانت هذه النِّعم واردة من جهته تعالى بالأصالة، ومن جهة النَّبيِّ ﷺ بالتَّبعيَّة، فلمَّا كان العبد حامداً لله تعالى بالأصالة ناسب أنْ يُردِف التَّحميد بالصَّلاة على تلك الواسطة - عليه الصَّلاة والسَّلام - بالتَّبعيَّة.

قوله: (إظهاراً له . . . إلخ) تعليلٌ للزوم مناسبة الصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ بالتَّبعيَّة؛ لكون العبد حامداً له تعالى بالأصالة، وذلك لِمَا يُستفاد من كلمة (لمَّا) من معنى الملازمة كما صرَّح به أبو البقاء[1].

والضَّمير المجرور راجعٌ إلى العبد، والظَّرف مُستقرّ صفة لـ(إظهار)؛ أيْ: إظهاراً ثابتاً للعبد، والباء في (بنعم) متعلِّق لـ(إظهاراً)، و(النِّعم) بكسر النُّون وفتح العين: جمعُ نِعمة.

وقوله: (بهدايته) ظرف مُستقرّ منصوب المحلِّ على أنَّه حال من النِّعم على المشهور؛ أيْ: حاصلة بهدايته . . . إلخ، أو على الوصفيَّة على التَّحقيق مِن تجويز تقدير متعلَّق الظَّرف مُعرَّفاً في مثلِ هذا المقام كما سَيجيء؛ أي: الحاصلة بهدايته ﷺ لأمَّته إلى الصِّراط المستوي؛ أي: الطَّريق المستقيم الَّذي هو دين الإسلام، فإضافة (سواء) إلى (الصِّراط) من إضافة الصِّفة إلى موصوفها.

(١) انظر: «الكليات» (٧٩٠).

رواه أبو هريرة[١] رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ عَشْرَ صَلَوَات، وَحَطَّ عَنْهُ عَشْرَ خَطِيئَاتٍ، وَرَفَعَ لَهُ عَشْرَ دَرَجَات» كما في «الجامع الصغير»[٢] للسُّيوطي.

وبالحديث الَّذي رواه أبو موسى الأشعري أنَّه قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «كُلُّ كلامٍ لم يُبْدَأْ فِيهِ بِالصَّلاةِ عَلَيَّ فَهُوَ أَقْطَعُ»[٣] كما في «المفتاح».

واقتداءً بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

خربوتي

قوله: («صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ عَشْرَ صَلَوَات»)؛ إذِ الحسنة بعشر أمثالها.

قوله: (وبالحديث الَّذي رواه أبو موسى ... إلخ)؛ أيْ: في قول المصنِّف: (الصَّلاة والسَّلام) اقتداءً بهذا الحديث أيضاً؛ لأنَّ المراد بالابتداء في هذا الحديث الشَّريف: العرفيّ أو الإضافيّ؛ إذْ لا مجال للحمل على الحقيقيّ، وهو على كِلا التَّقديرين حاصل في قوله: (الصَّلاة والسَّلام).

ولم يتعرَّض لِمَا روي عنه ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ المَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ مَا دَامَ اسْمِي فِي ذَلِكَ الكِتَابِ»[٤]؛ لأنَّ ابْنَ الجَوْزِيِّ أوردَه في «موضوعاته»[٥]، وقال ابن كثير: إنَّه غير صحيح[٦].

---

(١) وهم الشارح رحمه الله تعالى في الراوي، فالصحابي الذي روى هذا الحديث هو أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه.

(٢) «الجامع الصغير من حديث البشير النذير» (٨٨١٠)، النسائي في «السنن الكبرى» (٩٨٩١)، «مسند أحمد» (١٢٠١٧)، البخاري في «الأدب المفرد» (٦٤٣)، الحاكم في «المستدرك» (٢٠١٨).

(٣) لم أجده بهذا اللفظ وبهذا العزو، وهو كذلك في النسخ التي بين أيدينا، فلعله خطأ من الناسخ الأول، أو وهم من الشارح.
أورد السيوطي في «الجامع الصغير» حديثاً برقم (٦٢٨٥) ولفظه: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيَّ، فَهُوَ أَقْطَعُ أَبْتَرُ مَمْحُوقٌ مِنْ كُلِّ بَرَكَةٍ» عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو قريب منه.

(٤) «المعجم الأوسط» للطبراني (١٨٣٥).

(٥) «الموضوعات» لابن الجوزي (١/ ٢٢٨).

(٦) «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٦/ ٤٧٧).

والصَّلاة في اللُّغة: الدُّعاء، وفي «القاموس»: الصَّلاة: الدُّعاء، والرَّحمة، والاستغفار، وحُسْنُ الثناء من الله عزَّ وجلَّ على رسوله ﷺ، وعبادةٌ فيها الرُّكوعُ والسُّجودُ، واسمٌ يُوضَع مَوْضِع المصدر. اهـ[1].

خربوتي

قوله: (**والصَّلاة في اللُّغة: الدُّعاء**)؛ أي: الدُّعاء بالخير؛ لِمَا قالُوا مِن أنَّ الدُّعاء يكون بالخير والشَّرِّ، والصَّلاة لا تكون إلَّا بالخير.

قوله: (**وحُسْنُ الثناء من الله عزَّ وجلَّ**) ويُراد هذا المعنى إذا صَدَرت الصَّلاة من الله تعالى في حقِّ رسوله ﷺ.

قوله: (**وعبادةٌ فيها الرُّكوعُ والسُّجودُ**)؛ يعني: أنَّ الصَّلاة تجيء أيضاً بمعنى العبادة الَّتي لها ركوع وسُجود، فقوله: (وعبادةٌ) عطفٌ على القريب أو البعيد، والظَّرف:

إمَّا صفة للعبادة، وقوله: (الرُّكوع والسُّجود) فاعله.

وإمَّا خبر مقدَّم و(الرُّكوع) مبتدأ مؤخَّر، و(السُّجود) عطف عليه، والجملة صفة لها أيضاً.

ثمَّ إنَّ الظَّاهر أنَّ الصَّلاة بهذا المعنى منقولةٌ عن أحد المعاني السَّابقة؛ لتضمُّن هذه العبادة المخصوصة إيَّاه، فتسميتُها بالصَّلاة تسميةُ الشَّيء باسمِ بعضِ ما يتضمَّنه.

قوله: (**واسمٌ يوضع مَوْضِعَ المصدر**)؛ يعني: أنَّ الصَّلاة اسمٌ يُستعمَل في مَوْضِع مصدر التَّفْعِيل حيث يقال: صَلَّى يُصَلِّي صَلَاةً: إذا دعا، ولا يُقال: تَصْلِيَةً، مع أنَّها القياس في مصدره؛ لأنَّها مَهجورة على ما في «القاموس» من أنَّه يُقال: صَلَّى يُصَلِّي صَلَاةً لا تَصْلِيَةً؛ لِمَا أنَّ عنايتهم بالمصادر السَّماعيَّة، والتَّصليةُ لم تُسمع في مصدره وإنْ كان قياساً[2].

---

(١) «القاموس المحيط» (١٣٠٤).

(٢) وأيضاً يجوز أن يكون تركهم لدفع الإيهام؛ لأن التصلية كما يكون مصدر صلَّى بمعنى دعا، كذلك يكون مصدر صلَّيت بالنار؛ أي: عذبت بها.

على أن المولى الشهاب أورد في حاشيته على «تفسير البيضاوي» (١/ ٢٢٥) ما نصه: إنما جعل الصلاة من صلى لعدم استعمال التَّصلية بمعنى الدعاء، وفي «القاموس» يقال: صلى صلاةً ولا يقال: تَصلية. اهـ وما في «القاموس» تبع فيه الجوهريّ وبعض أهل اللغة، وليس بصحيح وإن اشتهر. قال الإمام الزوزني في «أفعاله»: التصلية غازكرون، وفي «أمالي ثعلب» إمام أهل اللغة أنشد لبعض العرب: =

وفي الاصطلاح: عبارةٌ عن الأفعال المَخْصُوصة والأركان المَعْلُومة تَقَرُّباً إلى الله تعالى.

وهي تتنوَّع بالنسبة إلى محلِّها على ثلاثة أنواعٍ، فهي من الله تعالى الرَّحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن المؤمنين الدُّعاء.

خربوتي

قوله: (وفي الاصطلاح: عبارةٌ عن الأفعال ... إلخ)؛ يعني: أنَّ الصَّلاة في اصطلاح أهل الشَّرع: عبارة عن أفعال معلومة وأركانٍ مخصوصة بشرائطَ محصورة في أوقات مقدَّرة؛ للتَّقرُّب إلى الله تعالى.

والمشهور: أنَّ الصَّلاة حقيقةٌ شرعيَّة في هذا المعنى، وحقيقةٌ لغويَّة في الدُّعاء، ومجاز لغويّ في الأركان، ومجاز شرعيّ في الدُّعاء.

قال بعضهم: الصَّلاة في الشَّرع مجاز في الدُّعاء، مع أنَّه مستعمل في الموضوع له في الجملة، وحقيقةٌ في الأركان المخصوصة، مع أنَّه مستعمل في غير الموضوع له في الجملة.

قوله: (وهي تتنوَّع بالنِّسبة إلى محلِّها ... إلخ)؛ يعني: بالمعنى اللُّغويّ تكون ذا أنواع ثلاثة، كما أشار إليه في «القاموس»[١]، فتكون:

بمعنى الرَّحمة بالنِّسبة إلى الله تعالى؛ أَيْ: من حيث إنَّ فاعلها هو الله تعالى.

وبمعنى الاستِغفار بالنِّسبة إلى الملائكة.

وبمعنى الدُّعاء بالنِّسبة إلى المؤمنين.

ولا يذهب عليك أنَّ هذا تكرارٌ مع ما سبق نقلاً من «القاموس» آنفاً، إلَّا أنْ يُقالَ: لمَّا كان صاحب «القاموس» شافعيًّا، وكانت الصَّلاة مشتركة بين هذه المعاني اشتراكاً لفظيًّا عند الشَّافعيَّة، تبادر من كلامه كونها مشتركةً بينها اشتراكاً لفظيًّا، فأراد الشَّارح أنْ يُنبِّه على أنَّ المختار عندنا أنَّها مشتركة بين هذه المعاني اشتراكاً معنويًّا، بمعنى أنَّ معناها واحدٌ وهو العطف والرِّقة، وأفرادها متعدِّدة بحسَب الإسنادات.

= تركتُ القِيانَ وعزفَ القِيانِ وأدمنتُ تَصليةً وابْتِهالَا

وقال في تفسيره يقال: صلَّيتُ صلاةً وتصليةً. اهـ وكذا في «العقد» لابن عبد ربه، وإنما تركه أهل اللغة لأنه من المصادر القياسية، وعادتُهم تركها. وأخذُ الصلاة من الصَّلَوَين. اهـ منه.

(١) انظر: «تاج العروس» (٣٨/ ٤٣٨).

والمراد هنا المعنى اللُّغويّ المتنوِّع على ثلاثةِ أنواع.

والجمهور على أنَّه في الدُّعاء حقيقةٌ، وفي غيره مجازٌ.

ثمَّ إنَّ الألف واللَّام: إمَّا للجنس، أو للاستغراق، أو للعهد؛ ....

خربوتي

قوله: (والمراد هنا المعنى اللُّغويّ ... إلخ) دفعٌ لسُؤالٍ مُقدَّر تقديره:

إنَّ المتبادر ممَّا ذكره في «القاموس» - كما عرفتَ - أنَّ الصَّلاة مشتركة بين هذه المعاني الثَّلاثة اشتراكاً لفظيًّا، مع أنَّ المراد هنا جميع هذه المعاني، فيلزم جمعُ جميع المعاني المشتركة في إطلاقٍ واحد، وهو غير جائز عندنا؟

فأجاب عنه بقوله: (والمراد ... إلخ)، وحاصله: أنَّها عندنا مشتركة بين هذه المعاني اشتراكاً معنويًّا لا لفظيًّا، حتَّى يَرِدَ ذلك، فالمراد هنا المعنى اللُّغويّ الَّذي هو العطوفة، وهو يتنوَّع على ثلاثة أنواع بحسَب هذه الإسنادات الثَّلاثة.

وتحقيقُه: أنَّ معنى الصَّلاة إنَّما هو العطف، فيكون محسوساً ومعقولاً؛ لأنَّها في الأصل انعطافٌ جِسمانيّ لأنَّها من تحريك الصَّلَوَين، ثمَّ استعمل في الرَّحمة والدُّعاء؛ لِمَا فيهما من العطف المعنويّ، ولذا عُدِّي بـ(على).

قوله: (والجمهور على أنَّه ... إلخ)؛ أيْ: جمهور أهل اللُّغة.

واحترز به عن صاحب «المغرب»[1] حيث ذهب إلى كونها حقيقةً في عبادة لها الرُّكوع والسُّجود، وقال: إنَّها مأخوذة من الصَّلا [وهو العظم الَّذي عليه الألْيَتان]؛ لأنَّ المصلِّيَ يُحرِّك صَلَوَيْهِ في حال الرُّكوع والسُّجود. اهـ[2] فتبصَّر.

قوله: (أو للعهد) قيل: أَي: العهد الذِّهنيّ؛ إذْ لا مَسَاغَ لجعل اللَّام هنا للعهد الخارجيّ؛ لِعدم الفرد المعهود.

أقول: هذا ممنوع؛ لِمَا لا يجوز أنْ يُراد منها الصَّلاة النَّازلة على النَّبيِّ ﷺ في ليلة المعراج مثلاً؛ لأنَّها فرد كامل من أفرادها معهود؟

(١) ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرِّزيّ (٥٣٨هـ-٦١٠هـ) الحنفي، كان رأساً في الاعتزال، من مصنفاته: «المغرب في ترتيب المعرب»، «المصباح» في النحو. انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ٣٤٨).

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١/ ٤٧٩).

فالمعنى: جنسُ الصَّلاة، أو جميعُها واردٌ أو نازلٌ على محمَّد ﷺ.

فإنْ قُلتَ: لا نُسَلِّم أنَّ جنس الصَّلاة أو جميعَها مَقْصُورةٌ عليه ﷺ؛ لجواز الصَّلاة على غيره بهذا المعنى؟

خربوتي

نعم، الظَّاهر من كلام الشَّارح أنَّه أراد العهد الذِّهنيّ، كما ستعرف.

قوله: (فالمعنى جنس الصَّلاة ... إلخ)؛ أي: المعنى على تقدير كون اللَّام للجنس: جنس الصَّلاة، وعلى تقدير كونها للاستغراق: جميعُ أفراد الصَّلاة.

فإنْ قيل: لِمَ لَمْ يُصوِّر المعنى على تقدير كونها للعهد، مع أنَّه ممَّا جوَّزه في هذه اللَّام أيضاً؟

قلنا: لمَّا أراد من العهد: العهد الذِّهنيّ، لم يتعرَّض إلى تصوير المعنى على ذلك التَّقدير؛ لِمَا أنَّ العهد الذِّهنيّ من فروع الجنس.

فقوله: (جنس الصلاة) يصلح أنْ يكون تصويراً للمعنى على هذا التَّقدير أيضاً، فإنَّه إنْ أُريد من الجنس نفسُ الحقيقة مع قطع النَّظر عن الأفراد كان تصويراً لِلمعنى على تقديرِ كونه للجنس، وإنْ أُريد منه الجنسُ بِاعتبار وجوده في ضمن بعض الأفراد كان تصويراً له على تقديرِ كونِه للعهد الذِّهنيّ.

ولِذا قال المصنِّف في «الإمعان»: ولامُها للجنس باعتبار وجوده في ضِمن بعض الأفراد. وقال الشَّارح المدقِّق لـ«الإِظْهَار»: والظَّاهر أنَّ مراده أنَّه للعهد الذِّهنيّ(١).

فإنْ قلتَ: الاستغراق أيضاً من فروع الجنس - كما أشار إليه المصنِّف في «الإِظْهَار»- فلِمَ صوَّر المعنى على تقدير كونه للاستغراق على حِدَة، ولم يَكتف بقوله: (فالمعنى جنس الصَّلاة)، حتَّى يكون تصويراً للمعنى على تقدير كونه للاستغراق أيضاً، إذا أُريد منه الجنس باعتبار وُجودِه في ضمن جميع الأفراد؟

قلتُ: الاستغراق معنًى مناسبٌ مقبول في المقامات الخطابيَّة، يلزم الاهتمام بشأنه، بخلاف العهد الذِّهنيّ.

قوله: (فإنْ قلتَ: لا نُسَلِّم أنَّ جنس ... إلخ)؛ يعني: أنَّ جواز كون اللَّام هنا للجنس أو للاستغراق ممنوع؛ لأنَّ الجنس من حيث إنَّه مستلزم لجميع الأفراد،

---

(١) «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (١٤).

قُلنا: المراد من القَصْر: الادِّعائيّ، ومن الاستغراق: العرفيّ، فلا إشكالَ،

خربوتي

والاستغراق لكون معناه: كلُّ فرد من أفراد مدلوله، يُفيد أنَّ جميع أفراد الصَّلاة مقصورٌ على النَّبيِّ ﷺ، حتَّى لا تجوز الصَّلاة على غيره عليه الصَّلاة والسَّلام أيضاً، مع أنَّه غير صحيح؛ لجواز الصَّلاة بهذا المعنى اللُّغويّ - المتنوِّع على ثلاثة أنواع - على غيره عليه الصَّلاة والسَّلام من الأنبياء العِظام، والملائكة الكِرام.

فإنْ قيل: من أين يُستفاد ذلك القَصْر؟

قلنا: من تعريف الجنس في (الحمد لله) لما ذكره في «المُطوَّل» من: أنَّ تعريف الجنس في (الحمد لله) يُفيد قَصْرَ الحمد على الاتِّصاف بكونه لله. اهـ(١)

فكذا ههنا لِمَا ذكره المولى نور الدِّين صاحب «الهوادي» من: أنَّ اللَّام في (الصَّلاة) كلام (الحمد) في تحمُّل المعاني وإفادةِ التَّخصيص، تأمَّل.

قوله: (المراد من القَصْر: الادِّعائيّ) جوابٌ عن ذلك المنعِ بتحرير المرادِ، وحاصلُه: أنَّ المراد من قَصْرِ جنسِ الصَّلاة أو جميعِها على النَّبيِّ ﷺ ادِّعائيّ، بتنزيل غيرها من الصَّلاة منزلةَ العدم في جَنب الصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ، فهذا جوابٌ على التَّقديرين؛ أيْ: تقديرِ كون اللَّام للجنس، أو الاستغراق(٢).

والاستغراقُ على هذا حقيقيٌّ.

قوله: (ومن الاستغراق: العرفيّ)؛ أي: المراد مِن الاستغراق على تقديرِ كونه للاستِغراق هو العرفيّ، بأنْ يُرادَ أفرادُها المتبادِرة بحسَب مُتفاهَم العُرف.

فهذا الجواب إنَّما هو على تقديرِ كونه للاستِغراق، والقصرُ على هذا حقيقيّ.

اعلم أنَّ الاستغراق على نوعين:

حقيقيّ: وهو أنْ يُرادَ كلّ فرد ممَّا يتناوله اللَّفظ بحسَب اللُّغة؛ نحو قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]؛ أيْ: كلّ غيب وشهادة معلومة لله تعالى.

(١) «المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم» (١٣٠) بتصرف من المحشي.

(٢) لكن على هذا يلزم سوء الأدب؛ لاحتياجه إلى تنزيل بعض الصلاة، أو إلى تنزيل سائرهم منزلة العدم. فيقال: للقصر الادعائي طريقان: أحدهما اعتبار التنزيل منزلة العدم، وثانيهما اعتبار الترقي إلى الكمال في المقصور، أو في المقصور عليه، فالاعتبار ههنا إلى الثاني، فلا يلزم سوء الأدب. أفاده سيد أفندي. اهـ هامش.

مع أنَّ ما ينزل على النَّبيِّ ﷺ من الرَّحمة ينزل على غيره؛ لأنَّه ﷺ رحمةٌ للعالمين.

وألفُها تُكْتَب على صورة الواو إلَّا إذا أُضيفَ أو ثُنِّي، فحينئذٍ تُكْتَب على صورة الألف، مثل: صَلَاتُكَ وَصَلَاتَان.

خربوتي

وعرفيّ: وهو أنْ يُرادَ كلّ فرد ممَّا يتناوله اللَّفظ بحسَب متفاهَم العرف؛ كقولك: جَمَعَ الأَمِيرُ الصَّاغَةَ؛ أيْ: صاغةَ بلده ومملكتِه؛ لأنَّه المفهوم عُرفاً.

ولا يذهب عليك أنَّه ليس للصَّلاة ههنا أفراد متفاهَمة بحسَب العرف، حتَّى تكونَ مرادةً بها، فتأمَّل.

قوله: (مع أنَّ ما ينزل على النَّبيِّ ﷺ . . . إلخ) كأنَّه جواب عن المَنْع المذكور على سبيل العلاوة.

أقول: ولا يخفى عليك أنَّ هذا ممَّا لا يُسمِن ولا يُغني من جوع؛ إذْ لا يلزم من ذلك كون قَصْر الصَّلاة بالمعنيَين على النَّبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام صحيحاً، وإنَّما يلزمُ أنْ لو كانت جميع الرَّحمة النَّازلة على الملائكة وسائرِ الأنبياء نازلةً على النَّبيِّ ﷺ أوَّلاً، وعليهم - عليهم الصَّلاة والسَّلام - ثانياً، مع أنَّ الأمر ليس كذلك؛ إذْ يجوز أنْ تنزل بعض الرَّحمة على الملائكة وسائر الأنبياء الكرام مستقلَّة، بدون أنْ تنزلَ تلك الرَّحمة على النَّبيِّ ﷺ أوَّلاً، وهو ظاهر، وبالجملة أنَّ ما ذكروه في الجواب عن هذا المَنْع كلَّه ممَّا لا يَقبله الطَّبع السَّليم.

وعندي أنَّ النَّبيَّ ﷺ لمَّا كان سبباً لخلق جميع العالمين؛ بشهادة ما ورد: «لولاكَ ما خَلَقْتُ الأَفْلاكَ»[1]، كانت الرَّحمة النَّازلة على غيره عليه الصَّلاة والسَّلام من أفراد العالم، عائدةً إليه، ونازلةً عليه عليه الصَّلاة والسَّلام لأجل هذا المعنى الدَّقيق الَّذي هو بالقَبُول حَقيق، فللإشارة إلى هذا صحَّ ذلك القَصْر الأَنِيق، فاغتنِم هذا فإنَّه بالاغتِنام يَلِيق.

قوله: (وألفُها تُكْتَب على صورة الواو) إشارةً إلى أصل الصَّلاة، فإنَّ أصلها: صَلَوَة بالتَّحريك، قُلبت واوها ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فصارتْ صَلاة، تُلفظ بالألف وتُكتب بالواو.

(١) لم أعثر عليه بهذا اللفظ.

وقال ابن دُرُسْتُوَيْهِ: لم يثبت بالواو في غير القرآن، كما في «إمداد الفتَّاح»[١].

وهي مرفوعةٌ بالابتداء على المشهور، ويجوز الجرُّ بالعطف على الاسم؛ أي: بالصَّلاة أُوَلف.

والجملة الصَّلاتيَّة إنشائيَّةٌ دعائيَّةٌ، حتَّى تكلَّفوا في عطفها على الجملة الحمديَّة، فقدَّروا تارةً لفظ القول، وقالوا أُخرَى بأنَّ الجملة الحمديَّة أيضاً إنشائيَّة، وإنْ كان على خلاف مذهبِ الجمهور.

خربوتي

ولو ذكر هذا الكلام قبل قوله: (ثمَّ إنَّ الألف واللَّام) لكان أحسن ترتيباً، كما لا يخفى.

قوله: (حتَّى تكلَّفوا في عطفها ... إلخ)؛ لأنَّه لمَّا كانت الجملة الصَّلاتيَّة إنشائيَّة لم يجز عطفها على الجملة الحمديَّة؛ لأنَّها إخباريَّة، وعطفُ الإنشاء على الإخبار غير جائز، (فقدَّروا ... إلخ)، حتَّى تكون الجملة الصَّلاتيَّة أيضاً إخباريَّة، فيصحُّ عطفُها على الجملة الحمديَّة.

قوله: (وقالوا أُخرَى بأنَّ الجملة ... إلخ)؛ أيْ: وقالوا تارةً أخرى في تأويلِ هذا العطف بأنَّ الجملة الحمديَّة أيضاً إنشائيَّة، فيصحُّ عطف الإنشائيَّة على الإنشائيَّة.

فالتَّأويل الأوَّل في جانب المعطُوف، وهذا في جانبِ المعطوف عليه.

قوله: (وإنْ كان على خِلاف مذهب الجمهور)؛ أيْ: وإنْ كان الحكم بكونها إنشائيَّة خلاف ما ذهب إليه الجمهور؛ لأنَّهم ذهبُوا إلى أنَّ الجملة الحمديَّة خبريَّة؛ لِصدق تعريف الخبر عليها، وهو ما كان لِنسبة خارجة تطابقه أو لا تُطابقه، والإنشاء ما بخلافه.

واستدلُّوا عليه بما رُوي عن النَّبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام أنَّه قال: «إِذَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ نِعْمَةً فَيَقُولُ العَبْدُ: الحَمْدُ لِلَّهِ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي أَعْطَيْتُهُ مَا لَا قَدْرَ لَهُ فَأَعْطَانِي مَا لَا قِيمَةَ لَهُ»[٢]؛ لأنَّه مُشعِر بأنَّ الحمد خبر؛ لأنَّ إنشاء جنس الحمد أو كلّه ليس في وُسعه، بلْ ما في وسعه الإخبار عنه، كما ذكره الشَّارح المدقِّق لـ«الإظْهَار» في حواشيه المعلَّقة على «الامتحان»، فتدبَّر.

---

(١) «إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح» للشُرنُبلالي (٢٣).

(٢) لم أعثر عليه في كتب الحديث، على أن الرازي ذكره في تفسيره. انظر: «تفسير الرازي» (١/ ٢٢٧).

ويجوز أنْ يقال: إنَّه عطف القصَّة على القصَّة، مع قَطْع النَّظر عن الخبريَّة والإنشائيَّة.

قوله: (والسَّلام) عطفٌ على الصَّلاة، ومعناه: جَعْلُ الله إيَّاه سالماً عن كلِّ مكروهٍ، أو كونه أميناً من مشقَّة الدَّارين.

خربوتي

قوله: (ويجوز أنْ يقال: إنَّه عطف القصَّة ... إلخ)؛ أيْ: ويجوز أنْ يُقال في تأويل هذا العطف: إنَّه من قَبيل عطف القصَّة على القصَّة، فلا يضرُّ الاختلاف بين المعطوف والمعطوف عليه بالإخباريَّة والإنشائيَّة.

فإنْ قلتَ: إنَّ معنى عطف القصَّة على القصَّة - على ما بيَّنه المحقِّق الشَّريف قُدِّس سِرُّه ناقلاً عن صاحب «الكشَّاف» -: أنْ يُعطف جُمل مَسُوقَة لغرض على جمل مَسُوقَة لِغرض آخر؛ لمناسبة بين الغرضَين، فكلَّما كانت المناسبة أشدَّ كان العطفُ أحسنَ مِن غير نظر إلى كون الجملة خبريَّة أو إنشائيَّة(١).

فعلى هذا يُشترط في هذا العطف أنْ يكونَ كلّ من المعطوف والمعطوف عليه جُملاً متعدِّدة، وههنا ليس كذلك، فكيف يصحُّ أنْ يكون العطفُ هنا مِن هذا القبيل، مع أنَّ كلاًّ واحد منهما ههنا واحد غير متعدِّد؟

قلت: لعلَّه أراد بعطف القصَّة على القصَّة معنًى آخَر له، وهو عطف حاصلِ مضمون إحدى الجملتين على حاصلِ مضمون الأخرى من غير نظر إلى اللَّفظ؛ لأنَّ هذا العطف ممَّا جوَّزه العلَّامة التَّفْتَازَانِيّ في «شرح التَّلخيص»(٢) في بحث الفصل والوصل، ووَصَفه بالدِّقَّة والحسن، وإنْ ردَّه المحقِّق الشَّريف هناك.

هذا، وإنَّه يَنفعك في مواضع شتَّى.

قوله: (جَعْلُ الله إيَّاه ... إلخ) على صيغة المصدر، والضَّمير المنصوب يرجع إلى المُسلَّم عليه وهو هنا محمَّد ﷺ، وكذا ضمير قوله: (أو كونه ... إلخ).

وأنت خبير بأنَّ هذين المعنيين اللَّذين ذكرهما للفظ السَّلام متلازمان، إلَّا أنَّ الأوَّل: معنى التَّعدية، والثَّاني: معنى اللَّازم، ففيه بحث؛ لأنَّ السَّلام ليس بمتعدٍّ بالمعنى المراد ههنا.

---

(١) «الحاشية على المطول» للشريف الجرجاني (٢٩٢) بتصرف.

(٢) انظر: «المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم» (٤٥٤، ٤٥٥).

وإنّما ذكره؛ لأنَّ الصَّلاة بدون السَّلام مكروهةٌ[١]، قاله النَّوَوِيّ[٢]، ولأنَّ فيه امتثالاً لقوله تعالى: ﴿صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

ومنهم مَنِ اكتفى بلفظ الصَّلاة؛ لِمَا فيها من معنى السَّلام، ولأنَّ الكراهة في الاكتِفاء فقط من غير ملاحظةٍ، ....

خربوتي

في «القاموس»: السَّلام بمعنى البراءة من العيوب والآفات، يقال: سَلِم من العيوب والآفات سلامةً وسلاماً: إذا برئ، ومنه قولهم: السَّلام عليكم؛ لأنّه دعاء بالسَّلامة، وقد يُستعمل اسماً أيضاً[٣]. تأمّل.

قوله: (**لأنَّ الصَّلاة بدون السَّلام مكروهة ... إلخ**) نقل الأسقاطي[٤] عن «منية المغني»: أنَّ الاقتصار على الصَّلاة لا يُكره، وقال: إنَّ الكراهة في الاقتصار مذهب المحدثين.

والفاضل الحلبي[٥] أفاد في «شرح التَّحرير»: أنَّ القول بالكراهة ضعيف.

قوله: (**لِمَا فيها من معنى السَّلام**)؛ إذْ قد عرفتَ أنَّ المراد من الصَّلاة معناها اللُّغويّ المتنوِّع على ثلاثة أنواع، فالسَّلام بالمعنى المذكور رحمة من الله تعالى للنَّبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام، وفرد من أفراد دعاء المؤمنين بالرَّحمة والسَّلامة، ولازم لاستغفار الملائكة له عليه الصَّلاة والسَّلام، فتدبَّر.

قوله: (**ولأنَّ الكراهة في الاكتفاء ... إلخ**)؛ يعني: أنَّ إفراد الصَّلاة إنَّما يُكره إذا اكتفى بها ولم يُلاحظ معنى السَّلام ولم يذكر باللِّسان.

---

(١) ذكره النووي في «الأذكار» (١/ ٢٠٨).

(٢) أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرِّي، محيي الدين النووي الشافعي (٦٣١هـ - ٦٧٦هـ)، شيخ الإسلام أستاذ المتأخرين، وحجة الله على اللاحقين، والداعي إلى سبيل السالفين، من مصنفاته: «رياض الصالحين»، و«المجموع شرح المهذب». «طبقات الشافعية الكبرى» (٨/ ٣٩٥).

(٣) انظر: «تاج العروس» (٣٢/ ٣٧٨).

(٤) أحمد بن عمر الأسقاطي، أبو السعود، الحنفي المصري (... - ١١٥٩هـ) نحوي فقيه، عارف بالتجويد، من أهل القاهرة، من كتبه: «تنوير الحالك على منهج السالك» للأشموني. انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ١٨٨).

(٥) محمد بن محمد بن محمد بن حسن الشهير بابن أمير الحاج الحلبي (... - ٨٧٩هـ) القاضي شمس الدين الحنفي، من تصانيفه: «التقرير والتحبير في شرح التحرير» في الفروع، «أحاسن المحامل في شرح العوامل». انظر: «هدية العارفين» (٢/ ٢٠٨).

فالمعنى: والصَّلاة والسَّلام نازلة (عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ) واصلةٌ إليه، مُنْصبةٌ عليه انصباب المطر على الأرض، ....

خربوتي

وأمَّا إذا لوحظ أو ذكر فلا كراهةَ في إفرادها بالكتابة.

قوله: (فالمعنى: والصَّلاة والسَّلام نازلة عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ... إلخ) هذا وما سبق من قوله: (فالمعنى جنس الصَّلاة أو جميعُها واردٌ أو نازلٌ على محمَّد ﷺ) يُشعر بأنَّ المتعلِّق المحذوف هنا للظَّرف كلمة (نازلة)، وقد تبع في هذا الشَّارح المدقق لـ«الإِظْهَار»[1].

لكنِ اعترض عليه بأنَّه مخالف لِمَا صرَّح به النُّحاة من: أنَّ الظَّرف الواقع خبراً يقدَّر متعلَّقه عامًّا؛ مثل: كائن أو حاصل، والورود والنُّزول كونٌ خاصّ، فكيف يصحُّ تقديرهما؟

وأجاب عنه الفاضل المصري في «حواشي النتائج»: بأنَّ الورود والنُّزول وإنْ كانا خاصَّين بالنَّظر إلى ما هو أعمّ منهما؛ كالحصول والكون وغيرهما، لكنَّهما عامَّان أيضاً في أنفُسِهما. اهـ

وفيه نظر؛ إذْ ما من كون خاصّ بالنَّظر إلى ما هو أعمّ منه إلَّا وهو عامّ في نفسه، وبالنَّظر إلى ما هو أخصّ منه، فما فائدةُ ذلك التَّصريح منهم، على ما ذكره ذلك الفاضل؟

قوله: (واصلةٌ إليه ... إلخ) تفسير للنُّزول، وبيان لحاصل المعنى.

وقوله: (مُنْصبةٌ عليه انصبابَ المطر ... إلخ)؛ أي: انصباباً كانصباب المطر على الأرض؛ إشارة إلى أنَّ الاستعلاء الَّذي دلَّت عليه كلمة (على) ههنا مجازيّ لا حقيقيّ؛ كقولنا: عَلَيْهِ دَيْنٌ.

وظاهر كلامه يُشعر بأنَّ الاستعارة هنا تبعيَّة: بأنْ يشبَّه النُّزول المطلق بالاستعلاء المطلق في مطلق الوصول، ويُستعار الاستعلاء المطلق للنُّزول المطلق استعارةً أصليَّة، ثمَّ يستعار لفظ (على) الدَّالُّ بالوضع على الاستعلاء الجزئيّ القائم بقولنا: المطر المنصَبّ على الأرض، للنُّزول الجزئيّ القائم بقولنا: الصَّلاة نازلة على محمَّد استعارة تبعيَّة.

ويمكن أنْ تكون استعارة تمثيليَّة غيرَ متعارفة في مجموع التَّركيب: بأنْ يشبَّه الهيئة

---

(١) انظر: «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (١٤).

ودعاؤُه تعالى ذاتَه العليَّةَ مغفرتُه تعالى له عليه الصَّلاة والسَّلام، وإحسانُه تعالى إليه عليه الصَّلاة والسَّلام، وكذا تعظيمُه تعالى.

واستغفار الملائكة ودعاء المؤمنين وتعظيمُهم: طلب المغفرة والإحسان منه تعالى.

فإنْ قلتَ: إنَّ الدُّعاء إذا استعمل بـ (على) يكون للمضرَّة، فكيف يصحُّ استعماله بـ (على)، على أنَّ الصَّلاة في اللغة بمعنى الدُّعاء؟

خربوتي

المُنْتَزعة من مجموع الصَّلاة والنَّبيّ عليه الصَّلاة والسَّلام، والنِّسبة بينهما بالهيئة المُنْتَزعة من مجموع المطر والأرض، والنِّسبة بينهما في الوصول، ثمَّ تستعار الألفاظ الدَّالَّة على المشبَّه به بمجموع المشبَّه استعارةً تمثيليَّة، إلَّا أنَّه لم يصرّح من الألفاظ الدَّالَّة على المشبَّه به، إلَّا كلمة (على)؛ فإنَّ مدلولها هو العُمدة في تلك الهيئة.

وأمَّا الاستعارة المكنيَّة فهي وإنْ كانت من محتمَلات المقام أيضاً في المشهور، لكنَّ الأَوْلى ههنا أنْ تَكُنَّ في الصُّدور، فافهم.

قوله: (ودعاؤُه تعالى ذاتَه العليَّةَ . . . إلخ) مبتدأ خبره قوله الآتي: (مغفرته).

وقوله: (وإحسانه) عطف تفسير لـ(المغفرة)، والضَّمير في (ذاته) راجعٌ إلى النَّبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام، والمقصود: دفع دخل مقدَّر هو أنَّ الصَّلاة عليه - عليه الصَّلاة والسَّلام - بطلب الرَّحمة من الله تعالى غير صحيح؛ لأنَّه يُوهم كونه عليه الصَّلاة والسَّلام مذنباً، فأجاب عنه: بأنَّ رحمته تعالى عليه: إحسانه إليه برفع درجته إلى الدَّرجات العاليات؛ لأنَّ الدَّرجات غير متناهية، فلا إشكال؛ لأنَّ المخلوق من حيث هو مخلوق لا يستغني عن إحسان الخالق، وعن ترفيع درجته، على أنَّ الصَّلاة على النَّبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام راجعة إلى المصلي.

وقوله: (وكذا تعظيمه)؛ أيْ: وكذا دعاؤه تعالى ذاته العليَّة تعظيمه بجاهه عليه الصَّلاة والسَّلام، وفيه إشارة إلى ما قال بعضهم من: أنَّ صلاة الرَّبِّ على النَّبيِّ تعظيم حرمته وجاهه، وصلاة الملائكة إظهار كرامته وشرفه، وصلاة الأمَّة طلب شفاعته.

قوله: (واستغفار الملائكة) مبتدأ وخبره قوله: (طلب المغفرة والإحسان منه تعالى).

قلتُ: هذا مختصٌّ بلفظ الدُّعاء، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

و(محمَّد) في الأصل يقال لمن كَثُرَت خِصاله الحميدة، ثمَّ جُعِل عَلَماً لأفضل الرُّسل؛ لِكَثْرة خِصاله الحميدة، وأخلاقِه المحمودة، كما قال الله تعالى في حقِّه: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةً لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

وهو خبر لقوله: (والصَّلاة) على تقدير كونه مبتدأ، أو متعلِّق به على تقدير كونه عطفاً على الاسم، أو صفة له، فتأمَّل.

خربوتي

قوله: (قلت: هذا مختصٌّ ... إلخ) حاصل الجواب: أنَّا لا نسلِّم أنَّ (على) مطلقاً للضَّرر، واللَّام للنَّفع، كيف وهو مختصٌّ بفعل تارة يتعدَّى بـ(على)، وتارة يتعدَّى باللَّام؛ كدعا له وعليه، وشهد له وعليه ونحوهما، والصَّلاة ليست من هذا الفعل حتَّى يُشْعِر استعمالها بـ(على) الدُّعاء عليه عليه الصَّلاة والسَّلام؛ إذْ لو كان من هذا الفعل لَمَا قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] الآية؛ لفساد المعنى على هذا التَّقدير، كذا قرَّره الشَّيخ الوالد في تعليقاته على «النتائج».

قوله: (ومحمَّد في الأصل يُقال: ... إلخ)؛ يعني: أنَّ معناه الوضعيّ أوَّلاً هو البليغ في كونه محموداً، يقال: حُمِّدَ الرَّجُلُ، فهو محمَّد إذا كَثرت خصاله الحميدة.

قوله: (ثمَّ جُعِل عَلَماً لأفضل الرُّسل) وهو نبيُّنا عليه الصَّلاة والسَّلام، سمَّاه به جدُّه عبد المطلب لموت أبيه في سابع ولادته بالإلهام، تفاؤلاً بأنْ تكثر أخلاقُه الحميدة، وهذا هو المراد بقوله: (لكَثْرة خِصاله الحميدة ... إلخ)، فهذا يدلُّ على أنَّه منقول من اسم المفعول (حمد)، وقيل: منقول من المصدر؛ لأنَّ هذه الصِّيغة كما تكون اسم مفعول، كذلك تكون مصدراً.

قوله: (أو صفة له ... إلخ)؛ أي: الظَّرف صفة للصَّلاة على تقدير كونها عطفاً على الاسم في (بسم الله الرَّحمن الرَّحيم)، وفيه بحث؛ لأنَّ المتعلَّق المقدَّر في مثل هذا المقام: إمَّا فعل، أو اسم منكر في المشهور، فيكون الجارّ والمجرور جملة فعليَّة على

ولمَّا كانت الصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ تابعةً للحمد له تعالى، ناسب أنْ تكون الصَّلاة على آله تابعةً لصلاته ﷺ فقال: (وَآلِهِ)؛ أيْ: أتباعه صحابةً أو غيرَهم، ولذا تَرَكَ عَطْفَه، ....

خربوتي

الأوَّل، ومركَّباً على الثَّاني، وعلى التَّقديرين يكون نكرة، فكيف يصحُّ وقوعُه صفة للصَّلاة الَّتي هي معرفة باللَّام، مع أنَّه ليس من الصِّفات الَّتي تختصُّ بموصوفها حتَّى يجوز تخالفهما تعريفاً وتنكيراً؟

والجواب: أنَّ هذا مبنيٌّ على أنْ يكون المقدَّر ههنا اسماً معرَّفاً باللَّام، والتَّقدير: والصَّلاة الكائنة على محمَّد؛ لأنَّ هذا وإنْ كان مخالفاً للمشهور، لكنَّه ممَّا جوَّزه المحقِّقون؛ لكونه أدقَّ من جهة المعنى، كما أسلفناه وقد نصَّ عليه المحقِّق الشَّريف في حواشي «المُطَوَّل».

لكنْ بعد هذا يتَّجه عليه أمران:

الأوَّل: أنَّه مخالفٌ لِمَا أشار إليه سابقاً من أنَّ المتعلَّق المقدَّر هنا اسم منكَّر حيث قال فالمعنى: والصَّلاة والسَّلام نازلة على محمَّد، إلَّا أنْ يُقال: إنَّه تصوير للمعنى على تقدير كون الظَّرف خبراً، والصَّلاة مبتدأ.

والثَّاني: أنَّه يستلزم حذف الموصول مع بعض صِلته، وهو مما لا يُجوِّزه البصريُّون، كما أسلفناه في بحث البسملة، ولعلَّ لهذا كلِّه أَمَر بالتَّأمُّل.

قوله: (ناسب أنْ تكون الصَّلاة على آله تابعةً ... إلخ)؛ لِمَا أنَّ منهم مَنْ شارك النَّبيَّ عليه الصَّلاة والسَّلام في هدايته لنا، بإبلاغ شريعته وحفظها، كالأصحاب الكرام، والعلماء العظام.

قوله: (أَيْ: أتباعه صحابةً أو غيرهم) وهو ثاني المعنيَين اللَّذين ذكرهما في «الصِّحَاح» للآل، كما سيذكره.

وإنَّما اختاره؛ إشارةً إلى دفع ما يَرِد على المصنِّف كما أشار إليه بقوله: (ولذا تَرَكَ عَطْفَه)؛ أَيْ: ولأجل أنَّ (الآل) هنا بمعنى الأتباع صحابة أو غيرَهم، ترك عطف (الأصحاب) على (الآل) كما فعله غيره؛ لأنَّه إذا أريد بـ(الآل) هذا المعنى لم يحتجْ إلى هذا العطف.

فحاصل السُّؤال: أنَّ المصنِّف قد خالف في هذه الرِّسالة عادةَ المؤلِّفين في أوائل

أو لتَرْكِه ﷺ في تعليم كيفيَّة الصَّلاة عليه، حيث قالوا: كيف نُصَلِّي عليك يا رسول الله؟ فقال عليه الصَّلاة والسَّلام: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ...»[1] الحديث، كذا في شرح «التَّأويلات»[2].

وأصل (الآل) أَهْلٌ، بدليل أُهَيْل، ذكره في «المطول»[3]، فأُبْدلت الهاء

خربوتي

كتبهم؛ لأنَّ عادتهم فيها تعقيب الصَّلاة على (الآل) بالصَّلاة على (الأصحاب)، مع أنَّه قد ترك ذلك التَّعقيب في أوَّل هذه الرِّسالة.

وحاصل الدَّفع: أنَّ المصنِّف قد أراد بـ(الآل) معنى الأتباع، وهو شامل للصحابة وغيرهم، ولذا لم يحتج إلى ذلك التَّعقيب، وسائر المؤلِّفين لمَّا أرادوا بـ(الآل) معناه الأوَّل من المعنيين المذكورَين في «الصِّحَاح»؛ أعني: الأهل والعِيال، احتاجوا إلى ذلك التَّعقيب؛ لعدم شمول (الآل) بهذا المعنى لجميع الصَّحابة الكرام.

وأنتَ خبير بأنَّ هذا إنَّما يتمُّ إذا صحَّ ما قيل من أنَّه كلَّما ذُكر (الآل) وحده يكون المراد به أعمّ من أهل البيت؛ أعني: المعنى الثَّاني، وإذا ذُكر مع الأصحاب يُراد به أهل البيت، مع أنَّه ليس كذلك؛ إذِ الحقّ أنَّ المراد بالمعنى الثَّاني؛ أعني: الأتباع مطلقاً وهم المؤمنون.

وأمَّا ذِكْر الأصحاب في أوائل كتبهم بعد (الآل)، فهو تخصيص بعد التَّعميم؛ لأجل التَّعظيم لشأنهم الفَخيم.

قوله: (أو لتَرْكِه)؛ يعني: أنَّ تَرْكَ المصنِّف هنا عطف (الأصحاب) على (الآل) لتَرْك النَّبيّ ﷺ في تعليم كيفية الصَّلاة عليه عليه الصَّلاة والسَّلام.

فالأَوْلى أنْ يقول: في تعليم كيفيَّة الصَّلاة؛ لِمَا سبق من أنَّ في كون التَّصليَة بمعنى الصَّلاة نظراً، وقد أنكر صاحب «القاموس» والجوهري التَّصلية بمعنى الصَّلاة.

قوله: (بدليل أُهَيْل) وجه الاستدلال: أنَّ التَّصغير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، ولم

---

(١) البخاري (٣١٩٠)، مسلم (٦٥)، أبو داود (٩٧٦)، الترمذي (٤٨٣)، النسائي في «السنن الكبرى» (١٢٠٩)، ابن ماجه (٩٠٤)، «مسند أحمد» (١٧٠٦٧)، «موطأ مالك» (٣٩٩).

(٢) تفسير الماتريدي «تأويلات أهل السنة» (٤/ ١٣٣).

(٣) «المطول شرح تلخيص المفتاح» للسعد التفتازاني (ص١٣٣).

همزةً؛ لتقارب مخرجهما، ثمَّ أُبْدلت الهمزة ألفاً؛ لأنَّ قَلْبَ الهاء ابتداءً ألفاً لم يجئ في موضعٍ آخَرَ حتَّى يُقاس عليه، وأمَّا قَلْبها همزةً فشائعٌ، هذا عند البصريِّين.

وأمَّا عند الكوفيِّين فأصله: (أَوَل)؛ لأنَّ الإنسان يَؤُولُ إلى أهله، فأُبْدلت الواو ألفاً؛ لتحرُّكها وانْفِتَاح ما قبلها.

وعليك بالقول الأوَّل، وإيَّاك أنْ تقولَ بالثَّاني؛ لأنَّ الحقَّ هو الأوَّل، كذا صرَّح به السَّكَّاكِيّ.

وقيل: آل الرجل: زوجتُه.

وفي «الصِّحاح»: آل الرجل: أهلُه وعِياله، وآله أيضاً: أتباعُه. اهـ[١].

وذكر في «المُفْرَدَات»: الآل: الفقهاء العاملون، فلا يقال على المقلِّدين. اهـ[٢].

خربوتي

يُسمع في تصغير (أَهْلٌ) إلَّا أُهَيْل، ولو كان أصله غير (أَهْلٍ) لسمع تصغيره في الجملة على خلاف ذلك.

قوله: (لأنَّ قَلْبَ الهاء ابتداءً ... إلخ) دفعٌ لِمَا يُتوهَّم من: أنَّهم لِمَ تكلَّفوا في قلب الهاء همزة ثمَّ ألفاً، مع أنَّ قلبها ابتداءً إلى الألف عارٍ عن هذا التَّكلُّف؟

قوله: (وأمَّا قَلْبها همزةً فشائعٌ) كـ(مَاء) أصله: (مَاهٌ) جمعه على (مِياه)، قلبت الهاء همزة.

قوله: (وعليك بالقول الأوَّل، وإيَّاك ... إلخ)؛ أيْ: والزم وتمسَّك بقول البصريَّة بأنَّ أصله: (أَهْلٌ)، وبَعِّد نفسك عن قول الكوفيَّة، وبَعِّد قولهم عن نفسك وهو: أنَّ أصله: (أَوَل)؛ لِمَا عرفتَ من حقيقة القول الأوَّل بشهادةِ قُوَّة استدلالهم.

قوله: (الفقهاء العاملون)؛ أي: المجتهدون.

---

(١) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري (٤/ ١٦٢٤).

(٢) «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (١/ ٩٨).

وقال بعضهم ومنهم فخرُ الإسلام[١]: آل الرَّسول عليه الصَّلاة والسَّلام مَن هو على دِينه ومِلَّته في عصره، وفي سائر الأعْصَار؛ سواءٌ كان نسباً له عليه الصَّلاة والسَّلام أو لم يكن، ومَن لم يكن على دِينه ومِلَّته فليس مِن آله، وإن كان نَسَباً له عليه الصَّلاة والسَّلام، فأبو لهب وأبو جهل ليسَا من آله ولا مِن أهله، وهذا القول أصحّ، ذكره القُرْطُبِيّ[٢] في «تفسيرِه»[٣].

والحاصل: أنَّ (الآل) يُطلق على اثنَي عشر معنًى ومَنْ أراد الاِطِّلاع، فليرجع إلى «القاموس».

خربوتي

قوله: (ليسا من آله)؛ لأنهما ليسا على دِينه وملَّته عليه الصَّلاة والسَّلام، وإنْ كانا من نسبه عليه الصَّلاة والسَّلام.

قوله: (والحاصل: أنَّ (الآل) يُطلق على اثني عشر معنًى) في «القاموس»: الآل: ما أشرف من البعير، والسَّراب، أو خاصٌّ بما في أوَّل النَّهار، والخَشَب، والشَّخْص، وعَمَد الخَيْمَة، واسم جبل، وأطراف الجبل ونواحِيه، وأهل الرَّجل، وأتباعه وأولياؤه. اهـ[٤].

هذا كلامه: المعاني المندرجة في هذا الكلام أحد عشر معنى، ولم أجدْ فيه الثَّاني عشر، اللَّهم إلَّا أنَّه ذَكَر عَقيب السَّراب: وخاصّ بما في أوَّل النَّهار، فإنْ عُدَّ معنى على الانفراد كان العدد اثني عشر، وإلَّا فلا اهـ.

أقول: لا شكَّ في كون قوله: (أو خاصٌّ بما في أوَّل النَّهار) معنى على الانفراد، كيف وقد قال الرَّاغب في «مفرداته» عَقِيب قوله: (والسَّراب): هو من آلَ يَؤُولُ، يذكَر

(١) علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، أبو الحسن، فخر الإسلام البَزْدَوي (٤٠٠هـ - ٤٨٢هـ) فقيه أصولي، من أكابر الحنفية، من مصنفاته: «أصول البزدوي»، «غناء الفقهاء». «الأعلام» للزركلي (٤/ ٣٢٩).

(٢) محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فَرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي، أبو عبد الله، القرطبي (... - ٦٧١هـ)، من كبار المفسرين، صالح متعبد، من مصنفاته: «الجامع لأحكام القرآن»، و«التذكار في أفضل الأذكار». «الأعلام» للزركلي (٥/ ٣٢٢).

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» تفسير القرطبي (١/ ٣٨٢).

(٤) «القاموس المحيط» (٩٦٣).

والأَوْلى في (الآل) أنْ يُضافَ إلى الظَّاهر، واستعمالُه مخصوصٌ بالأَشْرَاف.

فإنْ قِيل: كيف يختصُّ، وقد استُعمِل في الآية في آل فِرعون، فلا يُتَصَوَّر الشَّرف في الكافر؟

خربوتي

ويؤنَّث؛ يقال: لَمَعَ الآلُ وَلَمَعَتْ؛ أي: السَّراب، أو هو خاصٌّ بما في أوَّل النَّهار. اهـ[1] حيث أورده بكلمة أو الفاصِلة.

قوله: (**فالأَوْلى في (الآل) أنْ يُضاف . . . إلخ**) فيه إشارة إلى أمرَين:

الأوَّل: أنَّ الأَوْلى في (الآل) أنْ لا يستعمل مفرداً غير مضاف؛ لِمَا صَرَّحوا به من: أنَّه لا يستعمل غيرَ مضاف إلَّا نادراً كقوله:

نَـحْـنُ آلُ وَبَـيْـتُ اللهِ بَـلْـدَتَـنـا لَمْ نَزَلِ الأَشْرَافَ مِنْ عَهْدِ آدَمِ[2]

والثَّاني: أنَّ الأَوْلى فيه على تقدير استعماله مضافاً أنْ يضاف إلى الظَّاهر، حتَّى قال جماعة من أهل العربيَّة: لا تصحُّ إضافته إلَّا إلى المظهر.

لكنْ لمَّا كان الصَّحيح إضافته إلى الضَّمير أيضاً عبَّر الشَّارح بالأَوْلى، وقد أضيف هنا إلى الضَّمير؛ لِمَا أنَّ المقام مقامُ الضَّمير، مع أنَّ الاختصار مطلوب في الرِّسالة.

قوله: (**واستعماله مخصوصٌ بالأَشْرَاف**) فيه نظر؛ لأنَّ اختصاصه بالأشراف يُنافي تصغيره، مع أنَّه قد جاء مصغَّراً كما سبق.

وأجيب عنه: بأنَّه يجوز أنْ يُقصد بالتَّصغير تحقير مَنْ له شرَف أو تقليله، على أنَّ الشَّرف في نفسه لا يُنافي التَّصغير بالإضافة إلى ذوي الخطَر العظيم.

وقيل: إنَّ التَّصغير يجوز أنْ يكون للتَّعظيم، فلا يمنع اختصاصه بالأشراف، وردَّ بأنَّ تصغير التَّعظيم فرعَ تصغير التَّحقير كما صَرَّحوا به، ذكره المولى حسن الفَنَارِي[3] في حواشيه على «المُطَوَّل».

---

(١) «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (٣٩)، ونص عبارته في المطبوع: وقيل لما يبدو من السراب: آلٌ، وذلك لشخص يبدو من حيث المنظر وإن كان كاذباً، أو لتردد هواء وتموّج، فيكون من: آل يؤول. اهـ

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) حسن بن محمد شاه بن محمد شمس الدين بن حمزة الفناري (٨٤٠هـ - ٨٨٦هـ) يقال له: ملا حسن =

قُلنا: الشَّرف فيه باعتبار الدُّنيا لا باعتبار الآخِرة، أو استعمالُه فيهم على سبيل الِاسْتِهْزَاء.

وأيضاً لا يُسْتعمل في غير العقلاء، فلا يقال: آل الإسلام وآل الدار ونحوُه، وإعرابه ظاهرٌ، فتفطَّن.

ولمَّا توهَّم السَّامع عدمَ الشُّمول بناءً على أنَّ الدُّعاء لبعضهم، لكنْ نُسْب إلى الكلِّ تجوُّزاً من قَبِيل ذِكر الكلّ وإرادة البعض، دفَع الوَهْم بالتَّأكيد فقال: (أَجْمَعِينَ)؛ أي: الدَّعاء تمّ بأجمعهم.

خربوتي

قوله: (قلنا: الشَّرف فيه باعتبار الدُّنيا ... إلخ) لمَّا كان منشأ الاعتراض توهُّم اختصاص (الآل) بالأشراف الأخرويَّة، أجاب عنه بوجهين: أحدهما: منعيّ، والآخر: تسليميّ.

فأشار إلى الأوَّل بقوله: (الشَّرف فيه ... إلخ)؛ يعني: أنَّا لا نسلِّم اختصاص (الآل) بالأشراف الأخرويَّة، كيف وهو مختصٌّ بالأشراف مطلقاً؛ أيْ: سواء كانت دنيويَّة أو أخرويَّة؟ وآل فرعون وإنْ لم يكونوا أشرافاً بحسب الآخرة، لكنَّهم أشراف بحسب الدُّنيا من جهة كثرة الأموال والأتباع، فيصحُّ استعمال الآل فيهم بهذا الاعتبار.

وأشار إلى الثَّاني بقوله: (واستعماله فيهم ... إلخ)، وتلخيصه: أنَّه لو سُلِّم اختصاصه بالأشراف الأخرويَّة، فلا نسلِّم أنَّ استعماله في آل فرعون على سبيل الحقيقة؛ لِمَا يجوز أنْ يكون على سبيل الاسْتِهْزَاء من قبيل قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩].

قوله: (وأيضاً لا يُسْتعمل في غير العقلاء)؛ أَيْ: كما أنَّ (الآل) مختصٌّ بالأشراف، كذا هو مختصٌّ بالعقلاء لا يستعمل في غيرهم، ففيه خصيصتان.

وعن الأَخْفَش أنَّهم قالوا: آل المدينة وآل البصرة، فافهم.

قوله: (ولمَّا توهَّم السَّامع عدم ... إلخ) إشارة إلى أنَّ قول المصنِّف: (أجمعين) من قبيل الضَّرب الثَّاني من التَّوكيد المعنويّ؛ لأنَّ له ضربين:

= جلبي، من علماء الدولة العثمانية، من مصنفاته: «حاشية على المطول»، «حاشية على تفسير البيضاوي». انظر: «الأعلام» للزركلي (٢/ ٢١٦).

فإنْ قُلتَ: إنَّ ذِكر (أجمعين) مستدركٌ؛ لانفهامِه من إضافة (آل) إلى الضَّمير؟

قلتُ: لا نُسَلِّم استدراكه؛ لجواز كونِ الإضافة لغير الاستغراق، وهو لِتَعْيين الإضافة للاستغراق، فتذكَّر وكُن من الشَّاكرين.

خربوتي

أحدهما: ما يرفع توهُّم مضاف إلى المؤكَّد؛ نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ، فـ(نفسه) يرفع توهُّم أنْ يكون التَّقدير: جاءني خبر زيد أو رسوله.

وثانيهما: ما يرفع توهُّم عدم إرادة الشُّمول.

فمحصَّل كلامه: أنَّه لمَّا توهَّم السَّامع هنا عدم شمول الصَّلاة - بمعنى الدُّعاء - لجميع أتباعه عليه الصَّلاة والسَّلام؛ بناءً على أنَّ الدُّعاء وإنْ أُضيف إلى كلِّ الأتباع، لكنَّه يحتمل أنْ يكون تجوُّزاً من قَبِيل ذكر الكلِّ وإرادة الجزء، فيُراد من أتباعه عليه الصَّلاة والسَّلام بعضهم، فلا يشمل الدُّعاء بجميع الأتباع، دفع المصنِّف هذا التَّوهُّم بتأكيد قوله: (وآله) بـ(أجمعين) تأكيداً معنويًّا.

وأنت خبير بأنَّه لا حاجة إلى اعتبار هذا التَّجوُّز في هذا التَّوهُّم بعد ما سيصرِّح به من احتمال الإضافة هنا لغير الاستغراق.

قوله: (لانفهامه من إضافة (آل) إلى الضَّمير)؛ أيْ: لانفهام المعنى الَّذي أفاده (أجمعين)؛ أعني: الشُّمول لجميع الأتباع من إضافة (آل) إلى الضَّمير؛ بناء على أنَّ إضافته إليه للاستغراق.

قوله: (لا نُسَلِّم استدراكه؛ لجواز ... إلخ)؛ يعني: أنَّه إنَّما يلزم الاستدراك أنْ لو كان إضافته إليه نصًّا في الاستغراق، وهو ممنوع، لِمَا يجوز أنْ يكون لغير الاستغراق من العهد الذِّهنيّ أو الخارجيّ؛ أي: البعض الغير المعهود من أتباعه عليه الصَّلاة والسَّلام، أو البعض المعهود منهم، فلا تفيد تلك الإضافة الشُّمول إلَّا بذكر (أجمعين)؛ لأنَّه يُعيِّن كونه للاستغراق، فيفيد شمول الدُّعاء لجميع الأتباع.

وإنَّما لم نتعرض لكونها للجنس والحقيقة، مع أنَّه أيضاً من محتملات الإضافة كما ستعرف؛ إذْ لا معنى للصَّلاة على جنس (الآل) وحقيقتِه مع قطع النَّظر عن أفراده كما لا يخفى، فهو ليس من محتملاتها في هذا المقام.

ولمَّا وقع إجماع المصنِّفين المؤلِّفين على ذكر (بعد)؛ ليفصل الدِّيباجة عن المَقْصود، فقال المصنِّف سالكاً لِمَسلكهم: (وَبَعْدُ)؛ أيْ: بَعْدَ زمن الفراغ من البَسملة والحمدلة والصَّلوة، ....

خربوتي

اعلم أنَّ الأقسام الأربعة، أعني: العهد الخارجيّ، وتعريف الجنس، والاستغراق، والعهد الذِّهنيّ، جارية في المضاف إلى المعرفة على نحو جريانها في المعرَّف باللَّام والموصول، على ما ذكره المحقِّق الشَّريف في بعض كُتبه.

ومُلخَّص ما ذكره: أنَّ الإضافة إلى المعرفة إشارة إلى حضور المضاف في ذهن السَّامع، كما أنَّ اللَّام إشارة إلى حضور ما عُرِّف بها فيه.

فكما يقصد بالمعرَّف باللَّام تارةً فردٌ مخصوص، وتارةً الجنس: إمَّا من حيث هو هو، وإمَّا من حيث وجودُها في ضمن جميع الأفراد أو بعضها، كذلك يُقصد بالمضاف إلى المعرفة:

تارةً فرد مخصوص؛ كقولك: (غُلَامُ زَيْدٍ) إشارةً إلى واحد معيَّن، فيكون المضاف حينئذ معهوداً خارجيًّا.

ويقصد به تارة الجنس: إمَّا من حيث هو هو؛ كقولك: (مَاءُ الهِنْدَبَاءِ أَنْفَعُ مِنْ مَاءِ الوَرْدِ) من حيث وجودهما في ضمن جميع أفرادهما: مفرداً كان المضاف، أو جمعاً؛ كقولك: ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً، وعَبِيدِي أَحْرَاراً.

وفي ضمن بعضها؛ كقولك: (غُلَامُ زَيْدٍ) إذا لم تُشِر به إلى أحدٍ بعينه، ويكون المضاف حينئذ معهوداً ذهنيًّا.

قوله: (ليفصل الدِّيباجة عن المَقْصود) فيه إشارة إلى أنَّ (بعد) فصل الخطاب، كما قيل.

قال ابْنُ الأَثِير[1]: وقال بعضهم: إنَّ فصل الخطاب هو (أمَّا بعد)؛ لأنَّ المتكلِّم يفتتح إذا تكلَّم في الأمر الَّذي له شأن بذكر الله تعالى عزَّ وجلَّ وتمجيده، فإذا أراد أنْ

(١) نصر الله محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (٥٥٨هـ - ٦٣٧هـ)، من مصنفاته: «الجامع الكبير»، و«البرهان» في علم البيان. انظر: «الأعلام» للزركلي (٨/ ٣٠).

فـ (الواو):

إمَّا ابتدائيَّةٌ قائمةٌ مقامَ (أمَّا)؛ لأنَّ أصله: مهما يكن من شيءٍ بعد . . . إلخ، فحُذِف (يكن من شيءٍ) للاختصار، ثمَّ حُذِف (مهما) وأقيم (أمَّا) مُقامَه، ثمَّ حُذِف (أمَّا) وأُقيم (الواو) مُقامَه.

أو عاطفة لـ (بعد) مع ساقته، عطفَ القِصَّة على القِصَّة.

خربوتي

يُخرِج المسوق إليه فصَل بينه وبين ذكر الله عزَّ وجلَّ بقوله: (أمَّا بعد)، وهذا مذهب المحقِّقين من عُلَماء البيان. اهـ[1].

وقيل: إنَّه اقتضاب قريبٌ من التَّخلُّص؛ بناءً على أنَّ المراد من ذكر هذا اللَّفظ تذكير الأمور المتبركة حين الشُّروع، وإبداع المناسبة بين السَّابق واللَّاحق؛ لأنَّه وإنْ كان اقتضاباً من جهة أنَّه انتقل من حمد الله والثَّناء على رسوله إلى كلام آخَرَ من غير رعاية ملائمة بينهما، لكنَّه يُشبِه التَّخلُّص من جهة أنَّه لم يُؤتَ بالكلام الآخر فجأة مِن غير قصد إلى ارتباط وتعليق بما قبله، بلْ أتى بلفظ (وبعد)؛ أيْ: مهما يكن من شيء بعد حمد الله . . . إلخ، فأقول: كذا وكذا قصداً إلى ربط هذا الكلام بالَّذي قبله، كما بيَّنه العلَّامة التَّفْتَازَانيّ في «شرح التَّلخيص»[2].

قوله: (فـ(الواو): إمَّا ابتدائيَّةٌ قائمةٌ مقامَ (أمَّا))؛ أيْ: بطريق التَّعويض عنها؛ إذْ لا يجوز الجمع بينهما.

قوله: (أو عاطفة لـ(بعد) مع ساقته . . . إلخ)؛ أيْ: الواو في (وبعد) عاطفة لـ(بعد) مع الجملة الفعليَّة المقدَّرة والمقوليَّة الَّتي سبقت (بعد)، و(بعد) على الجملة الَّتي قبلها؛ أعني: الجملة الصَّلاتيَّة أو الحمديَّة.

ولمَّا اتَّجه أنْ يُقال: إنَّه على هذا يلزم عطف الإخبار على الإنشاء، على بعض الاحتمالات في جملة الصَّلاة والحمد، وهو غير جائز كما عرفتَ؛ أشار إلى دفعه بقوله: (عطف القِصَّة على القِصَّة)؛ أيْ: عطف ما سبق لغرض التَّصنيف على مضمون ما سبق

---

(١) «الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور» (١٨٧).

(٢) انظر: «المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم» (٧٣٨، ٧٣٩)، «مختصر السعد شرح تلخيص المفتاح» (٤٧٠).

وهو ظرفٌ من الظُّروف المكانيَّة؛ لأنَّه من قَبِيل الجهات السِّتّ، ثمَّ استُعمل هنا في الظُّروف الزَّمانيَّة؛ لكونه مُضافاً إلى الزَّمان، كما أشرْنا إليه في تفسيره.

وله ثلاثة أحوال؛ لأنَّه لا يخلو: إمَّا أنْ يكون مضافاً أوْ لا:

فإنْ كان مضافاً، كقولهم: بعدَ زَيْدٍ، فيكون مُعرباً منصوباً على الظَّرفيَّة إنْ لم يَلِهِ العامل، ....

خربوتي

لغرض التَّبرك، فلا يضرُّ الاختلاف بالإخباريَّة والإنشائيَّة، ولقد حقَّقنا هذا العطف فيما سبق فتذكَّر.

قوله: (وهو ظرفٌ من الظُّروف المكانيَّة)، وهو أحد المذاهب فيه، اختاره لشهرته.

والثَّاني: أنَّه من الظُّروف الزَّمانيَّة، والثَّالث: أنَّه مشترك بينهما، كما ذكره أبو البقاء[1].

قوله: (ثمَّ استعمل هنا في الظُّروف الزَّمانيَّة)؛ أي: استُعمل هنا في الظَّرف الزَّمانيّ على طريق الاستعارة المصرَّحة التَّحقيقيَّة، بأنْ يُشبَّه قطعة من الزَّمان بقطعة من المكان في مطلق الظَّرفيَّة، ويستعار كلمة (بعد) الَّذي هو موضوعٌ لِقطعة من المكان لمفهوم قطعةٍ من الزَّمان، بقرينة إضافته إلى الزَّمان، كما أشار إليه بقوله: (لكونه مضافاً إلى الزَّمان)، وهذا على المذهب الَّذي اختاره الشَّريف.

وأمَّا على المذهبين الَّذين نقلناهما من أبي البقاء عند قوله: (من الظُّروف المكانيَّة)، فيكون استعماله ظرفَ زمان حقيقةً قطعاً.

قوله: (وله ثلاثة أحوال)؛ أيْ: لـ(بعد)، وكذا سائر الجهات السِّتّ، كما سينبِّه عليه.

قوله: (فيكون مُعرباً منصوباً على الظَّرفيَّة إنْ لم يَلِهِ العامل ... إلخ) الوَلْي بمعنى القُرْب، في «القاموس»: يقال: وَلِيَه يَلِيهِ وَلْياً من الباب السَّادس، ووَلَاه يَلِيهِ من الثَّاني إذا دنا منه وقَرُب، وتقول: كُلْ ممَّا يَلِيك؛ أيْ: كُلْ ممَّا يُقاربك. اهـ[2] والمراد منه هنا ذكر العامل معه.

---

(١) انظر: «الكليات» (٢٣٥).

(٢) انظر: «المعجم الوسيط» (١٠٥٧).

وإنْ كان يَلِيه العامل كان على ما يَقتضيه العامل، فيكون ظرفاً واسماً، ولا يلزم الظَّرفيَّة دائماً، وكذا سائر الجهات السِّتّ، ....

خربوتي

واللَّام في (العامل) للعهد الخارجيّ التَّقديريّ الَّذي يقال له: الحكميّ أيضاً؛ أي: العامل الَّذي يقتضي خروجه على الظَّرفيَّة؛ لأنَّه وإنْ لم يتقدَّم ذكره لا صريحاً ولا ضمناً، إلَّا أنَّه ممَّا يُفهم المخاطب من سياق الكلام، بقرينة المقام؛ كـ(الباب) في قولك لمَنْ دخل البيت: أغلق الباب، وكذا اللَّام في قوله: (وإنْ كان يَليه العامل).

والفاء في قوله: (فيكون ظرفاً واسماً) تفريع على كِلتا الشَّرطيتين؛ لأنَّ الظَّرفيَّة متفرِّعة على الشَّرطيَّة الأُولى؛ أعني قوله: (إنْ لم يَله العامل) والاسميَّة متفرِّعة على الثَّانية؛ أعني قوله: (وإنْ كان يَليه . . . إلخ).

والمراد من الاسم: ما يقابل الظَّرف اللَّازم الظَّرفيَّة الَّذي لا يُستعمل إلَّا ظرفاً؛ لأنَّ الاسم:

قد يُطلق ويُراد منه هذا المعنى.

وقد يُطلق ويُراد منه: ما يقابل الفعل والحرف؛ كما في تقسيم الكلمة إلى: الاسم، والفعل، والحرف.

وقد يُطلق ويُراد منه: ما يُقابل اللَّقب والكنية؛ كما في قولهم العَلَم: إمَّا اسم، أو لقب، أو كنية.

وقد يُطلق ويُراد منه: ما يقابل الصِّفة؛ كما في قول ابن الحاجب: الألف والنُّون إنْ كانا في اسم فشرطه العَلَميَّة كَعِمْرَانَ، أو في صفة فانتفاء فَعْلَانَة . . . إلخ.

وقد يُطلق ويُراد منه: ما يُقابل المهمل؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]؛ أي: الألفاظ الموضوعة.

هذا، فمحصَّل كلامه: أنَّ كلمة (بعد) إذا استُعملت مضافة: فأمَّا أنْ لا يُذكر معها العامل الَّذي يقتضي خروجها عن الظَّرفيَّة، أو يذكر.

فعلى الأوَّل تكون معربةً منصوبة قطعاً، وعلى الثَّاني: تكون على ما يَقتضيه العامل.

فقد عُلِم أنَّها تكون ظرفاً على الأوَّل، واسماً على الثَّاني، ولا تلزم لها الظرفية.

هذا تحقِيقُ المقام، ودع عنك خرافاتِ الأوهام.

فيكون مرفوعاً على الفاعليَّة؛ نحو: اتَّسَعَ أَمَامُكَ، ومنصوباً على المفعوليَّة؛ نحو: عَرَفْتُ بَعْدَكَ، ومجروراً؛ نحو: جِئْتُكَ مِنْ خَلْفِكَ.

وإنْ لم يكن مضافاً، بلْ حُذِف المضاف إليه:

فإنْ كان مَنْوِيًّا فهو مبنيٌّ على الضَّمِّ؛ نحو: جِئْتُكَ مِنْ بَعْدُ، وهنا كذلك، وإنَّما بُنِيَ على الحركة مع أنَّ الأصل السُّكون؛ فرقاً بين البناء الأصليّ والعارضيّ، وعلى الضَّمِّ مع أنَّ الفتح أخو السُّكون؛ جبراً للمحذوف منه، مع أنَّ الضَّمَّة أقوى.

خربوتي

قوله: (فيكون مرفوعاً ... إلخ)؛ أيْ: فيكون كلّ واحد من تلك الجهات السّتّ مرفوعاً ... إلخ، فتذكِير الضَّمير باعتبار كلّ واحد منها، ولا مجالَ لإرجاعه إلى (بعد) قياساً على الضَّمائر المتقدّمة؛ إذْ يأباه التَّمثيل بقوله: (اتَّسَعَ أَمَامُكَ)، كما لا يخفى.

قوله: (فإنْ كان مَنْوِيًّا فهو مبنيٌّ على الضَّمّ)؛ أيْ: فإنْ كان المضاف إليه مَنْوِيًّا على تقدير كونه محذوفاً، يكون مبنيًّا على الضَّمّ؛ لمناسبته بالحروف في الاحتياج إلى المضاف إليه؛ لكونه من الأمور النِّسبيَّة.

ثمَّ إنَّ هذا التَّفصيل على تقدير كون المضاف إليه محذوفاً مبنيٌّ على أحد القولَين فيه: من أنَّه فرق بين ما أُعرب من الظُّروف المقطوعة عن الإضافة، وبين ما بُني منها، لأنَّ المضاف إليه مَنْسيّ في الأوَّل ومنويّ في الثَّاني، وقال بعضهم: لا فرق بينهما في المعنى.

وأمَّا ما أعرب منها، فمبنيّ على أنْ يعوَّض التَّنوين من المضاف إليه، وقال الرَّضِيّ: هو الحقُّ[1].

قوله: (فرقاً بين البناء الأصليّ والعارضيّ)، فلمَّا كان بناء عارضيًّا بُني على الحركة.

قوله: (وعلى الضَّمِّ مع أنَّ الفتح ... إلخ)؛ أيْ: وإنَّما بني على الضَّمِّ، مع أنَّ الأصل بعد السُّكون أنْ يُبنى على الفتح؛ لأنَّ الفتح أخو السُّكون جبراً للنُّقصان الَّذي حصل من حذف المضاف إليه؛ لأنَّ الضَّمَّة قويَّة تجبر النُّقصان بخلاف الفتح، فلو قال: لأنَّ الضَّمَّة أقوى، لكان أنسب.

(١) «الرضي على الكافية» (٣/ ١٦٩).

وإنْ لم يكن مَنْوِيًّا، بلْ حُذِف نَسْياً مَنسيًّا، كقول الشاعر: [من الوافر]

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

فهو معربٌ على حسَب العوامل؛ لعدم الاحتياج إلى المضاف إليه، بلْ يكون اسماً برأسه بخلاف الأوَّل، فإنَّه يحتاج إليه فيكون مشابهاً بالحرف، فتفطَّن.

(فَاعْلَمْ)؛ أيْ: فأقولُ: اعلَم، حُذِف الجواب وأُقِيم متعلِّقُه مقامه.

خربوتي

قوله: (فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ ... البيت)؛ أيْ: سَهُل لي شُرب الشَّراب، وقوله: (لِيَ) متعلِّق بـ(ساغ)، و(الشَّراب) فاعله، و(قَبْلاً) منصوب لفظاً على الظَّرفيَّة، فالتَّنوين:

إمَّا عوض عن المضاف إليه - على ما اختاره الرَّضِيّ -، والمعنى: قبل هذا الزَّمان.

أو ليس بِعِوَض عنه - على ما اختاره الشَّارح -، والمعنى: كنتُ قديماً.

و(أَكَادُ) من أفعال المقاربة، و(أَغَصُّ) فعل مضارع من: غَصَّ يَغَصُّ غَصَّةً من باب عَلم، وهو بفتح الغين المعجمة والصَّاد المهملة؛ معناه: ضدُّ السُّهولة، وهو مع فاعله خبر (أَكَادُ)، وجملة (أَكَادُ) خبر كنت، و(الفُرَات): الماء العذب.

يعني: أصابني فرح فسَهُل دخول الشَّراب في حلقي بعد الغمِّ الَّذي أصابني قبل هذا، بحيث أكون قريباً إلى عدم دخول الماء العذب في حَلقي؛ لشدَّة غمي.

يُحكى: أنَّه قُتل قريب هذا الشَّاعر، فصار من غمٍّ وغصَّة بحيث لا يجري الطعام والشَّراب في حلقه من عدم تمكُّنه من اقتصاصِ قاتله، ولمَّا تمكَّن من قِصاصه بقتل قاتله، زال عنه ذلك الغمّ، فسَهُل مَدخَلُه.

قوله: (بخلاف الأوَّل، فإنَّه يحتاج إليه)؛ أيْ: بخلاف ما إذا كان المضاف إليه مَنْوِيًّا بعد حذفه؛ لأنَّ (بعد) يحتاج إليه حينئذٍ، فيشبه بالحرف من جهة الاحتياج كما بيَّناه آنفاً.

وفيه نظر؛ لأنَّ هذه المشابهة بالحرف موجودة أيضاً عند وجود المضاف إليه؛ لأنَّه يحتاج إليه في هذه الصُّورة أيضاً، فلِمَ أُعرب عند وُجوده كما بيَّنه وبُني عند حذفه مَنْوِيًّا؟

والجواب: أنَّ هذه المشابهة والمناسبة بالحرف غيرُ معتبرة عند وجود المضاف إليه؛ لأنَّ الإضافة الدَّاعية إلى الإعراب تُقاوِمها؛ لكونها من خواصِّ الاسم، ولعلَّ لهذا أَمر بالتَّفطُّن.

والفاء: جواب (مهما) المحذوف، أو نائبه، أو نائب نائبه على ضَعْف، أو عاطفةٌ على المقدَّر.

و(اعلم) أمرٌ من (عَلِمَ) بخطابٍ عامٍّ، وإنَّما نَبَّهَ به أوَّلاً إشارةً إلى أنَّ ما بعده أهمُّ، أو مقصودٌ دون ما قبله.

(أَنَّهُ)؛ أي: الشَّأن (لَا بُدَّ)؛ أَيْ: لا فِراق حاصل، و(لَا) لنفي الجنس، و(بُدَّ) اسمه، وخبره محذوفٌ، كما أشرنا آنفاً.

خربوتي

قوله: (أو نائبه)؛ أَيْ: أو الفاء جواب نائب (مهما)؛ أعني: (أمَّا) بأنْ تكون مقدَّرة، أو موهومة، والفرق بينهما: أنَّ (أمَّا) المقدَّرة محذوفة في نظم الكلام مرادةٌ في المقام، و(أمَّا) الموهومة فليست بمحذوفة في الكلام ولا مُرادة في المقام، بلْ زعم المتكلِّم أنَّه قال: أمَّا، فأتى بالفاء، مع أنَّه ما قاله في الواقع.

قوله: (أو نائب نائبه)، وهو الواو؛ لأنَّه نائب (أمَّا) وهو نائب (مهما)، فيكون الواو نائب نائبه، لكنْ كونه جواباً له ضعيف؛ لعدم سماعِ كون الفاء جواباً للواو.

قوله: (أو عاطفةٌ على المقدَّر)، والتَّقدير: عُلِم ما سبق، فاعلم ما سيأتي.

قوله: (بخطابٍ عامٍّ) الخطاب: إمَّا عامٌّ وهو توجيه الكلام إلى غير معيَّن، وإمَّا خاصٌّ وهو توجيهُه إلى معيَّن.

والأصل فيه هو الثَّاني، ويَلزم في إرادة الأوَّل[1] قرينة صارفة عن إرادة الثَّاني، وهي ههنا: أنَّ عِلْم هذا البحث مطلوب لكلِّ أحد، لا عن معيَّن.

قوله: (إشارةً إلى أنَّ ما بعده أهمُّ ... إلخ)؛ أَيْ: إشارة إلى أنَّ ما يُذكر بعد قوله: (اعلم) أهمُّ، وإنْ كان ما قبله أيضاً مقصوداً في الجملة.

أو إشارة إلى أنَّ ما بعده مقصود، وأمَّا ما ذُكر قبله فليس بمقصود من جهة أنَّ المقصود في هذه الرِّسالة بيان ما يتعلَّق بالعامل والمعمول والإعراب، وما ذُكر قبله ليس بمتعلِّق بواحد منها، ولا يخفى عليك أنَّ الأوَّل أَوْلى.

قوله: (أَيْ: لا فِراق حاصل) فيه إشارةٌ إلى أمرين:

---

(١) قوله: (ويلزم في إرادة الأول ... إلخ) وذلك لأنه مجاز مرسل من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام، أو ذكر المقيد وإرادة المطلق. اهـ منه.

(لِكُلِّ طَالِبِ مَعْرِفَةِ) بالجرِّ، أو النَّصب (الإِعْرَابِ)؛ أيْ: لكلِّ مَنْ يريد معرفة إجراء الإعراب على الكلمة؛ ....

خربوتي

الأوَّل: أنَّ (البُدَّ) بمعنى: الافتراق، من قولهم: بَدَّهُ يَبُدُّهُ بَدًّا؛ أيْ: فرَّقه، والتَّبديد: التَّفريق، وتبدَّد الشَّيء؛ أيْ: تفرَّق، كما ذكره الجَوْهَرِي(١).

والثَّاني: أنَّ المختار في مثل هذا المقام مذهبُ الجمهور من: أنَّ الجارّ والمجرور - أعني: (لكلِّ) - ظرف مستقرّ خبر (لا)، والمتعلَّق محذوف.

وأمَّا تعلُّق الجارّ بـ(بدَّ) فلا يجوز عندهم؛ لأنَّه حينئذٍ يجب أنْ ينوَّن اسم (لا)؛ لكونه مشابهاً بالمضاف.

قوله: (وخبره محذوفٌ) باعتبار أنَّ الخبر في الحقيقة هو هذا المتعلَّق المحذوف، وإلَّا فالخبر بحسب الظَّاهر ظرف مستقرّ، والمحذوف متعلَّقه، والتَّعبير عن مثل هذا الخبر بالمحذوف ممَّا ليس هو عندهم بشيء مألوفٍ، ولو لاقيتَ منهم ألوفاً بعد ألوف.

لا يقال: لعلَّ مراده أنَّ اللَّام في (لكلِّ) متعلِّق بـ(لا بدَّ)، والخبر محذوف كما هو مذهب ابن مالك وبعض البغداديِّين على ما سينقله؛ لأنَّا نقول: سيصرِّح بكون مراده من هذا الكلام كون الظَّرف مستقرًّا خبراً، عند نقل ما ذكر بعض الفضلاء، فانتظر.

قوله: (بالجرِّ، أو النَّصب)؛ يعني: أنَّه يجوز أنْ يكون قوله: (معرفة) مجروراً على أنْ يكون مضافاً إليه لـ(طالب).

ويجوز أنْ يكون منصوباً على أنْ ينوَّن (طالب)، ويجعل قوله: (معرفة) مفعولاً به له، وفيه شيء فافهم.

قوله: (أَيْ: لكلِّ مَنْ يريد معرفة ... إلخ) هذا التَّفسير مبنيّ على كون (معرفة) في عبارة المتن مجروراً بإضافة (طالب) إليه، فكلمة (مَنْ) موصولة لتكون معرفة.

وأشار به إلى أمور:

الأوَّل: أنَّ إضافة (كلّ) إلى (طالب) عهد ذهني، وأنَّ (كلَّ) مجموعيّ، وأنَّ في كلامه مجازاً من قبيل: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً»، فالمعنى: مَنْ قتل مقتولاً، والمراد بالمقتول: المقتول بالقوة؛ أيْ: من شاء أنْ يقتل، ولو قال الشَّارح في التَّفسير: أيْ: لكلِّ مَنْ يريد

(١) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٢/ ٤٤٤).

لأنَّ مَنْ عرف الإعراب لا يحتاج إلى ما سيذكُره، أو لكلِّ فردٍ من أفراد الطَّالب معرفة إجراء الإعراب على الكلمة على قاعدة النَّحْو.

(مِنْ مَعْرِفَةِ مِئَةِ شَيْءٍ)، و(مِنْ) متعلّق (لا بدَّ).

خربوتي

معرفة إجراء الإعراب بالقوة على الكلمة، وفي التعليل: لأنَّ مَنْ عرف الإعراب بالفعل لا يحتاج . . . إلخ، لكان في غاية الظُّهور، تأمَّل.

والثَّاني: أنَّ الطَّلب هنا بمعنى الإرادة، لكنَّه تفسير مجازيّ كما ترى؛ إذْ لا شكَّ في كون الطَّلب غير الإرادة، ولعلَّ وجه التَّفسير بها: أنَّ شدَّة اللُّزوم الَّتي تنفهم من قوله: (لا بدَّ) إنَّما يتحقَّق وقت الإرادة الَّتي هي بعد الطَّلب لا وقت الطَّلب، وأنْ يتحقَّق أصل اللُّزوم وقت الطَّلب أيضاً، وذلك لأنَّ الإرادة صفة مغايرة للعلم والقدرة تُوجب تخصيص أحد المقدورَين بالوقوع، فلذا يُقال: طلب الله تعالى إيمان الكافر بالأمر به، ولكنْ لم يُرِد إيمانه وإلَّا لآمن، فالمراد لا يتخلَّف عن الإرادة عندنا، خلافاً للْمُعْتَزِلَة فإنَّهم قالوا: يكون الأمر بالشَّيء إرادة لوقوعه، فجوَّزوا تخلُّف المراد عن إرادة الله تعالى، تعالى الله عمَّا يقول الظَّالمون عُلُوًّا كبيراً، على أنَّك قد عرفتَ بما قرَّرناه: أنَّ الطَّلب قد ينفكُّ عن الإرادة، كما أنَّ الإرادة قد تنفكُّ عنه أيضاً عند أهل الحقّ، فينتفي أصل اللُّزوم أيضاً حين الطَّلب في بعض الصُّور، فتدبَّر.

والثَّالث: أنَّ الإعراب في كلام المصنِّف بمعنى مشهور بين النُّحاة، الَّذي هو شيء جاء من العامل يختلف به آخر المعرب.

والرَّابع: أنَّ في العبارة مضافاً محذوفاً، وهو كلمة (إجراء)؛ أيْ: معرفة إجراء الإعراب؛ وذلك لأنَّه لمَّا أريد من الإعراب المعنى المذكور، لم يصحّ الكلام إلَّا بتقدير هذا المضاف؛ لأنَّ اللَّازم لطالب معرفة نفس الإعراب بهذا المعنى إنَّما هو معرفة تعريفه وأقسامه، لا معرفة تلك المئة.

قوله: (لأنَّ مَنْ عرف الإعراب) كأنَّه تعليل لمقدَّر؛ أيْ: وإنَّما قال المصنِّف: (لكلِّ طالب معرفة الإعراب)، ولم يقل: لكلِّ مُعرِب، كما في «الإظهار»؛ لأنَّ مَنْ عرف الإعراب لا يحتاج إلى ما سيذكر من مئة شيء، بلِ المحتاج إليه إنَّما هو طالب معرفته، فالأَوْلى تأخير هذا التَّعليل عن التَّفسير الثَّاني، كما لا يخفى.

قوله: (أو لكلِّ فردٍ من أفراد) وهذا التَّفسير مبنيّ على كون (معرفة) منصوبة، بأنْ ينوَّن (طالب)، وأشار به إلى:

فإنْ قلتَ: إنَّ (بدَّ) مبنيٌّ، والمبنيُّ اسمٌ لا فعلٌ، أو شبهه، أو معناه، فكيف تتعلَّق به؟

قلتُ: إنَّ مثل هذا مُعربٌ ....

خربوتي

أنَّ إضافة (كلٍّ) إلى (طالب) استغراقيَّة، وإلى أنَّ (كلَّ) إفرادي.

أنَّه يجوز أنْ يكون الإعراب أيضاً في كلام المصنِّف بمعنى آخر، فلا يحتاج إلى حذف المضاف في تصحيح الكلام، وإنْ كان غير المعنى المشهور له، وهو تطبيق الكلام على القواعد النَّحوية، ومنه قولهم: إعراب هذه الكلمة كذا، وأعرب لي كذا؛ أيْ: طَبِّقه على القواعد النَّحوية، فيكون الإجراء على قاعدة النَّحو جزءاً من مفهوم الإعراب بهذا المعنى، فلا يحتاج حينئذ إلى حذف المضاف، وذلك لأنَّ هذا التَّطبيق لا يكون إلَّا بإجراء الإعراب بالمعنى المشهور على الكلمة على قاعدة النَّحو، وقد نبَّه في هذا التَّفسير على أنَّ كلمة (كلّ) على هذا الاحتمال تكون لعموم الأفراد، فيكون تأسيساً؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا﴾ [الإسراء: ١٢]؛ لِمَا تقرَّر من أنَّها إذا أُضيفت إلى المنكر تفيد عموم الأفراد.

وإنَّما ترك التَّنبيه على كون الطَّلب بمعنى الإرادة في هذا التَّفسير؛ اكتفاء بالتَّنبيه عليه في التَّفسير الأوَّل.

هذا، واعلم أنَّ في كلام الشَّارح ههنا صنعةَ احتباك، حيث ترك التَّنبيه على جواز كون الإعراب بهذا المعنى الغير المشهور في التَّفسير على الاحتمال الأوَّل في المعرفة، اكتفاءً بالتَّنبيه عليه في التَّفسير على الاحتمال الثَّاني فيها، وترك التَّنبيه على جواز كونه بالمعنى المشهور مع حذف المضاف في التَّفسير الثَّاني اكتفاءً بالتَّنبيه عليه في التَّفسير الأوَّل، كما قيل في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ [يونس: ٦٧]؛ أيْ: جعل لكم اللَّيل مظلماً لتسكنوا فيه، والنَّهار مبصراً لتبتغوا فيه.

وبما ذكرناه عرفتَ أنَّ الإعراب الأوَّل والثَّالث في عبارة الشَّارح بالمعنى المشهور الَّذي أشرنا إليه آنفاً قطعاً، والإعراب الثَّاني فيها يحتمل كِلا المعنيَين كالإعراب في كلام المصنِّف، إلَّا أنَّه لا بدَّ من تقدير المضاف أيضاً عند إرادة المعنى المشهور.

هذا، فإنَّ النَّاظرين قد استصعبوا الفرق بين التَّفسيرين، فوقعوا في حَيْصَ بَيْصَ.

قوله: (فكيف تتعلَّق به؟) مع أنَّه لا بدَّ وأنْ يكون المتعلَّق فعلاً، أو شبهه، أو معناه.

انْتُزع تنوينه تشبيهاً بالمضاف، كذا ذَكَره ابن مالك.

خربوتي

قوله: (انْتُزِع تنوينه تشبيهاً بالمضاف)؛ يعني: أنَّه كما يجرَّد المضاف عن التَّنوين جُرِّد هذا عن التَّنوين أيضاً؛ لشبهه بالمضاف عند تعلُّق الجاريَّة؛ لِمَا أنَّ شبه المضاف ما اتَّصل به شيء من تمام معناه، وهو يكون كذلك عند تعلُّقه به.

أقول: هذا الجواب لا يدفع الاعتراض النَّاشئ عن تعلُّق الجارّ الثَّاني؛ أعني: كلمة (من) باسم (لا)، بعدما جعل الجارّ الأوَّل مع مجروره ظرفاً مستقرًّا متعلِّقاً بمحذوف، كما أشار إليه؛ إذْ لا يكون اسم (لا) على هذا التَّقدير شبه مضاف، حتَّى يكون مُعرباً مُنْتزَعاً منه التَّنوين تشبيهاً به، فيجوز تعلُّقه به على مذهب ابن مالك؛ لِمَا عرفت أنَّ شبه المضاف ما اتَّصل به شيء من تمام معناه، وعلى هذا التَّقدير لم يتَّصل به الشَّيء الَّذي هو من تمام معناه، وهو قوله: (من معرفة)، بلِ انفصل بينه وبين ذلك الشَّيء بالظَّرف المستقرّ؛ أعني: (لكلّ)، فلا يجوز تعلُّق الجار الثَّاني على هذا التَّقدير به أيضاً؛ لا على مذهب الجمهور ولا على مذهب ابن مالك، بلْ يجعل هذا الجارّ أيضاً مع مجروره ظرفاً مستقرًّا خبراً بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أيْ: هو، يعني البدّ المنفي كائن من معرفة، وإن جاز تعلُّقه به على ما ذهب إليه بعض البغداديِّين، فالصَّواب: أنْ يأتي بهذا الاعتراض مع جوابه، والكلام الَّذي ينقله عن بعض الفضلاء عند شرح قول المصنِّف: (لكل طالب . . . إلخ)؛ لأنَّ كلَّها متعلِّقة بتعلُّق الجارّ الأوَّل باسم (لا)، كما سيعترف به عند نقل ما ذكره بعض الفضلاء بقوله: (كما أشرنا إليه)؛ لأنَّ تلك الحوالة تشعر بأنَّ الكلام في تعلُّق الجارّ الأوَّل به كما لا يخفى، فالجمهور لم يجوِّزوه لِمَا ذكرنا، وابن مالك جوَّزه لِمَا ذكره الشَّارح في الجواب.

فإنْ قلتَ: الجمهور منعوا من أنْ يكون الجارّ في مثل هذا المقام متعلِّقاً باسم (لا)، واستدلُّوا عليه بأنَّه لو تعلَّق به لكان شبيهاً بالمضاف، فيجب أنْ يُنوَّن؛ وابن مالك جوَّزه واستدلَّ عليه أيضاً بأنَّه عند تعلُّق الجارّ به وإنْ كان معرباً، لكنَّه لِكونه حينئذ شبيهاً بالمضاف، انْتُزِع التَّنوين منه، فما وَجْه استدلالِهما على حُكمين مخالفين بدليل واحد؛ أعني: كونه شبيهاً بالمضاف عند تعلُّق الجارّ به؟

قلتُ: لمَّا كان في كونه شبيهاً بالمضاف جهتان:

إحداهما: أنْ يكون معرباً. والأُخرى: أنْ يُنزع منه التَّنوين.

قال بعضُ الفضلاء: يجب صرفُ مثله عن ظاهره، بأنْ يُجعلَ الظَّرف مستقرًّا متعلِّقاً بمحذوف كما أشرنا إليه، وكلُّ مصدرٍ يتعدَّى بحرفٍ من الحروف الجارَّة يَجوز جعل هذا الجارّ مع مجروره خبراً عن ذلك المصدر؛ لأنَّ فيه معنى المصدر لتضمُّنه ضميرَه، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾ [يوسف: ٩٢]؛ أَيْ: حاصلٌ عليكم، فتأمَّل.

خربوتي

اعتبر الجمهور الجهة الأولى، فقالوا: لو تعلَّق الجارّ به لكان شبيهاً بالمضاف فيكون معرباً، فإذا كان مُعرباً يجب له التَّنوين.

وابن مالك اعتبر الجهة الثَّانية، فاستدلّ على دَعواه بما ترى.

قوله: (قال بعض الفضلاء: يجب صرفُ مثله ... إلخ) وهو الشَّيخ الرَّضِيّ.

يعني: بيان الظَّاهر في مثل هذا أنْ يتعلَّق الجارّ به، لكنَّه يجب صرفه عن هذا الظَّاهر بأنْ يجعل ... إلخ، فقوله: (بأنْ يُجعل) بيان للصَّرف عن الظَّاهر.

قوله: (كما أشرنا إليه)؛ أَيْ: في تفسير قوله: (لا بدَّ) حيث فسَّره بقوله: (لا فراق حاصل)، وقد بيَّنته بما لا مزيدَ عليه، وهذا هو التَّصريح والاعتراف الموعودان، فتنبَّه.

قوله: (وكلُّ مصدرٍ يتعدَّى ... إلخ) وإنَّما خصَّ ذلك بالمصدر؛ لأنَّه لا يجوز أنْ تقول: لا مثرب عليكم، بجعل الظَّرف خبراً عن الصِّفة الَّتي هي (مثرب) بأنْ يجعل (عليكم) متعلِّقاً بفعل محذوف؛ أَيْ: لا مثرب موجود يثرب عليكم، صرَّح به الفاضل العصام في شرحه على «الكافية».

قوله: (لأنَّ فيه معنى المصدر لتضمُّنه ضميرَه ... إلخ)؛ يعني: أنَّ في الجارّ والمجرور حينئذٍ معنى المصدر؛ لتضمُّن ذلك الجارّ والمجرور ضمير ذلك المصدر الَّذي تعدَّى بذلك الجارّ، وإذا كان متضمِّناً لضميره يجوز أنْ يكون الظَّرف مستقرًّا خبراً عنه، إذِ المستقرّ ما استقرَّ فيه ضمير عامله، كما أنَّ التَّثريب في قوله تعالى: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾ [يوسف: ٩٢] مصدر تعدَّى بـ(على)، فصحَّ جعله مع المجرور خبراً عنه، وقدِّر له متعلَّق عامّ على قاعدةِ الظَّرف المستقرّ.

قوله: (فتأمَّل) لعلَّ وجهه: أنَّ الآية لو كانت من هذا القبيل؛ للزم الفصل بين المصدر؛ أعني: التثريب، ومعموله الَّذي هو اليوم، بأجنبي وهو عليكم؛ لأنَّه حينئذ يكون

وقال بعضُ البغدادين: يجوز تعلُّق الظَّرف بالمنفيّ المبنيّ، وفيه نظرٌ على ما لا يخفى.

و(معرفة) مجرورةٌ لفظاً ومنصوبةٌ محلًّا على المفعوليَّة، وهي مضافةٌ إلى مئة.

و(شيء) تمييزٌ لـ (مئة).

(سِتُّونَ مِنْهَا)؛ أيْ: كائنة من هذه المئة (تُسَمَّى)؛ أيْ: ستُّون (عَامِلاً)؛ أيْ: مؤثِّراً، لفظيًّا كان أو معنويًّا، سماعيًّا كان أو قياسيًّا.

فالسَّماعيُّ: تسعةٌ وأربعون.

والقياسيُّ: تسعةٌ.

والمعنويُّ: اثنان، كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

فالمجموع ستُّون، هذا عند الجمهور، وأمَّا عند الشَّيخ فالعامل مئة، تأمَّل.

و(ستُّون) مبتدأ، والظَّرف صفةٌ مخصِّصةٌ لها؛ ليصحَّ الابتداء، و(تُسمَّى) مبني للمفعول خبرها، ونائبه راجعٌ إلى ستُّون، و(عاملاً) مفعوله الثَّاني، ......

خربوتي

خبراً، وخبر (لا) أجنبي بالنِّسبة إلى أصلها، على ما ذكره ابن الشيخ في حاشية «أنوار التنزيل».

قوله: (وفيه نظر) لوجوب إعراب المشابهه للمضاف بلا خلاف، كذا ذكره الرَّضِيّ.

قوله: (و(شيء) تمييزٌ لـ(مئة))؛ لأنَّ تمييز المئة والألف وتثنيتهما وجمعهما مفرد مجرور، كما بيَّنه المصنِّف في «الإِظْهَار»[1].

قوله: (وأمَّا عند الشَّيخ فالعامل ... إلخ) وهو الشَّيخ عبد القاهر الجُرْجَانيُّ صاحب الكعب العالي في النَّحو وعِلم البلاغة، فإنَّه قد قال في «عوامله»: العَوامِل فِي النَّحْوِ مِئَةُ عامِلٍ: لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ، فاللَّفْظِيَّةُ مِنْها على ضَرْبَينِ: سَماعِيَّةٌ وَقِياسيَّةٌ، فالسَّماعِيَّةُ مِنْها: أَحَدٌ وَتِسْعُونَ عامِلاً، والقِياسِيَّةُ مِنْها: سَبْعَةُ عوامِلَ، وَالمَعْنَوِيَّةُ مِنْها: عَدَدانِ. اهـ

فالجميع مئة عامل، فالشَّيخ نقَص وزاد:

فأمَّا ما نقَص، فمجموعُه سبعة: خمسة في السَّماعيّ، واثنان في القياسيّ.

---

(١) انظر: «إظهار الأسرار» (٨٠).

وهو من ملحقات أفعال القلوب، والجملة مجرورة المحلّ صفةٌ لـ (مئة)، أو بدلٌ لها.

(وَثَلَاثُونَ) عطفٌ على ستُّون (مِنْهَا)؛ أَيْ: كائنةٌ من هذه المئة (تُسَمَّى) بناء للمفعول؛ أَيْ: ثلاثون (مَعْمُولاً)؛ أَيْ: متأثِّراً أصالةً كان، أو تبعيّةً.

فالأصالة أربعةُ أضربٍ: مرفوعٌ، ومنصوبٌ، ومجرورٌ، ومجزومٌ.

أمَّا المرفوع: فتسعةٌ.

والمنصوب: فثلاثة عشر.

والمجرور: فاثنان.

والمجزوم: فواحدٌ، فالأصالة خمسةٌ وعشرون.

وأمَّا التَّبعيَّة فخمسةٌ.

خربوتي

وأمَّا ما زاد، فسبعة وأربعون في السَّماعيّ:

ثمانية وعشرون منها أفعال: أربعة أفعال المَدْح والذَّمّ، وأربعة أفعال المقاربة، وثلاثة عشر أفعال النَّاقصة، وسبعة أفعال القلوب.

وثلاثة عشر منها أسماء: تسعة أسماء للأفعال، وأربعة منها أسماء: أحدها: (عَشَرَةٌ) إذا ركِّبت مع أحد إلى تسعة، وثانيها: كَمْ، وثالثها: كَذَا، ورابعها: كَأَيِّنْ.

وستَّة منها حروف: خمسة: حروف النِّداء، وواحد: (الواو) بمعنى (مع).

وسيذكرها الشَّارح قبيل الباب الثَّاني، وللإشارة إلى هذا التَّفصيل أَمَر بالتَّأمُّل.

قوله: (هو من ملحقات أفعال القلوب)؛ يعني: أنَّ (تسمَّى) من أفعال ملحقة بأفعال القلوب في مجرَّد الدُّخول على المبتدأ والخبر، وعدم جواز حذف مفعولَيها معاً أو حذف أحدهما فقط بلا قرينة، وقِلَّة حذف أحدهما بها.

قوله: (والجملة مجرورة)؛ أَيْ: جملة المبتدأ؛ أعني: (ستُّون)، والخبر الَّذي هو جملة (تُسمَّى).

قوله: (أَيْ: متأثِّراً أصالةً . . . إلخ) أشار بهذا التَّفسير إلى تعريف المعمول لغةً واصطلاحاً، كما لا يخفى.

فالمجموع ثلاثون كما سيجيء، وهذا عند الجمهور، وقال بعضهم[1]: المعمول ستةٌ وعشرون، فتأمَّل.

(وَعَشَرَةٌ) عطفٌ: إمَّا على قريبها، أو بعيدها (مِنْهَا)؛ أيْ: من المئة صفة لـ(عشرةٌ) (تُسَمَّى)؛ أيِ: العشرة (عَمَلاً)، يعني: الحاصلَ من العمل (وَإِعْرَاباً) عطف تفسير لـ(عملاً) حركةً كان أو حرفاً أو حذفاً.

أمَّا الحركة: فثلاثةٌ.

وأمَّا الحرف: فأربعةٌ.

وأمَّا الحذف: فثلاثةٌ، فالمجموع عشرةٌ.

وإنَّما فسَّره به إشارةً إلى أنَّ المراد من العمل: الحاصلُ بالمصدر لا المعنى المصدريّ كما فسَّرنا.

فإنْ قلتَ: لم لا يأتي أوَّلاً بقوله: (إعراباً) حتَّى لا يحتاج إلى التَّفسير به؟

خربوتي

قوله: (فتأمَّل) لعلَّ وجهه: أنَّ مَنْ قال بأنَّ المعمول ستَّة وعشرون؛ أعني: ابن الحاجب ومن تبعه، نقَصوا في المرفوعات: اسم باب كان، والمضارع الخالي عن النَّواصب والجوازم، وفي المنصوبات: المضارع المنصوب بإحدى حروف النَّواصب، ولم يذكروا بعد المجرور المجزوم.

قوله: (وإنمَّا فسَّره به إشارةً إلى أنَّ المراد . . . إلخ)؛ أيْ: إنَّما فسَّر المصنِّف قوله: (عملاً) بقوله: (وإعراباً) عطف تفسير؛ للإشارة إلى أنَّ المراد بـ(العمل) هنا المعنى الحاصل بالمصدر؛ أعني: الحاصل من العمل الَّذي هو الإعراب، لا المعنى المصدريّ الَّذي هو إحداث العمل.

اعلم أنَّ هذا المقام يقتضي بسطاً من الكلام، حتَّى تنكشف حقيقة المرام، فنقول بتوفيق الملك المنعم: إنَّ صيغ المصادر تُستعمل في خمسة أمور:

(١) أراد به الشيخ ابن الحاجب على ما صرح به الشارح نفسه عند شرح ختام بحث المعمول حيث قال: فمجموع ما ذكر في هذا المختصر من المعمولات على ما ذكر ثلاثون، وأما على ما ذكره ابن الحاجب منها ستة وعشرون. اهـ «موضح التحفة».

. . . .

خربوتي ـــــــــــــــــــــــــــــــــ

الأوَّل: أصل النِّسبة من حيث هي هي، وهو نفس الإيقاع، ويسمَّى مصدراً حدثيًّا؛ لحدوث أكثر أفراده؛ كمعنى الدَّق للضَّرب، وهذا المعنى عبارة عن أمر ذهنيّ لا وجود له في الخارج.

والثَّاني: المعنى الحاصل بالمصدر اللُّغويّ الَّذي هو أثر الهيئة الحاصلة بسبب المصدر الحدثيّ، وذلك المعنى أعمّ من:

أنْ يكون حاصلاً أوّلاً بلا واسطة؛ كالألم بالنِّسبة إلى الضَّرب، والتَّعدُّد الحاصل من القطع، والأدب المترتِّب على التَّأديب.

وأنْ يكون حاصلاً ثانياً بواسطة؛ كالضَّاربيَّة والمضروبيَّة بالنِّسبة إلى الضَّرب الحاصلتين بواسطة الفاعل والمفعول.

والثَّالث: معنى المصدر المبنيّ للفاعل؛ كالكون كاسراً في الكسر، وهذا المعنى معقول ذهنيّ كالأوَّل لا وجودَ له في الخارج.

والرَّابع: معنى المصدر المبنيّ للمفعول؛ كالكون مكسوراً في الكسر، وهذا أيضاً معقول ذهنيّ.

والخامس: الحاصل بالمصدر الاصطلاحيّ، وهو قسمان:

الأوَّل: الهيئة القائمة بالفاعل؛ كهيئة الكاسريَّة، وهيئة الضَّاربيَّة الموجودتَين في الخارج.

والثَّاني: الهيئة الحاصلة للمفعول؛ كهيئة المكسوريَّة والمضروبيَّة الموجودتين في الخارج أيضاً.

ثمَّ إنَّ تلك الهيئة موجودة: حقيقة إنْ كانت تأثيراً أو تأثراً؛ كما في: الضَّرب والقيام، أو اعتباريَّة إنْ لم تكن كذلك؛ كالوجوب والإمكان.

إنْ قلتَ: ما الفرقُ بين معنى المصدر المبنيّ للفاعل والمصدر المبنيّ للمفعول، وبين المعنى الحاصل بالمصدر اللُّغويّ الَّذي كان حاصلاً بواسطة؟

قلتُ: أمَّا باعتبار الذَّات: فلأنَّ الحاصل بالمصدر أثر، والمصدر المبنيّ للفاعل مؤثِّر، والمصدر المبنيّ للمفعول وقوعُ الأثر فيه.

وأمَّا باعتبار التَّعبير: فلأنَّ المبنيّ للفاعل يعبَّر عنه بالكون كاسراً، والمبنيّ للمفعول

. . . .

خربوتي ـــ

يعبَّر عنه بالكون مكسوراً مثلاً، والحاصل بالمصدر المذكور يعبَّر عنه بالضَّاربيَّة والمضروبيَّة، كما أشرنا إليه.

إذا عرفتَ هذا، فاعلم أيضاً: أنَّ صيغ المصادر في هذه المعاني مشتركة كما ذهب إليه بعضهم، أو حقيقة في الأوَّل والثَّالث والرَّابع، مجاز في الباقي كما اختاره أكثر المحقِّقين.

وقد أنكر الفاضل الرُّومي المعنى الثَّاني والثَّالث في حاشية «المُطَوَّل» ناقلاً عن جدِّه الفَنَارِي، وادَّعى عينيَّتهما للمعنى الخامس، وكون المصدر حقيقة في المعنى الأوَّل، مجازاً في الباقي، وتبعه الفاضل العِصام.

أقول: وبهذا ظهر أنَّ ما ذكروه من أنَّ الفاضل العصام إنَّما يُنكِر المصدر المبنيّ للمفعول، ناشئ من عدم تعميق النَّظر في كلامه، وإنْ وقع ذلك لغير واحد من الفضلاء؛ ما أنَّ كلام ذلك الفاضل ينادي على إنكار المصدر المبني للفاعل أيضاً حيث قال عند لكلام على قول ابن الحاجب: (فالعدل خروجه . . . إلخ): لا شكَّ أنَّه يُوجد معنى مصدريّ حاصل بإلحاق الياء المصدريّة إلى المفعول، كما يقال: مضروبيَّة، والمعنى المصدريّ الحاصل بإلحاق تلك الياء في غاية السَّعة يسع فيها ما لا يسع في ألفاظ المصادر، وأمَّا أنَّ المصادر وُضعت لمعنيين: ما هو صفة الفاعل، وما هو صفة المفعول، فلا بدَّ له من دليل . . . إلى أنْ قال: فالمصدر لم يُوضَع إلَّا لِمَا قام بالفاعل، والفعل المجهول يدلُّ على وقوع مصدره الَّذي تضمَّنه على ما أُسند إليه، وجزء معنى فعل المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعروف، والفارق بينهما اعتبار قيامِه الَّذي تدلُّ عليه هيئة الفعل المعروف، واعتبار وقوعه الَّذي تدلُّ عليه هيئة الفعل المجهول. اهـ(١)

وذلك لأنَّ ما هو جزء للفعل ليس إلَّا المعنى المصدريّ الَّذي هو الحدث، وقد صرَّح بقوله: (فالمصدر لم يُوضَع إلَّا لِمَا قام بالفاعل) أنَّ المصدر الحدث الَّذي هو قائم بالفاعل، وجزء من معنى الفعل، كما لا يخفى على أهل الإنصاف.

ومنشأ ما توهَّموه أنَّه لم يصرِّح بإنكار المبنيّ للفاعل كتصريحه بإنكار المبنيّ

---

(١) «العصام على الجامي» (٤٧) باختصار.

قلنا: إنَّما يحتاج إلى التَّفسير به؛ ليوافق المُفَسَّرُ في الأصل الأوَّلَيْن.

إذا كان الأمر كذلك (فَأُبَيِّنُ)، أَيْ: أذكُرُ، أو أُظهِرُ، أو أُعرِّف (لَكَ)؛ ....

خربوتي

للمفعول، وإنِ استفيد من كلامه، وتصريحه بإنكار الثَّاني إنَّما هو لغرض له متعلِّق بهذا المقام؛ إذِ المولى الجامي قُدِّس سِرُّه ادَّعى كون العدل هناك مصدراً مبنيًّا للمفعول، فهو بصدد إنكاره هذا، فإنَّ الحقَّ أحقُّ بالاتباع.

فبهذا تبيَّن أنَّ ملخص ما ذكره الشَّارح في هذا المقام أنَّ المصنِّف لمَّا ذكر لفظ العمل، تبادر منه المعنى المصدريّ الحدثيّ الَّذي هو معنى معقول ذهنيّ، وهو إحداث العمل، مع أنَّه ليس بمراد ههنا؛ لأنَّ المبحوث عنه في الرِّسالة ليس ذلك الإحداث، بلِ الأثر الحاصل الَّذي هو الإعراب؛ لأنَّه أثر حاصل بسبب العمل ولازم له، وهو الحاصل بالمصدر بالمعنى اللُّغويّ، فاحتاج إلى بيانِه وتفسيره بقوله: (إعراباً).

قوله: (ليوافق المُفَسَّرُ في الأصل الأوَّلَيْن) المُفَسَّر على صيغة اسم المفعول وهو العمل هنا، والمراد من الأوَّلين العامل والمعمول؛ أيْ: ليوافق العمل في الحروف الأصليَّة؛ أعني: العين والميم واللَّام العامل والمعمول.

وأمَّا لو قال: إعراباً في أوَّل الأمر لم يوافقهما فيها، فلذلك احتاج إلى ذكر العمل ثمَّ التفسير بالإعراب.

قوله: (أَيْ: أذكُرُ، أو أُظهِرُ، أو أُعرِّف)؛ يعني: أنَّ قول المصنِّف: (أبيِّن) على صيغة المضارع المتكلِّم: إمَّا من التَّبيين، أو من الإبانة، أو من البيان.

فعلى الأوَّل: يكون بمعنى أذكُرُ؛ لأنَّ التَّبيين بمعنى التَّوضيح الكثير، وهو إنَّما يكون بالذِّكر، ولظهور ذلك قدَّمه.

وعلى الثَّاني: يكون بمعنى أُظهِرُ؛ لأنَّ الإبانة بمعنى: الإظهار والإيضاح.

وعلى الثَّالث: يكون بمعنى أُعرِّف؛ لأنَّ البيان وإنْ كان لازماً في معنى الوضوح، لكنْ يجيء متعدّياً بمعنى التَّعريف؛ تقول: بيَّنت الشَّيء أبيِّنه؛ أيْ: عرَّفته وأعرِّفه، كذا في «القاموس»[1].

فعلى هذا كلمة (أو) لمانعة الجامع، ويحتمل أنْ تكون المعاني الثَّلاثة كلَّها لـ(أبيِّن) من التَّبيين، فعليه تكون (أو) لمانعة الخلو، فاعرف.

---

(١) انظر: «تاج العروس» (٣٤/ ٢٩٣).

أيْ: لنفعك بخطابٍ عامٍّ على خلاف الظَّاهر؛ إذْ أصل الخطاب أنْ يكون لمعيَّن، وقد يكون لغيره بغير الأصل، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٢]؛ أيْ: تناهت حالهم في الظُّهور، واللَّام للتَّعليل على التَّفسيرين الأوَّلَيْن، وصلةٌ على الأخير (بِإِذْنِ اللهِ تَعَالَى) الجارّ متعلِّقٌ بـ (أبيِّن)، أو حالٌ من ضميره؛ أيْ: حال كوني ملابساً بإذن الله تعالى، أو مستعيناً به (هَذِهِ الثَّلَاثَةَ)؛ يعني: العامل، والمعمول، والإعراب. واسم الإشارة مفعولٌ به لـ (أبيِّن)، ....

خربوتي

قوله: (أيْ: لنفعك) إدخال اللَّام على النَّفع؛ إشارة إلى أنَّ في العبارة مجازاً حذفيًّا(١).

قوله: (وقد يكون لغيره)؛ أيْ: قد يكون الخطاب لغير معيَّن على خلاف الأصل لقرينة مانعة عن الأصل، ولقد حقَّقنا هذا الكلام فيما سبق، فتذكَّر.

قوله: (أيْ: تناهت حالهم في الظُّهور)؛ أيْ: بلغت حالُ المجرمين في الظُّهور غاية يراهم كلّ أحد بهذه الحالة.

قوله: (وصلةٌ على الأخير)؛ أيْ: على تفسير (أبيِّن) بأعرف؛ لأنَّه ممَّا يستعمل باللَّام، والصِّلة هنا بمعنى الوصلة؛ لأنَّها عندهم تُطلق بالاشتراك على هذا المعنى، وعلى صلة الموصول، وعلى الجارّ الزَّائد كما سيجيء.

فعلى الأوَّلين يكون المجرور منصوب المحلِّ مفعولاً له لـ(أبيِّن)؛ أيْ: أذكر أو أظهر لأجلك، وعلى الثَّالث يكون مفعولاً به غير صريح له.

لكنْ يتَّجه عليه: أنَّ الظَّاهر من تفسير قول المصنِّف: (لك) بقوله: (أيْ: لنفعك) أنَّه على جميع التَّقادير مفعول له، فجعل اللَّام هنا صلة على الأخير يخالفه، كما لا يخفى.

(١) قوله: (إشارة إلى أن في العبارة مجازاً حذفيًّا) ولعل ذلك لأن اللام إذا كانت للتعليل تشعر في مثل هذا المقام بكون مدخُوله علةً غائية لمتعلقه، مع أن المخاطب لا يصلح أن يكون علة غائية للبيان؛ لأن العلة الغائية ما تقدم في التصور وتأخَّر في الوجود، والمخاطب وإن كان مقدماً في التصور لكنه ليس بمتأخر في الوجود؛ لما أن خطاب المعدوم ليس بجائز، فالعِلة الغائية في الحقيقة تعلمه ونفعُه هذا. اهـ منه.

والثَّلاثة صفةٌ له، أو بدلٌ لها (عَلَى طَرِيقِ الإِيجَازِ)؛ أيْ: حالَ كون هذه الثَّلاثة مَبنيَّةً على طريقٍ هو الإيجاز، ....

خربوتي

قوله: (والثَّلاثة صفةٌ له، أو بدلٌ لها)؛ أيْ: لاسم الإشارة.

فتذكِير الضَّمير الرَّاجع إليه في (له) باعتبار كونه اسم إشارة، وتأنيثه في (لها) باعتبار الكلمة أو المعنى.

قوله: (أيْ: حال كون هذه الثَّلاثة مَبنيَّةً ... إلخ) فيه إشارة إلى أمور:

الأوَّل: أنَّ الظَّرف هنا مستقرٌ حال من هذه، لا لغو متعلِّق بـ(أبيِّن)، أو مستقرٌ مفعول مطلق له، إلى غير ذلك من الاحتمالات؛ لِمَا أنَّ كونه حالاً أحسن من جهة المعنى، كما لا يخفى.

والثَّاني: دفع ما يَرِد على هذا التَّوجيه من أنَّه لا معنى لقولنا: (حال كون هذه الثَّلاثة كائنة على طريق الإيجاز)؛ لأنَّ الكائن على طريق الإيجاز ليس هذه الثَّلاثة، بلْ بيانها.

وحاصل الدَّفع: أنَّ كون الظَّرف حالاً من هذه الثَّلاثة باعتبار تعلُّق البيان بها؛ لكونها مفعولاً لـ(أبيِّن)، فيصير حاصل المعنى: حال كون هذه الثَّلاثة مبنيَّة على طريق الإيجاز، ولا شكَّ في صحَّته، فبهذا تعرف أنَّ قوله: (مبنيَّة) ليس لتقدير المتعلَّق، بلْ لمجرَّد بيانِ حاصل المعنى.

والثَّالث: أنَّ إضافة الطَّريق إلى الإيجاز بيانيَّة؛ لأنَّ إضافة الأعمِّ إلى الأخصِّ وإنْ كانت لاميَّة عند المصنِّف وجمهور النُّحاة، لكنْ قد صرَّح شارح «الهوادي» وغيره أنَّها بيانيَّة في أمثاله.

قال المولى شهاب الدين: ولذا تراهم يجعلون (شجر الأراك) من الإضافة اللَّاميَّة تارة، ومن الإضافة البيانيَّة أخرى. اهـ[1]

أقول: والحقُّ هنا ما ذكره الشَّيخ الوالد طوَّل الله بقاه في «شرح قصيدة البردة» من: أنَّ الإضافة البيانيَّة نوعان: اصطلاحيَّة، ولغويَّة.

ويُشترط في الأُولى أمران: كونُ النِّسبة بين المضاف والمضاف إليه عموماً وخصوصاً من وجه، وكون المضاف إليه أصلاً للمضاف.

(١) حاشية الشهاب «عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي» (١/ ١٩).

وهو أداء المقصود بلفظٍ أقلَّ من المتعارف، وهو قِسمان:

إيجاز قصرٍ: وهو ما ليس بحذفٍ، كقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِي ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [البقرة: ١٧٩]، فإنَّ معناه كثيرٌ، ولفظه يسيرٌ، وليس فيه حذفٌ.

وإيجاز حذفٍ: وهو ما يكون فيه حذفٌ، كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]؛ أيْ: أهل القرية، وكقوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]؛ أيْ: صحيحةٍ، ونحوه، فتذكَّر.

خربوتي

وأمَّا الثَّانية فقد تكون النِّسبة بينهما فيها عموماً مطلقاً، وقد تكون عموماً من وجه، لكنْ يُشترط عند كونها عموماً من وجه أنْ لا يكون المضاف إليه أصلاً للمضاف.

قوله: (وهو أداء المقصود . . . إلخ)؛ أي: الإيجاز أداء ما قصده المتكلِّم بلفظ أقل . . . إلخ، فالإطناب عكسه؛ أيْ: أداؤه بأكثرَ من المتعارف.

قوله: (فإنَّ معناه كثيرٌ، ولفظه يسيرٌ)؛ لأنَّ المراد به أنَّ الإنسان إذا علم أنَّه متى قَتَل قُتِل كان ذلك داعياً إلى أنْ لا يُقدِم على القتل، فارتفع بالقتل الَّذي هو القصاص كثير من قتلِ الناس بعضهم بعضاً، فكان ارتفاع القتل حياة لهم، كذا في «المُطَوَّل»(١).

قوله: (وليس فيه حذف) اعترض عليه: بأنَّ فيه حذف الفعل الَّذي يتعلَّق به الظَّرف.

وأُجيب: بأنَّه لمَّا سدَّ الظَّرف مسدَّه، ووجب تركه لعدم احتياج تأديةِ أصل المراد إليه، حتَّى لو ذكر لكان تطويلاً، فصحَّ أنْ ليس فيه حذف شيء ممَّا يؤدَّى به أصل المراد.

وتقدير الفعل إنَّما هو لمجرَّد رعايةِ أمر لفظيّ، وهو أنَّ حرف الجرِّ لا بدَّ له من متعلَّق.

قوله: (أيْ: أهل القرية)، فالمحذوف في هذه الآية: جزء مضاف.

قوله: (أيْ: صحيحةٍ ونحوه) والمحذوف في هذه الأية: صفة؛ أيْ: صحيحةٍ، أو نحوها كسالمة أو غير معينة، وما يؤدِّي هذا المعنى بدليل ما قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، فإنَّه يدلُّ على أنَّ الملك إنَّما يأخذ الصَّحيحة دون المعيبة، وإليه أشار بقوله: (فتذكَّر).

---

(١) «المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم» (٤٨٤).

(فِي ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ)؛ أيِ: الحاصل في ثلاثة أبوابٍ قسيمة للآخر، أو حال كون هذه الثَّلاثة مذكورةً في ثلاثة أبواب؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها قسيمٌ للآخر، فيوضع لكلِّ واحدٍ بابٌ على حِدَةٍ.

فإنْ قلتَ: كيف يذكر هذه الثَّلاثة على طريق الإيجاز، والكتاب للمبتدئ واللَّائق له الإطنابُ؟

قُلنا: إنَّ الإطناب يُمَلُّ منه المبتدئ، فيناسب الإيجاز.

خربوتي

قوله: (أَيِ: الحاصل في ثلاثة أبوابٍ . . . إلخ) كأنَّه إشارة إلى أنَّ الظَّرف مستقرّ صفة لـ(طريق الإيجاز)؛ أيْ: مُبيَّنة على طريق الإيجاز الحاصل في ثلاثة أبواب كلّ منها قَسِيم للآخر، وهو مبنيّ على ما ذهب إليه المحقِّقون من جواز تقدير المتعلّق معرَّفاً باللَّام في مثل هذا المقام، كما سبق غير مرَّة.

و(القسيم): ما يكون مقابلاً للشَّيء ومندرجاً معه تحت شيء آخر، وقد يُطلق على المقابل للشَّيء مطلقاً، وإنَّما وصف قوله: (ثلاثة أبواب) به؛ ليكون كالتَّوطئة للوجه الَّذي سيذكره لبيان هذه الثَّلاثة في ثلاثة أبواب.

وقوله: (أو حال) إشارة إلى أنَّه يجوز أنْ يكون الظَّرف المستقرّ حالاً من هذه.

وقوله: (مذكورة) بيان لحاصل المعنى على أسلوبٍ ما ذكرناه عند قوله: (حال كون هذه الثَّلاثة مُبيَّنةً . . . إلخ)؛ لِمَا أنَّ معنى قول المصنِّف: (أبيِّن) أذكر على بعض التَّفاسير كما عرفتَ، فالأَوْلى أنْ يُقالَ هنا أيضاً: مُبيَّنة في ثلاثة أبواب، حتَّى ينطبقَ على جميع التَّفاسير.

وأنت خبير بأنَّ الظَّاهر كون الظَّرف هنا لغواً متعلِّقاً بـ(أبيِّن) حتَّى يكون مفعولاً فيه له، كما لا يخفى.

قوله: (لأنَّ كلَّ واحدٍ . . . إلخ) بيان لوجه ذكرِه هذه الثلاثة في ثلاثة أبواب، دون جمعها في باب واحد.

قوله: (قُلنا: إنَّ الإطناب يُمَلُّ للمبتدئ . . . إلخ)؛ أي: الإطناب يُوجِب الملال للمبتدئين، فالمناسب بحالهم الإيجاز.

أقول فيه: إنَّ المناسب بحالهم المساواة، وإنَّ المناسب أنْ يأتيَ هذا السُّؤال والجواب عند شرح قوله: (على طريق الإيجاز).

(البَابُ الأَوَّلُ)؛ أيِ: اللَّفظ الَّذي وقع جزءاً من الرِّسالة كائنٌ (فِي) بيان أحوال (العَامِلِ)؛ أيْ: في المعاني، ....

خربوتي

قوله: (أي: اللَّفظ الَّذي وقع جزءاً من الرِّسالة كائنٌ (فِي) بيان ... إلخ) أقول: كنتُ برهة من الزَّمان يجول في خَلدي أنْ أحقِّق هذه الظَّرفيَّة والبيان؛ لأنَّه عُضَّت فيها الأنامل، وذلك في أفهامها أقدام الأفاضل، فلقد كان هذا أوان التَّحقيق وبالله التوفيق:

اعلم أنَّ الأصل في كلمة (في) أنْ تدخلَ على ما يكون ظرفاً حقيقةً، وقد تدخل على ما يكون ظرفاً مجازاً:

والظَّرفيَّة الحقيقيَّة: إنَّما توجد فيما يكون للظَّرف احتواء وللمظروف تحيُّز؛ كـ(الدِّرْهَمُ فِي الكِيسِ).

والمجازيَّة: فيما لم يكن فيه احتواء للظَّرف؛ كـ(زَيْدٌ فِي البَرِّيَّةِ)، أو لم يكن فيه تحيُّز للمظروف؛ مثل: (فِي صَدْرِ فُلَانٍ عِلْمٌ)، أو فيما لم يكونا فيه معاً؛ نحو: (فِي نَفْسِهِ عِلْمٌ).

وأيضاً أنَّ الأصل فيها أنْ تدلَّ على عمومِ مدخولها وخصوص مظروفها، ولِذا لزم في الظَّرفيَّة استيعابُ الظَّرف بمظروفها، وإحاطتها له إحاطةً تامَّة بحيث لا يجد المظروف بدًّا منه.

إذا عرفتَ هذا، فقد ظهر لك أنَّه يَرِد على المصنِّف: أنَّ الظَّرفيَّة هنا غير صحيحة لا حقيقةً ولا مجازاً؛ لأنَّها إمَّا تستلزم ظرفيَّةَ الشَّيء لمباينه، وإمَّا ظرفيَّة الشَّيء لنفسه؛ إذِ المظروف؛ أعني: (الباب الأوَّل) إمَّا عبارةٌ عن الألفاظ أو المعاني؛ لِمَا أنَّهما المشهوران من الاحتِمالات السَّبعة في مثله، والظَّرف الَّذي هو العامل عبارة عن المعاني على التَّقديرين؛ لِمَا صرَّحوا به من أنَّ المذكور بعد مثل: الكتاب، والباب، والمقصد وأخواتها، يُراد به المعاني.

فعلى التَّقدير الأوَّل: يلزم ظرفيَّة الشَّيء لِمُباينه، فلا تصحُّ الظَّرفيَّة؛ إذْ لا احتواء للظَّرف ولا تحيُّز للمظروف حتَّى تكون الظَّرفيَّة حقيقيةً، ولا شمولَ أيضاً للمظروف؛ أعني: المعاني، حتَّى يُشبَّه شموله بالشُّمول الظَّرفيّ فتكون الظَّرفيَّة مجازيَّة؛ إذِ المشهور أنَّ الألفاظ قوالبُ المعاني لا بالعكس؛ بناءً على أنَّ المعاني تؤخذ من الألفاظ؛ تَزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها، فكانت الألفاظ قوالبَ تُصَبُّ فيها المعاني بقدرها.

. . . .

خربوتي

وعلى التَّقدير الثَّاني: يلزم ظرفيَّة الشَّيء لنفسه وهو ظاهر، فلا تصحُّ الظَّرفيَّة أيضاً؛ لا حقيقةً ولا مجازاً.

فدفعه الشَّارح بوجهَين: الأوَّل: باختيار الشِّقِّ الأوَّل. والثَّاني: باختيار الشِّقِّ الثَّاني.

أشار إلى الأوَّل بقوله: (أي: اللفظ) إلى قوله: (أو المعنى)، وحاصله: أنَّا نختار كون المظروف - أي: (الباب الأوَّل) - عبارة عن الألفاظ، ولزوم ظرفيَّة الشَّيء لمباينه على هذا التَّقدير ممنوع، كيف وإنَّ لفظ البيان مقدَّر في جانب الظَّرف على هذا التَّقدير؟ فيكون المعنى: الباب الأوَّل الَّذي هو الألفاظ في بيان أحوال العامل الَّذي هو المعاني، فتصحُّ هذه الظَّرفيَّة مجازاً، بتشبيه عمومِ البيان وشموله بشُمول الظَّرف وعمومه؛ لأنَّ البيان أعمّ من الباب الأوَّل؛ لأنَّه كما يكون بالألفاظ الَّتي كان الباب الأوَّل عبارةً عنها، كذلك يكون بغيرها من الألفاظ العربيَّة أو التُّركيَّة أو الهنديَّة إلى غير ذلك، وبعقد، وخطّ، وإشارة ونحوها.

ثمَّ أشار إلى سند آخر لهذا المنع بقوله: (أو في تحصيل إدراكاته)؛ يعني: أنَّه يجوز أنْ يُراد من العامل على هذا التَّقدير الإدراكات؛ بناءً على أنَّ ذلك التَّصريح الَّذي نقلتُه عنهم أكثريّ لا كلِّيّ، ويقدَّر لفظ التَّحصيل في جانب الظَّرف، فيكون المعنى: الباب الأوَّل الَّذي هو الألفاظ في تحصيل إدراكات العامل، فتصحُّ الظَّرفيَّة أيضاً مجازاً، بتشبيه عموم التَّحصيل وشموله بشمول الظَّرف وعمومه، وذلك لأنَّ التَّحصيل كما يحصُل بهذه الألفاظ الَّتي كان الباب الأوَّل عبارةً عنها من حيث إنَّها دالَّات على المعاني، يحصل بغيرها أيضاً، فيكون أعمَّ منه.

وأشار إلى الوجه الثَّاني بقوله: (أو المعنى الَّذي وقع جزأ منها كائن . . . إلخ)، وحاصله: أنَّا نختار الشِّقَّ الثَّاني الَّذي هو كونُ المظروف عبارةً عن المعاني، ولزوم ظرفيَّة الشَّيء لنفسه على هذا التَّقدير ممنوع؛ لِمَ لا يجوز أنْ يكون العامل على هذا التَّقدير عبارة عن الألفاظ؛ بناءً على ما أشرنا إليه آنفاً من أنَّ ذلك التَّصريح الَّذي ذكرته بقولك: لِمَا صَرَّحوا به من أنَّ المذكور بعد مثل: الكتاب أكثريّ لا كلِّيّ، فتصحُّ الظَّرفيَّة مجازاً بلا تقدير البيان وغيره؛ لأنَّ الألفاظ قوالب المعاني، فيشبَّه النِّسبة الَّتي بين الألفاظ والمعاني - أعني: نسبة الدَّالِّيَّة والمدلولية - بالنِّسبة الَّتي بين الظَّرف والمظروف، وأنتَ

. . . .

خربوتي

خبير بأنَّ هذا بعيد، والأَوْلى أنْ يستند لهذا المنع بتقدير التَّحصيل في جانب الظَّرف، وجعل العامل عبارة عن الإدراكات، كما فعله الشَّارح المدقِّق لـ«الإِظْهَار»، وإنْ جعله الشَّارح سنداً ثانياً للمنع الأوَّل.

وممَّا يجب أنْ يُعلم أنَّ المحقِّق الدَّوَّانِي(١) قد أشار في «شرح التهذيب» إلى: أنَّ تقدير البيان على اختيار الشِّقّ الأوَّل ضائعٌ لا حاجةَ إليه في تصحيح الظَّرفيَّة مجازاً؛ لأنَّ نفس المعاني الَّتي كان العامل عبارةً عنها على تقدير أعمّ أيضاً من الباب الأوَّل الَّذي هو عبارة عن الألفاظ باعتبار التَّحقُّق في العلم؛ لأنَّ العامل الَّذي هو عبارة عن المعاني يعلم كما علم الباب الأوَّل الَّذي هو عبارة عن الألفاظ الدَّالَّة على هذه المعاني بدون العكس، فيُشبَّه عموم النَّفس للمعاني وشمولها في العلم، بالشُّمول الظَّرفيّ، فتصحُّ الظَّرفيَّة مجازاً بلا احتياج إلى تقدير البيان وغيره.

ثمَّ اعلم أنَّ تجوُّز هذه الظَّرفيَّة يحتمل وجوهاً ثلاثة، كما سبق الإشارة إليه:

أحدها: الاستعارة التَّبعيَّة؛ بأنْ يشبَّه الشُّمول العموميّ المطلق بالشُّمول الظَّرفيّ المطلَق في مطلق الشُّمول، ثمَّ يُستعار الشُّمول الظَّرفيّ المطلق للشُّمول العموميّ المطلق، فهذه استعارة أصليَّة، ثمَّ يُستعار لفظ (في) الدَّالّ بالوضع على الشُّمول الظَّرفيّ الجزئيّ القائم بالظَّرف المتعلِّق بالمظروف للشُّمول العموميّ الجزئيّ القائم ببيان العامل، أو بتحصيل إدراكاتِه المتعلِّق بالباب الأوَّل الَّذي هو عبارة عن الألفاظ في الشِّقّ الأوَّل، أو القائم بالألفاظ الَّتي كان العامل عبارةً عنها المتعلِّق بالباب الأوَّل الَّذي هو عبارة عن المعاني في الشِّقّ الثَّاني، وهذه استعارة تبعيَّة.

وثانيها: الاستعارة المكنيَّة في المجرور، بأنْ يُشبَّه البيان المذكور، أو التَّحصيل، أو الألفاظ الَّتي كان العامل عبارة عنها بالظَّرف الحقيقيّ في الإحاطة والاستيعاب، ثمَّ يُستعار في النَّفس لفظ المشبَّه به للمشبَّه، فهذه استعارة مكنية، ثمَّ أثبت للمشبَّه ما هو من خواصّ المشبَّه به؛ أعني: كلّ في الدَّلالة على الحلول الحقيقيّ على سبيل الاستعارة التَّخييليَّة.

---

(١) محمد بن أسعد الصديقي الدواني، جلال الدين (٨٣٠هـ - ٩١٨هـ) قاض، باحث. من تصانيفه: «حاشية على تحرير القواعد المنطقية» للقطب الرازي، «شرح تهذيب المنطق»، «شرح العقائد العضدية». انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٣٢).

ومَسُوقٌ له، أو في تحصيل إدْراكاته، أو المعنى الَّذي وقع جزءاً منها كائنٌ في العامل؛ أيْ: في اللَّفظ، كما قالوا: الألفاظ قوالبُ المعاني.

خربوتي

وثالثها: الاستعارة التَّمثيليَّة؛ بأنْ يشبَّه الهيئة المنتزعة من مجموع ذلك البيان، أو التَّحصيل، أو الألفاظ، والباب الأوَّل والنِّسبة بينهما، بالهيئة المنتزعة من مجموع الظَّرف الحقيقيِّ، والمظروف، والنِّسبة بينهما في قولنا: زَيْدٌ فِي الدَّارِ مثلاً في الإحاطة والاشتمال، ثمَّ يُستعار الألفاظ الدَّالَّة على المشبَّه به سواء كانت تلك الألفاظ الألفاظ اللسانيَّة أو الخياليَّة لمجموع المشبَّه استعارة تمثيليَّة غير متعارَفة؛ إذْ لم يُصرَّح من ألفاظ المشبَّه به إلَّا كلمة (في)، و(كأنَّه)؛ لأنَّ مدلولها هو العُمدة في تلك الهيئة؛ إذ بعد ملاحظتِه بقرب الذِّهن من ملاحظة الهيئة واعتبارها، وهذا الَّذي ذكرناه إنَّما هو مَسلك المحقِّق الشَّريف قُدِّس سِرُّه في الاستعارة التَّمثيليَّة، ومَسلك العلَّامة التَّفْتَازَانيِّ ممَّا لا يَسع المقام بيانه، من أراد الاطِّلاع فليرجعْ إلى حواشي «أنوار التَّنزيل».

هذا، وإنَّما وصف اللَّفظ والمعنى بقوله: (الَّذي وقع جزأ من الرِّسالة) إشارة إلى أنَّ لام التَّعريف الَّذي في (الباب) للعهد الخارجيّ؛ لِتقدُّم ذكره في ضِمن قوله: (في ثلاثة أبواب).

وأمَّا تقديره الأحوال مع تقدير البيان في قوله: (في بيان أحوال العامل)؛ فلأنَّ المقصود ممَّا يبيَّن في الباب الأوَّل ليس ذات العامل من كونه: اسماً أو فعلاً أو حرفاً، بلِ الأحوال العارضة له؛ ككون هذا العامل يرفع، وهذا ينصب، وهذا يجر؛ لأنَّها الَّذي لا بدَّ لكلِّ طالب معرفة الإعراب دون الأوَّل، على ما قيل: من أنَّهم قالوا: إنَّ علم النَّحو عِلم يُبحث فيه عن أحوال أواخر الكَلِم من حيث الإعراب والبناء، فالمبحوث عنه في النَّحو هو الأحوال العارضة للكَلِم لا جواهره الأصليَّة، وهذه الرِّسالة إنَّما جُمعتْ للبحث عن هذه الأحوال؛ لأنَّها مؤلَّفة في علم النَّحو، وكلُّ مؤلَّف في علم النَّحو إنَّما يبحث عن أحوال الكَلِم، فإذن لا بدَّ من تقدير مضافٍ هو قوله: (أحوال).

ولا يخفى عليك: أنَّه على هذا لا وجهَ لعدم تقديره في قوله: (أو تحصيل إدراكاته)؛ إذِ الرَّاجح أنْ يقولَ: أو في تحصيل إدراكاتها حتَّى يرجعَ الضَّمير إلى الأحوال، ويكون المعنى: أو في تحصيل إدراكات أحوال العامل، كما وقع في عبارة الشَّارح المدقِّق لـ«الإظْهَار»، فتأمَّل.

قوله: (ومَسُوقٌ له) عطف على قوله: (كائن) عطف تفسير، وبيان لحاصل المعنى

وهو طائفةٌ من الكتاب تَشتملُ على مسائلَ كثيرةٍ غيرُ متعلّق ما قبلها بما بعدها، ....

خربوتي

على تقدير كون: الباب الأوّل عبارة عن الألفاظ، والعامل عبارة عن المعاني، وبيان أيضاً لصحَّة الظَّرفيَّة على تقدير: لفظ البيان في جانب الظَّرف على هذا التقدير؛ يعني: أنَّه يكون المعنى على هذا هكذا: الألفاظ الَّتي كان الباب الأوّل عبارةً عنها مَسوقةٌ للمعاني الَّتي كان العامل عبارةً عنها.

وأمَّا ما قيل من: أنَّه عطف على (كائن)، وغرضه أنَّ لفظة (في) كما يصحُّ أنْ تكون للتَّعليل بمعنى اللَّام بتقدير ما يناسبها من مَسوقة ونحوه، فحينئذ لا يحتاج إلى التَّأويل المذكور في تصحيح الظَّرفيَّة، فممَّا لا يخفى على أهل الذَّوق بُعْدُه عن سَوق العبارة، ولا سيَّما عن عبارة الشَّارح المدقِّق لـ«الإِظْهَار»؛ لأنَّه ذكر احتمال كونها للتَّعليل ناقلاً عن البعض بعد جُمل من الكلام، فلو كان غرضُه ما ذكره هذا القائل؛ لَكان ذِكره ثانياً مستدرَكاً كما لا يخفى.

قوله: (وهو طائفةٌ من الكتاب ... إلخ)؛ يعني: أنَّ الباب في الاصطلاح: عبارة عن طائفة من الكتاب ... إلخ، ففيه استعارة مصرَّحة أصليَّة، بأنْ يُشبَّه طائفة من الكتاب سواءٌ كانت عبارةً عن الألفاظ، أو المعاني، أو النُّقوش، أو غيرها، بالباب في التَّوصُّل بها إلى المقصود؛ لأنَّ الألفاظ المخصوصة يُتوصَّل بها إلى المعاني المخصوصة، وكذا المعاني المخصوصة يُتوصَّل بها إلى معرفة جزئيَّاتها، وكذا النُّقوش المخصوصة يُتوصَّل بها بواسطة الألفاظ إلى المعاني المخصوصة، وقِسْ على ذلك، كما أنَّ الباب يُتوصَّل به إلى الدُّخول في الدَّار، ثمَّ يُستعار لفظ المشبَّه به؛ أعني: لفظ الباب، لِلمشبَّه؛ أعني: تلك الطَّائفة.

فبهذا ظهر أنَّه إنَّما أطلق الطَّائفة ولم يُقيِّدها بمثل قوله: من الألفاظ، أو المعاني، أو غير ذلك؛ إشارة إلى أنَّ الاحتمالات هنا كثيرة، لكنَّ المعروفة منها في مثل: الباب والكتاب والمقصد والمرصد وأخواتها سبعة:

أحدها: أنْ يكون عبارة عن الألفاظ. وثانيها: أنْ يكون عبارة عن المعاني. وثالثها: أنْ يكون عبارة عن النُّقوش الدَّالَّة عليها. ورابعها: أنْ يكون مجموع الألفاظ ومعانيها. وخامسها: أنْ يكون مجموع المعاني والنُّقوش. وسادسها: أنْ يكون مجموع الألفاظ

و(الأوَّل) اسمٌ للفرد السَّابقِ الغيرِ المَسْبُوق.

و(العامل) في اللُّغة: المؤثِّر.

وفي الاصطلاح: ما يُحَصَّل به المعنى المقتضي للإعراب.

خربوتي

والنُّقوش. وسابعها: أنْ يكون مجموع الثَّلاثة، وأشهرها الأوَّلان كما ذكرنا، ولذا بنى الشَّارح كلامه عليهما.

قوله: (و(الأوَّل) اسمٌ للفرد السَّابقِ الغيرِ المَسْبُوق) وفي «الكليات»: للأوَّل استعمالان:

أحدهما: أنْ يكون اسماً فينصرف، ومنه قولهم: (مَا لَهُ أَوَّلٌ وَآخِر)، قال أبو حيان: في محفوظي أنَّ هذا يؤنَّث بالتَّاء ويصرف، فتقول: (أوَّلة وآخِرة) بالتَّنوين.

والثَّاني: أنْ يكون صفة؛ أيْ: أفعل تفضيل، بمعنى الأسبَق، فيُعطى له حكم غيره من صيغ أفعل التَّفضيل؛ مِن دخول (من) عليه، ومنع الصرَّف وعدمه، فأتيت بالتَّاء.

وفيها أيضاً: أنَّ (الأوَّل) في حقِّ الله تعالى باعتبار ذاته هو الَّذي لا تركيب فيه، وأنَّه المنزَّه عن العلل، وأنَّه لم يَسبقه في الوجود شيء.

والأوَّل في حقِّنا: هو الفرد السَّابق. اهـ[١]

والمعنى الَّذي ذكره الشَّارح لـ(الأوَّل) مأخوذ ممَّا ذكره المحقِّق الشَّريف قُدِّس سِرُّه حيث قال: الأوَّل: فرد لا يكون غيره مِن جنسه سابقاً عليه ولا مقارناً له. اهـ[٢]

فلا بدَّ من نفي مقارنة شيء له أيضاً، فافهم.

قوله: (ما يُحَصَّل به المعنى ... إلخ)؛ أيْ: شيء سواء كان لفظاً أو غيره يُحصَّل بسببه ... إلخ، وفيه بحث؛ لأنَّ تعريف العامل بهذا إنَّما ينطبق على عامل الاسم؛ إذِ المعنى المقتضي لا يُوجد في الفعل عند البصريِّين؛ لأنَّهم قالوا: إنَّ الفعل المضارع معرب للمشابهة بالاسم، لا لأجل توارد المعاني المختلِفة عليه كما في الاسم.

نعم، أعرب المضارع لأجل ذلك التَّوارُد عند الكوفيَّة إلَّا أنَّه غير مختار عندهم، وبعد ذلك ينتقِض هذا التَّعريف أيضاً بالباء في: (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)؛ إذْ لم يحصُل فيه بسببه معنى مقتضي للإعراب.

(١) «الكليات» (٢٠٧، ٢٠٨) باختصار من المحشي.

(٢) «معجم التعريفات» (٣٦).

و(الباب) مرفوعٌ بالابتداء، و(الأوَّل) صفةٌ موضحةٌ له، والظَّرف خبره.

(البَابُ الثَّانِي) الَّذي وقع جزءاً من الرِّسالة لفظاً أو معنًى كائنٌ (فِي) بيان أحوال (المَعْمُولِ) ومَسُوقٌ له، أو في تحصيل إدْراكاته.

و(المعمول) في اللُّغة: المُتَأثِّر.

وفي الاصطلاح: ما يُوجد فيه أثرُ العامل لفظاً، أو تقديراً أو محلًّا.

والعدد إذا كان على صيغة اسم الفاعل يكون له مَعنَيان: باعتبار تَصْيِيره، وباعتبار مَرْتَبَته، فتأمَّل.

خربوتي

فالأَوْلى أنْ يُعرَّف بما عرَّفه به المصنِّف في «الإِظْهَار»: وهو ما أوجب بواسطةٍ كونَ آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب[١].

قوله: (صفةٌ موضحةٌ له)؛ لِمَا أنَّ اللَّام في (الباب) للعهد الخارجيّ، كما أشرنا إليه سابقاً.

قوله: (لفظاً أو معنًى . . . إلخ) حالان من مُسْتكنٍّ (وقع) الرَّاجع إلى الباب الثَّاني، أو تمييزان عن نسبته إليه.

وقوله: (في بيان أحوال المعمول) ناظر إلى الأوَّل.

وقوله: (أو في تحصيل إدراكاته) ناظر إلى الثَّاني؛ يعني: أنَّ المعنى على تقدير كونه عبارة عن ألفاظ الباب الثَّاني الَّذي هو عبارة عن الألفاظ في بيان أحوال المعمول، فلا يلزم ظرفيَّة الشَّيء لمباينه.

وعلى تقدير كونه عبارة عن معاني الباب الثَّاني الَّذي هو عبارة عن المعاني في تحصيل إدراكات المعمول، فلا يلزم ظرفيَّة الشَّيء لنفسه.

وتصحُّ الظَّرفيَّة على كلا التَّقديرين مجازاً، كما حقَّقناه بما لا مزيد عليه.

وقد أجرى الله الحقَّ هنا على لسان الشَّارح من حيث لا يَشعر به، حيث تَبع الشَّارح المدقِّق لـ«الإظهار» في جعل كون المعمول عبارة عن الإدراكات، مع تقدير لفظ تحصيل في جانب الظَّرف سنداً للمنع الثَّاني، فتدبَّر.

قوله: (باعتبار تَصْيِيره، وباعتبار مَرْتَبَته . . . إلخ) فيكون المعنى على الأوَّل: ثاني

(١) «إظهار الأسرار» (٥٠).

(البَابُ الثَّالِثُ) الَّذي يكون جزءاً من الرِّسالة كائنٌ (فِي) بيان أحوال (الإِعْرَابِ)، وهو:

في اللُّغة: إزالة الفساد عن الشَّيء.

خربوتي

الواحد؛ أيْ: مُصيِّره بانضمام إليه اثنين، وعلى الثَّاني: ثاني الثلاثة؛ أيْ: الباب الواقع في المرتبة الثَّانية من الأبواب الثلاثة.

فإنْ قيل: ما الفرق بين هذين المعنيَين، فإنَّ مفادهما في الظَّاهر واحد؟

قلنا: الفرق بينهما بوجهين:

أحدهما: أنَّ الأوَّل؛ أي: التصيير بمعنى: ما قام به الفعل بخلاف الثَّاني، فإنَّه باعتبار حاله وليس فيه معنى فعلي، فهو اسم فاعل صورة لا معنى على ما حقَّقه الفاضل العصام في «حاشية الفوائد الضيائية»[1]، ولذلك يجب إضافة فاعل في الثَّانية إلى ما بعده بخلاف الصُّورة الأولى؛ إذ يجوز فيها وجهان:

الأوَّل: إضافته إلى ما يَليه.

والثَّاني: تنوينه ونصب ما يَليه، كما يُفعل باسم الفاعل؛ نحو: ضَارِبُ زَيْدٍ وَضَارِبٌ زَيْداً، فتقول فيه أيضاً: ثالثُ اثنينِ وثالثٌ اثنَينِ.

وثانيهما: أنَّهم شرطوا للمعنى الأوَّل الإضافة إلى ناقصٍ بدرجة؛ إذْ لا يُتصوَّر التَّصيير بزيادة الواحد في النَّاقص بدرجتين، أو المساوي، أو الزَّائد؛ نحو: ثالثٌ اثنين؛ أيْ: مُصيرهما ثلاثةً.

وشرطوا للمعنى الثَّاني الإضافة إلى عددٍ مُساوٍ؛ أو زائدٍ بالغ إلى ما بلغ؛ نحو: ثالثُ ثلاثة؛ أيْ: الواقع في المرتبة الثَّالثة.

بقي هنا بحث، وهو أنَّهم صَرَّحوا: بأنَّه لا يُستعمل ثانٍ باعتبار التَّصيير، فلا يُقال: ثاني واحد، ولا ثانٍ واحداً، فهذا المعنى لا يَجري في هذا المقام.

اللَّهم إلَّا أنْ يُقال: إنَّ هذا الاستعمال ممَّا جوَّزه بعضهم، وحكاه عن العرب، وإنْ لم يجوِّزه الجمهور، ولعلَّ لهذا أَمَر بالتَّأمُّل.

قوله: (إزالة الفساد عن الشَّيء) من عَرَبَتْ مَعِدَتُهُ: إذا فَسَدَت، وعَرَبَ الجُرْحُ: إذا عفن وفسد، فالهمزة للإزالة كما في: أَشْكَيْتُهُ.

---

(١) انظر: «العصام على الجامي» (٢٢٤).

وفي الاصطلاح: شيءٌ جاء من العامل يَختلف به آخر المعرب.

وإعرابه ظاهر.

○ ○ ○

خربوتي

قوله: (يَختلف به آخر المعرب) أورد عليه: أنَّ التَّعريف غير جامع؛ لأنَّ تغيُّر مسلمان ومسلمون ليس في الآخر؛ إذِ الآخر هو النُّون.

وأجابوا عنه: بأنَّ النُّون فيهما كالتَّنوين في المفرد، ولعلَّهم أرادوا به[١]: أنَّ هذه الحيثية لمَّا وجدت فيه في بعض الأوقات، جاز أنْ يجعل الحرف السَّابق عليه بالنَّظر إلى هذه الحيثية في حكم الآخر، وإنْ كان بالنَّظر إلى كونه علامة التَّثنيَّة والجمع ليس في حكم الآخر، كذا قال الفاضل اللَّاري[٢] في «حاشية الفوائد الضيائية»[٣].

○ ○ ○

---

(١) قوله: (ولعلهم)؛ أي: المجيبون الجواب (أرادوا به)؛ أي: بهذا (أن هذه الحيثية)؛ أي: حيثية كون النون فيهما كالتنوين (لما وجدت فيه)؛ أي: في النون (في بعض الأوقات) وهو عدم دخول حرف التعريف عليهما؛ إذ وقت دخوله عليهما لا يوجد في النون هذه الحيثية، لأن حرف التعريف لا يجتمع مع التنوين. اهـ منه.

(٢) عبد الغفور بن صلاح اللاري الأنصاري (. . . ـ ٩١٢هـ) أديب، نحوي، كان تلميذاً للملا الجامي. من كتبه: «حاشية على الفوائد الضيائية»، و«حاشية على رسالة للقوشجي» في البلاغة. انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٣٢).

(٣) «المجموعة النورية» (١/ ٩٥).

البَابُ الأَوَّلُ: فِي العَامِلِ

ولمَّا عيَّن مقام الكلِّ شرَعَ في تفصيله فقال: (البَابُ الأَوَّلُ: فِي العَامِلِ).

قدَّمه على أخويه؛ لتوقُّف صِحَّة أكْثر تعريفات المعمول على بحثه كما سيجيء، أو لشرفه؛ لكونه مُؤثِّراً فيهما، أو لكونه جزءاً من مفهومِهما كما ترى، أو لكونه أكْثَرَ منهما، وفيه سؤالٌ مشهورٌ، فتفطَّن.

فإنْ قيل: إنَّ هذا المقام مقامُ الضَّمير؛ لِسَبْق مرجعه.

أجيب: إنَّما أَظْهَر مَوضِع المُضْمر؛ لِدَفْعِ الاحتمال، مع أنَّ الضَّمير إذا دَار بين البعيد والقريب، فالأَوْلى أنْ يُرْجَع إلى القريب.

(وَهُوَ)؛ أَيْ: العامل في ضمن الأفراد كائنٌ (عَلَى ضَرْبَيْنِ)؛ أَيْ: على نَوْعَين؛ لأنَّ الضَّرْب والنَّوع والقِسْم من المُتَرَادف.

فإنْ قلتَ: إنَّ الأصل بينهم أنَّ الضَّمير عينُ مرجعه، فكيف يَرجع قوله: (هو) إلى العامل؛ إذِ المراد بـ (العامل) مفهوم؛ لكونه خبراً، ومن (هو) أفراد، لكونه موردَ القسمة على ما تقرَّر في موضعه.

قُلنَا: إنَّما يرجع باعتبار الاستخدام، أو باعتبارِ وجود مفهومه في ضِمن الأفراد.

(لَفْظِيٌّ)؛ أَيْ: منسوبٌ إلى اللَّفظ، وهو ما يكون للِّسان فيه حظٌّ، (وَمَعْنَوِيٌّ)؛ أَيْ: منسوبٌ إلى المعنى، وهو ما لا يكون للِّسان فيه حظٌّ.

واعلم أنَّ المراد بـ (المنسوب) الخاص، و(المنسوب إليه) العام، كما في الجِنِّيِّ والإِنْسِيِّ، فلا يلزم انتسابُ الشيء إلى نفسه.

العَامِلُ اللَّفظِيُّ

(فَاللَّفْظِيُّ)، اللَّام للعهد، وإنَّما عُرِّف باللَّام؛ لكونه عيناً للأوَّل، وهو مبتدأ، وخبره قوله: (عَلَى قِسْمَيْنِ) قِسْمُ الشيء: ما يكون مُندرِجاً تحته وأخصَّ منه، والتَّقسيم: ضَمُّ قيودٍ متباينةٍ أو متخالفةٍ إلى المُقْسم ليَحْصُلَ بانضمام كلّ قيدٍ قسمٌ، وهو على قسمَين: تقسيم الكلِّيّ إلى جُزئياته، وتقسيم الكُلِّ إلى أجزائه، فالأوَّل؛ كقولك: الكَلِمَةُ إمَّا اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ، والثَّاني؛ كقولك: السَّكَنْجَبِينِ إمَّا عَسَلٌ أَوْ شُونيزٌ أَوْ خَلٌّ.

والفرقُ بينهما أنَّه:

إنْ كان المُقْسِمُ محمولاً لكلِّ قِسمٍ من أقسامه، وصحَّ المعنى؛ فهو: تقسيم الكلِّيّ إلى جُزْئياته، وإلَّا فهو: تقسيمُ الكُلِّ إلى أجزائه.

أو اقتَضى وجود المقسَم باجتماع جميع الأقسام، فالكلّ، وإلَّا فهو الكلِّيّ.

وهو إمَّا عقليٌّ أو استقرائيٌّ:

الأوَّل: ما لا يُجَوِّز العقلُ فيه قِسماً آخر، ويكون ذِكْر الأقسام بالتَّرْديد بين النَّفيِ والإثبات؛ كقولك: المَعْلُومُ إِمَّا مَوجُودٌ أَوْ لَا.

والثَّاني: ما يُجَوِّز العقلُ فيه قسماً آخر، لكن ذُكِر فيه ما عُلِم بالاستقراء؛ كقولك: العُنْصُرُ إِمَّا أَرْضٌ أَوْ مَاءٌ أَوْ هَواءٌ أَوْ نَارٌ، فتدبَّر فتح الله عليك.

(سَمَاعِيٌّ)؛ أَيْ: منسوبٌ إلى السَّماع، (وَقِيَاسِيٌّ)؛ أَيْ: منسوبٌ إلى القياس.

العَامِلُ السَّمَاعِيُّ

(فَالسَّمَاعِيُّ)، وهو في الاصطلاح: ما يَتَوَقَّف إعمالُه بخصوصه على السَّماع؛ كقولهم: الباء تجرُّ اسماً واحداً، فلا تَتَجَاوز إلى غيره، وكذا غيرها من

خربوتي

. . . .

السَّماعيَّة، بخلاف القياسيِّ؛ إذ هو: ما لا يَتَوَقَّف إعماله بخصوصه على السَّماع؛ كقولهم: الفعل اللَّازم يرفع الفاعلَ، ولا ينصب المفعول إلَّا بواسطةٍ، وقِس عليه غيرَه من القياسيَّات (تِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ) أفراداً بحسَب الاستقراء، (وَأَنْوَاعُهُ)؛ أيْ: أنواع السَّماعيِّ (خَمْسَةٌ) بحسَب الاستقراء؛ لأنَّ النَّوع الأوَّل: عشرون، والثَّاني: ثمانيةٌ، والثَّالث: اثنان، والرَّابع: أربعةٌ، والخامس: خمسة عشر، فالمجموع: تسعةٌ وأربعون، كما سيجيء.

النَّوْعُ الأَوَّلُ: حُرُوفٌ تَجُرُّ اسْماً وَاحِداً

(النَّوْعُ الأَوَّلُ) الَّذي وقع قِطعةً من الأنواع الخمسة: (حُرُوفٌ) بصيغة الكَثْرة (تَجُرُّ)؛ أي[1]: الحروف؛ أيْ: لا تعمل إلَّا بعمل الجرِّ، صفةٌ احترازيَّةٌ للحروف.

فإنْ قُلتَ: إنَّ قوله: (حروف) جمعٌ، وقوله: (تجرُّ) مفردٌ، فكيف يَصِحُّ أنْ يكون صفةً؟

خربوتي

قوله: (الَّذي وقع ... إلخ) إشارةٌ إلى أنَّ اللَّام في (النَّوع) للعهد الخارجيِّ؛ لتقدُّم ذِكْره في ضمن قوله: (وأنواعه خمسة) في الجملة.

قوله: (أَيْ: لا تعمل إلَّا بعمل الجرِّ) إشارةٌ إلى أنَّ فائدة النَّعت ههنا تخصيص نكارة الموصوف، كما في: رَجُلٌ عَالِمٌ، والحَصْر مبنيٌّ على ما قيل في المثل: شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ[2]، إذا كان التَّنوين للتَّعظيم؛ أيْ: شَرٌّ عَظِيْمٌ أهرَّ ذَا نَابٍ، من أنَّ التَّخصيص بالصِّفة يُفيد نَفْي الحكم عمَّا عداها، ولهذا كان معنى المثل المذكور: مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إلَّا شَرٌّ عَظِيْمٌ.

قوله: (فإن قُلتَ: ... إلخ) حاصل السُّؤال: أنَّه لا يجوز كون قوله: (تجرُّ) صفةً

---

(١) إشارة إلى أن الضمير المستقر في قوله: (تجر) عائد إلى الحروف. اهـ منه.

(٢) قال في «الفوائد الضيائية على الكافية» للمولى الجامي: وهذا مثل يضرب لرجل قوي أدركه العجز في حادثة.

قال في «العقد النامي على الجامي»: أي: بسبب حادثة حتى أنه يصوت ويستغيث بالناس ليعاونوه على أموره؛ مثل: الكلب الذي ينبح من طارق الشر، وقيل: إن هذا القول إنما يتكلم به العرب إذا سمعوا هريرَ الكلب في وقت لا يهرّ في مثله إلا لسوء، فكان مورده هريراً يتشاءم ويخشى منه، وبالجملة: أن هذا مَثَل، والأمثال لا تتغير، فلذا صح وقوعه مبتدأً. اهـ «المجموعة النورية» (١/ ٢٩٤).

قُلنا: إذا أُسندتِ الصِّفة بضَمِير الجَمْع يجوز لها أنْ تكون مُفرداً؛ للاختصار، وجَمْعاً؛ للمُطابقة، وإذا أُسندتْ إلى ضَمِير الجَمْع كانت في حُكم الفِعْل في جواز الأمرَيْن؛ أيِ: الإفراد والجمع، كما أنَّ الفِعْل كذلك؛ نحو: النِّسَاءُ جَاءَتْ أوْ جِئْنَ.

(اسْماً وَاحِداً)؛ أيْ: لا حَرْفاً، ولا فِعْلاً، ولا اسمين، بلْ تجرّ اسماً واحداً بحسَب السَّماع من العرب.

وهو مفعول به الصَّريح لـ (تَجُرُّ)، و(وَاحِداً) صفةٌ له.

وإنَّما تعمل الجرَّ؛ ليناسب عملُها اللَّفظيُّ عملَها المعنويَّ في الأصليِّ،

خربوتي

للحروف؛ لأنَّ من شروط الصِّفة المُطابقة لموصوفها في الإفراد والتَّثنيَة والجمع، مع أنَّ الموصوف هنا؛ أعني: (الحروف) جمع، و(تجرُّ) مفرد، فلا يصحُّ جعله صفةً له.

قوله: (إذا أُسندت الصِّفة ... إلخ)؛ يعني: أنَّ (تجرُّ) هنا صفةٌ أُسْندت إلى ضَمير الجَمْع، وهو (الحروف)، فيجوز أنْ يكون مفرداً بتأويل الحروف بالجماعة، أو جمعاً على ما تقتضيه المطابقة؛ لأنَّ من المقرَّر عندهم: أنَّ الصِّفة إذا أُسندت ... إلخ، ولا يخفى عليك أنَّه ينبغي تخصيص الجمع بغير الجمع المذكَّر السَّالم؛ لأنَّ الصِّفة لو أُسندت إلى ضميره لا يجوز أنْ تكون إلَّا جمعاً مذكَّراً، كما أنَّ الفعل يجب كونه جمعاً مذكَّراً إذا أُسند إلى ضميره.

قوله: (كما أنَّ الفِعْل كذلك)؛ لأنَّ الفعل إذا أُسند إلى ضمير غير الجمع المذكَّر السَّالم من الجموع:

فإمَّا أنْ يُسند إلى ضمير الجمع المذكَّر المُنْكَسر العاقل، فيجب أنْ يكون مُفرداً مؤنَّثاً، أو جمعاً مُذكَّراً؛ نحو: الرِّجَالُ جَاءَتْ أو جَاؤوا.

وأمَّا أنْ يُسند إلى ضمير غيره من الجموع، فيجب أنْ يكون مُفرداً مؤنَّثاً، أو جمعاً مؤنَّثاً، كما مَثَّل له الشَّارح.

قوله: (ليناسب عملُها اللَّفظيُّ عملَها المعنويَّ في الأصليِّ)؛ أيْ: في الجارِّ الأصليِّ؛ يعني: أنَّه لمَّا كان عملها المعنويّ جرّ معنى متعلِّقها إلى مدخولها - كما يُشْعِر به تعريفه الآتي - كان عملها اللَّفظيُّ أيضاً جرًّا؛ ليناسبها، لكنْ هذا إنَّما يصلح وجهاً

وللحمل عليه في غيره.

(فَقَطْ)؛ أَيْ: إذا جرَرْت الاسم بهذه الحروف، ....

خربوتي

لعمل الجارِّ الأصليّ لا لعمل غيره من الزَّوائد، ومثل: رُبَّ؛ إذْ ليس عملها المعنويّ جرّ معنى متعلَّقها إلى مدخولها؛ لأنَّها لا تتعلَّق بشيءٍ أصلاً، فلهذا قيَّده بقوله: (في الأصليّ).

وأشار بقوله: (وللحمل عليه في غيره) إلى أنَّ وَجْه عمل الجرّ في الجارّ الغير الأصليّ الحملِ على الأصليّ، وإنْ أردت أنْ تطَّلِع على حقيقة كون الزَّوائد، ومثل: رُبَّ لا يتعلَّق بمتعلَّق غير أصليّ في الجرِّ، فاستمع لما ذكره المصنِّف في حواشي «إظهار الأسرار» حيث قال: اعلم أنَّ معنى تعلُّق الجارِّ بعاملٍ كونه وسيلةً في وصول معناه، وتعديته إلى اسم لا يتعدَّى إليه بنفسه، والأصل في حروف الجرِّ هذا، ولذا عرَّفوها بـ: ما وُضع لإفضاء ... إلخ.

وعملت الجرَّ ليُناسب عملها اللَّفظيّ عملها المعنويَّ، وليس في سائر الحروف هذا الجرّ والإفضاء.

وأمَّا الجرّ بحروفٍ لا تتعلَّق بعاملٍ فغير أصليّ، بلْ لعارضٍ:

أمَّا الحروف الزَّائدة، فلمشابهتها الحروف الجارَّة في الصُّورة، والحرفيَّة، وتصوُّر معانيها فيها بضربٍ من التَّأويل.

وأمَّا (حاشا) و(عدا) و(خلا)، فلِلفرق بين كونها أفعالاً وكونها حروفاً.

وأمَّا (رُبَّ) و(لولا) و(لعلَّ)، فللتنبيه على أنَّ الأصل في الحروف المختصَّة بالاسم أنْ يعمل الإعراب المختصَّ به. انتهى.

وقد استدلَّ هناك بعد هذا الكلام على عدم تعلُّق هذه الحروف بمتعلَّقٍ، لكنَّا تركناه خوفاً من التَّطويل، فارجع إليه إنْ أردت التَّفصيل.

قوله: (أَيْ: إذا جرَرْت الاسم بهذه الحروف)؛ إشارةٌ إلى أنَّ الفاء في (فقط) جوابٌ لشرطٍ محذوف، كما ذهب إليه الجمهور، وأنَّ كلمة (قط) اسم فعلٍ بمعنى (انْتَهِ) كما ذكره العلَّامة التَّفْتَازَانِيّ.

وهنا وجهان آخران مشهوران:

فانْتَهِ عن رفع الاسم ونصبِه بها، وعن جرّ الفِعْل والحَرْف.

(تُسَمَّى)؛ أيْ: هذه الحروف (**حُرُوفَ الجَرِّ**)، فإنَّ هذه الحروف تجرُّ معنى متعلَّقها إلى مَدْخولها، أوْ لأنَّ أثرها فيما يليها الجرُّ، (**وَحُرُوفَ الإِضَافَةِ**)، فإنَّها تُوصل معنى متعلَّقها إلى مَدْخولها، أوْ لوجودها في مفهومها.

وهو: ما وُضِع لإفضاء الفِعْل أوْ معناه ....

خربوتي

أحدهما: أنْ يكون (قط) اسم فعلٍ بمعنى (يكفي).

والآخر: أنْ يكون اسماً بمعنى (حسب).

وإنَّما لم يتعرَّض لهما؛ اكتفاءً بشهرتهما.

وقوله: (فانْتَهِ عن رفع الاسم ... إلخ) إشارةٌ إلى أنَّه قيدٌ لِمَا ذُكر جمعاً، فقوله: (عن رفع الاسم ونصبه بها) بالنَّظر إلى كونه قيداً لتجرُّد قوله: (عن جرّ الفِعْل والحَرْف) بالنَّظر إلى قوله: (اسماً)، فبذلك علمت أنَّه لو قال: وعن جرِّ الاسمين أيضاً، حتَّى يكون هو بالنَّظر إلى قوله: (واحداً) لكان أتمّ.

قوله: (أوْ لأنَّ أثرها فيما يليها الجرُّ)، فالجرُّ على هذا اسمٌ للإعراب المخصوص اصطلاحاً، كما في قولهم: حروف النَّصب، وحروف الجزم.

والإضافة من إضافة المؤثِّر إلى الأثر.

قوله: (أوْ لوجودها في مفهومها)؛ يعني: أنَّه تُسمَّى هذه الحروف بحروف الإضافة؛ لوجود الإضافة في مفهومها.

وأنت خبيرٌ بأنَّه لا يظهر الفرق بين هذا الوَجْه وما قبله، اللَّهم إلَّا أنْ يُقال: إنَّ في الإيصال المفهوم من هذه الحروف اعتبارين:

أحدهما: كونه أثراً لهذه الحروف، وغرضاً من وضعها، كما يُوافقه جعل اللَّام في الإفضاء المذكور في تعريفها للغرض.

والآخر: كونه ممَّا وضع.

فالوَجْه الأوَّل مبنيٌّ على الاعتبار الأوَّل، والثَّاني على الثَّاني.

قوله: (وهو: ما وضِع لإفضاء ... إلخ)؛ أيْ: ومفهوم هذه الحروف ما وضِع لإيصال الفعل، أو معناه الَّذي هو كلُّ شيءٍ اسْتُنْبِط منه معنى الفعل، كاسمي الفاعل والمفعول.

إلى الاسم أو المُؤَوَّل به، فتدبَّر فتح الله عليك.

(وَهِيَ)؛ أيِ: الحروف الّتي تجرُّ اسماً واحداً (عِشْرُونَ) عاملاً بالِاستقراء،

خربوتي

وقوله: (إلى الاسم)؛ أيِ: الصَّريح، بقرينة قوله: (أو المُؤَوَّل به)؛ كقوله تعالى: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ١١٨]، أيْ: بِرحْبها.

وهنا بحث، وهو: أنَّ الإفضاء بمعنى الوصول، كما صرَّح به المولى الجَامِي - قُدِّس سِرُّه - وغيره(١)، ولم يتعدَّ هنا بالباء، فكيف يكون معناه الإيصال؟ فتأمَّل جيداً.

قوله: (فتدبَّر) لعلَّ وَجْه التَّدبُّر: أنَّ هذا التَّعريف منقوضٌ جمعاً ومنعاً:

أمَّا الأوَّل: فلأنَّه لا يشمل الزَّوائد، ومثل (رُبَّ)، ممَّا لا يتعلَّق بمتعلَّقٍ على ما ذكرناه سابقاً؛ لأنَّها لا تُفيد ذلك الإيصال قطعاً، مع أنَّها من أفراد المعرَّف.

وأمَّا الثَّاني: فلأنَّه يَصْدُق على بعض حروف العطف، مثل: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، فإنَّ الواو يُوصل (جاء) إلى (عمرو)، مع أنَّه من الأغيار.

أُجيب عن الأوَّل:

أوَّلاً: بأنَّ هذا التَّعريف حدٌّ للجارِّ الأصليِّ لا لغيره، فلا يضرُّ عدم تناوله للزَّائد، ومثل (رُبَّ)؛ لأنَّها ليست بأصليَّة في الجرِّ - كما سبق تحقيقه -، وأمَّا ذِكرها، فلاستطراد مع كونه من مقاصد النَّحو، ذكره المصنِّف في «الامتحان».

وثانياً: بأنَّا لا نُسَلِّم أنَّ الزَّوائد غير مفيدة للإيصال، كيف وأنَّها مُفيدة له، ولِذا تُفيد التَّأكيد؟

وثالثاً: بأنَّها في الأصل للإيصال، إلَّا أنَّها قد تُستعمل على خلاف الوَضْع، فتدخل في التَّعريف بالنَّظر إلى أصلها.

وعن الثَّاني:

بأنَّ حروف العطف موضوعةٌ للتَّشريك لا للإيصال، وإنْ لزمها في بعض المواضع، كما في العطف على معمولِ الفعل، فلا يَصدق عليه التَّعريف.

---

(١) حيث أورد ابن الحاجب التعريف في «الكافية»: ما وضِع لإفضاء بفعْلٍ أوْ معناه إلى ما يليه.
قال المولى الجامي في «الفوائد الضيائية»: أي: إيصاله، فإن معنى الإفضاء الوصول، ولما عدِّي بالباء صار معناه الإيصال. اهـ «المجموعة النورية» (٢/ ٥١٠).

وقيل: سبعة عشر.

البَاءُ

(الأَوَّلُ) من هذه الحروف: (البَاءُ).

ذكرها باسمها؛ لِوجوده.

وهو يُذَكَّر باعتبار الحرفيَّة؛ ويُؤَنَّث باعتبار تأويل الكلمة، وكذا باقِي الحروف.

قدَّمه على الغير؛ لِبساطته، ولكَثْرة استعماله، ولعدم خروجه عن كونه حرفَ الجرِّ، ولذا يُكسر دائماً؛ لِيُطابق عملَه، بخلاف اللَّام وإن كان بسيطاً؛ لكونه للابتِداء والأمرِ والتَّأكيد.

وللباء معانٍ:

الأوَّل منها: **للإلصاق**، وهو: إمَّا حَقِيقِيّ؛ كقولك: **أَمْسَكْتُ الحَبْلَ بِيَدِيّ**،

خربوتي

وثانياً: بأنَّ اللَّام في قوله: (ما وُضع لإفضاء) للغرض لا صلةٌ للوضع، فيكون المعنى: ما وضع لغرض الإيصال، فيخرج أيضاً ذلك البعض؛ لأنَّه إنَّما وُضع للجمع لا لِغرض الإيصال.

قوله: (وقيل: سبعة عشر) القائل هو ابن الحاجب، ومن تبعه، حيث لم يذكروا منها: (لولا) و(كي) و(لعلَّ)[1].

قوله: (بخلاف اللَّام وإن كان بسيطاً) كالباء، إلَّا أنَّه قد يخرج عن الجارِّيَّة، ويكون للابتداء، والأمر، والتَّأكيد، ولذا لم يُكْسَر في المُضْمَر إلَّا في ياء المتكلِّم، فناسب تقديم الباء عليه.

قوله: (للإلصاق)؛ أَيْ: لإفادة لصوق أمرٍ إلى مجرورها، وهذا المعنى هو الأصل والغالب فيه، حتَّى قيل بأنَّه معنًى لا يُفارِقها، ولذا اقتصر عليه سِيبَوَيْهِ.

---

(١) بل ما أورده ابن الحاجب في «الكافية»: ثمانية عشر حرفاً، فزاد (واو) رُبَّ، وأسقط (لولا) و(كي) و(لعل).

أو مَجازيّ؛ كقولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ.

والثَّاني منها: **للاستعانة**؛ نحو: كَتَبْتُ بِالقَلَمِ؛ أيِ: استعنتُ في الكِتابة بالقلم، وقد عبَّر بعضهم عنها بالسَّببيَّة؛ لِكَراهتهم الِاسْتعمال في الأفعال المَنْسُوبَة إلى الله تعالى.

والثَّالث منها: **للمُصاحبة**؛ نحو: اشْتَرَيْتُ الفَرَسَ بِسَرْجِهِ؛ أيْ: مع سرجه، والفرقُ بينها وبين الإلصاق: أنَّ الإلصاق يستلزم المصاحَبة من غير عكسٍ.

والرَّابع منها: **للمُقابلة**؛ نحو: بِعْتُ هَذَا بِذَاكَ.

خربوتي

قوله: (أو مَجازيّ؛ كقولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)؛ أي: التَصَق مُروري بمكانٍ يَقرُب منه زيد؛ إذْ من البيِّن أنَّه ليس المُراد منه الالتصاق بزيد حتَّى يكون حقيقيًّا، بلِ المُراد الالتصاق بملابسه، وهو المكان الَّذي يَقرُب منه.

قوله: (والثَّاني منها: للاستعانة)؛ أي: استِعانة الفاعل في صُدور الفعل منه بمجروره.

وهذه الباء هي الدَّاخلة على آلةِ الفعل، ولذا كَرِهوا استعمالها في الأفعال المَنْسوبة إلى الله تعالى؛ لإيهامها احتياجَه تعالى آلةً في أفعاله مع أنَّه باطلٌ، ولإشعارها بعدم التَّعظيم في مثل: بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ، فردُّوها إلى باء السَّببيَّة، وعبَّروا بها عنها، كما أشار إليه بقوله: (قد عبَّر بعضهم عنها بالسَّببيَّة ... إلخ).

لكنَّ الحقَّ أنَّ الاستعانة معنى غير السَّببيَّة، كما في «المغني»[1]، ولو تذكَّرت ما حقَّقناه عند الكلام على باء البسملة فيما سبق لَنفعك هنا.

قوله: (أنَّ الإلصاق يستلزم المصاحبة من غير عكسٍ)، فكُلَّما وُجِد الإلصاق وجدت المصاحبة، ولا عكس كُلِّيًّا، فإذا قُلت: اشْتَرَيْتُ الفَرَسَ بِسَرْجِهِ، لا يلزم أنْ يكون السَّرْج مُلصقاً به حال الشِّراء، وهنا أبحاثٌ تجدها في حواشي «الفوائد الضيائيَّة»[2].

قوله: (للمُقابلة)؛ أيْ: لإفادة وقوع مجرورها في مقابلة شيءٍ آخر.

وقد يُعبَّر عنها بباء التَّعويض.

---

(١) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ١٢٠).

(٢) انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٥١٥).

والخامس: للتَّعدية؛ نحو: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ؛ أَيْ: صيَّرْتُه ذاهباً.

والسَّادس: للظَّرفيَّة؛ نحو: صَلَّيْتُ بِالمَسْجِدِ؛ أَيْ: في المسجد.

والسَّابع: للزِّيادة، وهو: إمّا قياسٌ أَوْ سماعٌ.

فالقياس: في الخبر في الاستفهام بـ (هَلْ) لا مطلقاً؛ نحو: هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ؟؛ أَيْ: قائمٌ.

وفي النَّفي بـ (لَيْسَ)؛ نحو: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ، وبـ (مَا)؛ نحو: مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ.

والسّماع في غيره سواء كان:

خربوتي

قوله: (والخامس: للتَّعدية)؛ أَيْ: جعل الفعل اللّازم مُتعدِّياً بتضمُّنه معنى التَّصيير، بإدخال الباء على فاعله، فإنَّ معنى: ذَهَبَ زَيْدٌ: صدور الذَّهاب عنه، ومعنى: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ، صَيَّرْتُه ذاهباً، كما ذكره المولى الجَامِي - قُدِّسَ سِرُّه - [١]، وأشار إليه الشَّارح بقوله: (أَيْ: صيَّرْته ذاهباً)، فهذا المعنى مُختصٌّ بالباء.

وأمَّا التَّعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجرِّ، فلا اختصاصَ لها بالباء، بلْ هي متحقِّقةٌ في جميع حروف الجرِّ الغير الزَّوائد، وما هو في حُكمه.

وتُسمى تلك الباء أيضاً بـ(باء النقل)، كما في «المغني»[٢].

قوله: (والسَّابع: للزِّيادة)؛ أي: السَّابع من معاني الباء: أنْ تكون للزِّيادة في بعض المواضع.

قوله: (وهو: إمّا قياسٌ أوْ سماعٌ ... إلخ)؛ أَيْ: كون الباء للزِّيادة: إمَّا قياسيَّة أو سماعيَّة، والمراد من (الخبر) في قوله: (فالقياس: في الخبر) ما يكون خبراً عن المبتدأ: إمَّا في الحال، أو في الأصل.

قوله: (لا مطلقاً)، فلا يُقال: أَزَيْدٌ بِقَائِمٍ؟

قوله: (والسّماع في غيره)؛ أَيْ: في غير ذلك الخبر: سواءٌ كان ذلك الغير خبراً عن غيرها؛ نحو: حَسْبُكَ بِزَيْدٍ، أو لم يكن خبراً أصلاً بأنْ يكون فاعلاً؛ نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، أو مبتدأً؛ نحو: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، أو مفعولاً؛ نحو: أَلْقَى بِيَدِهِ.

---

(١) «المجموعة النورية» (٢/ ٥١٦).

(٢) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ١١٩).

خبراً من غيرهما؛ نحو: حَسْبُكَ بِزَيْدٍ؛ أي: حسبُك زيدٌ.

أو لا؛ نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، وَبِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، وَأَلْقَى بِيَدِهِ؛ أيْ: كفى اللهُ، وحسبُك درهمٌ، وألقى يَده.

فالزّائد للفَصَاحة، أو لتَحْسين اللَّفظ بحسَب اقتضاءِ المقام.

والثَّامن: للتَّفدية؛ نحو: بِأَبِي وَأُمِّي؛ أي: فِداك أبي وأمّي، وهذه المعاني مَشهورةٌ.

والتَّاسع: لِلْبَدَل؛ نحو: أَخَذْتُ بِهَذَا الثَّوْبِ بُرًّا.

خربوتي

واعترض عليه: بأنَّ الرَّضِيّ جعل زيادة (الباء) في: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، وفي فاعل كَفَى ومتصرِّفاته قياساً، فَجَعْلُ الشَّارح زيادة الباء فيهما سماعاً يُنافيه.

وأجيب: بأنَّ المنافاة ممنوعةٌ؛ لأنَّ زيادتها من حيث النَّظر إلى خصوصية لفظ (حسبك)، و(كفى) سماع، ومن حيث النَّظر إلى عموم مواقع (حسبك) وفاعل (كفى) قياس، فالشَّارح بَنَى الكلام على النَّظر الأوَّل، والرَّضِيّ على الثَّاني.

قوله: (فالزّائد للفَصَاحة ... إلخ)؛ يعني: زيادة الباء:

إمَّا للفصاحة بأنْ يكون تركه مُخِلًّا لفصاحة الكلام، كما في ما يجب زيادته فيه؛ نحو: أَحْسِنْ بِزَيْدٍ، وتُزاد فيه غالباً؛ نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

وإمَّا لتحسين اللَّفظ، كما في غير ما ذُكِر.

ثمَّ إنَّ الباء الزَّائدة تُفيد معنى التَّأكيد أيضاً، ولِذا عبَّر عنها في «المغني» بِباء التَّأكيد[١].

قوله: (وهذه المعاني مشهورةٌ) عدَّ معنى التَّفدية من المعاني المشهورة، وهو الحقُّ، وإنْ لم يذكرها صاحب «المغني»، و«القاموس».

قوله: (والتَّاسع: لِلْبَدَل)، وعلامته صِحَّة وضع لفظ البدل موضعها.

تبع الشَّارح في جعل البدل معنًى غير المقابلة صاحب «التَّسهيل»، لكنَّ الظَّاهر أنَّها مُندرجة في المقابلة، ولِذا يُكتفى كثيراً إذا ما ذُكِر واحدٌ منها.

---

(١) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ١٢٣).

والعاشر: للتَّجْرِيد؛ نحو: لَقِيتُ بِزَيْدٍ بَحْراً.

والحادي عشر: للتَّعْلِيل؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤].

والثَّاني عشر: بمعنى عَنْ؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥].

والثَّالث عشر: بمعنى عَلَى؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، وجعل الأَخْفَشُ: (مَرَرْتُ بِهِ) منه.

خربوتي

قوله: (لَقِيتُ بِزَيْدٍ بَحْراً)؛ أَيْ: بِلقائه.

قوله: (والحادي عشر: للتَّعْلِيل) كذا عبَّر صاحب «التَّسهيل»، وأمَّا صاحب «المغني»، فقد عبَّر بالسَّببيَّة، وكذا أبو البقاء وصاحب «القاموس»، ثمَّ قال أبو البقاء: وهي الَّتي تدخل على سبب الفعل، ويُعبَّر عنها بالتَّعليل. اهـ[1]

فإنْ قيل: المفهوم من كلمات هؤلاء الأفاضل أنَّ التَّعليل والسَّببيَّة مُتَّحدان معنًى لا اختلاف بينهما إلَّا في التَّعبير، فما وَجْهُ جَعْل بعضهم التَّعليل معنًى آخرَ غير السَّببيَّة كما في بعض شرَّاح «الألفية»؟

قُلنا: لمَّا كان النَّحويُّون لا يُفرِّقون بين السَّبب والعِلَّة، وكذا بين السَّبب والشَّرط، جعل هؤلاء الأفاضل التَّعليل والسَّببيَّة معنًى واحداً، وأمَّا ما جعله ذلك البعض فمبنيٌّ على ما تقرَّر عند أهل الشَّرع من أنَّ العِلَّة والسَّبب يَشتركان في ترك المُسبَّب والمعلُول عليهما، ويفترقان من وجهَين:

أحدهما: أنَّ السَّبب ما يحصل الشَّيء عنده لا به، والعِلَّة ما يحصل الشَّيء به.

والثَّاني: أنَّ المعلول يتأثر عن عِلَّته بلا واسطة بينهما، ولا شرط يتوقف الحكم على وجوده، والسَّبب إنَّما يقتضي الحكم بواسطةٍ أو بوسائط، ولذلك يتراخى الحكم عنها حتَّى توجد الشَّرائط، وتنتفي الموانع، وأمَّا العِلَّة فلا يتراخى الحكم عنها؛ إذْ لا شرط لها، بلْ متى وُجدت أوجبت معلولها بالاتِّفاق.

قوله: (وجعل الأَخْفَش: (مَرَرْتُ بِهِ) منه)، واستدلَّ عليه بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ

(١) «الكليات» (٢٢٨).

والرَّابع عشر: بمعنى مِن التَّبعيضيَّة؛ نحو: شَرِبْتُ بِمَاءِ النَّهْرِ؛ أَيْ: بعضَه، فاعرف سهَّل الله عليك.

خربوتي

عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ [الصافات: ١٣٧]، فلا تكون الباء فيه عنده للإلصاق المجازيِّ، بلْ للاستعلاء.

ورُدَّ بأنَّه كما أنَّ جَعْل (الباء) فيه للإلصاق ليس حقيقيًّا، كذلك جَعْلُها للاستعلاء فيه، ضرورةَ أنَّ المراد لم يكن فوق زيد، فقد استوى التَّقديران في المجاز، مع أنَّ الإتيان بـ(الباء) في صلة هذا الفعل أكثر من الإتيان بـ(على)، وأنَّ التَّجوُّز فيما ذكره من وجهَين: استعمال الباء بمعنى (على)، واستعمال (على) في غير الاستِعلاء الحقيقيِّ، فما ذكره الجماعة فليس فيه إلَّا تجوُّزٌ واحدٌ، وهو استعمال الباء للإلصاق فيما لا تَقتضي لنفس المجرور.

قوله: (فاعرف) إمَّا إشارةٌ إلى أنَّ المعنى الأخير ممَّا أنكره جماعة، حتَّى قال ابن جِنِّي[(١)]: إنَّ أهل اللُّغة لا يَعرفون هذا المعنى، بلْ يُوردها الفقهاء[(٢)].

وإمَّا إشارةٌ إلى معانٍ أُخَر لها لم يذكرها؛ لاندراج بعضها فيما ذُكر، وعدم ثُبوت بعضها في الكتب المعتبرة، فنقول تَتْميماً للفائدة:

الخامس عشر: للغاية؛ نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠]؛ أيْ: إليَّ، وهذا المعنى ذكره صاحب «المغني»[(٣)] وغيره، وإنَّما تركه الشَّارح لما قال بعضهم من أنَّ (أحسن) ضمن معنى (لطف).

والسَّادس عشر: للحاليَّة؛ نحو: خَرَجَ زَيْدٌ بِثِيَابِهِ.

والسَّابع عشر: بمعنى (حيث)؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨]؛ أيْ: بحيث يَفوزون.

والثَّامن عشر: لِلقَسَم؛ نحو: أُقْسِمُ بِاللهِ لأَفْعَلَنَّ، وإنَّما تركه مع كونه معنًى مشهوراً؛ لِمَا ذكره الشَّارح المُدقِّق لـ«الإِظْهَار» من: أنَّ باء القَسَم من الإلصاق المجازيِّ[(٤)]، أو اكتفاءً بتمثيل المصنِّف.

---

(١) عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح (... ـ ٣٩٢هـ) من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. من تصانيفه: «شرح ديوان المتنبي»، و«سر الصناعة» في اللغة. انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٢٠٤).

(٢) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ١٢٣).

(٣) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ١٢٣).

(٤) «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (٤٠).

(نَحْوُ: آمَنْتُ بِاللهِ)؛ أَيْ: صدَّقتُ بوجوده، وبما جاء من عنده (وَبِهِ)؛ أَيْ: أُقسم بالله (لَأُبْعَثَنَّ)؛ أَيْ: لأُحْيَيَنَّ بعد الموت والنَّفخة الثَّانية، وأُحْشَرَنَّ في المحشر.

مثّل بمثالين؛ إشارةً لدخوله ظاهراً وضميراً، أو لكونه قَسَماً وغيرَه.

مِنْ

(وَالثَّانِي) منها: (مِنْ).

خربوتي

قوله: (أَيْ: صدَّقت بوجوده، وبما جاء من عنده) أشار بهذا التَّفسير إلى معنى الإيمان لغةً وشرعاً؛ لأنَّه في اللُّغة: التَّصديق؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]؛ أَيْ: بمُصدقٍ لنا، وفي الشَّرع: هو التَّصديق بما عُلِم مجيء النَّبيِّ ﷺ به ضرورةً، تفصيلاً فيما عُلِم تفصيلاً، وإجمالاً فيما عُلِم إجمالاً، على ما هو مذهب الشَّيخ أبي الحَسَنِ الأَشْعَرِيِّ وأتباعه، والتفصيل يُطلب من محلِّه.

قوله: (لأُحْيَيَنَّ بعد الموت والنَّفخة الثَّانية ... إلخ) هنا أبحاثٌ بعضها مشهورٌ، وبعضها مستور:

الأوَّل: أنَّ البَعْث يجيء بمعنى الإثَارَة والإيقاظ من النَّوم، والإحياء والنَّشر من القُبُور وإرسال الرُّسل، فنبَّه الشَّارح بهذا التَّفسير على أنَّه هنا بالمعنى الثَّاني لا غير.

والثَّاني: أنَّ الظَّاهر من كلامه كون النَّفخة ثِنْتَين، كما هو المفهوم من قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُۖ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]، لكنَّ الجمهور على أنَّها ثلاثة، قال في «المدارك» عند تفسير هذه الآية: على أنَّ النَّفخة اثنتان: الأُولى للموت، والثَّانية للبعث، والجمهور على أنَّها ثلاث: الأُولى للفزع، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَزِعَ﴾ [النمل: ٨٧]، والثَّانية للموت، والثَّالثة للإعادة. اهـ[١]

والثَّالث: أنَّ البعديَّة في النَّفخة الثَّانية ليست ظاهرة، كظهورها في الموت، فالأَوْلى أنْ لا يعطف عليه، بلْ يُقال: بعد الموت عَقِيب النَّفخة الثَّانية، كما تدلُّ عليه الآية المُشار إليها.

(١) «مدارك التنزيل وحقائق التأويل» للنسفي (٤/ ٦٧).

ذكره على سبيل الحِكَايَة؛ لأنّه ليس له اسمٌ خاصٌّ يعبَّر به عنه.

قدَّمه على (إِلَى)؛ ليُناسب معناه في الابتداء بِالأوَّل في الجملة.

ولها أيضاً معانٍ:

الأوَّل: للابتداء، وهو: إمَّا من مكانٍ؛ نحو: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إِلَى الكُوفَةِ، أوْ من زمانٍ؛ نحو: صُمْتُ مِنْ يَوْمِ الجُمُعَةِ.

وعلامة (مِنْ) الابتدائية: صحةُ إيرادِ (إلى)، أو ما يُفيد فائدتها في مُقابلتها؛

خربوتي

والرَّابع: أنَّ في هذا التَّفسير تنبيهاً أيضاً على أنَّ في تمثيل المصنِّف بقوله: (وَبِهِ لَأَبْعَثَنَّ) إشارةً إلى الردِّ على مَنْ يُنكر البَعْث والإحياء من أهل البِّدَع والأهواء، كالفلاسفة الَّذين زعموا استحالة إعادة المعدوم - كما تقرَّر في محلِّه -، ولشدَّة إنكارهم أتَى بالقسم، وذلك لأنَّ من عادته الشَّريفة، ودينه، ودَيدَنه المُنيف في أمثلة هذه الرِّسالة أنْ يُنبِّه في بعضها على بعض مُعتقَدات أهل السُّنَّة والجماعة، وأنْ يُشير في بعضها إلى ردِّ مُخالفيهم من أهل العقائد الباطلة، وأنْ يَجعل بعضها مُشتمل على نصائح يَتَّعِظ بها أولو الألباب الكامِلة.

قوله: (على سبيل الحِكَايَة)، وهي إيراد اللَّفظ على استيفاء صورته الأصليَّة، كذا ذكره في «شرح قواعد الإعراب».

قوله: (ليُناسب معناه في الابتداء)؛ يعني: أنَّه لمَّا كان معناه الأصليّ ابتداء، حتَّى قال المحقِّقون: إنَّه الأصل، والبواقي راجعةٌ إليه؛ ناسب تقديمه على (إلى)، وإتْيَانُه (بالأوَّل في الجملة)؛ لتَحْصل المُنَاسبة بين معناه وبين المَرْتَبَة الَّتي ذُكِر فيها.

وإنَّما قال: (في الجملة)؛ إذْ لم يُذكر في الأوَّل بالحقيقة، وإلَّا لقدَّم على (الباء) أيضاً، كما فعله ابْنُ الحَاجِب.

قوله: (أوْ من زمانٍ . . . إلخ) هذا اختيار لمذهب الكوفيِّين من أنَّ (من) الابتدائيَّة تُستعمل في الزَّمان على الحقيقة؛ لأنَّه الظَّاهر الكَثير الاستعمال، وقال البصريُّون: إنَّها للابتداء في غير الزَّمان.

قوله: (أو ما يفيد فائدتها)؛ أيْ: يُفيد انتهاء الغاية كـ(حَتَّى) وغيره.

نحو: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إِلَى الكُوفَةِ، ونحو: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؛ لأنَّ معنى أعوذ بالله: ألتجئ إليه.

ويُعرف (مِنْ) الابتدائيّة بوضع لفظ الابتداء في موضعِها؛ أي: ابتداء سَيْري البصرةُ؛ أيْ: من البصرة، تأمَّل.

والثَّاني منها: لِلتَّبيين؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحج: ٣٠].

وعلامتُه: صحة وضع الموصول في مَوضِعه، فإنّك لو قلتَ: فاجتنبُوا الرِّجس الَّذي هو الأوثان، استقام المعنى.

خربوتي

قوله: (ويعرف (مِنْ) الابتدائيّة بوضع لفظ الابتداء ... إلخ) فيه بحثٌ من وجوه:

أمَّا أوَّلاً: فلأنَّه بعد ما جعل علامتها: صحَّة إيراد (إلى)، أو ما يُفيد فائدتها في مقابلتها، لا حاجة إلى هذا، مَعَ كونه غير صحيح في نفسه؛ إذْ لا يصحُّ وضع لفظ الابتداء في كلِّ موضع وقعت فيه (من) الابتدائيَّة، وهو ظاهرٌ لمن له أدنى مَلَكَة.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّه لو سُلِّم ذلك، فلا نُسَلِّم أنَّ المثال المذكور؛ أعني: سِرْتُ مِنَ البَصْرَةِ إِلَى الكُوفَةِ، إذا وضع فيه لفظ الابتداء موضع (من) يكون المعنى: ابتداء سَيْري البصرةُ، كيف وأنَّ الظَّاهر من كلامه أنْ يوضع لفظ الابتداء موضعها من غير تبديل ولا تغيير، فإذا وُضع موضعها في المثال المذكور من غير تبديل، يكون هكذا: سرتُ ابتداء البصرة إلى الكوفة، ومِن البيِّن أنْ لا معنى له.

وأمَّا ثالثاً: فلأنَّه لو تُنُزِّل عن هذا المقام أيضاً، فصحَّة قوله: (ابتداء سَيْري البصرةُ) ممنوعة، لأنَّ حمل البصرة الَّتي هي المجرور المُبْتَدأ منه على الابتداء ممَّا لا يشكُّ العاقل في فساده، ولذا احتاج إلى التَّفسير بقوله: (أَيْ: من البصرة).

وبالجملة فكلامه هنا مُضْطَربٌ كلَّ الاضْطِراب، ولذا أمر بالتأمُّل لأولي الألباب.

قوله: (والثَّاني منها: للتَّبيين)؛ أيْ: لإظهار المقصود من أمرٍ مُبْهمٍ، فيلزم قَبْله مُبْهمٌ يَصْلُح مجروره أنْ يكون تفسيراً له، ومتى كان ما قبل (من) البيانيَّة نَكِرةً يكون مدخولها صفةً؛ نحو: رَأَيْتُ رَجُلاً مِنْ قَبِيلَةِ بَنِي تَمِيمٍ، ومتى كان معرفةً يكون حالاً منه، كما في الآية الكريمة.

والثَّالث منها: للتَّبعيض؛ نحو: شَرِبْتُ مِنَ النَّهْرِ؛ أَيْ: بعضَ النهر.

والرَّابع منها: للظَّرفيَّة؛ كقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]؛ أَيْ: في يوم الجُمُعة.

والخامس منها: للزِّيَادَة في غير الموجب؛ نحو: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ؛ أَيْ: ما جاءني أحدٌ، خلافاً للكوفيِّين والأَخْفَش، فإنَّهم يُجوِّزون زيادتها في المُوجِب، واسْتَدلُّوا بقوله: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، وأجيب عنه: أنَّه متأوَّل، تأمَّل.

ويُعرف صحتها: بأنَّه لو أُسْقِطت لم تخلّ المعنى الأصليّ كما أشرْنا إليه، وهذه المعاني مَشهورةٌ بينهم.

خربوتي

قوله: (والثَّالث منها: للتَّبعيض)؛ أَيْ: بيان أنَّ ما قبلها بعضٌ من مجرورها: إمَّا مذكوراً، أو مُقدَّراً؛ نحو: أَخَذْتُ شَيْئاً مِنَ الدَّرَاهِمِ، أو أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ.

وعلامته: صِحَّة وضع (البعض) موضعها، كما أشار إليه بقوله: (أَيْ: بعض النهر).

قوله: (والخامس منها: للزِّيَادَة في غير الموجب)، وقد يعبَّر عنها بتوكيد العموم أيضاً.

اعلم أنَّ زيادة (من) عند البصريَّة مَشْرُوطة بأمرين:

أحدهما: أنْ يَسْبِقَها نفيٌ، أو شبهه، وهو النَّهي والاستفهام.

والثَّاني: أنْ يكون مجرورها نكِرة.

أشار الشَّارح للأوَّل، وترك الثَّاني اكتفاءً بالمثال.

قوله: (خلافاً للكوفيِّين والأَخْفَش)، فمخالفة الكوفيِّين للأوَّل فقط حيث ذهبوا إلى عدم اشتراط النَّفي وشبهه لها، ومخالفة الأَخْفَش في الشَّرطين معاً حيث أجاز زيادتها في الإيجاب جارَّةً لمعرفة، واستدلَّ عليه بقوله تعالى: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ [الأحقاف: ٣١]، ودليل الكوفيِّين قولهم: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، أشار إليه الشَّارح.

قوله: (تأمَّل) لعلَّ وَجْهه إشارةً إلى حاصل الجواب عن اسْتِدْلَالهم بهذا القول، فهو: أنَّا لا نُسَلِّم أنَّ (من) زائدةٌ فيه حتَّى يلزم زيادتها في الإثبات؛ لِمَا لا يجوز أنْ تكون للتَّبعيض، والمعنى: قد كان بعض مطر، أو للتَّبيين، والمعنى: شيءٌ من مطر، ولو سُلِّم، فنقول: هو واردٌ على طريق الحكاية، كأنَّ قائلاً قال: هل كان مِن مطر؟ فأجيب بأنَّه قد كان مطر.

والسَّادس من المعاني - غيرِ المشهورة -: لِلْبَدَل؛ كقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]؛ أَيْ: بدلَ الآخرة.

والسَّابع منها: للتَّعْلِيل؛ كقوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]؛ أَيْ: لأجل خطيئاتهم أُغرقوا.

والثَّامن منها: للتَّجْرِيد؛ نحو: لَقِيتُ مِنْ زَيْدٍ أَسَداً؛ أَيْ: لقيتُ زيداً هو أسدٌ، كأنّه جُرِّد من الصِّفات غير الأسديَّة.

قال الزَّمَخْشَرِيّ: إنّ (مِنْ) التَّجريديَّة بَيانيَّة، وقال بعضُهم: ابتدائيَّة.

والتَّاسع منها: بمعنى (عَلَى)؛ كقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧].

خربوتي

والمراد بقولهم: لا يكون إلَّا في الموجب ابتداءً؛ لِمَا تقرَّر عندهم من أنَّ المُحْكِيَّ يبقى على حاله.

وأمَّا الجواب عن استدلال الأخفَش، فتجعل (من) فيه أيضاً للتَّبعيض.

قوله: (أَيْ: بدل الآخرة)؛ إشارةٌ إلى أنَّ علامة (من) البدليَّة صِحَّة قيام البدل مَقامها.

قال في «المغني»: وأنكر قومٌ مجيء (من) للبدل، فقالوا: التَّقدير في: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]؛ أَيْ: بدلاً منها، فالمفيد للبدليَّة متعلَّقها المحذوف، وأمَّا (مِن) فللابتداء، وكذا الباقي. اهـ[1]

قوله: (للتَّجْرِيد... إلخ)، وهو أنْ يُنتَزع من أمرٍ ذِي صفة، آخر مثله فيها مبالغة؛ لكمالها فيه، حتَّى كأنَّه بَلغ من الاتِّصاف بتلك الصِّفة إلى حيث يصحُّ أنْ يُنزَع منه موصوفٌ آخر بتلك الصِّفة، كذا ذكره المصنِّف في «الامتحان»[2]، فكأنَّه جُرِّد من زيد في المثال المذكور؛ لِكمال اتِّصافه بالشَّجاعة موصوفٌ آخر بهذه الصِّفة، وهو الأسد، كما أشار إليه بقوله الآتي: (كأنّه جُرِّد من الصِّفات غير الأسديَّة).

قوله: (أَيْ: لقيتُ زيداً هو أسدٌ) هذا اختيارٌ لِمَا ذهب إليه الزَّمَخْشَرِيّ من أنَّ (من) التَّجريديَّة بيانيَّة، كما ذكره.

(١) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٣٥١).

(٢) «امتحان الأذكياء» (٤٢٠).

والعاشر منها: بمعنى القَسَم؛ نحو: مِنْ رَبِّي مَا فَعَلْتُهُ.

والحادي عشر: بمعنى (إلى)؛ نحو: قَرُبَ مِنْهُ؛ أيْ: إليه.

والثَّاني عشر: للفَصْل؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠].

والثَّالث عشر: بمعنى (الباء)؛ كقوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]، فتذكَّر فتح الله عليك.

خربوتي

قوله: (نحو: مِنْ رَبِّي مَا ... إلخ)؛ أيْ: أقسم ربي، وبضَمِّ أوَّلها في القسم، كما تُكسر، ولا تدخل إلَّا على لفظ (الرَّبِّ)، ذكره في «الامتحان»(١).

قوله: (والحادي عشر: بمعنى (إلى))؛ أيْ: لانتهاء الغاية، قال سِيبَوَيْهِ: وتقول: رَأَيْتُهُ مِنْ ذَلِكَ المَوْضِعِ، فجعلته غايةً لرؤيتك؛ أيْ: محلًّا للابتداء والانتهاء، وكذا: أَخَذْتُهُ مِنْ زَيْدٍ. اهـ(٢)

قال أبو البَقَاء: وممَّا يَشهَد بذلك أنَّ فِعْل الاقتراب كما يُستعمل بـ(من)، يُستعمل بـ(إلى) أيضاً. اهـ(٣)

وأشار الشَّارح إلى هذا بالتَّمثيل بـ(نحو: قَرُبَ مِنْهُ).

قوله: (فتذكَّر)؛ إشارةٌ إلى مَعانٍ أُخَر لها تركها؛ لاختلافهم فيها، فنقول:

الرَّابع عشر: بمعنى (عند)؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٠]، قاله أَبُو عُبَيْدَة(٤)، لكنْ جعلها بعضهم في هذه الآية للبدل.

والخامس عشر: بمعنى (عن)؛ أي: المجاوزة؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]، وقيل: هي في هذه الآية للابتداء، وقيل: للتَّعليل؛ أيْ: من أجل ذكر الله.

---

(١) انظر: «امتحان الأذكياء» (٤٢١).

(٢) عبارة سيبويه نقلها المحشي من «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٣٥٣)، أما العبارة في «الكتاب» حسب النسخة التي بين أيدينا فهي: وتقول: رَأَيْتُهُ مِنْ ذَلِكَ المَوْضِعِ، فجعلته غايةً لرؤيتك، كما جعلته غايةً حيث أردت الابتداء والمنتهى. اهـ «الكتاب» (٤/ ٢٢٥).

(٣) «الكليات» (٨٣٣).

(٤) معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري، أبو عبيدة النحوي (١١٠هـ-٢٠٩هـ) من أئمة العلم بالأدب واللغة. من مصنفاته: «نقائض جرير والفرزدق»، و«مجاز القرآن». انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ٢٧٢).

(نَحْوُ: تُبْتُ)؛ أَيْ: رجعتُ (مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ)؛ أَيْ: من كلِّ فردٍ من أفراد الذُّنُوب، وهو: ما خالف رضاء الله تعالى.

إِلَى

(وَالثَّالِثُ) من الحروف الجارَّة: لفظ (إِلَى).

قدَّمه على (عَنْ)؛ لِتناسب معناه ومعنى (مِنْ)، أو لكَثْرة استعماله عنه.

خربوتي

والسَّادس عشر: بمعنى (ربما)، وذلك إذا اتصلت بـ(ما)؛ كقوله: [1] [من الطويل]

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً ... عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ

قال في «المغني»: الظَّاهر أنَّ (من) فيه ابتدائيَّة، و(ما) مصدريَّة[2].

والسَّابع عشر: للاستغراق في النَّفي، ذكره القاضي في «اللُّب»، وقال المصنِّف في شرحه: كـ(مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ)، فإنَّه نصٌّ في الاستغراق، فلِذا لا يجوز: بل رجلان، ولو لم تذكر (من) لم يكن نصًّا فيه، بل ظاهراً، فلذا يجوز: (مَا جَاءَنِي رَجُلٌ، بل رجلان)، فظهر أنَّه غيرُ الزِّيادة، ومثال الزِّيادة: (مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ)، فإنَّ (أحد) إذا قُرِن به حرف النَّفي أفاد الاستغراق البتَّة كان معه (مِنْ) أو لا، فلذا لا يقال: بل اثنان. اهـ[3]

والثَّامن عشر: للصِّلَة بمعنى اللَّام الزَّائدة.

والتَّاسع عشر: بمعنى (مذ).

قوله: (وهو ما . . . إلخ) تفسيرٌ للمذنب.

قوله: (لتناسب معناه إلى معنى (من))؛ لِمَا بينهما من المُقَابلة، فإنَّ أحدهما يدلُّ على ابتدائيَّة الغاية، والآخر على انتهائها.

قوله: (أو لكَثْرة استعماله عنه)؛ أَيْ: لكثرة استعمال (إلى) لأجل (من) الابتدائيَّة؛ لِمَا سبق من أنَّ علامة (من) الابتدائيَّة: صِحَّة إيراد (على)، أو ما يفيد فائدتها في مقابلتها.

---

(١) قائله: أبو حيَّة النُّميري في «الكتاب» (٣/ ١٥٦)، و«الجنى الداني» (٣١٥)، و«المغني» (١/ ٣٥٢).

(٢) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٣٥٢).

(٣) «امتحان الأذكياء» (٤٢١).

ولها معانٍ:

أحدُها: لانتِهاء الغاية غالباً إمَّا في مكانٍ؛ نحو: سِرْتُ إِلَى الكُوفَةِ، أو في زمانٍ؛ نحو: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] بلا خِلاف.

قيل: إنَّ للنَّحويين في (إِلَى) أربعةَ مذاهب:

الأوَّل: يدخل ما بعدها فيما قبلها حقيقةً لا مجازاً.

والثَّاني: عكسُ هذا الحكم.

والثَّالث: مشتركٌ بينهما.

والرَّابع: يدخل إنْ كان ما بعدها مِن جنس ما قبلها، وإلَّا فلا، فتأمَّل.

والثَّاني من معاني (إلى): بمعنى (مَعَ)؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢]؛ أيْ: مع قوتكم، وهذان المعنَيان مشهوران.

والثَّالث: ....

خربوتي

قوله: (لانتهاء الغاية) المراد من الغاية هنا وفي قولهم: من لابتداء الغاية، هي: المسافة، إطلاقاً لاسمِ الجزء على الكُلِّ؛ إذِ الغاية هي النِّهاية، ولا معنى لابتداء الغاية وانتهائها، صرَّح بذلك غير واحد.

قوله: (مشتركٌ بينهما)؛ أيْ: بين المدخول وعدمِه حقيقةً.

قوله: (فتأمَّل) لعلَّ وجهه:

أنَّ المذهب الرَّابع ليس بمذهب آخر غير الثَّالث؛ إذْ خلاصتُه على ما في «المغني»: أنَّه إنْ دلَّت قرينةٌ على الدُّخول، أو عدمه عُمِل بها، وإلَّا فإنْ كان ما بعدها من جنس ما قبلها يدخل، وإلَّا فلا يَدخل[1].

فغايةُ الأمر: أنَّه جعل كون ما بعدها من جِنس ما قبلها، أو عدم كونه منه قرينةً على الدُّخول، وعدمه عند عدم القَرَائِن السَّائرة، وهذا عين القول بالاشتراك.

---

(١) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٨٨) بتصرف من المحشي.

بمعنى (في) ذكَره صاحب «الهوادي»(١)؛ كقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [النساء: ٨٧]؛ أيْ: في يوم القيامة.

والرَّابع: بمعنى (اللَّام)؛ كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

والخامس: بمعنى (عِنْدَ)؛ كقول الرَّاعِي: [من الطويل]

[ثَقالٌ إذا رَادَ النِّساءُ خريدةٌ صَناعٌ] فَقَدْ سَادَتْ إِلَيَّ الغَوَانِيَا

أيْ: عندي.

خربوتي

قوله: (بمعنى (في))، واعتَرَض عليه ابْنُ مالك: بأنَّه لو صَحَّ هذا لجاز: زَيْدٌ إِلَى الكُوفَةِ(٢).

قوله: (أَيْ: والأمر لك، وقيل: إنَّ (إلى) فيه لانتِهاء الغاية)؛ أيْ: منه إليك.

قوله: (كقول الرَّاعِي: فَقَدْ سَادَتْ إِلَيَّ الغَوَانِيَا)؛ لعلَّه شَطْر بيتٍ، لَمْ أقف على تمامه، ولم أرَ مَنْ أنشده إلى الآن.

الرَّاعي(٣): لقب شاعرٍ على ما في «القاموس».

وسارت: من السَّير، وهو هنا غير متعدٍّ؛ لأنَّه من الفعل الَّذي يَتَعدَّى ولا يَتَعدَّى، يُقال: سَارَتِ الدَّابَّةُ وَسَارَهَا صَاحِبُهَا، كما في «الصِّحاح»(٤).

والغواني: جمع غَانِيَة، يُقال: امْرَأَةٌ غَانِيَةٌ؛ أي: المرأة الَّتي تُطْلَب ولا تَطْلُب، أو

---

(١) أي: ذكره صاحب كتاب «الهوادي»، وهو نور الدين حمزة بن طورغود (كان حيًّا ٩٦٢هـ)، من مصنفاته: تلخيص «التلخيص» للقزويني ألفه في طريق الحج وسماه «المسالك»، ثم شرحه وسماه «الهوادي». «معجم المؤلفين» (٤/ ٧٩).

(٢) هذا الاعتراض ذكره صاحب «المغني»، ونسبه إلى ابن عصفور. انظر: «شرح الدماميني على المغني» (١/ ٢٩٢).

(٣) هو: الرَّاعي أبو جندل عبيد بن حصين النميري، من كبار الشعراء، لُقب بالرَّاعي؛ لكثرة ما يصف الإبل في شعره. انظر: «طبقات فحول الشعراء» (٥٠٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٩٧).

(٤) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٢/ ٦٩١).

ثم إن المحشي - رحمه الله تعالى - أتى بتفسير (سارت)؛ بناء على النسخة التي وقف عليها، وإلَّا فالصواب: (سادت).

وقيل: يَجيءُ للتَّبيين؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣].

(نَحْوُ: تُبْتُ إِلَى اللهِ تَعَالَى)؛ أَيْ: رجعتُ إليه.

خربوتي

الغنيَّة بِحُسنها عن الزينة، أو الَّتي غَنِيَت بِبيت أبويها، ولم يقع عليها سِباءٌ، أو الشابَّة العَفِيفَة ذات زوجٍ أم لا، كذا في «القاموس»[١]. والسِّباء: النَّقل، والتَّبعيد عن الوطن.

ويحتمل أنْ يكون الرَّاعي هنا على معناه الأصليّ، ويكون هذا الكلام ممَّا صدر عن راعٍ يَرعى المَواشِي، على طريق الاستعارة المُصرَّحة؛ تشبيهاً للشياهِ والنِّعاج وأمثالهما بالغَواني، كما أنَّه قد تُشبَّه النِّساء بها في الشِّيَم، والأخلاق، والعُيون، والأعناق، كما قال الشَّاعر: [من الرجز]

بِـيـضٌ ثـلاثٌ كَـنِـعَـاجٍ جُـمِّ يَـضْـحَـكْـنَ عَنْ كَـالـبَـرَدِ الـمُـنْـهَـمِّ

وتكون القرينة على هذا حاليَّة.

ويجوز أنْ تكون (الغواني) على كِلا الاحتمالين بالعين المُهملة؛ لأنَّه ممَّا يُطْلق على النِّسوان أيضاً، باعتبار استيلاء الرِّجال عليهنَّ، وكونهنَّ كالأسرى تحت أيديهم، ووجه الشَّبه في الاحتمال الثَّاني على هذا التَّقدير ممَّا لا يحتاج إلى التَّسطير، كما لا يخفى على مَن هو بَصير.

قوله: (وقيل: يجيء للتَّبيين) قائله صاحب «المغني» وصاحبُ «القاموس» ومَن تبعهما، فلا وَجْه لإيراده بصيغة التَّمْرِيض.

قالوا: وهي كلمة (إلى) المُبيِّنة لفاعليَّة مجرورها بعد ما يُفِد حُبًّا أو بُغْضاً مِن فعل تَعَجُّبٍ أو اسم تَفْضِيل[٢].

فإنَّ كلمة (إلى) مثلاً في هذه الآية: تُبيِّن وتُشْعِر بأنَّ مجرورها الَّذي هو نَفْس المُتكلِّم المُراد منه يُوسُف عليه السَّلام فاعل المَحَبَّة الَّتي هي مدلولُ اسم التَّفضيل؛ أعني: أُحبُّ.

فبهذا صار ما ذكره الشَّارح من معاني (إلى) سِتَّة، ونحن نقول؛ جَرْياً على عَادَتِنا السَّابقة:

(١) «القاموس المحيط» (١٣١٩).

(٢) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٨٨).

عَنْ

(وَالرَّابِعُ) من حروف الجرِّ: (عَنْ).

قدَّمه على (عَلَى)؛ لتناسبه بـ (مِنْ)؛ إذْ يُستعمل أحدُهما مقامَ الآخر، والفرق بينهما أنَّك إذا قلتَ: خَرَجْتُ مِنَ البَلَدِ، تُريد الرُّجوع إليه، وإذا قلتَ: عَنِ البَلَدِ، لم تُرد الرُّجوع إليه.

ولها مَعانٍ:

أحدُها: لِلْبُعْد، ولم يذكر البصريُّون لها معنًى سِواه، ذكره الدَّمَامِينِيّ(١) في «شرح التَّسهيل».

خربوتي

السَّابع من معانيها: بمعنى (مِنْ)؛ كقوله(٢): [من الطويل]

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالكُورِ فَوْقَهَا: أَيُسْقَى فَلَا يَرْوَى إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَا

والثَّامن: للتَّأكيد وهي الزَّائدة، أثبتَه الفرَّاء مُسْتَدِلًّا بقراءة بعضهم: ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] بفتح الواو، وقال في «المغني»: وخُرِّجَت على تَضْمِين (تهوي) معنى: تَمِيل(٣).

والتَّاسع: بمعنى (على)، والمفهوم من كلامهم أنْ يَخْتصَّ هذا بِمَا كان مجرورها ياء المُتكلِّم؛ كما في حديث: «مَنْ تَرَكَ كَلًّا فَإِلَيَّ»(٤)؛ أَيْ: عَلَيَّ.

قوله: (إذْ يُستعمل أحدهما مقام الآخر)؛ أَيْ: في بعض المواضع ولو بالاعتبارين؛ نحو: سَقَاهُ عَنِ الغَيْمَةِ؛ أي بَعَّدَهُ عنها بالإرواء، ويجوز بـ(مِنْ) بمعنى: سقاه من جهة

(١) محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي الاسكندراني (٧٦٣هـ -٨٣٧هـ) بدر الدين المعروف بابن الدماميني، المالكي النحوي الأديب، من مصنفاته: «تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب»، «شرح التسهيل». «بغية الوعاة» (١/ ٦٦).

(٢) البيت لعمرو ابن أحمر في «الجنى الداني» (٣٨٨)، وبلا نسبة في «المغني» (١/ ٨٩).
الشاهد: (فلا يروى إليَّ) حيث جاءت (إلى) بمعنى (من)؛ أي: (فلا يروى مني).

(٣) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٨٩).

(٤) «سنن أبي داود» (٢٨٩٩)، «ابن ماجه» (٢٧٣٨)، النسائي في «الكبرى» (٦٣٢١)، «مسند أحمد» (١٧١٧٥).

والثَّاني: لِلْمُجَاوَزَة، وذلك:

إمَّا بزوال الشَّيء الأوَّل عن الثَّاني، ووصولِه إلى الثَّالث؛ نحو: رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ القَوْسِ إِلَى الصَّيْدِ.

أَوْ بالوصُول وحده؛ نحو: أَخَذْتُ عَنْهُ العِلْمَ.

أَوْ بالزَّوال وحده؛ نحو: أَدَّيْتُ عَنْهُ الدَّيْنَ، كذا ذكره الفاضل الجَامِي[1]، وهذان المعنَيان مشهوران.

والثَّالث من المعاني لـ (عَنْ): البَدَل؛ كقوله تعالى: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨].

خربوتي

الغيمة، كذا ذكره الشَّارح المدقق لـ«الإِظْهَار»[2].

قوله: (لِلْمُجَاوَزَة) سواء كان مُجَاوزة شيءٍ عن مَجْرُورِها؛ كما في: رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ القَوْسِ، أو مُجَاوزة مَجْرُورِها عن شيءٍ؛ نحو: أَطْعَمْتُهُ عَنِ الجُوعِ، فيدخل تارةً على المُجَاوَز عنه، وتارةً على المُتَجَاوِز، كما ذكره المحقق السِّيَالَكُوتي[3].

بقي هنا بحث، وهو: أنَّه لا وَجْه لِجَعْل المُجَاوزة معنًى مُسْتقِلًّا مُقابلاً للبُعْد؛ لأنَّهم صَرَّحوا بأنَّ البُعْد أعمّ منها، فإنَّه يَشمل هذه الطُّرق الثَّلاثة حقيقةً بخلاف المُجَاوزة، فإنَّها إنَّما تكون حقيقةً في الأوَّل، وما ذَكَروا من عمومها للأخيرين فإنَّما يُتَوهَّم في: أَخَذْتُ عَنْهُ العِلْمَ مثلاً، مُجَاوزة العلم عن المُعَلِّم واصلاً إلى المُتعلِّم، كما ذكره الفاضل عصام.

قوله: (نحو: أَخَذْتُ عَنْهُ العِلْمَ)، فإنَّ العلم وَصل إلى الشَّيء الثَّاني عن الشَّيء الأوَّل بدون زواله عنه.

قوله: (نحو: أَدَّيْتُ عَنْهُ الدَّيْنَ)، فإنَّ أداء الدَّين إسقاطٌ عن ذِمَّة المَدْيُون، مع عدم الوصول إلى ذِمَّة شيءٍ آخر.

---

(١) عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الشيرازي (٨١٧هـ-٨٩٨هـ)، نور الدين، أبو البركات المشهور بالجامي، عالم مشارك في العلوم العقلية والنقلية، من مصنفاته: «شرح الكافية» لابن الحاجب في النحو، و«شرح النقاية مختصر الوقاية» في الفقه الحنفي. «معجم المؤلفين» (٥/ ١٢٢).

(٢) «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (٤٢).

(٣) «المجموعة النورية» (٢/ ٥٢٤).

والرَّابع منها: للتَّعْلِيل؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤]؛ أَيْ: لموعدة.

والخامس: بمعنى (بَعْدَ)؛ كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]؛ أَيْ: طبقاً بعد طَبَق.

والسَّادس: بمعنى (فِي)؛ كقولك: لَا تَدْخُلْ عَنْ دَارِكَ إِلَّا بِإِذْنِي؛ أَيْ: في دارك.

(نَحْوُ: كُفِفْتُ) على صِيغة المفعول؛ أَيْ: مُنعت (عَنِ الحَرَامِ)؛ أَيِ: المعاصي.

خربوتي

قوله: (﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩])؛ أَيْ: حالةً بعد حالة، كما في «المغني»[1].

قوله: (والسَّادس: بمعنى (فِي)) وله معانٍ أُخَر تركها، فنقول:

السَّابع: بمعنى (مِنْ)؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥]؛ أَيْ: مِنْ عباده، ولعلَّ الشَّارح إنَّما لم يذكره؛ لِمَا أشار إليه عند بيان وَجْه التَّقديم آنفاً.

والثَّامن: بمعنى (الباء)؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣]؛ أَيْ: بالهوى.

والتَّاسع: للاستعانة؛ كقولك: رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ؛ أَيْ: باستعانته، قاله ابن مالك.

والعاشر: أَنْ تكون زائدة للتَّعويض مِنْ أُخرى محذوفة؛ كقوله[2]: [من الطويل]

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتاها حِمَامُهَا ... فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

أَيْ: تدفع عن التي بين جنبيك، فحذفت كلمة (عن) من أول الموصول، أعني (التي)، وزِيدت بعده.

قوله: (أَيِ: المعاصي) أشار به إلى أمرين:

---

(١) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ١٦٩).

(٢) البيت لزيد بن رزين في «جواهر الأدب» (٣٢٥)، وبلا نسبة في «الجنى الداني» (٢٤٨)، و«المغني» (١/ ٣٤٤).

الشاهد: (عن بين) حيث جاءت (عن) زائدة للتعويض من أخرى محذوفة، والتقدير: (فهلا تدفع عن التي بين جنبيك).

عَلَى

(وَالخَامِسُ) من حروف الجرِّ: لفظ (عَلَى).

ذكر هذه الحروف الأربعة على سبيل الحكاية؛ لِعدم وجود أسمائها خاصَّةً.

قدَّمه على (اللَّام)؛ لتناسبها لما قبلها في أوَّلها، أوْ في كونهما اسمَين كما سيجيْ.

ولها معانٍ:

الأوَّل: للاستعلاء، حقيقةً؛ نحو: زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ، أوْ مجازاً؛ نحو: عَلَيْهِ دَيْنٌ، ....

خربوتي

أحدهما: أنَّ اللَّام في (الحرام) للاستغراق؛ أيْ: عن كلِّ فردٍ من أفراد الحَرَام، كما هو المناسب للمقام.

والثَّاني: أنَّ المُراد من الحرام ههنا ليس ما هو من قَبِيل الأعيان مثل: الخَمْر، والمال المَسْرُوق، وإنْ كان هو أيضاً ممَّا يُطْلَق عليه الحرام، ولا ما هو أعمّ منه، بلْ ما هو من قَبِيل الأفعال، كشرب الخَمْر وغَصْب مَالِ الغير إلى غير ذلك؛ لأنَّ المَمْنوع عنه إنَّما هو الثَّاني لا الأوَّل؛ إذْ ما هو من قَبِيل الأعيان ليس بداخلٍ في وُسْع المكلَّف ولا بمقدورٍ له، والمَنْع إنَّما يتعلَّق بما في وسْعِه لا غير عندنا.

ومنشأُ الإشارة إلى الأمرين: كون المعاصي جمعاً للمعصية الَّتي هي مَصْدرٌ بمعنى العِصْيَان، كما لا يخفى على أهل العِرْفَان.

قوله: (أوْ في كونهما اسمين)؛ أيْ: في بعض الأَحْيَان.

قوله: (أوْ مجازاً؛ نحو: عَلَيْهِ دَيْنٌ) في «المغني»: الاستعلاء، إمَّا على المجرور وهو الغالب؛ نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، أو على ما يقرب منه؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠]، وقد يكون الاستعلاء معنويًّا؛ نحو: ﴿وَلَهُمْ عَلَىَّ ذَنْبٌ﴾ [الشعراء: ١٤] اهـ[1].

والأوَّل: حقيقيّ، والثَّاني: مجازيّ، وكذا المعنويّ أيضاً مجازيّ على طريق التَّشبيه،

(١) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ١٦٣، ١٦٤) بتصرف من المحشي.

وهو المشهور.

والثَّاني: للمُصاحبة؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]؛ أيْ: مع الكبر.

والثَّالث: للتَّعْليل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

والرَّابع: للظَّرفيَّة؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

والخامس: بمعنى (عَنْ)؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَـٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٥ - ٦].

والسَّادس: بمعنى (الباء)؛ كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥].

والسَّابع: للزِّيادَة؛ كقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «مَنْ حَلَفَ بِيَمِينٍ، فَرَأى خَيْراً مِنْهَا، فَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»(١).

خربوتي

كما في الرَّضِيّ، فـ(عَلَيْهِ دَيْنٌ) من المعنويّ، كما يُقال: رَكِبَه دَيْن، كأنَّه يحمل ثِقَل الدَّين على عُنُقِه أو ظَهْرِه(٢).

قوله: (وهو المشهور)؛ أيْ: معنى الاستعلاء مُطْلقاً.

قوله: (والسَّابع: للزِّيادَة)، وهي على قسمين:

الزِّيادة للتَّعويض مِن أُخرى محذوفة، وهو الأشهر(٣).

والزِّيادة بغير تعويضٍ، وهو قليل؛ كما في الحديث الشَّريف.

---

(١) مسلم (١٦٥٠)، الترمذي (١٥٣٠)، النسائي في «الكبرى» (٤٧٢٢)، أحمد (٢/ ٣٦١)، «موطأ مالك» (٤٧٧).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٤/ ٣٢١).

(٣) كقوله:

إنَّ الكَرِيمَ وَأبِيكَ يَعْتَمِلْ ... إنْ لَمْ يَجِدْ يَوْماً عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

أي: من يتكل عليه، فحذف (عليه) وزاد (على) قبل الموصول تعويضاً له، قاله ابن جني. اهـ «مغني اللبيب» (١/ ١٦٥).

وقد يكونان اسمَين؛ يُعلم ذلك بدخول (مِنْ) عليهما؛ نحو: مِنْ عَنْ يَمِينِي؛ أيْ: من جانب يميني، ....

خربوتي

فتمثيل الشّارح للقسم الثّاني فقط إظهارٌ لِمَا خَفِيَ، وإعراضٌ عمّا ظَهر.

ثمّ بَقِيَ لها معنيان:

أحدهما: أنْ يكون بمعنى (مِنْ)؛ كما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ﴾ [المطففين: ٢].

وثانيهما: للاستدراك والإضراب، كقوله[١]: [من الطويل]

بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا ... عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ البُعْدِ

عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ ... إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وُدِّ

قوله: (وقد يكونان اسمين يُعلم ذلك ... إلخ)؛ أيْ: قد يكون (عن) و(على) اسمين، وعلامة اسميَّتهما دخول (مِنْ) عليهما.

قوله: (مِنْ عَنْ يَمِيْنِي تَارَةً وَأَمَامِي) شطر بيت تمامه:

وَلَقَدْ أُرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِيْنِي تَارَةً وَأَمَامِي

قائله: القَطَرِيُّ الخَارِجِيُّ من قَصِيدة من الكَامِل.

الواو للعطف، واللّام للتّأكيد، و(قد) للتّحقيق، وفاعل (أُرَانِي) مُسْتتر يَرجِع إلى (يوم الوغى) فيما قبله[٢]، واللّام للتّعليل، و(دَرِيئة)[٣] مفعولٌ ثانٍ لـ(أرى) بفتح الدّال وكسر الرّاء المُهْمَلتين بعدهما همزة، وهي الحلقة الّتي يُتعلّم عليها الطّعْن والرَّمْي، كذا في «شرح الشّواهد»[٤].

---

(١) اختلف في قائل البيتين، فقيل: يزيد بن الطثرية، وقيل: مجنون ليلى، وقيل: عبد الله بن الدمينة. وهما بلا نسبة في «مغني اللبيب» (١/ ١٦٦)، و«أمالي ابن الحاجب» (١/ ٤٥٤).
الشاهد: : (على أن) حيث اعتبر (على) حرف استدراك وإضراب، وكذلك في البيت الثاني.

(٢) في «شرح شواهد المغني» للسيوطي (١٥٠): والبيت قبله:

لَا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ ... يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

(٣) في «حاشية الصبان على الأشموني» (٢/ ١٦٧، ط الخيرية)، (٢/ ٣٤٠، ط المكتبة التوفيقية): وفي «شرح شواهد المغني» للسيوطي: جواز ياء بدل الهمزة. اهـ

(٤) «شرح شواهد الألفية» للعيني (٢/ ٣٣٩، ٣٤٠)، وتتمة كلام العيني: والشاهد في (من عن يميني) فإن (عن) ههنا بمعنى جانب بدليل دخول حرف الجر عليها. وتارة نصب على المصدر. اهـ

ومِنْ عَلَيْهِ؛ أَيْ: ومن فوقه.

(نَحْوُ: تَجِبُ)؛ أَيْ: يَلزم عَقيب المعْصِيَة (التَّوْبَةُ)؛ أَيِ: النَّدامة بما فَعله والرُّجوع عنه إليه تعالى (عَلَى كُلِّ مُذْنِبٍ)؛ أَيْ: على كلِّ فردٍ من أفراد المعاصي.

خربوتي

قوله: (ومِنْ عَلَيْهِ)؛ أَيْ: في قول مزاحم بن حارث العقيلي:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا ... تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ

وهو من قصيدة من الطَّويل في وَصْف القَطا.

واسم (غَدَتْ) مُسْتترٌ فيه يعود على (القَطا)، والضَّمير في (عَلَيْه) يَرجع إلى الفَرْخ؛ أَيْ: مِنْ فوق الفَرْخ، و(مَا) مصدريَّة؛ أَيْ: بعد تمام ظَمْئها وهو مدَّة صبرها عن الماء، وهو ما بين الشُّرْب إلى الشُّرْب، ويُروى خِمسها - بكسر الخاء المعجمة - وهو ورود الماء في كلِّ خمسة أيام، و(تَصِلُّ) - بالصَّاد المهملة - خبر (غَدَتْ)؛ أَيْ: تضوَّرت أحشاؤها من العطش، و(عَنْ قَيْضٍ) عطفٌ على (مِنْ عَلَيْه) بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره ضاد معجمة، وأراد به الفرخ ههنا، و(بِبَيْدَاءَ) صفة لـ(قيض) وهو الفَلَاة الَّتي تُبيد من سَكَنها؛ أَيْ: تُهلك، ويُروى: (بِزَيْزَاءَ) وهي الغليظة من الأرض، و(مَجْهَلٍ) صفتها إمَّا مصدرٌ ميميٌّ للمبالغة، أو اسم مكان، على ما في «شرح شواهد الألفية»[1] للفاضل العَيْني[2].

قوله: (أَيْ: يلزم عقيب المعْصِيَة) يُسْتفاد ذلك من كون الوجوب فوريًّا، ففي المثال إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١].

قوله: (أَي: النَّدامة بما فعله ... إلخ) زاد في تفسير التَّوبة النَّدامة، مع أنَّها في اللُّغة: الرُّجوع، كما أشار إليه فيما سبق غير مرَّة؛ إشارةً إلى المعنى الاصطلاحيِّ عند أهل الشَّرع، وهو: النَّدم على المعْصِية من حيث هي معصية، والإقلاع عنها في الحال، مع العَزْم على أنْ لا يعودَ إليها إذا قَدر عليها.

(١) «شرح شواهد الألفية» للعيني (٢/ ٣٤٠) مع بعض التصرف من المحشي.

(٢) محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، أبو محمد بدر الدين العيني الحنفي (٧٦٢هـ - ٨٥٥هـ) مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين. من مصنفاته: «عمدة القاري في شرح البخاري»، «المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية». انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ١٦٣).

اللَّامُ

(وَالسَّادِسُ) من حروف الجرِّ: (اللَّامُ).

ذكرها باسمها لِوجوده.

قدَّمها على (فِي)؛ لبساطتها.

ولها معانٍ:

أحدُها: للتَّمْلِيك مع التَّخْصِيص؛ نحو: المَالُ لِزَيْدٍ.

خربوتي

قوله: (للتَّمْلِيك مع التَّخْصِيص؛ نحو: المَالُ لِزَيْدٍ) فيه نظر:

أمَّا أوَّلاً: فلأنَّه إنْ أراد من التَّخصيص:

بيانَ اختصاص شيء وارتباطه للمجرور إمَّا باعتبار المِلْكِية، أو التَّمليك، أو الاستحقاق، أو النَّسَب كما فسَّره الشَّارح المدقِّق لـ«الإِظْهَار» به[1]، فلا حاجة إلى ذِكْر التَّمليك معه، ولا إلى ذِكْر الاستحقاق بعده.

وإنْ أراد شبه التَّمليك، كما ذكره القوم ومثَّلوا له بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢]، فلا وَجْه لجعله مع التَّمليك معنًى واحداً؛ لأنَّهما معنيان مختلفان.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّ المثال الَّذي أَوْرَدَه غير مُطَابقٍ للممثَّل له؛ لأنَّ اللَّام فيه للملك لا للتَّمليك ولا لِشِبْهِهِ، بلْ مثاله نحو: وَهَبْتُ لِزَيْدٍ دِينَاراً، وأمَّا شبه التَّمليك فقد عرفتَ مثاله آنفاً.

نعم، لو قال: للملك والاختصاص لكان له وَجْه، وإنْ كان الملك أيضاً معنًى غير الاختصاص عند البعض كما سيتَّضِح، وذلك لأنَّه حينئذٍ يكون موافقاً لِمَا صَرَّحوا به من أنَّ الأصل في لام الجرِّ أنْ تكون لِلملك فيما قبله، لا لمجرَّد الاختصاص، إلَّا إذا كان فيما لا يَقْبَله؛ كقولهم: الخِلَافَةُ لِقُرَيْشٍ، وينطبق أيضاً على اصطلاح مَنْ يُعبِّر عن معاني الملك وشِبه الملك والاستحقاق بلام الاختصاص، تأمَّل.

---

(١) ونص عبارته: قوله: (أو التَّخصيص)؛ أي: لبيان اختصاص شيء وارتباطه للمجرور إمَّا باعتبار المِلْكِية؛ نحو: المال لزيد، أو التَّمليك؛ نحو: وهبت لزيد، أو الاستحقاق؛ نحو: الجل للفرس، أو النَّسَب؛ نحو: الابن لزيد. اهـ «نتائج الأفكار» (٤٢).

والثَّاني: لِلاسْتِحْقَاق؛ نحو: الجُلُّ لِلْفَرَسِ.

والثَّالث: للتَّعْلِيل، إمَّا ذهناً؛ نحو: ضَرَبْتُ زَيْداً لِلتَّأْدِيبِ، أَوْ خارجاً؛ نحو:

خربوتي

اعلم أنَّ ههنا ستَّة معانٍ: المُلك، وشِبْه المُلك، والاسْتِحْقَاق، والاخْتِصَاص، والتَّمليك، وشِبْه التَّمليك.

ولا شُبْهَة في ثُبوت معنى التَّمليك وشبه التَّمليك لـ(اللَّام)، ولا في كون كلٍّ منهما مُغايراً للآخر، ولغير الأربعة الأُوَل.

إنَّما الشُّبْهَة في الأربعة الأُوَل:

فمنهم مَنْ أسقط الثَّاني وأدرَجه في الثَّالث، وقال بأنَّ ما لا يصحُّ له التَّمليك فاللَّام معه للاخْتِصَاص؛ نحو: المِنْبَرُ لِلْخَطِيبِ، وما صَلُح له التَّمليك، ولكن أُضيف إليه ما ليس بِمَمْلُوكٍ له فهي معه للاستحقاق الَّذي قد يُعبَّر عنه بشبه المُلك أيضاً؛ نحو: الجُلُّ لِلْفَرَسِ، وما عدا ذلك فاللَّام فيه للملك؛ نحو: المَالُ لِزَيْدٍ.

ومنهم مَنْ أسقط الثَّانيَ والرَّابع، فجعل اللَّام فيما يَصْلُح له التَّملك وأُضيف إليه ما هو مَمْلوكٌ له للمُلك، وفيما عداه للاستحقاق وعبَّر عنه بشبه الملك أيضاً.

ومنهم مَنْ أَسْقط الرَّابع فقط، وجعل اللَّام لشبه المُلك فيما عدا ما يصحُّ أنْ يكون للمُلك إنْ وقعت بين الذَّاتين، وربما عبَّر عنه بلام الاختصاص، وجعلها للاستحقاق إنْ وقعتْ بين معنى وذات؛ نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، وهو الَّذي مال إليه صاحب «التَّسهيل»، وقد أشار إليه الشَّارح فيما سبق.

ومِنهم مَنْ أسْقط الثَّلاثة الأُوَل، وعبَّر عن كلِّها بالاختصاص.

هذا، فإنَّه ممَّا لا يَناله إلَّا الخواصّ.

قوله: (الجُلُّ لِلْفَرَسِ) التَّمثيل لِلام الاستحقاق بهذا المثال إنَّما يَنْطَبق عند مُثبتيه على غير المذاهب الثَّلاث، فتدبَّر.

قوله: (للتَّعْلِيل)؛ أيْ: لبيان عِلَّة الشَّيء؛ لأنَّ التَّعليل: فعل المُتكلِّم، وكَيْنُونة اللَّام له باعتبار بيَانه، ودلالته على كون مجروره عِلَّة، والمراد من العلَّة ما لأَجْلِه الشَّيء.

قوله: (ضَرَبْتُ زَيْداً لِلتَّأْدِيبِ)، فإنَّ التَّأديب عِلَّة غائيَّة للضَّرْب، مُتَقَدِّمة عليه في الذِّهن، مُتَأَخِّرة عنه في الخارج، مُتَرَتِّبة عليه.

خَرَجْتُ لِمَخَافَتِكَ.

والرَّابع: بمعنى (عَنْ) إذا استُعمل مع القول؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الأحقاف: ١١]؛ أيْ: عن الَّذين، وقال القاضي: أي: لأجل الَّذين، فلا يكون بمعنى (عَنْ)، فافهم.

والخامس: للصِّلَة؛ كقوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]؛ أيْ: رَدِفَكُم، وهذه المعاني مشهورةٌ.

والسَّادس: لِلْعَاقِبَة؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، ويُسمِّيه بعضهم: لامَ الصَّيْرورة.

خربوتي

قوله: (خَرَجْتُ لِمَخَافَتِكَ)؛ لأنَّ المَخَافة مُقدَّمة في الوجود على الخروج حاملةٌ عليه.

قوله: (فلا يكون بمعنى (عَنْ))، بلْ يكون للتَّعليل، كما ذهب إليه ابن مالك وغيره.

قوله: (فافهم) لعلَّ وجهه أنَّ الأَوْلى ما ذكره القاضي؛ لما صَرَّحوا من أنَّ اللَّام الَّتي بمعنى (عن) هي اللَّام الدَّاخلة على اسم مَنْ غاب حقيقةً أو حُكماً عن قائل قول يتعلَّق به، والظَّاهر في الآية أنَّه ليس كذلك؛ لأنَّ الَّذين أمنوا ليسوا بغائبين عن الَّذين كفروا وقت قولهم لهم: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١].

وهنا كلام طَويناه على عِزِّه؛ خوفاً من المَلال، فتبصَّر على وَجْه الكمال.

قوله: (﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾)؛ أيْ: إنَّما مَآله وعاقبته ومصيره العداوة، وبهذا يُعرَف أنَّ هذه اللَّام تُسمَّى بلام المَآل أيضاً.

وممَّا يجب أنْ يُعلم أنَّ اللَّام إذا كانت في الآية للعاقبة، فلا يُحتاج إلى التَّجوُّز فيها، كما تقرَّر في محلِّه؛ لأنَّ ما ذكروه من التَّجوُّز مبنيّ على ما ذهب إليه المحقِّقون من أنَّ اللَّام في الآية للتَّعليل مجازاً، كما ذكره في «الامتحان»[1]، ووجهُ ما ذهبوا إليه - مع أنَّه من المقرَّر عندهم أنَّه متى أمْكَن الحقيقة لا يُصار إلى المَجْاز - ما أشار إليه الشَّارح آنفاً: من أنَّ معنى العاقبة ليس من المعاني المشهورة للَّام.

---

(١) انظر: «امتحان الأذكياء» (٤٢٤).

والسَّابع: بمعنى (عِنْدَ)؛ كقوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]؛ أَيْ: عند يوم القيامة.

والثَّامن: بمعنى (فِي)؛ نحو: صُمْتُ لِيَومِ الجُمُعَةِ؛ أَيْ: فيه.

والتَّاسع: بمعنى (إِلَى)؛ كقوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

والعاشر: بمعنى (بَعْد)؛ كقوله تعالى: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]؛ أَيْ: بعد دلوك الشَّمس.

والحادي عشر: بمعنى (مَع)؛ كقولهم: كُنْ لِي وَلَا تَكُنْ عَلَيَّ.

والثَّاني عشر: بمعنى واو القسم؛ نحو: لِلَّهِ لا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ.

والثَّالث عشر: بمعنى (الباء)؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [البينة: ٥]؛ أَيْ: بأَنْ يعبدوا الله.

والرَّابع عشر: بمعنى (الفاء)؛ كقوله تعالى: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦]؛ أي: فسوف أُخرج، فميِّزها واخْتَر أشرفَها.

خربوتي

قوله: (بمعنى واو القسم)؛ أَيْ: مع التعجب.

قال المولى الجَامِي: وإنَّما تُسْتعمل في الأمور العِظام، فلا يقال: للهِ لَقَدْ طَارَ الذُّبَابُ[1].

قوله: (والرَّابع عشر: بمعنى (الفاء)؛ ... إلخ) هنا سهو؛ لأنَّ هذه اللَّام ليست بجارَّة، فعدُّ هذا المعنى من معاني اللَّام الجارَّة ممَّا لا يَشُكُّ العاقل في فساده، وأنَّ اللَّام في هذه الآية الكريمة ليست بمعنى الفاء، بلْ للابتداء.

قال الزَّمَخْشَرِيّ عند الكلام على هذه الآية: فإنْ قُلت: لام الابتداء الدَّاخلة على المضارع تُعطي معنى الحال، فكيف جامعتْ حرفَ الاستقبال؟

قلت: لم تُجَامِعها إلَّا مخلصة للتَّوكيد، كما أخلصت الهمزة في: (يا الله) للتَّعويض، واضمحلَّ عنها معنى التَّعريف. اهـ[2]

---

(١) «المجموعة النورية» (٢/ ٥١٨).

(٢) «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» للزمخشري (٤/ ٣٩-٤٠).

(**نَحْوُ: أَنَا**) بالتَّخفيف (**عُبَيْدٌ**) بضم العين وفتح الباء وسكون الياء، على صيغة التَّصغير؛ هضماً لنفسه ولزيادةِ ورعه.

خربوتي

بلِ الرَّابع عشر من معانيها: أنْ تكون بمعنى (على)؛ نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩][(١)].

والخامس عشر: للتَّبيين؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣].

والسَّادس عشر: لتوكيد النَّفيِ؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

والسَّابع عشر: للتَّبليغ، وهي الجارَّة لاسم السَّامع لقولٍ أو ما في معناه؛ نحو: قُلْتُ لَهُ كَذَا.

والثَّامن عشر: بمعنى (من)؛ كقولهم: سَمِعْتُ لَهُ صُرَاخاً.

والتَّاسع عشر: المُلك، والعشرون: شِبْه المُلك، وقد عرفتَ مثالهما.

والحادي والعشرون: النَّسب؛ نحو: لِزَيْدٍ عَمٌّ، هُو لِعَمْرٍو خالٌ[(٢)].

والثَّاني والعشرون: التَّعجب المُجرَّد عن القسم، وتُستعمل في النِّداء؛ كقولهم: يَا لَلْمَاءِ، وَيَا لَلْعُشْبِ، إذا تعجَّبوا من كثرتهما.

والثَّالث والعشرون: التَّعدية؛ كقولك: مَا أَضْرَبَ زَيْداً لِعَمْرٍو!.

قوله: (هضماً لنفسه ولزيادة ورعه) تعليلٌ لمقدَّر؛ أيْ: إنَّما أتى بصيغة التَّصغير الدَّالَّة على التَّحقير؛ كسراً لنفسه... إلخ.

وقوله: (ولزيادة ورعه) عطفٌ على قوله: (هضماً)، ولم يحذف اللَّام؛ لعدم اتِّحاد فاعلَي: الفعل المعلَّل، والمفعول له؛ لأنَّ فاعل الأوَّل: المصنِّف، وفاعل الثَّاني: الورع؛ لِمَا أنَّ الزِّيادة مصدرٌ مضاف إلى فاعله؛ أيْ: ولزيادة ورعه واجتنابه عن تَزْكِيَة النَّفس؛ لِمَا أنَّ في صيغة المكبَّر من شائبة التَّزكية.

---

(١) مثَّل المحشي للام التي بمعنى على في الاستعلاء الحقيقي، وتأتي أيضاً موافقة لـ(على) في الاستعلاء المجازي كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾، كما صرح به صاحب «مغني اللبيب». انظر: «مغني اللبيب» (١/ ٢٣٨).

(٢) ذكر هذا المعنى ابن مالك، وغيره، وليس فيه تحقيق. وإنما اللام في هذا للاختصاص. اهـ «الجنى الداني» (٩٧).

أوْ (إنَّا) بالتَّشديد (عَبِيدٌ) بفتح العين وكسر الباء، جمع عَبْدٍ، وكذلك في بعض النُّسخ.

وفي بعضها: (أَنَا) بالتَّخفيف (أعبُدُ) على صيغة المُتكلّم وحده.

(للهِ تَعَالَى)؛ أيْ: تملُّكاً لله تعالى في الصُّورتين الأُولَيَين، أو لرضاء الله تعالى في الأُخرى.

في

(وَالسَّابِعُ) منها: (فِي).

ذكرها على سبيل الحكاية؛ لعدم وجود اسم يعبَّر به عنها.

قدَّمها على (الكَاف) مع بساطتها؛ لأنَّها لا تدخل على المُضمَر إلّا على قِلَّة في المرفوع؛ نحو: مَا أَنَا كَأَنْتَ، وتكون اسماً بمعنى المثل، ولذا لم تُكسر أبداً بخلاف (في).

خربوتي

والفرق بين التَّعليلَين باعتبار القصد:

فالمقصود على الأوَّل مجرَّد كسر النَّفس وتحقيرها بدون ملاحظة ما في صيغة المكبَّر من شائبة التَّزكية.

وعلى الثَّاني مجرَّد الاجتناب عن تلك الشَّائبة من غير ملاحظة ما في صيغة التَّصغير من الكَسْر والتَّحقير.

قوله: (أَيْ: تملُّكاً لله تعالى في الصُّورتين الأُولَيَتين)؛ أَيْ: على تقدير كون (عَبِيد) على صيغة التَّصغير، أو على صيغة الجمع.

وأشار بهذا إلى أنَّ اللَّام الجارَّة على هاتين الصُّورتين للملك.

قوله: (أو لرضاء الله تعالى في الأخرى)؛ أَيْ: في الصُّورة الأخرى الَّتي هي كون النُّسخة: (أعبُدُ للهِ) فتكون اللَّام للتَّعليل ذِهْناً، لكنْ مع تقدير المضاف؛ لأنَّ الَّتي هي عِلَّة غائيَّة للعبادة رضاؤه تعالى، فالمعنى: أعبُدُ لأجل رضاء الله تعالى.

قوله: (لأنَّها لا تدخل على المُضمَر) مُلَخَّصُه:

أنَّ كلمة (في) تَدْخُل على المُضْمَر والمُظْهر بخلاف الكاف؛ لأنَّها لا تَدْخُل على المُضمر إلَّا على قِلَّة.

وله معانٍ:

أحدُها: للظَّرفيَّة، حقيقةً؛ نحو: المَاءُ فِي الكُوزِ، أوْ مجازاً؛ نحو: النَّجَاةُ فِي الصِّدْقِ.

والثَّاني: بمعنى (عَلَى)، وهو قليلُ الاستعمال؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]؛ أيْ: على جذوع النَّخل.

والثَّالث: للمُصاحبة؛ كقوله تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨].

والرَّابع: بمعنى (الباء)؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]؛ أيْ: به.

خربوتي

وأنَّها لا تخرج عن كونها حرفاً جارًّا بخلاف الكاف أيضاً، فإنَّها قد تكون اسماً بمعنى: المِثْل، ولأجل أنَّها قد تكون اسماً لم تُكسَر أبداً، بلْ فُتِحَت.

أقول: وفيه أنَّ الكسر:

إنْ كان للمُطابقة بالعمل - كما صرَّح به فيما سبق عند الكلام على الباء -، فالكاف لا تخرج بالاسميَّة عن الجاريَّة؛ لأنَّها حينئذ مُضافة إلى ما بعدها جارَّة له.

وإنْ كان لأمر غيرِها، فلا بدَّ من أنْ يُبيَّن، حتَّى نتكلَّم عليه.

قوله: (للظَّرفيَّة)؛ أيْ: لظرفيَّة مَدْخوله لشيء، بأنْ يشملَ المجرور على ما قبلها اشتمالاً زمانيًّا أو مكانيًّا.

قوله: (نحو: النَّجَاةُ فِي الصِّدْقِ) كأنَّ الصِّدق محيط بالنَّجاة من جميع الجوانب بحيث لا يخرُجُ منها شيء.

قوله: (بمعنى (عَلَى)، . . .إلخ) قال المصنِّف بعد ما مثَّل في «الامتحان» بكون (في) بمعنى (على) بقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]: قال المحقِّقون: إنَّها للظَّرفيَّة فيه أيضاً مجازاً؛ لتمكُّن المَصْلُوب في الجِذع تمكُّنَ المظروف لِلحالِّ. اهـ[1]

فإنْ أردت تحقيق هذا البحث، فتذكَّر ما تلوناه عليك في لام العاقبة.

قوله: (﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾)؛ أي: به؛ أيْ: يُكَثِّرُكُم بهذا التَّدبير، وهو أنْ يجعل للنَّاس

---

(١) «امتحان الأذكياء» (٤٢٢).

والخامس: للتَّعْلِيل؛ كقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾ [النور: ١٤]؛ أيْ: لأجل ما أفضتُم.

والسَّادس: بمعنى المُقايَسة؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

خربوتي

والأنعام أزواجاً من أنفسهم، حتَّى كان بين ذكورهم وإناثهم التَّوالد والتَّناسل؛ إذْ تكميل الآية: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]، والضَّمير في يذرؤكم للمخاطبين، والأنعام مُغلَّب فيه العقلاء على غيرهم ممَّا لا يعقل.

ثمَّ إنَّ فيه نظراً؛ إذْ قد صرَّح صاحب «المغني» بأنَّ كلمة (في) في هذه الآية ليست بمعنى الباء، بلْ هي للتَّعليل، إلى أنْ قال: والأظهر في الآية قول الزَّمَخْشَرِيّ: إنَّها للظَّرفيَّة المجازيَّة، قال: جعل هذا التَّدبير كالمنبع أو المعدن للبثِّ والتَّكثير مثل: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]. اهـ[١].

فإنْ قيل: فما معنى الباء في الآية عند القائل به، كما ذهب الشَّارح ههنا؟

قلنا: صرَّح بعضهم بأنَّ هذا القائل زعم أنَّها للاستعانة، لكنْ لا يخفى ما فيه من عدم رعاية الأدَب، والتَّعبير بالإلصاق سالم عن هذا[٢].

قوله: (والسَّادس: بمعنى المُقايَسة)، وهي الدَّاخلة بين مفضولٍ سابق وفاضل لاحق، كما في «المغني»[٣].

والسَّابع من معانيها: التَّعويض، وهي الزَّائدة عِوضاً من أُخرَى محذوفة؛ كقولك: ضَرَبْتُ فِيمَنْ رَغِبْتَ، تريد: ضَرَبْتُ مَنْ رَغِبْتَ فِيهِ.

والثَّامن: التَّوكيد، وهي الزَّائدة لغير تعويض، أجازه بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا﴾ [هود: ٤١].

والتَّاسع: بمعنى (من)، كما وقع في بعض الأشعار[٤].

(١) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ١٩١) بتصرف من المحشي.

(٢) القائل به هو الفراء، على ما صرح به الدسوقي في حاشية «المغني». انظر: «حاشية الدسوقي على مغني اللبيب» (١/ ٣٨٩).

(٣) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ١٩٢).

(٤) منها قول الشاعر:

(نَحْوُ: المُطِيعُ) لله تعالى كائنٌ (فِي الجَنَّةِ)؛ أيْ: في البُسْتان السَّرْمَدِيّ؛ لامتثال أوامر الله تعالى، واجتنابِ نواهيه.

الكَافُ

(وَالثَّامِنُ) منها: (الكَافُ).

ذكرها باسمها لوجوده.

وقدَّمه على (حَتَّى)؛ لبساطته، ولأنَّ حَتَّى لا يدخل على المُضْمَر أصلاً، ذكره في «النتائج»[1]، فتأمَّل.

ولها معانٍ:

أحدُها: لِلتَّشْبِيهِ؛ نحو: زَيْدٌ كَالأَسَدِ فِي الشَّجَاعَةِ.

خربوتي

والعاشر: بمعنى (إلى)؛ نحو: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩].

قوله: (لامتثال أوامر الله تعالى... إلخ) عِلَّة لكون المطيع في الجنَّة، فإنَّها ممَّا يُفهم من تَعْلِيق الحُكم بالمشتقِّ، وهو المطيع هنا.

قوله: (فتأمَّل) لعلَّه إشارة إلى أنَّ الوجه الثَّاني ممَّا ذكره في «النتائج» لا يصلح وجهاً لتَقْدِيم (الكاف) على (حتَّى)؛ لأنَّه كما أنَّ (حتَّى) لا تدخل على المُضْمَر، كذلك (الكاف) لا تدخل عليه عند الجمهور - كما صرَّح به سابقاً -، فلا يقال: كه، استغناءً عنه بـ (مثل) ونحوِه إلَّا في الضرورة، وسيصرِّح به أيضاً، وابْنُ الحَاجِب قد صرَّح باختصاص (الكاف) بالاسم الظَّاهر بعدما صرَّح باختصاص (حتَّى) به، وأمَّا المُبَرِّد فكما جوَّز دخول (الكاف) على الضَّمير، جوَّز دخول (حتَّى) عليه أيضاً، فلا فرقَ بينهما.

إلَّا أنْ يُقال: إنَّ (الكاف) قد تدخل في السَّعة على الضَّمير المرفوع؛ نحو: مَا أَنَا كَأَنْتَ، وهذا القَدْر يَكفي في وَجْه التَّقديم.

= أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي
وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ... ثَلَاثِينَ شَهْراً فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

والشاهد فيه قوله: (في ثلاثة أحوال)، قال ابن جني: التقدير في عقب ثلاثة أحوال.

(١) «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (٤٤).

والثَّاني: للفصاحة؛ كما في المثال المذكور في المتن على رأي.

والثَّالث: للتَّعْلِيل؛ كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]؛ أيْ: لهدايتكم، ذكره المالكي.

والرَّابع: بمعنى (عَلَى)؛ كقول بعض العرب: كحُزْنٍ، في جواب مَنْ قال: كيف أصبحت؟ قاله الفرَّاء[١].

وقد يكون اسماً بمعنى المثل؛ نحو: [من الرجز]

يَضحَكْنَ عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ

خربوتي

قوله: (للفصاحة؛ كما في المثال ... إلخ)، وهي الزَّائدة الَّتي عبَّر عنها في «المغني» بالتَّوكيد، وأمَّا التَّعبير بالفصاحة فلم يقع عن أحد منهم، والشَّارح عبَّر بها تأدُّباً؛ لوقوعه في الآية الكريمة، وقد نبَّه عليه بقوله: (كما في المثال المذكور في المتن على رأي)؛ أيْ: على رأيِ مَنْ قال بزيادتها فيها.

قوله: (كقول بعض العرب: كحُزْنٍ)، وقيل: هي فيه للتَّشبيه على حذف مضاف؛ أيْ: كصاحب حزن.

قوله: (وقد يكون اسماً ... إلخ)، وهي لا تقع اسماً عند سِيبَوَيْهِ والمحقِّقين إلَّا في الضرورة، وقال كثير منهم الأخْفَش والفَارِسِيّ: يقع في الاختيار أيضاً.

وللكاف الَّتي هي حرف جرٍّ معنى آخر غير هذه المعاني الأربعة الَّتي بيَّنها الشَّارح، وهو المُبَادَرة: وذلك إذا اتصلت بـ(ما) في نحو: سَلِّمْ كَمَا تَدْخُلُ، وَصَلِّ كَمَا يَدْخُلُ الوَقْتُ، ذكره أبو سَعِيد السِّيرَافِيُّ وغيره، وإنَّما تركه الشَّارح لما قاله في «المغني» من أنَّ: هذا المعنى غريب جدًّا[٢].

قوله: (يَضحَكْنَ عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ) صدره:

بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجٍ جُمِّ

(١) يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور، أبو زكريا الديلمي (١٤٤هـ - ٢٠٧هـ)، إمام الكوفيين في النحو واللغة والأدب، أخذ عنه الكسائي، وله تصانيف كثيرة مشهورة منها: «معاني القرآن»، و«الفاخر في اللغات»، وغيرهما. «البلغة» (٣١٣).

(٢) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٢٠٢).

أي: مثلِ البرد.

(نَحْوُ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١])؛ يعني: لو فرضْنا له مثلاً لامتنع لِمِثله المفروض مثلٌ؛ فيكون أبْلَغَ في نفي المِثليَّة عنه تعالى.

وقيل: الكاف زائدةٌ فيه؛ أيْ: ليس مثلَه شيءٌ.

خربوتي

قائله: العجاج.

وقيل: قبله هذا البيت:

وَلَا تَـلُـمْـنِـي الـيَـومَ يَـابْـنَ عَـمِّـي عِـنْـدَ أَبِي الصَّـهْـبَـاءِ أَقْـصَى هَـمِّي(١)

وأبو الصَّهباء: كنية رجل، وبيض: صفة محذوف؛ أيْ: نساء بيض، جمع بيضاء، والنِّعاج: جمع نعجة، وهي من البقر الوحش، وكثيراً ما تُشبَّه بها النِّساء في العيون والأعناق، والجمّ: جمع جَمَّاء، وهي الَّتي لا قرن لها، والمنهمّ: الذَّائب.

يعني: النِّسوة يضحكن عن أسنان مثل البَرَد الذَّائب؛ للطافتها وصفائها.

قوله: (فيكون أبْلَغ في نفي المِثليَّة . . . إلخ)؛ لكونه حينئذٍ من باب الكناية.

قال العلَّامة التَّفْتَازَانِيّ: وفيه وجهان:

أحدهما: أنَّه نفي للشَّيء بنفي لازمه؛ لأنَّ نفي اللَّازم يستلزم نفي الملزوم.

والثَّاني: ما ذكره الزَّمَخْشَرِيّ، وهو أنَّهم قد قالوا: مِثْلُكَ لَا يَبْخَلُ، فنفوا البخل عن مثله، والغرض نفيه عن ذاته، فسلكوا طريق الكناية قصداً إلى المبالغة؛ لأنَّهم إذا نفَوه عمَّا يماثله، وعمَّن يكون على أخصِّ أوصافه، فقد نفَوه عنه، كما يقولون: قَدْ بَلَغَتْ أَتْرَابُهُ، يريدون: بُلوغَه. اهـ(٢).

والفرق بين الوجهين دقيق جدًّا، فتأمَّل.

قوله: (الكاف زائدةٌ . . . إلخ)، وإنَّما زيدت لتوكيد نفي المثل؛ لأنَّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً.

---

(١) وبعده:

تَـحْـتَ عَـرَانِـيـنِ أُنـوفٍ شُـمِّ

انظر: «ديوان العجاج» (٢/ ٣٢٨).

(٢) «المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم» للتفتازاني (٦٢٩) باختصار من المحشي.

وقيل: المثل زائدةٌ، وفيه نظر؛ لأنَّ إدخال الكاف على الضَّمير كـ (هو) ليس بجائز إلَّا في الضَّرورة.

وقيل: المثل ههنا بمعنى الصِّفة، والمعنى: ليس مثلَ صِفته.

خربوتي

ونَقْلُ هذا القول والقولِ الَّذي يذكره بعده بِصِيغة التَّمريض يدلُّ على أنَّ المختار كون الآية من قَبيل الكناية، كما هو الحقُّ.

قوله: (وفيه نظر ... إلخ)؛ يعني: أنَّ في القول بأنَّ (المِثْل) زائدة نظر؛ لأنَّه لو كانت زائدةً لكانت الكاف في التَّقدير داخلةً على الضَّمير، مع أنَّه ليس بجائز.

أقول: ليت شعري، ما وجه هذا الاعتراض، مع أنَّ القائل بزيادتها قد صرَّح بأنَّه إنَّما زيدت لتفصل الكاف عن الضَّمير، فمن أين يلزم دخولها على الضَّمير؟

نعم، يَرِد عليه: أنَّ القول بزيادة الحرف أَوْلى، بلْ زيادة الاسم لم تثبت.

قوله: (إلَّا في الضَّرورة)، وذلك كما في قول العجاج:

خَلَّى الذِّنَابَاتِ شِمالاً كَثَبَا ... وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا

من قصيدة من الرجز يصف بها الحمار الوحشيَّ، والضَّمير في (خَلَّى) يرجع إليه، و(الذِّنابات) - بفتح الذَّال المعجمة -: اسم موضع، ويُرْوى: نحى الذِّنابات ... أو أبعدًا.

و(شمالاً) مفعول ثان، و(كثباً) صفة - بفتح الكاف -؛ أيْ: قريباً، والمعنى: جعل الذِّنابات شماله قريبة منه في عدوه، كأنَّه نحاها عن طريقه، وشماله بالقرب الَّذي عدا فيه.

وقوله: (وأمَّ أوعال) مبتدأ وخبره. قوله: (كَهَا)؛ أيْ: كالذنابات، و(أمّ أوعال) اسم جبل، وهي في الأصل جمع وَعْل، وقوله: (أو أقربا) عطف على الضَّمير المجرور من غير إعادة الجار، ويجوز نصب (أمَّ أوعال) عطفاً على (الذِّنابات) على معنى جعل (أمَّ أوعال) كالذنابات أو أقرب، فيكون: (أو أقرب) عطفاً على محلِّ الجارّ والمجرور. كذا ذكره الفاضل العيني[1].

---

(١) «المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية» للعيني (٢/ ٤٣٥) بتصرف من المحشي.

حَتَّى

(وَالتَّاسِعُ) منها: (حَتَّى).

ذكره على سبيل الحكاية؛ لما مرَّ غيرَ مَرَّة.

قدَّمه على (رُبَّ)؛ لكونه عاملاً أصليًّا، ولِكَثْرة الاستعمال.

ولها معانٍ:

أحدُها: للانتهاء كـ (إلَى)، إلَّا أنَّ مجرور (حَتَّى):

إمَّا شيءٌ ينتهي المذكورُ قبلها به؛ نحو: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا؛ ......

خربوتي

قوله: (لكونه عاملاً أصليًّا)؛ أيْ: لكون (حتَّى) عاملاً أصليًّا بخلاف رُبَّ؛ لأنَّه غير أصليّ، وقد حقَّقنا ذلك عند الكلام على تعريف حروف الجرِّ بما لا مزيدَ عليه.

قوله: (إلَّا أنَّ مجرور (حَتَّى): إمَّا شيءٌ ... إلخ)؛ يعني: أنَّ (حتَّى) مشبَّه في الانتهاء بـ(إلى) في كلِّ حال من الأحوال، إلَّا أنَّ مجرور (حتَّى) ... إلخ.

وتفصيله: أنَّ مجرور (حتَّى) لا يكون إلَّا آخر جزء من أجزاء ما قبلها، أو ملاقياً للجزء الأخير؛ أشار إلى الأوَّل بقوله: (إمَّا شيءٌ ينتهي المذكورُ قبلها به)، وأشار إلى الثَّاني بقوله: (أوْ شيءٌ ينتهي المذكورُ قبلها عنه)؛ أيْ: ينتهي المذكور قبلها لأجل ذلك الشَّيء؛ إذْ كلمة (عن) في قوله: (عنه) للتَّعليل، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤] على ما سبق، فيرجع حاصله إلى أنْ يكون مجرورها شيئاً ملاقياً للجزء الأخير من أجزاء ما قبلها؛ وذلك لأنَّ الشَّيء المُلاقي للجزء الأخير سبب لانتهاء أجزاء المذكور قبلها، كما لا يخفى.

فالفعل المتعدِّي بـ(حتَّى) يَسْتوفي أجزاء المُتَجَزِئ الَّذي قبل (حتَّى)، شيئاً فشيئاً، حتَّى ينتهي إلى ما بعد (حتَّى):

من الجزء الأخير؛ نحو: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا، فإنَّ الرَّأس جزء أخير من أجزاء ما قبلها؛ أعني: السَّمكة الَّتي تنتهي بهذا الجزء.

أو من الملاقي للجزء الأخير؛ نحو: نِمْتُ البَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ؛ لأنَّ الصَّباح مُلاقٍ للجزء الأخير من أجزاء ما قبلها؛ أعني: البارحة.

أَيِ: انتهاءُ أكلي حتَّى رأسها.

أَوْ شيءٌ ينتهي المذكورُ قبلها عنه؛ نحو: نِمْتُ البَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ، ولو قلتَ: نمتُ البارحة حتّى نصفِها أو ثُلثِها لم يجزْ، ولو قلتَ: نمتُ البارحة إلى نصفِها أو ثلثِها يجوز؛ لأنَّ ذلك ليس بشرط في (إِلَى).

ثمَّ اعلم أنَّ العلماء اختلفوا في أنَّ ما بعدها يدخل فيما قبلها أم لا؟

قال عَبْدُ القَاهِرِ وابْنُ الحَاجِبِ وجارُ اللهِ العَلَّامة: إنَّ ما بعدها يدخل فيما قبلها، وأكثر النَّحاة على أنَّ ما بعدها لا يَدخل فيما قبلها.

والثَّاني: بمعنى (مَع) كـ (إِلَى)، ....

خربوتي

وأمَّا (إلى) فإنْ كان ما قبلها ذا أجزاء وبعدها الجزء الأخير أو الملاقي، فحكمُها أيضاً كذلك؛ وإلَّا فلا.

وبهذا ظهر أنَّ الفرق بينهما أيضاً أنَّ (حتَّى) يلزمه تقدُّم ذي الأجزاء لفظاً أو تقديراً بخلاف (إلى).

قوله: (أَي: انتهاء أكلي حتَّى رأسها) اعلم أنَّ مثل هذا التَّفسير قد صدر في هذا الكتاب من الشَّارح غيرَ مرَّة، مع أنَّه من عدم الرَّبط يكاد أنْ يَلحق بأصوات الطُّيور، كما نبَّهتك أيضاً في بحث (مِن) الجارَّة على هذا.

قوله: (لم يجز)؛ لأنَّ كلَّ واحد من النِّصف والثُّلث ليس بجزء أخير من أجزاء البارحة، ولا مُلاقٍ للجزء الأخير منها.

قوله: (تدخل فيما قبلها)؛ أيْ: في حكم ما قبلها.

قوله: (قال عَبْدُ القَاهِرِ ... إلخ) وهو الصَّحيح؛ لما ذكره في «المغني» من: أنَّها إذا لم يكن معها قرينةٌ تقتضي دخول ما بعدها، أو عدم دخوله، حُمِل على الدُّخول، ويحكم في مثل ذلك لما بعد (إلى) بعدم الدُّخول، حَمْلاً على الغالب في البابَين، هذا هو الصَّحيح في البابين. اهـ[1].

فهذا فرقٌ آخر بين (حتَّى) و(إلى).

---

(١) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ١٤٣).

ولكنْ هو الأكثر؛ نحو: جَاءَنِي الحُجَّاجُ حَتَّى المُشَاةِ.

والثَّالث: لِلسَّبَبِيَّة بمعنى (كي)؛ نحو: أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجَنَّةَ.

والرَّابع: للعَطْف؛ نحو: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا، بالنَّصب.

خربوتي

قوله: (ولكنْ هو الأكثر)؛ أيْ: مجيء (حتَّى) بمعنى (مع) أكثر من مجيء (إلى) بمعناه.

قوله: (جَاءَنِي الحُجَّاجُ حَتَّى المُشَاةِ) فيه: أنَّ (حتَّى) ليس في هذا المثال بمعنى (مع)، كيف وأنَّه سيصرِّح في بحث حروف العطف: بأنَّ ما بعد (حتَّى) في مثل هذا المثال جزء ضعيف ممَّا قبلها، ولو كان بمعنى (مع) للزم أنْ يُغاير ما بعدها لما قبلها؛ إذْ من الظَّاهر أنْ لا مُحصِّل لقولنا: جاء الشَّيء مع جزئه.

والجواب: أنَّ هذا مبنيّ على ادِّعاء أنَّ الجزء غير داخل في الكلِّ؛ للمبالغة في ضعفه، كما سنُحقِّقه إنْ شاء الله تعالى.

قوله: (نحو: أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الجنَّةَ) فمما انفردت به (حتَّى) أيضاً وقوع المضارع المنصوب بعدها دون (إلى)، فتقدير المثال المذكور: حتَّى أنْ أدخلَها، و(أنْ) مع الفعل في تأويل مصدر مخفوض بـ(حتَّى)، ولا يجوز: سِرْتُ إِلَى أَدْخُلَهَا.

اعلم أنَّ لـ(حتَّى) الدَّاخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان:

الأوَّل: مرادفة (إلى)؛ نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١].

والثَّاني: مرادفة (كَي) التَّعليليَّة؛ كما في المثال المذكور.

والثالث: مرادفة (إلَّا) في الاستثناء؛ نحو: وَاللهِ لَا أَفْعَلُ حَتَّى تَفْعَلَ؛ أيْ: إلَّا أنْ تفعلَ.

قوله: (والرَّابع: للعَطْف) فيه: أنَّه في صَدَد بيان معاني (حتَّى) الجارَّة، إلَّا أنْ يُقال: أراد بيان معانيها مطلقاً، كما يُشير إليه بقوله: (والخامس: للابتداء) بأنْ يرتكب في ضمير قوله: (ولها معانٍ) الاستخدام، على أنَّه يجوز أنْ يكون ذَكَر هذين الموضعين هنا؛ إشارةً إلى أنَّه قد يكون الموضع صالحاً لأقسام (حتَّى) الثَّلاثة، كما أشار إليه بالتَّمثيل؛ نحو: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا، مع أنَّه ممَّا مثَّل به لـ(حتَّى) الجارَّة آنفاً، ولذلك قيَّده بقوله: (بالنَّصب)، لكنَّ الأَوْلى على هذا أنْ يُمثِّل لـ(حتَّى) الابتدائيَّة أيضاً به.

والخامس: للابتداء؛ نحو: ذَهَبَ القَوْمُ حَتَّى عَمْرٌو ذَاهِبٌ.

وهي لا تدخل على المُضْمَر خلافاً لِلْمُبَرِّدِ مُتمسِّكاً بقوله: [من الوافر]

فَـلَا واللهِ لَا يُـلْـفِـي أُنَـاسٌ فَـتًـى حَـتَّـاكَ يَـا ابـنَ أَبِـي يَـزِيـدِ

والجمهور يَحكمون بشذوذه.

(نَحْوُ: أَعْبُدُ) أنا (اللهَ تَعَالَى حَتَّى المَوْتِ)؛ أيِ: انتهاء عبادتي لله تعالى مِن وقت البُلوغ حتَّى الموت، أو (اعْبُدِ اللهَ) بصيغة الأمر.

رُبَّ

(وَالعَاشِرُ) من حروف الجرِّ ....

خربوتي

فلك أنْ تَخفضَ (رأسها) على كون (حتَّى) بمعنى (إلى)، وأنْ تنصبَه على كونه بمعنى (الواو)، وأنْ ترفعه على كونها ابتدائيَّة، فالخبر على هذا محذوف؛ أيْ: حتَّى رأسُها مأكول.

ويحتمل أنْ يكون ذِكْر (حتَّى) الابتدائيَّة هنا مبنيًّا على ما ذهب إليه ابن مالك من أنَّ (حتَّى) الابتدائيَّة جارَّة، وأنَّ ما بعدها (أنْ) مُضْمَرة، كما ذكره في «المغني»[1].

قوله: (والخامس: للابتداء)؛ أيْ: أنْ تكون حرفاً يُبْتَدَأ بعده الجُمَل؛ أيْ: تُستأنف، فيدخل على الجملة الاسمية؛ كما في المثال المذكور، وعلى الجملة الفعليَّة الَّتي فِعلُها مضارع كقراءة نافع: ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ﴾ [البقرة: ٢١٤] برفع (يقول)، والماضي؛ نحو: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾ [الأعراف: ٩٥].

وبما ذَكَره ظهر أنَّ (حتَّى) تُستعمل على ثلاثة أوجه: جارَّة، وعاطفة، وابتدائيَّة.

ولكلٍّ واحد منها: شروط، ومواضع ذُكرت في المُطوَّلات.

قوله: (فَلَا واللهِ لَا يُلفِي أُنَاسٌ) هو من الوافر.

و(الفاء) للعطف، و(لا) لتأكيد القسم، وجوابه: (لا يلفي)، وهو - بالفاء المعجمة - بمعنى: لا يجد، و(أناس) فاعله، وهو لغة في النَّاس، و(فتى) مفعول.

ويُروى: يا ابن أبي زياد.

(١) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/١٤٨).

- على رأي -: كلمة (رُبَّ) بضَمِّ الرَّاء وفتح الباء المُشدَّدة في المشهور، أو بضَمِّ الرَّاء وفتح الباء المُخفَّفة وضمِّها وسكونها، أو بفتح الباء المُشدَّدة أو المُخفَّفة.

قيل: الأصحُّ أنَّها اسم كـ (كَمْ).

ذكرها على سبيل الحكاية؛ لما مرَّ غير مَرَّة.

خربوتي

قوله: (على رأي)؛ إشارةٌ إلى ما سيذكره من أنَّه: (قيل: الأصحُّ أنَّها اسم كـ(كَمْ)).

قوله: (كلمة (رُبَّ)) عبَّر عن: (رُبَّ) بالكلمة، وعبَّر عن: (على)، و(إلى) باللَّفظ، ولم يعبِّر بشيء منهما عن: (مِنْ)، و(عن)، و(في)، و(حتَّى)، و(حاشا)، و(مُذْ)، و(منذ)، و(خلا)، و(عدا)، و(لولا)، و(كي)، ولعلَّ ما ذكره المصنِّف على سبيل الحكاية؛ إشارةٌ إلى أنَّ في كلِّ حرف إذا أُريد لفظه اعتبارَين: التَّذكير باعتبار كونه لفظاً، والتَّأنيث باعتبار كونه كلمة، فلك الخيار في الضَّمير الرَّاجع إليه.

إلَّا أنَّه قد يغلب اعتبار التَّذكير، كما في: (على)، و(إلى).

وقد يغلب اعتبار التَّأنيث، كما في: (رُبَّ).

وقد يتساوى الاعتباران، كما في غيرها من الحروف الجارَّة التي ذُكرتْ على طريق الحكاية، فاحفظْه فإنَّه دقيقةٌ قَلَّما يَتنبَّه إليها النَّاظرون.

قوله: (بضَمِّ الرَّاء ... إلخ) في «المغني»: وفي (رُبَّ) ست عشرة لغة: ضَمّ الرَّاء، وفتحها، وكلاهما مع التَّشديد والتَّخفيف، والأَوْجُه الأربعة مع تاء التَّأنيث ساكنة أو متحركة، ومع التَّجرُّد منها، فهذه اثنتا عشرة، والضَّمُّ والفتح مع إسكان الباء، وضَمُّ الحرفين مع التَّشديد والتَّخفيف. اهـ[1].

قوله: (أنَّها اسم كـ(كَمْ))؛ يعني: أنَّها اسم مضاف، كما أنَّ نَقِيضها كذلك وهو (كَمْ)، فهي:

إمَّا مرفوعة أبداً على أنَّها مبتدأ لا خبر له، على ما حقَّقه الرَّضِيّ[2].

وإمَّا كنحو (كم) في الإعراب.

ففي: رُبَّ رَجُلٍ لَقِيْتُ منصوب بـ(لقيت)، وفي: رُبَّ رَجُلٍ لَقِيتُهُ مرفوع مبتدأ.

---

(١) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ١٥٨).

(٢) انظر: «شرح الرضي على الكافية» (٤/ ٢٩٠).

قدَّمه على (الواو)؛ لأنَّ (الواو) بدلٌ عن الباء بخلاف (رُبَّ)، أوْ لأنَّها لا تدخل على مُضْمر بخلاف (رُبَّ).

وهي لِلتَّقْلِيل، ووجب لها الصَّدارة، ولا تدخل إلَّا على نكرةٍ موصوفةٍ بمفردٍ، أو جملةٍ عند أَبِي عَلِيٍّ ومَنْ تابعه، وقيل: لا يجب.

وهذا التَّقليل أصلها، ثمَّ تُستعمل في معنى التَّكثير كالحقيقة، وفي التَّقليل كالمجاز المُحتاج إلى القرينة.

ولا تتعلَّق إلَّا بفعل ماضٍ لفظاً أو معنًى؛ نحو: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ أو يُكْرَمُ لَقِيتُهُ، أو رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَمْ أُفَارِقْهُ. ....

خربوتي

قوله: (لأنَّ (الواو) بدلٌ عن الباء. . .إلخ)، فالواو فرع الباء، وتقديم ما هو الأصل على ما هو الفرع مناسب، وإنْ لم يكن ذلك الفرع فرعاً لهذا الأصل.

قوله: (لأنَّها لا تدخل . . . إلخ)، وأمَّا (رُبَّ) فقد تدخل على مُضْمر مُبْهم مميَّز بنكرة منصوبة.

قوله: (وجب لها الصَّدارة)؛ لأنَّها للإنشاء مثل (كَمْ)، فتستحقُّ الصَّدر.

قيل: كما أنَّ النَّفي له صَدْر الكلام، كذلك الدَّالُّ على القِلَّة؛ لأنَّ القِلَّة بمنزلة النَّفي.

قوله: (ولا تدخل إلَّا على نكرةٍ . . . إلخ) الظَّاهر: على نكرةٍ موصوفة، وهذا إذا كان مجرورها اسماً ظاهراً، كما لا يخفى.

قوله: (وقيل: لا يجب)، أيْ: لا يجب كون تلك النَّكرة موصوفة، والقائل الأَخْفَش والفَرَّاء، ومَنْ وافقهما.

قوله: (أصلها)؛ أيْ: معناها الموضوعة هي له.

قوله: (كالحقيقة)، فإنَّ المجاز المشهور يَلحق بالحقيقة، كما أنَّ الحقيقة المتروكة تلحق بالمجاز.

قوله: (ولا تتعلَّق إلَّا بفعل ماضٍ . . . إلخ)، يعني: أنَّها حرف جرٍّ، فلا بدَّ لها من متعلَّق يُوصل معناها إلى مجرورها، وهذا المتعلَّق لا يكون إلَّا:

ماضياً لفظاً؛ نحو: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ أو يُكْرَمُ لَقِيتُهُ، فإنَّ (رُبَّ) تتعلَّق فيه بـ(لقيته)، وهو ماضٍ لفظاً مؤخَّرٌ عنها.

ومحذوفٌ في أكثر الاستعمال؛ نحو: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيم؛ أَيْ: لقيتُه، فتأمَّل.

(نَحْوُ: رُبَّ تَالٍ)؛ أَيْ: قارئ، وهو اسم فاعل من منقوصٍ واويٌّ حُذف لامُه للثِّقل (يَلْعَنُهُ)؛ ....

خربوتي

أو ماضياً معنًى؛ نحو: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَمْ أُفَارِقْهُ، فإنَّها تتعلَّق فيه بـ(لم أفارقه)، وهو ماضٍ معنًى لا لفظاً.

وهذا إنَّما هو مذهب الجمهور من البصريِّين، وأمَّا الرُّمَّاني[1] وابن طَاهِر[2] فقد ذهبا إلى: أنَّ (رُبَّ) من الحروف الجارَّة الَّتي لا تتعلَّق بشيء أصلاً، وقد تبعهما المصنِّف كما بسطه في «الإظْهَار»، وقد سبق الإشارة إليه.

وأمَّا مذهب الكوفيِّين فهو: أنَّها اسم كما سبق.

قوله: (ومحذوفٌ في أكثر الاستعمال)؛ أَيْ: ذلك الفعل الماضي الَّذي تتعلَّق به (رُبَّ) محذوف غالباً؛ لوجود القَرَائِن.

قوله: (فتأمَّل) لعلَّ وجهه: أنَّه يُشْكِل مذهب الجمهور بنحو: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيم أَكْرَمْتُ، فإنَّ الفعل المتعدِّيَ لا يُوصَل بحرف الجر، وبنحو: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ أَكْرَمْتُهُ؛ لأنَّ الفعل لا يتعدَّى إلى مفعوله بحرف الجرِّ وإلى ضميره معاً، وبنحو: رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ جَاءَنِي في جوابِ مَنْ قال: مَا جَاءَكَ رَجُلٌ، فإنَّه يكون كقولك: بِزَيْدٍ مَرَّ، والضَّمير في مرَّ لـ(زيد)، وهو ممتنع.

وما ذكروه في الاعتذار عن هذه الاعتراضات الثَّلاثة كلُّه ضعيف لا يقبله الطَّبع اللَّطيف، كما صرَّح به المحقِّق السِّيَالْكُوتي في «حاشية الفوائد الضِّيائيَّة»[3].

ولأجل ذلك قال الشَّيخ الرَّضِيّ: ويَقْوَى عندي مذهب الكوفيِّين والأَخْفَش؛ أعني: كونها اسماً. اهـ[4]

---

(١) علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني (٢٩٦هـ - ٣٨٤هـ) باحث معتزلي مفسر، من كبار النحاة. من مصنفاته: «شرح كتاب سيبويه»، «شرح أصول ابن السراج». انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٣١٧).

(٢) لعله: ابن طاهر النحوي الأندلسي المدعو بالخدبّ (.... - ٥٧٠هـ). انظر: «إنباه الرواة» (٤/ ١٩٤).

(٣) «المجموعة النورية» (٢/ ٥١٩).

(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٤/ ٢٩٠).

أيْ: يُخاصمه؛ أيِ: التَّالي؛ والجملة صفة لـ (تَالٍ). (القُرْآنُ) في الدُّنيا والآخرة؛ لعدم رعايتِه بالتَّجويد أو الحروف، ولِعدم تعظيمه ولِنسيانه؛ لأنَّه من الكبائر، فتذكَّر وأَنْصِف.

خربوتي

قوله: (أيْ: يخاصمه) تفسير اللَّعن بالمُخَاصَمَة تفسير باللَّازم؛ لأنَّ اللَّعن في اللُّغة بمعنى: الطَّرد والإبعاد على ما في «القاموس»[1].

وإنَّما فسَّره بذلك ليكون الاسناد حقيقةً، وذلك لِمَا قال ابن مسعود رضي الله عنه: «القُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ، وَمَاحِلٌ مُصَدَّقٌ، فَمَنْ جَعَلَهُ إِمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الجَنَّةِ، وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ»[2]؛ إذْ حاصله: أنَّ للقرآن حالين:

أحدهما: الشَّفاعة لمَنْ قرأه مؤدِّياً حقَّه.

والثَّانية: المُخَاصَمَة بالشِّكاية لمَنْ تهاون به، ولم يؤدِّ حقَّه.

فإسناد اللَّعن بمعنى المُخَاصَمَة عليه حقيقيّ بلا شُبْهة، بخلاف ما إذا حُمِل على معناه الحقيقيِّ؛ إذِ الإسناد على هذا يكون مجازيًّا من قَبِيل الإسناد للسَّبب، كما لا يخفى.

قوله: (والجملة صفة لـ(تَالٍ))؛ أيْ: جملة (يلعن) مع فاعله؛ أعني: (القرآن).

وأمَّا متعلَّق (رُبَّ) ففعل ماض محذوف على مذهب الجمهور، والتَّقدير: رُبَّ تالٍ يَلعنه القرآن لقيته.

قوله: (في الدُّنيا والآخرة) لا يذهب عليك: أنَّه لا وَجْه لقوله: (في الدُّنيا) بعد ما حُمِل اللَّعن على معنى المُخَاصَمَة؛ لِمَا أنَّ المُخَاصَمَة إنَّما تقع في الآخرة لا في الدنيا.

نعم، لو حُمِل على معناه الحقيقيِّ لكان له وَجْه: أنَّ التَّهاون به يوجب البُعد عن رحمته تعالى في الدُّنيا أيضاً.

قوله: (لأنَّه من الكبائر)؛ أيْ: نسيان القرآن بعد التَّعلُّم؛ لِما روي عن أنس رضي الله عنه أنَّه قال: قال النَّبيُّ عليه الصَّلاة والسَّلام: «وَعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي، فَلَمْ أَرَ ذَنْبًا أَعْظَمَ مِنْ سُورَةٍ مِنَ القُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أُوتِيَهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا»[3].

---

(١) «القاموس المحيط» (١٢٣١).

(٢) «المعجم الكبير» للطبراني (٨٦٥٥)، «شعب الإيمان» للبيهقي (١٨٥٥).

(٣) «أبو داود» (٤٦١)، «الترمذي» (٣٢٤٣).

وَاوُ القَسَمِ

(وَالحَادِي عَشَرَ) منها: (وَاوُ القَسَمِ).

قدَّمه على (تائه)؛ لكونه أصلاً له، ولِدخوله على اسم الله وغيره، بخلاف

خربوتي

أقول: وهنا بحث؛ إذِ التَّالي لا يُطلق على النَّاسي، إلَّا أنْ يُراد من النِّسيان تَرْك العمل به، وترك الحضور عند قراءته، فإنَّ النِّسيان: التَّرك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ﴾ [طه: ١١٥].

قال المولى الجامي قُدِّس سِرُّه[١]:

رُبَّ تَالٍ يَقْفُوهُ بِالقُرآنِ وَهْوَ يُفْضِي بِهِ إِلَى الخُذْلَانِ
خواجه را نيست جز تلاوت كار ليكن آن طرد ولعنت آرد بار
لعنت است اينكه بهر لهجه وصوت شود از تو حضور خاطر فوت
فكر حسن غنا برد هوشت متكلم شود فراموشت
نشود بر دل توتابنده كين كلام خداست باينده

أو يكون من قبيل المجاز الكوني.

وفي التَّعليل بالنِّسيان إشارةٌ إلى قول الشاطبي[٢] - رحمه الله تعالى -[٣]:

وَيَجْعَلُنَا مِمَّنْ يَكُونُ كِتَابُهُ شَفِيعاً لَهُمْ إِذْ مَا نَسُوهُ فَيَمْحَلَا

والماحل: هو الَّذي يذكر المساوئ السَّابقة الواقعة في صُحبته.

قوله: (فتذكَّر وأنْصف) فيه لطافة، فاعرف.

قوله: (لكونه أصلاً له)؛ أيْ: لكون الواو أصلاً للتَّاء، كما أنَّ الباء أصل للواو، فالواو فرع بدرجة واحدة، والتَّاء فرع بدرجتين.

---

(١) ديوانه: «سلسلة الذهب»، من قصيدة قالها في بيان قوله ﷺ: «رُبَّ تالٍ لِلقرآن، والقرآنُ يَلعنُه».
وقد أورد الشيخ إسماعيل حقي هذه الأبيات في تفسيره «روح البيان» (٧/٣٦٨-٣٦٩)، والذي أثبتناه من الديوان.

(٢) القاسم بن فيرُّه بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي (٥٣٨هـ - ٥٩٠هـ) إمام القراء، كان عالماً بالحديث والتفسير واللغة. من مصنفاته: «الشاطبية» في القراءات، و«شرح المقامات الحريرية». انظر: «الأعلام» للزركلي (٥/ ١٨٠).

(٣) الشاطبية «حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع» البيت ٩٢.

(التَّاء) كما سيجيء.

وشرطُ استعماله:

أنْ لا يُذكر فعلُه، فلا يقال: أَقْسَمْتُ وَاللهِ.

ولا يُستعمل في السُّؤال، فلا يقال: والله أخبرني؟

ولا يدخل إلّا على الظَّاهر سواءٌ كان اسمه تعالى أو غيره، فلا يقال: وك لأفعلنَّ، بل يقال: وَاللهِ أوْ وَرَبِّ الكَعْبَةِ لأفْعَلَنَّ كَذَا.

(نَحْوُ: وَاللهِ) بالجرِّ (لَا أَفْعَلَنَّ) نفيُ استقبال بصيغة المتكلِّم وحده، وبالمشدَّدة.

فإنْ قلتَ: إنَّ الصَّرفيِّين اشترطوا في دخول نون التَّأكيد المشدَّدة شرطين: الاستقبال والطَّلب، والثَّاني منتفٍ فيه؛ لأنَّه نفيٌ لا طلبَ فيه.

خربوتي

قوله: (أن لا يُذكر فعله)، فإنَّها لكَثْرة الاستعمال تدلُّ على الفعل المحذوف، وتقتضي التَّخفيف؛ لطول الكلام بفعل القسم، والمقسم به، والمقسم عليه.

فإذا كان عدم ذكر الفعل معها شرطاً لاستعمالها؛ لكثرته: عُلِم أنَّها أكثر استعمالاً من الباء، حيث يجوز ذكر الفعل معها.

قوله: (ولا يُستعمل في السُّؤال . . . إلخ)، وذلك لحطِّ رتبة الواو عن درجة الباء؛ لأنَّها أصلها - كما عرفت -، وكذلك اختصاصها بالاسم الظَّاهر، كما أشار إليه بقوله: (ولا يدخل إلّا على الظَّاهر)؛ لأنَّه حطٌّ أيضاً عن رتبة الباء بتخصيصِه بأحد القِسمَين، وخصَّ الظَّاهر؛ لأصالته.

قوله: (فإن قلتَ: . . . إلخ) حاصله نقض للمثال الَّذي أورده المصنِّف: بأنَّه غير مُطابق للقانون العربيِّ؛ لأنَّه أدخل نون التَّأكيد في قوله: (لَا أَفْعَلَنَّ)، مع أنَّهم اشترطوا لدخولها أمرين: الأوَّل: الاستقبال، والثَّاني: الطلب، والثَّاني منهما غير موجود ههنا، وإنْ كان الأوَّل موجوداً.

فبهذا ظهر أنَّه لو لم يُقيِّد نون التَّأكيد بقوله: (المشدَّدة) لكان أظهر وأوفق بالجواب الثَّاني، فافهم.

قلتُ: لا نُسلِّم انتفاءَه فيه، كيف وإنَّه جوابٌ للقسم؟ مع أنَّ العلماء جوَّزوا دخول نون التَّأكيد في النَّفي تبعاً للنَّهي وتشبيهاً له؛ كقوله: [من الرجز]

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا

أَيْ: لم يعلمنَّ، قُلبت النُّون ألفاً للوقف؛ كقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥]؛ أيْ: لَنسفعنْ، كما تقرَّر في محلِّه، فتأمَّل.

خربوتي

قوله: (قلت: لا نُسلِّم. . .إلخ)، وحاصل الجواب: مَنْع عدم وجود الشَّرط الثَّاني، وقوله: (كيف وأنَّه . . . إلخ) إشارةٌ إلى سَنَد ذلك المنع؛ أيْ: لا نُسلِّم انتفاء الشَّرط الثَّاني الَّذي هو معنى الطلب هنا، (كيف وأنَّه جوابٌ للقسم)، وجواب القَسَم طلب؛ لِمَا صرَّحوا من أنَّك إذا قلتَ: بِاللهِ لَأَفْعَلَنَّ، فكأنَّك قلتَ: أسألُ الله أنْ أفعلَ.

وقوله: (مع أنَّ العلماء . . . إلخ) جواب تسليميّ على طريق العلاوة، وحاصلُه: أنَّه لو سُلِّم انتفاء الثَّاني هنا، فلا نُسَلِّم أنَّه غير مطابق للقانون العربيّ، كيف مع أنَّهم قد صرَّحوا بأنَّه يجوز دخول نون التَّأكيد في النَّفي تشبيهاً له بالنَّهي، وإنْ لم يوجد في النَّفي معنى الطلب.

قوله: (كقوله: يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَما) آخره: شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا.

قائله: أبو حيان الفقعسي. والضَّمير في (يَحْسَبُهُ) يرجع إلى الجبل؛ لأنَّه يصف جبلاً قد عمَّه الخضر وحفَّه النَّبات، و(شَيْخاً) مفعول ثان لـ(يَحْسَبُهُ)، و(مُعَمَّمَا) صفته.

والشاهد في قوله: (مَا لَمْ يَعْلَما) حيث أكَّده بنون التَّأكيد بعد مُضي (لم) الجازمة، مع أنَّها للنَّفي[١].

قوله: (قلبت النُّون ألفاً)؛ لأنَّ النُّون الخفيفة تتبدَّل ألفاً في الوقف؛ تشبيهاً لها بالتَّنوين؛ لأنَّها مثله في كونه نوناً ساكنةً في آخر الكلمة بعد حركة، وهذا إذا كان قبلها فتحة.

وأمَّا إذا لم يكن قبلها فتحة فيجب حذفها، كما يجب حذف التَّنوين.

قوله: (فتأمَّل) لعلَّ وجهه إشارةٌ إلى ضعف كِلا الجوابين اللَّذين ذكرهما عن النَّقض المذكور:

---

(١) نقلاً عن العيني. انظر: شواهد العيني بهامش: «حاشية الصبان على الأشموني» (٣/ ٣٢٢).
وأسقط المحشي عبارة العيني بعد ذكره الشاهد، ونصها: وهذا نادر. اهـ

(الكَبَائِرَ) جمع كبيرةٍ، كالصَّحائف جمع صحيفةٍ.

تَاءُ القَسَمِ

(وَالثَّانِي عَشَرَ) منها: (تَاءُ القَسَمِ).

قدَّمها على (حَاشَا)؛ لعدم خروجه عن الجارِّيَّة بخلاف (حَاشَا).

وهي كـ (الواو) في الكلِّ؛ إلَّا أنَّها لا تدخل على غير اسم الله تعالى.

ولم يذكر باءه مع أنَّه أصلٌ منهما؛ لدخوله في باء الإلصاق، فإنْ قلتَ: ما الفرقُ بينه وبينهما؟

قلتُ: إنَّ الباء تدخل على الظَّاهر والمُضْمر، بخلاف (الواو) و(التَّاء) كما مرَّ آنفاً، وإنَّ فعله يُذكَر ويُحذَف دون فِعلهما، والباء أصلٌ، والواو بدلٌ منه، والتَّاء بدلٌ من الواو، والفرق بين الواو والتَّاء عُلِم فيما سبق، فتأمَّل.

خربوتي

أمَّا الأوَّل؛ فلأنَّ في دلالة القسم على الطَّلب تأمُّلاً؛ لأنَّ الإنسان قد يُقْسِم على ما لم يعلم ممَّا ليس مطلوبه، كقوله: مَنْ أَتَى كَبِيرةً وَاللهِ لَأُعَاقِبَنَّ؛ إلَّا أنْ يُقال: الغالب أنْ يُقسم المتكلِّم على ما هو مطلوبه، وحُمِل بقية الباب عليه، على أنَّ الظَّاهر كون مثال المصنِّف من هذا القَبِيل، كما لا يخفى.

وأمَّا الثَّاني؛ فلأنَّهم وإنْ صرَّحوا بجواز دخول نون التَّأكيد في النَّفي تشبيهاً له بالنَّهي، لكنَّهم صرَّحوا أيضاً بِقِلَّته ونُدرتِه، فبناء المثال على هذا التَّصريح مِن غير ضرورة بعيد جدًّا.

قوله: (إلَّا أنَّها لا تدخل على غير اسم الله تعالى)، فهو مختصٌّ باسم هو لفظة الله من الأسماء الظَّاهرة؛ حطًّا لمرتبتها من مرتبة أصلها الَّذي هو الواو، بتخصيصها ببعض المظهر، وخصَّ منه ما هو أصل في باب القَسَم وهو اسم الله.

قوله: (لدخوله في باء الإلصاق)؛ أيِ: الإلصاق المجازيّ، فكان الباء في القَسَم تلصق فعل القسم بالمقسم به.

قوله: (والفرق بين الواو والتَّاء عُلم . . . إلخ)؛ إذ قد عُلم ممَّا ذكره:

أنَّ الواو والتَّاء يشتركان في الاشتراط بحذف الفعل، والكون لغير السُّؤال، وعدم الدُّخول على المُضْمر.

(نَحْوُ: تَاللهِ) بالجرِّ (لَأَفْعَلَنَّ الفَرَائِضَ) جمع فريضةٍ، بمعنى الفَرْض: الَّذي ثبت بدليلٍ قَطْعيٍّ، كالشَّرائط جمع شَرِيطَة، بمعنى الشَّرْط.

حَاشَا

(وَالثَّالِثَ عَشَرَ) منها: (حَاشَا).

قدَّمه على (مُذْ ومُنْذُ)؛ لأنَّه وإنْ شاركهما في الخروج عن الجارِّيَّة لكنَّه لا يَخرج عن العامليَّة، بخلافهما.

وهو لاستثناءِ ما بعده عمَّا قبله، ومَعناه تنزيه المستثنى عمَّا نُسب إلى المستثنى منه.

خربوتي

ويفترقان في أنَّ الواو تدخل على الظَّاهر مطلقاً سواء كان لفظةَ (الله) أو غيرها؛ نحو: وَرَبِّ الكَعْبَةِ، بخلاف التَّاء؛ لأنَّها لا تدخل إلَّا على اسم هو لفظة (الله) نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، وفيه نظر؛ لأنَّهم ربما قالوا: تَرَبِّي، وتَرَبِّ الكَعْبَةِ، وتَالرَّحْمَنِ، كما صرَّح به في «المغني»[1]، فهذا القدرُ لا يكفي في الفرق بينهما، ولعلَّ لهذا أَمَرَ بالتَّأمُّل.

قوله: (الَّذي ثبت بدليلٍ قَطْعيٍّ) لِمَا في «نهاية» الجزري: أنَّ الفرض لغةً: الوجوب، وفي الشَّرع: هو ما ثبت وجوبُه بدليل لا شُبْهة فيه، حتَّى يكفر جاحده كالمتواتر من الكتاب والسُّنَّة، كأصل الغسل والمسح في أعضاءِ الوضوء، وهو الفرض علماً وعملاً، ويُسمَّى: الفرض القطعيّ، وكثيراً ما يُطلَق الفرض على ما يَفُوت الجواز بِفَوته ولا ينجبر بجابر، كغسل مِقدار معيَّن، ومسح مِقدار معيَّن، وهو الفرض عملاً لا عِلماً، ويُسمَّى الفرض الاجتهاديّ[2]، والتَّفصيلُ يُطْلَب من محلِّه.

قوله: (لكنَّه لا يخرج عن العامليَّة)؛ لأنَّه إذا خرج عن الجاريَّة يكون فعلاً، وهو أيضاً عامل.

---

(١) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ١٣٤).

(٢) لم أقف على كتاب «النهاية» للجزري، وقد أورد أبو البقاء النص كاملاً في «الكليات». انظر «الكليات» (٦٨٩).

وهو فعلٌ في الأقلِّ، وحينئذٍ يَنْصُب ما بعده وجوباً.

(نَحْوُ: هَلَكَ النَّاسُ)؛ أي: كلُّهم (حَاشَا العَالِمِ) العامل بِعلمه؛ إذْ هو مُنزَّهٌ عن الهلاك.

مُذْ

(وَالرَّابِعَ عَشَرَ) من حروف الجرِّ: (مُذْ)، بضمِّ الميم وسكون الذَّال المعجمة.

قدَّمه على (مُنْذُ) - مع أنَّهم قالوا: إنَّ أصل مُذْ (مُنْذُ)؛ ....

خربوتي

قوله: (وهو فعلٌ في الأقلِّ)؛ أَيْ: حاشا الَّذي هو لاستثناء ما بعده عمَّا قبله.

في «المغني»: ذهب سِيبَوَيْهِ وأكثر البصريِّين إلى أنَّها حرف دائماً بمنزلة إلَّا، لكنَّها تجرُّ المستثنى، وذهب الجَرْمِيُّ[١] والمَازِنِيُّ[٢] ومن تبعهما إلى أنَّها تُستعمل كثيراً حرفاً جارًّا، وقليلاً فعلاً متعدِّياً جامداً؛ لتضمُّنه معنى إلَّا. اهـ[٣]

فما ذكره الشَّارح مبنيٌّ على اختيار ما ذهبتْ إليه هذه الطَّائفة.

قوله: (وحينئذٍ يَنْصِب ما بعده وجوباً)؛ أَيْ: حين كونه فعلاً؛ لكون ما بعده مفعولاً به له، وأمَّا فاعله فهو ضمير مُسْتتر عائد على مصدر الفعل المُتقدِّم عليه، أو اسم فاعله، أو البعض المفهوم من الاسم العامّ، فإذا قيل: قَامَ القَوْمُ حَاشَا زَيْداً، فالمعنى: جانَبَ هو قيامهم، أو القائم منهم، أو بعضهم زيداً، كذا في «مغني اللَّبيب»[٤].

قوله: (أي: كلُّهم)؛ إشارةً إلى أنَّ اللَّام في النَّاس للاستغراق؛ ليصحَّ الاستثناء بقوله: حاشا العالم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٢، ٣].

قوله: (إذْ هو مُنَزَّهٌ عن الهلاك) بمعنى: أنَّه لا ينقطع حُسْن ذكره عن الألسن، ويُنْتفع

(١) صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء، أبو عمر (.... ـ ٢٢٥هـ) فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة. من تصانيفه: كتاب «الأبنية»، و«غريب سيبويه». انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ١٨٩).

(٢) بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني (.... ـ ٢٤٩هـ) أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة. من مصنفاته: «ما تلحن فيه العامة»، وكتاب «التصريف». انظر: «الأعلام» للزركلي (٢/ ٦٩).

(٣) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ١٤١).

(٤) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ١٤١).

بدليل تصغيره على (مُنَيْذٍ) وجمعه (أَمْنَاذ) -؛ لخفَّته، ولأنَّه على لغةِ عامَّة العرب حرف جرٍّ، بخلاف (مُنْذُ) فإنَّها تختصُّ بالحجازيِّين على ما صرَّح به الفاضلُ العِصام.

خربوتي

بعلمه في المصائر والمدن، فهو وإنْ هلك؛ أيْ: مات صورةً، لكنَّه حيّ في الحقيقة عند أهل التَّفطُّن، كما قال بعض الأفاضل: [من البسيط]

مَـوْتُ الـتَّـقِـيِّ حَـيـاةٌ لا نَـفَـادَ لَـهَـا ... قَدْ مَاتَ قَوْمٌ وَهُمْ فِي النَّاسِ أَحْيَاءُ

وقيل: [من البسيط]

مَـا مَـاتَ مَـنْ كَـانَ حَـيًّـا ذِكْـرُهُ أَبَـداً ... وَفِـي الـدَّفَـاتِـرِ قَـدْ تُـتْـلَـى فَـوائِـدُهُ

وَلَـمْ يَـزَلْ ذِكْـرُهُ فِي النَّـاسِ مُـنْـتَـشِـراً ... وَيَـنْـفَـعُ الـخَـلْـقَ فِـي الـدُّنْـيَـا عـوائِـدُهُ

قال في «روضة الأخيار» بعد إنشاد هذه الأبيات: ولهذا قيل: النَّاس كلُّهم هالكون إلَّا العالمون[1]. اهـ[2].

فبهذا تعرف أنَّ مقصود المصنِّف ما ذكرناه لا غير، وأنَّ الهلاك هنا: الموت بموتة سوء، وستحصل زيادة اطِّلاع على ذلك إنْ شاء الله تعالى.

قوله: (بدليل تصغيره على (مُنَيْذٍ)) هو بدليل رجوعهم إلى ضمِّ الذَّال في: مذ اليوم، ولولاه لكسر، وردَّ: بأنَّه لم يثبت في استعمال الفُصَحَاء، وبأنَّه يجوز أنْ يكون الضَّمُّ للإتباع.

وقيل: إنَّه كلمة برأسها، وهو الحقُّ؛ لأنَّ الأصل عدم التَّصرُّف.

قوله: (ولأنَّه على لغة عامَّة العرب حرف جرٌّ . . . إلخ)، وفيه بحث؛ لأنَّ الفاضل العصام قد قال في «شرح الكافية» نقلاً عن الزَّجَّاج: ذهب النُّحاة إلى أنَّ (مُذْ) غالب في الاسم و(منذ) في الحرف؛ لأنَّ (مذ) مخفَّف (منذ)، والحذف لا يَلحق الحروف.

---

(١) قوله: (إلا العالمون) لعل رفعه مبني على حمل (إلا) على الصفة كـ(غير)، إن جوز حمله عليها مع تعذر الاستثناء، كما هو مذهب سيبويه ومن تبعه، وقد أوّل الفاضل العصام مثله بجعل (إلا) شرطية؛ أي: إن لا يكن العالمون، فحذف (يكن) فيكون المعنى: الناس كلهم هالكون إن لا يكن العالمون فنجاتهم بالعالمين، وأيد ذلك التأويل: أنه لولاه للزم الفصل بين المبتدأ وصفته بالخبر، وتقديم التأكيد على الصفة، مع أن الصفة تقدم عند اجتماعهما، وكذا الكلام في الحديث الذي سننقله فتنبه، واغتنم هذا فإنه من نفائس المباحث. اهـ منه.

(٢) «روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار» لابن الخطيب (١٨٤).

(نَحْوُ: تُبْتُ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ فَعَلْتُهُ)؛ أَيِ: الذَّنبَ (مُذْ يَوْمِ) بالجرِّ (البُلُوغِ)؛ أَيْ: مبتدأ رجوعي من كلِّ ذنبٍ ارتكبتُه كان يوم بُلوغي، وامتدَّ إلى الآن.

مُنْذُ

(وَالخَامِسَ عَشَرَ) منها: (مُنْذُ) بضَمِّ الميم والذَّال المعجمة وسكون النُّون، والكوفيُّون وبنو تميم يَقرؤون بكسر الميم فيهما.

قدَّمه على (خَلَا وعَدَا)؛ لكون خروجه عن الجارِّيَّة أقلَّ منهما.

(نَحْوُ: تَجِبُ)؛ أَيْ: تُفرض (الصَّلَاةُ مُنْذُ يَوْمِ) بالجرِّ (البُلُوغِ)؛ أي: ابتداءُ وجوب الصَّلاة عليَّ كان يومَ بلوغي إلى الموت.

وهما لابتداء الفعل في الزَّمان الماضي سواءٌ كان مثبتاً أو منفيًّا؛ نحو:

خربوتي

وهذا عجيب؛ لأنَّه لو لم يغلب (منذ) في الاسم، كيف يكون (مذ) غالباً فيه وهو مخفَّف عنه؟

ثمَّ أجاب بما ذكره الزَّجَّاج بقوله: وهذا عجيب ... إلخ، بأنَّه يجوز أنْ يغلب المخفَّف في الأسماء بعد التَّخفيف، والأصل في الحروف، وليس هذا محلَّ استبعاد. اهـ

فما ذكره ذلك الفاضل في هذا المقام يَشهد لنقيض فعل الشَّارح ههنا، كما لا يخفى.

قوله: (أَيْ: مبتدأ رجوعي من كلِّ ذنبٍ ... إلخ)؛ إشارةٌ إلى أنَّ (مُذْ) في المثال المذكور لابتداء الفعل في الزَّمان الماضي كما يجيء، وأنَّ ذلك الفعل هو التَّوبة؛ لأنَّه بمعنى الرُّجوع، وأنَّ ذلك الزَّمان الماضي هو يوم البلوغ.

أقول: هذا مبنيّ على جَعْل متعلَّق (مُذْ) قوله: تُبْتُ، وهو ممَّا لا يرضى به مَنْ له فكر ثاقب ونظر صائب، كيف لا، ولا معنى لكون يوم البلوغ مبدأ الرُّجوع من الذَّنب، بلْ متعلَّقه قوله: فَعَلْتُه، والمعنى: رجعت من كلِّ ذنب كان مبدأ ارتكابي إيَّاه يوم بلوغي، وامتدَّ إلى الآن، كما لا يخفى على أهل العرفان.

قوله: (أقلَّ منهما)؛ لأنَّهما يكونان فعلين في الأكثر، كما سيجيء.

قوله: (سواءٌ كان مثبتاً ... إلخ)؛ أَيْ: ذلك الفعل، فيكون المراد: أنَّ مبدأ زمان الفعل المُثْبت أو المنفيِّ هو ذلك الزَّمان الماضي الَّذي أُريد بمدخولهما لا جميعُه.

سَافَرْتُ مِنَ البَلَدِ، أَوْ مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ سَنَةِ كَذَا، ومضى هذه السَّنة، فيكون المعنى: مبتدأُ مسافرتي أو عدمِ رؤيتي كان هذه السَّنة وامتدَّ إلى الآن، هذا إذا أُريد بهما الزَّمان الماضي.

وأمَّا إذا أُريد بهما الزَّمان الحاضر؛ فهما للظَّرفيَّة؛ لفعلهما مع التَّساوي، كما إذا قلتَ: مَا رَأَيْتُ فُلَاناً مُذْ شَهْرِنَا أَوْ يَوْمِنَا، ولم يَمضِيا، فيكون المعنى: جميعُ زمان رؤيتي هو هذا الشَّهر أو اليوم الحاضر؛ لأنَّهما لم يَنقَضِيا بعد، ولم يمتدَّ زمان الفعل إلى ما وراءهما، فلا يصحُّ اعتبارهما مبدأً له.

وقد يخرجان عن الجارِّيَّة، فيكون اسمين بمعنى أوَّل المُدَّة وجميعِها، فيكون كلٌّ منهما مبتدأً، وما بعدهما خبراً، ....

خربوتي

قوله: (ومضى هذه السَّنة)؛ أيْ: بشرط أنْ تكون هذه السَّنة الَّتي أُشير إليها في المثال بسنة كذا؛ كسنة القحط مثلاً، ماضية لا حاضرة.

قوله: (هذا إذا أريد بهما الزمان ... إلخ)؛ أيْ: كونهما لابتداء الفعل في الزمان الماضي إنما هو على تقدير أن يُراد بمدخولهما الزمان الماضي، لا الحاضر.

قوله: (وأمَّا إذا أُريد بهما الزَّمان الحاضر ... إلخ)؛ يعني: أنَّه إذا أُريد بهما الزَّمان الَّذي اعتبرته حاضراً، أو إنْ مضى بعضه، يكونان للظَّرفيَّة المَحْضَة مِن غير اعتبار معنى الابتداء.

قوله: (مع التَّساوي) بأنْ يكون جميع زمان الفعل هو ذلك الزَّمان الحاضر.

قوله: (بمعنى أوَّل المُدَّة وجميعها) الأوَّل على تقدير أنْ يُراد بهما الزَّمان الماضي، والثَّاني على تقدير أنْ يُراد بهما الزَّمان الحاضر.

قوله: (فيكون كلٌّ منهما مبتدأ ... إلخ) فيه نظر؛ لأنَّ كونهما مبتدأين منافٍ لكونهما ظرفين، فهذا بحث لم تَحُم حول جوابه العقول، وتحيَّر فيه الفحول، حتَّى قال الدَّمَامِينيُّ في «تحفة الغريب»: لم أعثر على جواب مع شدَّة البحث.

ونحن نقول: يمكن الجوابُ بوجهين:

الأوَّل: أنَّ المراد بظرفيَّتهما كونهما من أسماء الزَّمان؛ لأنَّهما يقعان ظرفين في تراكيبهم، وكونهما مبتدأين لا يُنافي تلك الظرفيَّة.

فهذا البيان استطراديٌّ.

خَلَا

(وَالسَّادِسَ عَشَرَ) منها: (خَلَا).

ذكره على سبيل الحكاية، لِما مرَّ غير مرَّة.

قدَّمه على (عَدَا)؛ لتقدُّم الخاء على العين.

(نَحْوُ: هَلَكَ)؛ أيْ: خاب (العَالِمُونَ خَلَا العَامِلِ)؛ أيْ: إلَّا العامل (بِعِلْمِهِ)؛ أيْ: بمقتضى عِلمه؛ إذِ العلم بلا عملٍ، كالشَّجر بلا ثمرٍ، فإنَّ العلم لا يَنفع بلا عملٍ، بل يضرُّ.

عَدَا

(وَالسَّابِعَ عَشَرَ) منها: (عَدَا).

قدَّمه على (لَوْلَا)؛ لأنَّ كون (لَوْلَا) حرف جرٍّ مُختلَف فيه، بخلاف عَدَا.

(نَحْوُ: ....

خربوتي

والثاني: أنَّهما وإنْ كانا اسمين صريحين عند كونهما مبتدأين، إلَّا أنَّ فيهما معنى الظَّرفيَّة على هذا التَّقدير أيضاً، كما لا يخفى.

قوله: (فهذا البيان استطراديٌّ)؛ لأنَّ البحث في الحروف الجارَّة فبَيان اسميتهما ممَّا لا يناسب المقام أشدَّ تناسب.

قوله: (أيْ: خاب) الخَيبة - بفتح الخاء - بمعنى: اليَأس من المطلوب، يقال: خَابَ الرَّجُلُ خَيْبَةً من الباب الثَّاني: إذا لم ينل ما طلب، فمعنى المثال على التَّفسير: لم ينل العالمون مطالبهم من الجنَّات والدَّرجات العاليات، إلَّا العامل منهم بمقتضى عمله، فإنَّه ينال مطلوبه.

ولعلَّ تفسير الهلاك بالخيبة تفسير باللَّازم.

قوله: (بل يضرُّ) لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ يَنْفَعْهُ عِلْمُهُ»[1].

---

(١) «المعجم الصغير» للطبراني (٥٠٧).

هَلَكَ)؛ أي: خسر (العَالِمُونَ عَدَا المُخْلِصِ) بالجرِّ؛ أيْ: إلَّا المخلِصَ في نيَّته وعَمله؛ . . . .

خربوتي

قوله: (هَلَكَ العَالِمُونَ عَدَا المُخْلِصِ) هذا المثال مع المثالين الَّذين أوردهما لـ(حاشا) و(خلا)؛ تلميحٌ إلى قوله عليه الصَّلاة والسَّلام[1]: «النَّاسُ كُلُّهُمْ مَوْتَى إِلَّا العُلَمَاءَ، وَالعُلَمَاءُ كُلُّهُمْ نِيَامٌ إِلَّا العَامِلُونَ، وَالعَامِلُونَ كُلُّهُمْ يَغْتَرُّونَ إِلَّا المُخْلَصِينَ، وَالمُخْلِصُونَ عَلَى خَطَرٍ عَظِيمٍ».

قوله: (أيْ: خسر) إمَّا من الخَسْر - بفتح الخاء وسكون السِّين - بمعنى: النَّقص، يقال: خَسِرْتُ الشَّيء، وأخسرته: نَقَصْتُهُ، ولا يخفى عليك حُسْن هذا التَّفسير على ذلك التَّقدير؛ لِمَا فيه من الإشارة إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣]؛ لأنَّ العامل بلا إخلاص ناقص في عمله.

وإمَّا من الخَسارة؛ لِمَا في «الصِّحَاح»: أنَّها - بفتح الخاء - بمعنى الهلاك[2]. لكنَّ التَّفسير حينئذٍ يكون تفسيراً بالأخفى، كما لا يخفى.

وإمَّا من الخُسْر - بضمِّ الخاء وسكون السِّين -، أو من الخُسران الَّذي هو إضاعة رأس المال كلِّه أو بعضه، وقد يطلق على: أنْ لا يترتَّب على الفعل ما يُقصد منه، بلْ يكون عاقبته ومؤدَّاه الأمر المكروه؛ تشبيهاً له بضياع رأس المال حيث ضاع فيه أصل الفعل برأسه، وههنا من هذا القبيل؛ تشبيهاً لأعمال العامِلين بلا إخلاص بالتِّجارة - الَّتي هي مبادلة المال بالمال - في اشتمال كلٍّ منهما على معنى المبادلة؛ لِمَا أنهم بدَّلُوا أعمالهم الصَّالحة بعلومهم بالسُّمعة والرِّياء، وتشبيهاً لعلومهم وعدم عملهم بها بالإخلاص برأس المال وضياعته؛ لِمَا أنَّ العلم رأس مال العالم فإنْ عمل به مخلصاً واصْطَاد به ما يفيده الحياة الأبديَّة، فقد ربح به أجلَّ السَّعادات، وإنْ أهمله باتِّباع الشَّهوات صار كأنَّه ضيَّعه؛ لِمَا أنَّ الشَّيء إذا لم يترتَّب عليه ثمراته صار وجوده كعدمه، وقد سبق مثل هذا في أوَّل الكتاب.

وههنا دقيقة لا بدَّ أنْ ننبِّه لها وهي: أنَّ الشَّارح لم يفسِّر الهلاك بشيء في قول

---

(١) هكذا نسب القول في جميع النسخ التي وقفنا عليها، ولعله من النساخ، والقول أورده البيهقي في «شعب الإيمان» (٩/ ١٨١)، ونسبه لذي النون المصري.

(٢) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٢/ ٦٤٥) بتصرف من المحشي.

يعني: الطَّالبَ لرضاء الله تعالى فيهما.

وهما يكونان للاستثناء؛ يعني: استثناءِ ما بعدهما عمَّا قبلهما، ويكونان فِعلين، وهو الأكثر.

لَوْلَا

(وَالثَّامِنَ عَشَرَ) منها: (لَوْلَا).

وهي لامتناع شيءٍ لوجود غيره.

وهي حرف جرٍّ عند سِيبَوَيْهِ ومَن تابعه إذا اتَّصل بها ضمير، فـ (سِيبَوَيْهِ) نزَّله منزلة حرف جرٍّ؛ لأنَّه في المآل واقعٌ موقع لام التَّعليل، فإنَّك إذا قلتَ: لَوْلَاكَ لَهَلَكَ عَمْرٌو، المعنى: لم يهلك عمرٌو لوجودك.

خربوتي

المصنِّف: (هَلَكَ النَّاسُ حَاشَا العَالِمِ)، فأشار إلى أنَّه هناك مستعمل في معناه الحقيقيِّ الَّذي هو الضَّياع والموت بموتة سوء على ما في «البصائر»، ولذا منع استعماله في حقِّ الأنبياء عليهم السَّلام، وفسَّره عند قوله: (هَلَكَ العَالِمُونَ خَلَا العَامِلِ بِعِلْمِهِ) بالخيبة؛ احترازاً عن إسناده بالمعنى الحقيقيِّ عن العلماء وإن كانوا غير عاملين؛ رعايةً لجانب العلم، وفسَّره هنا بالخسر؛ احترازاً عن إسناده ولو بمعناه اللَّازميِّ - الَّذي هو الخيبة أيضاً - عن العلماء العاملين ولو كانوا غير مخلصين؛ رعايةً لجانبي العلم والعمل، ولله دَرُّهُ ما أحسنه في هذا العمل، فتأمَّل تَنَلْ.

قوله: (يعني: الطَّالب برضاء) تفسيرٌ للمخلص؛ أي: المخلص مَنْ يطلب رضاء الله تعالى في نيَّته وعمله بدون العجب والرِّياء، كما قالوا في تفسير الإخلاص من أنَّه: القصد بالعبادة، بأنْ يعبد المعبود بها.

قوله: (ويكونان فِعلَين، وهو الأكثر) فإذا جررت بهما ما بعدهما يكونان من الحروف الجارَّة، وبهذا الاعتبار ذُكِرا منها، وإذا نصبتَ يكونان فِعلَين، وكذا (حاشا) كما سبق.

قوله: (لامتناع شيء لوجود غيره) فنحو: لَوْلَا زَيْدٌ لأَكْرَمْتكَ؛ معناه: امتنع الإكرام لوجود زيد.

والأَخْفَش جعل الضَّمير مستعاراً للمرفوع، والأكثر (لولا أنت) بانفصال الضَّمير؛ لكونه مبتدأ حُذف خبره وجوباً.

ولكثرتها بالنسبة إلى (كَيْ) قدَّمه عليه.

(نَحْوُ: لَوْلَاكِ يَا رَحْمَةَ اللهِ)؛ أَيْ: يا فضلَه تعالى وكرمَه وإحسانه، موجودٌ (لَهَلَكَ)؛ أَيْ: لضلَّ ضلالاً شديداً (النَّاسُ)؛ أَيِ: العبيد، وكذا سائر

خربوتي

قوله: (والأَخْفَش جعل الضَّمير ... إلخ) فسِيبَوَيْهِ تصرَّف في العامل؛ لئلَّا يلزم التَّأويل في ألفاظ كثيرة، فجعل (لولا)[1] حرف جرّ ونزَّله منزلته، والأَخْفَش تصرَّف في الضَّمير؛ لأنَّ الإشكال جاء من قِبَله، فهو أحقُّ بالتَّأويل، فجعل الضَّمير المتَّصل المجرور مُستعاراً لضمير الرَّفع على عكس ما في قولهم: مَا أَنَا كَأَنْتَ، فإنَّه استُعير ضمير الرَّفع لضمير الخطاب وهو الكاف؛ فراراً من توالي حرفي خطاب في الصُّورة لو قيل: كَكَ، كذا قيل.

قوله: (لكونه مبتدأ حذف خبره)؛ أَيْ: لكون ما بعد (لولا) مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، وهو موجود كما سينبِّه عليه.

قوله: (أَيْ: لضلَّ ضلالاً شديداً) الضَّلال: ضدُّ الهُدَى والرَّشاد، ويجيء:

بمعنى: الضَّياع، يقال: ضَلَّ البَعِيرُ والفرس ضلالاً من الباب الثَّاني والرَّابع: إذا ضاع.

وبمعنى: الهلاك، يقال: ضَلَّ الرَّجُلُ: إذا مات وصار تُراباً وعظاماً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [السجدة: ١٠]، كذا يستفاد من «القاموس»، وذكر فيه معاني أُخر لا تناسب هذا المقام[2].

إذا عرفتَ هذا، تعلم أنَّ تفسير الهلاك به:

---

(١) اعلم أن من مشكلات (لولا) قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ﴾ [النساء: ١١٣]، وذلك لأن القاعدة أن يكون جوابها ممتنعاً، وقضية ذلك أن ينتفي الهم لوجود الفضل مع أنهم قد هموا. وأجيب: بأن المعنى: ولولا فضل الله عليك ورحمته لأضلوك إذ هموا وأنت غير مطلع على حقيقة الحال. اهـ منه.

(٢) انظر: «تاج العروس من جواهر القاموس» (٢٩/ ٣٤٣).

الحيوانات؛ يعني: لم تهلك الحيوانات؛ لِوجود إحسانك وكرمك لهنَّ.

كَيْ

(والتَّاسِعَ عَشَرَ) منها: (كَيْ).

قدَّمها على (لَعَلَّ)؛ لكونها حرف جرٍّ على لغةٍ مشهورةٍ، بخلافه.

وإذا دخل على (مَا) الاستفهاميَّة لا مطلقاً يكون حرف جرٍّ.

وهي للتَّعْلِيل؛ (نَحْوُ: كَيْمَهْ عَصَيْتَ؟)؛ أَيْ: لأيِّ غرضٍ عصيتَ ربَّك؟

ويدلُّ على كونه حرفَ جرٍّ حذفُ ألفه كما في: (لِمَ) و(عَمَّ).

قال الدَّمَامِينِيُّ في «شرح التَّسهيل»: إنَّ فيه ثلاثة أقوالٍ:

أحدُها: أنَّه حرفُ نصبٍ دائماً، وهو قول الكوفيِّين.

خربوتي

إمَّا مِن قبيل تفسير الشَّيء بما يُلازم معناه من غير وجه للعدول عن معناه الحقيقي.

وإمَّا من قبيل التَّفسير بالأخفى، مع عدم الفائدة حينئذٍ لتوصيف الضَّلال بـ(الشَّديد)، اللَّهم إلَّا أنْ يُقال: إشارةً إلى ما قدَّمنا من أنَّ الهلاك ليس بمعنى الموت مطلقاً، بلِ الموت بموتة سوء، فتدبَّر.

قوله: (لم تهلك الحيوانات لوجود إحسانك ... إلخ) الخطاب لله تعالى، ففيه إشارة إلى أنَّ النِّداء إلى الرَّحمة مجاز، بتنزيلها منزلةَ ذوي العقول، والمقصود النِّداء إلى الله تعالى، بأنَّه لو لم تكن رحمتك وإحسانك لهلك النَّاس.

ولا يخفى عليك أنَّ هذا التَّفسير للمثال بالأعمِّ، والموافق أنْ يفسَّر بأنَّه: لم يهلك النَّاس لوجود ... إلخ.

قوله: (وإذا دخل ... إلخ) ظرف لـ(يكون) المؤخَّر؛ أَيْ: إنَّما يكون حرف جرٍّ إذا دخل على (ما) الاستفهامية خاصَّةً.

قوله: (أنَّه حرفُ نصبٍ دائماً) ويردُّه قولهم: كَيْمَهْ، كما يقولون: لِمَهْ، وأمَّا ما أجابوا عنه: من أنَّ الأصل (كَيْ تَفْعَلَ مَاذَا) فيلزمهم فيه كثرة الحذف، وإخراج (ما) الاستفهاميَّة عن الصَّدْر، وحذف ألفها في غير الجرِّ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النَّصب، مع أنَّ كلَّ ذلك لم يَثْبُت.

والثَّاني: أنَّه حرف جرٍّ دائماً، وهو قول الأَخْفَش.

والثَّالث: أنَّه حرفُ جرٍّ تارةً، وحرفُ نصبٍ للفعل تارةً أخرى، وهو قول أكثر البصريِّين.

لَعَلَّ

(وَالعِشْرُونَ) من حروف الجرِّ: (لَعَلَّ) باللَّام المشدَّدة على إحدى اللُّغات، وهي ستذكر إن شاء الله تعالى.

وهو للتَّرجِّي، فإنَّه يُجَرُّ به (فِي لُغَةِ عُقَيْلٍ) بضَمِّ العين مصغر، ذكره الدَّمَامِينِيُّ؛ ولذا أخَّرها، والجمهور على أنَّه من الحروف المشبَّهة.

(نَحْوُ: لَعَلَّ اللهِ تَعَالَى) بالجرِّ (يَغْفِرُ ذَنْبِي).

وقالوا: إنَّ بعض الحروف متعلِّقٌ بشيء وبعضُها غير متعلِّقٍ، فمَن أراد الاطِّلاع، فليرجع إلى المُطوَّلات، ولولا هذا أوانُ سقوطِ همَّتي لَزِدْتُكم بياناً، هداكم الله تعالى إليه.

خربوتي

قوله: (أنَّه حرف جرٍّ دائماً)، وأمَّا النَّصب بعدها فبـ(أنْ) ظاهرة أو مقدَّرة.

ويردُّه نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، كما لا يخفى.

قوله: (فإنَّه يُجَرُّ به في لغة عُقَيْلٍ) علَّة لدعوى مقدَّرة تضمَّنها عدُّ (لعلَّ) من الحروف الجارَّة، وإشارة إلى أنَّ الظَّرف متعلِّق لمقدَّر هو (يجرُّ) المفهوم من سياق الكلام.

قوله: (ولذا أخَّرها)؛ أيْ: ولكون (لعلَّ) جارًّا في لغة عُقَيْلٍ فقط لا في غيرها، مع أنَّها لغة غير مشهورة، أخَّرها عن سائر حروف الجرِّ؛ حطًّا لرتبتها عنها.

قوله: (إنَّ بعض الحروف)؛ أيْ: بعض حروف الجرِّ متعلِّق بشيء البَتَّة حتَّى يُوصِل معناه إلى مجروره، وبعضها غير متعلِّق.

قال المصنِّف في «الإظهار»: ولا بدَّ لهذه الحروف من متعلَّق: فعلٍ أو شِبهه أو معناه، إلَّا الزَّائد منها، وربَّ، وحاشا، وخلا، وعدا، ولولا، ولعلَّ، فإنَّها لا تتعلَّق بشيء. اهـ(١).

---

(١) «إظهار الأسرار في النحو» (٥٤).

النَّوْعُ الثَّانِي: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ

(النَّوْعُ الثَّانِي) من الأنواع الخمسة: (حُرُوفٌ).

والأَوْلى أنْ يقول: أحرفٌ بدل حُروف؛ لأنَّ المقام مَقامُ القِلَّة؛ لكونها ثمانيةَ أحرف، والحروف جمع كَثْرة تُستعمل فيما فوق العشرة، لكنَّ المصنِّف - رحمه الله تعالى - لمَّا عبَّر عن الحروف الجارَّة بصيغة جمع الكَثْرة لِمَقام الكَثْرة، لم يَسْتَحْسِن تغيير الأسلوب، مع شُيوع استعمال كلٍّ من صيغة جمع القِلَّة والكَثْرة في موضع الآخر، أوْ لمَّا اعتبر تخفيفها ولغاتِ (لَعَلَّ) - كما سيجيء - بلغتْ مَبلغ الكَثْرة، فتأمَّل.

خربوتي

فإنْ أردتَ التَّفصيل فارجع إليه.

قوله: (مع شيوع استعمال . . . إلخ)؛ أيْ: بالقرينة.

قوله: (أوْ لمَّا اعتبر . . . إلخ) وجهٌ آخر للتَّعْبير بصيغة الكَثْرة، وحاصله: أنَّه إنَّما عبَّر بها اعتباراً بتخفيف نُونَات: إنَّ وأنَّ وكَأَنَّ ولَكِنَّ، وبلغات لَعَلَّ؛ لأنَّ فيه سبعَ لغاتٍ ـ كما سيجيء ـ، فبهذا الاعتبار بلغتْ هذه الحروف مبلغَ الكَثْرة، فناسب التَّعْبير عنها بصيغة الكَثْرة.

قوله: (فتأمَّل) لعلَّ وجهه ما ذكره المصنِّف في «الامتحان» حيث قال فيه بعد ما نقل الوجهَين المذكورين فيه: إنَّ أكثر الحروف المذكورة أقلُّ من العشرة، فالمناسب رعاية الكَثْرة بالقِلَّة، ثمَّ عدم تغيير الأسلوب، وشيوع الاستعمال إنَّما يكون مع القرينة والدَّاعي فلا بدَّ من بيانه، والملاحظة المذكورة لا تتأتَّى فيما عدا المشبَّهة.

والأقربُ أنْ يقال: إنَّ لهذه الحروف مفهومات؛ مثل: ما وضع للإفضاء، وما شابه الفعل وعمل عمله الفرعيّ ونحوهما، ولها أفرادٌ ذهنيَّةٌ كثيرةٌ تُلاحظ معها إجمالاً، ثمَّ تُعرف الأفراد الخارجيَّة تَفْصيلاً بالتَّعداد، فيناسب صيغة الكَثْرة في الابتداء. اهـ[1].

على أنَّ الحروف هو المشهور في جمع حرف بمعنى كلمة أو جزئها بخلاف

(١) «امتحان الأذكياء» (٤٣٠، ٤٣١).

وإنَّما قدَّمها على (مَا) و(لَا) المُشبَّهتين بـ (لَيْسَ)؛ لكونها مشبَّهة بفعلٍ تامٍّ، وهما مشبَّهتان بفعلٍ ناقصٍ، والتَّامُّ مُقدَّمٌ على النَّاقص، وكذلك الفروع.

أوْ لكون عملها مُتَّفقاً عليه، وعملهما مُخْتَلفاً فيه.

أوْ لكون مفهومها وجوديًّا ومفهومهما عدميًّا، وكان الوجوديُّ أشرفَ من العدميِّ.

أو لكَثْرة استعمالها، فتأمَّل.

خربوتي

الأحرف، فإنَّه مشهور في جمع الحرف بمعنى اللُّغة، كما في حديث: «أُنْزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»[١].

قوله: (وكذلك الفرع)؛ يعني: أنَّه كما أنَّ الفعل التَّامّ مُقدَّمٌ على الفعل النَّاقص رتبةً، كذلك فرع الفعل التَّامّ مُقدَّمٌ على فرع الفعل النَّاقص، فهذه الحروف لمَّا كانت فُروعاً للتَّامّ كانت مُقدَّمةً على فروع الفعل النَّاقص رتبةً؛ أعني: (مَا) و(لَا).

قوله: (أوْ لكون عملها مُتَّفقاً عليه ... إلخ) فيه: أنَّ عملها أيضاً مختلف فيه، كما سيذكره.

قوله: (وكان الوجوديُّ أشرفَ من العدميِّ)؛ لأنَّ الوجود مَعدن كلِّ كمالٍ، كما أنَّ العدم بعكسه.

قوله: (فتأمَّل) لعلَّه إشارةٌ إلى:

ما ذكره الفاضل العصام من: أنَّ المناسب تقديم هذه الحروف على الحروف الجارَّة أيضاً؛ لأنَّ عملها النَّصب، والنَّصب مُقدَّمٌ على الجرِّ، إلَّا أنْ يُقال: إنَّه رُوعي أصالة حروف الجرِّ وفرعيَّة هذه الحروف[٢]، تأمَّل.

أوْ إلى أنَّ أكثر الوجوه المذكورة، بل كلَّها لا تجري في غير الحروف المشبَّهة بالفعل.

---

(١) البخاري (٤٩٩٢)، أبو داود (١٤٧٥)، الترمذي (٢٩٤٣)، «السنن الكبرى» للنسائي (٩٤٠)، «مسند أحمد» (٨٣٩٠).

(٢) «العصام على الجامي» (٢٢٦) بتصرف من المحشي.

(تَنْصِبُ)؛ أَيْ: تعمل هذه الحروف النَّصب، صفةٌ لـ (حُرُوف).

(الاسْمَ)؛ أَيْ: اسمها الَّذي هو مبتدأً في الأصل، وهو المسنَدُ إليه بعد دخول أحد هذه الحروف.

(وَتَرْفَعُ)؛ أَيْ: تعمل الرَّفع.

(الخَبَرَ)؛ أَيْ: خبرها الَّذي هو خبر المبتدأ في الأصل، وهو المسنَد بعد دخول أحد هذه الحروف، وهذا على المَذْهَب الأصَحّ - كما سيجيء -؛ لمُشابَهتها للفعل لفظاً ومعنًى واستعمالاً، ....

خربوتي

قوله: (أَيْ: تعمل هذه الحروف النَّصب) إشارة إلى أنَّه ليس المراد من النّصب هنا معناه اللُّغويّ الَّذي هو:

الإقامة، يقال: نَصَبْتُ الشَّيء: إذا أَقَمْتُهُ.

أوِ العداوة، تقول: نَصَبْتُ لِفُلانٍ نَصْباً: إذا عَادَيْتَهُ.

أوِ السَّير اللَّين، يقال: نَصَبَ القومُ: إذا ساروا يومهم، وهو سيرٌ لَيِّنٌ، على ما في «الصِّحاح»[1].

بلْ ما هو المصطلح عند النَّحويِّين من عمل النَّصب الَّذي هو: عبارة عن إيراد إعراب النَّصب إلى آخر الاسم.

هذا وقِس عليه قوله فيما بعد: (أَيْ: تعمل الرَّفع).

قوله: (وهو المسند إليه ... إلخ)؛ أي: اسم هذه الحروف.

قوله: (وهذا على المَذْهَب الأصَحّ)؛ يعني: أنَّ نصب هذه الحروف للاسم ورفعها للخبر إنَّما هو على المَذْهَب الأصَحّ الَّذي ذهب إليه البصريُّون.

وأمَّا مذهب الكوفيِّين فهو أنَّ خبر هذه الحروف مرفوع بالابتدائيَّة لا بها، كما سيجيء بيانه.

قوله: (لمُشابَهتها ... إلخ) متعلِّق لقول المصنِّف: (تَنْصِبُ الاسْمَ وَتَرْفَعُ الخَبَرَ)؛

(١) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (١/ ٢٢٤، ٢٢٥) بتصرف من المحشي.

وستعرفها إنْ شاء الله تعالى.

فإنْ قُلتَ: لِمَ قُدِّم مَنصوبها على مَرْفوعها مع أنَّ الفعل بخلافه؟

قلتُ: إنَّما عملتْ هذا العمل؛ لأنَّه عملٌ فرعيٌّ للفعل، فنبَّه على فرعيَّتِها له في العمل.

خربوتي

يعني: أنَّ هذه الحروف إنَّما عملت بالرَّفع والنَّصب؛ لأنَّها مشبَّهة بالفعل لفظاً ومعنًى واستعمالاً.

فإنْ قيل: لا يلزم من تلك المُشابهة كونها رافعة وناصبة؛ لأنَّ الفعل اللَّازم لا ينصب؟

قُلنا: إنَّها مشبَّهة أيضاً بالفعل المُتعدِّي؛ خاصةً في دخولها على الاسمين.

قوله: (وستعرفها إنْ شاء الله تعالى) ليس إلَّا بيان وَجْه مشابهتها بالفعل لفظاً ومعنًى لا استعمالاً، كما سَتَطَّلِع.

قوله: (فنبَّه على فرعيتها له في العمل) فيه نظر؛ لأنَّ هذا مشترك بين هذه الحروف وبين (ما) و(لا) المشبَّهتين بـ(ليس)، مع أنَّهما لم يعملا بهذا العمل حتَّى يكون تنبيهاً على فرعيَّتها له في العمل أيضاً، هذا حاصل ما ذكره الرَّضِيّ في تَزْيِيف هذا الوجه[1].

والجواب: أنَّه لمَّا شابهت (لا) الَّتي لنفي الجنس لكلمة (أنَّ) في التَّأكيد وملازمة الأسماء، جُعلت مساويةً لها في العمل؛ لأنَّ (أنَّ) ليس لها عمل فرعيّ حتَّى تعمل (لا) بعملها الفرعيّ، وأيضاً لمَّا شابهت (لا) بواسطة (أنَّ) للفعل عملت عمله الفرعيّ مثلها، فلو عملت (ما) و(لا) المشبَّهتين بـ(ليس) بالعمل الفرعيّ أيضاً للفعل لالتبست (لا) المشبَّهة بـ(ليس) بـ(لا) الَّتي لنفي الجنس.

فإنْ قيل: فلم لم يُعكس؟

قلنا: لأنَّ المناسب أنْ تعتبر (لا) الَّتي لنفي الجنس أوَّلاً؛ لكثرتها وقلَّة (لا) المشبَّهة بـ(ليس)، ولكون ما تشبَّه به (لا) المشبَّهة بـ(ليس) ناقصاً غير متصرِّف، على أنَّه يلزم على تقدير العكس مزيَّة الفرع على الأصل؛ أعني: مزيَّة (لا) الَّتي لنفي الجنس على (أنَّ).

وأمَّا كلمة (ما) فقد حُملت على (لا)؛ لمشاركتهما في المشابهة بـ(ليس)، هذا

(١) انظر: «شرح الرضي على الكافية» (٤/ ٣٣١).

ولها صَدْر الكلام وجوباً؛ ليُعلَمَ في أوَّل الأمر أنَّه أيّ قِسم من أقسامه، سوى (أنَّ) المفتوحة، فهي بعكس باقِيها على ما لا يخفى.

(وَهِيَ)؛ أي: الحروف الَّتي تَنْصب وتَرْفع (ثَمَانٍ) بحذف الياء، مؤنَّث ثمانيَة - بالتَّاء - على خِلاف القيَاس.

إنَّ

(الأَوَّلُ) منها: (إِنَّ) بالكَسْر وبالتَّشْديد.

قدَّمها على (أنَّ) المفتوحة؛ لكونها أصلاً، ولكون ما بعدها كلاماً تامًّا لفظاً

خربوتي

توضيح ما ذكره الشَّارح المدقِّق لـ«الإظهار»[1] نقلاً عن الفاضل العصام، وسيُشير الشَّارح إليه أيضاً.

قوله: (ولها صَدْر الكلام)؛ أيْ: لهذه الحروف صَدْر الكلام الَّذي دخلت هي عليه.

قوله: (ليُعلم في أوَّل الأمر أنَّه . . . إلخ)؛ أيْ: يعلم السَّامع من أوَّل الأمر أنَّ الكلام من أيّ قِسم من أقسامه؛ لأنَّ كلًّا من هذه الحروف يدلُّ على قسم من أقسام الكلام، مثل: الكلام المؤكَّد، والمشتمل على التَّشبيه والاستدراك والتَّمنِّي والتَّرجِّي.

قوله: (سوى أَنَّ المفتوحة . . . إلخ)؛ يعني: أنَّ كلًّا من هذه الحروف يقتضي الصَّدارة وجوباً غير (أنَّ) المفتوحة.

ولمَّا تُوهِّم من هذا الاستثناء أنَّ (أنَّ) المفتوحة أيضاً قد تقع في صَدْر الكلام، إلَّا أنَّه لا يجب وقوعها فيه كسائرها، مع أنَّها لا تقع في الصَّدر أصلاً، أشار إلى دفع ذلك التَّوهُّم بقوله: (فهي بعكس باقيها)؛ يعني: أنَّ (أنَّ) المفتوحة ملتبسة بعكس باقيها من جهة أنَّ باقِيَها تقتضي الصَّدارة وهي تقتضي عدمها؛ إذْ هي مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد - كما سيجيء -، فلا بدَّ لها من التَّعلُّق بشيء آخر حتَّى يتمَّ كلاماً، وحينئذ لو وقعتْ في الصَّدر اشتبهت بـ(إنَّ) المكسورة في صورة الكتابة، على ما ذكره الجامي قُدِّس سِرُّه[2].

قوله: (على خلاف القيَاس)، فإنَّ القياس أنْ يكون المؤنَّث بالتَّاء والمذكَّر بعدمها،

---

(١) انظر: «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (٥٩- ٦٠).

(٢) في كتابه: «الفوائد الضيائية على الكافية». انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٥٢٧).

ومعنًى، بخلاف المفتوحة؛ لأنَّ ما بعدها مُفردٌ معنًى.

وهي لتَحْقِيق مضمونِ جملةٍ بلا تَغْيِيرٍ، ولا يتقدّم خبرها على اسمها إلَّا إذا كان ظرفاً، فحينئذٍ يَجِب إنْ كان اسمها نَكِرَةً؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣]، ويجوز إنْ كان مَعْرِفَةً؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥ - ٢٦]، وخبرها يكون مفرداً وجملةً، ويلزم العائد على اسمها، وكذلك المفتوحة.

ودخلت لام التَّأكيد على خبرها؛ نحو: إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ، وعلى اسمها إذا فُصِل بينه وبينها بالخبر؛ نحو: إنَّ فِي الدَّارِ لزَيْداً، بخلاف (أَنَّ) المفتوحة.

خربوتي

كما في سائر الأسماء، إلَّا أنَّهم صرَّحوا بأنَّ: مذكَّر أسماء العدد من الثَّلاثة إلى العشرة بالتَّاء، ومؤنَّثها بحذفها؛ لعِلَّة قد ذُكرتْ في المُطوَّلات.

قوله: (لأنَّ ما بعدها مُفردٌ معنًى)؛ لكونها مع جملتها في حكم المصدر، وإنْ كان كلاماً لفظاً من جهة اشتماله على المبتدأ والخبر صورةً.

قوله: (لتَحْقِيق مضمون جملةٍ ... إلخ)؛ يعني: أنَّ (إنَّ) المكسورة تُحقِّق وتُؤكِّد مضمون الجملة الَّتي دخلت عليها بلا تغيير معناها، ولا يخرجها عن كونها جملة، فإذا قلتَ: إنَّ زَيْداً قَائِمٌ أفدتَ ما أفدتَ بقولك: زَيْدٌ قَائِمٌ مع زيادة التَّأكيد.

قوله: (ويلزم العائد على اسمها)؛ أَيْ: يلزم على تقدير كون خبرها جملة أنْ يكون فيها عائداً إلى اسمها.

قوله: (وكذلك المفتوحة)؛ أَيْ: في هذين الحكمين اللَّذين أشار إلى أحدهما بقوله: (وخبرها يكون مفرداً ... إلخ)، وإلى الآخر بقوله: (ولا يتقدَّم خبرها ... إلخ).

قوله: (ودخلت لام التَّأكيد ... إلخ)؛ يعني: أنَّه قد تدخل اللَّام الَّتي لتأكيد معنى الجملة على خبر (إنَّ) المكسورة الَّتي هي أيضاً لتأكيدها، كما عرفتَ.

وتدخل أيضاً على اسمها إذا فُصِل بينه وبينها؛ لئلَّا يلزم توالي حرفي التَّأكيد والابتداء؛ أعني: (إنَّ) المكسورة و(لام) الابتداء، وهم كرهوا ذلك.

قوله: (بخلاف (أَنَّ) المفتوحة)، فاللَّام لا تجتمع معها؛ لأنَّها بمعنى المفرد، فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة.

(نَحْوُ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى) بالنَّصب اسمها (عَالِمٌ) بالرَّفع خبرها (كُلِّ) بالجرّ (شَيْءٍ)؛ أيْ: عالم كلّ فردٍ من أفراد الشيء؛ سواءٌ كان جُزْئيًّا أو كُلّيًّا، وسواءٌ كان غائباً أو حاضراً.

أنَّ

(وَالثَّانِي) من هذه الحروف الثَّمانية: (أَنَّ) بفتح الهمزة.

قدَّمها على كأنَّ؛ لمُشابهتها للأوَّل لفظاً ومعنًى، أوْ لكونها بسيطةً بالاتِّفاق.

خربوتي

قوله: (أيْ: عالم كلّ فردٍ ... إلخ)؛ إشارةٌ إلى ما تقرَّر: من أنَّ كلمة (كلّ) إذا أُضيفت إلى المُنكَّر تُفيد عموم الأفراد، فتكون تَأْسِيساً كقوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا﴾ [الإسراء: ١٢]، كما أسلفناه.

بقي أنَّهم اختلفوا في تفسير معنى لفظ الشَّيء؟

فهو عند الأَشَاعِرَة: يطلق على الموجود فقط، وذهب طائفة من المَاتُرِيديَّة إلى أنَّه المعلوم، وقال بعضهم: هو للقديم حقيقة وللحادث مجاز، وقال أَبُو الحُسَيْن البَصْرِيّ من المُعْتَزِلَة: هو حقيقة في الموجود ومجاز في المعدوم.

لكنَّ النِّزاع لفظيّ متعلِّق بلفظ الشَّيء، وأنَّه على ماذا يطلق، فليطلب التَّفصيل من «المواقف»[١].

فهو في عرف الشَّرع لا يشمل المعدوم، ولذا استدلَّ في الكلام على شمول علمه تعالى بقوله تعالى: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣] دون قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، مع أنَّ الاستغراق مصرَّح به في الآية الثَّانية، وحملُ لفظ الشَّيء على ما يعمُّ الموجود والمعدوم - كما يشير إليه سوق الكلام - يحتاج إلى قرينة، ولا يخفى عليك أنَّ في المثال اقتباساً من الآية الثَّانية، وأنَّ فيه ردًّا على النَّافِين لِعلمه تعالى بالأشياء من أهل البدع والأهواء، كما بُسط في الكلام.

قوله: (أوْ لكونها بسيطةً بالاتِّفاق) إنَّما قيَّد بقوله: (بالاتِّفاق)؛ لأنَّ (كأنَّ) أيضاً بسيطة عند الجمهور، إلَّا أنَّ فيها خلاف عند الخَلِيل، كما سيجيء.

---

(١) انظر: «المواقف في علم الكلام» (٥٦).

وهي للتَّحقيق مع التَّغيير.

وهي مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد:

بأنْ يُؤخذ من خبرها مصدره، ويُضافَ إلى اسمها إذا كان خبرها مشتقًّا؛ نحو: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْداً عَالِمٌ؛ أَيْ: علمت عِلْمَ زيدٍ.

وأمَّا إذا كان غيرَ مشتقٍّ، فيؤتى بالياء المصدريَّة في آخره؛ نحو: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْداً إِنْسَانٌ؛ أَيْ: عَلمتُ إنسانيَّةَ زيدٍ.

وإذا كان مَنفيًّا يؤخذ من النَّفي عدمٌ أو انتفاءٌ ونحوه، ويضاف إلى مصدر الخبر، ويضاف إلى اسمها؛ نحو: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْداً لَا يَفْهَمُ؛ أَيْ: علمتُ عدمَ أو انتفاءَ فهمِ زيدٍ.

خربوتي

قوله: (وهي للتَّحقيق مع التَّغيير)، فـ(إنَّ) المكسورة لتأكيد النِّسبة التَّامَّة، وأمَّا المفتوحة فلتأكيد النِّسبة الإضافيَّة المسبوكة من الاسم والخبر؛ لأنَّها تخرج الجملة عن الإسناد التَّامِّ، وتجعلها مركَّباً إضافيًّا، كما أشار إليه بقوله: (وهي مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد).

قوله: (فيؤتى بالياء المصدريَّة ... إلخ) هذا ما ذكره الرَّضِيّ: وذلك لأنَّ ياء النسب إذا لَحِقَت آخر الاسم وبعدها تاء التَّأنيث أفادت معنى المصدر؛ نحو: الضاربيَّة والمضروبيَّة[١]، كما سبق.

وأمَّا صاحب «المغني» فقد قال: إنْ كان الخبر جامداً قُدِّر بالكون؛ نحو: بَلَغَنِي أَنَّ هَذَا زَيْداً؛ تقديره: بَلَغَنِي كَوْنُهُ زَيْداً؛ لأنَّ كلَّ خبر جامد تصحُّ نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول: هَذَا زَيْدٌ، وإنْ شئت: هَذَا كَائِنٌ زَيْداً، ومعناهما واحد. اهـ[٢]

قوله: (وإذا كان مَنفيًّا ... إلخ)؛ أيِ: الخبر.

وهذا مأخوذ ممَّا زاده الفاضل العصام على الطريقين الأوَّلَين اللَّذين ذكرهما القوم، حيث قال معترضاً على ما نقله الرَّضِيّ من ذَينِك الطريقين: هذا ليس بِوَفِي، فإنَّه قد

---
(١) «شرح الرضي على الكافية» (٤/ ٣٤١).

(٢) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٥٠).

(نَحْوُ: اعْتَقَدْتُ) أنا؛ يعني: حكمتُ حكماً جازماً لا يقبل الشّكّ (أَنَّ اللهَ) بالنَّصب اسمها (تَعَالَى قَادِرٌ) بالرَّفع خبرها، والجملة مفعولٌ لاعتقدت (عَلَى كُلِّ شَيْءٍ)؛ أيِ: اعتقدت قُدرتَه تعالى على كلِّ شيءٍ.

ثمَّ اعلم أنَّ في عملهما ثلاثةَ مذاهب:

الأوَّل: أنَّهما تنصبان الاسم وترفعان الخبر، هذا عند البصريِّين.

والثَّاني: أنَّ خبرهما مرفوعٌ بالابتدائيَّة، أو بالاسم على رأي، ....

خربوتي

لا يمكن الأخذ من الخبر، بلْ يؤخذ من صفته مصدر (أنَّ) مضافاً أحدهما إلى الآخر، وهو إلى الاسم كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ [الحشر: ١٣]؛ أيْ: بانتفاء فقاهتهم، وقد يؤخذ من جزائه مصدر مضاف إلى المضاف إلى الاسم؛ مثل: بَلَغَنِي أَنَّ زَيْداً إِنْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ أَبُوهُ؛ أيْ: شكر أبيه إيَّاك على تقدير إعطائك إيَّاه، وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك؛ مثل: بَلَغَنِي أَنَّ زَيْداً أَبُوهُ قَائِمٌ؛ أيْ: قيام أبيه. اهـ

فبهذا تبلغ الطُّرق هنا إلى ستَّة، كما لا يخفى.

قوله: (يعني: حكمت حكماً جازماً ... إلخ)؛ إشارةٌ إلى المعنى المشهور للاعتقاد الَّذي هو: الحكم الجازم المقابل للشَّكِّ بخلاف اليقين.

وقيل: هو إثبات الشَّيء بنفسه.

وقيل: هو التَّصوُّر مع الحكم.

قوله: (أنَّ خبرهما مرفوعٌ ... إلخ)؛ يعني: أنَّ خبرهما مرفوع بما ارتفع به عند كونه خبراً للمبتدأ، وهو الابتداء الَّذي هو: تجريد الاسم الصَّريح أو المؤوَّل به عن العوامل اللَّفظيَّة للإسناد؛ لأنَّه الرَّافع للمبتدأ والخبر عند الأكثر.

وهنا نظر؛ لأنَّه سيصرِّح بكون هذا مذهب الكوفيِّين، مع أنَّه لا ينطبق على مذهبهم الَّذي هو الرافع بين المبتدأ والخبر، إلَّا أنْ يُقال: إنَّ قوله فيما بعد: (وهذا عند الكوفيِّين) إشارةٌ إلى ارتفاع الخبر بالاسم فقط، ولا يخفى عليك بُعدُه كلَّ البعد.

قوله: (أو بالاسم على رأي)؛ أيْ: أو أنَّ خبرهما مرفوع باسمهما، بأنْ يكون الاسم رافعاً للخبر على رأي مَنْ قال: يكون المبتدأ عاملاً في الخبر، كما سيجيء.

هذا عند الكوفيِّين.

والثَّالث: أنَّ اسمهما وخبرهما معمولان للعامل الأوَّل، وهذا القولُ مرجوحٌ.

كَأَنَّ

(وَالثَّالِثُ) منها: (كَأَنَّ)، وهي لِتشبيه اسمها بخبرها؛ سواء كان خبرها جامداً أو مشتقًّا عند الجمهور.

وقال الزَّجَّاجُ: (كَأَنَّ) للتَّشبيه إنْ كان خبرها جامداً، وللشَّكِّ إنْ كان مشتقًّا.

خربوتي

قوله: (هذا عند الكوفيِّين)، ودليلهم: أنَّ هذه الحروف لضعفها في العمل لا تقدر أنْ تعمل عملين؛ أيِ: النَّصب والرَّفع.

والجواب: إنَّ عملها في اسمين؛ لمشابهتها بالفعل المتعدِّي، فتعمل عملَ ما تُشبهه.

أقول: وبهذا تعلم أنَّ الاختلاف المذكور في هذه الحروف السِّتَّة جميعاً، فتخصيص الشَّارح بـ(إنَّ) المكسورة و(أنَّ) المفتوحة ممَّا لا ينبغي، كما لا يخفى(١).

قوله: (معمولان للعامل الأوَّل)؛ أيْ: للعامل الَّذي كان عاملاً فيهما قبل دخولهما عليهما.

قوله: (وهذا القول مرجوح)؛ لأنَّه قول بإخراجهما عن العامليَّة بالكُلِّيَّة، مع أنَّه ممَّا يردُّه القرآن، وكلام البلغاء.

قوله: (وللشَّكِّ إنْ كان مشتقًّا)؛ نحو: كَأَنَّكَ قَائِمٌ؛ لأنَّ الخبر - في المعنى على هذا التَّقدير - هو الاسم، والشَّيء لا يُشبَّه بنفسه، ولذا لا يقال: كأنِّي المُسِيءُ.

وقال الرَّضِيّ: الأَوْلى أنَّ يقال: هي للتَّشبيه أيضاً، والمعنى: كأنَّك شخصٌ قائمٌ، إلَّا أنَّه لمَّا حُذِف الموصوف، وأُقيم الوصف مُقامَه، وجُعل الاسم بسبب التَّشبيه كأنَّه الخبر بِعينه، صار الضَّمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدَّر، ولِذلك تقول: كأنِّي مُسِيءٌ، وأصله: كأنِّي رجل مسيء(٢).

(١) قيل: بلْ تخصيص الشَّارح بـ(إنَّ) المكسورة و(أنَّ) المفتوحة؛ لكونهما أصل الباب.

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٤/ ٣٣١) بتصرف من المحشي.

وقد يكون (كَأَنَّ) للتَّحقيق.

قدَّمها على (لَكِنَّ)، لزيادة مشابهتها منها بالأوَّلين.

وهي حرفٌ برأسه على الصَّحيح؛ حملاً على أخواتها، ولأنَّ الأصل عدمُ التَّرْكيب، وذهب الخَلِيل إلى أنَّها مركَّبة من الكاف وإنَّ المكسورة، فأصل: كَأَنَّ زَيْداً الأَسَدُ، إنَّ زَيْداً كَالأَسَدِ، قُدِّمت الكاف ليُعلم إنشاء التَّشبيه من أوَّل الأمر.

وفُتحت الهمزة؛ لأنَّ الكاف في الأصل جارَّةٌ، وإنْ خرجتْ عن حكم الجارَّة، والجارَّة إنَّما تدخل على المفرد، فَرَاعَوُا الصُّورة وفتحُوا الهمزة، وإنْ كان المعنى على الكسر.

(نَحْوُ: كَأَنَّ الحَرَامَ)؛ يعني: جنسَه، بالنَّصب اسمها (نَارٌ) بالرَّفع خبرها؛ أَيْ: أشبه الحرام ناراً؛ لأنَّ الحرام أشدُّ من النَّار؛ لأنَّ النَّار تُطفَأ بالماء،

خربوتي

قوله: (لزيادة مشابهتها ... إلخ) أمَّا لفظاً فظاهر، وأمَّا معنًى؛ فلأنَّه قد يجيء للتَّحقيق والتَّقريب كالأَوَّلَين.

قوله: (وذهب الخَلِيل إلى أنَّها ... إلخ)، فـ(كأنَّ) عنده للتَّشبيه والتَّأكيد.

قوله: (ليُعلم إنشاء التَّشبيه من أوَّل الأمر)؛ أَيْ: ليَعلم السَّامع من أوَّل الأمر أنَّ الكلام ممَّا يشتمل على التَّشبيه.

قوله: (فَرَاعَوُا الصُّورة)؛ أَيْ: صورة الكاف، فإنَّها في صورة الجارَّة، ولم تكن هي.

قوله: (أَيْ: أشبه الحرام ناراً)، فـ(كأنَّ) في المثال المذكور للتَّشبيه وفاقاً بين الزَّجَّاج والجمهور؛ لأنَّ الخبر جامد.

ووجه الشَّبه كون كلٍّ منهما سبباً للهلاك، فكما يَهلَك مَنْ وقع في النَّار، كذلك مَنْ وقع في الحرام.

قوله: (لأنَّ الحرام أشدُّ) فيه: أنَّه يُشعر بأنَّ المشبَّه هنا - أعني: الحرام - أقوى من المشبَّه به الَّذي هو النَّار في وجه الشَّبه، مع أنَّه قد تقرَّر في موضعه: أنَّه لا بدَّ وأنْ يكون المشبَّه به أقوى من المشبَّه في وجه الشَّبه، كما أشار إليه الشَّاعر بقوله:

ظَلَمْنَاكَ فِي تَشْبِيهِ صُدْغَيْكَ بِالمِسْكِ ... وَقَاعِدَةُ التَّشْبِيهِ نُقْصَانُ مَا يَحْكِي

والحرام لا يُطفَأ بالماء، بل يحتاج إلى التَّوبة مع إرضاء صاحبه، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].

لَكِنَّ

(وَالرَّابِعُ) منها: (لَكِنَّ).

خربوتي

إلَّا أنْ يُقال: التَّشبيه باعتبار الحسن.

قوله: (والحرام لا يُطفأ بالماء) إطفاء الحرام كنايةٌ عن النَّجاة من موجب الوعيدات الَّتي تتعلَّق بمَنْ يرتكبه.

قوله: (مع إرضاء صاحبه)؛ أيْ: صاحب ذلك الحرام إنْ كان من حقوق العباد؛ إذْ لا يطفئه ماء التُّوبة فقط، بلْ لا بدَّ معه من إرضاء صاحب الحقِّ، فإضافة الصَّاحب إلى الضَّمير الرَّاجع إلى الحرام لأدنى ملابسة.

ثمَّ لا يخفى أنَّ المستفاد ممَّا ذكره: أنَّه جعل الحرام هنا مخصوصاً بما هو من قَبِيل الأعيان، على عكس ما جعله عنه قول المصنِّف: كففت عن الحرام، ومخصوصاً أيضاً من بينها بما هو من حقوق العباد، ولعلَّ وجه التَّخصيص الأوَّل: التَّشبيه بالنَّار؛ لِمَا أنَّها من قَبِيل الأعيان، ووجه التَّخصيص الثَّاني: ما سيُشير إليه من كون هذا المثال اقتباساً من الآية الآتية، فافهم.

قوله: (وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ الآية)، قال القاضي في تفسيره: إنَّ الَّذين يأكلون أموال اليتامى ظُلماً ظالمين، أو على وجه الظُّلم، إنَّما يأكلون في بطونهم ملء بطونهم ناراً ما يجرُّ إلى النَّار، ويؤول إليها.

وعن أبي بردة رضي الله تعالى عنه: أنَّه ﷺ قال: «يَبْعَثُ اللَّهُ قَوْمًا مِنْ قُبُورِهِمْ تَتَأَجَّجُ أَفْوَاهُهُمْ نَارًا» فقيل: مَن هم؟ قال: «أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾»[١]. انتهى[٢].

---

(١) «صحيح ابن حبان» (٥٥٦٧).

(٢) تفسير البيضاوي «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ٣٣٥).

قدَّمها على (لَيْتَ)؛ لكونها خبريَّة بخلاف (لَيْتَ).

وهي للاستدراك، وهو: رفع توهُّم يتولَّد من الكلام المتقدِّم؛ مثلاً إذا قلتَ: جَاءَنِي زَيْدٌ، توهَّم السَّامع أنَّ عمراً جاءك لِما بينهما من الألفة، دفعتَ هذا التوهُّم بقولك: لَكِنَّ عَمْراً لَمْ يَجِئْ.

فتقع بين كلامَين متغايِرَين نفياً وإثباتاً، لفظاً أوْ معنًى، ومخالفةُ المعنى الضروريِّ سواء كانَا متغايرين لفظاً ....

خربوتي

قوله: (بخلاف ليت)، فإنَّها لإنشاء التَّمنِّي، كما سيَجيء.

قوله: (وهو: رفع توهُّم ... إلخ)؛ أي: الاستدراك في العُرف: رفع توهُّم يتولَّد من الكلام السَّابق على (لكنَّ) رفعاً شبيهاً بالاستثناء، ومن ثَمَّ قُدِّر المستثنى المنقطِع بـ(لكنَّ)، كما ذكره الرَّضِيّ[1].

وأمَّا في اللُّغة: ففي «الصراح»: الاستدراك تدارك ما فات، فليس السِّين للطَّلب، وفي «الحواشي الهندية»: أيْ: لطلب درك السَّامع لدفع ما عسى أن يتوهَّم، فجعل السِّين للطَّلب، وعلى التَّقديرين: نُقل في العرف من معنى العامِّ إلى الخاصِّ، على ما ذكره المحقِّق السِّيالكُوتي[2].

قوله: (فتقع بين كلامَين ... إلخ)؛ أيْ: والأَوْلى فتتوسَّط.

قوله: (ومخالفة المعنى ضروريٌّ)؛ يعني: أنَّ التَّغاير المعنويّ بين الكلامين اللَّذين تتوسَّط بينهما (لكنَّ) ضروريّ لا بدَّ منه.

وأمَّا التَّغاير اللَّفظيّ: فقد يكون بينهما أيضاً، وقد لا يكون.

قال الفاضل العصام: ولا يَلزم التَّضاد الحقيقيّ، بلْ يكفي تنافِيهما بوجهٍ ما؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [النمل: ٧٣]، فإنَّ عدم الشُّكر غير مناسب للإفضال، ثمَّ قال: ينبغي أنْ يكون الكلام السَّابق بحيث يُوهِم نقيض الكلام الَّذي بعده، فإنَّ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [النمل: ٧٣]، يُوهم شكر جميع النَّاس.

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٤/ ٣٣٢).

(٢) «المجموعة النورية» (٢/ ٥٤٠). و«الصراح من الصحاح» اسم قاموس عربي فارسي.

كما مرَّ، أو لا؛ نحو: زَيْدٌ حَاضِرٌ لَكِنَّ عَمْراً غَائِبٌ.

وهي عند البصريِّين مفردةٌ، وقال الكوفيُّون: هي مركبةٌ من (لَا) و(إِنَّ) المكسورة المصدَّرة بـ (الكاف) الزَّائدة، فأصلها: (لَا كَإِنَّ)، فقُلبت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحُذفت الهمزة، ثمَّ حذفت همزة (لا) من الكتابة فصار (لَكِنَّ)، فكلمة (لَا): تفيد أنَّ ما بعدها ليس كما قبلها، بل هو مخالفٌ له نفياً وإثباتاً، وكلمة (إنّ): لتَّحقيق مضمونِ ما بعدها.

(**نَحْوُ**: **مَا فَازَ**)؛ أَيْ: ما نال المقصود (**الجَاهِلُ**) عابداً كان أو غيرَه، توهَّم منه أنَّ العالم فائزٌ أو لا، دفع بقوله: (**لَكِنَّ العَالِمَ**) بالنَّصب اسمها؛ أي: العالم العامل المخلص (**فَائِزٌ**) بالرَّفع خبرها؛ أَيْ: نائلٌ لمقصوده.

خربوتي

قوله: (كما مرَّ) من التَّمثيل بقوله: (جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْراً لَمْ يَجِئْ)؛ لأنَّ الكلامين فيه متغايران لفظاً ومعنًى.

قوله: (وقال الكوفيُّون: هي مركبةٌ ... إلخ). قال الرَّضِيّ: ولا يخفى أثر التَّكلُّف فيما قالوا، مع ما فيه من نقل الحركة إلى المتحرِّك، والأصلُ عدم التَّركيب[1].

قوله: (أَيْ: ما نال المقصود)؛ إشارةٌ إلى أنَّ الفوز هنا بمعنى: النَّجاة والظُّفْر بالخير؛ لأنَّه أحدُ معنيَيه. وثانيهما: الهلاك.

قال الجوهري: تقول منهما: فَازَ يَفُوزُ، وفَوَّزَ؛ أَيْ: مات[2].

فالمعنى الثَّاني لا يجوز إرادته ههنا، كما لا يخفى.

قوله: (أي: العالم العامل المخلِص) تنبيهٌ على أنَّ اللَّام في (العالم) للعهد الخارجيّ؛ لِمَا أنَّهم صرَّحوا بجواز كونها للعهد فيما يكون بعضُ أفراد مدخولها حاضراً في الأذهان، ومتبادراً إلى الأفهام بسببٍ من الأسباب، على ما أشار إليه الفاضل العصام في «حاشية أنوار التَّنزيل».

على أنَّه يجوز أنْ يكون العهد هنا؛ إشارةً إلى الفرد الكامل، كما صرَّح به بعض المحقِّقين، ولا شكَّ أنَّ العالم العامل المخلص فردٌ كاملٌ من أفراد العلماء.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٤/ ٣٧٢) باختصار.

(٢) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٣/ ٨٩٠).

لَيْتَ

(وَالخَامِسُ) منها: (لَيْتَ).

قدَّمها على (لَعَلَّ)؛ لكونها مستعملةً في الممكِن والمحال، بخلافه.

وهي لإنشاء التَّمنِّي، فتدخل على الممكن؛ نحو: لَيْتَ زَيْداً قَائِمٌ، وعلى المستحيل؛ نحو: [من الوافر]

أَلا لَيْتَ الشَّبابَ يَعُودُ يَوماً ... فأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

خربوتي

ويمكن أنْ يُقال: قدْ سبق ذكر ذلك العالم في قول المصنِّف: (هَلَكَ العَالِمُونَ عَدَا المُخْلِص).

قوله: (بخلافه)؛ أيْ: بخلاف (لعلَّ)، فإنَّه لا يدخل إلَّا على الممكن.

قوله: (لَيْتَ الشَّبابَ يَعُودُ يَوماً) البيت قائله أبو العتاهية إسماعيل ابن قاسم.

لفظه: فيا لَيْتَ الشَّبابَ... إلخ؛ لأنَّه من الوافر.

وقوله: (فأُخبِرَهُ) منصوب بإضمار (أنْ) بعد الفاء في جواب التَّمنِّي، و(بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ)؛ أيْ: بما فعله المشيب بتقدير العائد على أنْ تكون (ما) موصولة، أو بفعل المشيب على أنْ تكون مصدريَّة.

والشَّباب عبارة: عن كون الحيوان في زمانٍ تكون حرارته الغَرِيزيَّة مَشْبُوبَة؛ أيْ: قَويَّة مُشْتَعِلَة.

قال الجوهري: الشَّيب والمشيب واحد. وقال الأَصْمَعي[1]: الشيب بياض الشعر، والمشيب دخول الرجل في حدِّ الشيب من الرجال[2].

وقبله هذا البيت:

بَكَيتُ عَلَى الشَّبَابِ بِدَمْعِ عَينِي ... فَلَمْ يُغْنِ البُكَاءُ وَلَا النَّحِيبُ

(١) عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي (١٢٢هـ - ٢١٦هـ) راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، من تصانيفه: «الإبل»، و«المترادف». انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ١٦٢).

(٢) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (١/ ١٥٩).

وقال الفَرَّاء: يجوز: لَيْتَ زَيْداً قَائِماً، بنصب المعمولَين؛ لأنَّ لَيْتَ للتَّمنِّي، فكأنَّه قيل: أتمنى زيداً قائماً.

وقال الكِسَائِيُّ: يجوز نصب الجزء الثَّاني بتقدير (كان)، متمسِّكاً بقول الشَّاعر[1]: [من الرجز]

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

وقال الفَرَّاء: إنّ (رواجعًا) منصوبٌ بمفهومِ (لَيْتَ)، والكِسَائِيّ: إنَّه منصوبٌ بـ(كانت) المقدَّر، والجمهور: على أنَّه منصوبٌ على الحاليَّة.

(نَحْوُ: لَيْتَ العِلْمَ) النَّافع، بالنَّصب اسمها (مَرْزُوقٌ)، بالرَّفع خبرها (لِكُلِّ أَحَدٍ)؛ أيْ: لكلِّ فردٍ من أفراد الإنسان.

لَعَلَّ

(وَالسَّادِسُ) منها: (لَعَلَّ) باللَّام المشدَّدة.

خربوتي

قوله: (فكأنَّه قيل: أتمنى زيداً قائماً)؛ أيْ: أتمناه كائناً على صفة القيام، فالجزآن منصوبان على المفعوليَّة بمعنى (ليت)، كذا ذكره الجامي[2].

قوله: (منصوبٌ بمفهوم (لَيْتَ))، والمعنى: أتمنَّى أيامَ الصِّبا رواجعاً.

قوله: (والجمهور: على أنَّه منصوبٌ على الحاليَّة)؛ أيْ: على أنَّه حال من الضَّمير المُسْتَكِنِّ في خبرها المحذوف؛ أيْ: ليت أيام الصِّبا لنا كائنةً حال كونها راجعة.

وفيه: أنَّ هذا ليس بقول الجمهور، بلْ هو قول المحقِّقين، كما صرَّح به المولى الجامي[3]، وغيره، اللَّهم إلَّا أنْ يُراد جمهورُ المحقِّقين.

قوله: (العلم النَّافع)، وهو الَّذي كان مقارناً بالعمل والإخلاص.

قوله: (لَيْتَ العِلْمَ مَرْزُوقٌ لِكُلِّ أَحَدٍ) الرِّزق في اللُّغة: الحظّ.

---

(١) التخريج: البيت لرؤبة في «شرح المفصل»، وللعجاج في ملحق ديوانه، وبلا نسبة في «المغني»، و«الجنى الداني».

(٢) «المجموعة النورية» (٢/ ٥٤٠-٥٤١).

(٣) «المجموعة النورية» (٢/ ٥٤١).

. . . .

خربوتي

وفي الاصطلاح عند أكثر أصحابنا: هو سَوق الله تعالى إلى الحيوان ما ينتفع به بالفعل.

ثمَّ إنَّه قد سألني بعض المعاصِرين عن إطلاق المرزوقين على نفس الحظّ، كما فعله المصنِّف في هذا المثال، حيث أسند المرزوق إلى العِلم بناءً على أنَّ الرِّزق يتناول النِّعم الظَّاهرة والباطنة، كما ذهب إليه ابن الأثير، مع أنَّ الظَّاهر أنَّ المرزوق هو الشَّخص الَّذي وصل إليه الرِّزق لا نفسُ الحظّ.

فأجبته: بأنَّ هذا الإطلاق يمكن أنْ يكون من قَبِيل الحذف والإيصال؛ أيْ: مرزوق به، كما هو شائع ذائع في مِثلِه.

ثمَّ بعد سنة من حين السُّؤال وجدتُ في كلام بعض المحقِّقين ما محصَّلُه أنَّه:

إذا لم يعتبر في المصدر أنْ يكون متعلَّقه أمراً مخصوصاً؛ كالضَّرب، كانت الذَّات المعتبرة في الصِّفة المشتقَّة منه ما يتعلَّق به ذلك الحدث؛ كالضَّارب والمضروب، فإنَّ معناهما: ما له الضَّرب، وما عليه الضَّرب.

وإذا اعتبر فيه أنْ يكون متعلَّقه أمراً مخصوصاً:

فإنْ كان الأمر المخصوص فاعلاً كانت الذَّات المعتبرة في اسم الفاعل هو ذلك الأمر؛ كالصَّرْم الَّذي هو قطع السَّيف.

وإنْ كان مفعولاً كان المعتبر في اسم المفعول هو ذلك الأمر دون اسم الفاعل؛ كالسَّفْك الَّذي هو إهراق الدَّم، والرِّزق الَّذي هو إخراج الحظّ.

فمعنى الصَّارم: السَّيف القاطع، ومعنى المَسْفوك: الدَّم المهراق، ومعنى المرزوق: الحظُّ المُخرج. انتهى.

أقول: وأنت خبير بأن هذا يَقتضي أنْ لا يُطلَق المرزوق على الشَّخص، مع أنَّه لا شكَّ في صِحَّة إطلاقه عليه.

ووجدتُ في بعض حواشي «أنوار التنزيل» ما ملخَّصه: قال القاضي: الأقرب في رسم المفعول أنْ يُقال: هو ما يصحُّ أنْ يعبَّر عنه باسم مفعول غير مقيَّد، مَصُوغٍ من عامله.

ثمَّ قال: وباب أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً مُتعدٍّ إلى مفعولين حقيقةً، لكنَّ أوَّلهما: مفعول

وقيل فيها لغات: لَعَلَّ وعَلَّ وعَنَّ ولَعَنَّ ولَغَنَّ - بالغين المعجمة - ولأنَّ وأنَّ.

وهي لإنشاء:

التَّرَجِّي، وهو: انتظارُ شيءٍ لا وُثوقَ بحصوله، فيدخل فيه الطَّمع، وهو: ارتقاب شيءٍ محبوبٍ لا وثوق بحصوله؛ نحو: لَعَلَّكَ تُعْطِينَا.

والإشفاق، وهو: ارْتِقاب مكروهٍ لا وثوقَ بحصوله؛ نحو: لَعَلِّي أَمُوتُ السَّاعَةَ، كذا ذكره الرَّضِيّ،[1] ورضي به المصنِّف رحمه الله تعالى.

خربوتي

هذا الفعل الظَّاهر؛ إذْ زَيْد مثلاً في المثال المذكور مُعطًى، وثانيهما: مفعول مطاوع هذا الفعل؛ فإنَّ الدِّرهم فيه مثلاً معطًى أيضاً؛ أَيْ: مأخوذ. انتهى ملخصاً.

فعلى قياس ما ذكره يكون المرزوق في قولنا: رَزَقَ اللهُ زَيْداً مَالاً مثلاً هو زيداً، ويكون المال مفعولاً لفعل مُستفاد من الكلام، كما أنَّ المفعول الثَّاني لـ(أعطيت) كذلك، فاحفظْ هذا.

قوله: (وقيل فيه لغات) ففي «المغني»: وفيها عشر لغات مشهورة[2]. وذكر لها الرَّضِيّ أحد عشرة لغة، وما ذكره الشَّارح منها سبعة كلُّها مُشدَّدة الحرف الأخير.

وثامنها: لَعَاة بالمدِّ. وتاسعها: رَعَنَّ. وعاشرها: رَغَنَّ. والحادي عشر: لَعَلَّتْ.

قوله: (ولأنَّ وأنَّ) وكأنَّهم أبدلوا من العين همزة، كما أبدلوا من الهمزة عيناً في قولهم: أَشْهَدُ عَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ، ولا يفعلون ذلك إلَّا في الهمزة المفتوحة.

قوله: (وهو: انتظار شيءٍ ... إلخ)؛ أيِ: التَّرَجِّي انتظار شيء لا اعتمادَ على حصوله، ولذا لا يُقال: لعلَّ الشَّمس تَطْلع أو تغرب؛ لأنَّ الطُّلوع والغروب ليسا ممَّا لا وثوقَ بحصوله.

قوله: (والإشفاق ... إلخ)؛ أيْ: إذا فسِّر التَّرجِّي بهذا المعنى يدخل فيه الإشفاق أيضاً؛ لأنَّه انتظار شيء مكروه لا وثوقَ بحصوله.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٤/ ٣٣٢).

(٢) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٣١٧).

وقيل: التَّرجِّي مخصوصٌ بالطَّمع.

قال المحقق الحقَّاني العلَّامة التَّفْتَازَانِيّ في «شرح الكَشَّاف»: إنَّ التَّرجِّي قد يكون من المتكلِّم، وقد يكون من المُخَاطَب، وقد يكون من غيرهما كما يَشهَدُ به موارد الاستعمال. انتهى.

وقال الرَّضِيّ: إنَّ (لَعَلَّ) إذا وقعتْ في كلام علَّامِ الغيوب تكون لِرَجاء المخاطبين عند سِيبَوَيْه، ....

خربوتي

فقوله: (والإشفاق) عطف على قوله: (الطَّمع).

ومِن الإشفاق أيضاً نحو: لَعَلَّ الحَبِيبَ يَلْبَسُ النِّعَالَ وَيَقْطَعُ الوِصَالَ.

قوله: (إنَّ التَّرجِّي قد يكون من المتكلِّم) سواءٌ كان طمعاً أو إشفاقاً، وهو الأصل كالمثالَين المذكورَين آنفاً.

قوله: (وقد يكون من المُخَاطب) وهو أيضاً كثير لِتنزيله منزلةَ المتكلِّم في التَّلبُّس التَّامّ بالكلام؛ كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]؛ لاستحالة التَّرجِّي منه تعالى كما ستعرف.

قوله: (وقد يكون من غيرهما)؛ أيْ: ممَّن له نوعُ تعلُّق بالكلام؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ [هود: ١٢]، على أحد الوجهَين وهو: أنَّك بلغتَ من التَّهالك على إيمانهم مبلغاً يَرجون أنْ تترك بعض ما يُوحَى إليك.

قوله: (تكون لرجاء المخاطَبين)؛ لامتناع التَّرجِّي عليه تعالى؛ لأنَّ التَّرجِّيَ - كما سبق -: إرادة أمر حصولُه غير معلوم، وهو على علَّام الغيوب محال؛ لاستلزامه الجهلَ عليه تعالى.

وقال صاحب «الكَشَّاف»: إنَّ لعلَّ الواقعة في القرآن بمعنى الإطماع[1].

وحاصله: إيقاع المتكلِّم المخاطَبَ في الطَّمع بعلاقة اللُّزوم بين التَّرجِّي والطَّمع؛ نحو: لَعَلِّي أَقْضِي حَاجَتَكَ، كما هو دأب الملوك وسائر الكرماء في وعدهم المخاطب

(١) «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» للزمخشري (١/ ٢١٣) بالمعنى. ونص عبارته: وقد جاءت على سبيل الإطماع في مواضع من القرآن، ولكن لأنَّه إطماعٌ من كريم رحيم، إذا أَطْمَع فَعَلَ ما يُطمع فيه لا محالة، لجري إطماعه مجرى وعده المحتوم وفاؤه به. اهـ

وهو الحقُّ.

وقيل: قد تجيء للاستفهام؛ نحو: لَعَلّ زَيْداً قَائِمٌ، بمعنى: هل زيدٌ قائمٌ؟

خربوتي

بشيء محبوب عنده لا يَناله من جهتهم، عازمين على إيقاعه غيرَ جازمين بوقوعه، فمثل قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٢] مِن هذا القبيل، وإنْ كان حصول الفَلاح والرَّحمة مجزوماً مقطوعاً به بالنِّسبة إليه تعالى.

وقال المحقِّق الشَّريف في «حواشي الكَشَّاف»: إنَّ ابن الأَنْبَارِي[1] وجماعة من الأدباء ذهبوا إلى أنَّ (لعلَّ) قد يجيء بمعنى (كي) حتَّى حملوها على التَّعليل في كلِّ موضع امتنع فيه التَّرجِّي؛ سواءٌ كان من قَبِيل الإطماع؛ نحو: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، أو لا؛ نحو: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١].

وهنا أقوال أُخَر حقَّقها الفاضل السِّيَالَكُوتي في «حواشي المُطَوَّل» على وجه التَّفصيل، وإنَّما أعرضنا عنه؛ خوفاً من التَّطويل.

قوله: (وهو الحقُّ)؛ أَيْ: ما ذهب إليه سِيبَوَيْهِ مِن أنَّ (لَعَلَّ) الواقعة في القرآن لرجاء المخاطَبِين هو الحقُّ؛ لأنَّ الأصل في الكلمة أنْ لا تخرُجَ عن معناها الأصليِّ بالكُلِّيَّة.

قوله: (وقيل: قد تجيء للاستفهام) قائله الفَرَّاء ومَن وافقه من الكوفيين، ونقل البعض عن الفَرَّاء أيضاً أنَّ (لعلَّ) تجيء للشَّكِّ.

وذهب الأَخْفَش والكِسَائِيُّ إلى أنَّها تكون للتَّعليل بمعنى اللَّام، وقد سبق الإشارةُ إليه آنفاً.

وإنَّما نقله بِصيغة التَّمريض؛ لِمَا قال بعضهم مِن أنَّ كونها للتَّعليل، والاستفهام، والشَّكِّ خطأ عند البصريِّين، على ما ذكره في «شرح التَّسهيل»[2].

---

(١) لعله: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (٢٧١هـ - ٣٢٨هـ) من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة. من كتبه: «الزاهر» في اللغة، و«شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات». انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٣٣٤).

(٢) لم أجد هذه العبارة في «شرح التسهيل» لابن مالك، وكذا شرح الدماميني، على أن المحشي قد نقل هذه العبارة عن المحقق السيالكوتي في حاشيته على «الفوائد الضيائية». انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٥٤١).

(نَحْوُ: لَعَلَّ اللهَ) بالنَّصب اسمها (تَعَالَى غَافِرٌ) بالرَّفع خبرها (ذَنْبِي).

ولمَّا كان هذه السِّتَّة المذكورة متَّحدةً بالأخيرين في النَّوع ومغايرةً في الاسم، نبَّه بقوله: (وَهَذِهِ السِّتَّةُ) المذكورة (تُسَمَّى)؛ أي: السِّتَّة (الحُرُوفَ) بالنَّصب مفعول ثانٍ (المُشَبَّهَةَ) بفتح الباء (بِالفِعْلِ)، ووجهُ تشبيهها به لفظاً ومعنًى:

أمَّا لفظاً؛ فلِكونها منقسمةً إلى الثُّلاثيّ والرُّباعيّ والخماسيّ، وبنائها على الفتح مثلَه.

وأمَّا معنًى؛ فلوجودِ معاني الفعل؛ مثل: أكَّدت، وشبَّهت، واستدركت، وتمنَّيت، وترجَّيت، فافهمْ.

إِلَّا

(وَالسَّابِعُ) من هذه الحروف الثَّمانية (إِلَّا).

قدَّمها على (لَا)؛ لعدم احتياجِها إلى الشَّرط بخلاف (لا)، ولمشابهتها لِما قبلها في التَّشديد.

خربوتي

قوله: (متَّحدةً بالأخيرين في النَّوع)؛ أيْ: بكلمة (إلَّا) الواقعة في المستثنى المنقطع، و(لا) الكائنة لنفي الجنس؛ لأنَّهما أيضاً تنصبان الاسم وترفعان الخبر.

قوله: (لفظاً ومعنًى ... إلخ)، وأمَّا وجه مشابهتها به استعمالاً - كما أشار إليه سابقاً - فملازمتها الأسماء عند الاستعمال كالأفعال.

قوله: (فلوجود معاني الفعل ... إلخ) الَّذي هو الحدث في كلٍّ منها؛ لأنَّ في (إنَّ) و(أنَّ) معنى التَّأكيد، وفي (كأنَّ) معنى التَّشبيه، وفي (لكنَّ) معنى الاستدراك، وفي (ليت) معنى التَّمنِّي، وفي (لعلَّ) معنى التَّرجِّي.

قوله: (فافهم) لعلَّه إشارةٌ إلى أنَّه يرد أنَّ هذه الأحرف بمعنى الأفعال الماضية؛ لأنَّ الظَّاهر أنَّها لإنشاء التَّأكيد والتَّشبيه والتَّمنِّي والتَّرجِّي في الحال، والتَّعبير عن مَعانِيها بالأفعال الماضية؛ لأنَّها بمعنى الأفعال المقصودة به الإنشاء، والشَّائع استعمال الماضي في الإنشاء كصِيَغ العقود، كما ذكره الفاضل العصام.

الواقع (فِي الِاسْتِثْنَاءِ) صفةٌ لها (المُنْقَطِعِ) لا المتَّصل؛ لأنَّه في المتَّصل ليس بعاملٍ على الصَّحيح، بل العاملُ فيه فعلٌ، أو شبهُه، أو معناه على رأي البصريِّين.

وقال بعضُهم: العامل فيه المستثنَى منه، ....

خربوتي

قوله: (الواقع في الاستثناء المنقطع) إشارةٌ إلى أنَّ الظَّرف؛ أيْ: قوله: (في الاستثناء) مُسْتقرّ صفة (لا)، لا كما صرَّح به، وإلى أنَّ الاستثناء هنا بمعنى المُستثنى بقرينة وصفه بالمنقطع؛ لأنَّ لفظ الاستثناء:

قد يطلق على فعل المتكلِّم، ويعرَّف حينئذٍ بأنَّه: الإخراج بـ(إلَّا) وإحدى أخواتها لِمَا كان داخلاً أو منزَّلاً منزلة الدَّاخل.

وقد يُطلق على المستثنى:

فإنْ كان متَّصلاً يُعرَّف بأنَّه: المُخْرَجُ عن متعدِّدٍ لفظاً أو تقديراً بـ(إلَّا) وأخواتها.

وإنْ كان مُنقطعاً يعرَّف بأنَّه: الَّذي لم يُخْرَج عن متعدِّد، كما سيذكره الشَّارح.

وقد يُطلق على نفس الصِّيغة.

قوله: (لأنَّه في المتَّصل ليس بعاملٍ على الصَّحيح)؛ أيْ: وإنَّما قيَّد الاستثناء بالمنقطع؛ لأنَّ (إلَّا) ليس بعامل في المستثنى المتَّصل، وإنَّما قيَّد بقوله: (على الصَّحيح)؛ لأنَّ منهم مَنْ ذهب إلى أنَّه عامل في المستثنى مطلقاً، واختاره ابن مالك، وزعم أنَّه مذهب سِيبَوَيْهِ.

قوله: (وقال بعضهم: العامل فيه ... إلخ)؛ أيْ: في المستثنى المتَّصل.

والقائل ابن الحاجب، حيث قال في «شرح المفصَّل»: العامل فيه المستثنى منه بواسطة (إلَّا)، قال: لأنَّه ربَّما لا يكون هناك فِعل ولا معناه فيعمل؛ نحو: القَوْمُ إلَّا زَيْداً إِخْوَتُكَ[1].

---

(١) نقل المحشي هذه العبارة عن الرضي، انظر: «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٨١).
أما عبارة ابن الحاجب في «الإيضاح في شرح المفصل» فنصها: ومنهم من يقول: إنَّ الاسم المتعدد والمفرد الذي يتناول المستثنى هو الذي يقتضي صحة الإخراج منه، فهو في المعنى العامل بواسطة (إلَّا)، وهذا يشمل المواضع كلها وجد الفعل أو لم يوجد، فالتمسك به أولى. اهـ «الإيضاح في شرح المفصل» (١/ ٣٦٣).

وفيه نظر كما لا يخفى.

وهو الَّذي لم يُخْرَج عن متعدِّدٍ، والعامل فيه (إلَّا) عند الحجازيِّين؛ لكونها بمعنى (لَكِنَّ)، واتفق المتأخِّرون فيه، فيقدَّر خبرها في الأغلب.

(نَحْوُ: المَعْصِيَةُ) بالرَّفع مبتدأ، وهي الخَصلة الَّتي تكون مخالفةً لرضاء الله تعالى، (مُبْعِدَةٌ) خبر المبتدأ (عَنِ الجَنَّةِ)؛ ....

خربوتي

قوله: (وفيه نظر)؛ لأنَّ المستثنى المتَّصل شيء يتعلَّق بالفعل أو معناه تعلُّقاً معنويًّا؛ إذْ له نسبة إلى ما نُسب إليه أحدهما، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابَه المفعول، فالعامل فيه إمَّا الفعل المتقدِّم، أو شبهه، أو معناه بتوسُّط (إلَّا) كما ذهب إليه البصريُّون، فجَعْلُ المستثنى منه عاملاً فيه ممَّا لا يخفى بُعْدُه.

وأمَّا نحو: القَوْمُ إلَّا زَيْداً إخْوَتُكَ، فيمكن أنْ يُقال فيه: إنَّ في (إخْوَتُكَ) معنى الفعل، وهو الانتساب بالأُخوَّة، فجاز أنْ يعمل العاملُ الضَّعيف فيما تقدَّم عليه؛ لتَقَوِّيه بـ(إلَّا).

قوله: (وهو الَّذي)؛ أيِ: المستثنى المنقطع؛ لِمَا عرفتَ مِن أنَّ الاستثناء هنا بمعنى المستثنى.

قوله: (لكونها بمعنى (لَكِنَّ))؛ أيْ: لكون (إلَّا) الواقعة في المستثنى المنقطع بمعنى (لَكِنَّ) في إفادةِ الاستدراك، ودَفْعِ ما يتوهَّم من الكلام السابق عليه، فيَعمل عمله.

قوله: (فيقدَّر خبرها في الأغلب)؛ نحو: جَاءَنِي القَوْمُ إلَّا حِمَاراً؛ أيْ: لَكِنَّ حِمَاراً لَمْ يَجِئْ، وقد يظهر كما في مثال المتن.

قوله: (وهي الخصلة الَّتي ... إلخ)؛ أيِ: المعصية. والخصلة بمعنى: الطَّبيعة.

أقول: تفسير المعصية بهذا المعنى ممَّا لا يظهر له وجه وجيه؛ لأنَّ المعصية بمعنى: العصيان، كما في «الصِّحَاح» وغيره، وهو هنا المخالفةُ لأوامر الله تعالى.

وأمَّا كونها بمعنى: الطَّبيعة المخالفة لرضائه تعالى، فممَّا لم نَسمعه عن أحد، ولعلَّه إشارةٌ إلى نُكْتَة جليلة هي: أنَّ مطلق العِصيان ليس بمبعِّد عن الجنَّة؛ لكثرة مغفرته تعالى، بلِ المبعِّد عنها العصيان الَّذي أصرَّ فاعله عليه حتَّى جُعِل طبيعةً له، ومِن الله التَّوفيق.

يعني: مقرِّبةٌ إلى النَّار، بلْ مُدخِلة فيها، (إلَّا الطَّاعَةَ) بالنَّصب؛ يعني: الخصلةَ الَّتي تكون مطابقةً لرضائه تعالى، (مُقَرِّبَةٌ) بالرَّفع خبرها (مِنْهَا)؛ أيْ: إلى الجنَّة؛ يعني: مُبعِدةٌ عن النَّار مقرِّبةٌ إلى الجنَّة، بلْ مُدخِلةٌ فيها.

لَا

(وَالثَّامِنُ) من هذه الحروف الثَّمانية (لَا) الكائنة (لِنَفْيِ) صفة (الجِنْسِ).

فإنَّك إذا قلتَ: لَا غُلَامَ رَجُلٍ قَائِمٌ، فالمراد منه نفيُ القيام من جِنس غلام رجل، لا نفيُ جِنس الغلام.

خربوتي

قوله: (يعني: مقرِّبةٌ إلى النَّار، بلْ ... إلخ) كأنَّه أشار إلى أنَّ التَّبعيد كناية بمرتبتين؛ لأنَّه كناية عن التَّقريب إلى النَّار، وهو عن الإدخال فيها.

والإسناد من قبيل الإسناد على السَّبب؛ أيِ: المعصية سببٌ ظاهريٌّ للإدخال فيها، وإلَّا فالمُدْخِل هو الله تعالى، فلا يخفى أنَّ حَمْل التَّبعيد على الحقيقة أَوْلى.

قوله: (يعني: الخصلة الَّتي ... إلخ) تفسير للطَّاعة، ففيه أيضاً ما فيه؛ إذْ قد صرَّح أبو البقاء: بأنَّ الطَّاعة هي الموافقة للأمر أعمّ من العبادة؛ لأنَّ العبادة غَلَب استعمالها في تعظيم الله تعالى غايةَ التَّعظيم، والطَّاعة تُستعمل لموافقة أمر الله وأمرِ غيره.

والطَّاعة فعل المأمورات وترك المنهيَّات ولو كراهةً، فقضاء الدَّين والإنفاق على الزَّوجة والمحارم ونحو ذلك، طاعةُ الله تعالى وليس بعبادة، وتَجوز الطَّاعة لغير الله تعالى في غير المعصية، ولا تَجوز العبادة لغير الله تعالى. انتهى ملخصاً[1].

فالطَّاعة هنا بمعنى الموافقة لأوامر الله تعالى بقرينة التَّقريب من الجنَّة، فتفسير الشَّارح لها بما ذكر مُختل قطعاً، ولا مجالَ للجواب ههنا بمثل ما ذكرناه آنفاً كما لا يخفى، اللَّهم إلَّا أنْ يكونَ هذا للمشاكلة بتفسير المعصية.

قوله: (لِنَفْيِ الجِنْسِ) اعلم أنَّ الشَّارح قدَّر هنا مضافاً هو قوله: (صفة)، وبيَّن وجهه بقوله: (فإنَّك إذا قلتَ: ... إلخ) مشيراً إلى أنَّه ممَّا لا بدَّ من تقديره؛ إذِ النَّفي لا يتعلَّق بالجنس، بلْ بصفتِه، وقد تَبع الشَّارح في ذلك المولى الجامي - قُدِّس سِرُّه -، لكنْ فيه

---

(١) «الكليات» (٥٨٣).

وإنَّما تَعمل لمشابهتها بـ (إنَّ) المكسورة في التَّأكيد، وملازمة الأسماء.

وشرطُ عملها: أنْ يليَ اسمها (لَا)، وأنْ يكون نكرةً، وأنْ يكون مضافاً إلى

خربوتي

بحث قويّ أشار إليه الفاضل العصام، وهو أنَّه لا حاجةَ إلى هذا التَّقدير؛ لأنَّ كلمة (لا) كما تكون لنفي صفة الجنس تكون لنفي الجِنس؛ كما في قولك: لَا رَجُلَ، بتقدير: رجلٌ موجودٌ، فإنَّها فيه لنفي نَفْس الرَّجل، لا لنفي صفته؛ إذِ الوجود وإنْ كان صفة، لكنْ إذا نُفي عن الشَّيء يُقال: نُفي الشَّيء، ولا يُقال: نُفي صفته؛ إذْ نفي الشَّيء ليس إلَّا نفي وجوده، ففي الصِّفة صار بمعنى نفي غير الوجود، فلو حُمل قولهم: (لا لنفي الجنس) على معنى نفيِ صفة الجنس - كما فعله الشَّارح - لم تتمَّ التَّسمية فيما هو لنفي الوجود، ولو حُمل على نفي الجنس لم تتمَّ فيما هو لنفي صفة الجنس، فلا بدَّ من التَّسمية بملاحظة حال بعض الأفراد، فحينئذٍ لا حاجةَ إلى تقدير المضاف؛ إذْ يصحُّ حَمْل العبارة على ظاهرها.

نعم، لو فَسَّر قولهم هذا بنفي الحُكْم عن الجنس، كما اختاره المصنِّف في «الامتحان»، وتبعه الشَّارح المدقِّق لـ«الإظهار» لَشَمل كلا هذَين القسمين؛ أيْ: نفي الوجود ونفي الصِّفة، وإن كانت الإضافة على هذا لأدنى مُلابسةٍ، وهي مِن قَبِيل المجاز، كما تقرَّر في محلِّه.

بقي أنَّ الشَّارح جعل قول المصنِّف في المرفوعات: (والسَّابع: خبر لا لنفي الجنس) في تقدير: (نفي حكم الجنس)، وهو مبنيّ على أنَّه لم يفهم مقصود المصنِّف في «الامتحان»، وظنَّ أنَّ مُراده من قوله: (أيْ: لنفي الحكم عن الجنس) تقدير المضاف الَّذي هو حكم، مع أنَّه من بعض الظَّنِّ، على ما عرفتَ ما هو المراد[1].

قوله: (لمشابهتها بـ(إنَّ) المكسورة في التَّأكيد)، وإنْ تفاوتا في أنَّها لتحقيق النَّفي، وأنَّ التَّحقيق الإثبات.

قوله: (أنْ يلي اسمها بـ(لا)) اسمها: فاعل (يلي)، والضَّمير راجع إلى (لا)،

---

(١) ويجاب من طرف الشارح: بأن كلامه مبني على الاكتفاء؛ أي: لنفي صفة الجنس وحكمه؛ لأن المنفي بها الصفة والوجود، إلا أن نفي الصفة أكثر، ولذا اختار هنا تقدير الصفة، وفي المرفوعات تقدير الحكم، فأشار في الموضعين إلى صحة التقديرين، فما قاله المحشي من عدم الفهم نشاز منه، تدبر. اهـ من تعليقات بعض الأفاضل على هامش النسخة.

النَّكرة أو مشبَّهاً به.

فإنِ انتفى الشَّرط الأخير، فهو مبنيٌّ على ما يُنصَب به؛ نحو: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ.

وإنِ انتفى الآخَران وجب الرَّفع والتَّكرير؛ نحو: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ

خربوتي

فلا يخفى ما في العبارة من الرَّكاكة، والأَوْلى: أنْ يَلِيَها اسمها؛ أيْ: يقع بعدها بلا فاصِلة.

قوله: (أو مشبهاً به)؛ أيْ: بالمضاف في تعلُّقه بالشَّيء الَّذي هو من تمام معناه، وهو هنا قسمان:

الأوَّل: أنْ يتَّصل به شيءٌ معمول له؛ كما في قولهم: لَا خَيْرَ في زَيْدٍ.

والثَّاني: أنْ يتَّصل به شيء عُطِف عليه، بشرط أنْ يكون مع المعطوف اسماً لشيء واحد؛ كـ: ثلاثة وثلاثين عدداً وعَلَماً.

وأمَّا في باب النِّداء فثلاثةُ أقسام:

ثالثها: أنْ يتَّصل به شيء نعتٌ له، بشرط أنْ يكون ذلك الشَّيء جملةً؛ نحو: يَا حَلِيماً لَا يَعْجَلُ، أو ظرفاً؛ نحو[1]: [من الوافر]

أَلَا يَـا نَـخْـلَـةً مِـنْ ذَاتِ عِـرْقٍ   [بَـرُودَ الـظِّـلِّ شَـاعَـكُـمُ الـسَّـلَامُ]

ولم يعتبروا هذا القسم من شبه المضاف في باب (لا).

والفرقُ بين البابَين مذكور في المُطوَّلات، فاحفظه فإنَّه من النَّفائس.

قوله: (فإنِ انتفى الشَّرط الأخير ... إلخ) الَّذي هو كونه مضافاً أو مشبَّهاً به، بأنْ يَلِيَه نكرة غير مضافة ولا مشبَّهة به، فإنَّه وإنْ أطلق انتفاء الشَّرط الأخير بحيث يشمل كون اسمها مفرداً معرفةً ومفصولاً عنها، لكنَّ قوله: (فهو مبنيٌّ على ما يُنصب به)؛ أيْ: على ما كان ينصب به ذلك المفرد قبل دخول (لا) عليه، على أنَّ المراد ما ذكرناه؛ لأنَّ الحكم على تقدير كونه مفرداً معرفةً أو مفصولاً عنها ليس بذلك.

قوله: (وإنِ انتفى الآخران وجب ... إلخ)؛ أيْ: وإنِ انتفى أحد الشَّرطين الأوَّلَين

(١) البيت للأحوص في «ديوانه» (٢٣٩)، «خزانة الأدب» (٢/ ١٩٢)، «شرح شواهد المغني» للسيوطي (٢٦٣).

وَلَا امْرَأَةٌ، ونحو: لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرٌو. فتأمَّل.

(نَحْوُ: لَا فَاعِلَ) بالنَّصب اسمها (شَرٌّ فَائِزٌ) بالرَّفع خبرها.

والحجازيُّون يحذفون الخبر غالباً، وبنو تميم لا يُثبِتونه أصلاً.

النَّوْعُ الثَّالِثُ: حَرْفَانِ يَرْفَعَانِ الاِسْمَ وَيَنْصِبَانِ الخَبَرَ

(النَّوْعُ الثَّالِثُ) من هذه الأنواع الخمسة من السَّماعيَّة (حَرْفَانِ).

ولكونهما مُتماثِلَين بالعمل لما قبلهما، قدَّمهما على ما بعدهما، أو لكونهما عامِلَين في الاسمين كما قبلهما بخلاف ما بعدهما.

خربوتي

بأنْ يكون اسمها معرفة بانتفاء شرط النَّكارة، أو مفصولاً بينه وبين (لا) بانتفاء شرط الاتِّصال، وجب الرَّفع في ذلك الاسم على الابتداء، ووجب تكريره، لكنْ مطلقاً لا بِعَينه.

ووجهُ كلّ واحد من هذه الأحكام مذكور في المُطوَّلات على وجه الإحكام.

قوله: (فتأمَّل) لعلَّ وجهه: أنَّه يَرِد على ما ذكر من وجوب الرَّفع والتَّكرير عند انتفاء غير الشَّرط الأخير نحو: قضيَّة وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا، فإنَّ اسم (لَا) فيه معرفة؛ لأنَّ (أَبَا حَسَنٍ) كنية علي رضي الله عنه، مع أنَّه لا رفعَ فيه ولا تكرير.

والجواب: أنَّه متأوَّل بالنَّكرة:

إمَّا بتقدير المثل؛ أيْ: ولا مثلَ أبي حسن لها، فإنَّ (مثلاً) لِتوغُّله في الإبهام لا يتعرَّف بالإضافة إلى المعرفة.

أو بتأويل (أَبَا حَسَنٍ) بِفَيصل بين الحقِّ والباطل؛ لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصِّفة، كما ذكره المولى الجامي قُدِّس سِرُّه السَّامي[1].

قوله: (وبنو تميم لا يثبتونه أصلاً)؛ أيْ: لا يُظهرون خبر (لا) في اللَّفظ أبداً؛ لأنَّ الحذف عندهم واجب، ويحملون ما يُرى خبراً في مثل: لَا رَجُلَ قَائِمٌ على الصِّفة دون الخبر.

قوله: (ولكونهما متماثلين ... إلخ)؛ لأنَّهما أيضاً ترفعان وتنصبان، إلَّا أنَّ مرفوعهما مقدَّم على منصوبهما.

(١) «المجموعة النورية» (٢/ ٥١-٥٢).

(يَرْفَعَانِ) لفظاً، أو تقديراً، أو محلًّا (الِاسْمَ)؛ أيْ: اسمَهما (وَيَنْصِبَانِ) أيضاً (الخَبَرَ)؛ أيْ: خبرهما.

وهذا العمل إنَّما هو عند الحجازيِّين، وأمَّا عند بني تميم فالمعمولان يُرفعان بما كان عاملاً فيهما قبل دخولهما عليهما، وأمَّا القرآن فعلى اللُّغة الحجازيَّة كقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، فلِذلك العلماءُ اعتبروا اللُّغة الحجازيَّة، وتَبِعهم المصنِّف رحمه الله.

(وَهُمَا)؛ أيِ: الحرفان لفظ (مَا وَلَا) حكم بعد ملاحظة العطف (المُشَبَّهَتَانِ) بفتح الباء، صفةٌ احترازيَّةٌ.

خربوتي

قوله: (أَي: اسمهما) فاللَّام في الاسم عِوضٌ عن المضاف إليه، وكذا في الخبر؛ لِمَا ذكر في «المغني» من أنَّه: أجاز الكوفيُّون وبعض البصريِّين وكثير من المتأخرين نيابَة (أل) عن الضَّمير المضاف إليه، وخرَّجُوا على ذلك: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]، والمانعون يقدِّرون: هي المأوى له[1].

قوله: (فعلى اللُّغة الحجازيَّة)؛ أَيْ: فواردٌ على لغتهم.

قوله: (حكم بعد ملاحظة العطف)؛ أَيْ: هذا - أعني: كونَ (ما) خبراً عن قوله: (هما)، والحكم به عليه - إنَّما هو بعد ملاحظة عطف (لا) عليه، أو (حَكَم) على صيغة الماضي المعلوم؛ أيْ: حَكَم المصنِّف بعد ملاحظة العطف، أو على صيغة المجهول.

والمقصود على كلّ من التَّقادير: دَفْع ما يتراءى من ظاهر العبارة من أنَّ: (هما) مبتدأ، و(ما) خبره، و(لا) عطف عليه، مع أنَّه ليس بصحيح؛ لأنَّ الحكم بـ(ما) على ضمير التَّثنية الرَّاجع على حرفين بَيِّنُ الفَساد.

وحاصل الدَّفع: أنَّ هذا إنَّما يَرِد لو لم يُلاحظ عطف (لا) على (ما) قبل الرَّبط، والحكم به على (هما)، وليس كذلك؛ إذِ العطفُ ملاحظٌ قبل الحكم؛ فيكون الخبر مجموع (ما) و(لا)، ولا شكَّ في صحَّته.

قوله: (صفةٌ احترازيَّةٌ)؛ أَيْ: عن اللَّتين ليستا بمشابهتين بـ(ليس)؛ مثل: (لا) الَّتي لنفي الجنس، و(ما) الاستفهاميَّة وغيرهما.

(١) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٦٥) باختصار من المحشي.

قوله: (بِـ (لَيْسَ)) متعلِّقٌ للمشبَّهتان في كونهما للنَّفي، لكن مشابهة (مَا) أكثر؛ لأنَّها لنفي الحال كـ (لَيْسَ)، بخلاف (لَا) فإنَّها للنَّفي المطلق، أو لنفي الاستقبال، قاله في «النَّتائج»[١].

ودخولهما على المبتدأ والخبر.

وقيل: إنَّ مشابهة (مَا) بـ(لَيْسَ) دون (لَا) في دخول الباء على خبره، وفي دخول (مَا) على المعرفة والنَّكرة.

خربوتي

قوله: (في كونهما للنَّفي) متعلِّق بـ(المشبَّهتان)، وبيان لوجه الشَّبه بينهما وبين (ليس).

قوله: (لأنَّها لنفي الحال كـ(لَيْسَ)) هذا عند ابن الحاجب حيث جعلهما لنفي الحال، وقال الرَّضِيّ: والحقُّ أنَّهما للنَّفي المطلق.

قوله: (ودخولهما على المبتدأ)؛ أيْ: وفي دخولهما ... إلخ عطف على قوله: (في كونهما للنَّفي).

قوله: (إنَّ مشابهة (مَا) بـ (لَيْسَ) دون ... إلخ) خبر (إنَّ)، قوله: (في دخول الباء) حال من (مشابهة).

وسَوَّغ الحال من اسم (إنَّ) اسْتِتَارُ ضميره في الظَّرف المُستقرّ الواقع خبراً عنها.

ومقصوده: أنَّ مشابهة (ما) بـ(ليس) أقوى من مشابهة (لا) بها؛ لدخول الباء على خبر (ما) كما تدخل على خبر (ليس)، ولِدخول (ما) على المعرفة والنَّكرة كما أنَّ (ليس) كذلك، بخلاف (لا)؛ لأنَّ الباء لا تدخل على خبرها، وأنَّها لا تدخل إلَّا على النَّكرة.

والفصلُ بين هذا الكلام وبين ما نقله من «النتائج»، مع أنَّ سوق الكلام يقتضي أنْ يقول: لكن لمشابهة (ما) أكثر؛ لأنَّه لنفي الحال ... إلخ، وأنَّها تدخل على المعرفة والنَّكرة، وأنَّ الباء تدخل على خبره.

ونقله بصيغة التَّمريض؛ إشارةً إلى ضعفه، كما صرَّح به الفاضل العصام حيث قال: ويردُّه ما قالوا: إنَّ دخول الباء في الخبر مختصٌّ بلغة مَنْ أعمل (ما)، واعتبر مشابهتها بـ(ليس) ... إلخ.

---

(١) «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (٧٤).

فإنْ قلتَ: إنَّما تعملان لمشابهتهما بـ(لَيْسَ) فيما ذكر، فـ(لَيْسَ) أصلٌ، وهما فرعان فلا تَعملان عملَه؛ لئلَّا يلزمَ مزيَّة الفرع على الأصل، أو مساواتُه له؟

قلتُ: هما إنَّما تعملان عمله؛ لأنَّه لو كان (لَا) المشبَّهة بـ(لَيْسَ) تنصب الاسم وترفع الخبر لالْتَبَس بـ(لَا) لنفي الجنس، وإنَّما لم يكن بالعكس؛ لأنَّ (لَا) الَّتي لنفي الجنس إنَّما تعمل لمشابهتها بـ(إنَّ) المكسورة في التَّأكيد وملازمةِ الأسماء، فَجُعل مساوياً لها في العمل؛ لعدم عملها الفرعيّ، وأيضاً لمَّا شَابَه بواسطتها للفعل عمل عملَه الفرعيّ مثلَها، فثبت المطلوبُ.

خربوتي

لكنْ فيه نظر؛ إذْ قد صرَّح ابن مالك في كتبه وغيرُه بأنَّه لا فرقَ في دخول الباء في خبر (ما) بين أنْ تكون حجازيَّة أو تميميَّة.

قوله: (فلا تعملان عمله ... إلخ)؛ أيْ: فلا تعملان عملَه الأصليّ، بلِ اللَّائق أنْ تعملا عملَه الفرعيّ؛ لأنَّهما لو عَمِلا عملَه الأصليّ:

فإمَّا أنْ تعمَلا مع ذلك عمله الفرعيّ أيضاً في بعض الأحيان بالأصالة؛ إذْ لا يُتصوَّر أنْ يكون له عملان أيضاً أحدهما: أصليّ، والآخر: فرعيّ، كما لا يخفى، فيَلزم مزيَّةُ الفرع على أصله.

أو لا تعمَلا عملَه الفرعيّ فيلزم مساواته له، وكِلاهما باطلان.

أو ذكر لزوم مزيَّة الفرع على الأصل لمجرَّد الإشارة إلى بطلانه أيضاً، وإنْ كان اللَّازم على هذا التَّقدير مُساواةَ الفرع للأصل؛ بناءً على أنَّ المتبادر من عملهما بعمله الأصلي أنْ تعمَلا به فقط لا مع العمل بِعمله الفرعيّ، فتدبَّر.

قوله: (لأنَّه لو كان (لَا) المشبَّهة ... إلخ)؛ أيْ: لو عملت (لا) المشبَّهة بـ(ليس) بالعمل الفرعيّ لـ(ليس)، بأنْ تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لالْتَبَس ... إلخ.

وأمَّا كلمة (ما) فقد حُملت على (لا)، وقد حقَّقنا هذا الكلام فيما سبق؛ لحاجة مسَّت إليه هناك، فتذكَّر.

قوله: (لعدم عملها الفرعيّ)؛ أيْ: لِعدم العمل الفرعيّ لـ(إنَّ) المكسورة، حتَّى تعمل (لا) الَّتي لنفي الجنس بهذا العمل.

قوله: (وأيضاً لمَّا شَابَه ... إلخ) علَّة أخرى لعدم كون الأمر بالعكس؛ يعني: لمَّا

وشَرْط عملهما:

أنْ لا يُفْصل بينهما وبين اسمهما بـ (إنْ) زائدةً عند البصريِّين، وتسمَّى: عازلةً، ونافيةً مؤكِّدةً عند الكوفيِّين.

وأنْ لا يُفْصَلَ بينهما وبين اسمهما بغيرها.

وأنْ لا يتوسَّط بين اسمهما وبين خبرهما (إلَّا)، أو معناها.

خربوتي

شَابَه (لا) الَّتي لنفي الجنس بواسطة (إنَّ) المكسورة بالفعل، عمل عملَه الفرعيّ مثل (إنَّ) المكسورة، فلا يجوز أن يعمل بالعمل الأصليّ له، فثبت المطلوب الَّذي هو كونهما رافعَين للاسم وناصِبَين للخبر.

قوله: (زائدة) منصوبة على أنَّها حال من (إنْ)، أو مرفوعة خبر مبتدأ محذوف؛ أيْ: هي زائدة، ولا مَسَاغَ لجعلها صفة[1] لـ(إنْ)، فافهمْ.

قوله: (وتسمَّى عازلةً)؛ أيْ: تسمَّى (إنْ) الفاصلة الزَّائدة عند البصريِّين: عازلة؛ لِمَا أنَّها تعزلهما عن العمل في اسمهما وخبرهما.

قوله: (ونافيةً مؤكِّدةً) منصوب أو مرفوع عطف على (زائدة)؛ يعني: أنَّ (إنْ) هذه زائدة لتأكيد معنى النَّفي عند الكوفيِّين، وإلَّا فيكون نفياً للنَّفي، وهو إثباتٌ.

قوله: (بغيرها)؛ أيْ: بغير (إنْ)، مثل: خبرهما، وغيرها.

قوله: (وأنْ لا يتوسَّط ... إلخ) عدل عن قولهم: وأنْ لا ينتقض النَّفي بـ(إلَّا)؛ لِمَا يَرِد عليه من أنَّه: لو انتقض نفي البدل لا يَبطل عملهما؛ نحو: مَا زَيْدٌ شَيْئاً إلَّا شَيء، مع أنَّ قولهم هذا يشمل بِظاهره هذه الصُّورة أيضاً، ولِذلك احتاجوا إلى تفسير النَّفي بنفي الخبر، مع أنَّه لا قرينةَ إلى ذلك التَّخصيصِ في كلامهم.

قوله: (أو معناها)؛ أيْ: معنى (إلَّا).

فيه نظر؛ لأنَّهم صرَّحوا بأنَّ النَّفي لو انتقض بـ(غير) الَّتي بمعنى (إلَّا) لا يبطل عملهما، بلْ يَعملان فيه بنحو: مَا زَيْدٌ غَيْرُ قائم بمعنى إلَّا قَائِماً، وَلَا رَجُل غير حاضر، ذكره الفاضل العصام في «شرح الكافية».

---

(١) قوله: (ولا مساغ لجعلها صفة ... إلخ) وذلك لأن (إنْ) علم لنفسه، فلا يجوز توصيفه بالنكرة، ولذلك وجه الأمر بالفهم. اهـ هامش.

وأنْ لا يتقدَّم الخبر على الاسم. وهذه الشُّروط الأربعة أعمّ منهما.

ومع هذه الشُّروط الأربعة يشترط في (لَا): كون اسمها نكرةً.

ولا يتقدَّم معمولهما عليهما لِضعفهما.

(**نَحْوُ: مَا اللهُ**) بالرَّفع اسمها (**تَعَالَى مُتَمَكِّناً**) بالنَّصب خبرها (**بِمَكَانٍ**)؛ أيْ: في مكانٍ من الأمكنة؛ أيْ: ليس الله تعالى متمكِّناً بمكانٍ في السَّماء والأرض وفيما بينهما؛ لأنَّه تعالى لو كان متمكِّناً بمكانٍ لاحتاج إليه، تعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيراً.

خربوتي

إلَّا أنْ يُقالَ: لعلَّ ما ذكره الشَّارح مبنيٌّ على ما صرَّح به ذلك الفاضل أيضاً من: أنَّ (لمَّا) الَّتي بمعنى (إلَّا) مثلها في إبطال العمل.

قوله: (وأنْ لا يتقدَّم الخبر على الاسم) تكرار مع ما سبق من قوله: (وأن لا يفصل بينهما وبين اسمهما بغيرها)، كما عرفتَ، فالصَّواب إسقاطُه.

قوله: (أعمّ منهما)؛ يعني: أنَّ هذه الشُّروط معتبرة في عمل كلٍّ واحد منهما، غير مختصَّة بأحدهما، كما تُوهِّم من عدم ذكر النُّحاة هذه الشُّروط في عمل (لا)، كما في الرَّضِيِّ؛ إذِ الحقّ أنْ يُراعى في عملها الشُّروط المعتبرة في عمل (ما)، بلْ هي في (لا) أوْلى منها في (ما)؛ لكونها أضعفَ على ما ذكره الأندلسي، ولا يَخفى ما في عبارة الشَّارح من المسامحة.

قوله: (أَيْ: في مكانٍ من الأمكنة) إشارةٌ إلى أنَّ الباء بمعنى (في)، وإن كان نكرة وقعتْ في سِياق النَّفي، فتفيد العموم.

واعلم أنَّه قد يتوهَّم مِن ورود جمع (المكان) على (أمكنة) أنَّ الميم فيه أصليّة، وأنَّه (فَعَال) من (مَكَن)، وليس (مَفْعَلاً) من (كان يَكون)، ولذا يقال: تَمَكَّن إذا ثبت في المكان، وليس بِشيء؛ إذْ قد ذكر شارحُو «الشَّافية»: أنَّ (مكان) مَفعَل من (الكَوْن)، والميم زيادةٌ لازمة، ولذا قالُوا في جمعها: أمكنة وأماكِن، وقالوا أيضاً: تمكَّن واستمكَّن على تَوهُّم أصالة الميم بِبقائه في جميع تصاريفه.

قوله: (لأنَّه تعالى لو كان متمكِّناً ... إلخ)؛ يعني: أنَّه تعالى لو كان متمكِّناً بمكان، لاحتاج إلى ذلك المكان في القِيام ضرورةً، مع أنَّ الاحتياج إلى شيء ممَّا يَستحيل على الذَّات الواجبِ الوجود.

(وَلَا شَيْءٌ) بالرَّفع اسم لَا (مُشَابِهاً) بالنَّصب خبرها (لِلهِ تَعَالَى)؛ يعني: ليس شيءٌ مماثلاً ونظيراً لله تعالى؛ لأنَّه لو كان له تعالى نظيرٌ وشبيهٌ لعَجَزَ - تعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيراً -، أوْ لخرج العالم عن النِّظام، كما قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فتأمَّل.

خربوتي

وفيه بحث؛ لأنَّ احتياج الحال في المكان إليه احتياج في التَّمكُّن لا احتياجٌ في الوجود، والمنافي للوجوب هو الثَّاني لا الأوَّل، ولِذا استدلَّ في الكلام على هذا المطلب بأنَّه: لو كان الواجب تعالى حالًا في المكان، يلزم أنْ يكون جسماً أو جسمانيًّا؛ لِمَا أنَّه من خواص الأجسام والجسمانيَّات، مع أنَّه محال باطِل قطعاً.

والجواب: أنَّ مطلق الاحتياج مُنافٍ للوجود الذَّاتيِّ بالإجماع القطعيِّ من العقلاء، على أنَّ واجب الوجود منزَّه عن جميع سمات النَّقص.

ثمَّ إنَّه قد ظهر بما ذكر أنَّ في المثال ردًّا على طائفة من المشبِّهة الَّذين زعموا أنَّه تعالى في جهة الفوق، ومماسٌّ للصفحة العُليا من العرش، كما لا يخفى.

قوله: (يعني: ليس شيءٌ مماثلاً ونظيراً ... إلخ) أشار بهذا التَّفسير إلى أنَّ المشابهة هنا أعمّ من المشارك في الذَّات والحقيقة، ومن المشارك في الصِّفات؛ لأنَّ المماثل - في عرفهم -: ما يتَّحد مع الشَّيء في النَّوع، والنَّظير: ما يُشارك الشَّيء في الصِّفات.

وفيه أنَّ المتبادر من المشابهة هو المشاركة في الصِّفات، كما أشار إليه المحقِّق الدَّوَّاني في «شرح العقائد العضدية».

ثمَّ إنَّ ظاهر التَّفسير يُشعر بأنَّ المصنِّف أراد بالشَّيء هنا الممكن، لا ما هو أعمُّ منه ومن الواجب؛ لأنَّ المتبادر من كلامه نفيُ مشابهة شيء موجود، لا نفيُ وجود المشابهة، وأنتَ خبير بأنَّ ظاهر استدلال الشَّارح بما ذكره إنَّما ينطبق على نفي وجود المشابه مطلقاً، إلَّا أن يقال: يمكن صرف كلام المصنِّف عن ظاهره، وكذا تفسير الشَّارح، فيَنطبق الدَّليل على المدَّعى بأنْ يرجع النَّفي في كلا المحلَّين إلى وجود المشابه، وإنْ كان ظاهراً في الرُّجوع إلى المشابهة.

قوله: (كما قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾) اعلم أنَّهم صرَّحوا: بأنَّ في هذه الآية الكريمة إشارةً إلى برهان التَّمانع، وتقريره:

أنَّه لو أَمْكَن إِلَهَان، ويتَّصفان لا مَحَالَة بشرائط الأُلُوهيَّة من كمال العِلْم والقُدْرة

. . . .

خربوتي

والإرادة وغيرها، لأمْكَن بينهما تمانع، بأنْ يُريد أحدهما حركةَ زيد - مثلاً - في هذا الزَّمان وفي هذا المكان، والآخر سكونَه فيه؛ لِكون كلٍّ منهما قادراً على الكمال على كلِّ ممكن في كلِّ وقت، لكنَّ التَّالي باطل والمقدم باطل، فثبَت نقيضُه.

وذلك لأنَّ التَّمانع محالٌ مُستلزم للمحال؛ إذْ لو فُرِض وقوعه:

فإمَّا أنْ يحصُلَ مُراد أحدهما دون الآخر، فيلزم عجز الآخر عن تنفيذ القدرة في الممكن، فلا يكون إلهاً قادراً على الكمال، وقد فُرض أنَّه إلهٌ قادرٌ على الكمال، وهو اجتِماع النَّقيضين.

أو يحصل مُراد كلّ منهما، فيلزم وقوع اجتماع الضِّدَّيْن، فيخرج العالم عن النِّظام المُشاهَد.

أو لا يحصُل مُراد شيء منهما، فيلزم عجزهما، وهو خلاف المفروض أيضاً، وأيضاً يَلزم خُلُوّ الجِسم عن الحركة والسُّكون.

فلهذا ظهر أنَّ ما قرَّره الشَّارح بقوله: (لأنَّه لو كان له تعالى نظيرٌ وشبيهٌ. . . إلخ) إجمالُ تفصيله ما ذكرنا، وأنَّ قوله: (لعجز) إشارةٌ إلى الشِّقِّ الأوَّل والثَّالث؛ أيْ: لأجل أحدهما، أو كلّ واحد منهما، وقوله: (ولخروج العالم عن . . . إلخ) إشارةٌ إلى الشِّقِّ الثَّاني.

لكنْ بَقِي هنا أبحاث:

الأوَّل: أنَّ ما قرَّره من الاستدلال إنَّما هو على تقدير كون الفَسَاد المذكور في الآية بمعنى الخروجِ عن النِّظام المشاهَد من بقاء الأنواع وترتيب الآثار، كما هو الظَّاهر.

وأمَّا على تقدير كونه بمعنى عدم التكوُّن في الأصل كما قالوا، فقد قرَّره العلَّامة التَّفْتَازَانِيّ في «شرح المقاصد»: بأنَّه لو تعدَّد الإله لم تتكوَّن السَّماء والأرض؛ لأنَّ تكوُّنَهما إمَّا بمجموع القدرتين، أو بكلٍّ منهما، أو بأحدهما. والكلُّ باطل: أمَّا الأوَّل؛ فلأنَّ من شأن الإله كمالُ القدرة، وأمَّا الآخَران؛ فلأنَّ توارد العلَّتين المستقلَّتين على معلول واحد شخصيّ باطلٌ عند الكلِّ، وكذا الرُّجحان من غير مرجِّح[1].

---

(١) «شرح المقاصد» لسعد الدين التفتازاني (٤/ ٣٧) بزيادة من «الخيالي على شرح العقائد»، انظر: «المجموعة السنية على شرح العقائد النسفية» (٢٢٥).

. . . .

خربوتي

والثَّاني: أنَّ المفهوم ممَّا ذكره أنَّ في هذا المثال إشارةً إلى الردِّ على المشركين؛ كعَبَدَةِ الأصنام، والمَجُوس، وبعضِ النَّصارى الَّذين اتَّخَذُوا له شريكاً تعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيراً، والأَوْلى أنْ يكون إشارةً إلى الردِّ على المُجَسِّمَة الَّذين زعموا بكونه تعالى جِسماً كبعض الأجسام، كما أشرنا إليه[1] آنفاً، فحينئذٍ يتناسب المثالان أشدَّ التَّناسب، كما لا يخفى.

والثَّالث: أنَّه إنَّما قرَّر الدَّليل أوَّلاً، ثمَّ أورد الآية المذكورة على طريق التَّأييد؛ إشارةً إلى ما ذكره بعض الأفاضل من أنَّ هذا الدليل عقليٌّ لا نقليٌّ؛ ضرورةَ أنَّ الاستدلال بالآية على نفي تعدُّد الآلِهَة ليس لأجل كونها كلام الله تعالى، بلْ هو استدلال بطريق القياس الاسْتثنائيِّ.

والرَّابع: أنَّ ظاهر كلامه هنا يخالف ما ذكره بعض المحقِّقين: أنَّ التَّوحيد إمَّا بحصر وجوب الوجود، أو بحصرِ الخالِقيَّة، أو بحصر المعبوديَّة، والآية المذكورة دليلٌ للثَّاني؛ لأنَّه استدلَّ به على مطلق التَّوحيد النَّافي للشِّركة في الذَّات والحقيقة والوجوب والخالقيَّة والمعبوديَّة إلى غير ذلك.

أقول: ولعلَّ منشأه أنَّ ذلك الإله صريحٌ في وجوب الوجود، والقِدم الذَّاتيِّ مع خواص الأُلُوهيَّة الَّتي من جملتها الخالقيَّة والمعبوديَّة وكمال القدرة، فهي بظاهرها دليل على نفيِ مُطلَق التَّعدُّد، وأمَّا تخصيصهم ذلك بالتَّوحيد الثَّاني؛ فلِمَا أنَّهم أرادوا بالإله في الآية معنى الخالق المؤثِّر، بقرينة ترتيبِ الفساد، ولعلَّ لهذا كلِّه أمرَ بالتَّأمُّل.

وإنَّما صرفنا عِنانَ الأقلام إلى نوع تفصيل من الكلام؛ ليتَّضح حقيقة المرام، وإلَّا فقَصَب السَّبق في مِضمار تحقيق المقام ما لا يُنال إلَّا بأفراس عِلم الكلام.

---

(١) قوله: (كما أشرنا إليه)؛ أي: بقوله: (وفيه أن المتبادر من المشابهة هو المشاركة في الصفات)؛ لأنه إذا أريد من المشابهة ذلك المعنى يكون المثال ردًّا لتلك الطائفة قطعاً، فافهم. اهـ منه.

النَّوْعُ الرَّابِعُ: حُرُوفٌ تَنْصِبُ الفِعْلَ المُضَارِعَ

(**النَّوْعُ الرَّابِعُ**) من الأنواع الخمسة: (**حُرُوفٌ**)، الأَوْلى أنْ يقول: أربعة أحرفٍ؛ لأنّه موضعُ القلَّة، إلَّا أنَّه لمَّا عبَّر عن الحروف الجارَّة والحروف المشبَّهة بصيغة الكَثْرة، لم يستحسِن تغيير الأُسلوب، أوْ لاعتبار إضمار (أنْ)؛ لأنّها تُضْمر في سِتَّة مواضع، كما سيجيء.

قدَّمه على الخامس؛ لقلَّته بخلاف الخامس، ولِمناسبته لما قبله في عمل النَّصب بخلافِه.

(**تَنْصِبُ**)؛ أيِ: الحروف، صفةٌ للحروف (**الفِعْلَ المُضَارِعَ**) الَّذي لم يتَّصل بآخره ضمير جمع المؤنَّث؛ يعني: تُبدِل الضَّمَّة في خمسة مواضع، وتُسْقِط النُّون في سبعة مواضع.

(**وَهِيَ**)؛ أيِ: الحروف النَّاصبة له (**أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ**) بالاستقراء، وهي: أنْ، لَنْ، كَيْ، إذَنْ.

أَنْ

(**الأَوَّلُ**) منها: (**أَنْ**) بفتح الهمزة.

خربوتي

قوله: (بخلاف الخامس)؛ أيِ: النَّوع الخامس؛ أعني: الكلمات الَّتي تجزم المضارع؛ لأنَّها كثيرة.

قوله: (الّذي لم يتَّصل بآخره ضمير جمع المؤنث)؛ يعني: النُّون؛ لأنَّ المضارع الَّذي اتَّصلت به تلك النُّون مبنيّ.

قوله: (في خمسة مواضع)؛ أيْ: من المضارع:

الأوَّل منها: الواحد الغائب، والثَّاني: الواحدة الغائبة، والثَّالث: المخاطب، والرَّابع: صيغة المتكلِّم وحده، والخامس: صيغة المتكلِّم مع الغير.

قوله: (في سبعة مواضع) وهنّ التَّثاني الأربعة، والجمعان المذكَّران، والواحدة المخاطبة.

وإنَّما عملت لِمناسبتها بـ(أنَّ) في المادَّة لا سيَّما عند التَّخفيف، وفي كون الجملة معها في تأويل المصدر، بأنْ يؤخذ من مَدخُولها مصدرُه، ويُضاف إلى الفاعل أو المفعول؛ نحو: أُحِبُّ أنْ تَجْدَّ دَرْسَكَ؛ أَيْ: أُحِبُّ جَدَّكَ أو جَدَّ دَرْسِكَ.

قدَّمها على غيرها؛ لكونها أصلاً في هذا النَّوع، وأخواتها محمولةٌ عليها؛ لمناسبتها لها في الاستقبال.

وهي للمصدريَّة ....

خربوتي

قوله: (لمناسبتها بـ(أنَّ))؛ يعني: المشدَّدة المفتوحة.

قوله: (لا سيما عند التَّخفيف)؛ أَيْ: خصوصاً عند تخفيف المشدَّدة المفتوحة، فإنَّه حينئذٍ يكون بينهما مناسبة تامَّة.

قوله: (بأنْ يؤخذ من مَدخُولها) بيان لطريق جعل الجملة مع (أنْ) المصدريَّة النَّاصبة في تأويل المفرد؛ أَيْ: بأنْ يؤخذ من المضارع الَّذي دخلت عليه (أنْ) مصدر مضاف إلى فاعل ذلك المضارع أو مفعوله، فلا يَخفى ما في العبارة من المسامحة، فاعرف.

قوله: (أُحِبُّ جَدَّكَ أو جَدّ دَرْسِكَ) ففي الأوَّل: أُضيف مصدر (تجد) إلى ما يرادف فاعله؛ أعني: كاف الخطاب. وفي الثَّاني: أُضيف ذلك المصدر إلى مفعول (تجد) وهو الدَّرس.

قوله: (لمناسبتها لها في الاستقبال) علَّة للحمل؛ يعني: إنَّما حُمِلَت أخواتها- أعني: (لن) و(كي) و(إذن)- عليها؛ لمناسبتها لها في الدَّلالة على الاستقبال.

قوله: (وهي للمصدريَّة)؛ أَيْ: كلمة (أنْ) الَّتي عُدَّت من نواصب المضارع ليست إلَّا المصدريَّة، لا غيرها من الزَّائدة، أو المفسِّرة، أو المخفَّفة.

اعلم أنَّ (أنْ):

الَّتي ليست بعد العِلْم ولا ما يؤدِّي معناه، ولا ما يؤدِّي معنى القول، ولا بعد النَّفي، فهي مصدريَّة لا غير.

والَّتي بعد الظَّنِّ:

فإنْ كان بعدها غير (لا) من حروف العِوض- وهي: السِّين، وسوف، وقد، ولم،

لا الزَّائدة؛ لأنّها لا تعمل ....

خربوتي

ولا، وما-، فمخفَّفة مأخوذة من المشدَّدة لا غير، وكذا إنْ كانت بعدها (لا) داخلةً على غير الفعل؛ نحو: ظننت أنْ مالٌ عندك.

وإنْ كانت بعدها (لا) داخلةً على الفعل، احتملت المخفَّفة والمصدريَّة.

والّتي بعد العِلْم وما يؤدِّي معناه:

إنْ لم يكن فيها معنى القول، فمخفَّفة لا غير.

وإنْ كان فيها معنى القول: فإنْ وَلِيَها فعل غير متصرِّف فمفسِّرة أو مخفَّفة، وإنْ وليها فعل متصرِّف من غير حرف عِوض: احتملت أنْ تكون مفسِّرة وأنْ تكون مصدريَّة، ولا تحتمل المخفَّفة؛ لعدم العِوض، وإنْ وليها فعل متصرِّف بغير (لا) من حروف العِوض فمخفَّفة أو مفسِّرة، وكذا إنْ لم يلها الفعل، بلْ وليها جملة اسميَّة، كذا قال الشيخ الرَّضِيّ[1]، وستعرف مواقع (أنْ) الزَّائدة.

قوله: (لا الزَّائدة؛ لأنّها لا تعمل)؛ يعني: أنَّ (أنْ) الَّتي عُدَّت من النَّواصب ليست (أنْ) الزَّائدة؛ لأنَّها غير عاملة.

اعلم أنَّ لـ(أنْ) الزَّائدة أربعةَ مواضع:

أحدها: - وهو الأكثر- أنْ تقع بعد (لـمَّا) التَّوقيتيَّة؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣٣].

والثَّاني: أنْ تقع بين (لَوْ) وفعل القسم، مذكوراً؛ كقوله[2]: [من الطويل]

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ ... لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

أو متروكاً؛ كقوله[3]: [من الوافر]

أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا ... وَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلَا العَتِيقِ

والثَّالث: - وهو نادر - أنْ تقع بين الكاف ومجرورها؛ كقوله[4]: [من الطويل]

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٤/ ٣٥-٣٦).

(٢) البيت للمسيب بن علس في: «شرح شواهد المغني» (٤٠)، و«خزانة الأدب» (٤/ ١٤٥).

(٣) البيت بلا نسبة في: «شرح شواهد المغني» (٤١)، و«خزانة الأدب» (٤/ ١٤٥).

(٤) قال السيوطي: هذا لباعث بن صريم اليشكري فيما ذكر النحاس وتبعه المصنف في «شواهده»، وقيل لأرقم بن علباء اليشكري يذكر امرأته ويمدحها، كذا في «المنقد» لأبي عبد الله المفجع. اهـ «شرح شواهد المغني» (٤١). =

خلافاً لِلأَخْفَش؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٤]؛ أيْ: لا يعذّبهم، ولا المفسّرة؛ كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ﴿٣٨﴾ أَنِ ٱقْذِفِيهِ﴾ [طه: ٣٨ - ٣٩]، ....

خربوتي

وَيَوْماً تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

وذلك على رِواية جرّ الظّبية.

والرّابع: بعد (إذا)؛ كقوله[1]: [من الطويل]

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مُعَاطِي يَدٍ مِنْ جَمَّةِ المَاءِ غَارِفُ

كذا في «المغني»[2].

قوله: (خلافاً لِلأَخْفَش ... إلخ) فإنّه زعم أنّها تُزاد في غير هذه المواضع الأربعة، وأنّها عاملة تنصب المضارع، كما تجرُّ (مِنْ) و(الباء) الزّائدتان الاسم.

أقول: وبهذا يظهر أنَّ في التّمثيل للزّائدة بقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٤] مناقشة؛ لأنَّ (أنْ) فيه ليست بزائدة عند الجمهور، بلْ مصدريّة.

نعم، إنّها زائدة عند الأخْفَش.

قوله: (ولا المفسّرة ... إلخ) عطف على قوله: (لا الزّائدة).

والكوفيّون أنكروا (أنْ) المفسّرة البتّة، ولها عند مُثبتيها شروطٌ:

أحدها: أنْ تُسْبَق بجملة، فلذلك غلط مَنْ جعل منها قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

والثّاني: أنْ تتأخّر عنها جملة، فلا يجوزُ: ذكرت عسجداً أنْ ذهباً، بلْ يجب الإتيان بـ(أيْ)، أو تركُ حرف التّفسير.

= قال البغدادي: وقال ابن بري في «حاشية الصحاح»: هو لباغت بن صريم، ويقال: لعلباء بن أرقم اليشكري، قاله في امرأته، وهو الصحيح. اهـ «خزانة الأدب» (١٠/ ٤١٤).

(١) البيت لأوس بن حجر في «شرح شواهد المغني» (٤٢).
على أن رواية الشطر الثاني في «المغني» هي:
مُعَاطِي يَدٍ فِي لُجَّةِ المَاءِ غَامِرُ
قال السيوطي: هكذا أنشد المصنف هذا البيت، وفيه تحريف في موضعين. ثم أثبت الرواية التي أوردها المحشي. اهـ «شرح شواهد المغني» (٤٢).

(٢) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٤٢).

ولا المخفَّفة؛ كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠].

وهي تكون مقدَّرة بعد (حَتَّى)؛ نحو: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، وبعد (لَامِ كَيْ)؛ نحو: سِرْتُ لأَدْخُلَهَا، وبعد (لَامِ الجُحُودِ)؛ نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾

خربوتي

والثَّالث: أنْ يكون في الجملة السَّابقة معنى القول.

فتمثيل الشَّارح بقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ۝٣٨ أَنِ ٱقْذِفِيهِ﴾ [طه: ٣٨ ـ ٣٩]، مبنيّ على أنَّ في الوحي معنى القول، وفيه: أنَّ الظَّاهر كون الوحي هنا إلهاماً؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل: ٦٨]، وليس في الإلهام معنى القول قطعاً.

والرَّابع: أنْ لا يكون في الجملة السَّابقة أحرف القول؛ إلَّا أنْ يكون القول مؤوَّلاً بغيره، على ما ذكره في «مغني اللَّبيب»[(١)].

قوله: (ولا المخفَّفة)؛ أيْ: من المفتوحة المُثقَّلة، عطف على القريب أو البعيد.

وهذه المخفَّفة إنَّما تقع بعد فِعل اليقين، أو ما نُزل منزلتَه، كما سبق الإشارة إليه.

فمجموع ما أشار إليه من معاني (أنْ) هنا أربعةٌ، وهي المشهورة، وقد ذكروا لها معانيَ أربعة أُخَر ننقلها لك؛ لتكون بأطراف الكلام حَفيًّا، ولا يكون عليك شيء من الأمر خفيًّا:

فأحدها: الشَّرطيَّة كـ(إنْ) المكسورة، وإليه ذهب الكوفيَّة، ورُجِّح بأمور ذكرها في «المغني»[(٢)].

والثَّاني: النَّفي كـ(إنْ) المكسورة. قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣].

الثَّالث: معنى (إذ)، وهذا ممَّا قاله بعضهم في: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ق: ٢].

والرَّابع: أنْ يكون بمعنى (لئلَّا)، قيل به في: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء: ١٧٦].

قوله: (وبعد (لَامِ الجُحُودِ)) وهي اللَّام الجارَّة الزَّائدة في خبر (كان) المنفيّ.

---

(١) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٤٠) بتصرف من المحشي.
وترك المحشي شرطاً خامساً وهو: أن لا يدخل عليها جار، فلو قلت: كتبت إليه بأنِ افعل، كانت مصدرية. اهـ

(٢) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٤٤).

[الأنفال: ٣٣]، وبعد (الفَاءِ)؛ نحو: زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ، وبعد (الوَاوِ)؛ نحو: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ، وبعد (أَوْ)؛ نحو: لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي.

وتُقدَّر في هذه المواضع عند وجود شَرْطها، فمَن أراد أنْ يطَّلع، فليرجع إلى المُطوَّلات.

خربوتي

وإنَّما كانت مقدَّرة بعد هذه الثَّلاثة؛ لِمَا ذكره المولى الجامي من أنَّ: هذه الثَّلاثة جوار، فيمتنع دخولها على الفعل إلَّا بجعله مصدراً بتقدير (أنْ) المصدريَّة[1].

قوله: (وبعد (الوَاوِ)) إنَّما كانت مقدَّرة بعده وبعد الفاء؛ لأنَّهما عاطفتان واقعتان بعد الإنشاء، وقد امتنع عطف الخبر على الإنشاء، فجُعِل مدخولهما مفرداً؛ ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الإنشاء، فيكون المعنى في زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ: ليكن زيارةٌ منك فإكرامٌ منِّي إيَّاك، وفي لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ: لا يكن منكَ أكل السَّمك وشربُ اللَّبن معه.

قوله: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ) اعلمْ أنَّ هذا المثال يحتمل وجوهاً ثلاثة:

الأوَّل: وهو الَّذي كلامُنا فيه: أنْ تنصبَ (تشرب) بـ(أنْ) المقدَّرة بعد (الواو)، فيكون في تأويل المفرد، فيقطع العطف بينه وبين المفرَد المفهوم مِن الإنشاء الَّذي قبلَه، كما عرفتَ.

ويكون النَّهي على هذا عن الجمع بينهما؛ أَيْ: بين الأكل وشرب اللَّبن؛ يعني: لا يكنْ منك جمعٌ بين الأكل وشرب اللَّبن.

والثَّاني: أنْ تجزمه بعطفه على اللَّفظ، ويحتمل النَّهي على هذا أنْ يكون من كلِّ واحد منهما؛ أَيْ: لا تأكل السَّمك ولا تشرب اللَّبن، وأنْ يكون عن الجمع بينهما؛ كما صرَّح به الدَّمَامِينِيّ.

والثَّالث: أنْ ترفعه، فيكون في المشهور نهياً عن الأوَّل وإباحةَ الثَّاني، والمعنى: لا تأكل السَّمك ولك شُرب اللَّبن، وتوجيهه: أنَّه مستأنف، فلم يتوجَّه إليه حرف النَّهي.

هذا، فإنَّه ممَّا يَنفع لدى الامتحان، ومَنْ حَفِظه يُكْرم ولا يُهان.

قوله: (وتُقدَّر في هذه المواضع ... إلخ)؛ يعني: إنَّما تقدَّر (أنْ) النَّاصبة في هذه

(١) «المجموعة النورية» (٢/ ٤٤١).

(نَحْوُ: أُحِبُّ) أنا (أَنْ أُطِيعَ اللهَ)، بالنَّصب مفعوله (تَعَالَى)؛ أيْ: أحبُّ إطاعةَ الله تعالى، أو إطاعَتي لله تعالى.

لَنْ

(وَالثَّانِي) منها: (لَنْ).

قدَّمها على (كَيْ)؛ لكونها مشابهةً بـ (أَنْ) في العمل بالاتِّفاق، بخلاف (كَيْ).

وأصلها (لَا) النَّافية كـ (لَمْ)، أُبْدل من الألف في أحدهما النُّون، وفي الآخَر المِيم، وهذا عند الفَرَّاء، وأمَّا عند الخَلِيل: فأصلها (لَا أَنْ)، فقُصر كـ (أَيْشٍ)

خربوتي

المواضع السِّتَّة عند وجود شرط كلِّ واحدٍ في هذه المواضع، ولعلَّ هذا بطريق التَّغليب، وإلَّا فلا شرط لبعضها، فهي إنَّما:

تُقدَّر بعد (حتَّى) بشرطين: أنْ يكون المضارع الَّذي بعده مستقبلاً بالنَّظر إلى ما قبلها، وأنْ يكون (حتَّى) بمعنى (كَيْ)، أو (إلى).

وتُقدَّر بعد (الفاء) بشرطين أيضاً: أحدهما: سببيَّة ما قبلها لِما بعدها، والثَّاني: أنْ يكون ما قبلها أحد الأشياء السِّتَّة، وهي: الأمر، والنَّهي، والاستفهام، والنَّفي، والتَّمنِّي، والعرض.

وتُقدَّر بعد (الواو) بشرطَين أيضاً: أحدهما: الجمعيَّة، بأنْ يكونَ ما قبلها مصاحباً لما بعدها، والثَّاني: أنْ يكون قبلها مثل الَّذي قبل (الفاء) من أحد الأشياء.

وتُقدَّر بعد (أو) بشرط كونه بمعنى (إلى أنْ)، أو (إلَّا أنْ).

قوله: (أحبُّ إطاعةَ الله تعالى . . . إلخ) الأوَّل: على تقدير إضافة المصدر المأخوذ من (أطيع) إلى مفعوله، والثَّاني: على تقدير إضافتِه إلى فاعله.

فلو أخَّر ما قدَّم، وقدَّم ما أخَّر؛ لكان أنسب وأظهر، إلَّا أنَّه راعى في التَّقديم اسم الله العزيز الأكبر.

قوله: (بخلاف (كَيْ)) وذلك لأنَّ في مشابهتها بـ(أنْ) في العمل اختلافاً بينهم، حيث ذهب الأَخْفَش إلى أنَّها جارَّة دائماً.

في: أيِّ شَيءٍ، وعند سِيبَوَيْه أنَّه حرفٌ برأسه، وهو الظَّاهر.

وهي لِنفي المستقبل المؤكَّد عند أهل الحقِّ، وقال المُعْتَزِلَة: إنَّها للنَّفي المؤبَّد، وردَّه أهل الحقِّ بقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف: ٨٠]؛ لأنَّها لو كانت للنَّفي المؤبَّد لتَنَاقَضَ أوَّل الآية في آخرها؛ لأنَّ (حَتَّى) لانتهاء الغاية، وهي منافيةٌ للتَّأبيد لا للتَّأكيد.

(نَحْوُ: لَنْ يَغْفِرَ اللهُ تَعَالَى) في الآخرة (لِلْكَافِرِينَ) من حيث إنَّهم كافرون.

كَيْ

(وَالثَّالِثُ) من الحروف النَّاصبة: (كَيْ).

قدَّمها على (إِذَنْ)؛ لقلَّة بحثها بالقياس إليها، ولأنَّ عمل (إِذَنْ) مشروطٌ بخلاف (كَيْ).

خربوتي

قوله: (وهو الظَّاهر)؛ أيْ: كونه حرفاً برأسه هو الظَّاهر؛ إذْ لا وجهَ لردِّه إلى أصل.

قال الفاضل العصام: ولو ردَّ، فالظَّاهر ما خطر بالبال أنَّ أصله (لا) ألحقت به النُّون الخفيفة للتَّأكيد، فصار (لَنْ).

قوله: (المؤكَّد) صفة للنَّفي؛ أيْ: للنَّفي المؤكَّد في الاستقبال.

قوله: (في الآخرة) قيَّد به؛ ليُظهر كون (لَنْ) في المثال للنَّفي المؤكَّد في الاستقبال؛ لأنَّ المغفرة في الآخرة مستقبلة قطعاً.

قوله: (من حيث إنَّهم كافرون)؛ أيْ: ما داموا على صفة الكفر، وأمَّا بعد إسلامهم فيُغْفَر لهم؛ لِمَا ورد: «أَنَّ الإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ»[1].

قوله: (لقلَّة بحثها بالقياس ... إلخ) فيه: أنَّ هذا الوَجْه لا يُوجب تقديمها على (إِذَنْ) في هذه الرِّسالة؛ لأنَّ المصنِّف لم يتعرَّض لبحثٍ واحدٍ منهما أصلاً، إلَّا أنْ يُقرَّر التَّعليل: بأنَّ قِلَّة بحث (كَيْ) لمَّا دعاهم إلى تقديمها على (إِذَنْ) في المُطوَّلات، لم يستحسن المصنِّف تغيير أسلوب كتبهم في هذه الرِّسالة أيضاً.

قوله: (مشروط [بشروط]) فيه: أنَّ عمل (إِذَنْ) مشروط بأمرين لا غير، إلَّا أنْ يُحمَل الجمع على ما فوق الواحد، على أنَّ قوله: (بشروط) لم يقع في بعض النُّسَخ.

---

(١) «مسلم» (١٢١).

وهي لسببيَّة ما قبلها لِما بعدها بحسَب الخارج، أو لسببيَّة ما بعدها لِما قبلها بحسَب الذِّهْن، أو لسببيَّة كلٍّ منهما للآخَر باعتبارَين؛ نحو: أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الجَنَّةَ، ويكون مثالاً للثَّلاثة بالاعتبار.

وقد تدخل على الفعل الَّذي دخل عليه اللَّام؛ نحو: أَتيتُكَ كَيْ لِتُعَلِّمَني، فاللَّام بدل، وقيل: تأكيدٌ.

خربوتي

قوله: (لسببيَّة ما قبلها لِما بعدها . . . إلخ) بحيث يمكن أن يؤدِّي حصول مضمون ما قبلها إلى حصول مضمون ما بعدها، فمدلولها على هذا سببيَّة ذي الغاية، وهي لازم التَّعليل الذِّهنيّ؛ أعني: كونَ ما بعدها علَّة غائيَّة لِما قبلها، كذا ذكره المحقِّق السِّيَالَكُوتي(١).

وبهذا يظهر معنى قوله: (أو لسببيَّة ما بعدها لِما قبلها بحسَب الذِّهْن)، فالتَّرديد باعتبار الاعتبار، كما لا يخفى على أُولي الأبصار.

قوله: (باعتبارَين) بأنْ تعتبر سببيَّة أحدهما بحسَب الخارج، وسببيَّة الآخر بحسَب الذِّهْن.

قوله: (ويكون مثالاً للثَّلاثة بالاعتبار)، فإنِ اعتبرت السَّببيَّة بينهما بحسَب الخارج فقط، يكون مثالاً للأوَّل؛ لأنَّ الإسلام سببٌ لدخول الجنَّة في الخارج بدون العكس، وإنِ اعتبرتها بحسب الذِّهْن فقط يكون مثالاً للثَّاني؛ لأنَّ الدُّخول مسبَّب للإسلام في الذِّهْن؛ أيْ: عِلَّة غائيَّة له، وإنِ اعتبرتها أعمّ منهما يكون مثالاً للثَّالث، وهو ظاهر.

قوله: (وقد تدخل على الفعل الَّذي . . . إلخ) اعلم أنَّ في (كَيْ) ثلاثةَ مذاهب قد ذكرها الشَّارح فيما سبق، لكنْ نحن نُفيدها هنا بزيادة توضيح وبيان؛ تيسيراً لبعض الأذهان:

الأوَّل: أنَّه حرف مشترك، تارةً تكون حرف جرٍّ بمعنى اللَّام، وتارةً تكون حرفاً موصولاً تنصب المضارع، وهو الَّذي ذهب إليه البصريُّون، فعلامةُ كونها للمصدريَّة تقدُّم اللَّام عليها؛ نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، إذْ لا يجوز حينئذٍ كونها جارَّة؛ لأنَّ حرف الجرِّ لا يُبَاشر مثلَه، وعلامة كونها جارَّة تعليليَّة ظُهُور (أنْ) المفتوحة بعدها؛ نحو:

(١) «المجموعة النورية» (٢/ ٤٤٤).

وقد تأخَّرت عن اللَّام، كما في قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، فحينئذٍ (كَيْ) بدلٌ من اللَّام، وقيل أيضاً: تأكيدٌ، تأمَّل.

(نَحْوُ: أُحِبُّ) أنا (طُولَ العُمُرِ) في الدنيا (كَيْ أُحَصِّلَ)، بالنَّصب من التَّحصِيل، (العِلْمَ) مفعول لـ (أحصِّل)، لا لطول الأمل ولا لِلمعصية.

إِذَنْ

(وَالرَّابِعُ) منها: (إِذَنْ) بكسر الهمزة وفتح الذَّال المعجمة وسكون النُّون.

خربوتي

جِئْتُكَ كَيْ أَنْ تُكْرِمَنِي، أو اللَّام؛ كما ما مثَّل له الشَّارح؛ لأنَّ لام الجرِّ لا تفصل بين الفعل وناصبه، وإنْ لم تظهر اللَّام قبلها ولا (أنْ) بعدها؛ نحو: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ﴾ [الحشر: ٧]، أو ظهرتا معاً؛ كقوله:

أَرَدْتَ لِـكَـيْـمَـا أَنْ تَـطِـيـرَ بِـقِـرْبَـتِـي

جاز الأمران؛ أيْ: كونُها مصدريَّة وجارَّة أيضاً، كما ذكره أبو البقاء[1].

والثَّاني: أنَّه ناصب دائماً، وهو قول الكوفيِّين.

والثَّالث: أنَّه حرف جرٍّ دائماً، وأنَّ النَّصب بعدها بـ(أنْ) ظاهرة أو مضمرة، وهو قول الأَخْفَش.

قوله: (وقيل أيضاً: تأكيدٌ . . . إلخ) قاله الأَخْفَش ومن تبعه فافهم؛ لَمَّا زعموا أنَّ (كَيْ) جارَّة دائماً وأنَّ النَّصب بعدها بـ(أنْ) ظاهرة أو مضمرة، قالوا بكونها في الآية تأكيدٌ للَّام.

فكونها تأكيداً مبنيٌّ على المذهب الغير المشهور الَّذي بنى المصنِّف كلامه على خلافه، ولذلك مرَّضه.

مع أنَّهم قد صرَّحوا بمردوديَّة كونها في الآية تأكيداً: بأنَّ الفصيحَ المقيسَ لا يُخَرَّج على الشَّاذِّ، كما في «المغني»[2]، ولعلَّ لهذا أَمَر بالتَّأمُّل.

قوله: (لا لطول الأمل . . . إلخ)؛ يعني: أُحِبُّ طُول العمر لتحصيل العلم، لا لطول العمل والمعصية في الدُّنيا؛ لأنَّ حبَّ العمر لهما خطأ.

---

(١) «الكليات» (٧٥٢) باختصار.

(٢) انظر: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/٢٠٦).

قيل: أصلها (إذْ أنْ)، فحذفت الهمزة وفتح الذَّال المعجمة تخفيفاً، وقيل: أصله (إذْ) الظَّرفيَّة، فَنُوِّنَ عوضاً عن المضاف إليه.

وهي للشَّرْط والجَزَاء؛ أعني: جزاءٌ لفعله، كما أنّه جوابٌ لقوله.

وتعمل إذا لم يكن ما بعدها معمولاً لِما قبلها، ....

خربوتي

قوله: (أعني: جزاءٌ لفعله، كما أنَّه ... إلخ) تفسير لمعنى كون (إذن) للشَّرط والجزاء، والضميران في (فعله) و(قوله) راجعان إلى (إذن)، والإضافة لأدنى ملابسة في كلٍّ منهما، باعتبار وقوع ذلك الفعل أو القول في كلام يَصحبه.

ويحتمل أنْ يرجعَا إلى المتكلِّم مطلقاً؛ أيْ: سواءٌ كان متكلِّماً بالكلام الَّذي فيه كلمة (إذن) أو لا، فحينئذٍ تكون الإضافة في (قوله) على حقيقتها؛ لأنَّه في قولنا: إنْ جِئْتَني إذَنْ أُكْرِمَكَ جواب لقول المتكلِّم بالكلام الَّذي فيه (إذن).

وفي مثال المتن جواب لقول متكلِّم آخَر، لكنْ لا يمكن حملُها على الحقيقة على هذا التَّقدير في (فعله)، وإلَّا لا يشمل أمثال المثال الَّذي ذُكِر آنفاً؛ لأنَّ المجيئيَّة ليست فعلاً للمتكلِّم، بلْ للمخاطب، وإنْ شَمِل مثال المتن؛ لكون الإطاعة فعلَ المتكلِّم، وإنْ كان متكلماً آخَر، فلا بدَّ من جعلها فيه للملابسة بمعنى الفعل الَّذي ذكره المتكلِّم؛ سواءٌ كان ذلك الفعلُ فعلاً له أو لا.

وخُلاصة كلامِه على التَّقديرين: أنَّ كلمة (إذن) باعتبارِ مدخولها جزاءٌ للفعل الَّذي يتضمَّنه الشَّرط المذكور؛ كما في نحو: إنْ جِئْتَني إذَنْ أُكْرِمَكَ، أو المقدَّر؛ كما في مثال المتن، وجواب لقول مقدَّم صَدَر عن ذلك المتكلِّم؛ كما في المثال الَّذي ذُكِر آنفاً، أو عن متكلِّم آخَر؛ كما في مثالِ المتن المذكور أيضاً.

ثمَّ إنَّ كون معناها الجواب والجزاء في كلِّ موضع كما زعمه بعضهم، أو في الأكثر كما قال به الفَارِسِيّ؛ بناءً على أنَّها قد تتمحَّضُ للجواب، بدليل أنَّه يُقال: أحبُّك، فتقول: إذَنْ أَظُنَّكَ صَادِقاً؛ إذ لا مجازاةَ هنا ضرورة[1].

قوله: (إذا لم يكن ما بعدها معمولاً لما قبلها)؛ أيْ حقيقةً أو حكماً، بأنْ يحصلَ له بالنَّظر إلى ما قبلها إعراب، وإنْ لم يكن ما قبلها عاملاً فيه، وذلك في ثلاثة مواضع بالاستقراء:

(١) من قوله: (قد تتمحض) إلى قوله: (ضرورة) من كلام الفارسي.

وكان مدخولُه فعلاً مُسْتَقْبلاً؛ مثل قولك لِمن قال: أسلمتُ: إِذَنْ تَدْخُلَ الجَنَّةَ.

وإذا وقعتْ بعد الواو والفاء يَجوز في فعله النَّصب والرَّفع.

وقال الخَلِيل: تُقدَّر (أَنْ) بعدها، ....

خربوتي

الأوَّل: أنْ يكون ما بعدها خبراً لِمَا قبلها؛ نحو: أَنَا إِذَنْ أُحْسِنُ إِلَيْكَ.

والثَّاني: أنْ يكون جزاءً للشَّرط الَّذي قبلها؛ نحو: إنْ جِئْتَني إِذَنْ أُكْرِمَكَ.

والثَّالث: أنْ يكون جواب القسَم الَّذي قبلها؛ نحو: وَاللهِ إِذَنْ أُكْرِمَكَ، فإنَّه في الصُّورة الأخيرة وإنْ لم يكن ما قبلها عاملاً ففي حكم العامل؛ إذْ يحصل له بالنَّظر إليه إعراب الرَّفع، كذا ذكره المحقِّق السِّيَالْكُوتي(١).

قوله: (وكان مدخولُه فعلاً مُسْتَقْبَلاً) عطف على قوله: (لم يكن)، وإشارة إلى الشَّرط الثَّاني لعمل (إذن).

وإنَّما اشْتُرِط في عملها هذان الشَّرطان؛ لِمَا أنَّه لو كان ما بعدها معمولاً لِما قبلها كان معتمِداً عليه، وهي لِضعفها لا تَقْدِر أَنْ تعملَ فيما اعتمد على ما قبلها، فصار كأنَّه سبَقها حكماً، فثبت الشَّرط الأوَّل، وأنَّ فيها معنى الشَّرط والجزاء غالباً كما عرفتَ، والغالب فيهما الاستقبال وهي عامل ضعيف، فلا تعمل إلَّا على حالٍ أغلبَ وأقوى، فثبت الشَّرط الثَّاني.

فإذا انتفى أحد الشَّرطين؛ نحو: أَنَا إِذَنْ أُحْسِنُ إِلَيْكَ، وكقولك لِمَنْ يحدِّثُك: إِذَنْ أَظُنُّكَ كَاذِباً، أو كلاهما؛ كقولك لِمَنْ يحدثك: أَنَا إِذَنْ أَظُنُّكَ كَاذِباً، لم تعملْ في مدخولها النَّصب، ووجب الرَّفع فيه.

قوله: (يجوز في فعله النَّصب والرَّفع)؛ لأنَّ الاعتماد هنا وإنْ كان موجوداً أيضاً، إلَّا أنَّه ناقص؛ فيجوز إعمالها بنصب ما بعدها بالنَّظر إلى ضعف الاعتماد بالعطف، لاستقلال المعطوف؛ لأنَّه جملة، وإلغاؤها برفع ما بعدها؛ بناءً على وجود الاعتماد في الجملة وضعف العامل.

قوله: (وقال الخَلِيل: تُقدَّر (أَنْ) بعدها)؛ يعني: أنَّ (إذن) ليس بناصب عنده، ونصب مدخوله بـ(أَنْ) المُقدَّرة بعده؛ إذْ لا ناصب عنده سوى (أَنْ)؛ لأنَّ مذهبه في (كَيْ) موافق لِلْأَخْفَش، وفي (لَنْ) يقول: يكون أصله (لَا أَنْ) كما سبق.

(١) «المجموعة النورية» (٢/ ٤٤٣).

وكَتبها بالنُّون سواءٌ عملتْ أو لا.

وقال الفَرَّاء: إذا لم تعمل فاكتُبها بالنُّون؛ لئلَّا يلتبس بـ (إذا) الزَّمانيَّة، وإذا أعملتَها فاكتُبها بالألف؛ لعدم الالتِباس.

(نَحْوُ قَوْلِكَ: إِذَنْ تَدْخُلَ الجَنَّةَ) حال كونه جواباً (لِمَنْ قَالَ: أُطِيعُ) أنا (اللهَ تَعَالَى) نصبٌ على المفعوليَّة؛ يعني لمن قال: لا أعصي.

النَّوْعُ الخَامِسُ: كَلِمَاتٌ تَجْزِمُ الفعلَ المُضارِعَ

(النَّوْعُ الخَامِسُ) من الأنواع الخمسة من السَّماعيَّة: (كَلِمَاتٌ)، وإنَّما عبَّر بـ(كلماتٍ) دون حروفٍ كما عبَّر في أخواتها؛ لأنَّ بعضها حرفٌ وبعضها اسمٌ، فلو عبَّر بأحدهما بقي الآخر. (تَجْزِمُ)؛ أي: تُورث الجَزْم. (الفِعْلَ المُضَارِعَ) لا الاسم، ولا الماضي؛ يعني: غير جمع المؤنَّثات.

خربوتي

قوله: (وكَتبها بالنُّون) مبتدأ وخبر؛ أَيْ: كتابة (إذن) بالنُّون مطلقاً عند المَازِنيّ والمُبَرِّد.

وأمَّا الجمهور فيكتبونها بالألف، وكذا رُسِمَت في المصاحف؛ بناءً على أنَّ الصَّحيح أنْ يُوقف عليها بالألف، كما ذهب إليه البصريُّون.

قوله: (لعدم الالتباس)؛ لأنَّ (إذا) الزَّمانيَّة ليست عاملة.

قوله: (حال كونه جواباً ... إلخ) أشار به إلى: أنَّ الظَّرف هنا مُستقرٌّ حال من القول، والعامل فيه معنى التَّمثيل المُستفاد من (نحو)، فكأنَّه قيل: أُمثِّل قولك حالَ كونه لِمَنْ قال، فيكون الحال مبنيًّا لهيئة المفعول معنى، وقوله: (جواباً) لا دخلَ له في بيان الإعراب، بلْ هو لمجرَّد بيان حاصل المعنى، كما لا يخفى.

قوله: (فلو عبَّر بأحدهما بقي الآخر)؛ أَيْ: لو عبَّر بالأسماء لبقي ما هو حرف منها، ولو عبَّر بالحروف لبقي ما هو اسم منها، فالجامعُ أنْ يُعبَّر بالكلمات.

قوله: (أي: تُورث الجَزْم)؛ إشارةٌ إلى أنَّ الجزم اسم للإعراب المخصوص اصطلاحاً، وهذه الكلمات مؤثِّرات، وهو أثرها كما أشرنا إليه سابقاً.

وعلامة الجزم سقوط الضَّمَّة الإعرابيَّة في المفردات سوى المخاطبة، وفي المتكلِّم وحده أو مع غيره.

(وَهِيَ)؛ أي: الكلمات الَّتي تجزم المضارع (خَمْسَةَ عَشَر) بالاستقراء.

وهي قسمان:

- قسم حروف، وهي خمسة: إنْ، لَمْ، لَمَّا، لَامُ الأمر، لَاءُ النَّهْي.
- وقسم اسم، وهي عشرة: مَهْمَا، مَا، مَنْ، . . . إلى آخره.

لَمْ

(الأُوْلَى) منها: (لَمْ) بفتح اللَّام وسكون الميم.

قدَّمها على (لَمَّا)؛ لعدم خروجها عن الجازميَّة، ولكونها جزءاً منها.

وهي تقلبُ معنى المضارع ماضياً وتَنفيه، وإنَّما تعمل لاختصاصها بالفعل . .

خربوتي

قوله: (سوى المخاطبة) استثناء من المفردات.

فإنَّ علامة الجزم في المخاطبة ليست سقوط الضَّمَّة الإعرابيَّة، بلْ سقوط النُّون، وكذا في التَّثاني والجَمْعين المذكَّرين، ولم يتعرَّض لها الشَّارح؛ اكتفاءً بما ذكره في علامة النَّصب والجزم متَّحد في هذه المواضع السَّبعة بخلاف المفردات الخمسة، ولذا خُصَّ بالذِّكر، لكنْ فيه ما فيه.

بقي أنَّه لا بدَّ أنْ يقيِّد كون علامة الجزم في المفردات والمتكلِّمين سقوط الضَّمَّة الإعرابيَّة بما إذا كان أواخرهما حروفاً صحيحة؛ لأنَّ علامة الجزم فيما كان آخره حرف عِلَّة منها ليس إلَّا سقوط الحرف الأخير، وهو ظاهر.

قوله: (وتنفيه)؛ أيْ: تنفي المضارع، ويمكن أنْ يرجع الضَّمير إلى القريب؛ أيْ: تنفي الماضي، إلَّا أنَّه بعيد؛ لأنَّ (لم) يدخل على المضارع ويؤثِّر فيه القلب والنَّفي معاً، وكونه لنفي الماضي إنَّما يصحُّ لو اعتبر النَّفي بعد القلب، وهو خلاف الظَّاهر.

قوله: (لاختصاصها بالفعل)؛ لأنَّ كلَّ ما اختصَّ بشيء وهو خارج عن حقيقته يؤثِّر فيه وبغيره غالباً، بشهادة الاستقراء.

مَعَ مشابهتها بـ (إنْ) في قلب معنى المضارع؛ (نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَـلِدْ﴾) الغير (﴿وَلَمْ يُولَـدْ﴾ [الإخلاص: ٣]) منه؛ يعني: لم يكن الله تعالى والداً ولا مولوداً؛ لأنَّه لو كان كذلك لكان حادثاً، فهو خُلْفٌ.

لَمَّا

(وَالثَّانِيَةُ) منها: (لَمَّا).

قدَّمها على اللَّام مع أنَّها بسيطة؛ لكونها إخباريَّة بخلاف اللَّام، ....

خربوتي

قوله: (مَعَ مشابهتها بـ(إنْ) ... إلخ)؛ لأنَّه كما أنَّ (إنْ) يقلب المضارع من الحال إلى الاستقبال، فكذا (لم) يقلب المضارع إلى الماضي، فالمشابهة في مجرَّد القلب.

قوله: (لأنَّه لو كان كذلك لكان حادثاً ... إلخ)؛ أيْ: لو كان الله تعالى والداً أو مولوداً لكان حادثاً، لكنَّ التَّالي باطل، فكذا المُقدَّم، فثبت نقيضُه.

أمَّا بُطلان التَّالي فثابت بالأدلَّة القطعيَّة الدَّالَّة على كونه تعالى قديماً، كما تقرَّرت في موضعها.

وأمَّا الملازمة؛ فلأنَّ الوالديَّة تستلزم المجانسة لغيره، والافتقار إلى ولد مطلوب لأجل الإعانة، أو ليكون خليفةً للوالد بعد فنائه، والكلُّ يستلزم الإمكان والحدوث:

أمَّا الأوَّل: فلأنَّ غيره تعالى ممكن حادث، والمجانس للممكن يلزم أنْ يكون ممكناً.

وأمَّا الثَّاني والثَّالث: فلأنَّ الاحتياج إلى الغير مطلقاً مُنافٍ للوجوب الذَّاتيّ المُستلزم المقدَّم كما أسلفناه، ولذا قال البَيْضَاوِيّ - قُدِّس سِرُّه - في تفسير قوله تعالى: ﴿لَمْ يَـلِدْ﴾ [الإخلاص: ٣]: لأنَّه لم يُجانس ولم يَفتقر إلى ما يُعيِّنه أو يخلف عنه؛ لامتناع الحاجة والفناء عليه. انتهى[(١)]

وأمَّا المولوديَّة؛ فلأنَّها أيضاً تستلزم الافتقار إلى الغير؛ أعني: الوالد، وسَبْق العدم على المولود، وهو معنى الحدوث.

قوله: (لكونها إخباريَّة)؛ أيْ: لكون (لمَّا) باعتبار مدخولها إخباريَّة، بخلاف اللَّام فإنَّها باعتبار مدخولها إنشائيَّة، والإخباريَّة أشرف من الإنشاء، فتستحقُّ التَّقديم عليها.

(١) تفسير البيضاوي «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١١٢٩).

ولها ثلاثة معانٍ:

الأوَّل: جازمٌ إذا دخل على المضارع؛ نحو: لَمَّا يَضْرِبْ.

والثَّاني: بمعنى الوَقْت إذا دخل على الماضي.

والثَّالث: بمعنى (إلَّا)؛ كقوله تعالى: ﴿لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، والمراد هنا المعنى الأوّل.

وهي أيضاً تقلب معنى المضارع ماضياً وتنفيه، والفرقُ بينهما:

خربوتي

قوله: (ولها ثلاثة مَعانٍ)؛ أيْ: لـ(لمَّا) ثلاثة استعمالات، في كلِّ استعمال لها معنى.

قوله: (والثَّاني: بمعنى الوقت) إذا دخلت على الماضي، فتقتضي جملتين وُجدت ثانيتُهما عند وجود أولاهما؛ نحو: لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ.

ويكون جواب (لمَّا) - هذه - فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملة اسميَّة مقرونة بـ(إذا) الفجائيَّة أو بالفاء عند ابن مالك، وفعلاً مضارعاً عند ابن عُصْفُور[١].

ثمَّ إنَّ ما ذكره من كون (لمَّا) هذه بمعنى الوقت: هو ما زعمه ابن السَّرَّاج[٢] وتبعه جماعة من: أنَّها ظرف بمعنى (حين)، وقال ابن مالك: بمعنى (إذْ).

قال في «المغني»: وهو حسن؛ لأنَّها مختصَّة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة. اهـ[٣].

ويقال: إنَّها حرف وجود لوجود، وقيل: حرف وجوب لوجوب.

قوله: (والثَّالث: بمعنى (إلَّا)) بأنْ يكون حرف استثناء، فيدخل حينئذٍ على الجملة الاسميَّة كما في الآية، وعلى الماضي لفظاً لا معنًى[٤].

قوله: (والفرق بينهما ... إلخ) محصَّل ما ذكره في الفرق بينهما:

---

(١) علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (٥٩٧هـ - ٦٦٩هـ) حامل لواء العربية بالأندلس في عصره. من كتبه: «المقرب» في النحو، و«الممتع» في التصريف. انظر: «الأعلام» للزركلي (٥/ ٢٧).

(٢) محمد بن السري بن سهل، أبو بكر (.... - ٣١٦هـ) أحد أئمة الأدب والعربية. من كتبه: «الأصول» في النحو، و«شرح كتاب سيبويه». انظر «الأعلام» للزركلي (٦/ ١٣٦).

(٣) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٣٠٩).

(٤) نحو: أَنْشُدُكَ اللهَ لَمَّا فَعَلْتَ؛ أي: ما أسألك إلا فعلتَ.

. . . .

خربوني

أنَّ لـ(لمَّا) خواصٌ أربع مُتَّفق عليها لا توجد في (لَمْ):

الأولى: أنَّ المنفيّ بـ(لمَّا) مستمر النَّفي من وقت الانتفاء إلى الحال بخلاف (لم)، فإنَّ منفيَّها يحتمل الاتِّصال؛ نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]، والانْقِطاع مثل: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، ولهذا جاز: لَمْ يَكُنْ ثُمَّ كَانَ، ولم يجز: لَمَّا يكن ثمَّ كان، بلْ يُقال: لَمَّا يَكُنْ وَقَدْ يَكُون.

والثَّانية: أنَّ المنفي بـ(لمَّا) جائز الحذف بدليل ما وقع في المثال المذكور، بخلاف المنفي بـ(لم) حيث لا يجوز؛ نحو: وَصَلْتُ إِلَى بَغْدَادَ وَلَمْ، تريد: وَلَمْ أَدْخُلْهَا.

وأمَّا قوله: [من الكامل]

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا ... يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ

فضرورة، كما في «المغني»[1].

والثَّالثة: أنَّ (لمَّا) لا تقترن بأداة الشَّرط، فلا يقال: إنْ لَمَّا تَضْرِبْ؛ لكونها فاصلةً قويَّةً بين العامل الحرفي، وبين ما يكون معمولاً له وهو الفعل، فيقع دخولُه على الحرف لا على الفعل، وذا لا يصحّ، بخلاف (لم) فإنَّه فاصلٌ ضعيفٌ، فكأنَّه مِن تتمة الفعل وجزءٌ له، فيصحُّ دخول (أنْ) مثلاً عليه لِبقاء دخوله على معموله الَّذي هو الفعل؛ لصيرورة (لم) جزءاً منه، وفي التنزيل: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾ [المائدة: ٦٧]، ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا۟﴾ [المائدة: ٧٣].

والرَّابعة: أنَّ المنفي بـ(لَمَّا) مُتَوَقَّع ومُتَرَتِّب ثبوتُه في أكثر الاستعمال، بخلاف منفيّ (لم)، ألَا ترى أنَّ معنى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: ٨]، أنَّهم لم يَذوقُوه إلى الآن، وأنَّ ذَوْقَهُم له مُتَوَقَّع في المعنى، وهذا الفرق بالنِّسبة إلى المستقبَل، وأمَّا بالنِّسبة إلى الماضي فهُما سِيَّان في نفي المُتَوَقَّع وغيره، مثال المُتَوَقَّع أنْ تقولَ: مَا لِي قُمْتُ فَلَمْ تَقُمْ، أو وَلَمَّا تَقُمْ، ومثالُ غير المُتَوَقَّع أنْ تقولَ ابتداءً: لَمْ تَقُمْ، أو لَمَّا تَقُمْ.

ثمَّ لها خاصَّة أخرى لم يذكرها الشَّارح؛ لكونها مُخْتَلَفاً فيها؛ وهي: أنَّ منفي (لَمَّا) لا يكون إلَّا قريباً من الحال، ولا يُشترط ذلك في منفي (لم)، تقول: لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ فِي العَامِ المَاضِي مُقِيماً، ولا يجوز: لَمَّا يكن، حيث قال ابن مالك: لا يُشترط كون منفي (لَمَّا) قريباً من الحال مثل: عَصَى إِبْلِيسُ رَبَّهُ وَلَمَّا يَنْدَمْ، بلْ ذلك غالب لا لازمٌ، فتأمَّل.

---

(١) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٣٠٩).

أنَّ (لَمَّا) لاستغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التَّكلُّم، بخلاف (لَمْ).

ولأنّها مخصوصةٌ بجواز حذف الفعل المنفيّ بها إنْ دلّ عليه دليلٌ؛ نحو: شَارَفْتُ المَدِيْنَةَ وَلَمَّا؛ أيْ: ولَمَّا أدخلها.

ولمخصوصيَّته بعدم دخول أدوات الشَّرط عليها، فلا يقال: إنْ لمّا يضرب، ومَنْ لَمَّا يضرب، كما تقول: إنْ لَمْ يَضْرِبْ، ومَنْ لَمْ يَضْرِبْ.

ولمخصوصيَّته بنفي فعل مترقَّبٍ ومتوقَّعٍ بها غالباً في الاستعمال، تقول لمن يتوقَّع ركوب الأمير: لَمَّا يَرْكَبِ الأَمِيرُ، وقد يُستعمَل في غير المتوقَّع أيضاً كمثال المتن، ....

خربوتي

قوله: (إلى وقت التَّكلُّم)؛ لأنَّ (لَمَّا يَفْعَلْ) نفيٌ لـ(قَدْ يَفْعَلُ)، وهو إخبار عن الماضي المتَّصل بالحال فكذا نفيُه، بخلاف (لم) فإنَّ (لَمْ يَفْعَلْ) نفي لـ(يَفْعَلُ)؛ يعني: أنَّ المنفي بـ(لم) هو فعل غير مقرون بـ(قد)، و(لَمَّا) نفيٌ لِفعل مقرون بـ(قد).

قال أبو البقاء نقلاً عن الزَّجَّاج: إذا قيل: قد فعل فلان، فجوابُه: لَمَّا يفعل. وإذا قيل: فعل فلان، فجوابه: لم يفعلْ. وإذا قيل: قد فعَل، فجوابه: ما فَعَل. وإذا قيل: وهو يَفعل، فجوابه: لا يَفعل. وإذا قيل: سيَفعل، فجوابه: لن يَفعَلَ. اهـ[(١)].

قوله: (ولأنّها مخصوصةٌ بجواز حذف ... إلخ) وذلك لما عرفتَ مِن: أنَّها لنفي (قد يَفعلُ)، وقد تقرَّر في (قَدْ) حذف مدخولها، فكذا (لَمَّا) حملاً لِلنَّفي على الإثبات، تأمَّل.

قوله: (ولِمَخصوصيَّته بعدم ... إلخ) وقد عرفتَ وجهَه آنفاً.

قوله: (ولمخصوصيَّته بنفي فعل مترقَّبٍ ... إلخ) وذلك لِما عرفتَ أيضاً من: أنَّ (لَمَّا) لنفي (قد فعل)، وهو مُفِيد للتَّوقُّع بخلاف (لم)، فإنَّها لِنفي (فَعَل) ولا دلالةَ فيه على التَّوقُّع.

قوله: (كمثال المتن) وهو: لَمَّا يَنْفَعْ عُمْرِي؛ لأنَّ نَفع العُمر غير متوقَّع ثبوتُه وحصوله بعد يوم الموت، وهو ظاهر، فتمثيلُ المصنِّف به إظهارٌ لِمَا خَفِيَ وإعراضٌ عمَّا ظهر.

---

(١) «الكليات» (٧٩١).

فتذكَّر.

(نَحْوُ: لَمَّا يَنْفَعْ) في الزَّمان الماضي من يوم مَولدي إلى يوم المَوت (عُمْرِي)؛ لفنائه ولِغفلته عن هذا اليوم.

لَامُ الأَمْرِ

(وَالثَّالِثَةُ) منها: (لَامُ الأَمْرِ) احترز بالإضافة: عن لام الجرِّ، ولام الابتداء، ولام التَّأكيد.

وهي اللَّام الَّتي يُطلب بها الفعل، فدخل فيه لامُ الدُّعاء؛ نحو: لِيَغْفِرْ لَنَا اللهُ.

وهي مكسورةٌ وفتحُها لغةٌ، وقد تُسَكَّنُ بعد الواو والفاء وثمّ؛ كقوله تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا۟ فَلْيُصَلُّوا۟ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]، و﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟﴾ [الحج: ٢٩].

قدَّمها على (لَا)؛ لكون مفهومها وجوديًّا.

خربوتي

قوله: (فتذكَّر) لعلَّ وجهه: أنَّ مثال المتن إنَّما يكون من هذا القَبيل إذا كان التَّكلُّم به - أيْ: بـ(لَمَّا يَنْفَعْ عُمْرِي) - يوم الموت، كما سيشير إليه الشَّارح، وهو أمر ليس بظاهر؛ إذْ يجوز أنْ يكون التَّكلُّم به واقعاً في أثناء أيام عُمره، فيكون نفع العمر ممَّا يُتوقَّع ثبوته وحصوله بعد وقت التَّكلُّم، فلا يكون من هذا القَبِيل.

قوله: (لفنائه ولِغَفلته عن هذا اليوم)؛ أيْ: لِفناء العمر مع غفلة المتكلِّم بهذا الكلام عن يوم الموت، فَفِيه من تفكيك الضَّمائر ما لا يخفى، مع أنَّ الأَوْلى إسقاطُ اللَّام من قوله: (لِغفلتِه)، ولعلَّه إنَّما كرَّرها؛ إشارةً إلى التَّفكيك.

قوله: (فدخل فيه لام الدُّعاء)؛ لأنَّ طلب الفعل أعمُّ من أنْ يكون: استعلاءً فيكون أمراً، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]، أو خضوعاً فيكون دعاء؛ كما ذكره، أو استواءً فيكون التماساً؛ كقولك لِمَنْ يُساويك: لِيَفْعَلْ فُلَانٌ كَذَا، ولم تُرِد الاستعلاء عليه.

قوله: (لغةٌ)؛ أيْ: لغة سُلَيم، كما في «المغني»[1].

---

(١) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٢٤٩).

(نَحْوُ: لِيَعْمَلْ) كلُّ مؤمنٍ ومؤمنةٍ (عَمَلاً صَالِحاً)، كالفرائض والواجبات والسُّنَن والمستحبَّات والمندوبات ونحوِها.

لَا فِي النَّهْيِ

(وَالرَّابِعَةُ) منها: (لَا فِي النَّهْيِ) صفة (لَا)؛ أي: الكائنة في النَّهي.

قدَّمها على (إِنْ) مع أنَّها أصلٌ في هذا النَّوع؛ لكون معمولها واحداً، بخلاف (إِنْ).

وهي (لَا) الَّتي يُطلَب بها ترك الفعل، وهي تدخل على جميع المضارع

خربوتي

قوله: (كلُّ مؤمنٍ ومؤمنةٍ)؛ أيْ: كلُّ من اتَّصف بصفة الإيمان، بقرينة قوله: (عملاً صالحاً)؛ إذِ العمل الصَّالح بدون الإيمان غير نافع، ولذا جعله الله تعالى في كتابِه العزيز مُقَارناً بذكر الإيمان حيث ما ذُكِر.

قوله: (لا في النَّهي) عَدَل عن قولهم: (لاء النَّهي)؛ لِمَا صرَّح به في «الامتحان»: من أنَّ (لا) عَلَم لنفسه، فلا يجوز إضافته إلى النَّهي، وإلَّا يلزم تعريف المعرفة، فيَحتاج إلى التَّمحل: إمَّا بتنكير المضاف، أو بتجويز نحو: زيد الشجاعة - كما هو رأي الرَّضِيِّ -، أو بجعل النَّهي وصفاً له، أو بياناً بتأويل الدَّالِّ على النَّهي.

قوله: (صفة (لَا)؛ أيْ: الكائنة في النَّهي) بناءً على أنَّ الأنسب هنا بالمعنى تقدير المتعلِّق معرفة، ورعاية جانب المعنى أهمّ من رعاية جانب اللَّفظ، على ما ذكره الفاضل العصام في «حواشي الفوائد الضيائيَّة»، وقد قدَّمناه غيرَ مرَّة.

قوله: (وهي تدخل على جميع المضارع ... إلخ)؛ أيْ: بلا شذوذ، ففيه إشارة إلى الفرق في الدخول بين (لاء) النَّهي ولام الأمر، بأنَّها تدخل على جميع صيغ المضارع بلا شذوذ بخلاف اللَّام، فإنَّ دخولها على فعل المتكلِّم قليل؛ سواء كان المتكلِّم مفرداً؛ نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «قُومُوا فَلِأُصَلِّ لَكُمْ»[1]، أو معه غيره؛ نحو: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، ودخولها على فعل الفاعل المخاطب أقل منه؛ كقراءة جماعة: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨] مكان ﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾.

(١) البخاري (٣٨٠)، مسلم (٦٥٨)، أبو داود (٦١٢)، الترمذي (٢٣٤)، النسائي (٢/٥٨)، «مسند أحمد» (١٢٣٤٠).

المبنيّ للفاعل والمفعول، مخاطَباً أو غائباً أو متكلّماً.

وإنّما تعمل هذه الحروف؛ لِمشابهتها بـ (إنْ) في الاختصاص بالفعل، وفي قَلْبِ معنى مدخوله، كما مرَّ آنفاً.

(نَحْوُ: لَا تُذْنِبْ) أنت حَتَّى تدخلَ الجنَّة؛ لعدم ذنبك؛ يعني: لا تعصِ الله تعالى.

(وَهَذِهِ الأَرْبَعَةُ)؛ يعني: لَمْ ولَمَّا ولَام الأمر ولَا النَّاهية، مبتدأ. قوله: (تَجْزِمُ)؛ أي: الحروف الأربعة، من الجزم، خبره (فِعْلاً وَاحِداً) لفظاً أَوْ تقديراً، لا فِعلَين، بحسَب السَّماع والاستقراء.

إنْ

(وَالخَامِسَةُ) من الكلمات الَّتي تجزم المضارع: (إِنْ) بالكسر والسُّكون.

قدَّمها على الغير؛ لكونها أصلاً في هذا النَّوع، وأخواتها محمولةٌ عليها في العمل.

خربوتي

قوله: (أو متكلّماً) فيه أنَّه قد صرَّح الفاضل العصام بأنَّ دخولها على المتكلِّم أقلُّ من دخول اللَّام عليه.

أقول: لكنَّ الفعل إنْ كان مبنيًّا للمفعول، جاز دخولها بكَثْرة؛ نحو: لَا أُرَيَنَّكَ هَهُنَا؛ لأنَّ المنهيَّ غير المتكلِّم، كما لا يخفى.

قوله: (هذه الحروف)؛ أَي: الأربعة.

قوله: (وفي قَلب معنى مدخوله ... إلخ) فيه: أنَّ هذا القلب لا يَظهر في لام الأمر و(لاء) النَّهي، إلَّا أنْ يُقال: إنَّ نسبة القلب إلى هذه الحروف الأربعة واقعةٌ بطريق التَّغليب، كما يُشير إليه قوله: (كما مرَّ آنفاً)، أو يقال: إنَّ لام الأمر و(لاء) النَّهي أيضاً تَقلبان معنى مدخولهما من الإخبار إلى الإنشاء، تأمَّل.

قوله: (من الجزم)؛ يعني: أنَّ (تجزم) مشتقٌّ من (الجزم).

قوله: (لفظاً أَوْ تقديراً) نصبٌ على التَّمييز؛ أَيْ: تجزم لفظ فعل واحد، أو تقديره على المصدريَّة؛ أَيْ: تجزم لفظاً أوتقديراً.

وهي للشَّرط؛ لأنَّه شرطٌ لتحقُّق الثَّاني، والجزاء مجازاً بطريق التَّشبيه، من حيث إنَّه يُبْتَنَى على الأوَّل، كابتناءِ الجزاء على الفعل.

وإنَّما تعمل الجزم تخفيفاً؛ لإنَّ (إنْ) تقتضي إيَّاهما، فيكون المدلول طويلاً في الكلام، وكذا العشرة الباقية؛ لتضمُّنها معنى (إنْ)؛ لمناسبتها إيَّاها في الإبهام.

وهي تخصِّص معنى المضارع في الاستقبال، وكذا أخواتها.

(نَحْوُ: إِنْ تَتُبْ) بالجزم، فعل الشَّرط، وهو فعلٌ مضارعٌ من الأجوف الواويّ حُذف عينُه للجزم؛ يعني: إنْ تَنْدَم عن المعصية ندامةً صحيحةً (تُغْفَرْ) بالجزم؛ جزاء الشَّرط بصيغة المفعول؛ يعني: يُعْفَ (ذُنُوبُكَ) بالضَّمَّة، نائب

خربوتي

قوله: (وهي للشَّرط . . . إلخ) كلمة (إنْ) للشَّرط والجزاء.

قوله: (من حيث أنَّه يُبْتَنَى . . . إلخ) اعلم أنَّ قيد الحيثيَّة يُستعمل لثلاثة معان:

الأوَّل: الإطلاق؛ كما في قولهم: الماهيَّة من حيث هي هي.

والثَّاني: التَّقيد؛ كقولهم: علمُ الطِّبِّ ما يُبْحَث فيه عن بَدَن الإنسان من حيث الصِّحة والمرض؛ أيْ: لا مُطلقاً، بلْ من هذه الحيثيَّة.

والثَّالث: التَّعليل؛ كقوله: الماء يُبرِّد جسم الإنسان السَّابح من حيث إنَّه بارد.

وههنا لتعليل كون التَّسمية بالجزاء مجازاً بطريق التَّشبيه، وبيان لوجه الشَّبه؛ يعني: أنَّه مجاز بتشبيه ابتناء الفعل الثَّاني من الفعلين اللَّذين دخلهما (إنْ) على الشَّرط؛ أيْ: على الفعل الأوَّل بابتناء الجزاء على الفعل في مجرَّد الابتناء، وسيجيء لهذا زيادةُ توضيح.

قوله: (يقتضي إياهما . . . إلخ)؛ أيِ: الشَّرط والجزاء، وتجعلهما كشيء واحد، فيَطول الكلام الَّذي دخلت عليه، فتعمل الجزم للتَّخفيف.

قوله: (في الاستقبال) الأَوْلى: بالاستقبال؛ يعني: أنَّ (إنْ) إذا دخلت على المضارع المُحْتَمِل للحال والاستقبال، تُخصِّصه بالاستقبال.

قوله: (يعني: إنْ تَنْدَم . . . إلخ) إشارة إلى معنى التَّوبة اصطلاحاً، وقد سبق منَّا بيانه.

قوله: (يعني: يعفُ) يشير إلى أنَّ إسناد (يغفر) إلى (الذُّنوب) مبنيٌّ على تجريد

الفاعل؛ لأنَّ الله تعالى تَوَّابٌ رَحِيمٌ، وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»(١).

وهذه الخَمْسُ أحرفٌ، والباقية اسمٌ، وهي عشرةٌ، وسمَّوا هذه الأسماء: أسماءً منقوصةً؛ لاحتياجها إلى الشَّرط والجزاء.

مَهْمَا

(وَالسَّادِسَةُ) من الجوازم: (مَهْمَا).

وهي بمعنى الشيء كـ(مَا)، ....

خربوتي

المغفرة عن بعض معانيه، فإنَّه بمعنى ستر الذُّنوب، ولا محصِّل لإسناده بهذا المعنى على الذُّنوب، فلا بدَّ من التَّجريد عن الذُّنوب وجعله بمعنى السَّتر مطلقاً حتَّى يصحَّ الإسناد، والعفو بمعنى المَحو والطَّمس، كما سيجيء، فالأَوْلى أنْ يقول: يَستر، كما لا يخفى.

قوله: (لأنَّ الله تعالى تَوَّابٌ رَحِيمٌ) متى أُسْنِدت التَّوبة إلى الله تعالى، فالمراد بها الرُّجوع بالنِّعمة واللُّطف على العبد، وإذا وصِف العبد بها كان المراد بها الرُّجوع عن المعصية.

قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟﴾ [التوبة: ١١٨]؛ أيْ: رَجَع عليهم بالتَّفضُّل والإنعام ليرجعوا إلى الطَّاعة والانقياد.

قوله: (والباقية اسمٌ، وهي عشرةٌ)؛ يعني: أنَّ سوى (إنْ) من كَلِم المجازاة أسماء: أمَّا: (مَنْ)، و(مَا)، و(أيٍّ)، و(أيْنَ)، و(أنَّى)، و(حَيْثُمَا) فباتِّفاق.

وأمَّا: (مَهْمَا)، و(إذْمَا) فعلى الأصحِّ. وسينبِّه في شرح كلٍّ واحد منها.

وتنقسم هذه الأسماء إلى: ظرف، وغير ظرف، وسَتَطَّلِع عليه أيضاً.

وأنت خبير بأنَّ هذا الكلام من الشَّارح مكرر مع ما سبق من قوله: (وهي-؛ أيْ: كلمات الجزم - قسمان: قسم حروف وهي خمسة ... إلخ) اللَّهم إلَّا أنْ يكون مَحطُّ الفائدة قوله: (وسمَّوا هذه الأسماء ... إلخ).

قوله: (وهي بمعنى الشَّيء) فيه أيضاً: أنَّها بمعنى شيء منكَّر لا معرَّف باللَّام، إلَّا أنْ

(١) ابن ماجه (٤٢٥٠)، «السنن الكبرى» للبيهقي (٢٠٥٦١).

وقيل: ظرف زمانٍ كـ(مَتَى)، والأوَّل أصح.

وقال بعضُهم: أصله (مَا) أُلحق بآخِره (مَا) الزَّائدة؛ لزيادة معنى الإبهام، فانقلب ألفها هاء؛ لاستكراه تتابع المَثلَيْن.

وقيل: إنَّه مركبٌ من (مَهْ) بمعنى اكْفُفْ، و(مَا) الشَّرطية.

قدَّمها على (مَا)؛ لعدم خروجها من الجازميَّة، بخلاف (مَا) كما سيجيء.

(نَحوُ: مَهْمَا تَفْعَلْ)؛ أيْ: شيئاً ما إنْ تفعل من خيرٍ وشرٍّ، قليلاً كان أوْ كثيراً، وهو بصيغة الخطاب فعل شرطٍ، وجزاؤه قوله: (تُسْأَلْ) بالجزم، على صيغة المفعول (عَنْهُ)؛ يعني: تُحاسب يوم القيامة عنه، كما قال الله تعالى: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

خربوتي

يُقال: اللّام من الحكاية، لا من المُحْكي، فهي اسم غير الظَّرف على الأصحّ.

وزعم السُّهَيْلِي[١]: أنَّها تأتي حرفاً متمسِّكاً ببعض الأشعار.

قوله: (وقيل: ظرف زمانٍ كـ(مَتَى)) فتكون ظرفاً بمعنى: أيِّ وقت.

قوله: (والأوَّل صحيح)؛ إذْ قد صرَّح في «المغني»[٢] وغيره: بأنَّ (مهما) لا تستعمل ظرفاً.

قوله: (فانقلب ألفها هاء)؛ أيْ: ألف (ما) الأولى؛ لثقل تتابع المثلين إذا قيل: ماما، وهذا قول البصريِّين، لكنَّ الأصحَّ: أنَّها بسيطة.

قوله: (وقيل: إنَّه مركبٌ من (مَهْ)) وهذا ما ذهب إليه الكوفيُّون، فيحدث عندهم بسبب التَّركيب معنى لم يكن قبله.

قوله: (لعدم خروجها من الجازميَّة)؛ أيْ: على الأصحِّ، وإلَّا فمنهم مَنْ ذهب إلى أنَّها قد تكون استفهاماً.

قوله: (أيْ: شيئاً ما) هذا على تقدير كونه اسماً غير الظَّرف.

---

(١) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي (٥٠٨هـ - ٥٨١هـ) حافظ، عالم باللغة والسير، ضرير. من كتبه: «الروض الأنُف»، «نتائج الفكر». انظر: «الأعلام» للزركلي (٣/ ٣١٣).

(٢) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٣٦٣).

مَا

(وَالسَّابِعَةُ) منها: (مَا).

قدَّمه على (مَنْ)؛ لكون مَعانِيه متَّحدةً بـ (مَهْمَا).

وقال بعضهم: له معانٍ:

خربوتي

وأمَّا على تقدير كونها ظرفَ زمان فيكون المعنى: أيْ: في أيِّ وقت تفعل تسأل.

قوله: (لكون معانيه) الأوْلى: لكون معناه.

قوله: (له معانٍ)؛ أيْ: لـ(ما) مطلقاً، ففي الضَّمير استخدام؛ لأنَّ ما سبق (ما) الشَّرطية.

اعلم أنَّ (ما) الاسميَّة على ثلاثة أوْجه:

أحدها: أنْ تكون معرفة، وهي نوعان:

ناقصة، وهي الموصولة؛ نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

وتامَّة، وهي نوعان: عامَّة؛ أيْ: مقدَّرة بقولك: الشَّيء، وهي الَّتي لم يتقدَّمها اسمٌ تكون هي وعاملها صفة له في المعنى؛ نحو: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]؛ أيْ: فنعم الشَّيء هي. وخاصَّة، وهي الَّتي تقدَّمها ذلك، وتقدَّر من لفظ ذلك الاسم؛ نحو: غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا، وَدَقَقْتُهُ دقًّا نِعِمَّا؛ أيْ: نعم الغسل ونعم الدَّق، وأكثرهم لا يُثبت مجيء (ما) معرفة تامَّة، وأثبته جماعة منهم ابن خَرُوف[1] ونقله عن سِيبَوَيْهِ.

وثانيها: أنْ تكون نكرة مجرَّدة عن معنى الحرف، وهي أيضاً نوعان: ناقصة وتامَّة.

والنَّاقصة هي الموصوفة، وتُقدَّر بقولك: شيء؛ كما مثَّل لها الشَّارح.

والتَّامَّة تقع في ثلاثة أبواب:

الأوَّل: التَّعجُّب؛ نحو: مَا أَحْسَنَ زَيْداً، والمعنى: شيء حَسَّن زيداً، جزم بذلك جميع البصريِّين إلَّا الأخْفَش.

(١) علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، أبو الحسن (٥٢٤هـ - ٦٠٩هـ) عالِم بالعربية، أندلسي من أهل إشبيلية. من كتبه: «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب»، «شرح الجمل للزجاجي». انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٣٣٠).

. . . .

خربوتي

والثَّاني: باب نعم وبئس؛ نحو: غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا، وَدَقَقْتُهُ دَقًّا نِعِمَّا؛ أيْ: نعم شيئاً، فـ(ما): نصبٌ على التَّمييز عند أكثر المتأخِّرين منهم الزَّمَخْشَرِيِّ، لكنْ ظاهر كلام سِيبَوَيْهِ أنَّها معرفة تامَّة، كما مرَّ آنفاً.

والثَّالث: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة مثلاً؛ نحو: إنَّ زَيْداً مِمَّا أنْ يَكْتُبَ؛ أيْ: إنَّه من أمرٍ كتابةٍ؛ أيْ: إنَّه مخلوق من ذلك الأمر وهو الكتابة، فـ(ما) بمعنى شيء، وإنْ وصلتها في موضع خُفِض بدلاً منها، والمعنى بمنزلته في: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍۚ﴾ [الأنبياء: ٣٧] جعل لكثرة عجلته كأنَّه خُلق منها.

وثالثها: أنْ تكون نكرة مُضمَّنة معنى الحرف، وهي نوعان:

أحدهما: الاستفهامية، ومعناها: أيُّ شيء؛ نحو: ﴿مَا هِىَ﴾ [البقرة: ٦٨]، و﴿مَا لَوْنُهَاۚ﴾ [البقرة: ٦٩].

وثانيها: الشَّرطيَّة، وهي أيضاً نوعان: غير زمانيَّة؛ نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وزمانيَّة: أثبت ذلك جماعة منهم ابن مالك، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْۚ﴾ [التوبة: ٧]؛ أيِ: استقيموا لهم مدَّةَ استقامتهم لكم.

هذه هي المعاني المشهورة لـ(ما) الاسميَّة.

وأما ما ذكره الشَّارح من أنَّها تكون صفة؛ مثل: اضْرِبْهُ ضَرْباً مَا، فمبنيٌّ على:

ما قيل من أنَّ (ما) في قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]، اسم نكرة صفة لـ(مثلاً)، وقيل: إنَّها حرف زائد للتَّوكيد عند جميع البصريِّين، ويؤيِّده سقوطُها في قراءة ابن مسعود: (وبعوضة).

وعلى ما ذكره أبو البقاء أيضاً من: أنَّها في مثل: (أَعْطِنِي كِتَاباً مَا) إبهاميَّة، وهي الَّتي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمت إبهاماً. [اهـ](١)

وكذا ما ذكره الشَّارح من: أنَّها قد تكون مصدريَّة، مبنيٌّ على ما صرَّح به الأَخْفَش وأبو بكر من أنَّ (ما) المصدريَّة اسميَّة، وإلَّا فقد صرَّح ابن خروف بحرفيَّتها، وردَّ على مَنْ نقل فيها خلافاً.

---

(١) انتهى كلام أبي البقاء. انظر: «الكليات» (٨٣٥).

أحدها: موصولةٌ؛ نحو: عَرَفْتُ مَا اشْتَرَيْتَهُ.

واستفهاميَّةٌ؛ نحو: مَا عِنْدَكَ؟

وشرطيَّةٌ؛ نحو: مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ.

وموصوفةٌ؛ نحو: مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ، ونحو: [من الخفيف]

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فُرْجَةٌ، كَحَلِّ العِقَالِ

وصفةٌ؛ نحو: اضْرِبْهُ ضَرْباً مَا.

وتعجبيَّةٌ؛ نحو: مَا أَحْسَنَ زَيْداً!

خربوتي

وإنَّما أَطْنَبْنا المقال؛ لتظهر حقيقة الأحوال.

قوله: (أحدها: موصولةٌ) الصَّواب إسقاط قوله: (أحدها)، وكذا فيما سيأتي عند بيان معاني (مَنْ)، فتنبَّه.

قوله: (رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ ... إلخ)؛ أيْ: رُبَّ شيء تكرهه النُّفوس، فحُذِف العائد من الصِّفة إلى الموصوف.

والبيت من البحر الخفيف، وهو مدرَجٌ آخِرُ صدره الميم السَّاكنة، وأوَّل المصراع الآخر الرَّاء، وهو من لاميَّة ابن أبي الصَّلت وأوَّله:

صَبِّرِ النَّفْسَ عِنْدَ كُلِّ مُلِمٍّ إِنَّ فِي الصَّبْرِ حِيلَةَ المُحْتَالِ

لَا تَضِيقَنَّ فِي الأُمُورِ فَقَدْ تُكْـ ـشَفُ غَمَّاؤُهَا بِغَيْرِ احْتِيَالِ

وهذا مدرج أيضاً، آخر صدره الكاف السَّاكنة من (تكشف).

(صبِّر) أمر من صبرته: إذا حبسته، و(الملمّ) العاذل صفة محذوف؛ أيْ: عند كل خطب مُلِمّ، و(الغَماء) بفتح الغين المعجمة والمدّ مثل: الغَمّ والغُمَّة، و(الفَرجة) بفتح الفاء التَّفصي من الهم والخروج منه، (كحل العقال)؛ أيْ: فرجة سهلة سريعة كحل عقال الدَّابة، وهو الحبل الَّذي تُشد به يَداها عند البروك لِمنعها من القيام.

قوله: (اضْرِبْهُ ضَرْباً مَا)؛ أَيْ: ضرباً أَيَّ ضربٍ كان، أو ضرباً حقيراً، أو عظيماً، أو نوع ضرب؛ لأنَّك قد عرفت آنفاً أنَّ (مَا) في مثله إبهاميَّة، والإبهام قد يتفرَّع عليه العموم، وقد يتفرَّع عليه الحقارة، وقد يتفرَّع عليه الفخامة، وقد يتفرَّع عليه النَّوعيَّة، على ما ذكره أبو البقاء[1].

(١) «الكليات» (٨٣٥).

ومصدريَّةٌ؛ نحو: بَلَغَني مَا صَنَعْتَ، هذا إذا كانت اسميَّة.

(نَحْوُ: مَا تَفْعَلْ)؛ أَيْ: شيئاً ما إنْ تفعل (مِنْ خَيْرٍ تَجِدْهُ)؛ أَيْ: شيء (عِنْدَ اللهِ تَعَالَى)؛ يعني: يوم القيامة حاضراً ونافعاً، وهو منصوب المحلِّ على أنَّه مفعولٌ به مقدَّماً لـ (تَفْعَلْ).

مَنْ

(وَالثَّامِنَةُ) منها: (مَنْ) بفتح الميم وسكون النُّون.

وله معانٍ أيضاً:

أحدها: موصولةٌ؛ نحو: أَكْرَمْتُ مَنْ جَاءَكَ.

واستفهاميَّةٌ؛ نحو: مَنْ غُلَامُكَ؟

وشرطيَّةٌ؛ نحو: مَنْ تُكْرِمْ أُكْرِمْ.

وموصوفةٌ؛ نحو: مَنْ جَاءَكَ أَكْرَمْتُهُ.

خربوتي

قوله: (هذا إذا كانت اسميَّة)؛ يعني: أنَّ مجيء (ما) في هذه المعاني إنَّما هو إذا كانت اسميَّة، وأمَّا إذا كانت حرفيَّة فلها أيضاً معان مذكورة في المُطوَّلات، فليرجع إليها.

قوله: (أَيْ: شيئاً ما ... إلخ) هذا إذا كانت غير زمانيَّة، كما هو المشهور.

وأمَّا إذا كانت زمانيَّة، فالمعنى: في أيِّ وقت تفعل من خير ... إلخ.

قوله: (يعني يوم القيامة حاضراً ونافعاً) إشارةٌ إلى أنَّ العنديَّة هنا معنويَّة بضربٍ من التَّجوُّز وكناية عن يوم القيامة، وذلك لأنَّ العنديَّة الحقيقيَّة من خواصِّ المتمكِّن، والله تعالى منزَّه عن التَّمكُّن كما سبق تحقيقه.

وقيد الحضور من لوازم الوجدان، وأمَّا قيد النَّفع فيستفاد من قوله: (من خيرٍ)؛ إذْ لا شُبهة أنَّ المقصود من وجدان الخير يوم القيامة وجدانه نافعاً، كما لا يخفى.

قوله: (وهو منصوب المحلِّ ... إلخ)؛ أيْ: كلمة (ما) في هذا المثال على تقدير كونها غير زمانيَّة، كما هو المشهور الَّذي عليه بناء كلام المصنِّف رحمه الله تعالى.

قوله: (واستفهاميَّة)، ولا يتقيَّد جواز ذلك بأنْ يتقدَّمها الواو - كما أشار إليه بالمثال -، بدليل قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، خلافاً لابن مالك.

(نَحْوُ: مَنْ يَعْمَلْ) بالجزم، فعل الشَّرط؛ يعني: إنسان مَا إنْ يعمل (عَمَلاً صَالِحاً)؛ أي: فعلاً صالحاً (يَكُنْ) جزاء الشَّرط (نَاجِياً)؛ أيْ: أميناً من الخوف ونائلاً للمرام.

قدَّمها على (أيْنَ)؛ لكونها مستعملةً في غير الظَّرْف كـ (مَا)، بخلاف (أيْنَ).

ومحلُّ (مَنْ) مرفوعٌ بالابتداء، وخبره:

قال بعضهم: هو الجملة الجزائيَّة وحدها؛ أعني: يَكُنْ، ....

خربوتي

قوله: (يعني: إنسان مَا ... إلخ) إشارةٌ إلى أنَّ كلمة (مَنْ) صالحة لكلِّ مَنْ يعقل؛ لِمَا سيصرِّح من أنَّها تُستعمل في ذوي العقول، وكلمة (ما) في قوله: (إنسان ما) صفة من قبيل: اضرِبْهُ ضَرْباً مَا عند مثبتيه، والتَّوصيف بها هنا للتَّعميم؛ أيْ: إنسان أيُّ إنسان كان.

لكنْ فيه بحث؛ لأنَّ الموافق لما سبق منه في تفسير قول المصنِّف: (ليعمل عملاً صالحاً) أنْ يفسِّر كلمة (مَنْ) هنا بقوله: مؤمن ما، بقرينة قوله: (يكون ناجياً)؛ لِمَا أسلفناه: أنَّ العمل الصَّالح غير نافعٍ بدون الإيمان.

قوله: (أَيْ: أميناً من الخوف ... إلخ) لأنَّ النَّجاة بمعنى: وجدان الخلاص؛ كما في «الصِّحَاح»، فههنا بمعنى: الخلاص من الخوف، فيؤول إلى الكون أميناً منه.

وأمَّا قوله: (ونائلاً إلى المرام)، فخارج عن معناه اللَّازم له، كما لا يخفى.

قوله: (لكونها مستعملةً في غير الظَّرْف كـ (مَا))؛ أيْ: عند الجمهور، وإلَّا فقد عرفت أنَّ كلمة (ما) تستعمل ظرفاً عند بعضهم.

قوله: (قال بعضهم: هو الجملة الجزائيَّة ... إلخ) وممَّا يجب أنْ يعلم: أنَّ الاختلاف متفرِّع على الاختلاف في أنَّ الحكم الواقع في الجملة الشَّرطيَّة هل هو في طرف الجزاء، أو بين الشَّرط والجزاء؟

ذهب إلى الأوَّل العلَّامة الثَّاني المحقِّق التَّفْتَازَانِيّ، وتبعه المولى السِّيَالَكُوتي، وكلام هذا القائل مبنيٌّ عليه.

والجملة الشَّرطيَّة لا يجوز أن تكون خبراً.

وقال البعض: هو الجملتان جميعاً، كأنَّك قلتَ: إنسانٌ مَا إنْ يعمل عملاً صالحاً يَكنْ ناجياً.

والفرقُ بينهما: أنَّ (مَا) يُستعمل في غير ذوي العقول، و(مَنْ) يُستعمل في ذوي العقول، فتأمَّل.

خربوتي

وذهب إلى الثَّاني الشَّريف قُدِّس سِرُّه، وأقرَّه الفاضل الكلنبوي[1] قائلاً بأنَّه هو الحقُّ، وكلام القائل الثَّاني مبنيٌّ عليه.

ولكلٍّ من الطَّرفين كلامٌ لا يسعه المقام.

قوله: (والجملة الشَّرطيَّة لا يجوز أن تكون خبراً) قد عرفت وجهه بما ذكره آنفاً، لكنْ فيه نظر؛ إذْ قد اشتهر أنَّ ههنا أربعة أقوال:

ثالثها: كون الجملة الشَّرطيَّة خبراً.

ورابعها: أنَّه لا خبر لهذا المبتدأ؛ لأنَّ الشَّرط والجزاء جعلاه مستغنياً عن الخبر، فتأمَّل.

قوله: (والفرق بينهما ... إلخ)؛ أي: الفرق بين (ما) و(مَنْ) من حيث المعنى: أنَّ (ما) تُستعمل في كلِّ ما لا يعقل و(مَنْ) على عكسه.

ونكتته هي: أنَّ (ما) أكثر وقوعاً في الكلام من (مَنْ)، وما لا يعقل أكثر ممَّن يعقل، فأعطَوا ما كثرت صفته للكثير، وما قلَّت للقليل للمشاكلة.

وفيه بحث: إذْ قد تُستعمل (مَنْ) في غير ذوي العقول، و(ما) في ذوي العقول: الأوَّل؛ كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾ [النور: ٤٥]، والثَّاني؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥].

لا يقال: إنَّ كلَّ واحد منهما في الاثنين مُستعار للآخر، والكلام فيما وُضعَا له؛ لأنَّا نقول: قد استدلَّ على إطلاق (ما) على ذوي العقول بإطباق أهل العربيَّة على صحَّة

---

(١) إسماعيل بن مصطفى بن محمود، أبو الفتح الكلنبوي الرومي (... - ١٢٠٥هـ) يعرف بشيخ زاده: قاض حنفي عثماني. من كتبه: «حاشية على شرح الدواني للعقائد العضدية»، «البرهان». انظر: «الأعلام» للزركلي (١/ ٣٢٧).

أَيْنَ

(وَالتَّاسِعَةُ) منها: (أَيْنَ)، وهي موضوعةٌ لظرفِ المكان، ومع (مَا) وبدونها تجزم، ذكره بغير (مَا)، وبـ (مَا) تكون جازمة بطريق الأَوْلى.

قدَّمها على (مَتَى)؛ لكون آخرها نوناً كـ(مَنْ).

(نَحْوُ: أَيْنَ تَكُنْ)؛ أَيْ: مكاناً مَا إنْ تُوجد (يُدْرِكْكَ)؛ أَيْ: يَصلك (المَوْتُ)

خربوتي

قولهم: (مَنْ) لِمَا يعقل من غير تجوُّز في ذلك، ولو قيل لمن يعقل كان لغواً من الكلام، بمنزلة أنْ يُقال: لديَّ عقل عاقل، ولهذا قال بعضهم: (مَنْ) للعاقل وقد يقع لغيره مطلقاً، و(ما) لغير العاقل وقد يُطلق على العاقل مطلقاً، لكنْ صرَّح أبو البقاء: بأنَّ الصَّحيح أنَّ (مَنْ) إنَّما يُطلق على غير العاقل إذا اختلط بالعاقل لا مطلقاً، وكذا (ما) إنَّما يطلق على العاقل إذا اختلط بغيره[1].

ولعلَّه للإشارة إلى هذا كلِّه أَمَرَ بالتَّأمُّل.

قوله: (ومع (مَا) وبدونها تجزم)؛ أَيْ: (أين) تجزم مع كلمة (ما) وبدونها.

فـ(مع) ظرف (تجزم) مقدَّم عليه، أو حال من المُسْتكنِّ تحته.

اعلم أنَّ كَلِم المُجَازَاة في لحوق (ما) على ثلاثة أضرب:

ضربٌ لا يجزم إلَّا مقترناً بها: وهو (حيث) و(إذ) و(إذا)، وأجاز الفَرَّاء الجزم بدون (ما).

وضربٌ لا تلحقه (ما): وهو (مَنْ) و(ما) و(مهما) و(أنَّى)، وأجاز الكوفيُّون في (مَنْ) و(أنَّى).

وضربٌ يجوز فيه الأمران: وهو (إنْ) و(متى) و(أين).

قوله: (وبـ(مَا) تكون جازمة . . . إلخ) لأنَّها تقوي عملها.

قوله: (أَيْ: مكاناً مَا إنْ تُوجد . . . إلخ) إشارةٌ إلى أنَّ (تكن) تامَّة.

---

(١) وهذه العبارة توهم غير المراد، فكان لزاماً عليَّ أن أنقل عبارة أبي البقاء كاملةً كي يظهر المعنى المراد، ونصها: وقال بعضهم: (من) للعاقل، وقد يقع لغيره قيل: مطلقاً، والصحيح أنه إذا اختلط بالعاقل، و(ما) لغير العاقل، وقد يطلق على العاقل، قيل: مطلقاً، وقيل: إذا اختلط، ويطلق أيضاً على العاقل إذا جُهل أذكر أم أنثى. اهـ «الكليات» (٨٣٧).

بالرَّفع فاعلٌ لـ(يدرك)، وهي منصوبةٌ على أنَّها مفعولٌ فيه للشَّرط، قال الله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨].

مَتَى

(وَالعَاشِرَةُ) منها: (مَتَى)، وهي موضوعةٌ للزَّمان؛ وتجزم مع (مَا) وبدونها.

قدَّمها على (أنَّى)؛ لشهرتها بخلاف (أنَّى).

قال في «الصَّحَاح»: مَتَى ظرفٌ غير متمكِّن، وهو سؤالٌ عن زمانٍ ويُجازى به، وتكون في لغةِ هُذَيْلٍ بمعنى مِنْ؛ نحو: ....

خربوتي

قوله: (أيْ: يوصلك[1]) هكذا في النُّسخ الَّتي عندنا، والصَّواب: (يصلك)؛ لأنَّ الإدراك لا يجيء بمعنى الإيصال، مع أنَّه يفسد المعنى على هذا التَّقدير، بلْ المراد منه اللُّحوق والوصول؛ إذْ هو أحد معانيه كما في «الصَّحَاح»[2].

قوله: (وهي منصوبةٌ)؛ أيْ: أيْن.

قوله: (ظرفٌ غير متمكِّن)؛ أيْ: هي من الظُّروف الزَّمانيَّة الغير المتمكِّنة.

والظَّرف المتمكِّن معناه: أنَّه يستعمل تارة اسماً، وتارة ظرفاً.

وغير المتمكِّن معناه: أنَّه لا يستعمل إلا ظرفاً، ولا عِلة بينهما غير استعمال العرب، ولا يدخل على الثاني شيء من حروف الجر إلا (مِن)؛ لعدم تمكنه وقِلةِ استعماله استعمالَ الأسماء، كما قدَّمناه في أول الكتاب.

قوله: (وهو سؤالٌ عن زمانٍ)؛ يعني: أنَّه قد يكون للاستفهام عن الزَّمان.

قوله: (ويُجازى به)؛ أيْ: يكون من كَلِم المجازا، فيَجزم فِعلين.

قوله: (وتكون في لغة هُذَيْلٍ بمعنى مِنْ) في «المغني»: متى: على خمسة أوجه: اسم استفهام؛ نحو: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، واسم شرط؛ كقوله[3]: [من الوافر]

أَنَـا ابْـنُ جَـلا وَطَـلَّاعُ الـثَّـنَـايَـا ... مَـتَـى أَضَـعِ الـعِـمَـامَـةَ تَـعْـرِفُـونـي

---

(١) وما أثبتناه (يصلك).

(٢) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٤/ ١٥٨٢).

(٣) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي في: «شرح شواهد المغني» (١٧٥)، و«خزانة الأدب» (١/ ٢٥٥).

مَتَى لُجَجٍ؛ أي: مِنْ لُجَجٍ. اهـ[١]

(نَحْوُ: مَتَى تَحْسُدْ) أنت (تَهْلِكْ)؛ أَيْ: زماناً مَا إِنْ تحسد لأخيك المؤمن

خربوتي

واسم مرادف للوسَط، وحرف بمعنى (مِنْ) أو (في)، وذلك في لغة هُذَيْلٍ، يقولون: أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ؛ أَيْ: مِنْه، واختُلف في قول بعضهم: وَضَعْتُهُ مَتَى كُمِّي، فقال ابن سِيدَه[٢]: بمعنى (في)، وقال غيره: بمعنى وسط. اهـ مع اختصار[٣].

فما ذكره الشَّارح منها ثلاثة أوجه.

قوله: (مَتَى لُجَجٍ)؛ أَيْ: في قول أبي ذُؤَيْب يصف السَّحاب[٤]: [من الطويل]

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

والباء في (بماء) للتَّبعيض؛ أَيْ: شربن من ماء البحر. و(اللُّجج) جمع لُجة وهي معظم الماء. و(النَّئيج) المرُّ السَّريع مع الصَّوت.

يُقال: إنَّ السَّحاب في بعض الأماكن يَدنو من البحر المالح، فتمتدُّ منه خراطيم عظيمة تَشرب من مائه، فيكون لها صوت شديد مزعج، ثمَّ تذهب صاعدةً إلى الجوِّ، فيلطف ذلك الماء ويعذُب بإذن الله تعالى في زمن صعودِها وترفُّعها، ثمَّ تُمطر حيث يشاء الله تعالى، والله أعلم.

وإلى هذا يُشير بعضهم حيث يقول معتذراً عن هديَّة أرسل بها إلى مخدومه[٥]: [من الكامل]

كَالبَحْرِ يَمْطُرُهُ السَّحَابُ وَمَا لَهُ ... فَضْلٌ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مِنْ مَائِهِ

كذا في «تحفة الغريب».

قوله: (أَيْ: زماناً مَا إِنْ تحسد لأخيك ... إلخ) الحسد: طلب زوال نعمة المحسود.

---

(١) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري (٦/ ٢٥٥٦).

(٢) علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، أبو الحسن (٣٩٨هـ - ٤٥٨هـ) إمام في اللغة وآدابها. من كتبه: «المخصص»، و«المحكم والمحيط الأعظم». انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٢٦٣).

(٣) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٣٦٦).

(٤) «شرح شواهد المغني» (١٠٩- ١١٠)، «خزانة الأدب» (٧/ ٩٧).

(٥) البيت لعبد الله الأسطرلابي في: «ثمرات الأوراق من المحاضرات» (٩٦)، و«مجاني الأدب في حدائق العرب» (٣/ ١٦٥).

تُحرَم منه، كقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «إِيَّاكُمْ وَالحَسَدَ، فَإِنَّ الحَسَدَ يَأْكُلُ الحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الحَطَبَ»(١).

أَنَّى

(وَالحَادِيَةَ عَشَرَ) منها: (أَنَّى) بفتح الهمزة والنُّون المشدَّدة، وهي موضوعةٌ لظرفِ المكان.

قدَّمها على (أيٍّ)؛ لعدم احتياجِها إلى المضاف إليه، بخلاف (أيٍّ).

(نَحْوُ: أَنَّى تُذْنِبْ) أنت؛ أَيْ: مكاناً ما إِنْ تفعل الذَّنب، وإِنْ كنتَ في قَرْن

خربوتي

ولعلَّ التَّقييد بقوله: (لأخيك المؤمن) مبنيٌّ على ما هو الغالب فيه، وإلَّا فقد يكون الكافر أيضاً محسوداً؛ لكثْرة ماله وأولاده، لكنْ قد أحسن في ذلك؛ لِمَا أنَّ المحسوديَّة مَرتبة كريمة لا يَليق أنْ ينالها الكافر؛ كما قال الشَّاعر(٢): [من البسيط]

مُـحَـسَّـدُونَ وَشَـرُّ الـنَّـاسِ مَـنْـزِلَـةً ... مَنْ عَاشَ فِي النَّاسِ يَوْماً غيرَ مَحْسُودِ

وقوله: (تُحرم) تفسير لـ(تَهْلِكْ)، وإشارة إلى أنَّ الهلاك هنا مُستعمل في معنى الحرمان؛ لِمَا أنَّ المُبْتَنى على الحسد ظاهراً هو ذلك المعنى لا معناه الحقيقيّ، وإنِ استلزمه في بعض الأحيان، والمحروم هو الممنوع عن الخير الَّذي لا فلاح له أصلاً، كما يشير إليه الحديث المذكور؛ لأنَّ الحسد إذا أكل حسنات الحاسد يكون ذلك الحاسد ممنوعاً عن الخير والفلاح، فبِهذا يظهر وجه آخَر لتفسِّير الهلاك بالحرمان.

وكلمة (من) في (منه): إمَّا للتَّعليل والضَّمير راجع إلى الحسد المفهوم من (تحسد)؛ أيْ: تكون محروماً لأجل حسَدك، أو صلة لـ(تحرم) والضَّمير راجع إلى المحسود له المفهوم من سياق الكلام أيضاً؛ أيْ: تكون محروماً من النِّعمة الَّتي حَسدت لها.

قوله: (بخلاف (أيّ))، فإنَّها لا تستعمل إلَّا مضافاً.

قوله: (إنْ تفعل الذَّنب) إشارةٌ إلى أنَّ قول المصنِّف: (تُذْنِبْ) مضارع من الأفعال، كما يقال: أَذْنَبَ الرَّجُلُ إذا فعل الإثم، إذْ لم يُستعمل (يَذنب) ثلاثيًا في كلامهم.

(١) «سنن أبي داود» (٤٩٠٣)، «شعب الإيمان» للبيهقي (٦٦٠٨).

(٢) البيت بلا نسبة في: «البيان والتبيين» للجاحظ (٤/ ٦٤).

البقر (يَعْلَمْكَ) بالجزم (اللهُ تَعَالَى) بالرَّفع فاعلٌ لـ (يعلم)، بعِلمٍ أزليٍّ؛ لأنَّ الله تعالى يَراك وإنْ لم تره، وهي مفعولٌ فيه لـ (تذنب).

أيٌّ

(وَالثَّانِيَةَ عَشَرَ) منها: (أَيٌّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء المضمومة، وهي تجزم بـ (مَا) وبدونها.

خربوتي

وأمَّا الذَّنب فهو اسم بمعنى الإثم، لا مصدر من الثُّلاثيّ، كما لا يخفى على من تتبَّع كتب اللُّغة.

قوله: (بعلمٍ أزليٍّ؛ لأنَّ الله تعالى . . . إلخ) دفعٌ لِمَا يُتوهَّم من الملازمة الَّتي في المثال من حدوث عِلمه تعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيراً؛ لِمَا أنَّه يوهم أنَّ علمه تعالى يتعلَّق به وقت الذُّنوب.

وحاصلُ الدَّفع: أنَّ للعلم تعلُّقَين: أزليّ، وحادث عند حدوث المسموعات المبصَرات، والملازمة مبنيَّة على التعلُّق الثَّاني، فتقييده العلم بالأزليِّ؛ إشارةٌ إلى التَّعلُّق الأوَّل، والاستدلالُ بقوله: (لأنَّ الله تعالى يراك . . . إلخ) إشارةٌ إلى التَّعلُّق الثَّاني، وأنتَ خبير بأنَّ هذا إنَّما ينطبق بظاهره على ما ذهب إليه الأَشَاعِرَة من: أنَّ السَّمع والبصر ليستا بصفتين زائدتين، بلْ هما راجعتان إلى العلم بالمسموعات والمبصرات، وفردان من أفراد مطلق العلم[(١)]، وأنَّ للعلم تعلُّقين: أزليّ وحادث، وأمَّا عند غيرهم فليس للعلم إلَّا تعلُّق واحد أزليّ وأبديّ.

ويمكن تطبيقُ كلامه على مذهب المَاتُرِيديَّة، بأنْ يكون استدلاله المذكور إشارة إلى أنَّ العلم في المثال المذكور بمعنى الإبصار، وأنَّ الملازمة مبنيَّة على حدوث تعلُّق صفة البصر، ويكون تقييد العلم بالأزليِّ إشارةً إلى نفس صفة البصر أزليَّة قديمة، فيؤول إلى ما ذهب إليه الماتُرِيديَّة من: أنَّ السَّمع والبصر صفتان زائدتان قديمتان غير العلم، تتعلَّقان بالمسموعات والمبصرات بعد حدوثهما.

---

(١) في «المقاصد» (٤/ ١٤٠) ما نصه: المشهور من مذهب الأشاعرة أن كُلًّا من السمع والبصر صفة مغايرة للعلم، إلا أن ذلك ليس بلازم على قاعدة الشيخ أبي الحسن في الإحساس من أنه علم بالمحسوس على ما سبق ذكره؛ لجواز أن يكون مرجعهما إلى صفة العلم، ويكون السمع علماً بالمسموعات، والبصر علماً بالمبصرات. اهـ

واعلم أنَّ (أيٍّ) معربةٌ من بين أخواتها مع قيام الموجِب للبناء؛ للتَّنبيه على أنَّ الأصل في أخواتها هو الإعراب.

وأمَّا اختصاصها بالإعراب؛ فلوجود الإضافة المنافِية للبناء، وعدمِها في أخواتها.

قال صاحب «الصِّحَاح»: (أيٌّ) اسمٌ معربٌ يُستفهَم به ويُجازى، فيمن يَعقل وفيما لا يعقل، تقول: أَيُّهُمْ أَخُوكَ؟ وَأَيُّهُمْ يُكْرِمْنِي أُكْرِمْهُ.

وهو معرفةٌ للإضافة، ....

خربوتي

وتحقِيقُ هذا المقام: أنَّه لا شبهةَ في أنَّه إذا علمنا شيئاً علماً تامًّا قبل الإبصار مثلاً، ثمَّ شاهدناه بالبصر مثلاً، فلا شكَّ أنَّ هناك إدراكاً آخَرَ أوضح وأجلى من الأوَّل؛ لأنَّه إدراك لذلك الشَّيء على الوجه الجزئيّ، والأوَّل على الوجه الكلّيّ، وإنَّما الشُّبهة في أنَّ الإدراك الجزئيّ هل هو نوع مُغاير لنوع العلم كما ذهب إليه الماتُرِيديَّة، أو من أفراد العلم كما ذهب إليه الأَشَاعِرَة؟

وإنَّما أطْنَبْنا الكلام؛ لضرورة اقتضاء الاطِّلاع على حقيقة المقام.

قوله: (مع قيام الموجب للبناء) وهو المشابهة بالحرف في الاحتياج إلى الغير.

قوله: (على أنَّ الأصل في أخواتها هو الإعراب) إذْ لا شكَّ أنَّ الأصل في الأسماء هو الإعراب، كما أنَّ الأصل في الأفعال البناء.

قوله: (وأمَّا اختصاصها بالإعراب ... إلخ) دفعٌ لما يتوهَّم من: أنَّه لمَّا كان الأصل في أخوات (أيّ) هو الإعراب، فلا وجهَ لاختصاصها به دون أخواتها؛ لأنَّه عدولٌ عن الأصل فيها.

وحاصل الدَّفع: أنَّ الأصل في (أيّ) وأخواتها وإنْ كان هو الإعراب، إلَّا أنَّه لمَّا كان في أخواتها موجب للبناء مع عدم المنافي له بُنيت، بخلاف (أيّ) فإنَّها وجد فيها الموجب للبناء أيضاً، إلَّا أنَّ فيها ما يُنافيه وهو وجود الإضافة؛ لأنَّه مما يُرجِّح جانب الاسميَّة الَّتي هي مُنافية للبناء.

قوله: (ويُجازى)؛ أيْ: يستعمل في معنى المجازاة، فيكون اسمَ شرط.

قوله: (وهو معرفةٌ للإضافة)؛ يعني: أنَّ (أيّ) الَّتي هي للاستفهام أو الشَّرط قد تكون

وقد تُترك الإضافة وفيه معناها، وقد يكون بمنزلة الّذي فتحتاج إلى صلةٍ تقول: أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ أَخُوكَ، وقد تكون نعتاً للنّكرة تقول: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَأَيِّمَا رَجُلٍ، وما زائدة. اهـ[1].

(نَحْوُ: أَيُّ عَالِمٍ) بالجرِّ، مضافٌ إليه لـ(أيُّ). (يَتَكَبَّرْ) بالجزم فعل الشَّرط؛

خربوتي

معرفة بسبب الإضافة إلى المعرفة، لا كـ(أيّ) الَّتي بمعنى (الَّذي)، فإنَّها معرفة بنفسها دائماً، ولا كـ(أيّ) الَّتي وقعت نعتاً، فإنَّها تكون نكرةً دائماً؛ للزوم إضافتها إلى النَّكرة.

أو المراد بالمعرفة غير النَّكرة الصِّرفة؛ سواءٌ كانت معرفة أو نكرة مخصَّصة.

أو الضَّمير راجع إلى (أيّ) الَّتي في المثالَين الَّذين ذكرهما؛ أيْ: كلمة (أيّ) الَّتي في هذين المثالين معرفة؛ لكونها مضافةً فيهما إلى المعرفة، فتدبَّر واختر.

قوله: (وقد تُترك الإضافة وفيه معناها)؛ يعني: أنَّه قد تترك الإضافة في (أيّ) لفظاً وتلاحظ في المعنى؛ لأنَّ تركها فيه لفظاً ومعنًى ليس بجائز.

قوله: (وقد يكون بمنزلة الّذي)؛ أيْ: قد يكون اسماً موصولاً بمعنى (الَّذي)، لكنْ زعم ثعلب أنَّ (أيًّا) لا تكون موصولاً أصلاً.

قوله: (قد تكون نعتاً ... إلخ)؛ أيْ: قد تكون (أيٌّ) دالَّةً على معنى الكمال، فتقع صفة للنكرة؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ؛ أيْ: كاملٍ في صفات الرِّجال.

ويجوز أيضاً أنْ تكون حالاً من المعرفة كـ(مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللهِ أَيَّ رَجُلٍ).

فما ذكره من أوجه (أيٍّ) أربعة:

أحدها: أنْ تكون اسم استفهام، وثانيها: أنْ تكون اسمَ شرط، وثالثها: أنْ تكون اسماً موصولاً، ورابعها: أنْ تكون دالَّةً على معنى الكمال فتقع نعتاً للنكرة.

وفيه خامس، وهو: أنْ تكون وُصْلَةً إلى نداءِ ما فيه (أل)؛ نحو: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ.

وإنَّما تركه؛ لِمَا زعمه الأَخْفَش من: أنَّ (أيًّا) لا تكون وصلة، وأنَّ (أيًّا) هذه هي الموصولة حُذِف صَدْر صِلتها وهو العائد، والمعنى: يا مَنْ هو الرجل، لكنَّه زاد قسماً آخر، وهو: أنْ تكون نكرة موصوفة؛ نحو: مَرَرْتُ بِأَيٍّ مُعْجَبٍ لَكَ، كما يقال: بِمَنْ مُعْجَبٍ لَكَ، وهذا غير مسموع.

(١) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» للجوهري (٦/ ٢٢٧٦).

أَيْ: أظهر الكِبر على الله، أو غيره من الحيوانات (يُبْغِضُهُ)؛ أي: العالِمَ المتكبِّر من الأفعال، جزاء الشَّرط (اللهُ تَعَالَى)؛ لكبره؛ لأنَّ الكِبر من الكبائر، ....

خربوتي

قوله: (أَيْ: أظهر الكِبر على الله ... إلخ) فيه إشارة إلى أنَّ التَّفعل هنا للتَّكلُّف، كما في تحلَّم؛ أيْ: أظهر الحلم من نفسه، وكما في تجاهل؛ أيْ: أظهر الجهل من نفسه، والحال أنَّه منتفٍ عنه.

قال العلامة التَّفْتَازَانِيّ: الفرق بين التَّكلُّف في التَّفعل والتَّفاعل: أنَّ المتحلِّم يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل. اهـ

فمعنى (يتكبَّر): يُظهر الكِبر والعِظَم، مع كونه مُريداً وجوده من نفسه.

وقوله: (على الله) إشارة إلى أنَّ التَّكبُّر هنا شامل للعجب أيضاً الَّذي هو عبارة عن تصوُّر الشَّخص استحقاق رتبة غير مستحقًّا لها، فإنَّ تصوُّر ذلك الاستحقاق بسبب الامتثال لأوامره تعالى والانتهاء بنواهيه كإظهار الكِبر عليه تعالى.

أو إشارة إلى بعض أقسام الكِبر؛ لأنَّ الكِبر لمَّا كان بمعنى: ظنّ المرء أنَّه أكبر من غيره، كما أنَّ التَّكبُّر: إظهار ذلك، فلا بدَّ له من متكبَّر عليه، ومن هنا افترق عن العُجْب؛ إذْ لا يلزم ذلك فيه كما عُرف من تعريفه، فباعتبار المتكبَّر عليه يَنقسم على ثلاثة أقسام كما صرَّح به المصنِّف في بعض كتبه؛ لأنَّه:

إمَّا أنْ يكون هو الله تعالى، وهو أفحش أنواع الكِبر؛ مثل: نمرود حيث حدَّث نفسه أنْ يُقاتل ربَّ السَّماء عزَّ وجلَّ.

وإمَّا أنْ يكون رسوله عليه الصَّلاة والسَّلام.

وإمَّا أنْ يكون سائر الخلق، فبهذا يظهر قبح قوله: (أو غيره من الحيوانات).

ثمَّ اعلم أنَّ تمثيل المصنِّف بهذا المثال إشارة إلى ما ورد في حديث صحيح، وهو قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «مَنْ تَعَظَّمَ فِي نَفْسِهِ، أَوِ اخْتَالَ فِي مِشْيَتِهِ، لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ»[1].

وأمَّا تخصيص (العَالِم) بالذِّكر، فإشارةٌ إلى ما ذكره في الطَّريقة من أنَّ أسباب الكِبر سبعة: أعظمها وأشدُّها وأصعبها علاجاً العلم؛ لأنَّ قدر العلم عظيم عند الله وعند

(١) «مسند أحمد» (٥٩٩٥)، «الأدب المفرد» للبخاري (٥٤٩).

وهي هنا مرفوعةٌ بالابتداء.

حَيْثُمَا

(وَالثَّالِثَةَ عَشَرَ) منها: (حَيْثُمَا) وهي موضوعةٌ لظرف المكان.

وهي لا تجزم إلَّا مع (مَا)، و(مَا) كافةٌ عن الإضافة لتَصير مُبهمةً.

وهي اسمٌ مبنيٌّ، وإنَّما حُرِّك آخرها لالتقاء السَّاكنين، وقال بعض المعربِين: هي مبنيةٌ على الضَّمَّة ....

خربوتي

النَّاس، فلا مجالَ لِقلعه من أصله وترك تعلُّمه، فمَنْ أراد الاطِّلاع على الحقيقة فعليه بالطَّريقة.

قوله: (وهي هنا ... إلخ)؛ يعني: أنَّ (أيُّ) في قوله: (أَيُّ عَالِمٍ ... إلخ) مبتدأ، وخبره: فعل الشَّرط مع جزائه، أو الجزاء وحده على الاختلاف الَّذي مرَّ بيانه.

قوله: (والثَّالثة عشر: حيثما) لم يذكر الشَّارح وجه تقديمه على (إذْ ما)، ولعلَّه: مناسبته لِمَا قبله في البناء على الضَّمِّ؛ لأنَّ (حيث) بدون (ما) مبنيّ على الضَّمِّ في المشهور كما سيشير إليه، فتأمَّل.

قوله: (وهي موضوعةٌ لظرف المكان) الضَّمير راجع إلى (حيث) لا إلى (حيثما)، وكذا الضَّمائر الآتية؛ يعني: أنَّ (حيث) ظرف للمكان اتفاقاً.

قال الأَخْفَش: وقد تَرِد للزَّمان.

قوله: (و(مَا) كافةٌ عن الإضافة)؛ أيْ: عن إضافة (حيث) إلى الجملة؛ لأنَّ إضافته إليها لازمة سواء كانت تلك الجملة اسميَّة أو فعليَّة، وإضافتها إلى الفعليَّة أكثر.

وأمَّا إضافتها إلى المفرد أو إلى الجملة المحذوفة فنادر.

قوله: (لتَصير مُبهمةً)؛ يعني: أنَّ (حيثما) إنَّما تجزم مع الكافَّة عن الإضافة، لتَصير بالقطع عن الإضافة مبهمة، وتشبه بسبب ذلك الإبهام بـ(إنْ) الشَّرطيَّة، فتعمل عملها.

قوله: (لالتقاء السَّاكنين) أحدهما: الياء، وثانيهما: الثاء.

وظاهر هذا أنْ تكون (حيث) مبنيَّة على الكسر، على أنَّ الأصل: أنَّ السَّاكن إذا حرِّك بالكسر، كما ذهب إليه البعض.

تشبيهاً بالغايات، ومنهم مَن يَبنيه على الفتح استثقالاً للضَّمَّة مع الياء.

(**نَحْوُ: حَيْثُمَا تَفْعَلْ**)؛ أيْ: مكاناً مَا إنْ تفعل شيئاً من الخير أو الشَّرّ (**يُكْتَبْ**) على صيغة المفعول (**فِعْلُكَ**) نائب الفاعل لـ (**يُكْتَبْ**).

إِذْمَا

(**وَالرَّابِعَةَ عَشَرَ**) منها: (**إِذْمَا**).

قدَّمها على (إِذَا مَا)؛ لقلَّة حروفها بخلاف (إِذَا مَا).

وهي تجزم مع (مَا).

وقال سِيْبَوَيْهِ: إنَّها حرفٌ غير مركَّبٍ من كلمتين، بل هي فِعْلَى، كما أنَّ (مَهْمَا) فَعْلَى.

وقال المُبَرِّد: هي (إِذْ) الظَّرفيَّة، ثمَّ أُلحِق (مَا)، فكُفَّ عن الإضافة وهيَّأها للشَّرط؛ كما هيَّأ (حَيْثُ) وجعلها بمعنى المستقبل وجازمةً، ذكره الفاضل العصام.

خربوتي

قوله: (تشبيهاً بالغايات)؛ لأنَّ الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ إذْ أثرها - الَّذي هو الجرّ - لا يظهر، ولأنَّ ما أضيف إليها فهو في الحقيقة مضاف إلى مضمونها، وهو غير مذكور صريحاً، فكأنَّه محذوفٌ كما في الغايات.

والمراد بـ(الغايات): ما قُطِع عن الإضافة وبُنِي من نحو: قبل، وبعد.

وإنَّما سمِّيت بذلك؛ لأنَّ الأصل فيها أنْ تكون مضافةً، وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف إليه؛ لأنَّه مِن تتمته، فإذا حذف المضاف إليه وتضمَّنه المضاف صار آخِر المضاف غايةً.

قوله: (وهي تجزم مع ما) قال السِّيرَافِيُّ: ما علمت أحداً من النُّحاة أثبته إلَّا سِيبَوَيْهِ وأصحابه.

قوله: (بلْ هي فِعْلَى)؛ أيْ: حرف بسيط غير مركب.

قوله: (وهيَّأها للشَّرط؛ كما هيَّأ (حَيْثُ)) هيَّأ من التَّهيئة، وفاعله تحته راجعٌ إلى (ما) الكافَّة؛ يعني: أنَّ (ما) الكافَّة هيَّأتها للشَّرط كما هيَّأت (حيث) له.

ووجه التَّهيئة: أنَّها لمَّا كُفت عن الإضافة صارت مبهمة، فشابهت بكلمة (إنْ)، وصارت بمعنى المستقبل، فعملت عملها؛ أعني: الجزم، كما سبق آنفاً.

وهي موضوعة للزَّمان.

(نَحْوُ: إِذْمَا تَتُبْ) أنت؛ أيْ: زماناً مَا إنْ رجعتَ عن الذُّنوب (تُقْبَلْ) بصيغة المفعول. قوله: (تَوْبَتُكَ) نائب فاعله؛ أيْ: رجوعُك عن الذُّنوب؛ لأنَّ الله تعالى تَوَّابٌ رَحِيمٌ.

إِذَا مَا

(وَالخَامِسَةَ عَشَرَ) منها: (إِذَا مَا)، وهي لا تجزم بغير (مَا) إلَّا مع قِلَّة؛ لقلَّة مناسبتها لـ (إِنْ) في الاحتمال؛ إذْ هي موضوعةٌ للقطع، وهو منافٍ للإبهام، لكنْ لمَّا احتمل في الأمر المقطوع أنْ يقع على خلاف ما يُتوقَّع؛ لعدم انكشاف

خربوتي

قوله: (إلَّا مع قِلَّة) يُشعر بظاهره جواز الجزم بـ(إذا) في النَّثر على قلَّة، وهو ظاهر كلام ابن مالك في «التَّسهيل»، خلافاً لِمَا ذهب إليه بعضهم: من أنَّ الجزم بـ(إذا) لم يَرِد إلَّا في ضرورة الشِّعر.

قوله: (إذْ هي موضوعةٌ للقطع ... إلخ)؛ يعني: أنَّ كلمات الشَّرط إنَّما تجزم لتضمُّنها معنى (إنْ) الَّتي هي موضوعة للإبهام، وكلمة (إذا) لمَّا كانت موضوعة للأمر المقطوع وجوده في اعتبار المتكلِّم في المستقبل، لم يكن فيها معنى (إنْ) الشَّرطيَّة، حتَّى تجزم بمشابهتها لها؛ إذِ الشَّرطيَّة هو المفروض وجوده لا المقطوع.

قوله: (لكنْ أنَّه لمَّا احتمل) استدراك عمَّا يتوهَّم من الكلام السَّابق: من أنَّه لا يجوز الجزم بـ(اذا) أصلاً؛ لا مع (ما)، ولا مجرَّداً منها؛ لمنافاتها بـ(إنْ) الشَّرطيَّة.

وحاصل الاستدراك: أنَّها وإنْ كانت تنافيها في أصل الوضع، إلَّا أنَّها لمَّا وضعت للأمر المقطوع في المستقبل ولم ينكشف لنا حال الاستقبال، احتمل ذلك الأمر المقطوع أنْ يقع على خلاف ما نقطعه ونتوقَّعه، فبهذا الاعتبار جاز تضمُّنها معنى (إنْ) كما في (متى) وسائر أسماء الجوازم، لا أنَّ ذلك المعنى لمَّا رسخ في أسماء الشَّرط؛ إذْ لم توضع في الأصل لزمان يقع المتكلِّم بوقوع الفعل فيه، جزمت دائماً بخلاف (إذا)، فإنَّه لمَّا كان حدثه الواقع فيه مقطوعاً به في أصل الوضع، لم يرسخ فيه معنى (إنْ)، بلْ صار عارضاً على شرف الزَّوال، فلذا لم يجز في الأكثر إلَّا إذا قوي باقترانه بـ(ما) الكافَّة.

الحال لنا، جاز تضمُّنها معنى (إنْ) والجزم بها، وقَوِيَ مع (مَا) الكافَّة عن الإضافة، كما في (حَيْثُ).

وهي أيضاً للزَّمان.

(نَحْوُ: إِذَا مَا تَعْمَلْ)؛ أيْ: زماناً مَا إنْ تعمل (بِعِلْمِكَ) متعلِّقٌ بـ (تعمل). (تَكُنْ) أنت (خَيْرَ النَّاسِ)؛ يعني: أفضلَهم؛ لأنَّ العِلم بلا عملٍ لا ينفع بل يضرُّ، كما قالوا: العلم بلا عملٍ كالشَّجر بلا ثمرٍ.

(وَهَذِهِ الإِحْدَى عَشَرَ) من (إنْ) إلى (إِذَا مَا) (تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ) احترازٌ عن الجازم الَّذي يجزم فعلاً واحداً.

قوله: (مُسَمَّيَيْنِ) صفة لـ(فِعلين)؛ أَيْ: هذان الفعلان يسمَّى أوَّلهما: (شَرْطاً)؛ لأنَّه شرطٌ لتحقُّق الثَّاني، (وَ) ثانيهما (جَزَاءً) من حيث إنَّه يُبتنى على الأوَّل ابتناء الجزاء على الفعل، فلا تخلو عبارة المصنِّف عن التَّسامُح.

خربوتي

فقوله: (والجزم بها) عطفٌ على (تضمُّنها)؛ أَيْ: جاز الجزم بها.

وقوله: (وقَوِيَ . . . إلخ) جملة حاليَّة عن ضمير (بها)، وكلمة (عن) متعلِّقة بالكافَّة؛ يعني: أنَّه قَوِيَ تضمُّنها معنى (إنْ) والجزم بها، بلحوق (ما) الكافَّة، وذلك لِمَا عرفت آنفاً من أنَّ كلمة (ما) إذا كفت عن الإضافة يصير المكفوف مبهماً.

قوله: (أَيْ: هذان الفِعلان يسمَّى أوَّلهما: . . . إلخ) إشارة إلى: أنَّ الضَّمير المستتر في (مُسَمَّيَيْنِ) راجعٌ إلى الـ(فعلين)، ومقتضى الواو في قوله: (وجزاء) أنْ لا يعتبر التَّرتيب، فاقتضى التَّوزيع والتَّفصيل؛ أي: الفعلان اللَّذان يسمَّى أحدهما شرطاً والآخر جزاءً، يسمَّى أوَّلهما شرطاً وثانيهما جزاءً.

ويمكن أنْ يكون هذا وجه التَّسامح في عبارة المصنِّف الَّذي سيشير إليه الشَّارح.

قوله: (فلا تخلو عبارة المصنِّف عن التَّسامُح)؛ لأنَّها بظاهرها تُشعر بأنَّ المسمَّى بالشَّرط والجزاء الفعل وحده، مع أنَّه قد صرَّح في «التَّسهيل» بأنَّ: الشَّرط والجزاء اسمان للجملتين. وهو الصَّواب الَّذي يشهد له العرف، مع أنَّ الجزاء اسم لمجموع الجملة الثَّانية إذا كانت اسميَّة بلا شبهة، فلا معنى لجعله اسماً لمجرَّد الفعل إذا كان جملة فعليَّة.

وأمَّا جزمُ المضارع مع (كَيْفَمَا) و(إِذَا) فشاذٌّ، لم يجئ في كلامهم على وجهِ الاطِّراد:

أمَّا عدم الجزم مع (كَيْفَمَا)؛ فلأنَّ معناه عموم الأحوال، فإذا قلتَ: كَيْفَمَا تَقْرَأْ أَقْرَأْ، كان معناه: على أيِّ حالٍ وكيفيَّةٍ تقرأ أنتَ أنا أيضاً أقرأ عليها، ومِن المُتعذَّر استواءُ قراءة قارِئَين في جميع الأحوال والكيفيَّات.

خربوتي

وأمَّا وجه تفريع قوله: (فلا يخلو . . . إلخ) على الكلام السَّابق فهو: أنَّ ما هو شرط لتحقُّق الثَّاني الجملة الأُولى لا مجرَّد الفعل الأوَّل، وكذا المُبتنى على الأوَّل الجملة الثَّانية لا مجرَّد الفعل الثَّاني.

وأمَّا وجهه على تقدير كون وجه التَّسامح ما أشرنا إليه آنفاً فمستغنٍ عن البيان.

أقول: لعلَّ المصنِّف لمَّا رأى أمر الجزم ظاهراً في لفظيِ الفعلين لا الجملتين، بنى الكلام على اعتبار جانب اللَّفظ.

قوله: (وأمَّا جزم المضارع مع (كَيْفَمَا) و(إِذَا) فشاذٌّ) في «المغني»: (كيف) يُستعمل شرطاً، فيقتضي فعلين متفقي اللَّفظ والمعنى غير مجزومين؛ نحو: (كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ)، ولا يجوز (كيف تجلس أذهب) باتفاق، ولا (كيف تجلسْ أجلسْ) بالجزم عند البصريِّين إلَّا قُطْرباً، فجوَّزه بالجزم مطلقاً وإليه ذهب الكوفيُّون، وقيل: يجوز بشرط اقترانها بـ(ما). اهـ ملخصاً[١].

وأمَّا (إذا) فالغالب فيه أنْ تكون ظرفاً للمستقبل متضمِّنة معنى الشَّرط، وتختصُّ بالفعليَّة، ويكون الفعل الواقع بعدها ماضياً كثيراً، ومضارعاً دون ذلك. وقد تخرج عن الظَّرفيَّة، والشَّرطيَّة، والاستقبال[٢].

فإنْ أردت التَّفصيل فارجع إلى «مغني اللَّبيب»، فإنَّ فيه ما يغني العاقل اللَّبيب.

قوله: (ومن المُتعذِّر استواء) فإذا تعذَّر الاستواء تعذَّر اعتبار معنى الشَّرط فيه، فلا يكون متضمِّناً لمعنى (إنْ)، فلا يجزم.

---

(١) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ٢٢٩).

(٢) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (١/ ١٠٨) باختصار.

وأمَّا مع (إِذَا) فلأنَّ كلمات الشَّرط إنَّما تجزم لتضمُّنها معنى (إِنْ) الَّتي هي موضوعةٌ للإبهام، و(إِذَا) موضوعةٌ للأمر المقطوع به المنافي للإبهام، فتدبَّر وكُنْ من الشَّاكرين.

العَامِلُ القِيَاسِيُّ

ولمَّا فرغ من السَّماعيِّ أراد أن يَشْرَعَ في القياسيِّ، فقال: (وَ) العامل (القِيَاسِيُّ) الَّذي وقع جزءاً من اللَّفظيِّ، وهو ما لا يتوقَّفُ إِعْمَاله بخصوصه على السَّماع، بلْ يمكن أن يُذْكَر في عمله قاعدةٌ كليَّةٌ موضوعُها غيرُ محصورٍ،

خربوتي

قوله: (الَّتي هي موضوعةٌ للإبهام)؛ أيْ: للإبهام في وجود مدخوله في اعتقاد المتكلِّم، فإنَّها موضوعة لتعليق شيء بشيء مفروض وجوده في المستقبل، مع عدم القطع بوقوعه أو لا وقوعه، على ما حقَّقه السِّيَالَكُوتي[١].

قوله: (و(إِذَا) موضوعةٌ للأمر المقطوع به ... إلخ) فيه بحث؛ لأنَّها وإنْ كانت موضوعة للأمر المقطوع إلَّا أنَّه لمَّا لم ينكشف لنا حال الاستقبال، واحتمل وقوع ذلك الأمر على خلاف ما قطعناه عرض لها الإبهام، وجاز أنْ تتضمَّن معنى (إنْ) وتعمل عملها - كما حُقِّق سابقاً -، فلذلك عدَّها جماعة من الجوازم، واختاره المصنِّف، ولعلَّ لهذا أَمَر بالتَّدبُّر.

قوله: (قاعدةٌ كلِّيَّةٌ ... إلخ)؛ أيْ: قضيَّة كلِّيَّة يُعرف بها أحكام جزئيات موضوعها، بأنْ يجعل الجزئيّ موضوعاً في الصُّغرى، وموضوع القاعدة محمولاً فيها، وتجعل تلك القاعدة كبرى؛ لِمَا قاله الفاضل العصام في «الأصول» من أنَّ القاعدة قضيَّة كلِّيَّة تشتمل على أحكام جزئيات موضوعها بالقوَّة القريبة من الفعل، بحيث لو ضمَّت مع صغرى سهلة الحصول، أفادت حكماً جزئيًا، كما يقال في قول النُّحاة: الفاعل مرفوع، قولنا: زَيْدٌ في: (ضَرَبَ زَيْدٌ) فاعل، وكلُّ فاعل مرفوع، فـ(زيد) مرفوع.

وإنَّما سمِّيت قاعدة؛ لأنَّها أساس معرفة أحوال الجزئيَّات، وكثيراً ما يُتسامح فتعرف بحكم كلِّيّ ينطبق على جزئيات تُستفاد أحكامها منه، تعبيراً للقضيَّة بأشرف أجزائها.

(١) «حاشية السيالكوتي على أواخر الجامي». انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٤٥٤).

كقولك: (عَلِمَ) يرفع الفاعل؛ لأنَّه فعلٌ، وكلُّ فعلٍ يرفع الفاعل، ينتج أنَّ (عَلِمَ) يرفع الفاعل، وهو المطلوب، وكذا غيره من الفاعل، والمفعول، والصِّفة المشبَّهة، وأفعلِ التَّفضيل، وغيرها؛ مثلاً: (ضَارِبٌ) يرفع الفاعل إذا وُجِد شرطه؛ لأنَّه اسم فاعلٍ، وكلُّ اسم فاعلٍ يرفع الفاعل إذا وُجِد شرطه، فـ (ضَارِبٌ) يرفع الفاعل، وهو المطلوب.

(تِسْعَةُ) أنواع بالاستقراء.

خربوتي

قوله: (من الفاعل والمفعول)؛ أَي: اسم الفاعل واسم المفعول.

قوله: (والصِّفة المشبَّهة) فإنْ قلتَ: إنَّ صيغة الصِّفة المشبَّهة سماعيَّة، حتَّى جعلوها محصورة في سبعة عشر وزناً، فما وجه عدِّها من القياسيِّ؟

قُلنا: هَبْ، لكنَّه لا يضرُّ لكونه قياساً، كما صرَّح به المصنِّف في «الإِظْهَار»، وذلك لأنَّ أفرادها وإنْ كانت محصورة بحسَب الصِّيغة، إلَّا أنَّها غير محصورة بحسَب المادَّة، فيمكن أنْ يذكر في عملها قاعدة كلِّيَّة بأنْ يُقال: كلُّ صفة مشبَّهة ترفع الفاعل، بخلاف السَّماعيِّ؛ فإنَّ أفراده محصورة بحسب المادَّة أيضاً.

قوله: (تسعة أنواع) لا يختلجنَّ في صدرك أنَّ الشَّارح قدَّر قوله: (أنواع) مضافاً إليه لـ(تسعة)، فأشعَر بهذا التَّقدير: أنَّ المضاف إليه حُذِف في قول المصنِّف: (تسعة)، وجُعِل التَّنوين عوضاً عنه، مع أنَّ حَذف المضاف إليه وتعويض التَّنوين عنه مختصٌّ بلفظ (كلّ)، و(بعض)، و(إذْ)، و(أيّ) على ما صرَّح به الشَّيخ الرَّضِيّ؛ لأنَّ مقصوده - رحمه الله تعالى - ليس تقدير المضاف إليه، بلْ تقدير الصِّفة؛ لِمَا ذكره الرَّضِيّ أيضاً في شرحه على «الكافية» من: أنَّ سِيبَوَيْهِ وجماعة من النُّحاة، يستقبحون كون مميِّز العدد - في أيِّ درجة كان - صفة؛ لأنَّ المقصود من التَّمييز التَّنصيص، وهو معدومٌ في أكثر الأوصاف، بَلَى، إنْ كانت الصِّفة مختصَّة ببعض الأجناس لم يُستقبح؛ نحو: ثلاثة علماء ومائة فاضل. اهـ[1]

وقال في بحث النعت: وربما نُوِيت الصفة ولم تُذكر للعلم بها. اهـ

هذا، وبعد ذلك الأَوْلى أنْ يُحمل كلام المصنِّف على حذف الموصوف؛ أيْ: أنواع تسعة؛ لأنَّ تقدير الموصوف شائع ذائع، بخلاف تقدير الصِّفة وإنْ وقع على قِلَّة، كما أشار إليه ابن مالك في «ألفيته» حيث قال:

(١) «الرضي على الكافية» (٣/ ٣٠٦، ٣٠٧).

الفِعْلُ

(الأَوَّلُ) منها: (الفِعْلُ).

قدَّمه على اسم الفاعل؛ لكونه أصلاً له، ولعدم احتياجه إلى الشَّرط بخلاف اسم الفاعل، ولكونه أصلاً في العمل؛ لأنَّ غيرَه تابعٌ له فيه، كما سيجيء.

والمراد من الفعل اصطلاحيّ لا لغويّ، فلا يَرِد الإشكال على التَّقسيم.

(مُطْلَقاً)، وقوله: (فَكُلُّ فِعْلٍ) إشارة إلى الكبرى، والصُّغرى مَطْويَّةٌ؛ أيْ: لازماً أو متعدِّياً، متصرِّفاً أو غيره، تامًّا أو ناقصاً، قلبيًّا أو لا، (يَرْفَعُ) معمولاً

خربوتي

وَمَا مِنَ الـمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ   يَـجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّـعْتِ يَقِلْ

قوله: (لكونه أصلاً له) أراد هنا بـ(الأصل) الأصل في الاشتقاق؛ بقرينة قوله فيما بعده: (ولكونه أصلاً في العمل).

قوله: (والمراد من الفعل اصطلاحيّ ... إلخ) جوابٌ عن سؤال مقدَّر وارد على تقسيم العامل القياسيّ إلى: الفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول ... إلى غير ذلك، وتقديره: إنَّ هذا التَّقسيم غير صحيح؛ لأنَّ من شروط صحَّة التَّقسيم وجود التَّباين والتَّخالف بين الأقسام، مع أنَّه غير موجود هھنا، لأنَّ الفعل بالمعنى اللُّغويّ يتحقَّق في ضمن كلّ من اسم الفاعل، واسم المفعول، ... إلى غير ذلك، فكيف يصحُّ أنْ يكون قَسيماً لها، مع أنَّ قسيم الشَّيء ما يباينه؟

أجاب بتحرير المراد، وحاصله: أنَّ هذا إنَّما يَرِد لو أُريد من الفعل الفعل اللُّغويّ، وليس كذلك؛ لأنَّ المراد منه الفعل الاصطلاحيّ الَّذي هو ما دلَّ بهيئته وضعاً على أحد الأزمنة الثَّلاثة، ومن البيِّن أنَّه لا يَصدُق على شيء من هذه الأقسام، ولا يتحقَّق في ضِمنَ واحد منها، ولعلَّ هذا وجه التَّأمُّل.

قوله: (إشارة إلى الكبرى) لو قال: إشارة إلى القاعدة الكلِّيَّة المذكورة في عمل الفعل لكان أَوْلى، تأمَّل.

قوله: (والصُّغرى مَطْويَّةٌ)؛ أيْ: غير مذكورة هھنا؛ لأنَّها سهلة الحصول، بِجعل كلّ جزئيّ موضوعاً، وجعل موضوع تلك القضيَّة محمولاً، كما سبق.

قوله: (لازماً أو ... إلخ) تفسير لقوله: (لكلّ فعل).

واحداً سواءٌ كان فاعلاً، أو اسماً؛ لأنَّ النِّسبة إلى المرفوع مأخوذةٌ في مفهومه وضعاً، فلا يكون بدونه (وَيَنْصِبُ) معمولاتٍ كثيرةً سواءٌ كانت مفاعيلَ أو غيرها، كالخبر، والحال، والتَّمييز وغير ذلك؛ ....

خربوتي

قوله: (سواء كان فاعلاً ... إلخ)؛ أيْ: سواء كان هذا المعمول المرفوع مسمًّى بالفاعل؛ كما في مرفوع الفعل التَّامّ، أو بالاسم؛ كما في مرفوع الفعل النَّاقص.

والمراد من الفاعل أعمّ من أنْ يكون حقيقيًا أو حكميًا، فيشمل نائب الفاعل أيضاً.

قوله: (لأنَّ النِّسبة إلى المرفوع مأخوذةٌ في مفهومه ... إلخ) تعليلٌ لكون كلِّ فعلٍ رافعاً لمعمول؛ إشارةً إلى أنَّ الرَّفع ممَّا لا بدَّ منه لكلِّ فعل، وتوضيحُه:

أنَّ النِّسبة إلى المرفوع - أيْ: إلى فاعل معيَّن - جزء ممَّا وضع له الفعل، فلا يُوجَد الفعل بدونه، وذلك لأنَّ الفعل مشتملٌ على ثلاثة معان: أحدها: الحدث الَّذي هو معنى المصدر. وثانيها: الزَّمان. وثالثها: النِّسبة إلى فاعل معيَّن أيَّ معيَّن كان.

وهنا بحث صعب تحيَّر فيه العقلاء، وتصدَّى إلى حَلِّه جمٌّ غفيرٌ من الفضلاء، وإنَّا وإنْ كنَّا لا نَقتدر على الشُّرب من كؤوس تحقيقاتهم إلَّا بفهم الخيال، ولا نَستحقُّ القعود في مجالس تدقيقاتهم إلَّا لصفِّ النِّعال، لكنَّ التَّفصيل ممَّا اقتضاه الحال، فهو: أنَّ الفعل لمَّا كان موضوعاً لهذه المعاني الثَّلاثة، فالمعنى المطابقيّ له مجموع هذه المعاني، وهو لا يُفهَم بدون الفاعل المعيَّن؛ لأنَّ تلك النِّسبة لا تُفهم بدونه، ومتى لم يُوجد الجزء لم يوجد الكلّ، مع أنَّه لا شكَّ في أنَّه يُفهم الحدث والزَّمان عند سماع لفظ (ضَرَبَ) مثلاً بدون فهم المعنى المطابقيّ، فيلزم تحقُّق الدَّلالة التَّضميَّة بدون المطابقيَّة، وذلك مخالف لِما تقرَّر عندهم مِن استلزام التَّضمُّن للمطابقة.

أجاب عنه الفاضل العصام:

أوَّلاً: بأنَّ اللَّفظ لا يدلُّ على المعنى إلَّا لتذكُّر الوضع، وفهم المعنى من اللَّفظ، ودلالة اللَّفظ عليه متأخِّرة عن تذكُّر الوضع، فإذا سمع العالم بالوضع لفظ (ضَرَبَ) على الوَجْه العامِّ لفظه تذكَّر وضعه بهذا الوجه، وحضر عنده مفهومُ الحدث والزَّمان في ضمن تذكُّر الوضع؛ إذْ لا يمكن استحضار الوضع بدون حُضور طرفَيه، فليس العلم بالمعنى عند سماع اللَّفظ في ضمن تذكُّر الوضع من دلالة اللَّفظ؛ لأنَّ المفروض أنَّ تلك الدَّلالة متأخِّرة عنه، فلا بدَّ لدلالة اللَّفظ من الْتِفَات النَّفس إلى المعنى من حيث إنَّه مراد اللَّافظ،

....

خربوتي

ولا يمكن أنْ يتوجَّه السَّامع من لفظ (ضَرَبَ) إلى معنًى من هذه الحيثيَّة مالم يَعلمْ خصوص المعنى الموضوع له بانضمام الفاعل المعيَّن، فإذا حضر عنده بالضَّميمةِ الْتفت إليه من اللَّفظ من هذه الحيثيَّة، فمُشاهدةُ الحدث والزَّمان في ضمن هذا الالتِفات هو الدَّلالة التَّضمنيَّة، ولا شكَّ أنَّه لم يتحقَّق من سماع (ضَرَبَ) بدون فهم معناه المطابقيّ(١).

ورُدَّ بأنَّ القول بأنَّه يتحقَّق عند سماع اللَّفظ الالتفات إلى جانب المعنى مرتَين؛ إحداهما: في ضمن تذكُّر الوضع، والثَّانية: من حيث إنَّه مُرادف خلافُ الوجدان(٢).

وأجاب ثانياً: بأنَّ التَّحقيق أنَّ الفعل موضوع لحدث مُقيَّد بالزَّمان، والنِّسبة إنَّما جاءت من الهيئة التَّركيبيَّة كما في الجملة الاسمية؛ إذْ لا يخفى على المُنْصِف أنَّه لا يُناسب جعل هيئة (زَيْدٌ قَائِمٌ) للنِّسبة، وجعل هيئة (ضَرَبَ زَيْدٌ) لغواً، ومِن أمارات أنَّ النِّسبة ليست مدلولةً للفعل أنَّه يفهم الحدث والنِّسبة تفصيلاً، وقد اتفقوا على أنَّ دلالة المفرد لا تكون تفصيليَّة، وإنَّما الْتزم مع الفعل ذكر الفاعل؛ لأنَّ الفعل يُؤدِّي معنى الحدث على وجهٍ يكون مستعدًّا لأنْ يُنسب إلى شيء، فيلزم إسناده إلى شيء؛ لئلَّا يكون إحضارُه على هذا الوجه لغواً(٣).

ورُدَّ بأنَّه: إنْ أراد أنَّ للهيئة التَّركيبيَّة مدخلاً في الدَّلالة على النِّسبة، فمُسلَّم، ولا مقتضيَ لاستقلالها بالمفهوميَّة، وإنْ أراد أنَّ الهيئة مستقلَّة في الدَّلالة عليها، فيَخدشه أنَّ لزوم تلك الهيئة التَّركيبيَّة للفعل دون سائر التَّركيبات ممَّا لا وجه له، والقول بأنَّ الحدث في مفهومه مُعتبر من حيث إنَّه مستعدّ للإسناد إلى شيء تكلُّف صريح؛ إذْ لا دلالةَ لصيغة الفعل على الاستعداد أصلاً، وأمَّا دلالة الفعل على الحدث والزَّمان والنِّسبة تفصيلاً، فلِتعدُّد أوضاعه، فإنَّه من حيث جوهره يدلُّ على الحدث، ومن حيث الصِّيغة يدلُّ على الزَّمان، ومِن حيث تركيبه بالفاعل يدلُّ على النِّسبة(٤).

وأجاب عنه المحقق السِّيَالَكُوتي:

---

(١) «عصام على الجامي» (٢٤) بتصرف من المحشي.

(٢) «حاشية السيالكوتي على حاشية اللاري على الجامي». انظر: «المجموعة النورية» (١/ ٦٤).

(٣) «عصام على الجامي» (٢٥).

(٤) «حاشية السيالكوتي على حاشية اللاري على الجامي». انظر: «المجموعة النورية» (١/ ٦٥).

. . . .

خربوتي

أوَّلاً: بأنَّ دلالة الفعل على الحدَث باعتبار مادَّته، وعلى الزَّمان باعتبار هيئته، فهي دلالة مُطابقيَّة، وإنْ كان المدلول مدلولاً تضمُّنيًّا للفعل؛ لكونه موضوعاً بإزاء المجموع من الحدث والزَّمان والنِّسبة. والدَّليل على ذلك: أنَّه يُفهم كلّ واحد من الحدث والزَّمان من لفظ الفعل تفصيلاً، مع أنَّ المقرَّر أنَّ المفرد لا يدلُّ على أجزاء مدلوله تفصيلاً[١].

وفيه: أنَّه لا يُسمن ولا يُغني من جوع؛ إذْ للسَّائل أنْ يرجعَ ويقول: فقد اعترفتم بتحقُّق المدلول التَّضمُّنيّ بدون المدلول المطابقيّ؛ لأنَّ دلالة الفعل على ذلك الحدث بدون ذكر الفاعل، وإنْ كانت دلالة مطابقيَّة باعتبار مادَّته إلَّا أنَّها دلالة تضمُّنيَّة مع قطع النَّظر عن ذلك الاعتبار؛ لما صرَّح به ذلك المحقِّق من أنَّ ذلك الحدث الَّذي دلَّ عليه الفعل بمادَّته دلالة مطابقيَّة، وهو بعينه مدلول تضمُّنيّ للفعل.

وأجاب ثانياً: بأنَّ المأخوذ في مدلول الفعل النِّسبة إلى الفاعل المعيَّن إجمالاً، وهي مفهومة منه مع الحدث والزَّمان، وإنَّما المحتاج إلى ذكر الفاعل تفصيلها، وهي غير داخلة في مدلوله[٢].

وفيه: أنَّ هذا مخالف لِمَا أطبق عليه العلماء قرناً بعد قرن من أنَّ المدلول المطابقيّ للفعل غير مستقلٍّ بالفهم، بلْ يحتاج إلى ذكر الفاعل المعيَّن؛ إذْ على ما ذكره يكون مدلوله المطابقيّ مستقِلًّا بالفهم غيرَ محتاج إلى اسم الفاعل، وإنَّما يلزمه تعقُّل الفاعل إجمالاً من غير حاجة إلى ذكره، والمحتاج إليها تفصيله، كمعنى الابتداء المفهوم من لفظ الابتداء، فحقَّ في حقِّه ما قاله نفسُه في حقِّ الفاضل العصام عند الكلام على هذا المقام من أنَّ الخروج من طريقة القومِ والجسارة على الاعتراض عليهم بمجرَّد الشُّكوك الَّتي تعتري لعدم التَّعمُّق في كلامهم، ممَّا لا ينبغي أنْ يُقدَم عليه[٣].

أقول- وبالله التوفيق-: الحقُّ في الجواب أنْ يُقالَ: إنَّ المفهوم من الفعل قبل ذكر الفاعل هو الحدث السَّاذج[٤] الَّذي يدلُّ عليه الفعل بمادَّته دلالةً مطابقيَّة، وهو ليس

---

(١) «حاشية السيالكوتي على حاشية اللاري على الجامي». انظر: «المجموعة النورية» (١/ ٦٤).

(٢) «حاشية السيالكوتي على حاشية اللاري على الجامي». انظر: «المجموعة النورية» (١/ ٦٤).

(٣) «حاشية السيالكوتي على حاشية اللاري على الجامي». انظر: «المجموعة النورية» (١/ ٦٥).

(٤) قوله: (هو الحدث الساذج . . . إلخ) وإنما لم نتعرض للجواب عن الاعتراض بالزمان؛ لظهوره غاية =

لأنَّ مفهومه يتعلَّق بها، لكنَّ اللَّازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجرِّ؛ لعدم الاحتياج إليه بدونه.

والفعل على نوعَين: لازمٌ، ومُتَعَدٍّ.

فاللَّازم: ما يتمُّ فهمه بغير ما وقع عليه الفعل؛ ....

خربوتي

بمدلول تضمُّنيّ للفعل قطعاً حتَّى يَلزم المحذور، بلْ هو الحدث الَّذي وُضع المصدر بإزائه، وأمَّا المدلول التَّضمُّنيّ للفعل فهو الحدث المنسوب إلى الفاعل المعين، لا الحدث السَّاذج.

قال الشيخ الرَّضِيّ في بحث المصدر: المصدر موضوع للحدث السَّاذج، والفعل المبني للفاعل موضوع للحدث المنسوب إلى ما قام به، والفعل المبني للمفعول موضوع للحدث المنسوب إلى غير ما قام به من الزمان والمكان وما وقع عليه والآلة والسبب، فالنسبةُ إلى ما قام به أو إلى ما عَداه مما يتعلق به مفهومُ الفعل خارجٌ عن المصدر، لازم في الوجود. انتهى

فإذا أتقنتَ ما نقلناه لك ممَّا يُثبِّت فؤادك على ما ذكرنا، يجب عليك النَّظر بعين الإنصاف، ويحرم عليك الملازمة على التَّعصُّب والاعتِساف.

قوله: (لأنَّ مفهومه يتعلَّق بها) أراد من التَّعلُّق أنْ يكون لمفهوم الفعل نوع من الملابسة، فيجري التَّعليل في جميع المنصوبات.

قوله: (لِعدم الاحتياج إليه بدونه) وأمَّا مع حرف الجرِّ فاللَّازم أيضاً يحتاج إلى المفعول، ويتوقَّف مفهومُه عليه بواسطة الاستعمال معه.

فالفرق بين المتعدِّي بنفسه والمتعدِّي بالحرف إنَّما هو باعتبار أنَّ الأوَّل اعتبر في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلَّق بخصوصه، والثَّاني لم يُعتبر في مفهومه تلك النِّسبة، بلْ حدثتْ من مقارنة حرف الجرِّ.

قوله: (فاللَّازم ... إلخ) قدَّمه؛ لكون مفهومه وجوديًا، والمصنِّف قدَّم مثال

= الظهور على من أيقن الجواب المسطور، وذلك لأن المفهوم من لفظ (ضرب) مثلاً قبل ذكر الفاعل هو الزمان المقارن لا بالحدث الساذج، وهو ليس بمدلول تضمني للفعل حتى يلزم المحذور، بل المدلول التضمني له الزمان المقارن بالحدث المنسوب إلى الفاعل المعين. اهـ منه.

أعني: بغير المفعول به الصَّريح لما مرَّ؛ نحو: قَعَدَ زَيْدٌ.

والمُتعدِّي: ما لا يتمُّ فهمه بغير ما وقع عليه الفعل، فهو على ثلاثة أقسامٍ:

الأوَّل: متعدٌّ إلى مفعولٍ واحدٍ؛ نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً.

والثَّاني: متعدٌّ إلى مَفْعُولَين؛ نحو: أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً، وَعَلِمْتُ زَيْداً فَاضِلاً.

والثَّالث: متعدٌّ إلى ثلاثة مفاعيلَ؛ نحو: أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْراً بَكْراً فَاضِلاً.

فمن أراد أنْ يطَّلع على التَّفصيل، فليرجع إلى المُطوَّلات.

(**نَحْوُ: خَلَقَ اللهُ**) بالرَّفع فاعل (خَلَقَ) (**تَعَالَى كُلَّ شَيْءٍ**) بالنَّصب مفعولٌ به صَريحٌ لـ(خَلَقَ) مثالٌ للمتعدِّي، (**وَ**) نحو: (**نَزَلَ القُرْآنُ**) بالرَّفع فاعل (نَزَلَ) (**نُزُولاً**) مصدرٌ لـ (نَزَلَ) مثالٌ للَّازم.

خربوتي

المتعدِّي؛ لِشرفه؛ لِمَا أنَّه مؤثِّر بخلاف اللَّازم، فلكلٍّ وجهة، إلَّا أنَّ بين كلامي الشَّارح والمصنِّف لفًّا ونشراً غير مرتَّب.

قوله: (أعني: بغير المفعول به الصَّريح) تَبِع في تفسير ما وقع عليه الفعل بالمفعول به الصَّريح للشَّارح المدقِّق لـ«الإظهار»، مع أنَّه بظاهره يشمل المفعول به الغير الصَّريح أيضاً؛ بناءً على أنَّ الظَّاهر دخول المتعدي بواسطة حرف الجرِّ؛ نحو: (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ) في تعريف اللَّازم، وإنْ كان المفهوم من كلام ابن الحاجب في «الكافية» دخوله في تعريف المتعدِّي، كما بيَّنه شُراحها، فتدبَّر.

قوله: (لما مرَّ) من أنَّ الفعل اللَّازم لا يحتاج فهمُ مدلوله إليه بدون حرف الجرِّ.

قوله: (فليرجع إلى المُطوَّلات) قد ذكر المصنِّف في «إظهار الأسرار» ما يُغنيك عن الرُّجوع إلى سائره.

قوله: (خلق الله تعالى كلَّ شيء ... إلخ) فيه ردٌّ لِلْمُعْتَزِلَة الَّذين زعموا أنَّ بعض الأشياء الموجودة كالأفعال الاختياريَّة للعباد غيرُ مخلوق لله تعالى؛ بناء على الاختلاف في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩].

والشَّيء بمعنى الموجود، كما هو ذوق الأَشَاعِرَة على ما سبق.

(وَلَا بُدَّ)؛ أَيْ: لا فراقَ حاصلٌ (لِكُلِّ فِعْلٍ) اصطلاحيٍّ تامًّا أو ناقصاً، لازماً أو متعدِّياً (مِنْ مَرْفُوعٍ)؛ أَيْ: من معمولٍ مرفوعٍ، (فَإِنْ تَمَّ)؛ أَيِ: الفعل (بِهِ): أَيْ: بالمرفوع (كَلَاماً) تمييزٌ من النِّسبة؛ أَيْ: من جهة الكلام، وإنْ كان تَمَّ من الأفعال النَّاقصة، فمعنى (إنْ تمَّ): إنْ صار الفعل بالمرفوع كلاماً تامًّا،

خربوتي

والمثال الثَّاني أيضاً ردٌّ لمنكري نزول القرآن، كفلاسفة غير الإسلام الَّذين زعموا كون الفلك غير قابل للخرق والالتئام، وغيرهم من أهل الشِّرك وعبدة الأصنام.

قوله: (تمييزٌ من النِّسبة)؛ أَيِ: النِّسبة الَّتي بين تمَّ وفاعله.

قوله: (وإنْ كان تمَّ من الأفعال . . . إلخ)؛ أَيْ: هذا المعنى إذا كان (تمَّ) من الأفعال التَّامَّة، وإنْ كان من الأفعال النَّاقصة بتضمُّنه معنى (صار) فالمعنى: (أنْ صار الفعل بالمرفوع كاملاً تامًّا)، فكلمة (أَيْ) في قوله: (أَيْ: أنْ صار . . . إلخ) مستدرك قطعاً.

وقوله: (تامًّا) مأخوذٌ من (تمَّ) باعتبار معناه الأصلي، على أنْ يكون حالاً أو خبراً بعد خبر، أو وصفاً لهذا الخبر في المآل؛ للتَّأكيد والمبالغة، وهذا مبنيٌّ على أحد الطَّريقين المشهورين للتَّضمين الَّذي هو جعل المضمَّن ثابتاً والأصل قيداً، والآخر عكس ذلك.

وممَّا يجب أنْ يُعلم أنَّ ذلك الجعل إنَّما هو لتصوير المعنى، لا لتقدير في نظم الكلام، ولا لتصحيح التَّعلُّق اللَّفظيِّ المرتَّب على التَّضمين في بعض الأحيان، وإنْ ذهب إليه العلَّامة التَّفْتَازَانِيّ في حاشية «الكشاف».

فإنْ كان لك ميل إلى تحقيق المقام، فاستمع الكلامَ.

واعلم: أنَّهم ذكروا أنَّ حقيقة التَّضمِين: أنْ يُقصد بالفعل أو شبهه معناه الحقيقيّ مع معنَى فعل آخَر أو شِبهه يُناسبه ويدلُّ عليه بشيء من القرائن، كاستعمال ذلك الفعل بِغير صلته المبيَّنة في كتب اللُّغة، وكتَعدية اللَّازم، وكجعل المتعدَّى بنفسه متعدِّياً بواسطة حرف الجرِّ، إلى غير ذلك.

وأوردوا على هذا التَّعريف: بأنَّه يستلزم إرادةَ مَعنيَين من لفظ واحد، وهو غير جائز عند الجمهور، وإنْ جوَّزه الشَّافعيَّة.

فهو منصوبٌ على الخبريَّة؛ يعني: يصحُّ السُّكوت عليه به (يُسَمَّى)؛ أيِ: الفعل جزاءً للشَّرط، ولم يُحذَف آخره؛ لكون الشَّرط ماضياً، وقد يُحذف، فيقال: (يُسَمَّ) بغير الياء (فِعْلاً تامًّا)؛ لأنَّه يُفيد المخاطَبَ فائدةً تامَّةً، ويسمَّى المرفوعُ

خربوتي

وأجابوا عنه: بأنَّ كِلا المعنيين مقصودان من اللَّفظ المذكور، لكنَّ معناه الأصلي مقصود بالذَّات، والمعنى الآخر مقصود بالتَّبع، ولا امتناعَ في ذلك.

وأمَّا ما يَرِد عليه: من أنَّ كلا المعنيَين مَقصودان بالذَّات في مَقام الإفادة، فكيف يكون أحدُهما مقصوداً بالتَّبع؟ فمدفوع بأن كون المعنى الآخر مقصوداً من اللَّفظ المذكور بالتَّبع لا يُنافي كونه مقصوداً بالذَّات أيضاً في مقام الإفادة؛ إذْ بين قولِنا: (مقصود من اللَّفظ) وبين قولنا: (مقصوداً للإفادة في هذا المقام) فرقٌ ظاهر كما حقَّقه المولى ابن الكمال.

قوله: (فهو منصوبٌ . . . إلخ) تفريع على الشَّرطيَّة المذكورة؛ أيْ: فإذا كان (تمَّ) من الأفعال النَّاقصة، وكان هذا المعنى هكذا، فيكون قوله: (كلاماً) منصوباً على الخبريَّة له، وأنت خبير بأنَّه لو قال: (وإنْ كان تمَّ من الأفعال النَّاقصة على أنْ يكون المعنى: أن صار الفعل . . . إلخ، فهو منصوب . . . إلخ)، على أنْ يكون قوله: (فهو منصوب) جزاء للشَّرط المذكور، لَكان أنسب وأظهر، كما لا يخفى على مَن تفكَّر.

قوله: (يعني: يصحُّ السُّكوت عليه به) تفسير للكلام، والضَّمير في (عليه) راجع إلى الفعل، وفي (به) إلى المرفوع؛ يعني: أنَّ معنى كون الفعل كلاماً تامًّا بالمرفوع، أنْ يصحَّ السُّكوت على ذلك، بمجرَّد وجود المرفوع؛ لإفادته فائدةً تامَّة به؛ لأنَّ الكلام عندهم هو اللَّفظ المفيد فائدة يحسن السُّكوت عليها.

قوله: (ولم يُحذف آخره؛ لكون . . . إلخ) دفعٌ لِمَا يُقال من: أنَّ (يسمَّى) يلزم أنْ يُحذف آخره علامة للجزم؛ لِمَا قرَّرت أنَّه جزاء للشَّرط، والجزاء إنْ كان مضارعاً يلزم أنْ يكون مجزوماً، و(يسمَّى) فعل مضارع معتلّ الآخر جزمُه بحذف الحرف الأخير.

وحاصلُ الدَّفع: منع لزوم مجزوميَّة الجزاء عند كون الشَّرط فعلاً ماضياً كما ههنا، فإنَّه عند ذلك يجوز في الجزاء إذا كان مضارعاً بلا فاء أمرانِ؛ أيِ: الجزم والرَّفع:

أمَّا الأوَّل؛ فلوجود الجازم مع صلاحيَّة المحلِّ، وضعفِ المانع.

وأمَّا الثَّاني؛ فلضعف التَّعلُّق لِحيلولة الماضي الَّذي ليس بمجزوم لفظاً أو تقديراً.

فاعلاً، أو نائبَه؛ (نَحْوُ: عَلِمَ اللهُ تَعَالَى) كلَّ شيءٍ، حُذِف المفعول للعموم.

(وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ)؛ أيِ: الفعل، عطفٌ على قوله: (إنْ تَمَّ)، (بِهِ)؛ أيِ: المرفوع (كَلَاماً، بَلِ احْتَاجَ)؛ أيِ: الفعل في الكلام (إِلَى خَبَرٍ مَنْصُوبٍ) إنَّما قال: إلى خبرٍ؛ لكونه خبراً للمبتدأ في الأصل، وإنَّما ينصب الخبر؛ لشبهه بالمفعول به في كونه محتاجاً إليه، ....

خربوتي

فالمصنِّف اعتبرَ الأمر الثَّاني.

قوله: (حُذِف المفعول للعموم)؛ أيْ: مع اختصار؛ لِمَا تقرَّر في علم المعاني من: أنَّ حذف المفعول من اللَّفظ بعد قابِلِية المقام-؛ أعني: وجود القرينة- قد يكون للتَّعميم في المفعول مع الاختصار، كقولك: قَدْ كَانَ مِنْكَ مَا يُؤْلِمُ؛ أيْ: كلَّ أحد، بقرينة أنَّ المقام مقامُ المبالغة، فلا يَرِد: أنَّ هذا التَّعميم يمكن أنْ يُستفادَ من ذكر المفعول بصيغة العُموم أيضاً - كما أشار إليه الشَّارح-؛ لأنَّه يفوِّت الاختصار حينئذٍ[١].

قوله: (إنَّما قال: إلى خبرٍ؛ لكونه ... إلخ)؛ يعني: أنَّ في قول المصنِّف: (إلى خبر) مجازاً كونيًّا؛ أيْ: كون المعنى الحقيقيّ سابقاً على المجاز، باعتبار زمان الحكم الَّذي هو الاحتياج ههنا، وذلك لأنَّ ذلك المنصوب المحتاج إليه للفعل ليس بخبر للمبتدأ حقيقةً وقتَ الاحتياج، وإلَّا لامتنع تسليط ذلك الفعل المحتاج إليه؛ إذِ الشَّي الواحد لا يَجوز أن يكون معمولاً للفعل حال كونه خبراً للمبتدأ، فالتَّعبير عنه بالخبر مبنيّ على كون خبريَّته سابقةً على زمان الاحتياج، وأنت خبير بأنَّه يجوز أنْ يكون مجازاً أوليًّا أيضاً؛ أعني: كون المعنى الحقيقيّ لاحقاً وطارئاً على المجاز في الزَّمان الآتي؛ لِمَا أنَّ ذلك المنصوب يكون خبراً لذلك الفعل المحتاج بعد زمان الاحتياج، وإنْ لم يكن خبراً له وقتَ الاحتياج، وإلَّا يلزم تحصيل الحاصل.

بقي هنا فائدةٌ جليلة هي: أنَّه لا حاجة إلى ارتكاب التَّجوُّز في إطلاق الخبر على ذلك المنصوب المحتاج إليه؛ لأنَّه يصحُّ التَّعبير عنه بالخبر حقيقة؛ لأنَّ لفظ الخبر ليس مشتقًّا حتَّى يجبَ اتِّصاف ما قُصد به بمفهومه حين تعلُّق الحكم به؛ أعني: الاحتياج ههنا، كما أشار إليه الفاضل العِصام في «حواشي الفوائد الضيائيَّة» في بحث ضمير

---

(١) انظر: «مختصر السعد شرح تلخيص المفتاح» (١٦٧).

وفي توقُّف الفعل عليه (يُسَمَّى)؛ أيِ: الفعل المحتاج (فِعْلاً نَاقِصاً)؛ لعدم تماميَّته بمرفوعه، كالأفعال الغيرِ النَّاقصة، ويسمَّى مرفوعه اسماً، ومنصوبه خبراً، وهو: كَانَ، وصَارَ، وأَصْبَحَ، وأَمْسَى، وأَضْحَى، وظَلَّ، وبَاتَ، وآضَ، وعَادَ، وغَدَا، وآلَ، وراحَ، ومَا زَالَ، ومَا انْفَكَ، ومَا فَتِئَ، ومَا بَرِحَ، ومَا دَامَ، ولَيْسَ، والظَّاهر أنَّها غيرُ محصورةٍ.

خربوتي

الفصل[1]، فاحفظْه فإنَّه من نوادر الجواهر.

قوله: (وفي توقُّف الفعل عليه)؛ أيْ: على ذلك الخبر؛ يعني: كما أنَّ الفعل المتعدِّي لا يتمُّ معناه بدون المفعول به، بلْ يتوقَّف فهمُ مدلوله عليه، لا يتمُّ معنى الفعل النَّاقص أيضاً بدون الخبر، بلْ يتوقَّف عليه، والفرق بينهما بوجهين:

أحدهما: أنَّ الخبر ليس ممَّا وقع عليه الفعل، بخلاف المفعول به.

وثانيهما: أنَّ المتعدِّيَ يتوقَّف فهم مدلوله على المفعول به بحسَب الوضع، بخلاف الفعل النَّاقص؛ فإنَّ توقُّفَ فهمه على الخبر إنَّما حدث بعد تجريده عن الحدث، واستعماله في مجرَّد النِّسبة.

قوله: (لعدم تماميَّته بمرفوعه . . . إلخ) هذا وجه ذكره المولى الجامي قُدِّس سِرُّه، وتلقَّاه الفحول بالقَبول، وإنْ كانت التَّسمية على هذا الوجه من تسميَة الجزء - أعني: الفعل- باسم الكلِّ المركَّب من الفعل والمرفوع؛ لِمَا أنَّ الوصف بالتَّمام والنُّقصان وصفٌ بحال المركَّب منهما، كما أشار إليه الشَّارح المدقِّق لـ«الإظهار»[2].

فمعنى (عدم التَّمام بمرفوعه): أنَّه لا يصير بمرفوعه مركَّباً تامًّا يصحُّ السُّكوت عليه حتَّى يكون الخبر قيداً فيه لترتُّب الفائدة، بلِ المرفوع مسنداً إليه والمنصوب مسند يتمُّ الحكم بهما، ويُفيد (كان) مثلاً تقييده بمضمونه، فإنَّ معنى (كَانَ زَيْدٌ قَائِماً): زيد متَّصف بالقيام المتَّصف بالحصول في الزَّمان الماضي، على ما ذكره المحقِّق السِّيَالْكُوتي[3].

قوله: (والظَّاهر أنَّها غيرُ محصورةٍ)؛ يعني: أنَّ الظَّاهر من المذاهب أنَّ الأفعال

(١) «عصام على الجامي» (١٩٦).

(٢) «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (٩٨).

(٣) «حاشية السيالكوتي على أواخر الجامي». انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٤٧٩).

(نَحْوُ: كَانَ اللهُ تَعَالَى) بالرَّفع اسم (كَانَ) (عَلِيماً) بالنَّصب خبره (حَكِيماً) بالنَّصب خبرٌ بعد الخبر، وهما (فعيلٌ) بمعنى (فاعلٍ)، وهو لثبوت خبره لاسمه في الزَّمان الماضي دائماً، كما مرَّ، أو منقطعاً؛ نحو: كَانَ زَيْدٌ غَنِيًّا فَافْتَقَر، (وَ) نحو: (صَارَ العَاصِي)؛ أيْ: غيرُ التَّائب، بالرَّفع التَّقديريِّ اسمُ (صَارَ) (مُسْتَحِقًّا)؛ ....

خربوتي

النَّاقصة غير منحصرة في عدد معيَّن، كما زعَمه بعضهم وعدَّها من السَّماعيِّ، وذلك لأنَّ كثيراً من الأفعال التَّامَّة يتضمَّن معنى الفعل النَّاقص فيصير ناقصاً، وأنَّهم قد عدُّوا منها مرادفات بعضها، وكلُّ ذلك يدلُّ على عدم كونها محصورةً.

قوله: (كَانَ اللهُ تَعَالَى عَلِيماً حَكِيماً ... إلخ) إنَّما خصَّ التَّمثيل بهذه الأربعة من الأفعال النَّاقصة؛ إشارة إلى أنَّ:

منها ما هو بسيط وأصلٌ فيها؛ كـ(كَانَ)، و(صَارَ).

ومنها ماهو مركَّب من (ما) النَّافية والفعل؛ كـ(مَا زَالَ).

ومنها ما هو مركَّب من (ما) المصدريَّة والفعل؛ كـ(مَا دَامَ).

ومنها ما اختُلف في أنَّه فعل أو حرف؛ لشبهه بالحرف في الصُّورة وعدم التَّصرُّف؛ كـ(لَيْسَ)، حيث قال سِيبَوَيْهِ والأكثرون: إنَّه فعل غير متصرِّف.

وقال أبو علي في أحد قولَيه: إنَّه حرف، وإلحاق الضَّمير به في: لستُ ولستُما ولستُم؛ فلِتشبيهه بالفعل؛ لكونه على ثلاثة أحرف، وبمعنى (ما) وكونه رافعاً فناصباً.

قوله: (دائماً) لكنْ قد صرَّحوا: بأنَّ ذلك الدَّوام واستمرار الثُّبوت ليس بمدلول (كان)، بلْ ناشئ من عدم دلالته على عدمٍ سابقٍ وانقطاعٍ لاحق.

قوله: (كما مرَّ) من المثال الَّذي ذكره المصنِّف؛ لأنَّ ثبوت العلم والحكمة لله تعالى دائم مستمرّ.

قوله: (وَصَارَ العَاصِي مُسْتَحِقًّا لِلْعَذَابِ) المراد من الاستحقاق: وعيد، بمعنى: ترتُّب العذاب على المعصية، وملاءمة إضافته إليها في مجاري العقول والعادات؛ لِمَا قد وردت السُّنَّة والكتاب بذلك، وأجمع السَّلف على: أنَّ الطَّاعة تكون سبباً للثَّواب والمعصية سبباً للعقاب، لا للاستحقاق عقلاً، بمعنى: كون العذاب حقًّا لازماً يَقبح تركه، كما زعمه المُعْتَزِلَة؛ ففيه ردٌّ

أَيْ: لائقاً (لِلْعَذَابِ) صلة لـ (مُسْتَحِقًّا)، وهو للانتقال: إمَّا من صفةٍ إلى صفةٍ؛ نحو: صَارَ زَيْدٌ عَالِماً، وإمَّا من حقيقةٍ إلى حقيقةٍ؛ نحو: صَار الطِّينُ خَزَفاً، (وَ) نحو: (مَا زَالَ) من زَالَ يَزَالُ، لا مِن زَالَ يَزُولُ، فإنَّها تامَّةٌ (المُذْنِبُ) الغيرُ التَّائب بالرَّفع اسمه (بَعِيداً) خبره (مِنَ اللهِ تَعَالَى)؛ أَيْ: من رحمة الله تعالى، بلْ قريبٌ إلى غضبه، ....

خربوتي

لهم؛ لأنَّهم قالوا بوجوب العقاب على المعصية على الله تعالى إذا مات صاحبُها بلا توبة، وحرَّموا عليه العفوَ، واستدلُّوا عليه: بأنَّ الله أوعد لمرتكب الكبيرة بالعقاب، فلو لم يُعاقبه لزم الخُلْفُ في وعيده، أو الكذب في خبره، وهما مُحالان على الله تعالى.

وحاصلُ الرَّدِّ الَّذي أشار إليه المصنِّف بهذا المثال ما ذكَره المحقِّق الدَّوَّاني في «شرح العقائد العضدية»: من أنَّ آيات الوعيد محمولةٌ على استِحقاق ما أوعد به لا على وقوعِه بالفعل، فلا يلزم الخُلْف أو الكذبُ على تقدير عدم العقاب.

وبهذا عرفتَ فائدة تفسير الشَّارح (العَاصِي) بقوله: (أَيْ: غير التَّائب)، و(مُسْتَحِقًّا) بقوله: (أَيْ: لائقاً)، أمَّا الأوَّل فظاهر، وأمَّا الثَّاني فلأنَّه إشارةٌ إلى المعنى الأوَّل من المعنيين اللَّذين ذكرناهما للاستحقاق.

قوله: (لا من زَالَ يَزُولُ) الأَوْلى الاكتفاء على قوله: (من زَالَ يَزَالُ) حتَّى يكون احترازاً أيضاً من ماضي (يَزِيلُ)؛ لأنَّه: كما أنَّ ماضي (يَزُولُ) فعل تامّ لازم معناه الانتقال؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]، فكذلك ماضي (يَزِيلُ) فعل تامّ لكنَّه متعدّ، ومعناه كما تقول: زَالَ ضَأْنَكَ مِنْ مِعْزَاكَ؛ أَيْ: مَيِّز بعضَها من بعض وفرِّقه.

ومصدر الأوَّل: الزَّوال، ومصدر الثَّاني: الزَّيْل.

قوله: (أَيْ: من رحمة الله تعالى) على حذف المضاف، كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]؛ أَيْ: أمرُ ربك، أو إشارةٌ إلى أنَّ البعد هنا معنويّ، وهو أنْ لا يكونَ له اعتبار ومرتبةٌ عالية عنده تعالى، لا بمعنى البعد بحسَب المسافة، كما قد يُراد من القرب أيضاً المعنويّ؛ كتقرُّب البعض إلى السُّلطان، وإنْ لم يكن قريباً بحسَب المسافة، وهو أنْ يكونَ له اعتبار ومرتبةٌ عالية عند السُّلطان، وإلَّا فالقُرب والبعد الحقيقيَّان غيرُ متصوَّران في حقِّه تعالى، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وهو لاستمرار خبره لاسمه مُذْ قَبِلَه؛ أَيْ: مُذْ زمانِ إمكانِ قبولِ اسمه لمضمون خبره، فمعنى: مَا زَالَ زَيْدٌ أَمِيراً: استمرار إمارته من زمان قابليَّته، وصلاحيَّته

خربوتي

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، ففيه تجوُّزٌ بقرب الذَّات؛ لقرب العلم، فيكون بمعنى: عِلمنا أقربُ إليه من علم ما كان أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، كما أشار إليه القاضي في تفسيره(١).

قوله: (وهو لاستمرار خبره لاسمه . . . إلخ)؛ أيْ: كلمة (ما زال) لاستمرار ثبوت خبره لاسمه من وقت يمكن أنْ يقبله عادة.

في «الصراح»: القبول: بيش آمدن ويذيرفتن. اهـ

قال الشَّارح: أراد بالقبول في قوله: (مُذْ قَبِلَه) المعنى الأوَّل الَّذي مآله إلى إمكان القبول بالمعنى الثَّاني، فَلِذا فسَّره به.

فزيادة الإمكان في التَّفسير ليس بمبنيٍّ على أنَّ في المفسَّر حذفاً واختصاراً، كما حقَّقه السِّيَالَكُوتي(٢).

اعلم أنَّ ههنا دعاوَى ثلاث لا بدَّ من إثباتها:

أمَّا الأُولى الَّتي هي إفادة ما زال معنى الثُّبوت؛ فلأنَّ النَّفي مأخوذ في معناها، فإذا دخلتْ عليها (ما) النَّافية كان معناها نفي النَّفي، ونفي النَّفي يفيد الثُّبوت.

وأمَّا الثَّانية الَّتي هي إفادتها استمرار ذلك الثُّبوت؛ فلأنَّه قد قيِّد نفيه بجزء غير معيَّن من أجزاء الزَّمان الَّذي هو مدلوله، ومِن البيِّن أنَّ تقييد نفي الشَّيء بزمان يُوجب أنْ يعمَّ ذلك النَّفي والإثبات في جميع ذلك الزَّمان.

نعم، تقييدُ إثبات الشَّيء بزمان لا يُوجب عمومَ الإثبات في جميع ذلك الزَّمان؛ بناءً على أنَّهم قصدوا أنْ يكون النَّفي والإثبات على طرفي النَّقيض، واعتبار استمرار الثُّبوت أصعب وأقلّ، فاعتبروه في جانب النَّفي دون الاثبات، فإذا قلتَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ) يكفي في صِدق هذا القول وقوع الضَّرب في جزء من أجزاء الزَّمان الماضي، بخلاف ما إذا قلتَ:

(١) «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» تفسير البيضاوي (٩٧٦) بتصرف من المحشي، ونص عبارة القاضي: ونحن أعلم بحاله ممن كان أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، تجوز بقرب الذات لقرب العلم؛ لأنه موجبه. اهـ

(٢) «حاشية السيالكوتي على أواخر الجامي». انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٤٨٧) بتصرف من المحشي.

للإمارة، (وَتُقْبَلُ) على صيغة المفعول (التَّوْبَةُ) نائب الفاعل لـ(تُقْبَلُ) (مَا دَامَ الرُّوحُ) بالرَّفع اسمها (دَاخِلاً) خبرها (فِي البَدَنِ) متعلِّقٌ بـ(دَاخِلاً)، وهي لتوقيت أمرٍ بمدَّة ثبوت خبرها لاسمها، بأنْ جُعلت تلك المدَّة ظرفَ زمانٍ له، لأنَّ ما مصدريَّةٌ، وهي مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد، ....

خربوتي

(مَا ضَرَبَ زَيْدٌ) فإنَّه يفيد استغراق نفي الضَّرب في جميع أجزاء الزَّمان الماضي.

وأمَّا الثَّالثة الَّتي هي اعتبار الصَّلاحية وإمكان القابليَّة؛ فلأنَّها المتبادرة عند الإطلاق والمعلومة عقلاً، ألا ترى أنَّه لا يُفهَم من قولهم: (مَا زَالَ زَيْدٌ أَمِيراً) أنَّه كان أميراً في أوَّل وجودِه، بلِ المفهوم منه استمرار إمارته من زمان صلاحيَّته لها الَّذي هو وقتُ البلوغ الَّذي يمكن القيام بها فيه.

قوله: (وَتُقْبَلُ التَّوْبَةُ مَا دَامَ الرُّوحُ دَاخِلاً فِي البَدَنِ) فيه إشارة إلى أنَّ توبة اليأس مقبولة عندنا، كما صرَّح به الفقهاء، وإنْ لم يكن إيمان اليأس مقبولاً، كما بُسط الفرقُ في محلِّه.

وإلى ما رواه الحسن رحمه الله تعالى من: أَنَّ إِبْلِيسَ قَالَ حِينَ أُهْبِطَ إِلَى الأَرْضِ: وَعِزَّتِكَ لَا أُفَارِقُ ابْنَ آدَمَ مَا دَامَ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، فَقَالَ: وَعِزَّتِي لَا أُغْلِقُ عَلَيْهِ بَابَ التَّوْبَةِ مَا لَمْ يُغَرْغِرْ[1].

قوله: (وهي لتوقيت أمرٍ بمدَّة ... إلخ) تأنيث ضمير (ما دام) باعتبار كونه كلمة؛ أيْ: كلمة (ما دام) لتعيين وقت شيء بزمان طويل ثبوت خبرها لاسمها، فـ(ما دام) تقتضي امتداد زمان ثبوت الخبر للفاعل؛ لِمَا في «القاموس» من أنَّ المدَّة: زمان طويل[2].

قوله: (ظرفَ زمانٍ له)؛ أيْ: لذلك الأمر المعيَّن وقته، الَّذي هو القبول في مثال المصنِّف.

قوله: (لأنَّ ما مصدريَّةٌ ... إلخ) بيان لكون مدلولها التَّوقيت المذكور- بالطَّريق الَّذي ذكره بقوله: (بأنْ جُعلت ... إلخ)- باعتبار وضعها التَّركيبيّ، ولا يُنافي ذلك صيرورته علماً بعد الاستعمال في الظَّرفيَّة، بحيث لا يصحُّ تقدير الزَّمان معه، على ما ذكره

---

(١) «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» للزمخشري (٢/ ٤٣).

(٢) انظر: «تاج العروس» (٩/ ١٦٠).

ويُقدَّر الزَّمان قبل المصادر غالباً، فلا بدَّ هناك من حصول كلامٍ يُفيد فائدةً تامَّةً، ولهذا أشار بقوله: (وَتُقْبَلُ التَّوْبَةُ)، والمعنى: وتقبل التَّوبة مدَّة دوام دخول الرُّوح في البدن.

(وَلَيْسَ اللهُ تَعَالَى جِسْماً) هي لِنفي مضمون الجملة في زمان الحال عند الجمهور؛ نحو: لَيْسَ زَيْدٌ عَالِماً؛ أي: الآن، أو مطلقاً عند سِيبَوَيْهِ ومَن تبعه؛ نحو: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً؛ أي: الآن، ولَيْسَ خَلْقُ اللهِ مِثْلَهُ؛ أيْ: أمس، وَلَيْسَ زَيْدٌ

خربوتي

المحقِّق السِّيالكُوتي[1].

قوله: (ويُقدَّر الزَّمان قبل ... إلخ) لكن بشرط إفهام تعيين أو مقدار؛ نحو: كَانَ ذَلِكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ، وَانْتَظَرْتُهُ حَلَبَ النَّاقَةِ، والأصل: وقتَ طلوع الشَّمس، ومقدارَ حلبِ النَّاقة، فحُذِف المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقامَه، كما أشار إليه ابن مالك في «ألفيته»، بقوله:

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

قوله: (فلا بدَّ هناك من حصول) الفاء جواب شرط مقدَّر مفهوم ممَّا قبله، والتَّقدير: وإذا كان (ما دام) مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد، وقُدِّر الزَّمان قبله، فيلزم أنْ يوجد هناك كلامٌ يفيد فائدة تامَّة؛ لِمَا أنَّها حينئذٍ تكون ظرفاً - كما أشير إليه -، والظَّرف فضلة غير مستقلٌّ بالإفادة.

ومجرَّد التَّأويل من غير تقدير الزَّمان لا يُوجِب وجود الكلام المستقلّ هناك؛ لأنَّه حينئذٍ يكون مأوَّلاً بالمصدر المضاف إلى مضمون الجملة، فلا بدَّ من تقديم مفرَد آخر يَصير معه كلاماً تامًّا.

قوله: (وَلَيْسَ اللهُ تَعَالَى جِسْماً) فيه ردٌّ للمجسِّمة كما سبق.

قوله: (نحو: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً؛ أي: الآن، ولَيْسَ ... إلخ) الأَوْلى ترك (أيْ) التَّفسيريَّة في هذه الأمثلة الثَّلاثة كلِّها، حتَّى يكون إشارة إلى أنَّ سِيبَوَيْهِ ومَن تبعه يستدلُّون على كونها لنفي مضمون الجملة مطلقاً، بأنَّه قد يُقيَّد تارةً بزمان الحال، وتارةً بزمان الماضي، وتارةً بزمان الاستقبال، فلو كان لِنفي الحال كما ذهب إليه الجمهور؛ لَكان

(١) «حاشية السيالكوتي على أواخر الجامي». انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٤٨٧) بزيادة من المحشي.

ذَاهِباً؛ أيْ: غداً، فتأمَّل.

اسْمُ الفَاعِلِ

(وَ) القياسيّ (الثَّاني) من التِّسعة: (اسْمُ الفَاعِلِ).

قدَّمه على اسم المفعول؛ لكونه مُشتقًّا من المعلوم، وعاملاً في الفاعل، ولمجيئه من المتعدِّي واللَّازم، بخلاف اسم المفعول في الكلِّ.

وهو ما اشتقَّ من فعلٍ لمَنْ قام به الفعل بمعنى الحدوث.

ولمَّا كان البحث عنه من حيث الصِّيغة من مباحث الصَّرف، ومن حيث العمل من مباحث النَّحْو ترك تعريفه، وكذا ما سيأتي.

خربوتي

التَّقييد بزمان الحال تأكيداً، والتَّقييد بزمان الماضي والاستقبال مُحتاجاً إلى التَّجريد، وكلاهما خلافُ الأصل.

لكنْ ما رأينا نسخةً كذلك. نعم، قد وقع المثال الثَّالث فقط في النُّسخة الَّتي عند مَن تركها.

قوله: (فتأمَّل) لعلَّه إشارة إلى ما ذكره الأندلسي من: أنه ليس بين القولَين تناقض؛ لأنَّ خبر (ليس) إنْ لم يقيَّد بزمان يحمل على الحال، كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، وإذا قيِّد بزمان من الأزمنة فهو على ما قُيِّد به، كما نقله الرَّضِيّ[1].

لكنْ ردَّه الفاضل العصامُ: بأنَّ المراد بكونه للحال أو لغيره معناه: أنَّه كذلك بحسَب الوضع، فإذا فُهِم منه الحال إذا أُطلق، فهو للحال. اهـ

فالتَّناقض بين المذهبَين باقٍ على ما قرَّره ذلك الفاضل.

قوله: (وهو ما اشتقَّ من فعلٍ لِمَنْ قام به ... إلخ) هذا هو التَّعريف الَّذي ذكره ابن الحاجب لاسم الفاعل.

أَيْ: اسم مشتقٌّ من حدَث، موضوعاً ذلك الاسم لِذات قام ذلك الحدث به؛ أَيْ: ذات كانت ملابسةً بمعنى الحدوث.

فاللَّام في (لِمَنْ) متعلِّق بـ(اشتقَّ) بتضمِين معنى الوضع، واللَّام في (الفعل) للعهد،

(١) «الرضي على الكافية» (٤/ ١٩٨).

(فَهُوَ)؛ أي: اسم الفاعل (يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ المَعْلُومِ)؛ أَيْ: كعمل فِعله الَّذي اشتقَّ منه؛ يعني: إنْ كان فعله لازماً، فهو يرفع الفاعل، وإنْ كان متعدِّياً، فيرفع الفاعل وينصب المفعول به، وإنْ تعدَّى إلى مفعول، فهو يتعدَّى إلى مفعول، وإنْ تعدَّى إلى مفعولين، فهو يتعدَّى إلى مفعولين، وإنْ تعدَّى إلى ثلاثة مفاعيلَ، فهو يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل.

وإنَّما يعمل عمل فعله إذا وجد الشُّروط السِّتَّة:

أحدُها: الاعتماد على المبتدأ، بأنْ يكون خبراً له؛ نحو: زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْراً.

خربوتي

وقوله: (بمعنى الحدوث) ظرف مستقرّ منصوب المحلِّ حال من المُسْتكنِّ في (اشتقَّ)، والمراد بالحدوث: تجدُّد وجوده له وقيامه به مقيَّداً بأحد الأزمنة الثَّلاثة، كما ذكره المولى الجامي[1]، وتطبيقُ التَّعريف على المعرَّف موكولٌ عليه، فارجع إليه.

قوله: (أَيْ: كعمل فعله ... إلخ) إشارة إلى أنَّ قول المصنِّف: (عمل) منصوب، مفعول مطلق نوعيّ لـ(يعمل) مجازاً؛ أَيْ: يعمل عملاً مثل عمل فعله، فحُذف الموصوف ثمَّ حُذف المضاف الَّذي هو الصِّفة، وأُقيم المضاف إليه مُقامَه.

بقي هنا كلام، وهو: أنَّ ضمير (منه) في قوله: (اشتقَّ منه) راجعٌ إلى الفعل الَّذي أُريد منه معناه الاصطلاحيّ، بقرينة الوصف بالمعلوميَّة، وجعل عمله أصلاً مشبَّهاً به لعمل اسم الفاعل، وهو ظاهر من أنْ يخفى، مع أنَّ اسم الفاعل مشتقٌّ من المصدر لا من الفعل عند غير السِّيرَافِيّ، فكلام الشَّارح لا ينطبق ظاهراً على مذهب غيره.

إلَّا أنْ يُقال: تجوَّز في نسبة الاشتقاق إلى الفعل الاصطلاحيِّ، بإقامة الكلِّ مقام الجزء؛ لِمَا أنَّ المصدر جزء من مفهوم الفِعل الاصطلاحيّ، فتبصَّرْ وقِسْ عليه نظائره فيما سيأتي.

قوله: (إذا وجد الشُّروط السِّتَّة) ظرف لـ(يعمل)، ويُستفاد من الحصر المفهوم من (إنَّما) أنَّه لا يعمل إذا لم توجد الشُّروط، فلا يخفى ما في عبارته من المساهلة؛ لأنَّ المشروط في عمله وجودُ أحد تلك الأمور السِّتَّة لا وجود كلِّها، مع أنَّ اجتماع الأمور السِّتَّة في محلٍّ واحد غيرُ ممكن.

---

(١) «الفوائد الضيائية» للمولى الجامي. انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٣٨٢).

والثَّاني: الاعتماد على الموصوف، بأنْ يكون صفةً له؛ نحو: جَاءَنِي رَجُلٌ ضَارِبٌ غُلَامُهُ عَمْراً.

والثَّالث: الاعتماد على الموصول، بأنْ يدخل عليه على صورة اللَّام؛ نحو: جَاءَنِي الضَّارِبُ أَبُوهُ عَمْراً.

والرَّابع: الاعتماد على ذي الحال، بأن يكون حالاً؛ نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِباً فَرَسَهُ، ولِيُقَوَّى جهة الفعل من كونه مسنَداً إلى صاحبه شرط هذه الأربعة.

خربوتي

قوله: (الاعتماد على الموصوف) سواء كان ذلك الموصوف مذكوراً؛ كما في المثال المذكور، أو محذوفاً عند المصنِّف؛ نحو: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩]، وأمَّا عنده فيلزم أنْ يكون الموصوف مذكوراً، كما بسَطه في «الامتحان».

قوله: (بأنْ يدخل عليه على صورة اللَّام) كلمة (على) الأولى متعلِّقة بـ(يدخل)، والضَّمير المجرور يرجع إلى اسم الفاعل، والثَّانية مع مجرورها ظرف مستقرٌّ حال من المُسْتكنِّ في (يدخل) الرَّاجع إلى الموصول.

وأشار بهذا إلى أنَّ اللَّام الدَّاخلة على الصِّفات اسم موصول حقيقة على المذهب الأصحِّ، وإنْ كان في صورة لام التَّعريف.

قوله: (ولِيُقَوِّي جهة الفعل . . . إلخ) اللَّام متعلِّق بالشَّرط المؤخَّر الوارد على صيغة الماضي المجهول قُدِّم للحصر، وكلمة (من) بيانيَّة تُبيِّن جهة الفعل، والضَّمير في (كونه) راجع إلى الفعل.

ومحصوله: أنَّه إنَّما اشترط في عمله أحدُ هذه الأمور الأربعة؛ ليتأكَّد مناسبته للفعل من جهة أنَّه كما أنَّ الفعل لا يكون مخبراً عنه، بلْ مسنداً إلى فاعله، كذلك اسم الفاعل إذا اعتمد على واحد من تلك الأمور الأربعة، لا يكون مخبراً عنه:

أمَّا الأوَّل؛ فلأنَّ الواقع بعد المبتدأ لا يكون مخبراً عنه.

وأمَّا الثَّاني والرَّابع؛ فلأنَّ الصِّفة والحال كالخبر في المآل، فلا يكون الواقع موقعها مخبراً عنه أيضاً.

وأمَّا الثَّالث؛ فلأنَّه حينئذٍ فعل في الحقيقة، كما أنَّ اللَّام موصولٌ في الحقيقة، وإنَّما غُيِّر إلى صورة الاسم؛ لكراهتهم إدخالَ اللَّام على الفعل.

والخامس: الاعتماد على الاستفهام؛ نحو: أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟ وَهَلْ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟

والسَّادس: الاعتماد على النَّفيِ؛ نحو: مَا ضَارِبٌ زَيْدٌ، وَلَيْسَ زَيْدٌ ضَارِباً أَبُوهُ عَمْراً؛ لأنَّ الاستفهام والنَّفي أَوْلى بالفعل، فازْدَاد بهما شبهه بالفعل.

والجمهور شَرَطُوا مع هذه الشُّروط السِّتَّة معنى الحال والاستقبال تحقيقاً ..

خربوتي

وتحقيق هذا المقام ما ذكره بعضُ الأعلام من: أنَّ الفعل يقتضي شيئاً للاستناد إليه؛ لكونه دالًّا على فاعلٍ ما بالالتزام، وأنَّ الاسم لا يقتضي شيئاً - كما ذُكر في محلِّه -، فلمَّا كان اسم الفاعل ونحوه من الصِّفات عاملاً لمشابهته بالفعل، وكان له جِهتان: جهة الاسميَّة وهي عدم الاستناد، وجهة الفعليَّة وهي اقتِضاء الاستناد، لزم في العمل أنْ تكون جهة الفعليَّة أقوى من جهة الاسميَّة، فلِهذه التَّقوية شُرط هذه الأربعة.

قوله: (على الاستفهام) سواء كان مذكوراً؛ كما ذكَر مثاله، أو مقدَّراً؛ نحو: مُهِينٌ زَيْدٌ عَمْراً أَمْ مُكْرِمُهُ؛ أيْ: أَمُهِينٌ؟

قوله: (لأنَّ الاستفهام والنَّفي . . . إلخ) تعليل لمقدَّر مفهوم ممَّا تقدَّم؛ أيْ: إنَّما نُشترط الاعتماد على الاستفهام أو النَّفي؛ لأنَّهما لتعلُّقهما بالحكم أوْلى وأحقُّ بالفعل، فإذا وقع اسم الفاعل بعدهما يَزداد شبهه بالفعل؛ إذِ الواقع بعدهما يكون كالواقعِ مَوقعَه.

قوله: (والجمهور شَرَطُوا مع هذه الشُّروط . . . إلخ) فيه بحث:

أمَّا أوَّلاً؛ فلأنَّ معنى الحال والاستقبال لا يُشترط في عمله عند اعتماده على الموصول؛ نحو: الضَّارِبُ غُلَامُهُ عَمْراً أَمْس عِنْدَنَا، فاشتراطهم معنى الحال والاستقبال ليس مع هذه الشُّروط السِّتَّة جميعاً، بلْ مع خمسةٍ منها، كما صرَّح به المصنِّف في «الإظهار».

وقال ابن مالك:

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي الْمُضِي ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

وأمَّا ثانياً؛ فلأنَّ ذلك الاشتراط ليس في عمله مطلقاً، كما يُشعِر به ظاهر عبارته، بلْ في نصبه المفعولَ به فقط، حتَّى اختار ابن عُصْفُور الاتفاق على أنَّ اسم الفاعل المجرَّد إذا كان بمعنى الماضي يرفع الفاعلَ الظَّاهر، وهو ظاهر كلام سِيبَوَيْهِ، وبه صرَّح المصنِّف في «إظهار الأسرار».

أو حكايةً، كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، خلافاً للْكِسَائِيِّ، فإنَّ عنده يعمل مطلقاً سواءٌ كان بمعنى الحال، أو الاستقبال، أو الماضي.

وتثنيتُه وجمعه مثلُه في العمل والشَّرط؛ نحو: الزَّيْدَانِ ضَارِبَانِ عَمْراً، وَالزَّيْدُونَ ضَارِبُونَ بَكْراً، ونحوهما.

(نَحْوُ: كُلُّ) مبتدأ (حَسُودٍ) بالجرِّ، وهو بمعنى الفاعل؛ أَيْ: كلُّ فردٍ من أفراد الحاسد. والحسد: طلب إزالة النِّعمة عن الغير. (مُحْرِقٌ) بكسر الرَّاء، خبر المبتدأ (حَسَدُهُ)؛ أَيِ: الحاسدِ بالرَّفع فاعل لـ(مُحْرِقٌ) (عَمَلَهُ) بالنَّصب، مفعولٌ به لـ (مُحْرِقٌ)؛ إذِ الحسد يأكل الحسناتِ كما تأكل النَّار الحطب؛ لقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «إِيَّاكُمْ وَالحَسَدَ، فَإِنَّ الحَسَدَ يَأْكُلُ الحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الحَطَبَ»، مثالٌ لاسم الفاعل المعتمِد على المبتدأ.

اسْمُ المَفْعُولِ

(وَالثَّالِثُ) من التِّسعة: (اسْمُ المَفْعُولِ).

خربوتي

اللَّهم إلَّا أنْ يكونَ كلام الشَّارح مبنيًّا على ما ذهب إليه ابن جِنِّي وتبعه بعضهم: من أنَّه لا يرفع الظَّاهر حينئذٍ.

قوله: (أو حكايةً) بأنْ يقدِّر المتكلِّم نفسه موجوداً في الزَّمان الماضي، أو الزَّمان المذكور موجوداً الآن، فـ(باسط) المذكور في الآية وإنْ كان ماضياً، لكنَّ المراد حكاية الحال، كما ذكره المولى الجامي قُدِّس سِرُّه السَّامي[1].

قوله: (طلب إزالة النِّعمة عن الغير)؛ أَيْ: عن المحسود، كما سبق التَّفصيل منَّا.

وفي التَّعبير بالإزالة مع أنَّه طلبُ زوال النعمة كما في «القاموس» وغيره؛ إيماءٌ إلى ما قالوا: من أنَّ الحسد يَؤول إلى الاعتراض على حكم الله تعالى، وهو السِّرُّ في إحراقِه العمل وأكله الحسنات، كأكل النَّار الحطبَ، فتفطَّن.

---

(١) «الفوائد الضيائية» للمولى الجامي. انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٣٨٧) بتصرف من المحشي.

قدَّمه على الصِّفة المشبَّهة مع كونها مشتقَّةً من المعلوم وعاملةً في الفاعل؛ لموافقته لاسم الفاعل في الشَّرط، ولأنَّه قد يَنصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها.

وهو ما اشتُقَّ من فعلٍ لِمَنْ وقع عليه الفعل.

ترك المصنِّف تعريفه لما مرَّ.

(**فَهُوَ**)؛ أي: اسم المفعول (**يَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهِ**)؛ أي: المشتقِّ منه (**المَجْهُولِ**)؛ يعني: يرفع نائب الفاعل، ولا ينصب المفعول به إلَّا إذا اشتقَّ من الفعل المتعدِّي إلى مفعولين أو ثلاثةٍ؛ نحو: **زَيْدٌ مُعْطَى غُلَامُه دِرْهَماً** الآن أو غداً.

خربوتي

قوله: (لموافقته لاسم الفاعل في الشَّرط) بيانٌ لوَجْه التَّقديم.

واللَّام في قوله: (في الشَّرط): للاستغراق؛ أَيْ: إنَّما قَدَّم المصنِّف اسم المفعول على الصِّفة المشبَّهة؛ لكون اسم المفعول موافقاً لاسم الفاعل في جميع الشُّروط، دون الصِّفة المشبَّهة، فاللَّائق بأنْ يُذكر عَقِيبه اسم المفعول دونها.

وأمَّا جعل اللَّام لغير الاستغراق، فمِمَّا يأبى عنه: أنَّ الصِّفة المشبَّهة أيضاً موافقة في الشُّروط غير معنى الحال والاستقبال، كما سيصرِّح به، لكنْ هنا شيءٌ ستطَّلع عليه.

قوله: (بخلافها)؛ أَيْ: بخلاف الصِّفة المشبَّهة؛ فإنَّها لا تَنصب المفعول به أصلاً.

وأمَّا النَّصب بعدها في بعض الأحيان فهو ليس على المفعوليَّة، بلْ على التَّشبيه بالمفعول.

قوله: (وهو ما اشتُقَّ من فعل . . . إلخ)؛ أَيِ: اسم المفعول اسمٌ اشتقَّ من حدث موضوعاً لذات ما مِن حيث وقوعُ الفعل عليه.

وهذا التَّعريف ذكره الشَّيخ ابن الحاجب في «الكافية»، فبيانُ ما له وما عليه يُطلب من شرحها للمَولى الجامي قُدِّس سِرُّه[1].

قوله: (أَيِ: المشتقّ منه) إشارةٌ إلى أنَّ اسم المفعول إنَّما يَعمل عمل فعله المجهول؛ لاشتِقاقه منه، وفِيه ما فيه.

---

(١) انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٣٩١).

وحكم اسم المفعول كحكمِ اسم الفاعل في الشُّروط السِّتَّة والعمل، فتدبَّر.

(نَحْوُ: كُلُّ تَائِبٍ)؛ أَيْ: راجعٍ عن الذُّنوب، مبتدأ (مَقْبُولٌ) خبره (تَوْبَتُهُ)؛ أَيْ: رجوعُه عنها، نائب الفاعل لـ(مقبول)؛ لأنَّه تعالى يقبل التَّوبة، وقال الله تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩].

ثمَّ اعلم أنَّ اسمي الفاعل والمفعول إذا وُصِفا بصِفةٍ أو صُغِّرَا لا يعملان؛

خربوتي

قوله: (في الشُّروط السِّتَّة) إنَّما قيَّد الشُّروط بالسِّتَّة ولم يُطلقْها؛ حتَّى يشمل اشتراط معنى الحال والاستقبال أيضاً، كما فعله ابن الحاجب؛ إشارةً إلى ما قاله الرَّضِيّ من: أنَّه ليس في كلام المتقدِّمين ما يدلُّ على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول، لكنَّ المتأخِّرين كأبي علي ومَنْ بعده صرَّحوا باشتراط ذلك كما في اسمِ الفاعل[1].

ففي كلام الشَّارح مَيلٌ عظيم إلى مذهبِ المتقدِّمين.

قوله: (والعمل)؛ أَيْ: مُطلقاً؛ سواءٌ كان رفعاً للفاعل الظَّاهر، أو نصباً للمفعول به؛ لأنَّ كلَّ ذلك يتوقَّف على الشُّروط السِّتَّة.

نعم، لو لم يُقيِّد الشُّروط بالسِّتَّة للزم تخصيص العمل بالنَّصب، كما حقَّقه المولى الجامي في عبارة ابن الحاجب؛ لأنَّ عمل الرَّفع لا يَتوقَّف على اشتراط الزَّمان، كما أسلفناه.

قوله: (فتدبَّر) تنبيهٌ على تقييد الشُّروط بالسِّتَّة كما عرفتَ.

قوله: (كُلُّ تَائِبٍ مَقْبُولٌ تَوْبَتُهُ) فيه إشارةٌ دقيقة إلى أنَّ التَّوبة عن بعض المعاصي دون بعض صحيحة أيضاً، فإنَّه قد اختُلف في صحَّتها؛ بناء على أنَّ النَّدم لكونه عن مطلق الذَّنب، فيجب أنْ يعمَّ الذُّنوب، أو لكونه ذنباً خاصًّا فلا يجب تعميمُها، وصُحِّح الثَّاني.

قوله: (ثمَّ اعلم أنَّ . . . إلخ) إشارة إلى أنَّه من شروط عملهما أيضاً في الفاعل الظَّاهر والمفعول به: أنْ لا يكونا موصوفَين ولا مصغَّرين، وهذا ممَّا يُشترط مع الاعتماد على الموصول أيضاً، فالأَوْلى أنْ يذكُرَه فيما تقدَّم عند بيان الشُّروط، أو يؤخِّرها إلى هذا المقام.

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٣/ ٤٢٨).

لخروجهما بالوصف أو التَّصغير عن مشابهة الفعل: أمَّا خروجهما بالوصف فظاهرٌ؛ لأنَّه مخصوصٌ بالاسم، وأمَّا بالتَّصغير؛ فلأنَّه وصفٌ في المعنى؛ لأنَّه إذا قيل: رُجَيْلٌ، كان معناه: رجلٌ حقيرٌ، فلا يقال: زيدٌ ضُوَيْرِبٌ عمراً، أو مُضَيْرِبٌ عمراً؛ لأنَّهما حينئذٍ يكونان بمنزلة: ضاربٌ حقيرٌ، ومضروبٌ حقيرٌ، أو صغير. تأمَّل.

الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ

(وَالرَّابِعُ) من التِّسعة: (الصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ) باسم الفاعل من حيث إنَّها تثنَّى وتجمع، وتذكَّر وتؤنَّث.

قدَّمها على اسم التَّفضيل؛ لكونها عاملةً في الفاعل الظَّاهر بخلافه، ....

خربوتي

ولعلَّه إنَّما أخَّره إلى آخر بحثَي اسم الفاعل والمفعول؛ لِمَا أراد من بيان وجه ذلك الاشتراط، كما نبَّه عليه بقوله: (لخروجها بالوصف ... إلخ).

قوله: (لأنَّه مخصوصٌ بالاسم)؛ أيْ: الوصف، وذلك لأنَّ الموصوف مُسنَد إليه في المعنى، ولا شكَّ في كون الإسناد إليه من خواصِّ الاسم، فلو وُصفا لبَعُدَا عن المشابهة بالفعل الَّتي كانا عامِلَين بسببها.

ثمَّ إنَّه إنَّما خصَّص البيان بوجه ذلك الاشتراط؛ لِما فيه بخلاف الكِسَائِيّ ومَنْ تبعه من الكوفيِّين، حيث جوَّزوا إعمال الموصوف والمصغَّر، فتأمَّل.

قوله: (فلا يقال: زيدٌ ضُوَيْرِبٌ ... إلخ) الأَوْلى: إمَّا التَّفريع على كلٍّ من الشَّرطين، وإمَّا تركه بالكُلِّيَّة، كما لا يخفى.

قوله: (تأمَّل) لعلَّه إشارة إلى ما ذكره المصنِّف في «الإظهار» من: أنَّهما لو وُصِفا بعد العمل لم يَضرَّ عملهما السَّابق - لحصوله بلا مانِع عن الشَّبه -؛ نحو: جَاءَنِي رَجُلٌ ضَارِبٌ غُلَامَهُ شَدِيدٌ[1].

فالشَّرط أنْ لا يكونا موصوفَين قبل العمل لا مطلقاً.

قوله: (لكونها عاملةً في الفاعل ... إلخ)، ولأنَّها تنصب كفعلها عند البصريِّين، كما سيذكره، بخلاف اسم التَّفضيل فإنَّه لا يَنصب أصلاً.

(١) «إظهار الأسرار» (٧٥) مع زيادة من «نتائج الأفكار».

فإنَّه لا يعمل فيه في غير مسألة الكُحْل.

وهي ما اشتقّ من فعلٍ لازمٍ لِمَنْ قام به الفعل على معنى الثُّبوت.

(فَهِيَ)؛ أي: الصِّفة المشبَّهة **(أَيْضاً)** كاسم الفاعل والمفعول **(تَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا)** اللّازم، بلْ تزيد عليه؛ لأنَّها تنصب عند البصريَّة لا فِعلها، ذكره في

خربوتي

قوله: (فإنَّه لا يعمل فيه في غير مسألة . . . إلخ) الجارّان متعلّقان بـ(يعمل)، فهو من قبيل: أكَلْتُ مِنْ ثَمَرِهِ مِنْ تُفَّاحِهِ.

قوله: (وهي ما اشتقَّ من فعلٍ لازم لِمَنْ . . . إلخ)؛ أيْ موضوعاً لِمَنْ قام ذلك الفعل به، حالَ كون ذلك الفعل على معنى الثُّبوت.

فبقوله: (لازم) خرج اسم الفاعل المشتقُّ من فعل متعدٍّ، واسم المفعول مطلقاً؛ أيْ: سواء كان مشتقًّا من فِعل متعدٍّ، أو من لازم بعد تعديَتِه بحرف الجرِّ، وإنْ قال القاضي بخروجه بقوله: (لمَنْ قام به).

وبقوله: (لمَنْ قام به) خرج اسم الزَّمان والمكان والآلة المشتقَّات من الفعل اللّازم.

وبقوله: (على معنى الثُّبوت) خرج اسمُ الفاعل المشتقُّ من اللّازم؛ نحو: قائم، وذاهِب؛ لأنَّه بمعنى الحدوث.

ثمَّ اعلم أنَّ ههنا ثلاثةَ أشياء:

الأوَّل: المتجدِّد الَّذي هو المراد بالحدوث في تعريف اسم الفاعل اتفاقاً من الرَّضِيّ وابن الحاجب.

والثَّاني: المتجدِّد المستمرّ في جميع الأزمنة، وهذا القِسم باعتبار تجدُّده حادث، وباعتبار استمراره في جميع الأزمنة مستمرّ، فالمستمرّ بهذا المعنى غير مجرَّد عن الحدوث.

والثَّالث: المستمرّ الغير المتجدِّد، فالمراد بالثُّبوت في هذا المقام هو هذا الأخير فقط عند ابن الحاجب، وهذا الأخير مع الثَّاني عند الشَّيخ الرَّضِيّ، والتَّفصيل يُطلب من المُطوَّلات.

قوله: (بلْ تزيد عليه) فيه أنَّه على هذا يلزم مزيَّة الفرع على الأصل، تأمَّل.

قوله: (لأنَّها تنصب . . . إلخ)؛ يعني: أنَّها تنصب المشبَّه بالمفعول دون فِعلها، فإنَّه لا ينصب مفعولاً ولا شِبهَه.

«الامتحان»[١].

وإنَّما تعمل إذا وجد الشُّروط المعتبرة في اسم الفاعل من الاعتماد ونحوه؛ نحو: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ.

(نَحْوُ: العِبَادَةُ) كالصَّلاة، والزَّكاة، والحجِّ ونحوها، مبتدأ (حَسَنٌ) خبره (ثَوَابُهَا)؛ أيْ: أجْرُها، فاعلٌ له؛ لكونها موصِلةً إلى المطلوب، (وَالمَعْصِيَةُ) كالكبائر وغيرها، مبتدأ (قَبِيحٌ) خبره (عَذَابُهَا) فاعلٌ له، لكونها غيرَ مُوصِلةٍ إلى المرام.

خربوتي

قوله: (إذا وجد الشُّروط المعتبرة . . . إلخ) فيه نظر.

أمَّا أوَّلاً: فلأنَّه يُستفاد منه: أنَّ جميع الشُّروط المعتبرة في عمل اسم الفاعل معتبرة في عملها أيضاً، مع أنَّه لا يشترط في نصبها المشبَّه بالمفعول معنى الحال والاستقبال؛ لكونها بمعنى الثُّبوت والاستمرار، لا الحدوث المقتضي للزَّمان.

إلَّا أنْ يُقال: أشار بقوله: (من الاعتماد) إلى أنَّ المعتبر في عملها الشُّروط السِّتَّة المعتبرة في عمل اسم الفاعل فقط، لا مع معنى الحال والاستقبال حتَّى يَرِدَ ذلك.

لا يقال: يأباه قوله: (ونحوه)؛ إذْ لا مآل له إلَّا الشُّمول لمعنى الحال والاستقبال أيضاً؛ لأنَّا نقول: أراد مِن قوله: (ونحوه) اشتراطَ عدم التَّصغير وعدم الموصوفيَّة، فتدبَّر.

وأمَّا ثانياً؛ فلأنَّ الاعتماد على الموصول أيضاً من الشُّروط المعتبرة في عمل اسم الفاعل، مع أنَّه لا يتأتى في الصِّفة المشبَّهة؛ لأنَّ اللَّام الدَّاخلة عليها ليست بموصول مطلقاً بالاتفاق.

قوله: (العِبَادَةُ حَسَنٌ ثَوَابُهَا، وَالمَعْصِيَةُ قَبِيحٌ عَذَابُهَا) اعلم أنَّ للطَّاعة ثلاثَ مراتب:

الأُولى: أنْ يُلاحظَ فيها الثَّواب ودرء العقاب مع الامتثال، وتسمَّى: عِبادة.

والثَّانية: أنْ لا يُلاحظ فيها إلَّا تشرُّف النَّفس بالتَّقرُّب إليه تعالى بامتثال أمره تعالى، وتسمَّى: عُبودة.

والثَّالثة: أنْ لا يُلاحظ فيها إلَّا الله تعالى، وتسمَّى: عُبوديَّة، وهذه أعلى المراتب،

---

(١) «امتحان الأذكياء» (٣٦٩).

اسْمُ التَّفْضِيلِ

(وَالخَامِسُ) من التِّسعة: (اسْمُ التَّفْضِيلِ).

قدَّمه على المصدر مع كونه عاملاً في الفاعل والمفعول؛ لمناسبته لِما قبله في كونه مشتقًّا، وكون النِّسبة معتبرةً في وضعه بخلافه.

خربوتي

ولذلك قيل: في تقديم ﴿إِيَّاكَ﴾ على ﴿نَعْبُدُ﴾ إشارةٌ إليها، فبهذا ظهر لك حُسن الإخبار عن العبادة بحسن الثَّواب.

ثم إنَّ الحسن والقبح يُطلق على ثلاثة مَعانٍ:

الأوَّل: صفة الكمال والنَّقص؛ كالعلم والجهل.

والثَّاني: ملاءمة الغرض ومُنافرته؛ كالعدل والظُّلم.

والثَّالث: تعلُّق المَدْح والذَّمِّ عاجلاً، والثَّواب والعقاب آجلاً.

لكنَّ المعنيَين الأوَّلين ممَّا يدركه العقل بدون ورود الشَّرع اتفاقاً، بخلاف المعنى الثَّالث؛ فإنَّه ممَّا لا يدرك إلَّا بالشَّرع عند الأشاعِرَة، ويُدرك بالعقل في بعض الأشياء على وجهٍ لا يكون حاكماً بهما، وإنْ لم يُدرك إلَّا بالشَّرع في بعض الآخر عند المَاتُرِيديَّة، ويُدرك بالعقل على وَجْه يكون له ولاية الأمر والنَّهي، بأنْ يكون حاكماً بهما في بعض الأشياء عند المُعْتَزِلَة.

إذا عرفتَ هذا، فقد ظهر لك أنَّ في هذا المثال إشارةً إلى: أنَّ حسن العبادة وقبح المعصية بالمعنى الثَّالث، وأنَّ في إسناد الحسن للثَّواب والقبح للعذاب تنبيه على ردِّ المُعْتَزِلَة، بأنْ ليس فيهما جهة محسِّنة ومقبِّحة، بلْ حسن العبادة يترتَّب الثَّواب عليها، وقبح المعصية يترتَّب العذاب عليها، وهذان التَّرتُّبان ممَّا لا سبيلَ على إدراكه غير الشَّرع، وأنَّ في قول الشَّارح: (لكونها موصِلةً إلى المطلوب)، وقوله: (لكونها غيرَ موصلةٍ إلى المرام) إيماء إلى أنَّ العبادة حسن والمعصية قبيح بالمعنى الثَّاني أيضاً؛ إذْ قد تجتمع هذه المعاني الثَّلاثة، أو اثنان منها في فعل واحد، لكنَّ تعليل المعنى الثَّالث بالمعنى الثَّاني ممَّا لا يخفى قُبحُه.

والتَّعرُّض لهذا البحث وإنْ كان من وظائفِ علم الأصول والكلام، إلَّا أنَّه ممَّا يتوقَّف عليه هنا فهمُ المرام.

قوله: (وكون النِّسبة معتبرةً في وضعه بخلافه)؛ أَيْ: ولمناسبته لِما قبله في كون

وهو ما اشتقَّ من فعلٍ لموصوفٍ بزيادةٍ على غيره.

(**فَهُوَ أَيْضاً**)؛ أيْ: كما سبق (**يَعْمَلُ**)؛ أي: اسم التَّفضيل (**عَمَلَ فِعْلِهِ**) **الَّذي** اشتقَّ منه؛ (**نَحْوُ: مَا مِنْ رَجُلٍ**) و(من) زائدةٌ في النَّفي زيدت للاستغراق؛ ......

خربوتي

النِّسبة إلى فاعل ما مأخوذة في مفهومه وضعاً؛ كالفعل، واسمي الفاعل والمفعول، والصِّفة المشبَّهة اللَّاتي ذُكرتْ قبله، بخلاف المصدر؛ فإنَّ تلك النِّسبة غير مأخوذة في مَفهومه، ولِذا لا يتوقَّف تصوُّر مفهومه على فاعل ما، فلا يلزم ذِكره، بلْ يجوز حذفُه عنه بخلافها.

فإنْ قلتَ: فعلى هذا يلزم أنْ يكون المدلول المطابقيّ لاسمي الفاعل والمفعول والصِّفة المشبَّهة غير مستقلٍّ بالفهم كالفعل؛ لِكون تلك النِّسبة الغير المستقلَّة مَأخوذة في مفهومها أيضاً، مع أنَّه خلاف ما أطبقُوا عليه.

قلتُ: المعنى الغير المستقلّ إذا ضُمَّ إلى أمر يحتاج إليه في الاستقبال، يَصير المجموع مستقلًّا بالمفهوميَّة، بمعنى أنَّه لا يحتاج في تعلُّقه إلى ضميمة، وهذه الأمور وإنْ كانت النِّسبة إلى ذات مأخوذة في مفهومها، إلَّا أنَّها لـمَّا أخذت مع تلك الذَّات كانت مستقلَّة بالفهم، بخلاف الفعل؛ فإنَّ النِّسبة أخذت في مفهومه مع ضمِّها إلى غير ما يحتاج إليه الَّذي هو الحدث والزَّمان، فيصير المجموع غير مستقلٍّ البتَّة.

قوله: (وهو ما اشتقَّ من فعلٍ ... إلخ)؛ أيِ: اسم اشتقَّ من حدث، موضوعاً لمَنْ وُصف بزيادة على غيره في أصل ذلك الحدث.

فالباء في قوله: (بزيادة) مع مجرورها:

إمَّا ظرف لغو متعلِّق للموصوف؛ أيِ: الذَّات متَّصفة بتلك الزِّيادة.

أو ظرف مستقرّ صفة له؛ أيِ: الموصوف متلبِّس بتلك الزِّيادة، فالمفعول على هذا مقدَّر؛ أيْ: موصوف به؛ أيْ: بالفعل.

وفوائد القيود تُطلب من «الفوائد الضيائية»[1].

قوله: (نَحْوُ: مَا مِنْ رَجُلٍ أَحْسَنَ فِيهِ الحِلْمُ مِنْهُ فِي العَالِمِ) الحلم: عدم هيجان الغضب، فهو أفضلُ من كَظم الغيظ؛ لأنَّه تحلُّم بعد هيجان الغضب محتاج إلى مجاهدة كثيرة.

(١) انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٤٠٤).

أيْ: ما رجلٌ موجوداً (أَحْسَنَ) صفة لـ (رَجُلٍ) في اللَّفظ (فِيهِ)؛ أيْ: في نفس الرَّجل، ظرفٌ لـ(أَحْسَنَ) (الحِلْمُ) فاعلٌ لـ(أَحْسَنَ) (مِنْهُ)؛ أيْ: من الحلم، متعلِّقٌ بـ (أَحْسَنَ) حالَ كون ذلك الحلمِ ثابتاً (فِي العَالِمِ)؛ أيْ: في نفسِ العالم.

ثمَّ اعلم أنَّ اسم التَّفضيل لا يَعمل في اسمٍ مُظهَر إلَّا إذا اجتمع فيه خمسةُ شَرائط:

خربوتي

وفي المثال إشارةٌ إلى كون الحِلم قرينَ العلم، كما رُوي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّه قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «تَعَلَّمُوا العِلْمَ، وَتَعَلَّمُوا لِلعِلْمِ السَّكِينَةَ، وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تُعَلِّمُونَ، وَتَوَاضَعُوا لِمَنْ تَتَعَلَّمُونَ مِنْهُ، وَلَا تَكُونُوا جَبَابِرَةَ العُلَمَاءِ، فَلَا يَقُومُ عِلْمُكُمْ بِجَهْلِكُمْ»[1].

و(من) زيدت للاستغراق، وقد سبق التَّفصيل عند الكلام على (مِنْ) الجارَّة نقلاً عن «الامتحان».

قوله: (أيْ: ما رجلٌ مُوجداً) فيه: أنَّه يُشعر بأنَّ خبر (ما) هنا محذوف، مع أنَّه ليس كذلك؛ لأنَّ خبره (أَحْسَنَ) مع فاعله، كما لا يخفى.

قوله: (أيْ: في نفس الرَّجل) كأنَّه دفعٌ لتوهُّم تقدير المضاف قياساً على المثال المشهور الَّذي هو: مَا مِنْ رَجُلٍ أَحْسَنُ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ؛ لأنَّ المتحلِّي بالحلم والعِلم هو النَّفس لا غير من الجوارح، ولِذا زاد في الموضعين قوله: (نفس).

قوله: (لا يعمل في اسم مُظهر)؛ أيْ: بالرَّفع على الفاعليَّة، بقرينةِ ذكر المفعول ونحوه فيما بعده، وإنَّما خصَّ بالمظهر؛ لأنَّه يعمل في المضمَر بلا شرط.

قوله: (إلَّا إذا اجتمع فيه خمسةُ شرائط)؛ أيْ: إلَّا إذا تجرَّد عن معنى الزِّيادة وصار بمعنى الفعل، وهو إنَّما يكون إذا اجتمع فيه خمسةُ شروط.

وأنتَ خَبير بأنَّ الشُّروط المذكورة في الحقيقة ثلاثة:

الأوَّل: أنْ يكون اسم التَّفصيل وصفاً حقيقيًّا لمتعلَّق ما جرى عليه في اللَّفظ.

والثَّاني: أنْ يكون ذلك المتعلَّق مُفضَّلاً على نفسِه بالاعتبارين.

والثَّالث: أنْ يكون اسمُ التَّفضيل منفيًّا.

(١) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٨٠٣)، «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب (٤٢)، «المدخل إلى السنن الكبرى» للبيهقي (٦٢٩).

الأوَّل: أنْ يكون اسم التَّفضيل صفةً لشيءٍ من حيث اللَّفظ.

والثَّاني: أنْ يكون صفةً لِمُتعلِّق ذلك الشَّيء المشترَك بين ذلك الشَّيء وغيرِه من حيث المعنى والحقيقة.

خربوتي

وإنَّما بسَطها على الخمسة توضيحاً للكلام.

قوله: (صفةً لشيءٍ من حيث اللَّفظ) أراد بذلك أن يكون اسم التَّفضيل وصفاً سببيًّا في اللَّفظ لِشيء معتمداً عليه؛ لِيحصلَ له مظهر يتعلَّق به، فيتيسَّر عمله فيه، فيشمل أنْ يقع نعتاً له، أو خبراً عنه، أو حالاً منه.

قوله: (صفةً لمتعلِّق ذلك الشَّيء المشترك... إلخ) المتعلِّق - بكسر اللَّام-، والمراد به هنا ما يكون له نوعُ تعلُّق ومناسبة لذلك الشَّيء، ويجب أنْ يكون أجنبيًّا من جهة عدم اتِّصاله بضميره، وقوله: (المشترك) صفة لـ(متعلِّق)؛ يعني: أنَّ ذلك المتعلِّق يجب أنْ يكون مشتركاً بين ذلك الشَّيء المُجرى عليه وبين غيره - والمراد بالغير ما يُذكر بعد (مِن) التَّفضيليَّة -، وإنَّما اشترط ذلك الاشتراط ليخرج اسم التَّفصيل عمَّا هو أصلٌ فيه، وهو التَّغاير بحسَب الذَّات بين المفضَّل والمفضَّل عليه، فيسهل إخراجُه عن معنى التَّفضيل ليخرج، فيكون بمعنى الفعل، كما سيتَّضحُ فائدته.

وقوله: (من حيث المعنى والحقيقة) متعلِّق بـ(يكون)؛ أيْ: يكون اسم التَّفضيل وصفاً لذلك المتعلِّق مِن جهة المعنى ونفسِ الأمر، لا وصفاً سببيًّا.

بقي هنا بحثٌ ذكَره الفاضل العِصام وهو: أنَّ هذا لا يشمَل قولَنا: مَا رَأَيْتُ زَيْداً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ اليَومَ مِنْهُ فِي عَيْنِهِ أَمْسِ؛ إذْ ليس المتعلِّق فيه مشتركاً بين الشَّيء المجرى عليه وغيره[1].

أقول: (زيد) الموجود اليوم، وإنْ لم يكن غير (زيد) الموجود أمس بالذَّات، بلْ هو عينه؛ بناءً على أنَّ الزَّمان ليس من المشخَّصات قطعاً، كما ذكره الشَّيخ أبو علي سينا في «التعليقات»، إلَّا أنَّه مُشبِهه في أنَّهما متغايران بالاعتبار؛ لأنَّ الزَّمان وإنْ لم يكن من المشخَّصات إلَّا أنَّه مُميِّز لأحد الموجودَين عن الآخَر في الجملة.

توضيحُه: أنَّ المميِّز قد يكون من لوازم الهويَّة، وقد يكون مِن عوارضها، والزَّمان

(١) «العصام على الجامي» (٢٤١).

والثَّالث: أنْ يكون ذلك المتعلِّق في نفسه مفضَّلاً باعتبار الشَّيء الأوَّل.

والرَّابع: أنْ يكون ذلك المتعلِّق في نفسه مفضَّلاً عليه باعتبارِ غيره.

والخامس: أنْ يكون اسم التَّفضيل منفيًّا.

فـ(رَجُلٍ) هو الشَّيء الَّذي وقع صفةً له في اللَّفظ، و(الحِلْمُ) في المثال متعلِّقٌ لذلك الشَّيء الَّذي وقع اسم التَّفضيل صفةً له في المعنى حقيقةً، وهو مشتركٌ بين (رَجُلٍ) وبين (العَالِم)، و(الحِلْمُ) باعتبار تعلُّقه في نفسه إلى (رَجُلٍ) مفضَّلٌ، وباعتبار تعلُّقه في نفسه إلى (العَالِم) مفضَّلٌ عليه، وهذا قبل النَّفي، وأمَّا بعد

خربوتي

من قَبِيل الثَّاني، وما نفاه الشَّيخ هو الأوَّل، كما حقَّقه الفاضل الكلنبوي في حواشيه المعلَّقة على «شرح العقائد العضدية»، فالمتعلِّق في المثال المذكور مشترك بين الشَّيء المجرَّد وهو (زيد) الموجود اليوم، وبين غيره بالاعتبار وهو (زيد) الموجود أمس، فيَشمله الكلام كما لا يخفى على أُولي الأفهام.

قوله: (أنْ يكون ذلك المتعلِّق في نفسه مفضَّلاً ... إلخ)؛ أيْ: يكون نفس ذلك المتعلِّق في نفسه مفضَّلاً ... إلخ؛ أيْ: يكون ذلك المتعلِّق مفضَّلاً باعتبار تعلُّقه للشَّيء الأوَّل الَّذي جرى عليه، فقوله: (في نفسه) لمجرَّد توضيح أنَّ المفضَّل والمفضَّل عليه متَّحدان ذاتاً، لا بمعنى قطع النَّظر عن الاعتبارات حتَّى يُنافي قوله: (باعتبار الشَّيء الأوَّل)، وكذا الكلام في قوله: (أنْ يكون ذلك المتعلِّق في نفسه مفضَّلاً)، لكنَّ الأَوْلى تركه في كِلا المحلَّين.

قوله: (باعتبار غيره)؛ أيْ: باعتبار تعلُّقه لغير الشَّيء الأوَّل الَّذي هو (العَالِم) في مثال المتن، وهو أعمُّ من أنْ يكون غيره بالذَّات أو بِالاعتبار، كما عرفتَ.

قوله: (أنْ يكون اسم التَّفضيل منفيًّا)؛ إذْ عند كونه منفيًّا يكون بمعنى الفعل، ويعمل عمله كما سيذكر الشَّارح.

قوله: (الَّذي وقع اسم التَّفضيل صفةً له ... إلخ) في محلِّ الرَّفع صفة لقوله: (متعلِّق)؛ أَي: المتعلِّق الَّذي وقع اسم التَّفضيل وصفاً له في المعنى، وفي نفس الأمر.

قوله: (وهذا قبل النَّفي، وأمَّا ... إلخ) كون (الحلم) باعتبار تعلُّقه بـ(رجل) مفضَّلاً، وباعتبار تعلُّقه بـ(العالم) مفضَّلاً عليه، إنَّما هو باعتبار ما قبل دخول النَّفي على اسم

النَّفي فبالعكس، و(أَحْسَن) منفيّ، فيكون بمعنى (حُسْنُ)؛ لأنَّه إذا استولى النَّفي على اسم التَّفضيل تَوَجَّه النَّفي إلى قيده الَّذي هو الزِّيادة، فيكون المعنى: ليس حُسْنُ حِلْم رجلٍ زائداً على حُسْنِ العالِم، فيبقى حِلم رجلٍ: إمَّا مساوياً بحلم العالم، أو دونه، فالمقام يُفَضِّل بحلم العالم.

واسم التَّفضيل لا ينصب المفعول به بالاتِّفاق؛ سواءٌ كان مُظهراً أو مُضمراً، وأمَّا قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧]، ....

خربوتي

التَّفضيل، وأمَّا بعد دخوله عليه فيكون (الحلم) مفضَّلاً باعتبار تعلُّقه بـ(العالم)، ومفضَّلاً عليه باعتبار تعلُّقه بـ(رجل).

وبهذا يُعرف أنَّ بيان الشَّرط الثَّالث والرَّابع أيضاً مبنيٌّ على اعتبار ما قبل النَّفي.

قوله: (و(أَحْسَن) منفيّ، فيكون ... إلخ) شروعٌ في بيان كون (أَحْسَن) في المثال المذكور بمعنى الفعل، وبيانٌ لوجه اشتراط كونه منفيًّا ضمناً كما لا يخفى، وهذا أحدُ الوجهين اللَّذين ذكروهما في كون اسم التَّفضيل بمعنى الفِعل في مثل هذا المقام، وإنَّما اختاره لاطِّراده في تركيب غير واقع في مقام المدح؛ لجريانه في الجميع؛ إذْ ربَّما يكون النَّفي نفياً للزِّيادة مع بقاءِ إفادة أصل الفِعل؛ سواءٌ كان على وجهِ المساواة أو على وجهٍ يكون دون حُسن المفضَّل عليه في المعنى بخلافِ الوجه الآخَر، كما لا يخفى على مَنْ رجع إلى «الفوائد الضيائية» وحواشيه[١].

قوله: (تَوَجَّه النَّفي إلى قيده ... إلخ) لِمَا صرَّح به الشَّيخ عبد القاهر من أنَّ كلَّ كلام فيه قيدٌ زائد على النَّفي والإثبات، يكون ذلك القيدُ محطَّ الفائدة.

قوله: (فالمقام يُفَضِّل بحلم العالم)؛ لأنَّ المقام مقام المَدْح، وهو يأبى المساواة، فيرجع المعنى إلى أنَّه: حسن في نفس كلِّ رجل الحلم دون حُسنِه في نفس العالِم.

قوله: (لا ينصب المفعول به) وإنَّما لم يقل: لا يعمل في المفعول به؛ إشارةً إلى أنَّه يعمل فيه بحرف التَّقوِّي؛ نحو: أَنَا أَضْرَبُ مِنْكَ لِزَيْدٍ، وَأَنَا أَعْرَفُ مِنْكَ بِزَيْدٍ، كما ذكره الفاضل العصام[٢].

(١) انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٤٢٠).

(٢) «العصام على الجامي» (٢٤١).

فيقدَّر فيه فعلٌ ناصبٌ يدلُّ عليه اسم التَّفضيل؛ أيْ: هو أعلم من كلِّ أحدٍ يَعلم من يَضِلُّ عن سبيله.

وأمَّا في غيرهما من الظَّرف والحال والتَّمييز، فيعمل بلا شرطٍ، فإنَّ الظَّرف والحال يَكفي فيهما رائحةُ الفعل، والتَّمييز يَعمل فيه الخالي عن معنى الفعل؛ نحو: رِطْلٌ زَيْتاً، فتأمَّل.

المَصْدَرُ

(وَالسَّادِسُ) من التِّسعة: (المَصْدَرُ).

وهو اسم الحدث الجاري على الفعل.

قدَّمه على اسم المضاف؛ لِعمله كعمل فِعله كما سبق بخلافه.

(فَهُوَ يَعْمَلُ)؛ أي: المصدر بلا إضافةٍ نصباً ورفعاً (أَيْضاً)؛ أيْ: كاسم

خربوتي

قوله: (فيقدَّر فيه فعلٌ ناصبٌ ... إلخ)، وكذا إنْ وُجد بعده في كلِّ مكان ما يُوهم ذلك، فـ(أفعل) دالٌّ على الفعل النَّاصب له.

قوله: (فتأمَّل) لعل وجهه: أنَّ هذه الشُّروط إنَّما هي لرفع اسم التَّفضيل لفاعله الظَّاهر قياساً مستمرًّا بلا ضعف، لا لأصل عمله حتَّى لا يعملَ بدون هذه الشُّروط؛ لأنَّ يونس حكى عن ناس من العرب رفعَه بلا اعتبارِ تلك الشُّروط؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ، وَبِرَجُلٍ خَيْرٍ مِنْهُ عَمَلُهُ، كما أشار إليه الشَّيخ الرَّضِيّ[1].

قوله: (وهو اسم الحدث الجاري على الفعل) المراد بالحدث: معنى قائم بغيره بشرط الحدوث والتجدُّد، وبجريانه على الفعل: أنْ يقع بعد اشتقاق الفعل منه مفعولاً مطلقاً له: إمَّا تأكيداً له، أو بياناً لِنوعه، أو عدده؛ مثل: جَلَسْتُ جُلُوساً، أو جَلْسَةً، أو جِلْسَةً؛ لأنَّ المراد من كونه اسم الحدث أعمّ من أنْ يكون دالًّا عليه مطابقةً كما في الأوَّل، أو تضمُّناً كما في الثَّاني والثَّالث.

قوله: (نصباً ورفعاً) نصبٌ على المصدريَّة لـ(يعمل)؛ أيْ: يعمل عملاً نصباً وعملاً رفعاً، أو عملَ نصب وعملَ رفع، والأَوْلى تقديم الرَّفع.

(١) «الرضي على الكافية» (٣/ ٤٦٤).

التَّفضيل (عَمَلَ فِعْلِهِ) المشتقّ هو منه ماضياً، أو حالاً، أو مستقبلاً؛ نحو: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً أمسِ، أو الآن، أو غداً.

وهذا العمل مشروطٌ بأنْ لا يكونَ المصدر مفعولاً مطلقاً، وإنْ كان مفعولاً مطلقاً:

فإنْ كان الفعل مذكوراً؛ نحو: ضَرَبْتُ ضَرْباً، أو محذوفاً غيرَ لازمٍ؛ نحو: ضَرْباً زَيْداً، فالعمل للفعل لا لِلمصدر، لوجود العامل القويّ.

وإنْ كان الفعل محذوفاً، وحذفُه لازمٌ؛ نحو: شُكْراً لَهُ وَحَمْداً لَهُ، فيجوز عمل المصدر؛ للنِّيابة، وعملُ الفعل؛ للأصالة.

خربوتي

قوله: (المشتقّ هو منه) الضَّمير المنفصل تأكيد للمُسْتكنّ تحت المشتقّ الرَّاجعِ للفعل، والضَّمير المجرور يرجع إلى المصدر، لكنْ لا حاجةَ إلى التَّأكيد؛ لأنَّه ليس من قَبيل الصِّفة الَّتي جرت على غير مَنْ هي له، بلْ عكسها على المذهب الأصحّ الَّذي هو كون المصدر أصلاً للفعل، إلَّا أنَّه أراد بذلك: دفع توهُّم كون المشتقّ مسنَداً إلى الجارِّ والمجرور، وكون المجموع صفة للفعل، مع رجوع المجرور إلى اللَّام؛ لأنَّه يُفيد خلاف ذلك المذهب، كما لا يَخفى.

وفي هذا الوصف إشارةٌ إلى أنَّ عمل المصدر ليس لِشبهه بالفعل، بلْ لِمناسبته له في الاشتقاق، فلا حاجةَ إلى اشتراط شيء من الزَّمان، كما في اسمي الفاعل والمفعول، ولِذا عقَّبه بقوله: (ماضياً أو حالاً . . . إلخ) وهو حال من المُسْتكنّ في (يعمل)؛ أيْ: يعمل المصدر كعمل فعلِه حالَ كونه ماضياً أو حالاً أو مستقبَلاً.

قوله: (وهذا العمل مشروطٌ . . . إلخ)؛ أيْ: عمل المصدر عملَ فعله بالقطع مشروط . . .إلخ، فلا يَرِد: أنَّه يعمل عمل فعلِه أيضاً إذا كان مفعولاً مطلقاً في بعض الصُّوَر.

قوله: (أو محذوفاً غيرَ لازمٍ)؛ أيْ: غيرَ لازم الحذف، بأنْ يُحذف جوازاً لا وجوباً.

قوله: (فيجوز عمل المصدر . . . إلخ)؛ أيْ: في الفاعل والمفعول به؛ يعني: فيه وجهان:

الأوَّل: عمل المصدر؛ لكونه نائباً عن الفعل المحذوف وقائماً مَقامَه، لا لاعتبارِ

وقال بعض الكُمَّل: إنَّما يعمل المصدر عند كونه غيرَ مُصَغَّرٍ، وغيرَ موصوفٍ بالصِّفة قبل العمل، وغيرَ مُقترنٍ باللَّام، وغيرَ عددٍ، ونوعٍ، وتأكيدٍ؛ سواءٌ كان فعلها مذكوراً أو محذوفاً مَنْوِيًّا، وإنْ كان المحذوف مَنسِيًّا، فيعمل المصدر؛ لقيامه مقامَ الفعل؛ نحو: سَقْياً زَيْداً، كذا حقَّقه المصنِّف رحمه الله تعالى في «الإظهار»[١].

خربوتي

كونه مصدراً مؤوَّلاً بـ(أنْ) مع الفعل، فحينئذٍ يكون عملُه كعمل الفعل، فيجوز تقديم معموله عليه، واستتار الضَّمير فيه.

والثَّاني: عملُ الفعل؛ لكونه أصلاً في العمل.

وإنَّما قدَّم عمل المصدر؛ لِمناسبته بالمقام.

وممَّا يجب أنْ يُعلَمَ: أنَّ المفهوم من كلام الرَّضِيِّ جرَيان هذين الوجهين في المفعول المطلَق المحذوف فعله؛ سواءٌ كان الحذف واجباً أو جائزاً.

قوله: (وقال بعض الكُمَّل . . . إلخ) أشار بهذا العنوان إلى: أنَّ الشُّروط الَّتي يَنقلها بعد، مُختلفٌ فيها.

قوله: (عند كونه غيرَ مُصَغَّرٍ، وغيرَ موصوفٍ بالصِّفة قبل العمل، وغيرَ مُقتَرنٍ باللَّام) إنَّما اشترطوا هذه الثَّلاثة؛ لأنَّ المصدر إنَّما يعمل لكونه مقدَّراً بـ(أنْ) مع الفعل، مع مناسبتِه الاشتقاق.

والمصغَّر، والموصوف قبل العمل، والمعرَّف باللَّام لا تُقدَّر بهما؛ لاختصاص كلّ واحد منها بالاسم، وأمَّا إذا وُصف بعد العمل فلا يَضرُّ عمله السَّابق.

وإنَّما لم يَعتبر بعضهم هذه الشُّروط؛ لأنَّ المؤوَّل بشيء لا يَلزمُ أنْ يكون في حُكمه من كلّ وجه، واشترط بعضُهم معها أنْ يكون مُظهراً ومفرداً، وأنْ لا يكونَ مُقترِناً بالحال.

قوله: (وغيرَ عددٍ، ونوعٍ، . . . إلخ) الظَّاهر أنَّه أراد بذلك: أنْ لا يكون المصدر مفعولاً مطلقاً عدديًّا، ولا نوعيًّا، ولا تأكيديًّا، بِقرينة قوله: (سواء كان فعلها مذكوراً . . . إلخ)؛ أيْ: فعل هذه الثَّلاثة الَّتي هي: العدد والنَّوع والتَّأكيد، فيؤول هذا إلى ما ذكره بقوله: (وهذا العمل مشروطٌ بأنْ لا يكون المصدر مفعولاً مطلقاً . . . إلخ)، ولا فرقَ

(١) «إظهار الأسرار في النحو» (٧٧).

(نَحْوُ: يُحِبُّ اللهُ تَعَالَى)؛ أَيْ: يَرضى الله تعالى (إِعْطَاءٌ) بالتَّنوين مفعولٌ به لـ(يحب) (لَهُ)؛ أَيْ: لرضائه (عَبْدُهُ) بالرَّفع فاعل (إعطاء) (فَقِيراً) مفعوله الأوَّل (دِرْهَماً) مفعوله الثَّاني.

خربوتي

بينهما إلَّا بالإجمال والتَّفصيل، وبأنَّه جوَّز هناك أنْ يكون العمل إذا كان الفعل لازمَ الحذف للمصدر، وأنْ يكون للفعل، وهنا لم يجوِّزه إلَّا للمصدر؛ لِقيامه مقامَ الفعل، كما أشار إليه بقوله: (وإنْ كان المحذوف منسيًّا ... إلخ)؛ إذِ المراد من كون المحذوف منسيًّا: أنْ يكون لازم الحذف، كما أنَّ المراد من كونه منويًّا: أنْ لا يكون كذلك، ولعلَّه مبنيٌّ على مذهب سِيبَوَيْهِ من عدم تجوِيز عمل الفعل المحذوف في هذه الصُّورة، كما أنَّ مذهب السِّيرَافِيِّ عكسه.

لكنْ بقي فيه بحثٌ، وهو: أنَّ المفهوم مِن كلامهم أنَّ المصدر إذا كان محدوداً بالتَّاء - سواءٌ كانت للعدد أو للنَّوع - لا يَعمل أصلاً، سواءٌ كان مفعولاً مطلقاً أو لا، وسواءٌ حُذف فعله عند كونه مفعولاً مطلقاً حذفاً لازماً أو غيرَ لازم أو ذُكر، فالتَّفصيل الَّذي ذكره بقوله: (سواء كان فعلها ... إلخ) لا يجري في غير المفعول المطلق التَّأكيديّ، وإنْ كان كلام المصنِّف في «الإظهار» أيضاً مُشعِراً بجريانه في الكلِّ، فتأمَّل.

قوله: (يُحِبُّ اللهُ تَعَالَى ... إلخ) تلميحٌ إلى قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤].

قوله: (أَيْ: يرضى) إشارة إلى أنَّ (المحبة) هنا مُستعمَل في معنى الرِّضا؛ لِمَا أنَّه لا يجوز إسنادها بالمعنى الحقيقيِّ لها على الله تعالى، فإنَّها بمعنى: ميل النَّفس إلى الشَّيء لكمالٍ أدركتْه فيه، بحيث يحملُها على ما يقرِّبها إليه، ومِن البيِّن أنَّه ممتنعٌ في حقِّه تعالى، فاستعمالها في معنى الرِّضا:

إمَّا بطريق الاستعارة التَّبعيَّة، كما يُشعِر به ظاهر كلام البَيْضَاوِيِّ في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١] الآية، بأنْ شبَّه الرِّضا بالمحبَّة في استلزام القُرْب إلى الشَّيء وإيصالِ النَّفع إليه، أمَّا استلزام المحبَّة فظاهر من تعريفه، وأمَّا استلزامُ الرِّضا؛ فلأنَّه تَرْك الاعتراض، وهو مُوجِب في الجملة لهذا القُرْب والإيصال، فيُستعار المحبَّة للرِّضا، ثمَّ يُستعار بتبعيَّتها لفظُ يحب لـ(يرضى).

ويحذف فاعلُه بلا نائبٍ بخلاف غيره، ولا يتقدَّم معمولُه عليه ولو ظرفاً عند الجمهور، ومختار المصنِّف والرَّضِيّ والبَيْضَاوِيّ: تقديمه إنْ كان ظرفاً.

الِاسْمُ المُضَافُ

(وَالسَّابِعُ) من التِّسعة: (الِاسْمُ المُضَافُ).

قدَّمه على الاسم المبهم التَّامّ؛ لكونه موقوفاً عليه في الجملة؛ لأنَّ تمامَه قد يكون بِالإضافة.

(فَهُوَ)؛ أي: الاسم المضاف (يَعْمَلُ الجَرَّ) سواءٌ كان بالكسر، أو بالفتح، أو بالياء.

وإنَّما يعمل الجرَّ؛ لأنَّه إمَّا بتقدير حرف الجرِّ كما في المعنويَّة، أو محمولٌ على ما بتقديره لكونه فرعَه كما في اللَّفظيَّة.

خربوتي

وإمَّا بطريق المجاز المرسَل بذكر الملزوم وإرادةِ اللَّازم، كما هو الأظهر، فإنَّ المحبَّة تَستلزم الرِّضا.

قوله: (ويحذف فاعله بلا نائبٍ)؛ لِمَا أسلفناه من: أنَّ النِّسبة إلى فاعل (ما) غير مأخوذة في مفهومه، فلا يتوقَّف تصوُّر مَفهومه، بخلاف غيره من الفعل والصِّفة، كما عرفتَ.

قوله: (أو محمول على ما بتقديره لكونه فرعه) عطفٌ على الظَّرف المستقرِّ المرفوع محلًّا لكونه خبراً لـ(أنَّ)؛ أعني قوله: (بتقديره)، والضَّمير الأوَّل يَرجع إلى حرف الجرِّ، والثَّاني إلى الاسم المضاف المحمول، والثَّالث إلى (ما) الَّذي هو عبارة عن الاسم المضاف أيضاً، واللَّام في (لكون) متعلِّق بـ(محمول)؛ يعني: أنَّ الاسم المضاف إنَّما يعمل الجرَّ لكونه ملابساً بتقدير حرف الجرِّ، أو محمولاً على الاسم المضاف الَّذي هو مُلابس بتقديره لِكونه فرعاً لذلك الاسم المضاف.

وخلاصتُه كما ذكره الشَّيخ الرَّضِيّ من: أنَّ عمل المضاف الجرّ في الإضافة اللَّفظيَّة؛ لمشابهته للمضاف الحقيقيّ، بتجرُّده عن التَّنوين أو النُّون، لأجل الإضافةِ[1].

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٢٠٣).

ويُشترط في عمله:

أنْ يكون المضافُ اسماً مُجرّداً عن تنْوينه، وما يقوم مَقامَه لأجل الإضافة، وهو نون التَّثنية والجمع.

وأنْ لا يكون مساوِياً للمضاف إليه في العُمُوم والخُصُوص بالتَّرادُف كلَيْث وأَسَد، أو لا كالإنسان وناطِق.

وأنْ لا يكون أخصَّ منه مُطلَقاً كأحَد ويَوم.

فالإضافة على ضربين: معنويَّةٌ، ولفظيَّةٌ.

فالمعنويَّة: ما لا يكون المضاف فيها صفةً مضافةً إلى معمولها؛ ....

خربوتي

وممَّا يجب أنْ يُعلمَ أنَّ هذا الكلام مبنيٌّ على ما اشتهر بينهم مِن أنَّ الإضافة المعنويَّة بتقدير حرف الجرِّ، بخلاف اللَّفظيَّة؛ لأنَّها ليست بتقديره.

ومِنهم مَنْ جعلها أيضاً كما يُشعِر به أيضاً ظاهرُ كلام ابن الحاجب.

وذهب بعضُهم إلى أنَّ الإضافة ليست على تقدير حرف جرٍّ مطلقاً، ولا نيَّتِه.

قوله: (اسماً مُجرّداً عن تَنْوينه ... إلخ)؛ أَيْ: عن تنوين الاسم: حقيقةً؛ كما في: غُلَامُ زَيْدٍ، أو مفروضاً بمعنى أنَّه لو وُجد فيه تنوين لَجُرِّد عنه لأجل الإضافة؛ كما في: حَوَاجُّ بَيْتِ اللهِ.

وقوله: (لأجل الإضافة) إمَّا متعلِّق بـ(يكون)، أو بـ(مجرَّد)، أو احتراز عن تجرُّد ذي اللَّام عن التَّنوين؛ لأنَّ تجرُّده عنه ليس لأجل الإضافة، بلْ قبلها فلا يَجوز إضافتها.

وقوله: (وهو نون التَّثنية والجمع)؛ أَيْ: وما يَقوم مقامَ التنوين نون التَّثنية ... إلخ.

قوله: (بالتَّرادف ... إلخ)؛ يعني: أنَّ المساواة هنا مُستعمَلة في معنى المساوقة الَّتي هي أعمُّ من أنْ تكونَ بطريق التَّرادُف أو لا؛ لأنَّ التَّرادف هو أنْ يكونَ اللَّفظان المتغايران متَّحدَي المعنى مع صِدق كلٍّ واحد منهما على ما صَدق عليه الآخَر، والمساواة بمعناها المشهورة أنْ يكون اللَّفظان المتغايِران متغايِرَي المفهوم مع صِدق كلٍّ واحد منهما أيضاً على ما صَدق عليه الآخر، والمساوقة أعمُّ منهما.

أعني: فاعِلَها أو مفعولها؛ سواءٌ لم يكنْ صفةً أصلاً؛ نحو: غُلَامُ زَيْدٍ، أو كان صفةً مضافةً إلى غير معمولها؛ نحو: مُصَارِعُ مَصرٍ، وكَرِيمُ البَلَدِ.

فهي: إمَّا بمعنى (اللَّام)، وهو ما لا يكون المضاف إليه جنس المضاف وظرفه؛ سواءٌ كان مبايناً له؛ نحو: غُلَامُ زَيْدٍ ودَارُ عَمْرٍو، أو أخصَّ منه مطلقاً كـ (يَوْمُ الأَحَدِ)، أو أعمَّ منه من وجهٍ ولم يكن أصلَه؛ كقولهم: فِضَّةُ خَاتَمِكَ خَيْرٌ مِنْ فِضَّةِ خَاتَمِي.

وإمَّا بمعنى (مِنْ)، وهو ما يكون فيه بين المضاف والمضاف إليه عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، ويكون المضاف إليه أصلاً له؛ نحو: خَاتَمُ فِضَّةٍ، فإنَّها تكون خاتماً وغيره، كما أنَّه يكون منها ومن غيرها.

وإمَّا بمعنى (فِي)، وهو ما يكون فيه المضاف إليه ظرفَ المضاف، وهو قليل؛ نحو: ضَرْبُ اليَوْمِ.

خربوتي

قوله: (أعني: فاعلها أو مفعولها) تفسير للمعمول، ولا يخرج عن المعموليَّة بالإضافة؛ لوجود شرط عملها، كما ذكره الشَّارح المدقِّق لـ«الإظهار»[1].

قوله: (نحو: مُصَارِعُ مَصرٍ، وكَرِيمُ البَلَدِ)؛ أيْ: إذا لم يعتمِدا، أو كانا بمعنى الماضي أو الاستمرار، فلا يَرِد: أنَّ المصر مفعول فيه للمُصارع، وكذا البلَد مفعول فيه لِكريم.

قوله: (ولم يكنْ أصله)؛ أيْ: لم يكن المضاف إليه جنساً وأصلاً لِلمضاف، كما في المثال المذكور، فإنَّ الخاتم ليس أصلاً للفضَّة، بلْ بالعكس.

قوله: (فإنَّها تكون خاتماً ... إلخ) تعليلٌ لِلدَّعوى المقدَّرة الَّتي تضمَّنها التَّمثيل بـ(خَاتَمُ فِضَّةٍ) على وجهٍ يتضمَّن بيانَ النِّسبة بين الخاتم والفضَّة، مع الإشارة إلى كونِ الفضَّة أصلاً للخاتم؛ يعني: بين الخاتم والفضَّة عُموماً وخصوصاً من وجه، فإنَّ الفضَّة قد تكون خاتماً فيجتمعان، وقد تكون غيره من الأواني ونحوها فيفترقان، وكذلك الخاتم قد يكون من النُّحاس والحديد ومثلِ ذلك، فيفترقان أيضاً.

قوله: (وهو قليل)؛ أيْ: كون الإضافة بمعنى (في) قليل في استعمالاتهم، ولذا ردَّها أكثر النُّحاة إلى الإضافة بمعنى (اللَّام)، ومنهم المصنِّف.

---

(١) «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (١١٧).

وتُفيد المعنويَّة تعريفاً للمضاف إذا كان المضاف إليه معرفةً؛ نحو: غُلَامُكَ، وتخصيصاً له إذا كان نكرةً؛ نحو: غُلَامُ رَجُلٍ.

وشرطها: تَجريد المضاف من التَّعريف.

واللَّفظيَّة: علامتُها أنْ يكون المضافُ صفةً مضافةً إلى معمولها؛ نحو: ضَارِبُ زَيْدٍ الآن، أو غداً.

ولا تُفيد شيئاً إلَّا تخفيفاً في اللَّفظ، وهو إمَّا في المضاف فقط كما مرَّ، أو في المضاف إليه فقط؛ نحو: القَائِمُ الغُلَامِ، أو فيهما معاً؛ نحو: حَسَنُ الوَجْهِ، فتأمَّل.

خربوتي

قوله: (وتخصيصاً له ... إلخ)؛ أيْ: وتفيد الإضافة المعنويَّة تخصيصاً للمضاف إذا كان المضاف إليه نكرة، والتَّخصيص: تقليل الشُّركاء.

قوله: (تجريد المضاف من التَّعريف)؛ أيْ: خُلُوّه منه، أو المراد تجريده منه إذا كان معرفة.

قوله: (علامتها أنْ يكون المضاف ... إلخ) إنَّما أدرج لفظ (علامتها) مع أنَّ المصنِّف وغيره قد قالوا: (هي أنْ يكون ... إلخ)؛ لعدم صحَّة الحمل بدون إدراجه، كما بيَّنه المولى اللَّاري، لكنَّ الأَوْلى أنْ يقول: (ما يكون المضاف فيها ... إلخ) على نحو ما ذكره في الإضافة المعنويَّة، فكأنَّه أراد التَّنبيه على تعدُّد طُرُق البيان.

قوله: (إلَّا تخفيفاً في اللَّفظ)؛ أيْ: لا في المعنى، بأنْ يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بإزاءِ ما يسقط من اللَّفظ، بلِ المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة، ذكره المولى الجامي(١).

قوله: (كما مرَّ) من قوله: (نحو: ضَارِبُ زَيْدٍ).

قوله: (نحو: القَائِمُ الغُلَامِ)؛ لأنَّ أصله: القَائِمُ غُلَامُهُ، فحذف الضَّمير من (غلامه)، واستتر في (القائم)، وأضيف (القائم) إليه للتَّخفيف في المضاف إليه فقط.

قوله: (فتأمَّل) لعلَّه إشارة إلى سؤال وجواب.

(١) «الفوائد الضيائية» للمولى الجامي. انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٩٥).

(نَحْوُ: عِبَادَةُ اللهِ تَعَالَى)؛ أيْ: عبادةُ العبدِ لله (خَيْرٌ) خبر المبتدأ؛ أيْ: مِن الغير.

الِاسْمُ المُبْهَمُ التَّامُّ

(وَالثَّامِنُ) من التِّسعة: (الِاسْمُ المُبْهَمُ التَّامُّ).

قدَّمه على معنى الفعل؛ لقلَّة بحثه بخلافِه.

(فَهُوَ)؛ أي: الاسم المبهم التَّامّ (يَعْمَلُ النَّصْبَ) على التَّمييز لا الرَّفع والجرَّ؛ لشبهه بالفعل التَّامّ بالفاعل الَّذي يُذكَر بعد الفعل حقيقةً أو حكماً، كما في الضَّمير المُستتر؛ بسببِ تمامه بأحد الأشياء الخمسة الَّتي تُذكَر بعده حقيقةً أو حكماً كما في الضَّمير المبهَم، كما سيجيء.

خربوتي

أمَّا السؤال: فهو أنَّ شرط عمل المضاف غيرُ موجود في مثل: القَائِمُ الغُلَامِ، فإنَّه لم يُجرد تنوينه، ولا ما قام مقامَه لأجل الإضافة، فإنَّ تجريد المضاف فيه عن التَّنوين لأجل اللَّام.

وأمَّا الجواب: فهو أنَّ لمَّا كان أصله: القَائِمُ غُلَامُهُ، كان (غلامه) فاعل القائم، وفاعل الشَّيء بمنزلة جزئه، والضَّمير الَّذي أضيف إليه الفاعل قائم مقامَ تنوينه، فحذف القائم مقامَ التَّنوين من فاعل الشَّيء بمنزلة حذفِه من ذلك الشَّيء، فليس المراد مِن قوله في بيان القائم مقام التَّنوين: (وهو نون التَّثنية والجمع) الحصر.

قوله: (من الغير) متعلِّق لـ(خير)، و(مِن) تفضيليَّة، فهو إشارة إلى أنَّ المفضَّل عليه هنا محذوف، كما في: الله أكبر.

قوله: (كما في الضَّمير المستتر)؛ أيْ: كون الفاعل مذكوراً بعد الفِعل حكماً موجود في الضَّمير المستتر، وهو ظاهر مِن أنْ يخفى.

قوله: (بسبب تمامه بأحد . . . إلخ) متعلِّق لقوله: (لشبهه)، وإشارة إلى وجه الشَّبَه بينهما؛ يعني: أنَّ الاسم إذا تمَّ بهذه الأشياء الخمسة الَّتي تُشبَّه بفاعل الفعل من جهة كونها في آخر الاسم: حقيقةً؛ كما إذا تمَّ بالتَّنوين أو بالنُّون أو بالإضافة، أو حكماً؛ كما إذا تمَّ بنفسه في مثل الضَّمير المبهم، كما أنَّ فاعل الفعل يُذكر بعد الفعل حقيقةً أو حكماً يُشابِه ذلك الاسم بالفعل الَّذي يتمُّ بالفاعل، ويُشابه التَّمييز الآتي بعده بالمفعول؛ لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أنَّ المفعول حقُّه أنْ يقع بعد تمام الكلام، فيُنصب ذلك الاسم التَّامّ قبله لأجل تلك المشابهة.

والمنصوبُ به يكون نكرةً فقط عند البصريِّين خلافاً للكوفيِّين، فإنَّهم يُجَوِّزون كون التَّمييز معرفةً، والمراد بِتماميَّته المعنى العُرفيّ لا اللُّغويّ، وهو كونه بحالةٍ يمتنع إضافته إلى شيءٍ آخر مع أحد الأشياء الخمسة:

الأوَّل: بنفسه، وهي إمَّا في الضَّمير المبهم؛ نحو: رُبَّهُ رَجُلاً لَقِيتُهُ، أو في اسم الإشارة، كقوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، ....

خربوتي

قوله: (والمراد بتماميَّته المعنى العُرفيّ ... إلخ) لمَّا وصف الاسم المبهم بالتَّمام، وكان المراد منه تمامَه بأحد الأشياء الخمسة، تُوهِّم منه أنْ يكون أحد تلك الأشياء جزءاً له؛ بناء على أنَّ المفهوم بحسَب اللُّغة من تمام الشَّيء بالشَّيء: كون الشَّيء الثاني جزءاً من الأوَّل، احتاج إلى بيان ما هو المراد منه، فقال: (المراد ... إلخ)، ثمَّ بيَّنه بقوله: (وهو كونه بحالة ... إلخ)؛ أي: المعنى العُرفيّ للتَّمام: كونُ الاسم مع أحد الأشياء الخمسة بحالةٍ يمتنع إضافته إلى الشَّيء الآخر؛ بسبب تلك الحالة.

قوله: (يمتنع ... إلخ) بأنْ تدلَّ تلك الأشياء على استقلال ذلك الاسم وامتناع إضافته إليه واتِّصاله، فإنَّ ذلك قد عُدَّ في العُرف من تمامه، كما بيَّنَه الشَّارح المدقِّق لـ«الإظهار»[1]، فكلمة (مع) في قوله: (مع أحد ... إلخ) ظرف لـ(كونه)، والمراد بالحالة: ما تدلُّ تلك الأشياء على استقلال ذلك الاسم وامتناع إضافته، ولا يخفى ما في العبارة من الرَّكاكة.

قوله: (الأوَّل: بنفسه)؛ أيْ: الأوَّل من الأشياء الخمسة بنفسه، لا بشيء آخر.

قوله: (رُبَّهُ رَجُلاً لَقِيتُهُ) فـ(رُبَّ) حرف جر غير متعلِّق بشيء عند المصنِّف، والضَّمير مبهم؛ لأنَّه لم يُرد به شيء معيَّن؛ مثل: زيد وعمرو، بلْ أريد شيء ما، ومحلُّه القريب مجرور بـ(رُبَّ)، ومحلُّه البعيد نصب مفعول به لـ(لقيت) المؤخَّر، أو رفع مبتدأ خبره (لقيت) المذكور، و(رجلاً) تميز عن الضَّمير المبهم.

قوله: (﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ الآية) فـ(ما) استفهاميَّة مرفوع المحلِّ خبر مقدَّم عند الجمهور، ومبتدأ عند سِيبَوَيْهِ، و(ذا) اسم موصول بمعنى الَّذي مرفوع المحلِّ مبتدأ مؤخَّر أو خبر، و(أراد) فعل ماضٍ، ولفظة الجلالة فاعله، والجملة لا محلَّ لها صلة الموصول،

---

(١) «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (١٢٢).

على رأيِ مَنْ قال: إنَّه تمييزٌ من اسم الإشارة لا حالٌ.

والثَّاني: بالتَّنوين لفظاً؛ نحو: رِطْلٌ زَيْتاً، أو تقديراً؛ نحو: مَثَاقِيلُ ذَهَباً.

والثَّالث: بنون التَّثنية؛ نحو: مَنَوَانِ سَمْناً.

والرَّابع: بنون شبه الجمع؛ نحو: عِشْرُونَ دِرْهَماً.

والخامس: بالإضافة؛ نحو: مِلْؤُهُ عَسَلاً.

ولا يتقدَّم معمول الاسم المبهم التَّامّ عليه؛ لضعفه في العمل، لكونه جامداً، فتفطَّن.

خربوتي

و(بهذا) متعلِّق بـ(أراد)، و(مثلاً) تمييز عن هذا، واسم الإشارة من قَبِيل المبهَمات كالمضمرات.

قوله: (على رأي مَنْ قال: إنه)؛ أيِ: التَّمثيل بقوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ﴾ [البقرة: ٢٦]، مبنيٌّ على رأي مَنْ قال: إنَّ (مثلاً) تمييزٌ من اسم الإشارة، وهو مبهَم تامٌّ بنفسه.

وأمَّا على القول بكونه حالاً منه، فلا يكون ممَّا نحن فيه.

قوله: (رِطْلٌ زَيْتاً)؛ أيْ: عندي رطل زيتاً، فـ(رطل) مبتدأ، و(عندي) ظرف مستقرّ خبره مقدَّم عليه؛ لوقوع المبتدأ نكرةً، أو مبتدأ معرَّف بالتَّنوين؛ إذ هو للتَّعظيم؛ أيْ: رطل عظيم، والخبر يقدَّر مؤخَّراً، و(زيتاً) تمييز، و(الرِّطل) اسم مبهم تامّ، وتماميَّته بالتَّنوين اللَّفظيّ، وكذا إعراب: (مَثَاقِيلُ ذَهَباً)، و(مثاقيل) اسم مبهم تامّ، وتماميَّته بالتَّنوين التَّقديريّ لا اللَّفظيّ؛ لأنَّ عدم الانصراف في (المثاقيل) يمنع دخولها فيه.

قوله: (نحو: مَنَوَانِ سَمْناً)؛ أيْ: عندي مَنوان سمناً، فـ(منوان) مبتدأ، و(عندي) ظرف مستقرّ خبر له قدِّم عليه؛ لوقوعه نكرة، فـ(منوان) اسم مبهم قد تمَّ بنون التَّثنية، ويحتمل الأجناس الموزونات، فلمَّا قيل: (سمناً) تعيَّن ما هو المقصود.

قوله: (بنون شبه الجمع) وهو نون (عِشرين) إلى (تسعين).

وأمَّا نون الجمع، فالتَّمييز الواقع بعد ما تمَّ به لا يكون إلَّا تمييزاً عن نسبة في شِبه جملة.

قوله: (معمول الاسم المبهم التَّامّ ... إلخ) الَّذي هو التَّمييز.

قوله: (فتفطَّن) لعلَّ وجهه: أنَّ ظاهر التَّعليل بقوله: (لضعفه في العمل ... إلخ)

(نَحْوُ: التَّرَاوِيحُ عِشْرُونَ رَكْعَةً) فـ(رَكْعَةً) تمييزٌ من (عِشْرُونَ)، وهو شبه الجمع.

مَعْنَى الفِعْلِ

(وَالتَّاسِعُ) من التِّسعة: (مَعْنَى الفِعْلِ).

ولمَّا كان الظَّاهر من إضافة المعنى إلى الفعل كونه مفهوماً منه ومدلولاً له، وهو ليس بمرادٍ هنا، أظهر المراد بأنَّه مجازٌ، تسميةً للدَّالِّ باسم المدلول، ثمَّ صار حقيقةً عرفيةً بحيث لا يحتاج إلى القرينة بقوله: (أَيْ: كُلُّ لَفْظٍ) ....

خربوتي

يُشعر بأنَّ عامل التَّمييز إذا كان قويًّا في العمل كالفعل وشبهه، كما إذا كان تمييزاً عن ذات مقدَّرة في نسبة جملة أو ما شابهها، يجوز تقديمه على عامله كما ذهب إليه المُبَرِّد والمازني، مع أنَّ الأصحَّ عدم الجواز في هذه الصُّورة أيضاً؛ إلَّا أنْ يُقال: إنَّ الجواز تقدَّمه في هذه الصُّورة مانعاً آخر، وهو كون التَّمييز من حيث المعنى فاعلاً: إمَّا تحقيقاً، أو تأويلاً، كما فعله المولى الجامي قُدِّس سِرُّه(١).

قوله: (ولمَّا كان الظَّاهر من إضافة ... إلخ) بناء على أنَّ إضافة المعنى إلى الفعل لاميَّة، وهي إنَّما تكون حقيقيَّة إذا كان المضاف مضافاً إلى ما هو له، وحقُّه أن يُنسب إليه؛ كإضافة الغلام إلى مالِكه في قولك: غُلَامُ زَيْدٍ.

ولِذا قالوا بكونها مجازيَّة فيما أضيف إلى غير ما هو له للملابسة، ولا شكَّ أنَّ المعنى ههنا إنَّما يكون مضافاً إلى ما هو له إذا أُريد بالفعل الَّذي أضيف إليه الفعل الدَّالُّ عليه.

قوله: (وهو ليس بمرادٍ هنا)؛ لأنَّه من قَبيل المعاني، والمراد هنا ما هو من قَبيل الألفاظ، بشهادة أنَّ البحث في العوامل اللَّفظيَّة القياسيَّة.

قوله: (بأنَّه مجازٌ، تسميةٌ ... إلخ)؛ يعني: أنَّ إطلاق معنى الفعل على اللَّفظ الَّذي يدلُّ عليه من قَبيل المجاز المرسل، بذكر المدلول وإرادة الدَّالِّ، لكنَّه صار في ألسنة النُّحاة مِن قَبيل الحقيقة العرفيَّة الَّتي لا تحتاج إلى قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له.

(١) انظر: «المجموعة النورية» (١/ ٥٣٤).

غير مشتقٍّ، ولا مشتقٌّ منه (يُفْهَمُ) صفة اللَّفظ (مِنْهُ)؛ أَيْ: من اللَّفظ (مَعْنَى فِعْلٍ) اصطلاحيٌّ؛ أَيْ: معناه المطابقيّ، كما في أسماء الأفعال، أو التَّضمنيّ كما في السَّائر.

ومن معنى الفعل أسماء الأفعال، وهو ما كان بمعنى الأمر أو الماضي، ويعمل عملَ دالٍّ مسمَّاه.

خربوتي

قوله: (غير مشتقٍّ، ولا مشتقٌّ منه) فبهذا القيد يخرج عن معنى الفعل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر وأمثالها، كما هو اصطلاحُ بعضهم.

وإنَّما اختاره الشَّارح بقرينةِ جعل المصنِّف معنى الفعل قسيماً لكلٍّ منها، وقد يُراد به ما يشمل الكلَّ أيضاً.

قوله: (أو التَّضمنيّ)؛ أَيِ: الحدث.

قوله: (وهو ما كان بمعنى الأمر أو الماضي) الضَّمير يَرجع إلى اسم الفعل الدَّالّ عليه أسماء الأفعال.

وإنَّما لم يَقل: (هي) حتَّى يَرجِع إلى أسماء الأفعال؛ لِمَا أنَّ التَّعريف للماهيَّة دون الأفراد.

وإضافة المعنى إلى الأمر والماضي:

إمَّا لاميَّة، كما هو المختار؛ أَيْ: ما كان بمعنى وُضع له الأمر أو الماضي؛ بناءً على أنَّ أسماء الأفعال إنَّما وُضعت لمعنى الأمر أو الماضي، لا لألفاظهما.

وإمَّا بيانيَّة؛ أَيْ: بمعنى هو الأمر أو الماضي؛ لِمَا أنَّ بعضهم جعلها بمعنى ألفاظِ الفعل.

لكنَّ كلام الشَّارح إنَّما يَنطبق على الأوَّل حيث قال: (ويعمل عمل دالّ مسمَّاه)؛ أَيْ: يعمل اسم الفعل عملَ الأمر أو الماضي اللَّذين يدلَّان على المعنى الَّذي يدلُّ عليه اسم الفعل؛ إذْ لا احتياج إلى زيادة لفظ (دالّ) على الثَّاني.

ثمَّ إنَّه إنَّما قدَّم الأمر على الماضي؛ مع أنَّ المناسب لِمَا ذكره المصنِّف من المثالَين أنْ يُقدِّم الماضي؛ لكثرة ما هو بمعنى الأمر، وأمَّا المصنِّف فهو إنَّما قدَّم مثال ما هو بمعنى الماضي؛ لِكون الأمر فرع الماضي، فلكلٍّ وجهة.

أشار إلى الثاني بقوله: (نَحْوُ: هَيْهَاتَ)؛ أيْ: بَعُدَ (المُذْنِبُ) فاعل (هيهات) (مِنَ اللهِ تَعَالَى)؛ أيْ: من رحمة الله ومغفرتِه من حيث إنَّه مذنبٌ.

وإلى الأوَّل، وهو ما كان بمعنى الأمر بقوله: (وَ) نحو: (تَرَاكِ ذَنْباً)؛ أي: اتْركه وغيره من نحو: رُوَيْداً زَيْداً؛ أيْ: أَمْهِلْهُ، وَهَاتِ شَيْئاً؛ أيْ: أَعْطِهِ، وَهَلُمَّ زَيْداً؛ أيْ: أَحْضِرْهُ، وَحَيَّهَلَ الثَّرِيدَ؛ أيِ: ائْتِهِ، ونحوها.

ومنه الظَّرف المستقرُّ، وهو ما كان متعلَّق الجارّ محذوفاً فعلاً عامًّا مُتضمَّناً في الجارّ والمجرور، هذا مسلَك الجمهور.

وقيل: ما كان المتعلَّق محذوفاً؛ سواءٌ كان فعلاً عامًّا أو خاصًّا.

خربوتي

قوله: (من نحو: رُوَيْداً زَيْداً ... إلخ) أتى بالأمثلة الَّتي ذكرها ممَّا هو بمعنى الأمر؛ إشارةً إلى ما ذكرناه من كثرةٍ ما هو بمعنى الأمر، والأمثلة الَّتي ذكرها مع المصنِّف تشير إلى تعدُّد أنواع أسماء الأفعال، فاستخرِجْ.

قوله: (وهو ما كان متعلَّق الجارّ ... إلخ) والمراد من الجارِّ أعمّ من أنْ يكون لفظاً أو تقديراً، فالأَوْلى أنْ يقول: ما كان متعلَّقه محذوفاً ... إلخ.

وقوله: (محذوفاً) خبر كان، و(فعلاً) حال من متعلَّق، و(متضمَّناً) على صيغة اسم المفعول صفة لـ(فعلاً).

والمراد من التَّضمُّن أنْ يكون معنى ذلك الفعل مُنفهماً من الظَّرف عُرفاً، وفيه إشارة إلى وَجْه تسميَتِه ظرفاً مستقرًّا؛ لأنَّ ذلك التَّضمُّن إنَّما يحصل باستقرار معنى العامل فيه، وإذا استقرّ معناه فيه ينتقل عمله وإعرابه وضميره إليه، فيستقرُّ كلّ واحد منها فيه أيضاً، فلِذا يُسمَّى ظرفاً مستقرًّا.

قوله: (هذا مسلك الجمهور)؛ أيْ: كون الظَّرف المستقرّ ما كان متعلَّقه عامًّا محذوفاً ما ذهب إليه الجمهور من النُّحاة.

قوله: (وقيل: ما كان المتعلَّق ... إلخ)؛ أيْ: وقال بعضُهم في تفسير الظَّرف المستقرّ: إنَّه ما كان متعلَّقه محذوفاً؛ سواءٌ كان ذلك المتعلَّق المحذوف فعلاً عامًّا لكلّ الموجودات، أو فعلاً خاصًّا ببعضها، وقد سبق الإشارة إليه منَّا في بحث البَسملة.

وكأنَّه إنَّما مرَّضه؛ لأنَّ وجه التَّسمية حينئذٍ غيرُ ظاهر، كما لا يخفى.

ولا يَعمل في المفعول به بالاتِّفاق، ولا في الفاعل الظَّاهر إلَّا بالشَّرط الَّذي يذكر في اسم الفاعل مِن الاعتماد وغيره، أشار إليه بقوله: (وَنَحْوُ: مَا) نفيٌ (فِي الدُّنْيَا)؛ أيْ: ما حصل في الدُّنيا (رَاحَةٌ) فاعل الظَّرف، أشار بإعادة الـ (نحو) إلى كونه نوعاً آخر، وكذا ما بعده.

ومنه المنسوب، فإنَّه يَعمل كعمل اسم المفعول لكونه مؤوَّلاً به، ويُشترط في عمله ما يُشترَط فيه، أشار إليه بقوله: (وَنَحْوُ: يَنْبَغِي)؛ أيْ: يلزم ....

خربوتي

وممَّا يجب أنْ يُعلمَ أنَّه أراد بالفعل في كلا الموضعين ما يدلُّ على الحدث، فيَشمل ما يشبه الفعل أيضاً من اسم الفاعل ونحوه.

قوله: (إلَّا بالشَّرط الَّذي يذكر ... إلخ) لا يخفى رَكاكة هذه العبارة، والأَوْلى أنْ يقول: إلَّا بشرط الاعتماد على ما ذُكِر في بحث اسم الفاعل من الأمور السِّتَّة.

قوله: (ونحو: مَا فِي الدُّنْيَا رَاحَةٌ) تلميحٌ إلى الخبر المأثور الَّذي هو: «لا راحةَ في الدنيا» والظَّرف مُعتمِد على النَّفي.

قوله: (أشار بإعادة الـ(نحو) إلى كونه ... إلخ)؛ أيْ: أشار المصنِّف بإعادة كلمة (نحو) في أوَّل هذا المثال إلى كونه - أيْ: كونِ ما فيه - نوعاً آخر من معنى الفعل مغايراً لِمَا قبله؛ لأنَّ ما قبله مثالٌ لاسم الفعل، وهو مثال للظَّرف المستقرِّ، وكذا إعادتها في المثال الَّذي يُذكر بعده.

قوله: (أيْ: يلزم) اعلم: أنَّ الابتغاء انفعالٌ من البغاء بمعنى الطَّلب، ويُستعمل على وجهين:

أحدهما: بمعنى التَّسخير للفعل؛ نحو: النَّار ينبغي أنْ تحرق الثَّوب؛ أيْ: تسخَّر النَّار لإحراقه.

والآخر: بمعنى التَّيسر؛ يقال: انبغى الشَّيء إذا تيسَّر، منه يقال: ما ينبغي لك أنْ تفعل؛ أيْ: لا يتيسر ولا يصحُّ لك ذلك الفعل، وإنْ صدقت أنْ تفعله لعلوّ شأنك من أنْ تفعله، فاستعماله بمعنى اللَّياقة في بعض الأحيان مأخوذ من هذا المعنى.

إذا عرفتَ هذا فتفسير الشَّارح له باللُّزوم؛ لأنَّ المتسخِّر للفعل مبنيّ على أنَّه هنا مستعمل في معنى اللُّزوم، مأخوذٌ من المعنى الأوَّل بعلاقة اللُّزوم؛ لأنَّ التَّسخير للفعل

(لِلْعَالِمِ) العاقل (أَنْ يَكُونَ) فاعلٌ لـ(ينبغي)؛ أيْ: كون العالم (مُحَمَّدِيًّا)؛ أيْ: منسوباً إلى محمدٍ (خُلُقُهُ)؛ أيْ: خُلُقُ العالم، وهو فاعلٌ لـ(محمَّديًّا)؛ يعني: يَتَّصف بالأخلاق الحميدة، ويجتنب الأخلاق الذَّميمة؛ لـ: «إِنَّ العُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ»(١).

ومنه الاسمُ المستعار؛ نحو: (أَسَدٌ) في قولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ غُلَامُهُ؛ أيْ: مُجْتَرِئٍ.

خربوتي

يلزمه لزوم الفعل، والتَّفسير باللِّياقة وإنْ كان لا يقام للمقام أيضاً إلَّا أنَّ التَّفسير باللزوم أَلْيَق، كما لا يخفى على مَنْ له نظر أدق.

قوله: (لِلْعَالِمِ العاقل)؛ أيِ: العالم الَّذي كان عقله أميراً، وهواه في يَدَيه أسيراً.

فالمراد من العالم العاقل: العالم الَّذي يعلم ما أحلَّه الله وما حرَّمه، فيعمل بعلمه وينتفع به نفسه وسائر النَّاس؛ لِمَا روى سعيد بن المسيَّب مرسلاً أنَّه قال: سئل النَّبيُّ ﷺ عن العاقل فقال: «إِنَّمَا العَاقِلُ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَصَدَّقَ رُسُلَهُ وَعَمِلَ بِطَاعَةِ رَبِّهِ»(٢)، ففي التَّقييد بـ(العاقل) إشارةٌ إلى أنَّ تطهير الباطن بتهذيب الأخلاق متأخِّر عن تطهير الظَّاهر، بالعمل الموافق لِمَرضاة الخلَّاق.

قوله: (يعني: يتَّصف بالأخلاق . . . إلخ) تفسير لِمَا هو المراد من كون الخُلُق منسوباً إلى محمَّد عليه الصَّلاة والسَّلام؛ لمَّا كان متَّصفاً بالأخلاق الحميدة قاطبة، ومنزَّهاً عن الأخلاق الذَّميمة كافة، أُيِّد بالخُلُق المنسوب إلى الشِّيم الحميدة والتَّسبيحات المحمودة، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤].

قوله: (لـ: «إِنَّ العُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ») تعليلٌ للابتغاء المفسَّر باللُّزوم، وتلميحٌ إلى الحديث الَّذي رواه ابن عباس رضي الله عنهما(٣) قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «أَكْرِمُوا العُلَمَاءَ؛ فَإِنَّهُمْ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاءِ»(٤).

---

(١) «سنن أبي داود» (٣٦٤١)، الترمذي (٢٦٨٢)، ابن ماجه (٢٢٣)، «مسند أحمد» (٢١٧١٦).

(٢) «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» (٨٤٥)، «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» (٧٠٥٩).

(٣) وهم المحشي في راوي الحديث، والمشهور أنه من حديث أبي الدرداء.

(٤) لم أقف على هذه الرواية.

ومنه كلُّ اسمٍ يُفهَم منه معنى الصِّفة؛ نحو: لفظة (الله) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الأنعام: ٣]، أي: المعبود لمَنْ فيها.

ومنه اسم الإشارة؛ نحو: هَذَا زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَمَامَ الأَمِيرِ جَالساً وغيرها، ولم يذكرها المصنِّف رحمه الله تعالى لقلَّة استعمالها، ومَن أراد أنْ يطَّلع فليرجعْ إلى المُطوَّلات.

العَامِلُ المَعْنَوِيُّ

ولمَّا فرغ من العوامل اللَّفظيَّة السَّماعيَّة والقياسيَّة أراد أنْ يشرعَ في العوامل المعنويَّة، فقال: (وَ) العامل (المَعْنَوِيُّ) الَّذي وقع قَسيماً للَّفظيِّ (اثْنَانِ) خلافاً

خربوتي

قال بعض شرَّاح هذا الحديث: فإنَّ الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام لم يُورِّثوا ديناراً ولا درهماً، إنَّما وَرَّثوا العلم[1].

وقال بعض العارفين: إنَّما يَرِث الإنسانَ أقربُ النَّاس له رحماً ونسباً وعملاً، فلمَّا كان العلماء أقرب النَّاس إليهم وأجراهم على عملهم، وَرثوهم حالاً وفعلاً وعملاً، ظاهراً وباطناً، فعُلِم أنَّه لا يَنال هذا المنصب إلَّا مَنْ عمل بِعلمه. اهـ

فبهذا تَعرف فائدةً أخرى لتقييد (العالِم) بالعاقل، فتَنبَّه.

وفيه إشارة أيضاً إلى أنَّ مأخذ المثال الَّذي ذكره المصنِّف هو الحديث الشَّريف.

قوله: (أَيِ: المعبود لِمَنْ فيها) بيان لحاصل المعنى؛ لئلَّا يتوهَّم إثبات المكان له تعالى، تعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيراً، وإلَّا فالتَّقدير: وهو المعبود فيها.

وقوله: (لِمَنْ) متعلِّق لـ(معبود) وصِلة له، والمراد بـ(من فيها) الملائكة الَّتي فيها؛ أي: المعبود لِمَنْ يَعبده فيها، لا أنَّه الكائن فيها؛ لِمَا عرفتَ آنفاً.

قوله: (هَذَا زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ ... إلخ)، فالمعنى: أُشير إلى زيد يوم الجمعة أمامَ الأمير حالَ كونه جالساً.

قوله: (في العوامل المعنويَّة) أتى بصيغة الجمع مع أنَّ العامل اثنان على ما اختاره المصنِّف:

(١) فيه: أن القول من تتمة حديث رسول الله ﷺ، وليس من كلام الشراح.

لِلْأَخْفَش، فإنَّه يجعله ثلاثةً ثالثُها عامل الصِّفة والتَّأكيد وعطف البيان، ودليلُه: اختِلاف الحركتَين إعراباً وبناءً في مثل: يَا زَيْدُ العَاقِلُ، والعَاقِلَ.

والجملةُ عطفٌ على قولِه: (فاللَّفظيُّ على قِسمَين).

خربوتي

إمَّا لِقصد المشاكلة بالعوامل اللَّفظيَّة، مع أنَّ أقلّ الجمع اثنان عند بعضهم.

أو لِعدِّ رافع المبتدأ والخبر اثنين باعتبار تعدُّد التَّعلُّق.

قوله: (ودليله اختلاف الحركتين إعراباً وبناءً في مثل: يَا زَيْدُ العَاقِلُ)؛ أيْ: عند رفع التَّابع حملاً على لفظ المنادى، والمراد من مثل (يَا زَيْدُ العَاقِلُ): التَّوابع المُفردة للمُنادى المبنيّ على ما يرفع به من التَّأكيد، والصِّفة، وعطف البيان، والمعطوف المعرَّف باللَّام؛ لأنَّها يجوز أنْ تُنصب حملاً على محلِّ المنادى كما هو الظَّاهر، وأنْ تُرفع حملاً على لفظه؛ بناءً على أن بناءَه عرضيّ، فيشبه المعرب، فيجوز أنْ يكون تابعُه تابعاً للفظه.

وتلخيصُ الدَّليل: أنَّه لو اتَّحد عامل المتبوع والتَّابع لاتَّحدت حركتهما، مع أنَّ حركات هذه التَّوابع في صورة الرَّفع تُخالف حركة المتبوع الَّذي هو المنادى المبنيّ على ما يرفع به؛ لأنَّ حركاتها إعرابيَّة وحركته بنائيَّة، فعُلم من هذا أنَّ للتَّوابع عاملاً غير عامل المتبوع، ولم نجده في اللَّفظ، فحكمنا بكونه معنويًّا.

اعلم أنَّ هذا ممَّا استَشْكله الفُضلاء واستصْعبه العلماء؛ لأنَّ جريان هذَين الوجهين من الإعراب في هذه التَّوابع ممَّا اتَّفق عليه النُّحاة قاطبةً، مع أنَّه يَرِد على صورة الرَّفع - كما ترى - أنَّه يخالف ما ذهبوا إليه من أنَّ العامل في التَّابع هو العامل في المتبوع، ويخالف أيضاً ما صرَّحوا به من أنَّ التَّوابع وُضعت تابعة للمعرب في إعرابه، ولِذا عرَّفوا التَّوابع بكلِّ ثان بإعراب سابقه، ولِكون هذا الإشكال ممَّا ليس له بغير عقدة التَّكلُّف الخِلَال قال الدَّمَامِينِيُّ: لا جواب له.

لكنْ أجاب عنه الفاضل اللَّاري بما مفصَّله: أنَّ الرَّافع لهذه التَّوابع حرف النِّداء؛ لكونه مشابهاً للعامل الرَّافع في كون أثر كلّ منهما رفعاً؛ أَي: الضَّمَّة، وكون الرَّفع عارضاً؛ لِمَا أنَّه يحدث في المنادى والمرفوع لعروض حرف النِّداء والرَّافع، ويزول بزوالهما مطَّرداً، فلمشابهة الأثرين في العروض والاطِّراد تحقَّقت المشابهة بين المؤثِّرين، فصار المنادى المبنيّ مشابهاً للمعرب، فجاز حمل تابعه على لفظه تشبيهاً لتابعه بتابع المعرب المحقَّق رعاية لشبه المعرب، وجاز حمله على محلِّه رعايةً لبنائه، واندفع

وهو ما لا يكون للِّسان فيه حظٌّ، بلْ معنًى يُعرَف بالقلب.

رَافِعُ المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ

(الأَوَّلُ) منهما: (رَافِعُ المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ)؛ أيْ: ما يَعمل فيهما عملَ الرَّفع؛ لأنَّه لدخول الإسناد في مَفهومه يَقتضي المسنَدَ إليه والمسند اللَّذين يُشبهان

خربوتي

الإشكال المذكور لكون هذه التَّوابع حالة الرَّفع تابعة له من حيث كونه مشابهاً للمعرب، كذا قرَّره السَّيالكُوتي[(١)].

وقال المصنِّف في «الامتحان»: الأشبه أنَّ هذا الرَّفع مثل الجرِّ الجواريِّ، والإتباع ليس بإعراب ولا بناء، والتَّسمية بالرَّفع والجرِّ مجاز. اهـ ملخصاً[(٢)].

بقي كلام وهو: أنَّ مقتضى هذا الدَّالّ كما ترى أنْ يكون عامل المعطوف أيضاً عاملاً معنويًّا عند الأَخْفَش، ولم أر مَنْ نبَّه عليه، فافهم.

قوله: (بلْ معنى يُعرَف بالقلب)؛ أيْ: بلْ هو معنى يُعرَف بالقلب، فقوله: (معنى) خبر مبتدأ محذوف، وكلمة (بلْ) حرف ابتداء لا عاطفة؛ لأنَّ العاطفة يتلوها المفرد.

فإنْ قيل: معنى كلمة (بلْ) على ما قرَّروه هو الإضراب الَّذي هو صرف الحكم عمَّا قبله إمَّا بطريق الإبطال، وإمَّا بجعله في حكم المسكوت عنه، وهو بكلا وجهيه لا يمكن أنْ يعتبر في هذا المقام كما لا يخفى، فما معناها ههنا؟

قلت: كلمة (بلْ) إذا وقع بعدها جملة كما ههنا يكون معنى الإضراب المفهوم منها معتبراً على قسمين:

أحدهما: الإبطال لِمَا قبلها؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦].

وثانيهما: الانتقال من غرض إلى آخر أهمّ من الأوَّل من غير قصد إلى إهدار الأوَّل، أو جعله في حكم المسكوت عنه، وهو هنا من قبيل الثَّاني.

قوله: (لأنَّه لدخول الإسناد في مفهومه)؛ أيْ: لأنَّ ما يعمل فيهما عمل الرَّفع يقتضي المسند إليه والمسند اللَّذين يشبهان . . . إلخ، وذلك الاقتضاء لكون الإسناد داخلاً في

(١) «حاشية السيالكوتي على حاشية اللاري على الجامي». انظر: «المجموعة النورية» (١/ ٣٩١- ٣٩٢).
(٢) «امتحان الأذكياء» (١٩٠).

الفاعل، فالأوَّل: في كونِه مُسنَداً إليه، والثَّاني: في كونه جُزءاً ثانياً.

والرَّافع لهما هو الابتداء، وهو تجريدُ الاسم الصَّريح أو المؤوَّل به عن

خربوتي

مفهومه، كما يُستفاد من تعريفه الآتي الَّذي هو: تجريد الاسم ... إلخ، فهذا تعليل لعمله الرَّفع فيهما؛ لأنَّ قوله: (لأنَّه لدخول) إلى قوله: (المسند) بيان لعلَّة مطلق العمل؛ إذْ لا بدَّ في عمل العامل من اقتضائه لمعموله، ووصف المسنَد إليه والمسند بقوله: (اللَّذين يشبهان ... إلخ) بيان لعلَّة الرَّفع.

قوله: (وهو تجريد الاسم ... إلخ)؛ أيْ: معنى الابتداء الَّذي هو الرَّافع لهما، والمراد من (الاسم) ليس ما يقابل الصِّفة، فيشمل عامل القسم الثَّاني من المبتدأ أيضاً، وقوله: (أو المؤوَّل به) ليشمل عامل نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ولا يحتاج إلى جعل الاسم أعمَّ من الحقيقيِّ والحكميِّ، وقوله: (للإسناد)؛ أيْ: لأنْ يسند إلى شيء وهو منحصر في القسم الثَّاني من المبتدأ، أو لأنْ يُسند إليه شيء وهو منحصِر في القسم الأوَّل منه.

فبهذا ظهر أنَّ معنى الابتداء المعرَّف بهذا التَّعريف لا يقوم إلَّا بالمبتدأ، وتوهُّم أنَّ لعامل في الخبر تجريد الاسم للإسناد إلى شيء وهو قائم به مسمًّى بالابتداء فاسد، لا يَنبغي أنْ تسمعَه الآذان، وإنْ غفل عنه كثير من علماء الزَّمان.

فإنْ قلتَ: فما العامل في الخبر على ما قرَّرته؟

قلتُ: هذا المعنى الَّذي يقوم بالمبتدأ ويعمل فيه بعينه عامل في الخبر أيضاً، وإنْ لم يقمْ به؛ لمناسبته أنَّه مفضى لكلٍّ واحد من المبتدأ والخبر، فعملُه في المبتدأ بمناسبتي القيام به والإفضاء له، وفي الخبر بمجرد مناسبة الإفضاء.

فإنْ قلتَ: فينتقض تعريف الابتداء الَّذي ذكره الشَّارح على ما ذكرتَه بالمعنى الَّذي قام بالخبر؛ أعني: تجريد الاسم للإسناد إلى شيء، مع أنَّك قد نفيتَ كونه معنى الابتداء؟

قلتُ: قولنا: (تجريد الاسم للإسناد)؛ أيْ: للإسناد إليه، ولإسناده إلى شيء يشعر بتقدُّم ذلك الاسم على الشَّيء المسند والمسند إليه، حيث جعل إسناده إلى شيء أو إسناد شيء إليه غاية للتَّجريد، فلا يصدق التَّعريف على ذلك المعنى القائم بالخبر؛ لأنَّ حقَّ الاسم المسنَد هناك ليس التَّقدُّم، بلِ التَّأخُّر.

العوامل اللَّفظيَّة لِلإسناد غيرِ الزَّائدة، هذا عند البصريِّين.

وأمَّا عند غيرهم فالابتداء عاملٌ في المبتدأ، والمبتدأ عاملٌ في الخبر، وقيل: أحدُهما عاملٌ في الآخَر، وقيل: الابتداء مع المبتدأ عاملٌ في الخبر، والأوَّل أصحّ، فلِذلك اختاره المصنِّف.

(نَحْوُ: مُحَمَّدٌ) عليه الصَّلاة والسَّلام، مبتدأ؛ يعني: نبيُّنا وسيِّدنا (رَسُولُ اللهِ) خبره، ورحمتُه فينا، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

رَافِعُ الفِعْلِ المُضَارِعِ

(وَالثَّانِي) من الاثنين (رَافِعُ الفِعْلِ) لا الاسم (المُضَارِعِ) الخالي عن النَّواصب والجوازم والمشدَّدة، احترز به عن الماضي، فإنَّه مبنيٌّ على الفتح.

خربوتي

نعم، الأظهر أنْ يُقالَ: تجريد الاسم عن العوامل اللَّفظيَّة ليسندَ إلى فاعله، أو ليسندَ الخبر إليه.

ثمَّ إنَّ قوله: (للإسناد) يُخرج الأسماء المعدودة؛ إذْ ليس فيها تجريدُ الاسم للإسناد.

وقوله: (غير الزَّائدة) صفة للعوامل اللَّفظيَّة، وإنَّما زاده؛ لئلَّا يخرج عن التَّعريف معنى الابتداء العامل في نحو قولِنا: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ.

قوله: (ورحمته فينا) عطف على (رسول الله)، وأراد بذلك أنْ يجمع الرِّسالة مع الرَّحمة اقتِباساً من الآية الكريمة.

قوله: (والمشدَّدة) عطف على (النَّواصب) أو (الجوازم)؛ أيِ: الخالي عن النُّون المشدَّدة للتَّأكيد أيضاً، فإنَّها إذا اتَّصلتْ بالمضارع يكون مبنيًّا.

وفيه: أنَّه لا حاجةَ للتَّنصيص بالمشدَّدة، فإنَّ المخفَّفة الَّتي للتَّأكيد، ونون جمع المؤنَّث أيضاً كذلك.

وأنَّ المضارع المتَّصل به إحدى هذه النُّونات، وإنْ كان مبنيًّا إلَّا أنَّه مرفوع محلًّا بالعامل المعنويّ أيضاً، مع أنَّ بعضهم قد ذهب إلى كونِه معرباً تقديراً، كما سيجيء.

فالرَّافع هو وقوعُه بنفسه - لا بالنَّاصب والجازم - موقعَ الاسم، كوقوعِه خبراً؛ نحو: زَيْدٌ يَضْرِبُ، أو حالاً؛ نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ يَضْرِبُ عَمْراً، أو وَصفاً؛ نحو: جَاءَنِي رَجُلٌ يَضْرِبُ؛ فـ (يَضْرِبُ) واقعٌ موقعَ (ضَارِبٌ)؛ لأنَّ الأصل في هذه المواقع المفرَد، على ما ذكره في «الإظهار».

فإنْ قِيل: إنَّ ذلك الوقوع يُوجَد في الماضي أيضاً، فلم لا يَرفعُه؟

قلتُ: لكونه مبنيَّ الأصل، فلا يكون معمولاً في غير الموضعَين، كما ذكره في «الإظهار»، وإنَّما ارتفع هو بذلك الوقُوع؛ لأنَّه حينئذٍ يكون كالاسم، فأُعْطي

خربوتي

قوله: (فالرَّافع هو وقوعه بنفسه ... إلخ)؛ أيْ: رافع المضارع هو وقوعُه بنفسه موقع الاسم، ومعنى وقوعِه بنفسه: أنْ يقع موقعَه بغير ناصب ولا جازم.

فقوله: (لا بالنَّاصب والجازم) تفسير لقوله: (بنفسه)، وإشارة إلى أنَّ ذلك الوقوع إنَّما يكون إذا لم يدخلْ عليه ناصب وجازم.

وأمَّا إذا دخل عليه أحدهما فيَمتنع ذلك الوقوع حينئذ؛ لعدم صحَّة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم.

قوله: (على ما ذكره في «الإظهار») في أوَّل الباب الثَّاني عند بيان الجمل الَّتي لها محلّ من الإعراب.

قوله: (فإنْ قيل: ... إلخ) الأَوْلى تأخير هذا السُّؤال مع جوابه عن قوله: (وإنَّما ارتفع هو بذلك ... إلخ)، كما لا يخفى.

قوله: (قلتُ: لكونه ... إلخ)؛ يعني: أنَّ المضارع لكونه مشابهاً للاسم في الأصل يقتضي الإعراب، فإذا تأكَّد ذلك الاقتضاء بوقوعه موقع الاسم يرفعه ذلك الوقوع كما سيجيء، بخلاف الماضي؛ إذْ ليس فيه ما يقتضي الإعراب في الأصل لكونه مبنيّ الأصل، فلا يؤثِّر فيه ذلك الوقوع أصلاً، ولا يكون معمولاً إلَّا إذا وقع بعد (أنْ) المصدَّرية، أو بعد الجازم شرطاً أو جزاءً.

قوله: (وإنَّما ارتفع هو ... إلخ) إنَّما أتى بالضَّمير المنفصل تأكيداً للمستتر، والفصل بين الضَّمير ومرجعه الَّذي هو (المضارع) لِيُجيب بما ورد عليه من السُّؤال.

له أسبقَ إعرابه وأقواه، وهو الرَّفع، وذلك مذهب البصريِّين، وفيه سؤالٌ وجوابٌ، فليُرجع إلى المُطوَّلات.

وأمَّا أكثر الكوفيِّين، فالعامِلُ فيه هو تجرُّده عن النَّواصب والجوازم، وفيه أيضاً نظر، والكِسَائيّ منهم جعل العاملَ فيه حروفَ (أنيت)، ....

خربوتي

قوله: (وهو الرَّفع)؛ أيْ: أسبق إعراب الاسم وأقواه هو الرَّفع؛ لكونه إعرابَ أسبق المعمولات، وأقواها؛ لكونه إعرابَ العُمَد، ذكره المحقِّق السِّيَالَكُوتي[1].

قوله: (وفيه سؤالٌ وجوابٌ) أمَّا السُّؤال فهو: أنَّ المضارع يرتفع في مواضعَ لا يقع فيها موقع الاسم؛ كما في: الصِّلة، وفي مثل: سَيَقُومُ وسَوفَ يَقُومُ، وفي خبر (كاد)، وفي نحو: يَدْخُلُ الزَّيْدَان، فلو ارتفع بوقوعه موقع الاسم لَمَا ارتفع في هذه المواضع.

وأمَّا الجواب: فبأنْ يُقال:

عن الأوَّل والأخير: إنَّه فيهما واقع موقعَه؛ لأنَّه يقال: الَّذي ضارب هو، على أنَّ (ضارب) خبر مبتدأ مقدَّم عليه، وكذا: داخلان الزَّيدان، ويَكفينا وقوعه موقع الاسم وإنْ كان الإعراب الَّذي مع تقديره اسماً غير الإعراب الَّذي مع تقديره فعلاً.

وعن الثَّاني: بأنَّ الواقع موقعه هو: سيقوم مع السِّين، وصارت السِّين كالجزء، وجعل (سوف) في حكم السِّين؛ لكونه بمعناها.

وعن الثَّالث: بأنَّ الأصل فيه الاسم، وعُدِل عنه لِمَا بيَّنوه من أنَّ أفعال المقاربة تدلُّ على القُرب من الحال: رجاء، أو جزماً، أو شروعاً، وهي تقتضي كون أخبارها ممَّا يدلُّ على الاستقبال والحال، ويصلح لأنْ يدخل عليه ما على الرَّجاء والاستقبال، وذلك لا يكون إلَّا مضارعاً، كذا ذكرُوه.

قوله: (وأمَّا أكثر الكوفيِّين ... إلخ) في الكلام حذف مضاف؛ أيْ: وأمَّا حكم أكثر الكوفيِّين فالعامل ... إلخ.

وقوله: (فالعامل) مبتدأ، والمبتدأ مع خبره الَّذي هو (تجريده) جملة في موضع الرَّفع؛ لكونه خبراً للمبتدأ الأوَّل، ولمَّا كانت الجملة عين المبتدأ لم تحتجْ إلى عائد.

قوله: (وفيه أيضاً نظر) وهو ما ذكره الفاضل العصام في «شرح الكافية» من: أنَّ

(١) «حاشية السيالكوتي على أواخر الجامي». انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٤٤٠).

فتدبَّر واخترْ ما شئتَ.

(**نَحْوُ: يَرْحَمُ**) بالرَّفع؛ أيْ: يغفر (**اللهُ تَعَالَى**) فاعلٌ لـ(يرحم) (**التَّائِبَ**) مفعولٌ له؛ أي: الرَّاجعَ عن الذُّنوب لِما مرَّ من الحديث.

فمجموعُ ما ذُكِر في هذه الرِّسالة من العوامل على ما ذكرناه ستُّون.

وأمَّا مجموع ما ذكره الشَّيخ عبد القاهر ومَن تَبِعه منها على ما ذكروا فمئةٌ، فزاد المصنِّف ونقَص.

فأمَّا الزِّيادة فسبعةٌ:

خمسةٌ في السَّماعيِّ، وهو: (لَوْلَا)، و(كَي)، و(لَعَلَّ) من الحروف الجارَّة، و(لَا) لنفي الجنس، و(إِذَا مَا) من الجوازم.

واثنان في القياسيِّ: اسم التَّفضيل، ومعنى الفعل.

وأمَّا ما نقَص فسبعةٌ وأربعون في السَّماعيِّ:

خربوتي

التَّجرد عمَّا ذكر حاصل قبل التَّركيب؛ كما في الاسم، فلا بدَّ من قيد يُخرج غير المركَّب، كما قُيِّد تعريف العامل المعنويّ للاسم بالتَّجرد عن العامل اللَّفظيّ بقولهم: (للإسناد)، حتَّى يخرج تجرد غير المركَّب عن التَّعريف.

قوله: (فتدبَّر واخترْ ما شئتَ) تدبَّرنا ثمَّ اخترنا مذهب الكوفيِّين؛ لأنَّ مذهب البصريِّين قد عرفتَ ما فيه من التَّكلُّفات، ومذهب الكِسَائيِّ ممَّا لا يخفى بُعْدُه؛ إذْ فيه إعمالُ الحرف الضَّعيف بالعمل القويّ الَّذي هو الرَّفع، مع ما يلزمه في مثل: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [القدر: ٤] من إعمال العامل الضَّعيف مقدَّراً.

وأمَّا ما ورد على الكوفيِّين من النَّظر الَّذي أشار إليه، فقد دفعه الفاضل العصام أيضاً هناك، فارجع إليه.

قوله: (خمسةٌ في السَّماعيِّ)؛ أيْ: خمسة من هذه السَّبعة الَّتي زادها المصنِّف كائنة في العوامل السَّماعيَّة، فجوَّز الابتداء بالنَّكرة؛ لتخصصها بالظَّرف المقدَّر، وكذا في أمثاله فلا تغفل.

ثمانيةٌ وعشرون منها أفعالٌ: أربعةٌ: أفعالُ المدح والذَّم، وأربعةٌ: أفعال المقاربة، وثلاثة عشر: أفعالٌ ناقصةٌ، وسبعةٌ: أفعال القلوب، أدخل كلَّها في أوَّل القياسيِّ وهو الفعل.

وثلاثةَ عشر منها أسماءٌ:

تسعةٌ: أسماء الأفعال أدخلها في تاسع القياسيّ، وهو: مَعنى الفعل.

وأربعةٌ منها أسماء: أحدُها: عشرةٌ إذا ركِّبت مع أحد إلى التِّسعة، وثانيها: (كَمْ)، وثالثها: (كَذَا)، ورابعها: (كَأَيِّنْ). أدخلها في الاسم التَّام، وهو ثامِنُ القياسيّ.

خربوتي

قوله: (أربعةٌ: أفعال المدح والذَّم)؛ أيْ: أفعال اشتهرت بهذا اللَّقب، وهذه الأربعة: (نِعْمَ)، و(بِئْسَ)، و(سَاءَ)، و(حَبَّذَا)، فإنَّ الشَّيخ عدَّها من السَّماعيِّ.

قوله: (وأربعةٌ: أفعال المقاربة)، وهي: ما وضع لدُنُو الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه، وأراد من الأربعة: (عَسَى)، و(كَادَ)، و(كَرَبَ)، و(أَوْشَكَ).

قوله: (وثلاثة عشر: أفعال النَّاقصة)، وهي: (كَانَ)، و(صَارَ)، و(لَيْسَ)، و(مَا دَامَ)، و(مَا زَالَ)، و(مَا فَتِئَ)، و(مَا بَرِحَ)، و(مَا انْفَكَّ)، و(بَاتَ)، و(أَصْبَحَ)، و(أَمْسَى)، و(أَضْحَى)، و(ظَلَّ).

قوله: (وسبعةٌ: أفعال القلوب) الَّتي هي: الأفعال الدَّالَّة على فعل قلبيّ، داخلة على المبتدأ والخبر، ناصبة إيَّاهما على المفعوليَّة، وهي: (عَلِمْتُ)، و(رَأَيْتُ)، و(وَجَدْتُ)، و(زَعَمْتُ)، و(خِلْتُ)، و(حَسِبْتُ)، و(ظَنَنْتُ).

قوله: (تسعةٌ: أسماء الأفعال) وقسَّمها الشَّيخ إلى نوعين: ناصبة وجازمة.

فالنَّاصبة منها ستّ كلمات وهن: (رُوَيْدَ)، و(بَلْهَ)، و(دُونَكَ)، و(عَلَيْكَ)، و(هَا)، و(حَيَّهَلَ).

والرَّافعة منها ثلاث كلمات : (هَيْهَاتَ)، و(شَتَّانَ)، و(سَرْعَانَ).

قوله: (أدخلها في الاسم التَّام)؛ أيْ: أدخل المصنِّف هذه الأربعة في الاسم المبهم التَّام، فإنَّ كلَّها مبهم تامّ بالتَّنوين تقديراً.

أمَّا أحد عشر إلى تسعة عشر، فظاهر.

وستةٌ منها حروفٌ: خمسة حروف النِّداء أدخلها في تاسع القياسيّ، وواحدٌ: (الواو) بمعنى (مع) أسقطها؛ لكونها غيرَ عاملة في الصَّحيح، فافهم. كذا حقَّقه خربوتي

وأمَّا (كَمْ)، فلأنَّها: إذا كانت استفهاميَّة فهي بمنزلة عدد منوَّن، وإذا كانت خبريَّة فهي بمنزلة عدد حُذف عنه التَّنوين، كما ذكره أبو البقاء[1].

وأمَّا (كَذَا)، فلأنَّها كانت في الأصل (ذا) دخلتْ عليها كاف التَّشبيه، فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى (كم)، وانخلع من (ذا) معنى الإشارة، ومن الكاف معنى التَّشبيه.

وأمَّا (كَأَيِّنْ)، فلأنَّها أيضاً مركبة من كاف التَّشبيه و(أين)، صارت بمعنى (كم).

قوله: (أدخلها في تاسع القياسيّ) ولعلَّه اختار ما ذهب إليه المُبَرِّد من: أنَّ العامل في المنادى حرف النِّداء؛ لسدِّها مسدَّ الفعل، فكأنَّ الفعل المقدَّر عُزل عن العمل، وورثه ما التزم في موضوعه، وإلَّا فهي ليست من معنى الفعل على المذهب الصَّحيح الَّذي ذهب إليه سِيبَوَيْهِ من: أنَّ العامل في المنادى الفعل المقدَّر، وأصل (يَا زَيْدُ): أَدْعُو زَيْداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً؛ لكثرة استعماله، حتَّى تدخل في تاسع القياسيّ.

نعم، يمكن أنْ تدخل فيه على ما ذهب إليه أبو علي من: أنَّ حروف النِّداء أسماء أفعال، لكنْ لا وجه حينئذٍ لفصلها عنها.

قوله: (لكونها غير عاملة على الصَّحيح ... إلخ) بلِ العامل في الاسم الواقع بعدها: الفعل المتقدِّم أو معناه بواسطة الواو الَّتي بمعنى (مَع)؛ بشهادة أنَّ المفعول معه لا يجيء منصوباً إلَّا عند تقدُّم الفعل أو معناه، ولو كان الواو بنفسه عاملاً لَمَا احتِيج معه إلى الفعل أو معناه.

لا يُقال: يجوز أنْ يكون وجودُ الفعل شرطاً لعمل الواو، فلا يعمل إلَّا عند وجوده.

لأنَّا نقول: الأصل في الحروف أنْ لا تعمل، والفعلُ وما في معناه عامل بلا خلاف.

وقوله: (فافهم) إشارة إلى: أنَّ النِّزاع فيما زاد الشَّيخ من السَّبعة والأربعين يقرب من النِّزاع اللَّفظيّ:

أمَّا في غير الواو وحرف النِّداء فظاهر كما أشار إليه.

---

(١) «الكليات» (٧٥١).

الفاضل في «النتائج»[١].

○ ○ ○

خربوتي

وأمَّا في الواو، فلأنَّه يمكن أنْ يكون مُراد الشَّيخ كونه عاملاً مجازيًّا؛ لكونه واسطةً لعمل العامل الحقيقيّ كما عرفتَ.

وأمَّا في حروف النِّداء، فظاهر أيضاً على ما ذكره، حيث أدخلها المصنِّف في تاسع القياسيّ، على أنَّه يمكن أيضاً أنْ يكون مراد الشَّيخ كونها عوامل مجازيَّة، فيرجع إلى مذهب سِيبَوَيْهِ؛ لأنَّه أيضاً قائلٌ بكون كلّ واحد منها عاملاً مجازيًّا؛ لدلالته على الفعل المحذوف، وإفادتِه فائدته.

○ ○ ○

(١) «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (١٣٣).

البَابُ الثَّانِي: فِي المَعْمُولِ

ولمَّا فرغ مِن بيان العامل أراد أنْ يشرعَ في بيان المعمول، فقال: (البَابُ الثَّانِي) الَّذي وقع جزءاً من الرِّسالة لفظاً أوْ معنًى كائنٌ (فِي) بيان أحوالِ (المَعْمُولِ)، أو في تحصيلِ إدراكاتها.

قدَّمه على الإعراب؛ لكونه مقدَّماً حِسًّا عليه، أوْ لدلالته على الذَّات بخلافِ

خربوتي

قوله: (أو في تحصيل إدراكاتها) ولقد أجرى الله الحقَّ على لسانه ههنا، حيث أنَّث الضَّمير المجرور ليرجع إلى (الأحوال)، على عكس ما فعله فيما سبق غير مرَّة، كما نبَّهتك عليه.

قوله: (لكونه مقدَّماً حِسًّا عليه)؛ أيْ: لكون المعمول مقدَّماً على الإعراب من جهة الحسِّ، حيث يُحسّ المعمول أوَّلاً ثمَّ الإعراب، وإنَّما قيَّد التَّقدُّم بالحسِّ؛ لأنَّ المعمول ليس مقدَّماً عليه لفظاً؛ لأنَّ الإعراب آخر حروفه، إنما مقارن له في التَّلفظ.

وفيه أنَّه:

إنْ أراد من الحسِّ: الإدراك بالبصر، فلا معنى له؛ لأنَّ الإعراب من حيث إنَّه إعراب ليس من المبصرات في شيء، بلْ هو شيء يظهر في اللَّفظ أو يقدَّر في آخره أو في نفسه، والمبصر في بعض المعربات نقوش دالَّة عليه لا الإعراب نفسه، فإنَّه ليس من قَبيل النُّقوش قطعاً.

وإنْ أراد: الإدراك الذِّهنيّ الَّذي هو عبارة عن التَّصوُّر، فلا نسلِّم تقدُّمه عليه؛ لأنَّ تصوُّر المعمول من حيث إنَّه معمول - أيْ: مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم - إنَّما يكون بعد تصوُّرِ إعرابه، وهو ظاهر، ومع قطع النَّظر عن وصف المعموليَّة غير مفيد هنا.

فالأَوْلى أنْ يُقال: لكونه مقدَّماً عليه ذاتاً، وذلك لأنَّ المعمول والإعراب لمَّا كانا من قَبيل الألفاظ لم يكن لهما وجود إلَّا في اللَّفظ، والمعمول لِكونه معروضاً للإعراب مقدَّم عليه وجوده بالذَّات؛ إذْ لا شكَّ أنَّ وجودَ المعروض سابقٌ بالذَّات على وجودِ العارض، تأمَّل جيداً.

الإعراب، فإنَّه يدلُّ على الصِّفات.

وتعريفُه لغةً واصطلاحاً مرَّ في الإجمال.

(وَهُوَ)؛ أي: المعمول (عَلَى ضَرْبَيْنِ)؛ أيْ: على قِسمَين؛ لأنه يَعمل فيه بواسطةٍ أوْ لا، والثَّاني معمولٌ بالأصالة، والأوَّل بالتَّبعيَّة.

(مَعْمُولٌ بِالأَصَالَةِ)، وهو: ما يكون فيه العامل مُؤثِّراً من غير واسطةٍ؛ نحو(زَيْدٌ) في: ضَرَبَ زَيْدٌ.

خربوتي

قوله: (فإنَّه يدلُّ على الصِّفات) من الفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة، فإنَّها معانٍ خفيَّة اقتضت نصبَ علائم هي: الإعراب؛ ليدلَّ عليها.

قوله: (وفي الإجمال)؛ أيْ: في شرح إجمال الأبواب الثَّلاثة عند شرح قول المصنِّف هناك: (الباب الثَّاني في المعمول).

قوله: (لأنَّه يعمل فيه بواسطةٍ أوْ لا ... إلخ) المقصود من التَّرديد بقوله:(بواسطةٍ أوْ) تسهيل الاستقراء وضبط أقسامه من الانتشار، كما قد أسلفناه من: أنَّ الحصر الاستقرائيّ قد يردَّد بين النَّفي والإثبات في صورة الحصر العقليّ، لا أنَّ الحصر هنا عقليّ؛ إذْ قد أشار غيرَ مرَّة أنَّ الحصر في مثله استقرائيّ.

قوله: (ما يكون فيه العامل مُؤثِّراً من غير واسطةٍ)؛ أَيْ: شيء كان العامل مؤثِّراً فيه بغير واسطة، فالمراد بـ(ما): الشَّيء، وكلمة (مِنْ) بمعنى الباء كقوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]، فالأَوْلى أنْ يقول: ما يكون العامل مؤثِّراً فيه بغير واسطة.

ويحتمل أنْ يُراد بـ(ما): المعمول اللُّغوي؛ أعني: المتأثِّر، فيكون من قَبيل: «قَتَلَ قَتِيلاً».

وعلى التَّقديرين: فالمراد من العامل: العامل الاصطلاحيّ، وإلَّا لانتقض التَّعريف منعاً، كما لا يخفى.

فإنْ قُلتَ: هذا التَّعريف لا يصدق على شيء من أفراد المعرَّف؛ أعني: المعمول بالأصالة؛ إذْ ما من معمول إلَّا والعامل مؤثِّر فيه بواسطةِ مقتضى الإعراب، كما صرَّح به المصنِّف في «الإظهار»، وعرَّف العامل فيه بأنَّه: ما أوجب بواسطةٍ كونَ آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، فينقض تعريف المعمول بالتَّبعيَّة الَّذي سيذكره أيضاً؟

(وَمَعْمُولٌ بِالتَّبَعِيَّةِ) والياء مصدريَّةٌ؛ أَيْ: بكونه تبعاً، وهو بمعنى التَّابع،

خربوتي

قُلت: المراد:

بالواسطة الَّتي ذكرت في تعريف العامل، وثبتت في تأثير كل عامل وتأثُّر كل معمول: الواسطة في الثُّبوت الَّتي هي الشَّيء الَّذي يكون عِلَّة لثبوت وصف الأمر بغير ثبوت ذلك الوصف له، فيكون هناك عروض واحد وعارض واحد بالذَّات والاعتبار؛ كالعوارض القائمة بالممكنات بواسطة الواجب تعالى، فالوصف هنا هو التَّأثُّر، ومقتضى الإعراب عِلَّة لثبوته للمعمول بغير ثبوت ذلك التَّأثُّر له، فهذه الواسطة موجودة في تأثُّر المعمول بالأصالة والمعمول بالتَّبعيَّة جميعاً.

وبالواسطة الَّتي ذكرت في تعريفي المعمول بالأصالة والمعمول بالتبعية: الواسطة في العروض الَّتي هي الشَّيء الَّذي يتَّصف بوصف ثمَّ تبعيَّته يتَّصف به أمر آخر، فهي بهذا المعنى غير موجودة في تأثُّر المعمول بالأصالة، وهو ظاهر، بخلاف المعمول بالتَّبعيَّة، فإنَّه يتَّصف بالتَّأثُّر بتبعيَّة متبوعه الَّذي يتَّصف به قبله بالحقيقة.

والمعتبَر عندهم في العوارض الَّتي تلحق الأشياء لذواتها عدمُ الواسطة في العروض، ووجود الواسطة في الثُّبوت فيها لا يضرُّ كونها عوارض لاحقة للأشياء لذواتها، ولذلك يُراد منها الواسطة في العروض متى أُطلقت في كلامهم.

وعدم تعرُّض الشَّارح لبيانها في هذا المقام مبنيّ على ذلك، أَلَا ترى أنَّ المصنِّف لمَّا أراد بالواسطة في تعريف العامل الَّذي ذكره في «الإظهار» - كما نقلناه آنفاً - الواسطة في الثُّبوت على خلاف المتبادِر منها، بادر إلى التَّنبيه عليها وبيانِ المراد منها عَقِب ذلك التَّعريف بقوله: (والمراد من الواسطة مقتضى الإعراب . . . إلخ).

هذا، فإنَّه من سوانح الزَّمان، قلَّما تجد مَنْ يتنبَّه له من فضلاء الدَّوْرَان، ولنا رسالة مستقلَّة في تحقيق أقسام الواسِطة، فارجع إليها إنْ تيسَّر لك الوجدان.

قوله: (وهو بمعنى التَّابع)؛ أَي: التَّبع هنا بمعنى التَّابع.

وهذا دفع لدخل مقدَّر وهو: أنَّ التَّبع مصدر كالتَّباعة بفتح أوَّله، يُقال: تَبِعْتُ القوم تَبَعاً وتَبَاعَةً من الباب الرابع، إذا مشيت خلفهم، أو مَرُّوا بك فمضيتَ معهم، كما في «الصحاح»[1]، فما الحاجةُ إلى الياء المصدريَّة؟

(١) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٣/ ١١٨٩- ١١٩٠).

ومشتركٌ بين الواحد والجماعة، وهو ما يكون العامل فيه مُؤثّراً بواسطةٍ موافِقاً للمتبوع في الإعراب؛ نحو (عَمْرٌو) في: خَرَجَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، ولهذا فَسَّرَ بقوله: (أَيْ) بفتح الهمزة وسكون الياء، حرفٌ يُفسَّر به كلُّ مُبْهمٍ من المفرد والجملة عند الجمهور، وحرفُ عطف عند الكِسَائِيِّ، فيكون ما بعده من التَّوابع على المذهبَين، ويسمَّى أيضاً أداةَ وُصلٍ للفعل ومكمِّلٍ إيَّاه (إِعْرَابُهُ)؛ أَيْ: إعراب التَّبعيَّة (يَكُونُ مِثْلَ إِعْرَابِ مَتْبُوعِهِ) رفعاً ونصباً وجرًّا، لفظيَّةً كانت أو تقديريَّةً؛ نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو، فـ(عمرو) تابعٌ لـ(زيد) في الضَّمَّة، ورَأَيْتُ زَيْداً

خربوتي

فأشار إلى دفعِه: بأنَّ التَّبع كما يكون مصدراً بمعنى التَّباعة، يكون بمعنى التَّابع، ويُطلق على الواحد والجماعة، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾ [إبراهيم: ٢١]، وهو هنا بهذا المعنى، فلِذا احتيج إلى الياء المصدريَّة.

قوله: (موافِقاً للمتبوع) حال من الضَّمير المجرور بـ(في)؛ أَيْ: حالَ كون ذلك الشَّيء موافقاً في الإعراب لمتبوعه.

وكأنَّه زاد هذا القيد؛ لإخراج نحو المفعول به الَّذي عمل فيه اللَّازم بواسطة حرف الجرِّ مثل: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ؛ فإنَّه يصدُق عليه أنَّه ما يكون فيه العامل مؤثِّراً بواسطة، لكنْ لا متبوعَ له حتَّى يكون موافقاً له في الإعراب، فيَخرج بهذا القيد.

لكنْ فيه نظر؛ لأنَّ التَّعريف يَستلزم الدَّوْر بزيادة هذا القيد؛ لأخذ المتبوع فيه، فلا يُفيد المبتدئ كتعريف صاحب «اللُّب» بأنَّه: ما تبع سابقه في الإعراب، وإنْ كان مفيداً بالنِّسبة إلى مَنْ عرف هذه التَّبعيَّة بتتبع المواد مثلاً، واحتاج إلى مجرد معرفةِ الاصطلاح.

فالأَوْلى إسقاطُ هذا القيد، وإحالةُ إخراج مثل المفعول به المذكور إلى قوله: (بواسطة)؛ لِمَا أسلفناه من أنَّ المراد بالواسطة في التَّعريفين الواسطةُ في العروض، ومن البيِّن أنَّها منتفيةٌ في تأثير الفعل اللَّازم في المفعول به المذكور.

قوله: (حرفٌ يُفسَّر به ... إلخ) فهو عندهم حرف تفسير يذكر قبل المُفسَّر، كـ(إِيْ) بكسر الهمزة وسكون الياء، فإنَّها حرف يُذكر قبل القَسَم؛ كما تقول: إِيْ وَاللهِ.

قوله: (فيكون ما بعده من التَّوابع ... إلخ) أمَّا على مذهب الجمهور؛ فلأنَّ ما بعده عندهم: إمَّا عطفُ بيان أو بدل ممَّا قبله، وأمَّا على مذهب الكسائي فعطفٌ.

وَعَمْراً، وهو تابعٌ لـ(زيد) في النَّصب، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وهو تابعٌ له في الجرِّ، وقِسْ على هذا.

المعمول بالأصالة

(**الضَّرْبُ الأَوَّلُ**) من المعمولَين، وهو معمولٌ بالأصالة (**أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: مَرْفُوعٌ، وَمَنْصُوبٌ**)، وهما يَشتملان الاسم والفعل (**وَمَجْرُورٌ وَهُوَ مُخْتَصٌّ**)؛ أَيْ: مقصورٌ (**بِالاِسْمِ**)؛ لأنَّ الجرَّ خاصٌّ له (**وَمَجْزُومٌ**) بالجوازم (**وَهُوَ مُخْتَصٌّ بِالفِعْلِ**)؛ أَيْ: بعضِ الفعل، وهو المضارع؛ لأنَّ الجزم خاصٌّ بالفعل.

خربوتي

قوله: (أَيْ: مقصورٌ بالاسم) إشارة إلى: أنَّ الباء هنا داخلٌ على المقصور عليه؛ لِمَا أنَّ المراد أنَّ الجرَّ مقصورٌ على الاسم لا يتجاوز إلى فِعل، فلا حاجة إلى تضمين الاختصاص لمعنى الامتِياز، كما يحتاج إليه في عكسه عند المحقِّق الشَّريف قُدِّس سِرُّه ومَنْ معه؛ بناءً على أنَّ الأصل في اللُّغة العربيَّة دخولها على المقصور عليه، فيجب التَّأويل فيما عداه، وإنْ ذهب العلَّامة التَّفْتَازَانِيّ إلى عدم الاحتياج إلى التَّأويل أيضاً عند دخوله على المقصور في المشهور عنه؛ بناءً على أنَّ دخوله عليه أيضاً أصلٌ عنده.

قوله: (لأنَّ الجارَّة خاصَّةٌ له)؛ أَيْ: دخول الجارَّة خاصَّة للاسم، فمتى كان دخولها خاصَّة له يلزم أنْ يختصَّ أثرها الَّذي هو الجرُّ أيضاً به، فهذا من قَبيل الاستدلال بالمؤثِّر على الأثر.

قوله: (أَيْ: بعض الفعل)؛ يعني: أنَّ اللَّام في الفعل للعهد الذِّهنيّ، بقرينة أنَّ الجزم لا يعرض على نفس حقيقة الفعل وماهيَّته حتَّى تُجعل للجنس، ولا يعرض أيضاً على جميع أفراده حتَّى تُجعل للاستغراق، ولا عهدَ أيضاً حتَّى تُجعل للعهد الخارجيّ، تأمَّل.

قوله: (لأنَّ الجزم خاصٌّ بالفعل) كأنَّه من قبيل الاستدلال بالأثر على المؤثِّر، لكنْ قد عرفتَ ما فيه.

فإنْ قيل: الموافق لِمَا ذكره في اختصاص المجرور بالاسم أنْ يقول هنا: لأنَّ الجازم خاصَّة له؛ أَيْ: دخوله، فلِمَ عَدَل عنه هنا إلى ما ترى؟

وخاصَّةُ الشَّيء: ما يُوجَد فيه، ولا يوجد في غيره.

المَرْفُوعَاتُ

(أمّا المَرْفُوعُ)؛ أي: المعمول المرفوع مطلقاً، (فَتِسْعَةٌ) بالاستِقراء؛ ثمانية منها: أسماءٌ؛ أربعةٌ أصولٌ، وأربعةٌ ملحقةٌ بها، وواحدٌ منها الفعل المضارع.

الفَاعِلُ

(الأوَّلُ) من التِّسعة: (الفَاعِلُ).

قدَّمه على سائر المرفوعات؛ لأنَّه أصلُ المرفوعات عند الجمهور؛ لأنَّه جزء الجملة الفعليَّة الَّتي هي أصلُ الجُمَل، ولأنَّ عامِلَه أقوى من عامل المبتدأ، فإنَّ عامِلَه أمرٌ معنويٌّ.

خربوتي

قلنا: لعدم صحَّته في بعض كلمات الجوازم، ولِذا جعلوا من خواصِّ الفعل دخول (لم)، و(لمَّا)، ولام الأمر، و(لا) النَّهي فقط من بين الجوازم.

قوله: (ما يوجد فيه، ولا يوجد في غيره) هذا تعريف للخاصَّة على اصطلاح النُّحاة، فلا يضرُّ دخول الفصل فيه على اصطِلاح المنطقيِّين، فإنَّه خاصَّة عند النُّحاة بلا شُبهة، فيكون من أفراد المعرَّف.

فمَنْ قال: تعريف الخاصَّة غير مانع لدخول الفصل فيه - فيجاب: بأنَّ هذا التَّعريف بالأعمِّ قُصد به تمييز الخاصَّة عن بعض ما عداها، كالجنس والعرض العام - فقد خبط خبط العُميان، وخلط بين اصطلاحَي النَّحو والميزان.

قوله: (لأنَّه جزء الجملة الفعليَّة الَّتي . . . إلخ)؛ أيْ: لأنَّ الفاعل جزءُ الجملة الفعليَّة في الأغلب، فلا يَرِد نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ، فإنَّ (أبوه) فيه فاعل، مع أنَّه ليس بجزء للجملة الفعليَّة.

وإنَّما كانت الجملة الفعليَّة أصلَ الجمل؛ لِكون امتزاج أحد الجزءين فيها بالآخَر أشدَّ وأكثر، فإنَّ النِّسبة إلى فاعل معيَّن معتبرةٌ في وضع الفعل، فيقتضي الارتباط به من أوَّل الأمر بخلاف المبتدأ.

قوله: (فإنَّ عامله أمرٌ معنويٌّ) فهو عدميٌّ معقول، وعامل الفاعل موجود محسوس،

وقيل: أصل المرفوعات المبتدأ؛ لأنَّه باقٍ على ما هو الأصلُ في المسنَد إليه، وهو التَّقديم، بخلاف الفاعل، ولأنَّه يحكم عليه بكلِّ حكمٍ، جامدٍ ومشتَقٍّ، فكان أقوى بخلافِ الفاعل، فإنَّه لا يُحكم عليه إلَّا بالمشتَقّ.

وهو؛ أيِ الفاعل: ما نُسب إليه الفعل الاصطلاحيُّ التَّامُّ المعلُوم، أو ما بمعناه؛ نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ، وَأَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟ وَهَيْهَاتَ زَيْدٌ.

خربوتي

ولا شكَّ أنَّ الثَّاني أقوى من الأوَّل، وقوَّة المؤثِّر تقتضي قوَّة الأثر، فالفاعلُ في الرَّفع أقوى من المبتدأ.

واعتُرض على هذا الوجه: بأنَّه إنَّما يَستلزم أصالة الفاعل بالنِّسبة إلى المبتدأ، والمدَّعى أصالته بالنِّسبة إلى جميع المرفوعات؟

وأجيب: بأنَّه لا نزاعَ في أصالة المبتدأ بالنِّسبة إلى سائر المرفوعات غير النَّائب، فإذا ثبت أصالة الفاعل بالنِّسبة إليه، تثبت أصالته بالنِّسبة إليها بلا شُبهة، وأمَّا أصالته بالنِّسبة إلى النَّائب فغنيٌّ عن البيان.

ولا يذهب عليك أنَّ الوجه الأوَّل أيضاً لا يستلزم أصالتَه بالنِّسبة إلى اسم باب (كان)، لكنَّ الأمر سهلٌ لِمَنْ هو أهل.

قوله: (فإنَّه لا يحكم عليه إلَّا بالمشتقِّ) وإنَّما لم يقل: لا يسند إليه إلَّا المشتقّ؛ لئلَّا يَرِد المصدر؛ فإنَّه قد يُسند إليه أيضاً، مع أنَّه غير مشتقّ، كما أشار إليه الفاضل العصام[1].

قوله: (ما نسب إليه الفعل ... إلخ) عَدَل عن قولهم: (ما أُسند إليه) ليشملَ فاعل ما نسبته ليست تامَّة أيضاً؛ مثل: (زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ) شمولاً ظاهراً، فإنَّ المتبادر من الإسناد: النِّسبة التَّامَّة الَّتي يصحُّ السُّكوتُ عليها.

فبقوله: (ما نسب إليه الفعل ... أو بمعناه) خرج المبتدأ؛ لأنَّ ما أسند إليه ليس بفعل ولا بمعناه.

وبقوله: (التَّامُّ) خرج ما أسند إليه النَّاقص؛ لِمَا قال الشَّارح المدقِّق لـ«الإظهار» من: أنَّه لا يسمَّى فاعلاً عنده، بلْ اسماً له. اهـ[2]

---

(١) انظر: «العصام على الجامي» (٧١).

(٢) «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (١٤٧).

وهو لا يُحذف إلَّا بنائبٍ في غير المصدر كما مرَّ، ولا يتقدَّم على عامله؛ لقوَّته ولالتباسه بالمبتدأ.

خربوتي

يعني: أنَّ مرفوع النَّاقص لا يسمَّى فاعلاً عند المصنِّف، بلِ اسماً، فلا يدخل في تعريف الفاعل، بخلاف غيره كابن الحاجب وصاحب «المفصَّل»؛ فإنَّه عندهما يُسمَّى فاعلاً أيضاً، ولِذا أدخلوه في تعريفه ولم يعدُّوه من المرفُوعات قِسماً على حِدَة.

فقول مَنْ قال ممَّن تصدَّى لتحشية كلام ذلك المدقِّق: بأنَّ تخصيص الشَّارح هذه التَّسمية بالمصنِّف، مِن تأثير البُرودة في قَفاه، ونزول النَّوازل على عينَيه، ولذا صار مغضوضَ البصر، ومغشوش البصيرة، معكوسٌ عليه، ومعدودٌ من بعض أوصافه؛ بِشهادة ما اشتهر من أنَّ الكلام صفة المتكلِّم.

وبقوله: (المعلوم) خرج النَّائب، واعترض عليه: بأنَّ ذكر المعلوم يغني عن التَّامِّ للاستلزام؟

وأجاب عنه الشَّارح المدقِّق لـ«الإظهار»: بأنَّ دلالة الالتزام مهجورة في التَّعريفات. اهـ[1]؛ يعني: أنَّ ذلك المعترِض:

إنْ أراد من الاستلزام: استلزامَ المعلوم التَّامّ بحسَب الوجود، فمِن البيِّن أنَّه غير مفيد في التَّعريف؛ لأنَّ المعتبر في التَّعريفات كونُها مساوية للمعرَّف بحسب المفهوم.

وإنْ أراد الاستلزام بحسَب المفهوم، فهو ليس إلَّا الدَّلالة الالتزاميَّة، وهي مهجورة في التَّعريفات عن درجة الاعتبار.

فمَنْ قال معترضاً على ذلك المدقِّق: كيف لا يتعجب، مع أنَّ السَّائل يعترض بالاستلزام، والمجيب يجيب بمهجوريَّة الالتزام، فبين الاستلزام والالتزام جبال القدس والشَّام؟ فقد ضلَّ عن طريق فهم المآل، وبقي في قُلَل الجبال.

قوله: (لقوَّته[2] ولالتباسه بالمبتدأ)؛ يعني: أنَّه لو قدِّم على عامله لفاتت فاعليَّته، والتبس بالمبتدأ وانقلب الغرض؛ لأنَّ غرض المتكلِّم في تقديم (زيد) على (قام) مثلاً تعيين محلّ الفائدة وإيقاع المخاطب في انتظارها، وفي تقديم (قام) على (زيد) تعيين

(١) «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (١٤٨).

(٢) كلام المحشي هنا مبني على (لفوته) كما في بعض النسخ، وما أثبتناه (لقوته).

(نَحْوُ) لفظة الجلالة في قولك: (رَحِمَ اللهُ تَعَالَى)؛ أَيْ: غفر الله تعالى (التَّائِبَ)، أَوْ عفا الله تعالى ذُنُوب التَّائب المُستغفر.

نَائِبُ الفَاعِلِ

(وَالثَّانِي) من التِّسعة: (نَائِبُ الفَاعِلِ).

خربوتي

الفائدة وإيقاعه في انتظار محلّها، ولا يخفى عليك أنَّ عطف الالتباس على القطع بِفوت الفاعليَّة حين التَّقدُّم قبيح، وأنَّ تكرير اللَّام يدلُّ على أنَّهما عِلَّتان مستقلَّتان، مع أنَّ الأمر ليس كذلك.

إلَّا أنْ تكون النُّسخة الصَّحيحة: (لقوَّته) بالنقطتين؛ أيْ: لقوَّة الفاعل؛ لِكونه عمدةً، فلا يعمل فيه ما تأخَّر عنه، فاعرف.

قوله: (أَيْ: غفر الله تعالى التَّائِبَ، أَوْ عفا . . . إلخ) إشارة إلى أنَّ إسناد (رحم) إلى الله تعالى باعتبار معناه الحقيقيِّ غير متصوَّر؛ لِمَا سبق أوَّل الكتاب من: أنَّ الرَّحمة في اللُّغة رِقة القلب، وهي لا تُتصوَّر في ذاته تعالى، فهي ههنا مجاز مرسَل من قبيل ذكر السَّبب وإرادة المسبَّب، والمسبَّب هنا: إمَّا المغفرة أو العَفو؛ لِمَا أنَّ الرَّحمة الواقعة على التَّائب سببٌ لهما.

والمغفرةُ بمعنى: ستر الذُّنوب والمعصية، والعفو بمعنى: المحو والطَّمس وإزالة أثر الشَّيء بالكُلِّيَّة؛ يقال: (عَفَتِ الرِّيحُ الدَّارَ) إذا: درستْها ومحتها.

فإذا أُريد من الرَّحمة معنى المغفرة لا تحتاج إلى مَعُونة الحذف؛ إذْ مغفرة التَّائب تكون بمعنى: ستر ذنوبه ومَعاصيه.

وإذا أريد منها معنى العفو، فلا بدَّ في تصحيح المعنى من تقدير مضاف قبل التَّائب؛ أَيْ: ذنوب التَّائب؛ إذْ عفو التَّائب يكون بمعنى محوِ وجوده وأثره، وهو معنى فاسد، كما لا يخفى.

لا يُقال: قد صرَّح صاحب «القاموس» بأنَّ عفو الله عزَّ وجلَّ بمعنى: ترك عقوبة المستحقِّ، يقال: عَفَا الله عنه يَعْفُو عَفْواً، وعَفَا له ذنبه وعن ذنبه؛ أَيْ: صفح[١]، فما الحاجةُ إلى مَعُونة الحذف في إرادة المعنى الثَّاني؟

---

(١) انظر: «لسان العرب» (١٥/ ٧٢).

عَدَل عن قولهم: مفعول ما لم يُسمَّ فاعله؛ لكونه أخصَرَ وأظهر.

قدَّمه على المبتدأ؛ لئلَّا يقع الفصلُ بين النَّائب والمَنُوب، ولشدَّة اتِّصاله بالفاعل حتَّى سمَّاه بعضُهم فاعلاً.

وهو ما نُسب إليه الفعل التَّامُّ المجهول، أو ما بمعناه من اسم المفعول؛ نحو: ضُرِبَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ مَضْرُوبٌ غُلَامُهُ.

وقد يكون جارًّا ومجروراً؛ نحو: مُرَّ بِزَيْدٍ، فيجب إفرادُ عامله وتذكيرُه؛ لأنَّه من حيث هو هو لا يكون مُثنًّى ولا مجموعاً، فلا يكون عامله أيضاً تثنِيةً ولا جمعاً.

خربوتي

لأنَّا نقول: المعنى الموضوع له للعفو ليس إلَّا ما ذكرناه آنفاً، والاحتياج إلى معونة الحذف مبنيٌّ عليه، وأمَّا ما صرَّح به صاحب «القاموس» فهو معنى متفرِّع عنه، لا معنى موضوع له.

قوله: (وأظهر) لعدم شموله المفعول الثَّاني لما أسند على مفعوله الأوَّل أصلاً، بخلاف قولهم هذا.

قوله: (ولشدَّة اتِّصاله بالفاعل) لاشتراكه معه في الأحكام، فالوجه الأوَّل مبنيّ على قِيامه مقام الفاعل، وهذا على ذلك الاشتراك.

قوله: (لأنَّه من حيث هو هو . . . إلخ)؛ يعني: أنَّ النَّائب الَّذي هو مجموع الجارِّ والمجرور من حيث كونه عبارة عن ذلك المجموع، لا يكون مثنًّى ولا مجموعاً ولا مؤنَّثاً، فلا وجهَ لتثنيَة العامل وجمعِه وتأنيثه، وإنْ كان المجرور مضمراً، بخلاف الفاعل والنَّائب الَّذي ليس كذلك.

فيما قرَّرنا ظهر أنَّ الأَوْلى عطف (ولا مؤنَّثاً) أيضاً في الموضعَين حتَّى يتمَّ التَّقريب، فإنَّ المدَّعَى عبارة عن إفراد العامل وتذكيره، والَّذي ذكره في مقام التَّعليل لا يُثبِت إلَّا الأوَّل، وأنَّ الظَّاهر من كلامه كون النَّائب مجموعَ الجارّ والمجرور لا المجرور وحده، كما ذهب إليه البصريُّون، وهو المتبادر أيضاً من كلام المصنِّف في «الإظهار» في هذا البحث وبحث حروف الجر، وإنْ حمله الشَّارح المدقِّق لـ«الإظهار» هناك على المسامحة، مع أنَّه ممَّا ذهب إليه ابن مالك أيضاً في كتبه.

ولا يتقدَّم على عامله لما مرَّ في الفاعل، وفيه تفصيلٌ لا يَلِيق في هذا الكتاب.

(نَحْوُ) التَّائب في قولك: (رُحِمَ) بصيغة المفعول (التَّائِبُ) نائب الفاعل لـ(رُحم).

المُبْتَدَأُ

(وَالثَّالِثُ) من التِّسعة: (المُبْتَدَأُ).

قدَّمه على الخبر؛ لأنَّ المبتدأ ذاتٌ والخبر حالٌ من أحوالها، والذَّات مقدَّمٌ على أحوالها، ولشرفه؛ لأنَّ المراد من المبتَدأ أفرادٌ، ومن الخبر مفهومٌ، كما تقرَّر في محلِّه، ....

خربوتي

قوله: (لما مرَّ في الفاعل) وفيه: أنَّ النَّائب الَّذي هو جارٌ ومجرور لا يلتبس بالمبتدأ عند التَّقديم، ولذا جوَّز صاحب «الكشَّاف» تقدُّمَه عليه في قوله تعالى: ﴿كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦][1].

قوله: (لأنَّ المراد من المبتدأ أفرادٌ)؛ أَيْ: في الأكثر، أو في الجمل المتعارَفة المستعمَلة في العلوم، فلا يَرِد: أنَّه قد يُراد من جانب المبتدأ المفهوم كما في القضيَّة الطبيعيَّة مثل قولنا: الإنسان نوع.

وقد يُراد من الخبر الأفراد؛ نحو: الإنسان كلّ ناطق؛ لأنَّ القضيَّة الَّتي لم يَرد فيها من جانب الموضوع الأفراد ومن جانب المحمول المفهوم غير متعارفة، بلْ مُنحرفة عن الجادَّة؛ سواءٌ أُريد بالعكس؛ كما في المثال الثَّاني، أو أُريد من كلّ من الجانبين الأفراد؛ نحو: كلُّ إنسان كلّ ناطق، مع أنَّ القضيَّة الطبيعيَّة ممَّا لا استعمالَ لها في العلوم.

بقي بحث وهو: أنَّ هذا الوجه إنَّما يتمُّ في مبتدأ القضيَّة الشَّخصيَّة؛ لأنَّ الحكم فيها على الذَّات والفرد دون المفهوم اتفاقاً.

وأمَّا في مبتدأ القضيَّة المحصورة والمهملة، فإنَّما يتمُّ على مذهب المتأخِّرين القائلين: بأنَّ الحكم فيهما على الأفراد أوَّلاً، وبالذَّات وعلى المفهوم ثانياً، وبالعرض كما حقَّقه المحقِّق الدَّوَّاني.

---

(١) انظر: «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» للزمخشري (٣/ ٥٢٠).

والأفراد أشرفُ من المفهوم.

وهو على نوعَين:

الأوَّل: الاسم أوِ المؤوَّل به المجرَّد عن العوامل اللَّفظيَّة مُسنَداً إليه، فلا بدَّ له من خبرٍ؛ نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ و﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، والأصلُ فيه التَّعريف والتَّقديم.

وقد يكون نَكِرةً إذا تخصَّصتْ بوجهٍ ما، كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

خربوتي

وأمَّا على مذهب المتقدِّمين القائلين بأنَّ الحكم فيهما على المفهوم من حيث يسري إلى الأفراد مجملاً، فلا.

الجواب: أنَّ المراد من المبتدأ الأفراد في الجملة ولو ثانياً وبالعرض، فيتمّ على كلا المذهبين؛ إذْ لا يجوز أنْ يُراد من الخبر الأفراد والذَّات أصلاً؛ لأنَّه لو صحَّ إرادة ذاته لكان: إمَّا متغاير الذَّات فيمتنع الحمل، وإمَّا متَّحداً معه فتنتفي الإفادة، ولذا قالوا: شرط الحمل في الموطأة إيجاباً: الاتِّحاد الخارجيّ بين المبتدأ والخبر فيما صدق؛ ليصحَّ الحمل، والتَّغاير الذِّهنيّ في المفهوم؛ ليفيد الحمل، وهنا كلام لا يَسعُه المقام.

قوله: (والأفراد أشرفُ من المفهوم)؛ لأنَّ الأفراد قد تكون من الموجودات الخارجيَّة بخلاف المفهوم، فالوجه الأوَّل يثبت التَّقدُّم بالذَّات، والثَّاني التَّقدُّم بالشَّرف.

قوله: (الأوَّل: الاسم أوِ المؤوَّل . . . إلخ) وبيانُ فائدة قيود هذا التَّعريف، وما له وما عليه أشهرُ من أنْ يُكتب، وأبعد من أنْ يُطلب، مع أنَّه ممَّا تتكفَّل به شروح «الكافية» و«الإظهار»، وعلينا أنْ لا نشتغل بغير «إظهار الأسرار»، وكذا تعريف القسم الثَّاني.

قوله: (فلا بدَّ له من خبرٍ) الفاء تفريعيَّة، تُفرِّع ما ذُكر بعدها على التَّعريف لِمَا فُهم منه: أنَّ النَّوع الأوَّل مسند إليه، فإنَّه يلزم منه أنْ يكون له خبر مسنَدٌ يُسند إليه، بخلاف النَّوع الثَّاني؛ فإنَّه ليس بمسنَد إليه، بلْ مسنَد، فلا يحتاج إلى المسند إليه، وقد استغنى عنه بفاعله.

قوله: (إذا تخصَّصت بوجهٍ ما) فيه إشارة إلى أنَّ وجوه التَّخصيص غير منحصرة كما هو الحقُّ، مع أنَّ المحقِّقين قد ذهبوا إلى: أنَّ مدار صحَّة الإخبار عن النَّكرة على الفائدة

وقد يكون مُؤَخَّراً وجوباً إذا كان نَكِرةً؛ نحو: فِي الدَّارِ رَجُلٌ، وجوازاً إذا كان معرفةً؛ نحو: لَكَ العِلْمُ.

والثَّاني: الصِّفة الواقعة بعد حرف النَّفي أوِ الاستفهام رافعةً لظاهرٍ؛ نحو: أَقَائِمٌ زَيْدٌ؟، وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَان.

خربوتي

لا على غيرها من التَّخصيصات، والتَّخصيص تقليل الاشتراك، فإذا قلَّ اشتراك النَّكرة تقرب من المعرفة، فيُفيد الإخبار منه، بخلاف النَّكرة الصِّرفة؛ إذ لا يفيد الإخبار عنها أصلاً.

قوله: (وقد يكون مُؤَخَّراً وجوباً إذا كان ... إلخ) فيه بحث؛ لأنَّه يُشعِر بأنَّه قد يجب تأخيره إذا كان نكرة؛ لإفادة كلمة (قد) الدَّاخلة على المضارع معنى التَّقليل، وهو مع كونه فاسداً ينافي الوجوب.

إلَّا أنْ يقال بأنَّ الظَّرف غير متعلِّق بـ(يكون) المذكور، بلْ هو خبر لمبتدأ محذوف، والتَّقدير: وقد يكون المبتدأ واجباً ثابتاً إذا كان نكرة.

أو بأنَّ كلمة (قد) هنا للتَّحقيق المجرَّد عن التَّقليل، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ﴾ [الأحزاب: ١٨].

وإنَّما وجب تأخيره في هذه الصُّورة؛ لأنَّ الخبر بتقدُّمه مخصِّص للمبتدأ النَّكرة، فلو قُدِّمت يلزم كون النَّكرة الصِّرفة مبتدأ، وقد تبيَّن فسادُه.

قوله: (الصِّفة الواقعة بعد حرف النَّفي ... إلخ) المراد من الصِّفة: اللَّفظ الدَّالُّ على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود؛ سواءٌ كان مشتقًّا أو غير مشتقٍّ، كالمنسوب والاسم المستعار؛ نحو: أَسَدٌ أَنْتَ.

والأَوْلى إسقاط لفظ (حرف)، فإنَّ تلك الصِّفة قد تقع بعد الاسم الدَّالِّ على النَّفي أيضاً؛ نحو: غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ، فإنَّ المبتدأ فيه في الحقيقة هو (قائم)، انتقل إعرابُه إلى (غير)، كما في باب الاستثناء، وإلَّا لانتقض تعريف المبتدأ به كما لا يخفى.

والمراد من الظَّاهر: ما لا يكون مستكِنًّا، فيشمل الضَّمير المنفصل أيضاً؛ نحو: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ﴾ [مريم: ٤٦].

فهَهنا ثلاثُ صُوَر:

إحداها: أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ؟ فيتعيَّن حينئذٍ أنْ يكون (الزَّيْدَانِ) مبتدأً، و(قَائِمَانِ) خبراً مقدَّماً عليه.

وثانيها: أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟ فيتعيَّن حينئذٍ أنْ يكونَ (الزَّيْدَانِ) فاعلاً للصِّفة قائماً مَقامَ الخبر.

وثالثُها: أَقَائِمٌ زَيْدٌ؟ ويَجوز فيه الأمران؛ أعني: كونَ الصِّفة مبتدأً وما بعدها فاعلها سادًّا مَسدَّ الخبر، وكون ما بعدها مبتدأً والصِّفة خبراً مقدَّماً عليه.

الخَبَرُ

(وَالرَّابِعُ) من التِّسعة: (الخَبَرُ).

قدَّمه؛ لكونه مُناسباً للمبتدأ وأصلاً، بخلاف سائرها.

خربوتي

قوله: (فههنا ثلاث صور)؛ أَيْ: في الصِّفة الواقعة بعد النَّفي أو الاستفهام الَّتي جاء بعدها اسم ظاهر مسنَدٌ إليه ثلاث صور، وذلك لأنَّ تلك الصِّفة: إمَّا أنْ تكون مفردة أو لا، وعلى كلا التَّقديرين: إمَّا أنْ يكون المسنَد إليه بعدها أيضاً: مفرداً أو لا.

لكنَّ القسم الثَّالث من هذه الأقسام الأربعة العقليَّة - أعني: لا تكون الصِّفة مفردة ويكون المسند إليه بعدها مفرداً - ممتنع؛ لعدم مطابقة الضَّمير لمرجعه، فبقي ثلاثة.

ولو بسط وعدَّ كلَّ واحد من التَّثنيَة والجمع قسماً على حِدة، لارتقت الاحتمالات إلى تسعة، وصار الممتنع منها أربعة، كما لا يخفى.

قوله: (فيتعيَّن حينئذٍ أنْ يكون . . . إلخ)؛ أَيْ: يتعيَّن حينئذٍ كونُ الصِّفة مطابقة لِمَا بعدها في غير المفرديَّة، فالتَّمثيل بالتَّثنيَة لِظهور قياسِ الجمع عليه.

ثمَّ إنَّ في هذا التَّعيين بحث؛ إذْ يحتمل أيضاً أنْ تكون الصِّفة مبتدأ، وما بعدها فاعلاً لها سادًّا مسدَّ الخبر، على لغة: (يَتعاقَبُونَ فيكُمْ ملائكةٌ)، كما صرَّح به الشَّيخ الرَّضِيّ[1].

قوله: (وأصلاً، بخلاف سائرهما)؛ أَيْ: بخلاف سائر المبتدأ والخبر من المعمولات المذكورة بعدهما، فإنَّها فروع لهما، فالمراد بـ(سائرهما) غير الفاعل ونائبه بقرينة المقام.

(١) انظر: «الرضي على الكافية» (١/ ٢٢٨).

وهو المجرَّد عن العوامل اللَّفظيَّة المُسنَد به غيرُ الصِّفة المذكورة؛ نحو (قَائِمٌ) في قولك: زَيْدٌ قَائِمٌ.

ويجوز تعدُّده لفظاً بلا عاطفٍ من غير تعدُّدِ المبتدأ؛ لجواز اجتِماع الأغراض غيرِ المتنافية في محلٍّ واحدٍ؛ نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ آكِلٌ، ويجوز أيضاً بالعطف.

ويكون الخبر جملةً: اسميَّةً كانت أوْ فعليَّةً، وإنْ كان الأصلُ فيه أنْ يكونَ مُفرداً؛ نحو: زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ، أَوْ قَامَ أَبُوهُ، فلا بدَّ حينئذٍ من عائدٍ يربِطها إلى

خربوتي

وإنَّما أتى بضمير التَّثنيَة، مع أنَّ سَوق العبارة يقتضي أنْ يقول: بخلاف سائره؛ أيْ: سائرِ الخبر من تلك المعمولات؛ إشارةً إلى أنَّ كون الخبر أصلاً كما يصلح أنْ يكون وجهاً مستقلًّا لتقديمه على سائره، يصلُح أيضاً أنْ يكون وجهاً لِلوجه الأوَّل؛ أيْ: كونه مناسباً للمبتدأ، فاغتنِمْ هذا.

قوله: (وهو المجرَّد عن العوامل ... إلخ) هذا هو التَّعريف الَّذي ذكره ابن الحاجب في «الكافية»، لكنِ اعترض عليه: بدخول (يقوم) في نحو: يَقُومُ زَيْدٌ؟

فأجيب: إمَّا بتقدير الاسم بجعل ضمير (به) راجعاً إلى المبتدأ؛ أيْ: المسند به إلى المبتدأ.

أو أنْ تكون الباء في (به) بمعنى (إلى)، ويكون العدول عنه إلى الباء لمجرَّد دفع الالتباس للمسند إليه.

وأنتَ خبير بأنَّه لا مجال هنا للجواب الأوَّل؛ لعدم القرينة إلى تقدير الاسم هنا أصلاً، بخلاف كلام ابن الحاجب؛ فإنَّه في صَدَد بيان أقسام الاسم، ولا مجالَ لاستماع كلام المحشي هنا، فتدبَّر.

فالمعوَّل هنا على الجواب الثَّاني، وإنِ اتَّجه عليه: بأنَّه يخرج الصِّفة المذكورة حينئذٍ بقوله: (المسند به)، فيكون قوله: (غير الصِّفة المذكورة) مستدركاً؛ إذْ يجوز أنْ يجعل حينئذٍ تأكيداً من قَبِيل التَّصريح بما عُلِم ضمناً.

قوله: (وإنْ كان الأصل فيه ... إلخ)؛ أي: الأوْلى للخبر أنْ يكون مفرداً؛ ليوافق الركنان، وليكون أسرع قبولاً للرَّبط الَّذي هو المقصود منه.

المبتدأ؛ لأنَّها من حيث هي هي مستقِلَّة لا تقتضي التَّعلُّق بما قبلها، فإذا قُصد أنْ تُجعلَ جزءاً من الكلام لا بدَّ ممَّا يَربطها إلى الجزء الأوَّل.

والعائد ضميرٌ غالباً، وقد يكون اسمَ إشارةٍ، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ٣٩]، والعُموم المشتمِل على المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]؛ أَيْ: أجرَه، فالمحسنِين عامٌّ لـ(من يتَّق ويصبر)، ولام الجنس في مثل: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ على رَأْيٍ، ووضع الظَّاهر موضع المُضمر؛ نحو:

خربوتي

قوله: (لأنَّها من حيث هي هي مستقلَّة ... إلخ)؛ يعني: أنَّ الجملة من حيث هي جملة مستقلَّة في الإفادة؛ لاشتمالها على الفائدة ومحلّها، فلا تقتضي الارتباط بغيرها أصلاً، فلو لم يكن فيها رابط عند قصد جعلها خبراً للمبتدأ، لم يكن المبتدأ محلًّا للفائدة أصلاً، فلا يكون ذكره لغواً، بخلاف ما إذا كان فيها رابطٌ، فإنَّه وإنْ لم يكن محلًّا لتلك الفائدة لكنَّه يَصير محلًّا للفائدة الَّتي تضمَّنها الرَّابط، على ما ذكره المولى اللَّاري[1].

وقيدُ الحيثيَّة احترازٌ عن الجملة الَّتي في تأويل المفرد.

قوله: (والعموم المشتمل)؛ أَيْ: وقد يكون العائد في الخبر عموماً مشتملاً على المبتدأ وغيره.

قوله: (على رأي) أَيْ: على رأي مَنْ يجعل اللَّام في (الرَّجل) للجنس؛ إذْ قد اختلف فيها:

فجعلها بعضهم للاستغراق، بجعل الممدوح بمنزلةِ جميع أفراد الرَّجل مبالغةً.

وبعضهم للجنس، بجعله بمنزلة الجنس مبالغةً أيضاً.

وبعضهم للعهد الذِّهنيّ، بجعل (الرَّجل) بمعنى: رجل مبهَم بحسَب الوجود، وهو المختار؛ لِمَا أنَّ الإبهام يُناسب الكمال والتَّعظيم.

وأمَّا كون اللَّام فيه عائداً فقد قيل:

على الأوَّلَين؛ لشموله للمبتدأ الَّذي هو المخصوص وغيره.

---

(١) «حاشية اللاري على الجامي». انظر: «المجموعة النورية» (١/ ٢٩٨).

﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١- ٢]؛ أيْ: ما هي؟ وكون الخبر مُفسّراً للمبتدأ، كقوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

ويجوز حذفُ العائد إذا كان ضميراً عند القَرينة؛ نحو: البُرُّ الكُرُّ بِسِتِّينَ، والسَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ؛ أيْ: الكُرُّ منه، والسَّمن مَنوان مِنه، بقرينة أنَّ بائع البُرِّ والسَّمن لا يُسَعِّر غيرهما، فتأمَّل.

خربوتي

وعلى الثَّالث؛ لمطابقته له.

وبهذا التَّقدير: ظهر لك أنَّه لا وجهَ لجعله قَسِيماً للعموم المشتمل على المبتدأ، بعدما جعل اللَّام فيه للجنس. نعم، يمكن أنْ يُجعل قسيماً له إذا جعل اللَّام للعهد، إلَّا أنْ يُقال: المراد من الجنس: الجنس في ضِمن الفرد المبهَم، فيَؤُول إلى العهد الذِّهنيّ، فتنبَّه.

قوله: (أي: الكرَّ منه) الجارّ والمجرور المحذوف هنا صفة إنْ كان المبتدأ الثَّاني نكرة، كما في المثال الثَّاني، وكذا إنْ كان معرَّفاً بلام العهد الذِّهنيّ، كما في المثال الأوَّل.

ويجوز أنْ يكون حالاً من الضَّمير الَّذي في الخبر، وحينئذٍ ينبغي أنْ يقدَّر مؤخَّراً؛ لئلَّا يلزم تقدُّم الحال على العامل المعنويّ.

والكُرّ: اثني عشر وَسْقاً، والوَسْق: ستُّون صَاعاً، والصَّاع: أربعة مَنٌ، والمَنُّ: رِطْلَان، والرِّطْل: اثنا عشر أُوقيَّة، والأُوقيَّة: أربعون درهماً، على ما في «القاموس».

قوله: (فتأمَّل) إشارةٌ إلى أنَّ ذلك الحذف ليس بشائع، كما يُستفاد من ظاهر ما ذكره؛ لأنَّه إنَّما يكون قياساً إذا كان الضَّمير مجروراً بـ(من) في جملة اسميَّة يكون المبتدأ فيها جزءاً من المبتدأ الأوَّل؛ لأنَّ جزئيَّته تُشعر بالضَّمير، فيحذف مع الجار للتَّخفيف.

وأمَّا في غيرها: ففي الرَّفع لا يجوز أصلاً، وفي المنصوب والمجرور سماعيّ بشرط أنْ يكون نصبه إذا كان منصوباً بفعل لفظاً، أو بصفة محلًّا؛ نحو: زَيْدٌ أَنَا ضَارِبٌ، ومثال المجرور قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]؛ أيْ: منه.

(نَحْوُ: مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) بالرَّفع مبتدأ؛ يعني: نبيِّنا وسيِّدنا ومولانا (خَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ وَالمُرْسَلِينَ) خبر المبتدأ؛ يعني: آخِرَهم، فلا يأتي نبيٌّ بعده أبداً، ومَن ادَّعى النُّبوَّة فهو كاذبٌ مبتدعٌ، كما قال الله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

اسْمُ كَانَ وَأَخَواتِهِ

ولمَّا فرغ من أصلِ المرفوعات شرَع في مُلحقاتها فقال: (وَ) المرفوع (الخَامِسُ) من التِّسعة: (اسْمُ كَانَ وَأَخَواتِهِ)؛ أيْ: أخواتِ (كَانَ)؛ يعني: صَارَ ومَا زَالَ ومَا دَامَ ولَيْسَ. . . إلخ.

وهو في الأصل مبتدأ؛ لأنَّ الأفعال النَّاقصة تدخُل على المبتدأ والخبر في الأصل، ويسمَّى مرفوعُها اسماً ومنصوبُها خبراً لها، وأمره كأمر الفاعل في أنَّه

خربوتي

قوله: (فهو كاذبٌ مبتدعٌ) البدعة: الحدث في الدِّين بعد الإكمال، أو ما اسْتُحْدِث بعد النَّبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام من الأهواء والأعمال.

وفي «المحيط»: أنَّ كلَّ بدعة تُخالف دليلاً يوجب العلم والعمل به فهي كفر، وكلّ بدعة تُخالف دليلاً يوجب العمل ظاهراً فهي ضلالة وليست كفراً.

والمبتدع مَنْ أحدثها، أو اعتقدها إنْ كانت من الاعتقاديَّات، أو عَمِل بها إنْ كانت من العمليَّات.

فالمبتدع بادِّعاء النُّبوَّة بعد النَّبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام كافر قطعاً.

قوله: (وهو في الأصل مبتدأ)؛ أي: اسم باب (كان) مبتدأ في الأصل.

وإنَّما لم يعرِّفه - مع أنَّه سيذكر تعريفَ كلّ واحد من: خبر باب (إنَّ)، وخبر (لا)، واسم (ما) و(لا) -؛ لظهوره ممَّا سبق؛ لأنَّه قد علم في بحث المبتدأ كونه مسنداً إليه، فلمَّا ذَكَر كونه مبتدأ في الأصل عُلِم أنَّه: الاسم المسنَد إليه الدَّاخل عليه باب (كان)، كما ذكره الشَّارح المدقِّق لـ«الإظهار»[(١)].

قوله: (تدخل على المبتدأ والخبر في الأصل)؛ لِمَا أنَّها وُضعت لتعطي الخبر حكم معناه، وذلك لا يحصل إلَّا بالدُّخول عليهما.

---

(١) «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (١٧٤).

لا يكون إلَّا اسماً، أوْ مُؤوَّلاً به، وفي عدم جواز تقديمه على عامِله، وفي عدم جواز حذفِه بلا نائبٍ في غير المصدر، إلى غير ذلك ممَّا ذُكِر في بحث الفاعل.

قدَّمه؛ لكون عامله فعلاً، ولكونه مُشابهاً بالفاعل بخلاف بابِ إنَّ؛ (نَحْوُ: كَانَ اللهُ تَعَالَى) بالرَّفع اسم (كان) (عَلِيماً حَكِيماً) دائماً.

خَبَرُ بَابِ إنَّ

(وَ) المرفوع (السَّادِسُ) من التِّسعة: (خَبَرُ بَابِ إنَّ) بالكسر.

ذكرها للأصالة؛ يعني: إنَّ - كَأَنَّ - لَكِنَّ - لَيْتَ - لَعَلَّ.

وهو المُسنَدُ بعد دخول أحدِ هذه الحروف.

خربوتي

قوله: (دائماً) إشارة إلى أنَّ (كان) هنا لثبوت خبره لاسمه في الزَّمان الماضي دائماً، من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق، لا لثبوته له فيه منقطعاً؛ كما في نحو: كَانَ زَيْدٌ غَنِيًّا فَافْتَقَر، وهو ظاهر من أنْ يُذكر وجهه.

لكنْ فيه أنَّه قد صرَّح المحقِّقون: بأنَّ التَّعبير بالكون الماضي في شأنه تعالى مبنيّ على تجريده عن الزَّمان وجعله إخباراً محضاً؛ لتنزُّهه تعالى عن جريان الزَّمان عليه.

قالوا: ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]، فمثل هذا التَّعبير محمول على إسقاط المعنى الماضوي، وإثبات المعنى الإخباريّ بطريق التَّجريد، ونظير قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ [الروم: ٢٤]، فإنَّه عبارة من مجرَّد إثبات الإراءة، ومنه قولهم: أنْ تَسْمَعَ بالمُعَيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أنْ تَرَاه[١]. وقد تراه.

وقد نُقل عن سِيبَوَيْهِ: أنَّ كلمة (كان) قد تدلُّ على مجرَّد الوجود والتَّحقُّق.

قوله: (ذكرها للأصالة)؛ يعني: أنَّه إنَّما عبَّر عن الحروف المشبَّهة بـ(باب إنَّ)؛ لأنَّ كلمة (إنَّ) المكسورة أصلٌ في هذا الباب، والأصل أوْلى بأنْ يُضافَ إليه الباب، فيُعبَّر به عنه وعن باقيه.

(١) في «لسان العرب» (٣/ ٢٨٦) ما نصه: المُعَيدِيّ وهو تصغير مَعَدِّيٌّ منسوب إلى معد، وإنما خففت الدال استثقالاً للجمع بين الشديدتين مع ياء التصغير. يضرب للرجل الذي له صِيت وذكر في الناس، فإذا رأيته ازدريتَ مرآته. وقال ابن السكيت: تسمع بالمعيدي لا أن تراه؛ وكأن تأويله تأويل أمر كأنه اسمع به ولا تره.

قدَّمه؛ لكون عامِله أصلاً، وعامل ما بعده فرعاً له كما مرَّ.

وحكمُه كحكم خبر المبتدأ في كونه واحداً ومتعدِّداً، ومفرداً وجملةً، ومذكوراً ومحذوفاً، وغير ذلك، لكن لا يَجوز تقديمه على اسمه؛ لئلَّا يَلزمَ مساواة الفرع للأصل؛ لِكون عامله فرعاً للفعل في العمل كما مرَّ.

ولو قُدِّم يَلزم المساواة بينهما، إلَّا أنْ يكون ظرفاً، فإنَّه يجوز حينئذٍ تقديمه عليه ولو معرفةً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥]، ويجب ولو نَكِرة؛ نحو: إنَّ فِي الدَّارِ رَجُلاً.

(نَحْوُ) حقٌّ في قولك: (إِنَّ البَعْثَ)؛ أَيِ: الحياةَ بعد الموت (حَقٌّ) ....

خربوتي

قوله: (لكون عامله أصلاً ... إلخ)؛ أيْ: لكون عامل خبر باب (إنَّ) أصلاً لعامل ما بعده؛ أعني: (لا) لنفي الجنس في بعض الأحيان، وهو عند كون عامله (إنَّ) المكسورة؛ لِمَا مرَّ من أنَّ (لا) لنفي الجنس إنَّما تعمل لمشابهتها بـ(إنَّ) المكسورة في التَّأكيد وملازمةِ الأسماء.

فبهذا ظهر أنَّ المراد بالأصالة هنا الأصالة بالنِّسبة إلى ما بعده، وفي قوله: (ذكرها للأصالة) بالنِّسبة إلى سائر الحروف المشبَّهة، وأنَّ الأصالة الأُولى عِلَّة لتخصيص (إنَّ) بالذِّكر من بين الحروف المشبَّهة، والأصالة الثَّانية عِلَّة لتقديم خبر باب (إنَّ) على خبر باب (لا)، وأنَّ هذا التَّعليل لا يتمُّ مطلقاً؛ لأنَّ عامل خبر باب (إنَّ) ليس أصلاً لعامل خبر (لا) مطلقاً، بلْ عند كونه (إنَّ) المكسورة.

قوله: (لئلَّا يلزم مساواة الفرع ... إلخ)؛ يعني: أنَّ باب (إنَّ) يعمل لكونه فرعاً للفعل كما سبق، ولِذا يعمل عمله الفرعيّ الَّذي هو تقدُّم المنصوب على المرفوع، فلو قُدِّم مرفوعه على منصوبه يلزم مساواة الفرع للأصل في العمل.

قوله: (إلَّا أنْ يكون ظرفاً ... إلخ)؛ أَيْ: لا يجوز تقديم خبره على اسمه في وقت من الأوقات، إلَّا في وقتِ كونه ظرفاً، فإنَّه حينئذٍ قد يجوز التَّقديم، وقد يجب.

فالجواز بمعنى الإمكان الخاصّ؛ بقرينة المقابلة للوجوب.

قوله: (أَيِ: الحيوة بعد الموت)؛ كأنَّه تفسير باللَّازم، وإلَّا فالبعث بمعنى الإحياء لا الحيوة، كما سبق تحقيقه في أوَّل الكتاب.

لا ريبَ فيه.

خَبَرُ لَا لِنَفْيِ الجِنْسِ

(وَالسَّابِعُ) من التِّسعة: (خَبَرُ لَا) الكائنِ (لِنَفْيِ) حُكم (الجِنْسِ).

وهو ما أُسنِد إلى اسمها.

وحكمُه أيضاً كحكم خبر المبتدأ كما ذكرناه آنفاً في خبر باب (إنَّ)؛ لأنَّها من نواسخهما، لكن لا يتقدَّم على اسمه ولو كان ظرفاً؛ لأنَّها أضعفُ عملاً؛ لأنَّه عَمِل بالحمل على (إنَّ)، كما مرَّ، وكَثُر حذفُه لو كان عامًّا، ....

خربوتي

قوله: (لا ريب فيه) هذه الجملة حال مؤكِّدة لمضمون جملة (إنَّ البعث حقّ)، ولذا صار الرَّابط فيه ضميراً، مع أنَّ الجملة الاسميَّة إذا وقعت حالاً، فالرَّابط الواو أو الواو مع الضَّمير، وذلك لأنَّ الواو لا يدخل بين المؤكَّد والمؤكِّد؛ لشدَّة الاتِّصال بينهما.

ولعلَّ الشَّارح إنَّما أتى بهذه الجملة؛ إشارةً إلى فائدة التَّأكيد بـ(إنَّ) المكسورة.

قوله: (لنفي حكم الجنس) قد عرفتَ فيما سبق فائدة المضاف، فالتَّكرار خروج عن طريق الإنصاف.

قوله: (لأنَّها من نواسخها) هكذا في النُّسخ الَّتي عندنا، والصَّواب: (لأنَّها من نواسخهما)؛ أيْ: لأنَّ (لا) الكائنة لنفي الجنس من نواسخ المبتدأ والخبر، أو لأنَّ باب (إنَّ) و(لا) لنفي الجنس من نواسخها، فتأنيثُ الضَّمير لكون باب (إنَّ) عبارة عن الحروف السِّتَّة.

وعلى هذا التَّقدير يكون التَّعليل مشتركاً بين هذا الحكم والحكم الَّذي ذكره في خبر باب (إنَّ) من أنَّ حكمه كحكم خبر المبتدأ، ويكون تأخيره إلى هذا المقام لأجل هذا الاشتراك، فلا يُحمل على الإهمال تركُ تعليل هذا الحكم هناك، ويكون قوله: (أيضاً)، ثمَّ قوله: (كما ذكرنا آنفاً) في خبر باب (إنَّ) مطابقاً لمقتضى الحال، كما لا يخفى على أرباب الكمال.

قوله: (وكَثُر حذفه لو عامًّا)؛ أيْ: كَثُر حذف خبر (لا) إذا كان عامًّا كالموجود، والحاصل لدلالة النَّفي عليه؛ كما في: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ أيْ: لا إله موجود إلَّا الله.

ويجب في بني تميم إنْ دلَّ عليه قرينةٌ.

قدَّمه؛ لكون عامله مُشابهاً بما قبلَه.

(نَحْوُ: لَا عَمَلَ مُرَاءٍ مَقْبُولٌ) عند الله؛ لأنَّ الرِّياء يُبْطِل الأعمال، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤] الآية.

اسْمُ مَا وَلَا الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ

(وَالثَّامِنُ) من التِّسعة: (اسْمُ مَا وَلَا الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ) في معنى النَّفي والدُّخول على المبتدأ والخبر، ولهذا تَعملان عملَها كما مرَّ.

وهو المُسند إليه بعد دخولهما.

قدَّمهما؛ لكونهما اسمَين كما قبلهما.

وحكمُه كحكم المبتدأ لما مرَّ في بحثه؛ فتذكَّر.

(نَحْوُ: مَا التَّكَبُّرُ) بالرَّفع، اسم (مَا)، وقوله: (لَائِقاً) خبره (لِلْعَالِمِ)؛ .....

خربوتي

قوله: (ويجب في بني تميم)؛ أَيْ: يجب حذف خبر (لا) في لغة بني تميم.

قوله: (لأنَّ الرِّياء يُبْطِل الأعمال) المراد بإبطال الأعمال إحباط أجرها؛ لأنَّ الأعمال لمَّا وقعت وتقدَّمت لم يمكن أنْ يُراد بإبطالها نفسُها، بلِ المراد إحباط أجرها وثوابها؛ لأنَّ الأجر لم يحصل بعد، فيصحُّ إبطاله بالرِّياء.

قوله: (لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم﴾ الآية) وجهُ الاستدلال: أنَّ الله تعالى شبَّه إبطال الصَّدقات بالمنِّ والأذى بإبطال الإنفاق بالرِّياء، فعُلم أنَّ إبطال الأعمال بالرِّياء أشدُّ من إبطاله بالمنِّ والأذى.

قوله: (قدَّمهما؛ لكونهما اسمين ... إلخ)؛ أَيْ: قدَّم المصنِّف اسم (ما) واسم (لا) على المضارع؛ لمناسبتهما لما قبلها في كون كلٍّ منهما اسماً، فظهر أنَّ تثنية الضَّمير باعتبار كون اسم (ما) و(لا) اثنين في الحقيقة، لكنَّ الأَوْلى إفراده كما لا يخفى.

قوله: (مَا التَّكَبُّرُ لَائِقاً لِلْعالِمِ) قد عرفتَ فيما سبق تخصيص العالم بالذِّكر، مع أنَّ التَّكبُّر لا يَليق بمؤمن أصلاً.

لأنَّه من أخلاق الشَّياطين حيث قال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]، مثال لـ (مَا).

(وَ) نحو: (لَا حَسَدٌ) بالتَّنوين (حَلَالاً) له؛ لأنَّ الحسد حرامٌ لما مرَّ من الحديث.

الفِعْلُ المُضَارِعُ الخَالِي عَنِ النَّوَاصِبِ وَالجَوَازِمِ

ولمَّا فرغ من الاسم المرفوع شرَع في الفعل المرفوع فقال: (وَ) المرفوع (التَّاسِعُ) من التِّسعة: (الفِعْلُ المُضَارِعُ الخَالِي عَنِ النَّوَاصِبِ وَالجَوَازِمِ)، وأمَّا الدَّاخل عليه فمنصوبٌ أوْ مجزومٌ كما مرَّ.

وإنَّما خُصَّ به؛ لكونه مشابهاً باسم الفاعل لفظاً ومعنًى واستعمالاً.

خربوتي

قوله: (لأنَّه من أخلاق الشَّياطين ... إلخ)؛ أيْ: لأنَّ التَّكبُّر الَّذي هو عبارة عن رؤية النَّفس أكبرَ من غيرها من طبائع الشَّيطان وأخلاقه؛ لأنَّه خُلِق من النَّار، والنَّار من شأنها الاستكبار وطلب العُلُوِّ طبعاً، كما أشار إلى هذه النُّكتة بقوله: (حيث قال: ... إلخ)؛ أيْ: حيث قال الشَّيطان حين أُمر بالسُّجود لآدم عليه السَّلام: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]، فاستكبر من أنْ يتَّخذ آدم وصلة في عبادة ربِّه، أو يعظِّمه، أو يتلقاه بالتَّحيَّة، ورأى نفسه الخبيثةَ أكبر منه، وامتنع عمَّا أُمِر به من السُّجود.

وبهذا يُعرف أنَّ الأوْلى أنْ يقولَ: لأنَّه من أخلاق الشَّيطان، بالإفراد.

قوله: (ولا حسدٌ حلالاً له) قيَّد بقوله: (له)، مع أنَّ المصنِّف أطلق في الحسد؛ إشارة إلى أنَّه أيضاً ممَّا يكثر وقوعه في العلماء، لا سيَّما علماء هذا الزَّمان أصلحهم الله المنَّان.

قوله: (وأمَّا الدَّاخل عليه ... إلخ) فاعل اسم الفاعل مستتر تحته، راجع إلى (النَّواصب والجوازم) بتأويل المذكور؛ أيْ: وأمَّا المضارع الَّذي دخل عليه المذكور من النَّواصب والجوازم، فمنصوب أو مجزوم.

قوله: (وإنَّما خُصَّ به ... إلخ)؛ أيْ: وإنَّما خُصَّ الرَّفع بالمضارع من بين الأفعال؛ لكونه مشابهاً ... إلخ، والتَّفصيل في المطوَّلات.

(نَحْوُ: يُحِبُّ اللهُ تَعَالَى التَّوَاضُعَ)، وهو ضدُّ التَّكبُّر؛ لأنَّ التَّواضع من أخلاقِ الأنبياء والأولياء العارِفين.

اَلمَنْصُوبَاتُ

ولمَّا فرغ من المرفوعات شرَع في المنصوبات فقال: (وَأَمَّا المَنْصُوبُ)، وهو ما اشتمل على عَلَمِ المفعوليَّة (فَثَلَاثَةَ عَشَرَ) بالاستقراء.

وهو على قِسمَين: اسمٌ وفعلٌ، فالاسم منها اثنا عشر، والفعل واحدٌ، والاسم: أصلٌ وهو خمسة مفاعيلَ، وملحَقٌ به وهو سبعةٌ.

قدَّمها على المجرورات؛ لكَثْرة استعمالها وبحثِها.

المَفْعُولُ المُطْلَقُ

(الأَوَّلُ) منها: (المَفْعُولُ المُطْلَقُ) سُمِّيَ به؛ لصحَّة إطلاق صِيغة المفعول عليه من غير تقييده بـ (الباء) أوْ (في) أوِ (اللَّام) أوْ (مع)، بخلاف المفاعيل الأربعة الباقية؛ لِعدم صحَّة إطلاق صيغة المفعول عليها بلا تقييدٍ بواحدٍ منها، فيقال: المفعول به، أو فيه، أو له، أو معه.

خربوتي

قوله: (وهو خمسة مفاعيل)؛ أيِ: المنصوب الَّذي هو الأصلُ خمسة مفاعيلَ.

وإنَّما جعل النَّصب في المفاعيل أصلاً، وفي غيرها من السَّبعة الملحقة بها تبعاً؛ لأنَّ تعلُّق المفاعيل بالفعل بالذَّات، وتعلُّق غيرها بالواسطة، كما أنَّ تعلُّق الحال به مثلاً بواسطة أنَّها مبيَّنة لهيئة فاعله أو مفعوله، وعلى هذا القياس.

قوله: (لصحَّة إطلاق صيغة المفعول عليه ... إلخ)؛ أيْ: لصحَّة إطلاق صيغة المفعول اللُّغويّ على كلِّ فرد من أفراده من غير تقييد ... إلخ.

فلا يَرِد: أنَّه يصحُّ إطلاق المفعول الاصطلاحيّ الَّذي هو: ما قُرِن بفعل لفائدة ولم يسند إليه ذلك الفعل، وتعلَّق به تعلُّقاً مخصوصاً على كلِّ واحد من الأربع الباقيةِ أيضاً، وأنَّه ينتقضُ هذا بمثل: ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً، وكَرِهْتُ كَرَاهَتِي، وفَعَلْتُ الضَّرْبَ، وآلَمْتُ زَيْداً فِي ضَرْبِهِ، فإنَّه يصحُّ إطلاق المفعول على هذه الأمور الأربع لغة واصطلاحاً؛ لأنَّ صحَّة

قدَّمه؛ لكون عامله بمعناه بخلافِ غيره، فإنَّه من متعلِّقات الفاعل.

وهو اسم ما فَعَلَه فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه، وهو ثلاثة أقسامٍ:

تأكيديٌّ: إنْ لم يكن في مفهومِهِ زيادةٌ على ما يُفهَم من الفعل؛ نحو: ضَرَبْتُ ضَرْباً، ....

خربوتي

ذلك الإطلاق إنَّما هو بالنِّسبة إلى بعض أفرادها، وهو لا يقدح في عدم صحَّته بالنِّسبة إلى كلِّ فرد من أفرادها كما هو المقصود.

قوله: (لكون عامله بمعناه)؛ يعني: أنَّ المفعول المطلق أشدّ اتِّصالاً بالعامل من حيث كون معناه معنى عامله أو جزئه، بخلاف غيره من المفاعيل الأربعة؛ فإنَّه - أيْ: ذلك الغير- من متعلِّقات الفاعل؛ أيْ: فاعل العامل، ولا شكَّ أنَّ ما هو أشدُّ اتِّصالاً بالعامل أشدُّ استحقاقاً بالتَّقديم.

وإنَّما كان المفاعيل الأربعة الباقية من متعلِّقات الفاعل؛ لأنَّ: المفعول به ممَّا ينوب مَنابه، وكذا: المفعول فيه، والمفعول له قائم به؛ سواءٌ كان تحصيليًّا أو حصوليًّا، مع أنَّه يجوز أنْ ينوب عن الفاعل أيضاً إنْ كان مجروراً، والمفعول معه لا يُصاحب إلَّا الفاعل على المذهب الأصحّ، كما لا يخفى.

قوله: (اسم ما فَعَلَه فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه) مذكور صفة فعل، و(بمعناه) ظرف مستقرّ صفة ثانية له؛ أيْ: ملابس بمعنى ذلك الاسم، بأنْ يشتركا في معنى مدلول لهما: إمَّا مطابقةً فيهما؛ نحو: ضَرْبِي ضَرْباً، أو تضمُّناً كذلك؛ نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبَة، أو مختلفاً؛ نحو: ضَرَبْتُ ضَرْباً، كما ذكره في «الامتحان»[1].

وهذا التَّعريف ما ذكره ابن الحاجب في «الكافية»، ولكنَّ التَّعريف الَّذي ذكره المصنِّف في «الإظْهَار» أظهر وأفيد، وهو: اسمُ مَا فَعَلَه فاعلُ عاملٍ مذكورٍ لفظاً أو تقديراً بمعناه[2].

فليت شعري؛ ما وجهُ اختيار هذا التَّعريف؟ اللَّهم إلَّا أنْ يكون لِلاختصار.

قوله: (تأكيديٌّ) لكونه مؤكِّداً للعامل باعتبار تمامِ معناه أو بعضه.

---

(١) «امتحان الأذكياء» (١٦٤).

(٢) «إظهار الأسرار» (١٠٣).

وهو لا يثنَّى ولا يُجْمَع؛ لعدم دلالته على التَّعدُّد الَّذي يستلزم به التَّثنية والجمع، فلا يقال: جلستُ جُلُوسَين إلَّا إذا قُصِد التَّعدُّد.

ونوعيٌّ: إنْ دلَّ على بعض أنواعه؛ نحو: جَلَسْتُ جِلْسَةً، بكسر الجيم.

وعدديٌّ: إنْ دلَّ على عدده؛ نحو: جَلَسْتُ جَلْسَةً، بفتح الجيم، وهما يُثنيَّان ويُجمعان.

خربوتي

قوله: (وهو لا يثنَّى ولا يُجْمع ... إلخ)؛ أي: المفعول التَّأكيديّ لا يُثنَّى ولا يجمع؛ لكونه دالًّا على الماهيَّة المُعرَّاة عن الدَّلالة على التَّعدُّد، وإلَّا لكانَ مفهومه زائداً على مفعولِ الفعل.

وقوله: (الَّذي يستلزم به التَّثنية والجمع) صفة لـ(التَّعدُّد)، والمنويّ في (يستلزم) يرجع إلى المفعول المطلق، والضَّمير المجرور في (به) إلى (التَّعدُّد)، والباء سببيَّة.

والمراد بالتَّثنيةِ والجمع المعنى المصدريّ الَّذي هو: جعلُ الشَّيء تثنيةً وجمعاً، المصطلح كما لا يخفى؛ أيْ: لعدم دلالته على التَّعدُّد الَّذي يستلزم المفعول المطلق سببه جعل المتكلِّم إيَّاه تثنيةً أو جمعاً، هذا نهايةُ ما يُتكلَّف في توجيه هذه العبارة، مع أنَّه يرد عليه بعد: أنَّ هذا الدَّليل إنَّما ينفي اللُّزوم لا الجواز، وهو ظاهر، فالأحسنُ أنْ يقول: لعدم دلالته على التَّعدُّد، والتَّثنيةُ والجمع يستلزمانه، فلا يكون تثنيةً وجمعاً كما وقع في عبارة المولى الجامي(١).

قوله: (إلَّا إذا قُصِد التَّعدُّد) سواءٌ كان في النَّوع أو الفرد.

قوله: (إنْ دلَّ على بعض أنواعه) أو كلّها؛ نحو: (ضَرَبْتُ جَميعَ أَنْوَاعِ الضَّرب) سواء كان ذلك البعض نوعاً مبهماً أو معيَّناً، وسواءٌ كان مفهوماً من الصِّيغة أو غيرها.

فـ(جِلْسَة) في: جَلَسْتُ جِلْسَةً، تدلُّ بصيغته على النَّوع المبهم، فإنَّه بمعنى جلوس موصوف بصفة، كما في الرَّضِيّ(٢).

وقيل: تدلُّ على النَّوع المعيَّن، فإنَّه بمعنى جُلوس هو معتاد المتكلِّم.

قوله: (إنْ دلَّ على عددِه) وهذا أيضاً أعمّ من أنْ تكون دلالتُه عليه بصيغته؛ كما في المثال المذكور، أو بغيرها؛ كما في قولك: ضَرَبْتُ ضَرْباً كَثيراً، ومثله.

---

(١) «الفوائد الضيائية». انظر: «المجموعة النورية» (١/ ٣٥١).

(٢) انظر: «الرضي على الكافية» (١/ ٢٩٩).

وقد يكون المفعول المطلَق مُغايراً لِلفظِ عامله: إمَّا بحسَب المادَّة؛ نحو: قَعَدْتُ جُلُوساً، وإمَّا بحسَب الباب؛ نحو: أَنْبَتَهُ اللهُ نَبَاتاً.

وقد يُحذف عاملُه:

جوازاً، كقولك لمن قَدِم: خَيْرَ مَقْدَمٍ.

ووجوباً سماعاً؛ نحو: سَقْياً وَرَعياً.

وقياساً؛ نحو: مَا أَنْتَ إِلَّا أَسِيْراً، فتأمَّل.

(نَحْوُ: تُبْتُ تَوْبَةً نَصُوحاً).

المَفْعُولُ بِهِ

(وَ) المنصوب (الثَّانِي) من ثلاثة عشر: (المَفْعُولُ بِهِ).

قدَّمه؛ لشدَّة شَبهه بالفاعل؛ لتوقُّف المتعدِّي عليه أيضاً بخلاف غيره.

خربوتي

قوله: (كقولك لمن قَدِم: خَيْرَ مَقْدَمٍ)؛ أَيْ: قَدِمتَ قدوماً خير مَقْدَم؛ لأنَّ الخطاب قرينة لتقدير (قَدِمتَ).

قال المولى الجامي: فـ(خير) اسم تفضيل، ومصدريَّته باعتبار الموصوف والمضاف إليه؛ لأنَّ اسم التَّفضيل له حكمُ ما أُضيف إليه. اهـ[1]

يريد أنَّه مفعول مطلق مجازيّ، وممَّا يجب أنْ يُعلم أنَّ ما من مفعول مطلق مجازيّ إلَّا وهو نوعيّ.

قوله: (وقياساً؛ نحو: مَا أَنْتَ إِلَّا أَسِيْراً... إلخ)؛ أَيْ: وقد يحذف عامل المفعول المطلق حذفاً واجباً قياساً، بأنْ يُعلَمَ له ضابط كلّيّ يحذف معه الفعل لزوماً؛ مثل أنْ يُقال في ضابط المثال المذكور: كلُّ مفعول مطلق أُريد إثباتُه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلَق خبراً عنه - أو معنى نفي كذلك -، يجب حذفُ عامله.

وله ضوابط متعدِّدة مذكورة في «الكافية» وغيرها، فارجعْ إليها.

ولعلَّ وجه التَّأمُّل؛ إشارة إلى تقرير ضابط المثال المذكور، أو إلى ما اعتُرض به عليه، فارجع إلى المطوَّلات إنْ تُرِد العُثور.

(١) «الفوائد الضيائية». انظر: «المجموعة النورية» (١/ ٣٥٣).

وهو في اللُّغة: الَّذي أُلصق به الفعل، و(به): نائب الفاعل، وضميره عائدٌ إلى اللَّام، ذكره في «الامتحان»[١].

وفي الاصطِلاح: اسمُ ما وقع عليه فعلُ الفاعل، وهو على قِسمَين:

عامٌّ لِلَّازم والمتعدِّي: وهو المجرورُ بحرف الجرِّ ....

خربوتي

قوله: (وهو في اللُّغة: الَّذي أُلصق به الفعل)؛ يعني: أنَّ اللَّام في (المفعول به) موصول، والباء للإلصاق.

قوله: (وبه نائب الفاعل، وضميره ... إلخ)؛ يعني: أنَّ الضَّمير المجرور في (به) راجع إلى الموصول، ومرفوع محلًّا على أنَّه نائب الفاعل للمفعول. وفيه بحث:

أمَّا أوَّلاً: فلأنَّه بعد ما جعل الباء للإلصاق لا وجهَ لجعل الضَّمير المجرور نائب الفاعل، بلْ يكون نائب الفاعل على هذا التَّقدير ضميراً مستتراً تحت المفعول، راجعاً إلى مصدره على طريقة:

وَقَدْ حِيلَ بيْنَ العَيْرِ والنَّزَوَان[٢]

أَي: الَّذي أوقع الفعل ملاصقاً به.

نعم، لو جعل الباء صلة الفعل؛ كما يقال: فَعَلْتُ بِهِ فِعْلاً، يكون نائب الفاعل ذلك الضَّمير قطعاً، كما هو المشهور.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّ الضَّمير المجرور في المفعول به، وكذا المفعول فيه، وله، ومعه، لو كان عائداً إلى اللَّام، لَمَا جاز حذف اللَّام وتنكير المفعول، مع أنَّه يُستعمل مفعول به وفيه وله ومعه بلا ضمة ونكير.

فالتَّحقيق: أنَّه راجع إلى موصوف محذوف؛ أيْ: شيء مفعول به، واللَّام ليس بموصول؛ لعدم قصد الحدوث بالصِّفة، كما ذكره الفاضل العصام.

قوله: (وهو المجرور بحرف الجرِّ ... إلخ) فعدُّ المفعول به مطلقاً من المنصوبات

---

(١) «امتحان الأذكياء» (١٧١).

(٢) في «لسان العرب» (١٥/ ٣١٩) ما نصه: قال ابن بري: شاهد النزوان قولهم في المثل: قد حيل بين العير والنزوان؛ قال: وأول من قاله صخر بن عمرو السلمي أخو الخنساء: [من الطويل]

أَهُمُّ بأَمْرِ الحَزْمِ لَوْ أَسْتَطِيعُه وَقَدْ حِيلَ بيْنَ العَيْرِ والنَّزَوَانِ. اهـ

غير (في) و(اللّام) وما بمعناهما؛ إذ مدخولُ الأوّل: مفعولٌ فيه، والثّاني: مفعولٌ له لا به.

وخاصٌّ بالمتعدّي: وهو مفعولٌ به صَريحٌ على ما مرَّ في بحث القياسيِّ.

ويتقدَّم على عامله الّذي ليس اسمَ فعلٍ ولا مصدراً ولا مضافاً إليه لشيء؛ إذِ المعمول لا يتقدَّم على الأوَّلَين إلّا إذا كان ظرفاً كما مرَّ في بحثهما، ولا على الثّالث؛ لأنَّ المعمول لا يتقدَّم على ما لا يتقدَّم عليه العامل، فلا يُقال: أنا زيداً غلامُ ضاربٍ، كما يقال: زَيْداً ضَرَبْتُ وَبِهِ مَرَرْتُ.

ويجوز حذفُه بقرينةٍ؛ نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]؛ أي: بعثَه، أوْ بدونها؛ نحو: فُلَانٌ يُعْطِي؛ أي: يَفعَلُ الإعطاءَ، وحذفُ عاملِه عند قرينةٍ؛ نحو: زَيْداً لِمَنْ قَالَ: مَنْ أَضْرِبُ؟ أَيْ: اضرِبْ زيداً.

خربوتي

مبنيٌّ على كون المجرور بحرف الجرِّ أيضاً منصوباً محلًّا، كما نبَّه عليه الفاضل العصام، فلا حاجةَ لتخصيصه بالمفعول به بلا واسطة حرف الجرِّ.

وقوله: (غير (في) و(اللّام) وما بمعناهما ... إلخ) مبنيٌّ على ما ذهب إليه ابن الحاجب وتبعه المصنِّف، وإلّا فالجمهور شرطوا في المفعول فيه تقدير (في)، وفي المفعول له تقدير (اللّام)، كما سيصرِّح به.

قوله: (على ما مرَّ ... إلخ) من أنَّ الفعل اللّازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجرِّ؛ لعدم الاحتياج إليه بدونه.

قوله: (إلّا إذا كان ظرفاً) جواز تقدُّم الظَّرف على المصدر إنَّما هو مذهب الرَّضِيِّ والبَيْضَاوِيِّ الّذي اختاره المصنِّف، وإلّا فمذهب الجمهور عدمُ جواز تقدُّمه أيضاً، كما سبق.

قوله: (كما مرَّ في بحثهما) أمَّا المرور في بحث المصدر فمُسلَّم، وأمَّا المرور في بحث اسم الفعل فلا.

قوله: (لأنَّ المعمول لا يتقدَّم ... إلخ) فإذا لم يجز تقدُّم المضاف إليه على المضاف، لا يجوز تقدُّم معموله عليه أيضاً.

(نَحْوُ: أَعْبُدُ) أنا (اللهَ تَعَالَى) مفعول (أعبد).

المَفْعُولُ فِيهِ

(وَ) المنصوب (الثَّالِثُ) من ثلاثة عشر: (المَفْعُولُ فِيهِ).

قدَّمه موافقاً لـ«الكافيَة»؛ لكونه مدلولَ الفعل في الجملة بخلاف المفعولِ له.

وهو اسمُ ما فُعِل فيه فعلٌ مذكورٌ ....

خربوتي

لكنْ ينبغي أنْ يُستثنى منه: ما كان المضاف فيه لفظَ (غير)؛ إذْ يجوز تقدُّم معمول المضاف إليه عليه؛ نحو: أَنَا زَيْداً غَيْرُ ضَارِبٍ، كما سيجيء.

قوله: (أنا) لا وجه لتخصيص (أعبد) بصيغة المتكلِّم؛ إذْ يحتمل الأمر أيضاً، بلْ هو أَوْلى؛ لكونه أمراً بالمعروف، مع ما في الأوَّل من مَظنَّة الوقوع في الرِّياء.

قوله: (لكونه مدلولَ الفعل في الجملة)؛ أيْ: لكون مدلول المفعول فيه في بعض الأحيان، وهو عند كونه ظرف زمان مبهماً جزء من مفهوم عامله الَّذي هو الفعل الدَّالُّ على الحدث، والزَّمان، والنِّسبة إلى فاعل معيَّن، فقوله: (في الجملة): إمَّا إشارة إلى أنَّه ليس بمدلول الفعل مطابقة بلْ تضمُّناً، أو إلى أنَّه ليس مدلولاً له مطلقاً بل عند كونه ظرف زمان مبهماً.

ولو قال: لكون مدلول عامله في الجملة، لاحتمل قوله: (في الجملة) لوجود ثلاثة، لا أظنُّ أنْ يخفى ثالثها على مثلك، مع أنَّه يكون حينئذٍ فيه إشارة إلى أنَّ كونه مدلولاً للعامل في الجملة إنَّما يكون وجهاً لتقديمه على المفعول له؛ لكونه مستلزماً لشدَّة الاتِّصال بينهما، فاعرف.

قوله: (وهو اسم ما فُعِل فيه فعلٌ مذكورٌ ... إلخ) اختار تعريف ابن الحاجب في «الكافية»؛ لِمَا يرد على تعريف المصنِّف في «الإظهار» - الَّذي هو اسم ما فُعِل فيه مضمونُ عاملِهِ من زمانٍ أو مكانٍ - من كون إضافة العامل إلى ضمير (ما) لأدنى ملابسة، أو محمولاً على التَّسامح، أو على حذف المضاف كما نبَّه عليه الشَّارح المدقِّق لـ«الإظهار»[١].

---

(١) انظر: «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (١٨٠).

من زمانٍ أوْ مكانٍ.

وهو على ضربَين:

الأوَّل: ما يَظهر فيه (في)، وهو مجرورٌ بها.

والثَّاني: ما لا يَظهر فيه (في)، بلْ يُقدَّر وهو منصوبٌ بتقديرِها.

هذا عند ابْنِ الحَاجِبِ ومَن تَبعه، والمصنِّف - رحمه الله تعالى - ذهب إلى مَذهبِه في «الإظهار» خلافاً للجمهور، فإنَّه عندهم لا يكون إلَّا بتقدير (في)، وأمَّا المجرور بها فهو مفعولٌ به بواسطة حرف الجرِّ لا مفعولٌ فيه، وتقدَّر (في) فيه إنْ كان ظرفَ زمانٍ؛ مُبهماً كان كالوقت والحين، أو مَحدوداً كاليوم والشَّهر، وإنْ كان ظرف مكانٍ فإنْ كان مُبهَماً فتقدَّر كالجهات السِّتّ، ....

خربوتي

وزاد في تعريف ابن الحاجب لفظ (اسم)؛ لِمَا يرد على تعريفه أيضاً - الَّذي هو ما فعلَ فيه فِعلٌ مذكورٌ - من أنَّه يحتاج فيه إلى حمل رجوع الضَّمير المجرور بـ(في) إلى (ما) الَّذي هو عبارة عن الاسم على التَّسامح، أو على حذفِ المضاف؛ أيْ: في مدلوله.

والمراد بقوله: (مذكور) أعمّ من أنْ يذكر لفظاً أو تقديراً، وفي التَّعريف اكتفاء بالفعل عن ذكر ما يُشبهه، أو المراد من الفعل لغوي، كما ذكره الفاضل العصام.

وقوله: (من زمانٍ أو مكانٍ) بيان لـ(ما)، وإشارة إلى قِسمَي المفعول فيه.

قوله : (ذهب إلى مذهبه ... إلخ)؛ أيِ: المصنِّف ذهب في «الإظهار» لِما ذهب إليه ابن الحاجب من: كون المجرور بـ(في) أيضاً مفعولاً فيه.

وقوله: (خلافاً للجمهور) منصوب على المصدريَّة على المشهور؛ أيْ: يخالف هذا خلافاً للجمهور، فافهم.

قوله: (وتقدَّر (في) فيه إنْ كان ... إلخ)؛ أيْ: وإنَّما تقدَّر كلمة (في) في المفعول فيه إذا كان ... إلخ، فهذا شروعٌ في بيان شرط تقديرهما فيه.

والمبهم من الزَّمان: ما لم يعتبر له حدّ ونهاية، كما أنَّ الوقت والحين كذلك.

والمحدود منه: ما اعتبر فيه ذلك، كما أنَّ اليوم والشَّهر كذلك.

قوله: (فإنْ كان مبهماً فتقدَّر)؛ أيْ: يجوز تقدير (في) إذا كان المفعول فيه ظرف مكان مبهماً سوى ما استُثني منه.

وإلَّا فَلا.

ويَجوز تقديمه على عامِله إنْ لم يكنْ نائبَ الفاعل، فحينئذٍ لا يجوز.

ويجوز حذفُه مُطلقاً، وحذفُ عامله لقيام قَرينةٍ؛ نحو: (يَوْمَ الجُمُعَةِ) لِمَنْ قَالَ: مَتَّى سِرْتَ؟ أي: سِرْتُ، فافهَمْ.

(نَحْوُ: صُمْ) أنتَ (شَهْرَ رَمَضَانَ)؛ أيْ: في شهر رمضان، والشَّهر زمانٌ محدودٌ حُذِف (في) لِوجود شرطه.

المَفْعُولُ لَهُ

(وَ) المنصوب (الرَّابِعُ) من ثلاثة عشر: (المَفْعُولُ لَهُ).

خربوتي

واختلفوا في تفسير المبهَم من المكان، واختار الفاضل العصام في تفسيره: أنَّه ما ثبت له اسم بسبب أمرٍ غيرِ داخل في مسمَّاه، وتبعه المصنِّف في «الإظْهَار»، وذكر فيه المستثنَيات، فارجع إليه.

قوله: (وإلَّا فلا)؛ أَيْ: وإنْ لم يكن مبهماً، بلْ كان ظرف مكان محدوداً - الَّذي هو ما ثبت له اسم بسبب أمر داخل في مسمَّاه -، فلا يجوز تقدير (في) فيه؛ إذْ لا يحمل على الزَّمان المبهم؛ لاختلافهما ذاتاً وصفة، ولا على المحدود ولا على المكان المبهم؛ لعدم أصالتهما، إلَّا بعد: دخل، ونزل، وسكن، كما صرَّح به المصنِّف في «الإظهار».

ولعلَّ الشَّارح إنَّما لم يَلتفت إليه؛ لِمَا ذهب إليه بعض النُّحاة من أنَّ الواقع بعدها ليس بمفعول فيه، بلْ مفعول به.

قوله: (لقيام قرينة ... إلخ) أورد عليه قولهم: (حينئذ) و(الآن)، فإنَّهما ممَّا حُذف عامله بغير قرينة دالَّة عليه؟

وأجيب: بأنَّا لا نسلِّم عدم القرينة وإنْ لم تكن واضحة جليَّة، فالتَّقدير: كان حينئذ، واسمع الآن.

وقيام القرينة أعمّ من قيام القرينة الواضحة والخفيَّة، ولعلَّ هذا وَجْه الأمر بالفهم.

قوله: (والشَّهر زمانٌ محدودٌ)؛ أَيْ: ظرف زمان محدود.

قدَّمه؛ لأنَّه سببُ الفعل، ولأنَّه بحذف اللَّام يُشبِه المفعول المطلَقَ حتَّى عدَّه بعضُهم منه، كما سيجيء.

وهو اسمُ ما فُعِل لأجله مدلولُ عامله؛ نحو: ضَرَبْتُ زَيْداً تَأْدِيباً، فإنَّ الضَّرب فُعِل لِلتَّأديب.

ويُحذف عامله، كقولك: (تَأْدِيباً) لِمَنْ قَالَ: لِمَ ضَرَبْتَ؟

ويتقدَّم على عامله إنْ لم يكن نائبَ الفاعل؛ إذْ يَنوب عنه إنْ كان مجروراً.

ويجوز حذفُه مُطلقاً.

ويُسمِّي ابْنُ الحَاجِبِ ومَن تبعه المفعولَ له سواءٌ حُذف اللَّام أوْ لا خِلافاً للجمهور، فإنَّهم يُسمُّونه مفعولاً له إذا حُذف اللَّام، كما مرَّ في المفعولِ فيه.

وأنكره الزَّجَّاج فقال: إنَّه مصدرٌ من غير لفظِ فِعله، فإنَّ معنى (ضَرَبْتُ زَيْداً تَأْدِيباً) عنده: أدَّبتُه بالضَّرب تأديباً، وقِسْ عليه غيره.

خربوتي

قوله: (وهو اسم ما فُعِل لأجله ... إلخ) وهذا التَّعريف مأخوذ ممَّا ذكره المصنِّف في «الإظهار»، وإنَّما اختاره لظهوره، فإنَّ تعريف ابن الحاجب يَحتاج في الطَّرد والعكس إلى تكلُّفات لا تصفو، كما بيَّن المولى الجامي قُدِّس سِرُّه[1].

والمراد من قوله: (لأجله) أعمّ من:

أنْ يقع مدلول العامل لأجل حصوله، بأنْ يكون المفعول له علَّة حاملة له في الخارج؛ كـ(قَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً).

أو يقع لأجل تحصيله، بأنْ يكون المفعول له معلولاً له في الخارج، وإنْ كان عِلَّة باعثةً له في الذِّهن.

ويسمَّى الأوَّل: حصوليًّا، والثَّاني: تحصيليًّا.

قوله: (فإنَّ الضَّرب فُعِل للتَّأديب)؛ أيْ: فُعِل الضَّرب لأجل تحصيله التَّأديب، فإنَّه إنَّما يحصل بالضَّرب ويترتَّب عليه، فالمفعول له في المثال المذكور تحصيل، وأشار بالتَّمثيل له دون الحصوليّ إلى كثرته وشهرته.

قوله: (وأنكره الزَّجَّاج)؛ أيْ: أنكر الزَّجَّاج وجود المفعول له، وردَّ كلّ ما يرى

---

(١) في «الفوائد الضيائية». انظر: «المجموعة النورية» (١/ ٤٦٤، ٤٦٥).

وشرطُ انتصاب المفعول له لفظاً تقديرُ اللَّام، ويُقدَّر هو إذا اتَّحد فاعله وفاعلُ مَدلولِ عامله، وكان المفعول له مُقارِناً لمدلولِ عامله في الوجود، بأنْ يتَّحدَ زمان وجودهما؛ نحو: ضَرَبْتُ زَيْداً تَأْدِيباً؛ إذْ زمانُ الضَّرب والتَّاديب واحدٌ، أوْ يكون زمان أحدهما بعضاً مِن زمانِ وُجودِ الآخر؛ نحو: قَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً، فإنَّ زمان القُعود بعضٌ من زمان الجُبْن.

خربوتي

مفعولاً له إلى المفعول المطلق، فقال بأنَّه - أي: المفعول له - حيث ما وقع مصدراً؛ أيْ: مفعول مطلق لعامله، إلَّا أنَّه وَرَد من غير لفظ فعله؛ كـ(جَلَسْتُ قُعُوداً)، وإنَّما فعل ذلك لأنَّه لمَّا كان مضمون عامل المفعول له تفصيلاً وبياناً له، أمكن تأويله بالفعل المشتقّ وتقييده به، فإنَّ معنى (ضَرَبْتُ زَيْداً تَأْدِيباً) مثلاً عنده - أيْ: عند الزَّجَّاج -: أَدَّبْتُهُ بِالضَّرْبِ تَأْدِيباً، فمعنى أَدَّبت: مجمل، والضَّرب: تفصيل وبيان له، وكذلك معنى (قَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً) عنده: جَبُنْتُ فِي القُعُودِ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً.

ثمَّ إنَّه يمكن أنْ يُرَدَّ إلى المفعول المطلَق بتأويل آخر أيضاً، أشار إليه المولى الجامي: بأنْ يكون المفعول له في كلِّ موضع مفعولاً مطلقاً مجازيًّا لعامله، فيكون معنى (ضَرَبْتُ زَيْداً تَأْدِيباً): ضربت ضرب تأديب، ومعنى (قَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً): قعدت قُعودَ جبن، فالمصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور، وإطلاقُ المصدر عليه؛ لنيابته عن المحذوف، كما في: ضَرَبْتُهُ سَوْطاً؛ أَيْ: ضربَ سَوطٍ.

قوله: (ويقدَّر هو إذا اتَّحد فاعله ... إلخ)؛ أَيْ: إنَّما تقدَّر اللَّام في المفعول له إذا وجد شرطان، أشار إلى الأوَّل بقوله: (إذا اتَّحد فاعله ... إلخ)، وإلى الثَّاني بقوله: (وكان المفعول له ... إلخ)، وإنَّما ترك الثَّالث وهو: أنْ يكون المفعول له حدثاً لا عيناً؛ نحو: جِئْتُكَ لِلسَّمْنِ؛ للاستغناء عنه بالشَّرط الأوَّل، كما لا يخفى.

قوله: (بأنْ يتَّحد زمان وجودهما ... إلخ) بيان لطريق المقارنة، وإشارة إلى: أنَّها أعمّ من أنْ يتَّحد زمان وجود المفعول له والعامل، أو يكون زمان وجود أحدهما بعضاً من زمان وجود الآخر، بأنْ يكون آخِره أوَّلَ الحدث أو بالعكس، أو بغير ذلك.

قوله: (فإنَّ زمان القعود بعضٌ ... إلخ) فهو مثال لكون زمان وجود العامل بعضاً من زمان وجود المفعول له، والمثال لِعكسه: شَهِدْتُ الحَرْبَ إِيقَاعاً لِلصُّلْحِ بَيْنَ الفَرِيقَيْنِ، فإنَّ زمان إيقاع الصُّلح بعضُ زمان شهود الحرب: إمَّا في الواقع؛ كما إذا وقع الشَّاهد

(نَحْوُ: اعْمَلْ) أنت (طَلَباً) مفعولٌ له لـ(اعمل) (لِمَرْضَاةِ اللهِ تَعَالَى) متعلِّقٌ لـ(طلباً).

المَفْعُولُ مَعَهُ

(وَ) المنصوب (الخَامِسُ) من ثلاثة عشر: (المَفْعُولُ مَعَهُ)؛ أي: الَّذي فُعِل الفعلُ بمصاحبته، بأنْ يكون الفاعلُ مُصاحباً له في صُدورِ الفعل عنه، أوِ المفعولُ مُصاحباً له في وقوعِ الفعل عليه، فقوله: (مَعَهُ) نائب الفاعل لِلمفعول كما في قوله: (فيه) أو (له) أو (به)، والضَّمير المجرور راجعٌ إلى اللَّام، وفيه بحثٌ لا يَلِيق في هذا المقام.

وهو ما يُذكَر بعد (الواو) لأجل مُصاحبةِ معمولِ فعلٍ لفظاً أوْ معنًى، سواءٌ

خربوتي

الصُّلح بينهما، أو في قصدِ الفاعل؛ كما إذا لم يُوقعه بعد شهوده.

فإنَّ المراد بالمقارنة هنا أعمُّ من المقارنة في الوجود في الواقع أو في قصد الفاعل.

قوله: (أنت) لا وجه للتَّخصيص بصيغة الأمر؛ إذْ يحتمل المتكلِّم أيضاً، فانظر إلى هذا مع ما فَعَله في شرح مثالِ المفعول به.

قوله: (وفيه بحثٌ لا يَلِيق ... إلخ) وهو: أنَّه كيف يكون (معه) نائب الفاعل، مع أنَّه منصوب؟

وأمَّا ما اعتذر به عن نصبه من أنَّه مبنيّ على ما جوَّزه بعض النُّحاة من إسنادِ الفعل إلى لازم النَّصب، وتركه منصوباً جرياً على ما هو عليه في الأكثر، كما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، على قراءة النَّصب، فقد ردَّه المصنِّف في «الامتحان»: بأنَّ القاعدة لا تثبُت بالاحتمال، والإسناد إلى المصدر ثابتٌ مقطوع، فوجب الحملُ عليه ههنا في الآية الكريمة؛ أي: الَّذي فُعِل الفعل معه. اهـ[1]

قوله: (لفظاً أو معنًى) فإنْ قلتَ: إنْ أُريد بالفعل ما يدلُّ على الحدث، حتَّى يندرج فيه شبه الفعل ومعناه أيضاً، فلا حاجةَ لقوله: (أو معنى)، وإنْ أُريد به الفعل الاصطلاحيّ وأريد بقوله: (أو معنى) معنى الفعل، بقي شِبه الفعل غير مذكور؟

(١) «امتحان الأذكياء» (٢٠٣).

كان ذلك المعمولُ فاعلاً؛ نحو: اسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ، أَوْ مفعولاً؛ نحو: كَفَاكَ وَزَيْداً دِرْهَمٌ.

فإنْ قلتَ: التَّعريفُ يَنتقض بالمذكور بعد الواو العاطِفة؛ نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو؟

قُلنَا: إنَّ المراد بمصاحَبةِ المفعول معه معمولَ الفعل، مشاركتُهُ له في ذلك الفِعل في زمانٍ واحدٍ؛ نحو: سِرْتُ وَزَيْداً، أَوْ مكانٍ واحدٍ؛ نحو: ....

خربوتي

قلتُ: نختار الثَّاني، ونقول: اكتفى عن ذكر شبه الفعل بذكر الفعل؛ إذْ كثيراً ما يُكتفَى عن ذكره بذكر الفعل، كما سبَق الإشارة إليه، فهو في قوَّة المذكور.

وأمَّا التَّعرُّض لمعنى الفعل صريحاً، مع أنَّه أيضاً ممَّا اكتفى عن ذكره بذكر الفعل، فلأنَّ بعض معنى الفعل الَّذي هو ما عدا أسماء الأفعال إعماله سماعيّ، على ما صرَّح به الفاضل العصام.

قوله: (اسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ)؛ أَيْ: تساوى الماء والخشبة في العلوّ، فلا يَرِد: أنَّه لا ينطبق على ما ذكره فيما بعد من: أنَّ المراد بالمصاحبة مشاركة المفعول معه لمعمول الفعل في ذلك الفعل في زمان واحد، كما هو مذهب الجمهور؛ إذْ لا استواء في الخشبة في المثال المذكور.

والخشبة: مِقياسٌ يُعرف به قدرُ ارتفاع الماء وقتَ الزِّيادة.

قوله: (أو مفعولاً) شرط بعض النُّحاة كون المعمول فاعلاً، وأيَّده الفاضل العصام بِجُملٍ من الكلام يَؤُول خلاصتها إلى: أنَّ اتِّفاق النُّحاة على أنَّ (ضَرَبْتُ زَيْداً وَعَمْراً) من قبيل العطف لا غير، يمنع كون (زيد) في: (كَفَاكَ وَزَيْداً) مفعولاً معه، والفرق تحكُّم.

لكنْ ردَّه المحقِّق السِّيَالكُوتي في حواشي اللَّاري بما لا يَسعه هذا المقام[1].

قوله: (أَوْ مكانٍ واحدٍ) فيه: أنَّه لو لم يُعتبر وحدة الزَّمان أيضاً في المثال المذكور لم يصحّ؛ لأنَّ تركهما في مكان واحد مع تعدُّد الزَّمان لا يَستلزم أنْ تُرضع النَّاقة ولدَها، فلا يتمّ، على أنَّ المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد، كما هو المستفادُ مِن العبارة.

(١) انظر: «حاشية السيالكوتي على حاشية اللاري على الجامي». انظر: «المجموعة النورية» (١/ ٤٧١).

لَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ وَفَصِيْلَهَا لَرَضَعَهَا، فلا يَنتقضُ بِمثله؛ فإنَّها لا تدلُّ فيه إلَّا على المشاركة في أصلِ الفعل دون المصاحَبة.

ثمَّ اعلم أنَّ جُمهورَ النُّحاة ذهبوا إلى أنَّ العامل فيه الفعلُ أو معناه بتوسُّطِ الواو الَّتي بمعنى (مع)، ولكونها أخصرَ وضعُوها موضعَ (مع)، وأصلُها واو العطف الَّتي فيها معنى الجمع، فناسبَ معنى المعيَّة.

وإنْ كان عامله لفظاً وجاز العطفُ، فالعطف والنَّصب جائزان؛ نحو: جِئْتُ أَنَا وَزَيْدٌ بالعطف، وَزَيْداً بالنَّصب على المفعوليَّة، وإنْ لم يجزِ العطف تعيَّن النَّصب؛ نحو: جِئْتُ وَزَيْداً.

خربوتي

فالأَوْلى الاكتفاءُ بما هو المشهور من تفسير المصاحبة: بالمشاركة في زمان واحد، وتُجعل الملازمة في المثال مبنيَّة على أنَّ المراد بالترك عدمُ المحافظة، وتركهما في مكانَين من قَبِيل حفظهما، فلا يدخل في التَّرك المراد فيها، كما ذكره الفاضل العصام.

قوله: (لَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ) على صيغة المجهول.

قوله: (أنَّ جمهور النُّحاة . . . إلخ) احترز به:

عن الشَّيخ عبد القاهر، فإنَّه جعل العامل (الواو) نفسها كما سبق.

وعن الأخْفَش، فإنَّه جعل معمول الفعل (الواو)؛ لكونها بمعنى (مع)، وجعل إعراب ما بعدها كإعراب ما بعد (إلا) إذا كانت بمعنى (غير)[1].

قوله: (فناسب معنى المعيَّة) فإنَّ في المعيَّة زيادة اجتماع.

قوله: (وجاز العطف)؛ أيْ: لم يجب ولم يمتنع، فلا ينتقض بمثل: ضَرَبْتُ زَيْداً وَعَمْراً؛ لوجوب العطف فيه.

قوله: (نحو: جِئْتَ وَزَيْداً) فإنَّ العطف فيه ممتنع؛ لعدم الفاصلة بين المعطوف

(١) بقي هنا مذهبان لم يذكرَا، ذكرهما الرضي بما نصه: وقال الكوفيون: هو منصوب على الخلاف، فيكون العامل معنويًا، كما قلنا في الظرف الواقع خبر المبتدأ. والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي.
وقال الزجاج: هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو، كأنك قلتَ: جاء البرد ولابس الطيالسة، أو صاحبها، وكذا في غيره، والإضمار خلاف الأصل. اهـ «الرضي على الكافية» (١/ ٥١٨).

وإنْ كان عاملُه معنويًا وجاز العطفُ تعيَّن العطف؛ لِضعف عامله؛ نحو: مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وإنْ لم يجزْ تعيَّن النَّصب؛ نحو: مَا لَكَ وَزَيْداً؟ وقِسْ عليه غيره.

(نَحْوُ: يَفْنَى)؛ أَيْ: لا يبقى **(المَالُ وَتَبْقَى)** أنتَ **(وَعَمَلَكَ)**؛ أيْ: مع عملك، فاخترِ العمل دون المال.

الحَالُ

ولمَّا فرغ مِن بيان المفاعيل شرع في الملحَقات بها، فقال: **(وَالسَّادِسُ)** من ثلاثة عشر: **(الحَالُ)**.

قدَّمها على التَّمييز لِوجهين:

أحدهما: أنَّه يُشبه الخبر من وجهٍ بخلاف التَّمييز.

والثَّاني: أنَّه يُشبه الظَّرف، والظَّرف مقدَّمٌ على التَّمييز.

وهي مُلحَقةٌ بالمفعول فيه لِوجود معناه فيها.

خربوتي

والمعطوف عليه الَّذي هو الضَّمير المرفوع المتَّصل، مع أنَّه شرط في جواز العطف عليه.

قوله: (معنويًّا)؛ أَيْ: أمراً معنويًّا مستنبطاً من اللَّفظ.

قوله: (مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو)؛ أَيْ: ما يَصنع زيد وعمرو.

قوله: (نحو: مَا لَكَ وَزَيْداً)؛ أَيْ: ما تصنع وزيداً، وإنَّما امتنع العطف فيه؛ لأنَّ العطف على الضَّمير المجرور لا يَجوز بغير إعادة الجارّ.

قوله: (**أنَّه يشبه الظَّرف . . . إلخ**) لِمَا فيه من معنى الظَّرفيَّة، فإنَّ معنى قولك: (جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِباً) مثلاً: جاءني زيد في وقتِ ركوبه.

وفيه نظر ظاهر؛ إذْ لو لزم من تقدُّم الظَّرف على التَّمييز تقدُّمُ الحال المشابه به أيضاً عليه، للزم من تقدُّم المفعول به على الحال - بلْ على الظَّرف - تقدُّمُ التَّمييز المشابه به عليه أيضاً، فالوجه الثَّاني ممَّا لا ينبغي أنْ يتوجَّه إليه.

وهي في اللُّغة من حَالَ يَحُولُ بمعنى انقلب.

وفي عُرف النُّحاة ما يبيِّن هيئةَ الفاعل أو المفعول به حقيقةً أوْ حكماً، لفظاً أوْ معنًى.

فيدخل المفعولُ معه والمطلَق وغيرهما، فإنَّها في المعنى إمَّا فاعلٌ أوْ مفعولٌ به، فتأمَّل.

خربوتي

قوله: (من حَالَ يَحُولُ بمعنى انقلب) قال الفاضل العصام: سُمِّي هذا القسم به؛ تنبيهاً على أنَّه لا يكون أمراً خلقيًّا.

قوله: (ما يبيِّن هيئة الفاعل أو المفعول به ... إلخ) زاد في التَّعريف قوله: (حقيقة أو حكماً)، مع أنَّه ممَّا لم يذكره المصنِّف وابن الحاجب؛ إشارةً إلى أنَّ المراد من الفاعل والمفعول به في تعريف الحال أعمّ من أنْ يكون حقيقةً أو حكماً، كما نبَّه عليه المولى الجامي[1].

قوله: (فيدخل المفعول معه ... إلخ)؛ يعني: أنَّه إذا أُريد من الفاعل والمفعول به أعمّ من اللَّفظيّ والمعنويّ والحقيقيّ والحكميّ، فيدخل في تعريف الحال: الحال من المفعول معه، والمفعول المطلق، والحال عن غيرهما من المضاف إليه؛ كما إذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً يصحُّ حذفه مع قيام المضاف إليه مَقامَه، أو كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً وهو جزء من المضاف إليه.

والفاعل اللَّفظيّ: ما كانت فاعليَّته بالنِّسبة إلى لفظ الكلام، والمعنويّ: ما كانت بالنَّظر إلى معناه، وكذا المفعول به.

قوله: (فإنَّها)؛ أيْ: فإنَّ كلَّ واحد من المفعول معه، والمفعول المطلق، وغيرهما من ذلك المضاف إليه في المعنى: إمَّا فاعل أو مفعول به، حقيقةً أو حكماً.

أمَّا الأوَّل؛ فلأنَّه في نحو: (اسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ) قائمةٌ في معنى الفاعل، وفي نحو: (حَسْبُكَ وَزَيْداً قَائِماً دِرْهَمٌ) في معنى المفعول به.

وأمَّا الثَّاني؛ فلأنَّ (ضَرَبْتُ الضَّرْبَ شَدِيداً) بمعنى: أحدثتُ الضَّرب شديداً.

وأمَّا الثَّالث؛ فلأنَّ الحال عنه في الصُّورتين المذكورتين كالحال من المضاف الَّذي

---

(١) «الفوائد الضيائية» للمولى الجامي. انظر: «المجموعة النورية» (١/ ٤٧٩).

والحال سبعةُ أقسامٍ:

حالٌ دائمةٌ، وهي: الَّتي تَدوم لصاحبها حقيقةً؛ نحو: إنَّ اللهَ تَعَالَى مَوجُودٌ قَادِراً.

وحالٌ منتقلةٌ، وهي: الَّتي يتَّصف بها الصَّاحب غالباً؛ نحو: ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً.

وحالٌ مؤكِّدةٌ، وهي: الَّتي لا تَنتقل من صاحبها ما دام موجوداً غالباً بخلاف المنتقِلة؛ نحو: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً.

خربوتي

هو إمَّا فاعل أو مفعول به، فهو حال من الفاعل أو المفعول به حكماً؛ نحو: ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة: ١٣٥]، ﴿أَنَّ دَابِرَ هَـٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦].

بقي بحثان:

الأوَّل: أنَّ المضاف إليه في الصُّورتين يدخل في الفاعل أو المفعول به معنى؛ إذِ الأمر باتِّباع ملَّة إبراهيم أمرٌ باتِّباع إبراهيم، فهو في معنى: اتَّبع إبراهيم.

ودابر هؤلاء مقطوع مُصبحين مبالغة في قطعهم، فكان في معنى: هؤلاء مقطوعون الكلِّيَّة، كما أشار إليه الفاضل العصام، فلا حاجةَ إلى التَّعميم من الحقيقيّ والحكميّ.

والثَّاني: أنَّ قوله: (ما يبيِّن هيئة الفاعل . . . إلخ) لو شرح بما يبيّن به هيئة الفاعل و المفعول به - إمَّا بجعل (تبيَّن) ماضي التَّفعُّل، أو مضارع (التَّبيُّن) المجهول، مع جعل الجارّ متعلِّقاً به -، لدخل فيه الحال عن المفعولين من غير حاجة إلى تعميم الفاعل والمفعول، ولعلَّ هذا كلَّه وجه التَّأمُّل.

قوله: (وهي: الَّتي تدوم لصاحبها حقيقةً)؛ أَيْ: بالفعل ولا تنفك عنه أصلاً، كما يظهر من المثال، وفيه نظرٌ ستعرفه.

قوله: (وهي: الَّتي يتَّصف بها الصَّاحب غالباً)؛ يعني: أنَّ صاحبها يتَّصف بها في غالب الأوقات، وإنْ زالت وانتقلت عنه في أثناء أوقات الاتِّصاف، بأنْ يتَّصف بها، ثمَّ ينتقل، ثمَّ يتَّصف، ثمَّ ينتقل، وهَلُمَّ جَرًّا.

قوله: (وهي: الَّتي لا تنتقل من صاحبها . . . إلخ)؛ يعني: أنَّه يتَّصف صاحبها بها ما دام موجوداً في أغلب الأمور، ولا تنتقل منه إلَّا في بعضها.

وحالٌ مقدَّرةٌ، وهي: الَّتي لا تُوجَد بعدُ حقيقةً، بل يُقدَّر وجودها؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣].

وحالٌ مُوَطِّئةٌ، وهي: الَّتي يكون صاحبُها متَّحِداً في الخارج، وتُوصَف هي بشيءٍ آخر؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

خربوتي

فخلاصةُ الفرق بين هذه الأحوال الثَّلاثة على ما ذكره الشَّارح:

أنَّ الحال الدَّائمة تدوم لصاحبها بالفعل ولا تنفك عنه أصلاً.

والمنتقلة: يتَّصف بها الصَّاحب في غالب الأوقات، لكنْ قد تنفكُّ وتنتقل عنه في أثناء تلك الأوقات.

والمؤكِّدة: يتَّصف بها الصَّاحب ما دام ذلك الصَّاحب موجوداً في غالب الأمر، ولا تنفكُّ عنه إلَّا في النَّادر؛ نحو: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً، فإنَّ العطوفيَّة لا تنتقل من الأب في غالب الأمر.

هذا، وهنا بحث: فإن هذا اصطلاح جديد لم يُسمع من أحد؛ لأنَّ الحال المؤكِّدة عند:

الزَّمَخْشَرِيّ أعمّ ممَّا يلزم لصاحبها أو يندر انفكاكها عنه، وأعمّ من مؤكِّد الجملة الاسميَّة؛ كالمثال المذكور، أو الفعليَّة؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، فلا حالَ مُسمَّاة بالدَّائمة عنده أصلاً.

وعند ابن الحاجب هي أعمُّ ممَّا يلزم لصاحبها أو يندر انفكاكها عنه، إلَّا أنَّها خاصّة عنده بما يقرِّر مضمون الجملة الاسميَّة، ولا يسمَّى غيرها ممَّا يشاركها في عدم كثرة الانفكاك عن صاحبها مؤكِّدة، كما صرَّح به المحقِّق التَّفْتَازَانِيّ في «شرح التَّلخيص»، وقال: ولتسم دائمة[1].

فكلام الشَّارح هنا لا ينطبق على كلٍّ من هذين المذهبين كما ترى.

قوله: (وهي: الَّتي يكون صاحبُها متَّحداً في الخارج ... إلخ) هكذا في النُّسخ الَّتي عندي، والصَّواب: وهي الَّتي تكون هي وصاحبها متَّحدَين في الخارج ... إلخ.

قال الرَّضِيّ: من الأحوال الَّتي جاءت غير مشتقَّة قياساً: الحال الموطئة، وهي اسم

(١) «المطول شرح تلخيص المفتاح» (٤٦٤).

وحالٌ مترادفةٌ، وهي: الَّتي يكون صاحبها واحداً، والحالُ متعدِّدة؛ نحو: اذْهَبْ رَاشِداً مَهْدِيًّا.

وحالٌ متداخلةٌ، وهي: الَّتي تكون الثَّانية حالاً من ضمير الأولى؛ نحو: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً مُنْحَرِفاً، فإنَّ (مُنْحَرِفاً) حالٌ من ضمير (رَاكِباً)، فافهمْ.

وعاملها إمَّا فعلٌ أوْ شبهُه أو معناه.

خربوتي

جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، فكأنَّ الاسم الجامد وطَّأ الطَّريق لِمَا هو حال في الحقيقة. اهـ[1].

قوله: (وهي: الَّتي يكون صاحبها واحداً . . . إلخ) لا يخفى ما في هذه العبارة من الرَّكاكة، وعدم الارتباط جدًّا.

قوله: (اذْهَبْ رَاشِداً مَهْدِيًّا) أراد الراشد بنفسه مهما أمكن، والمهديّ إذا لم يكن الرُّشد بدون الهداية، فلا يَرِد: أنَّ الرُّشد فرع الهداية، فينبغي تقديم (مهديًّا).

قوله: (فإنَّ (مُنْحَرِفاً) حالٌ من ضمير (رَاكِباً))؛ لأنَّ المراد بالانحراف: الانحراف في الرُّكوب، فلا يمكن أنْ تكون حالاً من (زيد).

قوله: (فافهم) لعلَّ وجهه: أنَّ هذه الأقسام السَّبعة المذكورة للحال أقسام اعتباريَّة متخالفة بحسب المفهوم، لا أقسام حقيقيَّة متباينة بحسب الوجود، كيف وقد يجتمع منها قسمان أو أكثر في محلٍّ واحد، كما لا يخفى.

فالأَوْلى أنْ يُقال: إنَّ للحال تقسيمات خمسة متداخلة:

فالتَّقسيم الأوَّل: باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له، فهي بهذا الاعتبار: إمَّا منتقلة وهو الغالب، وإمَّا ملازمة.

والثَّاني: باعتبار قَصْدِها لذاتها وعدمه، فهي: إمَّا مقصودة وهو الغالب، وإمَّا موطئة كما عرفتَ.

والثَّالث: باعتبار التَّبيين والتَّوكيد، فهي: إمَّا مُبَيِّنة وهو الغالب، وتسمَّى المؤسِّسة، وإمَّا مؤكِّدة وهي الَّتي يُستفاد معناها بدونها، والمؤكِّدة على ثلاثة أضرب:

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٢).

وشرطُها أنْ تكونَ نَكِرةً حقيقةً كما مرَّ، أو مأوَّلةً؛ نحو: [من الوافر]

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ [وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ]

ومَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ.

خربوتي

مؤكِّدة لِعاملها، وهي كلُّ وصف وافَق عامله: إمَّا معنى دون اللَّفظ؛ كما في: لَا تَعْثُ فِي الأَرْضِ مُفْسِداً، أو معنًى ولفظاً؛ نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩].

ومؤكِّدة لصاحبها؛ نحو: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

ومؤكِّدة لمضمون جملة؛ نحو: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً(١).

والرَّابع: باعتبار جَرَيَانها على مَنْ هي له وغيره، فهي: إمَّا حقيقيَّة وهو الغالب، وإمَّا سببيَّة؛ نحو: مَرَرْتُ بِالدَّارِ قَائِماً سُكَّانُهَا.

والخامس: باعتبار الزَّمان، فهي: إمَّا مُقَارِنة لعاملها وهو الغالب، وإمَّا مُقَدَّرة وهي المستقبَلة؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِداً بِهِ غَداً؛ أَيْ: مُقَدَّراً ذلك، كما سبق.

هذا، فإنَّه ممَّا يَليق أنْ يُكتب بمجموع النَّفائس.

قوله: (كما مرَّ) من الأمثلة.

قوله: (فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ . . . إلخ) أراد ما قاله لَبِيد العامريّ يصف الحمار الوحشيّ، وتمام البيت: [من الوافر]

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

والضَّمير المنصوب في (أَرْسَلَهَا) يرجع إلى الأُتن، والمرفوع إلى الحمار، (العِرَاكَ)؛ أَيْ: مجتمعة ومتزاحمة، (لم يَذُدْهَا)؛ أَيْ: لم يمنعها، (ولم يُشْفِقْ)؛ أَيْ: لم يخف، و(نَغَصِ) بفتح النُّون والغين المعجمة مصدر، نَغِصَ الرَّجل بالكسر: إذا لم يتمَّ مُرَاده، وكذلك البعير إذا لم يتمَّ شُرْبُه، و(الدِّخَالِ) من المداخلة.

أَيْ: أرسل حمار الوحش الأُتن مجتمعة، ولم يمنعها من الاجتماع في الشُّرب، مع أنَّ الاجتماع يُوجب النَّغص؛ أَيْ: عدم تمام الشُّرب، بمداخلة بعض الأُتن بين أتانين ودفعهما عن الشُّرب بالازدحام.

وبيَّن وجه عدم الذَّوْد بقوله: (ولم يشفق)؛ أَيْ: لم يخف على نغص الدِّخال:

---

(١) وعامل الحال في هذا المثال محذوف وجوباً؛ أي: أُحقُّهُ عطوفاً. اهـ منه.

ولا يتقدَّم على العامل المعنويِّ فيما عدَا مثلَ: زَيْدٌ قَائِماً كَعَمْرٍو قَاعِداً؛ لِضعفه في العمل، ولا على ذي الحال المجرور بحرفِ الجرِّ أوِ الإضافة.

خربوتي

إمَّا لأنَّ حفظ الصَّياد أهمّ من الحفظ على النَّغض، فوقف هو على موضع عال ينظر إليها؛ خوفاً من صائد يهجم عليها في الماء.

وإمَّا لأنَّه قادر على ضبطهنّ بحيث يمنعن عن الدّخال؛ خوفاً من تأديبِه إيَّاهنّ.

فالبيت وصف له: إمَّا بحفظهنّ عن الصَّياد، وإمَّا بضبطهن عن المداخلة.

ثمَّ إنَّهم اختلفُوا في تأويل نحو: العراك، ووحد، ونحوه من المصادر؟

فقال سِيبَوَيْهِ: بأنَّها مصادر معرفة موضوعة موضع صفات منكرة؛ أيْ: معتركةً ومنفرداً، فهي وإنْ كانت في صورة المعارف، لكنَّها في تقدير نكرات.

وقال غيره: هي مفاعيل مطلقة للأحوال المقدَّرة قبلها: إمَّا صفات أو جملاً؛ أيْ: تعترك العراك أو معتركةً العراكَ، وينفرد وحده أو منفرداً وحده.

وإنْ شئتَ زيادة التَّحقيق في هذا المقام، فارجع إلى «شرح الكافية» للمولى العصام، فللَّه دَرُّهُ من فاضلٍ قد زيَّن في ذلك الشَّرح عرائس الصُّحف بأنواع الدُّرر النَّفيسة، وأجناس جواهر التُّحف، قد ألبسها حلل النَّوادر من المسائل باباً باباً، فجاءت بعدما جلَّت لرافعها عُرباً أتراباً.

بقي فائدة مهمة لم نجد بدًّا من بيانها، وهي أنَّ (وحده) في مثل: رَأَيْتُ زَيْداً وَحْدَهُ حال من الفاعل عند سِيبَوَيْهِ، وأجاز المُبَرِّد أنْ يكونَ حالاً من المفعول، وقال ابن طلحة: يتعيَّن كونه حالاً من المفعول ليس إلَّا؛ لأنَّه إذا أُريد الفاعل يقال: رَأَيْتُ زَيْداً وَحْدِي.

ولا يخفى عليك أنَّ صحَّة (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَحْدَهُ) تدلُّ على أنَّه حال من الفاعل، وأيضاً هو المصدر أو نائب المصدر في الغالب، إنَّما تجيء أحوالاً من الفاعل.

قوله: (ولا يتقدَّم على العامل المعنويِّ)؛ أيْ: على عاملها الَّذي هو معنى الفعل الَّذي أشار إليه فيما سبق بقوله: (أو معناه)، والمراد منه ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صِيغته، لكنْ ليس كلّ ما هو كذلك عاملاً في الحال، بلْ مقتصرٌ على ما سمع، كما بيَّنه الفاضل العصام.

قوله: (فيما عدا مثل: زَيْدٌ قَائِماً كَعَمْرٍو قَاعِداً) المراد منه: ما دلَّ على حدَثَين غيرِ متميِّزين بالعبارة مختلِفَين بالحال، بأنْ يتعلَّق بكلٍّ منهما حال.

وقال بعضهم: إنْ كان صاحبها مجروراً بالإضافة لا يتقدَّم بالاتِّفاق؛ نحو: جَاءَتْنِي مُجَرَّداً عَنِ الثِّيَابِ ضَارِبَةُ زَيْدٍ، وإنْ كان مجروراً بحرف الجرِّ ففيه خلافٌ.

وقال بعضهم: لا يتقدَّم، وهو الأصحُّ.

والكوفيُّون وبعضُ البصريَّة جوَّزوا تقديمها على ذي الحال المجرورِ؛ كقول الشَّاعر: [من الطويل]

خربوتي

فإنَّهم التزموا في هذه الصُّورة أنْ يَلِيَ متعلَّق كلِّ حدَثٍ صاحبه، وإنْ لزم التَّقدُّم على العامل الضَّعيف؛ وذلك لأجل دفع الالْتِبَاس والحرص على البيان، فالتَّشبيه في المثال المذكور مثلاً يدلُّ على حَدَثٍ قائمٍ بالمشبَّه وحدثٍ قائم بالمشبَّه به، وتعلّق بما قام بالمشبَّه القيام، وبما قام بالمشبَّه به القعود، كذا بيَّنوا.

قوله: (وقال بعضهم: إنْ كان ... إلخ)؛ يعني: أنَّ ما سبق منْ أنَّ الحال لا تتقدَّم على شيء من صاحبه المجرور بحرف الجرِّ، والمجرور بالإضافة اتفاقاً من النَّحويِّين، منقول عن بعضهم، وهو ابن الأنباري، حيث نقل الإجماع على المنع مطلقاً.

وهذا، فإنَّ عدم تقدُّمه على صاحبه المجرور بالإضافة متَّفق عليه، وأمَّا على صاحبه المجرور بحرف الجرِّ فمختلف فيه، ومنقول عن بعض آخر.

وأنتَ خبير بأنَّ ما ذهب إليه ابن الأنباري وهم، كيف والخلاف في عدم جواز تقدُّمه على المجرور بحرف الجرِّ مشهور بينهم؟ بلْ نقل الخلاف في عدم تقدُّمه على المجرور بالإضافة أيضاً، حيث قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: هذا في غير الإضافة المَحْضَة كما رأيت، وأمَّا غير المَحْضَة؛ نحو: هَذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتُوتاً الآنَ أو غداً، فيجوز[1].

قوله: (والكوفيُّون وبعضُ البصريَّة جوَّزوا تقديمها على ذي الحال المجرور)؛ أيْ: بحرف الجرِّ، مستدلِّين: بأنَّ المجرور بالحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به، بخلاف المجرور بالإضافة؛ لأنَّ الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدَّم على المضاف، فلا يتقدَّم تابعه أيضاً.

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/ ٣٣٥)، إلا أن المحشي نقل عبارة ابن مالك من «حاشية الصبان على الأشموني»، وقد تصرف الصبان في عبارة ابن مالك. انظر: «حاشية الصبان» (٢/ ٢٦٥).

[إِذَا المَرْءُ أَعْيَتْهُ المُرُوءَةُ نَاشِئاً] فَمَطْلَبُها كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيدُ

وصاحبُها معرفةٌ أَوْ نَكِرةٌ مخصَّصةٌ؛ نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ رَاكِباً، أَوْ رَجُلٌ عَالِمٌ ضَاحِكاً.

فإِنْ كان صاحبُها نَكِرةً محضةً وجب تقديمُها عليه؛ نحو: جَاءَنِي رَاكِباً رَجُلٌ، فتأمَّل.

خربوتي

لكنْ فصَّل الكوفيُّون فقالوا: إنْ كان المجرور ضميراً؛ نحو: مَرَرْتُ ضَاحِكَةً بِهَا، أو كانت الحال فعلاً؛ نحو: تَضْحَكُ مَرَرْتُ بِهِنْدٍ، جاز وإلَّا امتنع، فتفطَّن.

قوله: (فَمَطْلَبُها كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيدُ) فإنَّ (كهلاً) حالٌ من الضَّمير المجرور في (عليه)، وقد تقدَّم عليه.

وأوَّل البيت:

إِذَا الـمَـرْءُ أَعْـيَـتْـهُ الـمُـرُوءَةُ نَـاشِـئـاً

(أَعْيَتْهُ) من الإعياء، وهو هنا من الإعجاز؛ كما يقال: أَعْيَاهُ الدَّاءُ: إذا أعجزه، و(الـمُرُوءَةُ) الرَّأفة والنَّصفة، و(النَّاشئ) الحَدَث الَّذي جاوز حدَّ الصِّغر كما في «الصِّحَاح»[1]، وهو هنا حال من الضَّمير المنصوب في (أَعْيَتْهُ)، والمطلب مصدر ميمي بمعنى الطلب، و(الكهل) مَنْ وخَطَهُ الشَّيب ورأيتَ له بَجالَةً، أو هو مَنْ جاوز الثَّلاثين أو أربعاً وثلاثين إلى إحدى وخمسين كما في «القاموس»[2]، و(عليه) متعلِّق بـ(شديد) المؤخَّر، وحاصل المعنى ظاهر.

قوله: (فتأمَّل) إشارة إلى: أنَّ وجه وجوب التَّقديم خفي؛ إذْ كلّ ما ذكَرُوه من الوجوه مجروح، ولِذا ترك بعضهم التَّوجيه، والتجأ إلى شهادة الاستقراء، وأنه قد ورد صاحب الحال نكرة محضة من غير تقديم في كلامهم، ومِن ذلك قولهم: عليه عباءة بيضاءَ، وأجاز سِيبَوَيْهِ: فِيهَا رَجُلٌ قَائِماً، وفي الحديث: «وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَاماً»[3]

فالأَوْلى أنْ يترك حديث الوجوب، ويقال: فإنْ كان صاحبها نكرة محضةً قُدِّم الحال

---

(١) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (١/ ٧٧).

(٢) «القاموس المحيط» (١٠٥٤).

(٣) «البخاري» (٦٨٨).

(نَحْوُ: أَعْبُدُ) أنا أو أنتَ (اللهَ تَعَالَى) حالَ كوني أو كونِكَ (خَائِفاً) منه (رَاجِياً) ثواباً منه، وهو حالٌ مترادفةٌ أَوْ متداخلةٌ.

التَّمْيِيزُ

(وَ) المنصوب (السَّابِعُ) من ثلاثة عشر: (التَّمْيِيزُ).

ويقال له: التَّبيين والتَّفسير، والمميّز بكسر الياء وفتحها.

وهو ملحَقٌ بالمفعول به من حيث إنَّه واقعٌ بعد تمام العامل.

قدَّمه على المستثنى؛ لعدم خروجه من المنصوبات بخلاف المستثنَى، كما سيجيء.

وهو ما يَرفع الإبهامَ عن:

خربوتي

عليه في الأكثر، أَلَا ترى أنَّه قد جوَّز صاحب «التَّسهيل» وقوع النَّكرة الصِّرفة ذا الحال من غير تقدُّم الحال عليه في ثلاثة مواضع:

عند كون الحال جملةً مقرونة بالواو؛ نحو: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]؛ لأنَّ الواو ترفع توهُّمَ التَّبعيَّة.

وعند كون الوصف بها على خلاف الأصل؛ نحو: هَذَا خَاتَمٌ حَدِيداً.

وعند اشتراك تلك النَّكرة مع المعرفة فيها؛ نحو: رَأَيْتُ رَجُلاً وَعَبْدَ اللهِ مُنْطَلِقَين[(١)].

قوله: (أَعْبُدُ اللهَ تَعَالَى خَائِفاً رَاجِياً) تلميحٌ إلى قوله تعالى: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦].

قوله: (بكسر الياء وفتحها) أمَّا الكسر فظاهر، وأمَّا الفتح؛ فلأنَّ المتكلِّم يميِّزه من بين الأجناس برفع الإبهام.

قوله: (من حيث إنَّه واقعٌ . . . إلخ) وقد أشبعنا الكلام على هذا المقام في بحث الاسم المبهم التَّامِّ.

قوله: (لعدم خروجه من المنصوبات) فيه: أنَّ تمييز أسماء العدد قد يكون مجروراً.

---

(١) انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٢/ ٣٣٤).

ذاتٍ مذكورةٍ تامَّةٍ بأحد الأشياء الخمسة، كما ذكَرنا في بحث الاسم المبهَم التَّام.

أو عن ذاتٍ مقدَّرةٍ في نسبةٍ في جُملةٍ؛ نحو: طَابَ زَيْدٌ نَفْساً؛ أَيْ: طَاب شيءٌ منسوبٌ إلى زيدٍ.

أو فيما ضاهاها من الصِّفات؛ نحو: الحَوْضُ مُمْتَلِئٌ مَاءً؛ أَيْ: ممتلئٌ شيئُه، وَالأَرْضُ مُفَجَّرَةٌ عُيُوناً، وَزَيْدٌ طَيِّبٌ أَباً، وَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو عِلْماً.

خربوتي

قوله: (أو عن ذاتٍ مقدَّرةٍ في نسبةٍ في جملةٍ . . . إلخ) أشار بهذا إلى تقسيم التَّمييز، وإنَّما أدرجه في التَّعريف المقصود به كمال التَّوضيح؛ إيفاءً لحقِّ الإيجاز.

والجارّ الأوَّل متعلِّق بـ(مقدَّرة)، والثَّاني مع مجروره ظرف مستقرّ صفة لـ(نسبة)، والمراد بـ(المقدَّرة): أنْ تكون ملحوظة حين فهم مدلول المركَّب، ولا تكون معتبرة في نظم الكلام، كما أنَّ المراد بـ(المذكورة): أنْ تكون معتبرة في نظم التَّركيب؛ سواءٌ كانت ملفوظةً أو لا؛ إذْ مِن البيِّن أنَّ (طَابَ زَيْدٌ) مثلاً: ليس فيه تقدير مبهَم في نظم الكلام، وإنَّما يختلج في نفس المخاطب أنَّ الطيِّب شيء من أشيائه، ويكون طالباً لِمَعرفته ليعيِّنه المتكلِّم بالتَّمييز.

قال الفاضل العصام: ولا يخفى عليك أنَّ هذا البيان غير حسن؛ لأنَّه يتبادر منه أنَّ المقصود بالتَّمييز في هذا القِسم رفع الإبهام عن النِّسبة، ويَلزم منه رفعُ الإبهام عن الذَّات المقدَّرة.

قوله: (أَيْ: طَاب شيءُ زيدٍ) بالإضافة كما هو المشهور، لكنَّ الشَّيخ الرَّضِيّ قد قدَّر (شيء) منوَّناً، وجعل (زيداً) بدلاً، مستدلًّا بعدم مناسبتِه الأوَّل في مثل: كَفَى زَيْدٌ رَجُلاً، فإنَّ الرَّجل عينُ زيد لا شيءٌ منسوب إليه[١].

قوله: (أو فيما ضاهاها . . . إلخ) عطف على قوله: (في جملة)؛ أَيْ: مقدَّرة في نسبة كائنة فيما شابه الجملة، بأنْ يكون مشتملاً على نسبة غير تامَّة، فالمصدر داخل في هذا القسم، ولِذا لم يحتج إلى أنْ يقول: (أو في إضافة)، كما قاله ابن الحاجب في «الكافية» والمصنِّف في «الإظهار».

(١) انظر: «الرضي على الكافية» (٢/ ٦٦).

والقِسم الثَّاني من التَّمييز: فاعلٌ في المعنى حقيقةً أوْ حُكماً، ....

خربوتي

ومِن ثمَّة قال الشَّيخ الرَّضِيّ في شرحه على «الكافية»: إنَّ المصدر داخل في شبه الجملة، فلا حاجةَ إلى قوله: (أو في إضافة)[1].

وبهذا تعرف أنَّ قوله: (من الصِّفات) مخلّ كلَّ الإخلال، بحيثُ لا فائدة فيه سوى الإضلال.

وممَّا يجب أنْ يُعلم أنَّ التَّمييز في كلِّ قسم من هذين القسمَين: إمَّا عين أو عرض، والعين: إمَّا خاصٌّ بالمنتصب عنه كـ(النَّفس)، أو بمتعلَّقه كـ(الماء) و(العيون)، أو محتمل لهما كـ(الأب)، فإنَّ معنى (زَيْدٌ طَيِّبٌ أَباً): إمَّا طيِّب أبوه، وإمَّا طيِّب أُبوَّته.

والعين أيضاً: إمَّا إضافي، وهو الَّذي يتوقَّف فهمُه على فهمِ شيء آخر، أو غير إضافي، الأوَّل كـ(الأب) والثَّاني كـ(النَّفس).

والعرض: إمَّا إضافي كـ(الأبوَّة)، أو غيرُ إضافي كـ(العِلم).

ثمَّ إنَّه لا يختلجنّ في قلبك عدم ذكره المثال لبعض هذه الأقسام في القسم الأوَّل أو الثَّاني؛ لأنَّه من قَبِيل الاكتفاء بما ذكر في قِسم عن الذِّكر في الآخر؛ إذْ لا فرقَ في التَّميز بين الجملة وما شابهها، ولا تكرار المثال لِمَا هو خاصّ بمتعلَّق المنتصب عنه؛ لأنَّه: إمَّا مبنيّ على أنَّ العامل في أحد المثالَين اسم فاعل وفي الآخر اسم مفعول، وإمَّا على أنَّ التَّمييز في أحدهما فاعل للعامل في المعنى إذا جعل العامل متعدّياً؛ كما يقال: الحَوْضُ مَالِئٌ مَاؤُهُ، وفي الآخر إذا جعل لازماً؛ كما يقال: الأَرْضُ مُفَجَّرَةٌ عُيُونُهَا، فتأمَّل.

نعم، يَرِد أنَّ اللَّائق أنْ يقولَ بعد قوله: (زَيْدٌ طَيِّبٌ أَباً): وأبوَّة، حتَّى يستوفي هذه الأقسام.

قوله: (حقيقةً أوْ حُكماً) الأوَّل؛ نحو: طَابَ زَيْدٌ نَفْساً، فإنَّه في معنى: طاب نفسُ زيد، والثَّاني؛ نحو: الأَرْضُ مُفَجَّرَةٌ عُيُوناً إذا قيل: إنَّ (العيون) فاعل لـ(مفجَّرة) حُكماً، من غير جعله لازماً، فإنَّه نائب الفاعل، فهو في حكم الفاعل.

---

(١) «الرضي على الكافية» (٢/ ٦٤)، ولم أجد العبارة بتمامها في المطبوع، على أن المحشي نقل هذه العبارة عن «حاشية اللاري على الفوائد الضيائية». انظر: «المجموعة النورية» (١/ ٥٢٣).

فلا يتقدَّم على عامِله كالفاعل، خلافاً لِلْمَازِنِيِّ والمُبَرِّد فإنَّهم يُجوِّزون تقديمه على الفِعل أوْ شِبهه؛ إذ المؤوَّل بشيءٍ لا يجبُ أنْ يكون في حُكمِه من كل وجهٍ، وفيه بحثٌ.

والتَّمييز لا يكون إلَّا نَكِرةً بدليلِ الاستقراء، خلافاً للكوفيِّين كما ذكَرنا، فتدبَّر.

خربوتي

قوله: (فلا يتقدَّم على عامله)؛ أيْ: إذا كان القسم الثَّاني من التَّمييز فاعلاً في المعنى، فلا يتقدَّم على عامله الَّذي هو الفعل أو شبهه.

وإنَّما لم يذكر تقدُّم القسم الأوَّل منه أيضاً على عامله الَّذي هو الاسم المبهم التَّامّ؛ اكتفاء بما سبق في بحث الاسم التَّامّ من أنَّ معموله لا يتقدَّم عليه.

قوله: (فإنَّهم) جمع الضَّمير بملاحظة مَنْ تبعهما.

قوله: (أو شبهه) فيه: أنَّه يدخل فيه الصِّفة المشبَّهة واسم التَّفضيل والمصدر، مع أنَّه لا خلافَ في عدم جواز التَّقديم عليها.

اللَّهم إلَّا أنْ يُقال: المراد من (شبهه) هنا: اسم الفاعل والمفعول فقط؛ اعتماداً على ما اشتهر من أنَّ شيئاً من معمولات هؤلاء الثَّلاثة لا يتقدَّم عليها، تأمَّل.

قوله: (وفيه بحث) وهو: أنَّ تقديم التَّمييز على العامل يقتضي تقديم البيان على المبهم، وهو يُنافي الغرض من ذكر التَّمييز من الإبهام أوَّلاً والتَّفصيل ثانياً؛ لتمكُّن الخطاب في النَّفس فضلَ تمكُّن، كما ذكره الفاضل العصام.

قوله: (فتدبَّر) لعلَّ وجهه: أنَّ الاستقراء إنَّما يصلح أنْ يكون دليلاً لوجوب كون التَّمييز نكرة لو أثبت أنَّ (الوجه) و(وجهه) في نحو: زَيْدٌ الحَسَنُ الوَجَهَ أو وَجْهَهُ بالنَّصب شبيهٌ بالمفعول وليس بتمييز، وأثبت أيضاً أنَّ: (رأيه) و(نفسه) و(بطنه) في مثل: غَبُنَ زَيْدٌ رَأيَهُ، وَسَفِهَ نَفْسَهُ، وأَلِمَ بَطْنَهُ بالنَّصب ليست بتمييزات، بلِ المعنى: غبن في رأيه، وألم شاكياً بطنَه، وسفَّه - بالتَّشديد - على ضرب من التَّجوُّز.

مع أنَّ دون كلِّ ذلك خَرْطَ القَتَادِ، كيف مع أنَّ كلَّ واحد منها يرفع الإبهام، وأنَّه لا فرق في المفهوم بين: زَيْدٌ حَسُنَ وَجْهاً وزَيْدٌ الحَسَنُ الوَجْهَ أو وَجْهَهُ بالنَّصب، وبين غَبُنَ زَيْدٌ رَأياً، وسَفِهَ نَفْساً، وأَلِمَ بَطْناً، وبين الأمثلة المذكورة؟

(نَحْوُ: طَابَ العَالِمُ) العاملُ بِعلمه (عِبَادَةً)؛ أَيْ: طاب شيءُ العالم، فإنَّ (عبادةً) تمييزٌ يرفع الإبهام عن ذاتٍ مقدَّرةٍ في نسبةٍ في جملةٍ.

المُسْتَثْنَى

(وَ) المنصوب (الثَّامِنُ) من ثلاثةَ عشر ما يُطلق عليه لفظ: (المُسْتَثْنَى).

قدَّمه على خبر باب كان؛ لأنَّه معمول النَّاقصة خاصَّةً بخلافه.

خربوتي

ولذا ترك بعضُهم الاستدلال بالاستقراء، واستدلَّ: بأنَّ المقصود من التَّمييز رفع الإبهام، وهو يحصل بالنَّكرة الَّتي هي أصل، فلو عُرِّف يقع التَّعريف ضائعاً.

قوله: (نحو: طَابَ العَالِمُ عِبَادَةً) لله دَرُّهُ حيث أتى بالمثال من القِسم الثَّاني؛ لسبق مثال القسم الأوَّل في بحث الاسم المبهَم التَّامِّ.

قوله: (وما يطلق عليه لفظ المستثنى) فيه إشارة إلى: أنَّ المستثنى مشترك لفظيّ بين المتَّصل والمنفصل؛ لأنَّ ماهيَّتهما مختلفتان؛ فإنَّ أحدهما مُخْرَج والآخر غير مُخْرَج، فيُشكِل عدّ المستثنى مطلقاً من المنصوبات؛ إذْ يلزم إرادة معنيَي اللَّفظ المشترك في إطلاق واحد، وهو غير جائز عندنا كما سبق، فلا بُدَّ في دفعه من ارتكاب عُموم المشترك الَّذي هو استعمال اللَّفظ في معنيَين أو أكثر الَّذي هو ما وضع له، بأنْ يُراد من المستثنى هنا ما يُطلق عليه لفظ المستثنى.

وممَّا يجب أنْ يُعلَمَ: أنَّ التَّعبير بعموم المجاز- كما وقع عن بعضِهم في هذا المقام ومِنهم الفاضل اللَّاري - مبنيّ على كون المستثنى مجازاً في المنقطع، كما هو مذهب بعضِهم، فاعتراض المحقِّق السِّيَالَكُوتي على اللَّاري - بأنَّ: الصَّواب التَّعبير بعموم المشترك[1] - مبنيٌّ على الذُّهول، كما لا يخفى.

قوله: (لأنَّه معمول النَّاقصة خاصَّةً)؛ أَيْ: لا يكون إلَّا معمول الأفعال النَّاقصة، وإنَّما قيَّد بقوله: (خاصَّة)؛ لأنَّ المستثنى أيضاً يكون معمولاً لها في مثل: مَا كَانَ زَيْدٌ إلَّا عَالِماً.

(١) انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٧).

وهو مُلحَقٌ بالمفعول به لما مرَّ.

وهو نوعان: متَّصلٌ ومنفصلٌ.

فالمتَّصل: هو الاسم المُخْرَج عن متعدِّدٍ بـ (إلَّا) أَوْ إحدى أخواتها؛ نحو: جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا زَيْداً.

والمنفصِلُ: هو المذكورُ بعدها غيرَ مُخْرَجٍ عن متعدِّدٍ؛ نحو: جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا حِمَاراً.

وهو منصوبٌ وجوباً بالاستِقراء:

- إذا كان بعد (إلَّا) غيرِ الصِّفة:

في كلامٍ مُثبَتٍ؛ أَيْ: لا نفيَ ولا نهي ولا استفهامَ فيه، تامٍّ؛ أَيْ: مذكورٍ فيه المستثنى منه؛ نحو: جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا زَيْداً.

خربوتي

قوله: (لِمَا مرَّ)؛ أَيْ: في بحث التَّمييز من: أنَّه ملحق بالمفعول به من حيث كونه واقعاً بعد تمام العامل؛ لأنَّ المستثنى أيضاً يقع بعد تمامه فيشبَّه بالمفعول به كذلك.

قوله: (ومنفصل)؛ أَيْ: مستثنى منقطع، وإنَّما عَدَل عن التَّعبير بـ(المنقطع) مع أنَّه المشهور فيما بينهم - كما سيُعبِّر به أيضاً -؛ رعايةً لحسن المقابلة بالمتَّصل.

قوله: (هو الاسم المُخْرَج عن متعدِّدٍ بـ(إلَّا) أَوْ إحدى أخواتها)؛ أَيِ: الَّذي أُخْرِج عن ذي عدد وكثرة بكلمة (إلَّا) أو بإحدَى أخواتها من الكلمات المحفوظة في باب الاستثناء، وإنَّما ترك تقييد (إلَّا) بكونه غير الصِّفة للاستثناء عنه؛ لأنَّ الواقع بعد (إلَّا) الَّتي للصِّفة ليس داخلاً في المستثنى حتَّى يُحترز عنه.

ثمَّ اعلمْ أنَّ ههنا بحثاً مشهوراً هو لزوم النَّاقص الصَّريح في الاستثناء، لكنْ لم يُمكن لنا أنْ نذكر نبذةً منه ههنا؛ لأنَّ المقام لا يَسع لتمام البيان، والنُّقصان ممَّا لا يرضى به أهل الإذعان، فهذا هو السببُ الَّذي حملني على الاستعفاء، فعليك برسالة «الاستقصاء في تحقيق الاستثناء» للمولى إسماعيل القنوي رحمه الملك الأعلى.

قوله: (أَيْ: لا نفي ولا نهي ولا استفهام فيه)؛ لأنَّ المثبَت والموجب اصطلاحاً ما ذكره، وغير المثبت وغير الموجَب ما يُقابله.

قوله: (مذكورٌ فيه المستثنى منه) صفة جَرت على غير مَنْ هي له للكلام، والضَّمير المجرور في (فيه) راجع إليه.

أَوْ مُقدَّماً على المستثنى منه؛ نحو: جَاءَنِي إِلَّا زَيْداً القَوْمُ، أَوْ مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْداً أَحَدٌ؛ لامتناع تقديم البدلِ على المبدل منه.

أَوْ مُنقطعاً في لغة أهلِ الحجاز ومَن تبعهم؛ نحو: مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَاراً.

- أَوْ كان بعد (خَلَا) و(عدا) في الأكثر؛ نحو: جَاءَنِي القَوْمُ عَدَا زَيْداً أَوْ خَلَا زَيْداً؛ لكونه مفعولاً به، وفاعلُهما ....

خربوتي

قوله: (لامتناع تقديم البدل ... إلخ)؛ يعني: إنَّما وجب النَّصب على الاستثناء في المستثنى المقدَّم على المستثنى منه؛ لأنَّه لو لم يُنصب على الاستثناء لكان بدلاً عن المستثنى منه؛ إذْ لا ثالثَ لهما، وكونه بدلاً منه ممتنع؛ لامتناع تقديم البدل على المبدَل منه؛ لأنَّ البدل تابع والمبدل منه متبوع، فلا يتقدَّم التَّابع على المتبوعِ.

قوله: (في لغة أهل الحجاز) وأمَّا بنو تميم فقد وافَقُوهم في وجوب نصب مستثنى من مستثنى منه لا يَجوز حذفه؛ نحو: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣]؛ أيْ: مَن رحمه الله، فإنَّ مَنْ رَحِمه الله هو المرحوم المعصوم، فلا يكون داخلاً في العاصِم، فيكون منقطعاً، والمستثنى منه الَّذي هو (عاصم) ممَّا لا يجوز حذفه؛ إذْ لا يجوز حذفُ اسم (لا) لنفي الجنس مع حذف خبره كما سيجيء، مع أنَّه لا قرينةَ هنا تدلُّ على خصوصيَّة لفظ (عاصم) لو حُذف، لكنْ قد خالفوهم في جواز الإبدال في غير المثال المذكور في الشَّرح.

قوله: (في الأكثر)؛ لأنَّهما يكونان فِعلَين ماضيين في الأكثر، وقد أُجيز الجر بهما؛ لكونهما حرفًا جر في بعض الأحيان، وقد سبَق.

قوله: (لكونه مفعولاً به)؛ يعني: إنَّما وجب نصب المستثنى بعد (خلا) و(عدا)؛ لِكونه مفعولاً به لـ(خلا) و(عدا).

فقد عُلم أنَّ نصب المستثنى بعدهما ليس على الاستثناء، بلْ على المفعوليَّة لهما أمَّا في (عدا) فقط، وأمَّا في (خلا) مع كونه لازماً فلتضمُّنِه معنى (جاوز)، وكذا بعد (ما خلا) و(ما عدا) كما يجيء.

وإنَّما التزموا استِتارَ الضَّمير تحت هذه الأفعال، والتَّضمِين في (خلا) و(ما خلا)؛ ليكون ما بعدهما في صورةِ المستثنى بـ(إلَّا) الَّتي هي أمُّ الباب.

راجعٌ إلى فاعل الفعل المُتقدِّم أوْ مصدرِه أوْ إلى بعض مضافٍ أوْ إلى مُطلَق؛ نحو: جَاءَنِي القَوْمُ خَلَا أوْ عَدَا زَيْداً، الجائي منهم، أو مجيئُهم، أو بعضُهم، أو بعضٌ منهم زيداً، وهما في محلِّ النَّصب حالانِ.

- أوْ بعد (مَا خَلَا) أو (مَا عَدَا)؛ لكونه مفعولاً به أيضاً؛ نحو: مَا جَاءَنِي القَوْمُ مَا خَلَا أوْ مَا عَدَا زَيْداً، وإعرابُهما وفاعلهما كما ذكَرنا في (خَلَا) و(عَدَا)، فافهمْ.

خربوتي

قوله: (راجعٌ إلى فاعل الفعل المُتقدِّم)؛ أيْ: إلى اسمِ الفاعل المأخوذ منه.

قوله: (أوْ إلى بعض مضافٍ أوْ إلى مُطلَق)؛ يعني: أنَّ فاعلهما الضَّمير:

إمَّا راجع إلى بعض مضاف إلى ضمير المستثنى منه، مع كون الإضافة للاستغراق؛ أيْ: خلا بعضهم مثلاً.

أو إلى بعض مطلق من المستثنى منه منكر للاستغراق، كما في: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ [التكوير: ١٤]؛ أيْ: كلّ نفس، وإنْ كان عموم النَّكرة في الإثبات قليلاً إذا كان فاعلاً، ولذا أخَّر هذا الاحتمال.

وإنَّما قيَّدنا الإضافة في الأوَّل بكونها للاستغراق، والبعض المطلَق في الثَّاني بكونه منكراً للاستغراق؛ إذْ لو أُريد البعض المعيَّن لَفات المطلوب، فإنَّ مجاوزة البعض المعيَّن زيداً في قولنا: جَاءَنِي القَوْمُ عَدَا زَيْداً مثلاً، لا تَستلزم مجيء كلِّ واحد من القوم سِوى زيد، كما هو المطلوب، وهو ظاهر.

وإنَّما لم يجعل راجعاً إلى الكلِّ؛ لأنَّ صيغة الفعل مفرد، كما ذكره المولى اللَّاري[١].

قوله: (فافهم) إشارة إلى: أنَّ إعراب (ما خلا) و(ما عدا) يحتمل وجهاً آخر أيضاً، وهو أنْ يكونا في محلِّ النَّصب على الظَّرفيَّة بتقدير زمانٍ مضاف إلى مصدرهما؛ لكون (ما) مصدريَّة تجعلهما في تأويل المصدر، بأنْ يكون التَّقدير في (جَاءَنِي القَوْمُ مَا خَلَا ومَا عَدَا زَيْداً) مثلاً: جاءني القوم وقتَ خُلُوِّ الجائي مِنهم، أو مجيئهم، أو بعضهم، أو بعض منهم، أو مجاوزته زيداً.

---

(١) «حاشية اللاري على الفوائد الضيائية». انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ١٤).

- ويَجوز فيه النَّصب ويُخْتَار البدل في كلامٍ غيرِ موجبٍ، والمستثنى منه مذكورٌ؛ نحو: مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلاً أَوْ إِلَّا قَلِيلٌ.

- ويُعرب على حسَب العواملِ في كلامٍ غيرِ موجبٍ، والمستثنى منه غيرُ مذكورٍ؛ نحو: مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْداً.

- والمستَثنى مخفوضٌ - لكونه مضافاً إليه - بعد (غَيْر) و(سِوًى) و(سَوَاءٍ)، وبعد (حَاشَا) في الأكثر.

خربوتي

وقد جوَّز الفاضل العصام تقدير الزَّمان في (عدا) و(خلا) أيضاً[1]، فيكون تقدير (خَلَا زَيْداً): زمان خلا زيداً، كما في: قد سافر، فيكونان أيضاً في محلِّ النَّصب على الظَّرفيَّة، فيستغنى عن التزام حذف (قد) الَّذي يُحتاج إليه على تقدير جعلِهما حالَين.

وأنَّ الأخفَش أجاز الجرَّ بـ(ما خلا) و(ما عدا) على أنَّ (ما) فيهما زائدة، وهما حرفا جرّ.

قوله: (في كلامٍ غيرِ موجبٍ، والمستثنى منه غير مذكورٍ) ويختصُّ ذلك باسم المفرَّغ، بمعنى: أنَّه مفرَّغ له العامل عن المستثنى منه المتروك.

وتقييدُ الكلام بـ(غير الموجب)؛ لِكون هذا قليلاً في الموجب؛ إذْ لا يُفيد فيه الكلام إلَّا نادراً؛ نحو: كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ عِنْدَ المَضْغِ إِلَّا التِّمْسَاحَ، بخلاف غير الموجب.

قوله: (بعد (حاشا) في الأقلِّ[2]) هكذا في النُّسخ الَّتي رأيناها، وهو سهو من قلم النَّاسخ، والصَّواب: (وبعد حاشا في الأكثر وعدا وخلا في الأقلِّ) كما وقع في «الإظهار»؛ لأنَّ (حاشا) حرف جرٍّ في أكثر الاستعمالات، وقد يكون فعلاً متعدِّياً؛ نحو: ضَرَبَ القَوْمُ عَمْراً حَاشَا زَيْداً؛ أيْ: برَّأه الله تعالى عن ضربِ عمرو.

---

(١) قوله: (تقدير الزمان في عدا وخلا أيضاً) وفيه أن الزمان حينئذ يكون مضافاً إلى جملة، فيلزم حذف المضاف وإقامة الجملة المضافة إليها مقامه، وقيام الجملة مقام المفرد الذي أضيف إليها ضعيف؛ لقلة الإضافة إلى الجملة؛ لِما يلحق بالكثير المطرد، كما أشار إليه ابن مالك في «نكته». اهـ منه.

(٢) والذي أثبتناه: (في الأكثر).

ولو لم يكنْ هذا أوانَ سُقوط همَّتي لأُفصِّل لكم جميعها.

(نَحْوُ: يَدْخُلُ الجَنَّةَ)؛ أيْ: في الجنَّة (النَّاسُ)؛ أيْ: كلُّ إنسانٍ (إلَّا الكَافِرَ) لِكُفره، بالنَّصب وجوباً.

خَبَرُ بَابِ كَانَ

(وَ) المنصوب (التَّاسِعُ) من ثلاثة عشر: (خَبَرُ بَابِ كَانَ)؛ أيِ: الأفعال النَّاقصة، وهو: المُسنَد بعد دخولها.

قدَّمه على باب إنَّ؛ لكون عامله فعلاً وإنْ كان ناقصاً بخلاف الآتي، فإنَّ عاملَه حرفٌ.

وأمرُه كأمر خبر المبتدأ في كونه واحداً ومتعدِّداً ومفرداً وجملة وغيرِ ذلك ممَّا سبق في بحث المبتدأ والخبر، ولكنَّه يتقدَّم على اسمها معرفةً محضةً أوْ نَكِرةً مُخصَّصةً لاختلافِ الإعراب فيهما، بخلاف المبتدأ والخبر؛ لاتِّفاقهما في

خربوتي

قوله: (لأُفصِّل لكم جميعها) الصَّواب: لَفصَّلت لكم جميعها؛ لأنَّ كلمة (لو) يلزم فيها أنْ يكون الشَّرط والجزاء فعليَّتين، مع كون الفعليَّة الجزائيَّة: إمَّا مجزومة بـ(لم)، أو ماضية مصدَّرة بلام مفتوحة.

قوله: (أَيْ: في الجنَّة) هذا على أحد المذهبين فيما بعد دخل كما سبق، والآخر كونه مفعولاً به، فلا حاجةَ إلى تقدير كلمة (في) حينئذ.

قوله: (لكفره)؛ إذْ قد مرَّ غير مرَّة: أنَّ تعليق الحكم بالمشتقِّ يُشعِر بعليَّة المأخذ.

قوله: (ولكنَّه يتقدَّم على اسمها ... إلخ)؛ أيْ: بدون قرينة دالَّة على كون أحدهما اسماً والآخر خبراً سِوى الإعراب.

قوله: (بخلاف المبتدأ والخبر ... إلخ)؛ يعني: أنَّ المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين، أو نكرتين متساويَتين في أصل التَّخصيص، لا يجوز تقدُّم الخبر على المبتدأ بدون قرينة رافعةٍ للبس، دالَّة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً؛ لأنَّهما متَّفقان في الإعراب، فلا يصحُّ الإعراب فيهما للقرينة.

الإعراب، فلا بدَّ مِن قرينةٍ رافعةٍ لِلَّبس، وهذا إذا كان الإعراب فيهما أوْ في أحدهما لفظيًّا، وأمَّا إذا انتفى الإعراب فيهما فلا يَجوز تقديم الخبر؛ نحو: كَانَ الفَتَى هَذَا.

ويجوز حذفُ كان؛ لكَثْرة استِعماله دون غيره عند قرينةٍ حاليَّةٍ أوْ مقاليَّةٍ؛ مثل: النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ، وفي مثل هذه الصُّورة، وهي: أنْ يَجيءَ بعد (إنْ) اسمٌ ثمَّ فاءٌ بعده اسمٌ أربعةُ أوجهٍ؛ أيْ: إنْ كَانَ عَمَلُهُ خيراً فجزاؤه خيرٌ، وعكسه، ونصبُهما ورفعُهما، ....

خربوتي

وأمَّا عند القرينة فيجوز تقدُّمه عليه أيضاً؛ كما في قوله[1]: [من الطويل]

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

قوله: (وهذا)؛ أيْ: جواز تقدُّم خبر باب (كان) على اسمها.

قوله: (وأمَّا إذا انتفى الإعراب فيهما)؛ أيْ: لفظاً؛ سواءٌ وُجد تقديراً أو محلًّا، كما أشار إليه في المثال.

قوله: (دون غيره)؛ أيْ: لا يجوز حذف غير (كان) من الأفعال النَّاقصة؛ لعدم كثرة استعمالها كـ(كان).

قوله: (وهي: أنْ يَجيء بعد (إنْ) ... إلخ) لا بدَّ في هذا التَّفسير من قيدٍ آخر وهو: أنْ يصحَّ في الاسم الأوَّل تقديرُ ظرف مثل: فيه أو معه؛ لئلَّا ينتقضَ بمثل: أسير كما تسير إنْ راكباً فراكب، فإنَّه يتعيَّن فيه نصب الأوَّل.

قوله: (أربعةُ أوجهٍ ... إلخ)؛ أيْ: نصب الأوَّل ورفع الثَّاني كما أشار إليه بقوله: (أيْ: إنْ كَانَ عَمَلُهُ خيراً فجزاؤه خيرٌ).

وعكسه؛ أعني: رفع الأوَّل ونصب الثَّاني؛ أيْ: إنْ كان في عمله خيرٌ كان جزاؤه خيراً.

ونصبهما؛ أيْ: إنْ كان عملُه خيراً فكان جزاؤه خيراً.

---

(١) البيت للفرزدق في «خزانة الأدب» (١/ ٤٤٤)، وبلا نسبة في: «مغني اللبيب» (٢/ ٥٢٢)، و«همع الهوامع» (١/ ٣٢٩).

فتدبَّر.

(نَحْوُ: كَانَتِ المَلَائِكَةُ عِبَادَ اللهِ تَعَالَى) لا بناتِه تعالى؛ وفيه ردٌّ لِقول بعض المُفسِدِين.

اسْمُ بَابِ إِنَّ

(وَالعَاشِرُ) من ثلاثة عشر: (اسْمُ بَابِ إِنَّ)؛ أَيِ: الحروف المشبَّهة بالفعل، وهو: المُسند إليه بعد دخولها.

قدَّمه على اسم (لَا)؛ لكونه معمولاً لِما هو مشبَّهٌ بالفعل التَّامّ.

وهو كالمبتدأ إلَّا في صِحَّة وقوعه نكرةً صِرْفةً ولو مع تعريف الخبر، ذكره الفاضلُ العِصام، لكنْ لا يَجُوز حذفُه إلَّا لِضرورةٍ.

(نَحْوُ: إِنَّ السُّؤَالَ) في القبر والمحشَر (حَقٌّ)؛ أَيْ: ثابتٌ ....

خربوتي

ورفعهما؛ أَيْ: إنْ كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ.

وترجيحُ بعض هذه الوجوه على بعض بقلَّةِ الحذف وعُذوبة المعنى، كما لا يخفى تفصيله على أولي النُّهي.

وقوله: (فتدبَّر) إشارة إلى: أنَّه قد تزيدُ الوجوه على الأربعة، وذلك إذا رجع ضمير (كان) المقدَّر إلى المصدر المتعدِّي بحرف الجرِّ؛ نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنْ لَا صَالِحٍ فَطَالِحٍ؛ أَيْ: أن لم يكن المرور بصالحٍ، فالمرور بطالح.

فالاقتصار على الأربعة اقتصارٌ على ما يعمّ مثلها، فاستخرج عدد الوجوه بِضربٍ من التَّأمُّل، كذا ذكره الفاضل العصام.

قوله: (وفيه ردٌّ لقول بعض المُفسدين) الَّذين ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ۚ أَشَهِدُوا۟ خَلْقَهُمْ ۚ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩].

قوله: (لكنْ لا يجوز حذفه ... إلخ) استدراك عن قوله: (وهو كالمبتدأ)، فلا يخفى ما في العبارة من الرَّكاكة.

قوله: (إنَّ السُّؤال في القبر والمحشر حقٌّ)؛ أَيْ: ثابت بالكتاب والسُّنَّة.

أراد أنَّ اللَّام في (السُّؤال) للعهد الخارجيّ بإرادة حصَّة نوعيَّة من مدخوله - أعني:

بالكتاب والسُّنة، ومَن أنكره فقد ضلَّ ضَلالاً بعيداً.

اسْمُ لَا لِنَفْيِ الجِنْسِ

(وَالحَادِي عَشَرَ) من ثلاثة عشر: (اسْمُ لَا) الَّتي (لِنَفْيِ) صفة (الجِنْسِ) وحكمِه.

قدَّمه؛ لأنَّ عامِله مُشابهٌ لـ(إنَّ)، فبَينهما شدَّةُ اتِّصالٍ، ولأنَّ عمل (مَا) و(لَا) مختصٌّ ببعض اللُّغة، بخلاف (لَا)، فلَها رُجحانٌ عليهما.

وهو: المُسنَدُ إليه بعد دخولها.

خربوتي

السُّؤال -؛ أي: السُّؤال في الآخرة، فإنَّ له فردَين: أحدهما: في القبر وهو سؤال المُنْكَرين، والآخر: في الحشر وهو الحساب؛ إذْ قد تقرَّر عندهم أنَّ المعهود الخارجيَّ لا يَجب أنْ يكون مشخَّصاً معيَّناً، بلْ قد يكون نوعاً معيَّناً أيضاً، وهذه الحصَّة وإنْ لم يتقدَّم ذكرها لا صريحاً ولا ضمناً، إلَّا أنَّه استغنى عن تقدُّم ذكرها بعلم المخاطب بها؛ لكونها حصَّة كاملةً من حِصَص جِنسها.

قوله: (بالكتاب) ناظرٌ إلى قوله: (والمحشر)، وقوله: (والسُّنَّة) ناظر إلى قوله: (في القبر)؛ لأنَّ السُّؤال في المحشر الَّذي هو عبارةٌ عن الحساب، ثابتٌ بنصوص الكتاب المجيد المشعِرة بالجزاء والحساب، بخلاف سؤالِ المنكر والنَّكير في القبر؛ فإنَّه ثبت بالسُّنَّة لا بالكتاب، كما تقرَّر في محلِّه.

نعم، قد ثبت بالكتاب عذابُ القبر كما قال الله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، لكنَّه غير السُّؤال، كما لا يخفى.

ففي عبارة الشَّارح لفٌّ ونشر غير مرتَّب، والنُّكتة رعايةُ التَّرتيب في الموضِعَين، فاعرف.

وأنتَ خبير بأنَّ الأَولى تخصيص السُّؤال هنا بالسُّؤال في القبر؛ لأنَّه المتبادر، ولكثرة مُنْكِريه من أهل البدع والأهواء، بخلاف السُّؤال في المحشرِ.

وقد عرفتَ فيما سبق أنَّ غرض المصنِّف في أمثلة هذه الرِّسالة الإشارةُ إلى الرَّدِّ عليهم.

(نَحْوُ: لَا طَاعَةَ مُغْتَابٍ مَقْبُولَةٌ) عند الله تعالى؛ لأنَّ الغِيبة تُزيل ثوابها؛ لأنَّ الغِيبة أشدُّ من الزِّنا.

وقد مرَّ شرطُ العمل في بحث العامل.

وقد يُحذَف اسمها وقتَ ذِكر الخبر، كما يُحذف الخبر عند وجود الاسم، وإلَّا يلزمُ الإجحافُ؛ نحو: لَا عَلَيْكَ؛ أَيْ: لا بأسَ عليك.

خَبَرُ مَا وَلَا الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ

(وَالثَّانِي عَشَرَ) من ثلاثة عشر: (خَبَرُ مَا وَلَا الْمُشَبَّهَتَيْنِ) في النَّفي والدُّخول على الجملة الاسميَّة (بِلَيْسَ)، وهو: المُسنَدُ بعد دخولهما.

خربوتي

قوله: (لأنَّ الغيبة تُزيل ثوابها) إشارة إلى: أنَّ عدم القبول ليس على حقيقته، بلْ هو مجاز عن زوالِ الثَّواب بضربٍ من التَّشبيه، وذلك لأنَّه يؤخذ من حسَنات المغتاب، فتُدفع إلى خصمِه إيفاءً لحقِّه يوم القيامة.

والغِيبَة بالكسر اسم من الاغْتِيَاب، وفتحُ الغين من غَلط العَوامّ[1]؛ إذْ هو بفتحها مصدر بمعنى الغَيْبُوبَة.

وهي أنْ تذكر أخاكَ بما يكره، فإنْ كان فيه فقدِ اغْتَبتَه، وإنْ لم يكن فيه فقد بَهَتَّه؛ أَيْ: قلتَ عليه ما لم يَفعله، كما وقع بهذا لفظُ الحديث.

قوله: (لأنَّ الغيبة أشدُّ من الزِّنا) تعليل لإزالة الغِيبة ثوابَ الطَّاعة؛ يعني: أنَّ الغِيبة أشدُّ ذنباً من الزِّنا، لكونها من حُقوقِ العباد دونه؛ إذْ من البيِّن أنَّ ما هو من حقوق العباد يُزِيل الثَّواب الموعودَ يوم التَّناد، وهذا مأخوذ من لفظ الحديث الَّذي أورده صاحب «كشف الأسرار» حيث قال: وفي الحديث «الغِيبَةُ أَشَدُّ مِنَ الزِّنَا»، قِيلَ: وَكَيْفَ؟ قَالَ: «الرَّجُلُ يَزْنِي ثُمَّ يَتُوبُ، فَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَإِنَّ صَاحِبَ الغِيبَةِ لَا يُغْفَرُ لَهُ حَتَّى يَغْفِرَ لَهُ صَاحِبُهُ»[2].

قوله: (وإلَّا يلزم الإجحاف) هو بكسر الهمزة بمعنى: الإذهاب والتَّنقيص.

---

(١) قوله: (وفتح الغين من غلط العوام) هذا هو المعتمد الذي صرح به أبو البقاء، وصاحب «كشف الأسرار»، وغيرهما من أهل التفسير والحديث، فتجويز فتح العين أيضاً كما وقع عن بعضهم ضعيف غير معتمد. اهـ منه.

(٢) «المعجم الأوسط» (٦٥٩٠)، «شعب الإيمان» (٦٣١٥).

ويَعملان في الاسم والخبر عند الحجازيّين، وأمَّا بَنو تميم فلا يُثبِتون لهما العمل.

قدَّمه على المضارع، لأنَّه اسمٌ، وهو أصلٌ في المعموليَّة بخلافه، فإنَّه ليس بأصلٍ فيها.

وهو مثلُ خبر المبتدأ فيما ذُكر في بحث الخبر.

(نَحْوُ: مَا الغِيبَةُ)؛ أيْ: ليس الغيبةُ (حَلَالاً) لِما ذُكر آنِفاً، مثالٌ لـ(مَا)، (وَلَا نَمِيمَةٌ)؛ أيْ: ليس النميمةُ (جَائِزَةً) بالنَّصب خبر (لَا)، مثالٌ لـ (لَا).

الفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي دَخَلَهُ إِحْدَى النَّوَاصِبِ

(وَ) المنصوب (الثَّالِثَ عَشَرَ) من ثلاثة عشر: (الفِعْلُ المُضَارِعُ) لمَّا كان المراد منه جميعَه وصفَه بقوله: (الَّذِي دَخَلَهُ)، وقوله: (إِحْدَى) فاعلٌ لـ(دخل) (النَّوَاصِبِ)؛ أي: النَّواصب الأربعة الَّتي ذُكرت في النَّوع الرَّابع من السَّماعيِّ.

(نَحْوُ: أُحِبُّ أَنْ يَغْفِرَ) الله تعالى (ذُنُوبِي)؛ أَيْ: مغفرةَ الله ذنوبي.

خربوتي

قوله: (لأنَّه اسمٌ، وهو أصلٌ في المعموليَّة)؛ أيْ: لأنَّ خبر (ما) و(لا) اسم أو في تأويله، وهو أصل في المعموليَّة؛ لِكون الأصل فيه الإعراب.

ولا تتوهمنَّ أنَّ هذا مُنافٍ لِمَا أسلفَه في أوَّل المنصوبات من: أنَّ غير المفاعيل الخمسة ليس بأصل، بلْ مُلحَق بها؛ لأنَّ المراد هناك نفي الأصليَّة في المنصوبيَّة، وهنا إثباتها في المعموليَّة، وبينهما بَوْن بعيد.

قوله: (لمَّا كان المراد منه جميعَه وصفه ... إلخ)؛ يعني: أنَّه لمَّا أراد بقوله: (المضارع) جميع أفراد المضارع بجعل اللَّام للاستغراق، لم يصحَّ الكلام؛ لِعدم كون جميع أفراده من المنصوبات، فوصفه بقوله: (الَّذي دخله ... إلخ) وصفاً احترازيًّا؛ لِيَستقيم معنى الكلام.

وأنتَ خبير بأنَّ الظَّاهر أنَّ اللَّام فيه للعهد الذِّهنيّ، والتَّوصيف بقوله: (الَّذي) للكشف والتَّوضيح؛ أيْ: بعض أفراد المضارع الَّذي دخله ... إلخ.

المَجْرُورَاتُ

ولمَّا فرغ من المنصوبات، أراد أنْ يَشرَعَ في المجرورات، فقال: (وَأَمَّا) المعمول (المَجْرُورُ) من الأقسام الأربعة مِن المعمول بالأصالة (فَاثْنَانِ) بالاستِقراء.

المَجْرُورُ بِحَرْفِ الجَرِّ

(الأَوَّلُ) منهما: (المَجْرُورُ بِحَرْفِ الجَرِّ)؛ وقد مرَّ بيانُه في بحث حروف الجرِّ.

قدَّمه؛ لأنَّه أصلٌ للمجرور بالإضافة؛ لأنَّ فيه حرفَ جرٍ حقيقةً أوْ حُكماً.

(نَحْوُ: اعْمَلْ) أنتَ (بِإِخْلَاصٍ) تامٍّ؛ يعني: بالنِّيَّة الخالصةِ لرضاء الله تعالى.

المَجْرُورُ بِالإِضَافَةِ

(وَالثَّانِي: المَجْرُورُ بِالإِضَافَةِ) معنويَّةً أوْ لفظيَّةً.

ولا يتقدَّم المضافُ إليه على المضاف، ولا معمولُه عليه، إلَّا أنْ يكون المضافُ لفظَ (غيرٍ)، فيجوز تقديم معمول المضاف إليه عليه؛ نحو: أَنَا زَيْداً غَيْرُ ضَارِبٍ؛ لِكونه بمعنى لا ضارب؛ لتضمُّنه النَّفي، ....

خربوتي

قوله: (أراد أنْ يشرعَ في المجرورات) جَمَع المجرورات: إمَّا للمشاكلة بالمنصوبات، وإمَّا لاعتبار الأفراد، وإمَّا لِمَا قيل: من كون أقلَّ الجمع اثنين، كما سبق مثلُه في بحث العامل المعنويّ.

قوله: (لأنَّ فيه حرف جرٍ حقيقةً أوْ حكماً)؛ أيْ: لأنَّ في المجرور بالإضافة تقديرَ حرف الجرِّ قبله: إمَّا حقيقةً؛ كما في الإضافة المعنويَّة، أو حكماً؛ كما في الإضافة اللَّفظيَّة، وهذا مبنيٌّ على أحدِ المذاهب فيه، كما سبَق التَّفصيل في بحثِ الاسم المضاف.

قوله: (لِكونه بمعنى لا ضارب)، فكأنَّه لا إضافة ثمَّةَ، كما لا إضافة ههنا، فكما يجوز أنْ يُقال: أَنَا زَيْداً لا ضَارِبٌ يجوز: أَنَا زَيْداً غَيْرُ ضَارِبٍ.

ولذا أُكِّد بـ (لَا) في: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، فيكون الإضافة كَلا إضافةَ.

ولا يُفصَل بينهما بشيء في السَّعة إلَّا بما سُمع من العرب ويُحفَظ، وقيل: هو في ثلاثة مواضع:

الأوَّل: مفعولُ المضاف، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، بنصب (الوعد) وجرِّ (رسل) على قراءةِ بعضِهم.

والثَّاني: ظرفُه، كقوله: تَرْكُ يَوماً نَفسِكَ، بالجرِّ مضافٌ إليه لـ (ترك)، و(يوماً) ظرفه.

خربوتي

قوله: (ولذا أُكِّد بـ(لَا) ... إلخ)؛ أيْ: لتضمُّنِ كلمة (غير) معنى النَّفي أُكِّد بـ(لا) في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، مع أنَّ كلمة (لا) المسمَّاة بالمزيدة عند البصريِّين إنَّما تقع بعد الواو العاطفة في سياق النَّفي؛ للتَّأكيد والتَّصريح بتعلُّق النَّفي بكلٍّ من المعطوف والمعطوف عليه.

قوله: (وقيل: هو في ثلاثة مواضع)؛ أيِ: الفصل بينهما في السَّعة كائنٌ في ثلاثة مواضع، ولو قال: وهو - أيْ: ماسُمع من العرب - ثلاثة، لكان أَوْلى كما لا يخفى.

والقائل بهذا نُحاةُ الكوفة، وأمَّا البصريُّون فقد خصَّصوا الفصل في المواضع المذكورة بالشِّعر، ولم يجوِّزوه في السَّعة بشيء.

قوله: (الأوَّل: مفعول المضاف) إمَّا بأنْ يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله الأوَّل والفاصل مفعوله الثَّاني، كما في الآية المذكورة في الشَّرح.

وإمَّا بأنْ يكون مصدراً والمضاف إليه فاعلَه والفاصل مفعوله؛ كقراءة ابن عامر: ﴿قَتْلَ أَوْلَٰدَهِمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بنصب (أولادهم) وجرِّ (شركائهم).

قوله: (والثَّاني: ظرفُه) إمَّا بأنْ يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعولَه والفاصل ظرفه؛ كقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي؟»[1].

وإمَّا بأنْ يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه مفعولَه والفاصل ظرفه؛ كقول

(١) «البخاري» (٣٦٦١).

والثالث: واوُ القَسَم؛ نحو: هَذَا غُلَامُ واللهِ زَيْدٍ، بالجرّ.

ولا في الضَّرورة إلَّا بالظَّرف، كقوله: [من السريع]

لَـمَّـا رَأَتْ سَـاتِـيدَمَـا اسْتَعْبَرتْ ... للهِ دَرُّ الـيَـوْمَ مَـنْ لَامَـهـا

خربوتي

بعضهم: تَرْكُ يَوماً نَفْسِكَ وَهَواهَا، سَعْيٌ لَهَا فِي رَدَاهَا؛ أيْ: تركُك يوماً نفسَك مع هواها سعيٌ في هلاكِها.

قوله: (ولا في الضَّرورة إلَّا بالظَّرف) عطف على قوله: (في السَّعة)؛ أيْ: ولا يُفصل بينهما بشيء في الضَّرورة الشّعريَّة إلَّا بالظَّرف.

قوله: (للهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لَامَها) صدره:

لَـمَّـا رَأَتْ سَـاتِـيـدَمَـا اسْـتَـعْـبَـرتْ

والبيت لعمرو بن قميئة كما في شروح «الشَّاطبية».

و(درُّ) مضاف إلى (مَنْ) فصل بينهما (اليوم)، وضمير المؤنّث في المواضع الثَّلاثة يَرجع إلى محبوبة الشَّاعر السَّابق ذِكرُها قبل هذا البيت(١).

و(سَاتِيدَمَا) اسم موضع، وإنَّما امتنع من الصَّرف باعتبار كونه اسماً لِلبُقعة، فوجد فيه العَلَميَّة والتَّأنيث. و(اسْتَعْبَرتْ) بمعنى: بَكَتْ.

قال الشَّيخ الرَّضِيّ: الدرُّ في الأصل ما يدِرُّ؛ أيْ: ما ينزل من الضَّرع من اللَّبن، ومن الغيم من المطر، وهو كنايةٌ عن فعل الممدوح الصَّادر عنه(٢).

والمراد به هنا: لَومُ اللَّائم لها؛ لعدم استقرارها في ذلك الموضع.

وإنَّما نسب فعله إليه تعالى قصداً للتَّعجب منه؛ لأنَّ الله تعالى منشئُ العجائب، فكلُّ شيء عظيم يُريدون التَّعجب منه ينسبونه إليه تعالى ويُضيفونه إليه، فمعنى (لله دَرُّهُ): ما أعجب فعله.

وفي «القاموس»: وقولهم (لله دَرُّهُ)؛ أَيْ: عمَلُه.

و(لامها): فعل ماض من اللَّوم، كما أشار إليه بقوله: من اللَّوم.

---

(١) قد ساءلتْني بنتُ عمرٍو عن الـ ... أرْضِين إذ تنكرُ أعلامَها

(٢) «الرضي على الكافية» (٢/ ٧٠).

فافهمْ.

وقد يُحذفُ المضاف لقرينةٍ، فيُعطَى إعرابُه للمضاف إليه؛ لِقِيامه مَقامَه، كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]؛ أيْ: أهلَ القرية.

وقد يَبقى مجروراً على النُّدور؛ نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، بجرِّ الآخِرة؛ أيْ: ثوابَ الآخرة.

خربوتي

قوله: (فافهم) إشارة إلى ما ذكره المصنِّف في «الامتحان» من: أنَّ الحقَّ في هذا ما قال ابن هشام في «التَّوضيح»: وهو أنَّ الفصل سبعة أقسام: ثلاثة جائزة في السَّعة، وهي ما سبق. وأربعة تختصُّ بالشِّعر: الفصل بمعمول لفظ غير المضاف، وبفاعله، وبنعته، وبالنِّداء(١). وقد أورد فيه الأمثلة، فارجعْ إليه.

وقد زاد ابن مالك في «ألفيته»(٢) الفصل بـ(إمَّا)؛ كقوله(٣): [من الطويل]

هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ ... وَإِمَّا دَمٍ وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ

فليُحفظ.

قوله: (فيُعطى إعرابُه للمضاف إليه ... إلخ) وقد يكون الأوَّل مضافاً إلى مضاف، فيحذف الأوَّل والثَّاني، ويُقام الثَّالث مُقامَ الأوَّل في الإعراب؛ نحو: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] في وجه؛ أيْ: وتجعلون بدلَ شكر رزقكم تكذيبَكم.

قوله: (وقد يبقى مجروراً على النُّدور ... إلخ)؛ أيْ: يبقى المضاف إليه بعد حذف مضافه مجروراً على النُّدور.

إنَّما قال: (على النُّدور) ولم يقل: على الشُّذوذ؛ لأنَّه قد يكون قياساً، وهو إذا كان المضاف المحذوف مماثلاً لِمَا عُطِف عليه؛ سواءٌ اتَّصل العاطفُ بالمعطوف أو انفصل عنه؛ كقوله(٤): [من المتقارب]

(١) «امتحان الأذكياء» (٢٤٨، ٢٤٩) باختصار.

(٢) هذا مما زاده ابن مالك في «الكافية».

(٣) البيت منسوب لتأبَّط شرًّا في: «الصحاح تاج اللغة» (٣/ ١١٢٣)، و«لسان العرب» (٧/ ٢٨٩).

(٤) البيت لأبي دُوادٍ الإيادي في «ديوانه» (١١٢)، «الكتاب» لسيبويه (١/ ٦٦).
الشاهد فيه قوله: (ونار)، حيث حذف المضاف (كل)، والمضاف المحذوف معطوف على مماثل له وهو: (كل امرئ).

(نَحْوُ: ذَنْبُ العَبْدِ)؛ أيْ: معصيةُ ربِّه (يُسَوِّدُ قَلْبَهُ)، كما يُسوِّد الغُبَارُ العِمَامَةَ.

خربوتي

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

وقولهم: مَا كُلُّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً، وَلَا سَوداءَ تمرةً؛ أيْ: ولا كلُّ سوداء تمرة.

وفيما عدا هذا محفوظ لا يُقاس عليه؛ كالجرِّ بدون عطف، أو مع العاطف المفصول بغير (لا)؛ كما في الآية المذكورة على تقدير التَّقدير بـ(يريدون عرض الآخرة)، كما ذهب إليه ابن مالك وجماعة من النَّحويِّين؛ لأنَّ المضاف المحذوف (عرض) يكون حينئذ مماثلاً لِمَا عُطف عليه؛ أعني: عرض الدُّنيا، لكنْ قد فُصِل بين العاطِف وبينَه بغير كلمة (لا).

وأمَّا على تقدير التَّقدير بـ(ثواب الآخرة)، كما اختاره الشَّارح وبعضٌ من النُّحاة، أو بـ(عمل الآخرة)، كما قرَّره ابن أبي الربيع في شرحه لـ«الإيضاح»، فلا يكون المضافُ مماثلاً لِمَا عُطِف عليه.

وبما قرَّرنا ظهر فساد قول الشَّارح المدقِّق لـ«الإظهار» هنا من أنَّ إبقاءه مجروراً بعد حذف المضاف: وهو ليس بقياس[1].

قوله: (ذَنْبُ العَبْدِ يُسَوِّدُ قَلْبَهُ)؛ يعني: أنَّ ذنوبَ العبد تُورِث حالةً في قلبه، تكون تلك الحالة حائلةً بينه وبين الخوف والارتداع عن ارتكاب المحارم والذُّنوب، فتُوجِب جسارةً على ارتكابها، أو تكون حائلةً بين القلب وتوارُدِ أنوار التَّجلِّي والفُيُوض عليه.

والأوَّل أنسب بما ورد في الآثار، والثَّاني أليقُ بمذاق أولي الأبصار.

وعلى التَّقديرين: يكون تلميحاً إلى ما ورد: «إِنَّ العَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نُكِتَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ»[2]، فهنا استعارة أصليَّة وتبعيَّة: حيث شبَّه إيراث الحالة المذكورة بالتَّسويد في مطلق البشاعة والقباحة، أو في كون كلٍّ منهما حائلاً بين الشَّيئين؛ أمَّا الحالة المذكورة فلِمَا عرفتَ، وأمَّا التَّسويد؛ فلأنَّ تسويدَ المرآة مِثْل، يَحُول بينه وبين الصُّور المُنْجلية عليه، فلا تنطبع فيه، واستُعير التَّسويد لإيراث الحالة المذكورة استعارةً أصليَّة، وبتبعيَّتها استُعير (يسوِّد) بعدما اشتُقَّ من التَّسويد لإيراث الحالة المذكورة، فكان استعارةً أصليَّة وتبعيَّة.

---

(١) «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (٢٠٢).

(٢) «سنن الترمذي» (٣٣٣٤).

المَجْزُومُ

ولمَّا فرغ من المجرور الَّذي يختصُّ بالاسم، شرَع في المجزوم الَّذي يختصُّ بالفعل، فقال: (وَأَمَّا المَجْزُومُ) من الأقسامِ الأربعة لِلمعمول بالأصالة، (فَوَاحِدٌ) بالاستقراء، (وَهُوَ الفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي دَخَلَهُ)؛ أيِ: الفعلَ المضارع (إِحْدَى الجَوَازِمِ) المذكورة سابقاً في بحث العامل في المضارع.

فإنْ كانت الجوازم كَلم المُجَازاةِ، فتدخل على الفِعلَين، ويُسمَّى الأوَّل شَرْطاً، والثَّاني جَزَاءً، فإنْ كانا مضارعَين، أوِ الأوَّل فقط مضارعاً، فالجزمُ واجبٌ في المضارع؛ نحو: إِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ، ونحو: إِنْ تَزُرْنِي فَقَدْ زُرْتُكَ، وإنْ كان الأوَّل ماضياً، والثَّاني مضارعاً، فالوَجهان؛ نحو: إِنْ أَتَانِي زَيْدٌ آتِهِ أَوْ آتِيهِ، وإنْ كان الجزاء ماضياً بغير (قد) لفظاً؛ نحو: إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، أَوْ معنًى؛

خربوتي

ويحتمل المقامُ للاستعارة التَّمثيليَّة والمكنيَّة، كما لا يَخفى تقريرهما.

وفي التَّعبير بـ(العبد) دون أنْ يقول: ذنب المرء ومثله؛ إشارةٌ إلى شناعة الذُّنوب؛ إذْ لا ينبغي للعبد من حيث هو عبدٌ أنْ يعصيَ مولاه الَّذي ربَّاه، وقد أشار إليه الشَّارح بقوله: (أيْ: معصية ربِّه)، مع التَّنبيه على كون إضافة (الذَّنب) إلى (العبد) من قَبِيل الإضافة إلى الفاعل.

نسأل الله الفيَّاض المتعالي أنْ يجعل قلوبَنا مظاهر لأنوار التَّجلي.

قوله: (فإنْ كانا مضارعَين)؛ أيْ: حالَ كون الجزاء بلا فاء؛ إذْ لا بدَّ من هذا القيد؛ لأنَّ الفاء تمنع عن الجزمِ.

ثمَّ إنَّ إطلاق المضارع عليهما مع كونهما اسمَين للجملتَين - كما سبق -، باعتبار صدرَيهما؛ لظهور الجزم فيه، وإنْ كان المستحقُّ له هو المجموع.

قوله: (وإنْ كان الجزاء ماضياً بغير (قد) لفظاً . . . إلخ)؛ أيْ: إذا كان الجزاء ماضياً لفظاً بغير (قد)، بأنْ يكون بمعنى المضارع لا بمعنى نفسِه، فإنَّه إذا كان:

ماضياً بمعناه، يَلزم فيه كلمة (قد) ظاهرةً أو مقدَّرة.

أو ماضياً معنى، بأنْ يكون مضارعاً منفيًّا بـ(لم) أو (لمَّا)؛ لأنَّه بمعنى الماضي.

نحو: إنْ خَرَجْتَ لَمْ أَخْرُجْ، لم يَجز الفاء، وإنْ كان مضارعاً مُثبتاً أوْ منفيًا بـ (لا)، فالوجهان، وإنْ كان غيرَهما فالفاء واجبٌ، فتذكَّر.

(**نَحْوُ: إِنْ تُخْلِصْ**)؛ أَيْ: إنْ تَصِرْ ذا خُلوصٍ (**يُقْبَلْ**) على صِيغة المجهول (**عَمَلُكَ**) نائبُ الفاعل، ويَجوز الفاء في الجزاء؛ أَيْ: فَيُقْبَلُ.

المعمول بالتبعية

ولمَّا فرَغ من المعمول بالأصالة شرَع في التَّبعيَّة، فقال: (**وَالضَّرْبُ الثَّانِي**) من النَّوعين.

خربوتي

فلا يجوزُ دخول الفاء على الجزاء في الصُّورتين لتحقُّق تأثير أداة الشَّرط فيه، بقلب معناه إلى الاستقبال، فلا حاجةَ إلى الرَّابط اللَّفظيّ، مع وُجود التَّعلُّق المعنويّ.

وبما قرَّرنا ظهر أنَّ قوله: (بغير قد) قيد للماضي اللَّفظيّ؛ إذْ لا يُتصوَّر دخوله على المضارع المنفي بـ(لم) أو (لمَّا)، فجعلُه قيداً للماضي المطلَق ممَّا لا يخلُو من السَّماجة، وأنَّ المراد منه أنْ يكون الماضي بمعنى المضارع.

وأنت خبير بأنَّه يلزم أنْ يقيَّد الماضي بكونه متصرِّفاً، فإنَّ الجزاء إذا كان ماضياً غيرَ متصرِّف يجب دخول الفاء، فتأمَّل.

قوله: (وإنْ كان مضارعاً مُثبتاً ... إلخ)؛ أيْ: بغير (سين) و(سوف).

قوله: (وإنْ كان غيرهما ... إلخ)؛ أيْ: وإنْ كان الجزاء غير الماضي والمضارع المذكورين، بأنْ يكون: جملة اسميَّة، أو ماضياً غير متصرِّف - كما عرفتَ - ،أو ماضياً مقترناً بـ(قد)، بأنْ يكون بمعنى نفسه، أو مضارعاً مقترناً بـ(السِّين) أو (سوف) أو (لن) أو (أمَّا)، أو فعليَّة إنشائيَّة: فالفاء واجبُ الدُّخول على الجزاء؛ للاحتِياج إلى الرَّابط اللَّفظيّ؛ لِعدم تأثير الأداة فيه، كما لا يَخفى على المتأمِّل.

قوله: (أَيْ: إنْ تَصِر ذا خُلوصٍ) هذا بظاهره يُشعر بأنَّ الهمزة في (تخلص) للصَّيرورة، كما في: أَمْشَى الرَّجُلُ؛ أَيْ: صار ذا ماشية، وكأنَّه حمله على ذلك عدمُ ذكر المفعول له، لكنْ لا حاجة إليه؛ إذْ هو متعدٍّ حُذف مفعولُه بقرينة ذِكره في الجزاء؛ أَيْ: إنْ تُخلص العمل لله يقبَل عملك، وقد مرَّ فيما سبق تفسير الإخلاص فلا يَغرُّك تركه ههنا.

هذا أحسن ممَّا في «الإظهار» حيث قال[١]: والضرب الثَّاني؛ إذْ هو الأخصر والأنسب للأوَّل[٢]، وقال فيه[٣]: (وأمَّا المعمول بالتَّبعيَّة) (خَمْسَةٌ) بالاستقراء.

اعلم أوَّلاً أنَّ شيئاً منها لا يُقدَّم على متبوعِها في السَّعة، وأمَّا في الضَّرورة الشِّعريَّة، فيجوز تقديم العطف بالحروفِ في أثناءِ الخمسة، كقوله[٤]: [من الوافر]

[ألا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ] عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ

خربوتي

قوله: (والأنسب للأوَّل) فيه لَطافة.

قوله: (في أثناء الخمسة)؛ أيْ: من بين الخمسة؛ لأنَّهم جوَّزوا تقديم المعطوف بـ(الواو) و(الفاء) و(ثمَّ) و(أو) و(لا) على المعطوف عليه في ضرورة الشِّعر، بشرطِ أنْ لا يتقدَّم المعطوف عليه على العامل، وأمَّا في البَواقي فلم يجوِّزُوه أصلاً.

ولا يخفى عليك عدمُ صحَّة هذه العبارة.

قوله: (عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ)؛ إذِ التَّقدير: عليك السَّلام ورحمة الله، فقدَّم المعطوف للضَّرورة، وهذا عجُز بيت صدرُه:

ألا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

كنَّى بـ(النَّخلة) بامرأة، فـ(عليكِ) بكسر الكاف على صيغة التَّأنيث، و(ذَاتُ عِرْقٍ) موضع في البادية، كذا في «الصِّحاح».

وقال الدَّمامِينيُّ: هو مِيقات العراقيِّين الَّذي وقَّته لهم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وبينه وبين مكة اثنان وأربعونَ ميلاً، وهو جبل صغير، والعرق من الأرض السَّبخة الَّتي تُنبِت الطَّرفاء.

ولا أظنّ أنْ يخفى عليك في وقتٍ من الأوقات لُطفُ المناسبة بين أهل الميقات والميقات.

(١) أي: المصنف في هذا الكتاب.

(٢) أي: قوله: الضرب الأول.

(٣) أي: في «الإظهار».

(٤) ينسب هذا البيت للأحوص الأنصاري. انظر: هامش «ديوان الأحوص» (٢٣٩).

عطف على السَّلام المؤخَّر.

وعاملُها عاملُ متبوعِها، وهو مذهبُ سِيْبَوَيْهِ، وأمَّا الأَخْفَش فقال: العامل فيها معنويٌّ دون عامل متبوعها، فتذكَّر لما مرَّ(١).

وإعرابُها كإعراب متبوعها، ولو محلًّا.

الصِّفَةُ

(الأَوَّلُ) من تلك الخمسة: (الصِّفَةُ).

قدَّمها؛ لكونها أشدَّ متابعةً، وأكثرَ استعمالاً، وأوفرَ فائدةً كالمدح والتَّخصيص.

وهو تابعٌ يدلُّ على معنًى في متبوعِه.

خربوتي

قوله: (لكونها أشدَّ متابعةً) لموصوفه؛ لِمَا ستعرفُ مِن أنَّه يَتْبَعه في عشرةِ أمور، بخلاف سائر التَّوابع.

قوله: (كالمدح والتَّخصيص)؛ أَيْ: فائدة الصِّفة قد تكون مجرَّدَ الثَّناء والمدح؛ نحو: بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ.

وقد تكون التَّخصيص، وهو في النَّكرة؛ كـ(رَجُلٌ عَالِمٌ)، ولها فوائدُ أُخَر لا تخفى على أهل المعاني.

قوله: (تابعٌ يدلُّ على معنًى في متبوعه)؛ أَيْ: يدلُّ بهيئةِ تركيبه مع متبوعه على حصولِ معنى في متبوعه: تحقيقاً؛ كالوصف بحال الموصوف، أو تنزيلاً؛ كالوصف بحال المتعلِّق لِتنزيل حاله منزلةَ حال المتبوع.

أو المراد الدَّلالة على معنى في متبوعه أعمَّ من دلالة الوصف وحده، أو مع ضميمة المتعلَّق، ولا خفاءَ في دلالته مع المتعلَّق على حال المتبوع.

وإنَّما سُمِّي وصفاً بحال المتعلَّق؛ لجريان الإعراب على ما يدلُّ على حال المتعلَّق، وإنَّما ميِّز عن الوصف بحال الموصوف، مع أنَّ كليهما للدَّلالة على معنى في المتبوع؛

---

(١) أي: في بحث العامل المعنوي.

- وتكون:

واحدةً ومتعدِّدةً؛ نحو: جَاءَنِي الرَّجُلُ العَالِمُ الفَاضِلُ العَاقِلُ.

ومفردةً، وجملةً خبريَّةً إذا كان الموصوف نَكِرةً؛ نحو: جَاءَنِي رَجُلٌ أَبُوهُ قَائِمٌ، ويلزم فيها الضَّمير الرَّاجعُ إلى تلك النَّكرة لِلرَّبط.

- ويُحذف لقرينةٍ؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨]؛ أَيْ: فيه.

خربوتي

لاختلاف أحكامهما، كما حقَّقه الفاضل العصام[١].

وبما حرَّرْنا ظهر أنَّ التَّعريف بهذا جامع ومانعٌ: أمَّا جمعه، فكما ظهر.

وأمَّا منعه: فلأنَّ سائر التَّوابع لا يدلُّ شيء منها بهيئةِ تركيبه مع متبوعه على حصولِ معنى فيه.

وأمَّا دلالة البدل والعطف بالحروف في مثل: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ) و(أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَعِلْمُهُ) على حصول صفةٍ في (زيد)، فليست بهيئة تركيبهِ مع زيد، بلْ لإضافته إلى ضميره، وكذا دلالةُ (كلُّهم) على الشُّمول في (القوم) في نحو: جَاءَنِي القَوْمُ كُلُّهُمْ.

فإذا تمَّ التَّعريف بهذا القدر جمعاً ومنعاً لم يحتجْ إلى قيدٍ مطلقاً: إمَّا بجعلِه قيداً للظَّرف كما رجَّحه الفاضل العصام، أو قيداً للدَّلالة كما اختاره المولى الجامي، وإنْ ذكَره ابن الحاجب والمصنِّف في «الكافية» و«الإظهار»، وتكلَّف شرَّاحُهما في بيانِ فائدته، فلم يأتوا بشيءٍ يَشفي العَليل أو يَروي الغليل، فعليكَ بمراجعتها إنْ أردتَ التَّفصيل[٢].

قوله: (وجملةً خبريَّةً إذا كان الموصوف نَكِرةً)؛ أَيْ: وتكون الصِّفة جملةً خبريَّة إذا كان الموصوف بها نكرة، وذلك لكونها في حكم النَّكرة، ودلالتِها على معنى في المتبوع كالمفرَد.

اعلم أنَّهم قد علَّلوا كونَ الجملة في حكم النَّكرة بكونها لإفادة نسبةٍ مجهولة، كالنَّكرة الَّتي هي لإفادة فردٍ مجهول.

---

(١) انظر: العصام على الجامي (١٧٦).

(٢) انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ١٣٩)، «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (٢١١)، العصام على الجامي (١٧٦).

- وهي على قِسمَين: قِسمٌ يُوصَف بحال الموصوف، وقسمٌ يُوصف بحال المتعلَّق.

والأوَّل يسمَّى: صفةً جَرَتْ على مَنْ هي له، والثَّاني: على غير مَنْ هي له.

فالأوَّل يَتبعُه في عشرة أمورٍ: يُوجد منها في كلِّ تركيبٍ أربعةٌ؛ في الإعراب، والتَّعريف والتَّنكير، والإفراد والتَّثنية والجمع، والتَّذكير والتَّأنيث؛ نحو: جَاءَنِي رَجُلٌ عَالِمٌ، وَجَاءَتْنِي امْرَأَةٌ صَالِحَةٌ.

والثَّاني يَتبعه في الثَّلاثة الأُوَل؛ يعني: في الإعراب والتَّعريف والتَّنكير، ويوجد منها في كلِّ تركيبٍ اثنان؛ نحو: جَاءَنِي رِجَالٌ رَاكِبٌ غُلَامُهُمْ.

خربوتي

واعتَرض عليه الفاضل العصام بأنَّها: إذا جُعلت صفة يجب أنْ تكون معلومةً للمخاطب، حتَّى يتعيَّن موصوفه عند المخاطب بما يَعرفه من النِّسبة.

ثمَّ أجاب: بأنَّه يُكتفى في كونها في حكم النَّكرة بأنَّها موضوعة لإفادةِ نسبة مجهولة، واستِعمالها في النِّسبة المعلومة طارئٌ على وضعِها. اهـ[1].

وأنتَ خبير بأنَّ أقوى ما حمَلهم على الحكم بكون الجملة نكرةً وقوعها صفة للنَّكرة في التَّراكيب، فمَتى لم يَجرِ هذا التَّعليل في الجملة الواقعة صفةً، فكيف يُصغى إليه؟

فالأسلَمُ ما سنح للذِّهن الفاتر، وسمَح به الخاطر الهاتر، وهو: أنَّهم لمَّا رأوُا الجمل الَّتي ليست في تأويل المفرد أنَّها تقع معمولاتٍ كالحال والتَّابع والخبر إلى غير ذلك، اضطرُّوا إلى أنْ يحكمُوا بكونها في حكم المعرفة أو النَّكرة؛ صيانةً لقواعدهم المقرَّرة مثل: كون الصِّفة تابعة لموصوفها في التَّعريف والتَّنكير إلى غير ذلك، ولمَّا كانت النَّكرة أصلاً بالنِّسبة إلى المعرفة كانت أَوْلى بأنْ تُلحَق الجُملُ بها.

قوله: (قسمٌ يُوصف بحال الموصوف، وقسمٌ ... إلخ) ليت شعري ما أعجَله بِنسيان ما تقدَّم آنفاً منْ: أنَّ الجملة الواقعة صفةً يلزم فيها الضَّمير الرَّاجع إلى تلك النَّكرة؛ إذْ لا مجال لأنْ يُجعل نائب الفاعل في الموضعين ضميراً مستتراً راجعاً إلى الموصوف؛ أعني: قِسم، وهو ظاهر منْ أنْ يخفى، فهو:

(١) العصام على الجامي (١٧٧).

(نَحْوُ: اعْبُدْ) أنتَ أو أنا (اللهَ العَظِيمَ) صفةٌ للجلالة، فتدبَّر.

العَطْفُ

(وَ) التَّابع (الثَّانِي) من الخمسة: (العَطْفُ)؛ أيِ: المعطوف (بِأَحَدِ الحُرُوفِ العَشَرَةِ).

قدَّمه مع كونه بالواسطة لاستقلاله لفظاً وهو ظاهر، ومعنًى؛ ....

خربوتي

إمَّا بمجموع الجارِّ والمجرور في الموضعَين؛ أيْ: بحال من الموضعين.

وإمَّا الضَّمير المستتر الرَّاجع إلى مصدر الفعل بتضمينه معنى الوقوع، كما هو الجادَّة المشهورة؛ أيْ: يقع الوصف بحال الموصوف، ويقع الوصف بحال المتعلِّق، وعلى التَّقديرين لا ضمير فيه يرجع إلى الموصوف كما ترى.

اللَّهم إلَّا أنْ يُقال: هو محذوف هنا في الموضعَين؛ أيْ: قسم يوصف فيه بحال الموصوف، وقسم يوصف فيه بحال المتعلِّق، ولا يخفى بُعْدُه.

ثمَّ إنَّ المراد بحال الموصوف: حالُه بحسب دلالة العبارة، بأنْ يجعلَه المتكلِّم حالاً للموصوف ولو تجوُّزاً، وبحال المتعلق عكسه.

فلا يَرِدُ: أنَّه لو أُريد ما هو حاله في نفس الأمر وحال متعلَّقه كذلك، يلزم أنْ يكون (جَاءَنِي رَجُلٌ صَائِمٌ نَهَارُهُ) من الأوَّل، و(جَاءَنِي رَجُلٌ حَسَنُ الوَجْه) بنصب الوجه أو جرِّه من الثَّاني، وليس كذلك كما لا يخفى.

قوله: (فتدبَّر) لعلَّه إشارةٌ إلى: أنَّ التَّمثيل بمثل: (الله العظيم) إنَّما يصحُّ إذا اعتبر العظيم صفة، وأمَّا إذا اعتبر كونه اسماً من أسمائه تعالى فلا؛ إذْ يكون حينئذٍ بدلاً عن الجلالة لا وصفاً له.

أو إشارةٌ إلى: اللَّطافة الَّتي تضمَّنها قوله: (صفة للجلالة).

قوله: (مع كونه بالواسطة)؛ أيْ: مع كونه معمولاً بواسطة أحد الحروف العشرة.

قوله: (لاستقلاله لفظاً) وهذا الوجهُ ناظر إلى التَّأكيد اللَّفظيِّ فقط، والوجه الثَّاني أعمّ منه ومن السَّائر.

لكونه مقصوداً بالنِّسبة كمَتبوعه بخلاف السَّائر كما سَيجيء.

خربوتي

قوله: (لكونه مقصوداً بالنِّسبة لِمتبوعه) هكذا وقع في نسخ الكتاب، والأصوَبُ: (كمتبوعه) كما وقع في «نتائج الأفكار»، وعلى هذه النُّسخة تكون اللَّام بمعنى (مع)، كما في قولك: كُنْ لِي وَلَا تَكُنْ عَلَيَّ؛ أيْ: لكون المعطوف مقصوداً لنسبته إلى شيء، أو نسبةِ شيء إليه بالنِّسبة الواقعة في الكلام مع متبوعِه.

ولِذا عرَّفه ابن الحاجب بأنَّه: تابعٌ مقصودٌ بالنِّسبة مع متبوعه.

وقال المولى الجامي بعدما فسَّر كلامَه بما فسَّرنا به كلام الشَّارح: فقوله: (بالنِّسبة) متعلِّق بالقصد المفهوم من المقصود. اهـ[١].

يعني: أنه قد عُلِم بما فسِّر أنَّ قوله: (مقصود) - في تعريف ابن الحاجب - صفة جرتْ على غير مَنْ هي له بحسَب المفهوم، وإنْ كان صفةً بحال الموصوف بحسَب المنطوق، وذلك لأنَّ المقصود بالنِّسبة الواقعة في الكلام حقيقةً: نسبة المعطوف لا المعطوف نفسه.

ونظيره ما قاله الزَّمَخْشَرِيّ في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [لقمان: ٢] مِن أنَّه: يجوزُ أنْ يكون الأصل: الحكيم قائلُه، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامَه، فبِانقلابه مرفوعاً بعد الجرِّ استكنّ في الصِّفة المشبَّهة ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ [لقمان: ٣] بالنَّصب على الحال عن الآيات. اهـ[٢].

فلا بدَّ منْ أنْ يُقالَ بتعلُّق قوله: (بالنِّسبة) إلى القصد المفهوم المسنَدِ إلى النِّسبة، لا إلى القصد المنطوق المسنَد إلى التَّابع الَّذي هو المعطوف، وإنْ كان جارياً عليه في الظَّاهر، لِيعلم أنَّ المقصود بالنِّسبة حقيقةً هو نسبةُ التَّابع لا التَّابع نفسُه؛ أعني: المعطوفَ.

فإنْ قُلتَ: لا شُبهةَ في كون المعطوف أيضاً مقصوداً في الكلام، فالمحذورُ في كونه مقصوداً بالنِّسبة الواقعةِ فيه؟

قلتُ: قصدُ الشَّيء بالشَّيء منحصِرٌ في: قصد المدلول بالدَّالِّ، وقصدِ الغرض بالفعل، لا ثالثَ لهما. ذكره الفاضل العصام.

---

(١) «الفوائد الضيائية» للمولى الجامي. انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ١٤٥).

(٢) «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» للزمخشري (٥/ ٥).

وهو: تابعٌ يَتوسَّط بينه وبين مَتبوعه أحدُ الحروف العشرة:

الأوَّل: (الوَاوُ)، وهي: للجمع مطلقاً؛ (نَحْوُ: أَطِعِ اللهَ وَالرَّسُولَ).

(وَ) الثَّاني منها: (الفَاءُ)، وهي: للجمع مع التَّرتيب بغير مُهلةٍ وتَراخٍ،

خربوتي

فلو قُصد المعطوف نفسه الَّذي هو من قَبِيل الألفاظ بالنِّسبة الَّتي هي مِن قبيل المعاني، يلزم أنْ يقصد اللَّفظ بالمعنى، وهو - مع أنَّه ليس بأحد من الأمرين المذكورين - خلافُ المتعارَف، بخلاف قصد نسبة المعطوف بالنِّسبة الواقعة في الكلام؛ إذْ هو من قَبِيل قصد المعنى بالمعنى، وهو ممَّا لا شبهة في جوازه؛ لكونه من قَبيل القصد المدلول بالدَّالِّ؛ إذِ المعنى قد يكون دالًّا على معنى آخر.

قال في «المفتاح»: وعندك علم أنَّ دلالة معنى على معنى غيرُ ممتنعة. اهـ[1].

وهذا المقام ممَّا اتَّخذه طلبة العلوم معركة للآراء وممتحناً يُطارح أفكار الأذكياء، فلِذلك انبعثتْ مِياه ذلك التَّحقيق من جداولِ أباطح يفوض التَّوفيق، وإنَّما جاوبها سحائب مواهبِ نِعَم الرَّفيق.

قوله: (وهو: تابعٌ يتوسَّط ... إلخ) لا حاجةَ إليه هنا أصلاً؛ إذْ قد عُرف من قوله: (لكونه مقصوداً بالنسبة كمتبوعه) تعريفٌ جامع ومانع عرَّفه به ابن الحاجب: وهو تابع مقصود بالنِّسبة مع متبوعه كما سبق، وكأنَّه قصد الإشارة إلى أنَّ منهم مَنْ عرَّفه بما ذكرناه كابن الحاجب في «الكافية»، ومِنهم مَنْ عرَّفه بهذا كالمصنِّف في «الإظهار»، وكلا التَّعريفين ممَّا يتكلَّف في تصحيحهما، كما تُطلعك المراجعةُ إلى شروحهما.

قوله: (وهي: لِلجمع مطلقاً) المطلق يجيء لمعنيين: بشرط لا شيء؛ كما في المفعول المطلَق، ولا بشرط شيء؛ كما في مُطلَق المفعول الشَّامل للمفاعيل الخمسة.

فالمراد ههنا الثَّاني؛ أيْ: ليس بمقيَّد بشيء من الدَّلالة على التَّرتيب والمهلة والمعيَّة والتَّعقيب وغيرها، وإنْ لم يخلُ مدخولها عن أحد هذه المعاني في نفس الأمر، وهذا الجمعُ إمَّا في الذَّات أو الوصف أو الثُّبوت:

الأوَّل: فيما عُطف به المسند على المسند، والثَّاني: فيما عُطف به المسند إليه على المسند إليه، والثَّالث: فيما عُطفتْ به الجملة على الجملة.

(١) «مفتاح العلوم» (٥٨٨).

فتكون للتَّعقيب؛ (**نَحْوُ: يَجِبُ**)؛ أَيْ: يُفرَض (**تَكْبِيرَةُ الِافْتِتَاحِ فَالقِيَامُ**)؛ أَيْ: فيُفْرَض في عَقِبها القيامُ بلا مهلةٍ وتَراخٍ.

(**وَ**) الثَّالث: (**ثُمَّ**)؛ وهي: للتَّرتيب مع مُهلةٍ وتراخٍ؛ (**نَحْوُ: يَجِبُ العِلْمُ ثُمَّ العَمَلُ**) به؛ أَيْ: يُفرض تعلُّم العلم الَّذي هو يَحتاج العبد إليه فيما يُفرَض عليه، كالصَّلاة والزَّكاة ونحوهما، ثمَّ العمل مع التَّرتيب والمهلة.

(**وَ**) الرَّابع: (**حَتَّى**)، وهي: للتَّرتيب مع المهلة، إلَّا أنَّ في (حتَّى) أقلَّ منها في (ثمَّ)؛ يعني: هي متوسِّطةٌ بين (الفاء) الَّتي لا مُهلةَ فيها، وبين (ثمَّ) الَّتي لها مُهلةٌ.

والفرقُ بينهما بعد اشتراكهما في التَّرتيب مع المهلة مِن وجهَين:

أحدُهما: اشتراطُ كون المعطوف بـ (حتَّى) جزءاً من متبوعِه بخلاف (ثمَّ).

وثانيهما: أنَّ المهلة المعتبرَةَ في (ثمَّ) إنَّما هي بحسَب الخارج؛ نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو، وفي (حتَّى) بحسَب الذِّهن كما سيجيء في مثالِ المتن.

والمعطوف بـ (حتَّى) جزءٌ قويٌّ أو ضعيفٌ من المتبوع؛ لِيُفيد قوةً أَوْ ضعفاً فيه، ....

خربوتي

قوله: (أَيْ: يفرض تعلُّم العلم الَّذي ... إلخ) إنَّما احتاج إلى حذف المضاف إذا أُريد بِالعلم العلم، وأمَّا إذا أريد به المعنى المصدريّ فلا، فلا تغفل.

والتَّخصيص بما يحتاج إليه العبد ممَّا يُستفاد من الوجوب.

قوله: (إلَّا أنَّ في (حتَّى) أقلَّ ... إلخ) وهذا وجه آخَر للفرق بينهما، فتكون وجوهُ الفرق ثلاثة.

قوله: (اشتراط كون المعطوف بـ(حتَّى) جزءاً من متبوعه) ولا يَكفي كونه ملاقِياً للجزء الأخير من أجزاء متبوعه، كما كَفى ذلك في مجرور (حتَّى) الجارَّة، كما بيَّنه المولى الجامي[1] وغيره، وستَشتبه لوجه ذلك الاشتراط.

قوله: (لِيُفيد قوةً أَوْ ضعفاً ... إلخ) وذلك لأنَّ (حتَّى) تجعل ما بعدها غايةً للفعل المتعلِّق بالكلِّ؛ ليدلَّ انتهاء الفعل إليه على شموله جميعَ أجزاء الكلِّ، مع أنَّ جزء الشَّيء

(١) في «الفوائد الضيائية». انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٥٤٣).

فافهمْ.

(نَحْوُ: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ) مثالٌ لجزءٍ قويٍّ من المتبُوع، ونحو: قَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى المُشَاةُ، مثالٌ لجزءٍ ضعيفٍ من المتبُوع.

والمناسِبُ بحسَب الذِّهن أنْ يتعلَّق الموت أوَّلاً بغير الأنبِياء، ويتعلَّق بعد التعلُّق بهم بالأنبياء، وإنْ كان موتُ الأنبياء بحسَب الخارج في أثناءِ سائر النَّاس.

وكذلك المناسِبُ في الذِّهن تقدُّم قدومِ رُكْبان الحاجِّ على رَجَّالَتِهم، وإن كان في بعض الأوقات على العكس.

خربوتي

لا يجوز أنْ يكون غايةً للفعل المتعلِّق به، إلَّا بأنْ يُدَّعى: أنَّ الجزء غير داخل في الكلِّ، وأنَّ الحكم على الجزء بعد الحكم على الكلِّ، وهو لا يمكن إلَّا بِتمييز ذلك الجزء بِالقوَّة أو الضعف.

فبِهذا عُرف أنَّ التَّرتيب والمهلة المعتبَرتَين في (حتَّى) بحسَب هذه القوَّة والضعف لا بحسَب الزَّمان، فلِذا كان التَّرتيب والتَّراخي المعتبَران فيه بحسَب الذِّهن ونظر العقل لا بحسَب الخارج، كما سيتَّضح.

فقوله: (فافهم) إشارةٌ إلى فهم المآل على هذا المنوال.

قوله: (والمناسب بحسَب الذِّهن . . . إلخ) شروعٌ في بيان التَّرتيب والتَّراخي الواقِعَين في المثالين بين المتعاطِفَين بحسَب الذِّهن ونظرِ العقل.

قوله: (تقدُّم قدوم رُكْبان الحاجِّ على رَجَّالَتِهم)؛ أيْ: تقدُّم قدوم كلّ راكب من الحاجِّ على كلِّ راجل منهم؛ لِضعف الرَّاجل وقُوَّةِ الرَّاكب.

والركبان جمع راكب وهو: الفارس، والرَّجالة بفتح الجيم مع التَّشديد على وزن العَلَّامة جمعُ راجِلٍ وهو: خلاف الفارس، ومَن قال: بضم الرَّاء، فقد أخطأ؛ لأنَّ الرَّاجل وإنْ جُمع على رُجَّال بضم الرَّاء مع التَّشديد الجيم، إلَّا أنَّه لا تَلحقه التَّاء.

قوله: (على العكس) وإذْ قد عرفتَ ما فسَّرنا به قوله: (تقدُّم قدوم . . . إلخ) تعرف أنَّ عكسه في معنى رفع الإيجاب الكلِّيِّ؛ أيْ: لا يكون قدوم كلِّ راكب مقدَّماً على كلِّ راجل، وهو صادق بِقُدوم الرُّكبان كلِّهم بعد المشاة، وبتَقَدُّم قُدومِ بعض المشاة على بعضِهم.

(وَ) الخامس: (أَوْ)، وهو لأحد الأمرَين، أوِ الأمور مُبهَماً غيرَ معيَّن عند المتكلِّم، وقد يجيء للتَّفصيل، ولإبهام المتكلِّم لغيره، فيكون حِينئذٍ لِلمُعيَّن عنده؛ (نَحْوُ: صَلِّ) أمرٌ من التَّصلِية (الضُّحَى)؛ أيْ: صلاةَ الضُّحى (أَرْبَعاً أَوْ ثَمَانِياً).

خربوتي

قوله: (مبهماً غيرَ معيَّن عند المتكلِّم)؛ أيْ: حالَ كون ذلك الأحد مبهماً عند المتكلِّم، فتكون كلمة (أو) للشَّكِّ.

قوله: (وقد يجيء للتَّفصيل) كما في التَّقسيمات؛ إذْ تقول مثلاً: (الممكن: إمَّا عرض، أو جوهَر)، مع أنَّ الممكن كِلاهما لا أحدُهما فقط مبهماً.

قوله: (ولإبهام المتكلِّم لغيره) بأنْ يكون معلوماً عنده، ويَقصد بها الإبهام على السَّامع لمصلحة؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبا: ٢٤].

وبهذا صار ما ذكَره من معاني (أو) ثلاثة، وإنَّما خصَّها بالذِّكر؛ لشهرتها، ولِكون المعنى الأوَّل مشتركاً بينها وبين (إمَّا) و(أم)، كما سيُشير إليه، ولِذا اقتصر عليه في «الكافية».

والرَّابع من معانيها: التَّخيير؛ كمثال المتن.

والخامس: الإباحة؛ نحو: جَالِسِ العُلَمَاءَ أَوِ الزُّهَّادَ، والفرقُ بينهما: امتناعُ الجمع في التَّخيير وجوازُه في الإباحة، وهما لا يَقعان إلَّا بعد الطلب، وأمَّا ما سواهما فبعدَ الخبر.

والسَّادس: الإضراب كما حُكي عن سِيبَوَيْهِ، لكنْ بشرطَين: تقدُّم النَّفي أو النَّهي، وإعادة العامل؛ نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ أَوْ مَا قَامَ عَمْرٌو، ولَا يَقُمْ زَيْدٌ أَوْ لَا يَقُمْ عَمْرٌو.

والسَّابع: الجمع كالواو، ولكنْ إذا أُمِن اللَّبس، وهو قليل، وجُعل منه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧].

وفي «التسهيل»: أنَّ (أو) تعاقب الواو في الإباحة كثيراً، وفي عطفِ المصاحب والمؤكِّد قليلاً. اهـ[١].

فالإباحةُ كما تقدَّم، والمصاحِبُ؛ نحو قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «اسْكُنْ حِرَاءُ،

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٣٥٧).

(وَ) السَّادس: (إِمَّا) بكسر الهمزة، وهي كـ (أَوْ) بعينِه، لكن إذا عُطف شيءٌ على آخر بـ (إِمَّا) يَلزمُ أن يُصدَّر المعطوفُ عليه أوّلاً بـ (إِمَّا) ثمَّ يُعطَف عليه المعطوف بـ (إِمَّا)؛ نحو: جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو؛ لِيُعلَمَ من أوّل الأمر أنَّ الكلام مبنيٌّ على الشَّكِّ.

وأمَّا إذا عُطف بـ (أَوْ) فيَجوز أنْ يُصدَّرَ المعطوفُ عليه بـ (إِمَّا)؛ نحو: جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو، ولكن لا يجب؛ نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو.

خربوتي

فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ، أَوْ صِدِّيقٌ، أو شَهِيدٌ»[1]، والمؤكِّد؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢].

والثَّامن: أنْ يكون بمعنى (إلَّا) في الاستثناء، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار (أنْ)؛ كقولهم: لَأَقْتُلَنَّهُ أَوْ يُسْلِمَ.

والتَّاسع: أنْ تكون بمعنى (إلى)، وهي كالَّتي قبلها في انتصابِ المضارع بعدها بـ(أنْ) مضمرةً؛ نحو: لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي.

والعاشر: التَّقريب؛ نحو: مَا أَدْرِي أَسَلَّمَ أَوْ وَدَّعَ.

والحادي عشر: الشَّرطيَّة؛ نحو: لَأَضْرِبَنَّهُ عَاشَ أَوْ مَاتَ؛ أَيْ: إنْ عاشَ بعد الضَّرب وإنْ ماتَ.

والثَّاني عشر: التَّبعيض؛ نحو: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥].

والتَّفصيل يطلب من «المغني»[2]، لكنْ يجبُ أنْ يُعلَمَ أنَّ (أو) موضوعة لأحد الأمرين أو الأمور، وبقيَّة المعاني غير الإضراب والجمع مُستفاد من القرائن، واستعمالُها في معنيَي الإضراب والجمع بطريق الخروجِ عن الوضع.

قوله: (ركعة) الصَّواب: ركعات.

قوله: (وهي كـ(أَوْ) بعينه)؛ أيْ: في كونها للشَّكِّ والتَّفصيل والإبهام، وتكونُ أيضاً للتَّخيير والإباحة، فلا يَرِد: أنَّ معنيَي الجمع والإضراب لا يأتيان فيها.

قوله: (يلزم أن يُصدَّر . . . إلخ) مقتضى كلامه: أنَّه لا بدَّ من تكرارِها، لكنَّه غالبٌ

---

(١) «صحيح ابن حبان» (٦٩٨٣).

(٢) انظر: «مغني اللبيب» (١/ ٧٤).

وقال بعضُهم: إنَّ (إمَّا) ليست بعاطفةٍ؛ لِوقوعها قبل المعطوف عليه، ولِدخول الواو العاطفة عليها، فلو كانت هي أيضاً لِلعطف يَلزمُ إيرادُ عاطفتَين معاً، فيكون إحداهما لَغواً.

وأُجيب عن الأوَّل: أنَّ (إمَّا) قبل المعطوف عليه ليست لِلعطف، بل للتَّنبيه على الشَّكِّ في أوَّل الكلام، وعن الثَّاني: لا نُسلِّم أنَّ إحداهما لغوٌ؛ إذ (الواو) الدَّاخلةُ على إمَّا الثَّانية لِعَطفها على الأُولى، وإمَّا الثَّانية لِعطف ما بعدها على ما بعد الأُولى، فلكلٍّ مِنهما فائدةٌ أخرى، فلا لغوَ، كذا قاله الفاضل. (**نَحْوُ: اعْمَلْ إِمَّا وَاجِباً وَإِمَّا مُسْتَحَبًّا**).

(وَ) السَّابع: (**أَمْ**)، وهي أيضاً: لأحد الأمرَين مُبهَماً عند المتكلِّم.

وهي إمَّا متَّصلةٌ وإمَّا منقطعةٌ:

فالمتَّصلة غيرُ مُستعملةٍ بدون همزة الاستفهام، يُذكَر بعدها بلا فاصلة أحدُ

خربوتي

لا لازم؛ إذ قد يُستغنى عن الثَّانية بذكر ما يُغني عنها؛ نحو: إِمَّا أَنْ تَتَكَلَّمَ بِخَيْرٍ وَإِلَّا فَاسْكُتْ، وقد يُستغنَى عن الأولى بالثَّانية؛ كما أجاز الفرَّاء نحو: زَيْدٌ يَقُومُ وَإِمَّا يَقْعُد.

قوله: (بل للتَّنبيه على الشَّكِّ) فيكون الأُولى: للشَّكِّ المحض من غير عطف، والثَّانية: لهما جميعاً.

قوله: (لعطفها على الأُولى) قال المحقِّق السِّيَالَكُوتي: وفائدته التَّنبيه على ارتباطِ ما بعدهما بما قبلهما، وليس ابتداء كلام[1].

قوله: (كذا قاله الفاضل)؛ أي: الفاضل عبد الرحمن الجامي في «شرح الكافية»[2]، ولا يخفى بُعْدُ ما أراده مِن عبارته.

قوله: (غيرُ مُستعملةٍ بدون همزة الاستفهام) لا يُقال: إنَّ المتَّصلة قد تُستعمل مع همزة التَّسوية الَّتي تدخل على جملة في محلِّ المصدر؛ كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

(١) «حاشية السيالكوتي على أواخر الجامي». انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٥٤٨).

(٢) انظر: «المجموعة النورية» (٢/ ٥٤٨).

المستوِيَين، والآخرُ يلي الهمزة بعد ثبوت أحدهما عند المتكلِّم لِطلب التَّعيين عن المخاطَب، فلِذا لم يجز: أرأيتَ زيداً أم عمراً، خلافاً لسِيْبَوَيْهِ، وكان جوابها بِتعيين أحد الأمرَين دون: نعم أو لا؛ لأنَّهما لا يُفِيدان التَّعيين.

والمنقطِعة كـ(بَلْ) في الإضراب عن الأوَّل، ومثل الهمزة في كونها للشَّكِّ في الثَّاني؛ نحو: إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ؛ أَيْ: بَلْ أَهِيَ شَاءٌ؟ ....

خربوتي

لأنَّا نقول: المراد أنْ تكون للاستفهام في أصل الوضع، وهمزة التَّسوية مستعارة من همزة الاستِفهام.

قوله: (بعد ثبوت أحدهما عند المتكلِّم ... إلخ)؛ أيْ: أحد المستوِيَين؛ يعني: أنَّ المتكلِّم يجب أنْ يكون عالماً بثبوت أحدهما، جاهلاً في التَّعيين.

وقوله: (لطلب التَّعيين) متعلِّق بـ(يذكر)؛ أيْ: يذكر أحد المستوِيَين بعدها والآخر بعد الهمزة لقصد المتكلِّم أنْ يطلبَ التَّعيين من المخاطَب ويسأله عنه.

قوله: (فلذا لم يجز ... إلخ)؛ أيْ: لأجل أنَّ (أم) المتَّصلة يُذكر بعدها أحدُ المستوِيَين بلا فاصلة، والآخر بعد الهمزة كذلك بعد ثبوت أحدهما عند المتكلِّم، لم يجز: أَرَأَيْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً؛ إذ لم يذكر أحد المستوِيَين فيه؛ أعني: زَيْداً بعد الهمزة.

قوله: (خِلافاً لِسِيبَوَيْهِ) فإنَّه جوَّز مثل هذا التَّركيب، وقال بكونه حسناً فصيحاً، وإنْ لم يكن أحسن وأفصحَ.

قوله: (لأنَّهما لا يُفِيدان التَّعيين) الَّذي هو مطلوبُ المتكلِّم كما عرفتَ؛ لأنَّ (نعم) يُفيد ثبوتَ أصل الفعل و(لا) يُفيد نفيه، وكلاهما غير مطلوب عند المتكلِّم.

قوله: (إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ؛ أَيْ: بَلْ أَهِيَ شَاءٌ؟) لِمَا أنَّ (أمْ) المنقطعة لا تدخُل على المفرد، والضَّمير في (إنَّها) راجعٌ للقطعيِّ؛ أيْ: إنَّ القطعيَّ الَّتي أراها لإبل، فلمَّا علمتَ أنَّها ليست بإبل أعرضت عن هذا الإخبار ثمَّ شككتَ في أنَّها شاء، أو هي شيء آخر، فاستفهمتَ عنها بقولك: أم شاء؛ أيْ: بلْ أهي شاء؟

والشَّاء جمع شاة، وهو الغَنَم، يُطلق على المذكَّر والمؤنَّث، وأصلُه: شاه، قُلبت الهاء همزة، فوَزْنُ المفرد والجمع فيه سَواء، ويجمع أيضاً على أوزان أُخَر تجدها في «القاموس»[1].

---

(١) انظر: «تاج العروس» (٣٦/ ٤٢٣).

فافهمْ.

(نَحْوُ: أَرِضَاءَ) بالنَّصب مفعولٌ لـ (تطلب) (اللهِ تَعَالَى تَطْلُبُ أَمْ سَخَطَهُ؟)؛ أيْ: غضبَه.

(وَ) الثَّامن منها: (لَا)، وهي لنفي الحكم الثَّابت للمعطوف عليه عن المعطوف؛ (نَحْوُ: اعْمَلْ صَالِحاً لَا سَيِّئاً)؛ أي: لا تعملْ سيِّئاً، فالحكم للمعطوف عليه لا لِلمعطوف، فهي لازمةٌ للإيجاب.

(وَ) التَّاسع منها: (بَلْ)، وهي للإضراب مع الإيجابِ.

وهي بعد الإثبات لِصَرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف؛ نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو؛ أَيْ: بل جاءني عمرٌو.

خربوتي

قوله: (فافهم) إشارة إلى ما اعتُرض به على قولهم: (إِنَّهَا لَإِبْلٌ أَمْ شَاءٌ) من أنَّه عطف الإنشاء على الإخبار كما عرفتَ، مع أنَّه ممَّا أجمعوا على عدم صحَّته كما سبق أوَّل الكتاب، ودفعُوه بأجوبة اختَرنا منها ما ذكره الفاضل العصام من: أنَّه يجوز أنْ يُجعل من عطفِ القصَّة على القصَّة، فلا يَضرُّ الاختلاف بالإخباريَّة والإنشائيَّة، وهو مسلكٌ مشهور عندهم في عطفِ الإنشاء على الإخبار وبالعكس، سيَّما في مَقام الإضراب.

قوله: (فهي لازمةٌ للإيجاب)؛ أيْ: يلزم أنْ تكون (لا) بعد الإثبات، ولا يجوز أنْ تقع بعد نفي أو نهي.

والمراد بالإيجاب الإثبات؛ أعمّ من الإثبات اللَّفظيّ أو المعنويّ؛ إذْ تقول: مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِماً لَا قَاعِداً.

قوله: (وهي للإضراب مع الإيجاب . . . إلخ) الإضراب هو الإعراض عن الشَّيء بعد الإقبال عليه.

وإنَّما قيَّد بقوله: (مع الإيجاب)؛ لأنَّ كلمة (بل) إذا وقعتْ في الإيجاب تجعل الحكم للمعطوف، ويَبقى المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه، كأنَّه ذُكر خطأً عمداً أو سهواً اتفاقاً من النَّحويِّين، كما ذكره بقولِه: (وهي بعد الإثبات . . . إلخ).

وأمَّا إذا وقعتْ بعد النَّفي أو النَّهي فليستْ للإضراب إلَّا على بعض المذاهب كما ستعرفُ.

وبعد النَّفي؛ نحو: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو، وفيه خلاف، قال بعضُهم: لِصرف حكم النَّفي من المعطوف عليه إلى المعطوف؛ أَيْ: بَلْ مَا جَاءَنِي عَمْرٌو، والأوَّل في حُكم المسكوت عنه، وبعضُهم: إنَّها تُثبت الحكم المنفيَّ عن الأوَّل للثَّاني، والأوَّل في حكم المسكوت عنه، فمعنى مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو؛ أَيْ: بَلْ جَاءَنِي عَمْرٌو، فتدبَّرْ سهَّل الله عليك.

(نَحْوُ: اطْلُبْ) أنتَ (حَلَالاً بَلْ طَيِّباً)؛ أَيْ: بل اُطلُب طيِّباً.

خربوتي

ولا يذهب عليك أنَّ قوله: (وهي بعد الإثبات ... إلخ) بعد ما قال: (وهي للإضراب مع الإيجاب) مع كونه تكراراً لا يكاد يَصدر ممَّن له إلى معرفةِ أساليب الكلام نوعُ انتساب.

قوله: (وبعضهم: أنَّه تُثبت الحكم المنفيَّ عن الأوَّل ... إلخ) وهذا مذهب الجمهور، ولذا لم يجز عندهم: ما زيد شيئاً بل شيئاً بالنَّصب، ووجبَ الرفع. وهُنا مذهبان آخَران:

أحدهما: أنَّها إذا وقعتْ بعد نفي أو نهي تكون لتقريرِ الحكم لِمَا قبلها، أو إثبات ضدِّه لِمَا بعدها كـ(لكن)، تقول: مَا قَامَ زَيْدٌ بلْ عَمْرٌو، تقرِّر نفيَ القيام عن (زيد) وتُثبته لـ(عمرو).

والآخر: أنَّها حينئذٍ تحتمل الأمرَين؛ أَيْ: أنْ تثبت الحكم المنفي للمعطوف مع جعل المعطوف عليه في حُكم المسكوت عنه، وأنْ تثبت له مع تقريرِ حكم المنفي لِلمعطوف عليه.

وللإشارة إلى هذَين المذهبين أمر بالتَّدبُّر، ثمَّ دعا بالتَّسهيل كما لا يخفى على أرباب التَّحصيل.

قوله: (اطْلُبْ حَلَالاً بَلْ طَيِّباً) الحلال: ما أفتاك المفتي أنَّه حلال، وهو أعمُّ من المباح؛ لأنَّه يُطلق على الفرض أيضاً دون المباح، فإنَّه ما لا يكون تاركه آثماً ولا فاعِلُه مثاباً، بخلاف الحلال.

والطيِّب: ما أفتاك قلبُك أنْ ليس فيه جُناح؛ أَيْ: إثم.

(وَ) العاشر منه: (لَكِنْ)، وهي غير مستعمَلةٍ بدون النَّفي، فهي:

إمَّا أنْ تكونَ لعطف المفردِ على المفرد، فحينئذٍ تكون لإيجاب ما انتفى عن الأوَّل؛ نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو؛ أيْ: قام عمرٌو.

وإمَّا أنْ تكونَ لعطف الجملة على الجملة، فحينئذٍ تكون بعد النَّفي لإثبات ما بعدها، وبعد الإثبات لنفيِ ما بعدها؛ نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَجِئْ، وَمَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو قَدْ جَاءَ، فتذكَّر.

(نَحْوُ: لَا يَحِلُّ رِيَاءٌ لَكِنْ إِخْلَاصٌ)؛ أيْ: يحلُّ إخلاصٌ، عطفت المفرد على المفرد.

خربوتي

وقال الزَّاهدي[1]: الحلال: ما يُفتى به، والطيِّب: ما لا يُعصى الله في كسبِه ولا يتأذَّى حيوان بِفعله.

قوله: (فحينئذٍ تكون لإيجاب ما انتفى ... إلخ) فيجب إذا دخلت على المفرد أنْ تكون بعد النَّفي أو النَّهي، بخلافِ ما إذا دخل على الجملة كما يذكره؛ إذْ لا يجب ذلك فيه، بلْ يجب فيه اختلاف الجملتَين في النَّفي والإثبات.

قوله: (فتذكَّر)؛ أيْ: تذكَّر ما ذُكِر عند الكلام على (لكنَّ) المشدَّدة في بحث الحروف المشبَّهة بالفعل من: أنَّه لا يجب أنْ يكون الكلامان اللَّذان وقعت (لكنَّ) بينهما متخالِفَين نفياً وإثباتاً لفظاً، بلْ يكفي تغايُرهما معنى.

وممَّا يجب أنْ يُعلَمَ أنَّ (لكنْ) المخفَّفة الدَّاخلة على الجملة إنَّما تكون عاطفةً على مذهب الزَّمَخْشَرِيّ ومَن تبعه، وأمَّا على مذهب غيره: فيُشترط في كونها عاطفة أنْ تدخل على المفرد، والدَّاخلة على الجملة حرف ابتداء، كما أنَّها تكون حرف ابتداء: إنْ سُبقت بإيجاب أو وَليتْ واواً؛ نحو: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]؛ أيْ: ولكنْ كان رسولَ الله.

(١) مختار بن محمود بن محمد، أبو الرجا، نجم الدين الزاهدي الغزميني (... - ٦٥٨هـ) فقيه، من أكابر الحنفية. من كتبه: «الحاوي» في الفتاوي، «قنية المنية لتتميم الغنية». انظر: «الأعلام» للزركلي (١٩٣/٧).

التَّأكِيدُ

(وَ) التَّابع (الثَّالثُ) من الخمسةِ: (التَّأكِيدُ).

والمشهور والأفصحُ: (التَّوكيد)، كذا في «مختار الصحاح».

قدَّمه؛ لأنَّه قد يُؤتَى بالعطف في اللَّفظيِّ؛ نحو: بِاللهِ فَبِاللهِ وَوَاللهِ ثُمَّ وَاللهِ.

وهما في اللُّغة التَّقرير، وهو قِسمان:

لفظيٌّ: لأنَّه يُقرِّر لفظَه كمعناه، وهو تكرير اللَّفظ الأوَّل؛ (نَحْوُ: اطْلُب) أنتَ (الإِخْلَاصَ الإِخْلَاصَ)، ويَجري في الألفاظ كلِّها؛ نحو: ضَرَبَ ضَرَبَ زَيْدٌ، وَإِنَّ إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَضَرَبْتَ أَنْتَ.

خربوتي

قوله: (لأنَّه قد يُؤتَى بالعطف في اللَّفظيِّ)؛ أيْ: قد يأتي التَّأكيد اللَّفظيّ بـ(الفاء) أو (ثمَّ) لمجرد التَّدرُّج والارتقاء، فلهذا ناسب أنْ يُذكر مطلق التَّأكيد عَقِيب المعطوف.

قوله: (وهما في اللُّغة ... إلخ)؛ أي: التَّأكيد والتَّوكيد كلاهما بمعنى التَّقرير، يُقال: أَكَّدَ يُؤَكِّدُ تَأكِيداً، ووَكَّدَ يُوَكِّدُ تَوْكِيداً.

قوله: (لأنَّه يُقرِّر لفظه كمعناه)؛ أيْ: إنَّما سمِّي هذا القسم من التَّأكيد: لفظيًّا؛ لأنَّه يقرِّر لفظ المتبوع المؤكَّد كما يقرِّر مَعناه.

قوله: (وهو تكرير اللَّفظ الأوَّل) لا يصحُّ حمل التَّكرير على الضَّمير الرَّاجع إلى التَّأكيد المعرَّف عندهم بأنَّه: تابع يُقرِّر أمر المتبوع، إلَّا بجعل التَّكرير بمعنى المكرَّر، كما اختاره المولى الجامي؛ أيْ: مكرَّر اللَّفظ الأوَّل ومُعاده: حقيقةً؛ كما في الأسماء الظَّاهرة، أو حكماً؛ كما في الضَّمير المتَّصل، أو يرتكب في الضَّمير استخدامٌ بأنْ يرجع إلى المعنى المصدريِّ للفظ التَّأكيد كما قيل، لكنَّه أمرٌ بعيد.

وهنا أبحاث يَطول الكلام بذكرها، فارجعْ إلى المطوَّلات.

قوله: (اطلُبِ الإِخْلَاصَ الإِخْلَاصَ) ولو قال: اطلُب أنْتَ الإِخْلَاصَ الإِخْلَاصَ، لكان مثالاً لكِلا قِسمي التَّأكيد اللَّفظيّ كما لا يخفى، وقد أشار الشَّارح إلى هذه الدَّقيقة بقولِه: (أنتَ).

قوله: (ويجري في الألفاظ كلِّها)؛ أيْ: يجري التَّكرير مطلقاً في جميعِ الألفاظ: سواءٌ كانت أسماء، أو أفعالاً، أو حروفاً، أو جُمَلاً، أو مركبات أو غير ذلك.

ومعنويٌّ: لأنَّه يُقرِّر معناه فقط، وهو يختَصُّ بالمعارف من الأسماء عند البصريِّين، وأمَّا الكوفيُّون فقد جوَّزوا تأكيدَ النَّكِرة بما عدا النَّفسَ والعين إذا كان مَعلومَ المقدار؛ نحو: دِرهم ودِينار ويَوم ولَيلة، لا نحو: عَبِيد ودَنانير، ولا يجري في الألفاظ كلِّها، بل مخصوصٌ بِبَعضها، وهو: نَفْسُهُ، وَعَيْنُهُ، وَكِلَاهُمَا، وَكِلْتَاهُمَا، وَأَجْمَعُ، وَأَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ.

خربوتي

لا التَّكرير الَّذي هو عبارة عن التَّأكيد اللَّفظيّ الَّذي هو قِسم من مُطلق التَّأكيد المعدود من المعمول بالتَّبعيَّة؛ لأنَّه لا يَجري في الحروف، والفعل الماضي، والجمل، وهو ظاهر.

قال المولى الجامي: ولا يَبعُد إرجاع الضَّمير إلى التَّأكيد اللَّفظيّ الاصطلاحيّ، وتخصيص الألفاظ بالأسماء، ويكون المقصود من هذا التَّعميم عدمُ اختصاصه بألفاظ محصورة كالتَّأكيد المعنويّ. اهـ[1].

وأنتَ خبير بأنَّ هذا الاحتمال لا يَجري في عبارة الشَّارح، فاعرفْ.

قوله: (ومعنويّ) وعرِّف بأنَّه: التَّابع الرَّافع احتمالَ إرادة غير الظَّاهر.

وقد أسلفتُ أنَّه على قسمين: قسم يُجَاء به لدفع توهُّم المضاف، وقِسم يُجَاء به لدفع توهُّم عدم إرادة الشُّمول.

وألفاظ الأوَّل: نفسُه وعينُه، وألفاظ الثَّاني ما عداهما.

قوله: (إذا كان معلومَ المقدار) الظَّاهر: إذا كانت معلومة المقدار، إلَّا أنْ تُؤوَّل النَّكرة بالمنكر، كتأويل الرَّحمة بالرَّحم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] على أحد الوُجوه، أو لا يُعتدُّ بتأنيث المصدر كما ذكره المحقِّق الشَّريف قُدِّس سِرُّه في «شرح المفتاح»، أو لا يعتدُّ بتأنيث ما لا معنًى له بدون التَّاء كالرِّسالة والكتابة، فإنَّ لفظ النَّكرة أيضاً من هذا القَبيل، هذا فإنَّه فائدةٌ لها قدرٌ جليل.

ومحصل ما ذكره: أنَّ البصريِّين يمنعون توكيد النَّكرة توكيداً معنويًّا مطلقاً، والكوفيِّين يُجوِّزونه بشرطين:

الأوَّل: أنْ يكون التَّوكيد من ألفاظ الإحاطة، فلا يجوز: صمتُ يوماً نفسَه أو عينَه.

---

(١) «المجموعة النورية» (٢/ ١٧٢).

ونفسه وعينه: يُؤكَّد بهما الواحد والتَّثنية والجمع والمذكَّر والمؤنَّث باختلاف صِيغتِهما وضميرهما.

وكِلاهما وكلتاهما: للمثنَّى، والباقي لِغير المثنَّى باختلاف الضَّمير في (كلّه وكلّها)، وغير الضَّمير في غيره من (أجمع وأكتع وأبتع وأبصع)، تقول: أَجْمَعُ وَجَمْعَاءُ وَأَجْمَعُونَ وَجُمَعُ، وكذا غيره.

ولا يقع (كُلّ وأجمع) تأكيداً إلَّا لِذي أجزاءٍ يصحُّ افتراقُها حِسًّا أوْ حكماً.

خربوتي

والثَّاني: كون تلك النَّكرة معلومةَ المقدار والحدود، فلا يجوز: صمتُ زمناً كلَّه.

وإنَّما اشترطوا هذين الأمرين لِيُفيد التَّوكيد كما أشار إليه ابن مالك في «الألفية» حيث قال:

وَإنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ ... وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

وبهذا ظهر أنَّه لو قال: بعد المقدار والحدود، لكان أوْلى وأنسبَ بقوله: (نحو: درهم ... إلخ) فإنَّ الدِّرهم والدِّينار مثالان لمعلوم المقدار، واليوم واللَّيلة مثالان للمحدود بلا إنكار.

قوله: (باختلاف صيغتهما وضميرهما)؛ أيْ: باختلاف صيغتهما إفراداً وتثنيةً وجمعاً، مع اختلاف ضميرهما الرَّاجع إلى المتبوع المؤكَّد، فتقول: نفسه في المفرد، ونفسها في المفردة، وأنفسهما في التَّثنيَتين بإيراد صيغة الجمع على الأشهَر، وعن بعض العرب: نفساهما، وأنفسُهم في جمع المذكَّر، وأنفسهنَّ في جمع المؤنَّث، وكذا عينُه.

قوله: (وغير الضَّمير في غيره)؛ أيْ: وباختلافِ غير الضَّمير في غير (كلّ) في الصِّيغ.

قوله: (إلَّا لذي أجزاءٍ يصحُّ افتراقها حسًّا أوْ حكماً) جملة (يصحُّ) في محلّ الجرّ صفة لـ(أجزاء)، و(حسًّا) تمييز عن نسبة الافتراق إلى الضَّمير، وصحَّة الافتراق الحسيّ في نحو قولك: جَاءَنِي القَوْمُ كُلُّهُمْ؛ لأنَّ أجزاء القوم يفترق حسًّا، والحكمي في نحو: اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ؛ لأنَّ العبد وإنْ لم يصحَّ افتراقُ أجزائه حسًّا، لكنَّه يصحُّ أنْ يفترقَ أجزاؤه في حكم الاشتراء، بأنْ يشتري نصفه أو ربعه أو غير ذلك.

وإذا أُكِّد الضَّمير المرفوع المتَّصل بالأوَّلين أُكِّد أوَّلاً بمنفصلٍ؛ نحو: ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ؛ لدفع اللَّبس بالفاعل المُسْتكِنّ، وحُمل عليه في البارز. ذكره في «النتائج»[(١)].

(وَنَحْوُ: اتْرُكْ) أنت (الذُّنُوبَ كُلَّهَا) مثالٌ لِلمعنويِّ.

البدَلُ

(وَالرَّابِعُ) من تلك الخمسة: (البَدَلُ).

قدَّمه على البيان؛ لكونه مقصوداً بالنِّسبة.

وهو في اللُّغة: الخَلَفُ.

وفي العُرف: هو المقصود بالنِّسبة دون مَتبوعه.

وهو على أربعة أقسام:

الأوَّل: ....

خربوتي

قوله: (بالأوَّلين)؛ أيْ: بالنَّفس والعين.

قوله: (أوَّلاً) إنَّما قيَّد به؛ لئلَّا يتوهَّم أنَّ شرط التَّأكيد بـ(النَّفس) و(العين) التَّأكيد بالمنفصل مطلقاً، مع أنَّه ليس كذلك؛ لأنَّ شرطه التَّأكيد به أوَّلاً؛ أيْ: قبل التَّأكيد بهما.

قال الفاضل العصام: هذه العبارة شائعةٌ في كون الجزاء شرطاً لِشرطه، قال الله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] الآية، فلا حاجةَ إلى تقييد قوله: (آكد) بقوله: (أوَّلاً). اهـ

يعني: أنَّ هذه العبارة لمَّا أفادت كون التَّأكيد بالمنفصل شرطاً للتَّأكيد بالنَّفس والعين في الضَّمير المتَّصل، يُفهم منه كون التَّأكيد بالمنفصل قبل التَّأكيد بهما؛ لأنَّ الشَّرط يتقدَّم على المشروط البَتَّة؛ لِمَا أنَّه الَّذي يتوقَّف وجود الشَّيء عليه.

قوله: (هو المقصود بالنِّسبة دون متبوعه) هذا التَّعريف ما اختاره المصنِّف في «إظهار الأسرار»، فعليك في تطبيقِه على المعرَّف بالمراجعة لـ«نتائج الأفكار»[(٢)].

---

(١) «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (٢٣٢).

(٢) انظر: «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (٢٣٢).

بدل الكلِّ من الكلِّ إنْ حُمِلا على شيءٍ واحدٍ؛ (نَحْوُ: اعْبُدْ رَبَّكَ) مبدلٌ منه (إِلَهَ) بدلٌ (العَالَمِينَ).

(وَ) الثَّاني: بدلُ البعض من الكلِّ إنْ كان مدلولُ البدل جزءَ مدلولِ المبدَلِ منه؛ (نَحْوُ: أَبْغِضْ) أنتَ أو أنا (النَّاسَ) مبدلٌ منه (مَنْ) بدلٌ (عَصَى اللهَ تَعَالَى مِنْهُمْ).

(وَ) الثَّالث: بدلُ الاشتمال إنْ وُجد بينهما تعلُّقٌ وملابسةٌ بغيرهما، بحيث تَنتظر نفسُ السَّامع بعد ذِكر المبدَل منه وتتشوَّق إلى ذِكر البدل؛ (نَحْوُ: احْفَظْ

خربوتي

قوله: (بدل الكلِّ من الكلِّ ... إلخ) إضافة البدل إلى الكلِّ والبعض: بيانيَّة على المشهور؛ أيْ: بدل هو كلُّ المبدل منه، بأنْ يتَّحِدَا ذاتاً، كما أشار إليه بقوله: (إن حملا على شيء واحد)، لا أنْ يتَّحدَا مفهوماً لِيكونَا مترادفين.

ويسمَّى بدل الكلِّ: بدل العين من العين، والبدل المطابق أيضاً، والأخير ممَّا سمَّى به ابن مالك.

قوله: (بدل الاشتمال)؛ أيْ: بدل مسبَّب عن اشتمال المتبوع: إمَّا على مَعناه المدلول له، وإمَّا على ما يُلازمه.

الأوَّل؛ كـ(أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ)، والثَّاني؛ كـ(سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ)، فالإضافة فِيه من قَبِيل إضافة المسبَّب إلى السبب لأدنى مُلابسة، وكذا في بدل الغَلط كما سيبيِّنه لك.

وللفاضل العصام هنا مسلك بديع وتحقيق منيع، تجده في حواشيه المعلَّقة على «الفوائد الضِّيائيَّة»[1].

قوله: (إنْ وجد بينهما تعلُّقٌ وملابسةٌ بغيرهما ... إلخ)؛ أيْ: إنْ وجد بين البدل والمبدل منه تعلُّق وملابسة بغير كلِّيَّة البدل للمبدل منه وجزئياته له، فيدخل في تعريف بدل الاشتمال: ما إذا كان المبدل منه جزءاً منه، وكان إبداله منه بناءً على هذه الملابسة؛ نحو: نَظَرْتُ إِلَى القَمَرِ كُلِّهِ؛ إذْ يصدق عليه أيضاً بأنَّه وجد بينهما ملابسة بغير كلِّيَّة البدل للمبدل منه، ولا الجزئيَّة له، بلْ بالعكس.

وقوله: (بحيث ينتظر ... إلخ) لإخراج بدل الغلط في مثل: ضَرَبْتُ زَيْداً حِمَارَهُ؛

(١) انظر: «العصام على الجامي» (١٨٩).

كما مرَّ غير مرَّةٍ (اللهَ) مبدلٌ منه (تَعَالَى حَقَّهُ) بدلُ الاشتمال، فإنَّه إذا قيل: احفظ الله، يَنتظر السَّامع ويتشوَّق إلى ذكر ما يُحفَظ منه؛ لأنَّ المراد ليس ذاتَه تعالى؛ لأنَّه تعالى حافظٌ ليس بمحفوظٍ، فيُرْفَع بقوله: حقَّه.

والرَّابع: بدل الغلط؛ أي: بدلٌ مُسبَّبٌ عنه إنْ كان ذكر المبدل منه غلطاً؛ نحو: رَأَيْتُ رَجُلاً حِمَاراً، ولا يُوجَد في كلام الفُصَحاء، بل يُورِدُونه بـ (بلْ)؛ أَيْ: بَلْ حِمَاراً، ولذا تَرَكَ مِثالَه.

خربوتي

لأنَّه وإنْ كان بين (زيد) و(حماره) ملابسة بغيرهما، إلَّا أنَّ نسبة الضَّرب إلى زيد تامَّة، لا يلزم في صحَّتها اعتبار غير زيد، حتَّى تنتظر نفس السَّامع بعد ذكر المبدل منه وتتشوَّق إلى ذكر البدل.

قوله: (كما مرَّ غير مرَّةٍ)؛ يعني: أنَّ (احفظ) يجوز أنْ يكون على صيغة الأمر، والمتكلِّم وحده، فاعرف.

قوله: (فيرفع بقوله: حقَّه)؛ أَيْ: فيرفع انتظار السَّامع ويدفع بقوله: (حقَّه) بعد قوله: (احفظ الله)، فإنَّه يدلُّ على أنَّ المحفوظ هو حقُّه تعالى لا ذاته، حتَّى يَلزم فساد المعنى.

قوله: (إنْ كان ذكر المبدل منه غلطاً) الظَّاهر أنَّه لا يصدق إلَّا على القسم الأوَّل من الأقسام الثَّلاثة من البدل الغلط الَّذي هو: أنْ لا يكون المبدل منه مقصوداً البتَّة، وإنَّما سبق اللِّسان إليه؛ لأنَّ الغلط متعلِّق باللِّسان، كما أنَّ النِّسيان متعلِّق بالجنان.

إلَّا أنْ يُجعل الغلط أعمّ ممَّا هو متعلِّق باللِّسان والجنان بنوع تمحلّ، حتَّى يشمل القسم الثَّاني أيضاً الَّذي هو: أنْ يكون المبدل منه مقصوداً أوَّلاً، ثمَّ يتبيَّن بعد ذكره فسادُ قصدِه، ويسمَّى بـ(بدل نسيان)؛ أَيْ: بدل شيء ذُكر نسياناً.

وأعمّ أيضاً من الغلط الصَّريح وإبهامه، حتَّى يشمل القسم الثَّالث الَّذي هو: أنْ يقصد كلَّ واحد من المبدل منه والبدل صحيحاً، مع إبهام الغَلط في ذكر المبدل منه، ويسمَّى بـ(بدل الإضراب) و(بدل البداء)؛ كقولك: مَحْبُوبِي بَدْرٌ شَمْسٌ.

قوله: (ولا يوجد في كلام الفصحاء) عدم وجود القِسمين الأوَّلين مسلَّم، لكنَّ القسم الثَّالث ممَّا يقع في كلام البلغاء؛ لِلمبالغة والتَّفنُّن، إلَّا أنْ يُحملَ الكلام على التَّغليب.

ويكون البدلُ والمبدَل منه معرفتَين ونكرتَين ومختلِفتَين؛ نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ، وَرَأَيْتُ عَبْداً غُلَاماً لَكَ، وَرَأَيْتُ غُلَامَ رَجُلٍ زَيْدٍ أَوْ بِالعكس.

وإذا كان البدلُ نَكِرةً والمبدَلُ منه معرفةً يجب النَّعتُ؛ نحو قوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥- ١٦].

ويكونان ظاهِرَين ومُضمرَين ومختلِفَين.

ولا يُبدل الظَّاهر من المضمَر بدلَ الكلِّ إلَّا مِن الغائب؛ نحو: ضَرَبْتُهُ زَيْداً، فتدبَّر.

خربوتي

قوله: (ويكون البدل والمبدل منه معرفتَين ... إلخ) بيان لعدم تبعيَّة البدل مطلقاً لمتبوعه في التَّعريف والتَّنكير.

نعم، يلزم أنْ يتبعه في: الإفراد، والتَّثنيَةِ، والجمع، والتَّذكير، والتَّأنيث إذا كان بدل الكلِّ من الكلِّ.

وأمَّا السَّائر، فلا يَلزم موافقتُه للمتبوع فيها أيضاً.

قوله: (وبالعكس)؛ أيْ: رَأَيْتُ غُلَامَ زَيْدٍ رَجُلٍ، مع أنَّه لا صحَّة له؛ لعدم صحَّة كون البدل نكرةً صِرفة مع كون المبدل منه معرفة، إلَّا أنْ يجعل قوله: (بالعكس) متعلِّقاً بما فُهِم من قوله: (وَرَأَيْتُ غُلَامَ رَجُلٍ زَيْدٍ) من أنَّ المبدل منه قد يكون نكرة مع كون البدل معرفة، فعكسه بأنْ يكون المبدل منه معرفة والبدل نكرة مخصَّصة، ولِذا عقَّب قوله: (بالعكس) بقوله: (وإذا كان البدل ... إلخ)، فلا تغفلْ.

قوله: (يجب النَّعت)؛ أيْ: نعت البدل النَّكرة؛ ليتخصَّص به، فلا يكون أنقصَ من المتبوع، مع كونه مقصوداً والمتبوع غير مقصود.

قوله: (ولا يبدل الظَّاهر من المضمر بدل الكلِّ إلَّا من الغائب ... إلخ) وعلَّلوه بأنَّ: ضمير المتكلِّم والمخاطب أعرفُ المعارف، فإبدال الظَّاهر عنهما يوجب إبدال الأنقص مع اتِّحاد مدلولي البدل والمبدَل منه، والبدل لكونه مقصوداً بالنِّسبة لا يجوز أنْ يكون أنقصَ مع كونه مقصوداً والمتبوع غير مقصود، مع عدم إفادته زيادة على ما يُفِيده المبدل منه، بخلاف بدل البعض والاشتمال والغَلط؛ لأنَّ مدلول الثَّاني فيها ليس مدلولَ الأوَّل، فيُفِيد ما لا يُفِيده المبدل منه.

عَطفُ البَيَانِ

(وَ) التَّابع (الخَامِسُ) من الخمسة: (**عَطْفُ البَيَانِ**).

وهو تابعٌ جيء به لإيضاح متبوعِه، ولا يدلُّ على معنًى فيه؛ (**نَحْوُ: آمَنَّا**)؛ أَيْ: صدَّقنا (**بِنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ**) بالجرِّ عطفَ بيان من نبيِّنا (**عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ**).

فمَجموعُ ما ذُكر في هذا المختصَر من المعمولات على ما ذكَرنا ثلاثُون.

وأمَّا ما ذكره ابْنُ الحَاجِبِ منها فسِتَّةٌ وعشرون.

خربوتي

بقي فيه بحثانِ:

الأوَّل: ما اعترض به الفاضل العصام على هذا التعليل من: أنَّ قولهم: المضمَر مُطلقاً أعرف المعارف يُوجب على هذا: أنْ لا يبدلَ من ضمير الغائب. اهـ

أقول: وهو مندفعٌ بما ظهر ممَّا قرَّرنا من: أنَّ إبدال الأنقص إذا أفاد فائدةً زائدة على ما يفيده المبدل منه جائز؛ لأنَّه لا يكون أنقصَ من كلِّ وجه، ولا شكَّ في إفادة الاسم الظَّاهر المبدل من الغائب فائدةً زائدة للاشتباه والإبهام الموجودَين في الغائب، بخلاف ضمير المتكلِّم والمخاطب.

والثَّاني: أنَّ ابن مالك قد جوَّز في «ألفيته»: إبدالَ الظَّاهر من ضميري المتكلِّم والمخاطب بدل كلٍّ فيه معنى الإحاطة؛ نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤].

وصرَّح شُرَّاحها: بأنَّ هذا متفق عليه بين جميع النَّحويِّين، وإنَّما الاختلاف فيما لم يكن فيه معنى الإحاطة: فذهب جمهور البصريِّين إلى المنع، والأَخْفَش والكوفيُّون إلى الجواز.

فإطلاق هذه المسألة أمر مَطعون، وإنْ وقع في كثير من المتُون، ولعلَّ لهذا كلِّه أَمَرَ بالتَّدبُّر.

قوله: (ولا يدلُّ على معنى فيه)؛ أَيْ: في المتبوع، واحترز به عن الصِّفة الكاشفة.

قوله: (وأمَّا ما ذكره ابْنُ الحَاجِبِ منها فسِتَّةٌ وعشرون)، وذلك لأنَّ ابن الحاجب في صدد بيانِ الأسماء المعلُولة، بخلاف المصنِّف؛ فإنَّه في صَددِ بيان المعمول مطلقاً.

زاد في المرفوعات: اسمَ باب كان، والمضارعَ الخالي عن النَّواصب والجوازم، وفي المنصوباتِ: المضارعَ المنصوب، وذكَر بعد المجرور المجزوم.

○ ○ ○

خربوتي

فالنِّزاع في غير اسم باب (كان) لفظيّ كما ترى، وأمَّا اسم باب (كان) فقد عرفتَ فيما سبق أيضاً أنَّ النِّزاع فيه يَقْرُب من النِّزاع في التَّسمية، فتذكَّر.

قوله: (زاد)؛ أيِ: المصنِّف.

○ ○ ○

البَابُ الثَّالِثُ: فِي الإعْرَابِ

ولمَّا فرغ من المعمُولات أراد أن يَشرَع في الإعراب فقال: (**البَابُ الثَّالِثُ: فِي الإِعْرَابِ**) تذكَّر ما ذُكر في الباب الأوَّل والثَّاني.

وهو مأخوذٌ من أَعْرَبَهُ: إذا أوضحَه؛ لأنَّه يُوضِّح المعانيَ المُقْتَضِية للإعراب، أو مِن عَرَبَتْ مَعِدَتُهُ: إذا فَسَدَت، فحينئذٍ تكون الهمزة للسَّلب، فيكون مَعناه: إزالة الفساد، وسمِّي به؛ لأنَّه يُزِيل فسادَ التِبَاس بعض المعاني ببعض.

خربوتي

قوله: (وهو مأخوذٌ من أَعْرَبَهُ: إذا أوضحه ... إلخ) لم يقل: وهو في اللُّغة بمعنى الإبانة والإيضاح أو إزالة الفساد؛ لِمَا أنَّه لا ينحصر في اللُّغة في هذَين المعنيَين، بلْ يُقال: أَعْرَبَ؛ أَيْ: أَبَان أو أَجَال أو أَحْسَن، أو غيَّر عَرَب الشَّيء وهو فساده، أو تكلَّم بالعربيَّة، أو وُلد له ولد عربيُّ اللَّون، أو تكلَّم بالفحش، أو لم يَلحن في الكلام، أو صار له خيل عراب، أو تحبَّب إلى غيره، ومِنه العَرُوبة المتحبِّبة إلى زوجها.

فالإعراب بالمعنى الاصطلاحيّ: إمَّا مأخوذ من المعنى الأوَّل، أو مِن الخامس.

قوله: (لأنَّه يوضِّح ... إلخ) بيان للمناسبة بين معنيَيه اللُّغوي الأوَّل والاصطلاحيّ.

قوله: (فحينئذٍ تكون الهمزة للسَّلب)؛ أَيْ: فحين ما كان مأخوذاً من هذا المعنى الخامس اللُّغوي للإعراب، تكون همزته للإزالة كما في أَشْكَيْتُهُ.

وليت شعري ما وجهُ حصر معناه اللُّغوي المأخوذ منه المعنى الاصطلاحيّ في هذا المعنى الخامس الَّذي هو إزالة الفَساد في صدر الكتاب، مع تجويز جعل المعنى الأوَّل أيضاً مأخذاً له في هذا المقام؟ مع أنَّ في الحصر من إزالة الفساد فساد آخر استغنيتُ عن ذكره بما قرَّرنا.

قوله: (لأنَّه يزيل فساد الْتِبَاس بعض ... إلخ)، وهذا بيان للمناسبة بين معناه اللُّغوي الخامس ومعناه الاصطلاحيّ؛ أَيْ: لأنَّ الإعراب يُزيل فساد الْتِبَاس بعض معاني المعرب من الفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة ببعض؛ إذْ أصل الغرض مِن وضعه الدَّلالة على تلك المعاني.

وهو في الاصطِلاح: شيءٌ جاء من العوامل يَختلف به آخِرُ المعرَب لفظاً أوْ تقديراً.

وله تقسيماتٌ أربعةٌ متداخلةٌ بعضُها في بعض:

خربوتي

قوله: (شيءٌ جاء من العامل ... إلخ) هذا التَّعريف قد سبق في صدر الكتاب، فلا حاجةَ إلى إعادته في هذا الباب. ثمَّ إنَّه قد عرفتَ أنَّا لا نشتغل بمباحث ذُكرت في الكتب المشهورة إلَّا إذا تضمَّن إيرادها على فائدة بقيت مستُورة، فنحن مِنْ ترك شرح هذا التَّعريف هنا في سَعة؛ لكونه مفصَّلاً في شروح «الإظْهَار» وغيره بما له وما عليه، وإنْ أردتَ أنْ تقرع سمعك النُّكت النوادر، فاحفظ ما يُلقى إليك من نفائِس الجواهر.

اعلم أنَّ تعريف الإعراب بهذا إنَّما ينطبق على أحد المذهبَين فيه؛ لأنَّهم قد اختلفوا في معناه الاصطلاحيّ:

فذهبتْ طائفةٌ إلى أنَّه لفظيّ، واختاره ابن مالك ونسَبه إلى المحقِّقين، وعرَّفه في «التَّسهيل» بقوله: ما جِيء به لبيان مُقتضى العامل من حركةٍ، أو حرفٍ، أو سكونٍ، أو حذف[1].

وذهبتْ طائفة إلى أنَّه معنويّ، والحركات دلائل عليه، واختاره الأعْلَم[2] وكثيرون، وهو ظاهرُ مذهب سِيبَوَيْه، وعرَّفوه بأنَّه: تغيير أواخِر الكَلِم لاختلاف العوامل الدَّاخلةِ عليه لفظاً أو تقديراً.

فهذا التَّعريف إنَّما يَنطبق على المذهب الأوَّل، وإنَّما اختاره؛ لأنَّه أقرب إلى الصَّواب؛ لأنَّ المذهب الثَّاني يَقتضي أنْ لا يكونَ التَّغيير الأوَّل إعراباً؛ لأنَّ العوامل لم تختلفْ بعد، وليس كذلك.

قوله: (وله تقسيماتٌ أربعةٌ متداخلةٌ بعضها ... إلخ)؛ أيْ: للإعراب تقسيماتٌ يَدخل أقسام بعضها في أقسام الآخر؛ لِمَا أنَّ هذه التَّقسيمات متعدِّدة باعتبارات مختلفة، فلا يَلزم التَّباين والاختلاف بين جميع الأقسام الخارجة من جميع هذه التَّقسيمات، بلْ بين الأقسام الخارِجة من كلِّ تقسيم.

---

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٣٣).

(٢) لعله: الأعلم الشَّنْتَمَري: يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، أبو الحجاج المعروف بالأعلم (٤١٠هـ - ٤٧٦هـ) عالم بالأدب واللغة. من كتبه: «تحصيل عين الذهب» في شرح شواهد سيبويه، و«شرح ديوان الحماسة». انظر: «الأعلام» للزركلي (٨/ ٢٣٣).

- الأَوَّل: تقسيمُه بحسَب الذَّات والحقيقةِ، أشار إليه بقوله: (وَهُوَ)؛ أيِ: الإعراب:

(إِمَّا حَرَكَةٌ)، وهي الأصل فيه؛ لخفتها، وكونها أدلَّ على المقصود، ولِذا قدَّمها.

خربوتي

ومقصودُ الشَّارح من هذا الكلام التَّوطئةُ لقول المصنِّف: (وهو إمَّا حركة أو حرف ... إلخ) بأنَّ للإعراب في نفس الأمر تقسيمات أربعة، كما ذكرت في «الإِظْهَار» بتمامِها.

لكنَّ المصنِّف أورد منها في هذا الكتاب ثلاثةً وترك واحداً منها، وهو الَّذي جعله في «الإظهار» تقسيماً ثالثاً، فكان التَّقسيم الَّذي جعله رابعاً هناك ثالثاً في هذا الكتاب، فأشار إلى التَّقسيم الأوَّل الَّذي هو بحسَب حقيقة الإعراب وذاته بقوله: (إمَّا حركة ... إلخ)، وإنَّما ترك التَّقسيم الثَّالث في «الإظهار» الَّذي هو تقسيمه بحسَب النَّوع إلى: رفع، ونصب، وجرّ، وجزم؛ لِكونه مستفاداً من التَّقسيم الثَّاني؛ لأنَّه لمَّا بيَّن فيه أنَّ رفع هذا المعرَب يكون بهذا، ونصبه بذاك، وجرّه بذلك، وإنْ جزم هذا المعرب يكون بذلك، يُفهم منه أنَّ أنواع الإعراب أربعة، وهي ما ذُكر، مع أنَّ الاختصار أشدُّ طلباً في هذه الرِّسالة منه في «الإِظْهَار».

وبما قرَّرنا ظهر أنَّه لا يَلزم من هذا الكلام أنَّ المصنِّف أورد في هذه الرِّسالة التَّقسيمات الأربعة بأسرها، حتَّى يَرِد عليه: أنَّ المصنِّف لم يذكر التَّقسيم الثَّالث منها؛ إذْ مقصود الشَّارح مجرَّد بيان أنَّ تقسيمات الإعراب في نفس الأمر أربعة، لا أنَّ ما أورد المصنِّف في هذه الرِّسالة من التَّقسيمات أربعة؛ إذْ بين المقامَين بَونٌ بَعيد.

ولا يَلزم أيضاً من جعل المصنِّف التَّقسيم بحسَب الصِّفة تقسيماً رابعاً في «الإظهار»، أنْ يكون تقسيماً رابعاً في هذه الرِّسالة أيضاً، حتَّى يُعترض على قول الشَّارح فيما بعد، وأشار للتَّقسِيم الثَّالث من التَّقسيمات الأربعة للإعراب بتقسِيمه بحسَب الصِّفة بقوله: (ثمَّ الإعراب ... إلخ)، فتكلَّف بعض النَّاظرين لِدفع هذَين الإيرادين، بما لا يُرتكب إلَّا عند الشَّدائد، قد اضمحلَّ بما حقَّقناه، والتَّحقُّق بالزَّوائد.

قوله: (وكونها أدلُّ على المقصود) الَّذي هو المعاني الخفيَّة؛ لكون الغرض من وضعها الدَّلالة عليها.

(أَوْ حَرْفٌ) ولِعدم علة الأصالة فيها ليستْ بأصل، إلَّا أنَّه يكون إعراباً لأمرٍ آخَرَ، كما لا يخفى على المتفطِّن.

(أَوْ حَذْفٌ)؛ أَيْ: حذفُ أحدهما للجزم، ولذا أُخِّر عنهما.

(وَالحَرَكَةُ) الإعرابيَّة (ثَلَاثَةٌ):

خربوتي

قوله: (ليست بأصل)، فهي فرع الإعراب بالحركة، فتنوب:

عن الضَّمَّة: الواو، والألف، والنُّون.

وعن الفتحة: الألف، والياء، والكسرة، وحذف النُّون.

وعن الكسرة: الياء، والفتحة.

قوله: (إلَّا أنَّه يكون إعراباً لأمرٍ آخر ... إلخ) في «النَّتائج»: كإغناء الحرف الصَّالح للإعراب عن إيراد الحركة. اهـ[1].

وذلك لأنَّ المُثنَّى والمجموع لمَّا كانا فرعَين للواحد، وفي آخرهما حرفٌ يَصلح للإعراب، وهي علامة التَّثنيَة والجمع ناسب أنْ يُجعل ذلك الحرف إعرابهما ليكونَ إعرابهما فرعاً لإعرابه، كما أنَّهما فرعان له؛ لِمَا عرفتَ أنَّ الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركة، ولمَّا أعربوا بهما بالحروف أعربُوا بعض المفردات بهما أيضاً ليَأنسَ بها الطَّبع.

واختِير الأسماء السِّتَّة؛ لوجود الحروف الصَّالحة للإعراب في آخرها، مع كونِ كلّ واحد منها مشابهاً للمُثنَّى لفظاً ومعنًى.

أمَّا لفظاً؛ فلأنَّها لا تُستعمل كذلك إلَّا مضافةً، والمضاف مع المضاف إليه اثنان.

وأمَّا معنًى؛ فلاستلزام كلّ منها أمراً آخَر، فالأب يستلزم ابناً، والأخ يستلزم أخاً، وكذا البواقِي.

هكذا قرَّروه، والتَّفصيل في كتبهم، وسيجيء في كلام الشَّارح الإشارةُ إليه أيضاً.

قوله: (ولِذا أُخِّر عنهما)؛ أيْ: ولكون المراد من الحذف حذف الحركة والحرف، أُخِّر عنهما؛ لتوقُّفه عليهما.

(١) «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (٢٣٨).

(ضَمَّةٌ) سُمِّيت بها؛ لضمِّ الشَّفتين عند التَّكلُّم بها، ويسمَّى بها أيضاً الرَّفع.

(وَفَتْحَةٌ) سُمِّيت بها؛ لفتح الفم عند التَّكلُّم بها، ويسمَّى بها أيضاً النَّصب.

(وَكَسْرَةٌ) سُمِّيت بها؛ لتسفُّل الحنك الأسفل عند التَّكلُّم بها، فكأنَّه يُكسر، ويسمَّى بها أيضاً الجرُّ.

ويُطلَق الضمَّة والفتحة والكسرة أيضاً على الحركة البنائيَّة، بخلاف الرَّفع والنَّصب والجرِّ فإنَّها لا تُطلَق إلَّا على الحركة الإعرابيَّة؛ نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ زَيْداً، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ.

(وَالحُرُوفُ أَرْبَعَةٌ) بالاستقراء:

(وَاوٌ)؛ نحو: جَاءَنِي أَبُوهُ.

(وَيَاءٌ)؛ نحو: مَرَرْتُ بِأَبِيهِ.

(وَأَلِفٌ)؛ نحو: رَأَيْتُ أَبَاهُ.

(وَنُونٌ)؛ نحو: تَضْرِبُونَ وَتَضْرِبِينَ وَتَضْرِبَانِ.

(وَالحَذْفُ ثَلَاثَةٌ)، وهو (مُخْتَصٌّ بِالفِعْلِ) المضارع الَّذي لم يتَّصلْ بآخره نونُ الضمِّير والتَّأكيد.

خربوتي

قوله: (ويسمَّى بها أيضاً الرَّفع) الجارّ والمجرور في محلِّ الرَّفع على أنَّه نائب الفاعل لـ(يسمَّى)، و(الرَّفع) منصوب على أنَّه مفعول ثانٍ له؛ أيْ: وتسمَّى الضَّمَّة بالرَّفع أيضاً؛ لأنَّ الشَّفتين ترتفعان عند أدائه، وقيل: لاستعلائه على أخويه في كونه علامةَ العُمدة.

فظهر بما قرَّرنا أنَّ هذه العبارة تُوهِم خلاف المقصود، والأَوْلى أنْ يقول: وتسمَّى بالرَّفع أيضاً، وكذا الكلامُ في أخويه.

قوله: (ويسمَّى بها أيضاً النَّصب)؛ لنصب الشَّفتين بعد الفتح.

قوله: (فكأنَّه يكسر) ويسقط، كسقوط الجسم المُنْكَسِر.

قوله: (ويسمَّى بها أيضاً الجرّ)؛ لانجرار الشَّفَة السُّفلى إلى أسفل.

قوله: (فإنَّها لا تُطلق إلَّا على الحركة الإعرابيَّة)؛ أيْ: عند البصريِّين، وإلَّا فالكوفيُّون يُطلقونها على الحركة البنائيَّة أيضاً.

(حَذْفُ الحَرَكَةِ) إذا كان الفعل صحيحاً؛ نحو: لَمْ يَضْرِبْ.

(وَحَذْفُ الآخِرِ) إن كان ناقصاً؛ نحو: لَمْ يَغْزُ.

(وَحَذْفُ النُّونِ) الإعرابيَّة؛ نحو: لَمْ يَضْرِبَا، وَلَمْ يَضْرِبُوا، وَلَمْ تَضْرِبِي.

إذا كان الأمر كذلك، (فَالجُمْلَةُ)؛ أي: مجموعُ الأقسام الحاصلةِ من هذا التَّقسيم (عَشَرَةٌ)؛ لأنَّ القسم الأوَّل ثلاثةٌ، والثَّالث أيضاً ثلاثةٌ، والثَّاني أربعةٌ، فالمجموع عشرةٌ.

- وأشار بقوله: (وَأَنْوَاعُ المُعْرَبِ) إلى التَّقسيم الثَّاني الَّذي بحسَب المحلِّ من التَّقسيمات الأربعة للإعراب؛ ....

خربوتي

قوله: (إذا كان الفعل صحيحاً)؛ أيْ: وإنْ لم يتَّصل بآخره ضمير مرفوع، وكذا قوله: (إنْ كان ناقصاً)، وألَّا يكون الإعراب بحذف النُّون كما سيذكره بعد.

وفيه بحث؛ لأنَّه:

إنْ أُريد بالصَّحيح ما تُعُورِف عند الصَّرفيِّين الَّذي هو ما ليس أحد حروفه الأصليَّة حرفَ عِلَّة، وهو ليس بصحيح؛ لأنَّ جزم (لَمْ يَعُدْ) مثلاً بحذف الحركة أيضاً، مع أنَّه غير صحيح بهذا المعنى.

وإنْ أُريد ما عند النَّحويِّين من أنَّه ما ليس آخره حرف عِلَّة، فالمقابلة بالنَّاقص تُناقِضه؛ إذِ الأصوبُ حينئذٍ أنْ يُقال بدل قوله: (إنْ كان الفعل ناقصاً): إنْ كان غير صحيح، كما لا يخفى على ذي فكر نَجيح.

ثمَّ إنَّ في إيراد كلمة (إذا) الدَّالَّة على تحقيق الوقوع في الفعل الصَّحيح، وإيراد (إنْ) الدَّالَّة على الشَّكِّ في النَّاقص؛ رعايةً لشرف الصَّحيح ونُقصانِ ما يقابله، فاعرفْ.

قوله: (إذا كان الأمر كذلك ... إلخ) فيه: أنَّ الفاء هنا ليست بفصيحة حتَّى يُقدَّر ما ذَكَر، بلْ هي فاء الفذلكة[1] الَّتي تدخل على الإجمال بعد التَّفصيل، والجملة ابتدائيَّة.

(١) الفذلكة: هو مأخوذ من قول الحساب: (فذلك كان كذا)، فذلك إشارة إلى حاصل الحساب ونتيجته، ثم أطلق لفظ الفذلكة لكل ما هو نتيجة متفرعة على ما سبق حساباً كان أو غيره، ونظير هذا الأخذ: أخذهم نحو البسملة والحمدلة ونظائرهما من الكلمات المركبة المعلومة، وهذا يسمى بالنحت، وقد يكون مثل ذلك في النسب كعبقسي وعبشمي إلى غير ذلك. اهـ «الكليات» (٦٩٦).

أي: المحلّ الَّذي هو الإعراب. (بِالقِيَاسِ)؛ أيْ: بالنَّظر؛ لأنَّ القياس إذا استُعمل بـ (إلى) يكون بمعنى النَّظر (إِلَى مَا)؛ أيِ: الإعراب حركةً كان أو غيرَه (أُعْطِيَ)؛ أيِ: الإعراب على صيغة المفعول (لَهَا)؛ أيْ: لأنواع المعرَب (مِنْ هَذِهِ العَشَرَةِ) الحاصلةِ من التَّقسيم الأوَّل (تِسْعَةٌ) وإنْ كان القياسُ عشرةً.

قوله: (وَأَنْوَاعُ المُعْرَبِ) مبتدأ، وقوله: (تِسْعَةٌ) خبره.

حربوني

قوله: (أي: المحلّ الَّذي هو الإعراب) تفسير للمعرب؛ يعني: أنَّ أنواع محلّ الإعراب تسعة.

وفيه بحث؛ لأنَّ هذا التَّفسير يُشْعِر بأنَّ المُعْرَب اسم مكان مأخوذ من الإعراب العرفيّ، مع أنَّ الإعراب العرفيّ بكِلا المعنيين اللَّذين أشرْنا إليهما اسم جامد.

أمَّا على الأوَّل فظاهر؛ لأنَّه عبارة عن الحركة، أو الحرف، أو الحذف.

وأمَّا على الثَّاني؛ فلأنَّ التَّغيير وإنْ كان معنى مصدريًّا، إلَّا أنَّه ليس معنى حدثيًّا حتَّى يكون الإعراب مصدراً، فلا يجوز الاشتقاق منه أصلاً إلَّا باعتبار النِّسبة إليه باعتبار تحقُّقِه فيه، كما في قولهم: لَيْلٌ مُقْمِرٌ؛ أيْ: ذو قَمر باعتبار تحقُّقه فيه، وحينئذٍ يكون القياس كسر الرَّاء لا فتحه، كما حقَّقَه السِّيَالَكُوتي[1].

فالصَّحيحُ أنَّه مأخوذ من الإعراب بمعنى الإظهار أو إزالة الفساد؛ لأنَّه محلّ إظهار المعاني وإزالةِ فساد الالْتِبَاس، أو مِن عَرِبَت الكلمة: إذا جعلت الإعراب فيها، كما سبق.

قوله: (لأنَّ القياس إذا استُعمل بـ(إلى) يكون بمعنى النَّظر) وإنْ كان في الأصل بمعنى التَّقدير، يقال: قَاسَ الجِرَاحَةَ بِالمِيلِ: إذا قَدَّر عُمقَها، ولذا سمِّي الميل مِقياساً، فتأمَّل.

قوله: (وإنْ كان القياس عشرة)؛ أيْ: وإنْ كان ما اقتضاه العقل مع قطع النَّظر عن السَّماع: أنْ يكون أنواع المعرب الَّذي هو محلُّ الإعراب عشرة، كما أنَّ أنواع الإعراب عشرة حتَّى يُعْطَى لكلِّ واحد من أنواع المعرب واحد من أنواع الإعراب، لكنَّ الموجود في الخارج من أنواع المعرب تسعة؛ لِمَا أنَّهم لم يلتزموا أنْ يُعطُوا لكلٍّ منها واحداً من أنواع الإعراب، بلْ أعطَوا لواحدٍ منها ثلاثة، أو اثنَين من أنواع الإعراب.

---

(١) انظر: «المجموعة النورية» (١/ ٧٩).

(**لِأَنَّ إِعْرَابَهَا**)؛ أَيْ: إعرابَ التِّسعة:

(**إِمَّا**) ملابسٌ (**بِالحَرَكَاتِ المَحْضَةِ**) لا مع الحذف.

(**أَوْ**) ملابسٌ (**بِالحُرُوفِ المَحْضَةِ**) لا معه، (**وَهُمَا**)؛ أيِ: الحركات والحروف المحضة (**مُخْتَصَّانِ**)؛ أيْ: مَحصوران (**بِالِاسْمِ**) المعرب.

(**أَوْ بِالحَرَكَاتِ مَعَ الحَذْفِ. أوْ بِالحُرُوفِ مَعَ الحَذْفِ، وَهُمَا**)؛ أيِ: الحركات والحروف مُقارَنَين بالحذف (**مُخْتَصَّانِ بِالفِعْلِ**) المضارع على ما مرَّ.

(**وَالأَوَّلُ**) وهو مَا بالحركات المحضَة:

(**إِمَّا تَامُّ الإِعْرَابِ**)؛ يعني: يكونُ إعرابُه بالحركات الثَّلاث في الأحوال الثَّلاث، وإلى هذا أشار بقوله: (**وَهُوَ**)؛ أيْ: تامُّ الإعراب (**أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ**)؛ يعني: حالةَ الرَّفع مُلابساً (**بِالضَّمَّةِ**)؛ نحو: خَرَجَ زَيْدٌ، (**وَ**) أنْ يكون (**نَصْبُهُ**)؛

خربوتي

وكذلك أعطَوا إعراباً واحداً لخمسةٍ من أنواع المعرب، أو أربعة، أو ثلاثة، أو اثنين، أو واحد، كما يُعرف بالتَّأمُّل فيما قرَّرنا.

فبهذا عرفتَ أنَّه لا مُنافاةَ بين قول الشَّارح: (**وإنَّ القياس عشرة**)، وقول المصنِّف: (**وأنواع المعرب بالقياس**)؛ لأنَّ مقصود الشَّارح أنَّ ما اقتضاه العقل بالنِّسبة إلى أنواع الإعراب أنْ يكون أنواع المعرب أيضاً عشرة، ومقصود المصنِّف أنَّ أنواع المعرب المستعملة في كلامهم بالنَّظر إلى ما أعطَوا لها من أنواع الإعراب في الخارج تِسعة، وشتَّان ما بينهما.

قوله: (**أَيْ: إعراب التِّسعة**)، ولا يخفى ما في إرجاع الضَّمير إلى (التِّسعة) من المصادرة، والصَّواب إرجاعه إلى (**أنواع المعرَب**).

قوله: (**لا مع الحذف**) تفسير لـ(**المَحْضَة**).

قوله: (**يعني: يكون إعرابه ... إلخ**) تفسير لـ(**تامّ الإعراب**)، وسيظهر وجهُ كونه تامًّا.

قوله: (**يعني: حالة الرَّفع ... إلخ**)، وإنَّما فسَّر الرَّفع به؛ إشارةً إلى أنَّ المراد به ههنا ليس الرَّفع بالمعنى المصدريّ، بلْ ما هو اسم للعلامة المخصوصة والحالة المعيَّنة، وذلك لأنَّه لو أُريد به معناه المصدريّ لَمَا أفادتْ هذه العبارة كونَ الضَّمَّة رفعاً، وكذا لو

أَيْ: حالة النَّصب ملابساً (بِالفَتْحَةِ)؛ نحو: رَأَيْتُ زَيْداً، (وَجَرُّهُ بِالكَسْرَةِ)؛ نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ.

وهذا القِسمُ هو الأصل أيضاً؛ لعدم الاحتِياج إلى العَلامة؛ لأنَّ الواحد إذا جُعل علامةً لشيءٍ لا يَحتاج إلى القَرينة.

(وَذَلِكَ)؛ أَيْ: تامُّ الإعراب ممَّا يكون الإعراب فيه بالحركة المحضة:

الاسم (المُفْرَدُ) دون المثنَّى والمجموع، بِقرينة ذكرهما بعده (المُنْصَرِفُ)، وهو ما يقبل الجرَّ والتَّنوين، بخلافِ غير المنصرف.

خربوتي

أُريد بالنَّصب والجرِّ مَعنياهما المصدريَّان لم تُفِدِ العبارة كونَ الفتحة نصباً والكسرة جرًّا، مع أنَّ الحركات الثَّلاث رفع ونصب وجرّ، بخلاف ما إذا أُريد منها الحالات المعيَّنات والعلاماتُ المخصوصات؛ إذْ تكون الملابَسة حينئذٍ - أعني: ملابسة الرَّفع بالضَّمَّة، والنَّصب بالفتحة، والجرّ بالكسرة - مِن قَبيل ملابسة العامّ بالخاصّ، فتُفيد كون تلك الحركات الثَّلاث ممَّا يصدُق عليه الرَّفع والنَّصب والجرّ.

هذا وقِسْ عليه نظائره.

قوله: (وهذا القسم هو الأصل أيضاً ... إلخ)؛ أَيْ: كما أنَّ الأصل في الإعراب: الإعراب بالحركة على ما سبق، كذلك الأصل في الإعراب بالحركة الإعراب بالحركات الثَّلاث، كما في هذا القسم؛ لِعدم الاحتياج؛ أَيْ: لعدم احتياج المعرب في هذا القِسم إلى العلامة غير الإعراب؛ لأنَّ الشَّيء الواحد إذا جُعل علامةً لشيء واحد لا يَحتاج إلى القرينة غير ذلك الشَّيء الواحد، وفي هذا القِسم لمَّا جُعل لكلِّ حالة علامة على حِدَة، لم يحتج فيه إلى قرينةٍ أخرى، فكان هو الأصل.

قوله: (وهو ما يَقبل الجرَّ والتَّنوين)؛ أَيْ: يقبل دخولَ الجرّ بالكسرة والتَّنوين عليه.

وهذا مأخوذٌ ممَّا ذكره القوم في تعريفه، حيث قالوا: هو ما دخله الجرُّ والتَّنوين، بدَّله الشَّارح بما ترى؛ احترازاً عن أنْ يتوهَّم من تعريفه المشهور دخول الجرِّ والتَّنوين بِالفعل، فلا يدخل فيه مثلُ الرَّجل في: (ضَرَبْتُ الرَّجُلَ) مثلاً؛ لأنَّه لم يدخله في هذا التَّركيب جرّ ولا تنوين، لكنَّه يَقبلهما في غير هذا التَّركيب عند تجرُّده عن اللَّام، وأنتَ خبير بأنَّ هذا التَّعريف لا يصدُق على المعرب بالحروف، ولا على المعرَب بالضَّمَّة والكسرة؛ أعني: جمع المؤنَّث السَّالم.

(وَالجَمْعُ المُكَسَّرُ المُنْصَرِفُ) مُذكَّراً كان أوْ مُؤنَّثاً؛ وهو ما تغيَّر صيغته للجمعيَّة.

احترز به عن السَّالم مُذكَّراً كان أوْ مُؤنَّثاً، فإنَّ إعراب الأوَّل بالحروف، وإعراب الثَّاني بالحركة، لكنَّه ناقصٌ، كما سيجيء.

واحترز بقوله: (المنصرف) عن غير المنصرف؛ لأنَّ إعرابه مفرداً كان أوْ جمعاً ناقصٌ.

(نَحْوُ: جَاءَنَا الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) بالرَّفع، (وَصَدَّقْنَا الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) بالنَّصب، (وَآمَنَّا بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) بالجرِّ، ونحو: جَاءَنِي زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ زَيْداً، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ، ونحوهما. هذا مثالٌ للقسم الأوَّل.

(وَنَحْوُ: نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ كُتُبٌ) بالرَّفع، وهي جمع كِتابٍ، (وَصَدَّقْنَا الكُتُبَ)، (وَآمَنَّا بِالكُتُبِ)، ونحو: جَاءَنِي رِجالٌ، وَرَأَيْتُ رِجَالاً، وَمَرَرْتُ بِرِجَالٍ، وهذا مثالٌ للقِسم الثَّاني.

خربوتي

ولِذا قال الفاضل العصام: إنَّ المعرَب لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف، فإنَّ المنصرف عندهم ما يَدخله الحركات الثَّلاث والتَّنوين، وغير المنصرف ما سُلِب عنه الكسرة والتَّنوين على ما بيَّنه الزَّمَخْشَرِيّ في «المفصَّل»؛ يعني: أنَّ السَّلب إنَّما يُتصوَّر فيما شأنه الدُّخول، فالمعرَب بالضَّمَّة والكسرة والمعرَب بالحروف واسطة.

قوله: (وهو ما تغيَّر صيغته للجمعيَّة)؛ أيْ: جمع تغيَّرت صيغة مفرده من حيث نفسه، والأمور الدَّاخلة فيه لأجل حصول الجمعيَّة، فلا يَرِد تغيُّرُ مفرد جمع السَّلامة أيضاً بِلُحوق الحروف الخارجيَّة الزَّائدة فيه، ولا تغيُّر مثل: مُصطفَوْن أيضاً، فإنَّه ليس لحصول الجمعيَّة، بل بعد حصولِها.

قوله: (احترز به عن السَّالم ... إلخ)؛ أيِ: احترز بتقييد الجمع بـ(المكسَّر) عن الجمع السَّالم؛ سواءٌ كان مذكَّراً أو مؤنَّثاً؛ لأنَّ إعراب جمع المذكَّر السَّالم بالحروف، وإعراب جمع المؤنَّث السَّالم ناقص، وإن كان بالحركة.

قوله: (ونحو: جَاءَنِي زَيْدٌ ... إلخ) كرَّر المثال للاسم المفرد المنصرف؛ ليكونَ أحدهما من قِسم المعرَّف باللَّام والآخَرُ من غيره، فيَظهر دخول التَّنوين عليه.

(وَ) الأوَّل (إِمَّا نَاقِصُ الإِعْرَابِ)؛ أَيْ: إعرابه بالحركتين في الأحوال الثَّلاث، (وَهُوَ)؛ أيْ: ناقص الإعراب (عَلَى قِسْمَيْنِ):

الأوَّل: ما يكون المتروكُ فيه الكسرة، أشار إليه بقوله: (قِسْمٌ) من القِسمين (رَفْعُهُ)؛ أي: حالةُ رفعه ملابسٌ (بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ)؛ أيْ: حالة نصبه (وَجَرُّهُ)؛ أيْ: حالة جرِّه أيضاً ملابسٌ (بِالفَتْحَةِ، وَذَلِكَ)؛ أيْ: ناقص الإعراب بالحركتين المذكورتين (غَيْرُ المُنْصَرِفِ)، وهو ما فيه عِلَّتان من تِسع، أو واحدةٌ منها تقوم مقامَهما (نَحْوُ: جَاءَنَا أَحْمَدُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)؛ أيْ: محمَّدٌ عليه الصَّلاة والسَّلام، (وَصَدَّقْنَا أَحْمَدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَآمَنَّا بِأَحْمَدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) بالفتحة دون الكسرة والتَّنوين؛ لأنَّ غيرَ المنصرف لمَّا شابه الفعلَ

خربوتي

وكذا تكرارُه المثال للجمع المكسَّر المنصرف فيما بعدُ بقوله: (ونحو: جَاءَنِي رِجالٌ... إلخ) لهذا، ولِيكون أحدهما مثالاً للجمع المكسَّر الغير العاقل، والآخر لِلعاقل.

قوله: (وهو ما فيه عِلَّتان من تسع)؛ أيِ: اسم معرَب فيه عِلَّتان مؤثِّرتان باجتماعهما من عِلل تِسع بُيِّنت في «الكافية» وغيرها، أو واحدة من تلك التِّسع تقوم مَقامَ العِلَّتين منها في التَّأثير وحدها.

اعلم أنَّ الشَّارح قد خلَط ههنا بين اصطلاحَي القوم وابن الحاجب، إذْ عرَّف المنصرف بتعريف القوم كما عرفتَ، وعرَّف غير المنصرف بما عرَّفه ابن الحاجب به، مع أنَّ اللَّائق أنْ يُعرِّفه أيضاً بتعريفهم الَّذي هو: ما لا يدخُله الجرُّ والتَّنوين، حتَّى يكون التَّقابل من الحُسْنِ في محلّ مَكين، ولعلَّه قصد التَّنبيه على الاصطلاحَين، لكنْ يَرِد عليه أمرانِ:

الأوَّل: أنَّ المقصود من تعريفهما معرفةُ الأفراد لتجري عليها الأحكام، وهو لا يحصُل إلَّا بتعريف القوم؛ لأنَّ تعريف ابن الحاجب لا يُفيد إلَّا بعد معرفةِ جميعِ العلل وشرائط تأثيرها، وهي مع كونها ممَّا لا يبلغُ إليها إلَّا بشقِّ الأنفس، لم تُبيَّن في هذا الكتاب، فيحتاج إلى التَّجسُّس.

والثَّاني: أنَّ أحد التَّعريفَين المذكورين منقوضٌ قطعاً؛ لأنَّ كثيراً ممَّا يدخل عليه الجرّ

في تحقُّق الفرعيَّتَين - لأنَّ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والإفادة، وكلُّ عِلَّةٍ فرعٌ لشيءٍ - مُنع منه ما مُنع من الفعل؛ أعني: الجرَّ والتَّنوين، وحُمل فيه الجرُّ على النَّصب؛ لِلمناسبة بينهما في كونهما علامتَي الفضلة بخلاف الرَّفع، فإنَّه علامة العُمدة.

والثَّاني: ما يكون المتروك فيه الفتحة، وأشار إليه بقوله: (**وَقِسْمٌ**) منهما: (**رَفْعُهُ**)؛ أي: حالة الرَّفع ملابسٌ (**بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ**) ملابسٌ (**بِالكَسْرَةِ**) دون الفتحة، (**وَذَلِكَ**)؛ أيْ: ناقص الإعراب بالحركتين المذكورتين (**جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ**)، ....

خربوتي

والتَّنوين يدخل في التَّعريف الثَّاني مثل: عرفات، فإنَّه غير منصرف عند ابن الحاجب، مع أنَّه داخلٌ في التَّعريف الأوَّل أيضاً؛ لأنَّه مُنصرف عند القوم، وكذا ما دخله اللَّام مثل: الأحمَر.

ولَعمري إنَّ مفاسدَ هذا الخلط ممَّا لا تخفى على مَنْ تدبَّر.

قوله: (لأنَّ الفعل فرع الاسم ... إلخ) عِلَّة لمشابهة غير المنصرف بالفعل في تحقُّق الفرعيَّتين؛ لأنَّها تتضمَّن دعوى: أنَّ في كلٍّ واحد من الفعل وغير المنصرف فرعيَّتين.

فبيَّن تحقُّقهما في الفعل بقوله: (لأنَّ الفعل ... إلخ)؛ أيْ: لأنَّ الفعل فرع للاسم في الاشتقاق؛ لكونه مشتقًّا من المصدر، وفرع له أيضاً في الإفادة، حيث لا يُفيد بدون الفاعل؛ لكونه موضوعاً للحدث والزَّمان والنِّسبة إلى فاعلٍ معيَّن؛ أيِّ معيَّن كان كما سبق تحقيقه.

وبيَّن تحقُّقَهما في غير المنصرف بقوله: (وكلُّ عِلَّةٍ فرعٌ لشيءٍ)؛ أيْ: كلّ علَّة من تلك العلل التِّسع الَّتي توجد في غير المنصرف ثِنْتان منها، أو واحدة تقوم مقامهما فرع لشيء، كما بُيِّن في المُطوَّلات، فإذا وُجدت ثِنتان منها أو واحدة تقوم مقامَهما في الاسم تتحقَّق فيه فرعيَّتان، فثبتت المشابهة بينهما، فلأجل تلك المشابهة مُنِع غير المنصرف من دخول الجرّ والتَّنوين، كما مُنِع دخولهما على الفِعل أيضاً.

فقوله: (مُنع منه ما ... إلخ) على صيغة الماضي المجهول في الموضِعَين جواب (لمَّا).

وهو ما يكون بالألف والتَّاء دون المذكَّر والمكسَّر؛ إذْ إعراب الأوَّل بالحروف، والثَّاني بالحركات الثَّلاث، كما مرَّ.

وحُمل نصبه على الجرِّ؛ ليكون على وتيرةِ أصلِه، وهو جمع المذكَّر السَّالم على ما سيجيء؛ (نَحْوُ: جَاءَنَا مُعْجِزَاتٌ) بالرَّفع، (وَصَدَّقْنَا مُعْجِزَاتٍ، وَآمَنَّا بِمُعْجِزَاتٍ) بالكسر فيهما.

(وَالثَّانِي)، وهو ما يكون الإعرابُ فيه بالحروف المحضة:

(إِمَّا تَامُّ الإِعْرَابِ؛ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ)؛ أيْ: حالة الرَّفع ملابساً (بِالوَاوِ، وَنَصْبُهُ)؛ أيْ: حالة النَّصب ملابساً (بِالأَلِفِ، وَجَرُّهُ بِاليَاءِ)؛ يعني: يكون ملابساً بالحروف الثَّلاث في الأحوال الثَّلاث على ما هو الأصل، كما في الإعراب بالحركة، (وَذَلِكَ)؛ أيْ: تامُّ الإعراب فيما بالحروف المحضة (الأَسْمَاءُ السِّتَّةُ

خربوتي

قوله: (وهو ما يكون بالألف والتَّاء)؛ أيِ: الجمع المؤنَّث السَّالم جمعٌ يكون ملابساً بالألف والتَّاء، بأنْ يَلحقَا آخر مُفرده لِقيد المجموع، أو الألف والتَّاء وحدها؛ أيْ: مع مدلول مفرده ما يزيد عليه من جنسه، فيَشمل هذا التَّعريف ما مفرده مذكَّر أيضاً؛ نحو قوله تعالى: ﴿أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]؛ إذِ التَّسمية بالجمع المؤنَّث إنَّما هي باعتبارِ الأصالة والغَلبة، كما لا يخفى.

قوله: (دون المذكَّر والمكسَّر) حال عن قول المصنِّف: (جمع المؤنَّث السَّالم)؛ أيْ: وذلك جمع المؤنَّث السَّالم مجاوزاً جمع المذكَّر السَّالم، أو الجمع المكسَّر مطلقاً، وإشارة إلى أنَّ تقييد الجمع بـ(المؤنَّث) احتراز عن جمع المذكَّر السَّالم، وبـ(السَّالم) احتراز عن المكسَّر.

قوله: (على وَتيرة أصله ... إلخ) الوتيرة كالطَّريقة لفظاً ومعنًى؛ يُقال: ما زال على وتيرةٍ واحدة.

أيْ: ليكون جمع المؤنَّث السَّالم الَّذي هو الفرع، على طريقة جمع المذكَّر السَّالم الَّذي هو الأصل له في كون النَّصب فيه أيضاً تابعاً للجرِّ.

قوله: (على ما هو الأصل، كما في الإعراب بالحركة)؛ أيْ: كونه ملابساً بالحروف الثَّلاث في الأحوال الثَّلاث هو الأصل، كما في الإعراب بالحروف؛ لِمَا أنَّ الاشتراك

المُعْتَلَّةُ)، وهما صفتان كاشفتان، فافهم. (**المُضَافَةُ**) احترز بها عن غيرها؛ لأنَّ إعرابه بالحركة. (**إِلَى غَيْرِ يَاءِ المُتَكَلِّمِ**)؛ إذِ المضافة إليها بالحركة[1] تقديراً كسائر الأسماء المضافة إليها؛ نحو: جَاءَنِي أَخِي، وَرَأَيْتُ أَخِي، وَمَرَرْتُ بِأَخِي. حال كونها (**مُفْرَدَةً**)؛ إذِ المثنَّى والمجموع منها معربٌ بإعراب التثنية والجمع. (**مُكَبَّرَةً**)؛ إذِ المصغَّرة معربةٌ بالحركة لا بالحروف؛ نحو: جَاءَنِي أُخَيُّكَ، وَرَأَيْتُ أُخَيَّكَ، وَمَرَرْتُ بِأُخَيِّكَ، وإنَّما جُعل إعرابها بالحروف؛ لوجود حرفٍ صالحٍ للإعراب في أواخرها ....

خربوتي

في العلامة خلاف الأصل، كما أنَّ الإعراب بالحركات الثَّلاث في الأحوال الثَّلاث أصلٌ في الإعراب بالحركة، كما سبق.

قوله: (فافهم) لعلَّ وجهه:

أنَّ كون (السِّتَّة) و(المعتلَّة) صفتين للأسماء، مع كون أحدهما مذكَّراً والآخر مؤنَّثاً لا يخلو عن الهجنة، مع ما يحتاج إليه من تكلُّف تأويلِ الأسماء بالجماعة ليطابقاه في الإفراد.

أو أنَّه خلافُ ما اشتهر من كون الأسماء السِّتَّة لقباً لهذه الأسماء عند النُّحاة؛ إذْ مقتضاه أنْ يكون السِّتَّة مشغولاً بإعراب الحكاية، وإنْ كان (المعتلَّة) صفة له، وأنَّ (السِّتَّة) من أسماء العدد وهي موضوعة للوحدات لا لِمَا له الوحدات، فلا يصحُّ جعله وصفاً للأسماء إلَّا مجازاً؛ لأنَّ استعمال أسماء العدد فيما له الوحدات مجاز قطعاً، وأنَّهما على تقدير كونهما صفتَين إنَّما تكونان كاشفتين إذا أُريد من اللَّام في الأسماء العهد، وهو خلاف المتبادر، فتدبَّر.

قوله: (عن غيره)؛ أيْ: غير المضافة من تلك الأسماء، فالصَّواب: عن غيرها.

قوله: (إذِ المضافة إليها بالحركة تقديراً ... إلخ) الأَوْلى أنْ يقول: إذِ المضافة إليها كسائر الأسماء المضافة إليها؛ لِينطبق على جميع المذاهب، فاعرفْ.

قوله: (إذِ المصغَّرة معربةٌ ... إلخ)؛ أيْ: ما يُصغَّر من هذه الأسماء معربة

---

(١) يعني: إذا أضيفت هذه الأسماء غير (ذو) إلى ياء المتكلم، تكون معربة بالحركة تقديراً عند المصنف؛ لأنها حينئذ تكون من باب غلامي، وتكون مبنية بناء عارضاً عند البعض، فيكون إعرابها حينئذ محلًّا.

حين الإعراب سماعاً، بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز؛ كـ (يد) و(دم)، فتأمَّل.

وقيل: إنَّما جُعل إعرابها بالحروف؛ إذِ المعرب بالحروف ....

خربوتي

بالحركات؛ لأنَّه يتحرَّك عينه ولامه وجوباً ليتمَّ وزن (فعيل)، وحرف العِلَّة المجعول إعراباً يجب سكونه؛ ليُشابه الحركة.

قوله: (حين الإعراب)؛ أيْ: دون غير حال الإعراب، فشابه الإعراب في التَّغيُّر، فاستراحوا من كُلفة اجتلاب حروفٍ أجنبيَّة.

قوله: (بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز ... إلخ) الأعجاز جمع عَجُز، وهو مؤخَّر الشَّيء؛ أي: المحذوفة أواخرها، فإنَّه لم يُسمع فيها من العرب إعادة الحروف المحذوفة عند الإعراب.

قوله: (فتأمَّل) لعلَّ وجهه: أنَّ تلك الحروف في الأربعة الأُوَل لامات؛ إذْ هي أسماء مَنْقُوصَة واويَّة، وفي الخامس عين؛ إذْ أصله: فوه، وفي السَّادس كذلك؛ إذْ أصله: ذَوو، فهي في كلِّ واحد من هذه الأسماء السِّتَّة من أصول الكلمة، مع أنَّ دليل كون الكلمة معربة لا يكون من أصل الكلمة؛ إذْ مِن البيِّن أنَّ دليل وصف الشَّيء يكون متأخِّراً عن ذات الشَّيء، وأصلُ الكلمة لا يكون متأخِّراً عنه.

وأمَّا الواو والياء في التَّثنيَة والجمع فهما ليستا من حروفِ المباني، بلْ من حروف المعاني، أُلحقت بالمفرد لِتحصيل معنى التَّثنيَة والجمع، فيَجوز أنْ تُجعلَا من دليل الإعراب، بِخلاف اللَّام والعين في هذه الأسماء؛ إذْ لا يحصل بناء الكلمة بدونهما، فهما متقدِّمان على الإعراب.

أجاب عنه ابن الحاجب: بأنَّ الواو والألف والياء فيها ليست من أصل الكلمة، بلْ هي مُبْدَلَة من الكلمة في الأربعة الأُوَل، ومن عينها في الباقِين، فهي بدل يُفيد ما لم يفده المبدل منه-؛ أعني: لام الكلمة وعينها-، وهو الإعراب الَّذي هو كون تلك الأسماء مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، والتَّفصيل يُطلَب من المُفصَّلات.

قوله: (وقيل: إنَّما جُعل إعرابها ... إلخ) القائل هو الفاضل العصام.

وفيه بحث؛ لأنَّه يُشعر بأنَّ الفاضل العصام جعل هذا الوجه وجهاً مستقِلًّا لإعراب هذه الأسماء بالحروف، مع أنَّه ليس كذلك؛ لأنَّ المولى الجامي بعد ما نقل الوجه

في الفرع والملحَق به سِتَّةٌ: المثنَّى، وكلا، واثنان، والجمع، وأولو، وعشرون، جعلوا في مقابلة كلِّ فرعٍ أصلاً.

(وَهِيَ)؛ أي: الأسماء السِّتَّة المعتلَّة:

(أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَحَمُوهَا) بضمير المؤنَّث؛ لأنَّ الحمَ: قريبُ المرأة من جانب زوجِها، فلا يُضاف إلَّا إليها.

(وَهَنُوهُ)، والهنُ: الشَّيء الَّذي يُستهجَن ذكرُه، كالعورة والصِّفات الذَّميمة، وهذه الأسماء الأربعة منقوصاتٌ واويَّةٌ.

(وَفُوهُ)، وهو أجوفُ واويٌّ، ولامه هاءٌ؛ إذْ أصله فَوْهٌ؛ لأنَّ جمعه: أَفْوَاهٌ.

خربوتي

المشهور الَّذي أشرنا إليه سابقاً من أنَّهم: إنَّما جعلوا إعراب هذه الأسماء بالحروف؛ ليكون بين الآحاد والتَّثنيَة والجمع أُلْفة، قال: وإنَّما اختاروا أسماء سِتَّة؛ لأنَّ إعراب كل من المثنَّى والمجموع ثلاثة، فجعلُوا في مقابلة كلِّ إعراب اسماً. اهـ(١)

فاعترض عليه الفاضل المذكور بأنَّ هذا الوجه في غاية الضَّعف، والأقرب منه أنْ يُقال: المعرب بالحروف في الفرع والملحَق به سِتَّة ... إلخ.

وبالجملة فكلامُ الشَّارح ههنا لا يخلُو عن القصور.

قوله: (في الفرع والملحَق به سِتَّةٌ ... إلخ) المراد من الفرع: المثنَّى، والجمع؛ لأنَّهما فرعا المفرد، ومِن الملحق به: كلا، واثنان، وأولُو، وعشرون؛ لأنَّ الأولَين ملحقان بالمُثنَّى، والأخيرين بالجمع.

قوله: (وجعلوا) الصَّواب: فجعلوا بالفاء، كما وقع في نُسخ «حواشي الفاضل العصام».

قوله: (لأنَّ جمعه أَفْوَاهٌ)؛ إذِ الجمع يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها.

وممَّا يجب أنْ يُعلمَ أنَّ في (فم) عشرَ لغات: نقصه، وقصره، وتضعيفه مثلثَ الفاء فيهنَّ، والعاشرة إتباع فائه لميمه في الحركات، لكنَّ فتح فائه منقوصاً أفصحُ من سائره.

وتحقيق أحوال هذه الكلمة مُفوَّض إلى «شرح الرَّضِيّ للكافية»(٢).

(١) «الفوائد الضيائية» للجامي. انظر: «المجموعة النورية» (١/ ١١٩).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٣) وعبارته مع بعض الاختصار: وفي فم لغات؛ أشهرها =

(وَذُو مَالٍ)، وهو لفيفٌ مَقْرُونٌ بالوَاوَيْن؛ إذْ أصله: ذَوَوٌ.

فإنْ قلتَ: لم أُضيف (ذو) إلى الظَّاهر دون الضَّمير؟

قلتُ: لأنَّه لا يُضاف إلَّا إلى أسماء الأجناس، والضَّمير لا يكون جِنساً.

(نَحْوُ: جَاءَنَا أَبُو القَاسِمِ) محمَّدٌ عليه الصَّلاة والسَّلام، (وَصَدَّقْنَا أَبَا القَاسِمِ) عليه الصَّلاة والسَّلام، (وَآمَنَّا بِأَبِي القَاسِمِ) عليه الصَّلاة والسَّلام، وجَاءَنِي أَخُوكَ، وَرَأَيْتُ أَخَاكَ، وَمَرَرْتُ بِأَخِيكَ، وَجَاءَنِي ذُو مالٍ، وَرَأَيْتُ ذَا مَالٍ، وَمَرَرْتُ بِذِي مَالٍ، وقِسْ عليه غيرَه.

(وَإِمَّا نَاقِصُ الإِعْرَابِ) عطفٌ على قوله: (إمَّا تامُّ الإعراب)؛ أيْ: والثَّاني إمَّا ناقصُ الإعراب؛ يعني: يكون الإعراب بِالحرفين في الأحوال الثَّلاث، (وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ):

(قِسْمٌ رَفْعُهُ)؛ أيْ: حالة رفعه ملابسٌ (بِالوَاوِ)، وهي الأصلُ فيه كالضَّمَّة،

خربوتي

قوله: (لأنَّه لا يُضاف إلَّا إلى أسماء الأجناس... إلخ) وذلك لأنَّ (ذو) وُضِع لأنْ يُتوصَّل إلى جَعْل اسم الجنس صفةً لموصوفٍ قبله؛ نحو: رَجُلٌ ذُو مَالٍ، والضَّمير لا يُوصف به؛ لا بِوسيلة ولا بغيرها.

قوله: (وهي الأصلُ فيه كالضَّمَّة)؛ أي: الواو أصلٌ في الرَّفع؛ أيْ: في الكون علامةً لحالة الرَّفع بالنِّسبة إلى الألف؛ لأنَّها أخت الضَّمَّة، فكما أنَّ الضَّمَّة أصلٌ فيه في الإعراب بالحركة، فكذلك الواو أصلٌ فيه في الإعراب بالحروف.

= وأفصحها: إعرابه بالحروف في الإضافة إلى غير الياء، وفتح الفاء مع خفة الميم حال القطع، وإبدال الواو ياء عند الإضافة إلى ياء المتكلم. والثانية والثالثة والرابعة: فمٌ مثلث الفاء، محذوف اللام نسياً؛ مطلقاً مع إبدال الواو ميماً، وتثليث الفاء، بناء على أن الواو التي أبدلت منها الميم: تقلب في حال الإضافة ألفاً وياء، فتكون الفاء في الحالات الثلاث، إذن مثلثة لا للإعراب، فيجوز تثليثها في الإفراد لغير الإعراب. والخامسة والسادسة والسابعة: فَماً، مثلث الفاء مقصوراً مطلقاً، وكأنه جمع بين البدل والمبدل منه، أو: الميم بدل من اللام قدمت على العين، فيكون قوله: فمويهما مثنى فَماً. والثامنة والتاسعة: فمّ، مشدد الميم مطلقاً، ومضموم الفاء أو مفتوحها. العاشرة: إتباع الفاء الميم في الحركات. اهـ

والألف حُمِل عليه؛ لكونه فرعاً له فيه للضَّرورة، ولذا قَدَّم الجمع على المثنَّى على عكس ما في «الكافية» و«اللُّبّ»، (وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِاليَاءِ، وَذَلِكَ)؛ أيْ: ناقص الإعراب بالحرفين المذكورَين (جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ)، وهو ما لم يتغيَّر بناءُ واحدِه للجمعيَّة، فجمع المؤنَّث والمذكَّر غيرُ السَّالم بالحركة، وقد عُلم فيما سبق، ....

خربوتي

قوله: (والألف حُمِل عليه؛ لكونه فرعاً له فيه للضَّرورة) الضَّمير الأوَّل راجعٌ إلى الواو، والثَّاني إلى الألف، والثَّالث إلى الواو أيضاً، والرَّابع إلى الرفع، وكلمةُ (فيه) متعلِّقة بـ(حمل)، وتذكير الضَّمائر؛ لجوازِ تذكير الضَّمير الرَّاجع إلى الحرف، وتأنيثُه بتأويل اللَّفظ والكلمة؛ يعني: أنَّ الألف حُمِل في الكون علامةَ الرَّفع على الواو؛ لكونه فرعاً للواو في بعض الأحيان؛ لأنَّ الألف إمَّا منقلبةٌ عن الواو، وإمَّا عن الياء.

وقوله: (للضَّرورة) تعليلٌ للحمل؛ أيْ: وإنَّما حُمِل الألف على الواو في الكون علامةَ الرَّفع للضَّرورة، وذلك لأنَّهم لمَّا جعلوا الواو علامةَ الرَّفع في الجمع بمناسبة أنَّه ضمير الرَّفع للجمع في الفعل؛ نحو: يَضْرِبُون؛ كما سيجيء، لم يمكن لهم أنْ يجعلُوه علامة الرَّفع في التَّثنيَة أيضاً، للزوم الِالْتِبَاس بينهما، فجعلُوا علامة الرَّفع فيها الألف بمناسبة كونِه ضمير الرَّفع أيضاً لِلتَّثنيَة في الفعل؛ نحو: يَضْرِبَان كما سيذكره الشَّارح مُفصَّلاً.

هذا غايةُ ما يتكلَّف في توجيه هذه العبارة؛ إذْ لو جعل قوله: (فيه) متعلِّقاً بـ(فرعاً)، والضمير المجرور فيه راجعاً إلى الرفع للزوم المصادرة قطعاً؛ لأن التعليل الذي هو قولُه: (لكونه فرعاً) عين المعلل الذي هو الحمل، فالأولى أن يقول: والألف فرع له فيه للضرورة.

قوله: (ولذا قدَّم الجمع ... إلخ)؛ أَيْ: ولكون الواو أصلاً في الكون علامةَ الرَّفع قدَّم الجمع، لأنَّ العلامة فيه الواو.

قوله: (وهو ما لم يتغيَّر بناءُ واحدِه للجمعيَّة) هذا هو التَّعريف الَّذي ذكره المصنِّف في «الامتحان»، لكنَّه يَنْتَقِض بجمع المؤنَّث السَّالم، إلَّا أنْ تخصَّص كلمة (ما) بالجمع المذكَّر، فتذكَّر.

وما لم يكن واحدُه مذكَّراً، لكن جمع بالواو والنُّون؛ كـ: سِنِيْنَ وأَرَضِيْنَ وثُبِيْن ونحوها من الشَّواذِّ، والفاضل عمَّم الجمع وقال: هو ما يُجمع بالواو والنُّون

خربوتي

قوله: (وما لم يكن واحدُه مذكَّراً ... إلخ) يُستفاد ممَّا سيأتي من قوله: (والفاضل عمَّم الجمع ... إلخ) أنَّ هذا دفع لمقدَّر، وهو أنَّ هذا التَّعريف لا يشمل مثل: سِنِينَ وأَرَضِينَ وثُبِينَ، مع أنَّ كلًّا منها قد جُمع بالواو والنُّون كالجمع المذكَّر السَّالم، وإعرابُه بالواو والياء مثلُه.

فأجاب: بأنَّه لا يُعبأ بخروجها من التَّعريف؛ لأنَّها من الشَّواذِّ، وذلك لأنَّ شرط الجمع المذكَّر السَّالم أنْ يكون مفردُه: إمَّا علماً لمذكَّرٍ عاقل خالياً عن التَّاء، أو صفة له خاليةً عنها أيضاً، مع أنَّ مفرد كلٍّ من هذه الجموع مؤنَّث وغير عاقل؛ لأنَّ سِنِينَ جمع سَنَة أصلها: سَنَوٌ، وأَرَضِين جمع أَرْض، وهي مؤنَّث معنويّ بدليل: أُرَيْضَةٌ، وثُبِين جمع ثُبَة، وهي بمعنى الجماعة، أصلها: ثُبَوٌ.

فقوله: (من الشَّواذِّ) ظرف مُستقرّ خبر المبتدأ الَّذي هو (ما) في قوله: (وما لم يكن ... إلخ).

ولعلَّ وجه عدم شمول التَّعريف المذكور لها: تخصيص كلمة (ما) فيه بالجمع المذكَّر كما عرفتَ، وإلَّا فقد صرَّح المصنِّف في «الامتحان»: بأنَّها لا تخرج من هذا التَّعريف؛ لأنَّ التَّغيُّر فيها بعد تحقُّق الجمعيَّة، لا لأجل الجمعيَّة.

وبهذا عرفتَ أنَّه لا مجال لتخصيص (ما) بالجمع المذكَّر هناك، فيبقى الانتقاض بجمع المؤنَّث السَّالم، فتبصَّر.

قوله: (والفاضل عمَّم الجمع وقال: ... إلخ)؛ أيِ: الفاضل الجامي - قُدِّس سِرُّه السَّامي- حيث قال في «شرح الكافية»: المراد من الجمع المذكَّر السَّالم ما سُمِّي به اصطلاحاً، وهو الجمع بالواو والنُّون، أو بالياء والنُّون، فيدخلُ فيه نحو: سِنِينَ وأَرَضِينَ ممَّا لم يكن واحدُه مذكَّراً يجمع بالواو والنُّون. اهـ[1]

واعترض عليه الفاضل العصام بما محصَّله: أنَّ معناه الاصطلاحيّ ليس بأعمّ من مفهوم المركَّب الَّذي هو قولنا: جمع المذكَّر السَّالم، فلا يدخُل إلَّا ما مفرده مذكَّر.

(١) «الفوائد الضيائية». انظر: «المجموعة النورية» (١/ ١٢٣).

أو الياء والنُّون، فحينئذٍ ليست من الشَّواذِّ، بل هي داخلةٌ في الجمع.

(وَأُولُو) جمع (ذو) مِن غير لفظه.

(وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا)؛ أَيْ: نظائرها، وهي ثلاثون إلى تسعين، وهما مُلحَقان بالجمع، ولذا أُعْرِبتا بإعرابه، وليس عشرون جمع عشرةٍ، وإلَّا لصحَّ

خربوتي

وأنتَ خبير بأنَّ هذا ممَّا يقرِّرُ فؤادك على ما ذكرناه في شرح التَّعريف، فاعرِفْ.

قوله: (فحينئذٍ أنَّها ليست من الشَّواذِّ، بلْ هي ... إلخ) وفيه: أنَّ دخولها في التَّعريف بالمعنى المذكور لا يخرجه عن الشَّواذِّ؛ لعدم الشُّروط المذكورة فيها كما عرفتَ.

قوله: (أَيْ: نظائرها) إشارةٌ إلى أنَّ الأخوات هنا مُستعار للأشياء والنَّظائر؛ لِمَا بينها من التَّقارب والتَّماثل كما بين الأخوات، كذا ذكره الفاضل اللَّاري[1].

وقال الفاضل العصام في شرحه على «الكافية» عند قول ابن الحاجب: (خبر إن وأخواتها): التَّعبير بالأخوات دون الإخوة لملاحظتِها بوصف الكلمات. اهـ

وأنتَ خبير بأنَّ هذا القدر لا يَكفي في ترجيح التَّعبير بالأخوات على التَّعبير بالإخوة؛ إذْ غاية ما ذكره تُصحِّح التَّعبير بالأخوات، ولا ترجُّحه على التَّعبير بالإخوة، مع أنَّه لا بدَّ له من وجه أيضاً.

أقولُ: ولعلَّه ما يُفهم ممَّا ذكره ذلك الفاضل أيضاً في حواشيه على «الفوائد الضيائيَّة»: من أنَّ جعل الأخوات بمعنى الأشباه ليس وضعاً نحويًّا، بل هو استعمال لغويّ، قال الله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ [الأعراف: ٣٨] ... إلخ؛ إذِ الإخوة لم يُسمع استعمالها بمعنى الأشباه والنَّظائر في اللُّغة، وإنْ جاز على طريق التَّجوُّز، فاستعمال الأخوات في معنى الأشباه أَوْلى من استعمال الإخوة في معناها.

قوله: (وهما مُلحقان بالجمع، ولذا ... إلخ)؛ أَيْ: (أولو) و(عشرون) مع أخواتها ملحقان بالجمع المذكَّر السَّالم، ولأجل كونهما ملحقَين له أُعْرِبتا بإعرابه.

ولمَّا تضمَّن هذا الكلام أنَّ كلًّا منهما ليس جمعاً سالماً، أشار إلى إثبات أنْ عشرون وأخواتها ليست بجموع سالمة بقوله: (وليس عشرون ... إلخ)، وإنَّما ترك إثبات أنَّ

(١) «المجموعة النورية» (١/ ١٢٤).

إطلاق عِشرين على ثلاثين؛ وكذلك ثلاثُون ليس جمع ثلاثةٍ، وإلَّا لَصحَّ إطلاق ثلاثين على التِّسعة.

(نَحْوُ: جَاءَنَا الْمُرْسَلُونَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) في حالة الرَّفع، (وَصَدَّقْنَا الْمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) في حالة النَّصب، (وَآمَنَّا بِالْمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) في حالة الجرِّ، فإنَّ الياء إذا ذُكر بعد النَّاصب يكون علامة له، وإن ذكر بعد الجارِّ يكون علامةَ الجرِّ، وجعلوا الواو علامةَ الرَّفع؛ لأنَّ الواو الفاعلُ في جمع الفعل؛ نحو: ضَرَبُوا، وَيَضْرِبُون، والياء علامة الجرِّ على الأصل، وحملوا النَّصب على الجرِّ دون الرَّفع؛ لمناسبةٍ بينهما في وقوع كلِّ واحدٍ منهما فضلةً في الكلام بخلاف الرَّفع؛ فإنَّه عمدةٌ فيه، وإنَّما ارتكبوا الحمل دون الألف في النَّصب؛ لِلالْتِبَاس بالتَّثنية فيه.

(وَقِسْمٌ) منها: (رَفْعُهُ بِالأَلِفِ وَنَصْبُهُ وَجَرُّهُ بِاليَاءِ، وَذَلِكَ)؛ أَيْ: ناقص الإعراب بهذين الحرفين (التَّثْنِيَةُ)؛ أَي: المثنَّى، وهو ما لحق آخرَ مفرده ألفٌ أَوْ

خربوتي

أولو أيضاً ليس جمعاً سالماً؛ اعتماداً على ما نبَّه عليه آنفاً من أنَّه جمع (ذو) من غير لفظه؛ لأنَّ الجمع السَّالم يجب أنْ يكون مفرده مِن لفظه.

وإيَّاك وأنْ تجعل الضَّمير راجعاً إلى عشرون وأخواتها دون أولو وعشرون مع أخواتها، كما لا يخفى.

قوله: (وجعلوا الواو علامة الرَّفع ... إلخ)، وإنَّما جعلوا الواو في الجمع المذكَّر السَّالم وما ألحق به علامةَ الرَّفع؛ لأنَّه ضمير مرفوع على الفاعليَّة في جمع الفعل، فله مَزيد مناسبة بالجموع، فظهر أنَّ التَّقييد بقولنا: (في جمع المذكَّر السَّالم وما ألحق به) ممَّا لا بدَّ منه، وإلَّا لا يتمُّ التَّعليل، فتفطَّن.

قوله: (في وقوع كلِّ واحدٍ منهما فضلةً في الكلام)؛ أَيْ: علامة للفضلة في الكلام.

قوله: (لِلالْتِبَاس بالتَّثنية فيه)؛ أَيْ: في النَّصب.

يعني أنَّه لو جعل بالألف لالْتَبس بالتَّثنية في حالة النَّصب.

قوله: (أَي: المثنَّى)؛ يعني: أنَّه ليس المراد بالتَّثنيَة هنا معناها المصدريّ، بلْ معناها الاصطلاحيّ الَّذي هو مرادف المثنَّى.

ياءٌ ونونٌ مكسورةٌ، وما يلحق به (وَ) هو (اثْنَانِ)، وكذا اثْنَتَان وثِنْتَان، وإنَّما أُلحقت هذه الألفاظ بها؛ لأنَّها وإنْ كانت مفردةً لكن صورتها صورةُ التَّثنية، ومعناها معنى التَّثنية، (وَكِلَا)، وكذا كِلْتَا، ولم يذكرْه اكتفاءً بالأصل؛ لكونه تأنيثاً، (مُضَافاً)؛ أيْ: حالَ كون كِلَا وكِلْتَا مضافاً (إِلَى مُضْمَرٍ)؛ إذْ لو كانا مضافَين إلى مظهر لكانا معرَبَين بالحركات التَّقديريَّة؛ نحو: جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَينِ، وَرَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَينِ، ومررتُ بِكِلَا الرَّجُلَينِ، وإنَّما اعتبر هذا القيد؛ لأنَّ كِلا باعتبار لفظه مفردٌ وباعتبار معناه مثنًّى، فلفظُه يَقتضي الإعراب بالحركة، ومَعناه يقتضي الإعراب بالحروف، فَرُوعِي فيه كِلا الطَّرفين، فإذا أُضيف إلى المظهَر

خربوتي

قوله: (ونونٌ مكسورةٌ)؛ أيْ: في غير الإضافة؛ لأنَّها تُحذف فيها كما قيَّد به المصنِّف في «الإظهار»، فارجعْ إنْ أردتَ شرح هذا التَّعريف إلى «نتائج الأفكار».

قوله: (وما يلحق به وهو اثنان ... إلخ) عطف على قول المصنِّف: (التَّثنية) على طريقة العطف التَّلقينيّ؛ أيْ: وتلك التَّثنية وما يلحق بها، وهو يَرجع إلى ما يلحق به، ولا يخفى ما في هذا المَزْج من اللَّطافَة، ولا ما في تذكِير الضَّمير في (به) من السَّخافة، وإنْ كان باعتبار التَّأويل بالمثنَّى.

قوله: (اكتفاءً بالأصل لكونه تأنيثاً)؛ يعني: أنَّ (كلتا) لكونه مؤنَّثاً فرع لـ(كلا)، فاكتفى بذكر الأصل.

وأنتَ خبير بأنَّه لا وجه للتَّعرُّض بهذا الوجه في عدم ذكر (كِلتا)، دون عدم ذكر (اثنتان) و(ثنتان).

قوله: (وإنَّما اعتبر هذا القيد ... إلخ)؛ أيْ: كونه مضافاً إلى مضمَر.

ولا يذهب عليك أنَّه لا وجهَ لهذا الكلام بعد ما بيَّن وجه اعتبار هذا القيد بقولِه: (إذْ لو كانا مضافَين إلى مظهر ... إلخ)، فالصَّواب جعل هذا الوجه الَّذي ذكره بقوله: (لأنَّ كلا باعتبار ... إلخ) وجهاً لملازمة الوجه المذكور؛ أيْ: إنَّما كان (كِلا) معرباً بالحركة التَّقديريَّة إذا أُضيف إلى المظهر؛ لأنَّ (كِلا) ... إلخ.

قوله: (فإذا أُضيف إلى المظهر) الَّذي هو الأصل رُوعِي جانب اللَّفظ الَّذي هو الأصل أيضاً، فأعرب بالحركات التَّقديريَّة؛ لكون آخره ألفاً، وإنَّما رُوعِي جانب اللَّفظ

رُوعي جانب اللَّفظ لِكون الأصل بالأصل، وإذا أُضيف إلى المُضْمَر رُوعِي جانبُ المعنى لِكون الفرع بالفرع، فلِذا قَيَّده بقوله: إلى مُضْمَر؛ (نَحْوُ: جَاءَنَا الِاثْنَانِ كِلَاهُمَا؛ أَي: الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ)؛ يعني: القرآنَ والحديث، وكذا الاثنتان وثِنْتان وكِلتاهما، (وَاتَّبَعْنَا الِاثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا)؛ أيِ: القرآنَ والحديث، (وَعَمِلْنَا بِالِاثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا) وكذا فرعُهما.

وإنَّما جعلوا الألفَ علامةَ الرَّفع في التَّثنية؛ لأنَّه الضَّمير المرفوع في مثنَّى الفعل؛ نحو: ضَرَبَا، وَيَضْرِبَانِ، والياء علامة الجرِّ على الأصل، وحملُوا النَّصب عليه لِما مرَّ، وفرَّقوا بينهما بأنْ يكونَ ما قبل الياء مفتوحاً في التَّثنية؛ لِخفة الفتحة وكَثْرة التَّثنية، ومكسوراً في الجمع؛ لِثقل الكسرة وقِلَّة الجمع.

(وَالثَّالِثُ) وهو ما بالحركات مع الحذف (لَا يَكُونُ إِلَّا تَامَّ الإِعْرَابِ، وَهُوَ)؛ أَي: الثَّالث (قِسْمَانِ)؛ لأنَّ محذوفَه إمَّا حركةٌ أوْ حرفٌ، أشار إلى الأوَّل بقوله: (قِسْمٌ رَفْعُهُ)؛ أَيْ: حالة الرَّفع كائن (بِالضَّمَّةِ، وَنَصْبُهُ بِالفَتْحَةِ) ولو كانا تقديريَّين كما في الوقف، ....

خربوتي

حين الإضافة إلى المظهر؛ لكون الأصل الَّذي هو المظهَر مُلابساً بالأصل الَّذي هو اللَّفظ ومناسباً له، ويحتمل العكس.

قوله: (لكون الفرع) الَّذي هو المُضمر ملابساً بالفرع الَّذي هو المعنى ومناسباً له، ويحتمل العكس أيضاً.

قوله: (وكذا فرعُمها)؛ أيْ: فرعُ الاثنين، وكليهما؛ أعني: اثنتين، وثنتين، وكِلتيهما.

قوله: (وفرَّقوا بينهما)؛ أيْ: بين الجمع والتَّثنية، ولا يخفى بُعد المرجع عن الضَّمير.

قوله: (وقِلَّة الجمع)؛ أيْ: بالنِّسبة إلى التَّثنية؛ لأنَّه يتوقَّف على ثلاثة بخلاف التَّثنية.

قوله: (ولو كانا تقديرين كما في الوقف ... إلخ)؛ أيِ: الضَّمة والفتحة، أعمّ من أنْ تكونا لفظيَّتين أو تقديريَّتين، وكونهما تقديريَّتين كما إذا وقف على المضارع الَّذي يُذكر بعده بالسُّكون، حيث يكون رفعه حينئذٍ بالضَّمَّة التَّقديريَّة.

وليس المرادُ بهما عَلَمَ الفاعليَّة والمفعوليَّة، (وَجَزْمُهُ بِحَذْفِ الحَرَكَةِ) وإنْ كانا تقديراً كما إذا الْتَقَى السَّاكن بعده، (وَهُوَ)؛ أي: القسم الأوَّل، وهو ما يكون محذوفُه حركةً (الفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ) مرفوعٌ لا المنصوب؛ لأنَّ اتِّصالَ المنصوب لا يَخرج عن هذا الحكم، (وَهُوَ)؛ أيْ: آخِر المضارع المذكور (حَرْفٌ صَحِيحٌ) الواو للحال، ويسمَّى هذا الفعل صحيحاً في اصطلاحِهم، وهو ما ليس في آخره حرف عِلَّة؛ (نَحْوُ: نُحِبُّ) نحن يا محمَّد، مثالٌ للرَّفع (أَنْ تَشْفَعَ)؛ أيْ: شفاعتَك لأمَّتك يوم القيامة، مثالٌ للنَّصب (وَلَمْ

خربوتي

وأنتَ خبير بأنَّه لا وجهَ لتخصيص هذا التَّعميم بهذا المقام؛ لأنَّه جارٍ في المعربات المذكورة سابقاً جميعاً، إلَّا أنْ يُقال: خصَّه بهذا المقام توطئةً لبيان فائدة، أشار إليها بقوله: (كما في الوقف)، وهي أنَّ الفعل المضارع المعرب بالحركة إذا وُقف عليه تكون الضَّمَّة والفتحة فيه تقديريَّتين مطلقاً، بخلاف الاسم المعرب بها؛ فإنَّهما إنَّما تكونان تقديريَّتين فيه إذا كان الاسم غير مُنوَّن بتنوين التَّمكُّن، أو كان في آخره تاء التَّأنيث كما سيذكره الشَّارح، وأمَّا إذا كان مُنوَّناً بلا تاء التَّأنيث، فلا يكون نصبُه حينئذٍ تقديريًّا، كما لا يخفى.

قوله: (وليس المراد بهما عَلَم الفاعليَّة ... إلخ)؛ أيْ: ليس المراد بالرَّفع والنَّصب هنا علامة كون الشَّيء فاعلاً وعلامة كون الشَّيء مفعولاً؛ لِمَا عرفت في بحث العامل من أنَّ مقتضى الإعراب في المضارع ليس توارد المعاني المختلفة عليه عند البصريِّين، بل مشابهته التَّامَّة لاسم الفاعل.

قوله: (كما إذا الْتَقَى السَّاكن بعده)؛ نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾ [البينة: ١]، فجزم (يكن) بحذف الحركة تقديراً، وإنْ حُرِّك لالتقاء السَّاكنين.

قوله: (أيْ: شفاعتك لأمَّتك يوم القيامة) إنَّما يكون التَّقدير هكذا، ويحتاج إلى توجيه ذلك الكلام لمحمَّد عليه الصَّلاة والسَّلام، بجعله مخاطباً بتقدير: يا محمَّد، كما أشار إليه آنفاً لو كان (تشفع) على صيغة المعلوم المخاطب.

وأمَّا إذا كان على صيغة المجهول المُتكلِّم مع الغير - كما في النُّسخ المشهورة -، فلا.

نُحْرَمْ) نحن من شفاعتك الكبرى، مثالٌ للجزم.

وأشار إلى الثَّاني بقوله: (وَقِسْمٌ رَفْعُهُ بِالضَّمَّةِ) ولو تقديراً؛ لاستثقال الضَّمَّة على حرف العِلَّة، (وَنَصْبُهُ بِالفَتْحَةِ) ولو تقديراً كما إذا كان الآخِر ألفاً، (وَجَزْمُهُ بِحَذْفِ الآخِرِ) واواً كان أوْ ياءً أوْ ألفاً؛ لأنَّ الجازم لمَّا لم يجدِ الحركة أسقط الحرفَ المناسب لها، (وَذَلِكَ)؛ أي: القسم الثَّاني، وهو ما يكون محذوفه حرفاً (الفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ) مرفوعٌ، (وَهُوَ)؛ أيْ: آخره (حَرْفُ عِلَّةٍ) واواً أوْ ياءً أوْ ألفاً؛ (نَحْوُ: نَدْعُو) نحن (اللهَ تَعَالَى أَنْ يَعْفُوَ عَنَّا، وَلَمْ يَرْمِنَا فِي النَّارِ)؛ فالأوَّل للأوَّل، والثَّاني للثَّاني، والثَّالث للثَّالث، ....

خربوتي

قوله: (من شفاعتك الكبرى)؛ أيْ: من شفاعتك الَّتي هي أعظم وأكبر من شفاعة الغير، وليس المراد: مِن شفاعتك الَّتي هي أعظمُ شفاعة، وهي الشَّفاعة العظمى الَّتي هي عامَّة لجميع أهل المحشر، كما لا يَخفى على ذي سمع وبصر.

قوله: (ولو تقديراً لاستثقال الضَّمَّة ... إلخ) نبَّه بالتَّعليل وبتغيير التَّعبير هنا - حيث قال فيما سبق: (ولو كانا تقديريَّين)، وهنا: (ولو تقديراً) بحذف (كان) - إلى أنَّ رفعه هنا بالضَّمَّة دائماً بخلاف ما سبق، وبخلاف ما سيأتي من أنَّ النَّصب يكون بالفتحة التَّقديريَّة إذا كان آخر الفعل ألفاً، فالأَوْلى التَّعبير فيه أيضاً بقولِه: ولو كان تقديراً، كما لا يخفى على مَنْ يَتقيَّد بدقائق الكلام.

قوله: (لأنَّ الجازم لمَّا لم يجد الحركة أسقط الحرف المناسب لها)؛ لأنَّ الجازم إنَّما يَرِد على المضارع الخالي عن النَّواصب والجوازم، وهو إذا كان آخره حرف عِلَّة كما هو المفروض، يكون مرفوعاً بالضَّمَّة تقديراً، فليس في لفظه حركة، فلمَّا لم يجدِ الجازم في لفظه الحركة حتَّى يُسقطَها، أسقط الحرف المناسب لها، وهو حرف العلَّة؛ لأنَّه بمنزلة الحركة في قَبُول التَّغيُّر، خصوصاً إذا وقع في الآخِر الَّذي هو محلُّ التَّغيُّر.

قوله: (فالأوَّل للأوَّل ... إلخ)؛ أيِ: الفعل الأوَّل الَّذي هو (نَدْعُو) مثالٌ لكون رفعه بالضَّمَّة، و(أن يَعفُوَ عنَّا) مثالٌ للنَّصب بالفتحة، و(لم يَرمِنا) مثالٌ للجزم بحذف الآخر.

ونحو: يَغْزُو وَيَرْمِي وَيَخْشَى، وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَرْمِ وَلَمْ يَخْشَ.

(وَالرَّابِعُ) وهو ما يكون بالحروف مع الحذف (لَا يَكُونُ إِلَّا نَاقِصَ الإِعْرَابِ، وَهُوَ)؛ أي: الرَّابع (الفِعْلُ المُضَارِعُ الَّذِي اتَّصَلَ بِآخِرِهِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ غَيْرُ النُّونِ) الَّذي هو للجمع المؤنَّث؛ لأنَّ المضارع لو اتَّصل هو به لكان مبنيًّا، كما لو اتَّصل به نونُ التَّأكيد على رأي، (فَرَفْعُهُ بِالنُّونِ) الإعرابيَّة سواءٌ كان للتَّثنية أوْ للجمع، (وَنَصْبُهُ وَجَزْمُهُ بِحَذْفِهَا)؛ أيْ: بحذف النُّون؛ (نَحْوُ: الأَوْلِيَاءُ) العارِفُون (وَالعُلَمَاءُ) العامِلُون (يَشْفَعَانِ يَوْمَ القِيَامَةِ)؛ أيِ: الأولياء والعُلَماء،

خربوتي

قوله: (ونحو: يَغْزُو وَيَرْمِي وَيَخْشَى . . . إلخ)، فالأوَّل مثال لِمَا في آخره واو، والثَّاني لِمَا في آخره ياء، والثَّالث لِمَا في آخره ألف.

وإنَّما ترك مثال النَّصب بأنْ يقول: ولن يَغْزُوَ ولن يَرميَ ولن يخشَى؛ لأنَّ رسم الخطِّ في رفع هذه الأفعال ونصبِها سواء، بخلاف الجزم كما تَرى.

قوله: (لأنَّ المضارع لو اتَّصل هو به . . . إلخ)، وذلك لتعارض شبه الاسم الَّذي أُعرِب المضارع بسببه، بما هو من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله الَّذي هو البناء، وكذا المتَّصل به نون التَّأكيد.

قوله: (على رأي) ناظرٌ إلى اتِّصال نون التَّأكيد، كما هو المشهور: من أنَّ المتَّصل به نون جمع المؤنَّث مبنيٌّ بلا خلاف، وأمَّا المتَّصل به نون التَّأكيد فمختلَف فيه؟

فمنهم مَنْ ذهب إلى أنَّه معرب بإعراب مقدَّر؛ لِثقل محلِّ الإعراب بالحركة، كما في: غُلَامِي، ومنهم مَنْ ذهب إلى بنائه.

ويحتمل أنْ يكون ناظراً إلى اتِّصال النُّونين كِلَيهما؛ بناءً على أنَّ المضارع المتَّصل به نون جمع المؤنَّث أيضاً مختلَفٌ فيه على التَّحقيق؛ إذْ قد ذهب قوم منهم ابن طلحة والسُّهَيْلي إلى أنَّه معرب بإعرابٍ مقدَّر منَع من ظهوره ما عرَض له مِن الشَّبَه بالماضي.

قوله: (سواءٌ كانت لِلتَّثنية أو للجمع)؛ أيْ: سواءٌ كانت تلك النُّون الإعرابيَّة للتَّثنية أو للجمع.

وأنتَ خبير بقصور هذا التَّعميم؛ لأنَّ تلك النُّون قد تكون للمفردة المخاطبة أيضاً؛ نحو: تَضْرِبِين، فالأَوْلى أنْ يقولَ: أو للمفرد أيضاً.

مثال الرَّفع (فَنَرْجُو أَنْ يَشْفَعَا لَنَا) مثال النَّصب، (وَلَمْ يُعْرِضَا عَنَّا) مثال الجزم بحذف النُّون فيهما.

وإنَّما أعربوا المضارعَ المذكور بهذا الإعراب رفعاً ونصباً وجزماً؛ لأنَّ الضَّمير المرفوع لمَّا عُدَّ جزءاً من الفعل بِدليل سكون آخِر (ضَرَبْنَا) دون (ضَرَبَنَا)، جعلُوا الإعراب بعده، ولمَّا لم يتحمَّل الألف والواو والياء الحركةَ جعلُوا إعرابه بالنُّون؛ لِعدم إمكان حروف العِلَّة، فحذفُوها في الجزم حذفَ الحركة، وحملُوا النَّصبَ عليه دون الرَّفع؛ ....

خربوتي

قوله: (لأنَّ الضَّمير المرفوع لمَّا عُدَّ جزءاً من الفعل ... إلخ)؛ يعني: أنَّ الواضع لمَّا عدَّ الضَّمير المرفوع جزءاً من الفعل، تعاضدتْ جِهاته من: كونه فاعلاً، ومتَّصلاً، وعلى حرفٍ واحد، سِيَّما حرف علَّة ساكن وسط الكلمة، كما يدلُّ عليه سكونُ آخِر (ضَرَبْنَا) بسكون الباء، حيث غيَّر صيغة الفعل بتَسْكِين الآخِر عند إلحاق الضَّمير المرفوع؛ فِراراً عن توالي الحركات، مع أنَّه إنَّما يُمنع في الكلمة الواحدة؛ لوقوع (ضَرَبَنَا) و(ضَرَبَكَ) بدون إسكان الباء، كما أشار إليه بقوله: (دون ضَرَبَنَا) صار الحرف الآخر وسَطَ الكلمة، والوسَطَ ليس محلًّا للإعراب أصلاً.

قوله: (فجعلوا الإعراب بعده)؛ أيْ: بعدَ الضَّمير المرفوع.

قوله: (ولمَّا لم يتحمَّل) ذلك الضَّمير المرفوع الَّذي هو (الألف والواو والياء الحركة، جعلوا إعرابه) - أيْ: إعراب ذلك الفعل المتَّصل به الضَّمير المرفوع - (بالنُّون) بدل الرَّفع؛ لمشابهته بالواو في الغُنَّة.

وإنَّما كُسِرت تلك النُّون بعد الألف، وفُتِحت بعد الواو والياء؛ حملاً على تثنية الاسم.

قوله: (لعدم إمكان حرف العِلَّة) دفعٌ لمقدَّر هو: أنَّه لِمَ لَمْ يجلب حرف العِلَّة لذلك الفعل المتعذِّر فيه الإعراب بالحركة، حتَّى يكون إعرابه بالواو والألف والياء كالأسماء المعربة بالحروف؟

فدفعه: بأنَّ زيادة حرف المدِّ هنا غير ممكن؛ للزوم اجتماع السَّاكنين.

قوله: (فحذفوها في الجزم حذف الحركة)؛ أيْ: حذفوا تلك النُّون المُجتلبة لإعراب الرَّفع في حالة الجزم مثل حذف الحركة؛ لأنَّ الجزم إسقاط الإعراب.

لأنَّ الجزم بدلُ الجرِّ، فيناسب أنْ يُحمل بدلُه كنفسِه على النَّصب في الأفعال أيضاً، ....

خربوتي

قوله: (لأنَّ الجزم بدل الجرِّ، فيناسب أنْ يُحمل بدله كنفسه ... إلخ) اعلم أنَّ الشَّارح قد أخذ هذا الكلام بِرُمَّتِهِ من «الامتحان»، وأراد أنْ يختصر في هذا المقام، فأخرج الألفاظ عن النظام، بحيث اشْتَبَه المرام على الخواصِّ والعوامِّ، كيف لا مع أنَّه يُستفاد من هذا التَّعليل أنَّ الجزم في الأفعال محمولٌ على النَّصب، وهو خلاف المدَّعى؟

وعبارةُ المصنِّف هناك هكذا: وحملوا النَّصب عليه دون الرَّفع؛ لأنَّ الجزم بدل الجرِّ، فالنَّصب يُناسبه في مخرج أصلهما، وكونهما علامتَي الفضلة، فلِذا يُحمل على الجرِّ دون الرَّفع في الأسماء، فيناسب بدله، فيحمل عليه في الأفعال أيضاً. اهـ[1]

اللَّهم إلَّا أنْ يُقال: أراد السُّلوك إلى طريقة إثبات أحد المتلازمَين بالآخر، لِنكتة لا يأبى عن قبولها مَنْ تدبَّر أو تفكَّر، وذلك لأنَّ هنا قضيَّتين متلازمتَين:

إحداهما الَّتي هي المقصودة والمتحقِّقة: أنَّ النَّصب يناسب أنْ يحملَ على الجزم.

والأخرى الَّتي هي ليست بمقصودة ولا متحقِّقة، بلْ مفروضة لازمة للقضية الأُولى: أنَّ الجزم يناسب أنْ يحملَ على النَّصب.

فأيُّهما أُثْبِتَتْ أُثْبِتَتِ الأخرى، فالشَّارح أراد إثبات القضيَّة الثَّانية ليستلزم إثبات القضيَّة الأولى الَّتي هي المقصودة بأنَّ: الجزم بدل الجرِّ، والجرُّ يناسب النَّصب، ولذا حُمِل عليه في بعض الأسماء؛ أعني: غير المُنصرف، وما هو بدلٌ لِمَا يناسب النَّصب يناسبه أيضاً، فيناسب أنْ يُحمَلَ بدل الجر وهو الجزم على النَّصب في الأفعال، كما هو أصله الَّذي هو الجرُّ عليه في الأسماء، وهذا يستلزم أنْ يناسب حمل النَّصب على بدل الجرِّ أيضاً؛ أعني: الجزم، كما حُمل على الجرِّ في بعض الأسماء كجمع المذكَّر السَّالم والتَّثنية وجمع المؤنَّث السَّالم، فثبت مناسبة كِلا الحملَين.

لكنْ لا إعرابَ للنَّصب مستقلًّا في الأفعال حتَّى يُحملَ الجزم عليه بخلاف الجزم؛ لأنَّه لمَّا كان عبارة عن إسقاط الإعراب - كما عرفتَ -، جعلوا حذف النُّون علامةً وإعراباً له، فحمل النَّصب عليه في إعرابه الَّذي هو حذف النُّون.

(١) «امتحان الأذكياء» (٣٧٨، ٣٧٩).

فافهمْ.

فمجموعُ الإعراب الحاصل من التَّقسيم بحسَب المحلِّ تسعةٌ: سِتَّةٌ منها تحصل بانقسام القِسم الأوَّل والثَّاني إلى تامِّ الإعراب وناقصه المنقَسِم إلى قِسمَين، واثنان منها تَحصل بانقسام الثَّالث إلى قسمَين، وواحدٌ منها يحصل بالرَّابع، كما لا يَخفى تفصيلُه على المتفطِّن.

وأشار إلى التَّقسيم الثَّالث من التَّقسيمات الأربعة للإعراب إلى تَقسيمه بحسَب الصِّفة بقوله: (ثُمَّ) هو للتَّراخِي رتبةً (الإِعْرَابُ إِنْ ظَهَرَ)؛ أي: الإعراب

خربوتي

فالنكتةُ في السُّلوك في هذه الطَّريقة: إثبات المدَّعى بالطَّريق البرهانيِّ، مع التَّنبيه على عدم إمكان ما اقتضته القضيَّة الثَّانية، والإشارة إلى أنَّ حمل النَّصب على الجرِّ كما وجد في الأسماء، وجد فيها حمل الجرِّ على النَّصب أيضاً، هكذا يجب أنْ يُفهم هذا المقام، ولعلَّ لهذا أَمَرَ بفهم المرام.

قوله: (فافهم) إمَّا إشارةٌ إلى ما ذكرناه آنفاً، وإمَّا إشارةٌ إلى ما أُورِد في هذا المقام من: أنَّه لا فرقَ بين الفعل المتَّصل به ضمير المرفوع، والمضاف إلى ياء المتكلِّم في صيرورة آخِر كلٍّ منهما كوسط الكلمة الَّتي هي ليست محلَّ الإعراب، فما وجهُ جعل إعراب أحدهما لفظيًّا بالنُّون، وجعل إعراب الآخر تقديريًّا؟

وأجيب عنه: بأنَّه بعد لحوق الضَّمائر بذلك الفعل صار ما قبلها متحرِّكاً بحركة لازمة، فلا يقبل الإعراب أصلاً، بخلاف نحو: يَا غُلَامِي، فإنَّه ليس لازمَ الكسرة، فيمكن تقدير الإعراب فيه.

والحاصل: أنَّ التَّقديريَّ فرع اللَّفظيِّ، فلا بدَّ من إمكانه في ذلك المحلِّ: إمَّا بخصوصه، أو بنوعه.

قوله: (إلى تقسيمه بحسب الصِّفة ... إلخ) بدل من قوله: (إلى التَّقسيم الثَّالث)، أو التَّركيب من قبيل: أكلت من ثمره من تفاحه.

قوله: (هو للتَّراخِي رتبةً)؛ يعني: أنَّ كلمة (ثُمَّ) وإنْ كانت موضوعة للتَّراخِي الزَّمانيِّ الجزئيِّ، لكنَّها مستعملة ههنا في التَّراخِي الرُّتبيِّ الجزئيِّ، مجازاً على طريقة الاستعارة التَّبعيَّة، وذلك لأنَّ المعنى الحقيقي غير ممكن ههنا، فإنَّ ما بعدها يصحُّ ذِكره فيما قبلها، ومقارناً له.

حركةً كانت أوْ حرفاً (**فِي اللَّفْظِ**)؛ أَيْ: في لفظ المعرَب (**يُسَمَّى لَفْظِيًّا**)؛ لِوجوده في اللَّفظ، كما في الأمثلة المذكورة فيما سَبق؛ نحو: **جَاءَنَا رَسُولٌ وَمُعْجِزَاتٌ وَكُتُبٌ**، **وَصَدَّقْنَا الرَّسُولَ وَالمُعْجِزَاتِ وَالكُتُبَ**، **وآمَنَّا بِالرَّسُولِ وَالمُعْجِزَاتِ وَالكُتُبِ**، ونحوها.

(**وَإِنْ لَمْ يَظْهَرِ**) الإعراب في اللفظ (**بَلْ قُدِّرَ فِي آخِرِهِ**)؛ أَيْ: آخِرِ المُعرَب (**يُسَمَّى**)؛ أيِ: الإعراب (**تَقْدِيرِيًّا**)؛ لوجوده في التَّقدير دون اللَّفظ والمحلِّ، (**نَحْوُ: أَنَا العَاصِي**) قُدِّر ضمَّة الياء في العاصي لِثقلها عليها.

خربوتي

وتقرير الاستعارة هكذا: شبَّه التَّراخِي الرُّتبيّ المطلق بالتَّراخِي الزَّمانيّ المطلق في التَّراخِي المطلق والتَّفاوت، فاستُعير التَّراخِي الزَّمانيّ المطلق للتَّراخِي الرُّتبيّ المطلق أصالةً، ثمَّ استعير التَّراخي الزَّماني الجزئيّ للتَّراخِي الرُّتبيّ الجزئيّ تبعاً للتَّشبيه أو الاستعارة المذكورين، فذكر كلمة (ثُمَّ) الدَّالَّة على التَّراخِي الزَّمانيّ الجزئيّ، وأريد التَّراخِي الرُّتبيّ الجزئيّ.

وأمَّا كون ما بعدها ههنا متراخياً عمَّا قبلها رتبةً؛ فلأنَّ ما بعدها عبارةٌ عن تقسيم الإعراب بحسَب صفتِه، ولا شكَّ في تأخُّرِه رتبةً عن التَّقسيم بحسَب ذاته ومحلِّه.

على أنَّ الحسن الفَنَارِي قد ذكر في «حواشي المطول»: أنَّ المحقِّقين من النُّحاة نصُّوا على أنَّ دلالة (ثُمَّ) على التَّراخِي وجوباً مخصوصة بعطف المفردِ على المفرد.

والعطف هنا ليس كذلك.

قوله: (حركةً كانت أو حرفاً) لا يذهب عليك أنَّ المناسب لِمَا ذكره سابقاً أنْ يقول ههنا: (أو حذفاً أيضاً)، لكنَّه إنَّما تركه؛ لعدم الإعراب التَّقديريّ بالحذف فيما سيذكره من المواضع السَّبعة، فتأمَّل.

قوله: (نحو: جَاءَنَا رَسُولٌ وَمُعْجِزَاتٌ وَكُتُبٌ ... إلخ) وأنتَ خبير بأنَّه قد أتى بالأمثلة من المعرب بالحركات المَحْضَة، لكنَّ الأَوْلى أنْ يمثِّلَ للمعرب بالحروف أيضاً حتَّى يناسب قوله آنفاً؛ أَيْ: (الإعراب حركة كانت أو حرفاً) أشدَّ تناسب.

قوله: (دون اللَّفظ والمحل)؛ أَيْ: دون وجوده في لفظ المعرب، أو محلِّه؛ أَيْ: نفسه؛ لِمَا سيظهر أنَّ الإعراب التَّقديريّ مقدَّر في آخِر المعرب، والمحلِّيّ مقدَّر في نفسِه.

فالتَّقديري: ما لا يَظهر في اللَّفظ، بلْ يُقدَّر في آخره لِمانعٍ فيه غير الإعراب الحقيقيّ، ولا يكون إلَّا في المعرَب كاللَّفظيّ، وهو في سبعةِ مواضعَ، وقيل: ثمانية:

الأوَّل: معربٌ مفردٌ آخره ألفٌ، وإنْ حُذف لالتقاء السَّاكنين، فإنْ كان اسماً فإعرابه في الأحوال الثَّلاث تقديريٌّ؛ نحو: العَصَا وَعَصاً، وإنْ كان فعلاً فرفعه ونصبُه تقديريٌّ، دون جزمه؛ إذ هو لفظيٌّ لوجوده في اللَّفظ؛ نحو: يَرْضَى وَلَنْ يَرْضَى وَلَمْ يَرْضَ.

والثَّاني منها: ما أُضيف إلى ياء المتكلِّم دون التَّثنية، فإنْ كان جمع المذكَّر

خربوتي

قوله: (بلْ يُقدَّر في آخره ... إلخ)؛ أيْ: آخر اللَّفظ، وبهذا يخرج الإعراب المحلِّيُّ على المذهب الأصحّ، فإنَّه ما لا يظهر في اللَّفظ ولا يُقدَّر في آخره، بلْ في نفسه؛ لِمانع عن ظهوره فيها.

وقوله: (غير الإعراب الحقيقيّ) صفة لـ(مانع)، واحتراز عمَّا إذا كان المانع الإعراب الحقيقيّ؛ لأنَّ الإعراب حينئذٍ يكون محليًّا كما سيذكره.

قوله: (وقيل: ثمانية)؛ أيْ: هي - أعني: مواضع الإعراب التَّقديريّ-، والقائل هو البَيْضَاوِيّ حيث عدَّ للإعراب في «اللُّب» ثمانية مواضع، لكنْ فيه: أنَّ سَوق كلامه ههنا يُشعر بأنَّ البَيْضَاوِيّ زاد موضعاً واحداً على ما يذكره من المواضع السَّبعة الَّتي ذكرها المصنِّف في «الإظهار»، مع أنَّ المواضع الثَّمانية الَّتي ذكرها البَيْضَاوِيّ مندرجة في مواضع خمسة ممَّا ذكره؛ لأنَّ ما جعله البَيْضَاوِيّ رابعاً يندرج في الثَّاني، وما جعله سابعاً وثامناً يندرج في السَّادس، والموضع الخامس والسَّابع ممَّا لم يذكرهما البَيْضَاوِيّ، بلْ زادهما المصنِّف في «الامتحان»، و«الإظْهَار»، كما يظهر لمَنْ رجع إلى «اللُّب».

قوله: (وإنْ حُذف لالتقاء السَّاكنين)؛ أيْ: وإنْ حُذفتِ الألف لاجتماع السَّاكنين اللَّذين أحدهما الألف، والآخر التَّنوين، كما في نحو: عَصاً.

قوله: (لوجوده في اللَّفظ)؛ لِمَا أنَّ جزم ذلك الفعل بحذف الألف الَّتي في آخره، ولا شكَّ في كونه لفظيًّا.

قوله: (دون التَّثنية) حالٌ من المُسْتكنِّ في (أضيف)؛ أيْ: حالَ كون ذلك المضاف

السَّالم فرفعُه تقديريٌّ فقط؛ نحو: مُسْلِمِيَّ، وإنْ كان غيره فإعرابُه في الأحوال الثَّلاث تقديريٌّ على الأصحِّ؛ نحو: غُلَامِي، وَأَخِي، وَأَحْبَابِي، وَمُؤْمِنَاتِي.

والثَّالث منها: ما في آخِره إعرابٌ محكيٌّ- أيْ: حركةٌ أوْ حرفٌ محكيٌّ - إمَّا جملةً منقولةً إلى العلميَّة؛ نحو: تَأَبَّطَ شَرًّا، أوْ مفرداً عند الحجازيَّة، وأمَّا بنو تميم فلا يجوِّزون الحكايةَ في المفرد؛ نحو: مَنْ زَيْداً، مقولاً لمن قال: ضَرَبْتُ زَيْداً.

خربوتي

إلى ياء المتكلِّم مجاوزاً للتَّثنية بأنْ يكون غيرها، فإنَّه إذا كان تثنية لا يكون إعرابه تقديريًّا، بلْ لفظيًّا؛ لوجوده في اللَّفظ.

قوله: (فرفعه تقديريٌّ فقط؛ نحو: مُسْلِمِيَّ) فإنَّ أصله: مُسْلِمُويَ، فاجتمع الواو والياء، والسَّابق منهما ساكن، فانقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكُسِر ما قبل الياء، فلم تبقَ علامة الرَّفع التي هي الواو في اللَّفظ، فصار الإعراب في الرَّفع تقديريًّا، بخلاف حالتي النَّصب والجرّ، فإنَّ الإدغام لا يخرج الياء عن حقيقتها، فإن الياء المدغمة أيضاً ياء، كذا في «الجامي»[1].

قوله: (على الأصحِّ) وذهب بعضهم إلى كون إعرابه في حالة الجرِّ لفظيًّا، والجمهور ذهبوا إلى بنائه مطلقاً.

قوله: (إمَّا جملةً منقولةً) أو نصب على الحاليَّة من الضَّمير المجرور في آخره، فإنَّه وإنْ كان مضافاً إليه إلَّا أنَّ المضاف جزء له، وقد سبق جواز وقوع الحال من مثله؛ أيْ: حالَ كون ذلك المعرب الَّذي في آخره إعراب محكيٌّ جملةً في الأصل منقولة إلى العلميَّة في الحال.

قوله: (أوْ مفرداً عند الحجازيَّة)؛ أيِ: الطَّائفة الحجازيَّة.

والمراد من المفرَد ما يُقابل الجملة، فيشمل التَّثنية والجمع.

وإنَّما ترك ما في آخره بناءٌ محكيٌّ؛ نحو: خَمْسَةَ عَشَرَ عَلَماً، مع أنَّه ممَّا أدرجه المصنِّف في الموضع الثَّالث؛ للاختلاف الواقع في إعرابه وبنائه.

---

(١) «الفوائد الضيائية». انظر: «المجموعة النورية» (١/ ١٣٤).

والرَّابع منها: ما كان في آخره ياءٌ مكسورٌ ما قبلها، ولو محذوفاً لاجتماع السَّاكنين، فإنْ كان اسماً فرفعُه وجرُّه تقديريٌّ؛ نحو: القَاضِي وَقَاضٍ وَقَاضِي البَلَدِ، وإنْ كان فعلاً فرفعُه فقط تقديريٌّ إنْ لم يلحَق بآخره ضميرٌ مرفوعٌ؛ نحو: يَرْمِي وَتَرْمِي وَأَرْمِي وَنَرْمِي.

والخامس منها: فعلٌ آخره واوٌ مضمومٌ ما قبلها، فرفعُه فقط تقديريٌّ إنْ لم يلحَق بآخره ضميرٌ مذكورٌ؛ نحو: يَغْزُو وَتَغْزُو وَأَغْزُو وَنَغْزُو.

والسَّادس منها: ما كان إعرابه بالحروف ويُلاقي بعده كلمةً في أوَّلها همزة وصلٍ؛ ....

خربوتي

قوله: (في آخره ياءٌ مكسورٌ) فيه: أنَّ الظَّرف عين المظروف؛ لأنَّ الياء عين الآخر، فالكلام: إمَّا مبنيٌّ على حذف المضاف؛ أيْ: في محلِّ آخره، أو على التَّجوُّز بذكر الحالِّ وإرادة المحلِّ، ولِذا غيَّر التَّعبير فيما يلي هذا الموضع، فقال: (آخره واوٌ مضمومٌ ما قبلها)، فكأنَّه أراد ههنا الإشارة إلى صحَّة هذا التَّعبير أيضاً، ولو تكلُّفاً أو تجوُّزاً.

قوله: (وَقَاضِي البَلَدِ) نبَّه بالتَّمثيل - لِمَا لم يُحذف منه الياء لالتقاء السَّاكنين - بمثالَين إلى أنَّ ظهور الياء، وعدم حذفه مشروطٌ بسقوط التَّنوين، وهو إنَّما يسقط باللَّام؛ كما في: العَاصِي، أو بالإضافة؛ كما في: قَاضِي البَلَدِ.

قوله: (فرفعه فقط تقديريٌّ ... إلخ)؛ لاستثقال الضَّمَّة على الياء، وأمَّا نصبه وجزمه فلفظيَّان.

أمَّا الأوَّل؛ فلأنَّ الفتحة لا يُستثقل عليها، وأمَّا الثَّاني؛ فلأنَّه يحذفها.

وإنَّما قيَّد بقوله: (إنْ لم يلحق بآخره ... إلخ)؛ لأنَّه لو لحق بآخره ضمير مرفوع:

فإمَّا أنْ يكون ذلك الضَّمير نونَ جمع المؤنَّث، فيكون الفعل مبنيًّا، أو غيره فيكون إعرابه لفظيًّا في الأحوال الثَّلاث بالنُّون وحذفِها.

قوله: (فعلٌ آخره واوٌ مضمومٌ ما قبلها) خصَّه بالفعل؛ لِعدم وجود اسم معرَب آخره واو، مضمومٌ ما قبلها في كلامِهم.

قوله: (ضميرٌ مذكورٌ) الَّذي هو الضَّمير المرفوع، كما عرفتَ حكمه إذا لحقَه ذلك.

قوله: (ويُلاقي بعده كلمةً في أوَّلها همزة وصلٍ)؛ أيْ: يلاقي ذلك المعرب بالحروف

فإنْ كان من الأسماء السِّتَّة فإعرابُه في الأحوال الثَّلاث تقديريٌّ؛ نحو: جَاءَنِي أَبُو الرَّجُلِ، وَرَأَيْتُ أَبَا الرَّجُلِ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي الرَّجُلِ، وإنْ كان جمع المذكَّر السَّالم، فإنْ لم يكن ما قبل حرف الإعراب مفتوحاً يحذف الواو والياء، فيكون إعرابُه في الأحوال الثَّلاث تقديريًّا؛ نحو: جَاءَنِي قَاتِلُو القَوْمِ، وَرَأَيْتُ قَاتِلِي القَوْمِ، وَمَرَرْتُ بِقَاتِلِي القَوْمِ، وإلَّا فالكلُّ لفظيٌّ، وإنْ كان تثنيةً فرفعُه تقديريٌّ فقط؛ نحو: جَاءَنِي غُلَامَا ابْنِكَ.

خربوتي

كلمة في أوَّلها همزةُ وصل حالَ كون تلك الكلمة بعده، فقوله: (بعد) ظرف مستقرٌ في محلِّ النَّصب صفة لـ(كلمة).

قوله: (فإنْ كان من الأسماء السِّتَّة . . . إلخ) تفصيلٌ للإجمال المفهوم من قوله: (ما كان إعرابه بالحروف)، فتقدير الكلام: إنَّ إعرابه إذا كان بالحروف:

فإمَّا أنْ يكون من الأسماء السِّتَّة، وإمَّا أنْ يكون من الجمع المذكَّر السَّالم، وإمَّا أنْ يكون من التَّثنية؛ لِمَا سبق من: أنَّ الإعراب بالحروف منحصرٌ في هذه الثَّلاثة.

فإنْ كان من الأسماء السِّتَّة، فإعرابه في الأحوال الثَّلاث تقديريّ؛ لأنَّ همزة الوصل الَّتي بعدها تسقط عند الملاقاة، فيَجتمع السَّاكنان، فيحذف حرف الإعراب من اللَّفظ، وإنْ لم يُحذف من الكتابة؛ نحو: جَاءَنِي أَبُو الرَّجُلِ . . . إلخ.

قوله: (وإلَّا فالكلُّ لفظيٌّ)؛ أيْ: وإنْ لم يكن كذلك، بأنْ كان ما قبل حرف الإعراب مفتوحاً؛ لأنَّ نفي النَّفي إثبات، فكلُّ إعرابه - أيْ: إعراب ذلك الجمع المذكَّر السَّالم - لفظيٌّ؛ لأنَّ الواو والياء لا يُحذفان منه حينئذٍ، بلْ تتحرَّك الواو بالضَّمَّة والياء بالكسرة لاجتماع السَّاكنين؛ وذلك لأنَّهما لو حُذِفا حينئذٍ لم يبقَ علامة دالَّة عليهما؛ نحو: (مصطفون) و(مصطفين)، بخلاف ما إذا لم يكن ما قبلها مفتوحاً، فإنَّ الضَّمَّة حينئذٍ تدلُّ على الواو، والكسرة على الياء فيُحذفان.

بقي شيئان:

الأوَّل: أنَّ الأَوْلى أنْ يجعل هذا الشِّقّ شِقًّا أوَّلاً، والأوَّل ثانياً؛ لِتَسلم العبارة عن التَّكلُّف، كما فعله المصنِّف في «الإظْهَار»، لكنَّ الشِّقَّ الأوَّل لمَّا كان أدخلَ في المقصود جعله الشَّارح أوَّلاً، كما لا يخفى.

والسَّابع منها: المعرب الَّذي وُقِف عليه بالإسكان، ويكون إعرابه بالحركة، فإنْ كان غيرَ مُنوَّنٍ بتنوين التَّمكُّن، أوْ كان في آخره تاء التَّأنيث، فإعرابُه في الأحوال الثَّلاث تقديريٌّ؛ نحو: أَحْمَدْ وَضَارِبَهْ وَقَاتِلَاتْ، وإنْ كان مُنوَّناً بتنوين التَّمكُّن تكون في آخِره تاء التَّأنيث، فرفعُه وجرُّه تقديريٌّ؛ نحو: زَيْدْ، فتأمَّل.

(وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ)؛ أيِ: الإعراب (وَلَمْ يُقَدَّرْ فِي آخِرِهِ)؛ أيْ: آخِرِ المعرب، بلْ يقدَّر في نفسِه لمانعٍ عن ظهوره فيها (يُسَمَّى)؛ أي: الإعراب (مَحَلِّيًّا)؛ ....

خربوتي

والثَّاني: أنَّهم اختلفوا في أنَّ اللَّام هل تدخل على كلمة (كل)، والصَّحيح جوازُه إذا كان بمعنى الجميع.

في «الصِّحاح»: وكلٌّ وبعضٌ مَعرفتان، ولم يجئ عن العرب بالألف واللَّام، وهو- أيْ: كونهما معرفتين- جائز؛ لأنَّ فيهما معنى الإضافة أَضَفْتَ أو لم تُضِفْ. اهـ[1]

وفي «المغني»: قد ينكَّر (كلّ) بقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنًى، فيكون بمعنى (جميعاً)، وهو نادر. اهـ[2]

قوله: (ويكون إعرابه بالحركة) الأَوْلى: وكان إعرابه بالحركة؛ أيْ: وكان ذلك المعرب الَّذي وقف عليه بالإسكان بالحركة؛ إذْ لو كان إعرابه بالحروف لكان لفظيًّا، كما إذا وقف على نحو: مسلمون.

قوله: (غير مُنوَّنٍ بتنوين التَّمكُّن) سواء كان غيرَ مُنوَّنٍ بتنوين أصلاً كـ(أحمد)، أو مُنوَّناً بغير تنوين التَّمكُّن كـ(قاتِلات)، كما سيُشير إليه.

قوله: (أو كان في آخره تاء التَّأنيث) سواءٌ كان مُنوَّناً أو لا.

قوله: (فرفعه وجرُّه تقديريّ)؛ لسُقُوط الضَّمَّة والكسرة بالوقف بخلاف نصبه؛ لأنَّ التَّنوين ينقلب في حالة النَّصب ألفاً، وهو يَقتضي فتح ما قبله الَّذي هو النَّصب فيكون لفظيًّا.

قوله: (فتأمَّل) لعلَّ وجهه: أنَّه بقي من مواضع التَّقديري أمرَان لا يدخلان فيما ذكَره من المواضع السَّبعة، كما ذكره المصنِّف في «الامتحان»، ونقله الشَّارح المدقِّق لـ«الإظْهار».

(١) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٥/ ١٨١٢).

(٢) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (٢/ ٥٨٦) بتصرف من المحشي.

لِكون المانع في نفسه؛ (نَحْوُ: تَوَكَّلْنَا عَلَى مَنْ)؛ أَيْ: على الله، محلُّه مجرورٌ بـ (على) ....

خربوتي

الأوَّل: ما سُكِّن آخره لمجرَّد التَّخفيف، أو للإدغام فيما بعده؛ نحو: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] بتسكين الهمزة على قراءة أبي عَمرو، ونحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٣، ٤] في قراءته أيضاً.

والثَّاني: ما يتبع حركة آخره بحركة غيره:

للتناسب؛ نحو: ﴿لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟﴾ [البقرة: ٣٤] بضم التاء على قراءة أبي جعفر.

ومنه تابع المبني على لفظِه؛ نحو: يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ بضم الفاء.

ومنه الجرُّ الجواري أيضاً، وقد صرَّح الدَّمَامِينِيُّ في «شرح مغني اللَّبيب»: بأنَّه ليس بحركة إعرابيَّة ولا بِنائيَّة، بلْ للمناسبة، والإعراب مقدَّر. اهـ ملخصاً[١].

أقول: ولا يدخل فيما ذكر من المواضع أيضاً مثل: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ [البينة: ١]، و﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ﴾ [الكهف: ٢٩] ممَّا حُرِّك آخره بالكسرة لالتقاء السَّاكنين، وقد صرَّح فيما سبق بكون إعرابه بحذف الحركة تقديراً.

ثمَّ أقول: يمكن أنْ يُجابَ عن جميع ما ذكره المصنِّف في «الامتحان» وما ذكرنا بمنعِ كون الإعراب في هذه المواضع تقديريًّا مستنداً بأنَّه: لِمَ لا يجوز أنْ يكونَ إعرابها لفظيًّا حكماً.

وقد أشار المحقِّق السِّيَالَكُوتي على كونه لفظيًّا حكماً في بعض هذه المواضع في «حواشي الفوائد الضيائيَّة».

فعليك بعد أنِ اغتنمتَ هذا أنْ تتأمَّل هنا حقَّ التَّأمُّل جيداً.

قوله: (لكون المانع في نفسه) فما دام ذلك المانع موجوداً لا يبقى إلَّا مجرَّد المحلِّيَّة والاستحقاق للإعراب، فيسمَّى محليًّا، وتفصيل ذلك ما ذكره الشَّارح المدقِّق لـ«الإظهار» حيث قال ما ملخَّصُه:

إنَّ معنى كون الإعراب محليًّا ومقدَّراً في النَّفس: أنَّ نفس اللَّفظ محلٌّ للإعراب؛ لِتوارد المعاني المقتضِية عليه؛ لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة، لكنْ في نفس

(١) «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (٢٥٣، ٢٥٤).

(لَا يَأْتِي الخَيْرُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ)؛ أيْ: من جهة (مَنْ[(١)]).

والإعراب المحليُّ في موضعين:

الأوَّل: الاسم المعرَب المشتغِل آخره بإعرابٍ غيرِ محكيٍّ؛ نحو: مَرَرْتُ بِخَالِدٍ، فإنَّ محلَّ خالدٍ منصوبٌ على المفعوليَّة.

والثَّاني منها: المبنيُّ العارض الَّذي يَتوارد عليه المعاني المقتَضِية؛ نحو:

خربوتي

اللَّفظ مانع لظهور الإعراب: مطلقاً؛ كما في: المبنيَّات، أو مخصوصاً؛ كما إذا اشتغل آخِر المعرب بإعرابٍ غير محكيٍّ.

فلم يُوجد فيه ذلك الإعراب أصلاً ما دام ذلك المانع باقياً، وبقي مجرَّد المحلِّيَّة والاستحقاق له، فسمِّي محلِّيًّا حتَّى لو زال ذلك المانع لظهر الإعراب لفظاً أو تقديراً، بخلاف مبنيِّ الأصل؛ فإنَّه ليس بمحلٍّ للإعراب أصلاً؛ لِعدم توارُدِ المعاني عليه، لِعدم دلالته على المعنى المستقِل بالمطابقة[(٢)].

قوله: (إلَّا من جهته)؛ أيْ: من عند المعنوي.

قوله: (المبنيُّ العارض الَّذي يتوارد عليه ... إلخ) الَّذي هو ما ناسب مبنيّ الأصل، أو وقع غير مركَّب، فالتَّقييد بقوله: (الَّذي يتوارد ... إلخ) احتراز عمَّا وقع غير مركَّب، فإنَّه ليس بموضع للإعراب أصلاً، واحتراز أيضاً عن مثل أسماء الأفعال؛ إذْ لا محلَّ لها من الإعراب على الأصحِّ؛ لعدم توارد المعاني المقتضِيَة للإعراب عليها.

ثمَّ أقول: إنَّ هذا التَّقييد صدر عن الشَّارح المدقِّق لـ«الإظْهَار»، واقتفى الشَّارح أثرَه، لكنْ لا يخفى على أحد أنَّ إصلاحه ليس بأكثرَ من إفساده؛ لأنَّه يخرج المضارع الَّذي اتَّصل به نون جمع المؤنَّث ونون التَّأكيد على الأصحِّ، مع أنَّه أيضاً مبنيّ عارض، كما عدَّه المصنِّف منه في آخر «إظهار الأسرار»، وإنْ كان التَّعريف الَّذي أشرْنا إليه آنفاً مختصًّا بمبنيِّ الاسم؛ كما صرَّح به المولى الجامي، فإعرابُه محليّ قطعاً، وذلك لأنَّ المضارع لا يتوارد عليه المعاني على المذهب الصَّحيح، كما مرَّ غير مرَّة، فأنصِف.

---

(١) أي: من عنده تعالى.

(٢) انظر: «نتائج الأفكار في شرح الإظهار» (٢٥٩).

المضمَرات؛ نحو: ضَرَبَ وَضَرَبْت وَأَضْرِبُ وَنَضْرِبُ، والإشارات، والموصولات وغيرها، فافهمْ.

الحمدُ لله الَّذي هَدانا لهذا، وما كنَّا لِنهتديَ لولا أنْ هدانا الله وأعانَنا عليه، وما كنَّا نقدر عليه لولا أنْ أعاننا الله فيه، فالحمدُ لله ربِّ العالَمِين.

خربوتي

قوله: (والإشارات)؛ أيْ: أسماء الإشارات.

قوله: (وغيرها) ممَّا استوفى المصنِّف بيانَه في آخر «إظهار الأسرار».

قوله: (فافهم) لعلَّه إشارة إلى:

أنَّ للإعراب المحلِّيّ موضعَين آخَرين أيضاً لم يدخلا فيما ذكر:

أحدهما: الفعل الماضي إذا وقع بعد (أنْ) المصدريَّة، أو وقع بعد الحرف الجازم شرطاً وجزاء، فإنَّه يحكم على محلِّه بالنَّصب في الأوَّل، وبالجزم في الثَّاني كما ذكره المصنِّف في «الإظْهَار».

وثانيهما: الجملة الَّتي لها محل من الإعراب، فتأمَّلْ، ولا تكن في شكٍّ وارتِياب.

أو إلى أنَّه يجب أنْ يُستثنى من الموصولات؛ (أيّ وأيَّة)؛ فإنَّهما مُعرَبان ما لم يحذف صدر صِلتهما، كما ينبغي أنْ يُستثنى منها، ومن أسماء الإشارات أيضاً تثنيتُهما؛ لأنَّ المختار عند المصنِّف كونها مُعربة، كما بسط في «الامتحان».

وما تَوفيقي ولا اعتصامي إلَّا بعناية الرَّحمن.

وهذه الأوراق الَّتي ألَّفتها، والصُّحف الَّتي سطرتُها، إنَّما قصدتُ بها نفع مَنْ هو مِثلي قاصر، لا أنا مُبَاهٍ بها ومفاخر، والمؤلَّفات الموضوعة لصغار الطُّلاب وإنْ كانت ممَّا لا يُعدُّ في الحساب، إلَّا أنَّه لمَّا لم يُوجد على هذا الشَّرح الأنيق حاشية، بتوقع أنْ تكون بعض الآذان لها داعية، إذِ النَّبْت إذا تَصَوَّح رُعِي الهشيم، وتقنع بالثَّمد إذا لم تجد الورد الهيم، ومن أين للمتأخِّر لحوق المتقدِّم؟ وهل غادر الشُّعراء من متردم؟

على أنَّ المتصديَ لذلك نصب نفسه عرضاً لسهام الاعتراض، وافترق النَّاسُ في حقِّه بين ساخط وراضٍ، وعرف النَّاس بمقداره وأطلعهم على جَلِيَّة أسراره، كما قيل: وقدر الفتى عند النَّاس موقوف على قدر قَوْلةٍ يُبْدِيها.

فالمرجوُّ من إخواننا طلبةِ العلوم - أفاض الله عليهم أنواع الفُهوم، ووقاهم عن الغُموم والهموم - أنْ يَعفوا تقصيراتي في هذا المجال، فيُصوِّبوا مواضع خطئِي وزَلَلِي بِقلم اللُّطف والإفضال، وإنْ كان خرقاً فأدركه بِفضله من الحكم، ولِيُصلحه مَنْ جاد مِقْوَلاً.

الفهارس العامة

١- فهرس الآيات

٢- فهرس الأحاديث النبوية

٣- فهرس الأمثال والشواهد الشعرية

٤- فهرس الأعلام

٥- فهرس المصادر والمراجع العلمية

٦- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات

سورة الفاتحة

سورة البقرة

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة إبراهيم

سورة الحجر

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة المؤمنون

سورة النور

سورة الفرقان

سورة الشعراء

سورة النمل

سورة القصص

سورة العنكبوت

سورة الروم

سورة لقمان

سورة السجدة

سورة الأحزاب

سورة سبأ

سورة فاطر

سورة الصافات

سورة ص

سورة الزمر

سورة غافر

سورة الشورى

سورة الزخرف

سورة الدخان

سورة الأحقاف

سورة الفتح

سورة ق

سورة النجم

سورة القمر

سورة الواقعة

سورة الحديد

سورة الحشر

سورة الجمعة

سورة التغابن

سورة الطلاق

سورة القلم

سورة الحاقة

سورة المعارج

سورة نوح

سورة الجن

سورة المزمل

سورة الإنسان

سورة النازعات

سورة التكوير

سورة المطففين

سورة الانشقاق

سورة الطارق

سورة الأعلى

سورة الغاشية

سورة الفجر

سورة الشمس

سورة العلق

سورة القدر

سورة البينة

سورة العصر

سورة الإخلاص

○ ○ ○

فهرس الأحاديث النبوية

○ ○ ○

فهرس الأمثال والشواهد الشعرية

○ ○ ○

فهرس الأعلام

(حرف الألف)

(حرف الباء)

(حرف التاء)

(حرف الجيم)

(حرف الحاء)

(حرف الخاء)

(حرف الدَّال)

(حرف الرَّاء)

(حرف الزَّاي)

(حرف السِّين)

(حرف الشّين)

(حرف الطّاء)

(حرف العين)

(حرف الفاء)

(حرف القاف)

(حرف الكاف)

(حرف اللّام)

(حرف الميم)

(حرف النُّون)

(حرف الهاء)

(حرف الياء)

فهرس المراجع والمصادر

كتب التفسير وشروحه

❖- القرآن الكريم

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للقاضي البيضاوي، تحق: الشيخ محيي الدين الأصفر، دار المعرفة، بيروت، ط: ١، ٢٠١٣م.
- عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي، حاشية الشهاب، دار صادر، بيروت.
- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار ، للسيوطي، تحق: أحمد حاج محمد عثمان، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، للفخر الرازي، دار الفكر، بيروت، ط: ١، ١٩٨١م.
- تأويلات أهل السنة، للماتريدي، تحق: فاطمة يوسف الخيمي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٤م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن، للقرطبي، تحق: الدكتور عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٦م.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، للنسفي، بهامش تفسير الخازن، دار الكتب العربية الكبرى.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض والأستاذ الدكتور فتحي حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: ١، ١٩٩٨م.

- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، تحق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الرياض، ط: ٢، ١٩٩٩م.
- تفسير روح البيان، للشيخ إسماعيل حقي البرسوي، مط: العثمانية، ١٣٣٠هـ.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، تحق: الدكتور عبد الله التركي، هجر للطباعة، القاهرة، ط:١، ٢٠٠٣م.

علوم القرآن

- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط: ٣، ١٩٨٤م.
- متن الشاطبية، للإمام الشاطبي، تحق: محمد تميم الزعبي، مطبعة الغوثاني، دمشق، ط: ٥، ٢٠١٠م.
- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، مكتبة نزار مصطفى الباز.

كتب الحديث وشروحه

- صحيح البخاري، تحق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت.
- صحيح مسلم، تحق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٣م.
- سنن أبي داود، تحق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، دمشق، ط: ١، ٢٠٠٩م.
- سنن الترمذي، تحق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٥م.
- السنن الكبرى، للنسائي، تحق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م.
- عمل اليوم والليلة، للنسائي، تحق: فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢، ١٩٨٥م.

- السنن، لابن ماجه، تحق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد ومحمد كامل قره بللي وعبد اللطيف حرز الله، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٩م.
- مسند الأمام أحمد بن حنبل، تحق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٩٩٥م.
- المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، تحق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢، ٢٠٠٢م.
- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، تحق: عبد الرزاق مهدي، دار نور الصباح مديات تركيا، ودار الفجر القاهرة، ومكتبة أمير كركوك، ط: ١، ٢٠١٤م.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تحق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٩٨٨م.
- سنن الدارقطني، تحق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٤م.
- المصنف، لابن أبي شيبة، تحق: محمد عوامة، دار القبلة جدة ومؤسسة علوم القرآن دمشق، ط: ١، ٢٠٠٦م.
- المعجم الكبير، للحافظ الطبراني، تحق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط: ٢، ١٤٠٤هـ.
- المعجم الأوسط، للحافظ الطبراني، تحق: قسم التحقيق بدار الحرمين، دار الحرمين، القاهرة، ١٩٩٥م.
- المعجم الصغير، للحافظ الطبراني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السنن الكبرى، للإمام البيهقي، تحق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٣، ٢٠٠٣م.
- المدخل إلى السنن الكبرى، للإمام البيهقي، تحق: الأستاذ الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط: ٢، ١٤٢٠هـ.

- الجامع لشعب الإيمان، للإمام البيهقي، تحق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، ط: ١، ٢٠٠٣م.
- الأسماء والصفات، للإمام البيهقي، العلامة محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث.
- الأذكار المنتخب من كلام سيد الأبرار، للإمام النووي، تحق: عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤م.
- الأدب المفرد، للإمام البخاري، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٧٥هـ.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، ط: ٧، ١٣٢٣هـ.
- السراج المنير شرح الجامع الصغير من حديث البشير النذير للسيوطي، للعزيزي، المطبعة الخيرية، مصر، ١٣٠٤هـ.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، للعلامة المناوي، دار المعرفة، بيروت، ط: ٢، ١٩٧٢م.
- الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين النووية، للشيخ إبراهيم الشبرخيتي المالكي، المطبعة الخيرية، ط: ١، ١٣٠٤هـ.
- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، تحق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط: ١، ١٩٩٤م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحق: الدكتور محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٣، ١٩٩٦م.
- الموضوعات، لابن الجوزي، تحق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط: ١، ١٩٦٦م.

كتب التخريج والزوائد

- الأقاويل المفصلة لبيان حال حديث الابتداء بالبسملة، للكتاني، المطبعة العلمية، المدينة المنورة، ١٣٢٩هـ.
- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للإمام أحمد البوصيري، تحق: أبي عبد الرحمن وأبي إسحاق وعادل بن سعد والسيد بن محمود بن إسماعيل، مكتبة الرشد، الرياض، ط: ١، ١٩٩٨م.
- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للإمام الحافظ نور الدين علي الهيثمي، تحق: الدكتور حسين أحمد صالح الباكري، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: ١، ١٩٩٢م.
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، للحافظ الزيلعي، تحق: سلطان بن فهد الطبيشي، وزارة الأوقاف السعودية، ط: ١، ٢٠٠٣هـ.
- تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للعراقي والسبكي والزبيدي، دار العاصمة، الرياض، ط: ١، ١٩٨٧م.
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للمحدث إسماعيل الجراحي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥١هـ.

الفقه وأصول الفقه

- إمداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح، للشُّرنْبُلالي، تحق: بشار بكري عرابي، دمشق.
- البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط: ٢، ١٩٩٢م.

- التقرير والتحبير على التحرير في أصول الفقه، لابن أمير الحاج الحلبي، تحق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٩٩٩م.

كتب العقيدة

- المواقف في علم الكلام، للقاضي الأيجي، عالم الكتب، بيروت.
- شرح المقاصد، للسعد التفتازاني، تحق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ط: ٢، ١٩٩٨م.
- المجموعة السنية على شرح العقائد النسفية (رمضان أفندي - الكستلي - الخيالي)، تحق: مرعي حسن الرشيد، دار نور الصباح، مديات تركيا، ط: ١، ٢٠١٢م.
- الحواشي البهية على العقائد النسفية، مطبعة كردستان العلمية، مصر، ١٣٢٩هـ.
- حاشية الكلنبوي على الدواني على العقائد العضدية، المطبعة العثمانية، ١٣١٦هـ.
- عمدة المريد لجوهرة التوحيد، لإبراهيم اللقاني، مخطوط.
- ضوء المعالي على منظومة بدء الأمالي، للشيخ نور الدين علي القاري، دار البيروتي، دمشق، ط: ١، ٢٠٠٦م.

كتب النحو

- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، للأشموني، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: ١، ١٩٥٥م.
- المغرب في ترتيب المعرب، للمطرزي، تحق: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ط: ١، ١٩٧٩م.
- أمالي ابن الشجري، مطبعة المدني، القاهرة، ط: ١، ١٩٩٢م.
- أمالي ابن الحاجب، تحق: الدكتور فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل بيروت، ودار عمار الأردن.

- الأزهية في علم الحروف، لعلي الهروي، تحق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط: ٢، ١٩٨١م.
- إمعان الأنظار، للبركوي، (مخطوط).
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحق: الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.
- الاقتراح في أصول النحو، للإمام السيوطي، تحق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط: ٢، ٢٠٠٦م.
- الأنموذج في النحو، للزمخشري، تحق: سامي بن حمد المنصور، ط: ١، ١٩٩٩م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر.
- العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية شرح الشيخ خالد الأزهري، تحق: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط: ٢.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٩١م.
- إظهار الأسرار في النحو، للبركوي، تحق: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج، جدة، ط: ١، ٢٠٠٩م.
- نتائج الأفكار في شرح الإظهار، لمصطفى أطه لي، تحق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢، ٢٠١٢م.
- المجموعة النورية المشتملة على ستة كتب في النحو: الكافية لابن الحاجب، وشرح الكافية للعلامة عبد الرحمن الجامي، وحاشية عبد الغفور اللاري على شرح الجامي، حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على حاشية عبد الغفور اللاري، الحاشية المسماة بعقد النامي لمحمد رحمي الأكيني على الجامي، حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على أواخر الجامي. جمع: محمد نوري ناص، مراجعة: فؤاد ناصر، دار نور الصباح، مديات تركيا، ط: ٧، ٢٠١٠م.

- حاشية أبي النجا على شرح الأزهري للآجرومية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٤٣هـ.
- المجموعة الناصية موسوعة نحوية حافلة تحتوي: نظم الخلاصة لابن مالك، البهجة المرضية في شرح الدرة الألفية للسيوطي، حاشية ميرزا أبو طالب على البهجة، حاشية محمد نوري ناص الأستلي على البهجة. صنعه: محمد نوري ناص، تحق: يوسف علي بدوي والدكتور محمد عبد الله قاسم، دار نور الصباح، مديات تركيا، ط: ١، ٢٠١٤م.
- المقتضب، للمبرد، تحق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ط: ٣، ١٩٩٤م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، المطبعة الخيرية، مصر، ط: ١، ١٣٠٥هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شواهد العيني، تحق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية القاهرة.
- شرح الكفراوي على الآجرومية، طبعة حجرية.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، دار السلام، القاهرة، ط: ٣، ٢٠١٠م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحق: الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٩٩٢م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد المالقي، تحق: الأستاذ الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط: ٣، ٢٠٠٢م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام السيوطي، تحق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٩٩٨م.
- الكتاب، لسيبويه، تحق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٣، ١٩٨٨م.
- شرح المفصل للزمخشري، لابن يعيش الموصلي، تحق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م.

- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٠م.
- شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، تحق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، دار الفكر ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٤م.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط: ١، ١٩٩٠م.
- شرح الرضي على الكافية، تحق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ط: ٢، ١٩٩٦.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٤، ١٩٩٧م.
- موضح التحفة، لأحمد بابا قلعه وي، طبعة حجرية، ١٢٨٢هـ.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.
- العصام على الجامي، المطبعة العثمانية، ١٣٠٩هـ.
- شرح الدماميني على مغني اللبيب، تحق: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٧م.
- شرح شواهد المغني، للحافظ السيوطي، تحق: الشيخ محمد الشنقيطي، المطبعة البهية، مصر، ١٣٢٢هـ.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، لبدر الدين العيني، تحق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٥م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط: ١، ١٩٨٣م.

- أصول النحو العربي، للدكتور محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، ط: ١، ١٩٨٧م.
- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، للدكتور محمد المختار ولد ابّاه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٢، ٢٠٠٨م.
- نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، للدكتور عبد الحميد مصطفى السيد، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٨.

كتب البلاغة

- مفتاح العلوم، للسكاكي، تحق: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، بغداد، ط: ١، ١٩٨٢م.
- مختصر السعد شرح تلخيص المفتاح، للسعد التفتازاني، تحق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، ط: ١، ٢٠١٣م.
- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، للسعد التفتازاني، تحق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ٣، ٢٠١٣م.
- معاهد التنصيص شرح شواهد التلخيص، للعلامة عبد الرحيم العباسي، المطبعة البهية، مصر، ١٣١٦هـ.
- فيض الفتاح على حواشي شرح تلخيص المفتاح، لعبد الرحمن الشربيني، مطبعة مدرسة والدة عباس الأول، مصر، ط: ١، ١٩٠٥م.
- الحاشية على المطول، للشريف الجرجاني، تحق: الدكتور رشيد أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٧م.
- البيان والتبيين، للجاحظ، تحق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٧، ١٩٩٨م.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للشيخ أحمد التلمساني، تحق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.

- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، لابن الأثير الجزري، مطبعة المجمع العلمي، ١٣٧٥هـ.
- أنوار الربيع في أنواع البديع، للسيد علي المدني، تحق: شاكر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف، ط: ١، ١٩٦٨م.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، تحق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر.
- مجاني الأدب في حدائق العرب، للأب لويس شيخو اليسوعي، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ط: ٢٣، ١٩١٣م.
- روض الأخيار المنتخب من ربيع الأبرار، لابن الخطيب، تحق: محمود فاخوري، دار القلم العربي.
- ثمرات الأوراق، لتقي الدين الحموي، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، ٢٠٠٥م.

كتب التراجم والطبقات

- انباه الرواة عن أنباه النحاة، للوزير القفطيّ، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، ط: ١، ١٩٨٦م.
- الأعلام، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: ١٥، ٢٠٠٢م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ السيوطي، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط: ١، ١٩٦٥م.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروزابادي، تحق: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط: ١، ٢٠٠٠م.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨م.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر الحنفي، تحق: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة، ط: ٢، ١٩٩٣م.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي، المطبعة الحسينية المصرية، ط: ١.
- لسان الميزان، للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٢.
- الثقات، لابن حبان، تحق: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، ط: ١، ١٩٧٣م.
- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، تحق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
- سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، تحق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢، ١٩٨٢م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحق: الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط: ٣، ١٩٨٥م.
- وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط: ١، ١٩٩٤م.
- معجم المؤلفين، لعمر كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م.

كتب المعاجم

- تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزبيدي، طبعة الكويت، ط: ٢.
- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحق: الدكتور عدنان درويش ومحمد المضري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٢، ١٩٩٨م.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد الفيومي المقرئ، مكتبة لبنان، ١٩٨٧م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: ٤، ١٩٩٠م.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط: ٣، ١٤١٤هـ.
- مختار الصحاح، لمحمد الرازي، تحق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، صيدا، ط: ٥، ١٩٩٩م.
- القاموس المحيط، للعلامة الفيروزآبادي، تحق: مكتب الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ٨، ٢٠٠٥م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بمصر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط: ٤، ٢٠٠٤م.

فهارس الكتب

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا، تحق: محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، تحق: محمد شرف الدين ورفعت بلكه الكلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن طبعة وكالة المعارف الجليلة، استانبول، ١٩٥١م.

كتب الدواوين

- ديوان أبي العتاهية، دار بيروت، بيروت، ١٩٨٦م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط: ٢.

- ديوان جرير، دار بيروت، بيروت، ١٩٨٦م.
- ديوان الفرزدق، تحق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٩٨٧م.
- ديوان العجاج، تحق: الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٥م.
- ديوان المولى الجامي، مطبعة وزير خان درماه رمضان، استانبول، ١٢٨٤هـ.
- ديوان الأحوص الأنصاري، تحق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٢، ١٩٩٠م.
- ديوان أبي دُوادٍ الإيادي، تحق: الدكتور أحمد هاشم السامرائي وأنوار محمود الصالحي، دار العصماء، دمشق، ط: ١، ٢٠١٠م.

مجموعات أخرى

- إيضاح إبداع حكمة الحكيم في بيان بسم الله الرحمن الرحيم، لمحمد عليش، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط: ١، ١٩٥٤م.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر.
- معجم التعريفات، للشريف الجرجاني، تحق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، للإمام عبد الله اليافعي اليمني، تحق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٩٩٧م.
- الرسالة الكبرى في البسملة، لمحمد الصبان، تحق: فواز أحمد زمرلي وحبيب يحيى المير، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧م.
- رسالة في مقدمات العلوم، للشيخ محمود الجركسي، المطبعة العلمية، القاهرة، ط: ١، ١٣١١هـ.

فهرس الموضوعات

○ ○ ○